مَسعُود الخوَند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء العشرون

مَعَالِم . وَثَائِق . موضوعات . زعماء

النيجر - اليونان

مَسعُود الخوَند

القَارّات . المنَاطِق . الدّوَل . البُلدَان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَالِم . وَثائِق . موضوعات . زعَماء

الجزء العشرون

النيجر – اليونان

الناشر:
Universal Company For Encyclopedia s.a.r.l.
(الشركة العالمية للموسوعات) ش.م.م.
تلفون: ٠٠٩٦١١٢٩٤٧٠٠
٠٠٩٦١١٢٩١٦٩٣
خليوي: ٠٠٩٦١٣٣٧٤٣٧١
فاكس: ٠٠٩٦١١٢٩١٥٦٣
٠٠٩٦١١٢٩٢٦٤٥
Email: Fadymou@inco.com.lb
P.O.Box: 50137
لبنان - بيروت، ٢٠٠٤

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
درغام ش.م.م.
جديدة المتن - لبنان
ت: ٠١/٦٨٨٩٨٨ - فاكس: ٠١/٦٨٨٩٨٧

طبع في لبنان

فهرست

هنغاريا

الهنود ٢٥٣

السود ٢٥٦

الهيسبانيك (الاميركيون ذوو الاصول اللاتينية) ٢٦٤

اليهود ٢٦٥

المسلمون ٢٧٨

نبذة تاريخية

الرؤساء وعهودهم

في التاريخ المعاصر

أوضاع السود والأوضاع العامة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ٢٩٦

بين الحربين العالميتين وأزمة ١٩٢٩ (٣٠٠)

الولايات المتحدة في فترة ١٩٤٥–١٩٨٩ (٣٠٢)

أبرز أحداث صيف ٢٠٠٢-ربيع ٢٠٠٣
الحرب على العراق

٢٠٠٣

العراق تحت الاحتلال الاميركي-البريطاني
(أبرز أحداث ١٠ نيسان-مطلع أيار ٢٠٠٣)

اليمن الجنوبي

اليمن الشمالي

الوحدة

١٩٩٥–١٩٩٦: الجماعات الاسلامية، أرخبيل حنيش

١٩٩٧: الانتخابات، تعاون يمني–فرنسي

يوغوسلافيا السابقة (١٩٤٣-٢٠٠٣)

اليونان ٥٣٠

نبذة تاريخية

المملكة اليونانية (١٨٣٢–١٩٧٢)

الجمهورية اليونانية (١٩٧٣)

نظرة على البلقان

اليونان ١٩٩٨–٢٠٠٣

قبرص، علاقة خاصة مع اليونان

(استكمالًا)

زعماء، رجال دولة وسياسة

مدن ومعالم



النيجر

بطاقة تعريف

الموقع: تقع النيجر Niger في شمال غربي افريقيا، في قلب القارة الافريقية، لا منفذ لها على البحر، تحيط بها الجزائر، ليبيا، التشاد، نيجيريا، بينن، بوركينا فاسو ومالي، وطول حدودها معها جميعًا ٥٥٠٠كلم. فهي تقع على مسافة تكاد تكون متساوية من كل البحار، وتقوم وسط الصحراء كما لو كانت مصدًّا ترتطم به منذ زمن بعيد موجات السكان وتأثيرات العرب والبربر والغينيين والبانتو، وكذلك تأثيرات الامبراطوريات العظمى الافريقية في القرون الوسطى (مالي، سونغائي، كانم).

المساحة: ١٢٦٧٠٠٠كلم٢.

العاصمة: نيامي. أهم المدن: مارادي، تاهووا، أرليت، أغاديز (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الفرنسية (رسمية). وهناك خصوصية لغوية في النيجر. فالفرنسية، رغم أنها رسمية، لا يتكلمها أكثر من ٨٪ من السكان. فالنيجر لا تمتلك أي لغة خاصة بها و«لها حق المشاركة في جميع اللغات»، فجاء ذلك انعكاسًا لظاهرة تاريخية وجغرافية محورها أن البلاد كانت، ولا تزال، «ملتقى الطرق» التجاري والسكاني وكذلك اللغوي: الهوسا مع نيجيريا، الغورمانشه مع بوركينا فاسو، السونائي زارما مع مالي وبينن وبوركينا فاسو، التاماجاك مع ليبيا والجزائر ومالي، الفولفولده وهي لغة البيول (البول Peul) المنتشرة في زهاء ١٥ بلدًا أفريقيًا، التوبو مع تشاد، العربية وهي لغة طقسية لـ٩٥

إلى ٩٨٪ من مسلمي البلد واللغة الأم لجماعات متفرقة من السكان.
وأما الفرنسية، اللغة الرسمية ولغة الادارة وعلى الأخص اللغة الرئيسية للتعليم، فقد أضيفت إلى هذه التشكيلة المتنوعة من اللغات، وتلقى معاملة متناقضة من جانب مَن يتحدثونها من النيجريين. وهؤلاء لا يلجأون إليها إلا قليلاً في المبادلات اليومية لحياتهم الثقافية والاجتماعية حيث يبدو أن الفرنسية لا تظهر في الحديث إلا لدرء الأخطار، الحقيقية أو المفترضة، التي تشهرها جموع الأميين ومن لا يتحدثون الفرنسية أو من لا يكادون يتحدثونها، وقد اشتدت عدوانيتهم تحت لواء حركات مختلفة نشأت في البلاد مؤخرًا لتنادي بديمقراطية الحكم. وقد ظلت الفرنسية وما زالت لغة ارتقاء اجتماعي وأسهمت، في النيجر كما في بلدان أفريقية أخرى، في نشوء مجتمع منقسم تتجابه فيه النخبة السياسية والادارية مع جمهور السكان (التقرير الوطني المقدم إلى الدورة ٤٥ للمؤتمر الدولي للتربية، جنيف، ١٩٩٦).

السكان: في آخر التقديرات (٢٠٠٢) أن عددهم بلغ نحو ١١ مليون و٥٠٠ ألف نسمة. يتوزعون على إتنيات عديدة (راجع أعلاه «اللغات»)، ويدين نحو ٩٨٪ منهم بالاسلام، ويتوزع الباقون على أديان إحيائية أصلية والمسيحية.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٢ ايار ١٩٩٦. البرلمان من ٨٣ عضوًا منتخبًا لولاية من خمسة أعوام.

الاحزاب: – الحركة الوطنية لمجتمع إنمائي، تأسست في أيار ١٩٨٨، وهي حركة ليبرالية، كانت الحزب الوحيد بين ١٩٨٨ و١٩٩٠، ويرأسها مامادو تندجا (مولود ١٩٣٨)؛ – حركة اللجان الثورية النيجرية، تأسست في ١٩٨٨، وانتهجت خط المعارضة؛ – حركة تحالف قوى التغيير، وهي جبهة تكونت في ١٩٩٣ وتضم ٨ أحزاب، منها حزب المؤتمر الديمقراطي والاجتماعي الذي تأسس في ١٩٩١ ويرأسه محمد عثمان، والحزب النيجري للديمقراطية والاشتراكية الذي تأسس في ١٩٩٤ ويرأسه إيسوفو؛ – حزب الجبهة الديمقراطية للتجديد، وهو حزب مستقل؛ – جبهة النهضة والدفاع عن الديمقراطية، وتضم ٨ أحزاب في المعارضة.
وهناك أحزاب وجبهات أخرى تمثل الطوارق وحركات تمردهم (راجع «أزواد»، و«مالي»، و«الجزائر»...).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٢٧٧ (الأضعف بين دول وبلدان العالم قاطبة)، والناتج المحلي الاجمالي ٨٠٧٩ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٧٤٦ دولارًا (Etat du monde 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية (بين هلالين نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي): في الزراعة ٧٠٪ (٣٧٪)، في الصناعة ٥٪ (١٢٪)، في الخدمات ٢٠٪ (٤٦٪)، في المناجم ٥٪ (٥٪).
أهم المزروعات: الشعير، الذرة، السورغو، قصب السكر، الخضار، الفستق، البصل، الأرز، البطاطا الحلوة، القطن.
أهم المناجم: الاورانيوم، الفحم، الفوسفات، الذهب، وهناك كمية قليلة من النفط.
تأتي النيجر في المرتبة العالمية الثانية في إنتاج الأورانيوم.

نبذة تاريخية

قبل مجيء الاوروبيين: على الرغم من صعوبة المنافذ الموصلة إلى النيجر، وبعدها عن المتوسط (أكثر من ١٦٠٠ كلم)، وصلت الجيوش الرومانية إلى تلك المنطقة وفرضت سيطرتها عليها. أما أمبراطورية سونغائي (صونغاي)، إحدى أهم الامبراطوريات الافريقية في القرون الوسطى، فيعود نشوؤها، في المنطقة، إلى القرن السابع، واتخذت من مدينة غاو (في مالي) على ضفاف نهر النيجر عاصمة لها. وأما القرون العشرة التالية فقد اتسمت بحروب مستمرة بين قبائل البدو ومختلف المجموعات الإتنية التي كانت تسعى لفرض سيطرتها على المناطق المحيطة بالنهر. وفي القرن العاشر، جرت هجرات واسعة من أفريقيا الشمالية والشرقية قاصدة ضفاف النهر حيث تمكنت من السيطرة هناك، فأقامت ممالك صغيرة (ممالك الهاووسا)، وكانت كل مملكة تتخذ شكل ما اتفق المؤرخون على تسميته «المدينة-الدولة»، وتنشىء مراكز زراعية صغيرة، وأخرى تجارية عرفت ازدهارًا واسعًا. وفي ١٥٩٠، تمكنت مراكش من مدّ سيطرتها حتى النيجر. وفي ١٧٨٠، تمكن الطوارق من اتخاذ «أغاديز» عاصمة لهم.

في القرن التاسع عشر، تمكن السكان الأصليين، وأغلبهم من قبائل البول Peul، من طرد قادة القبائل المهاجرين والطارئين، وأقاموا مملكتهم الخاصة. وفي أيام حكم الـ«البول» وصل الاوروبيون.

الاستعمار الفرنسي، ثم الاستقلال: أول الواصلين، من الاوروبيين، كان المستكشف الاسكوتلندي مونغو بارك. ثم تبعه عدد من الاوروبيين الذين أخذوا يجوبون المناطق على طول نهر النيجر. وفي حوالي العام ١٩٠٠، احتلّ الفرنسيون كامل الاراضي التي تشكل حاليًا «النيجر»، وأعلنوها مستعمرة فرنسية في العام ١٩٢٢، وكانت أكبر ولكنها أفقر مستعمرة من المستعمرات الثماني الفرنسية في افريقيا الشمالية والغربية (عن مقاومة النيجريين للاستعمار الفرنسي في تلك الفترة راجع «كاوسن، محمد» في باب زعماء). وفي ١٩٥٨، عرض الرئيس الفرنسي شارل ديغول على المستعمرات الفرنسية اقتراح تبني دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. قبلت النيجر الدستور، وأصبحت دولة عضو في المجموعة الفرنسية باسم «جمهورية النيجر». وبعد عامين، أي في ٣ آب ١٩٦٠، نالت استقلالها الكامل، وأصبحت، في ٢٠ ايلول ١٩٦٠، عضوًا في الأمم المتحدة. وكان أول رئيس للجمهورية المستقلة هاماني ديوري.

إهتمام دولي بـ«أورانيوم» النيجر: قبل ١٩٧٠، نادرًا ما كان العالم يهتم بالوقوف على أحداث النيجر. أما اهتمامه بعد هذا التاريخ فبدأ يندرج تحت عنوانين: الجفاف (وما يستتبعه، في افريقيا، من مجاعة فشعور إنساني)، وخصوصًا الأورانيوم الذي تأكد وجوده بكميات ضخمة في النيجر.

بين ١٩٦٨ و١٩٧٤، هبط منسوب الأمطار، وانعدم تمامًا أحيانًا، ما تسبب في تلف الزرع والقضاء على الماشية، خصوصًا في المناطق الصحراوية من البلاد، وفي المجاعة والأمراض ونزوح كثيف نحو المدن والمناطق الجنوبية. وحالت صعوبة المواصلات ووجود مراكز التموين في مناطق نائية واتساع المناطق المنكوبة دون إيصال المساعدات الخارجية والعامة والخاصة إلى المنكوبين.

لم تتمكن حكومة الرئيس هاماني ديوري (في السلطة منذ ١٩٥٨، مولود ١٩١٦، وتوفي في الرباط ١٩٨٩) من مقاومة تفاقم هذه الأزمة. فأزاحها انقلاب ١٥ آذار ١٩٧٤، واستلم السلطة نفر من العسكريين برئاسة الكولونيل سيني كونتشي. ومن حسن حظ الحكومة الجديدة أن الاحوال الطبيعية تحسنت في تلك السنة. ما أفسح في المجال أمامها لتنفيذ بعض الاجراءات ضمن ظروف إقتصادية واجتماعية مشجعة: حل الاحزاب ورفع الأجور. وعلى الصعيد الخارجي، توجهت سياسة الحكومة شطر عدم الانحياز، فمتنت علاقاتها بنيجيريا

والجزائر وليبيا، وقدمت البلدان العربية (خصوصًا المملكة العربية السعودية) مساعدات للبلاد، في حين حافظت فرنسا وبلدان السوق الاوروبية المشتركة على علاقات مميزة مع النيجر.

في ١٩٧٨، وبفضل الثروة التي حملها الأورانيوم لخزينة الدولة، ألغت الحكومة الضريبة على المداخيل، إضافة إلى إلغاء الرسم المفروض على الماشية منذ ١٩٧٤. فجاء هذان الإجراءان ليخففا من نزوح سكان الأرياف إلى المدن.

أما مناجم الأورانيوم، في وسط النيجر، فقد عثر عليها قبل الحرب العالمية الثانية، لكن لم يبدأ العمل باستثمارها إلا في عام ١٩٧٠. وجاء إنتاج ١٩٧٠ (٢٢٠٠ طن أورانيوم معدن) ليضع النيجر في المرتبة العالمية الرابعة في إنتاجه. وبنتيجة الطلب المتزايد عليه في السوق الدولية، تضاعفت أسعاره نحو خمس مرات بين ١٩٧٤ و١٩٧٨. وأظهر قادة النيجر حذرهم من هذا الانفجار المالي، فعملوا على تنويع مصادر ثروة البلاد، وشجعوا أعمال التنقيب على معادن أخرى: الفحم والنفط، وخصوصًا الفوسفات.

أبرز أحداث ١٩٨٢-١٩٩٠: في أيار ١٩٨٢، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران النيجر من ضمن جولته الافريقية. وبعد محادثاته مع ميتران صرّح كونتشي: «لم أطلب من فرنسا ذخائر وأسلحة أو قوات، بل طلبت منها أن تقدم إلينا وسائل ضمان أمننا (...) أي وسائل إنمائنا». وفي أعقاب قرار نيجيريا طرد الأجانب من أراضيها عاد إلى النيجر عشرات الآلاف من مواطنيها.

في ٦ تشرين الاول ١٩٨٣، وقعت محاولة انقلابية فاشلة، وتشكلت على أثرها (بعد أقل من شهر واحد) حكومة جميع أعضائها من المدنيين برئاسة حميد الغبيد. وفي ١٩٨٦، زار كونتشي Kountché فرنسا.

الكولونيل علي سيبو يخلف كونتشي رئيسًا للمجلس العسكري: في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٧، توفي الكولونيل كونتشي، فخلفه، رئيسًا للمجلس العسكري الحاكم، الكولونيل علي سيبو Ali Saibou (مولود ١٩٤٠). ومن أبرز ما أقدم عليه سيبو أنه انتُخب، في ١٠ كانون الاول ١٩٨٩، رئيسًا للجمهورية، وأنه أجرى انتخابات تشريعية.

في ١٠ شباط ١٩٩٠، عرفت العاصمة (نيامي) اضطرابات تواجه فيها الطلاب ورجال الشرطة وأسفرت عن مقتل ثلاثة، وأعقبتها مظاهرات، واستقالة الرجل الثاني في السلطة الكولونيل أمادو سيني ميغا.

وفي أيار ١٩٩٠، هاجم المتمردون من الطوارق موقعًا حكوميًا، وقُتل ٣١ شخصًا، فردّت السلطات بحملة قمعية ذهب ضحيتها ٦٣ شخصًا.

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٠، أجازت الحكومة العمل بنظام التعددية الحزبية.

أبرز أحداث ١٩٩١-١٩٩٥ (مهامان عثمان رئيسًا): في تشرين الاول ١٩٩١، عاد نحو ٣ آلاف لاجىء تشادي إلى بلادهم، وعرفت البلاد مذابح قبلية (نحو مائة قتيل)، كما بدأ الطوارق تمردهم. وفي آخر شباط ١٩٩٢، قام تمرد عسكري، وتوصلت إحدى الوحدات إلى احتلال مبنى الإذاعة الوطنية، واحتجاز بعض المسؤولين الحكوميين مقابل فدية مالية وإطلاق سراح النقيب بوميرا، المسؤول عن الحملة القمعية ضد الطوارق (١٩٩٠).

في ١٤ شباط ١٩٩٣، جرت انتخابات تشريعية، فاز فيها حزب تحالف قوى التغيير بـ٥٠ مقعدًا، والحركة الوطنية لمجتمع إنمائي بـ٢٩ مقعدًا. وبعد أسبوعين جرت انتخابات رئاسية فاز بها مهامان عثمان (مولود ١٩٥٠) في الدورة الثانية بحصوله على ٥٤,٤٢٪ من الاصوات مقابل ٤٤,٥٨٪ نالها خصمه مامادو طنجا. وكانت هذه أول انتخابات ديمقراطية تشهدها البلاد. وشكل محمدو إيسّوفو (مولود ١٩٥٢) حكومة جديدة بادرت إلى إصدار عفو عن ٩٠٠ سجين.

في كانون الثاني ١٩٩٤، وقعت صدامات دامية بين الطوارق والجيش (٧ قتلى)، واستمرت بعدها

عمليات الطوارق المسلحة (ربيع ١٩٩٤). وفي ٢٨ ايلول ١٩٩٤، شكل سولي عبدلاي حكومة جديدة بادرت إلى عقد اتفاق سلام مع الطوارق، ثم إلى حل البرلمان. وجرت انتخابات تشريعية جديدة في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٥.

عهد مهامان عثمان محاولة حكم ديمقراطي: محاولة الاتجاه نحو حل مختلف المشكلات في النيجر بالوسائل الديمقراطية بدأت مع «الندوة الوطنية الكبرى للحوار» التي دارت بين ٢٩ تموز و٣ تشرين الثاني ١٩٩١، وحضرها ١٢٠٤ مندوبين عن الفعاليات السياسية ووجهاء القبائل والأعيان. وكان ان اتفق المندوبون على إنشاء حكومة انتقالية تحل محل نظام الرئيس علي سيبو وتحضّر البلاد لإجراء انتخابات عامة (بلدية وبرلمانية ورئاسية).

وفي الآجال المحددة، أنجزت الحكومة الانتقالية عملها بالدعوة في ربيع ١٩٩٣ إلى الانتخابات العامة التي شهدت فيها النيجر، للمرة الاولى، بروز مؤسسات شرعية برجال منتخبين بطريقة ديمقراطية وفقًا لما تضمنه نص وثيقة «العقد الوطني» (الصادرة عن الندوة الوطنية الكبرى) بشهادة عشرات المراقبين الوطنيين والدوليين. وقاد هذه الانتخابات المهندس مهامان عثمان، من الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الذي لم يكن معروفًا بولاءاته وانتمائه القبلي، إلى سدّة الرئاسة، وإلى جانبه برلمان تحوز فيه الاحزاب المعارضة الغالبية المطلقة، وهو ما حمل على البحث عن صيغة للتوافق والتعايش بتشكيل حكومة وفاق بين الرئيس والقوى السياسية الأخرى الممثلة في البرلمان. وبعد قرابة السنة والنصف من التعايش، وفي ظل أزمة سياسية، أعلن الرئيس مهامان عثمان، في ١٧ تشرين الأول ١٩٩٤، حلّ البرلمان بعد تصويته على لائحة لسحب الثقة من الحكومة، ودعا إلى انتخابات تشريعية مبكرة لإعادة تشكيل البرلمان والحكومة.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٥، دُعي ٤,٥ مليون ناخب نيجري إلى الانتخاب بحضور مئات المراقبين للشهادة على نزاهة حسن سير العمليات الانتخابية وخلوها من الغش والتزوير. وجاءت النتائج بـ٤٣ مقعدًا للمعارضة، و٤٠ للأحزاب الموالية للرئيس.

وفي مسعى منه لتحقيق نوع آخر من الوفاق، وبحثًا عن مخرج للأزمة الجديدة اتجه الرئيس مهامان عثمان إلى اختيار أحد أقطاب المعارضة المتشددين لرئاسة الحكومة. وعلى رغم الاعلان رسميًا عن احتواء الأزمة السياسية للبلاد، لم ترض الاحزاب الكبيرة بهذا الحل واتهمت النظام بالتزوير وإحداث الانشقاق في صفوف المعارضة. لكن هذه الأخيرة عادت ووافقت على تسوية الأزمة خوفًا من أن تتعرض التجربة الديمقراطية الفتية في البلاد إلى عملية إفشال وإجهاض فتعود مظاهر الحكم العسكري الدكتاتوري كما كانت عليه طوال ٣٥ سنة سابقة.

ومع ذلك وقع الانقلاب العسكري.

انقلاب عسكري يقوده ابراهيم باري مناصرة I.B.Mainassara (١٩٩٦-١٩٩٩): في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٦، استولى جيش النيجر على السلطة بقيادة اللفتنانت كولونيل ابراهيم باري مناصرة، وجرّد الرئيس مهامان عثمان من سلطاته، وأعلن تشكيل «مجلس الانقاذ الوطني» وتعليق الدستور وحل الحكومة والبرلمان وحظر الأحزاب السياسية. وواجهت الانقلاب سلسلة من الادانات والاستنكارات العالمية، ردّ عليها مناصرة بقوله إنه لن يتشبث ورفاقه بالسلطة، وأن «دوافع وطنية» أملت عليه القيام بالانقلاب. وفي ٢ شباط ١٩٩٦، شكل مناصرة حكومة كل أعضائها من المدنيين، وضمت ١٧ وزيرًا منهم الطاهر عبد المؤمن، وزير دولة للداخلية، وهو من زعماء قبائل الطوارق الذين وقّعوا اتفاق سلام مع الحكومة في نيسان ١٩٩٥. وسارت تظاهرات في العاصمة وفي أنحاء البلاد لإظهار التأييد للعسكريين، وردد المشاركون فيها عبارات «يحيا الجيش وليسقط الجدل السياسي».

في ١٢ أيار ١٩٩٦، جرى استفتاء حول دستور جديد، فنال موافقة ٩٢,٣٪ من المقترعين. وبموجبه انتخب مناصرة رئيسًا للجمهورية بغالبية ٥٢,٣٪ من الاصوات. وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٦، جرت

انتخابات تشريعية، قاطعتها المعارضة، وفاز بغالبية المقاعد حزب الاتحاد الوطني للتجديد الديمقراطي. وعين أحمدو بوبكر سيسي رئيسًا للحكومة، وخلفه في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٧، ابراهيم حسّان ماياكي. وفي أول كانون الثاني ١٩٩٨، أعلن عن مؤامرة لقتل الرئيس مناصرة، تم إحباطها، وكان العقل المدبر لها أمادو، رئيس حكومة سابق. وعرف شهر شباط ١٩٩٨، حركات تمرد في صفوف بعض الوحدات العسكرية لعدم قبض أفرادها رواتبهم منذ شهور خلت.

مقتل الرئيس مناصرة (١٩٩٩): اجتازت البلاد فترة دقيقة وحرجة. سياسيًا، توحدت المعارضة في وجه مناصرة في جبهة واحدة، «جبهة إعادة الديمقراطية والدفاع عنها»، إضافة إلى استمرار تمرد الطوارق. وإقتصاديًا واجتماعيًا، جاء انخفاض سعر الأورانيوم في الأسواق العالمية ليفاقم من الأزمة الاجتماعية ويدفع إلى سلسلة من الاضرابات بسبب العجز عن دفع الرواتب (منها رواتب العسكريين) ومنح الطلاب.

لكن بدءًا من صيف ١٩٩٨، انتعش الوضع العام بعض الشيء. فالمتمردون الطوارق وقّعوا اتفاقًا جديدًا لوقف النار (٢٣ آب ١٩٩٨)، وعاد عدة آلاف من الطوارق اللاجئين إلى الجزائر، والأزمة السياسية بين الحكومة والمعارضة وجدت مخرجًا لها باتفاق وقعه الطرفان في ٣١ تموز ١٩٩٨ برعاية الوسيط الفرنسي غي لابرتيت Guy Labertit، أعقبه، في ايلول ١٩٩٨، قبول أحزاب المعارضة الاشتراك في «اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة»، ثم خوض الانتخابات المحلية التي كان من شأنها توسيع نطاق اللامركزية الادارية في البلاد (٧ شباط ١٩٩٩).

هذا التطور نظرت إليه الدول المانحة وصندوق النقد الدولي نظرة إيجابية ومشجعة، الأمر الذي انعكس مزيدًا من الوعود بالمساعدات والدعم. أضف إلى ذلك ان سيول الامطار التي هطلت في صيف ١٩٩٨ أتت بمواسم وفيرة وإن كانت تسببت بوفاة بعض الأشخاص وتشريد الآلاف، ثم أن نتائج التنقيبات الأولى عن الذهب والنفط غذّت الآمال العراض.

وفي غمرة هذا التفاؤل وقف النيجريون، في ٩ نيسان ١٩٩٩، على خبر مقتل رئيسهم ابراهيم باري مناصرة بإطلاق النار عليه، وانتقال زمام الأمور إلى رئيس الحرس الجمهوري داودا ملّام وانكي الذي ما لبث أن عينه «مجلس الوفاق الوطني» رئيسًا للدولة.

مامادو تندجا رئيسًا: عيّن داودا رئيسًا لحكومته ابراهيم حسّان ماياكي، وأعلن أنه في صدد إعادة السلطة إلى المدنيين في غضون تسعة أشهر. ورغم ذلك اعتبرت المحافل الدولية داودا مغتصبًا للسلطة، خصوصًا بعد أن تأكد أن مناصرة اغتيل على يد عناصر من الحرس الرئاسي وبأمر مباشر من داودا، وأوقفت الدول والجهات المانحة مساعداتها للنيجر.

في ١٨ تموز ١٩٩٩، جرى استفتاء على دستور جديد «نصف رئاسي» (مستوحى، بمواد كثيرة منه من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية)، وصُدّق في ٩ آب ١٩٩٩.

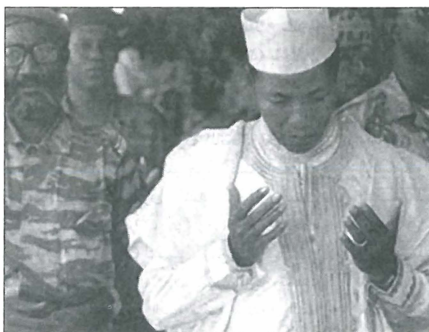
وفي ١٧ تشرين الاول ١٩٩٩، تنافس تسعة مرشحين في الانتخابات الرئاسية. وفي الدورة الثانية (٢٤ تشرين الثاني)، فاز مامادو تندجا، مرشح الحركة الوطنية للمجتمع الانمائي على منافسه محمدو إيسّوفو مرشح الحزب النيجري للديمقراطية والاشتراكية. وأما الانتخابات التشريعية (جرت في اليوم نفسه) ففاز بها تحالف الحركة الوطنية للمجتمع الانمائي وحزب المؤتمر الديمقراطي والاجتماعي الذي يتزعمه الرئيس الأسبق مهامان عثمان بنيله ٥٥ مقعدًا من أصل ٨٣.

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٩٩، استلم الرئيس الجديد مامادو تندجا مهماته، وانتهى بذلك النظام العسكري. وفي ٥ كانون الثاني ٢٠٠٠، عين هاما أمادو، أمين عام الحركة الوطنية للمجتمع الانمائي، رئيسًا للحكومة.

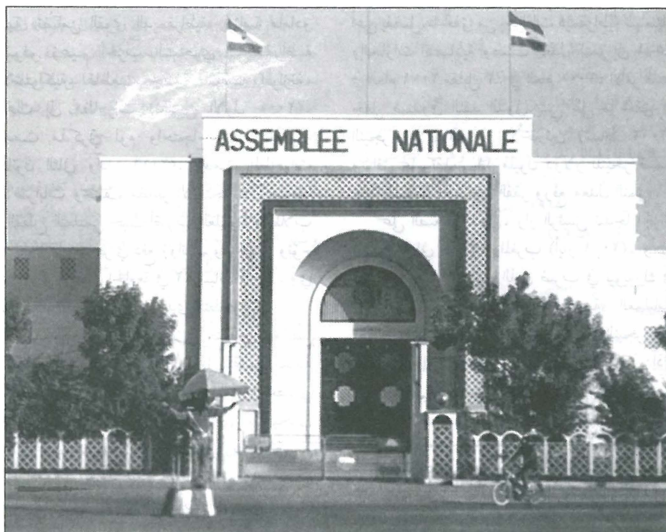
وكان من شأن هذه العودة للديمقراطية في النيجر رفع العقوبات الدولية واستئناف المساعدات.



مهامان عثمان



ابراهيم مناصرة



مبنى الجمعية العمومية (البرلمان) في العاصمة نيامي

أبرز أحداث ٢٠٠٠-٢٠٠٢: تجسّد نزع سلاح آخر المتمردين الطوارق (في حزيران ٢٠٠٠) باحتفال «شعلة السلام» في ٢٥ أيلول ٢٠٠٠، حيث جرى حرق آلاف قطع السلاح في مدينة أغاديز. وكان العام ٢٠٠٠ بدأ بإعادة الدول المانحة، خصوصًا الاوروبية، مساعداتها للنيجر. كما أسفرت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في أيلول ٢٠٠٠، على وضع برنامج خطة ثلاثية (٢٠٠٠-٢٠٠٣) لتسهيل النمو والتخفيف من أعباء الديون. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية وتبعات إصلاح الأداء الحكومي الذي فرضه صندوق النقد الدولي والجفاف الذي تسبب في نقص خطير في المنتوجات الزراعية والغذائية (طال نحو ثلث مجموع السكان) أدت جميعًا إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية. فشكلت أحزاب المعارضة (١٢ حزبًا) جبهة «تضامن القوى الديمقراطية» برئاسة مامادو إيسّوفو زعيم الحزب النيجري للديمقراطية والاشتراكية، قاطعت جلسة مناقشة الموازنة، ودعت إلى مظاهرات (تشرين الاول ٢٠٠٠)، وقدمت مذكرتي لوم واحتجاج ضد الحكومة (كانون الثاني وآذار ٢٠٠١). وقامت المظاهرات والاضرابات ومختلف مظاهر الاحتجاج، خصوصًا في القطاع التعليمي حيث أضرب المعلمون والطلاب احتجاجًا على التأخر في دفع رواتبهم ومنحهم، وتوّج ذلك في قرار إقفال الجامعة في ٢٢ شباط ٢٠٠١، وفي مقتل أحد الدركيين أثناء إحدى التظاهرات.

وثمة مظهر آخر من مظاهر الاحتجاج مثله ايضًا الاسلاميون المتشدّدون الذين بدأوا ينتقدون بشدة السلطات على تسامحها مع كل «مستورد عصري وحداثي»، كما فعلوا إزاء مصمم الأزياء النيجري ألفادي عقب تنظيمه لاحتفال عرض أزياء في تشرين الاول ٢٠٠٠. فبعد عدة اصطدامات بينهم وبين رجال الشرطة، أقفلت السلطات الجامع الكبير في العاصمة نيامي وحلّت عددًا من الجمعيات الدينية.

وبخصوص النزاع الحدودي بين النيجر وبينن حول جزر «ليتيه» الصغيرة القائمة في نهر النيجر فقد وقعت بسببها عدة حوادث بين البلدين في أيار وآب ٢٠٠٠ على الرغم من الاتفاقات الموقعة بينهما في كوت ديفوار منذ ١٩٦٥ والقاضية باستخدام الجزر استخدامًا مشتركًا.

وفي ٢٢ كانون الاول ٢٠٠١، احتفل الرئيس مامادو تندجا بالذكرى الثانية لوصوله إلى سدّة الرئاسة، وأعلن في المناسبة، تخليه عن رئاسة الحركة الوطنية للمجتمع الانمائي لرئيس حكومته هاما أمادو، في مبادرة أراد من خلالها التعبير عن تجذر السلطة المدنية بعد انقلابين عسكريين (١٩٩٦، ١٩٩٩). ومع ذلك، فقد استمرت المعارضة (جبهة تضامن القوى الديمقراطية) تصلي الحكم انتقاداتها، خصوصًا في ما يتعلق بفساد الادارة والتعدي على حرية الصحافة (إضراب وسائل الاعلام في كانون الاول ٢٠٠١) وسوء إدارة قضية الاضطرابات الطلابية والجامعية. لكن صوت حكومة أمادو بقي أعلى بفضل ما تحقق من إجراءات ديمقراطية سياسيًا، وإنجازات اقتصادية أوصلت معدل النمو إلى ٥,١٪ في العام ٢٠٠١ مقابل ٣٪ في العام ٢٠٠٠، الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يثني على ما تحقق في النيجر خلال السنتين الأخيرتين (شباط ٢٠٠٢) ويوافق على تقديم ١١ مليون دولار للنيجر ضمن خطة «تسهيل مكافحة الفقر ورفع معدل النمو».

على الصعيد الدولي، زار الرئيس تندجا الجزائر (كانون الثاني ٢٠٠١) والمغرب (أيار ٢٠٠١)، وأدان بحزم «العنف الأعمى» الذي ضرب في نيويورك في ١١ ايلول ٢٠٠١، واعتبرها «طبيعية» العمليات العسكرية الاميركية في أفغانستان. وكان النيجر البلد السادس والخمسين في العالم بمصادقته، في آذار ٢٠٠٢، على أنظمة محكمة الجزاء الدولية.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **كاوسن، محمد و.ت** Kaocen, Mohamed (**١٨٨٠-١٩١٩**): قائد مقاومة الطوارق ضد الاستعمار الفرنسي (١٩١٧-١٩١٩) في النيجر. ولد في دامرغو Damergou في وقت كانت فيه قبائل الطوارق تكن

للفرنسيين الطامعين في احتلال افريقيا كل الكراهية، خصوصًا وأن هذه القبائل كانت قد توصلت إلى فرض سلطتها على جزء كبير من الصحراء والساحل الافريقي الغربي.

اعتنق كاوسن الاسلام في ١٩٠٩، وانتمى للسنوسية المتمركزة آنذاك في ليبيا، وأصبح أبرز مناصر لها في النيجر. ساهم في العام نفسه في الهجوم مرارًا على منطقة تيبستي Tibesti في التشاد، ومنحه السنوسي الأكبر في ١٩١٠ قيادة منطقة إندي Ennedi وحمايتها. وبالرغم من الهزيمة التي لحقت به ومطاردة الفرنسيين له حتى دارفور في السودان، فإنه ما لبث أن عاد أولًا إلى التشاد ثم إلى فزان (في ليبيا) عام ١٩١٣. ومن هناك خطط للهجوم على الفرنسيين في النيجر. وكانت هذه العمليات جزءًا من حرب الشعب الليبي ضد الايطاليين الذين غزوا ليبيا عام ١٩١١ وضد الفرنسيين. وكان كاوسن في تلك الحرب يهدف إلى تحرير منطقة «آر» من «الكافرين». ففاجأ، في ١٧ كانون الاول ١٩١٦، الفرنسيين في أغاديز، وهاجم حاميتهم وحاصرها حتى ٣ آذار ١٩١٧، وكان أثناءها مسيطرًا على منطقة «آر». وانتقم الفرنسيون، بعد دخولهم أغاديز، وقتلوا عددًا من زعماء الطوارق، وعززوا وجودهم في النيجر لخشيتهم من أن تمتد الحرب الاسلامية إلى قبائل الهوسا والفولاني. وهرب كاوسن إلى فزان (في ليبيا)، وهناك تمّ القبض عليه وأُعدم في مرزوق في ٥ كانون الثاني ١٩١٩ («موسوعة السياسة»، ج٥، ص٨٦–٨٧، بتصرف).

* **كونتشي، سيني** Kountché, Seyni (**١٩٣١–١٩٨٧**): رئيس الدولة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٧. ولد في فاندو (النيجر)، وانتسب إلى عدة مدارس حربية، منها معهد تدريب الضباط في كاتي (مالي) وكلية سان لوي (السنغال) الحربية، وأكاديمية فريجوس الحربية في فرنسا، ومعهد تدريب الضباط في باريس، وكان قد انخرط في الجيش الفرنسي منذ ١٩٤٨، ثم في الجيش النيجري منذ ١٩٦١، حيث عُيّن في ١٩٦٦ نائبًا لرئيس هيئة الأركان العامة، ثم رئيسًا لهذه الهيئة في ١٩٧٣. في ١٩٧٥، قاد انقلابًا عسكريًا، وعين نفسه رئيسًا للدولة، واستمر في هذا المنصب حتى وفاته في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٧، فخلفه الكولونيل علي سيبو (راجع النبذة التاريخية).

* **هاماني، ديوري** Hamani, Diori (**١٩١٦–١٩٨٩**): أول رئيس لجمهورية النيجر المستقلة (١٩٦٠)، وأعيد انتخابه لولاية ثانية (١٩٦٥). التحق بإحدى مدارس المعلمين وعمل مدرّسًا. انضم، في ١٩٤٦، إلى الحزب التقدمي النيجري، كما انتخب نائبًا عن النيجر في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس. وفي ١٩٥٨، اختير للعمل في الجهاز الاداري الاستعماري، وانتخب، في العام التالي، عضوًا في الجمعية التشريعية. وعلى أثر منح النيجر استقلالها الداخلي عين رئيسًا للحكومة في كانون الاول ١٩٥٩. ومع اعلان الاستقلال التام، في آب ١٩٦٠، انتخب رئيسًا للجمهورية. أطاح ولايته الثانية انقلاب عسكري في ١٥ آذار ١٩٧٤.

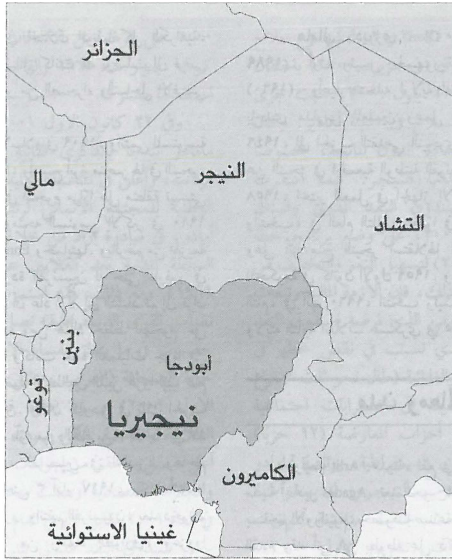
مدن ومعالم

* **أرليت** Arlit: مدينة، تقع في منطقة «آر»، شمال مدينة أغاديز Agadès. تعد نحو ٤٠ ألف نسمة. شهيرة بمناجم الأورانيوم، خصوصًا صناعة النحاس المعروفة منذ القدم وقد أتى ابن بطوطة على ذكرها في القرن الرابع عشر.

* **أغاديز** Agadès: مدينة في الجنوب. تعد نحو ٦٥ ألف نسمة. كانت محطة للقوافل التجارية، إذ تقع في وسط الطريق التجاري بين ليبيا ونيجيريا. أشهر معالمها جامع يعود بناؤه إلى القرن الخامس عشر.

* **مارادي** Maradi: مدينة، تقع قريبًا من الحدود مع نيجيريا. تعد نحو ١٣٥ ألف نسمة. جميع سكانها من قبائل الهاوسا. مركز تجاري.

* **نيامي** Niamey: عاصمة البلاد. تقع غربي البلاد على الضفة اليسرى من نهر النيجر، وتبعد ١١٠٠ كلم عن كوتونو، و١٤٥٠ كلم عن لاغوس، و١٣٥٠ كلم عن لومي. تعد نحو ٥٢٥ ألف نسمة. أهم معالمها جامع هرمي الشكل. صناعات نسيجية. تصدير الماشية واللحوم.



نيجيريا

بطاقة تعريف

الموقع: في أفريقيا. تحيط بها الكامرون (وطول حدودها معها ١٥٠٠ كلم)، والنيجر (١٥٠٠ كلم)، وبينن (٧٥٠ كلم)، وبحيرة تشاد (وطول شاطئها عليها ٩٥ كلم)، والمحيط الأطلسي (٨٠٠ كلم).

المساحة: ٩٢٣٧٦٨ كلم^{٢}.

العاصمة: أبوجا. أهم المدن: لاغوس، إيبادان، كانو، أوغبوموشو، أوشوغبو، إيلورين، أبيوكوتا، بورت هاركورت، كادونا (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الانكليزية (رسمية)، والفرنسية (رسمية ايضًا ابتداء من ١٩٩٧). وهناك نحو ٤٠٠ جماعة ولغة محلية قبائلية، أبرزها لغة قبائل الهاوسا، واليوروبا، والإيبو، والإيدو، والكانوري... حتى أطلق على نيجيريا أنها «ملتقى لغات افريقيا».

السكان: في إحصاء ١٩٩٧ أن تعدادهم بلغ ١٠٧,١ ملايين نسمة، منهم ٣٢٪ من قبائل الهاوسا–فولاني (في الشمال)، و١٨٪ من اليوروبا (الغرب)، و١٨٪ من الإيبو (الشرق). وتشير التقديرات الحالية (العام ٢٠٠٢) إلى أنهم بلغوا نحو ١١٨ مليونًا.

التعداد السكاني في نيجيريا كان، ولا يزال، يثير مشكلات حادة، لما له من أبعاد حادة وخطيرة بسبب المنازعات القبلية والمجموعات اللغوية. فالتعداد الأول في ١٩٦٢ ألغيت نتائجه لما ترتب عليها من عدم استقرار سياسي حاد. التعداد الثاني في ١٩٦٣، أقرت المحكمة العليا نتائجه، في حين أن التعداد الثالث في ١٩٧٣ (٥٦,٤٥ مليونًا، وكانت التقديرات العالمية تدور حول

نحو ٨٠ مليونًا) أُلغي بدوره للأسباب نفسها التي أفضت إلى إلغاء التعداد الاول. وكذلك أُلغيت نتائج التعداد الرابع في ١٩٩١. وعليه فإن نتائج أي تعداد عام للسكان بات ينبغي النظر إليه دائمًا في سياق االصراع الأتني والقبلي والاقليمي التي تعاني منه نيجيريا.
على صعيد الانتماء الديني، يتوزع النيجيريون بين مسلمين ٤٣٪ ويتركزون في الشمال، ومسيحيين ٣٤٪ في الوسط (نحو ١٠ ملايين كاثوليك في الشرق)، وإحيائيين (أديان محلية، ١٩٪).

جذور الصراع العرقي الحالي: ترتب على سياسات الحكم المباشر والفدرالية الهشة على أساس أقاليم محددة عرقيًا، كما طبقتها بريطانيا، زيادة التوترات العرقية وتمهيد الطريق أمام المحاولات الانفصالية والحروب الأهلية. وطوال عهد الاستعمار البريطاني ظلت البنية الاقطاعية لإمارات الشمال كما هي، بل أن ارستقراطية الفولاني (قبائل الفولاني) حظيت بتأييد البريطانيين، في حين أن التنظيمات القبلية للمجموعات الجنوبية أقبلت على التعليم الغربي في مرحلة مبكرة، الأمر الذي سهّل سيطرتها على الاقتصاد الحديث.
وعليه، ظهرت فجوة عميقة بين الشمال والجنوب. فالشماليون، على رغم تخلفهم الاقتصادي وقلة تأثرهم بالتعليم والثقافة الغربية، احتفظوا بالسلطة السياسية في أيديهم؛ أما الجنوبيون فكانت لهم قوة اقتصادية هائلة ولا سيما بعد ظهور النفط الذي أضحى، منذ ١٩٧٢، المصدر الأساسي للدخل القومي، وهو ما شجعهم على المطالبة بقدر أكبر من السلطة. أضف إلى ذلك الفساد الذي أسهمت الطفرة النفطية في زيادة معدلاته.

الحكم: نظام الحكم جمهوري فدرالي. ونيجيريا عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في ١ تشرين الاول ١٩٧٩، وعلّق العمل به في ٣١ كانون الاول ١٩٨٣. يعاون رئيس الدولة مجلس الحكومة الموقت ومجلس تنفيذي. البرلمان (حلّ من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٢، ثم أعيد حله ابتداءً من ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٣) مكون من ٥٩٣ نائبًا، ومجلس الشيوخ من ٩١ عضوًا. قسمت البلاد في ١٩٦٣ إلى ٤ ولايات، وفي ١٩٦٧ إلى ١٢ ولاية، وفي ١٩٧٦ إلى ١٩ ولاية، وفي ١٩٨٧ إلى ٢١ ولاية، وفي ١٩٨٩ إلى ٣٠ ولاية، وفي ١٩٩٦ إلى ٣٦ ولاية.

الاحزاب: الاحزاب المسموح بها منذ العام ١٩٩٥: - حزب مؤتمر الاتحاد النيجيري، يتزعمه الحاجي عيسى محمد أرغونغو؛ - حزب الوسط الوطني النيجيري، يتزعمه الحاجي موغاجي عبد اللهي؛ - حزب لجنة الوفاق الوطني، يتزعمه عبد البوبكر؛ - الحزب الديمقراطي النيجيري؛ - الحركة الديمقراطية، يتزعمها الحاجي غمبو لاوان؛ - جبهة ائتلاف المعارضة النيجيرية، يتزعمها أبراهام أديسانيا؛ - الحركة من أجل الديمقراطية، تأسست في تشرين الثاني ١٩٩١، ويتزعمها فريدريك فازيهون؛ - الحركة من أجل بقاء شعب أوغوني، تأسست في تشرين الاول ١٩٩٠ على يد زعيمها كينولي سارو فيوا (أعدم في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٥)، وترأسها بعده ليدوم مايتي؛ - حركة الوفاق الوطني الديمقراطي، تأسست في ١٩٩٣، ويتزعمها فرنسيس أرثر نزيريبي؛ - المجلس الوطني لتحرير نيجيريا، تأسس في تشرين الاول ١٩٩٥ في لندن، معارض، يتزعمه وول سوينكا؛ - المؤتمر الوطني الديمقراطي، معارض، أسسه ألفرد أوريتسويهيمي ريوانو (اغتيل في ٦ تشرين الاول ١٩٩٥)، يترأسه مايكل أجاسن.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٤٦٢؛ الناتج المحلي الاجمالي ١١٣٦٦٣ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٨٩٦ دولارًا (Etat du monde 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية (بين هلالين نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الاجمالي): في الزراعة ٤٧٪ (٣٨٪)، في المناجم ٨٪ (١٥٪)، في الصناعة ٨٪ (٨٪)، في الخدمات ٣٧٪ (٣٩٪).
أهم المزروعات: المانيوك، الحنطة، السورغو، الشعير، الخضار، قصب السكر، الذرة، الفستق، الكاكاو، شجر المطاطا، جوز الهند.
في الطاقة: الفحم، الغاز الطبيعي، النفط.
في المناجم: القصدير، الأحجار الكلسية، الرخام، الحديد، الزنك والذهب.
إيجازًا: نيجيريا غنية جدًا بثرواتها الطبيعية، حتى قيل فيها، اشتراطًا نتيجة لعدم استقرارها وللفساد الذي استشرى فيها منذ الاستقلال عام ١٩٦٠: «نيجيريا إن أنتجت أطعمت أفريقيا كلها».

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: يرجح المؤرخون أن أول الذين قطنوا نيجيريا جاءوا من جهة الشمال، أي من الصحراء، بحثًا عن الصيد وعن أرض صالحة للزراعة. وأول حضارة معروفة لشعب قطن نيجيريا هي حضارة شعب النوك NOK، القبيلة التي اختارت الإقامة في وسط نيجيريا. ومنذ الألف الأول ق.م. بدأ تصنيع مادة الحديد في هضبة جوس. أما منطقة نوك فقد تمت فيها صناعة أقدم المنحوتات الطينية. وكان برنار فاغ، المنقّب الأثري، أول من أكتشف في العام ١٩٤٣، أقدم هذه المنحوتات التي يتجاوز طول بعضها المتر، وهي تمثل آلهة الحماية من الشر وطلب السعادة. واستتبعت تلك التنقيبات والأبحاث الأثرية فاكتشف المزيد من تماثيل طينية صغيرة دلت عن وجود حضارة مزدهرة قامت في البلاد في أواسط الألف الأول ق.م.

أما التاريخ المكتوب لنيجيريا فقد خرج من المكتبة العربية ووثائقها، وهو يبدأ منذ أوائل القرن التاسع مع ولادة دولة كانم Kanem، أول دولة كبرى عرفتها مناطق نيجيريا الشمالية. وقد أسست هذه الدولة قبائل بدوية قادمة من الصحراء ومن مناطق افريقيا الشمالية (هي القبائل التي باتت تُعرف بـ«الهاوسا») سعيًا وراء أراض خصبة. وخلال القرون الخمسة المتعاقبة شكلت كانم محطة مهمة للمسافرين الذين كانوا يجتازون الطريق الصحراوية.

وفي غرب كانم، كانت تمتد المدن–الدول السبع لقبائل الهاوسا. وقد بنيت هذه المدن–الدول على مدى قرون، وأصبحت مراكز تجارية مهمة. وكانت الخلافات تعصف في ما بينها باستمرار، لكنها كانت تتحد إذا ما هددها خطر خارجي.

وعندما بدأ الاسلام بالانتشار في المنطقة، محمولًا إليها عبر التجار القادمين من مصر، ووصل إلى الهاوسا، ترك فيها أثرًا عميقًا ومصيريًا، إذ سرعان ما اعتنق الهاوسا الدين الجديد، وأنظمته من إدارية وعدلية وضرائبية وعسكرية. فشكلت المدن – الدول جيشًا منظمًا ومجهزًا.

وكان هناك، في غابات نيجيريا الجنوبية، في القرن الرابع عشر، ثلاث ممالك قوية: مملكة إيفي ومملكة بينن ومملكة أويو. وكانت إيفي أقدم هذه الممالك التي شكلتها قبائل يوروبا، وعرفت تقهقرًا تدريجيًا. وتقول الرواية الدينية لليوروبا إن الله خلق الانسان على أرضها. وقد اشتهرت دول يوروبا الثلاث بفنونها، وبقيت بمنأى عن الأثر الاسلامي بعكس مملكة كانم (دول الهاوسا في الشمال).

في التاريخ الحديث (الاوروبيون): في نهاية القرن الخامس عشر، اكتشف البحارة البرتغاليون المناطق الساحلية من نيجيريا الحالية. وتبعهم الاسبان والهولنديون والانكليز. ومع وصول الاوروبيين بدأت تجارة الرقيق عبر الأطلسي، واستمرت زهاء ٣٥٠ سنة نقلت خلالها «بضائع بشرية» (العبيد) قدرت بنحو عشرين مليون إنسان أسود. وزاد البريطانيون من اهتمامهم بالمناطق النيجيرية في القرن التاسع عشر. ففي ١٨٠٧، منعوا تجارة الرقيق. وعندما أرادوا التغلغل في داخل البلاد، اصطدموا بمقاومة عنيفة قادها الزعماء والتجار المحليون، واستمروا في محاولاتهم العسكرية حتى بداية القرن العشرين حيث تسنى لهم إخضاع نيجيريا بكاملها لسلطتهم. وقبل هذا التاريخ، كان البريطانيون قد توصلوا، عام ١٨٦١، إلى إعلان لاغوس مستعمرة بريطانية، وعام ١٨٥٥، إلى فرض نظام حمايتهم على المناطق الساحلية الواقعة على خليج غينيا.

في التاريخ المعاصر (الاستقلال): أعاد الاستعمار البريطاني تنظيم نيجيريا، فقسمها إلى محميتين كبيرتين: محمية الشمال ومحمية الجنوب، بالاضافة إلى مستعمرة لاغوس. وفي أول كانون الثاني ١٩١٤، جمع الاستعمار المحميتين تحت سلطة حاكم عام واحد هو السير فريدريك لوغارد. فطبع هذا القرار ولادة الدولة النيجيرية.

بعد الحرب العالمية الاولى، نما تيار وطني في صفوف الفئات المثقفة التي بدأت تستشعر انتماءها النيجيري المتقدم على الانتماء القبلي، وأخذ النيجيريون، بشكل عام، يطالبون بتمثيل أوسع في حكومة البلاد.

في ١٩٢٢، جرت انتخابات مباشرة في لاغوس وكالابار. وفي ١٩٤٥، صدر دستور فدرالي قوّى من سلطة المناطق (الشمال، الشرق والغرب)، ونص على تشكيل حكومة ذات حكم ذاتي لنيجيريا. وفي ١٩٥٧، أعلنت المناطق الشرقية والغربية من البلاد مناطق متمتعة باستقلال ذاتي، وتبعتها المناطق الشمالية في ١٩٥٩.

وفي ١ تشرين الاول ١٩٦٠، أعلن استقلال نيجيريا على أساس أنها دولة فدرالية بين المناطق المذكورة.

نحو حرب انفصال بيافرا: جعل البريطانيون النظام الفدرالي مرتكزًا على توازن دقيق بين المناطق والقبائل. فما إن أعلن الاستقلال حتى دخلت قبائل (وأحزاب) المناطق الثلاث في صراع على السلطة. وتوصلت منطقة الشمال (الأكثر ازدحامًا سكانيًا وتمثيلًا في الجمعية التشريعية) إلى إيصال أحد قادتها، أبو بكر توافا باليوا، ليكون رئيسًا لمجلس الوزراء الاتحادي.

لكن، في ١٥ شباط ١٩٦٦، وقع انقلاب عسكري قاده ضباط من الإيبو في الجمهورية الشرقية (الأكثرية من قبائل الإيبو)، فاغتيل الرئيس الاتحادي، باليوا، كما اغتيل معه رئيسا وزراء المنطقتين الغربية والشمالية، واستلم الجنرال جونسون أغيي إيرونسي (من الإيبو) السلطة. فأيّد، في بداية الأمر، نظام الدولة الاتحادية، وعين لكل مقاطعة حاكمًا عسكريًا. فاختار للمنطقة الشرقية أحد مواطنيه من الإيبو الكولونيل أوديميغو أوجوكيو. وبعد أشهر، عندما رأى الرئيس الاتحادي إيرونسي ضرورة تقوية السلطة المركزية لمنع المنازعات الاقليمية، بدأ التوتر يتفاقم، خصوصًا في المنطقة الشمالية (الهاوسا).

في ربيع ١٩٦٦، وقعت انتفاضات وأحداث دامية، وقُتل عدد كبير من الإيبو القاطنين في الشمال. وفي تموز من السنة نفسها، اغتال جنود من الهاوسا الرئيس إيرونسي. وفي ايلول وتشرين الاول، قُتل نحو ٣٠ ألفًا من الإيبو، وهرب العدد الأكبر من المقيمين منهم في الشمال نحو المناطق الجنوبية (أي مناطقهم الأصلية).

حرب انفصال بيافرا (١٩٦٧): استلم الكولونيل يعقوب غوون (من أصل شمالي، قبائل الهاوسا) السلطة، وحاول على الفور تهدئة النفوس. فأعلن تأييده للنظام الفدرالي، وتحضيره لمشروع دستور جديد. لكن الكولونيل أوجوكيو، القائد العسكري للمنطقة الشرقية (الإيبو)، طالب بالتعويض على قبائل الإيبو خسائرهم الفادحة، ومحاكمة المسؤولين عن الاحداث الدامية. وبدأت الخلافات تعصف بين الرجلين، وأخذت تعنف يومًا بعد يوم. وعندما قررت الحكومة الاتحادية تقسيم البلاد إلى ١٢ ولاية، رأى الإيبو أن من أهداف هذا القرار حرمانهم من ثرواتهم في آبار النفط الواقعة في مناطق بورت هاركورت، ومن كل منفذ لهم على البحر. فبدا النزاع أمرًا محتومًا. وقرّر الكولونيل أوجوكيو الانفصال، وأعلن في ٣٠ أيار ١٩٦٧ قيام «جمهورية بيافرا» المستقلة (بدلًا من الولاية الشرقية من نيجيريا الاتحادية). ومما شجعه على هذا الأمر عاملان أساسيان: الجيش الاتحادي المنظم لم يكن يتخطى العشرة آلاف رجل، ثم مصادر الثروة المتوافرة في منطقته والكفيلة بتمويل عملياته العسكرية الانفصالية.

تبلغ مساحة بيافرا حوالي ٧٥ ألف كلم^2، وكان عدد سكانها ١٤ مليون نسمة، بينهم ٨ ملايين من الإيبو، ويدين معظم سكانه بالكاثوليكية. أما حرب انفصالها، منذ اندلاعها في ٦ تموز ١٩٦٧ حتى انتهائها (بالفشل) في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٠ فكانت إحدى أشرس الحروب الأهلية الأفريقية وأشدها فتكًا، إذ ذهب ضحيتها أكثر من مليوني شخص معظمهم من المدنيين.

تمكنت قوات بيافرا في بداية الحرب من التقدم واحتلال مقاطعة الوسط الغربي التي يقطنها عدد كبير من الإيبو. كما تمكن الجيش الاتحادي من دخول بيافرا واحتلال عاصمتها إينوغو. وبدأت بيافرا تعاني من ويلات هذه الحرب أكثر من سواها من الولايات والمقاطعات النيجيرية، خصوصًا وأنها استقبلت ما يزيد على المليون من الإيبو اللاجئين إليها. وفي عام ١٩٦٩، سقطت عاصمتها المؤقتة، يوموياهيا، في أيدي الجيش الاتحادي وباتت قوات بيافرا لا تسيطر على أكثر من ٨ آلاف كلم[٢]، أي أقل من عشر الاراضي التي كانوا يحتلونها في أوائل الحرب. ومع ذلك استمروا في القتال والاعلان عن أنهم لن يعودوا للانضمام إلى الاتحاد النيجيري إذا لم يعترف لهم بالحكم الذاتي الكامل. وبسبب تمسك كل طرف بموقفه، فشلت المفاوضات كافة المتعلقة بالنزاع. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٧٠، أعلنت بيافرا استسلامها، وغادرها أوجوكيو إلى الخارج، ووقع خليفته الجنرال فيليب إفيونغ وثيقة وضعت حدًا للإقتتال ولقيام «جمهورية بيافرا» وأعادتها إلى الاتحاد النيجيري. وأصدرت الحكومة الاتحادية عفوًا عامًا، وأعادت الموظفين الإيبو إلى وظائفهم. والجدير ذكره أن بيافرا تمكنت، خلال انفصالها، من النهوض بسرعة مذهلة بسبب حماس أبنائها وغناها بالثروات الطبيعية.

على الصعيد الدولي، أيدت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا، وبعض الدول الافريقية كجنوب افريقيا وروديسيا وغيرهما، حكم بيافرا الانفصالي. فقدمت هذه القوى التسهيلات لتجار الأسلحة الغربيين لتزويد بيافرا بالمعدات اللازمة. أما الحكومة الاتحادية المركزية فقد أيدتها معظم الدول العربية (خصوصًا مصر) والافريقية والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، فأمدتها بالذخيرة والمقاتلات الحربية.

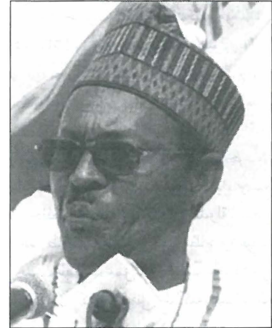
وبدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية (الجنرال مورتالا): استمرت مسألة الاتحاد وقدرته على الصمود، رغم انتصار الاتحاد على انفصال بيافرا، تثير الكثير من الشكوك والتساؤلات، خصوصًا في ضوء سلسلة من الانقلابات العسكرية بدأت مع قيام مجموعة من الضباط بقيادة الجنرال إيرونسي بقلب الحكومة الدستورية. وبعد أشهر من حكم إيرونسي وضباط الإيبو، أطاحهم انقلاب آخر قاده الكولونيل يعقوب غوون وعدد من ضباط شمال ووسط البلاد (قبائل الهاوسا). وفي عهد غوون أضحى النفط المصدر الأساسي للدخل القومي، ومع الطفرة النقدية التي تسبّب بها النفط زادت معدلات الفساد التي كانت الذريعة الأهم لانقلاب ١٩٧٥ الذي قاده الكولونيل غاربا والذي تخلى عن السلطة لمصلحة الجنرال مورتالا راماك محمد. وفي شباط ١٩٧٦، فشلت محاولة انقلابية أخرى، لكن رئيس الدولة قُتل خلالها، فخلفه الجنرال أبازنجو.

كان العسكريون، في كل مرة يستلمون فيها السلطة، يعلنون عن رغبتهم إعادتها إلى المدنيين عندما تصبح الظروف ملائمة لذلك. لكن الجنرال مورتالا محمد ذهب، قبل مقتله، إلى أبعد من الوعد. فأعلن، في الذكرى الخامسة عشر لاستقلال نيجيريا، أن السلطة ستعود إلى المدنيين في غضون خمس سنوات، وحدّد مراحل هذا الانتقال بالصورة التالية: تعيين لجنة مكلفة بتحضير مشروع دستور، إعادة تنظيم الحكومات المحلية وانتخاب جمعية تأسيسية على قاعدة الولاية للمصادقة على مشروع الدستور في تشرين الاول ١٩٧٨. وفي الوقت نفسه حدّد مورتالا الخطوط العريضة لمشروع الدستور الذي يتوجب أن ينطلق من النظام الفدرالي لنيجيريا، ويمنع أية أسباب للخلافات الإتنية التي طالما عانت منها نيجيريا.

فترة هدوء عكّرتها حوادث لمتطرفين إسلاميين (الرئيس شاغاري): ساد الحكم، بعد مورتالا، على هدي هذه الخطوط. فتبنت الجمعية التأسيسية نص مشروع الدستور الذي صدر وصودق عليه في تشرين الاول ١٩٧٩، كما طبقت جميع بنود برنامج مورتالا تقريبًا. فبدأ الوزراء العسكريون، مثلًا،



يعقوب غوون



محمد بوهاري

يستقيلون ويحل مكانهم وزراء مدنيون، كما جرت عدة انتخابات، وسمح للأحزاب بالعمل...

سارت نيجيريا في طريق هادىء ومستقر عمومًا، وهي القوة الاقتصادية المهمة في أفريقيا، باستثناء بعض الحوادث التي قام بها أعضاء طائفة اسلامية تطلق على نفسها إسم «يان أزولا» ومؤلفة في غالبيتها من مهاجرين من الكامرون والتشاد. ففي كانون الاول ١٩٨٠، اصطدم أعضاء هذه الطائفة بقوات من الشرطة التي كانت تحاول الدخول إلى مسجد في كانو (شمال شرقي نيجيريا)، وقد هرب بعضهم إلى أحياء المدينة حيث احتجزوا رهائن. وبعد ثلاثة أيام من الصدامات، أمر الرئيس شيهو شاغاري بتدخل الجيش واستعمال الطيران الحربي. فقتل زعيم الطائفة مروه محمد ميتاتسين، وسقط نحو ٤ آلاف قتيل.

ولمواجهة الأزمة الاقتصادية، طلب الرئيس شاغاري من مجلس النواب الاتحادي (نيسان ١٩٨٢) منحه سلطات استثنائية مبررًا الطلب بضرورات اتخاذ اجراءات سريعة لمكافحة الأزمة الناجمة عن امتناع معظم الشركات الأجنبية عن شراء النفط النيجيري. واعتبر أن هناك «محاولة جديدة للقضاء على منظمة الأوبك (الدول المنتجة والمصدرة للنفط) من جانب الدول الصناعية التي تعتقد أن نيجيريا هي الحلقة الضعيفة في المنظمة بسبب حاجاتها في مجال التنمية وكثافتها السكانية». وقال إن الوضع الاقتصادي لبلاده يمكن أن يتفاقم ما لم تتخذ إجراءات حازمة لخفض النفقات. وكان شاغاري ذكر في وقت سابق أن «الانفاق الحكومي يبلغ حاليًا ضعفي العائدات. وقد صار لدى شعبنا ميل لا يشبع إلى السلع المستوردة. إن هذا لا يمكن أن يستمر».

وفي ٢٠ شباط ١٩٨٣، أعلنت نيجيريا خفضًا مقداره ٥,٥٠ دولارات في سعر نفطها الخفيف. وكان هذا الاجراء أول خرق علني للأسعار التي تعتمدها منظمة الأوبك تقوم به إحدى الدول الأعضاء، وذلك لحاجة نيجيريا إلى العملات الصعبة إذ تعتمد بنسبة نحو ٩٠٪ على صادراتها النفطية لتأمين العملات الصعبة، وليأسها حيال اخفاق دول الأوبك في الاتفاق على حصص جديدة للانتاج في اجتماع جنيف (كانون الثاني ١٩٨٣). وكانت نيجيريا، قبل نحو شهر واحد، ونتيجة للانخفاض الحاد في انتاج النفط وللاضطرابات الطائفية التي عادت في خريف ١٩٨٢، وشهدتها مدنها الشمالية الثلاث، ميدغوري وكادونا وكانو (بما فيها حرق

إحدى الكنائس ومقتل نحو ٦٠٠ شخص)، اتخذت قرارًا بطرد جميع الأجانب المقيمين في البلاد بصورة غير شرعية. فغادرها نحو ثلاثة ملايين أفريقي إلى أوطانهم.

انقلاب عسكري جاء بوزير النفط محمد بوهاري (١٩٨٣): في آب ١٩٨٣، أعيد انتخاب شاغاري لولاية جديدة، وهو زعيم الحزب الوطني النيجيري الذي يرتكز أساسًا على قبائل الهاوسا (المسلمين). لكن في كانون الاول ١٩٨٣، أطاحه انقلاب جاء بوزير النفط السابق الجنرال محمد بوهاري (مولود ١٩٤٢) رئيسًا للدولة الذي اتهم الرئيس شاغاري بعجزه عن محاربة الفساد وإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية. فعلقت حكومته الدستورية وحظرت الاحزاب السياسية. وفي شباط وآذار ١٩٨٤، وقعت أعمال عنف في شرق البلاد ذهب ضحيتها نحو ألف شخص وتسبب بها أتباع الزعيم الديني مروة (الذي قتل في ١٩٨٠).

وإقتصاديًا، تمحور الوضع، طيلة عام ١٩٨٤، حول إعلان حكومة بوهاري العسكرية، في نيسان ١٩٨٤، عن إغلاق حدودها البرية لتغيير عملتها ردًا على ضعف العملة الوطنية بسبب السوق السوداء القائمة في الدول المتاخمة وفي مناطق أخرى. وقررت الحكومة ايضًا، في تشرين الاول ١٩٨٤، أن تحذو حذو بريطانيا والنروج (غير العضوين في منظمة دول الأوبك) وتخفض أسعار نفطها خارجة على إجماع الدول الأعضاء في الأوبك. وبررت هذا القرار بالمشاكل المالية الكبيرة التي تعانيها.

عهد ابراهيم بابنغيدا I.Babangida (١٩٨٥–١٩٩٣): في نيسان وأيار ١٩٨٥ طردت نيجيريا نحو ٧٠٠ ألف من المهاجرين واللاجئين إليها بصورة غير شرعية. وفي ٢٦ نيسان ١٩٨٥، قام مسلمو المناطق الشمالية–الشرقية باضطرابات كلّف قمعها نحو ألف قتيل. وفي ٢٧ آب ١٩٨٥، وقع انقلاب عسكري قاده الجنرال ابراهيم بابنغيدا (مولود ١٩٤١)، فسجن الرئيس بوهاري (أُطلق سبيله في ١٩٨٨). وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٨٥، أعلنت سلطات بابنغيدا عن اكتشافها لمؤامرة، وأُعدم عدد من المتآمرين (٥ آذار ١٩٨٦). وفي ٥ تموز ١٩٨٦، أطلق سراح الرئيس الأسبق شاغاري. وفي ٢٦ أيلول ١٩٨٦، جرى تخفيض قيمة العملة الوطنية (نيرا Naira) بنسبة ٧٠٪. وفي آذار ١٩٨٧، قامت اضطرابات بين المسيحيين والمسلمين (١٥ قتيلًا)، وكذلك في نيسان ١٩٨٨، وفي أيار وحزيران ١٩٨٩ في لاغوس (عشرات القتلى). وفي ١١ كانون الثاني ١٩٩٠، جرت مظاهرات ندّدت بمسار أسلمة البلاد. وفي ٢٢ نيسان ١٩٩٠، أعلن عن كشف مؤامرة ثانية ضد النظام، وجرى إعدام ٤٢ متآمرًا. وفي ١٩ نيسان ١٩٩١، عادت الاضطرابات والحوادث الدينية (٢٠٠ قتيل)، وتجددت في تشرين الاول ١٩٩١ (نحو ٤٠٠ قتيل)، وتحولت إلى اشتباكات قبلية في ١٩٩٢ (١٨٠٠ قتيل).

وفي ١٢ حزيران ١٩٩٣، انتخب موشود أبيولا (مولود ١٩٣٨، وهو من قبيلة اليوروبا) رئيسًا للجمهورية، وكان منافسه بشير توفا (من قبيلة الهاوسا).

بابنغيدا في محاولة ديمقراطية: جرت هذه الانتخابات الرئاسية وفق دستور جديد وضع عام ١٩٨٩ وحافظ على النظام الفدرالي للدولة. ونص على ضبط السلطات العامة في إطار نظام رئاسي. كما كان الجنرال بابنغيدا عمل على تنظيم الحياة الحزبية في صورة حزبين كبيرين على شاكلة النظام الرئاسي الاميركي مع وجود ضوابط وقواعد صارمة تحكم الممارسات الحزبية. فأقام بابنغيدا حزبين، حدّد الأول وهو الحزب الديمقراطي الاجتماعي موقعه إلى اليسار الوسط، والثاني وهو المؤتمر الوطني الجمهوري موقعه إلى اليمين الوسط.

وفي محاولة من بابنغيدا إعادة رسم خريطة التوازنات العرقية والاقليمية في البلاد، أضاف تسع ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكونًا من ثلاثين ولاية، كما نقل العاصمة من لاغوس إلى مدينة أبوجا، إضافة إلى استبعاد كل رموز النظام

القديم من المشاركة في برنامج «التحول الديمقراطي». وقد برّر بابنغيدا الاجراءات المعقدة والمطولة والتي كلفت الخزينة العامة أموالًا طائلة، بأنه يريد أن يقضي تمامًا على ظاهرة الانقلابات العسكرية في البلاد، بحيث يكون الانقلاب الذي قام به هو عام ١٩٨٥ آخر انقلاب في تاريخ نيجيريا.

واعتمد بابنغيدا على آلية الانتخابات في عملية التحول للحكم، حيث جرت المرحلة الاولى من المنافسة السياسية في كانون الاول ١٩٩١، وذلك لانتخاب حكام الولايات وأعضاء البرلمانات الاقليمية في الولايات الثلاثين المكونة للاتحاد. وبعد ذلك أخذ بابنغيدا يسيطر على إعادة عملية «التحول الديمقراطي». فوضع قواعد وإجراءات صارمة لخوض غمار الانتخابات الرئاسية، وهي المرحلة الأخيرة والأهم في عملية نقل السلطة.

وكان من مظاهر تكريس السلطة الشخصية في أيدي الرئيس بابنغيدا قيامه بحل مجلس القوات المسلحة الحاكم وإنشاؤه، بدلًا منه، مجلس الدفاع والأمن الوطني. كما قام بحل مجلس الوزراء وأنشأ مجلسًا انتقاليًا يدين له بالولاء الشخصي. وقد افترض من الناحية النظرية أن يقوم هذا المجلس بعملية تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة.

انتخاب موشود أبيولا Moshood Abiola (١٩٩٣) وإلغاء النتائج: حدّد الجنرال بابنغيدا موعدًا لاجراء الانتخابات الرئاسية (المرحلة الأهم في «التحول الديمقراطي») وهو ١٢ حزيران ١٩٩٣. وكان هناك ضغوطات غربية وداخلية تريده ألا يبقى في السلطة بعد ٢٧ آب ١٩٩٣، أي الموعد الذي حدّده هو للتنحي.

تنافس في الانتخابات الرئاسية موشود أبيولا زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وهو يوروبي (من قبائل اليوروبا) جنوبي مسلم، وكان من بطانة بابنغيدا الاقتصادية، وزعيم الحزب الثاني، أي المؤتمر الوطني الجمهوري، بشير توفا وهو شمالي من قبائل الهاوسا المسلمة، ومن بطانته الاقتصادية ايضًا.

وكانت المفاجأة أن بابنغيدا ألغى النتائج التي جاءت لمصلحة أبيولا كاشفًا أنه كان يريد ويتوقع فوز توفا لعدة أسباب منها أنه من الغالبية (قبائل الهاوسا–فولاني أكبر قبائل نيجيريا). وما لم يكشف عنه بابنغيدا أن المرشح الخاسر بشير توفا كان أكثر ولاء له من الآخرين، فهو دعا إلى بقاء بابنغيدا في السلطة حتى عام ألفين.

حدّد بابنغيدا موعدًا جديدًا للانتخابات، وحدد لها شروطًا جديدة هذه المرة تستبعد أبيولا، ثم طرح فكرة الحكومة الانتقالية التي نقلت الخلافات إلى داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي نفسه. فقد انقسمت قيادته بين مؤيد على أساس ضمان المشاركة في السلطة على نحو يمكن تطويره للفوز بمكاسب أخرى لاحقًا، ومعارض على أساس أنه لا تجوز المساومة على فوز أبيولا في الانتخابات والتحرك يجب أن ينصبّ على عودته رئيسًا للبلاد. أما أبيولا نفسه فاستقل طائرته الخاصة مسافرًا من دولة إلى أخرى طالبًا دعم عودته رئيسًا لنيجيريا.

لكن جولات أبيولا لم تنجح إلا في زيادة الضغط الدولي على بابنغيدا للتنحي عن السلطة (بحسب الوعد الذي حدّده هو نفسه) معطوفًا على ضغط داخلي بدأت تقوده النقابات ومنظمات حقوق الانسان.

إرنست شونيكان رئيس حكومة انتقالية: خضع بابنغيدا للضغط، ولكنه لم يسلّم السلطة، في ٢٦ آب ١٩٩٣، إلا لمن أراد. وذلك باعلانه تشكيل حكومة انتقالية تضم خمسة عسكريين و١٨ مدنيًا برئاسة إرنست شونيكان Ernest Shonekan، رئيس «يونايتد أفريكان كومباني» وأحد المقربين منه، وهو يوروبي (من قبائل اليوروبا) مسيحي من قرية أبيوكوتا. وتسلّم حقيبة الدفاع فيها الجنرال ساني أباشا الرجل القوي في الجيش، وهو مسلم من الهاوسا. وغادر بابنغيدا العاصمة أبوجا إلى مينا مسقط رأسه في احتفال صغير ألقى فيه كلمة قصيرة أكد فيها أنه يتخلى عن منصب الرئاسة وقيادة القوات المسلحة... «لكني سأستمر معكم مواطنًا عاديًا».

رد الفعل الأول على تعيين شونيكان أتى من النقابات العمالية، بما فيها نقابة عمال النفط التي أعلنت اضرابًا عامًا مفتوحًا حتى عودة أبيولا الذي كان يجول على دول الغرب ونيويورك (الأمم المتحدة) أملًا بصدور موقف من الأمم المتحدة بضرورة الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية. إلا أن الدول الغربية، التي رحبت رسميًا بتنحي بابنغيدا، لم تعلن موقفًا من الحكومة الموقتة أو تؤيد أبيولا علنًا. وفي مؤتمر صحافي عقده في لندن هدّد أبيولا باعلان حكومة نيجيرية فيما هددت الحكومة الانتقالية باعلانه «متمردًا» إذا قام بهذه الخطوة وملاحقته قضائيًا. ثم أعلن رؤساء خمس ولايات نيجيرية جنوبية (أويو، إيدو، أندو، أوغن، أوسن) رفض التعاون مع شونيكان والتمسك بانتخابات حزيران ١٩٩٣ ونتائجها التي فاز بها الرئيس أبيولا.

ورغم نجاح شونيكان في تسجيل اختراق مضاد عندما أقنع أرباب النقابات العمالية بتعليق اضرابهم، فإن منظمات حقوق الانسان والدفاع عن الديمقراطية استمرت في التحرك، واستطاعت انجاح اضراب عام أُعلن في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٣، وأسفر عن تقديم شونيكان استقالته (بعد ثلاثة أيام)، لكن بعد ضمان تسلم الرجل القوي في النظام، الجنرال ساني أباشا، مقاليد الأمور في الدولة.

عهد ساني أباشا Sani Abacha (١٩٩٣-١٩٩٨): كان وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية (مولود ١٩٤٣)، وهو، كما سبق ذكره، مسلم من قبائل الهاوسا في شمال البلاد. وأبرز أحداث عهده، الذي انتهى بوفاته في ٨ حزيران ١٩٩٨، انه بادر إلى تعليق العمل بالمؤسسات الديمقراطية (١٩ تشرين الثاني ١٩٩٣)، وأنزل ٥٠٠ عسكري من قواته في جزيرتي دايمون ودجابانا المتنازع عليهما مع الكامرون (٦ كانون الاول ١٩٩٣)، وخفض من قيمة العملة الوطنية (كانون الثاني ١٩٩٤)، وأنشأ «التحالف الوطني الديمقراطي» (١٦ أيار ١٩٩٤)، واعتقل موشود أبيولا (٢٣ حزيران ١٩٩٤) بتهمة إعلانه انه الرئيس الشرعي للبلاد وقائدًا لقواتها المسلحة، وجرت اضطرابات في لاغوس قضى فيها ٢٠ شخصًا (١٨ تموز ١٩٩٤)، وأعاد إحياء «مجلس الحكومة المؤقت» من سبعة عسكريين وأربعة مدنيين (١ أيلول ١٩٩٤)، واعتقل زعيم «حركة الحملة من أجل الديمقراطية» بيكو رانسوم كوتي (١٥ ايلول ١٩٩٤)، ووضع الكاتب النيجيري ولي سوفينكا (الحائز على جائزة نوبل للآداب في ١٩٨٦) تحت المراقبة، لكنه استطاع التخفي والهرب إلى باريس (١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤)، ووسّع مجلس الحكومة فشمل ٢٥ عسكريًا، وأصدر قرارًا يسمح بتعدد الاحزاب (٧ تشرين الاول ١٩٩٤).

وفي آذار ١٩٩٥، أعدم الجنرال أباشا العشرات من العسكريين (من رتب صفوف الضباط) بتهمة محاولة انقلابية فاشلة، واعتقل رئيس هيئة الأركان السابق شيهو موسى يار أدوا، وكذلك الرئيس الأسبق أوباسنجو (عاد وأطلق سراحه بعد ١١ يومًا)، وجرت مواجهات مسلحة في كانو (٣٠ قتيلًا)؛ وعاد وأعدم ١٤ آخرين بتهمة محاولة آذار الانقلابية (١٤ تموز ١٩٩٥)، ولحقت بهم قافلة أخرى طالت إعدام الكاتب والمفكر كين سارو-ويوان و٨ آخرين من قادة المعارضة (١٠ تشرين الثاني ١٩٩٥)، وفي اليوم التالي طردت نيجيريا من عضوية الكومنولث لمدة عامين.

وفي نيسان وأيار ١٩٩٦، جرت مواجهات بين القبائل الشمالية-الشرقية والجنوبية-الشرقية (٧٨٠ قتيلًا)، واشتباكات مع الجيش الكاموروني حول شبه جزيرة باكاسي (غنية بالنفط). وفي ٣٠ ايلول ١٩٩٦، شرّع لخمسة أحزاب. وفي ٢٢ نيسان ١٩٩٧، جرت مواجهات قبلية في منطقة واري. وفي الشهر الأخير من السنة نفسها، أعلن عن محاولة انقلابية بقيادة الجنرال أولاديبو ديا، وزُجّ الجنرال يار أدوا في السجن. وفي ٨ حزيران ١٩٩٨ توفي رئيس الدولة ساني أباشا، وخلفه في اليوم التالي الجنرال عبد السلام أبو بكر.

اعتقال زعيم المعارضة موشود أبيولا: في ٢٣ حزيران ١٩٩٤، اعتقل موشود أبيولا (الفائز في

انتخابات حزيران ١٩٩٣ الرئاسية والذي ألغى الجنرال بابنغيدا نتائج فوزه) بعد أن ألقى كلمة أمام اجتماع حاشد في لاغوس، ونُقل جوًا إلى العاصمة أبوجا حيث بدأت محاكمته. ودانت واشنطن وحلفاؤها الغربيون السلطات العسكرية في نيجيريا، وكانوا فرضوا عقوبات محدودة على نيجيريا بعد إلغاء انتخاب أبيولا.

وفور اعتقال أبيولا، احتدمت المواجهات بين الجيش ودعاة الديمقراطية، وسارت تظاهرات صاخبة في شوارع لاغوس وعدد من مدن الجنوب الغربي. ودعا الاتحاد العمالي العام الذي يمثل ما يزيد على ٣,٥ مليون من العمال إلى الافراج عن كل المعتقلين السياسيين في مقدمهم أبيولا. ولم يقتصر التأييد لأبيولا على القوى الداخلية بل أيده عدد من العواصم الافريقية وخصوصًا بعد مسارعة واشنطن إلى استنكار اعتقاله، ثم إيفاد الرئيس الاميركي بيل كلينتون مبعوثه القس جيسي جاكسون للتوسط بين الجنرال أباشا وأبيولا (أواخر تموز ١٩٩٤)، ولم تفلح الوساطة إلا في مزيد من تشدد الحكم العسكري وواجهته قوى المعارضة بثباتها في المظاهرات والاضرابات تخللت أعمال قمعها اشتباكات عنيفة خصوصًا في لاغوس وأبوجا.

وفي خطابه، في الذكرى الـ٣٥ لاستقلال نيجيريا، حصر أباشا قضية أبيولا بـ«القانون» و«القضاء»، وأكد أن مصيره سيتقرر في المحكمة، وقال: «سيكون خطأ وسابقة سيئة للنظام الديمقراطي أن نقحم أمرًا تنفيذيًا في مسألة ما زالت معروضة على القضاء» (١ تشرين الاول ١٩٩٥). وبقي أبيولا في السجن حتى قضى بالسكتة القلبية في مطلع تموز ١٩٩٨.

إعدام كين سارو-ويوا Ken Saro-Wiwa (١٠ تشرين الثاني ١٩٩٥): هو شاعر وكاتب ومفكر، اعتقلته الشرطة العسكرية، وثمانية من رفاقه في «حركة البقاء لشعب أوغوني» بتهمة قتل أربعة من زعماء قبيلة أوغوني أثناء تظاهرة ضد الحكم العسكري الفدرالي دعا هو إليها ضمن حملة واسعة للاحتجاج على التلوث الذي يهدد مناطق الأوغوني. وجرت محاكمتهم في محكمة خاصة في مدينة بورت هاركورت الجنوبية. ونفذ بهم حكم الاعدام في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، وسط تنديد دولي وعقوبات فرضت على نيجيريا، خصوصًا طردها من عضوية الكومنولث لمدة عامين (راجع باب زعماء).

مرونة النظام ووعوده وإجراءاته: أعلن النظام العسكري، في ايار ١٩٩٦، في الأمم المتحدة ومن خلال رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي مستشار أباشا الخاص للشؤون القانونية، عزمه على تعديل أو حتى إلغاء بعض المراسيم الجائرة التي أتاحت له بسط هيمنته التامة على البلاد. وقد شكلت هذه الرسالة أول مؤشر أكيد على اعتماد النظام مرونة في مواقفه، خصوصًا لجهة اعترافها بأن ما صدر على صعيد التشريع وسن القوانين «لا ينطبق على المعايير الدولية»، ولجهة ذكرها عن عزم العسكريين التخلي تدريجيًا عن السلطة بهدف عودة نيجيريا إلى النظام الديمقراطي مع حلول تشرين الاول ١٩٩٨. وكان نظام الجنرال أباشا تعرض لضغوط قوية من المجموعة الدولية، خصوصًا في ما يتعلق بوضع حقوق الانسان. وبلغت الانتقادات الدولية ذروتها بعد اعدام المعارض كين سارو-ويوا (ورفاقه الثمانية) الذي أدّى إلى فرض عقوبات من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وجنوب افريقيا نصت على تقييد مبيعات الأسلحة إلى نيجيريا، وكذلك إلى تعليق عضويتها في الكومنولث.

أما المؤشر الثاني على هذه المرونة فجاء في أواخر ١٩٩٦ عندما قررت السلطات تشريع العمل لخمسة أحزاب، مع ابقائها الحظر على الاحزاب والمنظمات التقدمية الداعمة للرئيس المنتخب موشود أبيولا وكل الحركات المحافظة التي تموّلها النخب التقليدية في الشمال.

ثم كانت انتخابات مجالس المجموعات المحلية في آذار ١٩٩٧ التي حقق فيها حزب المؤتمر النيجيري

الموحد فوزًا ساحقًا، فأكّد بذلك هيمنته على الساحة السياسية بفوزه بثلثي مقاعد برلمانات الولايات الـ٣٦ في انتخابات كانون الاول ١٩٩٧. وجاء بعده، وبفارق كبير، الحزب الديمقراطي النيجيري، ثم حزب الوسط الوطني النيجيري، ولجنة الوفاق الوطني، وحركة القاعدة الديمقراطية، علمًا أن المشاركة كانت ضعيفة جدًا في هذه الانتخابات الفدرالية، وكانت جبهة «العمل الموحد من أجل الديمقراطية» (جبهة مشكلة من نحو أربعين حركة معارضة تعمل في الداخل والخارج) قد دعت إلى مقاطعتها.

وبعد أسبوعين، اتخذ كل من الاحزاب الخمسة، المسموح لها بالعمل والتي شاركت في الانتخابات، قرارًا بدعم الجنرال ساني أباشا كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المنوي إجراؤها في آب ١٩٩٨.

لى هذه «المرونة والوعود والإجراءات» سُجّل لنظام أباشا نجاحه الدبلوماسي في ما يتعلق بمبادرات نيجيريا إزاء سيراليون وليبيريا. فإزاء الأولى، تمكنت «قوات التدخل من أجل حفظ السلام في غرب افريقيا» (إيكوموغ)، بقيادة نيجيرية، من إفشال الطغمة العسكرية التي استولت على السلطة في البلاد، وإعادة الرئيس المنتخب إلى منصبه ومهماته (مطلع العام ١٩٩٨). وفي الثانية، أي ليبيريا، نجحت وساطة أباشا بين أطراف الحرب الأهلية المستعرة منذ سنوات مهدّدًا أحيانًا بالتدخل العسكري لفرض السلام.

وفاة أباشا وتعيين عبد السلام أبو بكر (حزيران ١٩٩٨): المسار، الذي كان سيؤول، في محطة مهمة منه، إلى انتخاب رئيس للجمهورية وانتخاب حكام للولايات في الوقت نفسه في آب ١٩٩٨، توقف فجأة بوفاة الجنرال الحاكم ساني أباشا بالسكتة القلبية في ٨ حزيران ١٩٩٨ كما أُعلن رسميًا. وفي اليوم التالي عين الجنرال عبد السلام أبو بكر رئيسًا للدولة. وبعد أقل من ثلاثة أسابيع، أي في مطلع تموز، أُعلن عن وفاة زعيم المعارضة موشود أبيولا بالسكتة القلبية ايضًا وهو في السجن.

جاء اختفاء الرجلين العدوين اللذين استقطبا الحياة السياسية في نيجيريا منذ ١٩٩٣ ليفتح الساحة السياسية أمام إنشاء أحزاب جديدة وإجراء انتخابات جديدة، وخصوصًا أمام الرئيس المعين أبو بكر (المعروف بأنه أحد أقرب المقربين للجنرال بابنغيدا الذي حكم منذ ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣) لكي يفك مسار الذين سبقوه ويختط لنفسه مسارًا جديدًا. فأقدم، في يومه الأول في السلطة، على إلغاء الانتخابات الرئاسية (وانتخابات حكام الولايات) التي كانت محددة في الأول من آب ١٩٩٨. ثم حل، في ٢٢ تموز ١٩٩٨، الاحزاب الخمسة التي كان سُمح لها بالعمل، ودعا إلى قيام أحزاب جديدة، ووعد بوضع برنامج مرحلي يهدف إلى نقل السلطة إلى رئيس منتخب في أيار ١٩٩٩، وأطلق سراح غالبية السجناء السياسيين، وعفا عن المتهمين بتدبير محاولات انقلابية ضد الجنرال أباشا، أبرزهم الرئيس الأسبق أولوسيغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo، وخفف من أحكام الاعدام الصادرة في أيار ١٩٩٨ في حق الجنرال أولاديبو ديا (الرجل الثاني في نظام أباشا) وضباط آخرين، ونجح في إشاعة جو من التفاؤل بما وعد به من مبادرات ديمقراطية وسياسية واقتصادية (تلتقي وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ودعا زعماء المعارضة اللاجئين إلى الخارج للعودة إلى البلاد.

عهد أوباسانجو، فوز انتخابي لحزب الشعب الديمقراطي (١٩٩٩): بعد ١٥ سنة من الحكم العسكري، جرت، في ٢٧ شباط ١٩٩٩، ووفق الروزنامة الديمقراطية التي وضعها الجنرال عبد السلام أبو بكر، الانتخابات الرئاسية، وفاز بها الجنرال المتقاعد أولوسيغون أوبوسانجو الذي كان تنازل عن السلطة كرئيس عسكري وسلمها كحكومة مدنية قبل ٢٠ عامًا، بنيله ١٨,٧ مليون صوت مقابل ١١,١ مليون صوت لمنافسه وزير المالية الأسبق أولو فالي. وبذلك يكون حزب الشعب الديمقراطي الذي يتزعمه أوباسانجو هو الحزب

الحاكم في نيجيريا اعتبارًا من ٢٩ ايار ١٩٩٩ (تاريخ تسلمه مهامه).

ورئيس نيجيريا الجديد القديم كان قد أدخل السجن في عهد ساني أباشا، وأطلق سراحه الرئيس عبد السلام أبو بكر في ١٥ حزيران ١٩٩٨. وينتمي إلى قبيلة اليوروبا في جنوب غربي البلاد، لذلك وحفظًا للموازنات القبلية والدينية، اختار نائبه من الشمال في شخص المسلم أبو بكر أتيكو.

تحديات أمام أوباسانجو: عمر هذه التحديات عمر الاستقلال عن بريطانيا (منذ ١٩٦٠)، ووزنها وزن أزمات مستفحلة تطال الصعد كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

التحدي الأكبر، كما بدا في خطاب قسمه، هو تدهور الوضع الاقتصادي ومكافحة الفساد والفقر والبطالة وتفشي الجريمة، إذ ما تزال مناطق عدة في البلاد من دون طرق معبدة ولا تصلها الكهرباء ولا توجد فيها مدارس أو مرافق صحية... على رغم أن نيجيريا تملك إمكانات تؤهلها لتكون واحدة من أغنى دول القارة الافريقية.

التحدي الثاني يتمثل بمؤشرات تدل على عدم خروج العسكريين من اللعبة السياسية ومحاولاتهم لإفشال نظامه تمهيدًا لعودتهم إلى الحكم. إذ سرعان ما تردّد ان احتياطي البلاد من العملات الصعبة تناقص بشكل كبير ومفاجيء بسبب سحب كميات كبيرة من هذه الاموال من قبل عدد من العسكريين قبل خروجهم من الحكم.

التحدي الثالث هو معالجة مشكلات الاتنيات والحفاظ على وحدة البلاد. ويعتبر أوباسانجو، في خانة هذا التحدي، الرئيس المؤهل والأكثر قدرة على توحيد البلاد نظرًا إلى ما يتصف به من عدم إنحياز إلى أي من القبائل والاتنيات النيجيرية البالغة نحو ٢٥٠ مجموعة. لكن ثلاثة منها تشكل الغالبية العظمى من عدد السكان، وهي: مسيحيو اليوروبا في جنوب غربي البلاد، ومسيحيو الإيبو في جنوب شرقي البلاد حيث تتركز صناعة النفط الاساسية، ومسلمو الهاوسا–فولاني في الشمال.

وعلى رغم محاولات عدة جرت للقضاء على النعرات الإتنية، إلا أن الإتنية لا زالت تحدّد هوية النيجيري. فالعداوات وعدم الثقة تجاوزت القبائل الثلاث الرئيسية وصارت الاضطرابات الناتجة عن النزاعات الإتنية والدينية أمورًا عادية في كل البلاد، كما صارت أعمال العنف الإتنية من الأمور الثابتة. فبعد يوم واحد من تنصيب أوباسانجو رئيسًا، تجددت الاشتباكات العرقية قرب بلدة واري النفطية في الجنوب (٣٠٠ قتيل). كما شهدت البلاد موجة عنف إتني بين اليوروبا والهاوسا في لاغوس العاصمة الاقتصادية في الاسبوع الأول من كانون الاول ١٩٩٩. وأطلقت دعوات لمراجعة الدستور بهدف إعطاء الولايات الـ٣٦ في الاتحاد حكمًا ذاتيًا موسعًا.

التحدي الرابع هو في إقامة الديمقراطية فعلًا وإنجاح مؤسساتها.

خريطة الاحزاب ١٩٩٨–١٩٩٩ (نصر ساحق لحزب الشعب الديمقراطي): عشرات من التشكيلات الحزبية انهالت بطلباتها للمشاركة في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. عدد منها سبق له وشارك في «الجمهورية الثانية» (أي في النظام المدني برئاسة شيحو شاغاري في ١٩٧٩–١٩٨٣)، ثم انضم إلى التشكيلين الكبيرين اللذين سمح بهما العسكريون إبان المسار الانتقالي الذي أطلقه الجنرال ابراهيم بابنغيدا في ١٩٨٩–١٩٩٣.

تسعة أحزاب تسجلت في قائمة المشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الاول ١٩٩٨: حزب الشعب الديمقراطي، وهو تشكيل من رجالات سياسة معتدلين ناهضوا برنامج الجنرال أباشا الانتقالي، وكسب ٤٦٪ من الأصوات و٦٠٪ من مقاعد المجالس المحلية. وحزب «مجموع الشعوب» النيجيرية، وهو حزب محافظ، ونال ٣٥٪ من الأصوات و٢٦٪ من مقاعد المجالس المحلية. وحزب التحالف من أجل الديمقراطية (١١٪ و١٤٪)، وغالبية أصواته جاءت من المناطق الجنوبية–الغربية حيث غالبية السكان من قبائل اليوروبا. والاحزاب الستة الباقية توزعت نسبة الـ٧٪

من الأصوات، ولم تتمكن من المشاركة في المجالس المحلية، ولا في الانتخابات اللاحقة.

في انتخابات كانون الثاني ١٩٩٩ المخصصة لاختيار حكام الولايات الـ٣٦، حصد منها حزب الشعب الديمقراطي ٢١ مقعدًا في المناطق الجنوبية-الشرقية (حيث الأغلبية لقبائل الإيبو) و٩ مقاعد توزعها مع حزب مجموع الشعوب في المناطق الشمالية (قبائل الهاوسا-فولاني). وأما مقاعد حكام الولايات الست الباقية فحصل عليها حزب التحالف من أجل الديمقراطية في مناطق قبائل اليوروبا بما فيها العاصمة الاقتصادية لاغوس.

وجرت انتخابات البرلمان الفدرالي في آخر شباط ١٩٩٩، وحصد فيها حزب الشعب الديمقراطي أغلبية ساحقة بفوزه بـ٦٤ مقعدًا من أصل ١٠٩ مقاعد في مجلس الشيوخ، و٢١٣ مقعدًا من أصل ٣٦٠ في مجلس النواب. ونال حزب مجموع الشعوب ٢٥ في مجلس الشيوخ و٧١ في مجلس النواب، وحزب التحالف من أجل الديمقراطية ٢٠ و٧٦. وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات أعلى بقليل من الانتخابات المحلية، ولكنها لم تتعدّ الـ٥٠٪.

ولمواجهة القوة الطاغية التي رسى عليها حزب الشعب الديمقراطي، قرّر الحزبان الباقيان التحالف في الانتخابات الرئاسية (٢٧ شباط ١٩٩٩) واتفقا على مرشح واحد هو زعيم حزب التحالف من أجل الديمقراطية أولو فالي الذي كان وزيرًا للمالية في عهد بابنغيدا.

حوادث طائفية: في تشرين الاول ١٩٩٩، أعلن حاكم ولاية زامفارا في الشمال أن «الشريعة» (الاسلامية) تطال مختلف أوجه حياة المسلمين في هذه الولاية. وسرعان ما لحق به ستة حكام لولايات مجاورة، فمنعوا اقتناء الكحول وبيعها، واللقاءات المختلطة (بين الرجال والنساء) خارج البيوت العائلية... فرفض المسيحيون تطبيق «الشريعة»، وجرت أعمال عنف في كانو وزاريا وكادونا، وأحرقت كنائس ومساجد، وأسفرت المواجهات في كادونا، في شباط وايار ٢٠٠٠، عن مئات القتلى خصوصًا في صفوف المسيحيين من قبائل الإيبو واليوروبا التي ردت بأعمال ثأرية في الجنوب ضد سكان قبائل الهاوسا الذين يعيشون في مدينة أبا شرقي البلاد.

ولم تنفع لقاءات ونداءات حكماء الطائفتين في تهدئة الخواطر، من مثل كلام الرئيس أوباسانجو نفسه في خطاب له في ٢٤ شباط ٢٠٠٠: «الاسلام دين سلام والمسيحية تأسست من قبل أمير السلام. وهاتان الديانتان تجعلان من الحب أهم أساس لهما». وكان أوباسانجو يتفادى التعليق مباشرة على خطط اعتماد الشريعة، إلى أن قرّر حسم موقفه نتيجة مشاورات أجراها مع مراجع قانونية وسياسية، وقال في مؤتمر صحافي (٢٤ شباط ٢٠٠٠) إن «الرجم وقطع اليد يخالفان الدستور النيجيري. ولا يمكن التعاطي مع الأمر بطريقتين»، مشيرًا إلى أن الدستور



الرئيسان، الاميركي والنيجيري، كلينتون وأوباسانجو في طريقهما إلى القصر الرئاسي في أبوجا (آب ٢٠٠٠)

يتضمن المسائل المدنية التي تنص عليها الشريعة مثل الزواج والإرث. وأوضح أوباسانجو (وهو مسيحي من قبائل اليوروبا جنوب البلاد) أن المحكمة العليا في البلاد وحدها تملك أن تحدد شرعية أو عدم شرعية تطبيق الشريعة في الولايات التي تنوي اعتمادها.

الوضع الاقتصادي خلال السنة الأولى من عهد أوباسانجو: البطء في إصدار القوانين (وأحيانًا عرقلتها أو رفضها) وضع الرئيس في مواجهة البرلمان الاتحادي، ما أسفر عن قيام تكتلات نيابية وتغيير رئيسي مجلس النواب والشيوخ. ولم تتأثر الحكومة بالأزمة بين الرئيس والبرلمان كون أكثرية أعضائها من التكنوقراط. وأهم تعديل طرأ عليها جرى في حزيران ٢٠٠٠ وأتاح للرئيس أن يضع «مؤسسة كهرباء نيجيريا» تحت سلطته مباشرة بعد سلسلة من انقاطاعات في التيار الكهربائي. وكان من خطة الحكومة أن تنجز، قبل انتهاء ولايتها، خصخصة مؤسسة الكهرباء وغيرها من المرافق العامة، وكذلك القطاع النفطي. وكانت الحكومة باشرت برنامج الخصخصة ببيع شركتين تصنعان الإسمنت.

النمو، الذي تعدى ١,١٪ (كما كان عليه في العام ١٩٩٩)، عاد بالدرجة الاولى إلى ارتفاع سعر النفط. سعر النيرا (الوحدة النقدية) ثبت على قيمة ٩٥–١٠٠ نيرا للدولار الواحد. والقطاع النفطي أظهر مزيدًا من الفعالية في تأمين العملات الصعبة بعد اكتشاف آبار جديدة في البلاد. وكانت زيارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون لنيجيريا أواخر تموز ٢٠٠٠ (أي قبيل انتهاء ولايته الرئاسية) «زيارة نفطية» قبل أي أمر آخر. إذ ركّز كلينتون على الطلب من أوباسانجو تشجيع الدول الأخرى الاعضاء في منظمة الأوبك على زيادة إنتاجها. في حين أكد أوباسانجو (في مؤتمر صحافي مشترك مع كلينتون) أن الأوبك ستفعل ما في وسعها من أجل استقرار أسعار النفط، وشدّد على مسألة إلغاء الديون المقدرة بـ٣٠ مليار دولار وتعوق نهوض البلاد، وتشكل هذه الديون ٧٥٪ من الناتج الوطني.

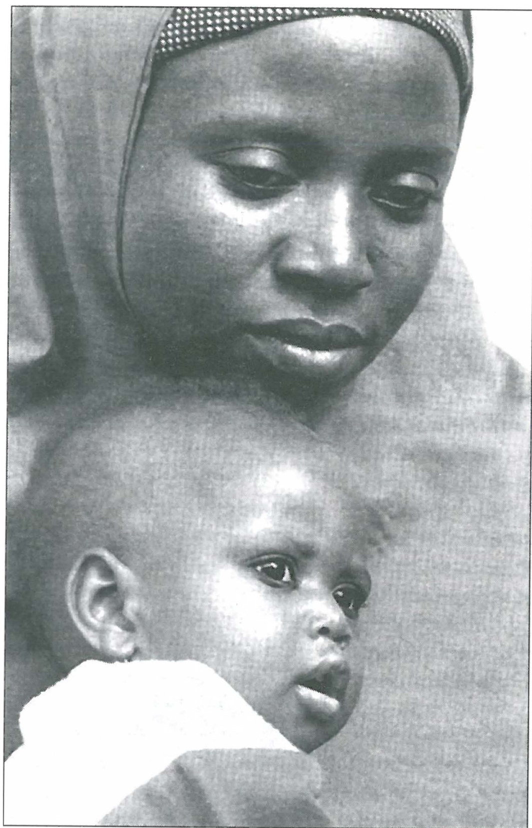
٢٠٠١، عام الهدوء باستثناء حوادث ولاية ترابا الوسطى: العلاقات بين القوى السياسية الداخلية خفت حدتها ودائمًا في مسار مكاسب شعبية لمصلحة حزب الشعب الديمقراطي (الحاكم) وعلى حساب الحزبين الآخرين، حزب مجموع الشعوب وحزب الوفاق من أجل الديمقراطية. وهذا الأخير عرف بعض الانقسامات في داخله، أساسها اعتراضات «شبابه» على «براغماتية» كهوله الزائدة عن اللزوم.

أحكام «الشريعة» توسعت في المناطق الشمالية، وقُبل بها على أن تُطبق على المسلمين في المناطق الجنوبية، الأمر الذي ردّ عليه الشمال بمبادرات مماثلة إزاء مسيحييه.

ومضت الحكومة في تطبيق برنامج الخصخصة، وأنجزت مرحلته الاولى رغم بعض الصعوبات.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، أعادت نيجيريا علاقاتها مع الدول كافة التي كانت مقطوعة معها منذ العهد العسكري؛ ووقفت، مع جنوب افريقيا والجزائر، تدعم خطة التنمية الاقتصادية الافريقية؛ واستمرت في مساعيها لحل النزاعات في المنطقة، خصوصًا النزاع في ليبيريا وغينيا وسيراليون، مع تأكيد استعدادها للمشاركة في المهمات المولجة بها «إيكوموغ» (قوات التدخل في غرب افريقيا).

هذه الأجواء الايجابية عكرتها، في تشرين الثاني ٢٠٠١، حوادث إتنية ذهبت بأرواح نحو ٥٠ شخصًا في مخيم سونتي قرب حدود ولاية ترابا مع ولاية بينو وسط البلاد، فيما فرّ مئات الأشخاص باحثين عن ملجأ لهم في مدينة مارابا القريبة. ويقيم في هذه المنطقة موزاييك من مجموعات إتنية منها الجوكون الذين مارسوا، خلال مرحلة الاستعمار البريطاني سيطرة واسعة على الاتنيات الأخرى في المنطقة. ومنذ الاستقلال (١٩٦٠) بات هؤلاء في نزاع مع إتنية الـ«تيف» بسبب خلافات خصوصًا حول الاراضي، إضافة إلى التنازع الإتني والسياسي.



أمينة لوال وطفلتها

٢٠٠٢، العام الأخير من ولاية الرئيس أوباسانجو: آفاق الانتخابات العامة القادمة في العام ٢٠٠٣، سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الاقليمي (الولايات) أو الصعيد الفدرالي، ساهمت إلى حد كبير في عودة التوتر إلى الحياة السياسية والاجتماعية النيجيرية. ففي كانون الاول ٢٠٠١، اغتيل وزير العدل بولا إيج Bola Ige في ظروف غامضة، ما أدّى إلى الخوف من عودة دورة العنف إلى اللعبة السياسية. تلك اللعبة التي شهدت من جديد نزاعات بين الرئيس أوباسانجو وبين البرلمان بمجلسيه، الشيوخ والنواب، رغم أن غالبية أعضائهما من حزب الرئيس، حزب الشعب الديمقراطي. وقد نشب الخلاف بين الطرفين حول مشروع موازنة ٢٠٠٢، وحول مشروع قانون انتخاب الرئيس الذي رفضه البرلمان مفضلاً حصر انتخاب الرئيس بالاحزاب الثلاثة الكبرى في البلاد (راجع آنفًا، «خريطة الاحزاب ١٩٩٨-١٩٩٩»)، أي حزب الشعب الديمقراطي وحزب مجموع الشعوب وحزب التحالف من أجل الديمقراطية. لكن «اللجنة الانتخابية المستقلة» سمحت، في حزيران ٢٠٠٢، لثلاثة أحزاب جديدة: حزب الوعي الوطني، الحزب النيجيري الموحد والديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي، بالمشاركة. ومؤسسو هذه الاحزاب الجديدة هم، بغالبيتهم، أعضاء سابقون في حزب الشعب الديمقراطي عارضوا إعادة ترشيح أوباسانجو لولاية رئاسية جديدة. واستمر الرئيس يواجه صعوبات، على جبهة حزبه البرلمانية، حتى أن نوابًا من حزبه نشروا، في ايلول ٢٠٠٢، مذكرة بـ١٧ انتهاكًا للدستور أكدوا أن الرئيس قد ارتكبها.

ومنذ مطلع ٢٠٠٢، بدأت النخب السياسية في الشمال، مدفوعة بما اعتبرته تهميشًا لها من قبل نظام أوباسانجو، مداولاتها للاتفاق على مرشح شمالي واحد. وعرفت حركة المداولات هذه زخمًا مضاعفًا عندما أعلن الرئيس أوباسانجو، في ٢٥ نيسان ٢٠٠٢، عن رغبته في الترشح للانتخابات الرئاسية. ومن الأسماء التي بدأ النيجيريون يتداولونها منذ منتصف العام ٢٠٠٢: أبو بكر ريمي (حاكم إحدى ولايات الشمال أثناء «الجمهورية الثانية» بين ١٩٧٩ و١٩٨٣)، محمد بوهاري رئيس اللجنة العسكرية التي حكمت بين ١٩٨٣ و١٩٨٥، والجنرال ابراهيم بابنغيدا الذي حكم بين ١٩٨٥ و١٩٩٣ ويتمتع بشعبية كبرى في الشمال.

وفي ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٢، حدّدت «اللجنة الوطنية للانتخابات»، وهي لجنة مستقلة، مواعيد الانتخابات العامة المقبلة: الانتخابات الرئاسية في ١٩ نيسان ٢٠٠٣، وانتخاب الاعادة (الدورة الثانية) إذ لزم الأمر في ٢٦ منه، فيما تجري الانتخابات البرلمانية الفدرالية في ١٢ منه، وانتخابات برلمانات الولايات في ٣ أيار ٢٠٠٣.

وعلى صعيد الحوادث الطائفية والإتنية، فقد كان من إسقاطات حوادث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الاميركية ظهور مؤشرات دعم إسلامي متطرف لأسامة بن لادن وتنظيمه القاعدة لدى إسلاميي نيجيريا، خصوصًا في الشمال، الذين أدانوا الدبلوماسية النيجيرية إزاء الولايات المتحدة، وجرت صدامات ومواجهات ذهبت بأرواح المئات من الاشخاص في مدينة كانو. كما استمر تطبيق «الشريعة» في ١٢ ولاية يثير مخاوف المسيحيين، وقامت حملة احتجاج دولية ضد حكم أصدرته إحدى محاكم «الشريعة» على امرأة حامل (صفية حسيني) بصورة غير شرعية، وأسفرت الحملة على صدور حكم بالعفو عنها (آذار ٢٠٠٢). وعادت الحادثة وتجددت بشخص امرأة أخرى تدعى أمينة لوال التي أنجبت طفلة خارج مؤسسة الزواج (كانون الاول ٢٠٠٢) والتي أسفرت الحملة العالمية ايضًا عن إصدار حكم، في أيلول ٢٠٠٣، بإطلاق سراحها وإلغاء الحكم الصادر ضدها بالرجم حتى الموت. وكانت مواجهات اندلعت في لاغوس بين اليوروبا (ومعظمهم من المسيحيين) والهاوسا (ومعظمهم من المسلمين) في لاغوس سقط ضحيتها ١٠٠ قتيل (شباط ٢٠٠٢). وإثر نشر مقال عن مسابقة ملكة جمال العالم اعتبر مسيئًا للاسلام في كادونا في الشمال (تشرين الثاني ٢٠٠٢) نشبت صدامات بين

مسلمين ومسيحيين (نحو ١٠٠ قتيل) واعتقل على أثرها ٣٠٠ شخص قال حاكم كادونا بصددهم أن المسلمين منهم سيحاكمون أمام المحكمة الاسلامية والمسيحيين أمام هيئات مدنية.

على الصعيد الخارجي (شبه جزيرة بالماسي):
لدعم اقتصاد بلاده، عقد الرئيس أوباسانجو أمالًا عريضة، في سنة ولايته الأخيرة، على المنظمة الاقليمية الافريقية «نيباد» (مختصر منظمة «المشاركة الجديدة لتنمية افريقيا») التي أطلقها ونظراؤه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والسنغالي عبدولاي واد، والجنوب افريقي تابو مبيكي. وعقدت «نيباد» قمتها الأولى في دوربان جنوب افريقيا في ٩ تموز ٢٠٠٢، أي في الوقت نفسه الذي عقدت فيه «منظمة الوحدة الافريقية» قمتها (٨–١٠ تموز ٢٠٠٢).

وإزاء الازمة في زيمبابوي (ضغط الرئيس روبرت موغابي على المالكين البيض وتوتر في علاقاته مع بريطانيا) استمر الرئيس النيجيري يرفض إدانة موغابي إلى أن رضخ، في أيار ٢٠٠٢، وقبل قرار طرد زيمبابوي من مؤسسات الكومنولث.

وعلى صعيد علاقات نيجيريا مع الكامرون فقد انقضى العام ٢٠٠٢ والبلدان ينتظران قرار تحكيم النزاع بينهما حول شبه جزيرة بالماسي. والمشكلة بينهما حول بالماسي تعود إلى عام ١٩٦٧ حين انتصرت الكامرون للدولة المركزية في نيجيريا ومنعت انفصال اقليم بيافرا. وكافأتها نيجيريا على دعمها العسكري والمعنوي بأن تنازلت لها عن شبه جزيرة بالماسي. وفي العام ٢٠٠٠ اكتشف المنقبون ان هذه الجزيرة القاحلة تحوي ثروة نفطية ضخمة، فطالبت نيجيريا باسترجاعها على أمل أن تساعدها واشنطن لدى محكمة العدل الدولية. وثمة تخوف من أن يؤدي حكم المحكمة إلى حرب بين الدولتين في حال جاء لمصلحة الكامرون. ومن أبرز امتدادات هذه القضية افريقيًا ودوليًا أن فرنسا ملتزمة حماية الكامرون حسب اتفاقية مشتركة بينهما، وأن الولايات المتحدة الاميركية عاكفة على تشجيع نيجيريا على الانسحاب من منظمة الأوبك والتحرر من حصص الانتاج والتقيد بالأسعار الملزمة، وتحرّضها على تأسيس منظمة للدول الافريقية المصدرة للنفط مع وعد بأن تضم تحت وصايتها الغابون وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية والتشاد وأرخبيل ساو تومي وجنوب السودان مستقبلاً.

«الاتحاد الافريقي» محل «منظمة الوحدة الافريقية»

مع مادة «نيجيريا» تنتهي جميع مواد «افريقيا» (دول وبلدان ومناطق) في هذه الموسوعة. وأفضل ما يُقال في هذه القارة، لمامًا، إنما يقال في منظمتها القارية «منظمة الوحدة الأفريقية» (راجع «افريقيا»، ج٣) التي ألغيت في العام ٢٠٠٢ ليحل محلها «الاتحاد الأفريقي».

ففي مدينة دوربان (جنوب افريقيا)، في ٩ تموز ٢٠٠٢، أعلن القادة الأفارقة إحلال «الاتحاد الأفريقي» محل «منظمة الوحدة الافريقية»، ثم عادوا واجتمعوا في قمة استثنائية في المبنى الجديد الذي أنشىء حديثًا في أديس أبابا (عاصمة المقر الدائم لمنظمة الوحدة الافريقية سابقًا، وأصبحت المقر الدائم لـ«الاتحاد الأفريقي») في ٣ شباط ٢٠٠٣ ليطلقوا البداية العملية لـ«الاتحاد الافريقي»، وليجروا تعديلات أساسية على الميثاق التأسيس لـ«الاتحاد»، وليصادقوا على مؤسساته الجديدة (١٧ مؤسسة)، ولمناقشة قضايا طارئة على رأسها النزاعات الجارية في القارة.

نظرة سريعة إلى «المنظمة» السابقة (نكروما):
كان الرئيس الغاني كوامي نكروما بين أوائل الزعماء الأفارقة الذين قادوا بلادهم نحو الاستقلال في خمسينات القرن العشرين، وكان من أشد المتحمسين لوحدة الدول الأفريقية ولمعارك تحريرها من الاستعمار الأجنبي. وقال في ذلك عام ١٩٥٩ (قبل أربع سنوات من تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية): «نحن في غانا نعتبر أن لا معنى لاستقلالنا إلا إذا استطعنا استخدام الحرية التي

حصلنا عليها مع الاستقلال، لمساعدة شعوب افريقية أخرى في التحرر والاستقلال على طريق تحرير كل القارة من السيطرة الأجنبية للتوصل حتمًا إلى تأسيس اتحاد للدول الأفريقية».

وبعد سنة من تأسيس «منظمة الوحدة الافريقية»، أعاد نكروما التذكير بالوحدة الافريقية في مؤتمر المنظمة في القاهرة عام ١٩٦٤، وقال أمام زعماء القارة: «خلال السنة التي مضت منذ تأسيس منظمتنا القارية، لم أجد سببًا واحدًا لتغيير رأيي في اقتراحي الأساسي الذي عرضته أمامكم آنذاك، أو في الأسباب التي طرحتها لدعم فكرتي عن أن حكومة افريقية موحدة يمكن أن تضمن بقاءنا كأمة، بل على العكس، فمع كل ساعة مرت مذّاك كانت الاحداث في العالم الكبير حولنا وفي قارتنا تثبت بأن مشاكلنا كدول منفصلة غير قابلة للحل إلا في أطار توحيد أفريقيا».

إعادة طرح الوحدة الأفريقية واقتراح منظمة جديدة: اليوم، وبعد أكثر من أربعين عامًا على كلام نكروما، ما زالت القارة الافريقية غير موحدة وتعاني المشاكل ذاتها: الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفساد وسوء الادارة والامراض والمجاعة وإن كانت كل دولها تحررت من السيطرة الأجنبية. وأدرك الزعماء الأفارقة حديثًا أن حل مشكلات القارة مترابط مع توحيد دولها.

وطرحت مسألة الوحدة حديثًا للمرة الأولى في القمة الافريقية التي عقدت في الجزائر في تموز ١٩٩٩ عندما عرض الزعيم الليبي معمر القذافي مشروعه «الولايات المتحدة الأفريقية»، وتلت ذلك قمة مدينة سرت في ليبيا الاستثنائية في ايلول من العام نفسه (١٩٩٩) والتي تمّ فيها تعديل المشروع وتسميته «الاتحاد الافريقي» على غرار «الاتحاد الأوروبي». وتمت الموافقة النهائية على المشروع في قمة لوساكا في زامبيا ٢٠٠١، وفي القمة التالية التي عقدت في لومي، في توغو ٢٠٠٢ وضع الميثاق التأسيسي لـ«الاتحاد الأفريقي» الذي أعلنت ولادته رسميًا في قمة دوربان في جنوب افريقيا في تموز ٢٠٠٢.

رؤية ومؤسسات: في مسعى لتحقيق رؤية «دولة افريقية اتحادية» تضم كل الكيانات السياسية الحالية، أقرت قمة دوربان إنشاء أربع هيئات رئيسية إلى جانب «مؤتمر الاتحاد» الذي يضم رؤساء الدول والحكومات الافريقية. وكانت هذه الهيئة العليا («المؤتمر») قائمة في منظمة الوحدة الافريقية السابقة، وكان آخر رئيس لها رئيس جنوب افريقيا ثابو مبيكي. أما الهيئات الأخرى فهي:

– المجلس التنفيذي، المكون من وزراء الخارجية، وكان يُسمى في المنظمة السابقة مجلس الوزراء.

– هيئة الممثلين الدائمين، مؤلفة من السفراء المعتمدين في المقر (أديس أبابا)، وكان لها في المنظمة السابقة دور استشاري فقط، في حين أضيف إلى مهماتها في الاتحاد الحالي متابعة تطبيق سياسات المجلس التنفيذي وقراراته.

– هيئة المفوضية، حلّت محل الأمانة العامة في المنظمة السابقة، وتحظى بدور تنفيذي أقوى. وستضطلع هذه الهيئة بدور مهم للنظر في الاقتراحات التي تعرضها الهيئات الأخرى وتطبيق قرارات الاتحاد وبرامجه، خصوصًا في إطار النزاعات. وتضم عشرة أعضاء بينهم رئيس ونائب رئيس وثمانية مفوضين.

– مجلس السلم والأمن، حل محل «الآلية المركزية للوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها» في المنظمة السابقة. مهمته تطوير عمليات السلم والأمن والوقاية من النزاعات وإعداد سياسة دفاع مشتركة للاتحاد، ويتدخل باسم الاتحاد في أية دولة عضو في بعض الظروف الخطرة مثل جرائم الحرب وعمليات الإبادة والجرائم ضد الانسانية. ويضم هذا المجلس ١٥ عضوًا هم ثلاثة عن كل منطقة افريقية، ويتم انتخاب عشرة منهم لولاية من سنتين وخمسة لولاية من ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتتمتع الدول الاعضاء بأصوات متساوية عند التصويت ولا تملك أي منها حق النقض.

– ولاحظ ميثاق الاتحاد انه سيتم تشكيل ١٣ هيئة أخرى للاتحاد بينها البرلمان الافريقي والمصرف

المركزي الافريقي وصندوق النقد الأفريقي ومحكمة العدل الافريقية.

تحديات تفرض التغيير: الفارق بين مؤسسات الاتحاد الجديد وبين سابقاتها في المنظمة السابقة التي تعود إلى ستينات القرن العشرين أملته التغييرات الجديدة والمتسارعة في العالم، وإدراك غالبية الزعماء الافارقة بأنه لم يعد أمامهم من خيار سوى توحيد دولهم في مواجهة هذه التغييرات، خصوصًا الاقتصادية منها، إلى جانب النزاعات والحروب المزمنة في القارة والتي تنتج عنها معظم المشكلات الأخرى، وأبرزها عرقلة التنمية والفقر والفساد وسوء الادارة والامراض والمجاعات التي تحصل نتيجة عوامل بشرية لا علاقة للطبيعة بها.

وذكر «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» (مقره في لندن) في تقريره السنوي «التوازن العسكري» الذي صدر في تشرين الاول ٢٠٠٢، أن نصف ضحايا الحروب في العالم والبالغ عددهم ٦٠ ألفًا قتلوا في حروب اندلعت في افريقيا. ورسم المعهد صورة قاتمة للقارة «التي يفقد فيها عدد كبير من الناس أرواحهم بسبب سوء التغذية والامراض، خصوصًا مرض فقدان المناعة المكتسب (إيدز). فمنذ ظهور هذا المرض في الثمانينات، أصيب ٣٦ مليون شخص بالفيروس في افريقيا جنوب الصحراء توفي ١٥,٥ مليون منهم من جراء الاصابة. وهناك ٨٠٪ من مجموع المصابين بهذا المرض في العالم هم أفارقة، وسبعة من كل عشرة مصابين حديثًا أفارقة. و٩٠٪ من الأطفال الأيتام الذين توفي والداهم بسبب «الإيدز» يعيشون في افريقيا. وفي زامبيا وحدها ٩٠ألف يتيم بسبب الإيدز. وفي زيمبابوي سجلت الاحصاءات إصابة ربع سكان هذا البلد بالمرض. وتدفن افريقيا يوميًا ٥,٥ آلاف من أبنائها وبناتها بسبب إصابتهم بالمرض، ما يعد كارثة مدمرة لاقتصادات هذه القارة. وعلى سبيل المثال فإن الطفل الذي سيولد في دول مثل بوتسوانا في غضون السنوات الست المقبلة والذي من المفترض أن يصل عمره إلى ٧٠ عامًا، سيموت بسبب الإيدز قبل بلوغه الـ٤١ فقط، وفي جنوب افريقيا وحدها يوجد أربعة ملايين شخص أو ١٠٪ من السكان مصابون بالإيدز أو يحملون فيروساته.

وعن الفساد وسوء الادارة في بعض الحكومات الافريقية قال رئيس البنك الدولي في مؤتمر عقد في دوربان: «إن الدول الصناعية لا تريد إنفاق أموال يفترض انها تذهب في إطار المساعدات التنموية وينتهي بها الأمر في حسابات مصرفية خارج أفريقيا». واعتبر ان معالجة هذه المشكلة يجب أن تكون في إعادة هيكلة البلد بدءًا من القمة.وقال الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو، في لقاء لمنظمات المجتمع المدني عقد في ٢٠٠٢ في أديس أبابا، إن أفريقيا خسرت ١٤٠ بليون دولار بسبب الفساد في العقود التي تلت استقلال دول القارة. واعتبر خسارة هذا المبلغ الكبير «الذي ذهب في أكثر الأحيان إلى جيوب الزعماء وحاشياتهم، السبب الرئيسي لحال الفقر المتدنية التي تعيشها القارة حاليًا».

(هذه النبذة عن «الاتحاد الأفريقي» الجديد، عن يوسف خازم، من أديس أبابا، «الحياة» ٣ و٥ شباط ٢٠٠٣).

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أباشا، ساني** Abacha, Sani **(١٩٤٣-١٩٩٨)**: جنرال. مسلم من قبائل الهاوسا في الشمال. وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية الذي شكلها الجنرال بابنغيدا. خلف هذا الأخير رئيسًا للدولة من ١٩٩٣ حتى وفاته في ١٩٩٨ (راجع النبذة التاريخية).

• **ابو بكر تفاوى باعليوه** Abou Baker Tafawa Balewa **(١٩١٢-١٩٦٦)**: أول رئيس وزراء لاتحاد نيجيريا ١٩٥١-١٩٦٠، ولجمهورية نيجيريا الاتحادية المستقلة من ١٩٦٠ حتى اغتياله في ١٩٦٦. تزعم حزب شعب الشمال، وكان مسلمًا وحاجًا ينتمي إلى قبائل الهاوسا في الشمال. حاز على لقب «سير» Sir من بريطانيا، وكان شخصية محافظة وبارزة داخل الكومنولث البريطاني.

• **أبو بكر، عبد السلام** Abou Baker, Abdel Salam **(١٩٤٣-)**: جنرال. الحاكم العسكري (١٩٩٨-١٩٩٩) خلفًا للجنرال ساني أباشا. خطواته الاولى في الحكم كانت سريعة وجريئة وصادقة في نقل السلطة ديمقراطيًا إلى السياسيين المدنيين. كان الرجل الثاني في نظام أباشا، حيث شغل منصب رئيس الاركان، وفضّل الابتعاد عن الأضواء والمناصب الحكومية. هادىء وصامت وتولى رئاسة الاستخبارات في عهد بابنغيدا. بدأ حياته العسكرية في سلاح الجو عام ١٩٦٣، وتدرّج سريعًا في الجيش، وتوّجه إلى الولايات المتحدة في أواسط السبعينات حيث تابع دورة عسكرية لسنتين. وفي أوائل الثمانينات تولى قيادة الوحدة النيجيرية العاملة في إطار القوة الدولية لحفظ السلام في جنوب لبنان (راجع النبذة التاريخية).

• **أزيكيوي، نامدي** Azikiwe, Namdi **(١٩٠٤-؟)**: أول رئيس لجمهورية نيجيريا الاتحادية المستقلة من ١٩٦٣ إلى إطاحته في مطلع ١٩٦٦ بانقلاب عسكري. ولد في مدينة زيجير في الشمال. أكمل دراسته في الولايات المتحدة الاميركية، وحصل على أربع درجات علمية منها الدكتوراه في القانون والدكتوراه في الآداب. عاد إلى نيجيريا في ١٩٣٧، واشتغل في الصحافة، فأسس جريدة «وست أفريكان بيلوت»، وأصدر غيرها من الصحف والمجلات. في ١٩٤٤، اختير سكرتيرًا عامًا لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون، ثم رئيسًا للحزب. وفي ١٩٤٧، انتخب عضوًا في المجلس التشريعي المركزي في لاغوس، ثم عضوًا في البرلمان المحلي ثم وزيرًا في الحكومة المحلية. وفي ١٩٦٠، عُين حاكمًا عامًا لنيجيريا، ثم أصبح في ١٩٦٣ أول رئيس للجمهورية الاتحادية. وفي ١٩٦٦، أطاحه انقلاب عسكري.

• **أوباسانجو، أولوسيغون** Obasanjo, Olusegun **(١٩٣٧-)**: أول رئيس منتخب بعد ١٥ سنة من حكم العسكر. الرئيس الحالي (١٩٩٩-مطلع العام ٢٠٠٣)، ويُسجل له انه العسكري الوحيد الذي تخلى عن السلطة طوعًا وسلّم الحكم للمدنيين عام ١٩٧٩. إلا أن رفاقه في المجلس العسكري الحاكم آنذاك رفضوا التنازل عن سلطتهم وسارعوا إلى استرداد الحكم. وهو مسيحي من قبائل اليوروبا في الجنوب، لكنه من السياسيين القلائل في منطقته الذين يحظون بشعبية في الشمال المسلم (قبائل الهاوسا-فولاني) ايضًا.

ولد لعائلة مسيحية بروتستانتية (معمدانية) في أبيكوتا التي تبعد مئة كلم إلى الشمال من لاغوس. تلقى دروسه الابتدائية والثانوية في البلدة، وبدأ حياته العملية كمدرّس قبل أن ينضم إلى الجيش عام ١٩٥٨ ويشارك في دورات عسكرية في بريطانيا والهند. برز كقائد للواء المغاوير خلال الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ (راجع «حرب انفصال بيافرا» في النبذة التاريخية).

لم تعرف عن أوباسانجو أي ميول سياسية محددة حتى عام ١٩٦٧، عندما عين رئيسًا للمجلس العسكري الحاكم إثر وفاة سلفه الجنرال مورتالا محمد. ولكن معارضته مبدأ تولي عسكري الحكم دفعته إلى التنحي عام ١٩٧٩ ليصبح مزارعًا. ولم يتوقف منذ ذلك الوقت عن انتقاد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. وساعده على ذلك تحوله في الثمانينات والتسعينات إلى رجل سياسة مدني، وأخذ يردد: «أنا لم أعد جنرالًا». وسعى، من جهة أخرى، إلى بناء علاقات وطيدة مع سياسيين نافذين في الغرب ورموز عالمية أبرزها الرئيس الجنوب الأفريقي والشخصية العالمية التي حظيت باحترام كبير في المحافل الدولية كافة نلسون مانديلا. وكان أوباسانجو عضوًا في مجموعة دولية بدأت حوارًا مع مانديلا الذي كان سجينًا


الجنرال عبد السلام أبو بكر


كين سارو-ويوا


ابراهيم بابنغيدا


موشود أبيولا


الجنرال ساني أباشا

سياسيًا في الثمانينات، ما مهّد إلى وضع حدّ لنظام الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب افريقيا في مطلع التسعينات.

إلا أن ازدياد احتجاجاته ضد النظام العسكري أدت في نهاية المطاف إلى سجنه عام ١٩٩٥ (إبان نظام الجنرال ساني أباشا)، ولم يُفرج عنه إلا في حزيران ١٩٩٨ عندما تولى الجنرال عبد السلام أبو بكر السلطة.

ولدى ترشحه لانتخابات الرئاسة في ١٩٩٩، جرى اعتقاد واسع أن الحاكم العسكري الأسبق الجنرال ابراهيم بابنغيدا، الصديق الشخصي لعبد السلام أبو بكر، لعب دورًا مهمًا في ترشيح ودعم أوباسانجو (عن عهده، راجع النبذة التاريخية).

• **أوجوكو، أودوميغو** Ojukwu, O. (**١٩٣٣**–): عسكري وسياسي (قائد حرب انفصال بيافرا الفاشلة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠). ولد في عائلة ثرية في الشمال تنتمي إلى قبائل إيبو (أكثريتها من المسيحيين) التي تعود في أصلها إلى المنطقة الشرقية من البلاد. أنهى دراسته الثانوية في لاغوس، والجامعية في انكلترا. دخل الجيش عام ١٩٥٨، وأصبح برتبة مقدم في ١٩٦٣. وعندما وقعت مذابح الإيبو الأولى في ايلول ١٩٦٦، كان أوجوكو في منصب الحاكم العسكري في المنطقة الشرقية، وهو المنصب الذي عين فيه بعد انقلاب كانون الثاني ١٩٦٦ الذي بدأ فيه الحكم العسكري للبلاد.

أعلن انفصال بيافرا في أيار ١٩٦٧ على أساس مشروع سياسي يدور حول أن نيجيريا هي من الضخامة بحيث تخشى الدول الأفريقية الأخرى وزنها الاقتصادي فلا تتحالف معها، وعين بالتالي لكل ولاية في الدولة الاتحادية أن تقيم معها علاقات متساوية. وكان يأمل، من ناحية ثانية، في إقامة شكل من أشكال الاشتراكية دون المساس بالملكية الخاصة، وحماية الثروات الطبيعية ضد الهيمنة الغربية، والقضاء على الفساد المستشري. وقد ظهر هذا الاتجاه جليًا في رسالته إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، وفي تصريح أهيارا الذي أطلقه في حزيران ١٩٦٩.

وبعد مضي ثلاث سنوات من المعارك بين قواته وقوات الاتحاد، وتفشي المجاعة التي باتت تفتك باللاجئين (راجع «حرب انفصال بيافرا» في النبذة التاريخية) فرّ، مع أفراد أسرته، إلى خارج البلاد، ومنحه رئيس ساحل العاج (كوت ديفوار) هوفويه بوانييه حق اللجوء. فعاش في كوت ديفوار منزويًا وأدار فيها مشروعًا للنقل (موسوعة السياسة، ج١، ص٢٨٣–٢٨٤، بتصرف).

• **أبيولا، موشود** Abiola, Moshood (**١٩٣٨–١٩٩٨**): رئيس للجمهورية منتخب ديمقراطيًا في ١٩٩٣، ولم يتسنى له استلام منصبه بسبب إلغاء الحكم العسكري لنتائج الانتخابات، ثم زجه في السجن، فقضى فيه بالسكتة القلبية كما أعلن رسميًا، في مطلع تموز ١٩٩٨ (راجع النبذة التاريخية). وموشود أبيولا مسلم ينتمي إلى قبائل اليوروبا في الجنوب. وكان إلغاء نتائج انتخابه مؤشرًا خطيرًا بدلالته على تمسك نخب الشمال، خصوصًا العسكر منهم، وبأي ثمن بإبقاء السلطة في يدهم.

• **بابنغيدا، ابراهيم** Babangida, I. (**١٩٤١**–): جنرال وسياسي. رئيس الدولة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣. وُلد لأب، يدعى محمدو ويعمل مدرسًا للدين الاسلامي في مينا عاصمة ولاية نيجر الشمالية، ولأم تدعى عيشاتو من قبيلة نيوب الشمالية ايضًا. وترعرع في قبيلة أمه حتى أنهى دراسته الثانوية في مدرسة قريبة من منزله. وفي ١٩٥٧، قصد مدرسة قرب مدينة بيدا لاكمال تعليمه، ثم انضم إلى الجيش وتخرج من مدرسة التدريب العسكري في ١٩٦٢، وأمضى فترة في معهد تدريب عسكري في الهند، وفترة أخرى تالية في المعهد الملكي لسلاح المدرعات في بريطانيا. شارك في حرب بيافرا ضد الانفصاليين. بعدها، تلقى دورة دراسية في «مدرسة الجيش المدرع» في الولايات المتحدة الاميركية، ليصبح برتبة كولونيل عام ١٩٧٤، ثم التحق بالمعهد النيجيري للدراسات الاستراتيجية والسياسية (١٩٧٩–١٩٨٠)، ليصبح عام ١٩٨٣ جنرالًا، وليبني صداقات كثيرة له في صفوف الضباط الصغار على وجه الخصوص. الأمر الذي سهّل أمامه القيام بثلاثة انقلابات:

انقلابه الأول (وهو الانقلاب الثالث منذ الاستقلال) كان في ١٩٧٥ حيث أطاح، مع عدد من العسكريين الجنرال يعقوب (ياكوبو) غوون، ثم أفشل انقلابًا على الانقلاب عام ١٩٧٦ عندما تواجه، من دون سلاح، مع مجموعة من العسكريين المتمردين في العاصمة وأقنعهم بالاستسلام إلى القوات المركزية الموالية للسلطة.

انقلابه الثاني في ١٩٨٤ في أعقاب انهيار أسعار النفط وازدياد التململ الشعبي ضد حكومة شيهو شاغاري المثقلة بالديون. فأعلن، مع مجموعة من العسكريين، «انقاذ الاقتصاد من الغرق» ومحاربة الفساد ومعاقبة المسؤولين. وفاجأ أنصاره برفضه تسلم السلطة مباشرة مقترحًا تعيين الجنرال محمدو بوهاري ومكتفيًا لنفسه بمنصب رئيس الأركان وعضو المجلس العسكري الحاكم.

انقلابه الثالث في ١٩٨٥ عندما عزل بوهاري وأعلن نفسه رئيسًا (راجع، بصدد عهده الذي استمر حتى ١٩٩٣، النبذة التاريخية).

* **سارو–ويوا، كين** Saro-Wiwa, Ken (**١٩٤٥–١٩٩٥**): شاعر وكاتب وسياسي ومناضل انساني أعدمته، وثمانية من رفاقه من دعاة حقوق الانسان، سلطات نظام الجنرال ساني أباشا في تشرين الثاني ١٩٩٥، وكان أبرز المرشحين لجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٦ استنادًا إلى طروحاته ورؤياه الانسانية الشاملة وسعيه الدائم إلى الترويج للسلم والتفاهم والتسامح، بحيث أصبح من مشاهير الأوساط الأدبية في العالم، خصوصًا منها الناطقة بالانكليزية.

ينتمي كين سارو–ويوا إلى شعب الأوغوني الذي يسكن مقاطعة الريفرس Rivers الممتدة فوق المنطقة التي تشكلها دلتا نهر النيجر في أقصى الجنوب المعروفة بكونها مصدر ثروات نيجيريا البترولية، وتعداد هذا الشعب نحو ٥٠٠ ألف شخص، وظلّ لسنين طويلة يعيش في فقر مدقع على رغم أن باطن أرضه مصدر ثراء ورخاء الآخرين. وأدّى تنامي الاحساس بالغبن عند أبناء هذا الشعب إلى المطالبة بتوزيع عادل لثروات البلاد على كل الشعوب التي تتشكل منها الفدرالية، كذلك الدعوة إلى بعث بعض المشاريع الاقتصادية لتنمية المنطقة وترقية مستوى عيش سكانها الذين تعتمد غالبيتهم على الفلاحة والصيد في وقت تغطي شبكات الصناعات البترولية الكبرى مساحات واسعة من أرضهم وتلحق الأضرار البيئية الخطيرة بسبب التلوث الناتج عن الأدخنة والغازات التي تكاد تقضي على كل مظاهر الحياة هناك.

وبغرض دعم مطالب التساوي في الانتفاع من موارد البلاد، مع المحافظة على البيئة واحترام حقوق الانسان، أسس سارو–ويوا في تشرين الاول ١٩٩٠، «الحركة من أجل البقاء لشعب الأوغوني–موسوب». ومنذ البداية تعلقت هذه الحركة بالمنهج السلمي في طرح مطالبها.

وفي مظاهرة نظمتها هذه الحركة في كانون الثاني ١٩٩٣ ضد شركة «شل» النفطية لعدم اكترائها بمطالب المحافظة على البيئة ومصادر عيش الناس، تدخلت القوات الحكومية لمواجهة المظاهرة باطلاق الرصاص الأمر الذي أدّى إلى سقوط مئات القتلى من المدنيين. وقام الجيش النظامي بعمليات انتقامية أحرق خلالها عشرات القرى حتى يكون ذلك، كما قال سارو–ويوا في كتاباته لاحقًا، عبرة للآخرين ليسكتوا عن المطالبة بحقوقهم.

وعادت «الحركة من أجل البقاء لشعب الأوغوني–موسوب» ونظمت في ٢١ أيار ١٩٩٤، مظاهرة حاشدة في مدينة جيوكو قُتل فيها أربعة زعماء قبليين معروفين بدعواتهم المستمرة إلى القبول بالأمر الواقع المفروض على المنطقة وعدم إحراج السلطات المركزية إزاء شركة «شل» وغيرها من الشركات النفطية الكبرى والدول التي تقف وراءها. وتدخل الجيش في أعقاب الحادث الذي ظلت ملابساته غامضة، فقتل العشرات واعتقل المئات من المشاركين في المظاهرة بتهمة المشاركة في قتل الوجهاء الأربعة.

وعلى الرغم من أن سارو–ويوا لم يكن في المظاهرة ولا في عملية القتل التي طاولت الوجهاء الأربعة، فقد داهمت قوات الأمن بيته في اليوم التالي (٢٢ ايار ١٩٩٤) واعتقلته، وكذلك فعلت مع بعض رفاقه، ووجهت إليهم تهمة المشاركة في عمليات قتل والتحريض على العصيان والتمرد وتهديد النظام العام. وبدأوا لتوهم يتعرضون للتعذيب حتى أن أحدهم، ويُدعى كليمون توسيما، سقط ميتًا قبل بدء المحاكمة.

وعقدت محكمة خاصة في مدينة بورت هاركورت الجنوبية لمحاكمتهم. وفي ٣١ تشرين الاول ١٩٩٥، أصدرت المحكمة حكم الاعدام على كين سارو–ويوا وثمانية من رفاقه، وأعلنت، في حكمها، أن المتهمين لا يملكون حق الاستئناف، وأن الاحكام سيصادق عليها من قبل «المجلس الحاكم الموقت الذي يتألف قوامه بالكامل من العسكريين. وبعد نحو أسبوع، نفذ حكم الاعدام.

وإثر ذلك تعرضت نيجيريا، التي اجتمع وزير خارجيتها (في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٥) مع رؤساء دول الكومنولث في نيوزيلندا، إلى هجوم عنيف وإدانة من قبل أعضاء المنظمة، التي اتخذت بعد ذلك قرارًا بتعليق عضوية

نيجيريا لمدة عامين. كما واجهت نيجيريا عزلة دولية متزايدة، فيما عبّر قادة الدول عن استيائهم وسخطهم إزاء الاعدامات التي طالت مناضلين إنسانيين (حقوق الانسان) وبيئيين وفي مقدمتهم الشاعر والكاتب والمفكر والمرشح لجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٦ كين سارو-ويوا.

* **غوون، يعقوب (ياكوبو)** Gowon, Yakubu **(١٩٣٤-)**: جنرال، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية بين ١٩٦٦ و١٩٧٥. ولد في بلدة جوس في مقاطعة بانكشين في ولاية بلانو. تعلم في مدرسة سانت بانو لونيو في الكلية الحكومية بزاريا ثم في مدرسة الضباط في غانا، فالأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست فكلية الأركان في كمبري فكلية الخدمات العامة (بريطانيا). عين ضابط أركان حرب الجيش النيجيري في ١٩٦٠. اشترك في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو في ١٩٦٠-١٩٦١، ثم أصبح قائد الفرقة الثانية وقائد أركان حرب في عام ١٩٦٦. ترأس الحكومة الاتحادية العسكرية، وعين قائدًا للجيش في آب ١٩٦٦. ثم أصبح رئيس المجلس العسكري الأعلى (رئيس الدولة) في ١٩٦٧، وقد تولى إلى جانب رئاسة الدولة منصب وزير التنمية الاقتصادية والزراعة والموارد الطبيعية. في مقدمة انجازاته تمكنه من إفشال إنفصال بيافرا، فلقب «بطل الوحدة الوطنية». ترأس منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٧٣-١٩٧٤.

أطاح الجيش حكمه في ٢٩ تموز ١٩٧٥ أثناء حضوره اجتماع مؤتمر القمة الأفريقي في كمبالا. أقام بعد ذلك في بريطانيا حيث ألقى بعض المحاضرات السياسية في جامعة واروبك.

* **ماكولي، هربرت** Macaulay, Herbert **(١٨٦٤-١٩٤٦)**: سياسي ورائد الحركة الوطنية النيجيرية. كان جده أسقفًا أفريقيًا في أفريقيا الغربية، وكان أبوه أول مدير لأول مدرسة ثانوية في نيجيريا، وكان هو أول طالب نيجيري يحصل على منحة من الحكومة الاستعمارية مكنته من دراسة الهندسة المدنية وعلم المساحة في بريطانيا. وعند عودته إلى نيجيريا عام ١٨٩٣، التحق بالادارة المدنية بصفة مهندس مساحة، ما سمح له بالتعرف تدريجيًا على تجاوزات الادارة الاستعمارية. وقد ظلّ مواليًا للأمبراطورية البريطانية إلى أن خاب أمله فيها نتيجة سياسة التمييز العنصري التي كانت تمارسها. ومن مظاهر هذا التمييز التي كشفت له الواقع الاستعماري أن راتبه كان دون نصف راتب أي زميل بريطاني. فترك الخدمة (١٨٩٩) وبدأ يكافح ضد التمييز والحكم الاستعماري. فكان له دور أساسي في دفع الكثير من النيجيريين إلى ممارسة العمل السياسي. وفي ١٩١٢، سعى إلى الذهاب إلى لندن للاحتجاج لدى وزارة المستعمرات ضد مصادرة الاراضي في شمال نيجيريا، لكنه اعتقل قبل سفره بعدما دبرت له تهمة زائفة بالاستيلاء على الأموال العامة. وواصل رغم ذلك كفاحه ضد سياسة الاستيلاء على الاراضي. وأحرز نجاحًا باهرًا بعد سنوات حين قصد لندن عام ١٩٢٠ مرافقًا أحد مواطنيه الذي كان أُجبر على التخلي عن أرضه مقابل تعويض زهيد. فقد نقضت المحكمة البريطانية قرار الادارة الاستعمارية وحكمت بدفع تعويض قيمته ٢٢ ألف جنيه استرليني إلى المدعي، بدلًا من الخمسمائة جنيه التي كانت دفعتها له السلطات المحلية البريطانية في نيجيريا. وقد أثار هذا الحكم حفيظة الادارة الاستعمارية. فعمدت إلى إقصاء عمدة لاغوس بسبب تأييده الدعوى المرفوعة. وبدوره ردّ ماكولي على هذا الاجراء بتشكيل لجنة من فاعليات لاغوس لتحول دون تطبيقه. وفي ١٩٢٢، أسس الحزب النيجيري الوطني الديمقراطي الذي كان أول حزب سياسي في نيجيريا. وقد نجح الحزب ولجنة الفاعليات في إجبار السلطة الاستعمارية على إعادة العمدة عام ١٩٣١، أي بعد ١١ سنة. وقد كان هذا الإنجاز نقطة تحول في السياسة النيجيرية. وفاز حزب ماكولي بمقاعد لاغوس الثلاثة في كل الانتخابات البلدية والعامة اللاحقة. وحين تشكلت اللجنة الوطنية من أجل نيجيريا والكامرون عام ١٩٤٤ اختير ماكولي رئيسًا له. لكنه توفي بعد سنتين (موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٦٧-٦٦٨).

* **محمد، مرتضى الله** Muhammad, M. **(١٩٣٨-١٩٧٦)**: عسكري. رئيس الدولة في ١٩٧٥-١٩٧٦. ولد في كانو في الشمال. تلقى تعليمه في الكلية الحكومية في زاريا. التحق بالجيش في ١٩٥٨. تلقى تدريبه العسكري في ساند هرست في بريطانيا (١٩٥٩-١٩٦١)، ثم التحق بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو. وفي ١٩٦٣ عين نائبًا عن الاقليم الغربي. ثم عاد إلى بريطانيا

لمزيد من الدراسة العسكرية المتخصصة. وفي ١٩٦٥ أصبح نائبًا لرئيس أركان حرب الجيش، ثم قائدًا للفرقة الثانية في حرب بيافرا. وفي ١٩٧٤، أصبح وزيرًا للمواصلات. شارك في الانقلاب ضد يعقوب غوون (٢٩ حزيران ١٩٧٥) وأصبح رئيسًا للمجلس العسكري الأعلى (رئيس الدولة) وقائدًا للجيش. قُتل بعد محاولة انقلاب عسكري في ١٣ شباط ١٩٧٦ في ظروف غامضة على يد مجموعة من العسكريين الناقمين على سياسته الاصلاحية. إذ كان مرتضى الله محمد قد أخذ ينتهج سياسة إصلاحية طموحة. فقام بتطهير جهاز الدولة وسرّح ١٠ آلاف عنصر من الجيش والادارة، وسعى إلى التخفيف من حدة التضخم، كما عمل على إجراء إعادة تنظيم كاملة للولايات النيجيرية، وقرّر نقل العاصمة من لاغوس إلى أبوجا. وقد لاقت هذه الاصلاحات تجاوبًا جماهيريًا واسعًا. كما انتهج على الصعيد الخارجي سياسة جريئة. فكان سبّاقًا في الاعتراف بحكومة أنغولا المستقلة التي أعلنتها الحركة الشعبية بقيادة أوغوستينو نيتو، وكان مؤيدًا لاتباع سياسة مجابهة مع النظام العنصري في جنوب افريقيا، ما جعل نيجيريا تقوم، في عهده، بدور ريادي في رسم سياسة القارة الافريقية (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص١٠٢، بتصرف).

مدن ومعالم

* **أبوجا** Abuja: العاصمة الفدرالية للبلاد منذ ١٩٨٢ (بعد لاغوس التي تحولت إلى عاصمة اقتصادية). تقع على بعد ٧٩٣ كلم عن لاغوس وعلى مساحة ٧٣١٥ كلم²، وتعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). الغاية الرئيسية من إنشائها في وسط البلاد جعلها مركز توازن للسلطات الاتنية والدينية كافة. ومن أهم المشكلات التي اعترضت إنشاءها أن إنماء بناها التحتية عجز عن مجاراة تضخمها الديمغرافي، فلم تصبح مقرًا للحكومة الفدرالية إلا في كانون الاول ١٩٩١.

* **أبيوكوتا** Abeukuta: عاصمة ولاية أوغون Ogun. تعد نحو ٤٢٥ ألف نسمة. صناعة الاسمنت، والنسيج والمواد الغذائية، والكاكاو.

* **أوشوغبو** Oshogbo: عاصمة ولاية أوسون. تعد نحو نصف مليون نسمة.

* **أوغبوموشو** Ogbomosho: مدينة تقع في بلاد اليوروبا (ولاية أويو). تعد نحو ٧٠٠ ألف نسمة. مركز تجاري. شهيرة بانتاج الكاكاو.

* **إيبادان** Ibadan: عاصمة ولاية أويو. نمت بسرعة في ايام الاستعمار البريطاني. تعد نحو ١,٥ مليون نسمة. جامعة. مركز إداري وتجاري وزراعي في قلب منطقة غنية بالكاكاو. صناعات غذائية، وصناعة التبغ.

* **إيلورين** Ilorin: يعني إسمها في لغة اليوروبا «مدينة الفيلة». عاصمة ولاية روارا Rwara. تعد نحو ٦٢٥ ألف نسمة. مركز تجاري. صناعة التبغ. صناعات غذائية.

* **بورت-هاركورت** Port-Harcourt: عاصمة ولاية «الأنهر»، تقع على فرع من دلتا نهر النيجر، عند طرف خط سكك الحديد المنطلقة من مرفئها النفطي. تعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة. مركز اقتصادي وصناعي، وخصوصًا مركز لأهم المناجم النفطية والغاز الطبيعي في البلاد. مصفاة نفطية. مجمع حراري. صناعة الكاوتشوك، والإسمنت والزيوت.

* **بينن سيتي** Benin City: عاصمة ولاية بندل Bendel في غرب نيجيريا الوسطى. تعد نحو ٨٥٠ ألف نسمة. شهيرة بصناعاتها اليدوية. احتفلت في العام ١٩٩٧ بالذكرى المئوية الاولى لتدميرها على أيدي القوات البريطانية التي حملت معها مئات القطع من كنوزها. وكانت المدينة، المحاطة بأسوار عالية من الطمي وخندق عميق، عرفت أوجها في القرن الثالث عشر. وقارن مستكشفون أوروبيون، في القرن السادس عشر، بينن سيتي بمدنهم الاوروبية نسبة إلى شوارعها الواسعة وقصورها الفخمة المبنية من الطين واللبن. ويضم متحف دينجي فيها بعض من أعمالها البرونزية المصنعة من النحاس المصهر. وبينن سيتي اليوم عبارة عن مدينة صفائح وشوارعها متربة. وتلقى تماثيلها البرونزية إقبالًا من الهواة الغربيين أكثر من أي أعمال فنية أخرى في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

* **سوكوتو** Sokoto: عاصمة ولاية سوكوتو، تقع على الضفة اليسرى من النهر الذي يحمل الإسم نفسه (نهر سوكوتو)، وهو أحد روافد نهر النيجر. تعد نحو ٤٢٥ ألف نسمة. صناعة الاسمنت والجلود. الفستق والتبغ والقطن. تاريخيًا، امبراطورية قبائل البول Peul تأسست في سوكوتو في مطلع القرن التاسع عشر على يد عثمان دان فوديو، أحد أحفاد فوتا تورو Fouta Toro «أمير المؤمنين» رائد أسلمة البلاد. فضمّ جميع ممالك قبائل الهاوسا haoussas، وجعل ابنه من سوكوتو عاصمة له. وكانت الامبراطورية تضم عددًا من الامارات المستقلة استقلالًا ذاتيًا، وامتدت جنوبًا حتى تخطت وادي نهر النيجر، وجنوبًا–شرقًا حتى تخطت البنويه Bénoué. وفي العام ١٩٠٠، استأثرت بريطانيا بأقاليم قبائل البول Peuls الواقعة شمال نيجيريا.

* **لاغوس** Lagos: كانت العاصمة الفدرالية حتى ١٩٨٢ (بعدها أصبحت أبوجا العاصمة). أهم مراكز البلاد الاقتصادية حتى أنها تعتبر العاصمة الاقتصادية للاتحاد. تقع على ضفاف بحيرة «لاغوس» المتصلة بالبحر، وتربطها قناة بخليج بينن، حيث يقوم مرفأ أبابا Apapa. تعد نحو ٩ ملايين نسمة. مركز تجاري وصناعي. تصدير المنتوجات الزراعية. المدينة، منذ سنوات طويلة وحتى الآن، فريسة نمو ديمغرافي عشوائي يفرض مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة.

* **كادونا** Kaduna: عاصمة ولاية كادونا. تعد نحو ١,٥ مليون نسمة. صناعة الاسمنت، صناعة نسيجية (قطن) وغذائية.

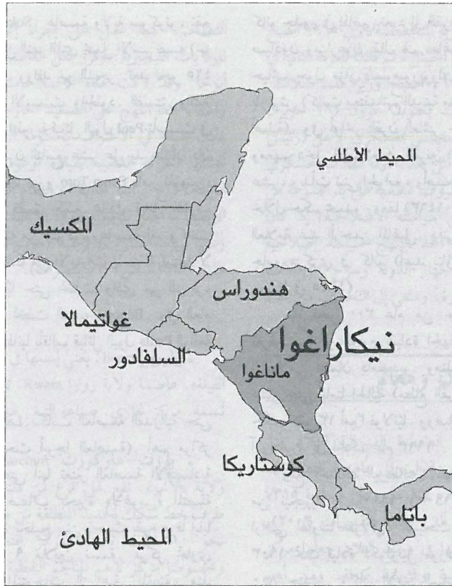
* **كانو** Kano: عاصمة ولاية كانو. تعد نحو ٢,٥ مليون نسمة، في حين تعد الولاية نحو ٧,٥ مليون نسمة، وتؤلف قبائل الهاوسا–فولاني ٩٠٪ منهم. أما القبائل الأخرى في الولاية فهي: كانوري، يوروبا، الإيبو، النيوب والتيف، وتبلغ مساحة الولاية ٢٠٧٦٠ كلم²، والزراعة أساس اقتصادها. وأما ديانة الأكثرية الساحقة من السكان فهي الاسلام. فالعاصمة وحدها تضم نحو ٢٠٠٠ مسجد، واللغة العربية مفهومة لدى نسبة كبيرة من السكان.

وفي تاريخ ولاية كانو أنها كانت ملحقة بالمنطقة الشمالية، ولم تصبح ولاية إلا في نيسان ١٩٦٨. ولولاية كانو جذور في الماضي تعود إلى القرن التاسع حيث تمركز صيادون ومزارعون يقال لهم «ماغوزاوا»، نظموا شؤون حياتهم حول مزار «تسومبوربورا» المسؤول عنه الكاهن باربوش (كانت معتقداتهم الدينية معتقدات إحيائية افريقية أصلية). وفي أواخر القرن العاشر جاءت قبائل الهاوسا، ومعهم دخل الاسلام في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وبدأت تبنى الجوامع، وأصبح الاسلام ديانة الولاية خلال حكم محمدو رومفا (١٤٦٣–١٤٩٩) الذي استقبل العلامة عبد الرحمن الماغيلي. وبنى رومفا أول مسجد جامع مركزي في كانو (أعيد بناؤه عام ١٩٣٥ وافتتح رسميًا في ١٩٤٥).

بعد نحو ٣٠٠ عام من حكم محمدو رومفا، تعرضت كانو لهجوم بقيادة الجهادي فولاني والمصلح الاسلامي عثمان دامفوديو. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر حتى أيامنا الحالية (مطلع القرن الواحد والعشرين) حكم كانو ١٣ أميرًا فولانيًا. ووصل آخرهم الأمير الحاج آدو بايرو إلى الحكم عام ١٩٦٣.

ومع احتلال البريطانيين لمعظم الاجزاء الشمالية من نيجيريا بين ١٩٠٠ و١٩٠٥، ومن ثم احتلال اراضي الهاوسا–فولاني، أصبحت كانو، في ٢ شباط ١٩٠٣ تحت قيادة الكولونيل مورلاند الذي كان يرافقه ٨٠٠ جندي. وكان الأمير السابع «آلو» في سوكوتو عندما تمّ احتلال كانو، فخلع عن الامارة واعتقل ثم نفي إلى لوكوجا حيث توفي عام ١٩٢٦. وقام أول حاكم بريطاني على كانو، وهو اللورد لوغارد، بتعيين وامبان كانو أباس أميرًا جديدًا على كانو في نيسان ١٩٠٣. وأدخل اللورد لوغارد نظامًا إداريًا جديدًا أعطى بموجبه الحاكم سلطة تنفيذية والأمراء والرسميين الآخرين صلاحيات محددة (خصوصًا دينية وتتناول الاحوال الشخصية).

من معالم مدينة كانو الشهيرة (من أكثر مواقع الجذب السياحي في نيجيريا وأفريقيا): أبواب وأسوار قديمة يعود بناؤها لأكثر من ٨٠٠ عام، متحف جيدان ماكاما، قصر الأمير محمدو رومفا (١٤٦٢–١٤٩٩)، المسجد الجامع (الذي يقع في قلب كانو القديمة)، معامل الصباغ الذي لا زال من الصناعات المشهورة في المدينة والولاية، والتي يعود تاريخها إلى تجارة عابري الصحراء. وفي كانو أكثر من ٢٠ مركزًا للصباغ في أجزاء مختلفة من المدينة القديمة.



نيكاراغوا

بطاقة تعريف

الاسم: يدل، في لغة إحدى القبائل المحلية الاصلية، على معنى «شيخ القبيلة»: نيكاراو–كالي Nicarao-Cali، ومنها نيكاراغوا Nicaragua.

الموقع: في أميركا الوسطى. تحيط بها، من الشمال، هوندوراس وطول حدودها معها ٥٣٠ كلم، ومن الجنوب كوستا ريكا وطول حدودها معها ٢٢٠ كلم، ومن الغرب المحيط الباسيفيكي وطول شاطئها عليه ٣٠٥ كلم، ومن الشرق المحيط الأطلسي وطول شاطئها عليه ٤٠٥ كلم.

المساحة: ١٣٠ ألف كلم².

العاصمة: ماناغوا. وأهم المدن: ليون، شينينديغا، ماتاغالبا، ماسايا، جينوتيغا، غرانادا (غرناطة) (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الاسبانية (رسمية)، والانكليزية (يتكلمها نحو ٢٥٪ من السكان). وهناك لغات قبائلية محلية، أبرزها الميسكيتو والسوماما (٥٪).

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٥,٥ ملايين نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). وتشير التوقعات إلى أنهم سيصبحون في حدود العشرة ملايين في العام ٢٠٢٥. نحو ٧١٪ منهم خلاسيون، و١٧٪ بيض، و٩٪ سود،

و٣٪ هنود أصليون (أي نحو ٢٠٠ ألف نسمة) يتوزعون على قبائل الميسكيتوس والسوموس والراماس).
٩٠٪ منهم مسيحيون كاثوليك، والباقون مسيحيون بروتستانت (معمدانيون ومورمون ومورافيون).

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٩ كانون الثاني ١٩٨٧ (سن الاقتراع ١٦ سنة).

أبرز الأحزاب: قبل الثورة (١٩٧٨)، كان الحزبان «المحافظ» و«الاحرار» يسيطران على الحياة السياسية وخصوصًا حزب الأحرار. ومنذ ١٩٧٨ (أي بعد إطاحة الدكتاتور سوموزا) أخذت البلاد تعجّ بالاحزاب والحركات السياسية والنقابات العمالية والطلابية، وكادت كلها تتجمع في ثلاثة تيارات رئيسية: تيار ماركسي الذي كان غالبًا وقائدًا فعليًا للثورة تمثله «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني»؛ تيار ديني تقدمي (لاهوت التحرير) مثله رجال الدين الشباب الذين سيطروا على كنيسة نيكاراغوا؛ وتيار ليبرالي كان معتبرًا متفهمًا وصديقًا لدعاة الثورة في حزب الاحرار الذي كان حاكمًا، لذلك اعتبر «الجناح اليساري» لحزب الاحرار.
وخلال السنوات الأخيرة (١٩٩٠ إلى الآن، أواخر ٢٠٠٢) رست الخريطة الحزبية في البلاد على الأحزاب الرئيسية التالية: – الجبهة الساندينية للتحرير الوطني (راجع النبذة التاريخية)؛ – حركة العمل الشعبي الماركسية اللينينية، تأسست في ١٩٧٢، ويتزعمها إيسيدرو تيلّيز تورونو؛ – الحزب المحافظ الديمقراطي، تأسس في ١٩٥٦ بانشقاق عن الحزب المحافظ التاريخي، ويرأسه فرناندو أغويرو روشا؛ – حزب نيكاراغوا الشيوعي، تأسس في ١٩٧٠ ويتزعمه إيلي ألتاميرانو بيريز؛ – الحزب الليبرالي الدستوري، تأسس ١٩٦٨، بانشقاق عن حزب رئيس البلاد سوموزا، أي حزب الاحرار التقليدي، ويتزعمه أرنولدو أليمان لاكايو؛ – الحزب الليبرالي المستقل، تأسس في ١٩٤٤ إثر انشقاق حزب الاحرار التاريخي، ويتزعمه فيرجيليو غرودوي رايس؛ – الحزب الاشتراكي المسيحي، تأسس في ١٩٥٧، ويتزعمه جيرمان ألفارو أوكمبو؛ – الحزب الشعبي الاشتراكي المسيحي، تأسس في ١٩٧٦ إثر انشقاق عن الحزب الاشتراكي المسيحي؛ – الحزب الاشتراكي النيكاراغوي، تأسس في ١٩٤٤، ماركسي لينيني، ويتزعمه غوستافو تابلادا؛ – حركة العمل الديمقراطي، تأسست في ١٩٩٣، وهي حزب ديمقراطي اجتماعي، ويرأسها إيدن باستورا غوميز.
أحزاب الأقلية الهندية، منها ما هو معارض للحكومة مثل حزب ميسوراتا، وميسورا وياتاما (وقد تأسست في ١٩٨٧)، وأكثرها مؤيد للحكومة: حزب ميساتان، تأسس في ١٩٨٤، ويتزعمه روفينو لوكاس ويلفريد؛ والحزب الاجتماعي الديمقراطي، تأسس في ١٩٧٩، ويتزعمه أدولفو جاركين أورتيل؛ وحزب الاتحاد النيكاراغوي، تأسس في ايار ١٩٨٦؛ وحزب التحالف الثوري الديمقراطي، وقد انشق على نفسه في ١٩٨٤ فتزعم كل من ألفونسو روبرتو وألفردو سيزار جناحًا.

الاقتصاد: بلغ مؤشر التنمية البشرية ٠,٦٣٥، والناتج المحلي ١١٩٩٩ مليون دولار، وحصة الفرد منه (السنوية) ٢٣٦٦ دولارًا (Etat du monde 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين نسبة مشاركة القطاع في الناتج المحلي):
في الزراعة ٣١٪ (٢٦٪)، في الصناعة ١٧٪ (١٩٪)، في الخدمات ٥١٪ (٥٤٪)، في المناجم ١٪ (١٪). وتبلغ تحويلات اليد العاملة النيكاراغوية في الولايات المتحدة نحو ٣٠٠ مليون دولار في العام.
أهم المنتوجات الزراعية: قصب السكر، القطن، البن، التبغ، الذرة، الفاصوليا، السورغو، الرز، الموز.
أهم المناجم: الذهب (بلغ إنتاجه ١٠٧٠ كلغ في العام ١٩٩٥)، الفضة، الزنك والنحاس.
وأهم الصناعات: الزيوت، السكر، المنتوجات الكيميائية، الإسمنت والأقمشة.

نبذة تاريخية

الاستعمار الاسباني: كانت نيكاراغوا، قبل الاستعمار الاسباني، مأهولة، مثلها مثل باقي بقاع المنطقة، بالهنود الحمر: التولتيك، الأزتيك، المايا... وبعد نحو ثلاثة عقود من وصول كريستوف كولومبوس (١٤٩٢)، أي في العام ١٥٢١ كان الاحتلال الاسباني الاستعماري للمنطقة، بما فيها نيكاراغوا، وقد ظل طيلة ثلاثة قرون كاملة، أي حتى ١٨٢١.

استقلال إسمي ومحط أطماع بريطانيا وأميركا: في ١٨٢١، اندلعت سلسلة من الثورات في معظم بلدان أميركا اللاتينية أدّت عمليًا إلى إخراج الاستعمار الاسباني من المنطقة التي أسست ما عُرف آنذاك بـ«الاقاليم المتحدة لأميركا الوسطى». ونتيجة للخلافات المحلية وللأطماع البريطانية والاميركية انفرط عقد هذه الوحدة في ١٨٣٨، نتيجة لتحريك بريطانيا قبائل الموسكيتوس من الهنود الحمر ومساعدتها على إقامة مملكة شكلية مستقلة خاضعة للنفوذ البريطاني (الجدير ذكره هنا أن بريطانيا كانت تعمل منذ قبل نحو قرن – أي منذ القرن الثامن عشر على مد نفوذها على كامل المنطقة الساحلية المطلة على البحر الكاريبي والممتدة من هوندوراس إلى نهر سان خوان).

وفي ١٨٤١ و١٨٤٩ قامت بريطانيا بعمليات انزال في منطقة سان خوان واحتلتها عسكريًا. إلا أن الولايات المتحدة منعتها من ضمّها إلى التاج البريطاني، ذلك أنها كانت تفكر باحتلال نيكاراغوا بغية شق قناة عبر أراضيها (نهر سان خوان يربط بين المحيط الأطلسي وبحيرة نيكاراغوا القريبة جدًا من المحيط الهادىء) تنافس قناة باناما. وتوصلت الدولتان المتنافستان، في ١٨٥٠ إلى اتفاق بينهما (اتفاق كليتون Clayton – بولوير Bulwer) على عدم احتكار ذلك المشروع المستقبلي أو احتلال أي قطعة من نيكاراغوا.

احتلال أميركي مبطّن (١٨٥٠–١٨٥٧): ما كاد حبر اتفاق الدولتين يجف حتى بادرت الولايات المتحدة إلى الإلتفاف عليه. فأوعزت إلى «المغامر» الاميركي وليم وولكر W. Walker قيادة قوات من المرتزقة سمّاها «الكتيبة الاميركية»، فاستولى بها على نيكاراغوا، ومنها بدأ يعد العدة للاستيلاء على بقية دول أميركا الوسطى. فتنبهت بريطانيا للأمر وساعدت هذه الدول على توحيد جهودها ضد وولكر. وتمّ طرده في ١٨٥٧.

وبدأت النزاعات الحزبية الداخلية (١٨٥٧–١٩٠٧) واستمر التنافس البريطاني–الاميركي: أصبحت نيكاراغوا منذ ذلك الوقت، مثل بقية دول أميركا اللاتينية، مسرحًا للتنافس الداخلي على الحكم بين المحافظين والأحرار، وتجسّد ذلك بشكل أساسي في مدينتي: ليون Leon قاعدة حزب الاحرار، وغرناطة (غرانادا) مركز ثقل المحافظين. وكان أول مَن تولى الحكم هم المحافظون من ١٨٦٣ إلى ١٨٩٣. وأبرز ما ميّز حكمهم تحقيق مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة. ثم صعد الاحرار إلى الحكم، بزعامة سانتوس زالايا، ودخلوا مباشرة في نزاع مع بريطانيا (١٨٩٤–١٨٩٥) حول «مملكة موسكيتوس» التي أقامتها بريطانيا كما سبق ذكره.

رفضت بريطانيا مطلب الرئيس زالايا حل «مملكة موسكيتوس» وجعل أراضيها خاضعة للسيادة النيكاراغوية، وانزلت قوات بحرية فيها سرعان ما اضطرت إلى سحبها بضغط من الولايات المتحدة. فاستعادت نيكاراغوا سيادتها على كامل أراضيها (بدءًا من ١٨٩٥).

إحتلال أميركي مبطن للمرة الثانية (١٩٠٧–١٩٢٥): انتظرت الولايات المتحدة من رئيس نيكاراغوا سانتوس زالايا أن يعيد إليها جميل تدخلها لطرد بريطانيا بمنحها احتكار مشروع القناة والاشراف على ماليته وجماركه. ولما رفض زالايا ذلك دبرت ضده حركة مسلحة قادها أدولفو دياز في ١٩٠٧. ولما كادت هذه الحركة أن تفشل نزلت

القوات البحرية الاميركية في ميناء بلوفيلدز Bluefields بحجة حماية أرواح الاميركيين وممتلكاتهم هناك، وتمت إطاحة الرئيس زالايا، وكاد أن يُعدم لو لم ينجح في الفرار على متن سفينة حربية أرسلها له الرئيس المكسيكي بورفيريو دياز. وحكمت البلاد حكومة موالية للولايات المتحدة يرأسها أدولفو دياز بصفة «نائب الرئيس الموقت». وكان إلى جانب دياز في الحكم زعيم محافظ يدعى إميليانو شامورو تميز بالانصياع الكامل للاميركي داوسون الذي كان في الحقيقة الرجل الأقوى في ماناغوا آنذاك. ووقع شامورو مع واشنطن، في ١٩١٤، «معاهدة شامورو–بريان» منحتها حقوقًا لا أمد زمنيًا لها في شق قناة تربط بين المحيطين في أية منطقة تختار من البلاد. كما تنازل شامورو لها عن حق السيادة لفترة ٩٩ عامًا على جزر الأطلسي ومنحها حق إقامة قاعدة بحرية. وقد ولّد كل ذلك مشاعر العداء للولايات المتحدة.

ثورة أوغستو سيزار ساندينو (١٩٢٥–١٩٣٤): ظنت الولايات المتحدة أن الاوضاع قد استتبت وفق رغباتها ومصالحها، فسحبت قواتها من نيكاراغوا عام ١٩٢٥. فاندلعت حرب أهلية، تداخلتها وكانت العنصر الأبرز فيها ثورة ضد حكم دياز وشامورو قادها أوغستو سيزار ساندينو (أصبح بطلًا شعبيًا وحُفر إسمه في الذاكرة الشعبية النيكاراغوية، واستوحت منه «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني» التي حررت البلاد من حكم الدكتاتور سوموزا عام ١٩٧٩ إسمه ومبادئه وأساليب عمله).

تمكن ساندينو، بحفنة من الرجال في بادىء الأمر، من تعبئة آلاف الثوار الذين وجهّوا ضربات موجعة للقوات الحكومية (دياز وشامورو) التي عادت واستعانت بالقوات الاميركية. فنزلت هذه مجددًا في نيكاراغوا عام ١٩٢٩. واستمر ساندينو يقود ثورته إلى أن أرغم القوات الاميركية على الانسحاب من البلاد في مطلع ١٩٣٤ بأمر من الرئيس الاميركي روزفلت الذي ما إن وصل إلى الحكم حتى فتح صفحة جديدة في نيكاراغوا متخليًا عن سياسة القوة. فردّ ساندينو بإلقاء السلاح وتقديم لائحة بمطالب اصلاحية.

تاشو سوموزا يغتال ساندينو ويصبح رئيسًا للجمهورية (١٩٣٦–١٩٥٦): ألقى ساندينو والثوار سلاحهم، ونزلوا من الجبال، وأخذوا يطالبون السياسيين، سواء من المحافظين أو الأحرار، بإجراء تغييرات إصلاحية جذرية (إصلاح زراعي، عدالة اجتماعية، ديمقراطية...). وكان رئيس الجمهورية وقتذاك من حزب الأحرار، ولم يكن هناك من جيش وطني، بل كان «الحرس الوطني» الذي أنشأته الولايات المتحدة، ووضعت على رأسه تاشو سوموزا (وهو جد الدكتاتور سوموزا الذي أطاحه الساندينيون عام ١٩٧٩).كان تاشو سوموزا يطمح إلى رئاسة الجمهورية. وطموحه هذا جعله ينضم إلى حزب الأحرار (عائلة سوموزا تتحدر من مدينة ليون، مركز الثقل الأساسي لحزب الأحرار). وأول خطوة خطاها على طريق طموحه أنه دبّر كمينًا لساندينو أثناء حفل غداء واغتاله. فكسب بذلك حزب الأحرار وحزب المحافظين الذين كانوا يضيقون ذرعًا من شعبية ساندينو. وكان هذا الاغتيال مقدمة لانقلاب دبّره تاشو سوموزا ونقله إلى رئاسة الجمهورية في العام ١٩٣٦. فحكم البلاد حكمًا دكتاتوريًا، وعين إبنه «تاشيتو» (أي تاشو الصغير) رئيسًا لأركان الجيش ومديرًا للكلية العسكرية، وابنه الثاني، لويس، رئيسًا لمجلس النواب، واستحوذ على أكثر من نصف ثروات البلاد، وألغى كل الحريات الديمقراطية، ودائمًا بحجة «المحافظة على الأمن».

حكم أسرة سوموزا (١٩٥٦–١٩٧٩): بدأ حكم هذه الأسرة في ١٩٣٦ مع تاشو سوموزا، واستمرت بعده عبر أسرته (الأبناء والأحفاد)، وانتهت بالثورة الساندينية في العام ١٩٧٩.

في ايلول ١٩٥٦، اغتيل تاشو سوموزا أثناء احتفال شعبي أقامه حزب الأحرار في مدينة ليون.

فحلّ مكانه إبنه لويس الذي استمر رئيسًا حتى ١٩٦٣. وفي ذاك العام، ارتأت أسرة سوموزا، ومعها الأوساط النافذة في حزب الأحرار، أن لا ترشح أحدًا من الأسرة في الانتخابات الرئاسية لما لمسته من انكفاء شعبي من حولها، فدعمت ترشيح رينيه شيك René Schik الذي فاز فعلًا.

حاول شيك أن يوظّف ارتهانه لأسرة سوموزا بتحقيق بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وألحق بلاده بـ«السوق المشتركة لدول أميركا الوسطى». إلا أن حكمه لم يدم طويلًا، إذ قضى بالسكتة القلبية في ٣ آب ١٩٦٦. فحل محله نائبه الأول لورنزو غيّريرو.

في انتخابات ١٩٦٧ الرئاسية، وقف حزب المحافظين وحزب الاشتراكيين المسيحيين وحتى حزب الاحرار ضد ترشح أناستازيو تاشيتو سوموزا. لكن هذا الأخير لم يتورع عن استغلال منصبه كقائد للجيش، فقام بزّج عدد من قادة تلك الاحزاب في السجن، وبتنصيب نفسه رئيسًا للجمهورية. وفي ١٩٧٢، شرّع دستورًا جديدًا يلغي دستور ١٩٥٠ الذي لم يكن يسمح له بالترشيح لأكثر من مرة واحدة. واستمر رئيسًا حتى أطاحته، في ١٩٧٩، ثورة شعبية عارمة قادتها «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني».

مثلت حقبة «السوموزية» في نيكاراغوا (١٩٣٦-١٩٧٩) إحدى أبشع صور الدكتاتوريات العائلية في أميركا اللاتينية. فأفرطت في خدمة المصالح الاميركية إلى حد جعلت من نيكاراغوا مقرًا لوكالات مركنتيلية، وأدخلت البلاد في أنفاق مرعبة من الارهاب والاغتيالات والاعتقالات الكيفية والاحتكار الكامل للحياة الاقتصادية، حتى بات النظام العام للبلاد نظامًا أقرب إلى «المافياوية» منه إلى اي نظام سياسي أو اقتصادي عرفته البشرية في تاريخها الحديث والمعاصر.

الجبهة الساندينية للتحرير الوطني (والثورة): كان حكم سوموزا من السوء والفساد إلى حد ان الاحزاب والنقابات كافة والشخصيات الوطنية عمومًا، وعلى مختلف الاتجاهات السياسية، باتوا يضعون على رأس مطالبهم إطاحة سوموزا ونظامه. إلا أن السبّاق إلى المعارضة والأكثر فعالية كان دون شك تنظيم «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني» التي تأسست في العام ١٩٦١ واختارت إسم المناضل التاريخي ساندينو إسمًا لها وشعارًا. أما بروزها الفعلي فقد كان في كانون الاول ١٩٧٤ عندما اعتقلت عددًا من الوزراء والمسؤولين الكبار، ولم تطلق سراحهم إلا بعد أن أطلقت الحكومة سراح المعتقلين السياسيين واستجابت لبقية المطالب. وبذلك كسبت تلك الجبهة الماركسية تأييد وثقة شعب نيكاراغوا.

وفي ١٩٧٨، كان الحادث الذي فجّر الثورة. والحادث هو اغتيال جواكيم بيدرو شامورو G. P. Chamorro صاحب ورئيس تحرير جريدة «لا برانسا» La Prensa والمعارض البورجوازي الرئيسي للدكتاتور سوموزا وزوج فيوليتا شامورو (التي ستصبح رئيسة للجمهورية). فانفجرت الثورة بقيادة الجبهة الساندينية التي فتحت أبوابها لمختلف القوى والتيارات السياسية، حتى منها تلك التي لا تتفق الجبهة معها إلا في مطلب إسقاط سوموزا وإنهاء الدكتاتورية.

ودخلت البلاد في دوامة الارهاب والاغتيالات السياسية والاعتقالات الكيفية. وكان لافتًا أن الرئيس الاميركي جيمي كارتر الذي عُرف برفعه شعار الدفاع عن حقوق الانسان في العالم، عجز، أو أنه لم يقم بفعل شيء لوقف هذه الممارسات. ذلك أن واشنطن، بعد مقتل شامورو، لم يبق لديها الشخصية السياسية النيكاراغوية التي يمكن أن تراهن عليها وتدعمها في الانتخابات المنتظرة (١٩٨١) لتحل محل سوموزا الذي كانت تتخلى عنه، «بعد استنفاذ الأغراض منه»، إضافة إلى أن واشنطن كانت تنظر بقلق بالغ إلى التوجهات الماركسية للجبهة الساندينية وتعاونها الوثيق مع الاتحاد السوفياتي.

الجبهة الساندينية في الحكم (١٩٧٩): تمكنت الضربات المتلاحقة (الثورة) للجبهة الساندينية من

إطاحة نظام الطاغية سوموزا في ١٧ تموز ١٩٧٩. وتمّ تشكيل «حكومة إعادة الاعمار»، ركناها الرئيسيان دانيال أورتيغا زعيم الجبهة الساندينية، وفيوليتا شامورو، وتألفت، إضافة إليهما، من تحالف ضم عددًا من القوى الوطنية.

إلا أن قوة الساندينيين العسكرية والدعم الشعبي العريض لها مكّنها من السيطرة على مقاليد الأمور وإزاحة الاطراف الآخرين (الذين سيتحولون إلى المعارضة) بدون صعوبات تذكر.

ولم يفرض الساندينيون حكومة «ساندينية شيوعية» على نمط الأنظمة التي كانت تابعة، في الأثناء، إلى النفوذ السوفياتي. فقد تركوا، في مرحلة أولى، المصانع ووسائل الانتاج في يد القطاع الخاص، ولم يمسوا الملكية الكبيرة للأراضي باستثناء الملكيات الشاسعة (مليون هكتار) التابعة لعائلة سوموزا، فجعلوها «ملكًا للشعب». إلا أن الدولة عملت على إنشاء المزارع الجماعية على النمط الاشتراكي السوفياتي، وأقرت قانون الاصلاح الزراعي (١٩٨٦). فصادر هذا القانون جميع الاراضي غير المستثمرة وأعاد توزيعها على المزارعين والتعاونيات الزراعية. وبلغت مساحة هذه الاراضي المصادرة، التي استفاد منها حوالي ٦٠٪ من المزارعين، المليوني هكتار تقريبًا.

وعلى الصعيد الخارجي، عمل الحكم الجديد على التخلص من السيطرة الأميركية. فوسّع علاقاته مع الدول الاشتراكية، وخصوصًا مع كوبا ودول العالم الثالث (إبان الثورة، كانت كوادر من الجبهة الساندينية تتدرب على يد المقاومة الفلسطينية). كما قوّى علاقاته مع فرنسا، فوقّع معها في ٨ كانون الثاني ١٩٨٢ اتفاقية تسليح عسكري بقيمة ١١٠ ملايين دولار رغم الاحتجاجات الصارخة التي وجهتها الولايات المتحدة لفرنسا. وجرى تأكيد تلك الاتفاقية، في تموز ١٩٨٢، أثناء زيارة رئيس نيكاراغوا دانيال أورتيغا لباريس. وقد أرعب الولايات المتحدة أن يقوم، وأن ينجح، نظام اشتراكي صديق للسوفيات، إضافة إلى كوبا، فتحذو حذوه بقية دول أميركا الوسطى، وكلها على مقربة منها. فأخذت تعمل للإطاحة بالنظام الساندينيي. وكان لافتًا خبر الهجوم المسلح على نيكاراغوا الذي قامت به «عناصر قادمة من الهوندوراس» في تموز ١٩٨٢. لكن الساندينيين أحبطوه.

عراقيل ومعارضة في وجه الحكم الساندينيي:

ثمة ما قد يبرّر لهذه العراقيل ولبدء بروز المعارضة الداخلية: القطاع العام ظلّ يفتقر إلى الدينامية اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني، أموال عامة تنفق في مشاريع لا تعطي المردود اللازم، القطاع الزراعي تميز بضعف الانتاج في ظل انعدام التمويل والتوظيفات الكبرى، تعاظم الحديث عن «الإثراء غير المشروع» لبعض النافذين، نضوب المساعدات الدولية...

وعالج القادة الساندينيون هذا الوضع بالمزيد من التشدد. فلجأوا إلى التسريع في عملية التحول



اجتماع توقيع معاهدة السلام في أميركا الوسطى (غواتيمالا، آب ١٩٨٧) ويبدأ رئيس نيكاراغوا إلى أقصى يسار الصورة

الاقتصادي والسياسي للمجتمع، وعمدوا إلى التشبه بالنموذج الكوبي في محاولة للسيطرة الكاملة على جميع المرافق والطاقات المنتجة، وطغى الطرح الماركسي على خطابهم، ودفعت «ألوية الدفاع عن الثورة» الحكومة إلى فرض الرقابة على المعارضة، وإلى تخصيص أكثر من ثلث الموازنة العامة لأغراض الدفاع.

هذه الأمور مجتمعة، خصوصًا منها تحكم «ألوية الدفاع عن الثورة»، وما خصص لها من موازنة، دفعت بأحد أبطال الثورة منذ بدايتها ضد سوموزا، إيدن باستورا، إلى مغادرة الجبهة الساندينية، والانضمام إلى صفوف «الكونترا» لإسقاط الحكومة.

«الكونترا» والمعارضة السياسية: بدأت الادارة الاميركية، مع وصول الرئيس الجديد رونالد ريغان خلفًا لجيمي كارتر، تصلي الحكم الساندينى عداء مكشوفًا. فأحاطته بجدران من الأعداء، وسلّحت ودربت كل معارضيه، وخصوصًا منظمة مسلحة عُرفت بـ«كونترا» (المقاومة النيكاراغوية) انطلقت هجماتها من المناطق الحدودية المتاخمة، وكذلك على طول الساحل الشرقي في إقليم الهنود (الموسكيتو، السومو والراما) المعادين للثورة والمتحالفين تاريخيًا مع الولايات المتحدة، حتى استطاعت قوات «الكونترا»، في نهاية الثمانينات، السيطرة على ٦٠٪ من أراضي نيكاراغوا.

وعلى الرغم من ذلك، استطاع النظام الساندينى من الصمود عسكريًا، لكنه ضعف اقتصاديًا، كما اضطر إلى الدخول في لعبة الانتخابات السياسية، رغم علمه أن الطبقة السياسية في البلاد، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أخذت تدخل في تحالفات مرحلية لإسقاطه بعد أن فشلت بذلك عسكريًا.

وهكذا فقد استفادت الولايات المتحدة من التخبط الكبير الذي كان يعيشه الاتحاد السوفياتي قبيل لفظ أنفاسه الأخيرة، وضغطت عليه ليضغط بدوره على حلفائه السانديين ليقبلوا بالانتخابات في نيكاراغوا. وعندما تمّ لها ذلك وضعت كل ثقلها في الميزان لإقامة تحالف من ١٤ حزبًا بزعامة فيوليتا شامورو هدفه الأول والأخير إسقاط الساندينيين. وقامت الصحف، وعلى رأسها صحيفة «لا برانسا» (التي ترأس تحريرها فيوليتا شامورو)، بشن حملات اعلامية متواصلة ضد السياسة الساندينية مطالبة بإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات حرة.

فيوليتا شامورو رئيسة الجمهورية (١٩٩٠-١٩٩٦): جرت الانتخابات في ٢٥ شباط ١٩٩٠، وبلغت نسبة المشاركة ٨٦,٣٪، وفازت بها مرشحة المعارضة فيوليتا باريوس شامورو (زوجة بيدرو جواكيم شامورو، مولودة في ١٩٣٠) بـ٥٤,٧٪ من الأصوات مقابل ٤٠,٨٪ نالها الرئيس السابق وزعيم الجبهة الساندينية دانيال أورتيغا. وكان هذا أول تغيير في الحكومة والسلطة يجري بدون إراقة دماء في تاريخ نيكاراغوا منذ العام ١٨٢١.

أما الانتخابات العامة، التي جرت في الوقت نفسه، فقد كرّست الجبهة الساندينية كأكبر حزب في البلاد. إذ حصلت، بمفردها، على أكثر من ٤٠٪ من الأصوات، في حين أن قوى المعارضة، مجتمعة في كتلة واحدة ضدها، حصلت على أكثر من ٥٠٪ بقليل.

وأول القرارات والاجراءات التي اتخذت: وقف اطلاق النار (٢٨ شباط ١٩٩٠)، عفو عام (٦ آذار)، تصويت البرلمان على منح الرئيس أورتيغا والرئيسة المنتخبة حصانة مدى الحياة بغالبية ٨٣ صوتًا ضد ٣ أصوات (٢٠ آذار)، انتخاب ميريام أرغيلّو رئيسة للبرلمان (٢١ نيسان)، تسلم فيوليتا شامورو مهامها الرئاسية (٢٥ نيسان)، وإبقاء الجنرال همبرتو أورتيغا، شقيق الرئيس دانيال أورتيغا، قائدًا للجيش، وإلغاء الاصلاح الزراعي الساندينى (١١ ايار).

تراجع مريع في عهد فيوليتا شامورو: باشرت شامورو، على الصعيد الاقتصادي، ببعث اقتصاد السوق: تفكيك الهيكلية الاشتراكية، بعث اقتصاد السوق، البدء بالخصخصة... وما جرّ ذلك من إجراءات قضت على المكتسبات الاجتماعية وأدّت إلى عواقب خطيرة. فتقلصت حركة البيع المحلية

بسبب عجز السكان عن الشراء. ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٨٠٠ ألف شخص، وهي نسبة خطيرة جدًا في بلد لا تتعدى طاقة يده العاملة الـ١,٢ مليون شخص (٦٦,٦٦٪ من اليد العاملة عاطلون عن العمل). كذلك عمدت حكومة شامورو إلى إقرار سياسة التقشف وعصر النفقات. فسرّحت عددًا كبيرًا من موظفي القطاع العام، وخفضت موازنة الدفاع وقلّصت عدد أفراد الجيش بأكثر من النصف.

وتحولت سياسة الخصخصة إلى أهم مبدأ من مبادىء الحكومة الاقتصادية التي عمدت إلى بيع مناجم القطاع العام ومؤسساته بأسعار زهيدة. وبدلًا من أن يعمل الرأسمال الخاص على توظيف الأموال في القطاعات المنتجة لخلق فرص عمل تحول إلى المضاربات النقدية دافعًا بالنقمة الشعبية إلى الاتساع والتأصل... هذا إضافة إلى فتح الأسواق ورفع الحماية عن المنتجات الوطنية، إلى القضاء على معظم المؤسسات المحلية المنتجة بعد عرضها لمنافسة خارجية حامية... وكذلك إضافة إلى القضاء على المكتسبات والتقديمات الاجتماعية كافة... وإلى عودة كبار الملاكين وإعفائهم من الضريبة، وتدني عائدات الدولة... وانحطاط النظام التربوي والصحي وتدني مستوى المعيشة للسكان (في ١٩٨٩، أي في العهد السانديني، خصصت الدولة ٣٥ دولارًا لمصاريف الصحة للشخص الواحد، وانخفض إلى ١٤ دولارًا في ١٩٩٥)، وحرمان نحو ٦٠٠ ألف طفل من التعليم الذي أصبح حكرًا على الأغنياء، إضافة إلى إغلاق مراكز تنمية الطفولة التي كانت تعنى بـ٧٥ ألف طفل والتي كان الساندينيون قد بادروا إلى إنشائها.

وفيما كان معدل الأمية يصل إلى ٥٠٪ عندما تسلم الساندينيون الحكم، ونجحوا بتخفيضه إلى ١٢٪ في أقل من عشر سنوات، عاد وارتفع في غضون أقل من خمس سنوات إلى ٤٠٪. كما أظهرت احصاءات مطلع ١٩٩٦ إلى أن ٦٠٪ من السكان باتوا يعيشون تحت عتبة الفقر ويعانون من انعدام الضمانات وأنظمة الحماية الاجتماعية كافة.

وقد نجم عن هذه الأوضاع، التي تردت بسرعة هائلة أي في غضون نحو خمس سنوات فقط، تدني معدل الحياة إلى ٦٠ عامًا فيما كان ٦٦ عامًا في العهد الساندينى، وارتفاع معدلات الجنوح والعنف والجريمة.

انقسامات: لئن كان اتفاق الساندينيين مع الحكم الجديد (الرئيسة شامورو، ورئيس حكومتها الذي اعتمدت عليه كليًا، وهو صهرها أنطونيو لاكايو) قد أنهى الحرب الأهلية وأعاد الهدوء إلى البلاد، إلا أنه، وفي الوقت نفسه، وضع الساندينيين في وضع حرج للغاية، كونهم «الثوار» الذين قدموا الكثير من الانجازات، خصوصًا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والصحي، وها هم يبدون متحالفين مع شامورو، وقد قدموا لحكمها عددًا كبيرًا من التنازلات بغية الحفاظ على مواقع لهم في الحكم.

على خلفية هذه الصورة الشعبية التي بات عليها الساندينيون في نظر مواطنيهم راحوا يكثرون من خطاباتهم الحماسية المعادية لسياسة الحكومة (وهم مشاركون فيها) بغية الاحتفاظ بقاعدتهم الانتخابية. وقد نجم عن هذه الثنائية (هجوم لفظي ومشاركة في المسؤولية في آن واحد) أزمة داخلية عانت منها الجبهة الساندينية، خصوصًا بعد استقالة الجنرال همبرتو أورتيغا (شقيق زعيم الجبهة) من مهامه كوزير للدفاع. فعانت الجبهة من انقسام كبير شقّ صفوفها وتجلّى واضحًا إبان المؤتمر الحزبي الساندينى في ايار ١٩٩٤ وانتهى بانتصار التيار التاريخي الأرثوذكسي ممثلًا بدانيال أورتيغا وبطرد صحافي جريدة الـ«باريكادا» التابعة للحزب، فيما احتفظ «المجدّدون» الداعون إلى البقاء في التحالف مع الحكم، وعلى رأسهم نائب الرئيس السابق سيرجيو راميريز، بثلاثة أرباع برلمانيي الحزب الذين يصل عددهم إلى ٣٩ نائبًا.

والأمر نفسه تقريبًا على جبهة اليمين، حيث قام البعض، وهم الراديكاليون في «الاتحاد الوطني» (UNO)، بانتقاد شامورو على هذا «التقارب

المشبوه» مع عدوهم «الجبهة الساندينية». وقد نجم عن هذا الخلاف تباعد متزايد ما بينهم وبين رئيس الحكومة صهر الرئيسة أنطونيو لاكايو، ثم أزمة دستورية اندلعت في شباط ١٩٩٥ واستمرت خمسة أشهر متواصلة.

أزمة وتعديلات دستورية: وكانت شرارة الأزمة داخل الاتحاد الوطني (UNO) انطلقت حين رفضت رئيسة الجمهورية التصديق على الاصلاح الدستوري الذي اقترحه البرلمان. وكان القانون الجديد ينص في الأصل على إدخال تعديلات مهمة على دستور ١٩٨٧ بهدف القضاء على الإرث الساندينيي. إلا أن شامورو، التي لم تكن ترغب بأكثر من تعديلات بسيطة تصب في مصلحتها، فوجئت بإصرار السلطة التشريعية على إدخال إصلاحات جذرية استهدفت، من بين ما استهدفت، الحد من نفوذ صهرها انطونيو لاكايو الذي يعتبره الاتحاد الوطني وراء فرض التعايش السياسي مع أعدائه الساندينيين. وطال التعديل، الذي نجح البرلمان أخيرًا في فرضه على الرئيسة، أكثر من ستين نصًا من نصوص الدستور، وعبّر عن تعزيز دور السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية. كما أقر الدستور الجديد دورة ثانية للانتخابات الرئاسية في حال عجز أي من المرشحين عن اجتياز عتبة الـ٤٥٪، وتخفيض ولاية رئيس الجمهورية من ست إلى خمس سنوات، ومنع إعادة انتخاب الرئيس السابق، وأعطى المغتربين الذين يقدر عددهم بـ٥٠٠ ألف مغترب الحق بالتصويت.

إلا أن أهم التعديلات التي أدخلت على الدستور، والتي اعتبرتها الرئيسة شامورو موجهة مباشرة ضدها وضد صهرها أنطونيو لاكايو، تمثلت في منع أفراد عائلة رئيس الجمهورية من ترشيح أنفسهم للرئاسة. وقد شكل هذا التعديل الذي نجح البرلمان في فرضه على الطاقم الحاكم، ضربة قاصمة لمستقبل الوزير الأول (رئيس الوزراء) الذي كان يعتبر وريثًا طبيعيًا للرئيسة فيوليتا شامورو.

وعلى هذا الصعيد، طغت الخلافات والاجواء المشحونة على الاستعدادات التي كانت تجري للانتخابات الرئاسية التي حدد موعدها في تشرين الاول ١٩٩٦.

أجواء معركة الانتخابات الرئاسية (١٩٩٥-١٩٩٦): لم تخلُ أجواء هذه المعركة من العنف والاختلال الأمني. فشهدت العاصمة ماناغوا وبعض المناطق سلسلة من الانفجارات والاعتداءات الغامضة التي استهدفت الكنائس، فيما نجا مرشح الحزب الليبرالي الدستوري (محافظ) من اعتداء استهدف حياته. كما قامت بعض الزمر المتعادية منذ أيام الحرب الأهلية (من الساندينيين ومن الكونترا) بعمليات ثأرية من اختطاف واغتيالات ذهب ضحيتها أكثر من ٢٢٥ شخصًا.

وقبيل الانتخابات بقي على لوائح الدورة الاولى ٢٥ مرشحًا، أبرزهم دانيال أورتيغا (الجبهة الساندينية) وأرنولد أليمان (التحالف الليبرالي) رئيس بلدية ماناغوا، والمعتبر من اليمين المتشدّد.

فوز أرنولدو أليمان Arnoldo Aleman بالرئاسة وانقلاب في خطاب منافسه الخاسر دانيال أورتيغا (١٩٩٦): في الأسبوع الأخير من تشرين الاول ١٩٩٦، أُعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية، وفاز بها أرنولدو أليمان بنسبة ٤٩٪ من الأصوات مقابل ٣٩٪ حصل عليها منافسه أورتيغا الذي سجل بذلك ثاني هزيمة انتخابية له بعد هزيمة ١٩٩٠ التي خاضها من موقعه كقائد للثورة الساندينية التي حررت البلاد من حكم سوموزا، وعملت، بقيادته، على بناء مجتمع اشتراكي.

لكن هذه المرة، وفي خوضه لإنتخابات ١٩٩٦، غيّر أورتيغا من موقعه وجعله مناقضًا كليًا لموقعه السابق. فبنى آماله بالرئاسة على موقف مفاده أن العالم تغيّر، وان الاشتراكية انهارت، ولا بد إذن من التكيف مع الواقع الجديد. ففي خطاب ألقاه في ختام حملته الانتخابية بدأ بعبارة للمَجمع الرسولي الكنسي، في حين أنه طالما اعتبر الكنيسة بمثابة

حليف لقوى الثورة المضادة المتآمرة على سلطته الاشتراكية. والولايات المتحدة «عدو الانسانية» في السبعينات، أصبحت في خطابه دولة لا بد من التعاون معها للنهوض بالوضع الاقتصادي البائس. أما كبار الملاكين والأثرياء الذين حرص أورتيغا في أوج ثورته على مصادرة ممتلكاتهم، فقد أصبحوا اليوم، في نظره، ركنًا أساسيًا من أركان المجتمع بدليل انه اختار أحد هؤلاء الأثرياء، خوان مانويل فالديرا، الذي صادرت الثورة الساندينية أملاكه سنة ١٩٨٤، لخوض الانتخابات الرئاسية كنائب له، تأكيدًا لقناعاته المستجدة بقدسية الملكية الفردية. أما في حال فوزه في الرئاسة، فأكد أورتيغا تكرارًا وعلى مدى حملته أن نيكاراغوا ستخضع لاقتصاد السوق، وتبذل ما في وسعها لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتطبق حرفيًا خطة الاصلاح الاقتصادي التي أعدت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وبلغ التحول في خطاب أورتيغا والتنكر للماضي ذروته عندما وقع في ١٨ ايلول ١٩٩٦ اتفاقية مصالحة مع عدد من فصائل «الكونترا» (الحركات المسلحة التي مولتها وسلحتها إدارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان لقلب الحكم السانديني)، وتعمّد الظهور في المناسبات العلنية وبجانبه بعض من هولاء الكونترا الذين تعهد بتخصيص ثلاث حقائب وزارية لهم في حال فوزه بالرئاسة.

أما منافسه الفائز، أرنولدو أليمان، فبدا على العكس منه تمامًا، ثابتًا في قناعاته ومواقفه. ولعل هذا الثبات هو الذي حثّ الناخبين على وضع ثقتهم به. وأليمان، الذي استلم مهامه الرئاسية في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٧، محام محافظ مولود في أسرة محافظة عام ١٩٤٦. والده شغل منصب وزير في حكومة سوموزا، ومعروف (أرنولدو) من خلال توليه بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ رئاسة بلدية ماناغوا التي شهدت بفضله الكثير من التطور والإنماء بعد سنوات من الاهمال.

أليمان يُجبَر على تثبيت إنجازات ساندينية (١٩٩٧–١٩٩٨): ما إن استلم أليمان مهامه في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٧ حتى بادر إلى العمل على القضاء على كل إرث ساندينيي بادئًا باجراءات إعادة الاراضي المصادرة خلال الثورة (١٩٧٩–١٩٩٠) إلى أصحابها. لكنه اصطدم بحركة شعبية معارضة كثيفة قادتها الجبهة الساندينية، التي عاد قائدها دانيال أورتيغا إلى خطابه «شبه الثوري» هذه المرة بعد خسارته في الانتخابات الرئاسية. وأجبرت سلسلة من المظاهرات الحاشدة والغاضبة، في ١٤–١٨ نيسان ١٩٩٧، الحكومة على أن تفاوض الساندينيين وتتراجع عن إجراءاتها. فخرج أورتيغا منتصرًا من هذه المعركة الاجتماعية، كما خرجت البلاد بمحصلة مفادها أنه لم يعد بالامكان حكم نيكاراغوا إذا ما أراد الحكام القضاء على مكتسبات الثورة.

وفي حزيران ١٩٩٧، أدّت زيادة التعرفات الجمركية وأسعار المواد الغذائية إلى موجة احتجاج اجتماعية. فعاد الرئيس اليمان ودخل في حوار من جديد مع الساندينيين، حيث توصل الطرفان، في تشرين الاول ١٩٩٧، إلى توقيع ١١٢ اتفاقًا تطال الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧، صوّت البرلمان على قانون الملكية في المدن والأرياف، فثبّت مكتسبات الثورة لجهة ملكية الاراضي، كما أجاز للمالكين القدماء المتضررين متابعة دعواهم أمام المحاكم المختصة للتعويض عليهم.

في ١ آذار ١٩٩٨، جرت انتخابات محلية خاصة بمناطق الساحل الأطلسي من البلاد، وتميزت بضعف المشاركة (نحو ٥٠٪ فقط)، وأدت إلى فوز حزب الرئيس أليمان، الحزب الليبرالي الدستوري، بـ٢٤ مقعدًا، من أصل ٤٥، في المجلس المحلي للمنطقة المتمتعة بإدارة ذاتية (منطقة الأطلسي الشمالية)، وبـ٢٠ مقعدًا، من أصل ٤٥ (في مجلس منطقة الأطلسي الجنوبية)، في حين لم تفز الجبهة الساندينية سوى بـ١٣ مقعدًا في الأولى، و١٢ في الثانية.

كارثة الإعصار «ميتش» Mitch (١٩٩٨-١٩٩٩): بعد هوندوراس، كانت نيكاراغوا البلد الثاني في أميركا الوسطى من حيث فداحة الاضرار جراء الاعصار «ميتش» الذي ضرب المنطقة في أواخر تشرين الاول ١٩٩٨.

فقد قطعت هذه الكارثة الطبيعية دورة استئناف النمو، ورفعت من نسبة التضخم، وزادت من أسعار المنتوجات الغذائية، وفُقد بعضها، كما زادت من وتائر الحراك الاجتماعي الهادف إلى الهجرة، خصوصًا إلى كوستا ريكا التي تعرف، في الأساس، هجرة نيكاراغواية غير شرعية إليها تقدر بوجود أكثر من نصف مليون نيكاراغوي على أرضها (وهو رقم كبير جدًا في بلد لا يتعدى عدد سكانه ٣,٥٨ مليون نسمة)، وهو أمر تسبب بكثير من الحوادث الفردية، وأحيانًا بتوتر في العلاقات بين البلدين.

وبعد أيام من الاعصار، أي في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٨، اجتمع رؤساء دول أميركا الوسطى وقرروا عدم جواز طرد أي مواطن من مواطنيهم إذا كانوا يقيمون بصورة غير شرعية في أي بلد من بلدانهم. ولكنهم شجعوا، في الوقت نفسه، الدولتين نيكاراغوا وكوستا ريكا، على وضع حلول لمشكلة المهاجرين النيكاراغويين غير الشرعيين في كوستا ريكا.

على الصعيد الداخلي، وجد الرئيس أليمان نفسه في وضع سياسي صعب، خصوصًا إثر الاعلان عن فضيحة تجارة الكوكايين استخدمت فيها طائرته الخاصة، وعلى الرغم من إدانته للعملية وتأكيده عدم معرفته بها؛ وقيام مجموعة من نواب حزبه في البرلمان بتشكيل كتلة انفصالية؛ وتقديم زعيم الساندينيين دانيال أورتيغا المزيد من المطالب الاصلاحية الجذرية كشرط لاستمرار الحوار مع الحكومة (الرئيس أليمان يترأس بنفسه الحكومة، وذلك منذ بداية عهده).

إنجاز اقتصادي، صعوبات دبلوماسية: عرفت نيكاراغوا في ١٩٩٩، إنطلاقة جديدة لاقتصادها عائدة لمشاريع إعادة الإعمار التي موّلتها المساعدات الدولية (٢٥٠٠ مليون دولار) وجرى وضعها في خطة لأربعة أعوام. وبقي التضخم على حاله (كما كان في ١٩٩٨ أي ٥٪)، وانخفض معدل البطالة من ١٣,٢٪ إلى ١٠,٥٪. كما استمر العمل بالاصلاحات البنيوية، وخصوصًا في مجال تخفيض أعداد الموظفين في القطاع العام (إلغاء ٧٠٠ وظيفة في العام ١٩٩٩).

وعلى صعيد علاقات الطرفين، الحكم والجبهة الساندينية، فقد توصلا، في نهاية ١٩٩٩، إلى التوقيع على ميثاق يتيح التصديق، وبصورة أولية ومستعجلة، على ١٣ إصلاحًا دستوريًا.

وعلى صعيد علاقات نيكاراغوا بجاراتها، فقد برزت، على المسرح الدبلوماسي، في ١٩٩٩، علاقات متوترة بين نيكاراغوا وهوندوراس، نتيجة إقدام الأولى على فرض رسوم جمركية قيمتها ٣٥٪ على المنتوجات المستوردة من هوندوراس، وذلك ردًا على تصديق الأخيرة على معاهدة «راميريز-لوبيز» التي تعترف بالسيادة الكولومبية على جزر بحر الكاريبي (سان أندرس، بروفيدنسيا، كويتا وسويريو) التي تطالب بها غواتيمالا. وبذلك بدت نيكاراغوا منفردة ومعزولة في إقليمها، وقد اعتبر كثيرون أن الرئيس أليمان قصد من وراء محاولاته تأجيج النزاعات الحدودية تحويل الأنظار عن مشكلات حكومته الداخلية، خصوصًا بعد سجن أوغستن جاركن، رئيس محكمة الحسابات المالية الذي كان قد كشف، من منصبه ذاك، عددًا من حالات الفساد في نظام أليمان.

إستعدادات للأنتخابات ووضع إقتصادي حرج (٢٠٠٠): الانتخابات العامة مقررة في تشرين الثاني ٢٠٠١، والمناورات السياسية بدأها، في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠١، حزب الرئيس، أي الحزب الليبرالي الدستوري بتعيين مرشحه لرئاسة الجمهورية وهو نائب الرئيس السابق أنريك بولاريوس غيير Enrique Bolarios Geyer الذي حظي بدعم كبير من الرئيس أليمان. لكن الأغلبية الضئيلة التي نالها بولاريوس عكست اتجاه الكثيرين داخل الحزب

نحو ابتعادهم عن الرئيس ورغبتهم الظهور بمظهر الناقمين على الفساد الذي أصبح السمة الغالبة في نظر المواطنين. وهذه السمة بالذات كانت وراء الفوز في الانتخابات البلدية (تشرين الثاني ٢٠٠٠) الذي حققته الجبهة الساندينية بنيلها ٤٠٪ من الاصوات (مقابل ٣٢٪ في ١٩٩٦)، الأمر الذي جعل زعيمها دانيال أورتيغا مرشحًا طبيعيًا للرئاسة في مواجهة مرشح السلطة. لكن ترشيح أورتيغا دونه صعوبات، إذ اعترض عليه البعض داخل الجبهة بمن فيهم شقيقه ووزير الدفاع سابقًا همبرتو أورتيغا.

إقتصاديًا، معدل النمو لم يتعد ٥,٩٪، وحصة الفرد من الناتج العام لم تتعد ٤٦٠ دولارًا، ما يعني أن نيكاراغوا هي الأفقر في أميركا الوسطى، والميزان التجاري لا يزال في عجز، والديون الخارجية وصلت، في مطلع ٢٠٠٠، إلى ٦,٥ مليار دولار، المبلغ الذي يمكن أن يمتص كل حظوظ إنماء البلد، إذ إنه يمثل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي وثمانية أضعاف المداخيل المتأتية من الصادرات ومن الخدمات.

أنريك بولاريوس رئيسًا، نصر جديد للمحافظين (٢٠٠١-٢٠٠٢): أعاد الناخبون الحزب الليبرالي الدستوري (المحافظ) إلى السلطة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠١ وتميزت بمشاركة كثيفة (٩٠٪)، فنال مرشحه أنريك بولاريوس غيير (نائب الرئيس سابقًا) ٥٦,٣٪ من الاصوات، وفاز بـ٥٣ مقعدًا نيابيًا من أصل ٩٢ مقعدًا (كان نال ٤٢ في انتخابات ١٩٩٦)، في حين فشل مرشح الجبهة الساندينية دانيال أورتيغا للمرة الثالثة بحصوله على ٤٢,٣٪ من الاصوات، و٣٨ مقعدًا نيابيًا للجبهة الساندينية. وكان المرشح المحافظ يحظى بدعم صريح وواضح من تحالف القوى الثلاث: الأوليغارشية، الكنيسة الكاثوليكية والادارة الاميركية. وكان الخاسرون ايضًا، من اليمين، «الحزب المحافظ» التاريخي، الذي نال مرشحه للرئاسة ١,٤٪ من الاصوات، ولم يفز سوى بمقعد نيابي واحد؛ ومن اليسار، عدة تشكيلات ديمقراطية مسيحية متحالفة مع الجبهة الساندينية.

محاربة الفساد فرضت نفسها كأولوية مطلقة على الحكومة التي وجدت نفسها ايضًا إزاء ضرورة إنجاز إصلاحات بنيوية وهيكلية يفرضها عليها صندوق النقد الدولي كي يُتاح لها فرصة الاستفادة من تخفيض الديون، أي الاجراء الذي اتخذه هذا الصندوق لكي تستفيد منه الدول الأكثر فقرًا في العالم. وعرف العام ٢٠٠١ مزيدًا من التدهور في مستوى حياة النيكاراغويين بسبب الهبوط في كميات البن المصدرة إلى الخارج، وموجة الجفاف التي ضربت محاصيل المواد الغذائية.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أورتيغا، دانيال** Ortega, D. (**١٩٤٥-**): رئيس الجمهورية من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠، وزعيم الجبهة الساندينية. وجّه البلاد في اتجاه الأخذ بنظام اشتراكي. تزعم المعارضة بعد فشله في انتخابات ١٩٩٠، ثم ١٩٩٦، ثم ٢٠٠١ (راجع النبذة التاريخية).

* **ساندينو، أوغستو سيزار** Sandino, A.C. (**١٨٩٥-١٩٣٤**): قائد ثوري وبطل شعبي، حملت إسمه «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني» التي مارست الكفاح المسلح ضد حكم الدكتاتور سوموزا.

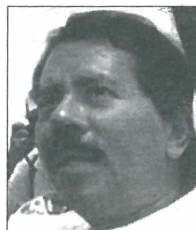
اضطر ساندينو إلى التوقف عن متابعة تحصيله العلمي ومغادرة البلاد إثر شجار عنيف مع سياسي متنفذ. فعمل في مناجم البلاد المجاورة حيث تعرف على مشاكل العمال وتطلعاتهم. فتكونت لديه بعض الافكار الاشتراكية. وعلى أثر نشوب الحرب الأهلية في نيكاراغوا عام ١٩٢٦ ضد حكم أدولفو دياز، عاد ساندينو إلى بلاده، ولم يمض وقت طويل حتى اقتنع بأن «العنف المسلح» هو الطريق الوحيد للتحرر من الاستغلال. فأقدم على تشكيل مجموعة من المقاتلين اشترى لها الأسلحة من مدخراته الخاصة، وبادر إلى ممارسة النضال المسلح ضد الحكم الدكتاتوري والوجود



سيزار ساندينو



سوموزا الأب...



دانيال أورتيغا



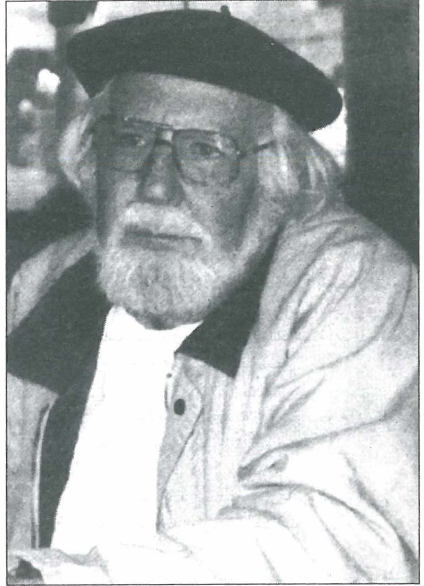
... وسوموزا الابن، ومسدسه «الرسمي» في يده



فيوليتا شامورو



أرنولدو أليمان



أرنستو كاردينال

العسكري والسيطرة الاقتصادية الاميركية. وفي النصف الأول من ١٩٢٧ بلغت قوات ساندينو عدة آلاف من الثوار، واستطاع، بالتحالف مع قوات مونكادا وساكاسا، إلحاق هزائم عسكرية بالقوات الحكومية وإجبارها على البقاء في العاصمة. وتمكنت الولايات المتحدة من مصالحة حلفاء ساندينو مع الحكومة، وبقي ساندينو يعلن أنه لن يلقي السلاح إلا بعد أن تكف واشنطن عن التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا ودول أميركا الوسطى. واضطر ساندينو، إزاء تزايد القوات الاميركية المدعومة بالطيران، إلى التحول من أسلوب الحرب التقليدية إلى أساليب حرب العصابات. فقسّم جيشه إلى وحدات صغيرة استقطبت تعاطف جماهير نيكاراغوا وبعض التعاطف داخل الولايات المتحدة نفسها.

وبناء على إيعاز من السلطات الاميركية حاولت حكومة المكسيك التآمر على ساندينو، فقامت باحتجازه بعد أن وعدته بتسليمه أسلحة وأموالًا، إلا أنه تمكن من الهرب ومن متابعة هجماته على المراكز الحكومية والقواعد الاميركية. ولم يوقف ساندينو القتال إلا بعد انسحاب القوات الاميركية في مطلع ١٩٣٤. وعندها قبل بتوقيع اتفاق مع رئيس الجمهورية الليبرالي وحليفه السابق ساكاسا. إلا أن الجنرال سوموزا رئيس الحرس الوطني الموالي لأميركا تمكن من نصب كمين لساندينو واغتياله، وكان ساندينو قصد العاصمة للاجتماع برئيس الجمهورية (راجع النبذة التاريخية) (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص١٠٦، بتصرف).

* **سوموزا، عائلة** Somoza **(١٩٣٣-١٩٧٩)**: مؤسس هذه الأسرة، أناستازيو سوموزا الأول الملقب بـ«تاشو»، وكان رئيسًا للحرس الوطني عندما قلب رئيس الجمهورية وحلّ محله بعد أن اغتال الثائر ساندينو، وبقي في السلطة عشرين عامًا. وكان تاشو أسس، في العشرينات، «الحرس الوطني» الذي قام بدور الشرطة والجيش والذي تدرب معظم قيادييه، وعلى رأسهم تاشو نفسه الذي حصل على منحة من مؤسسة روكفلر، في الكليات العسكرية الاميركية. أمضى عهده وهو يحظى بدعم غير مشروط من واشنطن، ويكوّن ثروته الشخصية ويرسخ دعائم عائلته. فاستأثر بممتلكات الجالية الألمانية النافذة في نيكاراغوا، واشترى الاراضي الزراعية، والأسهم في مناجم الذهب والفضة والنحاس – وهي أهم مصادر الدخل في نيكاراغوا – فيما بسط نفوذه في قطاع التجارة والخدمات والاعلام حتى قيل إن نيكاراغوا ليست سوى مزرعة تديرها عائلة سوموزا. واستطاع النجاة من أكثر من عشر محاولات لاغتياله حتى كان حفل أقامه الحزب الليبرالي (الاحرار) له عام ١٩٥٦، حيث تعالت فيه موسيقى الأوركسترا، فاغتنم أحد الثوار ذلك ليطلق عليه النار، ويصيبه، وتوفي بعد بضعة أيام في مستشفى تابع لقطاع قناة باناما الخاضع للولايات المتحدة، بعدما نقلته إلى هناك طائرة خاصة أوفدها الرئيس الاميركي دوايت أيزنهاور لإسعاف «أفضل حليف في أميركا اللاتينية». وتابع

أبناؤه السياسة نفسها حتى أطاحت الثورة الساندينية حكم ابنه تاشيو عام ١٩٧٩ (راجع النبذة التاريخية).

* **شامورو، فيوليتا** Chamorro, V. (**١٩٣٠-**): رئيسة الجمهورية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦. ولدت في ريفاس. أرملة بيدرو جواكين شامورو، مدير جريدة «لا برنسا» (الناطقة بلسان الحزب المحافظ) الذي اغتيل بأمر من الدكتاتور سوموزا (راجع النبذة التاريخية).

* **كاردينال، أرنستو** Cardinal, E.: رجل دين مسيحي كاثوليكي وأديب وشاعر. وزير الثقافة في العهد الساندينيّ. انعزل عن السياسة وتفرّغ للكتابة منذ سقوط الحكم الساندينيّ في ١٩٩٠.

من مؤلفاته الشعرية «الرؤية في ليلة مظلمة»، يتحدث فيه عن تجربته التي عاشها كرجل دين ثوري بتأثير من إيمانه العميق بالله وعدالته، ولذلك فإن حبه لشعبه ووطنه نابع من حبه للذات الإلهية. ويقول إن انضمامه وانضمام غيره من رجال الكنيسة إلى الجماهير واعتناقهم للكفاح المسلح كان نابعًا من إيمان عميق بالعدالة والحق، ومن الواقع الرديء الذي تعيشه شعوب هذه البلاد التي تحاول أن تحيا حياة كريمة.

مدن ومعالم

* **جينوتيغا** Jinotega: مدينة تقع على مسافة ١٦٠ كلم عن العاصمة ماناغوا، وتعد نحو ١٣٥ ألف نسمة.

* **شينانديغا** Chinandega: مدينة تقع على مسافة ١٢٣ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٢٤٢ ألف نسمة.

* **غرانادا (غرناطة)** Granada: قاعدة المقاطعة، على الضفة الغربية من بحيرة نيكاراغوا، وعلى مسافة ٤٥ كلم عن العاصمة. تعد نحو ١١٨ ألف نسمة. صناعات غذائية. عندها ينتهي الخط الحديدي الذي ينطلق من بويرتو مورازان (على الهادىء)، والخط النهري القديم لنهر ريو سان خوان (الأطلسي). تأسست المدينة عام ١٥٢٣، ولا تزال تحتفظ بنصب ومبانٍ من العهد الاستعماري. كانت في القرن التاسع عشر المركز السياسي لحزب المحافظين النيكاراغويين، في وقت كانت مدينة ليون مركزًا لمنافسيهم في حزب الاحرار.

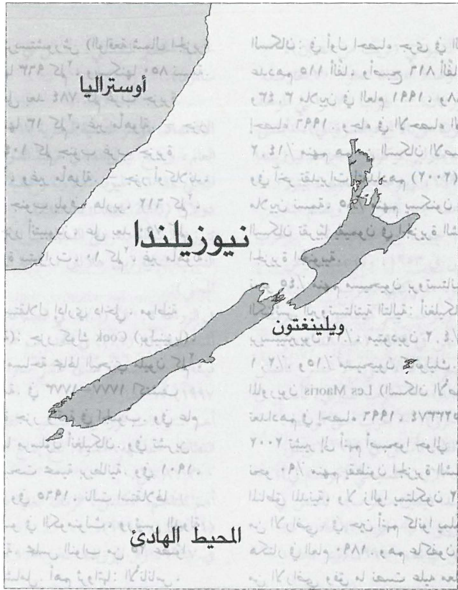
* **ليون** Leon: قاعدة المقاطعة، شمال غربي بحيرة نيكاراغوا. تعد نحو ٣١٠ آلاف نسمة. كانت عاصمة البلاد حتى عام ١٨٥٧. شهيرة بعدد كبير من الكنائس التي يعود بناؤها إلى العهد الاستعماري، وبأطلال «ليون القديمة» التي تأسست في ١٥٢٤، وهدمها زلزال في ١٦١٠. مركز أول جامعة عرفتها نيكاراغوا (١٨١٢). أول مركز ثقافي في البلاد، وثاني مدينة من حيث الأهمية بعد العاصمة ماناغوا. كانت مقر حزب الاحرار في القرن التاسع عشر، في حين كانت غرانادا مقر حزب المحافظين. وهي حاليًا محسوبة على الساندينيين.

* **ماتاغالبا** Matagalpa: مدينة تبعد ١٠٥ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٢٣٥ ألف نسمة.

* **ماسايا** Masaya: مدينة على مسافة ٢٥ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ١٦٠ ألف نسمة.

* **ماناغوا** Managua: عاصمة نيكاراغوا، وقاعدة المقاطعة. تقع على ضفاف بحيرة ماناغوا (أو بحيرة نيكاراغوا) الجنوبية، عند أقدام بركان ماسايا. تعد نحو ١,٢ مليون نسمة. جامعة. مركز إداري، وتجاري (البن) وصناعي (صناعات غذائية، وأقمشة، ومصفاة نفطية). عقدة مواصلات (طريق عابرة القارة الاميركية، وخطة سكة حديد). موقع تاريخي يعود إلى ما قبل العهد الاستعماري، ودمّره الاسبان. كانت بلدة صغيرة قبل أن تصبح عاصمة منذ ١٨٥٨، وذلك بهدف إنهاء التنافس بين ليون وغرانادا كمقرين للحزبين المتنافسين، الاحرار والمحافظين. تعرضت لعدد من الزلازل والهزات الارضية (في ١٩٣١، وخصوصًا في كانون الاول ١٩٧٢ حيث دُمّرت أجزاء كبيرة من المدينة).

أما بحيرة ماناغوا، تُسمى ايضًا «كزولوتلن»، مساحتها ١٠٣٥ كلم²، فتحتل، مع بحيرة نيكاراغوا، حفرة واسعة ويفصلها عن المحيط الهادىء حاجز بركاني. ونتيجة لرمي النفايات الصناعية والمدنية أصبحت مياهها شديدة التلوث.



نيوزيلندا

بطاقة تعريف

الإسم: «أيوتيارو» Aotearoa، ومعناه «بلاد الغيمة الطويلة البيضاء» في لغة السكان الأصليين (الماوريون). «نيوزيلندا» New Zeeland ابتداء من القرن السابع عشر، وهو الإسم الذي أطلقه الهولنديون عليها.

الموقع: في قارة أوقيانيا (المحيط الهادىء). تبعد ١٦٠٠ كلم عن أوستراليا. وتتكون من جزيرتين كبيرتين: جزيرة الشمال وجزيرة الجنوب.

المساحة: ٢٧٠٥٣٤ كلم². جزيرة الشمال ١١٤٧٣٨ كلم²، وجزيرة الجنوب ١٥٣٣٧٤ كلم².

أقاليم خارجية

أقاليم تابعة: – جزر كرمادك Kermadec، على بعد ٩٦٥ كلم من مدينة أوكلاند الواقعة شمال جزيرة الشمال، ومنها جزيرة راول ووحدها مأهولة (نحو ٣ آلاف نسمة)، ومساحتها ٣٤ كلم². – جزر توكيلاو، على بعد ٤٨٠ كلم شمال غرب جزر ساموا، تعد ١٥٠٠ نسمة ومساحتها ١٠,١٢ كلم². – إقليم روس دبندنسي، واقع في الأنتاركتيك على بعد ٢٣٠٠ كلم جنوب نيوزيلندا، مساحتها ٧٣٠٣١٠ كلم²، وفيها قاعدة للأبحاث العلمية منذ العام ١٩٥٧. – جزيرة كامبل، على مسافة ٦٠٠ كلم جنوب جزيرة ستيوارت، مساحتها ١٠٦ كلم². – جزيرة شاتام، على بعد ٨٥٠

كلم شرق مدينة كريستشورش (الواقعة شمال الجزيرة الجنوبية)، مساحتها ٩٦٣ كلم²، ويسكنها ٨٥٠ نسمة. – جزر بونتي، على بعد ٧٨٤ كلم غرب جزيرة ستيوارت، مساحتها ١٣ كلم²، غير مأهولة. – جزر سنيرز، على بعد ١٠٤ كلم جنوب غرب جزيرة ستيوارت، ٣ كلم²، وغير مأهولة. – جزر أوكلاند، على بعد ٤٠٠ كلم جنوب بلوف هاربر، ٦١٢ كلم²، غير مأهولة. – جزر أنتيبودز، على بعد ٧٥٠ كلم جنوب شرق جزيرة ستيوارت، ١٠ كلم²، غير مأهولة.

دول مشاركة: (استقلال إداري داخلي، مواطنة نيوزيلندية مشتركة): جزر كوك Cook (بولينيزيا)، ٢٣٧ كلم²، وتبلغ مساحة مجالها البحري مليون كلم²، نحو ٢٢ ألف نسمة. في ١٧٧٣–١٧٧٧ اكتشف جيمس كوك عدة جزر واقعة في الجنوب. وفي عام ١٨٢٣، وصل إليها مرسلون أنغليكان. وفي تشرين الاول ١٨٨٨، أصبحت محمية بريطانية. وفي ١٩٠١، ألحقت بنيوزيلندا. وفي ١٩٦٥، نالت استقلالها الداخلي. وهي عضو في الكومنولث، ورئيس الدولة الملكة اليزابت الثانية. مجلس النواب من ٢٥ عضوًا منتخبًا بالاقتراع الشامل. أهم ثرواتها: الأناناس، الكوبرا، الخضار، صيد الأسماك والسياحة.
وهناك جزيرة نيو Niue: ٢٦٢,٧ كلم²، ومجالها البحري ٣٢٠ ألف كلم². جزيرة معزولة، تبعد ٢٦٤٠ كلم شمال شرق أوكلاند، ويسكنها نحو ٢٣٠٠ نسمة. اكتشفها جيمس كوك، وألحقت بنيوزيلندا في ١٩٠١. نالت استقلالها الداخلي في ١٩ تشرين الاول ١٩٧٤. أهم ثرواتها: الكوبرا، البطاطا الحلوة، العسل، فاكهة البحر، الحمضيات وصيد الأسماك.

العاصمة: ويلينغتون. أهم المدن: أوكلاند، كريستشورش، هاميلتون، نابير–هاستينغز، دونيدن، تاورنغا، بالمرستون نورث، روتوروبا، نيلسون، إنفركرغيل، نيو بليموث، وانغاري (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الانكليزية، ولغة السكان الأصليين «الماوري» (رسميتان، الثانية منذ ١٩٧٤).

السكان: في أول احصاء جرى في العام ١٨٥٨، كان عددهم ١١٥ ألفًا، وأصبح ٨١٦ ألفًا في العام ١٩٠١، و٣,٤٣ ملايين في العام ١٩٩١، و٣,٦٨ ملايين في إحصاء ١٩٩٦. وجاء في الاحصاء الأخير (١٩٩٦) أن ١٤,٢٪ منهم هم من السكان الاصليين (الماوريون). وفي آخر تقديرات لتعدادهم (٢٠٠٢) أنهم بلغوا نحو ٤ ملايين نسمة، ٨٥٪ منهم يسكنون المدن. وثلثا السكان تقريبًا يقيمون في الجزيرة الشمالية والثلث في الجزيرة الجنوبية.
نحو ٤٥٪ منهم مسيحيون بروتستانت يتوزعون على الكنائس البروتستانتية التالية: أنغليكان ٢٢٪، بريسبيتيريون ١٦٪، ميتوديون ٤,٢٪، معمدانيون ٢,١٪. و١٥٪ مسيحيون كاثوليك.
الماوريون Les Maoris (السكان الأصليون)، بلغ تعدادهم في إحصاء ١٩٩٦، ٥٢٣٣٧٤ نسمة (تقديرات ٢٠٠٢ تشير إلى أنهم أصبحوا حوالي ٧٠٠ ألف نسمة). نحو ٩٠٪ منهم يقطنون الجزيرة الشمالية، و٨٠٪ في المناطق المدنية، ولا زالوا يمتلكون ١,٢ مليون هكتار من الاراضي، في حين أنهم كانوا يملكون ٤,٤ ملايين هكتار في العام ١٨٩٠. وهم عاكفون على المطالبة بـ٧٠٪ من الاراضي وفق ما نصت عليه معاهدة ويتنغي في العام ١٨٤٠ (راجع النبذة التاريخية). منحتهم الدولة في ٢٣ ايلول ١٩٩٢ حقوقًا خاصة بالصيد وبالملكية العقارية، وخصصت لهم ١٥٠ مليون دولار لشراء ٥٠٪ من شركة «سيالورد» التي تتكفل بصيد ٢٥٪ من إجمالي الصيد الوطني. وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٩٥، قدمت الملكة اليزابت الثانية اعتذارها من الماوريين.

الحكم: دولة عضو في الكومنولث البريطاني. نظام برلماني. لا دستور مكتوبًا حتى الآن للبلاد. رئيس الدولة: الملكة اليزابت الثانية، يمثلها حاكم عام، هو حاليًا، ومنذ ٢٣ آذار ١٩٩٦، السير مايكل هاردي بويز (مولود ١٩٣١). مجلس الوزراء، يعينه رئيس الوزراء، ويكون مسؤولًا أمام مجلس النواب الذي يتكون من ١٢٠ عضوًا منتخبًا بالاقتراع النسبي لمدة ثلاثة أعوام.

الأحزاب: – حزب العمال، تأسس في ١٩١٦، وتتزعمه حاليًا هيلين كلارك؛ – الحزب الوطني (المحافظ)، تأسس في ١٩٣٦، ويتزعمه حاليًا جيني

شيبلي؛ - الحزب الشيوعي (قريب من الصين)، تأسس في ١٩٢١، وعدد أعضائه نحو ٣٠٠ محازب، ويتزعمه غرانت مورغان؛ - الحزب الاشتراكي الموحد (ماركسي، كان قريبًا من الاتحاد السوفياتي)، تأسس في ١٩٦٦، ويتزعمه مارلين توكر؛ - حزب نيوزيلندا أولًا، تأسس في ١٩٩٣، ويتزعمه وينستون بيترز؛ - حزب الوفاق، يتزعمه جيم أندرتون، ويضم منذ كانون الاول ١٩٩١ خمسة أحزاب قديمة؛ - الحزب الديمقراطي، تأسس في ١٩٥٣، وتتزعمه مارغريت كوك؛ - حزب مانا موتوكابي (حزب ماوري)، تأسس في ١٩٨٠، ويتزعمه بيتر مويياهو؛ - حزب العمال الجديد، تأسس في ١٩٨٩ (جيم أندرتون)؛ - حزب أيوتيارو (إسم البلاد الأصلي) الأخضر، تأسس في ١٩٩٠ (زود دونالد)؛ - الحزب الليبرالي، تأسس في ١٩٩١ (ستيف روجرز)؛ - حزب حق الوسط، أصبح الحزب المحافظ، تأسس في ١٩٩٤ (تريفور روجرز)؛ - حزب الإرث المسيحي (غراهام لي)؛ - حزب وثيقة نيوزيلندا (يمين متطرف)، تأسس في ١٩٩٤ (ريتشارد بريبل)؛ - حزب الاتحاد النيوزيلندي، تأسس في تموز ١٩٩٥ (بيتر دان)؛ - حزب الخضر التقدمي، تأسس في تموز ١٩٩٥ (غي سالمون).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٩١٧ (من الأعلى في العالم، ويضع نيوزيلندا في مرتبة الدول الغنية). الناتج المحلي ٧٦٨٨٤ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٢٠٠٧٠ دولارًا (Etat du monde 2003).

تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين مساهمة القطاع في الناتج المحلي):
في الزراعة ١٠,٥٪ (٩٪)، في الصناعة ٢٣٪ (١٩٪)، في المناجم ١,٥٪ (٢٪)، في الخدمات ٦٥٪ (٧٠٪). بلغت قيمة الخصخصة في مدى عشر سنوات (١٩٨٨-١٩٩٧) ١٢ مليار دولار.
أهم المنتوجات الزراعية: الشعير، القمح، البازلاء، البطاطا، الفاكهة، الذرة. بلغ إنتاج السمك (١٩٩٦) ٨١٠٣٠٠ طن.
أهم المناجم: الكلس، الرمال الغنية بالحديد، الذهب (١١ طنًا في ١٩٩٥).
في ١٩٩٧، زار نيوزيلندا نحو ١,٥ مليون سائح.

نبذة تاريخية

السكان الأصليون «الماوريون»: يبدأ تاريخ نيوزيلندا مع وصول الماوريين إليها، وهم من أصل بولينيزي، وعاشوا هناك قبل عدة قرون من وصول الأوروبيين إلى البلاد في القرن السابع عشر. وثمة اعتقاد بأن البولينيزيين عمومًا أتوا من القارة الآسيوية، وبشكل أدق من جنوب شرقي آسيا، وكانوا يقومون بما يشبه ما قام به الفايكنغ في أوروبا الشمالية في الفترة نفسها. فوصل البولينيزيون إلى هاواي شمالًا، وذهبوا غربًا حتى جزيرة الفصح بالقرب من أميركا الجنوبية وجنوبًا حتى نيوزيلندا. وفي الجنوب احتلوا الجزر التي تشكل حاليًا بولينيزيا. وفي ١٩٤٧، قام المستكشف النروجي ثور هيردال برحلة على متن مركب «تون تيكي» منطلقًا من شواطىء أميركا الجنوبية وقاصدًا نيوزيلندا، في محاولة منه للبرهنة بأن الماوريين سلكوا الطريق نفسها.

إن أول ما شاهده الماوريون من البلاد (نيوزيلندا) هي الجبال المغطاة بالغيوم. من هنا أطلقوا على بلادهم الجديدة إسم «أيوتيارو» الذي يعني «بلاد الغيمة الطويلة البيضاء». وتقول روايتهم الأسطورية أن هذه البلاد اصطادها بطل بولينيزي أسطوري يدعى «ماوري» وقد جاءها من المحيط. وكانت حياة «الماوري» (الماوريين) البدائية في الجزيرة وقفًا على صيد عصفور ضخم لا يقوى على الطيران

دعوه «مووا» (انقرض هذا العصفور منذ قرون طويلة). ومع مرور الزمن تعلموا صنع أدوات من الحجارة وفنون الزراعة البدائية. وقامت بين القبائل الماورية، طيلة عهودهم، حروب مستمرة يبدو أنها اتسمت بوحشية فظيعة. ويقول أحد الرواة الأوروبيين من الأوائل الذين زاروا نيوزيلندا إن «الأرض كانت تهتز تحت أقدام المقاتلين من حالة الهاكا، أو رقصة الحرب». أما أسباب هذه الحروب، فيقول مثل ماوري مأثور: «بسبب النساء والأرض يموت الرجال» Ha wahine, he whenua, mata ta tangata. وفي أغلب الأحيان كان المنتصر يأكل رهينته، وحتى جثث القتلى. ونحو عام ١٦٠٠، كان الماوريون قد دخلوا مرحلة الزراعة واستثمار الارض.

أول الأوروبيين تاسمان: في أواخر القرن السادس عشر، كانت السفن الأوروبية بدأت تجرؤ على ركوب مجاهل الجنوب الباسيفيكي وتتوغل فيه أكثر فأكثر، وتعود إلى أوروبا لتزرع في عقول ومخيلات الأوروبيين صورة وجود قارة في جنوب الباسيفيك.

في عام ١٦٤٢، أطلقت شركة الهند الشرقية الهولندية مركبين بقيادة أحد أمهر بحارتها، آبل جنسزون تاسمان، في اتجاه الجنوب أو المجهول. وكانت مهمته «اكتشاف بلدان الجنوب الشرقي والثروات التي يفترض وجودها هناك». وفي كانون الأول من السنة نفسها شاهد تاسمان «أرضًا جبلية كبيرة» وباشر بوضع خريطة لها، ودعاها «شتاتن لاند»، لكن الهولنديين عادوا في ما بعد ودعوها «نيوزيلند» New Zeeland. وفي محاولة منه للنزول على الأرض اصطدم تاسمان بالماوريين الذين قتلوا أربعة من رفاقه. فعاد أدراجه، وبقيت نيوزيلندا مرتعًا لساكنيها طيلة أكثر من قرن آخر. وأطلق الماوريون على الرجل الأبيض إسم «باكيها» الذي يعني «الكائن الخيالي بشكل بشري».

ثم البحّار جيمس كوك: في ١٧٦٩، قصد البحار الشهير جيمس كوك بدوره نيوزيلندا سعيًا وراء اكتشاف تلك المناطق الأسطورية. وقد دار كوك حول الجزر ورسم لها خرائط أثارت دهشة العلماء في ما بعد لدقتها الجغرافية والعلمية. وكان من بين فريقه العالم الطبيعي جوزف بانكز الذي تكلم عن رعب البحارة رفاقه من الماوريين «أكلة اللحوم البشرية» الذي فاق رعبهم من الغرق في أعماق البحار.

لكن كوك، رغم ذاك الرعب، نجح في الاتصال بالماوريين، ما شجعه على زيارة نيوزيلندا مرتين متواليتين، في ١٧٧٢ و١٧٧٧. كما زارت نيوزيلندا بعثات علمية أخرى، قاد بعضها فرنسيون. وفي ١٧٨١، أي بعد أن نالت المستعمرات البريطانية في أميركا استقلالها، سعى الانكليز لإيجاد أراض بديلة. وبعد مناقشات مستفيضة في البرلمان الانكليزي حول نيوزيلندا اعتبر الشعب الماوري «شعبًا خطرًا جدًا».

وباشر الأوروبيون في النزول: في أواخر القرن الثامن عشر كان الاوروبيون قد اكتسبوا خبرات حول التعامل مع مجاهل المنطقة. وانجذب صيادو الفقمة والحيتان، من أوستراليين وأميركيين وبريطانيين وفرنسيين للمغامرة هناك، وتمكنوا من إقامة مراكز نشطة في جزيرتي نيوزيلندا. وكانت المنافسة على اصطياد هذه الحيوانات شديدة لدرجة أن عددًا من أنواع الحيتان انقرضت تمامًا هناك. ومن جهة أخرى، نمت بسرعة تجارة القنب والأخشاب. فكان الماوريون يقايضون القنب ببضائع أوروبية، خصوصًا البنادق والكحول. وعندما زار العالم الانكليزي الشهير، تشارلز داروين، نيوزيلندا، عام ١٨٣٥، وصف سكانها بـ«حثالة البشرية»، وأضاف: «لقد كنا جميعًا سعداء بمغادرة نيوزيلندا. إنه في الحقيقة مكان لا يطاق العيش فيه».

الاستعمار البريطاني: على الرغم من هذه اللوحة القاتمة التي رسمها داروين استمر عدد من المغامرين يقصدون نيوزيلندا. فالأزمات الاقتصادية التي أعقبت الحروب النابوليونية، والتي كانت في أساس

بؤس أعداد وفيرة من العمال الاوروبيين، دفعت بالملايين منهم إلى أحلام الهجرة، خصوصًا في انكلترا. أضف إلى ذلك أن مبشرين (انكليزًا على وجه الخصوص) عقدوا العزم على نشر المسيحية بين الماوريين.

وفي حوالي العام ١٨٤٠، قررت بريطانيا ضم نيوزيلندا. ووقعت معاهدة مع زعماء الماوريين في ويتنغي (الجزيرة الشمالية، نيوزيلندا جزيرتان متجاورتان شمالية وجنوبية) اعترف الماوريون، بموجبها، بسلطة الملكة فيكتوريا على بلادهم، وبضمانات لهم تتناول حقوقهم في ملكية الاراضي التي لا يبيعون أجزاء منها إلا إلى الانكليز.

وفي هذه الفترة نفسها أنشأ إدوارد جيبون ووكفيلد «الاختصاصي في فن الاستعمار» كما يقول عن نفسه، شركة نيوزيلندا. فأرسى بذلك قواعد مؤسسة جديدة للبلاد. وكان يأمل، من وراء هذه المؤسسة، أن تطال بأعمالها بحار الجنوب كافة، وتكون الطبقة العاملة الانكليزية في أساسها ريثما تصبح هذه الطبقة هي مالكة الاراضي والمشاريع هناك. وبمساعدة هذه الشركة هاجر الآلاف من الأشخاص إلى نيوزيلندا. وبدأ المستوطنون هناك ينشئون مجتمعهم، ونشطت تربية الماشية والزراعة في جزيرتي نيوزيلندا. وبدأت تقوم التجمعات السكنية (المدن) في الجزيرتين.

استقلال ذاتي: وفي ١٨٥٢، كان عدد المستوطنين الاوروبيين قد وصل إلى نحو ٥٠ ألفًا. وتعلم الماوريون من البيض استعمال السلاح وبعض التقنيات الزراعية والصناعية؛ لكنهم تلقوا منهم، في الوقت نفسه، أمراضًا لم تكن أجسادهم مهيأة للمناعة ضدها. فهبط عدد الماوريين، خلال القرن التاسع عشر من نحو ٢٥٠ ألف نسمة إلى ٤٠ ألفًا. وما عادت لفظة «باكيها» تعني الكائن الخيالي بشكل بشري، بل «الانسان والمواطن العادي».

وفي عام ١٨٥٢، منحت بريطانيا نيوزيلندا حكمها الذاتي، وقسمت البلاد إلى ست مقاطعات: أوكلاند، ويلينغتون، نيوبليموث، نلسون، كنتربوري وأوتاغو، واتخذت ويلينغتون مركزًا للبرلمان المركزي. وقد اهتم الحاكم العام، السير جورج غري، بتأمين التعايش من خلال سياسة التعاون بين الماوريين والاوروبيين.

لكن بعد سنوات قليلة حدثت اضطرابات في الجزيرة الشمالية بسبب تزايد عدد المستوطنين ورفض الماوريين لضغوطاتهم عليهم واقتطاعهم الاراضي. ففي ١٨٦٠، أوصلت سياسة الاستيطان والتملك البلاد إلى حرب مفتوحة استمرت نحو عشر سنوات، وعمدت الحكومة البريطانية بعدها إلى زيادة تشجيعها الهجرة إلى نيوزيلندا، فوصلها أكثر من ١٠٠ ألف مستوطن جديد. ولتشجيع مثل هذه الهجرة، فتحت الحكومة باب الاقراض، كما نفذت العديد من المشاريع، خصوصًا في حقل المواصلات وربط الجزيرتين بشكل وثيق. فكان من حق مثل هذه المشاريع أن تشعر المستوطنين في نيوزيلندا بإمكانية القطيعة مع أوروبا، والاعتماد على النفس بإقامة دولة خاصة بهم، خصوصًا وأن الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتحديدًا بدءًا من ١٨٨٢، شهد انطلاقة اقتصادية واسعة لنيوزيلندا.

«دومينيون» في إطار الامبراطورية البريطانية ووجود على المسرح الدولي من خلال الحرب العالمية الأولى: بفضل الأرباح التي حققتها نيوزيلندا نتيجة للمشاريع فيها ولصادراتها، بدءًا من ١٨٨٢، أصبحت إحدى أكثر البلدان دينامية ونشاطًا اقتصاديًا في العالم. وقد علّق على هذا الوضع رئيس وزراء بريطانيا في مطلع القرن العشرين، هربرت هنري أسكيث، بقوله إن نيوزيلندا قد أصبحت بمثابة «مختبر تجري فيه يوميًا اختبارات سياسية أو اجتماعية جديدة تجني منها بلادنا الهرمة أكبر فائدة».

وبالفعل، فقد منحت النساء في نيوزيلندا حق الاقتراع عام ١٨٩٣، وأعيد توزيع الاراضي، ووضع نظام ضرائبي جديد على العائدات والأرباح، وطبق برنامج مساعدة اجتماعية واسع (التعويض على البطالة، منح ومساعدات للمعمرين، تعويضات عائلية...)، وأصبح التعليم، تدريجيًا، «حرًا وعلمانيًا

وإجباريًا». كل ذلك من ضمن اتخاذ إجراءات تسمح للماوريين بالمشاركة في الحياة الوطنية العامة.

وبعد موت رئيس الوزراء البريطاني ريتشارد ج. سيدون (١٩٠٧) أصبحت نيوزيلندا من ضمن نظام الدومينيون ضمن إطار الامبراطورية البريطانية. والدومينيون اصطلاح استخدم، في الأثناء، للدلالة على كل الدول التي كانت تخضع للاستعمار البريطاني (وتاليًا الاعضاء في الكومنولث) والتي لم تتبع النظام الجمهوري في تسيير شؤونها.

وفي الحرب العالمية الأولى، حققت نيوزيلندا دخولها الفعلي إلى المسرح الدولي. فقد تكفلت بشحن المواد الغذائية ومنتوجات كثيرة إلى الوطن الأم (بريطانيا) الذي كان يخوض غمار الحرب، كما أنها قدمت دعمًا مهمًا إلى باقي أعضاء الامبراطورية البريطانية، وأرسلت مجندين إلى القتال في فرنسا والشرق الأوسط حيث عُرفوا بجرأتهم في القتال. وكان يُحسب ألف حساب، في معارك غاليبولي (في تركيا)، عام ١٩١٥، لفرق الأنزاك (الأوسترالية والنيوزيلندية). وكان من نتائج هذه الحرب التي اندفعت نيوزيلندا لخوضها أنها فقدت نحو ١٧ ألف رجل ووقع نحو ٥٠ ألف جريح في حين أن البلاد لم تكن تعد أكثر من مليون نسمة.

الاستقلال ووعي الهوية الذاتية: في ثلاثينات القرن العشرين، خفت تبعية نيوزيلندا، سياسيًا ودستوريًا، لبريطانيا، ما أهلها لاحتلال مقعد العضوية في عصبة الأمم المتحدة.

وخلال الحرب العالمية الثانية عادت نيوزيلندا للقيام بالدور نفسه تقريبًا الذي قامت به في الحرب الأولى، سواء من حيث تزويد بريطانيا بالمواد الغذائية، أو الاشتراك بالحرب. فقاتل النيوزيلنديون على جبهات عديدة في أوروبا والباسيفيك وأفريقيا الشمالية. وبقوا يشعرون، لمدة طويلة، بالفخر من مساهمتهم في دحر الألمان في العلمين (١٩٤٢)، وفي ايطاليا (١٩٤٤).

وكان للحرب العالمية الثانية أن بدّلت جذريًا في سياستها الخارجية. فالامبراطورية البريطانية انتهت ليحل محلها كومنولث الدول المستقلة. وإذا كانت نيوزيلندا أبقت على روابطها مع المتروبول، إلا أنها، بعد الحرب، أخذت تعي قربها من القارة الآسيوية أو وضعها كجزء لا يتجزأ من هذه القارة.

وفي ١٩٥١، وقع ميثاق عسكري (أنزوس) بين أوستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الاميركية حيث التزمت الدول الثلاث الدفاع المشترك والمتبادل في حال العدوان. كما ساهمت نيوزيلندا بدور أساسي في مشروع كولومبو الذي دعا إليه الكومنولث بفرض التنمية الاقتصادية لجنوب آسيا ولجنوب شرق آسيا.

وفي ١٩٦٢، منحت نيوزيلندا الاستقلال لجزر ساموا الغربية التي كانت تدير شؤونها بانتداب من الأمم المتحدة. وفي ١٩٦٥، حصلت جزر كوك على حكم ذاتي، وكانت ألحقت بنيوزيلندا منذ عهد حكومة سيدون البريطانية في ١٩٠١. وفي ١٩٧٣، احتجت نيوزيلندا وأوستراليا بقوة على التجارب النووية الفرنسية في الباسيفيك.

أما من حيث نظام الحكم في نيوزيلندا فقد استوحي من النظام المعروف في المتروبول البريطاني تاريخيًا. فحزب العمال النيوزيلندي تحمل بمفرده مسؤوليات الحكم في ١٩٣٥ بعد أن كان قد اشترك في حكومة ائتلاف عام ١٩٢٨، هُزم في انتخابات ١٩٤٩، كنظيره حزب العمال الأوسترالي، وعاد إلى السلطة عام ١٩٥٧، ثم إلى المعارضة في ١٩٦٠، ليعود ويستلم مقدرات السلطة في ١٩٧٢، ويحكم إلى ١٩٧٨، حيث نجح الحزب الوطني (الحزب المحافظ) من جديد وتولى زعيمه روبرت دافيد رئاسة الوزارة في ١٩٨٢.

وفي تموز ١٩٨٤، أسفرت الانتخابات التشريعية عن فوز العمال الذي كان يتزعمه دافيد لانغ (مولود ١٩٤٢) على الحزب الوطني المحافظ. وجاء هذا الفوز ليطرح تساؤلات حول مستقبل حلف «الأنزوس»، خصوصًا أن حزب العمال كان تعهد إعادة التفاوض في شأن معاهدة الأمن العسكري (الأنزوس) التي أبرمت بين الدول الثلاث منذ ١٩٥١، كما كان الحزب أعلن عن نيته إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية حول نيوزيلندا عرضها ٢٠٠ ميل بحري ومنع السفن التي تحمل أسلحة نووية من الرسو في الموانىء النيوزيلندية.

لانغ يسحب بلاده من حلف «الأنزوس»: في شباط ١٩٨٥، قرّر لانغ سحب نيوزيلندا من حلف الأنزوس، وأجرى إصلاحات ليبرالية عديدة. فأمّن بذلك إعادة فوز الحزب العمالي في انتخابات ١٩٨٧. وخلفه على رأس الحكومة، في آب ١٩٨٩، زعيم عمالي آخر، هو جيوفري بالمر (مولود ١٩٤٢).

في ٦ شباط ١٩٩٠، احتفلت البلاد بذكرى مرور ١٥٠ سنة على معاهدة ويتنغي Waitangi بحضور الملكة إليزابيت الثانية، وقد اعترض السكان الاصليون، الماوريون، وسيّروا تظاهرات منددة.

وفي أيلول ١٩٩٠، تشكلت حكومة جديدة برئاسة العمالي مايك مور (مولود ١٩٤٩). وبعد نحو شهر ونيف، جرت انتخابات تشريعية أدت إلى فوز الحزب الوطني (المحافظ)، وشكل زعيمه جيمس برندن بولجر J. Brendan Bolger (مولود ١٩٣٥) حكومة جديدة.

بروز حزب ثالث: في تشرين الأول ١٩٩٦، أدت نتائج الانتخابات العامة إلى تسليط الاضواء على زعيم الحزب الثالث في البلاد وينستون بيترز بعدما فشل الحزبان الرئيسيان الوطني (المحافظ) والعمالي في تحقيق غالبية تمكّن أحدهما من تشكيل حكومة بمفرده ما اضطر كلا من الحزبين إلى التحالف مع بيترز الذي يتزعم «حزب نيوزيلندا أولًا» لتشكيل ائتلاف حكومي. وهكذا فقد دعاه كل من رئيس الوزراء زعيم الحزب الوطني جيمس بولجر وزعيمة حزب العمال المعارض هيلين كلارك إلى التحالف معه.

وحصل الحزب الوطني (المحافظ) الحاكم على نسبة ٣٤٪ من الأصوات واحتل بذلك ٤٤ مقعدًا في البرلمان المؤلف من ١٢٠ مقعدًا. أما حزب العمال فحصل على ٢٨٪ من الأصوات أي ٣٧ مقعدًا في البرلمان، فيما حصل حزب نيوزيلندا أولًا على ١٣٪ واحتل بذلك ١٧ مقعدًا. وشارك في الاقتراع نحو مليونين ونصف المليون من الناخبين.

جيني شيبلي رئيسة الوزراء: واستفادت زعيمة الجناح اليميني في الحزب الوطني (المحافظ) جيني شيبلي Jenny Shiplay، وكانت وزيرة للمواصلات، من فرصة إقامة طويلة قضاها رئيس الحزب ورئيس الوزراء جيم بولجر في الخارج لتزيد من إمساكها بشؤون الحزب وتجبر بولجر على الاستقالة. وشكلت، في ٨ كانون الاول ١٩٩٧، حكومتها، وعيّنت نائبًا لها ووزيرًا للاقتصاد وينستون بيترز (زعيم حزب نيوزيلندا أولًا)، فكانت المرة الأولى التي ترأس فيها امرأة الحكومة في نيوزيلندا. ومن إنجازات حكومتها، على الصعيد الدبلوماسي وعلاقاتها الاقليمية، أنها توسطت في النزاع بين الحكومة الأوسترالية وانفصاليي جزيرة بوغنفيل Bougainville (أكبر جزر سالومون، وُضعت تحت وصاية أوستراليا بعد الحرب العالمية الثانية حتى استقلال بابوا–غينيا الجديدة في ١٩٧٥، ويطالب انفصاليوها، منذ ١٩٨٩، بالاستقلال التام ليتسنى لها استغلال ثرواتها من مناجم النحاس وفق مصالحها)، وأثمرت الوساطة توقيع اتفاق لينكولن، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٨، يحدّد وقفًا لاطلاق النار ابتداء من ٣٠ نيسان ١٩٩٨. ونظمت نيوزيلندا اجتماعًا بين أطراف النزاع (خصوصًا النزاع الداخلي في بوغنفيل بين الانفصاليين وبين الداعين للبقاء في حضن بابوا–غينيا الجديدة) في نيسان ١٩٩٩ في مدينة روتوروا (نيوزيلندا).

عارض وزير الاقتصاد زعيم حزب نيوزيلندا أولًا، وينستون بيترز، خصخصة حصة الدولة في مطار العاصمة ويلينغتون، واستقال في ١٢ آب ١٩٩٨. فانفرط عقد حكومة الائتلاف بين الحزب الوطني المحافظ وحزب نيوزيلندا أولًا، واستمرت الحكومة بفضل دعم النواب المستقلين ونواب حزب نيوزيلندا أولًا المعترضين على موقف زعيمهم، في حين استمرت هيلين كلارك، زعيمة حزب العمال، على رأس المعارضة.

كان للأزمة المالية الآسيوية، التي بدأت في منتصف العام ١٩٩٧، أثر مقلق في نيوزيلندا أكثر مما كان متوقعًا. ما اضطر الحكومة إلى أن تتخذ اجراءات تقشفية، في حزيران ١٩٩٨، طالت، بين ما طالت، تقديمات الشيخوخة التي يستفيد منها جميع النيوزيلنديين البالغين ٦٥ سنة وما فوق. وتابعت الحكومة سياسة نيوليبرالية (تخفيض الضرائب، برنامج خصخصة مشاريع الغاز والكهرباء)، لكن تقريرًا رسميًا أكّد أن التفاوت في ظروف ومستوى العيش يتزايد بين الماوريين (١٣٪ من مجموع السكان) وبين باقي السكان، خصوصًا لجهة فرص العمل والمسكن والتعليم.

عودة العمال إلى الحكم (١٩٩٩-٢٠٠٢): بعد عشر سنوات متوالية من حكم المحافظين عاد العمال إلى الحكم في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩، لكن ليس بمفردهم، إذ لم يحصلوا على أغلبية في البرلمان تمكنهم من ذلك. فاضطروا إلى إقامة تحالف مع حزب التحالف (يسار تقليدي) وسبعة نواب من حزب الخضر. وشكلت زعيمة العمال هيلين كلارك H. Clark حكومتها في كانون الاول ١٩٩٩.

القرارات الأولى التي اتخذتها حكومة كلارك: إضافة التقديمات والمساعدات للمتقاعدين، زيادة الضرائب على أصحاب المداخيل العليا، إيقاف مسار الخصخصة (خصوصًا خصخصة السجون)، زيادة الصادرات، وضع تشريع جديد للعمل بهدف زيادة حماية المأجورين وردم الهوة الاجتماعية بين الماوريين وبين باقي المواطنين.

على الصعيد الخارجي، أعادت حكومة العمال النظر في دور نيوزيلندا التقليدي داخل حلف الأنزوس (أوستراليا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الاميركية؛ راجع آنفًا)، وفضّلت لقواتها المسلحة دورًا يقوم على دعم السلام وليس على الدفاع الاقليمي. ومن هذه الزاوية، أعادت ايضًا إلى طاولة البحث مسألة حصولها على فرقاطة حربية من أوستراليا، و٢٨ طائرة حربية اميركية. كما أن ويلينغتون أعلنت عن رغبتها في إيلاء اهتمام متزايد لقضية البيئة، وانتقدت اليابان على سياستها حول صيد الحيتان في مياه المحيط الهادىء، واحتجت (في كانون الثاني ٢٠٠٢) لدى فرنسا وبريطانيا على نقلهما النفايات النووية عبر المحيط، وأعادت كلارك (أثناء زيارتها واشنطن في أذار ٢٠٠٢) تأكيد موقف بلادها المناهض للسياسة النووية ورفضت استقبال الغواصات النووية الاميركية في مرافىء بلادها.

على صعيد العلاقات الاقليمية، توترت مع فيجي بسبب إدانة نيوزيلندا للانقلاب فيها. وبذلت نيوزيلندا جهودًا لإعادة السلام إلى جزر سليمان وإلى جزيرة بوغنفيل. في ١٢ شباط ٢٠٠٢، هدّد وزير خارجية نيوزيلندا فيل غوف Phil Golf حكومة جزر تونغا بتعليق مساعدات بلاده ما لم تعمل هذه الحكومة على إجراءات تحد من الفساد في تونغا.

مدن ومعالم

* **أوكلاند Auckland**: أرخبيل بركاني غير مأهول، جنوب غرب نيوزيلندا. ٦٢ كلم². اكتشفه بريستو عام ١٨٠٦، ويتبع نيوزيلندا.

وأوكلاند مدينة نيوزيلندية تقع في الجزيرة الشمالية عند برزخ شبه جزيرة أوكلاند. تعد نحو ١,١ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). جامعة. مرفآن. أول مركز تجاري واقتصادي للبلاد. صناعات ميكانيكية (سيارات ومراكب)، نسيجية، كيميائية، غذائية، خشبية وجلدية. تأسست أوكلاند في ١٨٤٠، وكانت عاصمة لنيوزيلندا حتى ١٨٦٥.

* **دونيدن Dunedin**: مدينة في الجزيرة الجنوبية على الشاطىء الجنوبي الشرقي. تعد نحو ١١٨ ألف نسمة. جامعة أوتاغو. مرفأ. مركز صناعي كبير: صناعات جلدية وكيميائية وغذائية وورقية وإسمنتية وخشبية ونسيجية وبناء السفن. تأسست المدينة في ١٨٤٨ على يد مستوطنين اسكوتلنديين يتبعون المذهب البروتستانتي البريسبيتيري.

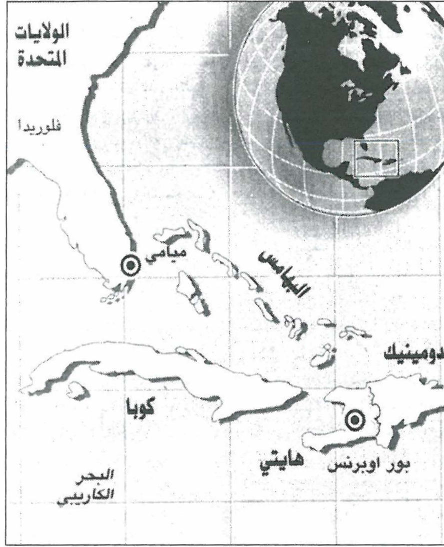
* **كريستشورش** Christchurch: مدينة في الجزيرة الجنوبية، تقع على الشاطىء الشرقي عند مدخل سهل زراعي (سهل كنتربري). تعد نحو ٣٤٥ ألف نسمة (ثالث مدينة في البلاد). جامعة كنتربري. ثاني مركز صناعي في البلاد (طاقة هيدروكهربائية)، صناعات غذائية (لحوم ومشتقات الحليب) وبلاستيكية وخشبية وكيميائية... تأسست المدينة في ١٨٤٨ على يد مستوطنين أنغليكان.

* **نيلسون** Nelson: مدينة في المنطقة الشمالية من الجزيرة الجنوبية، في عمق خليج تاسمان، وفي منطقة زراعية (الفاكهة والخضار). تعد نحو ٥٣ ألف نسمة.

* **نيو بليموث** New Plymouth: مدينة على الشاطىء الجنوبي الغربي من الجزيرة الشمالية وعلى مقربة من جبل إغمونت Egmont (٢٥١٩م، رياضة شتوية)، يصلها خط حديدي بالعاصمة ويلينغتون. تعد نحو ٥٢ ألف نسمة. مرفأ، مركز مهم للمنتوجات المشتقة من الحليب. بالقرب منها آبار كابوني Kapuni للغاز الطبيعي (خط أنابيب تصل إلى أوكلاند).

* **هاميلتون** Hamilton: مدينة في الجزيرة الشمالية، على نهر ويكاتو Waikato، يربطها خط سكة حديد بمدينة أوكلاند وبالعاصمة ويلينغتون. تعد نحو ١٦٤ ألف نسمة. مركز منطقة غنية بتربية الماشية. صناعات خشبية.

* **ويلينغتون** Wellington: عاصمة البلاد ومرفأ. تقع على الطرف الجنوبي من الجزيرة الشمالية وعلى مضيق كوك Cook. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة. تمتد المدينة على الشاطىء وعلى الهضاب المحيطة بخليج مرفأ نيكولسون. تتصل المدينة، بخطوط سكك حديدية وطرقات، بمختلف أجزاء البلاد. ومن مرفئها تتفرع خطوط بحرية تصلها بأوستراليا وأوروبا. وتبلغ مساحة ويلينغتون الكبرى ١٣٧٩ كلم^2. جامعة فيكتوريا. مركز إداري وتجاري وصناعي. تأسست في ١٨٤٠، وأصبحت عاصمة البلاد (بعد أوكلاند) منذ ١٨٦٥.



هايتي

بطاقة تعريف

الإسم: «آييتي» Ayiti من لغة الهنود (السكان الأصليون)، ويعني «أرض الجبال العالية». دعاها كولومبوس «هيسبانيولا» وعادت إلى إسمها الأصلي «هايتي» Haiti.

الموقع: في القارة الاميركية (جزيرة في الأطلسي لجهة الشرق من كوبا)، وهي الجزء الغربي من جزيرة سان دومنغ، الجزيرة التي اصبحت تُعرف اليوم بجزيرة هايتي. يبلغ طول شاطئها ١٥٣٥ كلم، وطول حدودها مع جمهورية الدومينيكان ٣٧٥ كلم. الجزر الملحقة بها: جزيرة لاغوناف، ٦٥٨ كلم٢، ويسكنها نحو ١٦ ألف نسمة؛ جزيرة السلحفاة، ١٨٠ كلم٢؛ وجزيرة البقرة، ٥٢ كلم٢؛ وجزر كايميت، ٤٥ كلم٢، وجزيرة لا نافار، ٣ كلم٢ وقد الحقتها الولايات المتحدة بها في ١٨ آب ١٨٥٧.

المساحة: ٢٧٧٥٠ كلم٢.

العاصمة: بورتو برنس. أهم المدن: رأس هايتي، غونابيف، لي كايس، جيريمي، جاكميل (راجع مدن ومعالم).

اللغات: لغة الكريول والفرنسية (رسميتان)؛ والكريول هم المولدون البيض في المستعمرات الاسبانية في أميركا.

السكان: ٨,٥ ملايين نسمة (٢٠٠٢). نحو ٩٥٪ منهم سود، و٥٪ خلاسيون (الخلاسي مولود من أبوين أبيض وأسود). نحو ٢٦٪ منهم يعيشون في المدن. نحو مليون مهاجر إلى الخارج، خصوصًا إلى الولايات

المتحدة (نيويورك، فلوريدا) وكندا وجمهورية الدومينيكان وجزر البهاما.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٩٨٧. رئيس الجمهورية ينتخب لولاية من خمسة أعوام، ولا يجوز انتخابه لأكثر من ولايتين.

الأحزاب: – الحزب الديمقراطي المسيحي، تأسس في ١٩٧٨ (ماري فرانس كلود)؛ – الحزب الاجتماعي المسيحي (هـ. غريغوار أوجين)؛ – كونفدرالية الوحدة الديمقراطية (إيفان بول)؛ – اللجنة الوطنية للمؤتمر الديمقراطي، تأسس في ١٩٨٧ (فيكتور بينوا)؛ – الحزب الزراعي والصناعي الوطني، تأسس في ١٩٥٦ (لويس دوجوا)؛ – الحركة من أجل إقامة الديمقراطية في هايتي (مارك بازان)؛ – الحزب القومي التقدمي الثوري، تأسس في ١٩٨٦ (سرج جيل)؛ – التحالف الوطني من أجل الديمقراطية والتقدم؛ – الجبهة الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية، تأسست في ١٩٩٠ (إيفان بول)؛ – الحركة من أجل إعادة البناء الوطني، تأسست في ١٩٩١ (رينيه تيودور وجاك روني مودستن)؛ – حزب الشيوعيين الهايتيين الموحد، أسسه رينيه تيودور في ١٩٦٨.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٤٧١ (من الأدنى في العالم، وهايتي أفقر بلدان القارة الاميركية). الناتج المحلي ١١٦٧٧ مليون دولار، وحصة الفرد منه ١٤٦٧ دولارًا (Etat du monde, 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي):
في الزراعة ٦٦٪ (٣٥٪)، في الصناعة ١٠٪ (٢٢٪)، في الخدمات ٢٤٪ (٤٣٪).
أهم المنتوجات الزراعية: الموز، البن، قصب السكر، الذرة، البطاطا، الكاكاو، التبغ والقطن.
أهم ثرواتها المنجمية: حجر الكلس، البوكسيت، النحاس، المنغنيز، الحديد، الذهب.

نبذة تاريخية

قبل كولومبوس: كشفت الحفريات والتنقيبات عن وجود قطع من السيراميك ومقابر تم استخدامها منذ قبل نحو ألفي سنة قبل الميلاد. ودعا المؤرخون الشعب الذي استخدمها «سيبوني» Ciboney. وفي القرن الميلادي الأول قضت قبائل من الهنود تُسمّى «تينو» Tainos (فرع من هنود الأراواك Arawak) على السيبوني. وفي القرن الرابع عشر، جاءت قبائل أخرى من هنود بحر الكاريبي ودفعت التينو إلى التراجع في اتجاه الغرب.

الاستعمار الفرنسي: فور نزوله على أرضها، في ٥ كانون الأول ١٤٩٢، أعلن كريستوف كولومبوس ضمها إلى الممتلكات الاسبانية، ودعاها «هيسبانيولا». وفي القرن السابع عشر، أصبحت الجزيرة محطة لقراصنة البحار كان بينهم فرنسيون يحملون حقدًا كبيرًا على اسبانيا. فحصّنوا مواقعهم في جزيرة السلحفاة الواقعة بالقرب من الشاطىء الشمالي والتابعة لها. وفي ١٦٩٧، وقعت فرنسا وإسبانيا معاهدة اعترفت إسبانيا بموجبها بالسيادة الفرنسية على الثلث الغربي من الجزيرة، أي الاقليم الذي يشكل حاليًا هايتي.

وعرف هذا الجزء الفرنسي، الذي دعاه الفرنسيون سان دومنغ (هايتي)، ازدهارًا واسعًا في السنوات التسعين التالية. فما إن حلّ عام ١٧٨٠ حتى كانت المستعمرة تقدم لأوروبا كميات كبيرة من البن والسكر، وكان نحو نصف مليون أسود يشقون في الزراعات هناك، إذ كانت ظروف عملهم مضنية

إلى درجة انه لم يتبق منهم إلا العدد الضئيل خلال جيل واحد، فاستقدمت السلطات الاستعمارية اعدادًا أخرى من افريقيا. وقد حكم البيض (نحو ٢٥ ألفًا فقط) المستعمرة بقسوة هائلة من دون أي مراعاة لأقل الاعتبارات الانسانية. وكان الخلاسيون يشكلون الطبقة الاجتماعية الوسطى بين البيض والسود، وكان لهم حق تملك الاراضي والعبيد، لكنهم لم يحظوا باي اعتبار مدني وسياسي من البيض الذين حرموا عليهم أي وظيفة إدارية أو ممارسة المهن الحرة. فامتلأت قلوب الخلاسيين حقدًا على البيض، لكنهم احتقروا ايضًا السود وخافوا منهم.

انتفاضة الخلاسيين وثورة السود: في عام ١٧٨٩، حرّمت الثورة الفرنسية العنف المستشري في هايتي، وكان الخلاسيون أكثر المستفيدين من إعلان الثورة حول حقوق الانسان. لكن المستعمرين البيض رفضوا المثول لهذا الاعلان. فتمرّد الخلاسيون في تشرين الاول ١٧٩٠، ونظموا مسيرة إلى رأس هايتي (كان يُسمى الرأس الفرنسي). لكن حركتهم قُمعت وأعدم زعماؤها في بداية ١٧٩١. وتجددت الاشتباكات بين البيض والخلاسيين في الأشهر اللاحقة.

الثورة الحقيقية قام بها السود. ففي آب ١٧٩١، انتفضوا ضد أسيادهم البيض والخلاسيين، ووقعت المذابح بين الاطراف الثلاثة، البيض والخلاسيين والسود، استمرت سنوات. وكان الخلاسيون يدعمون السود في بعض المناطق، والبيض في مناطق أخرى. والشيء نفسه بالنسبة إلى البيض، إذ كان السود أكثر الطبقات الثلاث تماسكًا في ما بينهم. فالبيض كانوا منقسمين بين مؤيد لحكومة الثورة الفرنسية وبين معارض لها وداعم لعودة الملكية في فرنسا. وزاد الوضع تعقيدًا في سان دومنغ (أي في هايتي) عندما دخلت اسبانيا وانكلترا الحرب ضد فرنسا، وأرسلتا جيوشهما لاحتلال سان دومنغ (هايتي). وفوجىء الجميع بهزيمة الاسبان والانكليز هناك، وطردهم من كامل الجزيرة وتوحيدها عام ١٨٠١ على يد الزعيم الاسود توسان لوفرتور.

توسان لوفرتور والاستقلال: كان لوفرتور عبدًا سابقًا. عرف، وهو على رأس ثورة السود، كيف يستفيد من تناقضات الدول والنزاعات بينها. لكن سوء طالعه قاده لأن يكون عدوًا لواحد من أكبر قادة التاريخ، نابوليون بونابرت بالذات.

كانت هايتي قد ظلت مستعمرة فرنسية نظريًا فقط بسبب نجاح ثورة السود. لكن نابوليون رأى أن يعيد سلطة المتروبول الفرنسي عليها، ويقوّي وضع البيض الفرنسيين، وحتى إعادة نظام العبودية إليها. فجهز عليها حملة عسكرية بقيادة صهره لوكليرك هزمت الثوار السود وألقت القبض على زعيمهم توسان لوفرتور وقادته إلى فرنسا حيث توفي (١٨٠٣).

لم ينعم الفرنسيون بهذا النصر طويلًا. فلاقى الجنرال لوكليرك والكثير من رجاله حتفهم بالكوليرا. فأعاد السود ثورتهم بقيادة أقرب مساعدي لوفرتور، وهم جان جاك ديسالين، هنري كريستوف وألكسندر بتيون، وتمكنوا من طرد ما تبقى من الحملة الفرنسية. وفي أول كانون الثاني ١٨٠٤، أصبحت مستعمرة «سان دومنغ» تحمل إسم «جمهورية هايتي»، وانتخب ديسالين رئيسًا لها، وكانت أول دولة في بحر الأنتيل تنال استقلالها.

«بؤس الاستقلال»: لم تنعم هايتي بالهدوء، ولم تتخلص من البؤس. حاول ديسالين فرض وحدة البلاد بالقوة، فاغتيل عام ١٨٠٦. وانقسمت هايتي بين الشمال بزعامة هنري كريستوف، والجنوب بزعامة إثنين من الخلاسيين، ألكسندر بتيون وجان بيار بويي.

بدأ هنري كريستوف حكمه في الشمال بأن أعلن نفسه ملكًا باسم «هنري الأول». فبنى قصرًا فخمًا، وبالقرب منه بنى قلعة لا تفيد لأي ضرورات عسكرية إلا لدعم حكمه. كل ذلك وسط بؤس متزايد يرزح تحت نيره السكان. وكانت نهاية هنري كريستوف بأن أطلق على رأسه رصاصة من ذهب عام ١٨٢٠. وأعادت البلاد، بعد موته، وحدتها في عهد جان بيار بويي.

لكن لا بتيون (في القسم الجنوبي)، ولا خليفته بويي (في كل البلاد) عمل شيئًا يذكر على طريق دفع عجلة البلاد وإنقاذها من البؤس العام والفساد المستشري.

الخلاسيون في السلطة: الأغلبية الساحقة سود، والأقلية خلاسيون. واستمرت رئاسة الجمهورية، طيلة القرن التاسع عشر، للسود، لكن الخلاسيين سيطروا على المؤسسات الصناعية والتجارية القليلة المتوافرة، كذلك على الحياة المدنية والثقافية والتعليمية.

وجاءت ظروف الحرب العالمية الأولى لتفسح أمام الخلاسيين مجال السيطرة على الحياة السياسية ايضًا. ففي ١٩١٢–١٩١٥، قُتل رئيس الجمهورية بعملية تفجير للقصر الرئاسي، وقُتل ثانٍ مسمومًا، ووقعت انقلابات متعاقبة أطاحت ثلاثة رؤساء، والسادس قتله جمهور غاضب في الساحة الرئيسية من العاصمة.

خشيت الولايات المتحدة الاميركية من أن يعمد الألمان لاستغلال أجواء الفوضى السياسية في هايتي، وقررت التدخل العسكري، وأرسلت جنود بحريتها (المارينز) واحتلت هايتي (١٩١٥)، ثم جمهورية الدومينيكان (١٩١٦). وفي فترة احتلالها، التي دامت حتى ١٩٣٤، اعتمدت الولايات المتحدة على ولاء الخلاسيين لسياستها، فأتت بزعمائهم إلى السلطة. وشق الاميركيون طرقات كثيرة في البلاد ونشطوا في تحديثها. ورغم هذه الانجازات فقد استمر السود يرزحون تحت بؤسهم المزمن، ولم تنفع انتفاضاتهم التي قُمعت بشدة في إزاحة نيره عن كاهلهم.

فرنسوا دوفالييه وإبنه جان كلود: بعد انسحاب المارينز الاميركيين (١٩٣٤)، استمر الخلاسيون في قيادة سياسة هايتي حتى ١٩٤٦، حيث عاد السود إلى السلطة، ولم ينجحوا في الإتيان بأي برنامج إصلاحي، الأمر الذي عاظم من الفساد والبؤس. وفي ١٩٥٧، انتخبوا طبيبًا أسود هو فرنسوا



جان كلود دوفالييه ووالده فرنسوا «بابا دوك»

دوفالييه رئيسًا للجمهورية. ففرض هذا حكمًا استبداديًا حتى وفاته في ١٩٧١.

في ١٩٧١، خلفه إبنه جان كلود (مولود ١٩٥١) الذي باشر عهده بانتزاع صفة «الرئيس مدى الحياة»، لكن في الوقت نفسه، بمبادرات دّلت على أن حكمه سيكون أقل استبدادية من أبيه، وأحيانًا حكمًا ليبراليًا. وقد شجعت الحكومة الاميركية، خصوصًا في عهد الرئيس الاميركي جيمي كارتر، هذا التوجه الليبرالي. لكن أحداث تشرين الثاني ١٩٨٠، التي أقدمت فيها السلطات على اعتقال

عشرات الصحافيين والمثقفين ورئيس الحزب الديمقراطي المسيحي الهايتي سيلفيو كلود و٢١ من أعضاء حزبه دون أسباب تذكر في أغلب الأحيان، أعادت البلاد إلى أجواء الحكم الاستبدادي.

في تشرين الأول ١٩٨١، نشرت وزارة الخارجية الاميركية بيانًا أعلنت فيه عن اتفاق واشنطن وبورتو برنس على «إقامة برنامج للتعاون الثنائي يهدف إلى إيقاف هجرة الهايتيين غير الشرعية إلى الولايات المتحدة». وقد تظاهر الهايتيون المقيمون في الولايات المتحدة والمناهضون لنظام دو فالييه ضد رفض السلطات الاميركية اعتبارهم لاجئين سياسيين. وفي كانون الثاني ١٩٨٢، قام برنار سانساريك، رئيس الحزب الشعبي الوطني الهايتي، الذي كان لاجئًا في الولايات المتحدة منذ قبل نحو عشرين سنة، بمحاولة غزو هايتي بانزال مجموعة من المسلحين في جزيرة السلحفاة. لكن فرقة «الفهود» في الجيش الهايتي تمكنت من ردهم. وفي كانون الاول ١٩٨٤، أصدر وزير الدولة المكلف شؤون الداخلية والدفاع بيانًا حول اكتشاف «مؤامرة شيوعية».

وكان البابا يوحنا بولس الثاني، زار هايتي (آذار ١٩٨٣) في إطار جولته إلى باقي بلدان أميركا اللاتينية، وحض المسؤولين على محاربة «الظلم والفقر والجوع والخوف» في هايتي، الدولة الأفقر في النصف الغربي للكرة الأرضية.

وفي ٥ نيسان ١٩٨٣، استعادت البلاد، من فرنسا، رفات البطل والثائر الأسود توسان لوفرتور Toussaint Louverture.

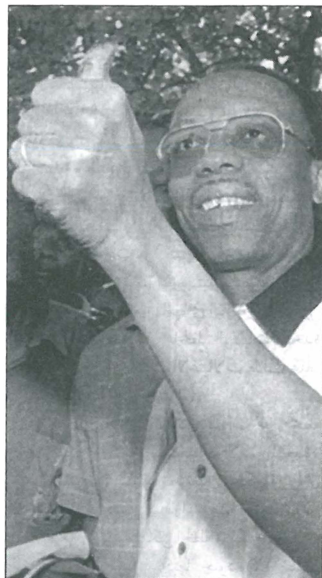
أحداث عجلت في الإطاحة بجان كلود وإقامة المجلس الوطني الحاكم: تميز العام ١٩٨٤ بتظاهرات واضطرابات «الجوع»، خصوصًا خلال شهر أيار؛ وعام ١٩٨٥ بمسيرة السلام التي قام بها نحو ٥٠ ألفًا من الشباب المراهقين (في كانون الثاني)، وتعليق المساعدة الاميركية البالغة ٢٦ مليون دولار، وباستفتاء حول لا شرعية «الرئاسة مدى الحياة»، وتخصيص يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ لـ«صلاة الجائعين»، وابتعاد الكنيسة وتخليها عن دعم النظام، وتظاهرات في مدينة غونابيف (٤ قتلى).

في ٨ كانون الثاني ١٩٨٦، أُقفلت المدارس، وبعد نحو أسبوعين أعلنت السلطات عن حل البوليس السياسي، ونشبت اضطرابات في منطقة الرأس (الكاب) وأعقبتها تظاهرات عنيفة وإعلان حال الطوارىء (مئات القتلى) والعبث بقبر الدكتاتور فرنسوا دوفالييه F. Duvalier والد الرئيس جان كلود، وفرار هذا الأخير لاجئًا إلى فرنسا (٧ شباط ١٩٨٦).

في اليوم نفسه، ٧ شباط ١٩٨٦، أُعلن عن قيام «المجلس الوطني الحاكم» برئاسة الجنرال هنري نامفي H. Namphy، رئيس الأركان في الجيش. فبادر هذا إلى المطالبة باسترداد ثروة جان كلود دوفاليه المقدّرة بين ٤٥٠ و٨٠٠ مليون دولار، وثروة أمه المقدرة بـ١١٥٠ مليون دولار. وحلّ البرلمان (٩ شباط ١٩٨٦). وجرت انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٩ تشرين الاول ١٩٨٦، ولم يشترك فيها سوى ٥٪ من الناخبين، أعقبها إضراب عام شلّ البلاد (١٧–٢١ تشرين الثاني ١٩٨٦).

في ٢٩ آذار ١٩٨٧، جرى استفتاء على دستور جديد نال ٩٩,٨١٪ من أصوات المقترعين، وأعلن اضراب عام جديد في حزيران وتموز (مئات القتلى، أكثرهم من الفلاحين)، وفي ١٣ تشرين الأول (١٩٨٧)، اغتيل إيف فوليل مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي للرئاسة، وألغيت الانتخابات التشريعية والرئاسية، وحلّ المجلس الذي كان قد جرى تشكيله للإشراف عليها، وتوقفت كل مساعدة دولية للبلاد، وقتل العسكريون ٤٠ شابًا مدنيًا اعتباطًا.

انتخاب ليسلي مانيغا Leslie Manigat وسلسلة من الانقلابات والرؤساء: في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٨، انتخب ليسلي مانيغا رئيسًا للجمهورية (مولود ١٩٣٠) بحصوله على ٥٩,٢٩٪ من الأصوات. فأقال الجنرال نامفي من جميع مهماته (١٧ حزيران ١٩٨٨). فعمد هذا، بعد يومين، إلى



جان برتران أريستيد



الجنرال راوول سيدراس

انقلاب عسكري، وحلّ على الفور البرلمان، في حين لجأ مانيغا إلى سان دومنغ. وفي ١٠ ايلول (١٩٨٨)، جرت مذبحة داخل كنيسة القديس جان بوسكو في العاصمة أثناء الاحتفال بالقداس الذي كان يقيمه الأب أريستيد (معارض) أسفرت عن ١١ قتيلاً.

وبعد أسبوع واحد من المجزرة، قاد الجنرال بروسبر أفريل Prosper Avril (مولود ١٩٣٧) قائد الحرس الرئاسي انقلابًا أطاح الجنرال نامفي، وعين حكومة مدنية. وفي ١٧ تشرين الاول (١٩٨٨)، قُتل الأب أريستيد.

في ١٣ آذار ١٩٨٩، أعيد العمل بالدستور جزئيًا، ثم جرت محاولة انقلابية عسكرية فاشلة، وصدامات (عدد من القتلى). وفي كانون الثاني ١٩٩٠، أعلنت حال الطوارىء ضد «الارهاب».

في ١٠ نيسان ١٩٩٠، قدّم أفريل استقالته، وعُين مكانه لفترة انتقالية الجنرال هيرالد أبراهام (مولود ١٩٤٠). وبعد ثلاثة أيام، انتخبت إرثا باسكال ترويو (مولودة ١٩٤٣، وكانت أول امرأة قاضية في البلاد) رئيسة موقتة. وفي تشرين الثاني ١٩٩٠، رفض «المجلس الانتخابي» ترشيح روجيه لافونتان، زعيم «الاتحاد من أجل المصالحة الوطنية»، للانتخابات الرئاسية.

في ١٦ كانون الاول ١٩٩٠، انتخب جان برتران أريستيد (مولود ١٩٥٣، وكان كاهنًا، ثم تخلى عن الكهنوت في ١٩٩٤، وتزوج في ١٩٩٦)، رئيسًا بحصوله على ٤٨,٦٧٪ من الأصوات. وبعد أقل من شهر واحد، جرت محاولة انقلابية (٤٠ قتيلاً)، وحكم على لافونتان بالسجن مدى الحياة، وقامت سلسلة من حوادث تفجيرات طالت الكنائس وبيوت الرعايا.

في ٢٩ ايلول ١٩٩١، أطاح الجنرال راول سيدرا (مولود ١٩٤٩) حكم الأب أريستيد الذي لجأ إلى فنزويلا (وكلف الانقلاب نحو ١٧٠٠ قتيل). وجمّدت الولايات المتحدة أرصدة الهايتيين في مصارفها. وفي ٧ تشرين الاول ١٩٩١، شرّع البرلمان إطاحة الرئيس أريستيد، وانتخب جوزف نيريث رئيسًا لفترة انتقالية. وقام الهايتيون في الولايات المتحدة بتظاهرات تطالب بعودة أريستيد.

في ٩ شباط ١٩٩٢، جرى اتفاق مع الأمم المتحدة يقضي بإرسال مراقبين دوليين إلى هايتي. وفي ٨ حزيران ١٩٩٣، استقال رئيس الحكومة، مارك بازان الملقب بـ«مستر كلين»، وفرضت الأمم المتحدة حظرًا نفطيًا وعسكريًا على هايتي، قبل أن ترعى في ٣ تموز ١٩٩٣ اتفاقًا يقضي بعودة الرئيس أريستيد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٣، وعلقت بذلك عقوباتها على البلاد، وعادت وفرضتها من جديد عندما قامت مجموعات مناهضة لأريستيد بالتصدي لنزول القوات الدولية واستلام مهامها في البلاد (١١ تشرين الاول ١٩٩٣)، وشاركتها بالحظر الولايات المتحدة (وخلال شهور قليلة كانت الاغتيالات طالت عددًا من الشخصيات، بينهم وزراء).

في ١ آذار ١٩٩٤، صادق النواب على خطة للحل دعمتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة: عفو عام عن العسكريين، تعيين حكومة وفاق وطني، استقالة الرئيس سيدرا، وعدم تحديد موعد لعودة الرئيس أريستيد. لكن الخطة سريعًا ما جوبهت بمذبحة ضد المدنيين ارتكبها جنود (٢٢ نيسان ١٩٩٤).

في ١١ ايار ١٩٩٤، أعلن أعضاء في مجلس الشيوخ، جرى انتخابهم بشكل غير منتظم وغير معروفين في الخارج، إميل جوناسان E. Jonassaint (مولود ١٩١٣ ومتوفي ١٩٩٥) رئيسًا لمرحلة انتقالية. وفي ٢٠ حزيران ١٩٩٤، أعلنت الأمم المتحدة حظرًا تجاريًا على هايتي، فطردت الحكومة، بعد أيام، بعثة الأمم المتحدة من البلاد، فبادرت الأخيرة إلى السماح للولايات المتحدة بالتدخل في هايتي. وفي ١٩ ايلول (١٩٩٤) قبل الرئيس جوناسان بعودة أريستيد قبل ١٥ تشرين الأول ١٩٩٤. وبذلك بدأت «عملية دعم الديمقراطية» بإنزال ٢١ ألف جندي أميركي، الذين باشروا، في ٢٢ ايلول ١٩٩٤، بنزع سلاح الميليشيات. وفي ١٥ تشرين الأول، عاد أريستيد إلى هايتي.

وفي ٣١ آذار ١٩٩٥، حلّت بعثة الأمم المتحدة في هايتي (مينوها: ٦ آلاف رجل، منهم ٢٤٠٠



هايتيون يتسلقون شاحنة تابعة للجيش الاميركي تفرّغ نفايات في العاصمة بور أوبرنس في بحث عما يسدّون به رمقهم (١٩٩٤)

أميركي، و٩٠٠ رجل شرطة) محل الجنود الاميركيين.

رينيه بريفال رئيسًا (١٩٩٦-٢٠٠٠): في ١٧ كانون الأول ١٩٩٥، انتخب رينيه بريفال René Préval(مولود ١٩٤٣) رئيسًا للجمهورية بحصوله على ٨٧,٩٪ من أصوات المقترعين الذين لم يتعدوا ٢٨٪ من مجموع الناخبين، واستلم مهامه في ٧ شباط ١٩٩٦. وجرى التمديد لمهمة بعثة الأمم المتحدة العاملة في هايتي (وتكرّر التمديد أكثر من مرة).

وفي ١٩٩٧، جرت انتخابات جزئية (محلية ومجلس الشيوخ)، ولم يشارك فيها أكثر من ١٠٪ من الناخبين.

بدءًا من صيف ١٩٩٧، وجدت البلاد نفسها بدون رئيس للحكومة بسبب الانقسامات داخل البرلمان التي حالت دون الاتفاق على رئيس لها يخلف روسني سمارت الذي استقال في ٩ حزيران ١٩٩٧. واستمرت هذه الأزمة لنحو ٢٠ شهرًا، وكان في أساسها النزاع القائم بين جناحي حركة «لافالاس» الحاكمة: جناح يتزعمه جان برتران أريستيد الذي ينتظر عودته رئيسًا للجمهورية في انتخابات العام ٢٠٠٠، وجناح «منظمة الشعب المناضل» الذي يوالي الرئيس رينيه بريفال. وقد أدّى هذا الشلل السياسي إلى تجميد المساعدات الخارجية المقدرة بمئات ملايين الدولارات، ما زاد من بؤس المواطنين.

بعثة الأمم المتحدة، التي كانت تعد نحو ١٢٠٠ رجل من «القبعات الزرق» غادرت البلاد في تشرين الثاني ١٩٩٧، وحلّ محلها ٣٠٠ مدرّب لتأهيل شرطة البلاد المنوط بها مواجهة عنف العصابات العابثة في أمن العاصمة. كما بقي ٥٠٠ جندي أميركي بصفة «مهندسين» للإشراف على الأشغال العامة.

إصلاح زراعي أتى، في ١٩٩٧ و١٩٩٨، بتحسن في مردود إنتاج الرز وصل إلى ٦٠٪. لكن النزاعات حول الاراضي أدت إلى أعمال عنف في شمال البلاد (آذار ١٩٩٨). وجرى إطلاق مشروع كبير للبنى التحتية وللسياحة في جنوب شرق البلاد (كانون الأول ١٩٩٧)، وخصخصة مشروعين كبيرين، الإسمنت والطحين، في أواخر ١٩٩٧، وفي إطار إصلاحات إعادة هيكلة الدولة. وكان لتجارة الكوكايين من كولومبيا إلى الولايات المتحدة عبر هايتي أن تزيد في إفساد الشرطة والادارة في البلاد.

الأزمة الحكومية خفت حدتها في آذار ١٩٩٩ باتفاق بين الرئيس رينيه بريفال وخمسة أحزاب صغيرة من خارج البرلمان على تشكيل حكومة جديدة و«مجلس انتخابي» جديد. ومع ذلك استمر الصراع محتدمًا بين التشكيلين السياسيين الرئيسيين، وهما جناحا حركة «لافالاس» الحاكمة (أريستيد وبريفال)، وخصوصًا مع قرب حلول موعد الانتخابات التشريعية في أواخر ١٩٩٩.

«كتائب الموت» (لم تتحدد هوية عناصرها تمامًا) نشطت تزرع الرعب في ١٩٩٨ و١٩٩٩، والشرطة عجزت عن إيقافها، بل أوقف قائدها بتهمة مشاركته في تصفية ١١ شخصًا في أيار ١٩٩٩.

الجناح الذي يتزعمه أريستيد من حركة «لافالاس» (ويقال له اختصارًا «فانمي لافالاس») حقق فوزًا كبيرًا في انتخابات الجولة الأولى التشريعية في ٢١ ايار ٢٠٠٠. لكن الطريقة التي جرى فيها احتساب النتائج رفضها المراقبون الدوليون واعتبروها انتهاكًا صارخًا للقانون الانتخابي، وقاطعت المعارضة الدورة الثانية. أما رئيس «المجلس الانتخابي» فرفض هو الآخر النتائج، وبات يتلقى التهديدات من الرئيس رينيه بريفال ومن جان برتران أريستيد على حدّ سواء، الأمر الذي دفعه في الأخير إلى الفرار من البلاد.

وجرت انتخابات الدورة الثانية (٩ تموز ٢٠٠٠) بغياب المراقبين الدوليين والمحليين وبمقاطعة المعارضة، وأسفرت عن فوز جديد لجناح الرئيس رينيه بريفال. وبقيت المساعدات الخارجية (نحو ٥٠ مليون دولار) معلقة، واستمرت أعمال العنف، وكان من أبرز ضحاياها اغتيال الصحافي المستقل جان دومينيك مدير «راديو هايتي».

جان برتران أريستيد رئيسًا (٢٠٠١-٢٠٠٢): الرئيس الذي انتخب في ١٦ كانون الاول ١٩٩٠، وأطاحه انقلاب الجنرال سيدرا في أيلول ١٩٩١، عاد إلى منصبه في شباط ٢٠٠١. لكن المعارضة، التي جمعت قواها في جبهة «التلاقي الديمقراطي»، رفضت الاعتراف به، وأعلنت وزير العدل السابق جيرار غورغ G. Gourgue «رئيسًا مؤقتًا». وكان أريستيد نال ٩١,٧٪ من أصوات المقترعين الذين أعلن الرئيس رينيه بريفال ان نسبتهم بلغت ٦٠٪ من مجموع الناخبين، في حين قالت المعارضة ان هذه النسبة لم تتعدّ ١٠٪.

تحت الضغط الخارجي، وخصوصًا الاميركي، الذي أعاده إلى البلاد في كانون الاول ٢٠٠٠ (قبل شهرين من تسلمه الرئاسة)، قدّم أريستيد تنازلات، أبرزها وعده باجراء انتخابات برلمانية، كما أن حكومته الاولى، التي شكلها جان ماري شيريستال، ضمت شخصيات معروفة بولائها لحكم دوفالييه (الأب والأبن) الدكتاتوري بين ١٩٥٧ و١٩٨٦.

الأزمة استمرت على حالها: معارضة مقسّمة وضعيفة شعبيًا وعبثًا تحاول دعمًا يأتيها من الخارج؛ حكم يعجز عن ضبط الأمور ومحاربة الفساد وإيجاد الحلول للفلتان الأمني وأعمال العنف، ويواجه فضيحة رفض رفع الحصانة عن أحد أركانه عضو مجلس الشيوخ، داني توسان، المتهم بالضلوع في اغتيال الصحافي جان دومينيك. وما يمكن أن يسجّل لها من نقاط حتى صيف ٢٠٠٢: جهود بذلتها في مضمار محاربة الأمية ومرض السيدا، وتقديمها لمشروع الموازنة في كانون الأول ٢٠٠١ وللمرة الأولى منذ ١٩٩٦، وانضمام هايتي، في تموز ٢٠٠٢، إلى الكتلة السياسية والاقتصادية الاقليمية «كاريكوم»، أي مجموعة بلدان البحر الكاريبي.

مدن ومعالم

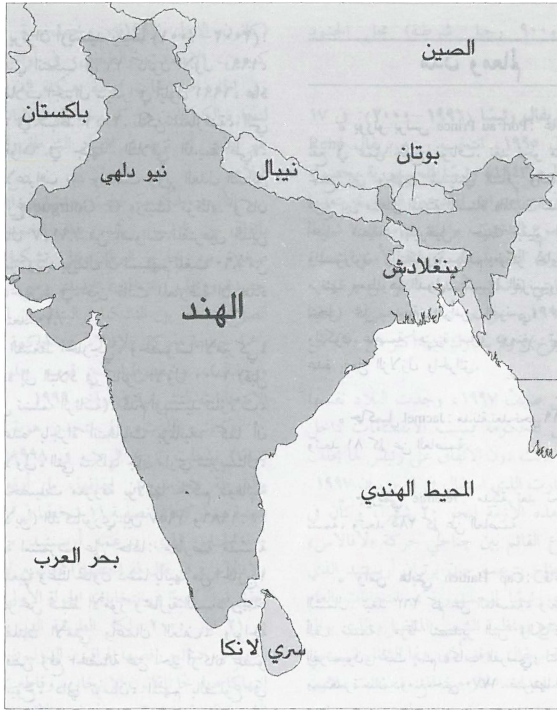
* **بورتو برنس** Port au Prince: عاصمة هايتي. تقع في عمق خليج غوناف. تعد نحو مليوني نسمة. تجمع بين وجهين شديدي التنافر والتناقض: بؤس مريع بين مناطق المدينة المسماة «المدينة الشمس»، وبين أحياء منطقة «بتيونفيل» حيث يقيم البورجوازيون والمسؤولون والمتنفذون. أهم مركز تجاري بفضل مرفئها ومطارها الدولي. أسسها الفرنسيون في ١٧٤٩ لتحل محل مدينة «الرأس الفرنسي» Cap-Français ولتكون عاصمة جزيرة سان دومنغ. تهدمت مرات عدة بفعل الزلازل والحرائق.

* **جاكميل** Jacmel: مدينة تعد نحو ١٩ ألف نسمة، وتبعد ٨١ كلم عن العاصمة.

* **جيريمي** Jérémie: مدينة تعد نحو ٢٦ ألف نسمة، وتبعد ٢٨٥ كلم عن العاصمة.

* **رأس هايتي** Cap Haitien: قاعدة مقاطعة الشمال. تبعد ٢٦٣ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ١٠٠ ألف نسمة. مرفأ لتصدير البن والكاكاو. أسسها الفرنسيون، تحت إسم «كاب الفرنسي» لتكون عاصمة مستعمرة سان دومنغ حتى ١٧٧٠. ضربتها الحرائق مرات عدة.

* **غونابيف** Gonaives: مجموعة جزر تبعد ١٥٢ كلم عن العاصمة. قاعدة مقاطعة أرتيبونيت الواقعة على خليج غوناف. تعد نحو ٤٢ ألف نسمة. مرفأ. مركز ثوار السود بزعامة توسان لوفرتور، وفيها أعلن الاستقلال (١ كانون الثاني ١٨٠٤).



الهند

بطاقة تعريف

الإسم الرسمي: «بهارات» Baharat في اللغة الهندية، ويعني «الاتحاد الهندي».

الموقع: في آسيا. مسافة أبعد نقطتين طوليًا من الشمال إلى الجنوب ٣٢١٤ كلم، وعرضيًا من الشرق إلى الغرب ٢٩٧٧ كلم. طول حدودها ١٥١٦٨ كلم: مع مينمار ١٥٣٩ كلم، مع بنغلادش ٣٩٥٠ كلم، مع الصين ٣٨٦٢ كلم، مع بوتان ٩٥٥ كلم، مع نيبال ١٦٢٥ كلم، مع باكستان ٢٩٦٦ كلم. يفصلها عن سيري لانكا خليج منار Manar ومضيق بالك. ويبلغ طول شواطئها ٧٥١٦،٦ كلم.

المساحة: ٣٢٨٧٢٦٣ كلم².

العاصمة وأهم المدن: نيودلهي (العاصمة منذ ١٩٣٤). وأهم المدن: بومباي، كالكوتا، مادراس (شنائي)، حيدر آباد، أحمد آباد، بنغالور، كانبور، ناغبور،

لاخماو، بونا، جايبور، إيندور، مادوراي، فاراناسي، أغرا، الله آباد، جابالبور، كوشين، كاندلا، هالديا (راجع مدن ومعالم). في الهند، حاليًا (٢٠٠٢) ٤٧٠٠ مدينة، و٦٠٠ ألف بلدة وقرية.

اللغات: الرسمية: الهندية hindi. وإزاء اعتراض سكان الولايات الجنوبية على النص عليها في الدستور كلغة رسمية فدرالية وحيدة، صدر في ١٩٦٧ قانون يسحب لزوم استعمال الهندية على كل أراضي الاتحاد الهندي. ومعتبرة رسمية ايضًا اللغة الانكليزية التي يتكلمها بطلاقة ١٪ من مجموع السكان. وهي فضلًا عن ذلك، لغة التعليم العالي، ولغة النخب في الولايات كافة. وهناك في الولايات ١٥ لغة رسمية يتكلمها ٨٧٪ من الهنود.

ومجموع اللغات في الهند ١٦٥٢ لغة متفرعة من أربع أرومات لغوية أساسية: اللغات الدرافيدية (الجنوب، ٢٣٪ من السكان): التامولية، الكنّادية، التلوغية والمالايامية (في الولايات: تاميل نادو، كارناتاكا، أندرا، برادش، كيرالا)؛ والهندو – آرية (الشمال، ٧٥٪ من السكان): الهندية، الراجاستانية، الغوجاراتية، الماراتية، البنجابية، البهارية، البنغالية، الأسّامية، الأورية، الهندوستانية (والهندية لغة أوردوية الأصل)؛ والماذهية برادشية (٣٠٪ من السكان، بمن فيهم الذين يتكلمون الهندية ايضًا)؛ والأوردية (غالبية الذين يتكلمونها مسلمون)؛ والأرومة اللغوية ذات المصدر التيبيتي–برماني.

وتوزع السكان وفق اللغة التي يتكلمونها: الهندية نحو ٣٩٣ مليونًا، البنغالية نحو ١٩٥ مليونًا، الأوردية نحو ٩٩ مليونًا، البنجابية نحو ٩٦ مليونًا، التلوغية نحو ٧٧ مليونًا، الماراتية نحو ٧١ مليونًا، التامولية نحو ٧١ مليونًا، الكنّادية نحو ٤٦ مليونًا، الغوجاراتية نحو ٤٢ مليونًا، المالايالامية نحو ٣٨ مليونًا، الأورية نحو ٣٣ مليونًا، الأسّامية نحو ٢٥ مليونًا، السيندهية نحو ١٩ مليونًا، الكاشميرية نحو ٥ ملايين.

عدد السكان: مليار و٢٠ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

بلغ تعدادهم ٢٣٨,٤ مليونًا في إحصاء العام ١٩٠١، و٣٢٨ مليونًا عشية الاستقلال في العام ١٩٤٧، و٥٤٨,٢ مليونًا في ١٩٧١، و٨٤٦,٣ مليونًا في إحصاء ١ آذار ١٩٩١. ونحو مليار في تقديرات ١٩٩٨، بمن فيهم سكان سيكّيم Sikkim (السيخ)، المنطقة التي ألحقت بالهند ابتداء من ٢٦ نيسان ١٩٧٥، وسكان الجزء الهندي من جامو وكاشمير.

الأديان: إحصاء ١٩٩١ أعطى التوزع الديني للهنود وفق الارقام والنسب التالية: – هندوس ٦٧٢,٥ مليونًا (٨٢,٨٪)؛ – مسلمون ٩٥,٢ مليونًا (١١,٧٪)، ويسكنون بصورة أساسية أولتار برادش، البنغال الغربية، بيهار، كيرالا، أسّام، أندهارا برادش، كارناتاكا، تاميل نادو وراجستان؛ – مسيحيون كاثوليك ١٤ مليونًا، وأرثوذكس مليونان، وبروتستانت ٩ ملايين؛ – السيخ ١٥,٢ مليونًا (١,٨٪)، ويسكنون خصوصًا في البنجاب، ويشكلون ١٤٪ من عديد الجيش الهندي، وكانوا يشكلون ٢٥٪ من هذا العديد في العام ١٩٤٧)؛ – البوذيون ٦,٣ ملايين (٠,٨٪)، ويسكنون بصورة خاصة مناطق مهاراشترا؛ – الجاينيون Jainistes ٣,٣ ملايين (٠,٤٪)، ويسكنون مهاراشترا وراجستان وغوجارات؛ – البارسيون Parsis ١١٥ ألفًا؛ – واليهود ٣٠٠ ألف.

(الاعتقاد بقدسية البقر لدى الهندوس متأتٍ من إيمانهم بعودة أجساد الأموات إلى الحيوانات. وهو اعتقاد تبناه الآريون الهندو–أوروبيون إثر اتصال طويل بالدرافيديين الذين يعتنقون معتقدات إحيائية).

الحكم: جمهوري فدرالي ديمقراطي اشتراكي علماني (٢٥ ولاية و٧ اقاليم، راجع تاليًا، بعد الكلام على الاقتصاد). عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٠. رئيس الجمهورية ينتخبه البرلمان الاتحادي وبرلمانات الولايات لولاية من خمسة أعوام، وهو لا يحكم، إذ إنه «رمز الجمهورية الاتحادية». ونائب الرئيس ينتخبه، ايضًا لخمسة أعوام، مجلس انتخابي مكون من غرفتي البرلمان، ويكون عمليًا رئيس مجلس الولايات. رئيس الحكومة يجب أن يكون عضوًا في البرلمان، وهو مسؤول أمام مجلس الشعب (المجلس النيابي). أما مجلس الولايات (راجيا سبها)، فيتكون من ٢٤٥ عضوًا كحد أقصى، ١٢ منهم يعينهم

الرئيس، والباقون يجري انتخاب كل ثلث منهم كل ثلاثة أعوام، وتنتخبهم الجمعية التشريعية للولايات. أما مجلس الشعب أي مجلس النواب (لوك سبها) فيتكون من ٥٤٣ عضوًا منتخبًا لخمسة أعوام بالاقتراع المباشر والشامل، ومنهم ١٧ يمثلون الأقاليم (راجع «حزب بهاراتيا جاناتا والاستثناء الديمقراطي» تحت عنوان «قضايا» في النبذة التاريخية).

الأحزاب: حزب الشعب، تأسس في ١٩٨٨، ويرأسه شاراد ياداف، وقد خلف «حزب جاناتا» الذي كان تأسس في ١٩٧٧، وكان مفكّره ومنظّره جايا براكاش نارايان (١٩٠٢–١٩٧٩)، وقام كتحالف يضم أحزاب اليمين وأحزاب الوسط بهدف العمل على إلغاء حال الطوارىء؛ وعلى رأس الأحزاب التي ضمها هذا التحالف حزب المؤتمر الهندي الذي تأسس منذ ١ كانون الثاني ١٨٨٥ تحت إسم «حزب المؤتمر»، وكان فصل أنديرا غاندي من عضويته في كانون الأول ١٩٦٩، كما كان عرف، قبل ذلك، أي في ١٩٦٤، حركة انفصالية قادها عدد من أعضائه.
وضمّ التحالف كذلك حزب لواء الشعب الهندي (ترك التحالف في تموز ١٩٧٩)، والحزب الاشتراكي (ترك التحالف في أيلول ١٩٧٩)، وحزب الاتحاد الشعبي الهندي (ترك التحالف في نيسان ١٩٨٠)، وحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية، انشق عن الوسط وتأسس في شباط ١٩٧٧ وانضم إلى التحالف في ايار ١٩٧٧.
وهناك حزب المؤتمر الهندي الذي أصبح «لجنة المؤتمر الهندي»، أو «المؤتمر الأول»، أسسته أنديرا غاندي في ١٩٧٨، وترأسته صونيا غاندي ابتداءً من ٦ نيسان ١٩٩٨؛ – وحزب مؤتمر عموم الهند، وأسسه، في ١٩٩٥، نارين دات تيواري؛ – وحزب المؤتمر الهندي الوطني الذي تأسس في ١٩٨١، ويرأسه سارات شاندرا سينها؛ – والحزب الشيوعي الهندي، تأسس في ١٩٢٥، وأمينه العام أردهاندو بردهان، وكان يضم نحو ٤٦١ ألف عضو في ١٩٩٥؛ – والحزب الشيوعي الهندي الماركسي، وأسسه منشقون عن الحزب الشيوعي في ١٩٦٤، وأمينه العام هاديشام سينغ سورجيت، وكان يضم نحو ٦٣١ ألف عضو في ١٩٩٤؛ – وكتلة إلى الأمام الهندية، تأسست في ١٩٤٠ (بهاكتي بوسان مونديال)؛ – وحزب الشعب الهندي، تأسس في نيسان ١٩٨٠ (لال كريشنا أدفاني)؛ – وحزب «لوك دال»، تأسس في ١٩٨٤ (لالو براساد)؛ – وحزب سانجاي لعموم الهند، أسسته ميناكا غاندي، أرملة سانجاي، في ١٩٨٣، ويضم نحو ١٤٠ ألف عضو؛ – وحزب الشعب الاشتراكي، تأسس في ١٩٩١، ويرأسه شاندرا شيكهار؛ – وحزب باهوجان ساماج (كانشي رام)؛ – وحزب شيف شينا، تأسس في ١٩٦٨، ومعروف بعدائه للمسلمين؛ – وحزب هيئة المتطوعين القومية، تأسس في ١٩٢٥ على يد غولوالكار، وتقوم عقيدته على النزعة الهندوسية المعادية للمسلمين.

الخطوط العريضة للسياسة الخارجية: ١) – كثيرًا ما تعلن الهند عن تمسكها باللاعنف، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى أن تكون قوة كبرى في جنوب آسيا، وتمارس نفوذًا طاغيًا على النيبال وبنغلادش؛ ٢) – رغبتها في الاستقلال العسكري، باعتمادها، قبل ١٩٩٠، على الاتحاد السوفياتي سواء في التسلح أو في تأمين الطاقة لمواجهة الباكستان التي كانت تعتمد على الصين والولايات المتحدة الاميركية؛ وبعد ١٩٩٠، أخذت تسعى للحصول على المساعدة التكنولوجية الاميركية؛ ٣) – غزو الأسواق الخارجية، اعتمادًا على تسهيلات لها في هذا المجال يؤمنها لها وجود مجموعات من أصل هندي في تايلندا وماليزيا وسنغافورة ونيجيريا وجزيرة موريشيوس وإمارات الخليج وجنوب افريقيا؛ ٤) – دعوتها لاستثمارات أجنبية، خصوصًا الفرنسية وفي القطاعات الأفيد لها، أي في البترول والبتروكيميائيات والفحم والسيارات والفولاذ والألومينيوم والتسلح، كما تسعى ايضًا إلى المشاركة في شركات غربية عاملة في العالم الثالث.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٥٧٧؛ الناتج الاجمالي ٢٣٩٥٣٧٦ مليون دولار، وحصة الفرد من الناتج المحلي ٢٣٥٨ دولارًا (Etat du monde 2003).
بعد زوال الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل ٦٠٪ من تجارة الهند الخارجية، خفضت الهند من رسوم الجمارك، وأنقصت عدد المنتوجات الخاضعة لإجازات استيراد، وبدأت بالخصخصة، خصوصًا في قطاعات

الكيمياء، الفولاذ والنفط.
مشكلات البيئة (التصحر، ندرة الري، تلوث المياه والهواء) تكلف ٤,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.
تتوزع اليد العاملة الهندية على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (النسب الواردة بين هلالين تمثل حصص القطاعات في الناتج المحلي):
في الزراعة ٦٣٪ (٣٣٪)، في الصناعة ١١٪ (٢٣٪)، في الخدمات ٢٢٪ (٤٠٪)، في المناجم ٤٪ (٤٪). أشار إحصاء في ١٩٩٣ إلى أن هناك ١٧ مليون طفل يشتغلون، وكان قانون صدر في ١٩٨٦ حظّر تشغيل الأطفال دون سن ١٤ سنة.
أهم المزروعات: الرز، القمح، قصب السكر، السورغو، الذرة، الفستق، الشعير، القنب، القطن، الشاي، التبغ، الموز، البن والحمضيات. وفي البلاد ثروة مهمة خشبية (غابات: ٢٨٧٤٥٠٠٠٠ متر مكعب)، وثروة مهمة من تربية الماشية، وصيد الأسماك (نحو ٥ ملايين طن سنويًا).
المناجم: الزنك، القصدير، الحديد، الحجر الكلسي، النحاس، البوكسيت، الجبس، المنغنيز، الكروم، الذهب والماس.
أهم الصناعات: الأنسجة القطنية، القنب، السكر، الإسمنت، الورق، الماكينات والأدوات، السيارات، الأسلحة، الأدوات الكهربائية، الأسمدة، العقاقير والبتروكيميائيات. وتتركز الصناعات خصوصًا في ولايات: مهاراشترا، البنغال الغربية، تاميل نادو، غوجارات، أوتار برادش، بيهار، أندرا برادش.

نهر الغانج: نهر ضخم في شمال الهند. يتدفق من السفح الجنوبي لجبال الهيمالايا، ومنابعه على ارتفاع ٤٥٠٠ غير بعيدة عن حدود التيبت، ويصب في خليج البنغال، وطوله ٢٧٠٠ كلم، ويعتبر بين خمسة أو ستة أطول أنهار في العالم.
دور النهر أساسي في شمال البلاد. فهو يروي السهول التي يمر بها والمكتظة بالسكان، وأنشئت السدود العديدة للري ولتوليد الطاقة الكهربائية. ولعب في الماضي دورًا مهمًا في الملاحة والمواصلات. ولكن إنشاء سكك الحديد خفض من استعمال الغانج في الملاحة. وثمة اهتمام اليوم في إعادة تطوير الملاحة النهرية بسبب الازدحام الهائل الذي تعرفه شبكة السكك الحديدية.
للغانج قدسية دينية لدى الهنود الذين ينسبون إليه الكثير من الروايات والاساطير الدينية، وقد اعتادوا التطهير في مياهه المقدسة. لكن هذه العادة (الطقس الديني)، خصوصًا عند المدينة المقدسة فاداناسي، قد أصبحت تشكل خطرًا على الصحة البدنية بسبب تلوث مياهه المتأتي من النفايات الكيماوية الناجمة عن عمليات إخصاب التربة بالسماد في الحقول المجاورة، وكذلك من الغازات المنبعثة من المصانع الكبرى في كمبور وكالكوتا. فأصبح الغانج همًا من هموم الحكومة التي تبحث في الخطط والسبل كافة الكفيلة بتنقية مياهه.

الاتحاد الهندي: ٢٥ ولاية و٧ اقاليم

مسار تاريخي: في العام ١٨٧٧، أي في العام الذي أعلنت فيه «الامبراطورية الهندية»، كان هناك ٦٢٩ ولاية، منها ١٨٩ إمارة في شبه جزيرة كاتياوار البالغة مساحتها نحو ٣٠ ألف كلم٢، ونحو ١٠٠ ولاية في غوجارات. وكان هناك ٤٢٠ ولاية تتمتع كل منها باستقلال إداري ذاتي ضيق، و٧٠ ولاية باستقلال ذاتي أوسع بقليل، و١٤٠ ولاية باستقلال ذاتي كامل. وكان هناك ٤٠٠ ولاية ضيقة المساحة، حتى أن بعضها لم تكن مساحة كل منها تتعدى الـ٣٠ كلم٢، وأحيانًا ٣ كلم٢.
وألقاب الحكام كانت: «المهاراجا» maharadjah، أي «الملك الكبير»، و«نظام» nizam (المنظّم)، و«نوّاب» nawab (الحاكم)، و«راجا» raja (رئيس الولاية)، و«راو» rao (صاحب السيادة)، و«سيردار» sirdar (السيد الأكبر)، و«تاكور» thakur (السيّد)، و«زوميدير» zaumidir (السيّد ابن السيد، لقب وراثي)...
في عام الاستقلال، ١٩٤٧، كان على جميع هذه الولايات أن تندمج إما في الهند وإما في باكستان. فكان هناك ٣ ولايات-إمارات، من أصل ٥٦٥ ولاية-إمارة (٣٠٪ من الاراضي و٢٥٪ من السكان)، رفضت هذا الاختيار «المفروض». فهرب «نواب» ولاية-إمارة جوناغاد بعد نشوب إنتفاضة هناك، ثم أعلن بعد ذلك اختياره الاندماج في الهند. أما «نظام» حيدر آباد فقبل، في عام ١٩٤٩، الانضمام إلى الهند، بعد اضطرابات في حيدر آباد وتدخل القوات النظامية الاتحادية. وفي كاشمير، وبعد اجتياح باكستان لها، قرّر المهاراجا، في

تشرين الاول ١٩٤٧، الانضمام إلى الهند، فدخلها الجيش الهندي.
في ٢ كانون الاول ١٩٧١، جرى التعديل السادس والعشرون للدستور الذي ألغى الألقاب وامتيازاتها بما في هذه الامتيازات من مداخيل شهرية كانت الحكومة الاتحادية قد أقرتها لاصحابها في العام ١٩٤٧. فتحوّل بعض المهاراجا إلى العمل في التجارة والخدمات والصناعة، فأصبحوا رجال أعمال. وانتخب بعضهم نوابًا، أو عُيّنوا وزراء في الحكم الاتحادي الاستقلالي.
لكل ولاية حاكم يعينه رئيس الجمهورية الاتحادية، وحكومة وبرلمان. والبرلمان من غرفتين في ست ولايات، ومن غرفة واحدة (مجلس النواب) في ١٩ ولاية. والولاية تتمتع باستقلالها الذاتي في أمور العدل والتربية والصحة والشرطة... وتطول اللائحة إلى أن تصل إلى ٦٢ مادة يعدّدها ويحدّدها الدستور الاتحادي، إضافة إلى مواد أخرى تشترك فيها حكومة الولاية والحكومة الاتحادية المركزية، مثل الخطط الاقتصادية. أما المالية والدفاع والسياسة الخارجية... فهي من صلاحيات الحكومة الاتحادية المركزية كما في باقي الأنظمة الاتحادية.

لائحة الولايات الـ٢٥:

١- **أندرا برادش** Andra Pradesh: ٢٧٥٠٦٨ كلم٢. نحو ٧٥ مليون نسمة. قاعدتها حيدر آباد.
٢- **أروناكال برادش** Arunachal Pradesh: ٨٨٧٤٣ كلم٢. نحو مليون و٢٥٠ ألف نسمة، ١١٪ منهم كاثوليك. قاعدتها إيتاناغار. حساسية سياسية وأمنية بسبب مطالب صينية ببعض أراضيها.
٣- **أسام** Assam: ٧٨٤٣٨ كلم٢، نحو ٢٦ مليون نسمة، ٧٥٪ منهم هندو-أوروبيون مختلطون مع التيبيتيين. قاعدتها ديسبور.
٤- **البنغال الغربية**: ٨٧٨٥٢ كلم٢. نحو ٧٧ مليون نسمة. قاعدتها كالكوتا.
٥- **بيهار** Bihar: ١٧٣٨٧٧ كلم٢. نحو ١٠٠ مليون نسمة. قاعدتها باتنا. إحدى أغنى الولايات بالثروة المنجمية.
٦- **غوا** Goa: ٣٧٠٢ كلم٢. نحو مليوني نسمة (٣٠٪ منهم كاثوليك). قاعدتها باناجي.
٧- **غوجارات** Gujarat: ١٩٦٠٢٤ كلم٢. نحو ٤٦ مليون نسمة. قاعدتها غانديناغار (أحمد آباد سابقًا). عرفت اضطرابات انفصالية في ١٩٧٤، ودينية بين الهندوس والمسلمين في ١٩٨٦.
٨- **هاريانا** Haryana: ٤٤٢١٢ كلم٢. نحو ١٩ مليون نسمة. قاعدتها شانديغار. أصبحت ولاية في ١٩٦٦، واقتطعت من البنجاب.
٩- **هيماكال برادش** Himachal Pradesh: ٥٥٦٧٣ كلم٢. نحو ٦,٥ ملايين نسمة. عاصمتها سيملا.
١٠- **جامو وكشمير** Jammu - Cachemir: ٢٢٢٢٣٦ كلم٢. نحو ١٠ ملايين نسمة. تطالب الباكستان بها، وتشغل جزءًا منها (كشمير أسد) مساحته ٧٨٢١٨ كلم٢. وتحتل الصين، منذ ١٩٦٢، جزءًا آخر مساحته ٤٢٧٣٥ كلم٢. ٧٠٪ من سكان كشمير مسلمون، ولغات سكانها: الكشميرية والدوغرية والأوردوية. وغيرها. وأهم مدنها سريناغار (نحو ٦٥٠ ألف نسمة)، وجامو (نحو ٢٠٠ ألف نسمة) (حول تاريخ هذه الولاية، راجع «كشمير»، ج١٥، ص١٢٢-١٣٠؛ والنبذة التاريخية تاليًا).
١١- **كرناتاكا** Karnataka: (ميسور Mysore سابقًا) ١٩١٧٩١ كلم٢. نحو ٥١ مليون نسمة. قاعدتها بنغالور.
١٢- **كيرالا** Kerala: ٣٨٨٦٣ كلم٢. نحو ٣٣ مليون نسمة: هندوس ٤٢٪، مسلمون ٢٢٪، مسيحيون ٢١٪. قاعدتها تريفندروم. أول ولاية عرفت حكومة شيوعية.
١٣- **ماديا برادش** Madhya Pradesh: ٤٤٣٤٤٦ كلم٢. نحو ٧٦ مليون نسمة. قاعدتها بوبال.
١٤- **ماهاراشترا** Maharashtra: ٣٠٧٦٩٠ كلم٢. نحو ٩٢ مليون نسمة. قاعدتها بومباي.
١٥- **مانيبور** Manipur: ٢٢٣٢٧ كلم٢. نحو مليونين و٧٥٠ ألف نسمة. قاعدتها إمبال.
١٦- **ميغالايا** Meghalaya: ٢٢٤٢٩ كلم٢. نحو مليونين و٢٥٠ ألف نسمة. قاعدتها شيلونغ.
١٧- **ميزورام** Mizoram: ٢١٠٨١ كلم٢. نحو مليون نسمة، ٩٤٪ منهم مسيحيون. قاعدتها أتيزاول.
١٨- **ناغالند** Nagaland: ١٦٥٧٩ كلم٢. نحو مليون و٦٥٠ ألف نسمة. عاصمتها كوهيما.
١٩- **أوريسا** Orissa: ١٥٥٧٠٧ كلم٢. نحو ٣٧ مليون نسمة. قاعدتها بوبنيشوار.
٢٠- **بنجاب** Pendjab: ٥٠٣٦٢ كلم٢. نحو ٢٤,٥

مليون نسمة، ٥٣٪ منهم من طائفة السيخ. قاعدتها شنديغار. خضع السيخ للانكليز منذ ١٨٤٩. وفي ١٩٣١، كان ٥٣٪ من سكانها مسلمين، و٣٠٪ هندوس، و١٤٪ من السيخ. لكن المجازر التي تعرّض لها المسلمون جعلهم يلجأون إلى الباكستان بأغلبيتهم الساحقة.

٢١- راجستان Rajasthan: ٣٤٢٢٣٩ كلم². نحو ٥٣ مليون نسمة. قاعدتها جيبور.

٢٢- سيكّيم Sikkim: تقع هذه الولاية بين نيبال وبوتان. ٧٠٩٦ كلم². نحو ٦٠٠ ألف نسمة، ٧٢٪ منهم نيباليون، و١١٪ بوتانيون. الدين الرسمي للولاية هو البوذية التيبيتية، لكن غالبية السكان هندوس. قاعدتها غانغتوك.

٢٣- تاميل نادو (مادراس سابقًا) Tamil Nadu: ١٣٠٠٥٨ كلم². نحو ٦٢ مليون نسمة. قاعدتها مادراس.

٢٤- تريبورا Tripura: ١٠٤٨٦ كلم². نحو ٤ ملايين نسمة. قاعدتها أغارتالا.

٢٥- أوتار برادش Uttar Pradesh: ٢٩٤٤١١ كلم². نحو ١٥٥ مليون نسمة. قاعدتها لاخناو.

أما أقاليم الاتحاد السبعة فهي:

١- جزر أندمان ونيكوبار Andaman, Nicobar: ٨٢٤٩ كلم². نحو نصف مليون نسمة. وتبعد ١٢٨٧ كلم عن مدينة كالكوتا. جزر أندمان: ٦٤٧٥ كلم²، وتضم ٢٠٤ جزر. وجزر نيكوبار: ١٦٤٥ كلم²، ١٩ جزيرة منها سبع مأهولة.

٢- شانديغار Chandigarh: ١١٤ كلم². نحو مليون و١٠٠ ألف نسمة. قاعدتها مدينة شانديغار.

٣- دادرا وناغار هافيلي Dadra, Nagar Haveli: ٤٩١ كلم². نحو ١٧٥ ألف نسمة. قاعدتها سيلفسّا Silvassa. كانت إقليمًا برتغاليًا في السابق.

٤- دامان وديو Daman, Diu: تعدّان نحو ١١٥ ألف نسمة. دامان: ٧٢ كلم²، ونحو ٦٥ ألف نسمة. ديو: ٣٨ كلم²، نحو ٥٠ ألف نسمة.

٥- دلهي Delhi: ١٤٨٣ كلم². نحو مليون نسمة. ضاحيتها نيودلهي.

٦- لاكشدويب Lakshadweep: ٢٦ جزيرة، منها ١٠ مأهولة. ٣٢ كلم². نحو ٦٠ ألف نسمة. قاعدتها كافارتّي.

٧- بونديشيري Pondichery: ٤٩٢ كلم². نحو مليون و١٠٠ ألف نسمة. أسست فرنسا هذا الاقليم في ١٦٧٤، حيث كان مركز «شركة الهند الغربية». وفي ١٦٩٣ استولت عليه هولندا، ثم أعادته إلى فرنسا في ١٦٩٩. واستولى عليه الانكليز في ١٧٦١، وأعيد إلى فرنسا، ثم إلى انكلترا، ثم إلى فرنسا، وفي ١٩٤٠ كان مواليًا لفرنسا الحرة (شارل ديغول).

نبذة تاريخية

آخر الاكتشافات: آثار حضارة هندية عمرها أكثر من ٩٥٠٠ عام: في كانون الثاني ٢٠٠٢، تناقلت الصحافة العالمية، عن وكالة «رويترز» خبر إعلان وزير العلوم والتكنولوجيا الهندي مورلي مانوهار جوشي أن علماء آثار اكتشفوا مدنًا أثرية ترجع إلى عام ٧٥٠٠ ق.م. وهو ما يعني إضافة نحو ٤ آلاف عام إلى عمر أقدم مدن العالم طبقًا للاعتقاد السائد حاليًا. وقال الوزير (في مؤتمر صحافي عقده في نيودلهي) إن علماء الآثار عثروا على قطع من الخشب وبقايا أوان وأحافير لقطع من العظام وما يبدو هيكلًا معدنيًا، قبالة ساحل سوارت في غرب الهند. وأضاف: «بعض الآثار التي اكتشفها المعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات في الموقع مثل القطعة الخشبية ترجع إلى عام ٧٥٠٠ ق.م. وهو ما يشير إلى حضارة بالغة القدم في خليج كامباي الحالي. وهي الآن مغمورة بالمياه».

وجاء في بيان للحكومة الهندية أن الاعتقاد الراهن هو أن أقدم المدن وجدت عام ٣٥٠٠ ق.م. قرب وادي سومر في العراق حاليًا. لكن عالم الآثار إس.إن. راجغورو قال: «يمكننا أن نستنتج بكل اطمئنان من هذه الآثار ومن صور الموجات الصوتية التي التقطت الهياكل الهندسية أن هذه المنطقة شهدت نشاطًا بشريًا قبل أكثر من ٩٥٠٠ عام».

وكشفت الموجات الصوتية للموقع وجود نهر كان يمتد تسعة كيلومترات وقد اكتشفت الآثار على ضفافه. وظهرت نتوآت أو بنى شيدت في قعر البحار. وقال الوزير جوشي: «شكلنا فريقًا لإجراء دراسات أكثر دقة. علينا أن نكتشف ما حصل في تلك الحقبة، أين اختفت هذه الحضارة وكيف وأي نوع من النشاط الزلزالي وقع هنا».

وإذا ثبتت صحة هذه الاكتشافات فإنها ستلغي كون حضارة الهارابا (راجع تاليًا)، التي ترجع إلى عام ٢٥٠٠ ق.م. أقدم الحضارات الهندية المعروفة.

المرحلة القديمة (١٥٠٠ ق.م. - ٢٣٠ ب.م.): تاريخ الهند طويل ومعقد. فهناك آثار لأول حضارة عرفتها تلك الأرض، وتعود إلى حوالي ٢٥٠٠-١٥٠٠ ق.م. وهذه الآثار متوافرة في بعض المدن والمواقع، خصوصًا في موهنجو-دارو في السند، وفي هارابا في البنجاب، والمدينتان هما اليوم ضمن الباكستان.

في حوالي العام ١٥٠٠ ق.م. جاءت قبائل هندية- آرية، على الأرجح من المناطق الجنوبية من روسيا الحالية، وسكنت الهند. وكانت مميزة عن الشعوب التي تسكن الهند أصلًا بلون بشرتها ولغتها وتنظيمها الاجتماعي وتقدمها من حيث استعمالها الأدوات الزراعية والصناعية. وتمكنت هذه الشعوب القادمة، على مرّ القرون من الاستئثار ببعض أجزاء الهند الشمالية، ومن فرض معتقداتها الدينية التي كانت في أساس الهندوسية (الآريون، في السنسكريتية arya التي تعني «الأشراف»).

وفي حوالي العام ٥٠٠ ق.م. أسس البوذا ساكياموني (٥٦٣-٤٨٣ ق.م.) البوذية، وأسس مهافيرا (٥٤٠-٤٦٨ ق.م.) الجاينية Jainisme. ولمقاومة هذين التيارين أدخلت البراهيمية عناصر دراويدية (الدراويديون شعب من الشعوب الأصلية على الأرض الهندية) على معتقداتها، فأصبحت تعرف بـ«الهندوسية». وكانت البراهيمية دخلت مع الغزو الفارسي الجزء الشمالي-الغربي من البلاد.

وبعد نحو قرنين من التنافس بين هذه التيارات الثلاثة، أخضع الأغريق، بقيادة الاسكندر الكبير، تلك المناطق. أما أول امبراطورية هندية خالصة فكانت تدعى «موريا» Maurya (٣٠٠-٢٠٠ ق.م.)، وأشهر ملوكها أسوكا Asoka الذي اعتنق البوذية، وأمضى حياته في نشر معتقداتها في الهند وسيلان (سري لانكا)، كما كان في أساس بناء المعابد الهندية وحفر المغاور للنسّاك البوذيين وحفظ تعاليم بوذا منقوشة في الصخور والمعابد. وقد صمدت موريا أمام الغزو الاغريقي للهند.

المرحلة الكلاسيكية (٣٢٠-٧١٣): وبعد نحو خمسة قرون من قيام امبراطورية موريا، اي بين ٣٢٠

و٥٠٠ قامت امبراطورية أخرى في شمال الهند هي امبراطورية غوبتا التي أسسها سري غوبتا Sri Gupta، وأصبحت مستقلة في عهد شاندراغوبتا الاول (٣٢٠–٣٥٠). وامتدت هذه الامبراطورية حتى بحر عمان في خليج البنغال.

والعصر الذهبي (الكلاسيكي) الذي عرفته امبراطورية غوبتا بدأ في عهد شاندراغوبتا الثاني (٣٨٠–٤١٤) الذي حقق انتصارات عسكرية ونشر الأمن. فعرفت البلاد ازدهارًا ماديًا، ونهضة أدبية وفلسفية وفنية وعلمية. والأشهر على صعيد النهضة الأعمال السنسكريتية، وخصوصًا الـ«فدنتا» Vedenta المعتبرة في أساس الفلسفة «المونية» (الموحدة). وبقيت حدود امبراطورية غوبتا محصورة في الشمال، فلم تغزو مناطق الهند الوسطى والجنوبية.

في العام ٤٢٠ بدأت غزوات الـ«هان» Hun الصينيين. وتمكن أباطرة غوبتا من صدهم لمدة ٧٥ سنة، إلى أن تمكنت غزوة العام ٤٩٥ من امبراطور غوبتا بالاداتيا Baladatya. وفي العام ٥١٠ عادت امبراطورية غوبتا إلى النهوض مجددًا، لكن ميهيراغولا، زعيم الهان تمكن من اقتطاع منطقة في الشمال (كشمير) وأعلن نفسه شاهًا عليها. وفي ٥٤٠ قضى الاتراك على الهان هناك.

الخراب الذي أحدثه الهان أعاق امبراطورية غوبتا التي عجزت عن إعادة وحدتها ونهضتها. فانقسمت إلى ثلاث ممالك متنافرة، واندثرت في العام ٦٧٠، وقامت مكانها ممالك، البعض منها استمر في الأخذ بناصية الحضارة الكلاسيكية لامبراطورية غوبتا، خصوصًا لجهة بناء المعابد. وفي القرن الثامن عادت البراهيمية لتقوى على البوذية ولتهيمن على المناطق الشمالية.

المرحلة الاسلامية (٧١٣–١٧٦٤): في ٧١٣، غزا الحجّاج (عامل الخليفة على المناطق الشرقية) بلاد السند، وأوقف الفتح هناك بسبب ما كانت تتعرض له الخلافة في بغداد من مصاعب فأقامت أسرة الغزنويين مملكة إسلامية في جبال غزني Ghazni عاشت حتى ٧٤٠ حيث هُزمت في حرب ضد إحدى الممالك المجاورة (غاراجا–براتيهارا).

وفي خضم الخلافات والنزاعات بين الممالك–الأسروية الهندية، نهض، في ٩٩٧، محمود الغزني (٩٧١–١٠٣٠)، وكان قد توصل إلى استعادة دولة الغزنويين، وأعلن نفسه ملكًا، وبدأ بشن غارات متلاحقة (بين ١٠٠٠ و١٠٢٥) على راجا لاهور، وغزا البنجاب وأطاح الملوك الهنود فيها.

وفي ١١٩٢، هزم محمود الغور (توفي ١٢٠٦)، ملك غزني والبنجاب، بريتهفي راج، ملك دلهي، وأسس سلطنة إسلامية في دلهي. فكانت أول دولة إسلامية في الهند، وتعاقب عليها من ١٢١١ حتى ١٥٦٥ ثلاثة وثلاثون سلطانًا، وكان أشهرهم محمد بن طغلك (١٣٢٥–١٣٥١).

ومن أبرز الصعوبات التي واجهتها الدولة الإسلامية هناك: ١– انقسامات، في أساسها استقلال البنغال (١٣١٤)، ثم ديكان Deccan (١٣٤٧)، ثم غوجارات (١٣٩١)، فضلًا عن انقسامات دينية، وتأسيس طائفة السيخ (١٥٠٤). ٢– اعتداءات خارجية، أبرزها الغارة التي شنها المغول بقيادة تامرلان على دلهي (١٣٩٨). ٣– مقاومة الهندوس للإسلام.

في نيسان ١٥٢٦، غزا بابور Babur (١٤٨٣–١٥٣٠، حفيد تامرلان وجنكيزخان) الهند من البنجاب حتى حدود البنغال بعد انتصاره على سلطان دلهي (٢١ نيسان ١٥٢٦). وتعاقب بعده على الملك في الهند أبناؤه وأحفاده: همايون، شيرشاه، إسلام شاه، فيروز، محمد أكبر. ونجح بعضهم في توسيع رقعة المملكة وتوحيدها ونشر «دين الله»: سلام ووحدة في الهند الشمالية، مساجد، ضروح الأولياء، حدائق... وكان المقر الملكي في أكرا في حين كانت دلهي عاصمة إسمية.

وعند وفاة محمد أكبر (١٦٠٥)، كانت الدولة مقسمة إلى ١٥ مقاطعة، وكانت تعد نحو ١٠٠ مليون نسمة. وخلفه ابنه دجاهنغير Djahangir الذي ملك حتى ١٦٢٧؛ فخلفه حفيده داوار بخش، وبعده شاه دجاهان الذي بنى «تاج محل»، وهو إبن دجاهنغير.

وفي أيام أورنغزيب ألنغير (ابن شاه دجاهان) الذي اعتلى العرش في تموز ١٦٥٨، أسس شيفاجي بهونسلي Shivaji Bhonslé (١٦٢٧-١٦٨٠) امبراطورية «مارات» الهندوسية. ونشبت بين الدولتين حروب مستمرة، محورها الأساسي السيطرة على ديكان Deccan. وبدأت امبراطورية المغول في الأفول بعد موت أورنغزيب في العام ١٧٠٧، وقضي عليها نهائيًا في العام ١٧٦٤.

التغلغل الأوروبي (١٤٩٧-١٧٦٣): الرائد الأول لهذا التغلغل هو ماركو بولو Marco Polo (من البندقية الايطالية، ١٢٥٤-١٣٢٤) الذي مرّ في الهند وقضى فيها مع مرافقين له عامين ١٢٩٣-١٢٩٥ بعد إقامة طويلة له في الصين. وفي طريق عودته إلى أوروبا انتقل بمركب بحري إلى مضيق هرمز، ومن هناك عاد إلى أوروبا عن طريق البر.

كان البرتغاليون سبّاقين في الوصول إلى الهند. ففي ٢٠ ايار ١٤٩٨، نزل فاسكو دي غاما في كاليكوت بعد أن قطع رأس الرجاء الصالح. وهناك دعم راجا كاليكوت الهندوسي في صراعه مع المسلمين. وفي ١٥٠٠، كان دور البرتغالي بيار كابرال الذي اختلف مع راجا كاليكوت وناصر عدوه راجا كوشين. وفي ١٥٠٢، عاد فاسكو دي غاما ليؤسس أول محطة تجارية أوروبية في كوشين. وفي ١٥٠٣، توصل برتغالي ثالث هو ألفونس ألبوركيك ليكون حاكمًا برتغاليًا على كوشين ويبني فيها قلعة. وفي ١٥٠٥، كان فرنشيسكو دي ألميدا نائب الملك البرتغالي على الهند، وتوصل، في ١٥٠٩، إلى القضاء على الأسطول التركي-المصري، فتصفو للبرتغال أجواء المحيط الهندي وتصبح الممالك الهندوسية في الهند في منأى عن خطر المسلمين. وفي ١٥١٠، استولى ألفونسو البوركيك على مدينة غوا Goa، وجعلها عاصمة الهند البرتغالية، وعرفت ازدهارًا واسعًا حتى ١٦٤٠ حيث بدأت مزاحمة الهولنديين والانكليز لها (استمرت غوا برتغالية حتى العام ١٩٦٢).

ثم جاء الانكليز. ففي العام ١٦٠٠ أنشأوا «الشركة الانكليزية للهند الشرقية». وفي ١٦١٢، دمّر توماس بست الاسطول البرتغالي بالقرب من تابتي. وفي ١٦١٩، بنى الانكليز قلاعًا في سوارت وأكرا وأحمد آباد وبروك. وفي ١٦٦١، تخلت البرتغال عن جزيرة بومباي لكاترين دو براغانس زوجة الملك شارل الثاني، وفي ١٦٦٨ منحها الملك للشركة الانكليزية التي حوّلتها إلى مركز لنشاطاتها كافة. وفي ١٦٩٠، بدأ بناء مدينة كالكوتا. وفي ١٧١٧، منح الحاكم «المغولي الأكبر» المسلم الانكليز حرية التجارة. وفي ١٧٣٩، استولى ندير شاه (شاه ايران) على دلهي، وأنزل في أهلها المذابح لأسبوع كامل. وفي ١٧٥٧، أجلس الانكليز على عرش الدولة المسلمة المير جعفر (نوّاب البنغال). وبمساعدة الانكليز، حقق المغول انتصارًا على فدرالية دول المارات الهندوسية في معركة بانيبات ١٧٦١، وبدأ الانكليز بعدها يضمون تباعًا دول المارات الهندوسية (وكانت نهاية الامبراطورية الماراتية في العام ١٨١٧).

الهولنديون أسسوا، في ١٦٠٢، «الشركة الهولندية للهند» وجعلوا مقرها في أندونيسيا، وحاربوا البرتغاليين الذين كانوا في الأثناء من رعايا المملكة الاسبانية. وتوصل الهولنديون، بين ١٦٣٨ و١٦٥٨ إلى الاستيلاء على سيلان (سري لانكا حاليًا). وبعد ١٦٥٨، انتزعوا المراكز التجارية البرتغالية في كورومنديل، غوجارات والبنغال (وكانت شينسورا في البنغال عاصمة الهند الهولندية قبل أن يستولي عليها الانكليز في ١٧٥٩).

أما الفرنسيون فقد أنشأوا هم ايضًا «شركة الهند الشرقية» في ١٦٦٤، وأقاموا بين ١٦٦٦ و١٦٩٠ مراكز تجارية في دورات وبونديشيري وماسوليباتام وشاندرناغور وبالاسور وكاسمبازار. وفي ١٧٠١ أسسوا كاليكوت. وبين ١٧٢١ و١٧٣٩ استولوا على كاريكال ويناون. وفي ١٧٣٢-١٧٣٨ تحالفت كونفدرالية دول المارات الهندوسية مع الفرنسيين في وجه أعدائها المغول المسلمين حلفاء الانكليز. في ١٧٤١، عين جوزف فرنسوا دوبليكس (١٦٩٦-١٧٦٣) حاكمًا على الاراضي التابعة لفرنسا في الهند، واستولى في ٦ أيلول ١٧٤٦ على مادراس Madras، وانتصر في تشرين الاول ١٧٤٨ على الأميرال

الانكليزي بوسكيوين في بونديشيري. وفي ١٧٥٤، تخلى شارل غوديهو، خليفة دوبليكس عن مادراس للانكليز مقابل نظام حماية فرنسية على ديكان Deccan. وفي ١٧٥٧، استرد الانكليز مدينة كالكوتا من حاكم البنغال، وشاندرناغور من الفرنسيين. وفي ١٠ شباط ١٧٦٣، عقدت معاهدة باريس تخلت فرنسا بموجبها عن ممتلكاتها (نحو نصف ديكان، ٨٠٠ ألف كلم[٢]، ونحو ٢٠ مليون نسمة)، واحتفظت بمراكزها التجارية في يانون وبونديشيري وشاندرناغور وكاريكال وماهي (وفقدت فرنسا هذه الممتلكات في ١٧٩٩، واستردتها في ١٧٨٣ حيث استولت عليها انكلترا في ١٧٨٣، وتخلت عنها للهند في ١٩٥٠–١٩٥٥).

الهند البريطانية ١٧٦٣–١٩٤٧

الحكام البريطانيون وأبرز الأحداث (١٧٧٢–١٨٤٦): مع معاهدة باريس في ١٧٦٣ (راجع أعلاه، هزيمة للفرنسيين أمام الانكليز) بدأ تاريخ الهند الحديث، بدأت «الهند البريطانية»، حيث لبريطانيا السيطرة والحكم على غالبية المناطق التي تشكل اليوم «الهند» و«باكستان» و«بنغلادش» إضافة إلى مناطق في دول أخرى مجاورة في تلك المنطقة من آسيا.

حكم الهند من ١٧٧٢ إلى ١٧٨٥ وورن هاستنغز Warren Hastings، وخلفه في ١٧٨٦ حتى ١٧٩٣ اللورد تشارلز كورفاليس C. Cornwallis الذي عين مالكي القرى (وكان لقبهم «زاميندار»)، وكانوا من المغول، جباة للضرائب، كما أجرى بعض الاصلاحات في الأنظمة الزراعية. وخلفه في ١٧٩٣ حتى ١٧٩٨ السير جون شور J. Shore، وبعده، من ١٧٩٨ إلى ١٨٠٥ ريتشارد كولي ويلليلي R. C. Wellesly الذي وسّع رقعة الممتلكات البريطانية الهندية. فغزا سيلان (سري لانكا) ووادي الغانج والمناطق الواقعة جنوب ديكان.

ومن ١٨٠٦ إلى ١٨١٣، كان دور اللورد جيلبرت إليوت G. Elliot وبعده، من ١٨١٣ إلى ١٨٢٣ عين فرنسيس رولون هاستنغز، وفي ايامه أحكمت «شركة الهند» الانكليزية سيطرتها على الهند باستثناء كشمير والبنجاب والسند. وبين ١٨٢٧ و١٨٣٥، عُين اللورد وليام بنتينك W. Bentinck، وفي أيامه جرى الاعلان عن عدم شرعية التضحية بالأرامل. وبين ١٨٣٦ و١٨٤٢ كان الحاكم جورج إيدن أوكلاند G.E. Auckland. وبين ١٨٤٢ و١٨٤٤ إدوارد لوو إلينبوروغ E. Law Ellienborough.

معاهدة لاهور (١٨٤٦): السيخ، في دولتهم في البنجاب (شمال غربي الهند)، رفضوا التمدد البريطاني إلى أراضيهم، وأصلوا البريطانيين حربًا اشتعلت في ١٨٤٥–١٨٤٦، وانتهت بمعاهدة لاهور (١١ آذار ١٨٤٦) على أثر معركة سوبراون التي انتصر فيها البريطانيون. لكن هذه المعاهدة ساهمت بتكريس حالة من عدم الاستقرار، إذ نشبت على أثرها حرب ثانية شنّها السيخ وانتهت بالقضاء على مملكة السيخ وضم البنجاب إلى الهند البريطانية في العام ١٨٤٩.

قبل ذلك كان البريطانيون يخشون ضم البنجاب لبأس أهلها في القتال وكثرة المقاتلين، ولأنهم كانوا يخططون لإبقائها (البنجاب) دولة عازلة تقي امبراطوريتهم في الهند من الهجمات المحتملة من الشمال الغربي. لذا آثروا تركها تحت حكم السيخ بعد أن فرضوا عليهم شروطًا وقيودًا تحد من قوتهم وتؤمن مراقبة نشاطهم بانتظار الظرف المناسب لإخضاعها وضمها. فجاءت معاهدة لاهور لتؤمن لهم هذه الاغراض وتخلق هدنة مؤقتة.

اعترف البريطانيون، في معاهدة لاهور، بـ«داليب سينغ» مهراجا البنجاب. لكنهم فرضوا عليه مندوبًا ساميًا بريطانيًا، تكون لاهور مقرًا له، ومنها يدير مناطق مملكة السيخ. واشترطت المعاهدة تخفيض عديد مقاتلي جيش السيخ إلى ٢٠ ألفًا من المشاة و١٢ ألفًا من الخيالة. وتنص المعاهدة ايضًا على تمركز قوات بريطانية في لاهور.

وضم البريطانيون المناطق الواقعة شرق نهر سوتليج وما بينه وبين نهر بياس إلى الهند البريطانية. وكذلك فرضوا على السيخ دفع تعويضات عن الحرب بلغت حوالي ٥٠٠ ألف جنيه استرليني. وبعد أن عجز السيخ عن دفع التعويضات، استولى البريطانيون على كشمير، ثم باعوها إلى الزعيم الهندوسي غوالاب سينغ من مدينة جامو، الذي كان قد غيّر موقفه وأيّد البريطانيين. وبذلك خلق الانكليز «مشكلة كشمير». وأصبح غوالاب سينغ، بعد معاهدة لاهور، مهراجا لمملكة واسعة لم تحدد حدودها بشكل واضح. وكان إنشاء تلك الدولة بالنسبة إلى الانكليز عاملاً مهمًا في حماية جناحهم الشمالي إبان تقدمهم إلى نهر السند وما وراءه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولقد شكلت تلك الدولة جزءًا من منطقة عازلة بين امبراطوريتهم الهندية والامبراطوريتين الروسية والصينية في الشمال.

ولم يدم التوازن الذي حاول البريطانيون إيجاده ما بين ضم البنجاب والحكم الذاتي فيها، أو بين «لاهور» و«جامو»، و«لاهور» و«بلاد الأفغان». فما إن مضى عامان على معاهدة لاهور حتى تحولت انتفاضة «مولتان» إلى ثورة للسيخ بدأت معها حرب السيخ الثانية التي انتهت بضم البنجاب، بصورة صريحة، إلى الهند البريطانية.

ثورة ١٨٥٧–١٨٥٩: ما كاد تشارلز كانينغ C. Canning يستلم مهامه كحاكم (١٨٥٦–١٨٦٢) حتى هبت في وجهه حركة عصيان كانت من الاتساع والأهمية إلى حدّ اعتبرها البعض بمثابة الحرب الهندية الأولى من أجل الاستقلال.

نشبت حركة العصيان في صفوف جيش البنغال في ١٠ أيار ١٨٥٧ في ميروت Meerut عندما انبرى جنود الجيش لفك أسر رفاقهم الذين أودعوا السجن بعد رفضهم التعامل مع نوع جديد من الذخيرة يتضمن قضم جزء منها مزيت بشحمة مصنوعة من دهن البقر ودهن الخنزير (ما يتعارض بصورة أساسية مع معتقداتهم الدينية: شحم البقر بالنسبة إلى الهندوس، وشحم الخنزير بالنسبة إلى المسلمين). ولم يثنِ المتمردين والعصاة من الجنود تراجع السلطات البريطانية عن استخدام نوع الذخيرة موضوع الاحتجاج، بل تحول عصيانهم إلى ثورة شعبية عارمة. وزاد من حماس المتمردين والثوار موقف الاستعلاء العنصري الذي كان يتخذه الضباط البريطانيون، وصدور قانون عام ١٨٥٦ الذي نصّ على حق بريطانيا في إرسال الجنود للخدمة القتالية خارج الهند. وأمعنت بريطانيا في قهر شعوب الهند واحتقرت العادات والتقاليد والمؤسسات الهندية، وحرّضت الطبقات الريفية بعضها على بعض لزيادة استغلال بريطانيا ثروات البلاد، وفرضت اللغة الانكليزية وأطلقت يد الإرساليات الأجنبية لزعزعة موقع الديانات المحلية.

توصل الثوار، في الشهور الأولى من حركتهم إلى احتلال مدينة دلهي ومحاصرة لكناو. لكن البريطانيين تمكنوا من فك الحصار عن لكناو في خريف ١٨٥٧، ثم قاموا بحملة عامة قادها السير كولن كامبل والسير هيو روز بدءًا من النصف الأول من ١٨٥٨ وانتهت في نيسان ١٨٥٩ بإعادة سيطرة القوات البريطانية على البلاد. وقد عانى الثوار من غياب القيادة الحازمة وانعدام وضوح الرؤية السياسية إلى جانب استفادة الانكليز من التناقض بين السيخ والمسلمين والانقسامات في صفوف الثوار.

بعد سيطرتهم على الموقف عمد الانكليز إلى الانتقام الوحشي من السكان. فأجبروا جميع سكان دلهي للخروج إلى العراء وقتلوا الآلاف من السكان بدون محاكمة، ثأرًا لبريطانيين وأوروبيين مدنيين قُتلوا أثناء الثورة (تقول بعض المراجع إنه في يومي ٢٥ حزيران و١٥ تموز ١٩٥٧ ذبح الثوار ٥٠٠ أوروبي في كيوينبور Cawnpore). وكان للإجراءات الانتقامية الاستعمارية أثرًا عميقًا في نشر الشعور القوي بالعداء للحكم البريطاني، وزادت الرغبة في النضال من أجل الاستقلال.

في ١٨٥٨ (أي أثناء الثورة) تخلت «الشركة الهندية» الانكليزية عن إدارة الهند للتاج البريطاني، بمعنى آخر لحكومة المتروبول البريطاني. فأصبح

يحكم الهند حاكم اتخذ لقب «نائب الملك». فكان، فضلًا عن مهماته كحاكم، يؤمن العلاقات بين بريطانيا ومئات الامارات الهندية.

وفي ١ كانون الثاني ١٨٧٧، أصبحت الملكة فيكتوريا «إمبراطورة الهند» (التي كانت تتضمن ايضًا بورما وسيلان، أي مينمار وسري لانكا حاليًا).

حزب المؤتمر: تأسس حزب المؤتمر الهندي في ١٨٨٥ كحزب معارض للوجود البريطاني، وقاد الهند إلى الاستقلال في ١٩٤٧، واستمر يحكم حتى الثمانينات (القرن العشرون). بدأ واستمر أقرب إلى التجمع الوطني والقومي منه إلى «الحزب»، إذ بقي خطه غير واضح المعالم، وإن كان ورد في دستور البلاد لعام ١٩٦٧ أن هدف الحزب هو «تقدم الشعب ورفاهيته وتحقيق ذلك بأساليب سلمية دستورية وإنشاء دولة اشتراكية على أساس برلماني ديمقراطي تتاح فيها فرص متكافئة للجميع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتهدف إلى السلام في العالم».

(قبل بعض التفصيل في الحزب، الذي أصبح مدار الاحداث الهندية لنحو قرن كامل منذ نشأته في ١٨٨٥، تجدر الملاحظة أن الهند عرفت، قبله، جملة من حركات قومية، أبرزها «براهمو ساماج» (١٨٢٨) وأسسها رام موهان روي؛ و«براتما ساماج» (١٨٦٦) وأسسها كيشاب شاندرا سن؛ و«آريا ساماج» (١٨٧٦) وأسسها سوامي داياننداد سارسواتي، وأعقبها عدة حركات إصلاحية غالبية مؤسسيها إنكليز).

بدأت فكرة إنشاء حزب المؤتمر الهندي تبرز بفضل جهود عدد من الهنود والبريطانيين معًا من أمثال ألان أوكتافيان هيوم Allan Octavian Hume (١٨٢٩-١٩١٢) كمحاولة لجمع التشرذمات السياسية الهندية بهدف تكوين ثقافة سياسية شعبية موحدة وتشجيع التجارة والصناعة وتبني وسائل لتدعيم الوحدة الوطنية بين المذاهب الدينية كافة.

تشكل الحزب في البداية كجمعية وطنية عامة. فعقد مؤتمره التأسيسي في بومباي عام ١٨٨٥، وضم أعضاء ذوي اتجاهات سياسية متباينة. فكان منهم الليبرالي الموالي للبريطانيين والراديكالي المطالب بالاستقلال التام للهند وكانوا في أغلبيتهم من النخبة الهندية المثقفة، ومن جميع الأديان في الهند.

في ١٨٨٦ عقد مؤتمره الثاني الذي ضم ٤١٢ عضوًا، وفي ١٨٨٧ عقد مؤتمره الثالث في مدراس (٦٠٠ عضو) وبرز فيه دادابيه ناوروجي Dadabai Naoroji الذي أصبح رئيسًا للحزب لثلاث مرات. وعرف مؤتمر عام ١٨٨٩ أعضاء يمثلون أبناء الطبقة الوسطى وتطلعاتهم نحو الحرية والعدالة الاجتماعية.

أما مشاركة المسلمين فكانت محدودة، قياسًا على غيرهم من أبناء الديانات الأخرى في الهند، ذلك أن زعيمهم سعيد أحمد خان اعتبر أن الحزب لا يمثلهم. وقد بقي المسلمون منكفئين عن الحزب إلى أن اطمأنوا إلى سياسته التي أصبحت أقرب إلى الحكم البريطاني، فانضم إليه عدد كبير منهم. وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى حيث وقفت تركيا، زعيمة العالم الاسلامي آنذاك، في المعسكر المعادي لبريطانيا، تضعضع وضع المسلمين الهنود وانقسموا في مواقفهم.

الحزب يبدأ نضاله السلمي وبروز إسم غاندي (١٨٩٤-١٩١٤): بدأ حزب المؤتمر نضاله مستخدمًا أسلوب المطالب الدستورية السلمية، ساعدته على ذلك تغييرات في العالم كان أبرزها، بالنسبة إلى الهند، هزيمة ايطاليا عام ١٨٩٤ في الحبشة، ما فتح أعين الهنود على إمكانية هزيمة بريطانيا في الهند.

لكن وقع هزيمة ايطاليا سرعان ما تلاشى أمام بروز بعض المشكلات الداخلية في البلاد. إذ شهدت الهند فترات جفاف طويلة أثرت في المحاصيل الزراعية وأدت إلى انتشار الأوبئة، ما جعل الحزب يبحث في قضايا الشعب وهمومه اليومية بدلًا من التخطيط السياسي.

وإضافة إلى ذلك، فقد كان الحاكم البريطاني في الأثناء اللورد كيرزون الذي تميز حكمه بأقصى درجات القمع وعدم الاكتراث لرأي الحزب، ووجّه

اهتمامه نحو تحسين الادارة الاستعمارية، وقسمت في عهده مقاطعة البنغال إلى مقاطعتين إحداهما إسلامية والأخرى هندوسية، ما أثار نقمة الهندوس عليه، ودفع بزعيم حزب المؤتمر دادابيه ناوروجي إلى أن يدعو، في خطاب ألقاه عام ١٩٠٦، إلى التغيير في التعامل مع بريطانيا واللجوء إلى أساليب أعنف.

إلا أن بعض الاصلاحات التي قام بها البريطانيون في البلاد امتصت «التوجه العنفي» في الحزب، واستعاد قادته المعتدلون صدقية منهجهم السياسي المعتدل. فكرّس مؤتمر الحزب في ١٩١٠ قيادة المعتدلين، خصوصًا بعد جعل دلهي عاصمة للبلاد بدلًا من كالكوتا. وشهدت هذه الفترة انضمام عدد كبير من المسلمين، كما شهدت بروز غاندي في الأوساط الشعبية بعد عودته من جنوب افريقيا حيث قاد هناك حملة ضد التمييز العنصري.

إبان الحرب العالمية الأولى (مؤتمر لاكناو): مع نشوب هذه الحرب قدّم حزب المؤتمر ولاءه لبريطانيا، وبدأ يقدم المساعدات لها عبر إرسال المحاربين إلى ميادين القتال. وفي مؤتمره في مدينة مدراس عام ١٩١٥، أكّد الحزب على أن المساهمة في المجهود الحربي البريطاني ستجلب الحرية للبلاد. لكن هذا المؤتمر لم يحل دون توجه آخر اعتمد النضال العنفي ضد الاستعمار كما برز في مؤتمر لاكناو Lucknow الذي أكّد على ضرورة أن يحكم الهنود أنفسهم. وقد نتج عن ذلك ما دُعي «ميثاق لاكناو» الذي وضع برنامج «الحد الأدنى» المتفق عليه بين قطبي مؤتمر لاكناو: حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي كانت تمثل أغلبية مسلمي البلاد. وجرى في المؤتمر تحديد نسبة المقاعد لكل من الطائفتين، الهندوسية والاسلامية، في الانتخابات.

وفي السنة نفسها (١٩١٥)، برز غاندي كأبرز قائد للحركة الوطنية الهندية.

مذبحة أمريتسار (أمرشار، ١٩١٩): لم يحل منح البلاد دستورًا جديدًا من استمرار المطالب الاستقلالية وتصاعدها. وفي ١٣ نيسان ١٩١٩، وصل إلى أمريتسار Amritsar (أمرشار) الجنرال البريطاني ريجينالد داير R. Dyer الذي كان مسؤولًا عن أمر أصدره باطلاق النار على حشود مدنية. فكانت مذبحة ارتكبت في حق جمهور احتشد كردة فعل على قرارات أصدرتها الحكومة، في ١٩١٩، وكانت امتدادًا لقوانين الطوارىء أثناء الحرب العالمية الأولى. ففي ١٠ نيسان ١٩١٩، اعتقل نتيجة هذه القرارات عدد من زعماء المؤتمر. فانطلقت بعد ثلاثة أيام مسيرة كبرى أطلقت القوات البريطانية (بقيادة داير) عليها النيران، ما أدّى إلى قتل ٢٠٠ مدني وجرح ١٢٠٠. وقد تبعت هذه المذبحة بعض المحاولات البريطانية لاسترضاء الهنود، أبرزها أنهم أعطوا عددًا أكبر من المقاعد في البرلمان، ومُنحوا مزيدًا من التسهيلات في الانتخابات.

الهند ما بين الحربين العالميتين: في ظل هذه الأحداث والظروف كان دور غاندي يبرز أكثر فأكثر معتمدًا سياسة «اللاعنف» لحل مشاكل البلاد، سواء الداخلية أو في علاقاتها مع المستعمر البريطاني. وقد استلم غاندي رئاسة حزب المؤتمر (رسميًا، بعد أن كان قد أضحاها عمليًا منذ ١٩١٥) بعد موت كوخال، ميها وبيلاك. وتعرض غاندي خلال هذه الفترة للاعتقال مرات عدة، وحاول إنشاء علاقات قوية مع أحزاب تحررية كثيرة في «العالم الثالث»، وخصوصًا حزب الوفد المصري.

إلا أن توجه غاندي نحو الخلط بين السياسة والمعتقدات الدينية الهندوسية، على ما يقول المؤرخون، أدّى إلى ابتعاد المسلمين عن حزب المؤتمر. الأمر الذي زاد من الشرخ بين أتباع الديانتين. كما أن جنوح غاندي في سياسته القائمة على «اللاعنف» أدّى إلى نشوء تيارات متعددة داخل الحزب، كان أبرزها قيام «التجمع الاشتراكي» (١٩٣٢) الذي كان نهرو أحد مؤيديه.

وفي ١٩٣٦، جرت أول انتخابات في البلاد بعد تعديل دستور ١٩١٩. فانقسم الحزب حولها، إذ أراد البعض، بقيادة نهرو، مقاطعتها لعدم موافقته على التعديل الدستوري. إلا أن الحزب عاد وخاض



غاندي وزوجته لدى وصولهما إلى لندن (آب ١٩٣١)

الانتخابات وحصل على ٧٠٦ مقاعد من أصل ١٥٨٥ مقعدًا.

خلال الحرب العالمية الثانية (محمد جناح يطالب بدولة اسلامية): جنّدت بريطانيا ٢,٥ مليون من الهنود للقتال في صفوف جيوشها خلال سنوات الحرب. فاعترض نواب حزب المؤتمر على هذا الوضع واستقال أعضاؤه من المجلس النيابي. وعند تقدم اليابان في الحرب واحتلالها بورما (مينمار) واقترابها من الحدود الهندية، حاول غاندي إقناع بريطانيا بترك موضوع اليابان لزعماء الهند المحليين ليحلوا المشكلة مع اليابان بطرقهم السلمية. ولما رفضت بريطانيا، طلب حزب المؤتمر رحيلها الفوري وقاد حملة تحركات شعبية سلمية (اعتقل غاندي لمرة سادسة، ثم سابعة، وسُجن نهرو ثلاثة أشهر في ١٩٤٠). وانتقلت قيادة الحزب إلى مجموعة من القادة الشباب الذين أرادوا استخدام العنف. إلا أن ثورتهم قُمعت خلال أسابيع ستة: النصف الثاني من ١٩٤٢، نحو ألف قتيل و٦٢ ألف معتقل.

في أواخر ١٩٤٢، انضم أحد الزعماء، صُبحا شاندرا بوس (١٨٩٧-١٩٤٥) إلى ألمانيا، وأنشأ جيشًا قوميًا هنديًا جنّد أفراده من المعتقلين الهنود في معسكرات أسرى الحرب (نحو ٤ آلاف رجل)، كما شكل في سنغافورة (في العام ١٩٤٣)، وبدعم من اليابان، «حكومة الهند الحرة»، وجنّد نحو ١٢٠ ألف متطوع من بين الأسرى الهنود في السجون اليابانية.

في ١٩٤٣، عُين اللورد أرشيبالد ويفيل Archibald Wavel (١٨٨٣-١٩٥٠) نائبًا للملك حاكمًا للهند. وفي ٦ أيار ١٩٤٤، أطلق سراح غاندي لدواعي صحية. وفي ٢٥ حزيران ١٩٤٥، عقد ويفيل، في سيملا، مؤتمرًا بهدف تشكيل مجلس تنفيذي يمهّد لقيام حكومة محلية. لكن زعيم المسلمين محمد جناح طالب بإقامة دولة إسلامية، في حين وقف زعماء حزب المؤتمر ضد أي تقسيم للهند. وبين تشرين الثاني ١٩٤٥ وصيف ١٩٤٦، شهدت البلاد اضطرابات دموية ذهبت بأرواح الآلاف (١٠ آلاف في كالكوتا وحدها). وفي ٢ ايلول ١٩٤٦، عين جواهر لال نهرو («البانديت» التي تعني في السنسكريتية «الرجل العالم») رئيسًا للحكومة.

محصلة إيجابية لعصر «الهند البريطانية»: بدأت الهند الدخول في عصور الحياة الحديثة مع الاحتلال البريطاني لها. ففي القرن التاسع عشر، نهضت المدن التي أثّرت، في أنماط حياتها، على مناطق واسعة

محيطة بها، خصوصًا لجهة الصناعات التي نشأت فيها، وجذبت أعدادًا كبيرة للعمل فيها، وتشكلت النخب الصناعية والتجارية والزراعية، وأنشىء نظام حديث للري، وبدأ استغلال الثروة المنجمية (وقد رافق ذلك بؤس الطبقات المستغلة في الأرياف). كما بدأت هذه المدن والمناطق ترتبط في ما بينها بشبكات من المواصلات (خطوط سكك الحديد).

وأنشأ الانكليز نظامًا قضائيًا وإداريًا حديثًا ساهم في تقوية مشاعر وروابط الوحدة الوطنية، وكانت الانكليزية، التي تعلمها المثقفون الهنود، صلة الوصل مع العالم الغربي وتاريخه وتقدمه.

محصلة سلبية: عنوان هذه المحصلة الاساسي تدمير المقومات الحرفية والزراعية في الهند (الأمر نفسه حصل لكل البلدان المستعمرة في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية).

وفي هذا يقول بيار غيليوم في كتابه L'Inde Anglaise, p. 561-562 et 566 نقلًا عن وليد صليبي، «الخيانة الاقتصادية، تقرير عن صندوق النقد الدولي»، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص١٤٧-١٤٨):

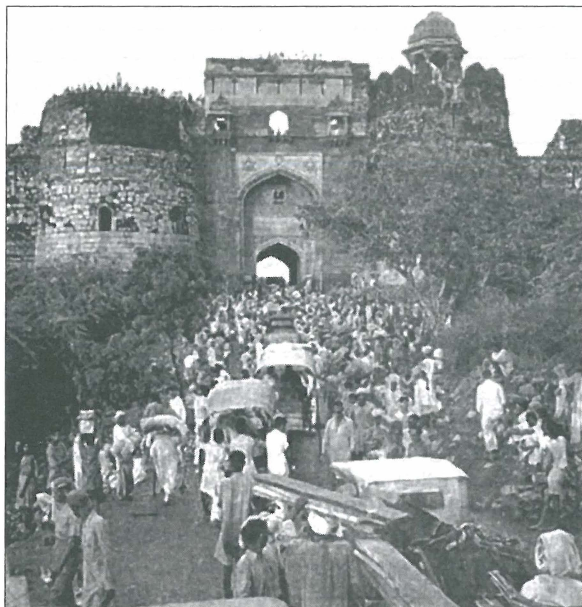
«النظام الجمركي السائد جعل من الهند شريكًا غير متكافىء إلى حد بعيد، مع انكلترا. ففيما كانت المنسوجات المصدرة من انكلترا إلى الهند تخضع لضريبة ٣,٥٪ وتعفى من الضرائب الداخلية السارية على المنسوجات الهندية ذاتها (٦٪ و١٨٪)، كانت المنسوجات الهندية المصدرة إلى انكلترا تخضع لضريبة تتراوح بين ٤٠٪ و٦٠٪. على هذا، لم تستطع المنتوجات الحرفية الهندية منافسة المصانع الانكليزية. وفيما كانت الهند مصدِّرة أساسية للمنسوجات الملقبة بـIndiennes) سنة ١٨١٥، أمست تستورد منسوجات القطن سنة ١٨٣٠ (...) وكانت أي محاولة من الحكومة الهندية لتحسين التعرفة الجمركية تثير غضب غرفة التجارة في مانشيستر وسخطها. على هذا، لم تحظَ الصناعات االناشئة بأي حماية جمركية طوال القرن التاسع عشر، خلافًا للصناعات في الولايات المتحدة وروسيا وكندا. إن التاريخ الجمركي للهند يظهر أن المنطق الاستعماري كان يضحي بصناعات المستعمرة لمصلحة المصالح التجارية للبلدان المستعمرة (...) أما الزراعة المتخصصة التصديرية، الشاي، فقد نمت زراعته تلبية لطلب الاسواق الانكليزية: فارتفع إنتاج الشاي من ٢١٦ ألف ليبرة سنة ١٨٥٠ إلى ٦ ملايين و٢٥١ ألف سنة ١٨٧١. وفيما كانت انكلترا تستورد ٦٪ من استهلاكها من الهند سنة ١٨٦٦، أمست تستورد ٦٠٪ من الهند سنة ١٩٠٣».

الاستقلال (١٩٤٧)

أحداث ١٩٤٧-١٩٤٩ (اغتيال غاندي): في ٣١ آذار ١٩٤٧، عين اللورد لويس مونتباتن L. Mountbatten (١٩٠٠-١٩٧٩) نائبًا للملك، وكان الحاكم البريطاني الأخير على الهند. وفي ليل ١٤-١٥ آب ١٩٤٧، أعلن استقلال الهند.

سبق إعلان استقلال الهند، في ١٩٤٧، استقلال سيلان وبورما (سري لانكا وميانمار)، وإنشاء باكستان الغربية (جزء من الهند) والشرقية (التي ستصبح بنغلادش: جزء من البنغال، وذات الأكثرية المسلمة، مثلها مثل الغربية)، مع احتفاظ الهند بأكبر المدن وبأكثر الثروات المنجمية والتجهيزات الصناعية وبثلاثة أرباع سكان شبه القارة الهندية. ومع قيام باكستان، جرت مذابح (هندوس-مسلمون)، وأعدم الآلاف، وانتشرت الأوبئة وعمّت المجاعة (نحو ٥٠٠ ألف قتيل خلال أسابيع قليلة)، ولجأ نحو ٦ ملايين مسلم من الهند إلى باكستان، ونحو ٨ ملايين هندوسي من باكستان إلى الهند التي ظلّ فيها نحو ٨٠ مليون مسلم.

مع إعلان استقلال الهند تحوّل ٦٢٤ مهاراجا إلى مواطنين عاديين. واختارت بعض الولايات الانضمام إلى باكستان، لكن الهند اجتاحتها وأبقتها في الاتحاد؛ وهذه الولايات هي: جوناغاد التي كان يسكنها ٧٥٠ ألفًا، ٨٠٪ منهم هندوس، حيدر آباد، كاشمير التي يشكل المسلمون ٧٧٪ من سكانها لكن المهاراجا طلب مساعدة الهند.



أكبر مذبحة وأكبر هجرة في التاريخ المعاصر (٢٢ كانون الثاني ١٩٤٧)



إقبال: صاحب فكرة قيام باكستان



جناح: المؤسس الفعلي لباكستان

في آب ١٩٤٧، عين جواهرلال نهرو رئيسًا للحكومة. وفي أيلول أعلن غاندي صيامه عن الطعام لإحلال السلام في كالكوتا. وفي ١٣-١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، صام من أجل أن يوقع المسلمون والهندوس ميثاق سلام بينهم. وبعد أقل من اسبوعين، وتحديدًا في ٣٠ كانون الثاني، اغتاله ناتورام فيناياك غودس الذي أعدم في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩، وأعدم معه نارايان آبت N. Apte العقل المدبر للاغتيال. وأُحرقت جثة غاندي، ووُضع رمادها في أوان توزعتها الولايات الهندية لنثرها في الأنهر المقدسة عند الهندوس (الإناء الذي حصلت عليه ولاية أوريسا عُثر عليه محفوظًا في أحد المصارف، فتمّ نثر رماده في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٧ في مدينة الله آباد عند ملتقى نهري الغانج ويمونه) (للمزيد حول أحداث الهند من العام ١٩٢٢ إلى عام الاستقلال في ١٩٤٧، راجع «غاندي، المهاتما» في باب الزعماء).

في حزيران ١٩٤٨، عين شاكرافارتي راجاغوبالاشاري (١٨٧٩-١٩٧٢) حاكمًا عامًا.

نهرو زعيم البلاد بعد غاندي، ودستور جديد: في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٠، أصبحت الهند جمهورية، وانتخب رئيسًا راجندرا براساد R.Prassad (١٨٨٤-١٩٦٢). لكن السلطة الفعلية، وفق الدستور، وزعامة البلاد بيد جواهرلال نهرو Jawaharlal nehru رئيس الوزراء.

تصدّى نهرو بحزم للصراعات الداخلية، وزاد من مركزية حزب المؤتمر. فباشر، في بادىء الأمر، بوضع دستور يضمن وحدة البلاد، وأتاح للمناطق الهندية كافة الاشتراك في حكومته، حكومة الاتحاد الوطني.

يستوحي الدستور، الذي صدر في ١٩٥٠، أحكامه من الدستور الاميركي، وخصوصًا من المؤسسات البريطانية الدستورية وتقاليدها. فهو ينص على أن الهند تتكون من «اجتماع دول» أو ولايات ومن أقاليم تدير شؤونها الحكومة الفدرالية. وعلى رأس كل ولاية حاكم يعينه رئيس الهند، ومجلس للوزراء، ونظام قضائي خاص. أما الحكومة الفدرالية فيرأسها رئيس ونائب للرئيس تنتخبهما هيئة انتخابية مكونة من أعضاء الجمعيات التشريعية (الجمعية التشريعية الفدرالية والجمعيات التشريعية العائدة للولايات). والرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية هو رئيس الوزراء.

في ١٩٥٢، جرت انتخابات عامة حصل حزب المؤتمر فيها على ٣٦٢ مقعدًا من أصل ٤٨٩، ما اعتبر انتصارًا ساحقًا للحزب تبعته انتصارات انتخابية متلاحقة (حتى الثمانينات). وبين ١٩٥١ و١٩٥٤، طغت مشكلة العلاقة بين حزب المؤتمر والحكومة على سائر المشكلات الأخرى. إلا أنها حُلّت عندما أصبح رئيس الوزراء (نهرو) رئيسًا للحزب ايضًا. وقد ظلّ نهرو في الحكم حتى وفاته في ١٩٦٤.

ومن أحداث فترة حكم نهرو: اعتراف الهند بالسيادة الصينية على التيبت (١٩٥٤)، زيارة الزعيم الصيني شو إن لاي لنيودلهي (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٦)، إعطاء الهند حق اللجوء للزعيم الديني الدالاي لاما ولنحو ٥ آلاف لاجىء تيبيتي (١٩٥٩)، انتخاب سارفيبللي رضا كريشنان رئيسًا للجمهورية (١٩٦٢)، معارضة الصين «احتلال» الهند لمناطق في الشمال الهندي تبلغ مساحتها ٩٠ ألف كلم^2، وقيام اشتباكات بين الطرفين بعد دخول القوات الصينية لمسافة ١٨ كلم انتهت بانسحاب الصينيين (نحو ٤ آلاف قتيل لدى الجانبين).

وعلى الصعيد الخارجي، برز نهرو، إلى جانب زعماء مصر (عبد الناصر) والصين (شو إن لاي) ويوغوسلافيا (تيتو)، في سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

شاستري رئيسًا للوزراء، وأولى حروب كشمير: لال بهادور شاستري Lal Bahadur Shastri (١٩٠٤-١٩٦٦) خلف نهرو رئيسًا للوزراء بدءًا من حزيران ١٩٦٤. وفي آب-ايلول ١٩٦٥ نشبت الحرب بين الهند وباكستان حول كشمير، ولم يتحقق وقف النار إلا بتدخل من الأمم المتحدة وفرضها انسحاب قوات الطرفين من

الاراضي المحتلة أثناء المعارك. ومات شاستري في ١١ كانون الثاني ١٩٦٦ بعد أن وقّع، مع باكستان، «اعلان طشقند» حول التعهد بعدم اللجوء إلى الاعمال العسكرية. وبعده، عُينت إنديرا غاندي رئيسة للوزراء.

إنديرا غاندي رئيسة الوزراء، وضع حزب المؤتمر: بوصول إنديرا غاندي Indira Gandhi، إبنة نهرو، إلى الحكم في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٦، اتخذ الحزب بعدًا جديدًا ووجهًا أكثر تقدمية. إذ دخله العديد من النساء، كما برزت تيارات شابة جديدة جعل البعض يعتقدون انه ينحو في اتجاه اليسار. وشهد الحزب في غضون ذلك تصارع هذه التيارات، وكانت اليسارية منها بقيادة إنديرا نفسها، واليمينية بقيادة منافسها موراجي ديساي Moraji Desai.

ومع الضائقة الاقتصادية التي شهدها العام ١٩٦٧، تراجع الحزب في الانتخابات التي لم يفز فيها سوى بـ٢٦٨ مقعدًا من أصل ٥٢٠. ودعت غاندي إلى انتخابات عامة في ١٩٧١ بعد أن قدمت برنامجًا لإصلاحات جذرية في البلاد كالإصلاح الزراعي. فأسفرت هذه الانتخابات عن فوز الحزب بـ٣٥٠ مقعدًا من أصل ٥٢٠.

استمر حزب المؤتمر بقيادة إنديرا غاندي فترة طويلة في الحكم بدأت خلالها تبرز صورته التحررية أكثر فأكثر. إلا أن قوى اليمين داخل الحزب وخارجه تكتلت ضده وأخرجته من الحكم عام ١٩٧٧ (موراجي ديساي) لأول مرة منذ الاستقلال. وقد أدّى ذلك إلى انشقاق الحزب رسميًا، فأصبح الجناح الذي تتزعمه إنديرا غاندي يعرف باسم «حزب المؤتمر الوطني الهندي–إنديرا»، بينما اتخذ الجناح المعارض لغاندي إسم «حزب المؤتمر الوطني الهندي»، وكان بقيادة سردار سينغ وي. شافان، وغيرهما. وقد تحالف الجناح الأخير مع حزب جاناتا خلال فترة إبتعاد إنديرا غاندي عن السلطة (وحزب جاناتا هو تجمع سياسي يميني من عدة أحزاب ليبرالية واشتراكية «معتدلة» برز إلى حيز الوجود بزعامة موراجي ديساي على أثر انشقاق حزب المؤتمر).

وفي ١٩٨٠، جرت انتخابات عامة فاز بنتيجتها حزب المؤتمر–إنديرا بالأغلبية المطلقة، في حين تفتت قوى الاحزاب المعارضة، بما في ذلك الذين انشقوا عن الحزب أو الذين طُردوا منه.

الحرب الهندية–الباكستانية (١٩٧١): قبل نشوب هذه الحرب في أواخر العام ١٩٧١، تمحورت أحداث الهند حول الموضوعات التالية: – منحت غاندي حقوقًا سياسية لولايات وأقاليم المناطق الشمالية الشرقية (كانون الثاني ١٩٦٧)؛ – جرت انتخابات عامة (شباط ١٩٦٧)؛ – توتر بين الصين والهند وانتفاضة الماويين في بعض المناطق الشمالية–الشرقية (حزيران ١٩٦٧)؛ – انتخاب الدكتور زكير حسين رئيسًا للجمهورية (١٥ أيار ١٩٦٧)؛ – حوادث حدودية عند حدود ولاية سكّيم بين الهند والصين (ايلول ١٩٦٧)؛ – انقسام في حزب المؤتمر (تشرين الثاني ١٩٦٩)؛ – انتخاب فاراح فنكاتا غيري (١٨٩٤–١٩٨٠) رئيسًا (آب ١٩٦٩)؛ – انتخابات وفوز إنديرا غاندي (آذار ١٩٧١)؛ – معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي (٩ آب ١٩٧١)؛ – اندلاع الحرب الهندية–الباكستانية (من ٣ إلى ١٧ كانون الاول ١٩٧١).

هي «حرب الاسبوعين» في كانون الاول ١٩٧١ التي أدت إلى فصل باكستان الشرقية عن باكستان الغربية وقيام دولة «بنغلادش».

في الواقع، تمتد أسباب هذه الحرب المتراكمة إلى تقسيمات ١٩٤٧. فقد كانت الهند وباكستان (بقسميها الغربي والشرقي) تؤلفان إقليمًا واحدًا خاضعًا لبريطانيا. ومع تقسيمه، زُرعت فيه بذرة الحرب التي أضحت متوقعة، خصوصًا مع تكوّن احتمالات الصدام بين الهند والصين.

وعكفت الدولتان، الهند وباكستان، على تطوير إمكاناتهما العسكرية. وأولتا، بالنظر إلى اتساع أراضيهما، عناية خاصة بتطوير سلاح الطيران. وساعد هذا التسابق على التسلح على حدوث أول

صدام ذي أهمية بين الدولتين في ايلول ١٩٦٥ حول كشمير. وفي تلك الفترة من الصراع وقفت الصين إلى جانب باكستان، وكانت الهند تعتمد في دفاعها ضد الصين على صعوبة الحدود وعلى العائق الجبلي المتمثل بجبال هيمالايا. ولكن الهجوم الصيني أثبت للهنود أن جبال هيمالايا لا يمكن الاعتماد عليها للدفاع، إذ استطاعت القوات الصينية التوغل واحتلال أراض من الاراضي الهندية.

وببروز الباكستان، مع حليفتها الصين، في الميدان العسكري، رأت الهند نفسها أمام تهديد دائم. وقد جهدت في عدم الاشتباك مع باكستان قبل تأمين تحالف مع إحدى القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وتوصلت إنديرا غاندي إلى عقد تحالف (معاهدة صداقة) مع الاتحاد السوفياتي، كان من أول نتائجه دعم السوفيات للهند دعمًا مباشرًا في حربها العسكرية والسياسية ضد باكستان.

أما الصين فقد بقيت على تحالفها مع باكستان لموازنة النفوذ السوفياتي في الهند، إضافة إلى مصلحتها في إبقاء دولة باكستان موحدة بشطريها الغربي والشرقي لحصر المناطق الشمالية بين فكي كماشة.

استغلت الهند استغلالًا واسعًا نقطة الضعف في الكيان الباكستاني (المقسم إلى منطقتين متباعدتين على مسافة نحو٢٥٠٠ كلم: باكستان الغربية وباكستان الشرقية)، وضربت حصارًا محكمًا على باكستان الشرقية برًا وبحرًا حتى عزلتها عن إمدادات القسم الغربي قبل أن تسيطر عليها عسكريًا. وبالاضافة إلى ذلك وجود حركات تمرد في باكستان الشرقية (بنغلادش) دفع الحكومة الباكستانية إلى اعتماد سياسة صارمة لقمع حركات التمرد ولاعتقال زعماء المعارضة وعلى رأسهم الشيخ مجيب الرحمن رئيس رابطة «عوامي» (راجع «بنغلادش»، ج٥). ونتج عن أعمال القمع فرار نحو عشرة ملايين لاجىء من باكستان الشرقية (بنغلادش) رأت الهند نفسها إزاءهم عاجزة عن أن تأويهم وتكفيهم، كما لم يمكنها إعادتهم إلى بلادهم وتعريضهم لعمليات القمع الدموية.

كانت الهند هي البادئة في فتح جبهة حربية مع باكستان بعد ثمانية أشهر من التوتر الشديد والتصعيد المتبادل لعمليات الحدود وصور الرعب والمجاعة لأهالي باكستان الشرقية (بنغلادش) وللاجئين منهم إلى الهند. فسارع الرئيس الباكستاني يحي خان، ردًا على الاستقطاب الهندي–السوفياتي، وأوفد إلى بكين وفدًا رفيعًا تعمد أن يكون برئاسة زعيم المعارضة في باكستان الغربية والرجل الذي كان وراء التقارب الباكستاني–الصيني، ذو الفقار علي بوتو. وقد حصل الوفد الباكستاني على وعود بالتأييد لم تتجسد عمليًا خلال القتال.

وانفجرت شبه القارة الهندية بحرب بين الهند وباكستان. وكان الهجوم الأساسي للقوات الهندية في مقاطعة «ديناجبور» في القطاع الشمالي من باكستان الشرقية (بنغلادش). ولم يتوصل مجلس الأمن، ولا الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إلى إيقاف المعارك نتيجة للفيتو السوفياتي بعدما كان مجلس الأمن رفض مشروع قرار سوفياتي يتضمن دعوة إلى القوات الباكستانية لوقف أعمال العنف في باكستان الشرقية.

وفي ١٤ كانون الاول (١٩٧١) دخل الجيش الهندي داكا وأعلن سقوط باكستان الشرقية (بنغلادش). وأعلنت إنديرا غاندي في مجلس النواب الهندي: «إن داكا مدينة حرة الآن في وطن حر»، وبدأت الخطوات الأولى لقيام بنغلادش، وعبّرت غاندي عن أملها في أن يأخذ الشيخ مجيب عبد الرحمن مكانه على رأس الدولة الجديدة في وقت قريب جدًا (وكان لا يزال سجينًا في باكستان الغربية).

وفي ٢٠ كانون الأول (١٩٧١) استقال الرئيس الباكستاني يحي خان وسلّم السلطات إلى ذو الفقار علي بوتو. وأول ما فعله بوتو إطلاق سراح الشيخ مجيب الرحمن (٢٢ كانون الاول ١٩٧١) الذي وصل إلى بنغلادش في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢، وأخذ في ممارسة صلاحياته في الدولة الجديدة. وبعد أسبوعين حصلت بنغلادش على اعتراف الاتحاد السوفياتي وفنلندا وبولندا ويوغوسلافيا ومنغوليا، بالإضافة إلى

الهند التي كانت وراء إنشائها والتي اعترفت بها خلال العمليات الحربية (ولم تمض فترة طويلة حتى حصلت الدولة الجديدة على اعتراف الأسرة الدولية بها بما في ذلك باكستان نفسها). وفي ١٩ آذار ١٩٧٢، وقعت الهند وبنغلادش معاهدة ترسيم حدودهما.

وفي ١٦ ايار ١٩٧٤، انتجت الهند أول قنبلة ذرية لها.

موراجي ديساي رئيسًا للوزراء: في ٢٤ آب ١٩٧٤، انتخب فخر الدين علي أحمد (١٩٠٥–١٩٧٧) رئيسًا للجمهورية. وبدأت قوى المعارضة تزيد من تكتلها ضد رئيسة الحكومة إنديرا غاندي. فأبطلت محكمة مدينة الله آباد (١٢ حزيران ١٩٧٥) انتخاب إنديرا غاندي في ١٩٧١ لأسباب «قانونية ونظامية»، إلا أن المحكمة العليا سمحت لها بالبقاء في منصبها (٢٤ حزيران ١٩٧٥). وبعد يومين، تمّ اعتقال قادة المعارضة باستثناء القادة الشيوعيين القريبين من الاتحاد السوفياتي، وأعلنت حال الطوارىء، وجرى اعتقال نحو ٣٥ ألف شخص بين ٢٥ حزيران ١٩٧٥ و٢٠ آذار ١٩٧٧، وحظرت الأحزاب، وأبطل البرلمان حكم محكمة مدينة الله آباد. وفي كانون الثاني ١٩٧٦، علقت المادة ١٩ من الدستور حول حقوق المواطن، وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٦، تبنى البرلمان تعديلًا دستوريًا يزيد من صلاحيات رئيس الوزراء على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية الاتحادية.

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧، حُلّ مجلس الشعب، وجرت، في ١٦–٢٠ آذار ١٩٧٧ انتخابات تشريعية جاءت نتائجها هزيمة غير متوقعة لإنديرا غاندي. وقبل مغادرتها الحكم رفعت حال الطوارىء (٢١ آذار ١٩٧٧).

وفي ٢٤ آذار ١٩٧٧، حلّ الفائز الأكبر زعيم المعارضة ورئيس حزب جاناتا (حزب الشعب) موراجي ديساي (١٨٩٦–١٩٩٥) في الحكم. فبادر إلى إطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيين. وانتخب نيلام سانجيفا ردّي (مولود ١٩١٣) رئيسًا للجمهورية (الاتحاد الهندي). وفي كانون الثاني ١٩٧٨، انشق حزب المؤتمر الهندي، وقام حزب «المؤتمر–إنديرا» الذي حقق نصرًا في الانتخابات المحلية (شباط ١٩٧٨). وفي تموز ١٩٧٨، اتُهمت غاندي وابنها سنجاي بانتهاكات للقوانين والأنظمة الانتخابية، وجرى توقيف إنديرا (تشرين الاول ١٩٧٨، تظاهرات مؤيدة لها وسقوط ستة قتلى). وفي ٢٩ تموز ١٩٧٩، قدّم ديساي استقالته، وخلفه على رأس الحكومة شاران سينغ (مولود ١٩٠٢).

إنديرا في الحكم من جديد (١٩٨٠–١٩٨٤): في ٣–٦ كانون الثاني ١٩٨٠، جرت انتخابات عامة فاز بنتيجتها حزب «المؤتمر–إنديرا» بالأغلبية المطلقة، وشكلت إنديرا حكومتها بعد أقل من أسبوعين.

في نيسان ١٩٨٠، أعلنت الحكومة اعتبار ولاية أسام (تقع في شمال شرقي الهند) «منطقة اضطرابات» على أثر أعمال العنف التي اجتاحتها بدءًا من أيلول ١٩٧٩، وكانت أسبابها الرئيسية تكمن بموجات اللاجئين المتدفقين إلى هناك من بنغلادش والنيبال. وفي حزيران ١٩٨٠ انتقلت عدوى هذه الاضطرابات، وللأسباب نفسها، إلى ولاية تريبورا.

على الصعيد الخارجي: في أيلول ١٩٨٠، عقد في نيودلهي (العاصمة) المؤتمر الثاني لبلدان الكومنولث في آسيا والباسيفيك. وهاجمت غاندي، في المؤتمر، الدول الكبرى والغنية داعية إلى «نظام عالمي جديد مرتكز على العدالة والمساواة».

وفي ٨ كانون الاول ١٩٨٠، زار الزعيم السوفياتي بريجنيف الهند، وناقش مع غاندي جملة من المسائل الثنائية والعالمية، من بينها المسألة الأفغانية. وقد أثارت زيارته مخاوف في باكستان على الرغم مما صرّح به من أن «تنمية العلاقات الهندية–السوفياتية يجب أن لا تُعتبر موجهة ضد أي طرف آخر». وفي الزيارة، أعلن، أمام البرلمان الهندي، مشروعه حول السلام في الخليج العربي–الفارسي (وقد سارعت الولايات المتحدة إلى رفض هذا

المشروع)، كما وقّع معاهدة تعاون بين الهند والاتحاد السوفياتي.

أما مسألة الخلافات الحدودية بين الهند والصين التي تعود لقبل نحو عشرين سنة (حوادث حدودية متكررة منذ ١٩٦٢)، فقد جرت محادثات حولها أثناء زيارة وزير الخارجية الصينية، هوانغ هوا، لنيودلهي في حزيران ١٩٨١. وكانت أول زيارة تتم على مثل هذا المستوى بين البلدين.

وفي تشرين الثاني ١٩٨١، زارت إنديرا باريس (حيث قلدتها جامعة السوربون دكتوراه شرف). وفي البيان المشترك الصادر عقب اجتماعها بالرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران (ورئيس الحكومة الفرنسية موروا ووزير الخارجية كلود شيسون)، أعلن البلدان تكثيف تعاونهما لتقوية «السلام بين الدول»، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. كما وقّع الجانبان أربع اتفاقيات تعاون في مجال الطاقة. وفي تشرين الثاني ١٩٨٢، زار ميتران نيودلهي حيث وقع اتفاقًا نوويًا بين البلدين. وكانت غاندي، في أوائل الشهر نفسه، استقبلت الرئيس الباكستاني ضياء الحق في أول زيارة لرئيس باكستاني للهند منذ ١٩٧٢، أي منذ زيارة علي بوتو.

وفي ٧ آذار ١٩٨٣، افتتحت غاندي في نيودلهي القمة السابعة لدول عدم الانحياز في حضور ٧٠ ملكًا ورئيس دولة ورئيس حكومة. وقد شدّدت غاندي على المشاكل الاقتصادية وقضية نزع السلاح. كما عقدت في تشرين الثاني ١٩٨٣، في نيودلهي ايضًا، القمة الـ٢٣ لدول الكومنولث، وضمت ٤٤ بلدًا من أصل ٤٨. وقد انتقدت هذه القمة، بلهجة معتدلة، التدخل الاميركي في غرانادا، وبلهجة حازمة سياسة الولايات المتحدة في ناميبيا، ودانت إعلان الجمهورية التركية لشمال قبرص من جانب واحد، ودعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لاستئناف الحوار في ما بينهما. واستمرت الهند تحرص، إزاء الدولتين العظميين، على انتهاج سياسة متوازنة بينهما على الرغم من الروابط العسكرية المتنامية بين نيودلهي وموسكو والتي تشمل السماح للهند بتصنيع طائرات ودبابات سوفياتية متطورة.

وفي نيسان ١٩٨٤، زارت غاندي ليبيا وتونس حيث التقت زعيميهما القذافي وبورقيبة، وكذلك عرفات وأمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي. وأعلنت، عقب هذه الزيارة، وبصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز أن «أزمتي لبنان وحرب الخليج تبدوان غير قابلتين للحل».

على الصعيد الداخلي: في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٢، أعلن إضراب عام في البلاد تخللته اضطرابات أمنية وسقوط ٧٠٠ قتيل. وفي أيار من السنة نفسها انتخب جيانيل زايل سينغ رئيسًا للجمهورية الاتحادية.

وفي أواخر كانون الثاني ١٩٨٣، استقال جميع وزراء حكومة غاندي لإفساح المجال أمامها للعمل على إعادة تنظيم الحكومة والحزب. وجاءت هذه الخطوة بعد الهزيمة التي مني بها حزب رئيسة الوزراء (حزب «المؤتمر-إنديرا») في الانتخابات التي جرت في ولايتي كارناتاكا وأندرا براديش (في جنوب البلاد) بعد سيطرة استمرت ٣٢ عامًا. وفي الشهر التالي (شباط ١٩٨٣) نشبت حرب أهلية في ولاية أسام مع بداية الانتخابات فيها، واستمرت أثناءها وبعدها. وطلب زعماء المعارضة في الولاية إبطال نتائج هذه الانتخابات.

وفي شباط ١٩٨٤، أحرق زعماء السيخ الدستور أمام برلمان ولايتهم، البنجاب، وطالبوا بانفصال الولاية عن الاتحاد. وبعد اعتقال بعضهم واتخاذ إجراءات صارمة لقمع حركتهم الانفصالية توالت الاضطرابات في عدد من مدن البنجاب، وتصاعدت بعد مقتل زعيم السيخ المتشدد بهندر نوال في حزيران ١٩٨٤، واقتحام معبد السيخ الذهبي. وانتقلت الاضطرابات إلى كشمير المجاورة، واتهمت الهند باكستان بإذكاء نيران الاضطرابات. كما انتقلت إلى أسام وبومباي وغيرهما، ووصلت إلى حد إعلان عصيان مدني في أنحاء الهند وتمرد في القوات المسلحة التي لم تتمكن غاندي من الحؤول دون إقحامها في هذه النزاعات الداخلية. إذ إن الجيش الهندي يعكس توازنًا دقيقًا للتركيبة الداخلية الطائفية والتعددية

للبلاد، وخصوصًا في أزمة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والدينية والثقافية.

وبالاضافة إلى أحداث السيخ ومطالبهم التي تصل إلى حد الانفصال بالبنجاب وإعلان دولة مستقلة باسم «خالستان»، نجحت المعارضة في القيام باضراب نظمته في آب ١٩٨٤ وأبرز ضخامة موجة الاستياء. إذ اشترك فيه ١٤ حزبًا معارضًا من اليمين واليسار. وكان فتيل هذا الاضراب الاحتجاج على عزل رئيس وزراء ولاية أندرا براديش ن.ت. رامارو.

(راجع: «غاندي، إنديرا» في باب زعماء، رجال دولة وسياسة).

إغتيال إنديرا غاندي ونجلها راجيف يحل محلها: في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٤، اغتيلت إنديرا غاندي على يد ثلاثة من حرسها الخاص من طائفة السيخ (وهي طائفة، رغم عددها القليل نسبيًا، ذات حضور مهم على المستوى الوطني وتحديدًا في مؤسسات الدولة ومنها الجيش. وهي معروفة بتقاليدها العسكرية النابعة من مزاوجتها منذ التأسيس في القرن السادس بين بعض المفاهيم الهندوسية وبعض طقوس «الجهاد» الاسلامية). فعين على الفور نجلها راجيف غاندي Rajiv Ghandi (١٩٤٤-١٩٩١) خلفًا لها على رأس الحكومة الهندية الفدرالية. وقد صرّح راجيف فور استلامه مهامه أن «القوى الهدامة اغتالت إنديرا، ولن نسمح لها بإقامة خالستان». وبادر إلى إرسال برقية إلى الزعيم السوفياتي تشيرنينكو وأخرى إلى الرئيس الاميركي رونالد ريغان عكست التزامه سياسة والدته.

وعقب انتخابه لزعامة حزب «المؤتمر-إنديرا» تعهد راجيف، في أول خطاب سياسي له، بالمحافظة على الاقتصاد المختلط، وشدّد على انتماء الهند إلى حركة عدم الانحياز، وعلى ضرورة تحسين العلاقات مع الصين، وأبدى قلقه من تدفق الأسلحة الضخمة والمتطورة إلى الدول المجاورة للهند وإلى منطقة المحيط الهندي. وعاد حزبه ليحقق فوزًا كاسحًا في الانتخابات العامة في ٢٤-٢٧ كانون الاول ١٩٨٤، ما أتاح له تشكيل حكومة جديدة تولت السلطة حتى استقالته في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٩.

وأبرز أحداث تلك الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩): حوادث تفجيرات قام بها السيخ في دلهي وبعض الولايات (١٩٨٥)، وزيارة راجيف غاندي لفرنسا (٦ تشرين الاول ١٩٨٥)، وسياسة تقارب مع باكستان (كانون الثاني-شباط ١٩٨٦)، وزيارة البابا يوحنا بولس الثاني للهند (شباط ١٩٨٦)، وإضراب عام واضطرابات في دلهي (شباط ١٩٨٦)، واغتيال الجنرال فيديا، رئيس هيئة أركان الجيش سابقًا على يد أحد السيخ (١٠ آب ١٩٨٦)، ومحاولة اغتيال غاندي ايضًا على يد أحد أبناء طائفة السيخ (٢ تشرين الاول ١٩٨٦)، ومواجهات دموية بين الهندوس والسيخ في دلهي (٥ كانون الاول ١٩٨٦).

واستمرار النزاعات الحدودية مع الصين (١٩٨٦-١٩٨٧)، وانتخابات محلية في ولاية كيرالا وتراجع في مقاعد حزب المؤتمر وتقدم لصالح الشيوعيين (٢٣ آذار ١٩٨٧)، والهندوس يقتلون ١٤٠ مسلمًا في ميروت (١ حزيران ١٩٨٧)، وتراجع في مقاعد حزب المؤتمر في انتخابات ولاية هاريانا (حزيران ١٩٨٧)، وأكثر من ٥٠٠ هندوسي يقتلهم السيخ (تموز ١٩٨٧).

وانتخاب رامسوامي فنكاتارامان (مولود ١٩١٠) رئيسًا للجمهورية وهو من أبناء التامول (١٦ تموز ١٩٨٧)، وإعلان الانفصاليين الغورخا إيقاف نضالهم المسلح (تموز ١٩٨٨)، وتدخل هندي في جزر المالديف لخنق الانقلاب العسكري فيها (٣ تشرين الثاني ١٩٨٨)، وزيارة راجيف غاندي للصين (كانون الاول ١٩٨٨)، وزيارة الرئيس الفرنسي ميتران للهند (شباط ١٩٨٩)، وإطلاق الهند لصاروخ يصل إلى ٢٥٠٠ كلم (٢٢ أيار ١٩٨٩)، واستقالة ١٠٦ نواب معارضين احتجاجًا على فساد الحكومة (تموز ١٩٨٩)، بدء انسحاب الجيش الهندي من سري لانكا (٢٩ تموز ١٩٨٩)، وفضيحة «بوفورس» وهي شركة سويدية كانت قد باعت الهند (في العام ١٩٨٦) ٤٠٠ مدفع ودفعت رشاوي للسياسيين بقيمة ٤٠ مليون دولار (خريف ١٩٨٩)، واستقالة راجيف غاندي (١ كانون الاول ١٩٨٩).

ستة رؤساء للحكومة (١٩٩٠–١٩٩٨): بعد استقالة راجيف غاندي عين فيشوانات براتاب سينغ (مولود ١٩٣١) ليخلفه. وفي أيامه، أجبر الجيش الهندي جنودًا باكستانيين كانوا اجتازوا خط المراقبة في كشمير على التراجع (كانون الثاني–شباط ١٩٩٠). وفي ١ آذار ١٩٩٠، جرت انتخابات عامة في ٨ ولايات وأقليم واحد أسفرت عن هزيمة حزب المؤتمر. وفي ٢١ أيار ١٩٩٠، اغتيل مولوي محمد فاروق، أكبر المرجعيات المسلمة في كشمير، وجرت أعمال عنف وقتل ٨٠ شخصًا أثناء جنازته.

في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٠، عين شاندرا شيخار (مولود ١٩٢٧)، زعيم حزب جاناتا دال، رئيسًا للوزراء. وسرعان ما واجه بحزم التوتر في العلاقات مع باكستان حتى أوشك البلدان الانزلاق إلى حرب نووية لولا لم تحل الولايات المتحدة الاميركية دونها. وبفعل سلسلة من أعمال العنف (الديني والإتني) امتدت من كانون الثاني إلى أيار ١٩٩١، قدّم شيخار استقالته (٦ آذار ١٩٩١).

وقبل تشكيل حكومة جديدة، أي في ٢١ ايار ١٩٩١، اغتالت امرأة عضو في منظمة «نمور تحرير إيلام تامول» راجيف غاندي.

في ٢٠ حزيران ١٩٩١، عين ب.ف. ناراسيمها راو (مولود ١٩٢١)، زعيم حزب «المؤتمر» (جناح غاندي) رئيسًا للحكومة. وفي ايلول (١٩٩١) تصدى الجيش الهندي لانفصاليين اسلاميين في كشمير وقتل منهم ٢٧ شخصًا. وفي الشهر الأخير من السنة نفسها، استقبلت الهند رئيس الوزراء الصيني لي بنغ (الزيارة الأولى على هذا المستوى منذ ١٩٦٠).

في ٢٥ تموز ١٩٩٢، انتخب شنكار دايال شارما (مولود ١٩١٨) رئيسًا للجمهورية. وفي كانون الاول ١٩٩٢، اندلعت اشتباكات دموية بين الهندوس والمسلمين (مئات القتلى) بسبب بناء معبد ومسجد على قطعة أرض في راما (في ولاية أوتار برادش) أدعى كل من الطرفين انها تخصه تاريخيًا. ولم تهدأ هذه الاضطرابات إلا مع قرار الحكومة شراء موقع يتم فيه بناء معبد هندوسي ومسجد إسلامي.

وتكررت الاشتباكات بين الطائفتين في كانون الثاني ١٩٩٣ في بومباي وأحمد آباد (٧٨١ قتيلًا).

في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٣، زار الرئيس الروسي بوريس يلتسن الهند، وعقدت معاهدة هندية–روسية.

ووقعت تفجيرات في بعض المدن، خصوصًا في نيودلهي (اتهمت بها الاستخبارات الباكستانية)، وأثيرت مسألة التلوث تم على أثرها إقفال ١١ مصنعًا في منطقة تاج محل (٣١ آذار ١٩٩٤). وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤، استقال ثلاثة وزراء متهمين بالفساد.

وإثر الانتخابات التشريعية في ٢٧ نيسان ١٩٩٦، قدّم رئيس الوزراء ناراسيمها راو استقالته. فانتقلت رئاسة الحكومة إلى ثلاثة في غضون أقل من سنة واحدة: أتال بهاري فاجبايي (مولود ١٩٢٦)، ثم ديف غودا (مولود ١٩٣٣) الذي أدخل خمسة وزراء شيوعيين إلى حكومته، وتوصل إلى اتفاق مع بنغلادش حول توزيع مياه الغانج بين البلدين؛ ثم إندر كومار غوجرال (مولود ١٩١٩) ابتداء من ٢٠ نيسان ١٩٩٧.

وفي ١٤ تموز ١٩٩٧، انتخب كوشريل رامان نارايانان (مولود ١٩٢٠) رئيسًا للجمهورية، وهو أول شخص من «طبقة المنبوذين» التي كانت تعتبر دون سواها ويحظر التعاطي معها، يتم انتخابه لأعلى منصب في الدولة الاتحادية. وفي ٥ ايلول ١٩٩٧، توفيت الأم تيريزا. وفي ١٣–١٩ تشرين الاول ١٩٩٧، زارت الملكة اليزابت الثانية الهند بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال. وفي ٤ كانون الاول ١٩٩٧، حلّ البرلمان. وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٨، زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك الهند. وفي ١٨ آذار ١٩٩٨، عين أتال بهاري فاجبايي رئيسًا للحكومة.

أبرز أحداث ١٩٩٨–٢٠٠٢

عودة أسرة نهرو–غاندي إلى مقدم المسرح السياسي وحكومة فاجبايي (١٩٩٨): تأكدت هذه العودة مع الضغوطات التي مارستها صونيا غاندي، أرملة رجيف غاندي، على الحكومة لإقفال ملف

التحقيق في قضية «الشركة السويدية» (راجع أعلاه) ومع مباشرتها حملة تقوية الحزب، الحملة التي أوصلتها إلى الفوز برئاسته (حزب المؤتمر-إنديرا). لكن الانتخابات العامة التي جرت في شباط وآذار ١٩٩٨ أكدت أمرًا أساسيًا، وهو أن الهند دخلت عصر الائتلافات والتحالفات بين الاحزاب، إذ لم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة التي تؤهله لأن يحكم بمفرده (كما سبق وحصل في ١٩٩٦). فتشكلت حكومة من تحالف حزب بهاراتيا جاناتا (قومي هندي) مع ١٤ حزبًا إقليميًا (الولايات) برئاسة فاجبايي Atul Bihari Vajpayee.

توسع التوتر بين المجموعات: في كشمير بدت الحكومة عاجزة عن إيقاف مسلسل العنف بعد تسعة أعوام من بدء الانتفاضة الانفصالية، وعن وضع حد للمجازر التي يتعرض لها البراهمانيون هناك. وقد أظهرت حكومة كشمير، التي يرأسها ف. عبدالله أداء غير فعال في معالجة الأزمة، إضافة إلى ما اعتورها من فساد، ما كلفها انكفاء أكثرية الكشميريين عنها.

في ولاية كيرالا Kerala، تضاعفت المواجهات بين الأصوليين الهندوس. وفي تاميل-نادو تأسست منظمة اسلامية في شباط ١٩٩٨ بإسم «الأمة» وبصورة متزامنة مع سلسلة من الانفجارات (٦٠ قتيلًا) في مدينة كوانباتور، وكان مسلمو هذه المدينة هدفًا لاعتداءات في كانون الاول ١٩٩٧.

في ولايات المناطق الشمالية-الشرقية، وخصوصًا تريبورا، أسام وناغالند، استمر السكان المدنيون يتلقون اعتداءات التنظيمات الانفصالية.

على الصعيد الاقتصادي، استمرت حكومة غوجرال، وبعدها حكومة فاجبايي (في مطلع عهدها)، على خط السياسة الاقتصادية الليبرالية التي باشرتها حكومة ناراسيمها راو، لكن في أجواء صعوبات اقتصادية متنامية. فالنمو الاقتصادي الذي كان يؤمل منه، بعد أن نجحت الهند في الافلات من الأزمة الاقتصادية الآسيوية، أن يصل معدله إلى أكثر من ٧٪ لم يتعدَ الـ٥,٦٪ للسنة ١٩٩٧-١٩٩٨.

سياسة قومية: الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة فاجبايي، وبذراعها الرئيسية حزب بهاراتيا جاناتا (القومي الهندي) اعتبرت أن مبدأ رئيس الحكومة السابقة، «مبدأ غوجرال»، قد كلّف الهند الكثير من هيبتها من حيث أنه أعطى، في علاقاته مع دول المنطقة ودول العالم، أكثر مما أخذ. فرأى فاجبايي ضرورة أن تُعامَل الهند كدولة كبرى، خصوصًا من جانب الصين والولايات المتحدة الاميركية. فالتجارب النووية التي أجرتها الهند في ١١ و١٣ أيار ١٩٩٨، كما سياستها الاقتحامية ضد «الارهاب الباكستاني» في كشمير، أظهرت بوضوح المنحى الايديولوجي القومي لحزب بهاراتيا جاناتا. وقد قاد هذا التصلب إلى تزخيم المواجهات الحدودية بين الهند وباكستان، وردّ هذه الأخيرة بإجراء ست تجارب نووية في ٢٨ و٣٠ أيار ١٩٩٨. ومع سياسة عرض العضلات بين البلدين ووصول المنطقة إلى حافة الحرب، هدّدت الولايات المتحدة واليابان وأوستراليا بفرض العقوبات الاقتصادية عليهما.

سقوط حكومة فاجبايي (١٩٩٩): سقطت حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» (حزب الشعب الهندي، قومي هندوسي)، التي يرأسها فاجبايي، في ١٨ نيسان ١٩٩٩، بعد انسحاب الحزب الاقليمي التاميلي من الائتلاف الحكومي. وكان الحزب الأخير يقترب شيئًا فشيئًا من حزب المؤتمر الناشط في سبيل العودة إلى الحكم، لكن انعدام التوافق بين أحزاب المعارضة فوّتت عليه هذه الفرصة. وقد حُدد تشرين الاول ١٩٩٩ موعدًا لإجراء انتخابات عامة.

ومما عجّل في سقوط حكومة فاجبايي خسارة حزب «بهاراتيا جاناتا» لانتخابات محلية جرت في بعض الولايات واستمرار عمليات العنف بين بعض المجموعات الدينية والاتنية، علمًا أن الحكومة نجحت في استيعاب بعض الحركات والمنظمات الانفصالية العنفية في ولايات الاطراف. فجرى حوار، على سبيل المثال، بين الحكومة المركزية

و«مجلس الأمن الوطني» في ولاية ناغالند الذي يطالب بإقامة «ناغالند الكبرى»)، وتوقف على أثره إطلاق النار. كما جرت مفاوضات مع «الجبهة الموحدة لتحرير أسام» (التي كانت كثفت عملياتها القتالية في ١٩٩٧) سلّم على أثرها عدد من مقاتلي الجبهة أسلحتهم.

حول كشمير والعلاقات الخارجية: في جامو وكشمير (فريسة نضال انفصالي تشجعه الباكستان) ساد هدوء نسبي في الأشهر الأولى من ١٩٩٩، بعد توتر واشتباكات متفرقة أعقبت التجارب النووية الهندية والباكستانية في أيار ١٩٩٨ (نحو ٦٠٠ قتيل من الطرفين في النصف الثاني من ١٩٩٨).

لكن هذا الهدوء النسبي عاد وانتكس في أيار ١٩٩٩ في أعقاب هجوم واسع في منطقة كارجيل الجبلية في كشمير الهندية من قبل مقاتلين انفصاليين جاءوا من باكستان. وقد تطور الوضع في اتجاه وقوف البلدين النوويين على حافة حرب حقيقية، خصوصًا وأن باكستان أعربت بصورة واضحة عن رغبتها في تدويل قضية كشمير. فتبين للمجتمع الدولي، أثناء ذلك، أن الانفراج الذي ظهر في مطلع ١٩٩٩، خصوصًا في ٢٠ شباط ١٩٩٩ حيث التقى فاجبايي والرئيس الباكستاني نواز شريف على حدود بلديهما، وفي لاهور حيث أجريا مفاوضات لمدة يومين، ما كان سوى نوع من الاستراحة والتقاط الأنفاس.

واستمرت الهند تولي أهمية قصوى لعلاقاتها الخارجية (الاقليمية والعالمية). فاستأنفت لقاءاتها الرسمية مع الصين في شباط ١٩٩٩ بعد انقطاع دام نحو سبعة أشهر. وفي محادثاتها مع الصينيين، أولت الهند اهتمامًا خاصًا لمسألة نقل التكنولوجيا الصينية لباكستان في محاولة منها للضغط على الصين من هذه الزاوية.

وايضًا في شباط ١٩٩٩، أجرت سلسلة من المحادثات مع مينمار لتكثيف علاقاتهما الاقتصادية (شق طرقات من المنطقة الشمالية الشرقية للهند وصولًا إلى مينمار، شراء الكهرباء والغاز الطبيعي من مينمار). والإفادة التي تجنيها الهند، استراتيجيًا، من وراء هذه العلاقات هي أن مينمار باتت تشكل قاعدة خلفية عسكرية للصين، فضلًا عن أنها تستقبل على أراضيها إحدى تنظيمات التمرد الانفصالي في الهند، أي «الجبهة الموحدة لتحرير أسام»، وهذان أمران يدفعان الهند إلى محاولات استرضائها وبناء أمتن العلاقات معها.

ووصلت علاقات الهند مع روسيا إلى «الشركة الاستراتيجية» مع زيارة رئيس الحكومة الروسية إيفغيني بريماكوف في كانون الاول ١٩٨٨، حيث وقعت اتفاقيات تناولت الطاقة، وبناء مفاعلين نوويين في تاميل نادو، والتعاون الدفاعي لسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠، وغيرها.

وعلاقات الهند مع الولايات المتحدة الاميركية أخذت ايضًا في التحسن عقب زيارة الوزير الاميركي ستروب تالبوت لنيودلهي، ثم لإسلام آباد في شباط ١٩٩٩؛ وذلك على الرغم من بقاء الهند على موقفها الرافض الانضمام إلى معاهدة منع التجارب النووية وإلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي.

وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا، وخصوصًا فرنسا، اتخذت الهند مبادرة لتحسين هذه العلاقات، وقام رئيس الجمهورية الهندية الاتحادية كوشريل رامان نارايانن بجولة زار خلالها عددًا من الدول الاوروبية، وكذلك فعل رئيس الحكومة فاجبايي.

نصر انتخابي لحزب بهاراتيا جاناتا وعودة فاجبايي رئيسًا للحكومة: جرت الانتخابات العامة في موعدها الاستباقي المقرر (ايلول-تشرين الاول ١٩٩٩) لاختيار الجمعية التشريعية الثالثة منذ ١٩٩٧. وفي مناسبة هذه الانتخابات تشكل تحالف جديد (التحالف الوطني الديمقراطي) من الاحزاب والتنظيمات السابقة المتكوكبة حول حزب بهاراتيا جاناتا (حزب الشعب الهندي، القومي الهندوسي) باستثناء الحزب المحلي التامولي الذي كان ترك الحكومة في ١٩٩٨، وحلّ محله

خصمه الحزب التامولي الاقليمي، أي حزب «درافيدا مونتيرا كازاخام). فعاد «التحالف الوطني الديمقراطي»، بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا ليفوز بأكثرية المقاعد النيابية: ٢٩٧ مقعدًا من أصل ٥٤٣، في حين فاز حزب المؤتمر بـ١١٤ مقعدًا (بخسارة ٣٠ مقعدًا عن السابق).

وعاد أتال بيهاري فاجبايي ليشكل حكومته من جديد. ومنذ مطلع العام ٢٠٠٠، بدأت الحكومة تواجه صعوبات متأتية من دعوة حزب بهاراتيا جاناتا (الطرف الأقوى في التحالف الحكومي) إلى إجراء تعديلات دستورية من شأنها إضفاء المزيد من «الهوية الهندوسية» للهند، في حين وقف حزب «المؤتمر-إنديرا»، كما وقف معه رئيس الجمهورية الاتحادية كوشريل رامان نارايانن، معارضين هذه التعديلات، وداعيين للإبقاء على مبدأ علمانية الدولة الاتحادية.

أزمة خطيرة مع باكستان (١٩٩٩-٢٠٠٠): بعد انتهاء أزمة كارجيل (كشمير الهندية) في تموز ١٩٩٩ (راجع آنفًا)، استمرت العلاقات بين الدولتين، الهند وباكستان متأزمة. فانسحاب المقاتلين والجنود الباكستانيين من مرتفعات كارجيل اقتضى عملية إعادة انتشار الجيش الهندي وتدخل الرئيس الاميركي بيل كلينتون لدى رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف. والشعور بالخيبة لدى رئيسي وزراء البلدين بسبب معركة كارجيل التي طرأت أثناء مفاوضاتهما حول كشمير، هذا الشعور ازداد مرارة مع عمليات المقاتلين المدعومين من باكستان في جامو وكشمير بين ٢٤ و٣١ كانون الاول ١٩٩٩.

ونتيجة لهذا التباعد وفشل المفاوضات، أخذت الهند تعمل على عزل باكستان. فنجحت في إظهار نفسها أقرب إلى الولايات المتحدة، وقد تجسّد ذلك في زيارة الرئيس الاميركي كلينتون لشبه القارة الهندية (١٩-٢٥ آذار ٢٠٠٠) حيث خصص بعض الساعات فقط لباكستان في حين بقي عدة أيام في الهند، تجنّب خلالها إثارة مواضيع دقيقة (التجارب النووية، قضية كشمير...) مركّزًا على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلاده والهند، ووقع اتفاقيات بلغت قيمتها ٤ مليارات دولار. وفي الوقت نفسه، سعت الهند إلى التقرب من الصين لحل المشكلات الحدودية العالقة.

الاتحاد الاوروبي، وكذلك اليابان وأوستراليا (اللذان سبق لهما وأدانا التجارب النووية الهندية في ١٩٩٨)، عادت لتقرع أبواب نيودلهي سعيًا وراء إقامة علاقات جيدة معها. كما حسّنت الهند علاقاتها مع تركيا المعروفة بأنها حليفة باكستان ونيجيريا، وذلك بهدف تنويع مصادرها من الطاقة بدلًا من أن تبقى هذه المصادر محصورة في الشرق الأوسط.

فضيحة فساد، تراجع في شعبية حزب بهاراتيا جاناتا، عودة الهند إلى التصلب إزاء باكستان (٢٠٠٠-٢٠٠١): في ١٨ آذار ٢٠٠٢، نشرت إحدى قنوات التلفزيون أشرطة فيديو تظهر تحقيقًا يثبت تورط بنغارو لكسمان رئيس حزب بهاراتيا جاناتا، وجايا جتلي رئيسة حزب ساماتا بقبض رشاوى لتمرير صفقة أعتدة عسكرية للجيش الهندي. فكانت هذه الفضيحة الثانية بعد فضيحة الشركة السويدية «بورفوس» التي أدت إلى سقوط حكومة راجيف غاندي في العام ١٩٨٩. فأثقلت الفضيحة الجديدة كاهل حكومة فاجبايي، وأدت إلى سقوط لكسمان وجتلي من رئاسة حزبيهما، واستقالة وزير الدفاع ومؤسس حزب ساماتا جورج فرناندس. وكلاهما، لكسمان وفرناندس من أقرب المقربين لرئيس الحكومة فاجبايي. وقد كلفت هذه الفضيحة حزب بهاراتيا جاناتا تراجعًا في شعبيته عكسته الانتخابات المحلية (في الولايات) استفادت منه، في أكثر الاحيان، التنظيمات المعارضة بما فيها المتطرفة والانفصالية، وكذلك حزب المؤتمر.

على صعيد العلاقات الخارجية، تابعت الهند دبلوماسيتها النشطة إزاء الدول الواقعة لجهة الغرب (ايران، أوزبكستان، اسرائيل)، والدول الواقعة لجهة

الشرق (مينمار، سنغافورة، فيتنام، اندونيسيا، اليابان). وقام رئيس الحكومة، فاجبايي، بزيارة للولايات المتحدة (تشرين الاول ٢٠٠٠)، متّنت من سياسة التقارب بين البلدين. واستقبل في الشهر نفسه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووقع معه عددًا من عقود التسلح، وفتح حوارًا حول ترسيم الحدود مع الصين.

أما مع باكستان، فلم يستأنف فاجبايي الحوار معها إلا في أيار ٢٠٠١، وذلك عندما دعا الجنرال برويز مشرف لزيارة الهند. وعقد الرجلان قمة في ١٣–١٥ تموز ٢٠٠١ كانت مهمة في ذاتها وإن لم تؤدّ إلى أي تقدم عملي في مسار تسوية المشكلات العالقة. ثم عادت التطورات والأحداث لتبرر للهند تصلبها مجددًا مع باكستان، وذلك بسبب استمرار التمرد المسلح في كشمير تغذيه مجموعات تتسلل من باكستان، وخصوصًا بسبب العمليتين المسلحتين اللتين استهدفتا البرلمان المحلي في سرينغار في تشرين الاول ٢٠٠١، والبرلمان في نيودلهي في كانون الاول ٢٠٠١.

ومسلسل العنف هذا، الذي أتى في سياق محاربة الارهاب الاسلامي الذي باتت تقوده واشنطن بعد عمليات ١١ ايلول ٢٠٠١ على أرضها، قاد السلطات الهندية إلى استنفار جيشها على طول حدودها الدولية مع باكستان، وذلك بدءًا من ١٦ كانون الاول ٢٠٠١، ما يكلفها يوميًا نحو ٦٠٠ مليون دولار. والغاية من هذا الاستنفار، وفق السلطات الهندية، إجبار جارتها الباكستان لأن تضع حدًا للإرهاب المتسلل من الحدود وتسليمها ٢٠ ناشطًا تعتبرهم الهند مسؤولين عن عمليات أمنية معادية على أرضها. في حين أعلن الرئيس الباكستاني انه لا يستطيع الرضوخ للمطلب الهندي في غياب معاهدة بين البلدين حول التعاون الأمني، كما أعلن (في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٢) حظر خمس حركات اسلامية متطرفة، منها اثنتان تنشطان في جامو وكشمير. وبذلك وجدت الدولتان نفسيهما في وضع صعب لا مخرج له، سلمًا أو حربًا، وذلك بسبب الوجود الاميركي في المنطقة (خصوصًا في افغانستان) بعد ١١ ايلول، وبسبب الضغط الذي تمارسه واشنطن في اتجاهات الخيارات كافة. فلا الهند قادرة على توقع احتمال نشوب حرب ضد باكستان، ولا هذه الأخيرة قادرة على التفلت من ضغوطات تجبرها على أن تقوم، المرة بعد الأخرى، بمبادرات حسن نية إزاء واشنطن، أي بعمل كل ما يمكن أن تعمله ضد أعداء واشنطن.

توازن داخلي عابر (٢٠٠١–٢٠٠٢): في السياسة الخارجية، ثبّت العام ٢٠٠١–٢٠٠٢ وضع «الاستقرار العابر» للائتلاف الحاكم بعماده الأساسي حزب بهاراتيا جاناتا (الحزب القومي الهندوسي) الذي نجح في إيجاد توافق حول الحدود الدنيا التي تلتقي عليها أحزاب ذات إيديولوجيات وأغراض سياسية متباعدة. وبالنسبة إلى النقطة الأكثر سخونة، أي كشمير، فقد بات الجميع، بمن فيهم الجيش الهندي، ينتظرون إزاءها نتائج انتخاباتها المقررة في خريف ٢٠٠٢، علمًا أن المواجهات بين هندوسييها ومسلميها استمرت، كما استمرت سياسة الحكومة المركزية برفض أي استقطاب بين المجموعتين كي تفوّت الفرص على المتطرفين المتمردين، خصوصًا منهم الذين تحرّكهم المخابرات الباكستانية.

ومنذ شباط ٢٠٠٢ أصبح حزب بهاراتيا جاناتا أكثر حاجة وحرصًا على الحفاظ على توازن «الاستقرار العابر» بسبب هزائمه في انتخابات ولايات البنجاب وأوتار براديش ومانيبور وأوتّرخاند (وكانت الانتخابات الأولى في الولاية الأخيرة إذ أنشئت في تشرين الثاني ٢٠٠٠) التي جاءت، بنسبة كبيرة منها لمصلحة حزب المؤتمر–إنديرا.

مواجهات خطيرة في ولاية غوجارات (٢٠٠٢): عادت المواجهات بين الهندوس والمسلمين، بسبب الخلاف على موقعي المعبد والمسجد، لتأخذ منحى أكثر دموية وخطورة

بسقوط أكثر من ٩٠٠ قتيل، أكثرهم من المسلمين، بين نهاية شباط وأول حزيران ٢٠٠٢، فضلًا عن تدمير بيوت وتشريد نحو ١٠٠ ألف مسلم. وكادت هذه المشكلة أن تعصف بالائتلاف الحكومي، إذ تأكد انحياز سلطات ولاية غوجارات إلى جانب المتطرفين الهندوس، ما أربك حزب بهاراتيا جاناتا، وهو الفريق الأساسي في الائتلاف، على اعتبار أنه كان أعلن مرارًا احترامه مبدأ علمانية الدولة الاتحادية متراجعًا عن تصلبه القومي الهندوسي المعروف به منذ نشأته. وعلى رأس المرتبكين يأتي رئيس الحكومة أتال بيهاري فاجبايي الذي اتخذ نهجًا أكثر اعتدالًا بقيادته ائتلافًا هندوسيًا يضم أحزابًا علمانية، في حين أن رئيس وزراء الولاية (غوجارات) ناريندرا مودي يمثل الصقور في حزب بهاراتيا جاناتا، وقد اتهم بالتورط في قتل مسلمين بدافع الانتقام بعد مقتل ٥٩ هندوسيًا في احتراق قطار (شباط ٢٠٠٢).

عبد الكلام رئيسًا للهند (٢٠٠٢): في ١٧ تموز ٢٠٠٢، تم انتخاب عبد الكلام، العالم المسلم في مجالات الصواريخ والأسلحة النووية والفضاء رئيسًا للهند بغالبية ساحقة للأصوات في هيئة الناخبين، إذ نال ٩٠٪ من أصوات الناخبين في مقابل ١٠٪ لمنافسته المرشحة الشيوعية لكشمي ساغال (مولودة ١٩١٥).

وتتألف الهيئة الناخبة من ٤٨٩٦ عضوًا، وتضم أعضاء البرلمانات في كل ولاية هندية إضافة إلى البرلمان الفدرالي. ومنصب الرئاسة في الهند الاتحادية رمزي بصورة رئيسية بحسب الدستور. إلا أن بعض الرؤساء نجحوا، في ترسيخ بعض السلطة وأثّروا أحيانًا في قرارات حكومية.

وخلف عبد الكلام الرئيس كوشريل رامان نارايانن. وقد اعتبر اختيار عبد الكلام «سليمًا من الناحية السياسية» لأنه ينتمي إلى الأقلية المسلمة في الهند (أكبر الأقليات). وتناول المحللون هذا الخيار على أنه أتى لإسكات المنتقدين لأسلوب تعامل الحكومة (يهيمن عليها الهندوس) مع أحداث العنف الدامية التي وقعت بين الهندوس والمسلمين في ولاية غوجارات.

وعبد الكلام، المعروف بلقب «رجل الصاروخ»، مستشار علمي سابق للحكومة، ولعب دورًا أوليًا في إعداد البرامج النووية والباليستية والفضائية في الهند. وقام خصوصًا بإدارة برنامج تطوير الصواريخ الموجهة من ١٩٨٣ إلى تقاعده في العام ٢٠٠٠. وكان عبد الكلام، وهو من ولاية تاميل نادو (جنوب شرق الهند) قد دخل الحياة العملية من طريق بيع الصحف.



الرئيس عبد الكلام (تموز ٢٠٠٢)

قضايا

علامَ أقفل العام ٢٠٠٢؟ تباعد أميركي–باكستاني والهند المستفيد الاستراتيجي الأول

في نهاية ٢٠٠٢، وعلى حدود باكستان وأفغانستان، جرى اشتباك بين القوات الاميركية (العاملة في أفغانستان) والقوات الباكستانية. كان اشتباكًا سريعًا وعابرًا، ولكنه كان بالغ الدلالة إلى ما وصلت إليه العلاقات الاميركية والباكستانية اللتين تعدان حليفتين في الحرب الاميركية ضد الارهاب، من توتر بعدما ظهر أن حسابات الطرفين بدأت بالافتراق، وأن واشنطن باتت تصغي، في كل أمر يهم المنطقة، لكل من الهند وكابول.

وجاءت الاشارات الاميركية، الكثيرة والمتلاحقة منذ الشهور الأخيرة من العام ٢٠٠٢، لتصبّ في خانة الاعتقاد بابتعاد واشنطن عن باكستان رغم ما وفّرته هذه الأخيرة من دعم للأولى في حربها على القاعدة والارهاب في أفغانستان، إلى حد أن باكستان انقلبت على حلفائها في أفغانستان وجلبت «التحالف الأفغاني الشمالي» عدوها القديم إلى أبوابها وزرعت بذلك شوكة في خاصرتها.

وفي مقدمة هذه الإشارات الاميركية:

١– تصريح عضو مجلس الشيوخ الاميركي، فرانك بالون، المعروف بعلاقته الحميمة بالهند، الذي عبّر فيه عن قلقه من وقوع الأسلحة النووية الباكستانية في «أيد خاطئة»، وقال: «أعتقد أنه سيتم الإلتفات إلى باكستان بعد الفراغ من العراق».

٢– تحذير وزير الخارجية الاميركي كولن باول الرئيس الباكستاني برويز مشرف من «عواقب وخيمة» في حال واصلت إسلام آباد تعاونها مع كوريا الشمالية في مجال التقنية النووية، رغم إصرار باكستان على نفي هذا التعاون. لكن الدوائر الاميركية ظلت تسعى إلى ربط «أبو المشروع النووي الباكستاني» البروفسور عبد القادر خان (بعد عودته من هولندا، وفي عهد ذو الفقار علي بوتو صاحب الشعار الشهير: «سنأكل العشب ونبني القنبلة النووية») بالمشروع النووي الكوري وكذلك العراقي. وأشاعت أن خان زار كوريا ١٣ مرة.

٣– إبلاغ الرئيس الاميركي، جورج دبيلو بوش، الرئيس الباكستاني برويز مشرف «مخاوفه من خروج السلاح النووي من باكستان»، مشيرًا إلى معلومات مفادها أن تنظيم «القاعدة كان يستعد للحصول على هذه الاسلحة من باكستان واستخدامها في هجوم نووي على واشنطن عام ٢٠٠١»، بحسب ما جاء في كتاب «بوش محاربًا» الذي وضعه نائب رئيس تحرير «واشنطن بوست» بوب وودوارد.

٤– وضع باكستان على قائمة الدول التي يخضع رعاياها لمعاملة خاصة في دوائر الهجرة والجنسية الاميركية.

٥– التعزيز المتواصل للعلاقات العسكرية الاميركية–الهندية، وإقرار أن تبدأ الدولتان، منذ الشهر الأول من العام ٢٠٠٣، محادثات «المشروع الصاروخي الدفاعي المشترك».

٦– تركيز المحللين الاميركيين على عجز إسلام آباد في القضاء على الخطر الذي يشكله عناصر «القاعدة» و«طالبان» والحزب الاسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار.

٧– ترجيح المحللين الغربيين وتوقعاتهم أن سنة ٢٠٠٣ ستكون عام المشكلات لباكستان.

وجاءت مجمل هذه الإشارات، الاميركية والغربية، لتزرع مخاوف في إسلام آباد التي باتت تتوقع بدورها «أن الهدف الثاني للولايات المتحدة، بعد العراق، سيكون باكستان وقدراتها العسكرية والنووية التي تشكل خطرًا على استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة وعلى حليفتها اسرائيل» (وفق تصريح رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق الجنرال المتقاعد حميد جول، الذي نقلته وسائل الاعلام في مطلع العام ٢٠٠٣).

ثمة إسنادات، لهذه الإشارات والتهديدات الاميركية لباكستان، تطلع من الطرف الباكستاني والاسلامي نفسه. وأبرز هذه الإسنادات:

١– في الأسبوع الأول من العام ٢٠٠٣، عاد أحد المسؤولين في «طالبان» في مدينة بيشاور الباكستانية (على الحدود مع أفغانستان) ليظهر على ساحة الاعلام وليؤكد «امتلاك الحركة أسلحة دمار شامل حصلت عليها من دول شقيقة وصديقة».

٢– استمرار تعرض القوات الاميركية في أفغانستان، وبصورة يومية تقريبًا، لصواريخ وهجمات تسفر عن سقوط ضحايا في صفوفها. الأمر الذي يشير إلى وجود خلفية دعم مؤكدة لهذه العمليات.

٣- إنشاء إذاعة مناوئة للوجود الاميركي في الشرق الافغاني، والاعتقاد العام أن قلب الدين حكمتيار وراءها وأنه معروف بعلاقاته الوثيقة سابقًا مع الأجهزة الأمنية الباكستانية.

٤- وصول الاسلاميين إلى السلطات المحلية في مناطق بيشاور الباكستانية واتخاذهم قرارات إسلامية «طالبانية» (سواء إزاء المحلات التجارية أو إزاء النساء...)، وتمدد هذه الظاهرة إلى عمق باكستان، حتى أن رئيس بلدية كراتشي، نعمت الله خان المتحدر من «الجماعة الاسلامية» الباكستانية، بدأ في الدعوة إلى وضع نص دستوري يلزم الفتيات الباكستانيات في المدارس ارتداء غطاء الرأس.

٥- تأكيد واشنطن، والدوائر الغربية، وكذلك في ما يرشح عن منشورات اسلامية، على وجود تيار قومي داخل الجيش الباكستاني يضع تحفظات كثيرة على طريقة التنسيق مع الاميركيين التي تتم على حساب المصلحة القومية الباكستانية.

٦- استمرار قيام التظاهرات الضخمة في المدن الباكستانية وحتى في القرى النائية احتجاجًا على تعاون سلطات البلاد مع الولايات المتحدة في الحرب على الارهاب. الأمر الذي ترى إليه واشنطن غير ممكن الوقوع لو لم يكن في السلطة السياسية (وفي الأجهزة الأمنية والعسكرية) جهات تدعمه.

٧- إطلاق السلطات الباكستانية زعيمي حركتين وضعتهما واشنطن على قائمة «المنظمات الارهابية المحظورة»، وهما: زعيم «عسكر طيبة» حافظ سعيد الذي تتهمه الهند بالضلوع في سلسلة من العمليات ضدها، وزعيم «جيش محمد» مسعود أظهر، وذلك على رغم الحظر الذي تفرضه باكستان على هذين التنظيمين، ما جعل واشنطن تفسّر ذلك بأنه تراجع من إسلام آباد عن تعهدها الحد من نشاطات الجماعات الاسلامية الموسومة أميركيًا بأنها «إرهابية».

٨- خيبة المسؤولين الباكستانيين، إذ كانوا يتوقعون من واشنطن أن تكافىء باكستان بتسوية نزاعها مع الهند في كشمير. ففوجئوا بالعكس وبانحياز اميركي واضح هناك إلى جانب الهند (راجع النبذة التاريخية، خصوصًا ما يتعلق بمجرى الأحداث في السنوات الأخيرة)، وبضغوط اميركية على باكستان لإجبارها على الاعتراف بأن المقاومة في كشمير «تغذي الارهاب العابر للحدود»، فيما تغضّ واشنطن الطرف على «الارهاب الماوي» العابر للحدود من الهند إلى النيبال (راجع، بخصوص هذه النقطة، «نيبال»، ج١٩). كما شهد الاقتصاد الباكستاني تراجعًا قابله اقتصاد هندي تغذيه الاتفاقات الاقتصادية والتجارية المعقودة في السنوات الأخيرة مع الولايات المتحدة وسواها من الدول الاوروبية وخصوصًا روسيا، ساعدته على تحقيق نمو متصاعد.

العلاقات الهندية - الاسرائيلية

كان المهاتما غاندي زعيم الاستقلال قد أبدى معارضة قوية للحركة الصهيونية وتطلعاتها لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وكان موقفه واضحًا في خطابه التاريخي الذي ألقاه في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٨: «إن فلسطين ملك للعرب مثلما هي بريطانيا ملك للبريطانيين (...) ومن الخطأ واللاإنسانية فرض اليهود على العرب، وما يدور الآن في فلسطين لا يبرره أي قانون».

بعد حرب ١٩٤٨ في فلسطين وإقامة الدولة العبرية اعترفت الهند رسميًا باسرائيل (١٧ ايلول ١٩٥٠)، إلا أنها رفضت إقامة العلاقات الدبلوماسية معها. واستمرت الهند على هذا الموقف (رفض إقامة علاقات دبلوماسية كاملة) طيلة ٤٥ سنة، أخذت خلالها موقفًا مساندًا لقضية فلسطين، والقضايا العربية كافة، في المحافل الدولية، وشاركت بفعالية في لجان الأمم المتحدة أو في مؤتمرات عدم الانحياز أو غيرها من المؤتمرات الدولية. وأيدت الهند الثورة الجزائرية وثورة جنوب اليمن وعبد الناصر والدعوة العربية إلى الوحدة وساندت قيام الجمهورية العربية المتحدة. وكان أحد الأسباب المهمة في مساندة القومية العربية الفكر الهندي الرافض لمفهوم الدين كأساس للدولة والذي رفع لواءه حزب المؤتمر الذي حكم الهند منذ استقلالها حتى مطلع التسعينات حين بدأ يضعف أمام حزب قومي هندوسي هو حزب بهاراتيا جاناتا. ومع حكم هذا الحزب الأخير قامت العلاقات الدبلوماسية الكاملة (والتعاون) بين الهند واسرائيل.

في المقابل اتسم الموقف العربي، تجاه القضايا التي تهم الهند وفي مقدمتها قضية كشمير، بالتباين. إذ أعربت دول عربية عن التفهم للمبدأ الأصلي في تقسيم شبه القارة الهندية (الهند-باكستان أساسًا)، وضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن بإجراء استفتاء لتقرير مصير الاقليم (كشمير). واعتبر هذا الموقف قريبًا من الموقف الباكستاني، في حين مالت دول عربية عدة إلى تفهم



الاسرائيلي بيريز مصافحًا الرئيس الهندي شنكار دايال شارما في نيودلهي (أيار ١٩٩٣)



الرئيس الاسرائيلي عايزر وايزمن مع رئيس الوزراء الهندي غودا في نيودلهي (٣٠ كانون الاول ١٩٩٦)

الموقف الهندي في أن كشمير أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الهند. لكن الموقف العربي في قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي الأكثر ميلًا لوجهة النظر الباكستانية وعدم مساعدة السعي الهندي عام ١٩٦٩–١٩٧٠ في الانضمام لعضوية منظمة المؤتمر الاسلامي، وتجنب جامعة الدول العربية اتخاذ أي موقف من قضية كشمير أثار خيبة الهند، كما أثار خيبتها موقف الدول العربية من الحرب الصينية–الهندية (١٩٦٢)، ومن الحرب الباكستانية–الهندية وانفصال بنغلادش (١٩٧١). الأمر الذي سهّل سيرًا هادئًا لاتصالات هندية–اسرائيلية، ولكن دائمًا دون تبادل العلاقات الدبلوماسية، طيلة العقود التي حكم فيها حزب المؤتمر، وصولًا إلى تبادل هذه العلاقات رسميًا في مطلع ١٩٩٢ وبدء مرحلة من التعاون الكامل بين الهند واسرائيل.

على ذلك، يمكن وضع المسلسل التالي بتطور العلاقات الهندية–الاسرائيلية، من القطيعة إلى التعاون:

١– في ١٩٥١، سمح لاسرائيل بتعيين ممثل تجاري في بومباي، وبعد وقت قصير اتفق على تعيين قنصل شرف. لكن هذا الأخير مُنع من إقامة أي احتفال، وعندما وصل رئيس الدولة الاسرائيلية إلى الهند (مطلع الخمسينات) لم يجد أحدًا في استقباله في المطار.

٢– في آذار ١٩٥٢، قام المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ولتر إيتان بزيارة خاصة للهند واجتمع مع رئيس الحكومة جواهرلال نهرو وزعماء آخرين، وتمّ الاتفاق على إنشاء بعثة دبلوماسية هندية في اسرائيل. إلا أن الهند أعلنت في وقت لاحق أن قرار نهرو لم يحصل على موافقة أعضاء حكومته بسبب معارضة بعض الوزراء المسلمين.

٣– في ١٩٥٦، التقى موشي شاريت وزير الخارجية الاسرائيلي نهرو، وصادف يوم لقائهما وقوع العدوان الثلاثي على مصر، وعاد شاريت من دون أن يحقق أي نتيجة. وأخذت الهند تندّد باسرائيل تنديدًا شديدًا، كما شدّدت القيود على النشاطات الاسرائيلية في الهند، وعلى زيارة الهنود لاسرائيل.

٤– في الدورة الطارئة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٥٦، قال مندوب الهند «إن قانون الغاب قد سلط على مصر وشعبها بدلًا من قانون السلام وقانون الشعوب كما عبّر عنه ميثاق هيئة الأمم المتحدة».

٥– بعد وفاة نهرو في ١٩٦٤، اصبحت مواقف الهند الرسمية أكثر سلبية تجاه اسرائيل في عهد إبنته إنديرا غاندي. ففي ١٩٨٢، طرد قنصل اسرائيل في بومباي بسبب مقابلة أجراها مع صحيفة محلية انتقد فيها سياسة الهند. ورفضت الهند بعد ذلك تعيين قنصل بديل عنه، كما حظرت دخول المندوبين الاسرائيليين إلى المؤتمرات الدولية التي كانت تعقد في الهند.

٦– هذه المواقف الهندية السلبية من اسرائيل كانت تمليها أسباب عدة، أبرزها: – كون الهند دولة رائدة في كتلة دول عدم الانحياز التي تحتل الدول العربية مكانًا مهمًا فيها، إضافة إلى انتهاج الكتلة سياسة مناهضة للامبريالية والصهيونية. – اعتقاد الهند بأن نصرتها القضايا العربية كفيل بجر الدول العربية إلى الابتعاد عن باكستان وممارستها لضغوط عليها. – العلاقات التجارية المهمة مع الدول العربية، وخصوصًا لجهة حاجتها للنفط. – وجود جالية هندية كبيرة في منطقة الخليج. – الحفاظ على ولاء السكان الهنود المسلمين.

ولكن نتيجة لتضافر عوامل ومتغيرات دولية، أبرزها تباشير انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات ثم انهياره فعليًا في مطلع التسعينات، وخصوصًا الوضع العربي العام (تراجع تلو التراجع وعجز عام) وبدء العملية السلمية في المنطقة، جرى تحول دراماتيكي في الموقف الهندي، هذه أبرز محطاته:

١– تباشير هذا التحول بدأت في مطلع شهر تموز ١٩٨٨ عندما رفعت الهند مستوى علاقاتها مع اسرائيل من التمثيل على مستوى نائب قنصل إلى مستوى قنصل عام، ووسّعت من نطاق نشاطاته.

٢– استنهاض قوى مؤثرة هندية (في الصحافة، في التجارة والصناعة) لنفسها وبدء ممارستها لضغوط على الحكومة المركزية في سبيل إقامة علاقات دبلوماسية (وتطبيع كامل للعلاقات) مع اسرائيل. وكانت هذه القوى دائمة الحركة حتى في أيام القطيعة إلى درجة أنها كانت تتمكن أحيانًا من «اختراق القطيعة إلى التعاون». والمثل الأبرز على ذلك أنه خلال الحرب الهندية–الباكستانية (مطلع السبعينات، راجع النبذة التاريخية)، قبلت الهند ما قدمته اسرائيل من مساعدات عسكرية استخباراتية ساعدت في انتصارها على باكستان. وكان قبل ذلك جرت زيارات عدة بين مسؤولين عسكريين هنود واسرائيليين، كان أبرزها زيارة وفد من سلاح الطيران الهندي لاسرائيل في أيار ١٩٧٠، وتم عقد صفقات عدة حصلت الهند بموجبها على كميات ضخمة من الذخائر الجوية والصواريخ. واستمر التعاون العسكري

بين البلدين وشمل مجالات مهمة في الصناعة الحربية بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ التي أفضت إلى السعي المصري الدؤوب وراء معاهدة صلح مصرية مع اسرائيل.

٣- مع بروز نشاط الجماعات الاسلامية في الشرق الأوسط وفي باكستان وأفغانستان وكشمير الهندية، تكثف التعاون الأمني بين الهند واسرائيل، خصوصًا التعاون الاستخباراتي وتدريب رجال الأمن والحدود الهنود، وإقامة أنظمة الإنذار والمراقبة والتصوير بطول خط حدود الهند-باكستان في كشمير. أعلنت باكستان (حزيران ١٩٩١) أن استخباراتها رصدت وجود حوالي ٣٠٠ من عناصر الاستخبارات في كشمير الهندية، وقع أحدهم، وهو اسرائيلي، أسيرًا في أيدي «مجاهدي الحرية» الكشميريين في اشتباك ٧ حزيران ١٩٩١.

٤- في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢، تمّ الاعلان في كل من الهند واسرائيل عن إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين. وجاء القرار عشية الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الهندية إلى الولايات المتحدة الاميركية من أجل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الاميركية للهند. وخلال هذه الزيارة صرّح رئيس الحكومة الهندية ناراسيمها راو خلال لقائه مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي أن الهند تعمل على تطبيع العلاقات بشكل كامل مع اسرائيل. ونقل رئيس المؤتمر إلى رئيس الحكومة الهندية رسالة شخصية من رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير شكره فيها على تأييد بلاده لإلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين العنصرية والصهيونية.

٥- في ٢٣ آذار ١٩٩٢، اجتمع وفد من وزارة الخارجية الاسرائيلية مع وزير الخارجية الهندي في نيودلهي. وعلى الأثر، قال متحدث رسمي باسم الوزارة إن البحث خلال الاجتماع تناول سبل التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والعلمية والتكنولوجية والزراعية.

٦- في ٢٩ أيار ١٩٩٢، تمّ في نيودلهي التوقيع على اتفاقية للطيران بين البلدين، تتيح لكل من شركة العال الاسرائيلية والخطوط الجوية الهندية تسيير رحلتين جويتين اسبوعيًا. وكذلك وقّع الطرفان، في ١٧ حزيران ١٩٩٢، على مذكرة تفاهم حول مسائل السياحة.

٧- في ٣٠ أيلول ١٩٩٢، وقّعَ في اسرائيل على أول اتفاقية صناعية تنص على إقامة نظام دائم لتبادل المعلومات بين اتحادي أرباب الصناعة في البلدين من أجل توسيع التعاون التجاري والتكنولوجي بينهما. وأعرب رئيس اتحاد الصناعات الهندية أن الهند مهتمة بالخبرة الاسرائيلية في مجالات الطاقة وإزالة ملوحة المياه والصناعات الكيماوية.

٨- في ١٧ نيسان ١٩٩٣، قام شيمون (شمعون) بيريز وزير خارجية اسرائيل بزيارة للهند، وأعلن عن استعداد بلاده مساعدة الهند في قمع ما سماه بـ«الارهاب» و«الأصولية الإسلامية».

٩- وأطلقت أقلام هندية كثيرة، لصحافيين وسياسيين ومفكرين، تمتدح العلاقات الهندية-الاسرائيلية. وبعضها وضع على المشرحة المحصلة الخاسرة للهند نتيجة حماسها «السابق» للقضايا العربية، ودعا إلى «تعويض الخسائر التي لحقت بالعلاقات بين البلدين (الهند واسرائيل) خصوصًا الهند من جراء تجاهلها اسرائيل وتأييدها المطلق للقضايا العربية، وهو تأييد لم يخدم مصالحها لأن العرب لم يبادلوا الهند التأييد نفسه الذي أعطته لقضاياهم، ولأن الهند واسرائيل دولتان ديمقراطيتان محاطتان بموجة من العداء والكراهية من الدول المجاورة». ورأى هؤلاء أن انحياز الهند إلى الموقف العربي أضعف قدرتها على الاستفادة من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبي الباكستاني، كما أن تحسين العلاقات مع اسرائيل يفتح الباب أمام الاستفادة من التكنولوجيا الاسرائيلية، وهو ما حدث بالفعل.

١٠- في ١٩٩٤، منحت كلتا الدولتين، الهند واسرائيل، نفسيهما ميزة الدولة الأولى بالرعاية، ووقعتا اتفاقات عدة لدعم الصناعة الحربية في البلدين، كان أبرزها الميدان التكنولوجي في مجالات البيوتكنولوجي، والمواد المركبة التي تستخدم في صناعة الطائرات واستخدامات الليزر، والبصريات الإلكترونية.

١١- في حزيران ١٩٩٦، قام وفد من الصناعة الدفاعية الهندية بزيارة اسرائيل، حيث تم الاتفاق على قيام اسرائيل بتحديث ١٠٠ طائرة ميغ، والحصول على تكنولوجيا الدبابة الاسرائيلية (ميركافا) ... وحصول الهند على ٣١ طائرة من دون طيار من إنتاج الصناعة الجوية الاسرائيلية، وغيرها. وفي السنة نفسها (١٩٩٦)، زار رئيس اسرائيل عازر وايزمن الهند، وبحث بتدعيم التعاون الدفاعي والاستخباراتي بين البلدين.

١٢- في آذار ١٩٩٧، زار رئيس أركان الجيش الاسرائيلي الهند لمدة أسبوع، حيث تركزت مهمته على الخطط المشتركة لتدمير المجمع النووي الباكستاني في كاهوتا. وواكب ذلك رصد وجود حوالي ١٥ مقاتلة اسرائيلية (ف ١٥، ف ١٦) في القواعد الجوية الهندية

القريبة من باكستان (المرجع هنا، كما في سواه من المعلومات ما تناقلته وسائل الاعلام، خصوصًا منها الكتابية وبالأخص المنشورات الدراسية التي تعنى بالقضايا الاستراتيجية، العربية والدولية-فرنسية وانكليزية، في حينه أو بعده).

١٣- وعندما وصل حزب بهاراتيا جاناتا (القومي الهندوسي) إلى السلطة في الهند، في آذار ١٩٩٨، عرفت العلاقات الهندية-الاسرائيلية زخمًا ووثوقًا هائلًا. فزار رئيس الأركان الهندي الجنرال باراكيش ماليك اسرائيل وتركزت محادثاته على الاستفادة من التكنولوجيا الاسرائيلية في الصناعات الحربية للقوات المدرعة والميكانيكية واستخدام الطائرات من دون طيار والذخائر الذكية للمدافع. كما حرص الحزب على تدعيم علاقات الهند الاستراتيجية مع اسرائيل لا سيما في المجالات النووية والدفاعية، وخصوصًا في مجالات رادارات الكشف والانذار وأقمار التجسس والصواريخ البالستية. وقام أبو القنبلة النووية الهندية أبو الكلام (الذي سيصبح رئيسًا للجمهورية، راجع آخر النبذة التاريخية) بزيارته الثانية لاسرائيل في ١٩٩٨ (الأولى كانت في ١٩٩٦)، وكان لهذه الزيارة علاقة وثيقة بالتفجيرات النووية الخمس التي أجرتها الهند في ١١ و١٣ أيار ١٩٩٨. وذكر وزير الخارجية الباكستاني جوهر أيوب خان أن بلاده لديها معلومات بأن اسرائيل زودت الهند بأجهزة السوبر كومبيوتر اللازمة لإجراء التجارب المعملية في مجال تصنيع الأسلحة النووية. ونقلت الـ«نيويورك تايمز» عن الاستخبارات الغربية أن الهند خزّنت حوالي ١٠٠ رأس نووي؛ وان اسرائيل، في مواجهة القيود والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان بعد التجارب النووية التي أجرتها الدولتان في أيار ١٩٩٨، لجأت الهند إلى اسرائيل للالتفاف على القرار الاميركي من البوابة الاسرائيلية.

١٤- عندما تفجرت أزمة كارجيل في كشمير في ٢٦ ايار ١٩٩٩ أرسلت اسرائيل شحنة من الصواريخ والقنابل الجوية الموجّهة بالليزر إلى الهند، استخدمتها الطائرات الهندية في قصف معسكرات ومواقع المقاومة الكشميرية، كما عرضت اسرائيل اغلاق ٦٠٠ كلم من الحدود بين الهند وباكستان بنظام دفاعي مكون من مواقع هندسية (أسلاك وألغام متنوعة) مدعم بنظام مراقبة وإنذار الكتروني.

١٥- في ٨ كانون الثاني ٢٠٠٢، قام وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز بزيارة لنيودلهي حققت مزيدًا من التقارب والتعاون (خصوصًا التعاون في الصناعة العسكرية وفي القضايا الأمنية) بين البلدين. وترافقت الزيارة مع تحليلات في الصحافة الاسرائيلية (وسواها) عكست الاغراض الاسرائيلية الرئيسية من تقاربها مع الهند: - توفير موطىء قدم عسكريًا استراتيجيًا لسلاحها الجوي يضعها على تماس مباشر مع باكستان وقريبًا من ايران وجمهوريات آسيا الوسطى؛ - قلق اسرائيل مما تطلق عليه إسم «القنبلة النووية الاسلامية» (قنبلة باكستان) التي يعتبرها الجنرالات الاسرائيليون خطرًا استراتيجيًا على الدولة العبرية يفوق خطر أي من الدول العربية الأخرى، أو حتى خطر هذه الدول مجتمعة.

١٦- وايضًا في كانون الثاني ٢٠٠٢، نُقل عن غينادي باتانوف، المدير العام لمجمع «تانتك» لصناعة الطائرات في مدينة تاغاتروغ الروسية، ان مفاوضات تجري بين روسيا واسرائيل والهند حول مشاركة الدول الثلاث في تصنيع طائرات من طراز «أواكس» لمصلحة القوات المسلحة الهندية في إطار صفقة ثلاثية قدرت قيمة مرحلتها الأولى بمليار دولار.

١٧- وفي تشرين الاول ٢٠٠٣، زار رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون الهند، في خطوة متقدمة على طريق تمتين التعاون وتوسيعه خصوصًا في المجالين العسكري والأمني. وبذلك تكون الدبلوماسية الاسرائيلية تمكنت في فترة زمنية قصيرة نسبيًا من تحقيق اختراق استراتيجي كبير في عمق آسيا بعدما نجحت في الحصول على اعتراف الصين بها اعترافًا كاملًا عام ١٩٩٢، وإقامة علاقات تعاون سياسي واقتصادي وعسكري معها.

السلاح النووي الهندي

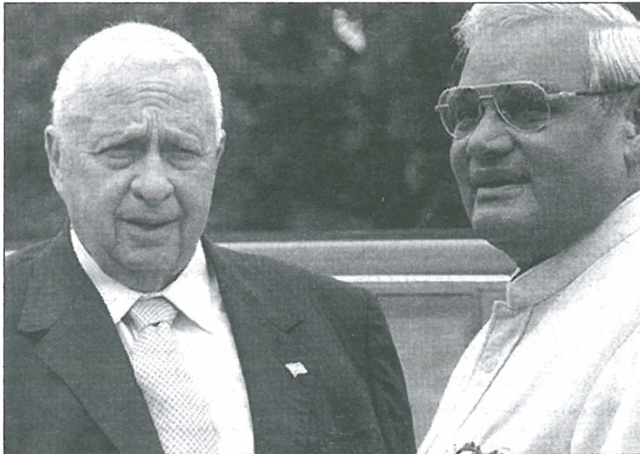
الدول الخمس الكبرى: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وفرنسا والصين، كانت أجرت بحوثها وصنعت أجهزتها النووية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية (وكانت الولايات المتحدة سّباقة في «تطبيق» بحوثها النووية عمليًا بإسقاطها قنابل ذرية على هيروشيما وناكازاكي تعجيلًا لانتصارها على اليابان).

وعمدت هذه الدول (النادي النووي) في ما بعد إلى الحؤول دون انتشار هذه الاسلحة خارج حدودها وتوصلت بوسائلها الخاصة وبواسطة معاهدة «حظر السلاح النووي وعدم انتشاره» حملت الأمم المتحدة على

عقدها وإقرار منع تجارب نووية جديدة في مناطق العالم، ومضت هي، أي الدول الخمس، وبعض الدول الأخرى إلى توقيعها ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ١٩٧٠، وأخذت تُمدّد المرة تلو المرة، ولا يزال يُعمل بها. وامتنعت عن ذلك التوقيع الدول الثلاث، الهند وباكستان واسرائيل. وخضعت الهند وباكستان (باستثناء اسرائيل وبصورة واضحة جدًا) لضغوط من الدول الخمس الكبرى لتوقيع المعاهدة والاعلان عن التزام أحكامها، ولكنها أبت. وجاء تصرف الهند في ١١ و١٣ ايار ١٩٩٨ (تجارب نووية، راجع النبذة التاريخية) تأكيدًا عمليًا لرفضها الانصياع، محتجة بأنها مضطرة إلى الدفاع عن نفسها ما دامت تواجه خطرين قريبين متعاونين: خطر الصين التي كانت نشرت قبل وقت قصير أسلحة نووية متطورة على الحدود بينهما، وخطر باكستان (التي كانت أجرت أيضًا تجارب نووية، ثم عادت إلى هذه التجارب بعد أسبوعين من تجارب الهند، أي في أواخر ايار ١٩٩٨)، عدوها اللدود الذي خاضت وإياه عدة حروب منذ استقلالهما في ١٩٤٧، والذي يحصل من الصين على معارف وأجهزة تقنية للتسلح النووي. ومما بات معروفًا أن مسألة التسلح النووي كانت في أساس التقارب والتعاون بين الهند واسرائيل (راجع الموضوع أعلاه).

مبادرة الهند النووية لم تتم فجأة، وإنما نتيجة جهد كثيف ودأب مستمر في المجتمع الهندي بقيادة حكوماته المختلفة منذ الاستقلال في توسيع دائرة العلم والتقدم في اختصاصاته والاعتماد على الذات في سبيل الغايات الماثلة في الأذهان والرامية إلى الانماء بجميع وجوهه ومعانيه، واكتساب الوزن القومي والاقليمي والعالمي.

يرجع البرنامج النووي الهندي إلى السنوات الأولى، بل السنة الأولى من الاستقلال. ففي ١٩٤٨، أصدر البرلمان الهندي «قانون الطاقة الذرية». ثم كان إنشاء «لجنة الطاقة الذرية» التابعة لرئيس الحكومة. وفي ١٩٤٩، تمّ إنشاء وحدة البحث عن الخامات النادرة التي تستخدم في البرامج النووية من اليورانيوم والتوريوم، أعقبها في ١٩٥٤ إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية التي تضم المفاعل النووي والمنشآت البحثية والمعملية والتي عُرفت في ما بعد باسم «مركز بهابوا للبحوث الذرية» حيث تم في العام التالي (١٩٥٥) إنشاء أول مفاعل بحثي بقدرة واحد ميغاواط، والذي بدأ العمل في ١٩٥٦ بالتعاون مع انكلترا وفرنسا. وفي العام نفسه (١٩٥٦) بدأ التعاون مع كندا لبناء مفاعل نووي بقوة ٤٠ ميغاواط يعمل باليورانيوم الطبيعي، وذلك



رئيس الوزراء الهندي فاجبايي مستقبلاً رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون (تشرين الاول ٢٠٠٣)

القوات الهندية خلال استعراض عسكري في نيودلهي (١٥ آب ٢٠٠٢)



رئيس الوزراء فاجبايي (الثاني من اليسار) وزعيم المعارضة سينغ (الأول من اليسار):
إجماع على السياسة الاستراتيجية النووية (١٩٩٨)

إلى أن تمّ في ١٩٥٧ إقامة مصنع لإنتاج اليورانيوم المخصب من خامات محلية، ما مكّن الهند بعد ثلاث سنوات من تحضير دورة الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل الكندي. وفي ١٩٦٤، استكملت الهند دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي. وفي الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٧٤، أجرت عمليات فصل البلوتونيوم، ما مكنها، في ١٩٧٤ من إجراء التفجير النووي التجريبي الأول. ومع هذا التفجير علّقت كندا تعاونها النووي مع الهند (وكذلك مع باكستان)؛ لكن الولايات المتحدة أعلنت سماحها باستمرار تزويد الهند الوقود النووي، ثم عادت وأوقفته لاحقًا. واستمرت الهند في تطوير قدرتها النووية، وشرعت في إقامة مفاعل قدرته ١٠٠ ميغاواط، وبدأت في تشغيله في العام ١٩٨٥. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الهند أكثر قدرة على إجراء المزيد من التجارب إلى أن كانت الأخيرة في أيار ١٩٩٨، فأصبحت الهند في عداد الدول النووية.

والجدير ذكره أن الهند سبقت باكستان في برنامجها النووي تحضيرًا منذ ١٩٤٨ وقرارًا نهائيًا بامتلاك السلاح النووي عام ١٩٦٢ بعد اشتباكات حدودية مع الصين. أما قرار باكستان بامتلاك هذا السلاح فقد جاء بعد حربها الثالثة مع الهند في ١٩٧٢، وذلك لمجاراة القدرات الهندية المطورة.

وفي تقرير وزارة الدفاع الاميركية للعام ٢٠٠٢ أن ما يثير المخاوف هو أن «لا عقيدة نووية» لدى البلدين، الهند وباكستان، تحكم استخدامهما الأسلحة النووية مثل «تلك العقيدة التي طورتها أميركا وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة وحكمت استخدامهم السلاح النووي في حال نشوب نزاع وأبقت هذه الاسلحة تحت سيطرة القادة العسكريين والزعماء السياسيين».

فقد ورد في التقرير أن الهند لا تزال في المراحل الأولية لتطوير عقيدة نووية وأن مسودة الوثيقة التي وضعتها تظهر سعيها إلى اعتماد مبدأ «ردع الحد الادنى» من أجل منع استخدام أسلحة نووية ضدها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد أنها ستتبع سياسة «الرد فقط»، وأنها «لن تكون البادئة بضربة نووية لكنها ستوجه ردًا عقابيًا إذا ما فشل الردع». كما تؤكد تعهدها (الهند) عدم استخدام السلاح النووي أو التهديد به ضد دول لا تمتلكه.

ولكن، على ما يقول «تقرير وزارة الدفاع الاميركية-٢٠٠٢»، ليس لهذا التوجه الهندي أي وضع رسمي في الهند التي لم توقع بعد معاهدة حظر التجارب النووية وربطت توقيعها بإجماع داخلي عليه وإن تكن وعدت بعدم إجراء تجارب إضافية. وتعارض الهند ايضًا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لكنها عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع هذا فإن أربعة فقط من أصل ١٣ مفاعلًا نوويًا عاملًا منها تخضع لرقابة الوكالة.

وعن باكستان، جاء في التقرير الاميركي ان برنامجها النووي كان دائمًا تحت سيطرة الجيش، وان إسلام آباد لم تعلن بعد أي عقيدة نووية. لكن تقديرات الخبراء التي تعتمد على نقاش يشكل شبه إجماع في باكستان تفيد أن باكستان لا تستخدم السلاح النووي إلا للردع وإذا «ما صار وجودها كدولة في خطر» وفشل الردع. وهذا الشرط الذي تضعه باكستان لاستخدام سلاحها النووي يعني (ودائمًا وفق ما جاء في التقرير الاميركي) في تفسيرات الخبراء احتلال مساحات شاسعة من الارض الباكستانية أو القضاء على جزء كبير من قواتها البرية والجوية أو زعزعة استقرارها الداخلي من أجل التخريب الشامل.

وحسب التقرير ايضًا أن باكستان ترفض توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتشترط لذلك توقيعًا هنديًا. والنتيجة أن المنشآت النووية الباكستانية لا تخضع كلها لرقابة وكالة الطاقة. ومثل الهند أظهرت باكستان استعدادًا لتوقيع معاهدة حظر التجارب النووية لكنها لم تفعل بعد.

كشمير

راجع:
«كشمير»، ج١٥، ص١٢٢.
«باكستان»، ج٥، ص٤١.
والنبذة التاريخية لـ«الهند» في هذا الجزء.
واستكمالًا:

لا تزال الهند (أواخر ٢٠٠٢) تبدي تصلبًا كبيرًا إزاء قضية كشمير لجهة عدم قبولها بمطالب باكستان في كشمير. فطالما اعتبرت النزاع مسألة ثنائية غير خاضعة للتدويل، وقد وافقها العالم على ذلك. ثم جاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وما استتبعت من إسقاطات دولية فرصة للحكومة الهندية التي يتزعمها حزب بهاراتيا جاناتا (هندوسي قومي متشدد) والذي نجح في إدخال أزمة كشمير (وأحداث العمليات



العسكرية فيها التي تقف باكستان وراء دعم أكثرها) في إطار الحرب على الارهاب، وفي الحصول على تجاوب من أميركا التي تريد القضاء على كل ما يسمى تطرفًا إسلاميًا. ووجدت نيودلهي قدرة كبيرة لدى الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف على التحرك في اتجاه استراتيجيتها إزاء كشمير، بعدما تخلى مشرف عن «طالبان» الأفغانية وواجه المتشددين في داخل بلاده. فأصبحت نيودلهي تلح عليه أن ينتهج السياسة نفسها إزاء كشمير.

لكن سرعان ما وجد مشرف، أو انه واجد في الأساس، أن قضية كشمير هي قلب الشعور الوطني الباكستاني، وقد دفع الباكستانيون من أجلها أثمان حروب باهظة لإبقائها حية من خلال تدويلها وإجراء استفتاء لتقرير مصيرها؛ الأمر الذي لم يتحقق منذ التقسيم. فمنذ أيام الجنرال ضياء الحق في باكستان (في الثمانينات) ارتبطت المجموعات المحاربة في كشمير بجهاز الاستخبارات الباكستاني. وبلغ ارتباط هؤلاء بقضية كشمير الإسلامية حدّ اعتبار الجنرال برويز مشرف أنه «خان» طالبان في افغانستان، وأنه على طريق أن «يخونهم» في كشمير. ومنذ أن بدأ مشرف سياسة حليفة للولايات المتحدة بعد ١١ ايلول كان يراهن على أن هذه الأخيرة ستكافئه على تعاونه معها بإيجاد حل سياسي لكشمير. ولكن لا الهند سهّلت وضع مشرّف لأنها بقيت على تشدّدها، ولا الولايات المتحدة تجاوزت في ضغوطها حد نزع فتيل حرب شاملة لتضع قضية كشمير على سكة حل. وعبثًا حاول مشرف أن يقنع الاميركيين بأنه لا يستطيع أن يضرب الانفصاليين في كشمير من غير أن يقنع الباكستانيين بأن ثمة شيئًا يتحرك نحو الحل السياسي هناك، خصوصًا وأن الشعور يتزايد في باكستان بأنه أصبح أداة للسياسة الاميركية. ورغم ذلك أقدم مشرّف على اتخاذ سلسلة إجراءات للتهدئة في كشمير من غير أن يحيطها بتغطية اعلامية. فأمر بمنع التسلل، وقطع خطوط الاتصالات بين المقاتلين على جانبي الحدود في كشمير وفكك معسكرات التدريب التي تشرف عليها إسلام آباد.

كان هذا هو الوضع السياسي العام لكشمير حتى أواخر ٢٠٠٢. فهل ستحمل الايام مزيدًا من التنازلات الرسمية الباكستانية في كشمير لمصلحة الهند التي يبدو أنها من أكثر الدول المستفيدة من المرحلة التاريخية التي بدأت

بأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، فيزيدها هذا الأمر تمسكًا بكشمير، وبأكثريتها المسلمة لتظهر للجميع بأنها ما زالت «دولة ديمقراطية علمانية متعددة الاديان»، إضافة إلى خشيتها بأنها إذا ما تخلت عن كشمير فقد تتجرأ أقاليم أخرى على المطالبة بالانفصال والاستقلال. وبالمقابل، تصر باكستان على إلحاق كشمير بها لأنها تشعر بأن التقسيم الجائر (١٩٤٧) قد جرّدها من مقاطعة مهمة ذات أكثرية مسلمة، وذات أهمية استراتيجية في آسيا الوسطى لقربها من روسيا والصين وأفغانستان والتيبت. إذ تبقى باكستان تحت رحمة الهند المطلقة إذا ما بقيت الممرات الجبلية في كشمير بعيدة عن السيطرة الباكستانية. ثم أنه بعد سقوط «طالبان» وقيام نظام في كابول صديق للهند ومعاد لباكستان ازداد الشعور في باكستان بهشاشة الوضع في المنطقة، وبتعرض إسلام آباد إلى أخطار محدقة على غاية من الأهمية.

ولا يزال ينشط في كشمير عدد من التنظيمات التي يؤيد بعضها الاستقلال وبعضها الآخر الانضمام إلى باكستان، أبرزها أربعة:

١ - «حزب المجاهدين»: تأسس في ١٩٨٩، ومعظم أعضائه من الكشميريين، ويفضل الانضمام إلى باكستان لكنه لا يعارض الاستقلال.

٢ - «عسكر طيبة»: تأسس مطلع الثمانينات بعلاقة وثيقة مع مركز الدعوة والإرشاد في باكستان، ويعتنق مفهومًا متشددًا للإسلام السني. لم يظهر فعليًا في كشمير إلا في ١٩٩٣ ومعظم مقاتليه من غير الكشميريين وذوو خبرة في القتال في أفغانستان (من أيام الجهاد ضد الاتحاد السوفياتي، وبعدها مع «طالبان»).

٣ - «حركة المجاهدين»: يعتقد أنها كانت تنشط حتى ١٩٩٧ تحت إسم «حركة الانصار» إلى أن أعلنتها واشنطن حركة إرهابية. وتأخذ في عقيدتها الكثير من الديوباندية والوهابية وهي قريبة من جمعية علماء إسلامي الباكستانية. ويعتقد أنها «فرقة دولية» تضم أفغانًا وباكستانيين وعربًا.

٤ - «جيش محمد»: حركة حديثة نشأت في باكستان لمحاربة الحكم الهندي لكشمير. مؤسسها مولانا مسعود أزهر الذي أطلق من السجون الهندية في كانون الاول ١٩٩٩ في عملية تبادل مخطوفين وسجناء.

وهناك مجموعات أخرى ثانوية مثل «البدر» و«البرق» و«الجهاد» و«جمعية المجاهدين». أما أهم الحركات المعارضة للوجود الهندي في كشمير والتي تسمح لها الهند بالعمل فهي «مؤتمر الحرية» التي تضم نحو ٢٣ منظمة أو مجموعة إنفصالية، بينها اتحادات مهنية أو تنظيمات دينية وسياسية. ولم تتوصل هذه الحركة بعد، بسبب الخلافات الناشبة بين فصائلها، إلى توحيد رؤيتها أو هدفها حول «كشمير مستقلة» أم «كشمير جزءًا من باكستان».

أخيرًا، ثمة تطور إيجابي في علاقات البلدين إزاء كشمير تمثل في لقاء فاجبايي ومشرف (كانون الثاني ٢٠٠٤) في إسلام آباد على هامش قمة دول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي (سارك)، قال على أثره الرئيس الباكستاني برويز مشرف إن استئناف المفاوضات حول كشمير «فرصة تاريخية»، واعتبر انها «بداية النهاية (للصراع)، ولكنها بداية جيدة».

قضية مسجد بابري

مسجد متواضع يقع في ضاحية مدينة أيوديا الهندوسية المقدسة التي تزخر بأكثر من ألف معبد هندوسي. وتقع أيوديا في ولاية أوتار براديش. هدم المتعصبون الهندوس هذا المسجد ليل الاحد ٦ كانون الاول ١٩٩٢. فالتهبت بذلك المشكلة الطائفية في الهند بين الهندوس والمسلمين ولا تزال (مطلع ٢٠٠٣) دون حل.

يُسمى مسجد «بابري» نسبة إلى «بابر» أول أمبراطور مغولي حكم الهند، وقد أنشأه نائبه في ١٥٢٨، وكانت توجد على مختلف أجزاء المسجد نقوش عربية وفارسية تدل على هذا الأمر. لكن الهندوس يزعمون أن المسجد أقيم على مسقط رأس الإله راما، وأن الامبراطور بابر هدم معبدًا هندوسيًا قائمًا على المكان ثم بنى مسجدًا عليه.

ظل المسلمون في مدينة أيوديا يصلون في هذا المسجد من دون انقطاع لأربعة قرون إلى ان بدأت المشاكل للمرة الأولى عام ١٨٥٥ خلال عهد الأمير واجد علي شاه حاكم إقليم أوده حين ادعى الهندوس للمرة الأولى أن جزءًا من فناء المسجد يحتوي على المكان الذي ولد فيه الإله الهندوسي راما. وكان الانكليز آنذاك يثيرون القلاقل في الاقليم ليبرروا استيلاءهم عليه، خصوصًا إبان ثورة الهند الكبرى في ١٨٥٧ (راجع النبذة التاريخية)، وشجعوا على وضع كتب تاريخية تقول إن بابر هدم المعبد الهندوسي الذي كان قائمًا في المكان حيث مسقط رأس الإله راما، ثم أنشأ عليه مسجدًا.

وثارت المشكلة مرة ثانية عام ١٨٨٥ حين حاول كاهن هندوسي أن يقيم سقفًا فوق المنصة التي كان الأمير



هجوم المتطرفين الهندوس على مسجد بابري

واجد علي شاه قد سمح بإنشائها في فناء المسجد (١٨٥٥). واعترض المسلمون على ذلك ولجأوا إلى المحكمة العليا التي أصدرت في ١٨٨٦ حكمًا لصالحهم، وكان رئيس المحكمة هندوسيًا من البراهمة.

وفي ١٩٣٤، ثارت اضطرابات طائفية بين الهندوس والمسلمين في أيوديا، ونتجت عنها أضرار بالمسجد أصلحتها الحكومة البريطانية. وفي ١٩٣٦، ثار خلاف بين المسلمين أنفسهم، فزعم الشيعة أن المسجد لهم بينما زعم أهل السنة أنه لهم، وحكم مدير الأوقاف حينذاك انه «مسجد سني» لأن منشئه كان «سنيًا»، والمسجد من هذه الناحية القانونية يتبع هيئة أوقاف أهل السنّة في ولاية أوتار براديش.

وأما قضية مسجد بابري الحالية فتعود إلى حادثة وقعت ليل ٢٢–٢٣ كانون الاول ١٩٤٩، حين توجه كاهن هندوسي، إسمه أبهيه رام داس، ومعه نحو خمسين من تلامذته ومريديه، فتسلقوا جدران المسجد تحت جنح الظلام ووضعوا تماثيل راما داخل المسجد، وانطلقوا في الصباح يبشرون بأن «الإله راما ظهر في المسجد». واستغل مأمور البلدة القضائي سلطاته فعيّن حارسًا هندوسيًا على مبنى المسجد وكاهنًا رسميًا على نفقة الحكومة، وأمر المسلمين بألا يقتربوا أكثر من مسافة ٢٠٠ ياردة من المسجد «خوفًا على الأمن». ولم تلغِ الحكومة قرار المأمور القضائي، واكتفت بمنع المسلمينَ والهندوس من المساس بالمبنى وتغيير معالمه.

لجأ المسلمون إلى المحاكم، وأيدت الحكومة موقفهم في المحكمة كما يتضح من ملفات القضية. لكن المحكمة اكتفت بوضع قفل على باب المسجد من دون إصدار حكم حول ملكية المسجد. وظل المسجد تحت وصاية كاهن هندوسي.

وفي أيار ١٩٨٣، بدأت الحركة الهندوسية «لاستعادة المعبد» (المسجد) بمباركة من إنديرا غاندي التي كانت تعمل في ذلك الوقت على استرضاء المتعصبين الهندوس. وفي ١ شباط ١٩٨٦، فوجىء المسلمون بأن القفل قد أُزيل وسط دعاية ضخمة وسُمح للهندوس بالتعبد في «المعبد» بناء على أمر من قاض محلي في محكمة ابتدائية. وبدأ الألوف من الهندوس يتوافدون على أيوديا للتعبد في المسجد الذي أخذوا يسمونه بـ«معبد مسقط رأس راما» (رام جانام بهومي). وكان فتح المعبد (في ١ شباط ١٩٨٦) هدية من حكومة راجيف غاندي للهندوس المتعصبين بعد أن غضبوا من قبولها مطالب المسلمين بتمرير قانون لحفظ حقوق المرأة المطلقة المسلمة وفق الشريعة الاسلامية.

لجأ المسلمون مرة جديدة إلى المحكمة العليا في الولاية، واحتجوا وتظاهروا وأضربوا في كل أنحاء البلاد، فيما أخرج الهندوس مسيرات النصر. وتمكنت الحكومة من تلطيف الأجواء نوعًا ما بسن قانون لحفظ أوضاع جميع أمكنة العبادة على ما كانت عليه عند الاستقلال، لكن باستثناء المسجد البابري الذي قرّر القانون أن تسوية قضيته ستكون بالتراضي بين الاطراف أو بحكم قضائي. فأقيمت محكمة خاصة للنظر والفصل في القضية في مدينة لكناو (تابعة للمحكمة العليا في مدينة الله آباد)، وأمرت كل الاطراف بالمحافظة على الوضع القائم ريثما يصدر الحكم النهائي في القضية.

أعلن المسلمون استعدادهم للقبول بحكم المحكمة ايا كان، فيما رفض المتعصبون الهندوس قبول الحكم إذا جاء مخالفًا لمطالبهم، وقرروا وضع حجر أساس المعبد في تشرين الثاني ١٩٨٩، وحرّكوا جماهير المتعبدين الهندوس وفتحوا باب التبرعات بالأطواب (أحجار البناء) أو بأثمانها. وبدأت التبرعات تنهال من داخل الهند وخارجها (الولايات المتحدة، الصين... واسرائيل التي تبرعت بطوب من ذهب نُقش عليه إسم «راما»). وخلّفت «مسيرات الطوب» وراءها آلافًا من المسلمين قتلى وجرحى وحرقت أحياءهم وقراهم.

أعلنت الحكومة أنها لن تسمح بوضع حجر أساس المعبد قبل صدور قرار المحكمة، واستصدرت حكمًا من المحكمة بأن قطعة الأرض الملاصقة للمسجد البابري هي «أرض متنازع عليها». لكن الحكومة (وكانت برئاسة راجيف غاندي) عادت وتراجعت عن قرارها، ما أتاح للهندوس الاحتفال فعلًا بوضع حجر الأساس في تشرين الثاني ١٩٨٩.

وبعد احتفال وضع الحجر، حاول الهندوس البدء بالبناء فعلًا مرة بعد أخرى. لكن حكومة الجبهة القومية برئاسة ف.ب. سينغ (بعد اغتيال راجيف غاندي) وقفت بحزم ضد هذه المحاولات، وألقت القبض على زعيم حزب بهاراتيا جاناتا (الهندوسي المتشدد) ل.ك. أدواني الذي خرج في مسيرة عبر الهند لتعبئة الرأي العام انتهت باطلاق النار على المتعصبين الذين تجمعوا في أيوديا في تشرين الاول ١٩٩٠ فسقط نحو ١٥ منهم قتلى.

وأدّت هذه الحادثة إلى سحب حزب بهاراتيا جاناتا تأييده لحكومة الجبهة القومية وسقوطها. وفي الانتخابات النيابية فاز حزب بهاراتيا جاناتا بأعداد لم يسبق لها مثيل في

البرلمان الاتحادي، كما فاز في أربع ولايات هندية منها ولاية أوتار براديش حيث مدينة أيوديا. وتشكلت حكومة جديدة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا، فقامت بالاستيلاء على الاراضي المحيطة بالمسجد البابري في تشرين الاول ١٩٩١ وأعطتها للهندوس المتعصبين. وتلت ذلك (في تشرين الثاني ١٩٩١) محاولة فاشلة لهدم المسجد، وأصدرت المحكمة العليا قرارًا يلزم حكومة الولاية (أوتار براديش) بعدم المساس بالأمر الواقع ريثما يصدر قرار المحكمة الخاصة التي تنظر في القضية، وأعلن المسلمون أنهم سيلتزمون قرار المحكمة حتى لو كان الحكم لغير صالحهم. لكن المتعصبين الهندوس بدأوا يحفرون في الارض الملاصقة للمسجد استعدادًا لبناء المعبد في ايار ١٩٩٢.

وزعمت حكومة الولاية (أوتار براديش)، في ردها على المحكمة العليا، أنها عاجزة عن منع العمل الجاري لبناء المعبد. وهنا تدخل رئيس الحكومة الاتحادية ناراسيمها راو وطلب من زعماء المتعصبين ورجال الدين الهندوس مهلة ثلاثة أشهر تنتهي في تشرين الثاني ١٩٩٢ للوصول إلى تسوية ترضي كل الاطراف. ورفض المتعصبون اقتراح رئيس الحكومة تحويل القضية إلى المحكمة العليا في نيودلهي لتقرر في جوهر القضية: هل المسجد حقًّا يقوم على أنقاض معبد دمره الامبراطور بابر؟، وأعلن زعماؤهم مرة أخرى أن بناء المعبد سيبدأ في ٦ كانون الاول (١٩٩٢).

وفي الموعد المضروب (٦ كانون الاول ١٩٩٢) تجمع نحو ٤٠٠ ألف متعصب هندوسي في منطقة المسجد قاموا بهدم المسجد البابري رغم ما كان صدر من تطمينات حكومية. وتعهدت الحكومة، بعد الحادث، ببناء المسجد من جديد. لكن الحقيقة أن معبدًا جديدًا قد أنشىء بالفعل على أنقاض المسجد البابري وتجري فيه العبادة الهندوسية، وقد نشرت الصحف الهندية صور هذا المعبد بينما الجنود ينحنون برؤوسهم أمام بابه.

(إلى هنا، عن دراسة مطولة بعنوان: «المتطرفون يهددون بهدم ٣ آلاف مسجد في الهند، قصة المسجد البابري الذي هدمه المتعصبون»، للباحث والكاتب الهندي ظفر الإسلام خان، «الحياة»، ٢٣ كانون الاول ١٩٩٢، ص٨).

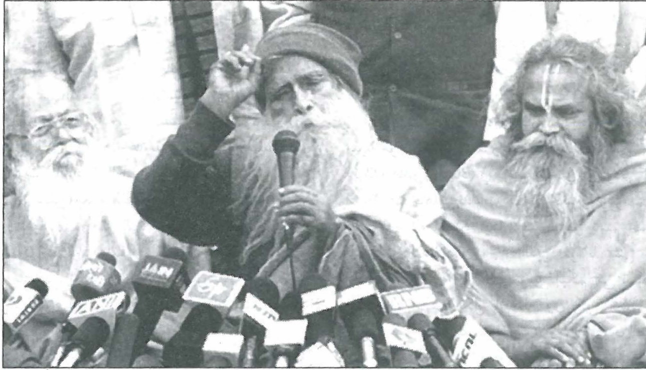
ومذاك والتوتر بين الهندوس والمسلمين (وسقوط قتلى) يسود أنحاء الهند خصوصًا في أيام ذكرى تدمير المسجد رغم محاولات الحكومة الاتحادية التهدئة، من مثل إقالتها الحكومة المحلية في ولاية أوتار براديش في ١٩٩٢، واستمرار رفضها السماح بإعادة بناء المعبد.

في المقابل، استمر المتعصبون الهندوس على اعتزامهم بناء المعبد في موقع المسجد، ما سبّب في مواجهات بين الهندوس والمسلمين (كما في آذار ٢٠٠٢، وخصوصًا في مدينة غوجارات)، وأكد زعماء المجلس الهندوسي العالمي (فيشوا هندو باريشاد) في مؤتمر صحافي في نيودلهي في ٤ آذار ٢٠٠٢ تجاهلهم نداءات التهدئة الحكومية وعزمهم على المضي في بناء المعبد، فيما ناشد الناطق باسم مجموعة المنظمات الاسلامية ورجل الدين مولانا مثنى ميان الحكومة بقوله: «نحن الآن نتوسل إليكم كي تسيطروا فورًا على العنف بكل أشكاله وفي كل مكان من غوجارات وغيرها قبل أن يفوت الأوان (...) إن الطريقة التي يسمح فيها بقتل المدنيين المسلمين الأبرياء بلا هوادة قد تدفع مسلمي الهند إلى اللجوء إلى الهجمات الانتحارية بدافع من اليأس». وحثّ مولانا مثنى ميان الحكومة الهندية على حظر ثلاث جماعات هندوسية متشددة ذات صلات عقائدية وثيقة بحزب «بهاراتيا جاناتا» الذي يقود الائتلاف الوطني الحاكم.

الهندوسية

الهندوس، أتباع الديانة الهندوسية، يشكلون الأغلبية الكبرى من سكان الهند. وللهندوسية تاريخ يرجع إلى ثلاثة آلاف عام، ولا عقيدة دينية محددة لها لأنها تمثل أسلوبًا للحياة أكثر منها مجموعة من العقائد. فهي تشتمل من المفاهيم ما يهبط إلى عبادة المحسوس والمرئي (كالأشجار مثلًا)، وما يرتفع إلى التجريدات الفلسفية الدقيقة في الوقت نفسه. والهندوسية بلا هيئة مركزية ذات ترتيب هرمي، ولا توجد جماعة من الأتباع تختص بهذا الدين الذي تعتبر محاولة تعريفه مشكلة عسيرة. فالحكومة الهندية نفسها تعرّف الهندوسي بأنه الشخص الهندي الذي ليس مسلمًا ولا مسيحيًا ولا زرادشتيًا ولا يهوديًا.

مع ذلك، يمكن القول إن الهندوسية تعبد الإله «فيشنو» Vishnu أو «شيفا» Shifa أو «شاكتي» Shakti أو تجسيداتهم أو مظاهرهم أو أزواجهم أو ذريتهم. وبذلك يندرج ضمن الهندوسيين عدد كبير من أتباع «راما» Rama و«كريشنا» Krishna، وهما تجسيدان للإله فيشنو، وكذلك أتباع عبادة دراجا، وسكاندا وجانيشا.... زوجات وأبناء شيفا. وهكذا فإن الهندوسية تشتمل على



زعماء المجلس الهندوسي العالمي في مؤتمر صحافي في نيودلهي (٤ آذار ٢٠٠٢)

الكثير من الفرق الدينية والعبادات المختلفة التي استوعبت في داخلها معظم آلهة القبائل المحلية.

ثمة جامع للفرق الهندوسية كافة، وهو كتاب الهندوسية المقدس الـ«فيدا» Veda، الذي يعود ظهوره إلى الفترة ١٥٠٠–١٢٠٠ ق.م. عندما غزت قبائل الآريين الهند واستقرت في البنجاب، فأنشأت مجموعة من التراتيل التي تألفت منها «ريج فيدا» (الفيدا النارية) المعتبرة أقدم عمل أدبي في لغات العالم، وتحتوي على ١٠٢٨ ترنيمة لآلهة الفيدا. وقد تفرعت من الفيدا عشرات الأعمال التي كتبت لخدمة الفيدا: الطقوس، الأضاحي، تقديمات القرابين، التراتيل، صلوات، وتأملات فلسفية.

يعتبر إله السماء «ديوس بيتر» Dyaus Pieter أبًا للكون. فهو بذلك أهم الآلهة الهندوسية وأقدمها. ثم حلّ محله الإله «إندرا» Indra وهو إله الـ«فيدا»، إله الحرب والمعارك وملك الآلهة، وهو يركب السماء على رأس جيش من الـ«ماروت» الذين هم آلهة العاصفة الأقل شأنًا. أما آلهة الشمس فهي كثيرة. والإله «أغني» Agni فهو إله النار والمحور الذي يربط عالمي البشر والآلهة. وأما «فارونا» Varuna و«ميترا» فهما إلهان أصلهما هندو–إيراني.

وقبل الميلاد بوقت قصير ظهرت الفرق الهندوسية، ويمكن التعرف إليها من خلال العلامات المميزة التي يحملها أتباع هذه الفرق. فأتباع فيشنوا، على سبيل المثال، لهم علامتان متوازيتان من وشم ترابي أبيض ينحدر من خط الشعر حتى قصبة الأنف، مع خط رأس يربط بينهم من أسفل. وكذلك يميزهم عقد ومسبحة مصنوعة من شجيرة مقدسة عند فوشو. أما إذا كانوا من أتباع شيفا، فهم يضعون ثلاثة خطوط أفقية متوازية من وشم ترابي على جباههم. ويلتحق الهندوسي بفرقته الدينية عن طريق المعلم الروحي «غورا» Gura (مجلة «النور»، العدد ١٣٤، تموز ٢٠٠٢، ص٤١–٤٢).

السيخ

تطلق «السيخ» على الفرد والمجموعة والعقيدة الدينية. وأصل هذه العقيدة الهندوسية والبرهمية، ولكنها متأثرة إلى أبعد الحدود بالإسلام.

و«السيخ» (أو السيخية) آخر العقائد الدينية الكبرى التي ولدت في أرض الهند. ويعتبر ناناك Nanak (١٤٦٩–١٥٣٩) مؤسس مذهب السيخية، وقد ولد هندوسيًا لكنه تأثر في مقتبل عمره بالدين الإسلامي، وعاش منفعلًا بالحروب المتكررة بين الهندوس والمسلمين في موطنه البنجاب. لذا درس بتعمق كلًا من الهندوسية والإسلام، وحاول إيجاد نقاط التشابه والالتقاء بينهما، ما

ولّد لديه قناعة بأن بلده يحتاج إلى شخص يستطيع صهر العقيدتين في عقيدة واحدة يؤمن بها أتباع الديانتين. فبدأ رحلته التبشيرية بشعار: «ليس هناك هندوسي وليس هناك مسلم-لقد اهتدينا إلى الدين الصحيح».

يقول ناناك إن الله تجلّى عليه في سلطانبور بالدعوة عندما كان في الثامنة عشرة من عمره. وبالاشتراك مع خادم مسلم يدعى ماردانا كتب ناناك كلمات أشعاره التي لحنها له ماردانا، وطافا القرى يدعوان الناس إلى تعاليم الديانة الجديدة.

انعكس تأثر ناناك بالإسلام من خلال تركيزه على رفض ما تراكم على الهندوسية من وثنيات ورفضه التام لتعدد الآلهة. لذلك دعا إلى وحدة الله ومنع تمثيله في صور أو تماثيل، فصار رمز الآلهة هو الـ«أيك» أي الواحد. وإله السيخ موجود في كل مكان من خلال حلوله في جميع الكائنات. وهو، كما في الإسلام، لم يلد ولن يموت ولن يحيا ثانية. ويطلق السيخ على الله الواحد أسماء هندوسية وإسلامية، من أشهرها: راما، هاري، ربّ، رحيم... .

ويعتقد السيخ أن ناناك قام بأربع رحلات كبرى في الإتجاهات الأربعة: إلى سري لانكا في الجنوب، ومكة وبغداد في الغرب، والتيبت في الشمال، ثم أسام في الشرق. وقضى أيامه الأخيرة في كارتاربور (في باكستان حاليًا) حيث أقام أول معبد للسيخ قبل موته عام ١٥٣٩، ووضع الخلافته تلميذه أركاد.

يحمل كل مواطن سيخي إسم المجموعة «سيخ» الذي يعني «الأسد»، كما تحمل كل سيخية إسم «كارو» أي اللبوة. ويعتقد معظم السيخ أنهم شعب الله المختار الذي هدى إلى الحق دونما غيرهم من الأمم والشعوب. ويتمسك السيخ تمسكًا شديدًا بتطبيق الأركان الخمسة لعقيدته التي تبدأ كل منها بحرف الكاف (باللغة البنجابية)، وهي: - كيش Kesh، وهو إطلاق شعر الرأس والذقن والشارب. - كانكا Kanka، وهو المشط الذي يجب حمله دائمًا. - كاشّا Kasha، وهو السروال الذي يقترب طوله إلى الركبة فقط. - كارّا Karra، وهو السوار الفولاذي حول المعصم في اليد اليسرى. - كيربان Kirpan، وهو الخنجر ذات الحدين (مجلة «النور»، العدد ١٣٤، تموز ٢٠٠٢، ص٤٢-٤٣).

حزب بهاراتيا جاناتا و«الاستثناء الديمقراطي»

على الرغم من أن المبدأ العلماني كان سائدًا في السياسة الهندية منذ استقلال الهند وطوال فترة حكم حزب المؤتمر الوطني، إلا أن فترة تسعينات القرن العشرين شهدت صحوة جديدة للقومية الهندوسية المتشدّدة على يد حزب بهاراتيا جاناتا (لا يزال حاكمًا في الهند إلى اليوم، أوائل ٢٠٠٣ (راجع النبذة التاريخية).

أنشىء هذا الحزب في ١٩٥١ على يد الدكتور سياما براسا دموكومي تحت إسم «بهارينا جانا سنغ»، وحمل منذ إنشائه لواء جعل كشمير جزءًا لا يتجزأ من الهند ودعم الانتفاضة الهندوسية فيها. وفي ١٩٧٧، حلّ نفسه وشكّل حزبًا جديدًا تحت إسم «بهاراتيا جاناتا» الذي ظلّ يعبر عن نزعة هندوسية متطرفة بعيدة عن العلمانية عمليًا ومتمسكة بها في الأدبيات السياسية. فزعيمه، رئيس الحكومة الحالية، إيتال بيهاري فاجبايي، طالما ردّد: «نحن لا نريد ان نغيّر مذهب المسلمين الذين لهم الحرية أن يقدسوا مكة، ولكن عليهم أن يعرفوا أنهم إذا خُيروا بين الاسلام ومكة وبين الهند فعليهم الا يترددوا لحظة في الانضمام إلى الهند وليس إلى مكة». ولطالما حملت الأدبيات السياسية لزعماء هذا الحزب ما يشير إلى تمسك الهند بنظامها العلماني، خصوصًا إبان صراع الهند الأخير مع باكستان (أحداث العام ١٩٩٨ والتجارب النووية في كل من الهند وباكستان، وما تلاها)، مشيرين إلى أن هذا الصراع ليس صراعًا عرقيًا أو دينيًا، مدللين على ذلك بأن منصب وزير الدفاع الهندي في يد مسيحي كاثوليكي، بينما كل من رئيس أركان الجيش والرجل الأول في البرنامج النووي مسلمًا، وهذا الأخير أصبح رئيسًا للجمهورية الاتحادية، وهو أ.بي.جي. عبد الكلام، عالم هندسة الصواريخ والمعتبر أبو القنبلة الذرية الهندية.

يحظى «بهاراتيا جاناتا» بدعم أوساط رجال الأعمال ذوي النفوذ القوي في الهند لأنه أعطى دائمًا للرأسمال الوطني أسبقية على الرأسمال العالمي، بالاضافة إلى ما يعد به من استقرار. لكن ما يخشاه الكثيرون، في الهند وخارجها، انه حزب طائفي قومي هندوسي. ما يعني احتمال أن تلجأ حكومته إلى تهميش وعزل الطوائف الاجتماعية الأدنى مرتبة والمواطنين غير الهندوس، الأمر الذي سيفاقم أزمة الاندماج في الهند وينقض أعظم إنجاز حققته بزعامة المهاتما غاندي وجواهرلال نهرو، أي إقامة نظام علماني تستند إليه شرعية الدولة المتعددة الطوائف

والأتنيات والاديان في إطار نظام ديمقراطي «استثنائي».

فلطالما نُظر، ولا يزال يُنظر، إلى الديمقراطية الهندية كاستثناء، من حيث انها النموذج الثابت الوحيد في البلدان النامية الذي تمتع بالاستمرارية منذ نشوئه بلا أي قطيعة أو انقلاب، حتى منذ قبل الاستقلال في ١٩٤٧، أي منذ ١٩٢٠، وهو العام الذي شهدت فيه الهند انتخاباتها العامة الأولى في ظل الاحتلال البريطاني.

ومع الاستقلال (١٩٤٧) توفرت للهند فرصة تاريخية نادرة بامتناع حزب المؤتمر، الذي قاد الحركة الاستقلالية، عن تنصيب نفسه حزبًا أوحد. بل أكثر من ذلك فقد قبل ديمقراطيًا لكل انشقاق عنه يسارًا أو يمينًا، كما قبلت قوى المعارضة، سواء منها اليسارية (الحزب الشيوعي الهندي) أو اليمينية، بالتقيد باللعبة الحزبية والبرلمانية. وكان نهرو يصرّ على أن يكون بيت الأمة هو البرلمان. وهذا ما تابعته من بعده إبنته إنديرا غاندي رغم كل ما يمكن أن يقال عن نزعتها السلطوية. فعندما تحالفت أحزاب المعارضة ضدها وأفلحت في انتزاع الغالبية البرلمانية في انتخابات ١٩٧٧، لم تعمد إنديرا غاندي إلى حل البرلمان الجديد، بل خضعت لحكم صناديق الاقتراع، واستقالت من منصبها كرئيسة للوزراء في أول عملية تداول للسلطة في تاريخ الهند المستقلة. وغدا التناوب على السلطة آلية عادية في حياة الهند السياسية.

وتستمد الديمقراطية الهندية أحد مقومات بقائها من وجود سلطات معارضة، بل مضادة أحيانًا تقوم في بعض ولاياتها (٢٥ ولاية) حيث حكومة كل ولاية تنتخب بالاقتراع العام وتكون مسؤولة أمام برلمانها المحلي. فعندما يكون حزب المؤتمر، على سبيل المثال، حاكمًا في نيودلهي، فقد تكون أحزاب معارضة له يمينًا أو يسارًا حاكمة في البنجاب أو كيرالا أو كشمير.

وثمة مقوم آخر تطبقه الديمقراطية الهندية بدقة، وهو الدرجة العالية من الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، ولا سيما القضائية. فالمحكمة العليا ومحاكم ولايات الاتحاد قد تصدر أحيانًا أحكامًا معاكسة لمصالح الزعماء السياسيين. وقد اضطرت إنديرا غاندي نفسها ذات مرة إلى أن تعلن حالة الطوارىء كيما توقف مفعول قرار قضائي بإبطال عضويتها في البرلمان بعد ثبوت ارتكابها لمخالفات أثناء حملة ١٩٧١ الانتخابية (راجع النبذة التاريخية).

ومقوم مهم ثالث للديمقراطية الهندية تمثله سلطة الصحافة. ففي الهند اليوم أكثر من ثلاثة آلاف صحيفة يومية، ونحو عشرة آلاف مجلة أسبوعية، علمًا أن حوالي نصف سكان الهند ما زالوا من الأميين، على الرغم مما أحرزته الهند من تقدم في مكافحة الأمية.

لكن، ومنذ بدء صعود حزب بهاراتيا جاناتا في التسعينات واحتلاله لنسب كبيرة في المقاعد البرلمانية (المحلية والاتحادية)، وخصوصًا منذ وصوله إلى الحكم في ١٩٩٨، بدأ يُنظر إليه على أنه الخطر الأكبر على الديمقراطية الهندية، ذلك أنه قومي هندوسي متشدد. وثمة مفارقة ذكرها جورج طرابيشي في ما تناوله تعليقًا على كتاب كريستوف جافرولو، «الديمقراطية في الهند» (فايار، باريس، ١٩٩٨)، فيقول:

«... والمفارقة أن الخطورة التي تمثلها هذه الأصولية (الهندوسية) على الديمقراطية الهندية لا تكمن في كونها معارضة لها، بل على العكس في كونها حاضنة لها. فحزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي المتطرف، الذي فاز بأغلبية مقاعد ضئيلة في انتخابات شباط ١٩٩٨، لا يعارض من حيث المبدأ الديمقراطية، بل يتأوّلها على أنها حكم الغالبية، ويتأوّل الغالبية نفسها على أنها غالبية الطائفة الهندوسية. ومن ثمّ فهو يطالب بأن تغدو لغة الطائفة الغالبة وأبجديتها وثقافتها هي اللغة والأبجدية والثقافة السائدة في الهند. كما أنه لا يضع موضع تشكيك مبدأ الديمقراطية الحسابي الأول: صوت واحد للناخب الواحد. ولكنه إذ يتأوّل الغالبية العددية على أنها غالبية طائفية يحولها إلى غالبية دائمة ومتعالية على مبدأ تداول السلطة. فالهندوس هم الغالبية، والحكم يجب أن يكون لهم بصورة دائمة.

«وبديهي أن هذا التفسير الغالبي والطائفي للديمقراطية يلغي مضمونها التعددي، وهذا في بلد مثل الهند لم يحافظ على وحدته عبر القرون إلا من خلال بقائه متنوعًا. فالخريطة الحضارية للهند أشبه ما تكون بفسيفساء من الديانات واللغات والأتنيات. وخطر الأصولية الهندوسية هو خطر الواحدية في بلد يعتنق سكانه سبع ديانات ويتكلمون بثماني عشرة لغة دستورية، ويتوزعون إلى أكثر من أربعين اتنية رئيسية».

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **آغا خان الثالث محمد شاه (١٨٧٧–١٩٥٧)**: «آغا خان» لقب إمام طائفة الاسماعيليين خلعه عليه شاه إيران في العام ١٨٨٠. والآغا خان الأول كان يدعى حسن علي شاه (١٨٠٠–١٨٨١)، وكان حاكمًا على «محلّات» و«قم»، وأُجبر على ترك ايران بعد انتفاضة قادها ضد محمد شاه في ١٨٣٨، وأقام في بومباي (الهند) حيث كان للإسماعيليين وجود كثيف.

أما الآغا خان الثالث (اسمه محمد شاه) فكان الحفيد الوحيد لآغا خان الأول، وأصبح بعده الإمام الثامن والخمسين لطائفة الاسماعيليين وكان لا يزال في الثامنة من عمره. ولد في كراتشي، وتلقى تربية انكليزية خالصة، إلا أن والدته، التي تنتمي بأصلها إلى أشراف ايران، عملت على تلقينه التربية الاسلامية، ما ساعده وهو بعد في أول شبابه على أن يصبح زعيمًا لمسلمي الهند، وكان من مؤسسي «رابطة المسلمين في الهند» عام ١٩٠٦ وأول رئيس لها (من هذه الرابطة خرج مؤسسو باكستان في ما بعد).

أسدى آغا خان الثالث خدمات جلّى للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى وعمل بحماس لإنشاء عصبة الأمم، حيث مثّل الهند ثلاث مرات، وترأسها (عصبة الأمم) عام ١٩٣٧. وكان قبل ذلك، في الأعوام ١٩٣٠–١٩٣٢، قد قام بدور نشط في مؤتمرات الطاولة المستديرة في لندن حول الاصلاح الدستوري في الهند، كما مثل الهند في المؤتمر الدولي حول نزع السلاح في جنيف (١٩٣٢).

انسحب آغا خان الثالث (محمد شاه) من الحياة السياسية إبان الحرب العالمية الثانية وعاش في سويسرا، وكان من عادته زيارة مصر كل سنة لقضاء فصل الشتاء في أسوان. مات في سويسرا ودفن في أسوان على هضبة أصبحت في ما بعد مركزًا سياحيًا ودينيًا. له كتاب سياسي بعنوان «الهند في طريق التطور» نشره عام ١٩١٨ وفيه وضع الخطوط الكبرى لمفهومه ومقترحاته حول رابطة الكومنولث، ونشر مذكراته في ١٩٥٤. كان يؤخد عليه إسرافه في حياة البذخ والترف.

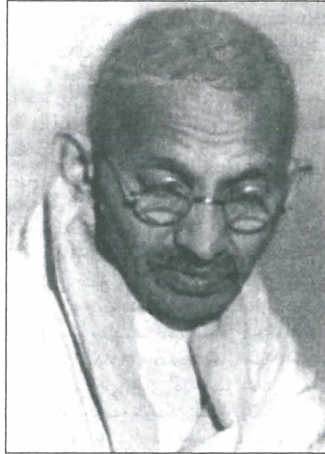
ورثه على إمامة الطائفة الاسماعيلية عام ١٩٥٧ حفيده «كريم» باسم آغا خان الرابع الذي ولد في جنيف (١٩٣٦) ودرس في جامعة هارفرد. منحته الملكة اليزابت الثانية عام ١٩٥٧ لقب «أمير»، وحصل على أوسمة عديدة ورفيعة من قبل عدد كبير من البلدان الاسلامية في أفريقيا وآسيا.

* **أمير علي (١٨٤٩–١٩٢٨)**: أحد أبرز دعاة إصلاح أحوال المسلمين في الهند. تعلم العربية والفارسية، ودرس الآداب الانكليزية إلى جانب القانون، وتابع دراسته في انكلترا حيث اتصل بأدبائها، وألّف كتابًا بعنوان «محمد وتعاليمه» أردفه بكتب تدعو جميعها إلى الاسلام. وفي الهند، ألف عددًا من الجمعيات التي دعت وعملت في سبيل الاصلاح وتعليم المرأة، ونشط في مناصرة الدولة العثمانية.

كان على خلاف مع داعية إصلاحي آخر هو أحمد خان (١٨١٧–١٨٩٨). فتجادلا حول سبل إصلاح مسلمي الهند. ففي حين كان أحمد خان يرى أن الاصلاح وسيلته التربية والتعليم فقط ودون انغماس في السياسة، رأى أمير علي أن التربية وسيلة صحيحة ولكن لا بد أن يرافقها علاج الشؤون السياسية للمسلمين في الهند وإيجاد هدف سياسي لهم.

* **باوار، شاراد**: أحد أبرز قياديي حزب المؤتمر الوطني في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. ولكنه القيادي «المشاكس» لقيادة إنديرا غاندي وراجيف غاندي، ثم صونيا غاندي، ولكنه المهزوم في محاولاته لإقصائهم.

خرج على زعامة إنديرا، ضمن الذين خرجوا في ١٩٧٨، معترضًا على ما وصفه بأسلوبها الدكتاتوري. فطُرد من الحزب وأسس حزبًا جديدًا تحت إسم «المؤتمر–إس» لم يستطع من خلاله تحقيق أي نجاح ملفت خارج معقله في ولاية مهاراشترا، بل إنه حتى في هذه الولاية لم يستطع الفوز بزعامتها فوزًا كاسحًا، ما جعله يترأس حكومة محلية ائتلافية مع خصومه السابقين من تحالف جاناتا دال. وحينما عادت إنديرا إلى السلطة في ١٩٨٠، لم يمر سوى أشهر قليلة إلا وكان باوار خارج حكومة ولاية مهاراشترا مهمشًا ومعزولًا. الأمر الذي جعله يفاوض للرجوع إلى حزب المؤتمر بعد اغتيال إنديرا (١٩٨٤). لكنه لم يُسمح له العودة إلا في ١٩٨٦ حينما شعر راجيف غاندي بإمكانية استغلال نفوذ باوار في ولاية مهاراشترا المهمة لتعزيز مكانة المؤتمر في مواجهة تحالفات خصومه، في وقت كان باوار من جهته يمني النفس بإمكانية


المهاتما غاندي

السيطرة على راجيف القادم إلى الحلبة السياسية الشائكة من عالم الطيران دون خبرات أو تجارب، والصعود على أكتافه إلى مناصب قيادية طالما حلم بها وتمّ إبعاده عنها. لكن راجيف سرعان ما اكتشف ما يدور في خلد باوار، فشاغبه في الخفاء، وكاد أن يسقطه من حكومة ولاية مهاراشترا لولا وقوف البلاد مجددًا على عتبة انتخابات برلمانية في ١٩٩١.

بعد اغتيال راجيف غاندي (١٩٩١)، تقدم باوار كمرشح لتزعم حزب المؤتمر خلفًا لراجيف ضد منافسه ناراسيمها راو. لكنه فشل ايضًا. فتحول إلى معارضة راو الذي حاول استيعابه وتجنب الاعيبه، فأسند إليه حقيبة وزارة الدفاع. ولكنه عاد ونافس راو من جديد عام ١٩٩٣. وعلى أثر إقصاء راو من زعامة حزب المؤتمر في ١٩٩٧ بتهمة الفساد، قرّر الحزب تجاوز باوار من جديد وراحت زعامته إلى سيتارام كيسري الذي عارضه باوار ايضًا أملًا في الحلول محله. لكن زعامة الحزب ذهبت إلى صونيا غاندي. فانقطع باوار عن كل أنشطة الحزب الجماهيرية والاحتفالية.


طاغور

• **تاكيراي بال (١٩٢٧-)**: زعيم هندوسي عنصري بالغ العداء لمسلمي الهند ولنظام الهند العلماني ولمجمل حركة المهاتما غاندي القائمة على الوحدة الوطنية الهندية والمحبة واللاعنف. وذلك بتركيزه سياسته ودعوته على تضييق الخناق على المسلمين وحرمانهم من حقوقهم وتطهير المجتمع الهندي منهم، وتأكيداته العلنية السافرة على أن الارض الهندية للهندوس وأن لا مكان لغيرهم فوقها، وما على المسلمين إلا الرحيل للعيش في باكستان، وإلا واجهوا ما واجهه اليهود في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنه غير مكترث بالتعددية والمجتمع الديمقراطي. ولم يتردد تاكيراي عن التصريح، في ١٩٩٥، لإحدى الصحف الهندية بأنه يريد أن يصبح «هتلر الهند»، لأن نظام هذا البلد فيه الكثير من مظاهر التسيّب بما لا يصلح معها الحال إلا بإقامة الدكتاتورية على نمط النظام النازي.

بدأ بال تاكيراي حياته كرسام كاريكاتور سياسي، وتحوّل بعدها إلى أحد النشطاء الهندوس اليمينيين، ثم أنشأ، في منتصف الستينات، حزب «شيف سينا»، أي «جيش شيفاجي»، وشيفاجي هذا هو ملك هندوسي قديم قاتل المسلمين الاوائل في الهند ونجح في التصدي لفتوحاتهم وقهرهم مدة من الزمن. ونما حزبه في أوساط فقراء الهندوس في مدينة بومباي الذين ساءت أحوالهم أكثر

فأكثر بفعل الهجرات المتزايدة إلى المدينة خصوصًا من قبل المسلمين. وكان لتاكيراي، وحزبه، اليد الطولى في تعبئة نفوس المتعصبين الهنود لهدم المسجد البابري في أيوديا (١٩٩٢). واحتل الحزب موقعًا على الخريطة السياسية للبلاد حينما فاز في الانتخابات المحلية لولاية مهاراشترا في آذار ١٩٩٥، وتمكن بالتالي من تشكيل حكومة إئتلافية مع الجناح اليميني الراديكالي لحزب «بهاراتيا جاناتا». وقد آثر تاكيراي ألا يرأس الحكومة بنفسه وبصورة مباشرة، بل من خلال أحد أنصاره مانوهار جوشي.

تكاد شخصية بال تاكيراي تتطابق وشخصية بطل رواية سلمان رشدي التي نشرها في ١٩٩٥ بعنوان «زفرة المغربي الأخيرة» (ورشدي يعود بأصله إلى بومباي التي يطلق عليها صفة «المحبوبة»، وهو نفسه مؤلف كتاب «آيات شيطانية»). ويجسّد بطل الرواية «الشر الذي يطال الجميع في النهاية والمرتد على صاحبه بشرّ أكبر»، الأمر الذي جعل تاكيراي يهاجم سلمان رشدي ويمنع كتابه من التداول في نطاق ولاية مهاراشترا، في حين «يرى البعض أن سلمان رشدي كان موفقًا إلى حد كبير في اختيار شخصية تاكيراي موضوعًا أصيلًا لروايته، فقد يلعب هذا الاختيار دور الطعم الذي يمتص من خلاله غضب المسلمين (بسبب كتابه «آيات شيطانية») وينال صفحهم. إذ ليس من بين هندوس اليوم مَن هو أشدّ عداء وكراهية للمسلمين من تاكيراي» (عبد الله المدني، «الحياة»، ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٥).

* **جايا لاليتا جايا رام**: رئيسة حكومة ولاية تاميل نادو الجنوبية (١٩٩١-١٩٩٦) وسط تأييد شعبي عارم تمثل بحصول حزبها على غالبية مقاعد البرلمان المحلي. لكنها خرجت في انتخابات ١٩٩٦ بهزيمة نكراء (٣ مقاعد من أصل ٢٣٤). وولاية تاميل نادو تحتضن ٥٥ مليون نسمة وتملك ٣٩ مقعدًا في البرلمان الاتحادي، وتمثل إحدى قلاع الانتاج السينمائي الهندي، وأحد أهم مراكز الاستشفاء المدعمة بآخر منجزات التقدم العلمي، وهي مركز صناعة الصواريخ الهندية والمكان الذي انطلق منه أول قمر صناعي وضعته الهند في مدار حول الارض. لماذا هزيمتها في ١٩٩٦، بعد ست سنوات من حكم الولاية؟.

ممثلة سينمائية سابقًا حيث لم يخل سجلها من «فضائح» منها علاقاتها الغرامية مع رئيس حكومة تاميل نادو الراحل راما شاندران، الذي كان سببًا مباشرًا في صعودها السياسي، إضافة إلى فضائح تراكمت طوال سنواتها الست في الحكم وطالت بصورة أساسية أداءها السلطوي وإنفاقها على الدعاية لنفسها وشراء الضمائر والفساد... فلم يأت العام ١٩٩٥ حتى كانت هناك أربع دعاوى قضائية مرفوعة ضدها في المحاكم الهندية العليا، كما كان هناك توجهًا جادًا وملحًا للتحقيق معها حول مصدر ٣٠ مليون دولار أنفقتها خلال ليلة واحدة على حفل زفاف أسطوري لولدها (بالتبني).

وجاء سعي رئيس حزب المؤتمر ناراسيمها راو للتحالف معها في انتخابات ١٩٩٦ عملًا غير موفق وأضرّ جدًا بحزب المؤتمر وزاد في تراجعه الانتخابي والشعبي، إضافة إلى أن خطوة راو هذه أثارت رموزًا قيادية مهمة في صفوف الحزب دفعتها إلى التمرد وتقديم الاستقالة، في حين رأى فيها محللون تحركًا ينطوي على المجازفة الناجمة عن يأس عميق من الوضع الذي كان الحزب وصل إليه. ورأى محللون آخرون أن هذا اليأس، مهما بلغت حدته، يجب ألا يبرر إقدام قيادة الحزب على التحالف مع أحد أكبر رموز الفساد في البلاد، جايا لاليتا جايا رام، التي باتت تلقّب بـ«إيميلدا ماركوس الهند»، في إشارة إلى فضائح إيميلدا ماركوس الفيليبين.

* **جيري، م.ف.ف.** Giri, M.V.V. **(١٨٩٥-١٩٨٠)**: رئيس الجمهورية (١٩٦٩). ولد في ولاية أندرا براديش (جنوب الهند)، وتخصص في العلوم القانونية. انضم إلى حزب المؤتمر، وشارك في تأسيس اتحاد العمال. وزير العمل في ١٩٥٢، وشغل بعد ذلك منصب حاكم لعدة ولايات على التوالي: انتخب عام ١٩٦٧ نائبًا لرئيس الجمهورية، ورشحته إنديرا غاندي، في ١٩٦٩، لمنصب رئيس الجمهورية رغم معارضة زعماء حزب المؤتمر، وتمّ انتخابه، وساهم خلال فترة رئاسته (١٩٦٩-١٩٧٤) في إصلاحات اجتماعية أبرزها تأميم المصارف وتحديد الثروة.

* **ديساي، موراجي** Desai, Moraji **(١٨٩٦-١٩٩٥)**: أحد أبرز معارضي إنديرا غاندي، ورئيس الحكومة بعد هزيمتها الانتخابية في ١٩٧٧. عمل موظفًا في بومباي. بدأ يشارك منذ ١٩٣٠ في حركة العصيان المدني التي كان يتزعمها المهاتما غاندي، ثم سرعان ما أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر (١٩٣١)، وانخرط في الوقت نفسه في منظمة «غادر الهند» Quit India، وسجن أكثر من مرة. وفي ١٩٤٧، أسس «المؤتمر

الوطني للنقابات الهندية»، وأصبح وزيرًا ثم رئيسًا لحكومة بومباي (١٩٤٦–١٩٥٦)، ثم وزيرًا اتحاديًا للتجارة والصناعة (١٩٤٦–١٩٥٨)، ووزيرًا للمالية (١٩٥٨–١٩٦٣)، ثم نائبًا لرئيس الوزراء.

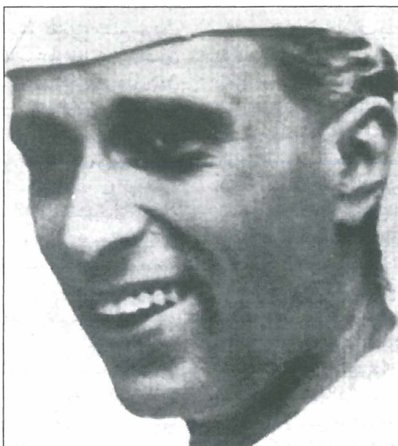
في ١٩٦٩، بدأ يصلي رئيسة الوزراء إنديرا غاندي معارضة عنيدة بسبب تأميمها المصارف. فتزعم الجناح اليميني المعارض وهاجم الاجراءات الاشتراكية وما اعتبره «التوجه الدكتاتوري» لإنديرا غاندي. اعتقلته الأخيرة في اليوم التالي لإعلانها حالة الطوارىء نتيجة وقوع اضطرابات في بعض أرجاء الهند، وبقي في السجن نحو سنة ونصف السنة. فسارع إلى الإعلان عن قيام ائتلاف يضم أحزاب المعارضة «جوناتا» الذي توصل إلى إخراج حزب المؤتمر من الحكم، وحلّ ديساي رئيسًا للحكومة (آذار ١٩٧٧). وظلت المعارضة في الحكم حتى الانتخابات العامة في ١٩٨٠ التي انتصرت فيها غاندي وعادت إلى الحكم. وكانت الخلافات عصفت داخل صفوف المعارضة (تكتل جاناتا)، خصوصًا بين ديساي وشوداري شاران سينغ الذي أرغم الأول على الاستقالة (تموز ١٩٧٩) وعين رئيسًا للوزراء حتى ١٩٨٠. وكان سينغ عضوًا في حزب المؤتمر حتى انفصاله في ١٩٧٠ بسبب معارضته الشديدة للنظام التعاوني الذي كان يدعو إليه نهرو، ودفاعه المستميت عن القطاع الخاص.

في أيار ١٩٨٠، صرّح ديساي بأنه قابل في ١٩٧٨ في الهند موشي دايان وزير خارجية اسرائيل، وقابل في ١٩٧٩ في المانيا بك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا (نظام الأبارتيد، التمييز العنصري)، وقال إن الأول طلب منه اعتراف الهند باسرائيل، وقدّم له الثاني دعوة لزيارة بيتوريا، إلا انه رفض العرضين (راجع «غاندي، إنديرا» في هذا الباب).

• **ديفي، فولان – «ملكة اللصوص» – (١٩٦٣–٢٠٠١)**: نائب وزعيمة جمعية «الدفاع عن المنبوذين» وعضوة حزب «سما جوادي» المعارض في ولاية أوتار براديش.

ولدت فولان ديفي في عائلة فقيرة من طبقة متدنية تكاد تلامس طبقة «المنبوذين» (عن المنبوذين، راجع «غاندي، المهاتما، في هذا الباب). أُرغمت في سن الحادية عشرة على الزواج من رجل يكبرها عشرين سنة. غير أنها فرّت هربًا من عنف زوجها قبل أن تخطفها عصابة من المجرمين عاشت معهم سنوات، وقُتل خلالها عشيقها على يد أفراد عصابة منافسة. واقتيدت ديفي رغمًا عنها إلى قرية بهماي حيث كانت ضحية معاملة سيئة وتعرضت مرارًا للاغتصاب من ملاكين من الطبقة الثرية. فشكلت، في ١٩٨٠، عصابتها الخاصة. ولم تنكر يومًا ماضيها الصاخب إلى جانب عصابة من اللصوص كانت تقوم بعمليات نهب في ولاية ماديا براديش (وسط الهند)، غير أنها طالما نفت ارتكابها جريمة قتل. إلا أنها اعتبرت مسؤولة عن مجزرة قتل خلالها ٢٢ رجلًا عام ١٩٨١ في إحدى قرى ولاية أوتار براديش الشمالية في إطار عملية انتقامية من مغتصبيها. وبعدما ظلت لفترة خارجة على القانون، سلّمت نفسها إلى الشرطة عام ١٩٨٣ فأمضت ١١ عامًا في السجن من غير أن تحاكم عن بعض جرائمها، ثم أُفرج عنها في ١٩٩٤ بقرار من المحكمة العليا بعدما تخلى مولايام سينغ ياداف رئيس حكومة أوتار براديش المحلية آنذاك عن ملاحقتها. وبعد بضعة أشهر تزوجت من أوميد سينغ، وأسست جمعية للدفاع عن «المنبوذين» قبل أن تدخل معترك السياسة في ولاية أوتار براديش عبر حزب «سما جوادي» برئاسة مولايام سينغ ياداف، وهو حزب يدافع عن حقوق الطبقات الدنيا من المجتمع الهندي. وانتخبت ديفي نائب في دائرة أكثر سكانها من الطبقات الفقيرة يكنّ لها العديد منهم الاحترام والاعجاب. وفور انتخابها، شنّت ١٨ من أرامل الضحايا حملة ضد فولان ديفي لإعادتها إلى السجن. وفقدت ديفي مقعدها النيابي عام ١٩٩٨ قبل إعادة انتخابها في تشرين الاول ١٩٩٩. اغتيلت في تموز ٢٠٠١ في نيودلهي، وكانت طلبت من السلطات رخصة لحمل السلاح بعدما تلقت تهديدات بالقتل، لكن السلطات ردت طلبها بسبب ماضيها. قبيل دخولها المعترك السياسي كتبت مذكراتها بعنوان «أنا فولان ديفي ملكة اللصوص». أحبها الكثيرون من الهنود وأنزلوها منزلة «البطلة». ألهمت السينما الهندية، فأنتجت حولها عددًا من الأفلام، أشهرها «ملكة اللصوص».

• **سنغهال، أشوك**: زعيم حركة «فيشوا هيندو باريشاد»، المعروفة اختصارًا باسم «في.أتش.بي» VHP، وهو معروف بتطرفه الطائفي والعرقي، مثله مثل زعيم بومباي، بال تيكراي، الملقب بـ«هتلر الهند». وفي آخر ما أُتهمت به حركته (VHP) وقوفها خلف مقتل عدد من مسيحيي الهند والاعتداء على ممتلكاتهم وكنائسهم، بما في ذلك عملية قتل القس الأوسترالي غراهام ستيوارت ستينس وطفليه حرقًا داخل سيارته في ولاية أوريسا (٢٢



جواهر لال نهرو



أنديرا غاندي

كانون الثاني ١٩٩٩). ولهذه الحركة ذراع مسلح معروف بـ«باجارانغ دال» ويقدر عدد متطوعيها بنحو خمسين ألف مسلح بالرماح والسكاكين المعكوفة وينتشرون في الولايات الهندية كافة ويعرف الواحد منهم باسم «باتشاراك»، وذلك لتنظيف الهند ممن لا يدينون بالهندوسية أملًا في إقامة مجتمع هندوسي ذي هوية ثقافية ودينية واحدة.

ولد سنغهال في ثلاثينات القرن العشرين في مدينة الله آباد لعائلة ثرية تعمل في التجارة. درس الهندسة وتطبيقاتها العملية. انخرط في العمل السياسي عضوًا في حركة «راشتر باسوابا مسيفاك» RSS التي تعود نواتها الأولى إلى العشرينات (القرن العشرون) على هامش التوترات التي وقعت ما بين الهندوس والمسلمين، ثم توسعت متخذة شكل الحركات الفاشية الاوروبية، وهدفت إلى التصدي لمبادىء المهاتما غاندي بدعوتها القائلة بأن العدو الأول للهندوس الذي يجب استهدافه هو المسلمون، يليهم المسيحيون، ثم يأتي في الدرجة الثالثة السيخ والشيوعيون ومروّجو الأفكار الغربية المستوردة.

وهكذا انخرط سنغهال في هذه الحركة، وكان أقصى ما بلغه رئاسة فرعها في دلهي. وحين تشكلت حركة VHP «لتفعيل الحركة الأم RSS (في ١٩٦٤)، سارع سنغهال إلى الالتحاق بها. ولم تسمح له الصورة الطاغية للقوى العلمانية واليسارية على الساحة الهندية ممثلة في حزب المؤتمر والاحزاب الشيوعية بالبروز، حتى جاء العام ١٩٩١ الذي شهد تغيرات كبيرة لجهة أفول نجم حزب المؤتمر برحيل قياداته التاريخية وانهماك الاحزاب الشيوعية الهندية في تعديل أوضاعها بما يتناسب مع سقوط الدولة الشيوعية الأم في موسكو (الاتحاد السوفياتي).

وجد سنغهال في هذ التطورات السلبية وضعف الحكومة المركزية وصعود نجم حزب «بهاراتيا جاناتا» (اليميني) فرصته لإثارة الشارع ودغدغة عواطف العنصريين الهندوس. فأطلق «مشروع» هدم المسجد البابري في أيوديا (راجع باب «قضايا»). ولما كان عام ١٩٩١ هو عام انتخابات نيابية فقد استغل حزب «بهاراتيا جاناتا» الوضع ودعم سنغهال أملًا بانتزاع أصوات المتطرفين الهندوس الذين برع سنغهال في كسبهم إلى جانبه. الأمر الذي سهّل أمامه قيادة عملية هدم المسجد بنفسه (٦ كانون الاول ١٩٩٢). ومنذ انتخابات ١٩٩٦ أخذ حزب بهاراتيا جاناتا يتنكر له مفضلًا لنفسه صورة «الحزب الليبرالي» على صورة الحزب اليميني القومي. فوجد سنغهال نفسه «منبوذًا» من رفاق الأمس، فقام بجولة في الخارج بدأها بنيبال (حيث السيادة للهندوس)، ثم أتبعها برحلات مطولة قادته إلى بريطانيا وكندا والولايات المتحدة ودول الكاريبي سعيًا لتجميع هندوس المهجر وراءه. وعندما عاد أخذ يهاجم حكومة فاجبايي (زعيم حزب بهاراتيا جاناتا) ويتهمها بالعمالة للولايات المتحدة والاستهانة بالكرامة الوطنية. وفسّرت أعمال العنف التي طالت مسيحيي الهند في ١٩٩٩ كمحاولة منه للعودة إلى الأضواء.

• **شاستري، لال بهادور** Shastri, Lal Bahadour **(١٩٠٤-١٩٦٦)**: رئيس الوزراء عقب وفاة نهرو. درس الفلسفة ودخل معترك السياسة بمشاركته في جميع حملات العصيان المدني التي دعا إليها غاندي. اعتقل مرات عدة وأمضى ما مجموعه تسع سنوات في السجن. وزير السكك الحديدية في ١٩٥٢ و١٩٥٧، ووزير النقل، ثم التجارة والصناعة ١٩٥٨، ثم الداخلية ١٩٦١. تفرّغ لإعادة تنظيم حزب المؤتمر منذ ١٩٦٣، وأعيد إلى الحكومة لدى مرض نهرو، وأصبح رئيسًا لها عقب وفاة نهرو (١٩٦٤).

رفض زج الهند في سباق تطوير الأسلحة النووية، وانتهج سياسة ودية مع باكستان بالنسبة إلى قضية كشمير. توفي في طشقند بعد التوقيع على اتفاق تسوية مع باكستان.

• **طاغور، رابندرانت** Tagore, Rabindranath **(١٨٦١-١٩٤١)**: داعية محبة وسلام، وشاعر وموسيقي ورسام وروائي له ما يربو على ألف قصيدة، إضافة إلى روايات ومذكرات وكتب حكمة، كتب بعضها بالبنغالية والبعض الآخر بالانكليزية، أشهرها «القربان الغنائي» (ترجمها إلى الفرنسية الأديب أندره جيد) الذي أتى خلاصة لآرائه وأفكاره الاصلاحية ورغبته في المصالحة بين الاعراق والقوميات. ومن هنا إعجابه بغاندي وحركته اللاعنفية وخلعه عليه لقب «المهاتما» (النفس الكبيرة) الذي أصبح معروفًا به. وكان طاغور عُرف بحكمته وهدوئه وعمله الدائب على إنشاء مدارس تلقن الصبيان والبنات مبادىء فلسفات الخير الهندية النابعة من المذهب الحلولي (أوبانيشاد) الذي اعتنقه طاغور باكرًا.

ولد في كالكوتا، وتوفي في سانتيكيتان في البنغال. اكتشف الغرب حين قصد بريطانيا لدراسة القانون في ١٨٧٧، غير أنه لم يكمل دراسته، فعاد ليتولى إدارة أعمال أبيه، ثم تزوج واستقر. ولكنه كان بالكاد قد بلغ الأربعين حين فقد على التوالي زوجته وابنته وواحدًا من أبنائه، ما أضفى عليه حزنًا دائمًا وكبيرًا، ودفعه للتعبير أكثر فأكثر عن مكنونات فؤاده في أشعاره الرائعة ونصوصه النثرية، وعبر مدرسة «غيشيا بهاراتي» التي أسسها لينشر من خلالها مبادىء الخير والنور: مبادىء التوحد مع الطبيعة، والعمل اليدوي والسعي للتقدم العقلي والاخلاقي الذي لا ينبغي بأي حال فصله عن التطور الجسماني.

كان طاغور منهمكًا في عمله هذا حين بلغه نبأ فوزه بجائزة نوبل للآداب (١٤ تشرين الثاني ١٩١٣). فكان أول شرقي يفوز بتلك الجائزة «الغربية» وذات السمعة العالمية. فزادته الجائزة زخمًا في العطاء تشهد عليه أعماله الكبرى ومحاضراته التي كان يلقيها خلال جولات يقوم بها في شتى أنحاء العالم، منها محاضرة في اليابان (١٩١٦)، وجد فيها الفرنسي رومان رولان «نصًا يشكل انعطافة في تاريخ العالم». والحال أن طاغور لم يهدأ بعد ذلك، فأمضى حياته كلها بين تجوال ودعوة للسلام، وكتابة تنتج أروع نصوصه، وخصوصًا الروائية منها، بدءًا من رواية «راجا» والمجموعة الشعرية «البستاني» وصولًا إلى «البريد» التي كتبها بالانكليزية، و«الهلال» و«سادهانا» حيث يختلط لديه الشعر بالحكمة بالرواية، ليعبّر في ذلك كله عن المحبة التي يرى أنها يجب أن تسود العالم.

اعتبر الكثيرون من الهنود دعوة طاغور للمحبة، في وقت كانت الهند تخوض الصراع من أجل الاستقلال، نوعًا من المهادنة مع العدو. ولقد زاد الطين بلة ان لندن اختارت واحدة من أكثر لحظات الصراع مع الهنود مأسوية (١٩١٥) لتقرّر منح طاغور لقب «سير»، تقبّله أول الأمر مكرهًا، لكنه عاد وتخلّى عنه في العام ١٩١٩ احتجاجًا على ممارسات الاستعمار البريطاني خلال انتفاضة البنجاب والمذبحة التي وقعت أثناءها. فصالحه هذا الموقف مع الوطنيين الهنود الذين بدأوا يعتبرونه أباهم الروحي.

• **غاندي، إنديرا** Ghandi, Indira **(١٩١٧-١٩٨٤)**: إبنة جواهرلال نهرو، زعيمة حزب المؤتمر، رئيسة الحكومة.

ولدت إنديرا بريادار شيني نهرو (لا تمت بصلة قربى عائلية بالزعيم الهندي غاندي) في مدينة الله آباد، التي كانت مركزًا إداريًا وثقافيًا ودينيًا مهمًا، في عائلة أرستقراطية عريقة في السياسة. فكانت الإبنة الوحيدة لنهرو وحفيدة ميتيلال نهرو، المحامي الوطني الذي عمّت شهرته كل ولايات الهند وكان من أبرز صانعي الاستقلال الهندي. فعاشت إنديرا في جو عائلي طغت عليه الاهتمامات الوطنية والنضال ضد الانكليز، وقد بلغ اندماجها في هذا الجو حد حرقها كل لعبها وأشيائها المستوردة تنفيذًا لتعاليم المهاتما غاندي بضرورة مقاطعة البضائع الأجنبية. وانخرطت باكرًا في النضال الوطني السلمي، فلم تخش سخرية رفيقاتها في المدرسة لارتدائها اللباس القطني التقليدي الهندي المشغول يدويًا والذي كان المهاتما قد طلب من الهنود ارتداءه لإحكام مقاطعة صناعة النسيج البريطانية. وكانت تكن إعجابًا كبيرًا للبطلة (والقديسة) الفرنسية جان دارك التي ناضلت ضد الاحتلال الانكليزي لفرنسا، كما كانت تعجب ب بوليفار وغاريبالدي وفيكتور هوغو الذي كانت تعتبر روايته «البؤساء» كتابها المفضل.

تلقت إنديرا تعليمًا وتربية متنوعين وعميقين. فدرست في سانتينيكيتان، المعهد الذي أسسه الشاعر الكبير طاغور، ثم في سويسرا حيث تعرفت على الثقافة الفرنسية، وأخيرًا في جامعة أوكسفورد، وتعرفت، أثناء إقامتها في بريطانيا، على كريشنا مينون العضو النافذ آنذاك في الرابطة الهندية من أجل الاستقلال، وعلى فيروز غاندي أحد زعماء الحركة الوطنية الهندية الذي قدّر لها أن تتزوجه عام ١٩٤٢ وترزق منه ولدين ذكرين هما سنجاي وراجيف.

أما أهم تثقيف سياسي حصلت عليه إنديرا فكان من خلال الرسائل المطولة التي كان يكتبها والدها نهرو ويرسلها إليها شارحًا فيها رؤيته للقضايا الهندية والعالمية المعاصرة، من بينها القضية الفلسطينية. وقد ترجمت هذه الرسائل إلى العربية بعنوان «رسائل إلى ابنتي».

اعتقلتها السلطات البريطانية هي وزوجها عام ١٩٤٢ بتهمة التخريب، فقضيا في السجن ١٣ شهرًا. وعندما انتزعت الهند استقلالها (١٥ آب ١٩٤٧)، كانت إنديرا تعمل في فريق المهاتما غاندي وتبذل أقصى جهودها لاحتواء بذور الفتنة الطائفية بين الهنود والمسلمين التي اندلعت إثر إعلان انفصال باكستان.

وبعد اغتيال المهاتما غاندي وتسلم والدها جواهرلال نهرو منصب رئيس حكومة الهند أصبحت إنديرا المساعدة الرئيسية له وبمثابة مديرة لمكتبه ترافقه في كل جولاته

الداخلية وفي رحلاته التاريخية إلى كل من الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية وأندونيسيا. وقد أثر ذلك على حياتها الزوجية، ولكن مشاغلها الكثيرة لم تكن تمنعها من تخصيص الوقت الكافي لتربية ولديها.

بعيد وفاة زوجها فيروز في ١٩٥٩ انتخبت رئيسة لحزب المؤتمر الوطني لمدة سنة واحدة. فعمدت إلى تطهير الحزب من قياداته البيروقراطية وإدخال دم جديد إلى صفوفه، ونجحت في تأمين انتصار الحزب في ولاية كيرالا التي كانت معقلاً للحزب الشيوعي الهندي الذي كان وصل إلى الحكم في تلك الولاية منذ ١٩٥٧.

وفي ١٩٦٢، عندما اندلع النزاع الهندي-الباكستاني حول كشمير، كُلفت إنديرا بالاشراف على استراتيجية الدفاع الوطني. وفي ١٩٦٤، عُينت ممثلة للهند لدى الأونيسكو واليونيسيف في باريس. ولكنها سرعان ما استدعيت للعودة إلى الهند بسبب تدهور صحة والدها نهرو، فمارست مهمة رئاسة الحكومة بالوكالة.

بعد وفاة نهرو (١٩٦٤)، خلفه لال باهادور شاستري. فطلب منها تسلم حقيبة الخارجية فرفضت مكتفية بوزارة الاعلام، ففتحت باب التلفزيون والإذاعة أمام أعضاء المعارضة ورسّخت بذلك تقليدًا ديمقراطيًا ظل معمولًا به.

بعد وفاة شاستري، انفتح صراع الخلافة وطرح العديد من زعماء حزب المؤتمر ترشيحاتهم وعلى رأسهم موراجي ديساي. إلا أن جهاز الحزب الذي كان يوجهه كاماراج، رئيس حزب المؤتمر، فضّل اختيار رئيس للحكومة يكون أكثر خضوعًا من ديساي لسياسة الحزب. فوقع اختياره على إنديرا غاندي متصورًا انها ستكون أضعف من غيرها، وبالتالي فإن الحزب سيكون خارج سلطتها.

في ١٩٦٧، قرر الحزب إعادة ترشيحها في الانتخابات، ولكنه فرض عليها أن تتخذ ديساي نائبًا لها ووزيرًا للمالية. وقد رضخت إنديرا مؤقتًا لهذه التسوية، وتركت الأمور تتفاقم داخل الحزب تمهيدًا للانقضاض على خصومها وفرض قيادة موالية تمامًا لسياستها. فعمدت، في ١٩٦٩، إلى تأميم المصارف واضعة ديساي أمام الأمر الواقع ومرغمة إياه على الخروج من السلطة، وأمّنت انتخاب أحد مناصريها، جيري، رئيسًا للجمهورية. فانقسم حزب المؤتمر الوطني إذّاك إلى حزبين: «حزب المؤتمر-التنظيم» و«حزب المؤتمر-الحاكم». وقد حكمت غاندي مدة سنة كاملة ضد أغلبية حزبها وبالتحالف مع مختلف التيارات اليسارية في البرلمان، وذلك قبل أن تلجأ إلى حل البرلمان بسبب رفض هذا الأخير إدخال تعديل على الدستور



صونيا غاندي وابنتها بريانكا



راجموهان غاندي

يسمح بإلغاء الامتيازات والنفقات التي تدفعها الحكومة للأمراء. وقد تجاوزت هذا الرفض بأن استصدرت مرسومًا رئاسيًا يسمح لها بإصدار مثل هذا القانون. وعندما أعلنت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية هذا القانون رفعت المعارضة شعار «أطردوا إنديرا»، فردت إنديرا بشعار «أطردوا الفقر»، ما أكسبها تأييد الجماهير التي صوتت بكثافة لمرشحي «حزب المؤتمر-إنديرا» وأمّنت فوز ٣٥٠ نائبًا من أصل ٥١٥، الأمر الذي سمح لها بتنفيذ العديد من الاصلاحات الاجتماعية والدستورية والاقتصادية التي كانت تخطط لها لتحديث الهند.

لكن إنديرا غاندي استغلت في المقابل وجود أكثرية نيابية طيّعة لها لتحدّ من الحريات، ما جعلها تدخل مرارًا في صراعات مع المؤسسات الاتحادية المكلفة مراقبة دستورية القوانين. لكن هذا الأمر لم يؤثر في شعبيتها إلا بصورة عابرة بسبب انتصارها في الحرب ضد باكستان ١٩٧١ (راجع النبذة التاريخية). فقد رفع هذا الانتصار شعبيتها إلى أعلى مستوى يبلغه زعيم هندي حتى ذلك الحين.

إلا أن السنوات التي تلت هذا الانتصار تميزت بالجفاف الذي ضرب المحاصيل لمواسم متتالية، وبارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وعلى رأسها النفط، بالاضافة إلى التضخم وتفشي الفساد والرشوة. وكان من نتيجة ذلك أن أخذت المعارضة تسجل الانتصار تلو الانتصار في انتخابات الولايات. وإزاء ذلك عمدت غاندي إلى إعلان حالة الطوارىء في ٢٦ حزيران ١٩٧٥ مبررة ذلك بضرورة تنفيذ برنامج طموح من الاصلاحات الجذرية. وبموجب حالة الطوارىء زجت بأبرز زعماء المعارضة البرلمانية في السجن (ديساي وسواه) وفرضت الرقابة على الصحف وعلقت الحريات الدستورية ودفعت بإبنها سنجاي غاندي إلى الواجهة دون أن تكون له أية صفة رسمية، وفرضت حملات تعقيم إلزامية في الأرياف من ضمن خطة تحديد النسل. وهذه الحملات الأخيرة كان لها وقع سلبي عليها للغاية لدى سكان الأرياف الذين لم يكونوا مؤهلين إطلاقًا لتقبل مثل هذه الأمور.

تراكمت كل هذه الأسباب لجعل حزب إنديرا يخسر انتخابات ١٩٧٧، وتفقد هي نفسها مقعدها في مجلس النواب. ولأول مرة في تاريخ الهند يخسر حزب المؤتمر السلطة لصالح تكتل المعارضة اليميني «جاناتا» ويتحول إلى المعارضة.

ومنذ تشرين الاول ١٩٧٧، بدأ حكام الهند الجدد سياسة الانتقام من الزعيمة التي أذلتهم جميعًا في الماضي. فأمر وزير الداخلية سينغ باعتقالها، وأفرج عنها في اليوم التالي بحكم من المحكمة. وتشكلت عدة لجان تحقيق كان الغرض منها إعادة فتح ملفات الماضي وتلطيخ سمعة إنديرا غاندي. فجابهت كل التهم برباطة جأش وصلابة، ونجحت في توظيف كل المضايقات لصالحها، وفازت بمقعد نيابي في انتخابات محلية في جنوب الهند، ولكن البرلمان صوّت بطردها من المجلس وأمر باعتقالها مدة أسبوع كامل (١٩-٢٦ كانون الاول ١٩٧٨). فأعطى هذا القرار التعسفي زخمًا جديدًا لشعبيتها. وعندما انفرط عقد تكتل جاناتا الحاكم (راجع النبذة التاريخية، و«ديساي، موراجي» في هذا الباب) وما نتج عنه من حل للبرلمان وإجراء انتخابات جديدة (كانون الثاني ١٩٨٠) كرّست انتصارها وانتصار حزبها وابنها سنجاي الذي انتخب هو الآخر. وكان سنجاي من القلائل الذين شجعوا إنديرا على الاستمرار في الحياة السياسية عند هزيمتها في ١٩٧٧ وساعدها في تجديد قيادات الحزب عام ١٩٧٨ وأصبح أحد أمنائه العامين وتمكن بهذه الصفة من إقصاء معظم الوزراء والحزبيين المتورطين في ارتكاب تجاوزات، ولم يتردد في شق الحزب عام ١٩٧٨ وتشكيل حزب جديد عرف باسم «حزب المؤتمر-إنديرا». ولكنه لم يقدر له أن يتمتع بثمرات انتصاره، إذ قضى في حادث طائرة شراعية بعد شهر من عودة والدته إلى الحكم تاركًا المجال مفتوحًا أمام خلافة والدته وذلك قبل أن تقنع هذه الأخيرة ابنها الأكبر راجيف بالانخراط في معترك السياسة تمهيدًا لخلافتها (هذه النبذة عن «موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٣١٠-٣١٤، بتصرف).

في ٣١ تشرين الاول ١٩٨٤، اغتالها ثلاثة من حرسها الخاص من طائفة السيخ. فقتل واحد منهم، وحوكم الآخران، ونفذ فيهما حكم الاعدام في ٦ كانون الثاني ١٩٨٩، وكان ابنها راجيف رئيسًا للحكومة (راجع النبذة التاريخية). وتبين أن الاغتيال جرى كرد على الهجوم الذي أمرت إنديرا غاندي بشنه على «المعبد الذهبي» للسيخ في نيودلهي قبل ذلك بنحو أربعة شهور ونصف الشهر. وكان ذلك الهجوم قد أتى في ذروة الصراع بين إنديرا وطائفة السيخ الذين كانوا يطالبون بالمزيد من حقوق، واحيانًا بالاستقلال. ولقد وصل الصراع إلى ذروته في ربيع ١٩٨٤ حين راحت تتكاثر عمليات اغتيال مسؤولين حكوميين. وفي الاسبوع الاول من حزيران، قام السيخ باعتصام كبير في «المعبد الذهبي»، ورأت غاندي نفسها

مضطرة إلى فك الاعتصام بالقوة خشية تشعب مطالب السيخ، في حال نجاحهم، إلى طوائف واتنيات أخرى. وذهب ضحية الهجوم على معابد السيخ مئات القتلى (٦٠٠ قتيل في المعبد الذهبي لوحده، بينهم ٥٠ جنديًا بعضهم من السيخ، وزعيم التمرد السيخي بيندرانوال الذي كان يتحدى الحكومة منذ ما لا يقل عن ست سنوات).

* **غاندي، راجموهان**: عضو مجلس الشيوخ سابقًا. حفيد المهاتما غاندي. استاذ جامعي، وعمل باحثًا في مركز الدراسات السياسية في نيودلهي بين ١٩٩٢ و٢٠٠٠، ونشر الكثير حول حركة التحرر الهندية وزعمائها، وحول العلاقات الهندية الباكستانية، وحقوق الانسان وحل النزاع. وعمل استاذًا زائرًا في الولايات المتحدة الاميركية واليابان، ومنح درجات فخرية من جامعات في كندا واليابان وقيرغيزستان. نشر عام ١٩٩٥ سيرة جده المهاتما غاندي تحت عنوان «الربان الجيد: سيرة غاندي». ومن أهم ما نشره سير مناضلين هنود في سبيل الحرية، منهم شاكراقارتي داجاغوبا لاشاري وقالا بهاي باتيل. وصدر له أخيرًا كتاب «انتقام ومصالحة: في فهم تاريخ جنوب آسيا». ويهتم في أبحاثه بالتاريخ والوضع الحالي لجنوب آسيا، العلاقات الهندوسية الاسلامية والهندية الباكستانية والنزاعات الإتنية. زار في كانون الثاني ٢٠٠٤ بيروت حيث ألقى في الجامعة الاميركية محاضرة بعنوان «التحدي الغاندي في السياسات المعاصرة وحقوق الانسان»، وأخرى في الجامعة العربية بعنوان «رؤيا غاندي والفشل الدولي الحالي في صنع السلام».

* **غاندي، راجيف** Ghandi, Rajiv (**١٩٤٤-١٩٩١**): رئيس الحكومة بعد اغتيال والدته إنديرا غاندي (راجع أعلاه). درس في ثانوية «دون سكول» في الهند حيث كان طالبًا عاديًا. وفي ١٩٦٠ التحق بجامعة كامبريدج حيث درس التاريخ والميكانيك والتقى هناك بفتاة ايطالية (صونيا) تزوجها ورزق منها طفلين. بعد ذلك دخل مدرسة بريطانية للطيران المدني وأصبح طيارًا على الخطوط الهندية الداخلية.

انتخب في حزيران ١٩٨١ نائبًا في البرلمان الهندي محتلًا بذلك المقعد الذي كان يشغله شقيقه سنجاي قبل موته. وفي شباط ١٩٨٣ أصبح أمينًا عامًا لحزب المؤتمر الحاكم وكُلف بإعادة تنظيم هذا الحزب بعد هزيمة انتخابية محلية لحقت به، ووضع راجيف على رأس أهدافه القضاء على الفساد في صفوف الحزب. وفي كانون الاول ١٩٨٣، اتخذت الجمعية العامة للحزب قرارًا يطالب بانتخابه رئيسًا للحزب، وهو المنصب الذي كانت تشغله حتى ذلك الحين والدته إنديرا.

وعندما اغتيلت إنديرا غاندي (١٩٨٤)، استطاع راجيف ان يستغل العطف الذي خلفه مصرعها، فعين رئيسًا للحكومة، وقاد حزب المؤتمر إلى أكبر انتصار (٣٩٧ مقعدًا من أصل ٥٠٤). اغتيل في ٢١ ايار ١٩٩١ (راجع النبذة التاريخية).

* **غاندي، سنجاي** Ghandi, Sanjay (**١٩٤٦-١٩٨٠**): النجل الثاني لإنديرا غاندي، والمرشح لخلافتها (راجع «غاندي، إنديرا» في هذا الباب). في ١٩٧٥، انضم إلى حزب المؤتمر. طيّار محترف، قضى في حادث طائرة شراعية كان يقودها في ٢٤ حزيران ١٩٨٠. زوجته ميناكا (إبنة أحد الضباط في الجيش الهندي من طائفة السيخ) وقفت سياسيًا ضد راجيف، وقطعت صلتها بإنديرا منذ مطلع ١٩٨٣، وشكلت حزبًا معارضًا لحزب المؤتمر.

* **غاندي، صونيا** Ghandi, Sonia (**١٩٤٦-**): زوجة راجيف غاندي وزعيمة حزب «المؤتمر-إنديرا» بعد اغتيال زوجها في ١٩٩١. ولدت في أورباسانو قرب تورينو شمال ايطاليا حيث كان والدها يدير مؤسسة للبناء. وعندما غادرت لدراسة الانكليزية في كامبريدج (انكلترا) لتصبح مترجمة، التقت راجيف غاندي الذي كان ينهي دروسه في الجامعة الانكليزية العريقة، وتزوجا في ٢٤ شباط ١٩٦٨ في الهند. وتعلمت صونيا اللغة الهندية واعتمدت ارتداء الساري. وفي ١٩٨٣، تخلت عن جنسيتها الايطالية لتصبح مواطنة هندية. أنجبت لراجيف ولدين، بريانكا (مولودة ١٩٧١) وراوول (مولود ١٩٧٤).

غداة مقتل زوجها، رفضت صونيا تسلّم رئاسة حزب المؤتمر وعاشت سبع سنوات منزوية في منزلها في نيودلهي، مكرسةً وقتها للمؤسسة التي تحمل إسم زوجها وللأعمال الخيرية. ولكنها ظلت، في الوقت نفسه، تمارس نفوذًا على حزب المؤتمر عبر «إشارات» تصدرها بمهارة، إلى أن قررت في ٢١ آذار ١٩٩٧ أن تصبح عضوًا ناشطًا في الحزب، وتولت في ١٩٩٨ رئاسته. وبهذا الخيار كان حزب المؤتمر، الذي مني بهزيمة موجعة في انتخابات ١٩٩٦ وتهزه فضائح الفساد، يأمل في استرجاع ماضيه

اللامع والعودة إلى الحكم عبر الاستناد إلى النفوذ والهيبة اللذين لا تزال عائلة نهرو-غاندي تتمتع بهما لدى الشعب الهندي (راجع النبذة التاريخية).

منذ الشهر الأول من ١٩٩٨، بدأت صونيا تظهر في كثير من المناسبات السياسية والانتخابية وبصحبتها إبنتها بريانكا التي بدأت الصحف تنقل عنها اهتماماتها السياسية وتعتبرها «المرشحة الأبرز لحمل مشعل العائلة، نظرًا إلى ابتعاد شقيقها راوول عن السياسة بعكسها هي. ولقّب أنصار حزب المؤتمر بريانكا بـ«الأميرة»، وكثيرًا ما يعيدون التذكير بقول رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة الحزب إنديرا غاندي عن حفيدتها: «هذه الفتاة ستجعل الهند تنساني يومًا ما». وقد حظي قرار دخول بريانكا المعترك السياسي بتأييد كبير داخل حزب المؤتمر.

* **غاندي (المهاتما)، موهندس كرمشند** Ghandi (Mahatma), Mohandas Karamchand **(١٨٦٩-١٩٤٨)**

١- **الولادة والنشأة**: ولد موهندس كرمشند غاندي في بلدة بور بندار الهندية الواقعة في ولاية غوجارات الهندية. وكان ذووه من أتباع الديانة الهندوسية ومن الطبقة الوسطى اجتماعيًا التي تأتي مباشرة بعد البراهمة، أي الكهنة والعلماء والاشراف، وكان جده ووالده شغلا، كل بدوره منصب رئيس وزراء إمارة بور بندار. وإسم «غاندي» يعني البقال، ما يشير إلى مهنة العائلة. وعائلة غاندي، التي تنتمي إلى عشيرة الفايشيا، كانت تمقت إراقة الدم وتعاف القتل، وإن يكن قتل أصغر الحشرات. أما لقب «المهاتما» فقد أطلقه على غاندي الشاعر الكبير طاغور، وهو يعني «النفس الكبيرة».

وفي حداثته اتخذ غاندي مثالًا له بطلين من الأساطير الهندوسية، يمثل أحدهما الصدق والآخر التضحية. وفي الثالثة عشرة زُوج فتاة في مثل سنه (ورزق منها أربعة أطفال). وفي ايلول ١٨٨٨ أرسلته عائلته إلى لندن لدراسة القانون، وهناك عاش على غرار البريطانيين التقليديين، وأثبت عن قوة إرادة وتعلق بالقيم الدينية واهتمام بالحفاظ على نظام غذائي متقشف وصارم، وعدم تناول اللحوم والكحول وعدم معاشرة النساء. وإلى جانب دراسته القانون، درس فن الخطابة واللغة الفرنسية، كما أخذ دروسًا في الرقص. وبعد ثلاث سنوات في لندن تخرج في الحقوق وعاد إلى الهند (١٨٩١) حيث بدأ يمارس مهنة المحاماة. وقد لاقى بعض الصعوبات في ممارسة هذه المهنة بسبب حيائه ونزاهته. لذلك قبلَ دون تردد طلب شركة اسلامية ليكون وكيلها في جنوب افريقيا بدعوى قضائية.

٢- **في جنوب افريقيا**: في ١٨٩٣ وصل إلى جنوب افريقيا، وسرعان ما تعرض لدى وصوله لحادث قاس غيرّ مجرى حياته. فموكله كان قطع له تذكرة سفر للدرجة الأولى في القطار إلى بريتوريا. وعند وقوف القطار في المحطة الأولى، وهي بيترماريتسبورغ، دخل رجل أوروبي المقصورة. ولدى رؤيته شخصًا ملونًا (غاندي نفسه)، على رغم ملابسه الانكليزية، ثارت ثائرته واستدعى المفتش. ورفض غاندي الانتقال إلى قسم الشحن وطُرد من القطار. وقال في تلك الاهانة إنها كانت «أعظم تجربة خلّاقة في حياتي. وإليها تعود دعوة اللاعنف التي انتهجتها».

وباشر ذلك المحامي الناحل دعوة بني قومه المهاجرين، الذين تنقصهم صفة المواطنية إلى «العصيان السلمي». وكان استمد ذلك المبدأ من قراءة الروائي الروسي ليون تولستوي والكاتب الاميركي هنري دافيد ثورو داعية الاحتجاج المدني. فدعا غاندي إلى مبدأ «أهيمسا»، أي «اللاعنف»، وراح يحض الهنود في جنوب افريقيا على تنقية ذواتهم من التعصب الديني الذي يفرق بين الهندوس والمسلمين، ودعا العوام إلى تنقية ذواتهم من ناحيتين: النقاوة (النظافة) الجسدية، والنقاوة الخلقية التي تسعى إلى منتهى الصدق.

واستنكر غاندي التدابير المجحفة التي لجأت إليها السلطات في جنوب افريقيا، ومنها حظر ركوب مقاصير الدرجة الأولى على الهنود واعتبار الاضرابات خرقًا للقانون وعدم الاعتراف بالزيجات خارج الكنائس المسيحية. وقد نجح غاندي في أن ينتزع من الجنرال سمطس وحكومته ومحاكم البلاد إلغاء العديد من الاجراءات التمييزية المجحفة بحق الهنود، كما نجح في إعادة الثقة إلى أبناء الجالية الهندية المهاجرة وتخليصهم من عقد الخوف والنقص ورد كرامتهم إليهم، وذلك بعد نجاحه في ضم ٥٠ ألفًا من أبناء هذه الجالية إلى حركته.

٣- في وصفه خَلقًا وخُلقًا: يروي الكاتب الفرنسي رومان رولان سيرة «زعيم الهند الأكبر» المهاتما غاندي، التي عرّبها الأديب عمر فاخوري، فيقول:

«عينان سوداوان مطمئنتان. رجل قصير القامة نحيل رقيق الوجه، ذو أذنين كبيرتين منفرجتين، على رأسه قلنسوة بيضاء، مرتد قماشًا خشنًا أبيض، حافي القدم. طعامه الأرزّ والفاكهة ولا يشرب إلا ماء. لا يضطجع على فراش وينام قليلًا. لا يفتأ يعمل، كمن لا يحسب لبدنه حسابًا. لا يأخذ بصرك منه لأول وهلة إلا مظهر صبر طويل وحب عظيم. هو ساذج كالطفل لطيف لينّ العريكة حتى مع خصومه. أما صدقه وإخلاصه فمبرّآن من كل سوء. ينظر إلى ذاته بتواضع، وهو شديد المحاسبة لها حتى إنه أحيانًا يقع في الحيرة ويقول: «أخطأت»، ولا يكتم هفواته قطّ. لا يُصالح ولا يحابي ولا يلجأ ألى خدع الساسة وحيلهم. يتحاشى التأثير بالأساليب الخطابية بل لا يخطر له ذلك ببال. يكره تظاهرات العامة بتمجيد شخصه وهي تظاهرات كادت تودي بجسمه الضعيف أحيانًا، لولا أن صديقه «مولانا شوكت علي» كان ينصب من جثته الكبيرة سدًّا منيعًا دونه. مريض، حقيقةً لا مجازًا، لعبادة العامة إياه. وهو في أقصى ضميره كثير الاحتراس من الجمهور الغفير، لا يطمئن باله ولا تسعد نفسه إلا في العزلة حيث يطرق سمعه «الصوت الخفيف السّاجي» الذي يقضي بالحق. هذا هو الرجل الذي أثار ثلاثمائة مليون رجل، وزعزع أركان الامبراطورية، وأحدث في سياسة البشر أعظم حركة عرفها التاريخ منذ نحو ألفي عام».

٤- العودة إلى الوطن (مطلب الاستقلال وقلق الوحدة الوطنية): بعد مرور ٢٢ سنة قضاها في جنوب افريقيا، وقضى منها بضع سنوات، هي السنوات الأخيرة، محتلٍ في بيئة زراعية، مخصصًا وقته للصلاة والتأمل والتواضع والتقشف، قرر العودة إلى الهند، ووصلها في ١٩١٥ بعد أن عرّج على بريطانيا وأقام فيها فترة قصيرة.

وبعد فترة قصيرة من تعاون غاندي مع البريطانيين ومشاركته في مجهودهم الحربي ضد دول المحور، إذ شارك في ١٩١٨، بطلب من الحاكم العام البريطاني في الهند، في مؤتمر دلهي الحربي، انتقل ما بين ١٩١٨ و١٩٢٢ إلى المعارضة المكشوفة والصراع المباشر ضدهم مطالبًا منذ تلك الفترة بالاستقلال الكامل للقارة الهندية. وثمة ثلاثة تطورات وقعت في تلك الفترة دفعته إلى هذا الموقف:

- فرض حالة الطوارىء على الهند دون أن يكون هناك ما يوجب ذلك (مراسيم رولات).
- اضطرابات البنجاب، حيث كان الجنرال دراير قد أمر باطلاق النار على المتظاهرين في أمريستار (١٣ نيسان ١٩١٩) متسببًا بمجزرة رهيبة.
- حرصه (غاندي) على احترام حركة تعاطف مسلمي الهند مع تركيا من أجل دفع الحلفاء إلى عدم فرض شروط قاسية ومذلة على السلطنة العثمانية المهزومة، حيث مركز الخلافة الاسلامية. وقد اشتهرت هذه الحركة باسم «حركة الخلافة». ولم يتأخر غاندي لحظة واحدة في تأييد هذه الحركة حرصًا منه على الوحدة الوطنية الهندية (بين الهندوس والمسلمين). إلا أن إعلان أتاتورك عن إلغاء الخلافة أجهض هذه الحركة وفوّت على غاندي هذه الفرصة.

لم ينته العام ١٩٢٢ إلا وكان غاندي قد أصبح الزعيم الهندي الأكثر شعبية ومصداقية واحترامًا. فأخذت الحياة السياسية الهندية تتمحور حول شخصيته، مركّزًا نضاله على محورين أساسيين: النضال ضد الظلم الاجتماعي والنضال ضد الاستعمار البريطاني. وقد تجلت حكمته وشجاعته في عدم الفصل بين هذين المحورين أو إعطاء الأولوية لأحدهما، إذ إنه عرف كيف يخلق التكامل بينهما وكيف يربط بين الحرية الاجتماعية والحرية القومية، وكل ذلك في إطار عصيان مدني وتحت سقف النضال اللاعنفي.

٥- مصلح اجتماعي إزاء وقائع وتحديات مروعة:
وجد غاندي نفسه إزاء هند هي خليط من المناطق والأديان والمعتقدات والعشائر التي يذبح بعضها بعضًا كلما ثارت حدة التعصب، وإزاء هند ٣١٢ لغة منها ١٥ لغة قومية فضلًا عن ١٤٠٠ لهجة محلية، وهند مثقلة بالأساطير والخرافات، وهند الأوبئة والمجاعة، وهند طبقة المنبوذين (نحو ٥٠ مليونًا) الذي يمارسون أحقر الأعمال ولا يجوز لهم العيش في القرى وارتياد أمكنة الشرب العامة ودخول المعابد والمرغمين على أن يصيح كل منهم «أنا قذر، أنا قذر» كلما شاهد أحدًا في طريقه... وهند الأثرياء في أبراجهم العاجية...

بعد وقت قصير من عودته إلى الهند، وجّه غاندي صدمة قوية للتقاليد الهندية الاجتماعية بأن أقام معتزلًا أعلن فيه أنه يرحّب بالمنبوذين. واجتاح الهلع أتباعه ومحبيه من تحديه السافر للتقاليد، وأخذ الهندوس التقليديون

وعصابات الأحداث يزعجونه باستمرار ويرجمونه بالحجارة كلما التقوه. وخرج مرة إليهم وقال «ها أنذا بينكم، فاقتلوني! لماذا تخشون قتلي؟». والحق انه لم يهب الموت قط، ولا هو اضطرب لوفاة الآخرين إذا كانت ميتتهم «بريئة» أو إرادية. ونما معتزله حتى بات يضم مئتي شخص، بينهم المنبوذ والملحد والعرقي والمتعصب وداعية العنف. وإذا سأله زائر عن الدافع إلى قبول أولئك القوم في معتزله، كان يجيب: «هذا بيت مجانين، وأنا هو المجنون الأكبر. ولكن من عجز عن تلمس الخير في أولئك الناس، فعليه أن يفحص عينيه».

وبعد نفاد الاعتماد المخصص للمعتزل، ذهب غاندي وجماعته إلى حي لجماعة من المنبوذين. وهناك استهل حملة لاقناع مواطنيه بمقاطعة البضائع البريطانية. وكان لحملته صدى غير متوقع. وفي بلدة شاوري شاورا اصطدمت الجموع مع رجال الشرطة في معركة قتل فيها ٢٢ شرطيًا. وعلى الأثر أوقف غاندي حملته احتجاجًا على اللجوء إلى العنف، ما حطّ من قدره لدى الذين ظنوا ان استقلال الهند يجب أن يحصل عبر التضحيات بالدم وعلى نحو سريع. وتعرّض غاندي للرجم والتوبيخ وأوشك أن يقضي اغتيالًا. لكنه في الوقت نفسه أصبح زعيم حزب المؤتمر الوطني بلا منازع وأبا الهند الحديثة.

كان غاندي بدأ، في عامي ١٩١٦ و١٩١٧ معركته الضارية للدفاع عن مصالح فئتين اجتماعيتين محرومتين: عن الفلاحين العاملين لحساب المزارعين في منطقة شامبران، وعن عمال النسيج في مدينة أحمد آباد. وفي كلتا الحالتين استعمل غاندي، بنجاح، أسلوب اللاعنف والعصيان المدني والصيام، فضلًا عن عنصر نفسي بالغ الأهمية تمثل في تمسكه، طيلة حياته، باللباس القطني الهندي المنسوج محليًا. ولم يكن تعلقه بهذا اللباس تعلقًا عاطفيًا محضًا، بل كان يهدف منه إلى إصابة هدفين معًا: ضرب المصالح التجارية البريطانية (عبر تجارتها الخارجية) والترويج للصناعة المحلية الهندية وما يستتبع ذلك من ازدهار للقطاع الحرفي وإنعاش للريف وخلق تضامن بين الأرياف والمدن.

ومن الهموم الكبرى التي أولاها غاندي اهتمامًا خاصًا ودائمًا مشكلة المنبوذين. فقد اعتبر ان التمييز اللاحق بهؤلاء ظاهرة مرضية خطيرة لا تليق بأمة تسعى لتحقيق حريتها، وأن الاستقلال غير ممكن طالما أن المجتمع الهندي لم يتغلب بعد على هذه «اللعنة» كما اعتبرها. وقد ضاعف من نضاله ضد هذه الظاهرة بعد مؤتمر الطاولة المستديرة الثاني (ايلول ١٩٣١) الذي قرر إنشاء أنظمة انتخابية منفصلة خاصة بالمنبوذين. وقد احتج غاندي ضد هذا الإجراء الذي يكرّس التمييز ضد المنبوذين الذين سمّاهم «أبناء الله». وعندما فشلت جهوده في إجهاض هذا المشروع، قرر البدء بالصيام (ايلول ١٩٣٢)، وأعلن أنه ماضٍ فيه حتى الموت ما لم تتراجع بريطانيا عن مشروع القانون الانتخابي هذا. فاجتاحت الهند مشاعر الغضب والتأثر، ما دفع بالزعماء السياسيين والدينيين إلى التفاوض والتوصل إلى «اتفاقية بونا» التي قضت بزيادة عدد النواب «المنبوذين» وإلغاء نظام التمييز الانتخابي. وقد ظل غاندي وفيًا للمنبوذين كل حياته، ومارس ضغوطات مستمرة على الحكومات المتعاقبة خصوصًا بعد ١٩٣٧ لإلغاء القوانين التمييزية بحقهم.

٦- **مَن هم المنبوذون؟**: أكثر ما يميز الهند نظامها الطبقي الموروث منذ نحو ثلاثة آلاف سنة، والذي يقسم طبقات المجتمع إلى أربع طبقًا لدرجتها من «الطهارة الدينية». فأولى الطبقات وأنقاها، كما تنص على ذلك كتب الـ«فيدا» الهندوسية المقدسة هي طبقة «البراهمانيين» المصطفين القيمين على النصوص والطقوس الدينية. وتليها طبقة «الكشاطرية» التي تتألف من رجال السياسة والحرب. وثالثًا طبقة «الفيشا» المؤلفة من الزرّاع والتجار. وتأتي في أسفل هذا الهرم الطبقي طبقة «الشودرا» أي الخدم الموكلة إليهم بحكم «نجاستهم» المهام الدنيئة والخسيسة التي لا تليق بالطبقات الثلاث الأولى.

والحال أن أربعة أخماس الهنود الهندوسيين ينتمون إلى هذه الطبقة الرابعة التي تنقسم بدورها إلى عدة مراتب، يأتي «المنبوذون» في أسفلها. ومرتبة «المنبوذين» الذين يبلغ من حد «نجاستهم» أن الاحتكاك بهم أو مجرد وقوع النظر عليهم يتسبب في انتقاص طهور أفراد الطبقات العليا، ما يرتّب عليهم إداء فرائض طقوسية في غاية من التدقيق والصرامة لإزالة ما لحقهم من نجاسة.

وخلافًا للجوامع الاسلامية والكنائس المسيحية التي تبقى مفتوحة الأبواب أمام الأغنياء والفقراء بلا تمييز، فإن المعابد الهندوسية محظورة على المنبوذين الذين يشبه إبعادهم وإقصاؤهم هذا إبعاد وإقصاء المصابين بالجذام في العصور الوسطى. وما يزيد هذه الصورة بشاعة أن المنبوذين هم المكلفون حصرًا بأعمال الكناسة في الطرقات العامة، وبتنظيف المباول والمراحيض العامة، هذا إن

وجدت، وذلك لأن أعضاء الطبقات «الطاهرة» كانوا يبيحون لأنفسهم أن يتبولوا ويتغوّطوا حيث يشاؤون ليتولى المنبوذون التنظيف من ورائهم.

ومن صيام غاندي في ١٩٣٢ تضامنًا مع المنبوذين، بدأت هذه الحركة تتوسع وتمتد حتى شملت الولايات الهندية كافة. فتجرأت بعض المعابد على فتح أبوابها أمامهم. وفي بومباي نظمت تظاهرة ضخمة لإجبار البراهمانيين على فتح أبواب معابدهم للجميع. وفي فارانازي، وهي العاصمة الدينية والفكرية للهندوسية، أقيمت في جامعتها السنسكريتية وليمة عامة تناول الطعام فيها «البانديت» وهم طبقة فقهاء الهندوسية، جنبًا إلى جنب مع الزبالين والاسكافيين من طبقة المنبوذين. وحتى والدة الباندیت نهرو، التي كانت شديدة التمسك بالعقيدة الهندوسية، قبلت بأن تتناول الطعام علنًا من يد منبوذ. وبادر غاندي إلى تعميد المنبوذين (الباريا) باسم جديد هو «هاريجان»، أي أبناء الله.

٧- نضاله قبل الحرب العالمية الثانية: اعتقل غاندي في آذار ١٩٢٢ بعد أحداث بلدة شاوري شاورا (مقتل ٢٢ شرطيًا) وحكم عليه بالسجن ست سنوات، إلا أن السلطات البريطانية أفرجت عنه في ١٩٢٤. واستمر غاندي بعدها يمارس تجاه البريطانيين سياسة المهادنة أحيانًا والتصلب أحيانًا أخرى. ففي ١٩٣٠، قرر تحدي القوانين البريطانية التي كانت تحصر استخراج الملح بالسلطات الاستعمارية، لكنه اضطر في النهاية إلى إنهاء عصيانه المدني وتوقيعه في ١٩٣١ «معاهدة دلهي» مع نائب الملك في الهند اللورد إروين.

وفي ٢٩ آب ١٩٣١، سافر إلى لندن للمشاركة في المؤتمر الثاني للطاولة المستديرة. وفشل المؤتمر ولم يؤد إلى أي نتيجة جديدة أو تطور أو مكسب للهند سوى أنه كان فرصة أمام غاندي ليمارس سحرًا في العمل السياسي على المثقفين والصحافيين البريطانيين والاوروبيين لم يعهدوا مثيلًا له من قبل، ولينقل قضية بلاده إلى الرأي العام الاوروبي.

وبعد لندن، زار باريس حيث سحر الفرنسيين بدورهم. لكنه أثار غيظ الكثيرين منهم في الوقت نفسه، إلى درجة أن الصحافة الفرنسية راحت تتساءل عما إذا كان هذا الرجل صادقًا أم أنه ممثل بارع. ولقد وصلت بعض الصحافة الفرنسية إلى حد أن رأت فيه خطرًا على «الوطنية الفرنسية»، خصوصًا وانه في اجتماع صاخب رافقته تظاهرات تقدمية يسارية فرنسية مؤيدة لاستقلال الهند، وقف ينادي بأن على الجندي أن يستنكف عن خوض الحرب إن لم يكن مقتنعًا بها وكانت تثقل على ضميره.

وهكذا تمكن غاندي، خلال زيارته الطويلة للندن، وكذلك خلال جولته الباريسية في الفترة نفسها، من أن ينقل إلى قلب أوروبا الاستعمارية مشاعره السلمية وطموحاته الاستقلالية.

بعد أسبوع واحد من رجوعه إلى الهند انفجرت أعمال العصيان المدني على نطاق واسع. فاعتقل غاندي، واعتبر حزبه (حزب المؤتمر) غير شرعي وأُغلقت مقراته وعياداته الطبية وعُطّلت الحريات الصحافية. وحين أطلق سراحه في ٢٨ كانون الاول ١٩٣٢ كانت شهرته قد عمّت العالم. فاستعمل ذلك الرصيد لبلورة النهج الذي ارتبط دائمًا باسمه. فبدأ يتصدى للوطنيين الآخرين من دعاة العمل المباشر ضد البريطانيين (صيف ١٩٣٣)، وأخذ يبذل جهدًا كبيرًا لتوطيد العلاقات بين جماعات «الوطن الهندي» (هندوس، مسلمون، بوذيون...).

في ٨ أيار ١٩٣٣، بدأ صيامًا لـ«تحرير المنبوذين» مما يعانونه من اضطهاد وتمييز. فخاف الانكليز من أن يؤدي هذا الصيام إلى موته وسط تعاطف العالم كله معه. فأطلقوا سراحه من جديد. لكن غاندي واصل صيامه خارج السجن، وقال إنه قام به من أجل المنبوذين وليس من أجل حصوله هو على الحرية. فاضطرت حكومة لندن إلى التفاوض معه وبالتحديد حول مسألة القوانين التمييزية. فاحتفل الهنود أيامًا عدة، ووصل الاحتفال إلى ذروته يوم ٢٩ أيار ١٩٣٣ حين تناول غاندي، وهو جالس هادئًا وسط الجموع الصاخبة، أول لقمة طعام كسرت صيامه من يد طفل من المنبوذين.

في ١٩٣٤، قرّر غاندي الاستقالة من حزب المؤتمر والتفرغ الكامل للمشكلات الاقتصادية في الأرياف الهندية. وفي ١٩٣٧ شجع غاندي حزب المؤتمر على المشاركة في الانتخابات معتبرًا أن دستور عام ١٩٣٥ يشكل ضمانة كافية وحدًّا أدنى من المصداقية والحياد.

٨- نضاله إبان الحرب العالمية الثانية: استمر غاندي رافضًا وصف الانكليز بـ«الاعداء» مثيرًا بذلك غضب القوميين الهنود ومرددًا عليهم قولته الشهيرة: «إذا عاملناهم بعدالة، فلا بد من كسب تأييدهم».

لم تخلُ سياسة غاندي ومواقفه إبان الحرب العالمية الثانية من عناصر ومفاجآت أربكت العديد من الغربيين، فاستعصى عليهم فهمها. فعندما بدت اليابان على وشك اجتياح الهند، نصح غاندي أتباعه بأن يدعوا اليابانيين يأخذون ما شاؤوا من أرضهم، «ولكن دعوهم يشعرون أنكم ترفضونهم». وإذ هبت إنكلترا للدفاع عن مستعمرتها الهند، ارتأى غاندي أن يدعو إلى حملة عصيان مدني من شأنها التعجيل في الاستقلال. ولم يأبه إلى أن دعوته تلك تضعف إنتاج السلاح الذي احتاج إليه العسكريون الهنود والبريطانيون على السواء. ووجه رسالة مفتوحة إلى الشعب البريطاني الذي كان النازيون يحاصرونه، جاء فيها: «دعوهم يستولون على جزيرتكم الجميلة وبناياتكم الأنيقة. فالتخلي عن هذه المقتنيات لا يعني التخلي عن نفوسكم وعقولكم». ومرة كتب إلى نائب الملك في الهند: «إن هتلر ليس بالشخص الرديء». وأدهى من هذا كله الرسالة التي كتبها غاندي إلى أدولف هتلر في ٢٤ كانون الاول ١٩٤١: «لسنا نشك في إخلاصك لوطنك، ولا نظن أنك ذلك المسخ الذي يصوره أعداؤك إلا أن الكثير من أفعالك يبقى فظيعًا. وإننا نقاوم الاستعماريين البريطاني والنازي، ونعدّ الفرق بينهما في الدرجة فقط».

بين ١٩٣٨ و١٩٤٥، تحولت الهند إلى موضوع صراع عنيف بين بريطانيا والقوميين الهنود من جهة، وبين الهنود أنفسهم من جهة ثانية. وكان نائب الملك البريطاني قد أعلن الهند في حالة حرب ضد بلدان المحور، ما أثار حفيظة القوميين الهنود الذين اعترضوا على هذا الاعلان معتبرين ان قرار دخول الحرب لا يمكن أن يتخذ بالنيابة عن الهند، وبالتالي فإن إعلان الاستقلال يجب أن يسبق إعلان الحرب.

في ١٩٤٠، أطلق غاندي حملة عصيان مدني شاملة استمرت حتى ١٩٤١. وحاولت بريطانيا، إزاء الخطر الياباني المحدق بالهند أن تقوم بمحاولة للمصالحة مع الحركة الاستقلالية الهندية. فأرسلت في ١٩٤٢ بعثة عُرفت بـ«بعثة كريبس»، ولكنها فشلت في مسعاها. وعلى أثر ذلك قبل غاندي، في صيف ١٩٤٣، ولأول مرة، فكرة أن تدخل الهند في حرب شاملة ضد دول المحور، ولكنه أطلق في الوقت نفسه عبارته الشهيرة: «أتركوا الهند وأنتم أسياد». فما كان من السلطات البريطانية، وقد اعتبرت هذه العبارة تهديدًا لها تنال من هيبتها، إلا أن أمرت باعتقاله (ولم تفرج عنه إلا في العام ١٩٤٤) وبشن حملة قمع دموية ضد الهنود.

٩- انفصال باكستان، قتلى بالملايين واغتيال غاندي: ظل محمد علي جناح، زعيم الرابطة الاسلامية، على دعوته إلى تقسيم الهند من أجل إقامة وطن مستقل للمسلمين هو «باكستان»، وأُثرت عنه العبارة التالية: «لن أقبل أن يحل طغيان الهندوس محل طغيان الانكليز». إلا أن غاندي ظل بدوره يقاوم التقسيم بضراوة متوقعًا أن يؤدي ذلك إلى إراقة دماء كثيرة. وأعلن جناح يوم ١٥ آب ١٩٤٦ يومًا حاسمًا في مقاطعة البنغال. وكان من نتائج ذلك الاعلان اندلاع أعمال عنف لا مثيل لها في كالكوتا. ولما لم ينجح غاندي في إقناع محمد علي جناح بالعدول عن مشروع الدولة الاسلامية، اضطر إلى الموافقة وأعلن قيام باكستان رسميًا في ١٦ آب ١٩٤٧. إلا أن قبول غاندي التقسيم لم يلق التجاوب المنشود من المتطرفين الهندوس. فعمت الاضطرابات الدينية عموم الهند وبلغت من العنف حدًا تجاوز كل التوقعات. وفيما جماعات الهندوس والسيخ يزحفون شرقًا بعيدًا عن الكيان الباكستاني المستحدث، اصطدموا بالمسلمين المنطلقين من شرق البنجاب إلى بلدهم الجديد (باكستان). وقضى في المذابح التي سبقت بقليل إعلان قيام باكستان وأثناءه وبعيده الملايين. وصُعق غاندي وأعلن أنه سيصوم «حتى النهاية» ما لم توقف المجازر فورًا. وتوافد إلى سريره زعماء المسلمين والسيخ والهندوس قاطعين عهدًا بوقف المعارك. ومع ذلك اندلعت أعمال عنف رهيبة في دلهي خلال شهر ايلول (١٩٤٧)، وأعلن غاندي الصيام من جديد.

والواقع أن دعوة المهاتما غاندي أتباعه إلى تقديم بعض التنازلات للمسلمين وإلى محبتهم كأخوة لهم أثارت سخط الهندوس التقليديين المتعصبين. وانفجرت قنبلة في أحد اجتماعات غاندي المسائية للصلاة. وإذ راحت الشرطة تفتش الآتين إلى الاجتماعات التالية، احتج غاندي على ذلك قائلًا إن سلامته الشخصية لا تهمه «إذا كتب لي الموت، فما أحلاه وسط الصلاة».

وهذا عين ما حدث، فقد لقي غاندي مصرعه وهو في طريقه إلى اجتماع حاشد للصلاة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨. ولم يكن قاتله مسلمًا، بل هندوسيًا متعصبًا مقت أساليب غاندي السلمية وعزا إليه أمر تقسيم البلاد. وصرخ المهاتما بعدما مزّق الرصاص صدره وبطنه عن مسافة قريبة: «هاي راما»، أي «يا الله». وهكذا سقط داعية اللاعنف ضحية العنف والتعصب (راجع النبذة التاريخية).

لم يخلف غاندي متاعًا ماديًا بعد رحيله. وعندما دخلت الشرطة إلى منزله المتواضع في دلهي غداة الجريمة لم

تعثر سوى على الأشياء البسيطة التالية: ملعقة وصحنين وصندلين ومبصقة وساعة جيب رخيصة إضافة إلى ريشة من القصب وسكين لشحذها، وماكينة للغزل كان يحيك ثيابه البسيطة عليها. أما أوراقه التي كان يكتب عليها فلم يُعثر عليها إذ كان قد أوصى بحرقها وحرق جثته «ليتذكروا ما فعلت وليس ما قلت أو كتبت». فكان مساعدوه يحرقون، بناء على طلبه، كل ما كان يكتب وما لا يمكن إعادة استخدامه منها.

لكن، في تشرين الثاني ١٩٩٦، تناقلت وسائل الاعلام العالمية خبر إعلان إحدى دور المزادات العلنية في لندن عن عزمها على بيع مجموعة من أوراق غاندي النادرة التي خطّ عليها رسائل وخواطر. إلا أن القيمين على المزاد سرعان ما اضطروا إلى إلغائه بعدما تدخلت نيودلهي مباشرة لاسترداد الاوراق التي احتفظ بها أحد مساعدي غاندي سرًا طوال خمسين عامًا ثم ارتأى بيعها بهدف تمويل مؤسسة خيرية باسم غاندي.

١٠- نقاط ضعف: إن سيرة غاندي تبدو كالأساطير الزاخرة بأعمال البطولة، ويُكنّ له إجلال عظيم لنبل غاياته. لكن نقاطًا التقطها مؤرخو سيرته تشير إلى أن الرجل عرف بعض العيوب ايضًا. فقد كان حاد المزاج ولاذع الطباع، ما دفعه، في بعض المرات، إلى رفض التعاون مع كثيرين كرسوا أنفسهم للخدمة العامة بسبب تسلطه. ولم يردعه ولعه بالخطابة عن القول ذات مرة: «لن أحجم عن التضحية بمليون نفس من أجل استقلال الهند». علمًا أن أخذ حياة نملة كان شرًا في نظره. وكانت معاملته لعائلته بالغة القسوة نتيجة قواعده الخلقية الصارمة. فأبعدت أبناءه الأربعة عنه. وكان في السابعة والثلاثين عندما اعتزل الحياة الجنسية كليًا وأمر إبنيه الكبيرين بأن يحذوا حذوه. وحين أراد ابنه البكر، هاريلال، الزواج، رفض أن يمنحه بركته، فتحوّل هاريلال إلى الاسلام. وحرم زوجته العلم الابتدائي، ومرة علّق على كآبتها بقوله: «إن وجهها يبدو كوجه بقرة ساذجة».

ومن أكثر الاعمال المنشورة إلى الآن (٢٠٠٣) والتي ركزت على إبراز صورة مغايرة للمعروف عن غاندي هو كتاب باتريك فرنتش: «الحرية أو الموت: رحلة الهند إلى الاستقلال والتقسيم» الصادر في لندن، ١٩٩٧ Patrick French, "Liberty or Death: India's journey to Independance and Partition", Harper Collins, London, 1997 وقد بدا المؤلف، مدعيًا استناده على ما كشفت عنه دوائر الاستخبارات البريطانية من وثائق بعد انتهاء فترة تقادمها القانوني، متحاملًا على غاندي بقسوة مركزًا على تفاصيل دقيقة في شخصيته وتعاليمه وممارساته من تلك التي لا أهمية لها أو يسهل الجدل حولها.

«نقاط ضعف» تُعزى، دون شك، للطبيعة البشرية، لكنها تكاد لا تُرى في سيرة الرجل الذي تملكه سعي إلى الكمال. فقد غدا أسطورة في عطفه الانساني وتسامحه الديني ونصرة الفقراء والمحرومين وأهل الطبقات الدنيا الذين أغدق عليهم حسًا باحترام الذات فقدوه طويلًا. وكانت فترات صيامه تنطوي على قوة سياسية عظيمة. فمن كوخه الحقير أغرق العالم بالنداءات والأحاديث الاذاعية والمقابلات الصحافية. وكان كل خبر متسرب من ذلك الكوخ كافيًا لاطلاق المسيرات من بومباي إلى لندن وباريس وبرلين وبوسطن. وهو استهلّ ثلاث حركات شعبية عظيمة من بلاده ضد الاستعمار وضد العرقية وضد التعصب الديني. ووهب العالم الحديث مثلًا صارخًا على سطوة اللاعنف. واعتبره العديد من القادة، ومنهم مارتن لوثر كينغ، مثلًا أعلى، وقال ألبرت أينشتاين: «إن أجيالًا كثيرة مقبلة لن تصدّق أن رجلًا كهذا كان بشرًا من لحم ودم ومشى على الارض».

١١- معارضو غاندي وفشله: واقع البؤس الاجتماعي والتاريخي كان عدو غاندي الرئيسي: «المنبوذون» أنفسهم رفضوا تسمية غاندي لهم «هاريجان» (أبناء الله) وفضلوا إبقاءهم على التسمية التاريخية-الدينية «الباريا» (المنبوذون)، كيلا يختل «نظام الكون» الذي شاء لهم هذا القدر (ما يذكّر بواقعة رفض بعض سكان القرى النائية في مصر إيصال خطوط الكهرباء والهاتف إلى بيوتهم، في مطلع عهد ثورة تموز ١٩٥٢، لأنها «من عمل الشيطان»، وبرفض فلاحين، كما في منغوليا، تملك ما يزرعون من أراض تطبيقًا لتأميمات ومشاريع إصلاح زراعية، لأن هذه الاراضي هي «حق الأسياد»...).

والواقع أن موقف غاندي نفسه من مسألة المنبوذين يبقى إلى حد ما موقفًا محافظًا. فلئن رفض الاقصاء والاستبعاد الاجتماعي لهم، إلا انه لبث متمسكًا بنظام الطوائف المغلقة، ولم يطالب بأن تفتح أمامهم سوى أبواب المعابد، في حين عارضه الممثلون اليساريون التقدميون (الشيوعيون) لهذه الطبقات، وطالبوا ايضًا بأن تُفتح أمام

المنبوذين ايضًا الأبواب إلى المساواة في التعليم والاستشفاء وورود مياه نهر الغانج المقدس عند الهندوس.

والحملة التي قادها غاندي من سجنه وصيامه، ثم الجولة التي قام بها في ولايات شتى من الهند ليفرض الحصار، مع مؤيديه، على المعابد الرافضة لفتح أبوابها للمنبوذين، أثارت عليه نقمة البراهمانيين (الطبقة العليا) من أنصار فيناياك سفركار الذي كان من أبرز الداعين إلى فرض الهيمنة التامة للهندوسية على الهند قاطبة وتطبيق شرائعها التقليدية الأرثوذكسية على الأقليات من سيخ ومسلمين ومسيحيين. وعلى هذا النحو حدث شقاق كبير في مفهوم الأمة بين القوميين الهندوسيين المتجمعين حول سفركار والقوميين الهنديين المجتمعين حول غاندي وحزب المؤتمر. وقد توازى هذا الشقاق مع شقاق بين دعاة العنف ودعاة اللاعنف في تحرير الهند وإيصالها إلى استقلالها.

فغاندي –ومعه حزب المؤتمر– اختار طريق اللاعنف لا لاعتبارات دينية فحسب، بل لاعتبارات سياسية ايضًا. فالعنف، متى انطلقت آلته، لا يعود قابلًا للسيطرة عليه. والعنف ضد المحتل الانكليزي لا بد أن يتحول عاجلًا أم آجلًا إلى عنف ضد الاقليات الدينية والاتنية، وهي عديدة جدًا في الهند. وعلى العكس من ذلك كان موقف القوميين الهندوسيين الذين رأوا في العنف وسيلة لا لتحرير الهند من الاحتلال فحسب، بل كذلك لفرض الهيمنة الهندوسية في الهند المستقلة. وقد أنشأ أنصار سفركار حزبًا ميليشياويًا مسلحًا أسموه «رابطة المتطوعين القوميين»، وكان في البداية فاشي التوجه ينظم العمليات الارهابية لا ضد الانكليز وحدهم، بل كذلك ضد «عملائهم» من المسلمين كما كان يسمّيهم، كما أنه نظم عدة محاولات اغتيال لغاندي نفسه، ونجح في العملية الأخيرة (١٩٤٨).

والواقع أن استقلال الهند، بالكيفية التي تمّ بها، كان الفشل الأعظم في حياة مَن تخلّد في ذاكرة الأجيال باسم «المهاتما» (النفس الكبيرة). فغاندي أراد الهند واحدة قبل أن يريدها مستقلة، وكان طالب، تفاديًا للتقسيم، بتسليم السلطة إلى محمد جناح زعيم الرابطة الاسلامية؛ لكن حزب المؤتمر، وعلى رأسه جواهر لال نهرو، رفض اقتراح غاندي، ودخل في مفاوضات مع الرابطة الاسلامية لا لتقاسم السلطة بعد الاستقلال،بل لتقسيم الهند نفسها، وقد رأت خطة التقسيم النور رسميًا عند اعلان موافقة حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية عليها يوم ٢ حزيران ١٩٤٧. وفور الاعلان، اندلعت في جميع ولايات الهند، ولا سيما التي فيها خليط من السكان ومن الأديان، موجة من المذابح المروعة لم تعرف البشرية لها مثيلًا، أوقعت، تبعًا للتقديرات، ما بين مليون وأربعة ملايين قتيل، وتسببت في نزوح ما لا يقل عن خمسة عشر مليونًا.

١٢– رغم الفشل، المهاتما خالد (اللاعنف): إنها «سطوة اللاعنف» الكامن في عمق أعماق الانسان، والمنعكس صرخة عدالة ومساواة تستجيب لطبيعة الإنسان السوي. إنها «سطوة» لا تقف عند حدود «نجاح» أو «فشل» اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو قومي أو ديني... إنها «سطوة» الفكرة وتطبيقها. وقد يكون القس مارتن لوثر كينغ، وهو أحد أبرز المتأثرين بالمفهوم الغاندي للاعنف وسقط هو الآخر شهيدًا له، أبلغ الذين أعطوا جوابًا على سبب عظمة غاندي رغم فشله، بقوله: «هدف اللاعنف هو المصالحة والعدالة وليس الانتصار». وقد تأثر كثيرون في العالم بأسلوب غاندي في العمل السياسي اللاعنفي، منهم على سبيل المثال الأسقف البرازيلي دون هلدر كامارا Don Helder Camara الذي أنشأ منظمة «العمل والعدالة والسلام» للنضال ضد البؤس والظلم، وطلب من أعضائها أن يمارسوا «عنف السلميين» في وجه تسلط العالم المتقدم واستغلاله قضايا شعوب العالم الثالث.

تقوم الأسس الفكرية لمبدأ «اللاعنف» لدى غاندي، ولنضاله، على خلفيات دينية واجتماعية وسياسية في آن. كما تقوم على تأثره بعدد من المؤلفات، أبرزها: «نشيد الطوباوي» (بغافاد–جيتا) وهو ملحمة شعرية هندوسية وُضعت في القرن الثالث ق.م.، واعتبرها غاندي بمثابة قاموسه الروحي ومرجعًا أساسيًا يستلهم منه أفكاره وأعماله؛ و«موعظة الجبل» للسيد المسيح ومجمل ما جاء في الانجيل من دعوات لمحبة القريب واعتبار جميع البشر «أبناء الله»؛ وكتاب الفيلسوف الانكليزي جون راسكين «حتى الرجل الأخير» الذي مجدّ فيه الجماعية والعمل بكافة أشكاله؛ وكتاب ليون تولستوي «الخلاص في أنفسكم»، وقد راسله غاندي في عامي ١٩٠٩ و١٩١٠؛ وكتاب الشاعر الاميركي هنري دافيد تورو «العصيان المدني». وإضافة إلى ذلك، فقد لعبت والدته، بوتليباي، دورًا مؤثرًا في تربيته الدينية والروحية؛ وتأثر كذلك بشخصية صديقه رايْشند بهاي (وكان يعمل صاغيًا في بومباي) الذي كان، بثقافته وتدينه وسعة اطلاعه على الهندوسية، خير مستشار

له. وفي الحقيقة أن بين هذه المؤثرات جميعًا يبدو تأثير البراهمانية كبيرًا على فلسفة اللاعنف لدى غاندي، ذلك أن البراهمانية هي عبارة عن ممارسة يومية ودائمة تهدف إلى جعل الانسان يتحكم بكل أهوائه وحواسه بواسطة الزهد والتنسك ومن خلال الطعام واللباس والصيام والطهارة والصلاة والخشوع والتزام الصمت يوم الاثنين من كل أسبوع... ومن خلال هذه الممارسة يتوصل الانسان إلى تحرير ذاته قبل أن يستحق تحرير الآخرين.

وقد قادته قراءاته العديدة، وتجربته الشخصية، إلى وضع كتاب عام ١٩٠٨ بعنوان «الاستقلال الذاتي الهندي» (هند سفاراج) انتقد فيه انتقادًا جذريًا قيم الحضارة الغربية مثل الآلية، والتنظيم الاجتماعي المهني للمجتمع، وأساليب العمل السياسي. وتضمن كتابه أهم الافكار التي سيبقى مدافعًا عنها كل حياته، وحملت بعض كتاباته ورسائله اللاحقة العنوان نفسه «هند سفاراج»، وبعضها الآخر عنوان «الهند الفتاة»، وحرص غاندي فيها إبراز النقاط التالية حول مفهومه للاعنف:

– اللاعنف فلسفة متكاملة ونظام أخلاقي وطريقة حياة روحية وعملية.

– اللاعنف ليس علامة عجز أو ضعف أو جبن.

– إن مواجهة العنف بالعنف لا تؤدي إلا إلى مضاعفة الآلام.

– إن اللاعنف يفترض وعيًا كاملًا وعميقًا بالخطر المحدق وقوة قادرة على مواجهة هذا الخطر بالعنف في حال عدم وجود خيار آخر: «إنني قد ألجأ ألف مرة إلى العنف إذا ما كان البديل إخصاء عرق بشري بأكمله».

– يفترض اللاعنف تجاوزًا لكل عنف وانتباهًا بطوليًا للرهان الحقيقي لكل صراع، وهو رهان لا يكمن في حساب الربح أو الانتصار بل في إنقاذ الحقيقة.

– يفترض اللاعنف من الذي يتبناه ويمارسه سلوكًا واعيًا ومتماسكًا ونفسًا طويلًا وتحضيرًا صعبًا ومنهكًا وضبطًا شديدًا للغريزة.

– إن أسلوب اللاعنف هو في حد ذاته مخاطرة لا يمكن أن يجازف بركوبها إلا من استطاع قبل كل شيء أن يتغلب على العنف الكامن في نفسه ذاتها وأن يستأصل الغرائز العدوانية في جسده وفي نفسه.

– إن مَن لم يحضر نفسه طويلًا للسلام الحقيقي الخالص لن يتجرأ على المجازفة حتى النهاية بدخول هذه المجابهة المدهشة.

– اللاعنف هو سلوك سياسي لا يمكن فصله عن القدرة الداخلية والروحية على التحكم بالذات وعن المعرفة الصارمة والعميقة للنفس. وأية محاولة للأخذ بالجانب السياسي والعملي البحت لفلسفة اللاعنف والتخلي عن الجانب الروحي والأخلاقي فيها لا يمكن إلا أن يؤدي إلى فشل تام لهذه الفلسفة.

– جاء في موسوعة السياسة (ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٣١٩):

تقوم فلسفة اللاعنف على فكرة بسيطة مؤداها انه إذا ما نجحنا في إبراز الظلم اللاحق بنا فإننا في الوقت نفسه ننجح في تأليب الشعور العام ضد هذا الظلم وبالتالي القضاء عليه أو الحيلولة دون تفشيه. إن وظيفة اللاعنف– أو الـ«أهيمسا» – هي تذكير الخصم بمسؤوليته بواسطة اللجوء إلى أساليب المقاومة السلبية مثل المقاطعة والصيام والاعتصام والعصيان المدني والقبول بالسجن وعدم الخوف من أن تقود هذه الأساليب إذا ما استعملت حتى النهاية إلى الموت. وإزاء ذلك فإن الخصم سيضطر إلى الشعور بمسؤوليته عن الظلم الحاصل خاصة وأن من يلجأ إلى أسلوب اللاعنف ضد خصمه أو عدوه، إنما يتوجه في الواقع إلى ما تبقى من حرية ومن ضمير لدى هذا الخصم».

* **غاودا، ديفي** Gowda, Deve (**١٩٣٣**–): رئيس حكومة «الجبهة المتحدة» (١٩٩٦)، وهي حكومة أقلية ضمت ١٣ حزبًا واعتمدت على دعم أحزاب إقليمية (في الولايات) إضافة إلى حزب المؤتمر. وبدأ غاودا مهماته من موقع ضعف. فبالاضافة إلى الوضع المهزوز لحزبه «جاناتا دال» في البرلمان حيث لا يملك سوى ٤٤ مقعدًا، يكاد أن يكون غير معروف خارج البرلمان، ناهيك عن الصعيد الدولي، ذلك لأنه لم يشغل أي منصب وزاري في نيودلهي، وكان حاكمًا لولاية كارنتاكا الجنوبية.

وما ميّز غاودا عن آخرين انه للمرة الاولى يُنتخب زعيم من المناطق لتولي أكثر المناصب نفوذًا في البلاد، وكان ديفي غاودا نشأ في عائلة لمزارع فقير، ودرس الهندسة المدنية، ويعتبر خبيرًا في الزراعة، وهو رصيد عظيم في بلد غالبية سكانه من المزارعين. إضافة إلى أن الحكومات المركزية ظلت تخضع حتى مجيء غاودا لهيمنة الطبقات الاجتماعية العليا، في حين قاد غاودا أول حكومة هيمنت عليها الطبقات الدنيا، وكان من أعضائها شيوعيون. واستندت حكومته إلى أحزاب إقليمية متعددة (أحزاب في الولايات)، ما دُعي بـ«القوة الثالثة». أما القوتان الأخريان فهما حزب المؤتمر الذي حكم لمدة ٤٥ سنة منذ

الاستقلال، وحزب «بهاراتيا جاناتا» القومي الهندوسي الذي برز خلال الانتخابات، والذي شكل حكومة، قبل حكومة غاودا، برئاسة آخر زعمائه المعتدلين أتال بهاري فاجبايي لم تدم سوى ١٣ يومًا. وثمة ميزة أخرى له ولحكومته تمثلت في التأييد الذي حظي به وسط مسلمي الهند (نحو ١١٠ ملايين نسمة) ممن يخشون تنامي نفوذ بهاراتيا جاناتا الذي يطالب بإلغاء البنود الدستورية الخاصة للاقليات المسلمة.

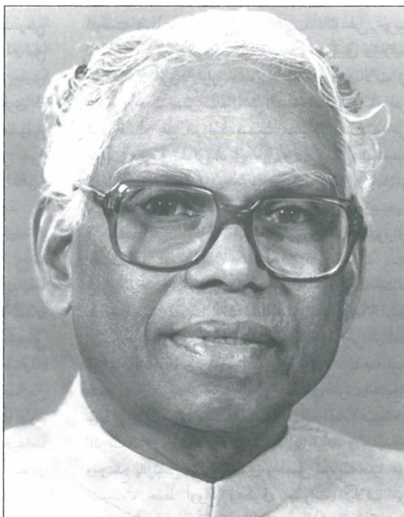
خلفه على رأس الحكومة إندر كومار غوجرال.

* **غوجرال، إندر كومار** Gujral, Inder Kumar **(١٩١٩–)**: رئيس الحكومة التي شكلها في ٢٠ نيسان ١٩٩٧، بعد استقالة حكومة «الجبهة المتحدة» برئاسة ديفي غاودا، وكان غوجرال وزير الشؤون الخارجية فيها. وقد جاءه الدعم، لتشكيل الحكومة الجديدة، خصوصًا من الشيوعيين (٥٢ مقعدًا في البرلمان) الذي كان واحدًا منهم منذ كان قائدًا، في مرحلة ما قبل الاستقلال، لتنظيمات اتحاد طلاب عموم الهند المحسوبة أصلًا على اليسار الماركسي، بل كانت واجهة العمل الرئيسية لتيارات اليسار وقتذاك. وظل لفترة طويلة في أوج حقبة الحرب الباردة يشرف على علاقات الهند بدول المعسكر الشرقي من خلال موقعه السابق كسفير لبلاده لدى الاتحاد السوفياتي.

ولد غوجرال لأسرة بنجابية كانت تقيم في الجزء الخاضع اليوم لباكستان، وتحديدًا في بلدة جيلوم. انخرط مبكرًا في الحياة السياسية من خلال التنظيمات الطلابية، وتشرّب الافكار اليسارية التي جعلت منه عنصرًا ناشطًا في حركة مقاومة الاستعمار البريطاني بالشكل الذي قاد لواءها المهاتما غاندي تحت شعار «أتركوا الهند» Quit India الأمر الذي انتهى به إلى المعتقل لبعض الوقت في مطلع الأربعينات. إلا أن هذا النشاط المبكر توقف فجأة إثر تقسيم الهند واضطرار عائلته إلى الانتقال في البنجاب إلى الجزء الواقع تحت سيادة الهند. وما لبث أن عاود النشاط السياسي من خلال الانتساب إلى حزب المؤتمر بقيادة جواهرلال نهرو في مطلع الخمسينات.

في ١٩٥٩، انتخب نائبًا لرئيس السلطة المحلية لمدينة دلهي، وظلّ في هذا المنصب حتى ١٩٦٤، وأبدع من خلاله خصوصًا لجهة إضفاء لمسة جمال على العاصمة الاتحادية. ولفتت مواهبه ونزاهته نظر إنديرا غاندي، فدعمته في انتخابات ١٩٦٧ وانتخب نائبًا عن حزب المؤتمر، ثم تولى مسؤوليات عديدة ومهمة في وزارات مختلفة كان أبرزها توليه حقيبة الاعلام والاتصالات في ١٩٧٥، حيث حقق سلسلة من النجاحات. لكنه تعرض لهزة أقصته عن الوزارة بسبب فضيحة التنصت على هواتف رئيسة الحكومة، في حين رأى البعض أن سبب إقصائه الحقيقي كامن في معارضته إنديرا غاندي في إعلانها حالة الطوارىء على البلاد لضرب خصومها. فعيّن سفيرًا في موسكو حيث وطّد صلاته مع رموز الاتحاد السوفياتي الحليف لبلاده. فكانت هذه الحقبة التي امتدت حتى ١٩٨٨ وعاصر خلالها ثلاثة رؤساء حكومات مختلفة بمثابة تأسيس لمستقبل أكثر نجاحًا. ففي عام ١٩٨٩ الذي شهد خروج راجيف غاندي وحزب المؤتمر من السلطة ووصول حكومة جديدة برئاسة زعيم جاناتا دال ف.ب. سينغ، عين غوجرال وزيرًا للخارجية. وفي حرب الخليج، بذل غوجرال جهدًا مضنيًا لضمان مصالح الهند الحيوية مع أطراف النزاع. فاتخذ مواقف أقرب إلى الحياد، وزار بغداد واجتمع بالرئيس صدام حسين وحصل منه شخصيًا على ضمانات تحفظ أرواح وحقوق عشرات الآلاف من مواطنيه العاملين في العراق والكويت، الأمر الذي كان له صداه الايجابي في الشارع الهندي. وحينما شكلت «الجبهة المتحدة» حكومتها الأولى على أثر انتخابات ايار ١٩٩٦ البرلمانية برئاسة ديفي غاودا، مُنح غوجرال مجددًا حقيبة الخارجية، فأبلى البلاء الحسن لجهة إعادة الوهج إلى السياسة الخارجية الهندية من بعد إهمال على يد حكومة حزب المؤتمر السابقة بزعامة ناراسيمها راو، واستطاع تحسين علاقات بلاده مع جاراتها. وقد انتهج في سياسته الخارجية مبدأ معروفًا باسمه Gujral Doctrine ذي النقاط الخمس: ١– مع دول الجوار كسريلانكا وبنغلادش والنيبال وبوتان والمالديف لا تطلب الهند أن تُعامل بالمثل ولكنها تعطي ما تستطيع باخلاص وتجرد؛ ٢– في تعامل دول آسيا الجنوبية مع بعضها البعض يجب أن تمتنع كل دولة عن جعل أراضيها مسرحًا لأنشطة تضر بمصالح الدول الأخرى؛ ٣– وتمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية؛ ٤– وتحترم سيادة وسلامة ووحدة اراضيها؛ ٥– وتلجأ إلى حل خلافاتها معها بالطرق السلمية وعبر التفاوض المباشر.

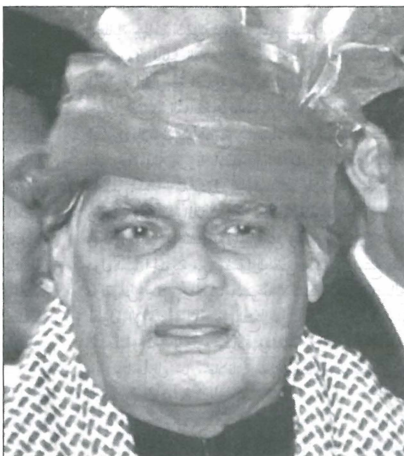
* **فاجبايي، أتال بيهاري** Vajpayee, Atal Behari **(١٩٢٦–)**: رئيس الحكومة الحالية (٢٠٠٣). ولد في



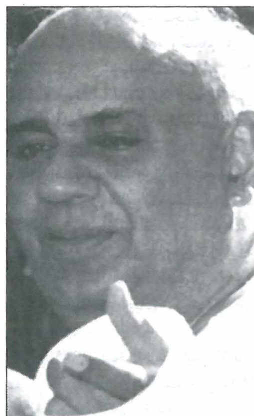
كوشيريل رامان نارايانان



فولان ديفي



أتال بهاري فاجبايي



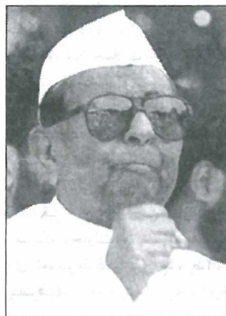
ديفي غاودا



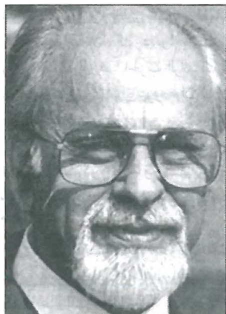
شاراد باوار



بال تاكيري



سينارام كيسري



إندر كومار غوجرال

بلدة غواليور (ولاية ماديا براديش، أواسط الهند) لأسرة يعمل ربها في سلك التدريس. كانت بدايته السياسية عام ١٩٤٢ عندما انخرط في تنظيم شبابي معاد للحكم البريطاني. تقرّب لفترة قصيرة من الشيوعيين قبل أن يتأكد له أن الشيوعيين لا يمانعون في تقسيم الهند. فانعطف بحدة عنهم وانضم إلى منظمة «راشريتا سوايمسيفاك سانغ» التي كانت تأسست عام ١٩٢٥ للدفاع عن الهندوس والتي توصف بأنها أقرب إلى الفاشية وارتبطت بالعنف الطائفي ضد المسلمين. ولشدة انشغاله بالسياسة ومعاركها وتغيبه المستمر عن دراسته في كلية الحقوق، فصلته هذه الكلية، فاتجه إلى العمل كمحرر لمطبوعة تصدر باسم تنظيم راشتريا المعروف إختصارًا بـ«أر.إس.إس» وهذا التنظيم هو الذي خرّج لاحقًا معظم القادة والسياسيين العاملين حاليًا في صفوف حزب «بهاراتيا جاناتا»، وأحد عناصرها كان المنفّذ لعملية اغتيال المهاتما غاندي، «كعقاب له على تأييده لفكرة تقسيم الوطن الهندي».

ونتيجة للعار الذي لحق بهذه المنظمة نتيجة مسؤوليتها عن اغتيال «أب الأمة»، إضافة إلى هزيمة النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية والتي كانت المنظمة تبدي إعجابها بهما وتحاول تقليدهما (إنتظام يومي في طوابير صباحية، وتمارين رياضية وقتالية، وارتداء البذلات الكاكية...). كان على قادة المنظمة التخفي وراء إسم وثوب جديدين. فقام عدد منهم باطلاق حزب «جان سانغ» الذي شارك في الانتخابات البرلمانية ١٩٥٧ بعدد من المرشحين كان على رأسهم فاجبايي الذي دخل البرلمان وبقي فيه لسنوات عدة، يعارض ويجادل ويقارع

لكن من دون أن يحقق شيئًا ملموسًا في ظل هيمنة حزب المؤتمر وقادته التاريخيين. وكغيره من آلاف السياسيين المعارضين للمؤتمر، ألقت به إنديرا غاندي في المعتقل على أثر إعلانها قانون الطوارىء في السبعينات، ليعود ويخرج من سجنه ويساهم مع غيره في إقامة تحالف ما بين «جانغ سانغ» وعدد من القوى المعارضة تحت إسم «جاناتا دال» (حزب الشعب)، وهو الحزب الذي استطاع بقيادة موراجي ديساي في ١٩٧٧ أن يلحق أول هزيمة بالمؤتمر ويطيح زعيمته. وشارك فاجبايي في الحكومة الائتلافية التي تشكلت على أثر ذلك كوزير للخارجية. لكن سرعان ما أطاحت الخلافات السياسية ما بين تيارات «جاناتا دال» (حزب الشعب) الحكومة في نهاية ١٩٧٩، لتجري انتخابات برلمانية جديدة في ١٩٨٠ ولتعود إنديرا غاندي إلى السلطة بتخويل شعبي كاسح. وفي العام نفسه أطلق فاجبايي وبعض رفاقه حزبًا جديدًا هو حزب «بهاراتيا جاناتا» ليحل محل حزب «جان سانغ» وتزعمه لال كريشنا أدفاني الذي استطاع، عبر دغدغة مشاعر الأغلبية الهندوسية، أن يقود الحزب من نصر إلى نصر (٨٩ مقعدًا في انتخابات ١٩٨٩، و١١٩ مقعدًا في ١٩٩١، و١٦٢ مقعدًا في ١٩٩٦)، فيما ظل فاجبايي، الذي كان قد استعاد مقعده البرلماني وفيًا للخط العام لسياسات حزبه ومعترضًا، في الوقت نفسه، على نظرية زعيمه كريشنا أدفاني، القائلة بأن الطريق إلى نيودلهي يمر عبر أيوديا (أي عبر هدم المسجد البابري، راجع باب «قضايا»). وأثبتت الأيام التي أعقبت عملية هدم المسجد صحة مواقف فاجبايي لجهة استحالة تطبيق برامج الحزب المتطرفة من دون إسالة قدر كبير من الدماء، مما دفع حزب بهاراتيا جاناتا، وبضغط من فاجبايي إلى مراجعة طروحاته والظهور أمام الرأي العام بمظهر أقل صدامية. هذا إضافة إلى أن فاجبايي يعتبر من ضمن القلة من السياسيين الذين لم يتورطوا في قضايا الفساد بعكس أدفاني (راجع النبذة التاريخية).

في ٢٠٠٢، تعاظم الحديث عن اعتلال صحته، وتاليًا عن الرجل الذي سيخلفه. فحركته بدأت تتثاقل نتيجة أوجاع دائمة في الركبتين بسبب داء المفاصل، كما انه يعاني مشاكل في الكبد والمثانة والكلية الوحيدة المتبقية له، فيما يلاحظ الدبلوماسيون الأجانب الزائرون وضعه. ونقلت مجلة «تايم» (١٧ حزيران) عن أحد المشاركين في اجتماع بين فاجبايي ووزير خارجية غربي انه بدا خلال اللقاء كأنه «نصف ميت».

ولأن فاجبايي يضعف صحيًا والحزب لا يريد أن يغامر بمستقبله، فيبدو وزير الداخلية لال كريشنا أدفاني (مولود ١٩٣٠)، وهو أحد صقور حزب بهاراتيا جاناتا، خليفته المتوقع بانتظار انتخابات ٢٠٠٤.

• **فينوبا بهاف، أشاريا Vinoba Bhave, Acharya (١٨٩٥–١٩٨٢)**: معلم وحكيم هندوسي (بمثابة رجل دين هندوسي) ورفيق نضال المهاتما غاندي. ولد في ولاية ماهارشترا. نذر العفة وهو في سن العاشرة. لعب دورًا بارزًا في حركة الاستقلال، واعتقله البريطانيون فأمضى ثلاثة أعوام في السجن.

في الخمسينات والستينات قطع سيرًا على قدميه الحافيتين مسافة ستين ألف كلم لاقناع كبار المالكين بتوزيع أراضيهم على الفلاحين الفقراء. لكن حركته اصطدمت بمعارضة المالكين والادارة ولم تلق نجاحًا ملموسًا. وفي آخر سنوات حياته، شنّ حملات احتجاج على قتل البقر بوصفها حيوانات مقدسة في الهند.

كان فينوبا بهاف يتمتع بمكانة معنوية مرموقة في الهند، وكثيرًا ما كان المسؤولون يرجعون إليه لأخذ رأيه في القضايا الحرجة. أصيب بنوبة قلبية حادة قبيل وفاته، فرفض المعالجة، وكفّ عن تناول الطعام رغبة منه في «مغادرة جسده قبل أن يغادره جسده». وقد زارته إنديرا غاندي في منسكه وحاولت أن تثنيه عن قراره، لكن بدون جدوى (موسوعة السياسة، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٩٩، بتصرف).

• **كيسري، سيتارام (١٩٢١–)**: رئيس حزب المؤتمر خلفًا لناراسيمها راو الذي اتهم في قضايا الفساد والإفساد السياسي واستغلال النفوذ. ولم يستطع كيسري أن يعيد الوهج المفقود إلى هذا الحزب الرائد التاريخي منذ رحيل زعمائه التاريخيين من أسرة نهرو، وإن كان قد نجح إلى حد ما في توحيد صفوفه.

بدأ كيسري حياته السياسية عبر الترشيح لشغل أحد مقاعد برلمان ولاية بيهار ولم يفلح وكان شابًا يافعًا. وبعد نحو ثلاثة عقود، في ١٩٦٧، انتخب نائبًا للمرة الاولى في البرلمان الاتحادي (لوك سابها)، ولكنه فشل في انتخابات ١٩٧١، وعين عضوًا في مجلس الشيوخ. وبعدها استمر على المسرح السياسي وتولى العديد من المهام الحزبية بفضل ثقة نجح في زرعها عند كل زعماء الهند المتعاقبين ابتداء من نهرو بفضل بقائه بعيدًا عن الفساد وفضائحه، واحتفاظه

بنمط معيشي متواضع وبسيط رغم وجوده في مقدمة صفوف النخبة الحاكمة. اختارته إنديرا غاندي لتولي حقيبة المالية بعد عودتها المثيرة إلى السلطة (١٩٨٠)، وهي الحقيبة التي ظل محتفظًا بها للعقدين التاليين، وكانت اختارته قبلًا، في أوائل السبعينات ليطهر صفوف حزبها من المشكوك في ولائهم لا سيما نواب ولاية أوتار براديش. وفي عهد راجيف غاندي الذي تميز بالتخلي عن استراتيجيات أصحاب المدرسة الحزبية والسياسية القديمة، كادت رياح التغيير وسياسة ضخ الدماء الجديدة ان تعصف به، بل إنها أخرجته بالفعل من دائرة المقربين لرئيس الوزراء راجيف، إلا أن انتشار فضيحة «بوفور» (السويدية) عن حصول زعيم المؤتمر راجيف وبعض ساسته على عمولات من صفقات الأسلحة الغربية، وقدرة كيسري على اتخاذ موقف لا يغضب سيّده وفي الوقت نفسه لا يسيء إلى سمعته، أعادته إلى الواجهة من جديد.

أما مرحلة رئيس الوزراء ناراسيمها راو فقد جاءت مختلفة بالنسبة إلى سيتارام كيسري نظرًا إلى قربه من ناراسيمها وصداقته له. وهذا ما سمح له بانتقاده دون أن يلقي جزاء رادعًا على خلاف الكثيرين. وفي حين واجه ناراسيمها راو وزملاؤه موجة انتقادات عنيفة من مسلمي شمال الهند يوم تقاعست الحكومة عن صد المتطرفين الهندوس ومنعهم من هدم المسجد البابري (راجع باب «قضايا»)، استطاع كيسري وحده أن يبقى كأحد زعماء المؤتمر القلائل المقبولين لدى الطائفة الاسلامية الهندية.

ومعروف عن كيسري ولعه بالعمل لصالح المحرومين والمنبوذين وطبقات المجتمع الدنيا، بل إنه يرى أن مثل هذا التوجه كفيل، وحده، بانقاذ حزب المؤتمر من التقهقر في مواجهة الاحزاب الأخرى. وأكبر الأدلة على إيمانه العميق بهذا التوجه تأييده العلني والصريح لخصم المؤتمر ورئيس الوزراء ف.ب. سينغ يوم أن أخرج راجيف غاندي من السلطة وشكل الحكومة المعروفة بـ«حكومة الجبهة الوطنية» (١٩٨٩)، ذلك أن هذه الحكومة وصلت إلى الحكم عبر برنامج واضح لتطهير المجتمع من ممارسات ذوي النفوذ المالي والمتلاعبين بقوت الشعب. وقتذاك ثارت النقمة على كيسري في صفوف زملائه ورفاقه في حزب المؤتمر واتهم بـ«خيانة» الحزب. لكن سرعان ما هدأت حملة الاتهامات حينما كافأت حكومة الجبهة الوطنية كيسري، وهو القيادي في حزب معارض لها بحقيبة الرعاية، فصارت اللجان المكلفة بالتحقيقات وتقديم التوصيات تعمل تحت إمرته وبتوجيهاته.

* **محمد عبد الله، «أسد كشمير» (١٩٠٥-١٩٨٢)**: رئيس حكومة ولاية جامو وكشمير، ولقب بـ«أسد كشمير» لأنه كان رمزًا للقومية الكشميرية. تخرج في جامعة عليكرة الاسلامية وانخرط في سن مبكرة في الحياة السياسية. في ١٩٣١، حرّض على الثورة ضد سلطة الأمير الذي كان يحكم كشمير بسبب سوء معاملته للمسلمين الذين يشكلون غالبية السكان. أسس حزب «المؤتمر الاسلامي لجامو وكشمير» الذي اصبح في وقت لاحق «المؤتمر الوطني»، وأصبح يضم في عضويته عناصر هندوسية ايضًا. وعندما أطلق غاندي، في ١٩٤٢، حملته ضد البريطانيين حذا حذوه في كشمير حيث ثار على المهراجا الحاكم وطالب بالسيادة الشعبية. وقد اعتقل أكثر من مرة بسبب نضاله السياسي. ومع تقسيم الهند وضم كشمير إلى الهند (١٩٤٧)، عين رئيسًا للحكومة. بيد أنه نحي عن منصبه واعتقل وحوكم بتهمة «التآمر من أجل إقامة دولة مستقلة في كشمير» في آب ١٩٥٣، أي بعد عام واحد من توقيعه مع نهرو على اتفاق منحت كشمير بموجبه استقلالًا ذاتيًا. أطلق سراحه في ١٩٦٤، لكن ليعتقل مجددًا في العام التالي. عاد إلى السلطة في ١٩٧٥، بصفة رئيس الحكومة المحلية، وذلك في أعقاب اتفاق أبرمه مع إنديرا غاندي، تعهد فيه بالعدول عن مشروعه في إجراء استفتاء شعبي في كشمير لتحديد مصير الولاية، وبالاعتراف بسيادة نيودلهي التي منحت كشمير، بالمقابل، استقلالًا ذاتيًا واسعًا وإنما ضمن نطاق الدستور الهندي الاتحادي. عقب وفاته خلفه ابنه فاروق عبد الله على رأس حكومة كشمير (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٩٠).

* **ناريان، جايا براكاش** Narayan, Jaya Prakash **(١٩٠٢-١٩٧٩)**: أحد زعماء حزب «جاناتا» ولاعب الدور الرئيسي في إسقاط حكومة إنديرا غاندي عام ١٩٧٧. ولد في بلدة تقع على ضفاف نهر الغانج عند الحدود الفاصلة بين ولايتي بيهار وأوتار براديش. تابع تحصيله العلمي في الولايات المتحدة الاميركية حيث أقام مدة سبع سنوات، وعاد في ١٩٢٩، وأسس في ١٩٣٤ مجموعة اشتراكية داخل حزب المؤتمر، محاولًا التوفيق بين الاشتراكية العلمية وواقع المجتمع الهندي التقليدي القائم على الطبقية المغلقة. بيد أنه سرعان ما اختلف مع الشيوعيين الهنود الموالين لموسكو، إذ اعتبر ان الصراع ضد بريطانيا يتقدم على محاربة النازية وعلى دعم الاتحاد السوفياتي.

رفض مبدأ المساومة في قضية تقسيم الهند، وانتقد حزب المؤتمر، وانفصل عنه في ١٩٤٨. وفي ١٩٥٤، انفصل ايضًا عن التيار الاشتراكي، ورفض أن يخلف البانديت نهرو على رأس الحكومة الهندية، وراح يعمل في إطار حركة «بهودان» من أجل إعادة توزيع الاراضي على الفلاحين، تلك الحركة التي كان يقودها فينوبا بهاف، الوريث الروحي الحقيقي للمهاتما غاندي. وعلى مدى عشرين عامًا راح يحاول إقناع كبار الملاكين العقاريين بتوزيع قسم من أراضيهم على الفلاحين المعدمين تجنبًا لحصول ثورة تراق فيها الدماء.

في ١٩٧٤، ترأس منظمة «المواطن من أجل الديمقراطية» العاملة أساسًا ضد الفساد البرلماني في ولاية بيهار. وانتشرت تلك المنظمة في عموم الهند، وساهمت على نحو جذري في إسقاط حكومة إنديرا غاندي في ١٩٧٧. وبعد فوز حزب «جاناتا» في انتخابات ذلك العام، بادر ناريان، الذي كان يعتبر «ضمير» ذلك الحزب الشعبي إلى فرض ديساي على رأس الحكومة الهندية، بيد أنه فشل في الحؤول دون انفجار الصراعات داخل الحزب وتفككه (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٥٤٤).

* **نارايانان، كوشيريل رامان** Narayanan, K.R. (**١٩٢٠–**): رئيس الجمهورية المنتخب في تموز ١٩٩٧، وهو الرئيس الحادي عشر للهند، وأول هندي يتولى هذا المنصب من بين أبناء طبقة المنبوذين الهندوسية.

ولد نارايانان في بلدة أوزهافور في ولاية كيرالا لعائلة هندوسية تعيش وسط غالبية مسيحية مساوية لها في الفقر والحرمان، ووسط بيئة كانت تعطي أهمية كبيرة للجهد الذاتي في التحصيل العلمي وتعتنق بثبات مبدأ التسلح بالعلم كطريق وحيد للتخلص من ظلم الطبقات الاقطاعية الحاكمة من جهة، وتعسف المستعمر الأجنبي من جهة أخرى.

ترعرع نارايانان وسط هذه القيم التي زرعت في داخله سبيله نحو تحقيق انجازات شخصية متلاحقة جعلت منه مدرسًا وصحافيًا ودبلوماسيًا وأكاديميًا، ثم سياسيًا ووزيرًا، وأخيرًا نائبًا لرئيس الجمهورية منذ ١٩٩٢، ثم رئيسًا للجمهورية بدءًا من تموز ١٩٩٧. فحقّ له أن يوصف بأنه الشخصية التي تختصر شخصيات كل أسلافه ممن تولوا رئاسة الجمهورية الهندية ابتداء من السياسي راجندرا براساد وانتهاء بالفيلسوف سانجيفاريدي والعالم عبد الكلام (الذي خلفه على رئاسة الجمهورية، راجع النبذة التاريخية) ومرورًا بالمثقف ذاكر حسين والأكاديمي رادا كريشنا.

ذلك أن نارايانان الصغير لم يستسلم لليأس ولم يدع حالة الفقر والعوز التي كانت تسيطر على عائلته المكافحة طيلة النهار وسط حقول الأرز والموز وجوز الهند تحول دون تحقيق طموحاته في الإفلات من الرق الاجتماعي والتمييز الطبقي. بل يمكن القول إن صور الحرمان والمهانة قد شكلت له دافعًا للمضي إلى الأمام وغرست في أعماقه بذور التحدي والمثابرة. والأدلة كثيرة تكشفها تلك البدائل التي كان يلجأ إليها وينفذها بصبر وشجاعة وقوة احتمال مدهشة كلما أعاق مسيرته التعليمية طارىء. فحينما كان والده يعجز عن سداد أقساط مدرسته الشهرية فيعاقب بالطرد من صفه، كان نارايانان ينصرف إلى تلقي تعليمه في الخارج، أي في الرواق المحاذي للصف، يستند على جداره طوال النهار مسترقًا السمع لما يجري داخل الصف، مدونًا كل كلمة تصدر من معلمه.

وحينما عجزت عائلته عن توفير النقود اللازمة لشراء كتب التمرن على القراءة، راح نارايانان يجول في الأحياء القريبة ملتقطًا كل ما تصل إليه يداه من الصحف القديمة كي يتمرن على قراءتها ويستعيض بها عن الكتب. ولأن ذويه عجزوا عن تأمين دراجة يستعين بها على مسافة الستة عشر كلم الفاصلة ما بين الكوخ والمدرسة، اعتمد على قدميه في قطع هذه المسافة يوميًا دون كلل أو ملل. وفي هذا يقول متذكرًا انه لا يعتقد أن أحدًا مارس رياضة المشي في حياته بالقدر الذي مارسه هو عندما كان تلميذًا صغيرًا.

في ١٩٤٣، أنهى نارايانان تعليمه العالي وحصل على درجة الماجيستر في آداب اللغة الانكليزية من جامعة ترافانكور (جامعة كيرالا لاحقًا) مع مرتبة الشرف الأولى وقائمة درجات لم يحصل طالب عليها من قبل. وكان هذا النجاح الباهر يؤهله للعمل كمحاضر جامعي لولا أن الجامعة أخذت عليه وضعه الاجتماعي كواحد من طبقة المنبوذين التي لا يحق لأفرادها الاشتغال بالوظائف الرفيعة. فقررت حرمانه وتعويضه بوظيفة كتابية ومكافأة لا تزيد عما قيمته مئة روبية من الكتب. فكانت هذه الحادثة أحد أسوأ صور المهانة والإذلال التي مرّت في حياته بحسب اعترافه لاحقًا، والتي جعلته يرفض شهادته الجامعية. والمفارقة أن أول ظهور رسمي له بعد تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية (١٩٩٢) كان في الجامعة نفسها التي أهانته قبل خمسين عامًا، حيث وقف رئيسها يرجوه قبول درجته

الجامعية معتذرًا ومعترفًا بالخطأ الجسيم. وقد كانت لدى نارايانان القدرة لكي يصفح ويقبل الدرجة الجامعية التي لم تعد تنفعه في شيء، معلنًا ان انتصاره ووصوله إلى أعلى مراتب الدولة يجب ألا يُنظر إليه كإنجاز شخصي خاص به، وإنما كانتصار للملايين من المهمّشين والطامحين إلى حياة أفضل تسودها المساواة والعدالة.

ومثلما رفض نارايانان شهادته الجامعية رفض ايضًا أن يشغل الوظيفة الكتابية التي تصدقوا بها عليه، مفضلًا العمل كمساعد محرر في صحيفة «ذو هيندو» براتب شهري متواضع لم يتجاوز المئة روبية، ليتركها بعد فترة وجيزة ويلتحق بصحيفة «الاقتصادية الاسبوعية» الصادرة في دلهي العاصمة.

في هذه الفترة راح نارايانان يسعى للحصول على إحدى المنح الدراسية التي اعتاد رجل الأعمال المعروف «تاتا» على تقديمها للنابغين من مواطنيه. وحصل منه على منحة، ودرس الاقتصاد في جامعة لندن (١٩٤٥–١٩٤٩). وأثناء وجوده في لندن بدأ اهتمامه بالسياسة، وأصبح مشهورًا في دوائر النخبة من المثقفين في المدينة. وعاد إلى بلاده يحمل ليسانس في الاقتصاد بمرتبة الشرف، مع رسائل توصية إلى رئيس الوزراء جواهرلال نهرو من كبار الأكاديميين في العاصمة البريطانية. فتمكن من الحصول على وظيفة في السلك الدبلوماسي، وأمضى سنين عديدة يعمل في خدمة بلده في سفاراتها حول العالم، ومن بين الدول التي عمل فيها أوستراليا وفيتنام وتايلاند وتركيا. وفي ١٩٧٨، أصبح عضوًا في الوفد الهندي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي العام اللاحق أصبح سفير الهند لدى المنظمة الدولية.

وقد تخلل حياة نارايانان الدبلوماسية فترات متفرقة زاول خلالها التعليم الجامعي والبحث العلمي. وحينما أعادت إنديرا غاندي علاقات بلادها الدبلوماسية مع الصين (١٩٧٦) من بعد ١٥ عامًا من الانقطاع، وقع اختيارها على نارايانان المتحدث للغة الصينية والمتابع لأوضاع تلك البلاد من خلال عمله في الدول المحيطة بها ليشغل منصب سفيرها في بكين، وهو المنصب الذي ظل فيه حتى ١٩٧٨ حين قرر التقاعد من السلك الدبلوماسي والعودة إلى السلك الأكاديمي كنائب لرئيس جامعة جواهرلال نهرو في نيودلهي. لكنه عاد من جديد في ١٩٨٠ واختير رئيسًا للبعثة الهندية في واشنطن في وقت كانت علاقات بلاده مع الولايات المتحدة تمر بفترة حرجة.

وتعتبر السنوات التي قضاها في واشنطن من مراحل حياته الخصبة، إذ أتاحت له التعرف عن كثب على أوجه السياسة الخارجية الاميركية والتفاعل مع رموز هذه البلاد السياسية والفكرية والأكاديمية. وتعدّ المحاضرات التي ألقاها في هذه الفترة (١٩٨٠–١٩٨٤) في الجامعات والمنتديات العلمية والفكرية الاميركية ذات قيمة كبيرة في مجال الحوار ما بين الشمال والجنوب.

في ١٩٨٤، انتخب نائبًا عن حزب المؤتمر الذي كان يمثل فيه التوجه اليساري الذي يستعير من الماركسية مضامينها الاجتماعية والانسانية وفق الصورة التي غلبت على سياسات نهرو، وإلى حد ما على افكار المهاتما غاندي. وفي ١٩٨٦، عين وزير الدولة لشؤون العلوم والتكنولوجيا. وأعيد انتخابه نائبًا في ١٩٨٩ و١٩٩١. وفي ١٩٩٢، اتفقت الاحزاب الهندية التي راحت، في هذه الفترة، تركز برامجها السياسية على قضايا العدالة الاجتماعية كوسيلة لكسب تعاطف وتأييد الطبقات المسحوقة في المجتمع، على اختيار نارايانان نائبًا لرئيس الجمهورية. إذ وجدت في وضعه الطبقي وسيرته الغنية بالدلالات، شخصية بإمكانها إعطاء وهج وقيمة للمنصب. وفي هذا السياق قال أحد المعلقين ان هذا الحدث قد لا يكون له أدنى تأثير على أوضاع البلاد، لكنه يكفي أن يدشن مرحلة الاعتراف بالحقائق ومعايشتها والتعامل معها بدون مكابرة، وكأنما الهند قد سمعت أخيرًا ما قاله فاكلاف هافل (الأديب والكاتب ورئيس جمهورية تشيكيا) في صرخته الشهيرة: «دعونا نعيش الحقيقة». وطبيعة الحال فإن نارايانان هو أفضل مَن يعكس حقيقة الهند، أو حقيقة الغالبية العظمى من شعبها، حتى أنه وصف بزعيم «الحقيقة الاجتماعية».

وبعد أيام قليلة من انتخابه رئيسًا للجمهورية (تموز ١٩٩٧)، وفي أوج احتفالات الهند بالذكرى الخمسين للاستقلال، ألقى الرئيس نارايانان خطابًا دعا فيه إلى حملة ضد الفساد وضد ما دعاه «آفات المجتمع المتزايدة» التي تلطخ صورة أكبر ديمقراطية في العالم. وأشار بصورة خاصة إلى سوء معاملة الطبقات الفقيرة، «الطبقات الصغيرة في المجتمع» (عبد الله المدني، «الحياة»، ٢٧ تموز ١٩٩٧؛ وجيرالد بت، مجلة «المشاهد السياسي»، العدد ٧٦، ٢٤–٣٠ آب ١٩٩٧، ص٦٦).

خلفه، في منصب رئيس الجمهورية في تموز ٢٠٠٢، عالم الصواريخ عبد الكلام (راجع النبذة التاريخية).

• **نهرو، جواهرلال** Nehru, Jawaharlâl **(١٨٨٩-١٩٦٤)**: لقبه الـ«بانديت» Pandit، الذي يعني في السنسكريتية «الرجل العارف». قائد وطني، وأول رئيس وزراء للهند المستقلة، وقطب حركة عدم الانحياز العالمية. ينتمي إلى أعلى طبقات المجتمع الهندي التاريخية، طبقة البراهما، نجل محام كشميري، ووالد إنديرا غاندي (لا يمت بصلة قربى عائلية إلى المهاتما غاندي).

ولد نهرو في مدينة الله آباد، ودرس في هارو، ثم تخصص في القانون في جامعة كامبردج (في انكلترا). عاد إلى الهند في ١٩١٦ ومارس المحاماة وانضم إلى الحركة المطالبة بالاستقلال التي كان غاندي يتزعمها وكان يمثل في البداية جناحًا معتدلًا في تلك الحركة قاده إلى ذلك إعجابه بأسلوب الحياة الانكليزي وخوفه من أن يؤدي ذهاب الانكليز إلى إيقاظ الخلافات القديمة في الهند. لذلك عاش في سنوات نضاله الأولى نوعًا من الحيرة جعله بادي الارتباك إزاء مطلب الوطنيين وتناقضه مع تطلعاته الغربية. بيد أن العنف الانكليزي في الهند، خصوصًا إثر مجزرة أمريستار في ١٩١٩، جعله يحسم أمره وينخرط في النضال الوطني أكثر فأكثر. فأصبح من المقربين للمهاتما غاندي، ودخل السجن ٨ مرات في الفترة الواقعة ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٧، وانتخب رئيسًا لحزب المؤتمر الهندي في ١٩٢٩. وقام بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي، وأطلع على الماركسية أثناء سجنه لفترات متقطعة في الثلاثينات، وأخذ يشدد على أهمية الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي.

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية عارض نهرو مشاركة الهند في المجهود الحربي البريطاني ما لم تعترف بريطانيا باستقلال الهند. فسجن من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥. وفي ١٩٤٦، اضطرت بريطانيا لتعيينه نائبًا لرئيس المجلس التنفيذي تمهيدًا للاعتراف باستقلال الهند. وفي ١٩٤٧، أصبح أول رئيس وزراء للهند المستقلة وظلّ محتفظًا بهذا المنصب حتى وفاته في ١٩٦٤، إلى جانب احتفاظه بمنصب وزير الخارجية، وشغل منصب وزير الدفاع في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٣ و١٩٥٧.

من أهم انجازاته الداخلية، انتهاجه طريق «الاشتراكية الهندية»، وإدخاله التخطيط الاقتصادي وعلمنة الدولة والمساواة في التعليم للقضاء على الفقر والتخلف والتفاوت الاجتماعي.

على صعيد سياسته الخارجية، لعب نهرو دورًا كبيرًا في دفع مسلمي باكستان إلى الانشقاق باتفاقه على ذلك مع زعيم الرابطة الاسلامية محمد جناح مخالفًا بذلك رغبة المهاتما غاندي، كما شجّع في الوقت نفسه مسلمي كشمير على البقاء داخل إطار السيادة الهندية.

وداخل حركة عدم الانحياز التي كان أحد أقطابها لعب نهرو في اتجاهين. فهو من ناحية وقف إلى جانب بريطانيا عبر مناصرة فكرة الكومنولث التي كانت بالنسبة إلى لندن مخرجًا طيبًا يبقيها على هيمنة اقتصادية ومعنوية على مستعمراتها السابقة من دون أن يحملها مسؤولية تلك المستعمرات؛ وهو من ناحية ثانية ظلّ على إعجابه بالاتحاد السوفياتي وتأييده له، الأمر الذي لم يغفره له الصينيون في ما بعد. إذ أنهم كانوا يستخدمون علاقاتهم به من أجل وضع حدّ لنفوذ السوفيات في العالم وداخل حركة عدم الانحياز. فكانت سلسلة المناوشات والصراعات بين الهند والصين (راجع النبذة التاريخية).

لعب نهرو، داخل حركة عدم الانحياز، دورًا مرموقًا واكتسب مكانة دولية كبيرة. أيد بقوة استقلال أندونيسيا، وحرّك الرأي العام في العالم الثالث خلال دعوته لمؤتمر دولي لتأييد الحركة الوطنية في أندونيسيا، وأصدر مع شوان لاي (الصيني) عام ١٩٥٤ المبادىء الخمسة للتعايش السلمي. وفي مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) لمع نجمه كقطب للدول غير المنحازة. وفي العام التالي تضامن مع مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها. إلا أن سياسته الرامية إلى توثيق العلاقات مع الصين أصيبت بنكسة بعد إقدام الصين على ضم التيبت وأزمة الحدود بين الدولتين (١٩٦٢). وحاول حلّ مشكلة كشمير التي كانت مصدر التأزم مع باكستان، إلا أن المنية عاجلته قبل أن يتمكن من ذلك. ووقف وراء سلسلة المصالحات التي قامت في ذلك الحين بين السوفيات واليوغوسلاف. واستقبل الثائر تشي غيفارا (٨ تموز ١٩٥٩) الذي كان يقوم بجولة شملت، إلى الهند، عددًا من الدول الرئيسية الأخرى في حركة عدم الانحياز: مصر (عبد الناصر)، يوغوسلافيا (تيتو)، وأندونيسيا (سوكارنو). ونظر العرب إليه دائمًا كصديق كبير لهم. فقد أيّد قضية عرب فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتين، واستمر يؤيدهم بعد إقامة الدولة الصهيونية. وعقد صلات فكرية وسياسية مع حزب الوفد المصري، وبعده مع الرئيس جمال عبد الناصر.

لنهرو العديد من المؤلفات، أبرزها «تاريخ الهند»، و«رسائل إلى ابنتي»، وسواهما ضمنها تأملاته وأفكاره.

مدن ومعالم

• **أحمد آباد** Ahmadabad: تقع في ولاية غوجارات، وعلى بعد ٩٠٠ كلم عن نيودلهي، وتعد نحو ٤,٥ ملايين نسمة (نحو ٦ ملايين مع الضواحي). أبرز معالمها عدد من المساجد التي تعود إلى القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر. أفادها موقعها القريب من بومباي في أنها عرفت صناعة مبكرة مرتكزة على غزل القطن، وأصبحت صناعاتها حاليًا متنوعة.

• **أغرا** Agra: في ولاية أوتار براديش، على نهر يامونا، أحد روافد الغانج. تعد نحو مليون و٤٠٠ ألف نسمة. مركز صناعي وتجاري وسياحي مهم.

في ١٥٠١، جعلها أمراء أسرة لودي عاصمة حكمهم، وذلك لغاية عام ١٦٥٨. وتقاسمت أغرا ودلهي دور العاصمة أيام الامبراطورية المغولية. وبنى فيها بابور وأكبر وشاه جاهان نصبًا عديدة يشهد على ذلك النمط المعماري الذي يمزج بين الهندي والاسلامي، ومثل ذلك القلعة الحمراء، وخصوصًا ضريح تاج محل (راجع «تاج محل» في هذا الباب).

• **إندور** Indore: في ولاية ماديا براديش، وهي أهم مدن هذه الولاية، ومع ذلك لم يجر اختيارها لتكون العاصمة بسبب طرفيتها (بعدها عن الوسط). تبعد ٨٠٦ كلم عن نيودلهي، وتعد نحو ١,٥ مليون نسمة. وموقعها على المحور الذي يصل بين بومباي وأغرا ودلهي قد شجّع نموها الصناعي. كانت العاصمة، قديمًا، لأسرة هولكار.

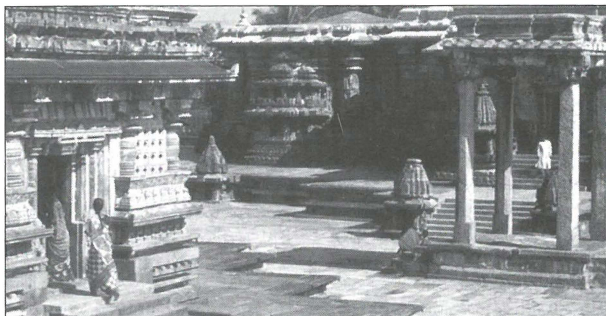
• **بنغالور** Bangalore: عاصمة ولاية كارناتاكا. تبعد ٢٤٢٧ كلم عن نيودلهي، وتعد نحو ٣,٧٥٠ ملايين نسمة (نحو ٧ ملايين مع الضواحي). مركز مشاريع كبرى للقطاع العام: صناعة الطيران، الآلات والأدوات... ما أدّى إلى نموها الديمغرافي السريع، إضافة إلى طيب مناخها (ترتفع نحو ألف متر عن سطح البحر).

• **بومباي** Bombay: أصبحت معروفة ايضًا باسم «مومبي» Mumbai. عاصمة ولاية مهاراشتا في غرب الهند، وهي الميناء الأول للبلاد، وعاصمتها الصناعية والتجارية، كما وعاصمة الصناعة السينمائية الهندية (تنتج نحو ١٢٥ فيلمًا كل سنة). تعدّ، مع ضواحيها، نحو ١٦ مليون نسمة يضاف إليهم ملايين الناس الذين يعملون فيها ويعودون إلى منازلهم خارج المدينة مع انتهاء دوام العمل. من أشهر معالم بومباي الفندقان الرئيسيان وهما «تاج محل» و«أوبري» الذي يقع وسط حي المال والأعمال في المدينة وهو حي ناريمان الشهير بناطحات سحابه. أما فندق تاج محل فيقع بجوار «بوابة الهند»، وهي عبارة عن قوس حجري مرتفع بني في ١٩١١ لمناسبة زيارة الملك البريطاني. وعلى مسافة قصيرة من منطقة الفنادق والمتاجر الرئيسية هناك الكثير من المعابد والهياكل والمعارض الفنية والمتاحف، من بينها متحف أمير ويلز الذي يضم مجموعة شاملة من التحف الهندوسية والبوذية والاسلامية إضافة إلى مجموعات من الفنون واللوحات الهندية، وأشهرها مجموعة نادرة من المنمنمات المغولية. وعلى مسافة قصيرة من بومباي هناك عدد من المواقع الأثرية من بينها هياكل محفورة داخل الكهوف في أجانتا وإيلورا.

تاريخيًا، أسس المسلمون بومباي، وأصبحت محطة تجارية برتغالية بين ١٥٣٤ و١٦٦١ حيث أصبحت، ابتداء من ذاك العام (١٦٦١) من الممتلكات البريطانية على أثر زواج كاترين دو براغانس من الملك شارل الثاني الذي تخلى عنها للشركة الانكليزية للهند الشرقية. ومذاك بدأت المدينة تعرف نموًا متسارعًا، ووضعت تحت الإشراف المباشر للتاج الملكي البريطاني ابتداء من ١٧٨٣. كانت عاصمة ولاية بومباي في أيام الهند البريطانية. وأصبحت، في ١٩٥٦، عاصمة ولاية مهاراشتا الذي جرى فصلها عن ولاية غوجارال وفق قانون إعادة تنظيم الولايات الاتحادية.

• **بونا** Poona: تقع في ولاية مهاراشترا على هضبة ديكان (٨٠٠ م عن سطح البحر). تبعد ١٤٧٥ كلم عن نيودلهي. تعد نحو مليوني نسمة (ونحو ثلاثة ملايين مع الضواحي). كانت عاصمة طائفة المهارانيين. الحاكم البريطاني لمقاطعة بومباي استخدمها مصيفًا له. قربها من المرفأ في بومباي (أقل من ٢٠٠ كلم) أفادها كثيرًا لجهة إنماء النشاط الصناعي والتجاري (صناعات معدنية، وصناعة العقاقير). مركز ثقافي.

• **تاج محل** Taj Mahal: ضريح عملاق وعلى غاية من الجمال الفني المعماري الذي يمزج بين الطراز الهندي



معبد يعود إلى القرن الثاني عشر



بومباي مدينة حديثة



قصر أحد المهراجا وقد تحوّل إلى فندق عصري

والطراز الاسلامي. يقع في سهول مدينة أغرا على ضفاف نهر يامونا وعلى مسافة ٢٠٠ كلم جنوب شرق نيودلهي، وشيّده الامبراطور المغولي شاه جاهان تخليدًا لذكرى زوجته ومحبوبته ممتاز محل بين عامي ١٦٣٠ و١٦٥٢. وكان قضى معها ١٩ سنة وكانت توفيت وهي حامل بطفلهما الرابع عشر.

يعد تاج محل من المشاهد الأكثر إثارة في العالم، وقد استدعي بناؤه تشغيل ٢٢ ألف رجل وامرأة ٢٤ ساعة يوميًا مدة ٢٢ سنة.

كان شاه جاهان، الذي حكم من ١٦٢٨ إلى ١٦٥٨، الامبراطور الخامس من سلالة المغول. وأغلب الظن أنه من نسل تيمورلنك وجنكيزخان. وعندما ذهب شاه جاهان إلى الجنوب لقتال بعض القوات المتمردة عام ١٦٣١ اصطحب كعادته ملكته على رغم أنها كانت حاملًا. ولكنها قضت وهي تضع طفلها في مخيم في منطقة برهنبور. وترك شاه جاهان زوجته على فراش الموت ورجع إلى مسكنه وأقفل على نفسه الأبواب، وبقي في الداخل ثمانية أيام، من دون طعام أو شراب. وبعد رجوعه إلى عاصمته أغرا اختار موضعًا لضريح زوجته في مكان على نهر يامونا (يقال له ايضًا «جمنا») بحيث يراه من شرفات قصره. ورصع الصرح المشيد بالرخام الأبيض بثمانية وعشرين نوعًا من الأحجار الكريمة من بينها العقيق واليشب. وعندما اكتمل بناء الضريح غطي التابوت بملاءة مطرزة باللؤلؤ، وصنعت الأبواب التي تفضي إلى الضريح من الفضة الخالصة، أما الحاجز المحيط به فصنع من الذهب الخالص. غير أنه لم يعد لتلك الأشياء الثمينة وجود الآن في الصرح. وكان شاه جاهان أزمع على أن يشيد لنفسه ضريحًا من الرخام الاسود مماثلًا لتاج محل. لكن رغبته تلك لم تتحقق إذ استولى ابنه على العرش عام ١٦٥٨ وأجبره على ملازمة قصره حيث بقي ثماني سنوات يحدق إلى المكان الذي تستريح فيه زوجته.

يقول ويل دورانت: «إذا كان الزمن ذكيًا، فهو سيمحو كل شيء قبل أن يهدم تاج محل. فيبقيه دليلًا على النبل الذي يشكل عزاء الانسان الأخير».

• **جبلبور Jabalpur**: في ولاية ماديا براديش، عند ملتقى طريق الشرق–الغرب الذي يتبع نهر ناربادا والمحور الذي يربط الغانج الأوسط بمدينة بومباي، وتبعد مسافة ٩٦٣ كلم عن نيودلهي. أصبحت مركزًا تجاريًا وصناعيًا مهمًا.

• **جيبور Jaipur**: عاصمة ولاية راجاستان. تعد نحو مليوني نسمة (نحو مليونين ونصف مع الضواحي). أهم نشاط إقتصادي: فن الصياغة وتجارتها والصناعة اليدوية. نشأت جيبور في القرن الثامن عشر على يد المهاراجا جي سينغ الثاني. شهيرة بمرصادها الجوي وبقصورها المبنية من الأحجار الصلصالية الرملية والوردية اللون.

• **حيدر آباد Haidarabad**: تقع على بعد ١٤٠٠ كلم عن العاصمة نيودلهي، وتعد نحو ٤,٥ مليون نسمة (نحو ٧ ملايين مع الضواحي).

• **دلهي Delhi**: عاصمة الهند (راجع نيودلهي: عاصمة الاتحاد الهندي). تقع بين حوضي نهري الهندوس والغانج وعلى ضفاف نهر يامونا. تعدّ نحو ١١ مليون نسمة. تبلغ مساحتها، مع نيودلهي العاصمة الاتحادية، ١٤٨٤ كلم^2، والمساحة كلها مأهولة ومكتظة بالسكان. وأما أحياء دلهي القديمة الأكثر ازدحامًا، فهي محاطة من جهة الجنوب بمدينة نيودلهي التي بدأ بناؤها منذ العام ١٩١٢ وفقًا لتصاميم وضعها إدوين لاندزير لوتينس وهربرت بيكر، حيث تمّ بناء عمارات على الطراز النيوكلاسيكي (متحف وطني ومقرات مؤسسات الاتحاد الهندي كافة). وكل هذه العمارات أصبحت حاليًا محاطة بأحياء سكنية وبمناطق صناعية (صناعات ميكانيكية وكهربائية على وجه الخصوص)، وهناك مطار إنديرا غاندي الدولي. وتعرف دلهي حاليًا المشكلات التي تعرفها المدن العملاقة في بلدان العالم النامية كافة: شبكات المواصلات التي باتت لا تفي بالحاجة، والتوسع العشوائي. ولا تزال دلهي القديمة تحتفظ بنصب ومبان تعود إلى عهود السلطنة والامبراطورية المغولية، مثل الجامع الكبير (مسجد جاما). ومن أهم معالمها «القلعة الحمراء» وعدد من مقابر الملوك.

تاريخيًا، فإن المنطقة التي تقع فيها دلهي (ونيودلهي) اختارتها دول عدة متعاقبة لتبني فيها عواصمها. وقد أتم المسلمون بناء دلهي في العام ١١٩٣ على موقع مدينة هندوسية قديمة. ولهذا السبب (الديني) جرى هدم دلهي وإعادة بنائها عدة مرات. وبين ١٢٠٦ و١٥٢٦، كانت عاصمة سلطنة قوية، ثم عاصمة الامبراطورية المغولية في القرن السادس عشر لغاية زوالها في ١٨٥٧. وفي ١٩١٢، حلّت دلهي محل كالكوتا كعاصمة للهند البريطانية.

• **قصور ومعابد في الجنوب**: خصوصًا في ولاية كارناتاكا، وفي إحدى مدنها هامبي، حيث المعابد والهياكل القديمة ما زالت في تزايد ونشاط.

ومدينة هامبي، التي تقع على ضفة نهر نونغابهادرا، كانت في ما مضى عاصمة لآخر الممالك الهندية وهي مملكة «فيجاياناغارا» التي أقام فيها الأمراء قصورًا وبنوا المعابد. وتلاشت قيمة هذه المدينة مع وصول الفتح الاسلامي إلى المنطقة عام ١٥٦٥.

من معالم المدينة معبد «فيروبكشا» الذي لا يزال يشهد حفلات الزفاف وفقًا للطقوس الهندوسية القديمة.

وفي منطقة غير بعيدة من هامبي يقوم موقع «باتادراكال» الذي يتألف من مجموعة كبيرة من المعابد البراهمية تؤلف قرية وادعة على ضفة نهر نونغابهادرا قررت السلطات تحويلها إلى منتزه أثري تاريخي. وعلى مقربة من باتادراكال يقوم معبد «باناثا» ذو مدخل عظيم نصف دائري، وفي داخله «عجل ناندي» الضخم الذي ينحني في اتجاه عمودين هائلين، وتنتشر في الساحة الخارجية مجموعات مختلفة من التماثيل التي تزين جدران المعبد.

ومن أروع عجائب الهند المعمارية في منطقتها الجنوبية معبد تشيناكيشافا الذي بُني في القرن الثاني عشر في عهد أسرة هويا سالا، وقصر «المهراجا» (تحول إلى فندق) في مدينة ميسور.

• **فاراناسي (بيناريس)** Varanasi (Bénarès): في ولاية أوتار براديش، على نهر الغانج، وتعد نحو مليون نسمة (نحو مليون ونصف المليون مع الضواحي). هي إحدى المدن الهندوسية المقدسة السبع، وشهيرة بمعابدها العديدة وبضاعتها اليدوية الحريرية المعدّة للحجاج.

• **كالكوتا** Calcutta: عاصمة ولاية البنغال الغربية. تعد نحو ٧ ملايين نسمة (نحو ١٧ مليونًا مع الضواحي). تقع في عمق خليج البنغال، عند رافد من روافد دلتا الغانج وعلى مدخل طريق يؤدي إلى الجزء الأكثر ازدحامًا سكانيًا في الهند، حيث شكل هذا المدخل قاعدة السلطة البريطانية في المنطقة. قام مركز المدينة ونما حول المرفأ، كما قام حي سكني بنيت عماراته على النمط الفيكتوري حول «قلعة ويليام». أما الأحياء السكنية الشديدة الازدحام فقامت إلى الشمال وعلى امتداد ضفتي الرافد النهري (هوغلي) وشكلت، مجتمعة، ثلاثين مدينة متلاصقة، وكل مدينة تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة، وأكثر ازدحامًا مدينة (أو حي) هاورا Haora. ونحو نصف سكان هذه المدن–الأحياء يعيشون في ظروف بائسة للغاية (مدن صفائح). وعلى الرغم من الاهتمام الرسمي بطرق المواصلات (جسور، طرقات، ساحات...) فإن حركة المواصلات لا تزال على غاية من الصعوبة بين ضفتي «هوغلي». ومما يعيق النمو الاقتصادي–الاجتماعي للمدينة ومنطقتها البنغالية خوف المستثمرين من تنامي الافكار الشيوعية وتزايد أنصارها.

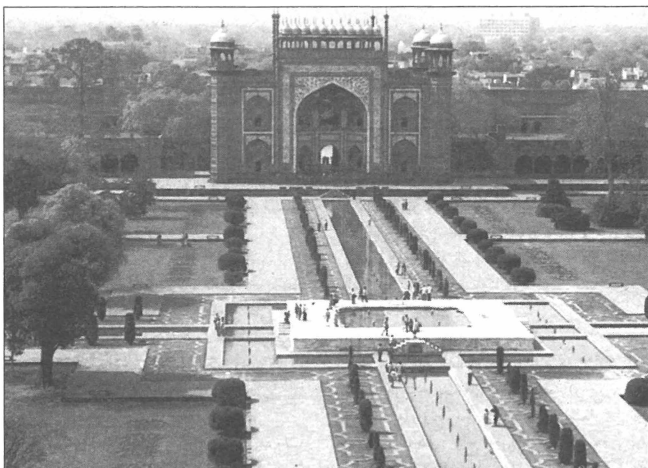
تاريخيًا، تأسست كالكوتا عام ١٦٩٠، وما لبثت أن أصبحت مركزًا للشركة الانكليزية للهند الشرقية، ثم عاصمة الهند البريطانية من ١٧٧٣ إلى ١٩١٢، حيث اعتمدت نيودلهي عاصمة جديدة. شكلت كالكوتا أحد أهم مراكز الأفكار القومية الهندية، ومركز الثقافة البنغالية في الوقت نفسه.

• **كنبور** Kanpur: تقع في ولاية أوتار براديش على نهر الغانج، وعلى مسافة ٤٢٧ كلم عن نيودلهي. تعد نحو ٢,٧٥٠ مليون نسمة (نحو ٣,٥ ملايين مع الضواحي). تختلف كنبور عن باقي مدن سهل الغانج في كونها وليدة الاستعمار البريطاني، إذ إن نواتها مخيم عسكري، ثم مركز صناعي (أدوات سكك الحديد، القطن). من كنبور انطلقت ثورة السيبايس عام ١٨٥٧ (راجع النبذة التاريخية).

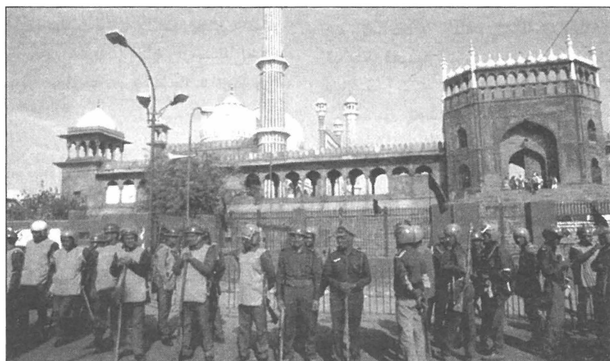
• **كوشي** Kochi: في ولاية كيرالا، على بحر عمان. تعد نحو مليون ونصف المليون. نشاط مينائها (تصدير منتوجات كيرالا الزراعية والأنسجة القطنية والبهارات والشاي والكاوتشوك) شجّع نموها الصناعي.

كانت كوشي محطة تجارية برتغالية أقامها فاسكو دو غاما بدءًا من ١٥٠٢، وحيث أقام القديس فرنسوا كزافييه. خضعت كوشي للهولنديين، ثم للانكليز بدءًا من ١٦٤٣.

• **الله آباد** Allahabad: في ولاية أوتار براديش، عند ملتقى الغانج برافده يامونا، وعلى بعد ٦١٢ كلم من نيودلهي، وتعد نحو مليون نسمة. مركز صناعي وتجاري في قلب منطقة زراعية غنية. أعاد الامبراطور المغولي أكبر بناءها في ١٥٨٣ على موقع هندوسي مقدس كان معروفًا باسم «براياغا» حيث كان الحجاج الهندوس يجرون احتفالًا دينيًا كل ١٢ سنة. كانت مسرحًا لعمليات



تاج محل



جامع في نيودلهي يحرسه رجال الشرطة

عسكرية إبان الثورة الكبرى (١٨٥٧) حيث تمكن الثوار الهنود من محاصرة الحامية البريطانية فيها.

• **لخناو** Lakhnau: عاصمة ولاية أوتار براديش. تبعد ٤٩٤ كلم عن نيودلهي. تعد نحو مليوني نسمة (نحو مليونين ونصف المليون مع الضواحي). كانت عاصمة مملكة أود Oudh الاسلامية، ولا تزال أحد أهم مراكز الثقافة الاسلامية في الهند. مركز صناعي إضافة إلى مهماتها الادارية كعاصمة للولاية.

• **مادوري** Madurai: في ولاية تاميل نادو، على مقربة من هضاب ديكان ومن سهل ساحلي غني. تعد نحو مليون نسمة (ونحو مليون ونصف مع الضواحي). كانت عاصمة دولة بانديا، ومعبدها الكبير، ميناكشي، جعلها مركزًا دينيًا مهمًا.

• **مدراس** Madras (**شنّي** Chennai): عاصمة ولاية تاميل نادو، وتعتبر العاصمة الثقافية للبلاد. تعد نحو ٥ ملايين نسمة (نحو ٨ ملايين مع الضواحي). تقع على بعد ٢١٠٠ كلم عن نيودلهي، وهي مرفأ على الشاطىء الشرقي من البلاد عند خليج البنغال. وقد لعب مرفأها دورًا مهمًا في تنمية صناعة مبكرة في المدينة، خصوصًا صناعة أدوات السكك الحديدية، والسيارات، من دون أن تخفف هذه الصناعة من صناعاتها اليدوية التقليدية: الدباغة، الأقمشة والطبع عليها.

تاريخيًا، مدينة قديمة استقبلت القديس توما الانجيلي. محطة تجارية مهمة بدءًا من القرن السابع عشر، وأصبحت عاصمة الجنوب الهندي البريطاني.

• **نغبور** Nagpur: في ولاية مهاراشترا، وتبعد ٩٦٦ كلم عن نيودلهي. تعد نحو مليوني نسمة (ونحو مليونين ونصف المليون مع الضواحي). استفادت من استثمارات القطاع العام، خصوصًا في مجال صناعة الآلات والأدوات.

• **نيو دلهي** New Delhi: عاصمة الاتحاد الهندي، وهي الجزء الحديث من دلهي القديمة (راجع «دلهي» في هذا الباب)، وتعدّ نحو نصف مليون نسمة (من إجمالي عدد سكان دلهي البالغ نحو ١١ مليون نسمة والموزعين على مساحة ١٤٨٤ كلم^2: المساحة المخصصة للعاصمة الاتحادية). بدأ إنشاء نيو دلهي في ١٩١٢، وفي ١٩٣٤ أصبحت عاصمة الاتحاد الهندي: مقرات حكومية ودبلوماسية، وأحياء سكنية حديثة، ومراكز شركات صناعية، ومصارف، وفنادق كبرى...

الهند الصينية

نبذة عامة

«الهند الصينية» إسم جغرافي لشبه جزيرة جنوب شرقي آسيا الواقعة بين الهند والصين، وتتضمن بورما (مينمار)، لاوس، تايلاندا، كمبوديا، فيتنام والجزء القاري من شبه الجزيرة الماليزية.

دلّت الأركيولوجيا أن هذه المنطقة كانت مأهولة منذ التاريخ القديم، واستمرت مأهولة دون انقطاع. وتعاقبت عليها موجات تلو موجات من شعوب نازحة كانت تدفع، في كل مرة، السكان السابقين للجوء والسكن في أعالي الجبال. ونتج عن ذلك، مع مرور الزمن، تعايش في ما بين حضارات شديدة التباين، وكذلك اختلاف في التوزع السكاني للإتنيات بين المناطق الجغرافية: فالإتنيات الغالبة في كثافتها السكانية، وأبرزها الفييت، والتائي، والخمير والبيرمانيون (أو البورميون، أو الميناماريون) فقد سكنوا بصورة أساسية السهول، فيما سكنت الإتنيات الأقلوية المناطق الجبلية. وكان لكل من الحضارات الهندية والحضارات الصينية المتعاقبة تأثيراتها على شعوب المنطقة. وقد غلبت الحضارات الهندية على الإتنيات المقيمة في المناطق الممتدة من مينمار إلى كمبوديا، في حين غلبت الحضارات الصينية على فيتنام.

أما تسمية «الهند الصينية الفرنسية» أو «الاتحاد الهندو–صيني»، فقد أطلقها الاستعمار الفرنسي عام ١٨٨٧ على منطقة جنوب شرقي آسيا التي كانت آنذاك تتضمن الأجزاء الثلاثة من فيتنام: كوشنشين، أنّام وتونكين، وكمبوديا، ثم أصبحت تتضمن لاوس ابتداء من ١٨٩٣، وإقليم غوانغزوان بعد العام ١٩٠٠. وكانت الحملات التي أطلقها الامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث بذريعة حماية المبشرين في أساس الاستعمار الفرنسي للمنطقة. وجاءت أول حملة في ١٨٥٨، حيث تسنى لها الاستيلاء على دينانغ Denang، ثم جرى الاستيلاء على سايغون وعموم منطقة كوشنشين. وبعدها كمبوديا...

وجاء زوال الاستعمار الفرنسي من الهند الصينية بعد معاهدة جنيف في ١٩٥٤، مصحوبًا بتوسع شيوعي صوب المنطقة ليخلق في العرف الاميركي «فراغًا سياسيًا» عملت الولايات المتحدة على ملئه بالتدخل المسلح في فيتنام (للمزيد، راجع حول كل من بلدان الهند الصينية في موضعها من الموسوعة).



هندوراس

بطاقة تعريف

الإسم: «هندوراس» Hounduras، يعني «الأعماق». ويروي الهندوراسيون عن كريستوف كولمبوس قوله، بعد نجاته من عاصفة هوجاء: شكرًا لله، إننا خرجنا أصحاء من تلك الأعماق السحيقة!». ويرجّح المؤرخون أن الإسم إنما أعطي للبلاد بسبب هذه الواقعة.

الموقع: في أميركا الوسطى. يبلغ طول حدودها ١٣٣٦ كلم، مع نيكاراغوا ٨٠٥ كلم، سلفادور ٣٠١ كلم، غواتيمالا ٢٣٠ كلم.

المساحة: ١١٢٤٩٢ كلم٢.

العاصمة: تيغوسيغالبا. وأهم المدن بيدرو سولا، لا سيبا، إلبروغريسو، شولوتيكا، بويرتو كورتيس.

اللغات: الاسبانية (رسمية)، يتكلمها ٩٨٪ من السكان. وهناك لغة هندية أصلية تتكلمها قبائل هندية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٧ ملايين (تقديرات ٢٠٠٢). خلاسيون نحو ٩٠٪، وهنود ٦,٧٪، وسود ٢٪، وبيض ١,٣٪. يعتنق ٩٠٪ منهم الكاثوليكية و٨٪ البروتستانتية.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في

نيسان ١٩٨٠. ينتخب رئيس الجمهورية لولاية من أربع سنوات بالانتخاب الشامل والمباشر (نظام رئاسي). البرلمان من ١٢٨ عضوًا. وتقسم البلاد إلى ١٨ مقاطعة.

الأحزاب: الحزب الوطني (المحافظ) تأسس في ١٩٠٢؛ الحزب الليبرالي، تأسس في ١٨٩٠؛ وهما الحزبان الكبيران اللذان يتناوبان الحكم منذ تأسيسهما. وهناك الحزب الوحدوي الديمقراطي، وحزب التجديد والوحدة (تأسس في ١٩٧٠)، والحزب الديمقراطي المسيحي (تأسس في ١٩٦٨)، والحزب الشيوعي الهندوسي (تأسس في ١٩٥٤).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٦٣٨، والناتج الاجمالي المحلي ١٥٧٤٣ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٢٤٥٣ دولارًا (عن Etat du monde, 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (النسبة الموضوعة بين هلالين تشير إلى حصة القطاع في الناتج الاجمالي):
في الزراعة ٥٨٪ (٢٢٪)، في الصناعة ١٣٪ (٢٧٪)، في الخدمات ٢٧٪ (٤٩٪)، في المناجم ٢٪ (٢٪).
أهم المنتوجات الزراعية: قصب السكر، الموز، الذرة، البن، السورغو، التبغ، الرز، البطاطا، القطن والأناناس. تؤمن الغابات ٦٢٣٠٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب. ويؤمن صيد السمك ما معدّله ٢٥ ألف طن سنويًا.
أهم المناجم: القصدير، الزنك، الفضة، الذهب، النحاس والحديد.

نبذة تاريخية

الاستعمار الاسباني: منذ أكثر من خمسمائة سنة، انطلق المستكشفون الاسبان وراء ارتياد أراض وبحار في القارة الاميركية، وكانوا أول الذين استعمروا الجزء الأكبر من أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى وإلحاقه بالمتروبول الاسباني. وقد لاحظ هولاء الملاحة أن قعر البحار شديد العمق في نقاط كثيرة قريبة من الشاطىء.

نزل كريستوف كولومبوس، أثناء رحلته الرابعة إلى العالم الجديد، عام ١٥٠٢، في جزيرة غاناجا، إحدى جزر الأنتيل القريبة من ساحل هندوراس. وبعد مدة، عندما وصل المستوطنون الإسبان إلى البر ونزلوا أراضي هندوراس جبهتهم القبائل الهندية. ولم يتمكن الزعيم الهندي، لمبيرا Lempira الذي جمع حوله ثلاثين ألف محارب هندي، (١٥٣٧) من طرد الاسبان. وخلال لقاء بينه وبين القادة الاسبان لتوقيع معاهدة سلام بين الطرفين، دبّر له هؤلاء مؤامرة واغتالوه. واستمرت هندوراس طيلة المرحلة الاستعمارية جزءًا من الضابطية الاسبانية العامة. ومركزها غواتيمالا. وأما لمبيرا فقد أصبح بطلًا قوميًا، ولا يزال النقد الهندوراسي يحمل إسمه.

هندوراس في إطار «الفدرالية»: في ١٨٢١، طالبت هندوراس باستقلالها كباقي بلدان أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية، ونالت الاستقلال فعلًا، ثم أصبحت، في ١٨٢١-١٨٢٣ جزءًا من امبراطورية الإيتوربيد المكسيكية. وبين ١٨٢٤ و١٨٣٨، كانت جزءًا من «فدرالية مقاطعات أميركا الوسطى المتحدة»، التي كان رجل الدولة فرنسيسكو مورازان وبطل هندوراس الوطني، رئيسها الثاني. وكان مورازان مناضلًا لتدعيم أسس هذه الفدرالية والسير بها إلى الوحدة التامة، لكن الخلافات الإقليمية كانت أقوى من إمكانيته وأحلامه، وقد استمر مؤمنًا بالوحدة حتى دفع حياته ثمنًا لها في سان خوسيه، عاصمة كوستاريكا، عام ١٨٤٢.

مسارها جزء من مسار دول المنطقة: بعد حل الفدرالية (١٨٤٢)، عرفت هندوراس التطورات

نفسها تقريبًا التي عرفتها بلدان أميركا الوسطى المجاورة. فبدأت فيها النزاعات السياسية، وتفاقمت في ما بعد، بين الليبراليين والمحافظين. فدافع الليبراليون عن أفكار مورازان ونهجه العملي والوحدوي، وتمكنوا من إيصال أحدهم، ماركو أوريليو سوتو، إلى سدّة الرئاسة الأولى، في حين عمل المحافظون على دعم العهود العسكرية الدكتاتورية التي عرفها تاريخ هندوراس، وعلى تأمين مصالح كبار الملاكين العقاريين.

في ١٩٧٠، نشبت حرب بين هندوراس وجارتها السلفادور بسبب نزاع حدودي ووضعت منظمة الدول الاميركية حدًا لها عن طريق إنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق ٣ كلم داخل حدود كل من البلدين.

وكانت هندوراس من بلدان أميركا اللاتينية الاولى التي تبنت مبدأ الانتخاب المباشر والشامل لرئيس الجمهورية، الذي بات ينتخب، بموجب دستور ١٩٦٥، لولاية واحدة مدتها ست سنوات. وكان أوسوالدو لوبيز أريّلاندو أول رئيس انتخب بموجب هذا الدستور، وقد انتهت ولايته عام ١٩٧١، لكنه أعيد إلى السلطة في السنة التالية على أثر انقلاب عسكري إلى أن أطاحه إنقلاب آخر عام ١٩٧٥.

في نيسان ١٩٨٠، فاز الحزب الليبرالي بانتخابات الجمعية التأسيسية المكلفة وضع دستور جديد وانتخاب رئيس للجمهورية يحل محل العسكريين الذين استلموا السلطة منذ ١٩٧٢. وقد نال الحزب الليبرالي في هذه الانتخابات ٥٢٪ من أصوات المقترعين، والحزب الوطني (المحافظ) ٤٤,٥٪، في حين دعت الجبهة الوطنية الهندوراسية (الحزب الديمقراطي المسيحي و٤٧ تنظيمًا آخر منها حزبان شيوعيان) إلى مقاطعة هذه الانتخابات.

وفي تموز ١٩٨٠، انتخبت هذه الجمعية (التأسيسية) الجنرال بوليكاربو باز غارسيا، الذي كان رئيس المجلس العسكري الثلاثي الممسك بالسلطة منذ آب ١٩٧٨، رئيسًا للجمهورية، وكُلف قيادة المرحلة الانتقالية نحو تسلم المدنيين للسلطات وتهيئة الأجواء أمام انتخابات عامة.

وجرت هذه الانتخابات في تشرين الثاني ١٩٨١، وفاز بها الحزب الليبرالي. وأما الانتخابات الرئاسية فأتت بمرشح الحزب الليبرالي روبرتو سوارزو كوردوفا في وجه منافسه مرشح الحزب الوطني المحافظ ريكاردو زونيغا. فكان على الرئيس المنتخب أن يخلف غارسيا في ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٢، فينهي بذلك ١٨ سنة من الحكم العسكري.

وعلى الصعيد الأمني والخارجي، لم تتح الظروف لهندوراس بأن تعيش بمنأى عن الاضطرابات وأعمال العنف التي عرفتها أميركا الوسطى. ففي آب ١٩٨٢، خطفت مجموعة مسلحة يسارية ابن وزير الداخلية، وتكرّر العمل نفسه بعد أشهر (كانون الاول ١٩٨٢) بخطف إبنة رئيس الجمهورية كوردوفا. وطالب الخاطفون، في المرتين، إذاعة بيان سياسي لهم عبر وسائل الاعلام.

وكانت هندوراس من دول أميركا اللاتينية التي عقدت إتفاقات شراء أسلحة من اسرائيل، خصوصًا بعدما عرفت هذه الأخيرة كيف تستفيد من السياسة التي انتهجها الرئيس الاميركي جيمي كارتر حيال دول أميركا اللاتينية، ومن الحظر الذي فرضه الكونغرس الاميركي على تصدير أسلحة أميركية إلى أنظمة تنتهك حقوق الانسان وترفض إجراء انتخابات عامة حرة.

وانقضى العام ١٩٨٣ على توتر للعلاقات واتهامات متبادلة بين هندوراس ونيكاراغوا التي كانت تركّز اتهاماتها على الدعم الذي تقدمه هندوراس (بتحريض من الولايات المتحدة وضغط منها) لفلول النظام النيكاراغوي البائد من أنصار الدكتاتور سوموزا، في حين اتهمت هندوراس النظام الساندنيي في نيكاراغوا بمحاولاته تصدير الثورة إليها وإلى بلدان أميركا الوسطى. ووصل التوتر بينهما إلى حد أعمال عسكرية حدودية. لكن في صيف ١٩٨٤، وفيما اعتُبر تحولًا في سياسة هندوراس، فقد منعت المتمردين النيكاراغويين على الحكم الساندنيي من اللجوء إليها والتدرب على أرضها. كما اتخذت إجراءات أشارت إلى أنها في صدد إعادة النظر في علاقاتها مع واشنطن.

١٩٨٤-٢٠٠٢

بين عام الاستقلال في ١٨٢١ و١٩٨١ حيث تمكن الرئيس كوردوفا من انهاء حكم العسكر، عرفت هندوراس ١٦٢ تغييرًا حكوميًا، بين حكومة جديدة أو تعديل حكومي، و٢٤ حربًا، و٢٦٠ انتفاضة مسلحة، وأهم الأحداث التي عرفتها في العقدين الأخيرين:

– إبعاد ونفي رئيس أركان الجيش الجنرال غوستافو ألفاريز في ٣١ آذار ١٩٨٤ (اغتالته «القوات الشعبية للتحرير» في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٩).

– انتخاب خوسيه أزكونا، من الحزب الليبرالي، رئيسًا للجمهورية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ خلفًا للرئيس كوردوبا (مولود ١٩٢٨).

– إرسال الولايات المتحدة لـ٣٢٠٠ مظلي لصد غارة ساندينية في ١٧-٢٨ آذار ١٩٨٨.

– انتخاب رافايل ليوناردو كالّيجاس (مولود ١٩٢٦)، وهو قاض ودبلوماسي، رئيسًا للجمهورية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٣. واتهام كالّيجاس، وعشرة وزراء سابقين بالفساد، (٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤)، وانتخاب كارلوس رينا، زعيم الحزب الليبرالي، ليكمل الولاية الرئاسية محل كالّيجاس.

– انتخاب كارلوس فلوريس فاكوسّيه رئيسًا بغالبية ٥٢,٩٧٪ من الأصوات، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٧.

عهد كارلوس رينا وبعده كارلوس فلورس فاكوسّيه: التحرك الاجتماعي الذي شهدته هندوراس طيلة العام ١٩٩٧ لم يحل دون فوز الحزب الليبرالي، حزب الرئيس كارلوس رينا، في انتخابات ٣٠ تشرن الثاني ١٩٩٧ العامة (الرئاسية، التشريعية والبلدية)، وذلك للمرة الرابعة منذ انتقال البلاد إلى الحكم الديمقراطي في ١٩٨١، ولم يحكم منافسه الحزب الوطني (المحافظ) سوى بين ١٩٩٠ و١٩٩٤. وبذلك استمر الحزبان يسيطران على الحياة السياسية منذ نحو قرن كامل، علمًا أن الأحزاب الصغيرة حققت في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٧) بعض التقدم بنيلها سبعة مقاعد، خصوصًا منها حزب «الاتحاد الديمقراطي» اليساري.

الرئيس المنتخب كارلوس فلورس فاكوسّيه C.F. Facussé، رجل أعمال ومالك جريدة «لا تريبونا»، استلم مهامه في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٨ مدعومًا بكتلة برلمانية قوية، هي كتلة الحزب الليبرالي الذي فاز بـ٧٦ مقعدًا من أصل ١٢٨ في البرلمان.

سلفه، كارلوس رينا C. Reina الذي حكم منذ ١٩٩٤، كان وعد باطلاق «الثورة الأخلاقية» ذات الدعائم الأربع: مكافحة الفساد، إصلاح الاقتصاد، تعويضات اجتماعية وإبعاد نفوذ العسكر عن الادارة والسياسة. ولكنه لم يفلح إلا في الدعامة الأخيرة، حيث توصل فعلًا إلى فرض سيطرة السياسيين على العسكر، لكن الدعائم الأخرى لهذه «الثورة» تحولت إلى تحديات في وجه خليفته كارلوس فاكوسّيه. فلجنة حقوق الانسان في هندوراس كشفت في تقريرها في كانون الاول ١٩٩٧ أن عدد القتلى المتهمة بها «كتائب الموت» قد ازداد في عهد رينا. وبعد نحو شهرين، أي في ١١ شباط ١٩٩٨، اغتيل مسؤول لجنة حقوق الانسان في المنطقة الغربية من البلاد.

على الصعيد الاقتصادي، حققت هندوراس في ١٩٩٧ معدل نمو مقداره ٤,٥٪ (كان-١,٧٪ في ١٩٩٤). وأعلن الرئيس فلورس، في شباط ١٩٩٨، أنه في صدد إطلاق برنامج إصلاح بنيوي يتيح لهندوراس أن توقع اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي.

١٩٩٨، إخضاع الجيش لسلطة السياسيين: خطت هندوراس خطوة تاريخية على طريق نزع الامكانيات من أمام ضباط الجيش للقيام بانقلاب والاستيلاء على السلطة، وذلك عندما أقدم البرلمان في ١٨ ايلول ١٩٩٨ على إقرار إصلاح دستوري يلغي منصب «رئيس أركان القوات المسلحة»، ويوكل صلاحياته وزير الدفاع. وبذلك أنهت البلاد ٣٥ سنة تمتع العسكريون خلالها، ومن خلال منصب «رئيس هيئة الأركان»، بسلطة مستقلة عن سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، فأصبح الجيش خاضعًا للسلطة السياسية بشخص رئيس الدولة

الذي أصبح قائده العام. وفي كانون الثاني ١٩٩٩، عيّن رئيس الجمهورية كارلوس فلورس أول مدني في منصب وزير الدفاع، فكان إدغاردو دوماس رودريغز.

وفي ٢٦ آب ١٩٩٨، أنشأ الرئيس «وزارة الأمن» وسلّم حقيبتها لإليزابت تشيوز E. Chiuz وأوكلها مهمة صدّ ارتفاع نسبة الجريمة والعنف في البلاد، وذلك في سياق تطبيق خطة أمنية وطنية بوشر في تنفيذها على الفور في أعقاب خطف ابنة شقيقة الرئيس، ما اضطره، رغم محاولاته إبقاء الجيش في ثكناته، لإصدار أمر له بنشر عشرة آلاف جندي في شوارع العاصمة لمكافحة الجريمة.

لكن البلاد ما لبثت أن فوجئت، في آخر تشرين الأول ١٩٩٨، بتعرضها لأكبر كارثة طبيعية في تاريخها من جراء إعصار «ميتش» Mitch الذي تسبب في مقتل ٦ آلاف شخص وفقد ٨ آلاف آخرين وتضرر أكثر من مليونين في بيوتهم وممتلكاتهم، وتخريب ثلثي شبكة الطرقات البرية، وإتلاف المزروعات، الأمر الذي أوقف وتيرة النمو التي كانت متصاعدة باطراد منذ ١٩٩٤، وعرقل هذا النمو لسنوات عديدة لاحقة.

بذل الرئيس كارلوس فلورس فاكوسّيه جهوده في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأتية عن الكارثة، واستياء الشعب، وتململ العسكريين الذين أغاظتهم إجراءات الرئيس بإخضاع الجيش لسلطة السياسيين.

١٩٩٩، توتر مع نيكاراغوا: جاء اكتشاف مقابر جماعية في إحدى القواعد العسكرية السابقة ليعيد طرح مسألة انتهاك حقوق الانسان في هندوراس في فترة الثمانينات، حيث كانت هندوراس قاعدة للقوات المناهضة (الكونترا المدعومة من الولايات المتحدة) للثورة الساندينية في نيكاراغوا.

وفي تموز ١٩٩٩، باشر الرئيس كارلوس فلورس إجراء تغييرات مهمة داخل الهرمية العسكرية وأجهزتها. وقيل في الأثناء إن الرئيس أراد من ذلك تفكيك حركة تمرد كان ينظّمها بعض العقداء مستغلين وجود وزير الدفاع، إدغاردو دوماس، خارج البلاد.

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩، عادت العلاقات مع نيكاراغوا إلى التوتر الشديد، على إثر إبلاغ الرئيس كارلوس فلورس رئيس نيكاراغوا أرنولدو أليمان استعداد البرلمان الهندوراسي التصديق على معاهدة راميريز–لوبيز الموقعة في ١٩٨٦ بين هندوراس وكولومبيا، التي ترسم الحدود البحرية بين البلدين عند خط الطول ١٥ درجة، والتي تعترف نيكاراغوا بموجبها بسيادة كولومبيا على جزر البحر الكاريبي التي تطالب بها نيكاراغوا. وبعد ثلاثة أيام، أي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٩، صدّق البرلمان الهندوراسي فعلًا على المعاهدة، ما أثار غضب نيكاراغوا معتبرةً أنها فقدت ٣٠ ألف كلم^2 من المياه الاقليمية. وفي شباط ٢٠٠٠، جرت حوادث مسلحة على حدود البلدين رغم أن الحكومتين كانتا اتفقتا، قبل شهر واحد، على حفظ السلام في المنطقة.

٢٠٠٠–٢٠٠١، الانتخابات المرتقبة واشتباكات مع نيكاراغوا: في كانون الاول ٢٠٠٠، وفي محطة أولى على طريق الانتخابات العامة المتوقعة في تشرين الثاني ٢٠٠١، نظّم الحزبان: الليبرالي والوطني (المحافظ) انتخاباتهما الحزبية. فجاء رافايل بونسي R. Ponce مرشحًا للحزب الليبرالي، وريكاردو مادورو خويست، R. Maduro Joest للحزب الوطني. فسارع الحزب الليبرالي، في كانون الثاني ٢٠٠١، إلى الطعن في أهلية خويست كمرشح للمنصب الأول في الدولة بسبب أنه مولود في باناما ولم يحصل على الجنسية الهندوراسية إلا في العام ١٩٨٢. وأخذت «المحكمة الانتخابية» بهذا الطعن. فسحب خويست ترشيحه لمصلحة مدير حملته الانتخابية لويس كوسنزا، في حين انتخبه محازبوه رئيسًا للحزب الوطني.

هذه المعركة السياسية والحزبية الداخلية تقاطعت مع التوتر الشديد بين هندوراس ونيكاراغوا (راجع أعلاه) ووقوع اشتباكات على حدودهما في شباط

وآذار ٢٠٠١، توقفت في نيسان على أثر اتفاق الدولتين على عرض نزاعهما أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. وفي غضون ذلك، فرضت نيكاراغوا رسومًا بقيمة ٣٥٪ على كل المنتوجات الواردة من هندوراس التي كانت لا تزال تنهض من تحت الأعباء التي رتبتها عليها كارثة إعصار «ميتش» عام ١٩٩٨.

٢٠٠١-٢٠٠٢، انتخاب ريكاردو مادورو (الحزب الوطني): فاز الحزب الوطني (المحافظ) في الانتخابات العامة في تشرين الثاني ٢٠٠١، وحلّ في الحكم محل الحزب الليبرالي الذي مضى عليه ثماني سنوات متوالية في الحكم. واستمر الحزبان يتناوبان السلطة منذ أكثر من قرن، وكلاهما يستقي ثقافة سياسية واحدة مرتكزة على كبريات العائلات الأوليغارشية في البلاد. لكن هذه الثنائية الحزبية بدأت تتراجع بعض الشيء منذ انتخابات ١٩٩٧ (راجع آنفًا)، واستمرت تتراجع في هذه الانتخابات أمام أحزاب صغيرة حصدت فيها ١٢ مقعدًا نيابيًا، وخصوصًا حزب التوحيد الديمقراطي والحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي الديمقراطي. ونال الحزب الوطني ٦٢ مقعدًا والحزب الليبرالي ٥٤. وقاطع الانتخابات نحو ٣٠٪ من مجموع الناخبين.

الرئيس الفائز ريكاردو مادورو R. Maduro (من الحزب الوطني) استلم مهماته في مطلع العام ٢٠٠٢، وكان حاكمًا لمصرف هندوراس المركزي سابقًا، وخاض حملته الانتخابية الرئاسية رافعًا شعارات الاصلاحات الدستورية، ومكافحة الجريمة، وإعطاء الأولوية للتربية والصحة. والحكومة الأولى التي شكلها جاءت تكنوقراطية، وغالبية أعضائها من المقاولين القائلين بتنشيط الاقتصاد من خلال السوق، وذلك في بلد هو من أكثر بلدان أميركا اللاتينية فقرًا.

مدن ومعالم

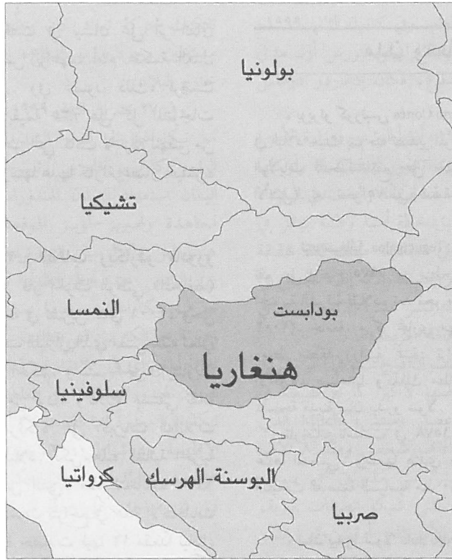
• **بويرتو كورتيس** Puerto Cortès: مدينة وأهم مرفأ في البلاد حيث يتم منه تصدير الموز والبن والأناناس إلى الولايات المتحدة. تقع على خليج هندوراس (بحر الأنتيل). تعد نحو ٧٥ ألف نسمة.

• **تيغوسيغالبا** Tegucigalpa: عاصمة هندوراس، تقع على ارتفاع ٩٧٥م عن سطح البحر وعلى الهضاب الجنوبية الشرقية للبلاد. تعد نحو مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). جامعة. مركز تجاري مهم بسبب وقوعها في وسط منطقة زراعية غنية. تراجعت، في السنوات الأخيرة، صناعاتها وكذلك مطارها ومركزها المالي، لمصلحة مدينة سان بيدرو سولا.

تاريخيًا، تأسست في ١٥٧٨، وبنت تقدمها على غناها المنجمي. واسمها هندي ويعني «جبل الفضة». أصبحت العاصمة السياسية منذ ١٨٨٠.

• **سان بيدرو سولا** San Pedro Sula: تقع في شمال غربي البلاد، وسط منطقة غنية بالزراعة (الموز وقصب السكر)، وقاعدة المقاطعة، وهي ثاني المدن أهمية بعد العاصمة. تعد نحو ٧٠٠ ألف نسمة. أهم مركز صناعي، تجاري ومالي. تحظى ببنى تحتية حديثة، خصوصًا لجهة شبكة مواصلاتها البرية والنهرية التي نفذتها شركات الموز الاميركية.

• **لا سيبا** La Ceiba: مدينة ومرفأ على بحر الأنتيل (تصدير الموز). تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة.



هنغاريا
(المجر)

بطاقة تعريف

الإسم: «هنغاريا» Hongrie، Hungary، من التركية «أونوغور» Onogour ويعني «قبائل عشر من النبّالين» (مطلقي السهام).

الموقع: في أوروبا. تحيط بها سبع دول أوروبية يبلغ طول حدودها معها ٢٢٤٢ كلم: ٦٣١ كلم مع كرواتيا وسلوفينيا وصربيا، و٦٠٨ كلم مع سلوفاكيا، و٤٣٢ كلم مع رومانيا، و٣٦٥ كلم مع النمسا، و٢١٥ كلم مع أوكرانيا.

المساحة: ٩٣٠٣٢ كلم٢.

العاصمة: بوادابست. وأهم المدن: ديبريسن، بيتش، غيور، شيكيسفيهيرفار (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الهنغارية (رسمية)، ويتكلمها ٩٨,٥٪ من السكان، وتعود بأصلها إلى لغات سكان جبال الأورال وتنتمي إلى مجموعة لغات الـ«فينو-أوغرية»، وانفصلت عنها حوالي العام ٥٠٠ ق.م. والأقرب إليها حاليًا لغات سكان سيبيريا في حوض نهر أوب. وهناك ٠,٤٪ من السكان يتكلمون الألمانية، و٠,٣٪ الرومانية، و٠,٢٪ الكرواتية، و٠,٢٪ السلوفاكية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٠ ملايين نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). كان تعدادهم ٥ ملايين في ١٨٦٩،

و٧,٦ ملايين في ١٩١٠، و٩,٣ ملايين في ١٩٤١ و١٠,٧١ ملايين في ١٩٨٦.
يشكل سكانها الاصليون، الماجيار أو المجريون Magyar ٩٢,٣ من مجموع السكان، والغجر ٥٪، والألمان ٢٪، والسلاف، وهم يقطنون الجنوب (صربيون وكروات وسلوفينيون) ٩,٠٪، والسلوفاك ٩,٠٪، والرومان ٢,٠٪.
ويتوزعون، وفق المعتقد الديني، إلى ٦٥٪ كاثوليك، و٢٦٪ بروتستانت (كالفينيون ولوثريون)، و١٪ أرثوذكس، و١٪ يهود (كان هناك ٨٢٥ ألف يهودي في العام ١٩٤١، قُضي على ٥٦٥ ألفًا منهم، وكان عددهم ٨٠ ألفًا في العام ١٩٩١، غالبيتهم الساحقة في العاصمة بودابست).
أما الهنغاريون المهاجرون، والذين هم من أصل هنغاري، فيبلغ تعدادهم ٤ ملايين و٨٠٠ ألف، منهم ١,٦ مليون في رومانيا، و٧٣٠ ألفًا في الولايات المتحدة الاميركية، و٦٠٠ ألف في سلوفاكيا، و٤٠٠ ألف في اسرائيل،...

الحكم: جمهوري. أصبحت هنغاريا عضوًا في المجلس الاوروبي عام ١٩٩٠، وعضوًا مشاركًا في السوق الاوروبية المشتركة في ١٩٩١. وكانت عضوًا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ ١٩٨٢.
الدستور المعمول به صادر في ١٩٩٠. ينتخب البرلمان رئيس الجمهورية لولاية من خمسة أعوام. ويتألف البرلمان من ٣٨٦ عضوًا منتخبًا بالاقتراع العام والشامل لأربعة أعوام.

الأحزاب: – الحزب الاشتراكي الهنغاري، تأسس في ١٩٨٩، وحلّ محل الحزب الاشتراكي العمالي الهنغاري، الذي كان بدوره قد حلّ محل حزب العمال الهنغاري (تأسس في ١٩٤٨) على أثر أحداث ١٩٥٦، وكذلك حلّ محل الحزب الشيوعي الهنغاري الذي كان قد تأسس في ١٩١٨، وكان آخر أمين عام شيوعي له كارولي غروش الذي كان يمسك فعليًا بالسلطة.
– حزب الندوة الديمقراطية الهنغارية، تأسس في ١٩٨٨، ويعتبر وسط اليمين، ويتضمن ثلاثة تيارات أساسية: المسيحيون الديمقراطيون، الليبراليون والوطنيون.
– الحزب الشعبي الديمقراطي الهنغاري، تحالف الديمقراطيين الاحرار، تأسس في ١٩٨٨.
– حزب صغار الملاكين والفلاحين، أعيد تأسيسه في ١٩٨٨، وكان في الأساس قد تشكل في العام ١٩٤٥.
– اتحاد الشباب الديمقراطيين، تأسس في ١٩٨٨.
– الحزب الاشتراكي الديمقراطي الهنغاري، أعيد تأسيسه في ١٩٨٨، وكان قبل ١٩٩١ عضوًا في الأممية الاشتراكية.
– حزب المسيحيين الديمقراطيين، أعيد تأسيسه في ١٩٨٩.
– حزب رابطة المزارعين، جاء امتدادًا للحزب الاشتراكي العمالي السابق.
– الحزب الجمهوري، تأسس في ١٩٩٢، وهو حزب الملاكين والمقاولين.
– حزب العدالة والحياة الهنغارية، تأسس في ١٩٩٣.

الوجود السوفياتي: قبل ١٩٨٩، انتشرت في هنغاريا قوات سوفياتية قُدّر عديدها بنحو ٦٥ ألف جندي مزودين بمختلف الأسلحة والآلات العسكرية، فضلًا عن ٦٠ ثكنة عسكرية سوفياتية وست قواعد جوية. انسحب منهم بين نيسان ١٩٨٩ ونيسان ١٩٩٠ نحو ١٠ آلاف رجل، وبين أيار ١٩٩٠ و٣١ حزيران ١٩٩١، انسحب نحو ٥٠ ألف جندي فضلًا عن ٥٠ ألف مدني، وأقفلت الثكنات والقواعد.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٨٣٥؛ الناتج المحلي الاجمالي ١٢٤٤٣١ مليون دولار، وحصة الفرد منه ١٢٤١٦ دولارًا (Etat du monde, 2003).
تتوزع اليد العاملة الهنغارية على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي العام):
في الزراعة ١٢٪ (٧٪)، في الصناعة ٣٧٪ (٢٥٪)، في الخدمات ٤٨٪ (٦٣٪)، في المناجم ٣٪ (٥٪).
ابتداء من مطلع ١٩٨٩، أصبح بإمكان الأفراد امتلاك أو المساهمة في المشاريع الاقتصادية، كما أصبح بإمكان الأجانب تملك مشاريع في البلاد، وأخذت الخصخصة تطال قطاعًا اقتصاديًا تلو القطاع.
أهم المناجم: البوكسيت (تحتل هنغاريا المرتبة الثالثة عشرة في إنتاجه)، الأورانيوم (المرتبة ١٤)، الفولاذ، الألومينيوم. وأهم الصناعات: الآلات، الشاحنات، السيارات، الاقمشة القطنية، الاسمنت.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: دلّت الاكتشافات الأركيولوجية على أن هنغاريا كانت مأهولة حوالي العام ٤٥٠ ق.م. وبعد الميلاد، أصبحت مقاطعة رومانية: بانونيا (مناطق ما وراء نهر الدانوب) حتى العام ٤٣٩، وداسيا (ترانسلفانيا) حتى العام ٢٧١.

أخضعتها قبائل الهون Huns حتى موت زعيمهم أتيلا Attila في العام ٤٥٣. وبعدهم، جاء القوط، واللومبارديون والسلاف والآفار الذين استوطنوا حوض الدانوب. وفي ٧٩٥ كانت السيطرة للكارولنجيين، أي الأسرة الثانية للملوك الفرنكيين التي حكمت حتى العام ٩١١، وكان منها الامبراطور الفرنسي شارلمان.

في التاريخ الوسيط (الماجيار): في أواخر القرن التاسع، اجتازت صفوف طويلة من مئات آلاف الأشخاص شمال شرقي مناطق كاربات، ودخلت البلاد التي عرفت في ما بعد باسمهم: الماجيار Magyar أو «المجر». ويعتقد المؤرخون ان هؤلاء أتوا من منطقة تقع شمال البحر الأسود، وتمكنوا من فرض سيطرتهم على القبائل السلافية والأفارية التي كانت تشغل الجزء الأكبر من أحواض كاربات الداخلية. ويعيد المجريون (الهنغاريون) حاليًا ولادة دولتهم إلى عام ٨٩٦، أي العام الذي تحقق فيه غزوهم للبلاد. أما أهم ملوكهم، فقد برز بعد نحو قرن من ذلك، وهو إتيان الأول الذي حصل على دعم الكرسي الرسولي (البابا سيلفستر) الذي أرسل له التاج الملكي يوم تتويجه ملكًا على المجر في عيد الميلاد عام ١٠٠٠. وحكم حتى العام ١٠٣٨. وفي ١٠٨٣، طوّبه البابا قديسًا، وأصبح شفيع المجر.

اقتدى الملك إتيان الأول بالأمبراطور شارلمان. فقسم مملكته إلى مقاطعات، وأدخل عليها إصلاحات عديدة، ووسّع حدود العالم المسيحي حتى بلغت مناطق بعيدة من أوروبا الشرقية، وتصدى للجيوش الجرمانية التي حاولت غزو بلاده أكثر من مرة. وفي القرن الثاني عشر هدّدت الامبراطورية البيزنطية المجر، لكنها لم تفلح ايضًا.

وفي القرن الثالث عشر، تدفقت القبائل المنغولية (أو التتار) على المجر، وقتلت، خلال عامين فقط، نحو نصف السكان، وبعد رحيلها، أعاد المجريون بناء بلادهم. وفي ١٣٠١، انتهت أسرة «أرباد» الملكية والمتحدرة مباشرة من سلالة الزعيم «أرباد» الذي قاد قبائل الماجيار إلى البلاد، ومن الملك (القديس) إتيان. فخيمت على البلاد أجواء من الاضطرابات السياسية والاجتماعية، حتى فازت بالملك أسرة «أنجو» الفرنسية. وفي عهد الملكين شارل الأول ولويس الكبير، في القرن الرابع عشر، كانت المجر أقوى دولة في أوروبا الوسطى.

أتراك وتقسيم: في أواسط القرن الخامس عشر، بدأ الأتراك العثمانيون في إنهاك المجر بعد أن استشرى خطرهم في شبه جزيرة البلقان. وأمضى القائد العسكري المجري، جان هونيادي، بين ١٤٤٣ و١٤٥٦، في محاربتهم، حتى كتب له النصر على السلطان محمد الثاني في معركة بلغراد، فأنقذ بذلك بلاده وأوروبا من الخطر التركي لسبعين سنة لاحقة. وتمكن إبن هذا القائد، الملك ماتياس، من أن يجعل من المجر إحدى أقوى الدول الاوروبية قاطبة. فشجّع الآداب والفنون، وأسس جامعة ومكتبة وطنية (مكتبة كورفينا). وبعد وفاته في ١٤٩٠، تنازع الأشراف على عرشه، ووقعت مشاحنات واضطرابات أدت، عام ١٥١٤، إلى ثورة الفلاحين المجريين الذين قُمعوا بقسوة بالغة. فكان من شأن ذلك أن فتح الطريق أمام غزو الأتراك للبلاد، الذين أنزلوا بالجيش المجري هزيمة كبرى بالقرب من موهاك.

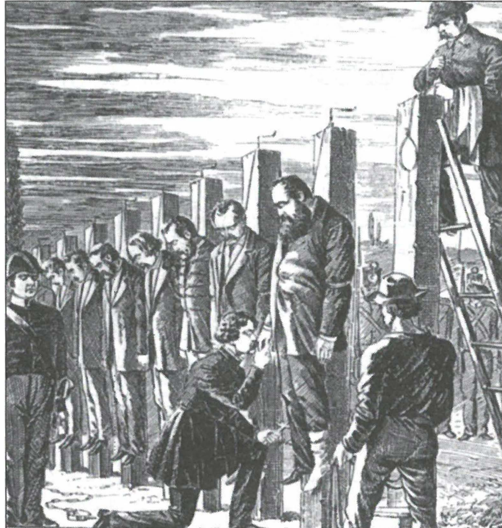
بعد تلك المعركة (١٥٢٦)، قُسمت البلاد إلى ثلاثة أجزاء: الوسط والجنوب، بما فيه العاصمة بودا، احتلهما الاتراك لمدة قرن ونصف القرن؛ الغرب والشمال أصبحا من ممتلكات آل هابسبورغ، أسياد الامبراطورية الرومانية المقدسة؛ وترانسيلفانيا وحدها بقيت مجرية (هنغارية).

وعلى أثر الاصلاح الديني، وحروبه الأهلية الاوروبية، أصدر مجلس (الديت) ترانسيلفانيا قوانين تعطي المزيد من الحريات للكالفينيين (نسبة إلى الاصلاحي كالفن) واللوثريين (لوثر)، والموحدين (حافظوا على خضوعهم لسلطة البابا الكنسية مع الاحتفاظ بنظام كنسي وطني)، والكاثوليك. واعتبرت هذه القوانين الصادرة عن ديت ترانسيلفانيا ظاهرة فريدة في أوروبا القرن السادس عشر. ولقد قاتل الأمراء الهنغاريون آل هابسبورغ في سبيل أن تنعم مناطق الشمال والغرب بالحرية الدينية وبالحقوق التي ينص عليها الدستور الهنغاري.

امبراطورية نمساوية–هنغارية: في عام ١٦٨٦، انتزعت جيوش آل هابسبورغ العاصمة بودا من أيدي الأتراك. وبعد سنوات، تمّ تحرير كامل أراضي هنغاريا التي كانت تخضع للأتراك، لكنها خضعت للأسرة المالكة في النمسا (هابسبورغ). ومع الوقت، نمت الضغينة في صدور الهنغاريين ضد النمسا، خصوصًا عندما حاول الامبراطور جوزف الثامن فرض اللغة الألمانية على الهنغاريين. وابتداء من ١٨٢٠، نظم الكونت إتيان جشيني حركة إصلاحية هنغارية وجد الهنغاريون فيها متنفسًا عن كبتهم وآمالًا لمستقبلهم.

في ١٨٤٨، وفي حين كانت أوروبا تعيش مسلسل الثورات، انتفضت هنغاريا بدورها بقيادة لاجوس كوسوث Lajos Kossuth، وطالبت بالاستقلال.

نضال لاجوس كوسوث الاستقلالي: أبرز مناضل استقلالي في تلك الفترة (أربعينات القرن



في ٦ تشرين الاول ١٨٤٩، نُفّذ حكم الاعدام ببعض الجنرالات بعد فشل حرب الاستقلال

التاسع عشر). ولد في مونوك في عائلة لوثرية صغيرة وفقيرة. وبعد أن درس في ساروسباتاك وبيست، أصبح محاميًا ودخل المعترك السياسي نائبًا في «الديت» (البرلمان) خلال الفترة ١٨٢٥–١٨٢٧ و١٨٣٢–١٨٣٦ حيث كان يقوم بدور لولب الحركة الليبرالية من خلال صحيفته البرلمانية. أوقف سنة ١٨٣٧ ولم يطلق سراحه إلا بعد مداخلات الديت سنة ١٨٤٠. وفي ١٨٤١، فرض نفسه زعيمًا للجناح اليساري في الحزب الليبرالي، وهاجم بعنف النمسا مطالبًا باستقلال هنغاريا عن الامبراطورية. أعيد انتخابه نائبًا سنة ١٨٤٧ عن مدينة بيست، ولم يلبث أن أصبح زعيم الراديكاليين.

ومنذ ٣ آذار ١٨٤٨، أخذ كوسوث يطالب بحكومة برلمانية لهنغاريا وبإعلان الدستور في الامبراطورية النمساوية. وعيّنه باتياني وزيرًا للمالية في أول حكومة هنغارية ألفها. ويعود الفضل إلى كوسوث في تأسيس الجيش الهنغاري المؤلف من ٢٠٠ ألف مقاتل لمحاربة جيوش كرواتيا المعادية لاستقلال هنغاريا. وفي أيلول ١٨٤٨، ترأس كوسوث لجنة الدفاع الوطني وحلّ عمليًا محل باتياني على رأس الحكومة الهنغارية وأصبح زعيم هنغاريا المستقلة. لكنه ما لبث أن اضطر، أمام عداء النمسا له في عهد الامبراطور فرنسوا جوزف أن انسحب إلى دبريسن Debrecen. وفي ربيع ١٨٤٩، أحرز جيش هنغاريا النصر، فأعلن كوسوث استقلال هنغاريا وخلع أسرة هابسبورغ.

لكن الطبقات الحاكمة (رجال الدين وكبار الملاكين) ناصبته العداء، وكذلك الأقليات القومية التي كانت تكنّ له ضغينة كبيرة. فاستفادت النمسا من هذا الوضع الداخلي، وشنّت على هنغاريا المستقلة الفتية هجومًا كاسحًا شاركت فيه القوات الروسية والكرواتية وهزمتها. فانسحب كوسوث إلى تركيا حيث رفض السلطان العثماني تسليمه إلى النمسا لمحاكمته. وغادر بعد ذلك السلطنة إلى بريطانيا (١٨٥١) حيث استقبل استقبال الأبطال، وتابع نضاله السياسي وأقام علاقات مع الامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث. وقصد ايطاليا حيث نظّم جيشًا وحضّر لانتفاضة استقلالية أخرى في وطنه. لكن آماله ذهبت أدراج الرياح بعد هدنة فيلا فرانكا عام ١٨٥٩ في أعقاب الانتصارات التي حققتها الجيوش الفرنسية والسردينية على الجيوش النمساوية.

رفض كوسوث مصالحة الحكومة النمساوية، وأدان تسوية ١٨٦٧ حيث قدمت النمسا تنازلات لهنغاريا. انتخب عضوًا في الجمعية الوطنية الهنغارية، لكنه رفض هذا المنصب، فكان رفضه سببًا في نشوء حزب الاستقلال. وفي سنة ١٨٧٩، صدر قانون يحرمه من حمل جنسيته الهنغارية، فمات في منفاه الايطالي في مدينة تورينو في ٢٠ آذار ١٨٩٤. وأما أساس التسوية (١٨٦٧) فكان الإبقاء على الامبراطورية النمساوية–الهنغارية وقبول الهنغاريين بالامبراطور النمساوي ملكًا عليهم، مقابل اعتراف النمسا بالسيادة الهنغارية، أي باحتفاظ هنغاريا ببرلمانها الخاص (الديت) وبإدارة شؤونها الداخلية.

الحرب العالمية الأولى وفشل جمهورية هنغاريا السوفياتية: حاولت هنغاريا ألا تنجرّ إلى الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تفلح، وقاتلت إلى جانب النمسا وألمانيا. وكانت النتيجة أنها أضاعت ٧٥٪ من أراضيها، وفقدت نحو ٢٠٪ من سكانها، وخسرت نصف منشآتها الصناعية.

غمرت النقمة على الحلفاء ومؤتمرهم للسلام في فرساي وما نتج عنه من معاهدات صدور الهنغاريين. وسرعان ما ترجموا هذه النقمة إلى نزعة انتقامية بالتفافهم حول الأفكار الاشتراكية الشيوعية ورغبتهم في إعلان جمهوريتهم «جمهورية سوفياتية».

فبعد أسبوع واحد من إعلان أوكرانيا جمهورية سوفياتية، أي في ٢١ آذار ١٩١٩، قدّم ميهالي، كونت كارولي، استقالته من رئاسة الجمهورية التي كانت قد أسندت إليه قبل أقل من شهرين بشكل موقت، معربًا عن احتجاجه على القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الحليفة بضم منطقة ترانسيلفانيا إلى رومانيا. والحال أن الهنغاريين شعروا أن مثل ذلك الضم شكل بالنسبة إلى حساسيتهم القومية ذلًا ما



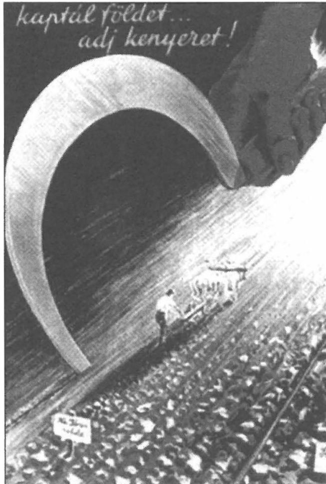
دافيد لويد جورج، جورج كليمنصو وودروو ويلسون في طريقهم إلى التوقيع على معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩

بعده ذل. فانعكست ثورتهم على الحلفاء في قبولهم وضع السلطة في البلاد في أيدي تحالف ضم الشيوعيين والاشتراكيين، وذلك تحت زعامة المناضل الشيوعي بيلا كون الذي كان في السجن بعد أن عاد من روسيا حيث شارك كقائد عسكري في المعارك التي خاضها الجيش الأحمر ضد أعداء الثورة البولشفية. فما إن أطلق سراحه (في ٢١ آذار ١٩١٩) حتى تولى من فوره زعامة الحركة الثورية التي انتهت إلى الاستيلاء على السلطة في ذلك اليوم بالذات. فشكل حكومة سوفياتية، وأعلن، بعد أسبوع واحد، الحرب على تشيكوسلوفاكيا من أجل استعادة منطقة سلوفاكيا التي كان الهنغاريون يرون أنها سلخت عن بلادهم. وفي الوقت نفسه تقريبًا تحرك الرومانيون بدعم من الحلفاء الغربيين وهاجموا هنغاريا وصولًا حتى العاصمة بودابست. ولكن الحرب لم تتوقف مع ذلك الهجوم حيث تواصلت المعارك والصراعات طوال الشهور التالية، ما لم يتح لشيوعيي بيلا كون أية فرصة لتحقيق أي من البرامج الشيوعية التي وعد بها. وفي الوقت الذي تبدّت فيه موسكو عاجزة عن مساندتهم عسكريًا، راح تذمر الهنغاريين من جراء الأزمة الاقتصادية الخانقة يتزايد، وأحسّوا أن تفتيت البلاد، الذي جاء بيلا كون لانقاذهم منه أخذ في التحقق ولا مناص من القبول به. ومن هنا، سهل على الرومانيين المدعومين من الحلفاء القضاء على «جمهورية هنغاريا السوفياتية» بشكل نهائي يوم ٤ آب ١٩١٩.

ومع استسلام بيلا كون، تشكلت في هنغاريا حكومة «اشتراكية» مارست الحكم تحت إشراف الحلفاء ووسط أزمة عامة وتمزق داخلي. وكان المحافظون، بزعامة الأميرال ميكلوس هورتي،

الماسكون الفعليون للسلطة في البلاد. فأعادوا نظام الملكية من دون أن يأتوا بملك، إذ حكم هورتي بصفته وصيًا على العرش. وحاول الهنغاريون استرداد أراضيهم، وسعوا، من أجل هذه الغاية، لدى ألمانيا وايطاليا. ونجحت هنغاريا، بين ١٩٣٨ و١٩٤١، وبمساعدة من ألمانيا، من استرداد أجزاء من أراضيها. لكن الألمان قاموا بغزو عموم هنغاريا في ١٩٤٤ ظنًا منهم أن الهنغاريين قد يلجأون إلى توقيع اتفاق هدنة مع الحلفاء. لكن الجيش السوفياتي تمكن من طرد الألمان خارج هنغاريا في ١٩٤٤-١٩٤٥.

الحكم الشيوعي: في ١٩٤٥، تشكلت حكومة ائتلافية ديمقراطية أعلنت قيام الجمهورية، وسارعت إلى توزيع الاراضي على الفلاحين. لكن الشيوعيين توصلوا إلى إزاحة حلفائهم وفرض أنفسهم تدريجيًا على السلطة، ثم قامت، منذ ١٩٤٩، دكتاتورية ستالينية بزعامة ماتياس راكوسي. فألغت المؤسسات الديمقراطية، وزرت حملات التطهير الرعب في أرجاء البلاد.



وبعد موت ستالين (١٩٥٣)، أقيل راكوسي من رئاسة الحكومة، وحلّ محله ايمري ناجي الذي وضع حدًا لحملات التطهير، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وسمح بقدر من الحريات.

لكن الروس، خشية منهم أن تؤدي هذه الاصلاحات إلى إضاعة هنغاريا وخروجها من دائرة نفوذهم، دعموا راكوسي للعودة إلى السلطة (١٩٥٥). إلا أن هذا الأخير اضطر للاستقالة لمصلحة سايرنو جيرو.

ثورة بودابست (١٩٥٦): النواة الأولى لهذه الثورة كانت كامنة في رفض الهنغاريين لممارسات الشيوعيين الستالينية من جهة، وفي الثغرة التي فتحها الزعيم السوفياتي، خروتشوف، في النظام السوفياتي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، من ١٤ إلى ٢٥ شباط ١٩٥٦، من جهة ثانية.

هكذا اجتمعت ذهنيات شابة متحررة، من كتاب وصحافيين، خصوصًا منهم الأعضاء في «تحالف الشبيبة العاملة» الهادفة إلى توعية الشعب على الشؤون الهنغارية بعد المؤتمر الشيوعي المذكور، واتخذوا لأنفسهم إسم «دائرة بيتوفي» نسبة إلى الشاعر الهنغاري ساندرو بيتوفي الذي كان بطلًا ثوريًا.

ماتياس راكوسي، القائد الأقوى في هنغاريا، تنبّه للمسار الديمقراطي. فحاول منع اجتماع التحالف والقضاء على التحركات ضد الحزب التي يبدي إيمر ناجي (رئيس الوزراء من تموز ١٩٥٣ إلى نيسان ١٩٥٥) تعاطفًا معها.

في ١٨ تموز ١٩٥٦، وبعد جلسة الهيئة المركزية للحزب الشيوعي الهنغاري، استُبدل راكوسي بـ سايرنو جيرو، أحد معاونيه المباشرين. وفي محاولة لتهدئة الرأي العام، جعل جيرو من راكوسي «كبش محرقة» للأخطاء السابقة كلها.

وفي مطلع ايلول ١٩٥٦، انعقد مؤتمر الكتّاب الهنغاريين، ولم تقتصر مطاليبه على «حرية الأدب الكاملة وغير المشروطة»، فأعلن المؤتمر نفسه «الجمعية العمومية للأمة». ووجد الحزب نفسه مضطرًا للسكوت عن توصيات المؤتمر وبيانه.

وفي ٦ تشرين الاول ١٩٥٦، قبلت قيادة الحزب، على مضض وبعد رفض، بإقامة تشييع وطني ورد اعتبار للازلو راجك الذي كانت محاكمته قد انتهكت القوانين. وقد سار في التظاهرة ٣٠٠ ألف، وتعهد أنصار إيمري ناجي التظاهرة الكبيرة. فتفرقت من غير أي إخلال بالأمن والهدوء.

واختار جيرو، الأمين العام المعيّن للحزب الشيوعي الهنغاري، غداة التظاهرة، موعدًا للسفر إلى يوغوسلافيا، ورافقه جانوس كادار.

وجاء يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ ليشهد تدفق عشرات آلاف الطلاب إلى شوارع العاصمة، وليقدّموا لائحة من ١٦ مطلبًا، أهمها: انسحاب الجيش الأحمر (السوفياتي) من هنغاريا، إجراء انتخابات حرة، إصلاح الاحزاب السياسية وإقرار التعددية الحزبية. ورافق الطلاب عمال وفلاحون وجنود بلباس مدني، وتجمعوا في مساء ذلك اليوم أمام قصر البرلمان وهتفوا باسم إيمري ناجي الذي خاطبهم طالبًا منهم الهدوء. لكن المتظاهرين لم





من صور ثورة ١٩٥٦. في الأولى تمثال ستالين أرضًا



إيمري ناجي

يرضخوا، وشنوا هجومًا على الثكن، وأسقطوا تمثال ستالين البرونزي الضخم الذي شيّد عام ١٩٥١ مكان كنيسة كاثوليكية. وعرض المتظاهرون على المجلس الرئاسي للجمهورية الشعبية الهنغارية انتخاب إيمري ناجي رئيسًا لمجلس الوزراء وأندراس هيغيدوس نائبًا أول.

طلبت الحكومة مساعدة سوفياتية للتدخل في حلّ النزاع الداخلي. فتحركت الدبابات السوفياتية الرابضة في البلاد (٢٤ تشرين الاول ١٩٥٦). وأربكت الدبابات المتظاهرين والشرطة والجيش. لكن رغم ذلك لم تنجح الدبابات السوفياتية في إسكات الثوار الذين استبدلوا السلطات الشيوعية في

البلاد بهيئات ثورية ومجالس عمال، ثم ما لبثوا أن هيمنوا على البلاد.

أقالت الهيئة المركزية للحزب الشيوعي جيرو من منصبه كأمين عام وعيّنت مكانه جانوس كادار. وجرت مفاوضات بين الحكومة الجديدة والحكومة السوفياتية. فطالبت الأولى بالاستقلال والعدالة وعدم التدخل في شؤون هنغاريا الداخلية. ثم أُعلن عن انسحاب الدبابات السوفياتية من الشوارع والعودة إلى مراكزها. وأعلن رئيس الحكومة إيمري ناجي إزالة نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية الحزبية، كما حاول مفاوضة السوفيات لإنقاذ الحزب، وأجرى مفاوضات مع المتظاهرين. فخسر على الجبهتين، وقرّر خروتشوف هجومًا مضادًا لرد الاعتبار للجيش الأحمر.

دخول الجيش الأحمر السوفياتي، إعدام إيمري ناجي: في ٣١ تشرين الاول ١٩٥٦، قرّر مجلس السوفيات الأعلى في موسكو ضرورة الإمساك بوضع هنغاريا «تخوفًا من إمكان تدخل عسكري أميركي»، ومنع الدول الاوروبية الشرقية من الخروج عن الوصاية السوفياتية.

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، دخلت الدبابات السوفياتية بودابست وعدد كبير من الجيش الأحمر السوفياتي بآلياته ومدافعه، وأنهى بمأساة كبيرة ثورة بودابست: نحو ٣ آلاف قتيل، ونحو ١٢ ألف منفي إلى الاتحاد السوفياتي. واعتبر السوفيات إيمري ناجي ملهم الثورة ورمزها.

ولجأ إيمري ناجي إلى سفارة يوغوسلافيا مع زوجته وابنته وصهره وأحفاده، فيما لجأ الكاردينال مندزنتي إلى سفارة الولايات المتحدة. وكان جانوس كادار الذي تسلم السلطة بفضل تدخل السوفيات قد أعلن عن برنامجه العملي لإعادة الأمن والسلام إلى البلد، وحماية المكتسبات الاشتراكية، وسحق القوى الرجعية». وبدأت السلطة سلسلة من عمليات القمع أسفرت عن مقتل وسجن الكثيرين فيما هرب نحو ربع مليون هنغاري إلى النمسا المجاورة.

كان مصير إيمري ناجي يقلق كادار والسوفيات. فكانوا يرغبون في القبض عليه، لأن وجوده في ملجأ أو هروبه إلى الخارج يجعل منه مركز استقطاب لمعارضة تزداد قوة مع مرور الوقت. فبدأت سلسلة من المداولات مع الزعيم اليوغوسلافي تيتو وجانوس كادار الذي وعد تيتو بأنه لن يعمد إلى إيذاء ناجي إن هو استسلم للسلطات. وبدا لتيتو أن كادار صادق في وعده، فنصح ناجي بتسليم نفسه. فخرج ناجي مساء ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ من السفارة اليوغوسلافية ليركب وعائلته سيارة وضعتها وزارة الداخلية في تصرفه. وقبل أن تنطلق السيارة، صعد إليها نفر من الشرطة السرية السوفياتية بغتة ليأمر السائق بالتوجه نحو مركز القيادة العسكرية السوفياتية. فامتثل السائق، ولم يعد يظهر لإيمري ناجي أي أثر طوال شهور تالية على رغم تدخل دبلوماسيي العالم أجمع، والغضب الذي أبداه تيتو، والتظاهرات التي قامت في شتى عواصم العالم، حتى كان إعلان وزير العدل الهنغاري في ١٧ حزيران ١٩٥٨ عن محاكمته، ثم نفذ فيه حكم الإعدام وفي الجنرال موليتير وإثنين من رفاقهما في ١٧ حزيران ١٩٥٨ بتهمة الخيانة العظمى والتآمر ضد سلامة أمن الدولة والتحريض على التخريب. وأكدت تحقيقات سياسية لاحقة أن السوفيات بعد اعتقالهم إيمري ناجي نقلوه إلى رومانيا حيث أبقوه فترة ثم أعادوه سرًا إلى هنغاريا في ١٩٥٧.

مكتسبات وهدوء: لاستبعاد ثورة جديدة، رضي الاتحاد السوفياتي بأن تنتهج حكومة كادار نهجًا إصلاحيًا أقرب إلى الليبرالية. فتحققت إنجازات وطنية كبيرة، وتوجت الاصلاحات الاقتصادية المتخذة في عام ١٩٦٨ بنجاح مهم، فتحسنت الأوضاع المعيشية للسكان وبات يُسمح للعديد من الهنغاريين بزيارة المدن الغربية، وخفّت نشاطات الشرطة السرية.

ومنذ ١٩٦٨، عاشت هنغاريا في حالة من الاستقرار السياسي الداخلي، وكانت التبديلات في المناصب السياسية العليا تجري في هدوء كلي. وحده

جانوس كادار حافظ على منصبه في قمة هرم الحزب العمالي الاشتراكي الهنغاري (الحزب الشيوعي الهنغاري)، في حين جرى تبديل طال جميع أفراد الفريق الذي عمل، ونجح إلى حد كبير، في إصلاحات عام ١٩٦٨. ومن أبرز الذين استبدلهم كادار (أحيانًا تحت ضغط السوفيات)، جينو فوك، رئيس مجلس الوزراء، الذي حلّ محله، في ربيع ١٩٧٥، جيورجي لازار. وبعد ثلاث سنوات، كان دور بيلا بيسزكو الذي كان يتزعم الفريق المعارض للإصلاحات داخل الحزب.

على صعيد العلاقات الدولية، كانت هنغاريا تقيم علاقات دبلوماسية مع ١٠٥ دول في عام ١٩٧٨. وفي السنة نفسها، احتفل الهنغاريون باسترجاع تاج القديس إتيان (شفيعهم) الذي كان محفوظًا في الولايات المتحدة الاميركية منذ ١٩٤٥، وقد حمله إليهم وزير الخارجية الاميركية سايروس فانس. وبين ١٩٧٦ و١٩٧٨، قام كادار بزيارات رسمية إلى النمسا وألمانيا الغربية وفرنسا والفاتيكان. وفي حزيران ١٩٧٧، جرى لقاء بين كادار والرئيس الروماني نيكولاي تشاوتشيسكو على الحدود الهنغارية–الرومانية بحثا فيه بعض المسائل المعلّقة بين البلدين، على رأسها مسألة الهنغاريين الذين يسكنون مقاطعة ترانسيلفانيا (المقاطعة الغربية من رومانيا) والذين يشكون من انتقاص حقوقهم الثقافية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يؤد اللقاء إلى تحسن ملحوظ في وضعيتهم الثقافية. وترانسيلفانيا هي جزء من داسيا الرومانية. كانت خاضعة للإدارة الهنغارية حتى ١٩١٨. وبعد ذلك، طالب سكانها الرومانيون بالانضمام إلى رومانيا، وقد تأكد هذا الانضمام في ١٩٤٧. وفي ١٩٥٢، سمح الحكم الشيوعي في رومانيا للأقلية الهنغارية في ترانسيلفانيا تشكيل منطقة تتمتع باستقلال إداري ذاتي. لكن التنظيم الاداري الجديد في رومانيا عاد وألغى هذه الوضعية (منذ ١٩٩٠، أصبح للأقلية الهنغارية في ترانسيلفانيا حزبها الإتني الخاص «الاتحاد الديمقراطي للمجريين في رومانيا»، وهو ممثل في البرلمان الروماني).

ومما يشير إلى الوضعية الخاصة التي باتت تتمتع بها هنغاريا (بعد ثورة ١٩٥٦) بين دول المنظومة الاشتراكية الاوروبية الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي أنها كانت الوحيدة، بين هذه الدول، التي لم تشارك في الحملة التي شنتها الدول الشيوعية على نقابة «التضامن» في بولندا (بولونيا). وكان لزيارة رئيس وزراء فرنسا، بيار موروا، في تموز ١٩٨٣، لهنغاريا وقع خاص لما تمثله هنغاريا من وزن داخل دول «الكوميكون» من جهة، ولانفتاحها على الغرب من جهة ثانية. وفي ١٥ تشرين الاول ١٩٨٤، ردّ الزعيم الهنغاري جانوس كادار الزيارة لباريس واجتمع إلى الرئيس فرنسوا ميتران، وكان أول زعيم من الكتلة الشرقية يقوم بزيارة رسمية لفرنسا منذ تولي ميتران الحكم.

الانقلاب على الشيوعية، ١٩٨٨: في ٨–٢٢ حزيران ١٩٨٥، جرت انتخابات تشريعية، وشهدت البلاد للمرة الأولى ورود مرشحين (٧١ مرشحًا) لم ترد اسماؤهم على لائحة «المقبولين» التي كانت «الجبهة الشعبية الوطنية» تعكف على وضعها في كل انتخابات سابقة.

– في أول كانون الثاني ١٩٨٨، أدخلت الضريبة على المداخيل (٢٠ إلى ٥٠٪)، وكذلك الضريبة على القيمة المضافة (١٥ و٢٥٪)، وهما نوعان من الضرائب لم تعرفهما الأنظمة الشيوعية في السابق.

– في ١٥ آذار، احتفلت البلاد بذكرى انتفاضة ١٨٤٨، وجرت مظاهرة غير مرخص بها ضمت نحو ١٥ ألف شخص.

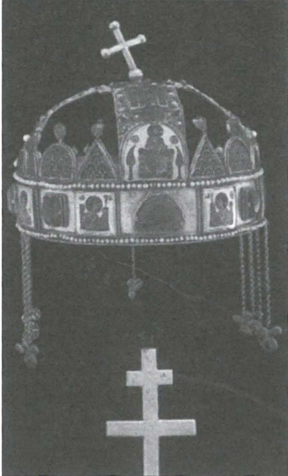
– في ١٤ أيار، أنشئت أول نقابة مستقلة منذ ٤٠ سنة، وهي «النقابة الديمقراطية للعمال العلميين».

– في ٢٢ أيار، أزيح كادار عن الأمانة العامة للحزب الشيوعي الهنغاري بعد أن شغل هذا المنصب منذ ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٦ ليصبح رئيسًا له (منصب فخري إلى حد كبير)، وعُين مكانه رئيس الحكومة كارولي غروسز Karoly Grosz (١٩٣٠–١٩٩٦).

– في ٢٧ حزيران، سار نحو ٣٠ ألف متظاهر في شوارع بودابست منددين بالغبن اللاحق بالهنغاريين المقيمين في رومانيا.
– في ٢٩ حزيران، انتخب برونو ستروب B. Straub (مولود ١٩١٤) رئيسًا للجمهورية.
– في ٢٠ آب، احتُفل بالذكرى الـ٩٥٠ لوفاة القديس إتيان، مؤسس هنغاريا.
– في ٨ أيلول، ردّ الاعتبار لإيمري ناجي وباقي المحكومين بسبب ثورة ١٩٥٦.
– في ٢٨ تشرين الثاني، تأسست «الحركة الاشتراكية–الديمقراطية».

١٩٨٩: – في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٩، اعترف الحزب الشيوعي بانتفاضة ١٩٥٦ الشعبية.
– في ١٥ آذار، نحو ١٠٠ ألف شخص ساروا في تظاهرة احتفالًا بذكرى حرب الاستقلال ١٨٤٨، وأصبح هذا اليوم (١٥ آذار) عيدًا تعطله الدوائر الرسمية.
– في ٢ نيسان، أعيد تأسيس حزب الاستقلال الهنغاري (وكان تأسس في ١٩٤٧).
– في ٣ أيار، جرى نزع الاسلاك المكهربة على الحدود مع النمسا (٢٦٠ كلم).
– في ٨ أيار، تمّ طرد كادار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.
– في ١٠ أيار، نالت الحكومة الثقة من البرلمان (إجراء يتم لأول مرة).
– في ٣١ أيار، اعتبر الحزب الشيوعي طرد إيمري ناجي في ١٩٥٨ عملًا غير شرعي، وبعد نحو أسبوعين، جرت له جنازة رمزية شعبية حافلة.
– في ٢٣ حزيران، اتخذ الحزب الشيوعي له قيادة جماعية من أربعة أعضاء ورئيس هو رزسو نيرس Rezso Nyers. وبعد يومين أُعلن عن نهاية «الستار الحديدي»، وجرى تحطيم تمثال لينين الضخم (يرتفع ٢٦ مترًا).
– في تموز، زار الرئيس الاميركي جورج بوش هنغاريا.
– في ٦ تموز، مات كادار.





مع بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي انفجر الحنين إلى التراث القومي والديني

– في أواخر تموز، هُزم الحزب الشيوعي في انتخابات جزئية.

– خلال الصيف، عبرت هولندا آلاف من الألمان الشرقيين في اتجاه النمسا وألمانيا الغربية، وتأسست شركة مستقلة للتلفزة.

– في ٢٥ آب، أُلغي مرسوم ١٩٥٠ الذي كان لا يسمح إلا بأربع رهبانيات.

– في ١٦ أيلول، تأسس حزب جديد «الحركة من أجل هنغاريا الديمقراطية».

– في ١٨ أيلول، أعادت هنغاريا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

– في ٢٢ أيلول، أقرت الحكومة إعطاء تعويضات للمتضررين الهنغاريين من المرحلة الستالينية ومن ثورة ١٩٥٦.

– في ٧ تشرين الاول، تخلّى الحزب الشيوعي عن دوره «القائد» بأغلبية ١٠٧٣ صوتًا من أصوات كوادره ضد ١٥٩ صوتًا وتغيب ٣٨، وعدّل إسمه، فأصبح «الحزب الاشتراكي الهنغاري».

– في ١٨ تشرين الاول، صدر القانون الأساسي الذي عدّل في دستور ١٩٤٩، وأصبح الإسم الرسمي «الجمهورية الهنغارية»، كما صدر قانون انتخابي جديد، وحُلّت الميليشيا التي كانت قد أنشئت في ١٩٥٦ (نحو ٦٠ ألف رجل).

١٩٩٠: – في ١٨ كانون الثاني، زار الرئيس الفرنسي، يرافقه سبعة من وزرائه هنغاريا.

– في شباط، جرى نزع «النجمة الحمراء» عن قبة البرلمان، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان (مقطوعة منذ ١٩٤٥).

– في آذار، حلّ «الاتحاد النقابي» الرسمي نفسه، وأصبح «الكونفدرالية الوطنية للنقابات»، وترأسه ساندرو ناجي، وضمّ ٤ ملايين و٢٠٠ ألف عضو.

– في ١٠ آذار، تم الاتفاق مع موسكو حول انسحاب ٥٢ ألف جندي سوفياتي من البلاد في مهلة أقصاها ٣٠ حزيران ١٩٩١.

– في ١٦ أيار، عين جوزف أنتال (١٩٣٢– ١٩٩٣)، وهو نجل جوزف أنتال (١٨٩٦–١٩٧٤) الذي كان رئيسًا لحزب صغار الملاكين، رئيسًا للحكومة، فباشر سياسة السوق الحرة الاقتصادية، والخصخصة (٨٠٪ من المشاريع).

– في ٢٦ حزيران، صوّت البرلمان إلى جانب الانسحاب من حلف فرصوفيا، ووقع عريضة تطالب الاتحاد السوفياتي تقديم اعتذاره الرسمي على التدخل إبان ثورة ١٩٥٦.

عهد الرئيس أرباد غونكز Arpad Goncz: في ٣ آب ١٩٩٠، انتخب البرلمان أرباد غونكز (مولود ١٩٢٢) رئيسًا للجمهورية. وفي ١٠ تموز ١٩٩١، صدر قانون يقضي باسترداد الكنائس لممتلكاتها التي كانت قد أُممت في العام ١٩٤٨. وفي ١٢ آب ١٩٩١، تشكلت هيئة خاصة معنية بالتعويض على كل المتضررين وضحايا النظام الشيوعي (نحو مليوني مواطن هنغاري). وفي ١٦ آب ١٩٩١، زار البابا يوحنا بولس الثاني بودابست في أول زيارة لبابا لهذه العاصمة. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٩١، صدر قانون يسمح بملاحقة القادة الشيوعيين السابقين الذين ارتكبوا جرائم.

في ٢٤ أيلول ١٩٩٢، جرت تظاهرة في بودابست ضمت نحو مائة ألف شخص نددوا بـ«اليمين المتطرف» في البلاد. وبعد أقل من شهرين، زار الرئيس الروسي بوريس يلتسن بودابست. وفي الشهر الأخير من العام نفسه، وقعت هنغاريا وبولندا وتشيكيا اتفاقية «التبادل الحر» في ما بينها.

في ١ نيسان ١٩٩٤، قدمت هنغاريا طلب انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي. وفي ١٦ آذار ١٩٩٥، وقعت معاهدة صداقة مع سلوفاكيا. وفي ١٩ حزيران ١٩٩٥، أعيد انتخاب غونكز رئيسًا لولاية ثانية (خمسة أعوام). وفي ١٦ ايلول ١٩٩٦، وقعت مع رومانيا معاهدة حول الأقلية الهنغارية في ترانسيلفانيا. وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٧، جرى استفتاء حول الانضمام إلى حلف الأطلسي (الناتو) ابتداء من مطلع ١٩٩٩، وجاءت النتيجة بموافقة ٨٥,٣٣٪ من أصوات المقترعين.

حقق حزب وسط اليمين «اتحاد الشباب الديمقراطي» (حزب بورجوازي) فوزًا بفارق بسيط في انتخابات أيار ١٩٩٨ التشريعية، وشكل ائتلافًا مع الحزب الشعبي الفلاحي (حزب مستقل لصغار الملاكين)، الائتلاف الذي تابع السياسة نفسها التي انتهجها «الحزب الاشتراكي الهنغاري» (الشيوعي سابقًا) إزاء الاتفاقيات المعقودة مع المؤسسات الدولية الكبرى.

وحافظت هنغاريا على علاقاتها الحسنة مع دول الجوار باستثناء سلوفاكيا حيث الأقلية الهنغارية تعاني من سياسة إدماج قهرية، في حين أن هنغاريا تطبق نظام حماية للأقليات لديها هو الأكثر احترامًا لهذه الأقليات في أوروبا. ومباحثاتها للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي بدأت في ٣١ آذار ١٩٩٨ على أمل اكتساب العضوية الكاملة عام ٢٠٠٢، علمًا أن ٦٠٪ من مبادلاتها الخارجية جرت مع دول الاتحاد.

الانضمام إلى الحلف الأطلسي: في ١٠ و٢٤ أيار ١٩٩٨ جرت الانتخابات البرلمانية الثالثة على قاعدة التعددية الحزبية الديمقراطية، وبلغت نسبة المشاركة ٥٦٪ في اليوم الأول و٥٧٪ في اليوم الثاني. وائتلاف خليط من وسط اليمين واليمين فاز بغالبية المقاعد، فتخلت حكومة جيولا هورن Gyula Horn (١٩٩٤–١٩٩٨) عن الحكم لتحل محلّها حكومة شكلها فيكتور أوربان V. Orban، وهو قاض شاب لا يتعدى عمره الـ٣٥ سنة، وزعيم حزب «اتحاد الشباب الديمقراطي»/حزب البورجوازية الهنغارية، بائتلاف مع الحزب الفلاحي والوطني الشعبي، في حين احتفظ الحزب الاشتراكي الهنغاري (الشيوعي سابقًا) الذي تزعمه وزير الخارجية السابق لاسزلو كوفاكس بأقلية مهمة بنيله ٤٠٪ من الأصوات.

على صعيد السياسة الخارجية، استمر التوجه الأساسي (١٩٩٨–١٩٩٩) ناحية أولويات ثلاث: اندماج أوروبي–أطلسي، التمسك بحسن الجوار مع جميع الدول المجاورة، والدفاع عن المجموعات الهنغارية (نحو ثلاثة ملايين هنغاري) الموزعة في هذه الدول.

بالنسبة إلى الأفضلية الأولى، فقد عرفت بعض البطء على مسار الاتحاد الاوروبي، ولكنها توجت بنجاح هنغاريا في الانضمام إلى الحلف الأطلسي في ١٥ آذار ١٩٩٩ (ومعها انضمت بولندا وتشيكيا). لكن هنغاريا ما لبثت أن دفعت ثمن هذا الانضمام في مشاركتها دول الأطلسي في حربها على يوغوسلافيا، ما وتّر علاقاتها بصربيا، خصوصًا مع مقاطعة فويفودين Voivodine الصربية حيث يعيش نحو ٣٠٠ ألف مواطن يوغوسلافي يتكلمون الهنغارية.

إقتصاد هشّ وسياسة إقليمية ناجحة: الحكومة المحافظة، التي تشكلت في أيار ١٩٩٨، من تحالف «اتحاد الشباب الديمقراطي» و«الندوة الديمقراطية» و«الحزب المستقل لصغار المالكين»، أخذت تعمل لتحضير دخول البلاد إلى الاتحاد الاوروبي، لكنها مدّدت آجال سياسة التقشف رغم أنها وعدت بتقديم إصلاحات اجتماعية.

اعتُبرت هنغاريا في مصاف الدول الأولى المؤهلة لاستقبال استثمارات أجنبية: لكن الخبراء رأوا أن التضخم الذي بلغ ١٠٪ في العام ١٩٩٩ وقيمة دينها الخارجي المرتفع (٣٢ مليار دولار) لا زالا يضعان إقتصادها في موضع حرج وسكانها في مستوى معيشي منخفض، فضلًا عن أن قبولها في الاتحاد الاوروبي لا يزال يؤجل (وآخر موعد متوقع له في مطلع ٢٠٠٣). وقد انعكس كل ذلك على حزب «اتحاد الشباب الديمقراطي» (الأساسي في الحكم) حيث بدأ يخسر من شعبيته في انتظار الانتخابات الرئاسية (صيف ٢٠٠٠، ومنصب الرئيس أقرب إلى الفخري والبروتوكولي) والانتخابات التشريعية في ٢٠٠٢.

ولتسهيل انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي، وكذلك المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية كافة، استعجلت هنغاريا من أمر حلّ قضاياها العالقة مع الدول المجاورة، خصوصًا قضية الأقليات الهنغارية (نحو ثلاثة ملايين) التي تعيش في رومانيا (١,٧ مليون) وفي سلوفاكيا (٦٠٠ ألف)، حيث



رؤساء بولندا وتشيكيا والولايات المتحدة (بيل كلينتون، الثالث من يمين الصورة) ورئيس الوزراء الهنغاري غيولا هورن في قمة مدريد ١٩٩٧



رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان وخافيير سولانا في مقر الحلف الأطلسي في بروكسيل (٢٤ تموز ١٩٩٨)

ساعدها، في هذه الأخيرة، وصول حكومة سلوفاكية عملت على تطبيق معاهدة وفاق ثنائية هنغارية-سلوفاكية متعلقة بصورة أساسية بالأقلية الهنغارية في سلوفاكيا، فضلاً عن تدشين جسر على الدانوب يصل بين البلدين ويرمز إلى علاقات التوافق بينهما. كما نجحت هنغاريا في وضع خطة حل تقوم على إدارة ذاتية للهنغاريين (نحو ٣٥٠ ألفًا) في إقليم فويفودين الصربي، وقد سهّل هذا الحل انتهاء حرب كوسوفو في ربيع ١٩٩٩. وأما مع رومانيا، فقد توصلت هنغاريا إلى وضع مشروع إقامة كتيبة عسكرية مشتركة معها، في حين ظل مشروع فتح جامعة هنغارية في رومانيا موضع خلاف.

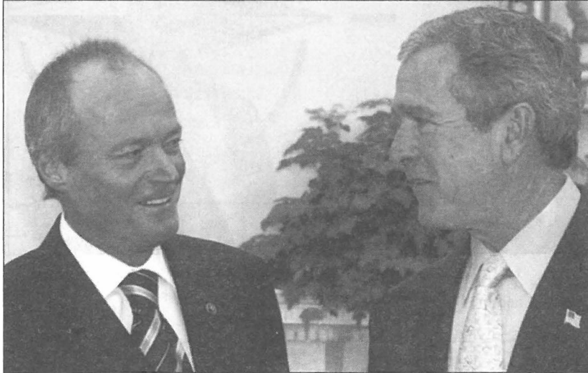
والنجاح الأبرز الذي حققته هنغاريا، على صعيد أقلياتها في الدول المجاورة، تمثل في قانون منحهم «بطاقة هوية» تفيدهم في الكثير من الحقوق والخدمات والتقديمات (راجع «قانون بطاقة هوية للأقليات الهنغارية»).

أبرز أحداث ٢٠٠٠-٢٠٠٢، عودة الاشتراكيين إلى الحكم: في أيار ٢٠٠٠، جرى تعديل وزاري هدف إلى تمركز السلطات حول مكتب رئيس الوزراء. وبعد فضائح فساد، قدم

وزير الزراعة وزعيم ثاني حزب في الائتلاف الحاكم، الحزب المستقل لصغار المالكين جوزف تورجيان استقالته في شباط ٢٠٠١، وكان سحب ترشيحه في الانتخابات الرئاسية في حزيران ٢٠٠٠، الأمر الذي سهّل قيام اتفاق بين الاحزاب الرئيسية في الموالاة والمعارضة (الاشتراكيون، الديمقراطيون الاحرار) حول شخص فرنك مادل Ferenc Madl (استاذ في القانون) الذي انتخب رئيسًا خلفًا للرئيس أرباد غونكز الذي تمتع بشعبية كبيرة لدى الهنغاريين. وبعد ذلك بدأ يتضح أن الانتخابات التشريعية المقبلة (ربيع ٢٠٠٢) ستشهد تنافسًا قويًا بين الغالبية الحكومية وبين الاشتراكيين. وكانت التحقيقات في الرأي العام، التي بدأت تجري منذ ٢٠٠٠، تشير كلها وتتوقع فوز الاشتراكيين.

وبالفعل، فاز الحزب الاشتراكي، متحالفًا مع الحزب الليبرالي (تحالف الديمقراطيين الأحرار) في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ و٢١ نيسان ٢٠٠٢، بنيل الحزب الأول ١٧٨ مقعدًا، والثاني ١٩ مقعدًا، أي ما مجموعه ١٩٧ مقعدًا، في حين نالت أحزاب حكومة فيكتور أوربان المحافظة ١٨٨ مقعدًا من أصل ٣٨٦ هي مجموع مقاعد البرلمان.

رئيس الوزراء الجديد الاشتراكي بيتر ميدجيسي Peter Medgyessy، شغل سابقًا منصب مدير شركة «باديباس» الهنغارية المالية، وضع في مقدمة برنامجه مواصلة المفاوضات لدخول هنغاريا إلى الاتحاد الاوروبي وإدماجها فيه. كما بدا متحمسًا للسياسة «الأطلسية-الاميركية» في حربها على العراق. ففي ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، أفادت صحيفة «ماغيار



رئيس الوزراء بيتر ميدجيسي والرئيس الاميركي جورج دبليو بوش (٢٠٠٢)



ومع الرئيس الروسي بوتين

هيرلاي» الهولندية عن وصول ٥٠٠ معارض عراقي قادمين من الولايات المتحدة إلى قاعدة تازار العسكرية جنوب هنغاريا للعمل بمهمات الارتباط مع القوات الاميركية في حال شن حرب على العراق». وبعد يومين وقّع بيتر ميدجيسي رسالة تضامن بعض الدول الاوروبية (المملكة المتحدة، ايطاليا، اسبانيا...) مع أميركا في حربها على العراق، مساهمًا بذلك في شق وحدة صف أوروبا.

وثمة أمر ديمغرافي مهم بالنسبة إلى هنغاريا وهو أن إحصاء العام ٢٠٠١ كشف أن عدد سكانها انخفض في هذا العام (٢٠٠١) ١٧٧٧٠٤ أنفس عما كان عليه في العام ١٩٩٠ رغم الزيادة الطفيفة في الولادات التي طرأت عام ٢٠٠١.

ومن المؤشرات الاقتصادية، التي بدأ بها عهد بيتر ميدجيسي، أن نمو الناتج الاجمالي المحلي بلغ معدّل ٣,٨٪ (كان ٥,٣٪ في العام ٢٠٠٠)، في حين تراجع معدّل التضخم من ٩,٨٪ إلى ٧,٣٪، وهبطت نسبة البطالة إلى ٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠٠١ (٦,٣٪ قبل سنة).

قانون «بطاقة هوية» للأقليات الهنغارية الأول في نوعه: في مطلع ٢٠٠٢، بادر البرلمان الهنغاري إلى إصدار قانون جديد ينص على حق كل هنغاري في الخارج (والمقصود في دول الجوار القريبة، وخصوصًا في إقليم فويفودين الصربي، وترانسيلفانيا الرومانية) في الحصول على «بطاقة هوية» تخوله اكتساب الكثير من الامتيازات في هنغاريا حين يقصدها للزيارة أو الإقامة الموقتة أو العمل: تطبيب وتعليم بالمجان في هنغاريا إضافة إلى إذن سنوي بالعمل لمدة ثلاثة شهور، إضافة إلى أن هذه البطاقة تعطي حامليها تخفيضات على الأسعار تصل إلى ٩٠٪ في وسائل النقل وغير ذلك.

ومع هذه الإغراءات، بدأ الهنغاريون، خلال الايام الأولى من صدور القانون، يتدفقون على المراكز التي فتحت في ست مدن فويفودينية لاستقبال طلبات الراغبين بذلك. وكان موقف الحكومة الصربية إيجابيًا حيال هذا الأمر بسبب الوضع الاقتصادي الخانق في صربيا حيث اقتربت نسبة البطالة من ٤٠٪، في حين أن المعارضة الصربية شنت حملة على هذا القانون بدافع قومي صربي، متهمة الحكومة الصربية بالتخاذل، وهنغاريا بمحاولة «إحياء إدعاءاتها التوسعية تجاه فويفودين»، علمًا أن بودابست أوضحت مرات عدة أنها تريد، بهذا القانون غير المسبوق، من الهنغاريين أن يبقوا حيث هم، سواء في فويفودين أو في ترانسيلفانيا، وأن يعززوا وجودهم هناك بدل أن يتخلوا عن تلك المناطق ويهاجروا إلى هنغاريا؛ وأنها لا تمانع في أن تتخذ الدول المجاورة مبادرات مشابهة للمحافظة على الاقليات القومية التابعة لها في الدول المجاورة بدلًا من أن تشجع تلك الأقليات على عبور الحدود أو التفكير في تغيير الحدود.

فهذا النموذج الهنغاري، الذي اتخذته بودابست بتوافق مسبق مع بلغراد، جاء بعد سنوات من التوتر طوال حكم الزعيم الصربي ميلوشيفيتش وتبادل الاتهامات وتشكيك كل طرف بالآخر بما يمارسه مع الأقلية القومية، وبما يريده لتغيير الحدود القائمة.

وقد اعتبر الكثيرون القانون الهنغاري «رائدًا» في مجال محاولات حل مشكلات الاقليات القومية في البلقان (وربما في سواها من مناطق العالم)، ذلك أنه يسمح للأقليات أن تحظى برعاية الدول القومية المجاورة وأن تفيد منها بأقصى ما يمكن لتعزيز هويتها وثقافتها القومية بشرط ان تبقى حيثما هي وأن تقبل بالحدود القائمة.

والمعروف أنه بعد سقوط ميلوشيفيتش، في خريف ٢٠٠٠، أخذت فويفودين تستقطب الاهتمام من جديد بعد ان بدأ الهنغاريون هناك يطالبون باستعادة الحكم الذاتي الواسع الذي كان لهم حتى ١٩٨٩.

وتجدر الإشارة إلى أن فويفودين كانت جزءًا من هنغاريا، وعرفت تدفق الصرب إليها في وقت متأخر نتيجة للحروب الهنغارية العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، خصوصًا في ما يُعرف ب«هجرة الصرب الكبرى» في نهاية القرن السابع عشر، ودخلت في إطار يوغوسلافيا في نهاية العام

١٩١٨ نتيجة رغبة الحلفاء في تفتيت الامبراطورية النمساوية–الهنغارية ومكافأة حليفتهم صربيا.

وكما حدث مع كوسوفو حاولت بلغراد بكل الطرق تضخيم الوجود الصربي في فويفودين (حيث كانوا يشكلون ٤٠٪) إلى أن أصبح الصرب يشكلون الغالبية بعد الحرب العالمية الثانية (٥٥٪)، وبقي الهنغاريون متمركزين في الشمال بنسبة عالية حول مدينة سوبوتيتسا. وأدّى إلغاء الحكم الذاتي لفويفودين في ١٩٨٩، وتفاقم الوضع السياسي–الاقتصادي في يوغوسلافيا خلال حكم ميلوشيفيتش إلى مزيد من الإحباط في أوساط الهنغاريين وإلى المزيد من الهجرة، ما جعل نسبة الهنغاريين في فويفودين تتقلص باستمرار.

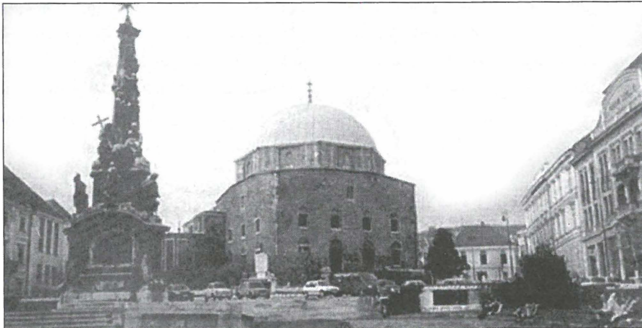
وطالما أن هنغاريا نجحت في غضون ذلك (أي بدءًا من ١٩٨٩) في التحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق والانضمام إلى الحلف الأطلسي والاتحاد الاوروبي، فقد أصبح الانتقال إليها مغريًا أكثر، خصوصًا وأن بودابست دائمة الاهتمام بوضع الهنغاريين في يوغوسلافيا ورومانيا، ومتابعة بقلق لوضعهم في فويفودين حيث هاجر منهم إليها حوالي أربعين ألفًا، ما جعل عدد هنغاريي فويفودين ينخفض إلى أدنى حد له حتى الآن (٣٠٠ ألف فقط أي ١٥٪ من مجمل السكان).

المسلمون في هنغاريا

وجود سابق على الاحتلال العثماني: سيطر العثمانيون على أراض واسعة من هنغاريا لمدة قرن ونصف (في القرنين السادس عشر والسابع عشر). وأسلَمَ خلال تلك الفترة عدد قليل من الهنغاريين، على عكس ما حصل في البلقان حيث أسلمت نسبة كبيرة من الألبان والبوشناق وغيرهما.

كان الهنغاريون يسمّون المسلمين بـ«الإسماعيليين»، وأحيانًا «ساراتسين»، من الكلمة اللاتينية Saracenus نسبة إلى صلاح الدين الايوبي. كذلك انتشرت تسمية بُسُرمين، وهي التسمية التي أطلقها المسلمون هناك على أنفسهم. ويُرجح أن الإسماعيليين تسمية تدل على تشيّع هؤلاء المسلمين.

ويرى الباحثون الهنغاريون، في مطلع القرن العشرين، أن الاسماعيليين هم أتراك الهوية، وأطلق معاصروهم عليهم تسمية «كاليز» أو كاريز» التي تشير إلى موطن الاتراك في خوارزم الواقعة جنوبي بحر آرال. بينما ترجح الدراسات الحديثة أن البُسرمينيين هم من الشعوب الايرانية، انتفضوا ضد الخزر (الذين اعتنقوا اليهودية في فترات متأخرة وهم أجداد اليهود الأشكناز) وهاجروا إلى حوض الكاربات في القرن العاشر بأعداد كبيرة. ودخل الكثر من هؤلاء



جامع باشا غازي في مدينة بيتش

المسلمين مرتزقة في خدمة جيوش البيزنطيين أو اليونانيين، وكانوا يرابطون عند الحدود لحمايتها من هجمات القبائل البلغارية. وقطن الكثير من الاسماعيليين قرب بلغراد الحالية، وآخرون عند نهر سافا (في سلافونيا وهي ضمن صربيا اليوم). وعندما ضمّ الملك لاسلو هذه المناطق إلى هنغاريا في ١٠٨٣ – ١٠٩١، أصبح هؤلاء المسلمون أتباعًا في الدولة الهنغارية. وبتأثير قوانين سنّها الملوك الهنغاريون لتشتيت المسلمين بهدف صهرهم دينيًا وقوميًا، انتشر الاسماعيليون في بقاع كثيرة من الاراضي الهنغارية، ويمكن تعداد الكثير من القرى والمدن التي تشير إسمها إلى ساكنيها المسلمين، مثل بسرمين، أو كالوز...

ونجد، بتأثير من الاسماعيليين وبسبب نفوهم المالي–الاقتصادي، أن بعض المسكوكات الهنغارية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حملت حروفًا عربية. وكان شكل العملة الهنغارية آنذاك يحمل الكثير من ملامح النقود العربية الاسلامية، الأمر الذي دلّ على قدرة الإسماعيليين على الحفاظ على دينهم إلى أن جاء التتار واكتسحوا هنغاريا في ١٢٤١–١٢٤٢. وبعد الخراب الهائل الذي لحق بهنغاريا من جرّاء هذا الغزو، نجح الملك بيلا الرابع في إعادة إعمار البلد، وقام بتوطين الكثير من السلاف والألمان الساكسونين في المناطق التي أباد التتار سكانها. وبعد ذلك لم يعد للإسماعيليين قوة مؤثرة في هنغاريا، ويمكن أن نصادف القليل منهم في فترات لاحقة، إذ توجد إشارات إلى خدمة عدد منهم في جيش الملك بيلا الرابع (١٢٦٠)، وإلى وجود أفراد منهم في حاشية الملك لاسلو الرابع (١٢٨٩)، وانصهرت البقية تمامًا–دينيًا وقوميًا– في المجتمع الهنغاري بحدود نهاية القرن الرابع عشر (عن ثائر صالح، من بودابست، «الحياة»، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١، ص٢١).

وجود إبان الاحتلال التركي وغياب بعده: دام الاحتلال العسكري التركي، منذ انتصار الاتراك في معركة موهاتشي (١٥٢٦)، زهاء ١٥٠ سنة. فأحكموا قبضتهم على الشطر الأكبر من البلاد، فحولوه إلى موقع عسكري متقدم في أوروبا، وأحاطوه بمجموعة من القلاع والمستعمرات التركية الحصينة، وجعلوا من أبنية كثيرة، بما فيها كنائس كثيرة، مساجد إسلامية، إلى حدّ أن المؤرخين ينقلون عن التجار والزوار الاوروبيين، في القرن السادس عشر، قولهم أن مدينة «بودا» على سبيل المثال غريبة تكاد لا تشبه مدنهم في شيء.

لكن ما بقي إلى اليوم من الآثار التركية الاسلامية في هنغاريا قليل للغاية ويلوح من خلف كنائس أو عمارات تكاد تحجبه تمامًا. ومن هذه الأطلال مئذنتان لم يبق سواهما، إحداهما نصب يرتفع في مدينة إيغر الشمالية، والأخرى في مدينة بيتش أكبر مدن الجنوب وأهم مراكزه الثقافية وهي تنهض وسط جامع حسن باشا جاهوقالي الذي أقيم أواسط القرن السادس عشر. ويحتل عدد من الصروح النادرة جزءًا من الساحة الرئيسية في مدينة بيتش، حيث يزين الهلال هناك عددًا من التماثيل والحدائق والفنادق المزخرفة والمدارس.

ومع اندحار الاتراك (القرن السابع عشر) وخروجهم من البلاد، تحول مَن كان قد أسلم في عهدهم إلى المسيحية أو غادَر البلاد.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **آدر، جانوس** Ader, Janos **(١٩٥٩-)**: رئيس البرلمان الهنغاري الحالي. ولد في كسورنا Csorna في مقاطعة غيور-سوبرون. درس القانون في جامعة «إلت» ELTE في بودابست (١٩٧٨-١٩٨٣)، وشارك أثناء دراسته في أعمال معهد «بيبو» Bibo. في ١٩٨٤، عمل مقررًا في مجلس بلدية الدائرة السادسة في بودابست. وأصبح، بين ١٩٨٦ و١٩٩٠، باحثًا في معهد العلوم الاجتماعية التابع للأكاديمية الهنغارية للعلوم، وساهم في فريق الباحثين الذين كانوا يعملون تحت إشراف عالم السياسة المعروف ميهالي بيهاري. تخصص في علم الاجتماع السياسي وكتب مقالات عدة في موضوع التحديث، والقانون العام، وفصل السلطات، وصلاحيات رئيس الجمهورية، والمحكمة الدستورية. في نيسان ١٩٨٨، انضم إلى حزب «اتحاد الشباب الديمقراطي»، وأصبح أحد خبرائه القانونيين. وفي صيف ١٩٨٩، ساهم في مفاوضات أحزاب المعارضة مع حزب السلطة (الحزب الشيوعي سابقًا) لاصلاح النظام الانتخابي. وفي تشرين الثاني ١٩٨٩، عُهد إليه بإدارة الحملة الانتخابية لحزب «اتحاد الشباب الديمقراطي». انتخب نائبًا على اللائحة الوطنية للحزب، وأصبح عضوًا في عدة لجان برلمانية. أعيد انتخابه نائبًا في ١٩٩٤، فشارك في أعمال اللجان البرلمانية للدستور وللإصلاح الدستوري. وفي ايلول ١٩٩٧، أصبح نائب رئيس البرلمان. وفي ١٨ حزيران ١٩٩٨، انتخب رئيسًا للبرلمان.

* **أورباان، فيكتور** Orban, V. **(١٩٦٣-)**: رئيس الحكومة (١٩٨٨). كان أبوه مهندسًا زراعيًا وأمه مدرّسة. درس الحقوق في جامعة بودابست من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧، وأسس في أثناء دراسته، مع عدد من رفاقه، رابطة «بيبو-إيستفان» التي تضم المتخرجين في القانون والمهتمين بالعلوم الاجتماعية، وساهم في إنشاء مجلة «نهاية القرن» الناطقة باسم الرابطة. وبعد تخرجه في الجامعة، عمل موظفًا متمرنًا في حقل الدراسات والاستقصاءات الاجتماعية في وزارة الزراعة والتغذية، ثم أصبح عضوًا في «مجموعة الابحاث» حول أوروبا الوسطى. وفي خريف ١٩٨٩، درس فلسفة السياسة الليبرالية البريطانية في «بمبروك كولدج أوف أوكسفورد» بفضل منحة دراسية نالها من مؤسسة «سوروس». وفي كانون الثاني ١٩٩٠، قطع إقامته في بريطانيا وعاد إلى هنغاريا ليكون حاضرًا وناشطًا في الانتخابات التشريعية الحرة الأولى التي شهدتها البلاد. وكان دخل الحقل السياسي في آذار ١٩٨٨ عندما أسس، مع أصدقاء له، حزب «اتحاد الشباب الديمقراطي» (FIDESZ). وكانت إطلالته الأولى على الرأي العام الهنغاري في ١٦ حزيران ١٩٨٩ عندما وقف خطيبًا في الاحتفال الجماهيري الكبير الذي جرى لإعادة الاعتبار لإيمري ناجي ورفاقه الشهداء في ساحة الأبطال، حيث طالب باجراء انتخابات حرة وبانسحاب القوات السوفياتية المحتلة. مثّل حزبه في مفاوضات الطاولة المستديرة التي عقدتها أحزاب المعارضة في صيف ١٩٨٩. وانتخب في أول انتخابات حرة بعد المرحلة الشيوعية (١٩٩٠) نائبًا عن حزبه في لائحة العاصمة بودابست، وانتخب رئيسًا للحزب (اتحاد الشباب الديمقراطي) في العام ١٩٩٣، فحوّله من حزب راديكالي إلى حزب معتدل ينتمي إلى وسط اليمين بإضافة إسم «الحزب المدني الهنغاري» على إسمه الأصلي. وذلك ابتداء من نيسان ١٩٩٥. أعيد انتخابه نائبًا على لائحة الحزب في مقاطعة «فيجر» Fejér عام ١٩٩٤، وشغل في البرلمان منصب رئيس اللجنة البرلمانية للاندماج الاوروبي. وفي نيسان ١٩٩٦، أصبح رئيس اللجنة الهنغارية للمبادرة الأطلسية الجديدة. وفي أعقاب الفوز الذي حققه حزبه في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٨، كلّفه رئيس الجمهورية أرباد غونكز تشكيل حكومة جديدة. وشغل، منذ ايلول ١٩٩٢، منصب نائب رئيس «الأممية الليبرالية»، وأصبح منذ كانون الثاني ١٩٩٣، عضو لجنتها التنفيذية.

* **جيرويه، إرنويه** Geroe, Ernoe **(١٨٩٨-١٩٨٠)**: أمين عام الحزب الشيوعي الهنغاري إبان ثورة ١٩٥٦ والتدخل السوفياتي العسكري. انتمى إلى الحزب الشيوعي الهنغاري منذ تأسيسه في ١٩١٦، وناضل في صفوفه، وشارك إلى جانب الجمهوريين في الحرب الأهلية الاسبانية. عاد إلى بلاده مع دخول الجيش الأحمر (١٩٤٤)، وتولى مسؤوليات كبيرة في عهد ماتياس راكوسي. خبا نجمه مع مجيء إيمري ناجي، ليعود الاتحاد السوفياتي وينصبه أمينًا عامًا للحزب الشيوعي الهنغاري في تموز ١٩٥٦. فاستنجد بالقوات السوفياتية لقمع ثورة

بودابست. وبعد إتمام هذه المهمة، استغنى السوفيات عن خدماته كأمين عام للحزب لمصلحة جانوس كادار، فالتجأ إلى الاتحاد السوفياتي ثانية. وعاد إلى هنغاريا في ١٩٦١، لكنه واجه، في ١٩٦٢، تهمة أدينت بها «زمرة راكوسي–جيرويه»، وهي إلحاق الضرر الجسيم بالحركة الشيوعية. فدخل دائرة الظل إلى وفاته.

• **ساموبلي، تيبور** Szamuely, T. **(١٨٩٠–١٩١٩)**: من رواد الحركة العمالية في هنغاريا ومؤسسي الحزب الشيوعي الهنغاري ومنظمي الدفاع المسلح عن جمهورية المجالس فيها. انضم فس ١٩٠٨ إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي في هنغاريا. بعد الثورة الروسية الكبرى عام ١٩١٧ أقام صلة وثيقة بالبلاشفة، واشترك في ١٩١٨ في تأسيس المجموعة الهنغارية للحزب الشيوعي الروسي (البولشفي)، كما اشترك في تأسيس الألوية الأممية للجيش السوفياتي، وفي قمع انتفاضة الاشتراكيين الثوريين اليساريين في موسكو (تموز ١٩١٨)، وساهم كذلك في المعارك ضد التشيكيين البيض والحرس الأبيض، بالقرب من قازان. برز عام ١٩١٩ كأحد قادة الثورة الهنغارية. فانتخب عضوًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهنغاري وعضوًا في لجنة تحرير صحيفتها المركزية«قورش أويشاغ». وفي أيار ١٩١٩، قدم إلى موسكو للتباحث مع لينين. وبعد قمع الثورة الهنغارية وفشل تجربة جمهورية المجالس، اغتيل على يد القوى التي تسلمت الحكم.

• **كادار، جانوس** Kadar, Janos **(١٩١٢–١٩٨٩)**: زعيم شيوعي هنغاري. انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣٢، ونشط في صفوف المقاومة للاحتلال الالماني في الحرب العالمية الثانية. أصبح عضوًا في اللجنة المركزية (١٩٤٢)، ثم عضوًا في المكتب السياسي بعد الحرب، واحتفظ بمركزه هذا عند اندماج الحزبين الشيوعي والاشتراكي في حزب العمال الاشتراكي الهنغاري الموحد. وزير الداخلية (١٩٤٨). سجن من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ لميوله القومية وأعيد إلى الحزب في ١٩٥٦، وأطلق انتقادات للأساليب البوليسية، وعُين سكرتيرًا أول للحزب وعضوًا في حكومة إيمري ناجي. لكنه ما لبث أن انقلب على ناجي، وأيد التدخل السوفياتي لقمع ثورة بودابست ١٩٥٦، وتولى زمام الحكم بعد ذلك. اتبع سياسة قمعية في فترة أولى، ثم أخذ يميل نحو المصالحة الوطنية والاصلاحات الديمقراطية التدريجية (راجع النبذة التاريخية).

• **كوستلر، آرثر** Koestler, A. **(١٩٠٥–١٩٨٣)**: كاتب يهودي بريطاني من أصل هنغاري. ولد في بودابست وتوفي في لندن. وانضم إلى الحزب الشيوعي، إلا أنه ما لبث ان ارتد عنه ووصف تجربته مع عدد آخر من الكتّاب في كتابه «الإله الذي هوى». وأظهر كوستلر اهتمامًا بالمواضيع التي تهم اليهود، فعمل مراسلًا لإحدى الصحف الألمانية من فلسطين التي هاجر إليها في ١٩٢٦ وكتب قصة «اللصوص في الليل» التي تصف الصراع بين العرب والمستوطنين الصهاينة، وفيها يبدي تحيزه الصهيوني الواضح. وبعد قيام اسرائيل كتب كوستلر رواية «الوعد والانجاز: فلسطين ١٩١٧–١٩٤٩»، وأعلن أن يهود العالم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الهجرة إلى اسرائيل أو الاندماج الكامل. أما هو فقد اختار الخيار الثاني. ومن كتبه الشهيرة ايضًا التي ترجمت إلى العربية كتاب «القبيلة الثالثة عشرة»، وفيها يعلن ان اليهود الغربيين ليسوا من أصل سامي ولم يهاجروا منذ أكثر من ألفي عام من فلسطين ليتشتتوا في كل أنحاء العالم، بل هم أحفاد الخزر الذين قدموا من منطقة واقعة على التخوم الروسية التركية. وعلى الرغم من أن كوستلر لم يدن الصهيونية إدانة قاطعة، لكن من الواضح انه بكتاباته الأخيرة قد هدم أحد ذرائعها التاريخية الزاعمة أن اليهود في كل العالم قد «خرجوا» (ثم تشتتوا = الدياسبورا) من فلسطين، وأن فلسطين هي من «حقوقهم» التاريخية. ومن أقواله المشهورة: «إن اسرائيل نزوة من نزوات التاريخ».

ترك فلسطين عام ١٩٣١ إلى برلين حيث انتسب إلى الحزب الشيوعي الالماني، ثم سافر إلى الاتحاد السوفياتي حيث أقام لفترة قصيرة. وعند اندلاع الحرب الأهلية في اسبانيا سارع إلى تغطيتها صحافيًا. فعمل مراسلًا لصحيفة «نيوز كرونيكل» اللندنية. اعتقله أنصار فرنكو وحكموا عليه بالاعدام. إلا أن حملة الاحتجاج العالمية أنقذته من موت مؤكد. وقد روى تجربته هذه في كتابه الشهير «الوصية الاسبانية»، ومن ثم في «حوار مع الموت». وكان من تأثير ذلك عليه انه أصبح من أشد المتحمسين لإلغاء عقوبة الإعدام.

ارتد عن الشيوعية منذ ١٩٣٨، وأصدر عدة كتب ضد الستالينية، أشهرها «الظلام في الظهيرة» Darkness at noon الذي صدر عام ١٩٤١ بالانكليزية.

اعتقل في فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم تمكن من اللجوء إلى بريطانيا حيث أصبح مواطنًا بريطانيًا وانخرط في الجيش البريطاني. ترك بعد ذلك السياسة ليتفرغ للعلوم والفلسفة.

انتحر هو وزوجته بسبب إصابته بمرض عضال (سرطان الدم) تاركًا وراءه عملًا أدبيًا وفكريًا غزيرًا (المرجع الاساسي: «موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص ٢٣١).



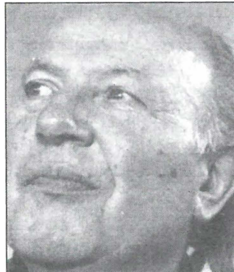
فيكتور أوربان

* **كون، بيلا** Kun, Béla **(١٨٨٦-١٩٣٩)**:
مؤسس الحزب الشيوعي الهنغاري. كان والده موظفًا صغيرًا من أصل يهودي. تعلق بالتقاليد الوطنية الاستقلالية التي أرسى جذورها «كوسوث» (راجع النبذة التاريخية). وبعد أن مارس بيلا كون الصحافة توصل إلى إدارة شركة التأمين العمالية «كولوتزار»، وأسس تعاونية عمالية للبناء. وفي ١٩١٣ انتخب مندوبًا لمؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الهنغاري، وتعرف، في هذه الفترة، على أعمال ماركس وإنغلز ولاسال وبيبل. وبعد أن وقع في الأسر على الجبهة الروسية وسجن في حزيران ١٩١٦ في تومسك في سيبيريا، انضم إلى إحدى حلقات النقاش الماركسية التي كانت تعقد في المخيمات والمؤلفة من صغار الضباط ومفكرين ونقابيين على علاقة بالحركة العمالية الروسية. والأرجح انه انتمى إلى الحزب البولشيفي في ربيع ١٩١٧، ونشر بعض المقالات في «برافدا» وسواها. وعارض توقيع معاهدة بريست ليتوفسك متفقًا بذلك مع بوخارين.



جانوس آدر

قابل بيلا كون لينين في بتروغراد في كانون الاول ١٩١٧، فعهد إليه إذاك مهمة الدعاية الدولية في إطار مفوضية الشؤون الخارجية، حيث أصبح أحد أهم المسؤولين عن تنظيم أسرى الحرب وتأطيرهم. وفي ٢٤ آذار ١٩١٨، أسس المجموعة الشيوعية الهنغارية التابعة للحزب الشيوعي البولشيفي والتي كانت تضم العدد الأكبر بين المجموعات الأجنبية وتمتاز بتماسكها البنيوي. وفي تشرين الثاني ١٩١٨، استطاع الدخول إلى بودابست باسم مستعار، فوضع ركائز الحزب الشيوعي الهنغاري الذي شكل من أسرى حرب وبعض المناضلين



إيمري كيرتيش

الفوضويين ونقابيين واشتراكيين يساريين. أما مؤتمر تأسيس الحزب فقد انعقد في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٨، وظهرت جريدة الحزب «فوروس أوساغ» (الراية الحمراء) منذ ٧ كانون الاول ١٩١٨.

في ٣ شباط ١٩١٩، احبطت الحكومة الهنغارية عصيانًا قام به الحزب الشيوعي الهنغاري الحديث الولادة، فاعتقلت أعضاء لجنته المركزية بمن فيهم بيلا كون. ومن وراء قضبان سجنه، فاوض كون بشأن اتفاق سياسي مع اليسار الاشتراكي-الديمقراطي. فتمكن، ولو شكليًا، من فرض كامل برنامجه على الاشتراكية الديمقراطية. غير أنه وافق على إخضاع الاستقلال السياسي للحزب الشيوعي الهنغاري لصالح حزب اشتراكي هنغاري موحد. وعرف كيف يستفيد إلى أقصى حد من انتفاضة عارمة في ١٩١٩، فاستولى على السلطة (آذار ١٩١٩) وفرض سلطة «المجالس» على النمط السوفياتي (دكتاتورية البروليتارية). وإزاء الرفض المتنامي لهذه السلطة لدى الرأي العام الهنغاري، أخذ يطبّق نظامًا إرهابيًا. وجاء فشله في التصدي للحملة العسكرية الرومانية ليزيل اعتباره لدى الجيش ولدى أنصاره من البورجوازيين الذين كانوا في الاساس قد ناصروه لأسباب قومية. وبعد النصر الذي حققته الثورة المضادة وسقوط بودابست في يد الرومان، لجأ كون إلى فيينا، ثم إلى الاتحاد السوفياتي حيث ناضل بحماس في صفوف «الأممية الثالثة». ورغم معارضته للخط الذي مثله تروتسكي، ما لبث أن سقط هو ايضًا في مخالب ستالين إبان حملات التطهير في أواسط ثلاثينات القرن العشرين. أعاد خروتشوف الاعتبار إليه في عام ١٩٥٨.

* **كيرتيش، إيمري** Kertész, Imre (**١٩٢٩ -**): أديب هنغاري يهودي نال جائزة نوبل الآداب في تشرين الاول ٢٠٠٢. كان، قبل الجائزة شبه مجهول لأنه عاش حياة عزلة في هنغاريا، ولأنه ليس له سوى عدد قليل من الأعمال الأدبية (١٢ كتابًا)، ومعظمها يحكي عن معاناته في معسكرات الاعتقال النازية. فهو كان في الخامسة عشرة عندما سجن في معسكر أوشفيتز لفترة سنة. «كل شيء غير ذلك لا قيمة له مقارنة مع أوشفيتز...». ومما جاء في بيان نوبل للآداب ٢٠٠٢: «... تعود كتابات كيرتيش كلها إلى المنعطف الاساسي في حياته، ألا وهو المدة التي قضاها في معسكر أوشفيتز، حيث اعتقل في الخامسة عشرة من عمره (...) كان المعسكر يجسّد الحقيقة الفظة للتقهقر الانساني في الحياة المعاصرة (...) والرسالة التي يريد كيرتيش إيصالها في كتابه هي « أن تحيا يعني أن تتأقلم» (...) ويبرز كيرتيش كأقلية مجتمعة في إنسان واحد. فهو ينظر إلى نسبه اليهودي كتعريف ألصقه العدو به. ولكنه خلال تحليله يغوص في المعارف البشرية والعصر الذي عاش فيه...»».

نقلت «الحياة» (١١ تشرين الاول ٢٠٠٢، ص١) عن السكرتير الدائم للجنة نوبل للأدب هوراس إنغدال تأكيده انه على معرفة بأن «العالمين الاسلامي والعربي سيعترضان على إسم كيرتيش بسبب خلفيته اليهودية وسيقولان إن الأكاديمية اختارت مرة أخرى كاتبًا معاديًا للعرب والاسلام. أتمنى أن لا يتمحور النقاش على هذا الموضوع لأن كيرتيش شخصيًا لا يرى نفسه يهوديًا كما أنه ليس يهوديًا متدينًا. الظروف السيئة هي التي جعلته يهوديًا. وهو لم يختر أن يكتب عن يهوديته لكن الظروف هي التي أجبرته على ذلك. فالعدو النازي أجبره على أن يصبح يهوديًا. والنازية هي التي أدخلته المعتقل وجعلت منه يهوديًا».

وعن الانتاج الأدبي القليل للكاتب كيرتيش قال إنغدال: « نحن لم نكرم كاتبًا ذا مجهود أدبي كبير. كما أننا لم نكرم أسلوبه اللغوي. نحن نظرنا إلى أهمية المنظور الروائي الجديد الذي صنعه كيرتيش. نحن نعرف أن إنتاجه الأدبي قليل وأنه لا يتمتع بشهرة واسعة».

ودافع إنغدال عن اختيار كيرتيش قائلًا «إنه أخذ موقفًا ضد التطرف والتعصب. فهو كتب مقالة من اسرائيل في العام الماضي أوضح فيها إنه ضد الظروف وأخذ موقفًا خارج المتطرفين».

* **لوكاس، جيورجي** Luckas, Gyorgy (**١٨٨٥- ١٩٧١**): فيلسوف وناقد وسياسي هنغاري. تأثر بالمذهب الفلسفي الكانتي الحديث، والمذهب التاريخي المبني على مبادىء وأفكار وضعها ديلتي Dilthey وفيبر Weber، وذلك أثناء دراسته في المانيا. ثم أخذ يتوجه تدريجيًا ناحية التحليل السوسيولوجي البنيوي والتاريخي. انضم إلى الحزب الشيوعي الهنغاري عام ١٩١٨، وشغل منصب نائب مفوض الشعب للتثقيف العام في الحكومة الثورية التي ترأسها بيلا كون (١٩١٩). وفي أبرز كتبه:

«تاريخ الطبقة ووعيها» (١٩٢٣، وترجم إلى الفرنسية عام ١٩٦٠)، حاول لوكاس أن يجعل من ثورية كارل ماركس نظرية تناسب الأوضاع الراهنة باعتماده على مفهوم الجدلية لدى هيغل ومحاولة تجديدها. وشغل لوكاس منصب عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهنغاري أثناء ثورة ١٩٥٦، وكذلك منصب وزير في حكومة إيمري ناجي. وبعد قمع الثورة، نُفي إلى رومانيا، ثم عاد إلى بودابست في ١٩٥٧. ومن مؤلفاته: «الوجودية أو الماركسية» (١٩٤٧، ترجم إلى الفرنسية في ١٩٤٨)، و«تدمير العقل» (١٩٥٤، ترجم إلى الفرنسية في ١٩٥٩)، و«المعنى الحالي للواقعية النقدية» (١٩٥٥، ترجم إلى الفرنسية في ١٩٦٠)، يعتبره كثيرون أنه أهم مَن قدّم إضافات وعناصر جديدة في الفكر السياسي، وأهم مفكر سياسي ماركسي منذ ماركس، كما يعتبره البعض أهم فيلسوف في النصف الاول من القرن العشرين.

• **ميدزنتي، جوزف** Midstzenty, J. **(١٨٩٢-١٩٧٥)**: رجل دين كاثوليكي هنغاري. حارب من أجل الحريات الدينية والمدنية، وأصبح رمزًا للشجاعة والتصميم في النضال ضد الشيوعية.

سيم كاهنًا في ١٩١٥، وتدرّج في المناصب الدينية إلى أن عين كاردينالًا في ايلول ١٩٤٥ نظرًا إلى سجله في محاربة الفاشية، وأصبح معروفًا كأحد أبرز خصوم الانتهاك الشيوعي للكنيسة في هنغاريا.

اعتقل في كانون الاول ١٩٤٨، واتهم في شباط ١٩٤٩ خلال محاكمة سياسية لافتة بالتجسس والمضاربة بالعملات الأجنبية، وحكم عليه بالسجن المؤبد، ثم خفف الحكم واستبدلت به الاقامة الجبرية. وخلال ثورة ١٩٥٦، أُطلق سراحه، وبعد قمع الثورة لجأ إلى البعثة الاميركية في بودابست حيث أمضى ١٥ عامًا رافضًا أن يهرب آمنًا إلى الغرب. وبعد إبرام اتفاق بين الفاتيكان والحكومة الهنغارية أطلق سراحه في ١٩٧١. فذهب إلى روما، ومن ثم إلى فيينا حيث توفي (١٩٧٥).

اختلف مع الفاتيكان معتبرًا إياها مهادنة للشيوعية في أوروبا الشرقية. ورأى بعض المتعاطفين معه أنه كان بوسعه أن يخدم قضايا الحرية بصورة أفضل لو أنه تعاون مع القوى الأخرى المعادية للشيوعية، وانتهج سياسة أكثر مرونة في النظام الشيوعي. في ١٩٧٤، نشرت مذكراته في الولايات المتحدة الاميركية («موسوعة السياسة»، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٥٠٩، بتصرف).

• **ناجي، إيمري** Nagy, Imre **(١٨٩٦-١٩٥٨)**: زعيم شيوعي إصلاحي. رئيس الوزراء إبان ثورة ١٩٥٦.

في ١٩١٧ وقع في الأسر خلال الحرب في روسيا، وأبدى حماسًا للقضية الشيوعية، وشارك في حكومة «المجالس» التي شكلها بيلا كون (١٩١٩) وكانت أول محاولة للحكم الشيوعي في هنغاريا. وبعد سقوطها، نفي إلى الاتحاد السوفياتي حيث أمضى سنوات طويلة عاد بعدها إلى هنغاريا في ١٩٤٤ في حمى القوات السوفياتية (وكان انضم إلى الحزب الشيوعي منذ ١٩٢١ ومارس النضال السري إلى أن فرّ إلى النمسا في ١٩٢٨). عين وزيرًا للزراعة ثم للداخلية (١٩٤٥). وفي ١٩٤٧، أصبح رئيسًا للمجلس الوطني، ثم ما إن توفي ستالين وقامت الحركة المناقضة للستالينية حتى أصبح ناجي رئيسًا للمجلس الوزاري خلفًا للستاليني راكوسي. لكن ما إن عادت الأمور لتستتب في أيدي الستالينيين الهنغاريين من جديد حتى أُبعد إيمري ناجي عن الحكومة، ليعود إليها في أجواء ثورة ١٩٥٦، ويصبح ملهم تيارات كثيرة فيها، وهو كان على رأس الحكومة أيام الثورة في تشرين الاول ١٩٥٦ (راجع النبذة التاريخية).

• **هورتي دو ناجيبانيا، ميكلوس** Horty De Nagybanya, Miklos **(١٨٦٨-١٩٥٧)**: عسكري وسياسي هنغاري. ولد في كنديريس في هنغاريا (وتوفي في البرتغال)، يتحدر من عائلة بروتستانتية-على المذهب الكالفيني- نبيلة. درس في أكاديمية فيوم Fiume (حاليًا ريجيكا) البحرية. أحد معاوني الامبراطور فرنسوا جوزف (١٩٠٩). كان قائد الأسطول النمساوي الذي انتصر في معركة أوترانت Otrante عام ١٩١٧. وفي ١٩١٨، أصبح أميرالًا وقائد الاسطول النمساوي-الهنغاري. بعد الحرب العالمية الأولى، دُعي لتسلم وزارة الحرب في حكومة الثورة المضادة التي أطاحت حكم بيلا كون (حكومة «المجالس»). فدخل بودابست في تشرين الثاني ١٩١٩ على رأس جيش الثورة المضادة. وفي أول آذار ١٩٢٠، عينته الجمعية الوطنية وصيًا على عرش هنغاريا. قاوم المبادرات الآيلة إلى إعادة الامبراطورية النمساوية-الهنغارية بزعامة شارل الأول هابسبورغ (١٩٢١). لعب

في بادىء الأمر دورًا ثانويًا في حكومة الكونت بيتلين Bethlen (١٩٢٢-١٩٣١)، ثم أخذ يبدي، وبصورة تدريجية، ميلًا نحو إمساكه بسلطة دكتاتورية. فأقدم على خطوات تقارب مع إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، كان من نتيجتها أن استردت هنغاريا بعض أراضيها التي سلخت منها في معاهدات مؤتمر الصلح (١٩١٩). وفي بداية الحرب العالمية الاولى، سعى هورتي إلى صيانة حياد بلاده، ولم ينجح في ذلك، إذ دخلت هنغاريا الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤١، ما حدا بهورتي إلى أن يقبل باحتلال الجيوش الألمانية لهنغاريا في آذار ١٩٤٤. وعندما حاول التفاوض مع الاتحاد السوفياتي عندما بدأت جيوشه تتقدم في هنغاريا اعتقلته الشرطة السياسية النازية واقتادته إلى ألمانيا. وفي نهاية الحرب لجأ إلى البرتغال حيث أمضى بقية حياته.

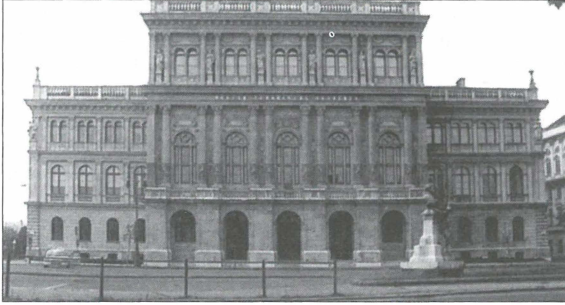
مدن ومعالم

* **بودابست** Budapest: عاصمة هنغاريا، تشكلت من جمع المدينتين «بودا» و«بست» منذ العام ١٥٧٢، وأصبحت عاصمة البلاد منذ ١٨٦٧. تعد نحو مليونين و١٠٠ ألف نسمة. لها موقع جغرافي مميز على نهر الدانوب وعلى تماس بهضاب جبال الكاربات. وهي مدينة سياحية من الطراز الأول بفضل هذا الموقع ولوجود عدد كبير من النصب والمباني الأثرية في «بودا» (القصر الملكي، كنيسة القديس ماتياس، قصور باروكية...)، وفي «بست» (برلمان على الطراز القوطي الحديث، متاحف، منابع مائية معدنية عديدة).

وبودابست أكبر مركز صناعي في البلاد، وأحد أكبر هذه المراكز في أوروبا الشرقية، وخصوصًا لجهة الصناعة الميكانيكية، وصناعة آلات وأدوات النقل، والصناعة الكيميائية، والنسيجية، والخشبية، والورقية. وبودابست عقدة مواصلات برية ونهرية. وهي مركز ثقافي وجامعي مهم.

تاريخيًا، عرفت بودابست باكرًا، وبسبب موقعها الاستراتيجي في أوروبا الشرقية، وجودًا وحراكًا بشريًا نشطًا. فالسلتيون (أو السلطيون Celtes) بنوا فيها مستوطنة دعوها «أك-إينك» Ak-Ink التي تعني «المياه الغزيرة». وبعدهم أبقى الرومان عليها وعلى إسمها «أكينكوم»، وجعلوها عاصمة مستعمرة «بانونيا» السفلى التي سقطت عام ٣٧٦ في أيدي البربر، ولم تعد إلى سابق عهدها من الأهمية والازدهار إلا عندما بنى بيلا الرابع Bela IV فيها «قصر بودا» في العام ١٢٤٧. وتمكنت بودا من الدفاع عن نفسها في وجه المغول. وازدادت أهميتها في القرن الرابع عشر عندما أصبحت مقرًا للبلاط الملكي واتخذها الأشراف مقرًا لعقد دورات اجتماعاتهم السنوية. ومن ثم جعلها الملكان سيغيسموند وماتياس، بما أضفيا على مبانيها، مدينة غربية الطراز، فضلًا عما بدأت تتمتع به من نهضة ثقافية إنسانية المنحى (بانّونيوس Pannonius) كانت الأهم في عهد النهضة بعد إيطاليا. إذ حرص الملك ماتياس، خصوصًا، على استدعاء الكثيرين من الفنانين الايطاليين والاوروبيين إلى بلاطه، كما أنشأ المكتبة الملكية (كورفينكا) التي كانت تضم في أيامه ألفي مخطوطة. وجعل الفلامان وأبناء مدينة البندقية الايطالية من «بست» موقعًا تجاريًا مهمًا.

استولى الأتراك على المدينتين الجارتين الواقعتين على ضفتي الدانوب (بودا وبست) في القرن السادس عشر، واستمرت سلطتهم عليهما حتى العام ١٦٨٦، فعرفتا جمودًا طويلًا، حتى كان النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث عادت المدينتان (بودا وبست) إلى نهضتيهما بفضل جهود الملكة ماري تيريز والملك جوزف الثاني، وبفضل تزايد أهميتهما الاقتصادية في إطار الامبراطورية النمساوية. فنقلت إليهما الجامعة الهنغارية عام ١٧٧٧، وتأسست فيهما الأكاديمية الهنغارية عام ١٨٣٠. وفي ١٨٤٨، أقيم أول جسر يربط بينهما. وسبقه، في ١٨٤٠، تأسيس المتحف الوطني، ومدرسة الرسم في ١٨٤٦. وفي ١٨٤٨، كانت «بست» المركز الثقافي والسياسي لثورة الاستقلال. والتسوية التي جرت بين النمسا وهنغاريا في عام ١٨٦٧ جعلت من «بودا» عاصمة للبلاد، ثم جرى جمع المدينتين «بودا» و«بست» لتشكلا العاصمة الرسمية في ١٨٧٣ باسم «بودابست». واستمر نمو المدينة اقتصاديًا وديموغرافيًا، وأحيانًا بوتائر سريعة بعد معاهدة تريانو Triano، فأصبحت عاصمة كبيرة لبلد صغير.



أكاديمية العلوم



المدخل الرئيسي لقصر غرشام في بودابست الذي بدأت سلسلة فنادق «فور سيزنس» تعمل منذ ١٩٩٩ على تحويله إلى فندق فخم

* **بيتش** Pécs: قاعدة مقاطعة بارانيا جنوبي البلاد، وتبعد ٢٠٢ كلم عن العاصمة. تعدّ نحو ١٧٥ ألف نسمة. أشهر معالمها كاتدرائية القديس إتيان (القرن الحادي عشر)، وكنيسة جميع القديسين (القرن الثاني عشر)، ومسجد الباشا غازي قاسم (القرن السادس عشر)، ومسجد حسن وإدريس بابا، وعدد كبير من البيوت التي لا تزال قائمة فيها وتعود إلى القرون الوسطى. مركز صناعي (صناعات غذائية، والسيراميك).

تاريخيًا، تقوم بيتش على موقع سلتي Celte كان يُسمّى «سوبياني» Sopiance وكان أصبح عاصمة بانونيا السفلى في ايام الامبراطور الروماني هادريان. في القرن التاسع، خضعت المدينة لسلطة أساقفة سالزبورغ ودُعيت «كوانك إكليزيا» Quinque Ecclesiae. وفي العام ١٠٠٠، أسس الملك (والقديس) إتيان كرسي أسقفي فيها. وأنشأ لويس الكبير فيها، عام ١٣٦٧، أول جامعة هنغارية. احتل الأتراك بيتش عام ١٥٤٣ إلى ١٦٨٦؛ وأصبحت بيتش مركزًا تجاريًا مزدهرًا، وارتفعت في ساحاتها النصب. وبعد هزيمة الاتراك، نمت ببطء حتى أواسط القرن التاسع عشر حيث بدأت تشهد قيام صناعات حديثة.

• **ديبريسن** Débrecen: قاعدة مقاطعة (كوميتات) هاجدو-بيهار الهنغارية. تبعد ١٧٠ كلم عن العاصمة بودابست، وتعد نحو ٢١٦ ألف نسمة. جامعة. مركز للصناعات الدقيقة (أدوات الطب الجراحي) والعقاقير.

تاريخيًا، تأسست في القرن الرابع عشر، وأصبحت، كما استمرت حتى ١٩٤٥، سوقًا تجاريًا كبيرًا للمنتوجات الزراعية. لعبت دور المركز والمحور للحركة البروتستانتية في هنغاريا، بحيث أُطلق عليها لقب «روما الكالفينية» أو «جنيف الهنغارية». ثم عرفت حياة ثقافية نشطة بعد تأسيس أول مطبعة هنغارية فيها (١٥٦١). وأول معهد بروتستانتي، وكلاهما (المطبعة والمعهد) أُضيفا إلى كلية الحقوق والعلوم الإلهية التي شكلت نواة الجامعة الحالية فيها. كانت ديبريسن مركز الجمعية الوطنية الهنغارية من ١٨٤٨-١٨٤٩، حيث أعلن كوسوث (راجع النبذة التاريخية) استقلال هنغاريا في ١٤ نيسان ١٨٤٩. وكذلك اتخذت أول حكومة للتحرير (١٩٤٤) من ديبريسن مقرًا لها.

• **شيكيسفيهيرفار** Székesfehèrvar: قاعدة مقاطعة (كوميتات) فيجر في جنوب غربي العاصمة بودابست. تعد نحو ١١٠ آلاف نسمة. متحف في الهواء الطلق معروف باسم «حديقة الاطلال». ومن أشهر معالمها: كنيسة القديسة آن، تعود إلى العام ١٤٧٠، وذات الطراز المعماري القوطي، وكنائس ودور سكنية على الطراز الباروكي. مركز صناعي: الألومينيوم وأدوات لأجهزة التلفزة

تاريخيًا، تأسست المدينة في أيام الملك-القديس إتيان، وحملت، حتى أواسط القرن السادس عشر، إسم «ألبا ريجيا»، وكانت المكان الذي يجري فيه تتويج الملوك الهنغاريين، وفيها صدرت «البراءة الذهبية» Bulle d'or عام ١٢٢٢ التي تحد من السلطة الملكية. احتلها الاتراك عام ١٥٤٣ إلى ١٦٨٨. وأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت مسرحًا لمعارك عسكرية ضارية بين الالمان والسوفيات خلّفت فيها أضرارًا جسيمة. وأعيد إعمارها بعد الحرب.

• **غيور** Gyor: قاعدة مقاطعة غيور-موسون-سوبرون، وتقع على ضفاف أحد روافد الدانوب، وعلى مسافة ١٢٨ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ١٣٥ ألف نسمة. كنيسة للآباء الكرمليين ذات طراز باروكي، وكاتدرائية بُنيت في القرن الثاني عشر، وأعيد ترميمها مرات عدة. صناعات ميكانيكية، خصوصًا صناعة القاطرات وجسور الحديد. تاريخيًا، على موقع غيور الحالية، كانت هناك في القرن الخامس ق.م. مستوطنة سلتية، استمرت وازدهرت في العهد الروماني.



متحف الهولوكوست



هولندا

بطاقة تعريف

الاسم: «الاراضي الواطئة» ترجمة لـ نيدرلاند Nederland، ولـ «هولاند» Hollande، من Hol-land: «البلاد المجوّفة»، أو «بلاد الخشب».

الموقع: في أوروبا. تبلغ طول حدودها البرية ١٠٨٠ كلم، منها ٥٨٤ كلم مع ألمانيا، و٤٩٦ كلم مع بلجيكا. ويبلغ طول شاطئها ١٢٠٠ كلم. أعلى نقطة في أراضيها عن سطح البحر تقع في هضبة «فالسربرغ» Vaalserberg، ولا تتجاوز ٣٢١م.، وأخفض نقطة هي في «برنس ألكسندربولدر» Prins Alexanderpolder وتصل إلى ٦,٧–م من سطح البحر. وهناك ٢٤٪ من مساحة البلاد هي مناطق منخفضة عن سطح البحر ويعيش عليها ٦٠٪ من السكان الهولنديين. وعرفت هولندا، بسبب واقعها الجغرافي هذا، عدة فيضانات أبرزها في عام ٨٠٨ و١٠١٤ و١٠٤٢ و١١٣٤ و١٢٢٠ و١٢٨٧، و١٥٣٠ و١٥٥٢ و١٦٢٥ و١٦٨٦ و١٧١٧ و١٧٧٥–١٧٧٦.

المساحة: ٤١٥٢٦ كلم٢، منها ١٧٧٩ كلم٢ استردها الهولنديون من البحر خلال القرن العشرين وفي سياق كفاحهم الطويل في مواجهته، الكفاح المعروف بـ «البُلْدَرة» Poldérisation، أي ردّ مياه فيضان البحر واستصلاح الاراضي التي كانت مغمورة بالمياه.

« البُلْدَرة» (إسترداد أراضٍ بإرجاع مياه البحر): نحو العام ٧٠٠ ق.م. بدأ البحر يتسرب إلى داخل اراضي هولندا بانتزاعه قطعًا تُربية (تراب متكون من الانحلال

البطيء لبعض النباتات الطحلبية). ونحو العام ١٢٥٠ وصل بحر زويدرزي Zuiderzee (بحر داخلي كان متصلًا بالبحار الخارجية) إلى أقصى اتساعه نتيجة سقوط القطع التُربية في لججه.

في القرن السابع عشر، بدأ الهولنديون كفاحهم ضد هذه الكارثة الطبيعية باستخدامهم التكنولوجيا المتوافرة. فتوصلوا إلى تجفيف بعض البحيرات المتناثرة هنا وهناك مستخدمين طاقة الطواحين الهوائية. وفي أواسط القرن التاسع عشر استخدموا التفريغ بواسطة المضخات العاملة على البخار، منجزين بذلك أول عملية «بُلْدَرة» كبيرة وهي بُلْدَرة هارلم – مرمير في جنوب غربي أمستردام. وفي جزر الجنوب الغربي والشمال، بدأ السكان يستعملون منذ القرن الثامن العاشر طريقة «التوحيل» الذي يتسبّب به المد والجزر، ثم يباشرون ببناء سدّ ما إن تتخطى الأتربة الموحلة في ارتفاعها مستوى سطح البحر. وفي القرن التاسع عشر، ولتسريع «التوحيل»، بدأوا يبنون سدودًا في مستويات أدنى لإركاد الرمال والوحل وإعطاءها فرص التماسك.

في سنوات ١٩٢٧–١٩٣٠، تمت «البُلْدَرة» الأولى في زويدرزي باستعمال مضخات التجفيف الكهربائية العاملة على محركات الديزل. وفي ١٩٣٢، تمّ بناء سدّ الإقفال لبحر زويدرزي، بحيث أصبح بحرًا داخليًا معزولًا عن البحار الخارجية، وبلغ طول السدّ ٣٢ كلم وتحوّل إسم البحر إلى «بحيرة إيجسيل».

في العقود الثلاثة، ١٩٤٠–١٩٧٠، تمّ تجفيف ٤ من ٥ «بُلْدَرات»، بحيث اكتسبت هولندا ١٦٥٠ كلم² من الاراضي. وبعد فيضانات العام ١٩٥٢، وُضعت «خطة دلتا» (١٩٥٨–١٩٨٧)، وخُصصت لها مبالغ بقيمة نحو ٢٢ مليار دولار لإعلاء ارتفاعات السدود القائمة، وبناء سدود أخرى تشمل كل الأذرعة البحرية باستثناء دراعين ضروريين للملاحة (مرفأ روتردام ومرفأ أنفرس). وفي ١ شباط ١٩٩٥، أعلنت السلطات عن «خطة دلتا» جديدة. وهكذا يستمر الهولنديون في كفاحهم البيئي، الذي فرضته عليهم الطبيعة، حتى يقضوا على كل إمكانية تهديد بحري لإقليمهم البري.

اكتسب الهولنديون، من خلال «البُلْدَرة» التي ابتكروها وساروا بها بثبات وعناد، ولا زالوا، ٣٥٠ كلم² في القرن الثالث عشر، و٣٥٠ كلم² في القرن الرابع عشر، و٤٢٥ كلم² في القرن الخامس عشر، و٧١٠ كلم² في السادس عشر، و١١٢٠ كلم² في السابع عشر، و٥٠٠ كلم² في الثامن عشر، و١١٧٠ كلم² في التاسع عشر، و١٦٥٠ كلم² بين العام ١٩٠٠ والعام ١٩٨٦. وبلغت كلفة هذا الإكتساب ما معدله ١,٥ مليون دولار سنويًا.

العاصمة: أمستردام. أهم المدن: روتردام، لا هاي، أوترخت، أيندهوفن، أنشيدي/هنغلو، نيميغ، تيلبورغ، دوردخت/زويندرخت، هارلم، غروننغ، أرنهم، هيرلن/كيركراد (راجع مدن ومعالم).

اللغات: النيرلندية Neerlandais (رسمية)، متفرعة من لهجتين:

– اللهجة الفرنسيكية الواطئة، في غرب البلاد، المعروفة بالنيرلندية التي أصبحت لغة وطنية محكية ومكتوبة ومنشورة ابتداء من القرن السادس عشر، ويتكلمها نحو ٢١ مليون شخص في العالم، منهم الفلامند في بلجيكا، والأفريكندرز في جنوب افريقيا (٤ ملايين).

– لهجة الفريسون Frisson، أو الأنكلو–ساكسونية والالمانية، تكلمها سكان منافذ الراين وبحر البلطيق حتى القرن الخامس عشر، ولا يزال يتكلمها نحو ٢,٩٪ من مجموع سكان هولندا الحاليين.

السكان: يبلغ تعدادهم ١٦ مليون نسمة (٢٠٠٢). كانوا ٢,٦١ مليون في العام ١٨٣٠، وأصبحوا ٥,١ ملايين في ١٩٠٠، و١٠,٠٣ ملايين في ١٩٥٠. وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون ١٧,٦ مليونًا في العام ٢٠٢٥.

٣١٪ من الهولنديين كاثوليك، ٢٢٪ بروتستانت، ٦٪ يعتنقون أديان أخرى، و٤١٪ يصرّحون بأنهم لا يعتنقون أي معتقد ديني.

الحكم: ملكي دستوري. المملكة تجمع المتروبول الهولندي وجزر الأنتيل الهولندية وأروبا، وينظم شؤونها قانون صادر في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤ الذي يتفوق، في شؤون إدارة هذه المملكة، على الدستور. والدستور المعمول به صادر في ٢٩ آذار ١٨١٤، مع تعديلاته في ١٩٨٣. رئيس الدولة هو الملكة الحالية (٢٠٠٣)، والعرش وراثي. البرلمان من مجلسين: الثاني مكون من ١٥٠ عضوًا منتخبًا بالاقتراع الشامل والمباشر لولاية من

أربعة أعوام؛ والأول، من ٧٥ عضوًا تنتخبهم المقاطعات لولاية من أربعة أعوام ايضًا. الوزراء مسؤولون أمام مجالس المقاطعات، يعينهم رئيس الدولة بناء على اقتراح أحدهم المتقدم عليهم والذي يصبح، في أكثر الأحيان، رئيس الحكومة. وهناك مجلس الدولة، وهو هيئة استشارية عليا تترأسها الملكة، ومكون من نائب رئيس وعشرين عضوًا.
وتقسم البلاد إلى ١٢ مقاطعة، يدير كل مقاطعة مجلس ينتخب أعضاؤه بالاقتراع الشامل والمباشر؛ وإلى المقاطعات، هناك ٦٤٧ كومونة، ولكل كومونة مجلس بلدي ينتخب أعضاؤه لأربعة أعوام.

الأحزاب: - حزب النداء الديمقراطي المسيحي (CDA)، تأسس في ١٩٨٠، ويتزعمه هلغرز المولود في ١٩٥٥؛ - حزب العمل، تأسس في ١٩٤٦، ويتزعمه أدلموند المولود في ١٩٤٩؛ - الحزب الليبرالي، تأسس في ١٩٤٨؛ - الحزب الديمقراطي ٦٦، تأسس في ١٩٦٦؛ - حزب الدولة الاصلاحي، تأسس في ١٩١٨؛ - حزب الفدرالية السياسية الاصلاحي، تأسس في ١٩٧٥؛ - حزب الاتحاد السياسي الوطني، تأسس في ١٩٤٥؛ - حزب ديمقراطيي الوسط، تأسس في ١٩٨٦؛ - حزب الخضر-اليسار، تأسس في ١٩٩١.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٩٣٥ (بين الأعلى في العالم). الناتج المحلي الاجمالي ٤٠٨ مليار دولار، وحصة الفرد منه ٢٥٦٥٧ دولارًا (Etat du monde, 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين حصة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي):
في الزراعة ٤,٦٪ (٤,٢٪)، في المناجم ٤,٢٪ (٨,٢٪)، في الصناعة ٢٢,١٪ (٢٧٪)، في الخدمات ٦٩,١٪ (٦٦٪). مدة العمل السنوية ١٤٠٠ ساعة في هولندا (١٩٥٣ ساعة في الولايات المتحدة، و١٥٢٠ ساعة في فرنسا).
أهم المزروعات: قصب السكر، البطاطا، الذرة، القمح، الشعير، الزهور ونباتات الزينة. وفي هولندا ثروة خشبية (غابات) مهمة، وكذلك ثروة حيوانية وسمكية.
أهم الثروات: الغاز الطبيعي، النفط، الفحم الحجري والملح.
صناعيًا، في هولندا أربع شركات كبرى متعددة الجنسيات: رويال دوتش شل، أونيليفر، فيليبس وأكزو، فضلًا عن شركات عديدة أخرى أقل أهمية.
أبرز المناطق الصناعية في هولندا: قناة بحر الشمال (حديد مستورد)، ومنطقة نيوي ووترويغ (النفط الخام)، غروننغ وليمبورغ في الجنوب (صناعات زراعية وكيميائية). وأهم الصناعات: آلات وأدوات الملاحة البحرية (أحواض بناء السفن في روتردام وغيرها)، صناعات غذائية على أنواعها.
على صعيد الصناعة السياحية، تستقبل هولندا ما معدّله نحو ٩ ملايين سائح سنويًا.

ميناء روتردام: أكبر وأهم مرفأ في العالم. يحتل ١,٥٪ من مساحة هولندا، ويسكن في محيطه ٩٪ من مجموع السكان، ويشغل ١٤٪ من الناتج المحلي الداخلي. لا قنوات فيه لرفع السفن أو خفضها، ولا جسور، ويتمتع بشبكة مواصلات كثيفة وبالغة الدقة والتنظيم في تأمين مختلف طرق وأنواع الاتصالات والخدمات، بما فيها استخدام نهر الراين الذي تصل قواربه المسطحة في ما بينه وبين مدينة بال في سويسرا. كما يجري العمل حاليًا بمشروع يصله بنهر الدانوب من خلال رافد «المان» من خلال قناة الراين-مان-دانوب. وبانجاز هذا المشروع يصبح مرفأ روتردام على صلة مباشرة بمنطقة أوروبية يبلغ عدد سكانها ١٧٠ مليون شخص، وهي المنطقة المعتبرة أكثر مناطق العالم تصنيعًا.
تبلغ مساحة مياه المرفأ ٢٢١٣ هكتارًا، ويبلغ طول أرصفته ٣٧,٤١٠ كلم، وتحتل مخازنه ومحلاته مساحة ١٥٧٧٠٠٤ م^{2}، وتبلغ كمية استيعاب مثلّجاته ٨٨٦١٦ مترًا مكعبًا، وتستوعب إهراءات القمح ٤٤٨٣٠٠ طن...
ويتبع المرفأ مصفاة لتكرير النفط، ومجمع صناعي بتروكيميائي، وآخر لصناعة الحديد.
والمرفأ مرسى لـ٤٥٠ خط ملاحة، ويصلح لاستقبال سفن لنقل النفط بحمولة ٣٦٥٠٠٠ طن.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: في القرن الأول ق.م.، عندما غزا يوليوس قيصر الاراضي التي تشكل اليوم هولندا وبلجيكا، كان هناك سكان من أصول جرمانية وسالتية. وهم البلج (أو البلجيكيون)، والباتاف والفريزون. أخضع الرومان البلج، ثم تحالفوا مع الباتاف، ولكنهم لم يتوصلوا أبدًا إلى فرض سيطرتهم بالكامل على الفريزون (الفريسون Frison) الذين كانوا يعيشون بالقرب من البحر والذين اعتادوا الصراع مع البحر الذي سهّل عليهم مقاومة الرومان، ولم يخضعوا لتأثير أجنبي إلا في القرن الثامن عندما دخلت المعتقدات المسيحية فاعتنقوها.

في القرون الوسطى، وبفضل موقعهم على بحر الشمال وعند ثلاثة أنهر تخترق بلادهم، عرف السكان ازدهارًا تجاريًا مهمًا، وبدأت مدينتان في النمو هما أمستردام وروتردام. وفي القرن الخامس عشر، خضعت البلاد لسيطرة دوق دو بورغون، ثم لملوك اسبانيا. وعندما تخلى شارلكان (شارل الخامس) عن العرش عام ١٥٥٥، أصبحت هولندا من ممتلكات ابنه فيليب الثاني الذي فرض على أتباعه خضوعًا مطلقًا للعرش الاسباني وللكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فانتفض الهولنديون في وجه الملك. لكن الدوافع الأهم للانتفاضة كانت دينية، وبها بدأ التاريخ الحديث لهولندا.

في التاريخ الحديث: في النصف الأول من القرن السادس عشر انطلقت حركة الاصلاح الديني من ألمانيا على يد مارتن لوثر. وفي هولندا، بشر إيراسم ايضًا بضرورة إصلاح الكنيسة علمًا انه لم يعتنق البروتستانتية. لكن فيليب الثاني لم يكن يفصل بين الخضوع للتاج الاسباني والخضوع للكنيسة الكاثوليكية. وعلى قدر ما كانت الأفكار الاصلاحية تنتشر كان القمع الاسباني يعنف، حتى أن المجلس الحكومي المعاون لفيليب الثاني (دعاه الهولنديون «مجلس الدم») أصدر قرارًا يعطي الحق باعدام كل هولندي متهم دون محاكمة مسبقة. وفي عام ١٥٦٨، قاد غيوم دورانج إنتفاضة الهولنيين التي كانت بداية الطريق التي أوصلت إلى قيام «الجمهورية النيرلندية» (الهولندية).

وفي ١٥٧٩، اختارت المقاطعات الجنوبية من البلاد أن تعقد صلحًا مع اسبانيا وأن تبقى كاثوليكية المعتقد الديني. أما المقاطعات الشمالية، التي كانت قد أسست في ما بينها أتحاد أوترخت، فقد اختارت استمرار المعارك حتى الاستقلال الكامل. فكان لها الاستقلال عام ١٦٤٨، ومعه بدأ عصر هولندا الذهبي.

العصر الذهبي: في هذا العصر، قبيل وبعد الاستقلال، انطلق البحارة الهولنديون بحثًا عن طرق بحرية جديدة لتجارتهم، وأعطوا لجمهوريتهم الصغيرة امبراطورية واسعة الأرجاء. وقد حملت مراكب شركتهم إلى البلاد الأفاويه والبن والمنتوجات الثمينة كافة من شبه القارة الهندية. وقد كانت هذه التجارة في أساس إغناء المدن الهولندية الساحلية، ونالت «الشركة الهولندية للهند الشرقية» (تأسست عام ١٦٠٢) امتياز الاتجار شرقي رأس الرجاء الصالح وغربي مضيق ماجلان. أما «الشركة الهولندية للهند الغربية» (تأسست في ١٦٢٢) فقد نافست القوة الاسبانية في القارة الاميركية.

وأسس الهولنديون عدة مستعمرات، أهمها مستعمرة الهند الشرقية الهولندية، وأصبحوا أسياد الأرخبيل الأندونيسي الذي حكموه من باتافيا (جاكرتا)، إسم إحدى القبائل الثلاث الاساسية التاريخية في هولندا، ومستعمرة فورموزا، وسيلان (سري لانكا حاليًا)، ومالاكا وتاسمانيا (جزيرة بالقرب من شاطىء أوستراليا). وكان قد تمّ اكتشاف واستغلال عدد من هذه الممتلكات لحساب شركة الهند الشرقية الهولندية. وعلى رأس الذين قاموا بهذه الاكتشافات البحار آبل جانسزون تاسمان الذي غادر، عام ١٦٤٢، باتافيا، في رحلة استكشافية في المحيط الهادئ. فاكتشف زيلندا الجديدة والجزيرة التي حملت في ما بعد إسمه. أما

شركة الهند الغربية الهولندية فقد أسست مركزًا لها على الشاطئ الشمالي من أميركا الجنوبية، في غويانا الهولندية (سورينام الحالية)، كما استعمرت جزر كرواسايو، أروبا وبونيرا بالقرب من شواطئ أميركا الجنوبية، وسان أوستاتش، سابا وسان مارتن جنوبي بورتوريكو. وكانت هذه الجزر الست تشكل جزر الأنتيل الهولندية.

وفي عام ١٦٠٩، كان هنري هدسون، ملّاح انكليزي عمل في خدمة شركة الهند الغربية الهولندية، قد اكتشف خليج هدسون، فأسس الهولنديون في المنطقة مراكز تجارية، وأعطوا لمستعمرتهم هناك (وكانت تتضمن أجزاء من ولايات كونيكتيكوت وديبليوار ونيويورك الاميركية) إسم «هولندا الجديدة»، وتمسكوا بها حتى العام ١٦٦٤ حينما انتزعها الانكليز من هولندا.

(اليوم، لم يعد لهولندا امبراطوريتها الاستعمارية السابقة. فجزر الهند الشرقية الهولندية أصبحت مستقلة منذ ١٩٤٩ وأصبح إسمها أندونيسيا. وجزر الأنتيل الهولندية، أصبحت منذ ١٩٥٤ ذات حكم ذاتي من ضمن المملكة الهولندية، في حين نالت سورينام استقلالها منذ ١٩٧٦. وكانت مساهمة هولندا في التراث البشري-وفي عصرها الذهبي في القرن السادس عشر والسابع عشر- كبيرة ومهمة. فبالاضافة إلى العديد من العلماء الهولنديين في مختلف ميادين العلوم الطبيعية، يكفي ذكر هوغو غروسيوس، مؤلف كتاب «قانون الحرب والسلم» الذي استحق عليه لقب «أب القانون والأشخاص»، واستحقت لاهاي بفضله، بعد قرون، لتكون مقر محكمة العدل الدولية؛ والفيلسوف باروخ سبينوزا، والرسام الكبير رامبرندت، وسواهم).

من القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الثانية: بدأ العهد الذهبي الهولندي (اكتشافات واستعمار ما وراء البحار) بالأفول مع الحروب الخاسرة التي خاضتها هولندا ضد إنكلترا حينًا وفرنسا أحيانًا في أواخر القرن السابع عشر. ولكن، عندما اصبح غيّوم الثالث دورانج ملكًا على إنكلترا، تحسنت العلاقات بين البلدين، وتبعتها فترة من السلام.

في ١٧٩٤، غزت جيوش الثورة الفرنسية البلاد التي ضمّها نابوليون بونابرت إلى حكمه بعد سبع سنوات. وعلى اثر سقوط نابوليون (١٨١٥)، اصبحت هولندا مملكة تضم بلجيكا (حتى ١٨٣١) ولوكسمبورغ (حتى ١٨٣٩).

وفي حين كانت أوروبا تعيش اختمارات ثورية (خصوصًا في ١٨٤٨)، تحولت هولندا إلى ملكية دستورية ديمقراطية. وعرفت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إزدهارًا واسعًا. ولم تعكّر صفو هذا الازدهار الحرب العالمية الأولى، إذ تمكنت هولندا من اجتياز عقباتها بفضل سياسة الحياد التي اتبعتها.

لكن هتلر، في الحرب العالمية الثانية، لم يوّفر هولندا. فقصفت طائراته مدينة روتردام في ١٤ ايار ١٩٤٠، وقضت على ٤٠٪ من منشآت المدينة ومبانيها. وبعد ستة أيام، غزت الجيوش الالمانية البلاد واضطرتها للاستسلام. فلجأت الملكة فيلهلمين وأفراد الأسرة المالكة والحكومة إلى لندن. أما السفن الهولندية فاستعملها الالمان في الأطلسي، واليابانيون في الهادئ.

أبرز أحداث هولندا خلال خمسين سنة (١٩٤٦-١٩٩٥)

ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى أعاد الهولنديون بناء اقتصادهم بسرعة مذهلة. وفي ١٩٤٨، شكلت هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ اتحادًا جمركيًا، «بينيلوكس» **Benelux** (راجع «بينيلوكس»، ج٦، ص١٤٤). وفي ١٩٥٩، بدأ العمل بالسوق الأوروبية المشتركة، وكانت بلدان البينيلوكس، وألمانيا الاتحادية، وايطاليا وفرنسا في اساسه. وقد أتاحت هذه السوق لهولندا بأن تشارك بفعالية في التوسع الاقتصادي الناتج عن زيادة المبادلات بين الدول الست الأعضاء.

اهتم الهولنديون بالقضايا الدولية (أحداث التشيلي، ناميبيا، إعادة الديمقراطية في البرتغال

واسبانيا واليونان، الحلف الأطلسي، مسألة المتشقين السوفيات...) كاهتمامهم تقريبًا بالقضايا الداخلية. وهم يتيميزون بذلك عن باقي الشعوب. ويعيد الدارسون هذه الميزة إلى الإحساس بالمسؤولية الانسانية التي تركّز عليها المعتقدات الكالفينية، والتي اتسعت حتى شملت الكاثوليك وغيرهم من الهولنديين. ومن الأحداث التي شغلت الرأي العام الهولندي في ستينات وسبعينات القرن العشرين: زواج الأميرة بياتريكس من الماني هو كلاوس فون أمسبرغ (١٩٦٦)، وتخلي الملكة جوليانا عن العرش لمصلحة ابنتها (١٩٨٠) حيث شهدت البلاد، يوم تتويج الملكة الجديدة، اضطرابات أحدثتها مجموعات لها مطالب مختلفة، وإعادة قضايا جرائم الحرب التي طالت بعض الشخصيات، منهم جوزف لانس أمين عام منظمة معاهدة حلف الأطلسي، الذي أثيرت قضية انتمائه إلى الحركة الوطنية الاشتراكية عام ١٩٣٣ (وكان هذا الحزب شرعيًا في البلاد في تلك السنة)؛ وحصول سورينام (غويانا الهولندية سابقًا) على استقلالها عام ١٩٧٥، وما استتبع ذلك من عودة الكثيرين من هناك إلى هولندا. وعلى الرغم مما أثارت هذه المسائل من تململ في الرأي العام فانقسم حولها، استمرت الديمقراطية في هولندا لتكون أكثر ديمقراطيات أوروبا الغربية إنفتاحًا.

ومنذ ١٩٧١، تعاقبت حكومات بارند بيشويفل (إئتلاف أحزاب الطوائف والمناطق مع الليبراليين ١٩٧١–١٩٧٣)، وجوب دين أويل (تحالف أحزاب الطوائف والمناطق مع أحزاب اليسار ١٩٧٣–١٩٧٧)، وحكومة أندريز فان أغت هانز فيغل (ائتلاف الاحزاب والليبراليين ١٩٧٧...).

على صعيد العلاقات الخارجية، قاد وزير الخارجية ج. لانس (طيلة ١٩ سنة متوالية) سياسة معادية للشيوعية ومتعاونة إلى أبعد الحدود مع الولايات المتحدة. أما خليفته الوزير ماكس فان در شتول فقد انتهج «سياسة سلام نشطة»، وكثّف المساعدات الهولندية الخارجية بحيث طالت منظمات التحرير الأفريقية وبعض الدول بما فيها كوبا. وفي ١٩٧٧، رفضت هولندا قنبلة النويترن، فجمع بيان رافض لها تواقيع نحو مليون مواطن هولندي. وقد لقيت حكومة فان أغت مصاعب (١٩٧٨) من جانب المعارضة التي طالبت بمزيد من الضمانات حول استعمال البرازيل للأورانيوم المغذّى الذي قدمته لها هولندا.

في ايار ١٩٨١، جرت انتخابات تشريعية تركزت الحملة الانتخابية خلالها على صواريخ برشينغ–٢ العائدة للحلف الأطلسي والمزمع نصبها على الاراضي الهولندية. وقد خسر ائتلاف المسيحيين الديمقراطيين ويمين الليبراليين ثلاثة مقاعد عن الانتخابات السابقة، وكذلك خسر الحزب المنافس، الحزب الاشتراكي (زعيمه جوب دن أويل) تسعة مقاعد، في حين تضاعف عدد مقاعد الديمقراطيين اليساريين. وفي ٢ ايلول ١٩٨١ كلفت الملكة بياتريكس أندريز فان أغت تشكيل حكومة من وسط اليسار هذه المرة. وتأخر التكليف كل هذه المدة (من أيار إلى أيلول) بسبب الخلاف بين الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين، خصوصًا حول إقامة ٤٨ صاروخًا جديدًا للحلف الأطلسي على الاراضي الهولندية. وتوزعت الحقائب الوزارية (١٤ حقيبة) على ست للديمقراطيين المسيحيين، وخمس للاشتراكيين، وثلاث للديمقراطيين (الليبراليين الجدد)، في حين عين جوب دن أويل (اشتراكي) نائبًا لرئيس الوزراء. لكن بعد نحو شهر ونيف، قدم أغت استقالة حكومته للملكة بعد فشل الحكومة في التوصل إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٨١، أعيد تشكل الحكومة بعد إعلان أطرافها التوصل إلى اتفاق في ما بينهم.

وفي غضون ستة شهور، بين أيار ١٩٨٢ وتشرين الثاني ١٩٨٢، تشكلت أربع حكومات. فبعد استقالة حكومة أغت، كلفته الملكة مجددًا. فشكلّ حكومة من مسيحيين ديمقراطيين وليبراليين يساريين. وبعد انتخابات ايلول ١٩٨٢ التشريعية وانتصار الاشتراكيين، كلف جوز فون كمناد، وبعد نحو شهرين كلف رود لبرز الذي حل محل كمناد في زعامة المسيحيين الديمقراطيين. وفي حزيران ١٩٨٤،

صادق البرلمان الهولندي على خطة الحكومة لنشر ٤٨ صاروخ «كروز» الاميركية المتوسطة المدى اذا وجهت موسكو المزيد من صواريخ إس إس-٢١ نحو أوروبا الغربية. وقد ضمن البرلمان، في الوقت نفسه، بقاء الائتلاف الحكومي الذي ينتمي إلى يمين الوسط.

وفي ٢٨ شباط ١٩٨٦، أقرّ البرلمان (بغالبية ٧٩ صوتًا ضد ٧٠) المعاهدة الاميركية-الهولندية حول إقامة ٤٨ صاروخًا للحلف الأطلسي في هولندا. وفي ٩ آذار من السنة نفسها جرت انتخابات بلدية، قُبلت فيها أصوات ٣٥٠ ألفًا من الأجانب المقيمين، وأسفرت عن تقدم الاشتراكيين.

وفي كانون الثاني ١٩٨٩، قُسمت قطاعات البريد ووسائل الاتصالات كافة بين ثلاث شركات، واستمرت الدولة مالكة لـ٥١٪ منها.

وفي تشرين الثاني ١٩٩٣، ردّ مجلس الشيوخ الهولندي قانون الاجانب الجديد الذي كان مجلس النواب قد أقره قبل شهر واحد، والذي كان اعتبر بمثابة ردة يمينية سافرة على المواثيق السياسية الهولندية وخضوع لضغوط من خارج البلاد لتشديد الحملة على المهاجرين الأجانب. وجاء رد مجلس الشيوخ لمشروع القانون مفاجأة سارة لمنظمات حقوق الانسان الهولندية. كما شكّل موقف مجلس الشيوخ دعمًا لموقف القضاء الهولندي.

وفي ايار ١٩٩٤، مُني الحزب الديمقراطي المسيحي بأكبر هزيمة منذ بداية القرن العشرين. فخسر ٢٠ مقعدًا من أصل ٥٤ كانت له، فيما خسر حليفه الآخر حزب العمل ١٢ مقعدًا من أصل ٤٩ في مجلس الشيوخ. وفي المقابل نجحت أحزاب المعارضة في انتزاع القاعدة الانتخابية ضاربة أرقامًا قياسية لصالحها.

وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتوضح تراجع شعبية برنامج اليمين الحاكم وحلفائه بما فيها حزب العمل. وأصبح من المفهوم تخلي رئيس الوزراء رودولفوس لوبيرز Rod. Lubbers (مولود ١٩٣٩) عن منصبه في الحكومة المقبلة.

وفي ٢٢ آب ١٩٩٤، شكل فيم كوك Wim Kok (مولود ١٩٣٨) حكومة جديدة، وكان نائب رئيس الوزراء وممثل حزب العمل في الائتلاف الحاكم.

العلاقات الهولندية-الاسرائيلية

في ٢٧ آذار ١٩٩٥، قامت الملكة بياتريكس (وزوجها الأمير كلاوس) بأول زيارة لاسرائيل. وأثناء الزيارة التي استغرقت ثلاثة أيام زارت مقبرة «ياد فاشيم» لضحايا النازية من اليهود. وأعادت هذه الزيارة إلى مسرح الاعلام الدولي، وإلى أرشيفات الدراسات، تاريخ علاقات هولندا باليهود وباسرائيل.

١- على الصعيد العسكري: في ١٩٩٧، صدر كتاب للصحافي الهولندي فرانس بيترز بعنوان «صديقان حميمان، التحالف السري بين هولندا واسرائيل»، راجعته وحققت فيه أنازاير فان اميلروي، كاتبة هولندية متخصصة في شؤون الشرق الأوسط ورئيسة تحرير مجلة «العلوم الاجتماعية» الهولندية. وفي مقدمة مراجعتها قالت («الحياة»، ١٠ كانون الاول ١٩٩٧، ص١٨) إن هذه «العلاقة الخاصة» بين هولندا واسرائيل «لم تخضع أبدًا لأي دراسة أو تحقيق جديين لأنها لم تتعرض اطلاقًا إلى أي تشكيك جدي من قبل الهولنديين». وفي مراجعة أنازاير فان اميلروي للكتاب، في المرجع نفسه («الحياة»، ١٠ و١١ كانون الاول ١٩٩٧)، تظهر الأمور التالية حول العلاقات الهولندية-الاسرائيلية «الخاصة التي تتخذ أبدًا شكل حلف دفاعي عسكري أو شيئًا مشابهًا. وكان التعاون العسكري وتجارة السلاح بين البلدين يتم بالكامل خارج القنوات العادية».

كان ويليام دريس (راجع باب زعماء) واحدًا من أوائل رؤساء الحكومة الهولندية العماليين بعد الحرب العالمية الثانية، وقد سمحت حكومته لممثلها في الأمم المتحدة أن يصوّت لصالح مشروع تقسيم فلسطين الذي توصلت إليه لجنة تابعة للمنظمة الدولية برأسها الدبلوماسي الهولندي نيكولاس بلوم. وكان على الحكومة الهولندية، ووزارة خارجيتها، أن تقبل

على امتداد العشرين سنة التالية تعامل الحكومات والبرلمانات المتعاقبة في هولندا مع النزاع الاسرائيلي– العربي، رسميًا وفي المجال الدولي، باعتباره أساسًا مشكلة لاجئين فلسطينيين تتولى متابعتها وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة «أونروا». وحتى ١٩٦٧، لم يكن تصويت اي سفير لهولندا لدى الأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالفلسطينيين موضع نقاش إطلاقًا في البرلمان الهولندي.

وأصبح دريس رئيسًا للوزراء في ١٩٤٨، ورغم تأييده لاسرائيل وافق على تأجيل الاعتراف بها إلى أن يقدم البريطانيون، حلفاء هولندا في الحرب، على هذه الخطوة. وبالفعل، عندما أعلنت بريطانيا بعد بضعة أشهر اعترافها باسرائيل (في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٩)، حذت هولندا حذوها بعد ذلك بخمسة أيام. ويستنتج بيترز من هذا الموقف أن دريس وبقية أعضاء حكومته كانوا لا يعتقدون أن الدعم الهولندي لاسرائيل الفتية ذو أهمية حاسمة في ذلك الحين. فالتنظيمات اليهودية في فلسطين لم تُسلّح من قبل الهولنديين، بل تلقت أسلحة من مصانع تشيكوسلوفاكيا بعدما أصبح الاتحاد السوفياتي أول بلد يعترف رسميًا بالدولة العبرية، وذلك طمعًا في الحصول على حليف في الشرق الاوسط ضد بريطانيا. وتلقى خمسة آلاف من المقاتلين اليهود تدريبًا عسكريًا على أيدي التشيك.

وكانت الشبكة الاوروبية اليهودية، التي هرّبت اليهود من أوروبا عبر هولندا وبلجيكا وفرنسا، تنشط بشكل غير رسمي تمامًا، ولو أن من المعروف أن حرّاس الحدود والشرطة العسكرية الهولندية عند الحدود كانت تسمح لهم باجتيازها، ما يعني ان الحكومة لم تعامل الهجرة غير الشرعية لليهود أبدًا كجريمة يُعاقب عليها. ولم يتعرض اليهود الذين «اختطفوا» أيتامًا يهودًا ونقلوهم إلى فلسطين أو إلى معسكر تدريب عسكري للشباب في جنوب فرنسا إلى عقوبات قاسية. وكان طبيب عسكري هولندي يتولى إجراء الفحص الطبي لفتيان جنّدتهم دار ايتام اليهود في أمستردام للقتال في صفوف «الفرقة اليهودية». كما لم تثر الحكومة الهولندية أي ضجة حول مشاركة مواطنين هولنديين في القتال إلى جانب المحتلين اليهود في فلسطين، على رغم أن هذه المشاركة كانت عرضة للعقاب بموجب القانون لأنها تعني اداء الخدمة في جيش دولة أجنبية.

وفي ١٩٤٧، زار أبا إيبان، مبعوث دافيد بن غوريون، هولندا، وتحدث في مقر حزب العمال الهولندي مع دريس، وتبعه بن غوريون نفسه. وبقي دريس محافظًا على نفوذ كبير حتى مطلع السبعينات، حيث استمر يوب دن أويل، آخر زعيم ورئيس وزراء اشتراكي تقليدي، مدافعًا عن إقامة علاقات لا تخضع للماطلة مع اسرائيل، لدرجة أنه هو نفسه لم يكن مطلعًا على شحنات الأسلحة الضخمة التي شُحنت إلى اسرائيل من مستودعات الجيش الهولندي في ١٩٧٣. إذ إن حكومة اسرائيل كانت قبل أكثر من عشرين سنة من ذلك، أي في ١٩٥١، بدأت تحصد ثمار سياساتها الموالية للغرب، حين توقف عنها تدفق الأسلحة من الدول الشيوعية، بينها فرض «الثلاثة الكبار»، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حظرًا تسلحيًا على كل الشرق الاوسط بحجة وقف سباق التسلح هناك. لكن حكومة هولندا لم تلتزم الحظر، واستمرت تصدّر إلى اسرائيل الأسلحة والذخائر.

وفي ربيع ١٩٥٦، زار شمعون بيريز هولندا. وكانت النتيجة أن ثلثي المدافع الثقيلة التي استعملها الاسرائيليون في سيناء كانت هولندية. وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر دافع رئيس الوزراء دريس عن الغزو الاسرائيلي لمصر بأنه كان «دفاعًا عن النفس». وأكدت مصادر كثيرة مباشرة الاطلاع أن الهولنديين استمروا في دعم اسرائيل، وأن ضباطًا اسرائيليين تدربوا على عبور الأنهار والأقنية في هولندا للتهيئة لعبور قناة السويس. وهم الضباط أنفسهم الذين قاموا بتدريب الوحدات الاسرائيلية التي عبرت قناة السويس في ١٩٧٣.

٢– على صعيد هجرة اليهود الروس: وكانت هناك قضية لعبت فيها وزارة الخارجية الهولندية دورًا حاسمًا استمر على رغم تبدل الحكومات، وهي

هجرة اليهود الروس إلى اسرائيل. ذلك أن هولندا، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل على أثر حرب ١٩٦٧، تطوعت لرعاية مصالح اسرائيل في موسكو، كما فعلت في ١٩٥٣ عندما قطعت موسكو علاقاتها مع تل أبيب بعد اتهام اسرائيل بـ«التجسس». وعمل الدبلوماسيون الهولنديون في موسكو طوال خمس سنوات لتقوية علاقاتهم مع الحكومة السوفياتية ليتمكنوا في النهاية من إطلاق موجة الهجرة الكبرى إلى اسرائيل. وقفز عدد تصاريح الهجرة التي منحها السوفيات في ١٩٧٣ إلى ٣٥ ألف تصريح، بعدما لم يكن يتجاوز بضع مئات في السنين السابقة. واستمر العدد في الارتفاع ليصل إلى ١٨٠ ألفًا في ١٩٩٠ عندما رفع الاتحاد السوفياتي كل القيود على الهجرة. وحسب واحد من الدبلوماسيين الهولنديين فإن عدد المهاجرين في الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٩٤ بلغ ٥٧٠ ألف شخص. ويتفق الدبلوماسيون الهولنديون والاسرائيليون على أن هجرة على هذا النطاق لم تكن ممكنة لولا الجهد الذي بذلته السفارة الهولندية في توفير وثائق السفر اللازمة للذهاب إلى اسرائيل.

وما أثار الانتباه انتفاء أي نقاش في وسائل الاعلام أو البرلمان، وحتى في أوساط الشركات العاملة في الدول العربية، على التأثير السلبي الممكن للهجرة على آفاق السلام في الشرق الاوسط أو إمكان إيجاد حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين. وساد هذا الصمت بالرغم من تحول الرأي العام الهولندي في العقود الأخيرة عن تأييد اسرائيل. ففي ١٩٦٧ تطوع المئات من الهولنديين للقتال بجانب اسرائيل، بينما لم يتطوع عدد يذكر في ١٩٧٣. واستنكرت غالبية الهولنديين الاستيلاء على المزيد من الاراضي الفلسطينية وإخضاع المزيد من الفلسطينيين للاحتلال، كما استنكرت غزو لبنان والقمع العسكري للانتفاضة.

٣- **المقاطعة النفطية**: وضعت حكومات هولندية متتابعة جانبًا مصالح بلادها وخاطرت باستعداء الدول العربية بسبب مساعدتها لاسرائيل. لكن بيترز يبين أن الضرر كان محدودًا جدًا. ويستنتج ان الدول العربية لم ترد ابدًا معاقبة هولندا، ولا يتابع بيترز القصة إلى المرحلة الحالية، إذ تتخذ هولندا سياسة أكثر توازنًا تجاه الاسرائيليين والفلسطينيين، بل يعبر عن الاعتقاد، من دون تقديم براهين، بأن سياسة هولندا في الثمانينات أصبحت «معادية» لاسرائيل. وهو اعتقاد غريب اذا أخذنا في الاعتبار أن شخصًا مثل وزير الخارجية السابق هانس فان دين بروك حصل على جائزة اسرائيلية كبرى في التسعينات اعترافًا بتأييده القوي للدولة اليهودية.

الواقعة الأخرى التي تناقض استنتاج بيترز هي ان الحكومة الهولندية خلال الثمانينات قامت بخزن كميات هائلة من النفط في ثلاث من المستعمرات في جزر الأنتيل قرب فنزويلا. ويعتبر بيترز ان الدافع هو تجنب إبقاء نفط هولندا «بمتناول الاتحاد الاوروبي»، وكان الاتحاد معرض أكثر من هولندا للمقاطعة النفطية العربية. ويذكر أن الاتحاد الاوروبي يفرض على الدول الاعضاء التعاون عند التعرض للمقاطعة. لكن هولندا في السبعينات لم تحصل على الكثير من المساعدات من بقية أعضاء الاتحاد. من هنا يرى بيترز ان هدف هولندا من تخزين النفط في الأنتيل هو الانتقام من زميلاتها في المستقبل في حال فرض مقاطعة عربية جديدة على أوروبا.

لكن الواقع هو أن هذا عنصر صغير في قصة أكبر لا يذكرها بيترز. ذلك أن هولندا منذ السبعينات حوّلت مصادرها للطاقة من النفط إلى الفحم والغاز، بينما حاولت الاستعاضة عن النفط العربي لصناعتها الكيماوية بنفط أوروبا الشرقية. ولم تنجح هذه السياسة في شكل كامل، سوى أن مصدرها الأكبر للنفط لم يعد أيًا من المنتجين العرب بل النروج. ويأتي هذا في الوقت تعثرت فيه، ربما موقتًا، «العلاقة الخاصة» بين هولندا واسرائيل القائمة على الروابط بين حزبي العمل الهولندي والعمل الاسرائيلي، بسبب وصول ليكود إلى السلطة. ومع ذلك فإن العلاقات لا يمكن أن توصف بعد بأنها «عادية» على رغم أن عنصري الهجرة والمساعدة على التسلح لم يعودا مهمين ضمنها.

(هذا الموضوع: «العلاقات الهولندية-الاسرائيلية»، مرجعه: مراجعة أنازاير فان اميلروي، الكاتبة الهولندية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ورئيسة تحرير مجلة «العلوم الاجتماعية الهولندية»، لكتاب الصحافي الهولندي فرانس بيترز: «صديقان حميمان، التحالف السري بين هولندا واسرائيل» الصادر في ١٩٩٧، «الحياة»، ١٠ و١١ كانون الاول ١٩٩٧).

أبرز أحداث ١٩٩٦-٢٠٠٣

نمو اقتصادي ودور أوروبي (١٩٩٦-١٩٩٧): بدت سنة ١٩٩٧ امتدادًا لسنة ١٩٩٦ مع زيادة نصف نقطة على معدل النمو (٣,٢٪)، وخفض معدّل البطالة من ٦,٤٪ في ١٩٩٦ إلى ٤,٦٪ في ١٩٩٧، أي إلى أقل من نصف المعدل في بلجيكا وألمانيا، وإلى ما يعادل ثلثي المعدل الفرنسي.

يرتكز النموذج الهولندي على تنظيم اقتصادي قائم على ميثاق بين «مشاركين اجتماعيين»، بمعنى أن أرباب العمل ملتزمون بالسعي الحثيث لإيجاد فرص عمل، وتشجيع خطط التأهيل، وحسن إدارة أوقات العمل خصوصًا لجهة تأمين سنة الراحة، السنة السابعة.

وباعتبار ان للبلاد تقاليد انفتاح دولي، وأن لها شركات متعددة الجنسية عديدة وناشطة، فقد استفادت كثيرًا من العولمة الاقتصادية.

واستشعارًا منها بقوة نموها الاقتصادي، تطلعت هولندا لأخذ دورها في الاتحاد الاوروبي، خصوصًا بعد أن أصبحت عضوًا مشاركًا في بناء الاتحاد النقدي، من ماستريخت إلى أمستردام حيث وقعت المعاهدتان الشهيرتان، مرورًا بنوردويك حيث افتتحت في ٦ نيسان ١٩٩٧ مفاوضات إصلاح مؤسسات الاتحاد الاوروبي وتوسيعه، وكانت رئاسة الاتحاد لهولندا منذ أول كانون الثاني ١٩٩٧. وفي ٣ ايار ١٩٩٨، انتخب مرشحها فيم ديزنبرغ أول رئيس للبنك المركزي الاوروبي.

بعض الاهتزازات في صورة «النموذج الهولندي»، طائرة العال الاسرائيلية ومدينة سربرينتسا البوسنية (١٩٩٨-١٩٩٩): منذ أواسط التسعينات اكتسبت هولندا، بفضل ما حققته من نتائج اقتصادية، صفة الدولة الاوروبية «الكبرى» رغم حجمها الصغير نسبيًا، فضلًا عن الاستقرار السياسي الذي حققه «النموذج الهولندي» من خلال الائتلاف السياسي الحاكم منذ ١٩٩٤، الذي جمع الاشتراكيين (حزب العمل) وليبراليي اليمين (الحزب الشعبي من أجل الحرية) وليبراليي اليسار (الحزب الديمقراطي ٦٦)، أي الائتلاف الذي حقق فوزًا انتخابيًا على الحزب الديمقراطي المسيحي، الفوز الذي كان استثنائيًا في التاريخ السياسي الهولندي.

وعاد الائتلاف نفسه إلى الحكم في ١٩٩٨، وخصوصًا منه المشاركان الكبيران: الاشتراكيون (٤٥ مقعدًا، أي بزيادة ٨ مقاعد عن ١٩٩٤)، والحزب الشعبي من أجل الحرية (٣٩ مقعدًا)، في حين كان الحزب الديمقراطي ٦٦ (الحزب الليبرالي لوسط اليسار) الخاسر الأكبر، إذ تراجع من ٢٤ مقعدًا في ١٩٩٤ إلى ١٤ مقعدًا في ١٩٩٨. وكذلك الحزب الديمقراطي المسيحي الذي تراجع من ٣٤ مقعدًا إلى ٢٨.

واستمر فيم كوك Wim Kok على رأس الحكومة، التي جاء في برنامجها تخفيض ديون البلاد إلى ٦٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وحصر العجز في الموازنة بنسبة ١٪ في العام ٢٠٠٠، وتخفيض الضريبة على المداخيل، والتعويض عن ذلك بزيادة الضرائب المباشرة ووضع رسم على التلوث. وأعلنت أمستردام لشركائها الاوروبيين قرارها بتخفيض ٥,٥ مليار فرنك من قيمة مساهمتها في ميزانية الاتحاد.

لكن العام ١٩٩٩ حمل، لدى الرأي العام الهولندي والاوروبي والعالمي، تساؤلات حول «مدى تطبيق القانون» في هولندا في قضية تحطيم طائرة البوينغ التابعة لشركة ال«عال» الاسرائيلية في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢، في حي من أحياء أمستردام حيث تسببت في مقتل ٤٣ شخصًا. فمنذ ذلك التاريخ والكثيرون من أبناء المنطقة يعانون من أمراض «لا

تفسير لها». ولجنة التحقيق البرلمانية، التي تشكلت للنظر في القضية أثبت أول تقرير لها عن وجود مواد في الطائرة لم يُصرّح عنها، كما أنه أشار إلى «سلبية» رئيس الوزراء ووزير الصحة و«صمت» أحد النواب في البرلمان ويُدعى أ. جورّيتسما.

وإضافة إلى هذه الفضيحة، فإن الائتلاف الحاكم عجز عن معالجة انقسام داخلي بين أطرافه. وفي أيار ١٩٩٩، أعلن فيم كوك «سقوط» الأغلبية الحكومية بعد استقالة أحد الوزراء. وفي الانتخابات البرلمانية الاوروبية في ١٣ حزيران ١٩٩٩، فاز الديمقراطيون المسيحيون (٢٦,٩٪ من الاصوات)، وجاء بعدهم العماليون (٢٠,١٪)، ثم الليبراليون (١٩,٧). وأما الفائز الأكبر فكان حزب الخضر-الحمر (حزب بيئي يعود في جذوره إلى اليسار المتطرف) الذي حلّ، وللمرة الاولى، في المرتبة الرابعة، حاصدًا ١١,٩٪ من الاصوات.

وأُضيفت إلى الائتلاف الحكومي مشكلة أخرى حملها ما جاء في تقرير الأمم المتحدة للعام ١٩٩٩ حول مذبحة مدينة سربرنيتسا Srebrenica في البوسنة-الهرسك حيث أظهر التقرير أنه في تموز ١٩٩٥ ساهمت القوات الهولندية العاملة في إطار «القبعات الزرق» (قوات الأمم المتحدة) في فصل الرجال البوسنيين المسلمين عن نسائهم وأولادهم، ثم تسليمهم إلى الميليشيات الصربية التي صفّتهم. فكان من شأن هذا الكشف، يأتي من جانب المنظمة الدولية، أنه خلق صدمة عميقة في المجتمع الهولندي.

أبرز أحداث ٢٠٠٠-٢٠٠٣، «زواج المثليين»: أثبتت هولندا، ذات «النموذج الاقتصادي» السبّاق والاختباري على أكثر من صعيد، أنها ايضًا ذات «نموذج اجتماعي» اختباري، وذلك عندما أقدم برلمانها، في ١٢ ايلول ٢٠٠٠، على إقرار قانون يجيز ليس فقط زواج المثليين، بل يسمح ايضًا بمبدأ تبنيهم لأطفال يعكفون على تربيتهم. كما أقر بعد وقت قصير (في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠) قانونًا يجيز «القتل الرحيم». وقد أثار هذان القانونان ردًا رسميًا من الفاتيكان الذي اعتبرهما «انتهاكًا صارخًا لكرامة الشخص البشري».

هولندا أعادت لالمانيا أرضًا احتلتها منذ الحرب العالمية الثانية (شباط ٢٠٠٢): في آخر شباط ٢٠٠٢، سلمت هولندا إلى المانيا آخر قطعة أرض المانية ظلت تحت الاحتلال الهولندي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي قطعة كانت متبقية من منطقة سيلفكانت التي تبلغ مساحتها حوالي ٥ آلاف كلم^2 كانت هولندا قد احتلتها عام ١٩٤٥ كتعويض عن المعاناة الهولندية تحت الاحتلال الألماني، وكانت قد أعادتها إلى المانيا عام ١٩٦٣ باستثناء القطعة الأخيرة وهي قرية تبلغ مساحتها ٧ كلم^2 إضافة إلى طريق وحيد موصل إليها. ولم تكن حركة المرور على الطريق الهولندي الذي يخترق أراضي المانية كثيفة في اي وقت، وغالبًا ما كان يُستخدم من جانب عمال المناجم الهولنديين العائدين من الشمال.

وساهمت معاهدة «شينغن» التي ألغت الحدود ما بين الدول الاوروبية في جعل الوضع الخاص للطريق أمرًا لا معنى له.

بيم فورتيون يهزّ الصورة التقليدية لمدينة روتردام (آذار ٢٠٠٢): اهتز الرأي العام الهولندي، وللمرة الاولى، لنتائج انتخابات آذار ٢٠٠٢ البلدية. فمدينة روتردام، الثانية بعد العاصمة أمستردام، صوّتت للائحة «ليفبار روتردام» («روتردام قابلة للعيش») التي يتزعمها بيم فورتيون Pim Fortuyn (راجع باب زعماء) والتي نالت لوحدها أكثر من ثلث الأصوات، أي ١٧ مقعدًا. فالمدينة كان يحكمها الاشتراكيون (حزب العمل) منذ عقود طويلة، وها قد بدأت تُحكم من ائتلاف يضم الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الليبرالي اليميني ولائحة «ليفبار روتردام» اليمينية المتطرفة. والاختراق الكبير الذي حققته اللائحة الأخيرة قبل اسابيع قليلة من الانتخابات البرلمانية (موعدها في أيار ٢٠٠٢) كان له وقع القنبلة في الرأي العام. ذلك أن زعيمها بيم فورتيون قاد حملته الانتخابية حول شعارات بالغة التطرف، مثل: «هولندا

أصبحت مليئة» (المقصود مليئة بالغرباء)، و«الاسلام دين متخلف»... حتى أنه أكدّ عزمه على إلغاء المادة الأولى من الدستور التي تضمن المساواة وتدين كل تمييز عنصري بين المواطنين.

فضيحة «مجزرة سربرينتسا» تُسقط الحكومة (١٦ نيسان ٢٠٠٢): قبل شهر من موعد الانتخابات النيابية، انهارت حكومة فيم كوك تحت وقع تقرير رسمي يحمّل سياسيين فيها جانبًا من المسؤولية عن عدم الحؤول دون مجزرة سربرينتسا، الأسوأ في حرب البوسنة. وأعلن رئيس الحكومة فيم كوك استقالة حكومته الائتلافية بعد اجتماع استثنائي استمر ثلاث ساعات، وهو كان يتولى هذا المنصب منذ ١٩٩٥ عندما ارتكبت القوات الصربية مجزرة في حق نحو ٧٥٠٠ مسلم في جيب سربرينتسا الذي كان عند سقوطه رسميًا «منطقة آمنة» تتبع الأمم المتحدة وتخضع لحماية وحدة القبعات الزرق الهولندية (حول مسؤولية هذه القوات، راجع آنفًا «بعض الاهتزازات في صورة النموذج الهولندي»). وطلبت الملكة بياتريكس من الحكومة المستقيلة تصريف الاعمال إلى أن يحين موعد الانتخابات.

مواجهات ما قبل الانتخابات (النصف الاول من أيار ٢٠٠٢): خلال الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات النيابية في ١٥ ايار ٢٠٠٢، شعرت الاحزاب السياسية كالعمل والديمقراطي المسيحي والليبرالي والخضر اليساريين والاشتراكيين بخطورة منهج اليمين المتطرف الذي قاده فورتيون خصوصًا وانه لا يتحدث باللهجة التي اعتادتها الساحة السياسية الهولندية التي تمتد الديمقراطية فيها إلى حوالي قرنين، بل بلهجة تحدٍ مباشر خالية من كل عرف ادبي سياسي أو دبلوماسي، خصوصًا في حديثه عن الاسلام والمسلمين والأجانب. وأول فوز حققه فورتيون كان في الانتخابات البلدية في مدينة روتردام (آذار ٢٠٠٢). وفي أجواء الانتخابات النيابية، أخذ بعض أحزاب اليمين يحاول إقناعه باتخاذ جانب الاعتدال والدخول معه في تحالف انتخابي وسياسي.

لكن متطرفًا هولنديًا يساريًا اغتال فورتيون في ٦ ايار ٢٠٠٢ (قبل ٩ أيام من الانتخابات). فأصيب الهولنديون بصدمة كبيرة، إذ لم تشهد البلاد حادث اغتيال لسياسي أو مسؤول كبير منذ اغتيال وزير العدل في العام ١٩٠٧، وهي حادثة قديمة اصبحت طي النسيان. واتفق السياسيون والمسؤولون والاعلاميون على التنديد بالاغتيال. وشنّ التيار اليميني، خصوصًا جماعة فورتيون، هجمات اعلامية وسياسية ضد التيار اليساري عمومًا. وحدثت تداعيات كثيرة كمهاجمة مقر عمل المشتبه به، وهي جمعية لحماية البيئة في مدينة فاخننكن وأخرى في مدينة ليدن، وقامت الشرطة بوضع أربعة حراس شخصيين لكل زعيم حزب ولأعضاء لائحة فورتيون، وهذا أمر يحدث لأول مرة في تاريخ هولندا، إذ من المتعارف عليه مجيء الوزراء والنواب إلى مقر عملهم أو البرلمان دون حراسات، بل أن بعضهم يستخدم الدراجة الهوائية.

وارادت الاحزاب السياسية تأجيل الانتخابات بسبب اغتيال فورتيون شعورًا منها أن اجراءها في ظل تعاطف الناس مع فورتيون سيعني فوزًا ساحقًا لقوة جديدة. لكن جماعة فورتيون أدركت ان هذه هي فرصتها الوحيدة، فأصرّت على إجراء الانتخابات في موعدها مع إيقاف الحملات الانتخابية في وسائل الاعلام.

صعود اليمين المتطرف وأسوأ هزيمة للائتلاف الحاكم منذ الحرب العالمية الثانية (١٥ ايار ٢٠٠٢): وبالفعل، استطاعت لائحة فورتيون من الفوز بـ٢٦ مقعدًا، أي ان مليون و٦٠٠ ألف هولندي، من مجموع تسعة ملايين ونصف مليون ناخب قد صوتوا لفورتيون وهو ميت. وهو نصر كبير جدًا لجماعة ظهرت منذ اشهر فقط وحازت على هذا الانجاز بين ليلة وضحاها، فيما خسرت أحزاب سياسية عريقة الكثير من مقاعدها. وبدا واضحًا أن كثيرين كانوا سيصوتون له لو كان حيًا، لكنهم صوتوا لأحزاب محافظة ويمينية. وقد كانت نتائج انتخابات ١٥ ايار

٢٠٠٢ مقارنة بانتخابات العام ١٩٩٨ كالتالي:

الحزب الديمقراطي المسيحي (٤٣ مقعدًا مقابل ٢٩ في ١٩٩٨)، الليبرالي (٢٣ مقعدًا مقابل ٣٨)، حزب العمل (٢٣ مقعدًا مقابل ٤٥)، الخضر اليساريون (١٠ مقاعد مقابل ١١)، ولائحة فورتيون (٢٦ مقعدًا مقابل صفر، إذ لم يكن موجودًا في العام ١٩٩٨). ومما كان مستغربًا وجود المغربية الاصل فيروز زروال على لائحة فيم فورتيون، وهي مقيمة في مدينة ايندهوفن ومعروفة ببعدها عن أي نشاط سياسي وتمتلك مع زوجها الهولندي مخزنًا للبضائع ولا يعرف عنها اي شيء سياسي، شأنها شأن الاعضاء الـ٢٦ من قائمة اليمين المتطرف التي أعدت على عجل وفي شكل مرتجل.

فورة شهور قليلة ومضت (مطلع ٢٠٠٣): في ٢٢ تموز ٢٠٠٢، شكل يان بيتر بالكينيندي Jan-Pieter Balkenende زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي الفائز بأكبر نسبة في انتخابات أيار ٢٠٠٢، حكومة كان لليمين المتطرف (قائمة فورتيون) فيها حقائب تناسبت مع ما أظهره من قوة انتخابية.

لكن هذه الحكومة لم تعش لأكثر من ٨٨ يومًا. إذ سرعان ما بدأ الشريك الاساسي في الحكومة، أي قائمة بيم فورتيون تخسر رصيدها إثر انقسامات حادة في صفوفها أفضت إلى إسقاط الحكومة، إضافة إلى ما رآه المراقبون في «سرعة الخسارة» هذه من استفاقة للطبقة السياسية التقليدية وللرأي العام الهولندي وابتعاد عن يمين متطرف ليس عنده سوى الشعارات المنفّرة.

وإثر سقوط الحكومة جرت، في كانون الثاني ٢٠٠٣، انتخابات نيابية جديدة استعاد فيها حزب العمل الصدارة من الحزب الديمقراطي المسيحي وبقي في حاجة إلى مقعدين ليكلف تشكيل الحكومة. وجاء انتصار «العمل» بمثابة «ثورة اليسار» انتقامًا من اليمين الشعبوي الذي اعتلى المسرح السياسي لعشرة شهور وأفرز «ظاهرة بيم فورتيون» التي واجهت، في هذه الانتخابات، هزيمة نكراء بخسارتها ١٨ مقعدًا من اصل ٢٦ فازت بها في انتخابات أيار ٢٠٠٢.

وفي أجواء تشكيل حكومة جديدة، شعر الهولنديون بالخيبة من رفض الحزب الديمقراطي المسيحي (حلّ، مع العمل، في مقدمة الفائزين) التحالف مع حزب العمل لقيادة حكومة قوية ومستقرة للخروج من مرحلة الانكماش الاقتصادي النسبي.

لكن حزب العمل، الصاعد إلى المقدمة، بعد شهور من معاقبة الناخبين له، عقّد مهمة الحزب الديمقراطي المسيحي حين اتجه، بعد فوزه، إلى اتباع سياسة مناهضة للولايات المتحدة والحرب على العراق.

المسلمون في هولندا

١- الأندونيسيون: تعود علاقة هولندا بالاسلام والمسلمين إلى ما قبل أربعة عقود، حين كانت أندونيسيا (أكبر بلد إسلامي) مستعمرة هولندية. ومن خلال الجاليات الأندونيسية في هولندا ظهرت البوادر الأولى للنشاط الاسلامي في البلاد. وتمركزت هذه الجاليات، في أول الأمر، في المدن الكبرى، وخصوصًا في لاهاي وأمستردام، وكانت قدمت في الاساس ضمن برنامج استعماري هدف إلى تنشئة أبناء المستعمرات بما يخدم مستقبلًا قيادتهم للبلاد التي جاءوا منها. وأسس هؤلاء أول جمعية لهم، وهي «الجمعية الاسلامية الأندونيسية» عام ١٩٣٢، ولكن نشاطها بقي محدودًا للغاية حتى وصول العمال المغاربة والاتراك بعد ذلك بنحو ثلاثة عقود (بدأ تدفق هولاء في الستينات من القرن العشرين).

ومع المجموعات الأندونيسية جاءت إلى هولندا أول نواة لما يسمى بالمذهب «الأحمدي» في الاسلام، نسبة إلى مسلم أندونيسي من ملقا هو أحمد تين، الذي دفعه الحماس الديني إلى ابتداع فرائض وعبادات خاصة، وبنى أول مسجد في هولندا، وسميت تعاليمه بـ«القاديانية»، التي تبيّن وفق

لما رأى كثير من المسلمين في نهاية ستينات القرن العشرين (أي مع تدفق العمال المغاربة والاتراك على هولندا) انها «حركة خارج الاسلام» (الدكتور غازي محمد الحاجم في كتابه «المسلمون في هولندا»).

بقي تأثير الأندونيسيين على المحيط الهولندي ضعيفًا، لأن هؤلاء رفضوا الاندماج الاجتماعي وتمسكوا بقوة بجنسيتهم الاصلية وفضل البعض العودة إلى أندونيسيا على البقاء.

٢- المغاربة والعرب والأتراك: يعود الفضل في تنشيط الدعوة الاسلامية في هولندا لاحقًا إلى محمد أروك الذي دخل هولندا كداعية اسلامي عام ١٩٦٥ واستقر فيها. وهو من عائلة عاشت في الدار البيضاء. قام بجولات في اسبانيا وفرنسا وسويسرا وايطاليا ويوغوسلافيا وغيرها قبل أن ينتهي به المطاف في هولندا بتكليف من «جمعية التبليغ» التي تأسست في الهند. وكان تأثيره كبيرًا على المغاربة في هولندا، وأسس جامعًا كبيرًا في أوترخت حيث يتجمع المغاربة العمال.

ركّز الجيل الأول من المهاجرين على البعد الديني في حياتهم أكثر من اي بعد آخر، وارتبط بهذا القدر أو ذاك بالحكومات العربية وسياساتها. فالمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية عملت منذ البداية على تأمين الأئمة والمرشدين للمساجد وتزويدها بالكتب والنصوص والخدمات. وكانت نشاطاتها تجري ضمن توافق رسمي هولندي مع دول المهاجرين، ولا سيما المغرب وتركيا. وكانت سيطرة أحزاب الديمقراطيين المسيحيين على الحكومات الاوروبية (بما فيها هولندا) بين الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات قد مهّدت لتوافق رسمي حول السياسات المتبعة تجاه المسلمين.

٣- الجيل الثاني والثالث: منذ منتصف الثمانينات بدأت الاوضاع تتغير مع ابناء الجيل الثاني من المهاجرين المسلمين، الذين بدأوا بممارسة خطاب له مضامين اجتماعية واسعة بالمقارنة مع آبائهم الجيل الاول. ففي حين توجه الآباء نحو بناء المساجد والمؤسسات الاسلامية، ركّز ابناءهم (الجيل الثاني والثالث) على الهوية الثقافية والاجتماعية ومحاولة شق طريق توصلهم إلى المشاركة في الحركة السياسية الهولندية.

ومن خلال نظرة أدق يمكن القول إن الجيل الأول كان قريبًا إلى برامج اليمين الاوروبي المحافظ ومنحه الاصوات الانتخابية، فيما الجيل الثاني، كما هو شباب أوروبا، أكثر تمردًا على النزعات المحافظة وأقرب إلى اليسار الاوروبي غير المتطرف (الاشتراكيون الديمقراطيون). ولهذا نشط الجيل الثاني في مجال إنشاء المجموعات الثقافية والمؤسسات الفنية والاذاعات ومحطات التلفزيون ومنح صوته للاحزاب الفتية كحزب اليسار الأخضر وحزب العمال والديمقراطية الجديدة.

ورعت الاحزاب الهولندية وجود ممثلين للجاليات العربية والتركية في صفوفها، إذ يوجد ٣ نواب في البرلمان الهولندي من أصل مغربي، كما يحتل عشرات آخرون منهم مناصب مهمة في المجالس البلدية وقيادة الاحزاب ومعاهدها. وفي هولندا كان يصعب العثور على حزب سياسي معاد بصورة تامة للمهاجرين (قبل ظاهرة «بيم فورتيون» اليمينة المتطرفة، التي تراجعت، على كل حال، بسرعة، كما كانت قد ظهرت بسرعة).

٤- مؤسسات: في هولندا أكثر من ٢٥٠ مؤسسة اسلامية ومسجد في عموم المدن. ومن أبرزها وأنشطها «مؤسسة لطفية رباني» التي كرست نفسها لتفكيك ألغام الحوار العربي-الاوروبي والدخول إلى عالم الوقائع والمعطيات المشتركة بين المجموعتين الإنسانيتين، واكتسبت، إثر نجاحها، إقرارًا واسعًا في المحيط الاوروبي. وكانت تأسست منذ ١٩٧٩ على يد رجل أعمال فلسطيني-أردني هو محمود رباني المتمرس في مجال المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وهولندا، وسُميت على إسم والدة رباني، الأرملة التي دافعت بقوة عن تأهيل أولادها الأربعة ونذرت نفسها لهم. وعملت على بناء مناخ موات لتفاهم مشترك بين صانعي السياسة في الجانبين

المعنيين، وبنت مشاريعها ومؤتمراتها شبه السنوية على خلفية معرفية معاصرة وعميقة هادفة لبناء جسور العلاقات مع الدول العربية والاسلامية على أسس متينة. ومنذ ١٩٨٥، دشّنت المؤسسة تقليدها بإقامة مؤتمر سنوي يكرس لأحد العناوين السياسية المهمة التي يتعين تعميق الجدل حولها وإيجاد مخارج للمعضلات التي تنتابها. فتم عقد أول مؤتمر للحوار في تلك السنة، وتواصل العمل حتى ١٩٩٠ حين عقد مؤتمر مخصص للحوار الاوروبي–المتوسطي والعقبات التي تكتنفه، ومؤتمر لاحق في ١٩٩٣ عن المياه والمشاكل الناجمة عن السياسات الاقليمية الخاطئة في اسرائيل وتركيا، والموقف الاوروبي من المشكلة. وتبعه في ١٩٩٥ مؤتمر نوعية التعليم والتعاون العلمي بين اوروبا ودول الشرق الاوسط، وآخر حول تطوير التعليم الاساسي والاصلاح المؤسساتي اللازم في المنطقة العربية. وتتوّج مسعى مؤسسة رباني نهاية ١٩٩٨ بالمباشرة في مشروع إنشاء أكاديمية بين الجامعات الاوروبية والعربية من شأنه الارتقاء، ضمن إطار «ميثاق التعاون الأورو–شرق أوسطي» بالتعاون العلمي والأكاديمي بين الجانبين إلى أعلى مستوى عالمي.

المؤسسة الثانية، التي خرجت من الاطار التبسيطي للعلاقات العربية والاسلامية مع الغرب، هي «جامعة روتردام الاسلامية». وقد أنشأ هذه الجامعة في ١٩٩٧ أساتذة مسلمون ينتمون إلى قوميات مختلفة. والهدف منها كما يؤكد بيانها التأسيسي المساهمة، عن طريق التعليم الأكاديمي والبحث العلمي، «في تركيز مفهوم المواطنة لدى المسلمين الهولنديين داخل المجتمعات الاوروبية»، وتركيز معرفة مكثفة عن التاريخ والفقه والحديث النبوي الشريف على نحو يستجيب للواقع الاجتماعي الذي يعيشه المواطنون المسلمون في أوروبا. وحظيت الجامعة بدعم الحكومة الهولندية، وجرى تنسيق مشترك بينها وبين الوزارات الهولندية المختلفة حول إدماجها في السياق الأكاديمي المتبع والتحضير إلى إسهام الخريجين من الجامعة في الحياة العامة والمؤسسات التعليمية الهولندية الرسمية.

الجدير ذكره أن الهولنديين تميزوا عن غيرهم من الاوروبيين بكونهم رغبوا في جعل التنوع الثقافي اللغوي والديني عنصر تعزيز للاندماج الاجتماعي بدل السعي إلى توحيد لغة التخاطب والثقافة المحليتين. وسُميت هذه السياسة بـ«التوحد من خلال التنوع». ولهذا أبدت هولندا تفهمًا ودعمًا كبيرين لتأمين مدارس لتعليم أطفال المهاجرين لغتهم ودياناتهم الأصلية وإقامة مؤسسات ثقافية واسعة تستوعب نشاطاتهم وتوجهها نحو تأمين شروط عيش اجتماعية آمنة ومستقرة.

٥– **حوادث**: ورغم ذلك، عرفت هولندا، بدءًا من ١٩٩٨، حوادث عنصرية، خصوصًا منها حادثتان كان لهما وقع كبير في الرأي العام الهولندي. الأولى في نهاية كانون الاول ١٩٩٨ عندما اشتبك البوليس مع حشد من الشباب المغاربة في حي زايبورخ شرق أمستردام، تخللتها مطاردات للعشرات. وعرض التلفزيون للحادثة، وكانت مشاهد أرعبت الهولنديين: تحطم واجهات المحلات وإضرام النار في بعض البنايات... واستمر الوضع مدة ايام تصاعد خلالها التوتر، لا سيما بعد أن أنزل شباب غاضبون عمدة المدينة من منصة مسجد النصر الذي حضر إليه بترتيب من القائمين عليه لتبريد المواجهة ومناقشتها. والسبب في الحادث هو اشتباه دورية البوليس بمجموعة من الشباب المغاربة يستقلون سيارة واحتجاجهم على معاملة البوليس لهم وتكبيلهم بالقيود، وما إلى ذلك من إجراءات كانت عادية في حالات كثيرة.

الحادثة الثانية شبيهة بما حصل في زايبورخ، ولكنها اتخذت طابعًا أكثر عنفًا، إذ استقطب الشباب المغاربة بعضهم لمنع البوليس من اعتقال زميل لهم مشتبه بمحاولة سطو على أحد البيوت، وترافقت مع خلفية متوترة لأسباب مشابهة كثّفتها حوادث صغيرة لتحولها إلى حال استنفار واستقطاب بين البوليس والأمن من جهة والتجمعات الشعبية للمغاربة في الأحياء. ولم تحصل خسائر في الارواح خلال تلك الحوادث،

لكنها أكسبت الجو السياسي ألوانًا قاتمة وأدت إلى مخاوف كبيرة.

وخلال أسابيع قليلة أعقبت حادث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الاميركية، سُجّل في هولندا وقوع أكثر من ٩٠ حادثة اعتداء على المهاجرين المسلمين. فخلال أيام قليلة تجاوزت التحولات السلبية في الموقف من المسلمين والعرب في هولندا كل التوقعات، إذ خسرت الجاليات المهاجرة، خصوصًا العربية، ما كانت حصلت عليه خلال عقود من السياسات الليبرالية المعتدلة التي أفسحت في المجال لاندماج حوالي ١,٥ مليون مسلم. ومع أن التشريعات القانونية المتعلقة بوجود الأجانب لا تزال على حالها إلا أن الاساس النفسي والسياسي لتقليصها والنكوص عنها بدت واضحة جدًا مع تحول المزاج الشعبي الهولندي عدائيًا تجاه المهاجرين ومؤسساتهم ومساجدهم. ولعبت الصحافة الهولندية دورًا بارزًا في الحشد النفسي ضد المهاجرين وخصوصًا المسلمين ذوي الأصول العربية، إلى درجة أن ممثلي الجاليات المسلمة غير العربية لم يترددوا في إعلان تمايزهم وابتعادهم عن العرب. فذهب رئيس إحدى المنظمات الكبرى للأجانب، وهو من أصل تركي، إلى أبعد من ذلك بقوله في برنامج تلفزيوني: «لا صلة لنا بهؤلاء العرب». وبعد موجة من الكتابات المثيرة التي جاء بعضها من اساتذة جامعات شدّدت على «الخطر الاجتماعي الكبير من الوجود الاسلامي على المجتمع»، انتقلت الكتابات إلى التحريض السياسي. وبعد اقل من ١٥ شهرًا على حادثة ١١ ايلول ٢٠٠١ الاميركية، وُجدت في هولندا، وبسرعة مذهلة، ظاهرة الزعيم اليميني المتطرف تيم فورتيون، وكان انتصاره الساحق في انتخابات ايار ٢٠٠٢ (راجع بصدده ما جاء آنفًا في النبذة التاريخية، وكذلك باب زعماء).

(هذا الموضوع «المسلمون في هولندا»، مرجعه الأساسي: ما كتبه اسماعيل زاير من أمستردام ولاهاي في «الحياة» ٢٩ نيسان ١٩٩٩، و١ تشرين الثاني ٢٠٠١، وحسام تمام من روتردام، ٤ حزيران ٢٠٠١).

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **بانيكويك، أنتون** Pannecoek, Anton **(١٨٧٣ – ١٩٦٠)**: إشتراكي متطرف، ومن زعماء الأممية الشيوعية. ولد في قرية في مقاطعة غيلدر Guelder. تابع دروسًا في الرياضيات وعلم الفلك في جامعة ليد Leyde، وحاز الدكتوراه في علم الفلك (١٩٠٢). اعتنق الماركسية وهو فتى، وانتسب إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الهولندي الناشئ. حارب إصلاحية الاشتراكيين في الحرب، إذ كان أحد أعضاء الجناح اليساري الذي عُرف بمعارضته الشديدة للحكومة في البرلمان. وظهرت هذه المعارضة على صفحات جريدة «لا تريبون» (المنبر). لذا أُطلق إسم «المنبريون» على اليسار الهولندي.

ترك «المنبريون» حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي وأسسوا «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» عام ١٩٠٩ وكان بانيكويك بينهم. هاجر، وعائلته، إلى المانيا. إلا أن السلطات البروسية أبعدته، فعمل محاضرًا وصحافيًا متجولًا في المانيا وأوروبا الشرقية، إلى أن استقر في «بريم» Breme (مدينة المانية) إحدى قواعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

يبرهن بانيكويك في كتابه «الاختلافات في قلب الحركة العمالية» بأن النزعات الكبرى في الحركة العمالية–التحريفية والاصلاحية والانتهازية والفوضوية – ليست من الخصوصيات القومية وإنما هي تيارات أممية (عالمية) تتعلق بالنزعات العامة لتطور رأس المال. وأعلن على صفحات جريدة الحزب في «بريم» عدم اتفاقه مع روزا لوكسمبورغ، وخصوصًا حول مؤلفها «تراكم رأس المال» (١٩١٣)، كما اشتد جدله ونقاشه مع كاوتسكي Kautsky، خصوصًا في سنوات ما قبل الحرب. انضم إلى الجناح اليساري في الأممية (لوكسمبورغ، لينين) وبرهن أن المعارضة التي تقودها الاشتراكية الديمقراطية تعني، رغم المظاهر، الموافقة في الواقع على النظام السائد كقاعدة لا تتغير

والعمل قدر الإمكان للحصول على ما يمكن الحصول عليه للطبقة العاملة في هذا الاطار.

دفعه حماسه للثورة البولشيفية إلى الانتساب للحزب الشيوعي الهولندي الجديد، وحاول أن يستفيد من تجربة اللجان العمالية في أوروبا الغربية، فوضع كتابه «الثورة العالمية والتكتيك الشيوعي» (١٩١٩). لكن، بما أن الحزب، بدا موضوعيًا، حزبًا لا ثوريًا في البلدان الرأسمالية المتطورة، فكان بانيكويك يعتبر أن الطبقة العاملة وحدها المنظمة في لجان بإمكانها أن تمارس الدكتاتورية المحرّرة، وأن نشاط الثوريين يجب أن يسير في هذا الاتجاه، وعليهم أن يرفضوا كل تسوية مع القوى السياسية الأخرى، وعليهم الانسحاب من النقابات والاحزاب التي تدّعي النضال من فوق. انتقده لينين بعنف ووصفه بأنه «إنسان فقد صوابه»، وبأن «إنكار ضرورة الحزب والانضباط الحزبي بمثابة تجريد البروليتاريا من سلاحها لصالح البورجوازية»، وبعد تطور النظام في الاتحاد السوفياتي نحو الستالينية، وبروز البيروقراطية، أخذ بانيكويك يحلّل ثورة ١٩١٧، كما لو كانت آخر الثورات البورجوازية. فقد رأى في الثورة شكلًا من أشكال رأسمالية الدولة التي أفرزها الحزب البولشفي وقادته رغم إرادتهم الثورية.

انقطع عام ١٩٤٣ إلى وضع مؤلفه «المجالس العمالية» (طبع عام ١٩٤٦ في هولندا) الذي يعتبر كتابه النظري الرئيسي. ثم وضع كتاب «لينين الفيلسوف» (١٩٤٨). مات مغمورًا، لكن ثورة الطلاب في ايار ١٩٦٨ أعادت الحياة إلى الموضوعات التي تعرض لها (موسوعة السياسة، ج١، ط١، ١٩٧٩، ص٤٩١–٤٩٢).

• **جوليانا فيلهلمينا، الملكة Juliana L.E.M. Wilhelmina**: هي جوليانا لويز إيما ماري فيلهلمينا، ملكة هولندا من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٠، وأميرة أورانج ناسا ودوقة مكلنبورغ وأميرة ليب بيسترفيلد.

ولدت في لاهاي عام ١٩٠٩، إبنة وحيدة للأمير هنريك وللملكة فيلهلمينا، وتلقت تربية صارمة في بيئة ملكية منغلقة. اقترنت عام ١٩٣٧ بالأمير البروتستانتي برنارد دو ليب–بيسترفيلد.

كانت والدتها الملكة فيلهلمينا قد ارتقت العرش في ١٨٩٨، وكانت رمزًا لنظام ملكي قبلت به جميع القوى السياسية في البلاد، باستثناء الاشتراكيين. وعند الغزو النازي غادرت الملكة هولندا إلى لندن حيث شكلت حكومة منفى التفت حولها كل الاحزاب. وبعد انتهاء الحرب وعودة الاسرة الملكية إلى هولندا (١٩٤٥)، أخذت الملكة فيلهلمينا تشعر بمحدودية سلطتها وتصطدم باستمرار مع الحكومة البرلمانية، فآثرت الاعتزال في قصرها عام ١٩٤٧ وكلفت ابنتها جوليانا بممارسة مهامها. وفي ١٩٤٨، تخلت عن العرش لابنتها جوليانا. وتوفيت في ١٩٦٢.

أما الملكة جوليانا فكانت سافرت مع ابنتيها بياتريكس (بياتريس) وايرين إلى كندا حيث أمضت فترة الحرب. ومنذ اعتلائها العرش (١٩٤٨) بدت راضخة للأمر الواقع، أي لما بات عليه دور الملكة في النظام الهولندي، من حيث أنه اصبح يقتصر على المشورة فقط، إذ لا يحق لها أن تنقض أي قرار تتخذه الحكومة، كما أن اقوالها وآراءها تحاط بسرية تامة لأنها غير مسؤولة دستوريًا. وهي التي تعين رئيس الوزراء ولكن بعد أن تأخذ بعين الاعتبار رأي الأكثرية.

كان لبعض تصرفات الملكة جوليانا وبناتها، وخصوصًا زواج ابنتها الأميرة بياتريكس عام ١٩٦٦ من كلاوس فون أمسبرغ، وهو عسكري الماني سابق، ليثير عاصفة احتجاج عنيفة في الرأي العام الهولندي الذي استفظع ان يكون زوج الملكة القادمة المانيًا خدم في الجيش النازي. وكانت أخطر أزمة شهدها القصر الملكي هي تورط الأمير برنارد، زوج الملكة جوليانا، في فضيحة لوكهيد، وهي فضيحة مالية كبرى انفجرت في صيف ١٩٧٥ وتركزت حول قيام شركة لوكهيد، إحدى كبريات شركات صناعة الطائرات الحربية والمدنية في الولايات المتحدة الاميركية بدفع رشاوى وعمولات ضخمة لعدد من المسؤولين الحكوميين في أنحاء مختلفة في العالم لإبرام صفقات كبرى وزيادة مبيعاتها في هذه الدول. وقد كان من جراء ذيوع أخبار هذه الفضيحة في الصحافة الغربية وفي لجان مجلس الشيوخ الاميركي انفضاح أمر عدد كبير من المسؤولين الحكوميين والزعماء والاحزاب في اليابان وايطاليا والسويد وهولندا وتركيا وألمانيا الغربية وغيرها من الدول الغربية أو الدائرة في فلكها.

وفي ٣٠ نيسان ١٩٨٠، أعلنت الملكة جوليانا، بمناسبة عيد ميلادها الواحد والسبعين، تنحيها عن العرش لمصلحة ابنتها بياتريكس (بياتريس) المولودة عام ١٩٣٨.

• **دريس، فيلّيم** Dress, Willem **(١٨٨٦–١٩٨٨)**: رئيس الوزراء منذ ١٩٤٨ ولعدة سنوات، وزعيم عمالي ترك بصماته على الحياة السياسية حتى السبعينات.

أصبح اشتراكيًا مثل اشتراكيين كثيرين في أمستردام منذ مطلع القرن العشرين، وكان يكنّ إعجابًا كبيرًا للنقابات القوية التي أسسها العمال اليهود في أمستردام، مثل نقابة الالماس، وكان عشرات آلاف اليهود يعيشون في أمستردام، معظمهم من العمال والفئات الوسطى، لكن كان هناك نخبة ثقافية ومالية خاصة بهم. وقد دعت هذه النخبة إلى الاندماج في المجتمع الهولندي، ولم يكن للحركة الصهيونية التي سعت إلى جمع الاموال لإقامة دولة عبرية في فلسطين، سوى قلة ضئيلة من الأتباع. لكن دريس أيّد الحركة بتأثير من صديقه الصهيوني هنري بولاك. ويشير دريس في مذكراته إلى انه تأثر بقضية دريفوس عندما كان عمره ١٤ سنة: «لا يمكن لمشاعري تجاه اليهود الذين كانوا غالبًا ما يتعرضون إلى المضايقة والاضطهاد أن تُفصل عن ذكريات شبابي الأولى».

احتُجز دريس، عندما كان في الخمسينات من العمر عندما هُزمت هولندا واحتُلت من قبل الالمان في أيار ١٩٤٠، كرهينة من قبل الحكومة الالمانية في السنة نفسها، وضمن إجراءات انتقامية ردًا على اعتقال آلاف المقيمين الالمان من قبل حكومات المستعمرات الهولندية في أندونيسيا ومنطقة الكاريبي. وأمضى دريس سنة واحدة في معسكر اعتقال «بوخنفالد» السيء الصيت. لكنه كرهينة كان محظوظًا، إذ قضى وقته هناك في «الزاوية الذهبية» التي كانت تخصص للرهائن من النخب السياسية في بلدان أخرى، وعومل وزملاؤه من أفراد النخب أفضل كثيرًا من النزلاء العاديين في هذا المعسكر، بمن فيهم مئات اليهود الذين كان يراهم يصلون إلى المكان قادمين من أمستردام. وكان بإمكانه أن يراهم وهم يقضون موتًا من الجوع أو يُقتلون نتيجة الاعمال الشاقة ووحشية الحرّاس.

وأطلق سراحه بعد سنة إثر إصابته بمرض في المعدة، إذ لم تكن لدى الالمان أي رغبة في قتل النخبة السياسية التقليدية في هولندا، وأصبح دريس عضوًا في المقاومة السرية، وساعد أصدقاء يهودًا على الاختفاء والتواري عن الأنظار. وكان أحد أسمائه المستعارة «دريفوس». وشهد كيف كان، وآخرون، عاجزين عن انقاذ أعضاء في حزب العمال من اليهود.

وأصبح دريس، بعد الحرب، وزيرًا للشؤون الاجتماعية. وفي ١٩٤٧ كان ضمن الأقلية التي ابدت استعدادها لتأييد مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وللاعتراف بدولة اسرائيل الجديدة. ولم يستند اعتراض الأغلبية في الحكومة على المشروع إلى منطلقات أخلاقية بسبب انتهاك حقوق الفلسطينيين، كما لم يأت نتيجة استشراف بعيد النظر بأن دولة اسرائيل لا تملك مقومات البقاء على المدى البعيد. فالحكومة الهولندية، كما تبين في الثمانينات، كانت تخشى آنذاك من حدوث رد فعل غاضب من جانب الثوار المسلمين الأندونيسيين الذين كانوا يقاتلون من أجل الاستقلال، وكانت الحكومة تتفاوض معهم. ولم يتحول رد الفعل الغاضب المحتمل هذا أبدًا إلى واقع، سواء قبل الدعم الهولندي لاعلان تأسيس اسرائيل (١٩٤٨) أو بعده. وكان دريس قد اصبح رئيسًا للوزراء في ١٩٤٨ (راجع «العلاقات الهولندية–الاسرائيلية» في النبذة التاريخية).

• **دوايزنبيرغ، فيم** Duisenberg, Wim **(١٩٣٥–)**: اقتصادي وسياسي وحاكم البنك المركزي الاوروبي (بدأ عمله في هذا المنصب في تموز ١٩٩٨) حيث ارتبط تعيينه بالعملة الاوروبية الجديدة «يورو».

قبل أن يعمل مصرفيًا، درّس فيم دوايزنبيرغ الاقتصاد في جامعة غرونينغان وأمستردام، كما انضم إلى جهاز مدراء صندوق النقد الدولي ما بين ١٩٦٥ و١٩٦٩. وفي السبعينات غدا كسياسي اشتراكي يطالب بتوسع الانفاق، فتولى إدارة وتسيير الحياة المالية لبلاده في أكثر مراحل ما بعد الحرب تضخمًا في هولندا. وكوزير للمالية في حكومة جوب دن يوتل، السياسي العمالي الراحل، اتبع دوايزنبيرغ سياسة فرض الضرائب وتوسيع الانفاق التي كان الاستمرار فيها، لو تمّ، كفيلًا بأن يمنع هولندا من التأهيل للانخراط في الوحدة النقدية الاوروبية. وآلت سياسته إلى السماح بنشأة دولة رفاه بيروقراطية ضخمة، كما ارتفع الانفاق الحكومي من مجمل الناتج المحلي من ٤٨٪ لحظة تسلمه الوزارة إلى أكثر من ٥٥٪ لحظة تركه إياها كي ينضم إلى مجلس إدارة البنك التعاوني الهولندي.

وهذه التجربة التي مضى بعدها الانفاق الحكومي في التصاعد ليبلغ ذروته في ١٩٨٣ حيث وصل إلى ٦٦،٦٪ من الناتج المحلي، علّمته درسًا طبّقه حين صار حاكم البنك المركزي في بلده عام ١٩٨٢، ذلك انه ربط الغيلدر،

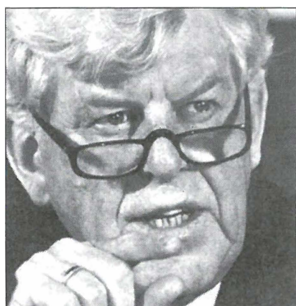


يان بيتر بالكينيندي

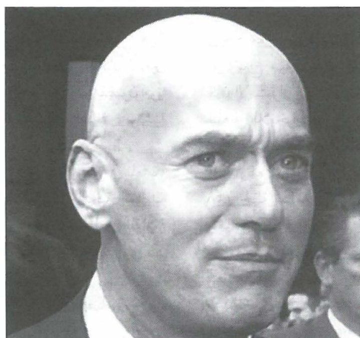
مات هربن



فيم كوك



فيم دوايزنبيرغ



بيم فورتيون

عملة هولندا، ربطًا محكمًا بالدويتش مارك الالماني. ونتيجة لذلك لم تجد هولندا الكثير من الصعوبات في وجه انضمامها للعملة الاوروبية الموحدة، وبنى، في غضون ذلك، علاقات وطيدة ووثيقة مع الالمان. ورأس دوايزنبيرغ قسم التسويات الدولية للبنك المركزي الهولندي ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٠، ليصبح في ١٩٩٧ رئيس المعهد النقدي الاوروبي. وفي ١٩٩٨، اتفق الاوروبيون، بحماس من الالمان، على تعيينه حاكمًا للبنك المركزي الاوروبي.

* **فورتيون، بيم** Fortuyn, Pim **(١٩٤٨-٢٠٠٢)**: زعيم تيار يميني متطرف برز بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

ولد في مدينة فيلزن من عائلة كاثوليكية، الأب هولندي والأم ايطالية. كان عضوًا ناشطًا في حركة الطلاب في أمستردام خلال الستينات. انتقل إلى جامعة خروننكن (شمال هولندا) حيث عمل لمدة ١٦ عامًا كمدرّس في قسم الاجتماع. شهد فكره السياسي تقلبات عديدة. فقد بدأ حياته ماركسيًا ناقمًا على المجتمع الغربي، ثم اشتراكيًا ديمقراطيًا. انتمى إلى حزب العمل قبل أن ينتقل إلى «اليمين المتشدّد» كما تسمّيه الصحافة الهولندية، أو «عنصريًا» كما يراه آخرون. اشتهر من خلال مقالاته وأعمدته في الصحف والمجلات الهولندية، وتميزت كتاباته بالنقد الشديد للإسلام والمسلمين، واعتبرهم أساس المشاكل في المجتمع الهولندي. كما صدرت له مؤلفات تتضمن نقدًا لاذعًا للتعاليم الاسلامية، إضافة لاعتباره الثقافة الاسلامية تعرقل اندماج المسلمين في هولندا. وفي كتابه «ضد أسلمة ثقافتنا» الصادر عام ١٩٩٧، ركز هجومه على موقف الاسلام من المرأة والحرية الجنسية. ويعتبر فورتيون من الأثرياء بسبب ما تدره عليه مقالاته وكتبه، إذ يشترط مبلغ خمسة آلاف يورو لقاء إلقاء محاضرة في تجمع أو مؤسسة، ويمتلك قصرًا في روتردام وآخر في ايطاليا.

بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، أدرك بيم فورتيون ان الفرصة مؤاتية لاطلاق تياره العنصري. ففي ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، أعلن عن تأسيس حزب «هولندا ملائمة للعيش»، وتمّ اختياره ليكون المرشح رقم واحد على قائمة الحزب.

كان الحزب يهدف إلى التكيف مع متطلبات السياسة الهولندية واللياقات الادبية والمقررات القانونية كي لا يوضع في خانة الاحزاب العنصرية ويؤول مصيره إلى الفشل كما حدث لاحزاب أخرى مثل الديمقراطي المركزي (DC) والحزب المركزي-٨٦. لذلك اختلفت قيادة الحزب مع فورتيون عندما أعلن عن مطالبته بإغلاق الحدود أمام المسلمين، وعدم قبول اي لاجئ، والأخطر من ذلك مطالبته بتعديل المادة الاولى من الدستور التي تنص على منع التمييز العنصري وتعاقب عليه. اعتبر الحزب هذه التصريحات خروجًا عن برنامج الحزب الذي تمّ إعداده بدقة وروية كي يتفادى الاتهام بالعنصرية ويوصف على الاقل باليمين المتشدّد، وهي لفظة مقبولة في الأوساط السياسية والبرلمانية، فاتخذ قرارًا بفصله في شباط ٢٠٠٢. لكن فورتيون لم يهتم بذلك وقام بالاعلان عن لائحته الخاصة للمشاركة في انتخابات ايار ٢٠٠٢ التشريعية.

وخلافًا للعرف الهولندي لم يطرح فورتيون برنامجًا انتخابيًا محددًا بل أصدر كتابًا بعنوان «حطام ثماني سنوات من حكم الائتلاف البنفسجي»، قاصدًا حكومة الائتلاف التي كانت حكمت خلال السنوات الثماني الماضية من أحزاب العمل والليبرالي والديمقراطي. ومصطلح «البنفسجي» بدا استخدامه العام ١٩٩٤ عندما تشكلت الحكومة من حزب العمل الذي يتخذ من اللون الأحمر رمزًا له، والليبرالي الذي يتخذ اللون الازرق رمزًا له، وبخلطهما يتشكل اللون البنفسجي، وصبّ فورتيون جام غضبه على الحكومة مركزًا على القضايا التي أدرجها في أولوياته كالهجرة واللاجئين والاندماج، واستطاع أن يسحب الاحزاب الهولندية إلى أولوياته هو، فصار الحديث عن الأجانب والهجرة واللاجئين يحظى بالمقام الاول في الصحافة والمناقشات والحملات الانتخابية، واستطاع أن يستقطب قطاعات واسعة من الهولنديين.

شنت الاحزاب السياسية وبعض الصحف هجمات مباشرة، ووصف بأنه هايدر (الزعيم اليميني النمساوي، راجع «النمسا») الهولندي، أو حتى هتلر أو موسوليني وجان ماري لوبان (الفرنسي). وانتقده رئيس الوزراء فيم كوك معتبرًا «أفكاره الاجتماعية سيئة جدًا كما أنها تمثل كارثة للاقتصاد لو حاول تنفيذها لأن العجز الحكومي سيستمر وأن هولندا قد حققت رفاهًا اقتصاديًا واجتماعيًا عاليًا، لكن فورتيون يريد تدمير كل ذلك. إن الوضع الاقتصادي الحالي لا يتحمل إجراء تجارب عليه». ووصفه

زعيم حزب اليسار الأخضر، روزنمولر، بـ«الممثل المسرحي».

وبعد أن حقق نصرًا في الانتخابات البلدية، خصوصًا في مدينة روتردام (آذار ٢٠٠٢)، وقبل تسعة ايام من موعد الانتخابات النيابية، أي في ٦ ايار ٢٠٠٢، أطلق مسلح النار على بيم فورتيون وأرداه. وأعلنت الشرطة، بعد أن ساد الخوف من أن يكون القاتل مسلمًا، أن إسم القاتل خلدرفاندرخ (٣٢ عامًا)، وأن التحقيقات الأولية أظهرت أنه يساري متطرف (عن صلاح عبد الرزاق، كاتب وباحث مقيم في هولندا، مجلة «النور»، العدد ١٣٣، حزيران ٢٠٠٢، ص٢٦–٢٨).

* **كوك، فيم** Kok, Wim (**١٩٣٨**–): رئيس الوزراء من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢، ونقابي سابق، والسياسي المعتبر «الأكثر دماثة ولطفًا في البلاد». من أهم انجازاته إبرام ميثاق تعاون ثلاثي عام ١٩٨٥ بين أرباب العمل والعمال والحكومة، وبفضله خرجت البلاد من أعمق انكماش اقتصادي وتضخم وصل إلى ١٢٪ من نسبة الدخل القومي. وبفضله، أثناء حكمه، أصبحت عملة هولندا من بين أصلب خمس عملات دولية وأكثرها استقرارًا، كما أرست هولندا موقعها بين الكبار لتصبح ثامن أغنى دولة في العالم، وثانيها في مستوى الانتاجية الفردية. وكل تلك الانجازات تبقى محدودة بالقياس إلى الانقلاب السياسي التدريجي الذي أحدثته قيادة فيم كوك ووضعت الحزب العمالي في المقدمة والطرف المفضل شعبيًا ونخبويًا، تلك القيادة التي استطاعت تنحية «المسيحيين الديمقراطيين» عن واجهة الحركة السياسية الهولندية التي وأبقوا حزب العمال في المعارضة طيلة أكثر من ١٨ عامًا. استحوذوا على صدارتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تنقل فيم كوك في ضروب مختلفة من المناصب العمالية كتقني ومختص في شؤون إدارة العمل قبل التحول إلى مهمات نقابية متدرجة وصلت به، عام ١٩٧٣، إلى منصب رئيس اتحاد النقابات الموحدة. ثم اضطر، تحت ضغط حزبه «حزب العمال» (الاشتراكي الديمقراطي) إلى الانتقال إلى صفوف السياسيين ليقود كتلة حزبه البرلمانية منذ أواسط الثمانينات قبل التحول إلى الحكومة ممثلًا لحزبه كشريك للديمقراطيين المسيحيين في حكومة رود لوبيرز الثالثة. وفي تلك الحكومة تسلم كوك وزارة المال إلى جانب نيابة رئاسة الحكومة. ونجح في مهمته نجاحًا كبيرًا. وقد أرسى «ميثاق التعاون الثلاثي (١٩٨٥) أساسًا جديدًا لتوزيع الثروة في البلاد يحفظ التوازن الاجتماعي في حدوده المقبولة والانسانية من دون نبذ للمستثمرين والطبقات العليا. ومع تحولات عميقة في البنية الدستورية والاجتماعية أصبح بوسع الطبقات الفقيرة أن تحوز على قسط عقلاني من الرفاهية، وفرصة متجددة للتأهيل كلما عانت البلاد من انكماش في قطاع من القطاعات الانتاجية.

منذ ١٩٩٣، بدأ الاستقطاب السياسي في هولندا يتجه نحو تعزيز التغيرات السياسية الديمقراطية على حساب المسيحيين الديمقراطيين الذين ترهّلوا في حضن السلطة وانعزلوا عن الاجيال الجديدة. وهذا ما عبّر عن نفسه في الانتخابات النيابية التي برز فيها حزب العمال برئاسة كوك كأقوى كتلة برلمانية وتراجع دور المسيحيين الديمقراطيين (راجع النبذة التاريخية).

مدن ومعالم

* **أرنهم** Arnhem: قاعدة مقاطعة غيلدر Gueldre، تقع على نهر الراين، وتبعد ١٠٠ كلم عن العاصمة أمستردام، وتعد نحو ٣١٨ ألف نسمة (مع الضواحي). أشهر معالمها: فندق المدينة الذي يعود بنائه إلى القرن السادس عشر، ومتحف في الهواء الطلق. والمدينة مقر شركة «أكزو» الكيميائية المتعددة الجنسيات، ومركز تجاري وثقافي.

تاريخيًا، كانت موقعًا رومانيًا باسم «أريناكوم» Arenacum. انضمت إلى اتحاد «الهانس»، وكانت مقرًا لدوق غيدر من ١٢٣٣ إلى ١٥٣٨. كانت مسرحًا لمعارك عسكرية عديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولمعركة «أرنهم» في الحرب العالمية الثانية (١٧–٢٧ ايلول ١٩٤٤) التي بدأها القائد العسكري مونتغمومري Montgomery، ولكنها كانت هزيمة للحلفاء.

* **أمستردام** Amsterdam: الإسم يعني «سدّ على أمستر» (دام Dam: سدّ). العاصمة السياسية للبلاد

(العاصمة الادارية هي مدينة لاهاي). تعد نحو ١,٢ مليون نسمة (مع الضواحي). بُنيت بنسق وبصورة منتظمة على شبكة قنوات تفصل بين أكثر من جزيرة صغيرة. أمستردام هي إحدى المدن الكبرى الشهيرة بفنونها، وإحدى المدن البارزة في مراكزها السياحية في أوروبا. أشهر معالمها التاريخية: قصر يان فان كامبن الملكي الذي يعود بناؤه إلى القرن السابع عشر، وفندق المدينة (القرن السادس عشر)، وكنيس يهودي يعود بناؤه إلى العام ١٦٧٥، وأحياء سكنية ذات البيوت القديمة في جنوب المدينة، وجامعات، وعدد من المتاحف، فيها بيت رمبرندت، ومتحف الفن الحديث، وبيت الفنان فان غوغ (فان خوخ كما يلفظه الهولنديون)... وكانت أمستردام عرفت منذ ١٦٠٠ بداية نهضة شاملة عزّزها تدفق التجار والعلماء والفنانين الحرفيين من سائر أنحاء البلاد الواطئة وأوروبا. وكانت هولندا في قمة انتشائها الاقتصادي بسبب الشبكة البحرية التي طاولت شرق المحيط الهندي وبحر البلطيق وأوروبا، وأدت إلى نشوء تجارات التوابل والخشب، ما أدى إلى ارتفاع متزايد وسريع في حجم المدينة وعدد سكانها. ففي أقل من نصف قرن زاد تعداد الناس في أمستردام من ٦٠ ألفًا إلى ٢٠٠ ألف وباتت المدينة في المرتبة الثالثة على الصعيد الأوروبي بعد لندن وباريس. وتهافت إلى أمستردام أصحاب الرساميل والمصارف، وانبرت طبقة بورجوازية إلى بناء منازل فخمة على ضفاف القنوات التي تخترق المدينة وتتواصل بجسور مقنطرة ذات أبواب تفتح وتغلق في أوقات محددة لتجديد مياه القنوات وحفظ مستوى ارتفاعها وانخفاضها. وفي تلك الفترة، التي عرفت في ما بعد باسم العصر الذهبي ترسخ الفن التشكيلي في هولندا كطليعة الفنون وأكثرها عالمية: رامبرنت، فرانز هالز، يان فيرفير... إلى اكتشاف المجهر وتطويره وازدهار حرفة رسم الخرائط التي اشتهر بها الهولنديون.

كانت أمستردام، في القرن الثاني عشر، قرية للصيادين. بدأت تنمو في ١٣٦٩ بعد دخولها في إطار «الرابطة الهانسية» Ligue hanséatique (رابطة ضمت التجار الألمان، ثم ضمت مدن المانيا الشمالية، ثم أوروبا الشمالية)، وأصبحت سريعًا مركزًا تجاريًا مهمًا، وأقامت علاقات اقتصادية وثيقة مع ليشبونة (البرتغال). وفي ١٥٧٨، انتفضت ضد اسبانيا، وانضمت إلى «المقاطعات المتحدة» الهولندية. وفي القرن السابع عشر، زاد ازدهارها بفضل تأسيس شركة الهند الشرقية (١٦٠٢) وبنك أمستردام (١٦٠٩). أما شركة الهند الغربية فكانت في أساس إنشاء «أمستردام الجديدة» (مدينة نيويورك اليوم) وشراء مانهاتن Manhattan. مبانيها التي قامت في الربع الأول من القرن السابع عشر لا تزال قائمة إلى اليوم. وجاء تقهقر مدينة أنفرس (في بلجيكا)، وموجات اللاجئين البروتستانت واليهود الهاربين من اسبانيا والهوغونو (بروتستانت فرنسا) بعد إبطال «براءة نانت» (١٦٨٥) لتزيد وتعجّل من ازدهار أمستردام، بحيث أصبحت المدينة مركزًا فنيًا وثقافيًا بالغ الأهمية. فاقام فيها رمبرندت Rembrandt عام ١٦٣١ وأمّن لها إشعاعًا قويًا، وعاش فيها ديكارت وسبينوزا.

استولى عليها البروسيون في ١٧٨٧، ثم الفرنسيون في ١٧٩٥، فأصبحت المدينة عاصمة المملكة الهولندية الجديدة (١٨٠٨–١٨١٠)، وبعدها قاعدة مقاطعة زويدرزي (١٨١٠–١٨١٣). احتلها الالمان من أيار ١٩٤٠ إلى مطلع ١٩٤٥، وحرّرها الكنديون. في ١٩٤٩، شهدت المدينة أول معرض لـ«مجموعة كوبرا» gr. Cobra، و«كوبرا»، هي حركة فنية دولية أخذت إسمها من الأحرف الأولى لمدن كوبنهاغن، بروكسيل وأمستردام، وهي مدن الفنانين الأوائل الذي أنشأوا الحركة، وقد تأسست في باريس عام ١٩٤٨. ومنذ ذلك التاريخ وأمستردام عاكفة على تأكيد ميزتها الثقافية. ومن آخر مهرجانات أمستردام الفنية أنها أقامت بين ٥ حزيران ١٩٩٣ و٧ آذار ١٩٩٤ أكثر من ٣٥ معرضًا تتناول التاريخ الاجتماعي والبحري والديني والطبيعي. إلا أن الفنون بقيت في طليعة هذه المعارض.

• **أوترخت** Utrecht: قاعدة مقاطعة أوترخت (اصغر المقاطعات الهولندية البالغة ١٢ مقاطعة، ومساحتها لا تتعدى ١٣٣١ كلم²). تقع على رافد من روافد الراين وعلى بعد ٤٠ كلم عن أمستردام، وتعد نحو ٥٩٠ ألف نسمة (مع الضواحي). مدينة قديمة تخترقها القنوات، شهيرة بمبانيها التاريخية: كاتدرائية تعود إلى القرن الثالث عشر، كنيسة القديس بطرس (من أيام الرومان)، متاحف، مركز ديني وثقافي وتجاري، صناعات نسيجية وغذائية ومعدنية (الحديد، الألومينيوم، والسيراميك). عقدة مواصلات نهرية مهمة.

أقام الرومان في موقعها معسكرًا. وبعدهم أصبحت المدينة مقر أسقفية (القرن السابع)، ثم مركز إمارة تابع لمدينة ليبج Liège قبل انضمامها إلى أسرة «أورانج». وفي ١٥٧٩، شكلت المقاطعات السبع (الهولندية) ما عُرف بـ«اتحاد أوترخت». وأثناء حروب الاصلاح الديني (البروتستانتي) عرفت المدينة انقسامات حادة بين أهليها. وبعد احتلالها من قبل جيوش لويس الرابع عشر خلال «حملة هولندا»، وُقّعت «معاهدات أوترخت» في مدينة زيست Zeist (قريبة من أوترخت) عام ١٧١٣ التي أنهت حروب الخلافة الاسبانية، حيث احتفظ فيليب الخامس بالعرش الاسباني ولكنه تخلى عن مطالبته بالعرش الفرنسي، وكانت لبريطانيا، بموجب هذه المعاهدات، حصة الأسد، إذ استحوذت على مكاسب كثيرة في ما وراء البحار وأكدت سيطرتها على البحار. تعود بداية انطلاقة أوترخت الصناعية والتجارية إلى القرن السابع عشر.

• **أيندهوفن** Eindhoven: تبعد عن أمستردام ١٢٠ كلم، وتعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة (مع الضواحي). متحف للفنون الحديثة (زادكين، بيكاسو، براك، موندريان، ميرو). مركز صناعي مهم. في هذه المدينة وُلدت شركة «فيليبس» الشهيرة عام ١٨٩١، وهي شركة مخصصة للصناعات الكهربائية والالكترونية. جامعة تقنية. أصبحت أيندهوفن المدينة المتروبولية لعموم جنوب هولندا.

• **تيلبورغ** Tilburg: تقع على قناة فيلهلمينا في شمال البلاد، وتعد نحو ٢٤٠ ألف نسمة (مع الضواحي). جامعة كاثوليكية. عوّضت المدينة عن تراجع صناعاتها النسيجية التدريجي منذ القرن السابع عشر بتطوير القطاعات الثالثية: خدمات، تجارة، ثقافة وسياحة.

• **دوردخت/زويندرخت** Dordecht/Zwijndrecht: في جنوب البلاد. تعدّ نحو ٤٥ ألف نسمة. زراعات. صناعات غذائية وحديدية.

• **روتردام** Rotterdam: يعني الإسم «سدّ على روت». في جنوب البلاد، وعلى بعد ٧٥ كلم عن أمستردام، وتعد نحو مليون و١٠٠ ألف نسمة (مع الضواحي). أكبر مرفأ في العالم (راجع بطاقة تعريف). أعاد الهولنديون بناء أحيائها في الوسط بعد أن تعرضت للتدمير الالماني في ١٩٤٠.

منذ ١٣٤٠، بدأت روتردام تتمتع بامتيازاتها (بفضل موقعها الجغرافي في الأساس). وفي ١٤٨٩، استولى عليها ماكسيميليان النمساوي. وفي ١٥٧٢ تعرضت للتدمير على يد الاسبان، وقد ادّى الصراع مع هولاء إلى إقفال قنوات المدينة ونوافذها البحرية وإلى تقهقر دورها. بعد ١٦٠٠، عادت روتردام لتكون ثاني مدينة تجارية في هولندا. لكن الفرنسيين الذين احتلوها إبان الثورة الفرنسية في ١٧٩٥، ثم سياسة نابوليون التجارية، أعادا بالمدينة القهقرى، لتعود بعد عقود من الزمن، وتحديدًا بعد حفر قناة تصلها مباشرة بالبحر عام ١٨٧٠، إلى استئناف دورها التجاري، بحيث أصبحت بسرعة مرفأ عالميًا، ساعدها على ذلك النمو الصناعي الذي عرفته هولندا.

في ٢٠٠١ اختيرت روتردام (مع مدينة بوتو البرتغالية) عاصمة ثقافية لأوروبا لهذا العام (٢٠٠١). فشهدت المدينة نشاطات ثقافية وفنية استمرت طوال العام، من ضمنها تجديد وتطوير «متحف العالم»، أهم متاحف المدينة وأحد أشهر متاحف الإتنوغرافيا في العالم بعد نظيره الملحق بالمتحف البريطاني، إذ يعود تاريخه إلى عام ١٨٨٥. و«متحف العالم» كان في بدايته أقرب إلى المؤسسة العلمية يمنح «دبلومًا» علميًا للباحثين في الإتنوغرافيا (علم دراسة الشعوب). واعتمد المتحف في تأسيسه على جمع التحف والآثار والصور والمقتنيات الفنية ذات الطابع الغرائبي من كل شعوب العالم حتى ولو لم تمثل جوهر حضارات هذه الشعوب أو تعبر عن خصائصها. وخصص أحد قصور الأمير فيلهلم الثاني كمقر للمتحف. ومن اللافت أن معظم التجديدات والتطويرات التي أدخلت على المتحف وُجهت للقسم الاسلامي الذي شهد-للمرة الأولى- توسيعًا استثنائيًا من دون بقية أقسام المتحف.

• **غرويننغ** Groningue: قاعدة مقاطعة غرويننغ (تبلغ مساحة المقاطعة ٢٣٣٥ كلم²، وتعد نحو ٥٧٥ ألف نسمة)، وتعد نحو ٢١٥ ألف نسمة (مع الضواحي). أبرز معالمها: ساحة عامة تعود إلى القرن الثامن عشر، كنيسة القديس سان مارتن (القرن الخامس عشر والسادس عشر)، متحف للفنون والتاريخ، جامعة تأسست في

١٦١٤. مركز تجاري (حنطة، ماشية) وصناعي (صناعات معدنية وكهربائية وكيميائية ونسيجية)، وخصوصًا تجاري وخدماتي وثقافي، وتلعب دور المدينة المتروبولية لعموم مقاطعات هولندا الشمالية.

كانت غروننغ مدينة مزدهرة عندما خرّبتها غزوات النورمانديين في القرن التاسع. أعادت بناء نفسها وتحصّنت داخل أسوار في القرن الثاني عشر، ووقعت معاهدة قي ١٢٥١ مع الكانتونات المجاورة (كانت في الأثناء السوق التجارية الوحيدة في المنطقة) أمّنت لها ستة قرون متعاقبة من الازدهار. انضمت، في ١٢٨٤، إلى «الرابطة الهانسية» (راجع «أمستردام» في هذا الباب)، وفي ١٥١٥ خضعت لدوق غيلدر، ثم دخلت في ١٥٧٠ في «اتحاد أوترخت» (راجع «أوترخت» في هذا الباب) بعد أن كانت قد خضعت لشارلكان منذ ١٥٣٦.

* **لا هاي** La Haye: في الهولندية «دن هاغ» Den Haag. قاعدة مقاطعة هولندا الجنوبية (مساحة المقاطعة ٢٩٠٥ كلم^2، وتعد نحو ٣,٥ ملايين نسمة)، تبعد عن بحر الشمال ٣ كلم ،عن مدينة أمستردام ٥٥ كلم، وتعد نحو ٧٢٥ ألف نسمة، وهي مقر الحكومة والهيئات الدبلوماسية (مدينة إدارية ودبلوماسية)، وكذلك مقر محكمة العدل الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم، وأكاديمية القانون الدولي. تقيم فيها العائلة المالكة. أبرز معالمها: قصر الكونت (١٢٥٠)، قصور ملكية تعود إلى القرن السابع عشر، «الكنيسة الكبرى» (القرن الرابع عشر–الخامس عشر)، كنيسة «الكاثوليك القدماء» (القرن الثامن عشر)، متاحف. تعتبر لاهاي مدينة «بورجوازية» لم تعرف أبدًا نشاطًا صناعيًا، وهي دائمة السعي لتنويع إقتصادها باجتذاب مكاتب الشركات الخاصة، وخصوصًا الأجنبية منها، وتشجيع السياحة.

من موقع للصيادين في القرن العاشر انتقلت لاهاي لتصبح مقر المحكمة الهولندية في القرن الثالث عشر. وإبان الثورة الفرنسية عُقدت «معاهدة لاهاي» (١٦ ايار ١٧٩٥) بين الجمهورية الفرنسية وهولندا، أكسبت فرنسا منطقة الفلاندر الهولندية وماستريخت وفنتو والبلاد الواطئة النمساوية (أي بلجيكا الحالية)، وتعهدت هولندا بالمساهمة وبتقديم كل دعم عسكري وبحري لفرنسا ضد انكلترا. وكان سبق هذه المعاهدة، باقل من شهر، معاهدة بال (مدينة في سويسرا) التي وقعتها الدولتان ايضًا (فرنسا وهولندا)، وكان من شأنهما أن قضتا على «التحالف الأول» ضد فرنسا الذي شكل في ١٧٩٣ وضم بريطانيا، روسيا، سردينيا، اسبانيا والصقليتين. والمعروف أن «فرنسا الثورة» (من ١٧٩٣ حتى هزيمة نابوليون بونابرت في ١٨١٤) واجهت سبعة تحالفات بين الدول الاوروبية ضدها).

أبرز ما هو مطبوع في ذهن العالم عن «لاهاي» (وهولندا) أن المدينة مقر محكمة العدل الدولية منذ إنشائها في ١٩٤٥، وهي مكونة من ١٥ عضوًا ينتخبون لمدة تسع سنوات، واختصاصها الحكم في النزاعات بين الدول وفي إعطاء آراء استشارية في الموضوعات القانونية، وأن من بين أسباب اختيارها لهذه المهمة القيمة الادبية والتاريخية والقانونية التي يكتسبها العالم القانوني والدبلوماسي الهولندي هوغو دو غروت غروسيوس (١٥٨٣–١٦٤٥) المعروف بمؤلفاته حول القانون الدولي العام، والملقب بـ«أب قانون الأشخاص».

وتسعى حكومة هولندا إلى جعل لاهاي مدينة السلام في العالم. فإلى جانب محكمة العدل الدولية والسفارات ووكالات الغوث على أنواعها، وحدها لاهاي تضم «منظمة الشعوب غير الممثلة»، أي تلك التي لا تمثيل رسميًا لها في الأمم المتحدة ويبلغ عددها ٢٠٠ شعب. كما تستضيف لاهاي مقر اللجنة الدولية لنزع الاسلحة الكيماوية والجرثومية. وفي هذا الوقت (منذ العام ٢٠٠٠) تتجه الأنظار إليها لمتابعة ذيول الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، خصوصًا جرائم التطهير العرقي التي ارتكبت هناك.

* **ماستريخت** Maastricht: قاعدة مقاطعة ليمبورغ على نهر الموز Meuse. تعد نحو ١٣٥ ألف نسمة. أبرز معالمها: كنيسة سان سرفيه التي بدأ العمل ببنائها في القرن العاشر، وكنيسة السيدة العذراء التي تعود إلى أواخر أيام الرومان، وكنيسة القديس جان (طراز قوطي وتعود إلى القرن الخامس عشر)، متحف للفنون الحديثة، وجامعة.

مركز ثقافي مهم يطال بإشعاعه منطقة ليمبورغ البلجيكية.

تأسست المدينة في القرن الرابع حيث كان يقوم في الموقع جسر فوق نهر الموز (إسم «ماستريخت» يعني «عبور الموز») بناه الرومان، وأصبحت مقر أسقفية حتى القرن

الثامن. خرّبها دوق بارما والاسبان عام ١٥٧٩. ضمتها «المقاطعات المتحدة» عام ١٦٣٢، وحاصرها لويس الرابع عشر (١٦٧٣)، وعاد الفرنسيون واستولوا عليها في ١٧٤٨، وضمت، مع بلجيكا، إلى فرنسا في ١٧٩٤، أصبحت قاعدة منطقة الموز السفلى. وبعد المقاومة التي أبدتها في وجه البلجيكيين عام ١٨٣٠، مُنحت لهولندا. لعبت دور مركز الاتصالات الالمانية في الغرب أثناء الحرب العالمية الثانية.

في ٧ شباط ١٩٩٢، وقّع أعضاء المجموعة الاوروبية «معاهدة ماستريخت»، وصادقت عليها الدول الموقعة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، وهي معاهدة في إطار الاتحاد الاوروبي، وتتعلق بصورة أساسية بالاتحاد الاقتصادي والنقدي، بما فيه إقامة بنك مركزي أوروبي وإصدار نقد موحد، واتحاد سياسي (سياسة خارجية ودفاعية موحدة)، والمواطنة الاوروبية وقضايا العدل والشرطة.

* **نيميغ** Nimègue: تقع في مقاطعة غيلدر Guldre، على أحد روافد الراين الغربية. تعدّ نحو ٢٥٣ ألف نسمة (مع الضواحي). جامعة كاثوليكية. أهم معالمها التاريخية: كنيسة سان إتيان (القرن الثالث عشر)، فندق المدينة (القرن السادس عشر)، وأكثر نصبها التاريخية دُمّرت في ١٩٤٤ و١٩٤٥. مركز صناعي (ميكانيكي وكهربائي وخشبي وورقي).

كانت نيميغ في الأساس معسكرًا رومانيًا. أصبحت مدينة امبراطورية في العام ١٢٣٠، وانتقلت إلى دوق غيلدر في ١٢٤٧، ثم استولى عليها الاسبان في ١٥٨٥، وبعدهم استولى عليها المارشال الفرنسي تورين Turenne في ١٦٧٢، واحتلتها جيوش الثورة الفرنسية من ١٧٩٥ إلى ١٨١٤.

أما معاهدات نيميغ (١٦٧٨–١٦٧٩) فهي المعاهدات التي أنهت حرب هولندا، ووقعتها فرنسا والمقاطعات (الهولندية) المتحدة واسبانيا. وبموجبها تخلت اسبانيا لفرنسا عن فرانش كونتيه وبعض المواقع الأخرى، وقد كرّست هذه المعاهدات الهيمنة الفرنسية وذروة المجد الذي كان بلغها الملك لويس الرابع عشر.

* هارلم Haarlem: قاعدة مقاطعة هولندا الشمالية. تعد نحو ٢١٥ ألف نسمة (مع الضواحي). أبرز معالمها التاريخية كاتدرائية سان بافون القوطية الطراز وأحيائها السكنية ذات البيوت الأنيقة، ومتحف تيلر Teyler ومتحف فرنس – هالس Frans-Hals. وقربها من أمستردام ساعدها على تطوير صناعاتها الميكانيكية والكيميائية والنسيجية والغذائية (خصوصًا الحلويات–الشوكولا) وبناء السفن. وفي جنوب المدينة تمتد حدائق زهور التوليب Tulipes الشهيرة في العالم أجمع.

تأسست هارلم في القرن التاسع، وأحاطت نفسها باسوار وقلاع في القرن الثاني عشر وأصبحت مقر إقامة كونت هولندا، ومركزًا تجاريًا مهمًا. حاصرها دون فريديريكو، إبن دوق دالب في ١٥٧٢–١٥٧٣، الأمر الذي أهلك سكانها. المهاجرون البروتستانت الفرنسيون ساهموا في إعادة بنائها وفي تطويرها التجاري والثقافي، فعرفت عصرها الذهبي في القرن السابع عشر.

* **هيرلن** Heerlen: تقع في مقاطعة ليمبورغ، وتعدّ، مع ضاحيتها كيركراد Kerkrade نحو ٢٧٥ ألف نسمة. أبرز معالمها كنيسة تعود إلى القرن الثاني عشر، ومتحف جيولوجي، ومتحف الحمامات الرومانية. أصبحت هيرلن، في أواخر القرن التاسع عشر، مركزًا لاستثمار مناجم الفحم الحجري في منطقة ليمبورغ. وبعد إقفال هذه المناجم في ١٩٧٥، أقيمت فيها صناعات حوّلت الصناعات الحربية التقليدية إلى صناعات سلمية وفق الحاجات الجديدة، وأصبحت هيرلن مركزًا تجاريًا وثقافيًا لعموم الحوض المنجمي في المنطقة.

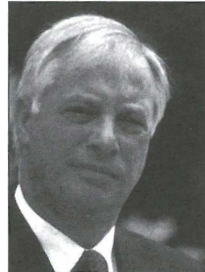
هونغ كونغ

راجع باب «هونغ كونغ» في مادة «الصين»، ج١١، ص٣٤٢.
و«المملكة المتحدة»، ج١٩



إستكمالًا

إقتصاد متدهور (تنافس مع شانغهاي): تبعد هونغ كونغ (المستعمرة البريطانية السابقة) ما يزيد على ١٥٠٠ كلم عن العاصمة بكين (بيجينغ)، وبدأت منذ ١٩٩٧ تتلقى الضربة الاقتصادية بسبب الانهيار المالي الآسيوي والتباطؤ الذي يعانيه العالم. واستمر الوضع الاقتصادي في التفاقم، وانعكس حركات احتجاج من قبل سكان هونغ كونغ، كان آخرها في ٨ كانون الثاني ٢٠٠٣ عندما قام متظاهرون يحتجون ضد الاقتصاد المتدهور للإقليم الصيني (هونغ كونغ) أمام مبنى المجلس التشريعي. وكان حاكم الاقليم، تنغ تشي هوا قال في خطابه السنوي في المجلس إن هونغ كونغ تأمل في التوصل إلى اتفاق مع الصين لإقامة علاقات اقتصادية أوثق. وكان الاقتصاد الصيني شهد نموًا بنسبة ٧,٣٪ (٢٠٠١) وشهد اقتصاد مدينة شانغهاي (التي بات يُنظر إليها على أنها المنافس لهونغ كونغ) نموًا يزيد على ١٠٪.



كريس باتين، آخر حاكم لمستعمرة هونغ كونغ

كانت شانغهاي بدأت تشهد، منذ أوائل التسعينات، نمو مركز مالي مؤلف من عدد كبير من ناطحات السحاب ومطار دولي خاص، وذلك على أرض كانت قبلًا لا تضم سوى المزارع والمصانع. وثمة ايضًا مخططات لشانغهاي لبناء جسر فوق البحر طوله ٣٠ كلم يصل المدينة بجزيرة اصطناعية ضخمة، بالاضافة إلى خط قطار تجاري يُسيّر مغناطيسيًا وهو الأول في نوعه في العالم. وبات هذا النمو في شانغهاي يتغذى بموجة من الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا إثر انضمام الصين حديثًا إلى «منظمة التجارة العالمية».

أسباب سياسية: وثمة أسباب سياسية داخلية تلعب لمصلحة شانغهاي، الأقرب إلى العاصمة (١٢٠٠ كلم) والمتطلعة لاستعادة موقعها السابق خلال مرحلة ما قبل الشيوعية كأعظم مدينة في الصين. فهناك «زمرة شانغهاي» النافذة والمحيطة بالزعيم الصيني جيانغ زيمين، التي يقابلها افتقار هونغ كونغ إلى قيادة دينامية ومتطلعة نحو المستقبل.

ففي نهاية شباط ٢٠٠٢، مدّدت ولاية الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ، تانغ تشي هوا لخمس سنوات إضافية، رغم افتقاره إلى الشعبية وعدم براعته في أداء مهماته. وكانت رغبة الزعماء الصينيين في إبقائه في منصبه واضحة ودفعت مجموعة من الناخبين الكبار (من رجال أعمال وسياسة) إلى إعادة انتخابه. إذ إن استبداله كان يعني الاقرار بفشله في تولي زمام أمور هونغ كونغ، ولا يقبل أي زعيم صيني الاقرار بذلك.

وشهد كانون الاول من العام نفسه (٢٠٠٢) أحداثًا في هونغ كونغ لها مدلولات عميقة على هذا الصعيد. فقد سارت مظاهرة، قيل إنها ضمت نحو ٦٠ ألف شخص من «المناهضين» للصين، احتجاجًا على قانون «مكافحة التخريب»، واعتبروا أنه غير ديمقراطي ويؤدي إلى قمع حرية التعبير، ويتناقض مع الحقوق الاساسية للمواطنين، وذلك في ظل مخاوف من أن تعمد بكين (بيجينغ) إلى الايعاز باستخدامه لقمع الاصوات المعارضة في هونغ كونغ. وبعد يومين سارت مظاهرة مؤيدة للقانون وهتفت للصين وردّدت أناشيد وطنية وحملت شعار «أمن البلاد مسؤولية الجميع» وضمت عناصر من النقابات العمالية والاحزاب السياسية والمدارس.

ويلزم الدستور هونغ كونغ تنفيذ القانون الذي تحرص بكين على تطبيقه لمنع أي قوات أجنبية معادية من استخدام المنطقة كقاعدة لعمليات تخريبية تستهدف الصين. ويمكن بموجب قانون «مكافحة التخريب» تنفيذ أحكام بالسجن مدى الحياة في اتهامات الخيانة أو التحريض على العصيان أو التخريب أو السعي للانفصال عن الوطن الأم. وأبدت جماعات حقوق الانسان عن خشيتها من أن تسيء السلطات في بكين وهونغ كونغ استخدام القانون، ما يهدد الحريات التي مُنحت للمستعمرة البريطانية السابقة عند إعادتها إلى السيادة الصينية عام ١٩٩٧.

موقع تايوان في خريطة الإنماء القادم لمصلحة هونغ كونغ أم شانغهاي: قد لا تكون الصين تسعى عمدًا لتعويق تقدم هونغ كونغ لحساب شانغهاي، فكلاهما، الاقليم والمدينة، صيني. ولطالما كان عمدة شانغهاي كزو كوانغدي يردّد أن هونغ كونغ وشانغهاي «لاعبان في الفريق نفسه».

لا تزال هونغ كونغ تشكل مركزًا رئيسيًا للجزء الأكبر من الحركة التجارية بين الصين وتايوان. لكن نمو شانغهاي من شأنه أن يغيّر الوضع ويجعل منها المرفأ الرئيسي لتايوان في تجارتها مع الصين بدلًا من هونغ كونغ، فضلًا عن أن هناك اليوم نحو ٣٠٠ ألف تايواني يعيشون في شانغهاي وضواحيها، ومكتبات تايوان حافلة بالكتب التي تشرح كيفية إطلاق مشاريع عمل في شانغهاي. لذلك سوف يصبح اداء شانغهاي هو ما يحدّد رأي تايوان في الصين وتصورها لمستقبلها (تايوان) السياسي الخاص، إذ من المعروف أن الصين لا تزال عاكفة على اعتبار الجزيرة ايضًا صينية.

والمنافسة التي تواجهها هونغ كونغ (التي لا تزال تنعم بصيغة «نظامين في بلد واحد»)، الصيغة التي اتُفق عليها في مفاوضات استرداد الصين لها) لا تقتصر على شانغهاي البعيدة فحسب، بل تشمل مدنًا أخرى قريبة من هونغ كونغ، على غرار مدينة شنزن، التي تشهد مرافئها نموًا سريعًا، واستخدامها اقل كلفة من مرافىء هونغ كونغ، وحجم الحمولة التي باتت تتولاها الآن (٢٠٠٢-٢٠٠٣) مرافىء شنزن يبلغ ربع ما يمر عبر هونغ كونغ، في حين أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز ٤٪ لخمسة أعوام خلت.

نقاط لا تزال في مصلحة هونغ كونغ: لا تزال هونغ كونغ تتمتع بنقطة قوة أساسية في نظر المستثمرين، نقطة من النوع «الأيديولوجي»، إذ إنها «النظام الآخر» الرأسمالي في صيغة «النظامين في بلد واحد»، تقابلها نقطة ضعف شانغهاي من حيث أنها جزء لا يتجزأ من الصين بتقاليدها السياسية وأسلوب الحياة. فمهما تطورت شانغهاي سوف تظل عنصرًا من عناصر النظام السياسي الصيني، في حين أن هونغ كونغ سوف تظلّ تتمتع خلال السنوات الخمسين القادمة بمعادلة «النظامين» التي التزمتها بكين عام ١٩٩٧.

ولقد حفل الإعلام الغربي، في السنوات الأخيرة، أخبارًا وتعليقات وتحليلات، على إبراز نقاط قوة هونغ كونغ. وكلها تصب في الفارق السياسي والايديولوجي بين المدينة الصينية شانغهاي والاقليم الصيني هونغ كونغ، أي الفارق الذي يلعب لمصلحة الاقليم في مسار الإنماء مستقبلًا.

فمما أوردته، على سبيل المثال، مجلة الـ«إيكونوميست» الشهيرة (تموز ٢٠٠٢) قولها إن الرحيل المفاجئ لعمدة شانغهاي كزو كوانغدي في كانون الاول ٢٠٠١ شكّل دليلًا واضحًا على الوضع السياسي المظلم في المدينة. وكان قد تمّ استبعاد كزو في شكل حاسم وسري، نزولًا على الأرجح عند طلب أمين سر الحزب الشيوعي هوانغ يو الذي يمثل السلطة الحقيقية في شانغهاي والذي لم يكن على وفاق مع العمدة.

وتضيف الـ«إيكونوميست» أن ما من شك ان حرية التعبير وغيرها من الأمور ما زالت نقطة قوة هونغ كونغ.



مدينة هونغ كونغ



متظاهرون في هونغ كونغ يحتجون ضد الاقتصاد المتدهور في إقليمهم
أمام المبنى التشريعي (٨ كانون الثاني ٢٠٠٣)

فبحسب الدستور، أو القانون الأساسي الذي أُديرت بناء عليه هونغ كونغ منذ ١٩٩٧، تملك المدينة نظامها القانوني الخاص (المستند إلى النظام القانوني البريطاني) الذي يؤمن حماية أفضل ومحيطًا أكثر عدالة للأعمال من النظام القانوني الصيني. وقد ظلت محاكم هونغ كونغ مستقلة إلى حد بعيد عمومًا باستثناء بعض الحالات النادرة.

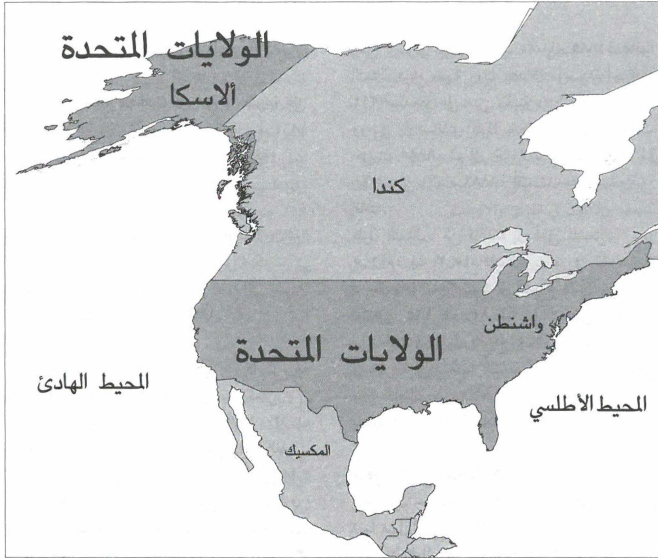
وحتى في حال تحقيق شانغهاي طموحاتها فلن يكون ذلك بالضرورة نتيجة تراجع في دور هونغ كونغ وعلى حسابها. فتجارة الصين الخارجية كفيلة بتشغيل مرافىء عديدة، وسوف تظل الصين في حاجة إلى هونغ كونغ لجذب الاموال العالمية إلى حين تصبح عملتها قابلة تمامًا للتحويل، الأمر الذي يتطلب ليس أقل من عقدين من الزمن.

وضع الصين عمومًا: في ٥ آذار ٢٠٠٣، انطلقت في بكين الدورة السنوية للبرلمان في إطار اختيار جيل جديد من القادة يتسلمون الحكم في ظل معدّل مذهل للنمو الاقتصادي بلغ ٧٪، لكن مع استمرار مشكلات البطالة المتزايدة وعملية النزوح الكثيف إلى المدن واهتراء في المؤسسات العامة.

وكرّست اجتماعات البرلمان (الجمعية الوطنية الشعبية) التي انتهت في ١٨ آذار (٢٠٠٣) هو جينتاو رئيسًا خلفًا لـ جيانغ زيمين و وين جياباو رئيسًا للوزراء، وكليهما في الستينات من العمر، ما يجعلهما من «جيل الشباب» مقارنة بأعمار جيل الحكام الذي سبقهما.

واقتصرت مهمة الجمعية الوطنية على إقرار التعيينات الحكومية التي رسمها الحزب الشيوعي قبل اشهر، والمصادقة على الموازنة عام ٢٠٠٣، والتوجهات العامة الكبرى للحكومة خلال السنوات الخمس المقبلة.

لم يخف جينتاو تصميم حكومته على مواصلة قمع حركات الانشقاق والتمرد في البلاد، مستفيدًا من إجماع استثنائي داخل الحزب على التوجهات الكبرى للسياسة الداخلية، وينطبق الأمر نفسه على السياسة الخارجية. ورأى المحللون المتتبعون، مع ميلاد عهد جينتاو، أن الأولوية الرئيسية للصين تبقى النمو الاقتصادي وكل ما تبقى يتوقف على استمرارية هذا النمو. فالقادة الجدد يتسلمون مقاليد دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وباتت في نظر المجتمع الدولي شريكًا وليست تهديدًا كما في السابق، وعلاقاتها جيّدة مع أوروبا، وتحسنت مع الولايات المتحدة الاميركية، الشريك الاقتصادي والجيوسياسي الذي لا يمكن الالتفاف عليه على رغم الخلافات بين الجانبين في شأن المسألتين العراقية والكورية الشمالية.



الولايات المتحدة الاميركية

بطاقة تعريف

الاسم: «أميركا» America، استُعملت للمرة الاولى عام ١٥٠٧ من قبل مارتن وولدسيمولّر .M Waldseemuller في كتابه «كوسموغرافيا إنترودوكتيو Cosmographia Introductio.

من ألقاب البلاد: «العم سام» Uncle Sam، من الإسم الاول لسموئيل ويلسون Samuel Wilson (١٧٦٦-١٨٥٤) الذي كان يشغل وظيفة مفتش خلال حرب ١٨١٢، فكان يختم صناديق اللحوم التي كان يراقبها بحرفي .U.S المتطابقين للحرفين الأولين من إسم البلاد United States وللقب الذي كان معروفًا به «العم سام» Uncle Sam.

ولقب «يانكي» Yankee الذي سبق للإنكليز وأطلقوه على متمردي «إنكلترا الجديدة» في نهاية القرن الثامن عشر، وبعدهم أطلقه سكان الولايات الجنوبية على الشماليين (حرب الانفصال في ١٨٦١-١٨٦٥)، ثم أطلقه أنكلوساكسون أوروبا على أنكلوساكسون أميركا. واللفظة «يانكي» قد تكون نيرلاندية (هولندية) الاصل، Janke أي «يان الصغير»، وكان اللقب الذي أطلق على المستوطنين الهولنديين والانكليز في انكلترا الجديدة، أو تحريف للفظة «إنغلش» English استخدمها الهنود الاميركيون، أو من لفظة «إينكي» Eeanke في لغة قبيلة شيروكي الهندية الاميركية، وتعني «العبد»، واستخدمها سكان فيرجينيا البيض في القرن الثامن عشر.

الرمز: عقاب الشّطّ Pygargue ذو الرأس الأبيض.

«بالله نؤمن»: In God we trust، عبارة مطبوعة على العملة الاميركية (الدولار)، بدأ استعمالها منذ ١٨٦٤ على بعض النقود، ثم على كل النقود، الورقية والمعدنية، منذ ١٩٥٥.

النشيد الوطني: The Star-Spangled Banner «الراية المرصّعة بالنجوم»، كتبه المحامي فرنسيس سكوت كي في ايلول ١٨١٤؛ وجعله الكونغرس الاميركي نشيدًا وطنيًا في جلسته تاريخ ٣ آذار ١٩٣١.

الراية: أول ما ظهرت في العام ١٧٦٥، وكانت «راية ثورية» عليها تسعة شرائط حمراء وبيضاء تمثل المقاطعات المستعمرة، وأصبحت، في ١٧٧٥، ١٣ شريطًا مع «بريتيش يونيون جاك» على الزاوية العليا لناحية اليسار، وأصبحت ١٥ شريطًا ابتداء من ١٤ حزيران ١٧٧٧، إضافة إلى نجوم تمثل اتحاد «يونيون جاك»، وأضيفت نجمتان وشريطان تمثلان فرمونت وكنتاكي في ١٣ كانون الثاني ١٧٩٤، و٢٠ نجمة و١٣ شريطًا (٧ حمراء و٦ بيضاء) في ٤ تموز ١٨١٨. وفي ١٩١٢ أضيفت النجمة السابعة والأربعون والنجمة الثامنة والأربعون (مكسيك الجديدة وأريزونا)، وفي ١٩٥٩ النجمة التاسعة والأربعون (ألاسكا)، وفي ٤ تموز ١٩٦٠، النجمة الخمسون (هاواي)، ولم تخصص نجمة في الراية الأميركية للعاصمة الفدرالية.

تمثال الحرية: صنعه النحات الفرنسي فريدريك أوغست بارتولدي (١٨٣٤–١٩٠٤)، ويرمز إلى الصداقة الفرنسية–الأميركية. يرتفع في جزيرة بدلو Bedloe (أطلق عليها الرئيس الاميركي ايزنهاور في ٣ آب ١٩٥٦ إسم «جزيرة الحرية»). أقر الكونغرس الأميركي مكان إقامته، وهو المكان الذي اقترحه بارتولدي نفسه. في تشرين الاول ١٨٧٦، باشر بارتولدي في نحته قطعة بعد قطعة، وبدأ تجميع القطع في ١٨٨١، وفي ٢١ آذار ١٨٨٤ انتهى العمل بالتمثال، وفي ٤ تموز ١٨٨٤ جرى احتفال أعلن فيه فرديناند دو ليسبس تقديم التمثال رسميًا للحكومة الاميركية، وكان الوزير الاميركي المفوض في فرنسا ليفي برسونز مورتون. وفي ١٥ ايار ١٨٨٥، غادر التمثال ميناء مدينة روان Rouen موضوعة أجزائه في ٢١٤ صندوقًا على متن سفينة «إيزير» الحربية، ووصل إلى ساندي هوك Sandy Hook في ١٧ حزيران ١٨٨٥، ثم إلى جزيرة بدلو (نيويورك). وفي ٢٨ تشرين الاول ١٨٨٦، أقيمت حفلة تدشين إقامته.

طول التمثال، من قاعدته إلى أعلى المشعل، ٩١,٥م، منه ٤٥,٣م للتمثال بذاته. في داخله ١٦٨ درجة، ٤٥ معبرًا تقود إلى الذراع الذي يحمل المشعل، ٢٢٥ طنًا (٨٠ طنًا من النحاس، و٢٠ طنًا من الحديد)، طول الذراع ٥,٥م، الأنف ١,٣٧م، ويمكن لـ٤٠ شخصًا أن يقفوا على الرأس. ملامح وجه التمثال هي ملامح السيدة شارلوت بارتولدي، والدة النحّات.

موقع الولايات المتحدة الاميركية: في أميركا الشمالية. يبلغ طول حدودها ١٢٠٠٧ كلم، مع كندا ٨٨٩٢ كلم (بما فيها ألاسكا ٢٤٧٧ كلم) أطول حدود برية بين الدول في العالم، مع المكسيك ٣١١٥ كلم، وهي أكثر حدود تعرف حركة عبور في العالم (١٢٠ مليون حالة عبور للاشخاص في السنة).

طول شواطئها ١٩٩٢٤ كلم، على الأطلسي ٣٣٢٩ كلم، على خليج المكسيك ٢٦٢٤ كلم، على الهادئ ١٢٢٦٥ كلم، على الأركتيك (الدائرة القطبية الشمالية، عند ألاسكا) ١٧٠٦ كلم.

المساحة: في العام ١٧٧٦ كانت مساحة الولايات الاولى ٢,٣٠٢,٠٠٠كلم^2، وأصبحت ٤,٤٤٤,٠٠٠كلم^2 في ١٨٠٣. ٤,٦٣١,٠٠٠كلم^2 في ١٨١٩، ٥,٦٤١,٠٠٠كلم^2 في ١٨٤٥، و٦,٣٨٢,٠٠٠كلم^{2}في ١٨٤٦، و٧,٧٥٢,٠٠٠كلم^2 في ١٨٤٨، و٧,٨٣٠,٠٠٠كلم^2 في ١٨٥٣، و٩,٣٤٧,٠٠٠كلم^2 في ١٨٦٧، و٩,٣٦٤,٠٠٠كلم^{2}في ١٨٩٨، و٩,٣٧٢,٦١٥كلم^{2}في ١٩٨٥، منها ٢٠٥٨٥٦كلم^2 من المياه (بحيرات وأنهار). متوسط طول البلاد من الشرق إلى الغرب ٤٥٠٠كلم، ومن الشمال إلى الجنوب ٢٥٠٠كلم. أكبر ولاية من حيث المساحة تكساس، واصغرها رود أيسلاند.

العاصمة: واشنطن (السياسية)، نيويورك (الاقتصادية). وأهم المدن: لوس أنجلس، شيكاغو، هوستون، فيلادلفيا، فينيكس، سان دييغو، دالاس، سان أنطونيو (راجع مدن ومعالم). نحو ٧٩٪ من السكان يقيمون في المدن الكبرى وضواحيها، ونحو ١٠٪ يقيمون في مدن يقل عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة، والباقون في القرى والارياف.

اللغات: الانكليزية. في آب ١٩٩٦، اقترع مجلس الممثلين (النواب) على مشروع قانون يؤول إلى إعلان الانكليزية لغة رسمية للبلاد. لكن مجلس الشيوخ أوقف مشروع القانون لأنه يناقض التعديل الأول للدستور الذي يمنح كل أميركي حرية التعبير باللغة التي يرتأي. فهناك أميركي واحد من كل سبعة أميركيين يتكلم في حياته الخاصة لغة أجنبية. فكان هناك، في ١٩٩٠، ٢٤ مليونًا يتكلمون الاسبانية. وفي لوس أنجلس وميامي، ٧٥٪ من سكانهما يتكلمون لغة غير الانكليزية.

السكان: عدد السكان ٢٨٥,٩٢٦٠٠٠ نسمة (٢٠٠٢)، وفي ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٣، أعلن المكتب الفدرالي للإحصاء في الولايات المتحدة الاميركية أن عدد السكان ٢٨٤,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠١. ويشمل هذا الحصاء ذوي الاصول الاسبانية والاميركية اللاتينية الذين يعرفون باسم «هيسبانيكس»، وثلثاهم من أصول مكسيكية ولغالبيتهم صلات قربى مع الاميركيين. وفي إعلان المكتب المذكور ان ذوي الاصول الاسبانية اصبحوا أكبر أقلية في الولايات المتحدة وشكلوا ١٢,٩٩٪ من عدد السكان (أي من ٢٨٤,٨ مليون نسمة). وفي الأول من تموز ٢٠٠١، بلغ عدد أفراد هذه الأقلية ٣٧ مليونًا في مقابل ٣٦,٢ مليون من السود الذين كانوا حتى ذلك الحين الاقلية الاولى في الولايات المتحدة. وبين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ازداد المتحدرون من أميركا اللاتينية بنسبة ٤,٧٪ أي أكثر من إجمالي نسبة الزيادة العامة للشعب التي بلغت فقط ٣,٤٪.

وفي المقابل كان نمو السود أدنى من مجموع النمو في البلاد، ولم يرتفع سوى ٢٪. وفي الأول من تموز ٢٠٠١، شكل السود ١٢,٧٪ من عدد السكان. وفي عام ٢٠٠٠، فاجأ النمو السريع لذوي الاصول الاميركية اللاتينية المتخصصين في الاحصاء، على ما قال مايك بردمان الناطق باسم المكتب الفدرالي للإحصاء.

تشير توقعات الاختصاصيين أن عدد السكان سيبلغ نحو ٣٩٤ مليونًا في العام ٢٠٥٠، وسيكونون موزعين وفق النسب التالية ٤٨٪ بيض، ٢٥٪ «هيسبانيكس»، ١٥٪ هنود أميركيون، ١٢٪ سود.

الولايات الأكثر اكتظاظًا سكانيًا: كاليفورنيا، نيويورك، تكساس، فلوريدا، بنسلفانيا، إيللينوا، أوهيو، ميشيغان.

الولايات الأقل سكانًا: ويومينغ، ألاسكا، فرمونت، مقاطعة كولومبيا، داكوتا الشمالية، ديليوير، داكوتا الجنوبية، مونتانا، رود أيسلاند، إيداهو.

الولايات الاكثر سكانًا من الهيسبانيكس: مكسيك الجديدة، كاليفورنيا، تكساس، أريزونا، كولورادو، نيويورك، فلوريدا، نيوجرسي، إيللينوا.

الولايات الأكثر سكانًا من السود: ميسيسيبي، لويزيانا، كارولاين الجنوبية، جيورجيا، ألاباما، ماريلاند، كارولاين الشمالية، فيرجينيا، ديليوير، تينيسي.

(راجع باب «الهنود، السود، الهيسبانيكس، المسلمون»).

الأديان: ليس هناك من مرجع أو مصدر يستطيع أن يدّعي أنه يملك الكلمة الفصل أو الإحصاء الدقيق حول توزع الاميركيين على الاديان والطوائف والمذاهب. ومردّ ذلك على ما تؤكده بعض الدراسات، أن ليس أكثر من نحو ٦٠٪ من الاميركيين يصرّحون بانتمائهم أو ممارستهم للطقوس الدينية. ولذلك هناك فروقات كبيرة في تقديرات الدراسات لتوزع الاميركيين على الاديان. وفي آخر ما نُشر في الموضوع أن البروتستانت (وهم ينتمون إلى حوالي ٢٥٠ طائفة وكنيسة بروتستانتية) يعدون في الولايات المتحدة نحو ٩٠ مليون شخص، والكاثوليك نحو ٦٢ مليونًا، والروم الارثوذكس (أتباع الكنيسة الشرقية) نحو ٥ ملايين، واليهود نحو ٦ ملايين، والمسلمين نحو ٧ ملايين (راجع الباب الخاص). وهناك أقليات صغيرة تتبع عقائد دينية مختلفة، منها البهائيون (نحو ١٢٥ ألفًا)، والبوذيون (نحو ٣٠ ألفًا)...

الحكم: جمهوري فدرالي. نظام رئاسي. الدستور المعمول به صادر في ١٧ ايلول ١٧٨٧، ويتضمن إعلانًا عن حقوق الانسان. وجرى عليه تعديلات كثيرة، في ١٧٩١ تعديل «بيل أوف رايتس» Bill of Rights؛ وفي ١٧٩٥ حيث لم يعد جائزًا لمواطن ولاية أن يقاضي ولاية أخرى؛ وفي ١٨٠٤، حيث وضع تنظيم مفصل لانتخاب الرئيس ونائبه؛ وفي ١٨٦٥ (إلغاء العبودية)؛ وفي ١٨٦٨، و١٨٧٠ (المساواة في حقوق الانتخاب بين البيض والسود)، و١٩١٣، و١٩١٩، و١٩٢٠ (حق المرأة في الانتخاب)، و١٩٢٣، ١٩٦٠ (إمكانية تجديد الولاية للرئيس لمرة واحدة)، و١٩٦١-١٩٦٤، و١٩٦٧، و١٩٧١ (حق الاقتراع في سن الـ١٨)، و١٩٩٢.

ينتخب الرئيس لولاية من أربعة أعوام، ويمكن أن يترشح لولاية ثانية ولمرة واحدة (وفق التعديل العشرين على الدستور عام ١٩٦٠). وقبل ١٩٦٠، كانت ولاية الاعوام الأربعة تقليدًا متبعًا من الرئيس الاول جورج واشنطن، وقد خرج عليه الرئيس روزفلت في ١٩٤٠ و١٩٤٤.

أما حق عزل الرئيس: «إيمبيشمنت» Impeachment، فهو من حق الكونغرس، يتخذه مجلس الممثلين (النواب) إذا تبين له، بالأكثرية البسيطة، أن الرئيس أو نائبه أقدم على جرم انتهاك الدستور (خيانة، جرائم خطيرة...). عندها ينتقل النظر في الدعوى إلى مجلس الشيوخ الذي يرأسه في هذه الحال القاضي الاول في المحكمة العليا. فإذا تبين لمجلس الشيوخ، بأكثرية الثلثين، ان اتهامات مجلس الممثلين صحيحة، يُقال الرئيس من مهامه الرئاسية. وقد استُخدم «الإيمبيشمنت» ضد الرئيس جون تايلر J. Tyler (١٨٤٢-١٨٤٣)، لكن مجلس الممثلين رفض الذهاب به إلى النهاية؛ وضد أندريو جونسون (١٨٦٨)، لكن مجلس الشيوخ أعفاه بثلث أصواته زائد صوات واحد؛ وضد ريتشارد نيكسون بسبب فضيحة ووترغيت Watergate (١٩٧٢)، فبادر الرئيس إلى الاستقالة في ١٩٧٤ ليتجنب تقديم الدعوى أمام مجلس الشيوخ، وعفا عنه خليفته جيرالد فورد.

وينتخب نائب الرئيس في الوقت نفسه مع انتخاب الرئيس، ويكونان من الحزب نفسه، ويكون نائب الرئيس من ولاية غير ولاية الرئيس، ويخلفه في حالة الوفاة، وله حق الترشح لولاية جديدة بعد انتهاء ولاية الرئيس المتوفي...

الوزراء هم «أمناء» يعينهم ويقيلهم الرئيس، ولا مسؤولية جماعية لهم وعليهم أمام الكونغرس.

الكونغرس مؤلف من مجلس الشيوخ ومجلس الممثلين (النواب). مقره مبنى الكابيتول Capitole الذي بني في ١٧٩٢-١٨٠٠، قضى عليه حريق في ١٨١٤، وأعيد بناؤه، وأجريت عليه عدة ترميمات وتوسيعات، ويبلغ علو قبته ٥٤،٩م.

يتألف مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو. وعلى العضو أن يكون قد تعدّى الثلاثين من عمره، وأن يكون مواطنًا أميركيًا منذ تسعة أعوام، وأن يكون مقيمًا في الولاية التي تنتخبه. وينتخب الشيوخ بالاقتراع الشامل لولاية من ستة أعوام (لكل ولاية شيخان)، يجدّد ثلثهم كل عامين.

ويتكون مجلس النواب من ٤٣٥ نائبًا منتخبين بالاقتراع الشامل لولاية من عامين.

الأحزاب: - الحزب الجمهوري (شعاره الفيل)، تأسس في ١٨٥٤، وورث بصورة غير مباشرة الحزب الفدرالي الذي أسسه ألكسندر هاميلتون منذ ١٧٨٧ وجمع حوله الأوساط المالية. لكن الحزب الفدرالي لم يعد موجودًا منذ ١٨٢٠، ولم يوصل إلى الرئاسة سوى جون أدامس.

وحدث انشقاق داخل «الجمهوريين الجيفرسونيين» (نسبة إلى الرئيس جيفرسون)، وكان انشقاقًا لشرائح محافظة قاده جون كينسي أدامس (١٧٦٧-١٨٤٨)، وأسفر عن ولادة «الحزب الجمهوري القومي» الذي انضم إليه عدد كبير من أنصار الحزب الفدرالي السابق. ومنذ ١٨٥٠، عُرف بـ«الحزب الجمهوري المناهض للعبودية». وبات معروفًا عن الحزب الجمهوري أنه أكثر محافظة من الحزب الديمقراطي، ويدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في الحياة العامة، وإلى تخفيض النفقات الاجتماعية، ويمثل الأوساط المالية. زعيمه الحالي هالي بربور (مولود ١٩٤٧)، وانتخبه الحزب في هذا المنصب في كانون الثاني ١٩٩٣.

- الحزب الديمقراطي (شعاره الحمار)، تأسس في ١٨٤٨ إثر خلاف الجمهوريين في ما بينهم. فالجمهوريون الجيفرسونيون، الذين كانوا يدعمون رأي

جيفرسون في ضرورة تحديد سلطات الحكومة المركزية، أصبحوا، مع الانشقاق الذي قاده جون كينسي أدامس، «الحزب الجمهوري الديمقراطي»، ففتحوا بذلك المجال لولادة الحزب الديمقراطي الحالي. وأثناء حرب الانفصال، حدثت انشقاقات في صفوف ديمقراطيي الشمال والجنوب. يتميز الديمقراطيون بتأييدهم لمزيد من السلطات الفدرالية ولسياسية اجتماعية سخية. يتزعم الحزب حاليًا كريستوفر دولد (مولود ١٩٤٤)، ودونالد فورلر.
– الحزب الشيوعي، تأسس في ١٩١٩، يتزعمه حاليًا غاس هول، وله حاليًا نحو ١٢ ألف محازب ونصير (كانوا ٧٥ ألفًا في العام ١٩٤٥).
– الحزب المستقل، أسسه روس بيرو Ross Perot في ٢٥ أيلول ١٩٩٥.

أبرز مجموعات الضغط (اللوبي): – اليهود والحركة الصهيونية، المتمركزون، سكنًا وعملًا ونفوذًا، خصوصًا في ١٢ ولاية هي الأكثر تعدادًا سكانيًا في الولايات الخمسين، والتي ينبثق عنها ٢٧٣ ناخبًا كبيرًا من مجموع الهيئة الناخبة الرئاسية (أي الدورة الأخيرة في انتخاب الرئيس). وتأثيرهم واضح في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وبالأخص سياستها إزاء الشرق الأوسط، حيث اسرائيل بدأت تبدو، منذ عقود قليلة، وخصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وصولًا إلى وضع الانتفاضة الفلسطينية الحالية وإلى الحرب الحالية على العراق، و«كأنها ولاية من الولايات المتحدة... بل الولاية المفضلّة...».
– «الليجيون الأميركية»، منظمة للمحاربين القدماء، محافظة، مناهضة للشيوعية، تدعو حينًا للانعزال وأحيانًا للتوسع. تأسست في باريس عام ١٩١٩ لتشد من أزر الجيوش الاميركية. مقرها في إنديانا بوليس، وعدد أعضائها نحو ثلاثة ملايين.
– وكالة المخابرات المركزية (سي.آي.إي)، نشأت في ١٥ ايلول ١٩٤٧ بموجب قانون الأمن القومي، وجاءت وريثة الـ «أو.إس.إس» (OSS) Office of Strategie Service الذي كان يعمل خلال الحرب (١٩٤١–١٩٤٥). وكانت انطلاقتها الفعلية بين ١٩٥١ و١٩٦١، وتوجهت بمهماتها ناحية الخارج تاركة العمل الداخلي لـ «إف.بي.آي». اعتبرت سنواتها الذهبية عندما تولى مسؤوليتها ألن دالاس (١٩٥٣–١٩٦١) بتطوير أساليب مراقبة الاتحاد السوفياتي بفضل طائرات التجسس «يو–٢»، وعن طريق مؤسسات لزعزعة أو قلب أنظمة عرفت بعدائها للولايات المتحدة مثل نظام مصدق في ايران (١٩٥٣). لكن منذ ٤ كانون الاول ١٩٨١ بدأت تخصص جزءًا من عملها للأمن الداخلي. منذ ١٩٧٥، بدأت تمثل أمام الكونغرس متى طلب منها ذلك. وفي ١٩٧٧، أمر الرئيس كارتر بإجراء تحقيق حولها، وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٨، حدّ من إمكانيات عملها ومن صلاحياتها خصوصًا في ما يتعلق بالأمور الداخلية. في ١٩٨١، أعاد لها الرئيس ريغان هذه الصلاحيات. وعلى أثر حوادث ١١ ايلول ٢٠٠١، صدرت قرارات وتنظيمات وتشريعات أعطتها صلاحيات أمنية واسعة. وفي البلاد عدد آخر من الوكالات والمكاتب الاستخباراتية، أبرزها: مكتب المعلومات القومي، ووكالة الأمن القومي، ووكالة الدفاع الاستخباراتي... يعمل فيها عشرات آلاف الاشخاص، وتبلغ ميزانياتها مليارات الدولارات.
– مكتب التحقيقات الفدرالي (إف.بي.آي)، شرطة عدلية فدرالية تتبع وزير العدل. انشأها تشارلز بونابرت في ١٩٠٨، وباتت تضم (في ١٩٩٦) ١٠ آلاف عميل و١٣ ألف موظف، و٥٠٠ مكتب، منها ٢٣ مكتبًا في الخارج. أبرز مدرائها ج. إدغار هوفر (١٨٩٥–١٩٧٢).
– «كوزا نوسترا»، مافيا تعود بأصلها إلى مدينة صقلية الايطالية، وإلى هجرة بعض العائلات الصقلية إلى الولايات المتحدة بدءًا من ١٨٨١ حيث أسست، في لويزيانا، عصابة «الكف الأسود» التي بدأت بالسطو وبفرض خوّات وعمولات... وبين ١٩٢٠ و١٩٣٠، برزت أسرة آل كابوني (من نابولي)، وفي ١٩٣١، لاكي لوشيانو الذي تسنى له، بعد الحرب مباشرة، أن يدخل مجال المال والاعمال والبورصة والعقارات من الباب الواسع... وكرت سبحة بناء «امبراطورية» مافياوية هائلة... ومن الوسائل التي لجأت إليها الحكومة الاميركية في محاربة المافيا اتفاق عقدته مع المصارف السويسرية حول رفع السرية المصرفية في القضايا المالية المتعلقة بالمافيا.
– كو كلوكس كلان Ku Klux Klan (KKK)، منظمة سرية يمينية متطرفة، أسسها ضباط جنوبيون في

٢٤ كانون الاول ١٨٦٥ كانوا قد سُرّحوا من الخدمة العسكرية بعد حرب الانفصال وانتصار الشماليين، وهدفوا إلى منع السود من استخدام حقهم في الاقتراع ببث الرعب والارهاب في صفوفهم. في ١٨٧١ صدر قانون عرفي في ولايات الجنوب لمحاربة هذه المنظمة، وجرى حلّها رسميًا (ولكن بعد أن ألغيت عمليًا حقوق السود). وفي ١٩١٥، عادت كو كلوكس كلان إلى نشاطها برعاية وتأثير رجل الدين البروتستانتي سيمونس، وهاجمت، إضافة إلى السود، اليهود والكاثوليك والأجانب ودعاة السلام (قتلت المنظمة ٤ آلاف أسود بين ١٨٦٦ و١٩١٤). وتميزت سنة ١٩٢١، بهجمات وحوادث اغتيال شنتها المنظمة ضد الكاثوليك في الشمال والجنوب والوسط. في ١٩٢٨، حظرتها المحكمة العليا، فانتقلت إلى العمل السري. وفي ١٩٤٤، حلّت نفسها، لتعود من جديد في ١٩٤٦. وفي ١٩٦١، شكلت، بفروعها كافة، فدرالية «كلان الأميركية الموحدة» (نحو ٥٠ ألف نصير) وانتخبت «الساحر الامبراطوري» زعيمًا لها هو روبير شيلدرون؛ وفي ١٩٦٤، اغتيل ثلاثة مناضلين للحقوق المدنية منهم أسود واحد؛ وفي ١٩٧٠، حكم على «الساحر الأكبر» س.هـ. بوورز بالسجن لعشر سنوات؛ وفي ١٩٧٩، قتل خمسة سود في مظاهرة للسود في كارولين الشمالية ؛ وفي ١٩٨٠، فُتح ٦٨ تحقيقًا تناولت حوادث «الصلبان المحروقة» واعتداءات على السود. الساحر الأكبر الحالي: ويليام هوف W. Hoff.

– فدرالية العمل الاميركية – منظمات المؤتمر الصناعي، قريب من الحزب الديمقراطي، نشأ في ١٩٥٥ من اندماج فدرالية العمل (أسسها صامويل غومبرز في ١٨٨٦) ومنظمات المؤتمر (التي كان جون لويس وولتر رويتر قد جمعاها في ١٩٣٥، ثم تم طردها في ١٩٣٧ من الفدرالية بسبب ميولها اليسارية). عدد أعضائها ١٣ مليونًا. أما نقابة أصحاب الشاحنات فكانت تأسست في ١٩٠٢ على يد جيمس هوفا، وتم طردها من الفدرالية في ١٩٥٧ بتهمة الفساد. عدد أعضائها نحو مليون ونصف المليون، ورئيسها الحالي (منذ ١٩٩١) رونالد كاري.

– «الفرق الهدامة»، ينتشر منها في الولايات المتحدة زهاء ثلاثة آلاف فرقة تعتمد جملة أساليب متقاربة في سعيها لضم الاعضاء، والتبعية الشديدة لشخص القائد. ولا تقتصر هذه الفرق على المجموعات الدينية، بل تشمل كذلك بعض الاحزاب السياسية والمؤسسات ذات الطابع التجاري التي تعد أعضاءها بالارباح الطائلة. وتطفح الصحافة في الولايات المتحدة بتغطيات دورية لظاهرة «الفرق الهدامة»، وخصوصًا عند حدوث ما فيه الاثارة. ومن النماذج حادث مدينة واكو وانتحار أكثر من ٩٠٠ شخص من أتباع جيم جونس في غويانا عام ١٩٧٨.

– «حافظو الوعد»، حركة أسسها عام ١٩٩٠ بيل مكارتني عندما كان مدربًا لكرة القدم في جامعة كولورادو. وهي حركة انجيلية تدعو إلى أولوية الاسرة وأهمية الدين والكنيسة وأسبقية الرجل على المرأة. وحشدت الحركة مئات آلاف من الرجال الاميركيين في ٤ تشرين الاول ١٩٩٧ لأداء صلاة في شارع «واشنطن مول» أمام مبنى الكونغرس. وأثنى الرئيس بيل كلينتون على الحدث في خطابه الاذاعي الأسبوعي للأمة، وقال: «الحاجة لأن يتحمل الرجال مسؤولية أنفسهم وعائلاتهم شيء يوحّد الاميركيين من كل الأديان والخلفيات والعقائد».

– «الرابطة الوطنية للبنادق»، قوية في ضغطها على الحكومة إلى حد أن الكثيرين يعتبرونها أنها مجموعة الضغط الاولى يليها مباشرة اللوبي الصهيوني. ولا يوجد نظير لهذه الرابطة في العالم، وهي مرتبطة ارتباطًا وجوديًا بمشكلة حمل الأسلحة في الولايات المتحدة منذ القرن الثامن عشر حين أدخل الكونغرس آنذاك تعديلًا على الدستور ينص على «حق المواطنين في حمل الأسلحة». ومن الغريب انه لم يتقدم حتى اليوم إلى المحكمة العليا بطلب للنظر في ما إذا كان ذلك التعديل الدستوري ينطبق على حمل الأسلحة التي يستخدمها الاميركيون في الصيد أو ارتكاب جرائم للقتل. وتشير الدراسات إلى أن في الولايات المتحدة أكثر من مائة ألف متجر لبيع الأسلحة اليدوية التي يستخدمها المجرمون في ارتكاب جرائمهم. وعلى رغم هذا، لم يبذل الكونغرس، حتى الآن، أي محاولة جادة لحل المشكلة.

– الميليشيات، ظاهرة تعود إلى سنوات حرب الانفصال (١٨٦١–١٨٦٥)، ولم تتوقف مذاك. رجالها مدججون بالسلاح، بعضها سلاح بري ثقيل، وكثيرًا ما تتناولهم الصحافة بالتحقيقات المصورة، يعلنون فيها عداءهم للدولة الفدرالية والسود واليهود وجميع

الغرباء. وولاية تكساس أكثر الولايات بروزًا واحتضانًا لهذه الحركة.
- أحزاب الخضر، تعود بجذورها إلى مسيرة المليون مواطن أميركي في «يوم الارض العالمي» (٩ أيار ١٩٧٠) احتجاجًا على اثر انفلات الثورة الصناعية على بيئة الارض في هوائها ومائها (راجع «نادر رالف» في باب زعماء).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٩٣٩ (٠,٩٤٠ في كندا، ٠,٧٩٦ في المكسيك). الناتج المحلي الاجمالي ٩٦١٣ مليار دولار، وحصة الفرد منه ٣٤١٤٢ دولارًا .L'Etat du monde, 2003

مرتبة الولايات المتحدة في العالم (١٩٩٥) من حيث الانتاج: الأولى في الأخشاب، الحنطة، الذرة، الفوسفات؛ الثانية في القمح، القطن، الحمضيات، الخنازير، الفضة، الفحم، النحاس، الغاز الطبيعي، الذهب، القصدير؛ الثالثة في الابقار، النفط؛ الرابعة في البطاطا والليينيت؛ الخامسة في الشعير، صيد السمك، النبيذ، البوتاس؛ السادسة في الحديد، احتياط الغاز؛ التاسعة في الأورانيوم« العاشرة في احتياط النفط؛ الحادية عشرة في قصب السكر والرز.

تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين حصة القطاع في الناتج الاجمالي):
في الزراعة ٢,٧٪ (١,٢٪)، في الصناعة ٢٠,٥٪ (٢٢,١)، في الخدمات ٧٣,٣٪ (٧٢,٣)، في المناجم ٣,٥٪ (٣,٥).

رغم النسبة الضئيلة التي يساهم بها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني فإن الولايات المتحدة تعتبر مع الصين أكبر دولة زراعية في العالم. فرغم أن الاراضي الزراعية لا تمثل أكثر من ٢٠٪ من مساحة البلاد إلأ أنها مساحة فائقة الانتاج لوجودها في منطقة المناخ المعتدل بالاضافة إلى استخدام أحدث الوسائل والآلات الزراعية الأمر الذي يعوّض عن اليد العاملة الزراعية، وجعل المردود الزراعي يتضاعف سنة بعد أخرى. وتكتفي الولايات المتحدة ذاتيًا من اللحوم، وتعتبر المصدر الأول والرئيسي للحبوب في العالم وتحتكر تجارة الصويا رغم منافسة البرازيل والارجنتين. ويسجل الميزان الزراعي بشكل دائم فائضًا كبيرًا يعتبر أكبر فائض زراعي في العالم.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في العالم تقريبًا في كل القطاعات الصناعية باستثناء الصناعات النسيجية وصناعة بناء السفن. والسبق الاميركي واضح في الصناعات الالكترونية والنووية والفضائية، وبدأت اليابان تنافسها في الالكترونيات وصناعة السيارات. وفي أساس هذه القوة الصناعية امتلاك الولايات المتحدة كل المعادن المعروفة، بالاضافة إلى امتلاكها ثروات مائية هائلة تجعلها البلد الأول في العالم من حيث إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة المائية، فضلًا عن انها أكبر مستهلك للطاقة في العالم بحيث تستهلك بمفردها ٣٠٪ من الطاقة العالمية. لذلك ورغم أنها ثاني منتج للنفط وثالث منتج للغاز في العالم، فإنها تعاني بشكل دائم من أزمة الطاقة. فكلما حدث تطور سلبي في قطاع النفط انعكس ذلك بشكل أو بآخر على اقتصادها وشركاتها النفطية الضخمة.

موضوعات مقلقة: أخطر هذه الموضوعات موضوع مستوى التربية والتعليم: ٦٠ مليون أميركي (نحو ٢١٪ من مجموع الشعب) يعجزون عن قراءة كلمة تتعدى الثلاثة أحرف. وهناك ٤٤٪ من السود و٥٦٪ من الناطقين بالاسبانية يعجزون، كليًا أو جزئيًا، عن فهم نص مكتوب ولو في موضوع سهل. وهناك ٩٥٪ من مجموع الشعب الاميركي، عند أقل تقدير، وبما فيهم الطلاب الجامعيون، لا يعيرون أي اهتمام ولا يبدون أي تثقيف حول ما يدور في العالم خارج بلادهم، ما يشكل حالة استثنائية بين شعوب الارض (قد تكون صدمة ١١ ايلول ٢٠٠١ «نافعة»، في هذا المعنى، على ما تقول بعض الدراسات).

الولايات الاميركية (والأقاليم)

مقر الحكومة الفدرالية: يقوم في مقاطعة كولومبيا (DC) التي اقتطعت لهذا الغرض (مقر الحكومة الفدرالية) من ولاية ماريلاند عام ١٧٩٠، وجُعلت العاصمة الفدرالية في ١٧٩١، ومركز السلطة الفدرالية في ١٨٠١. في ١٨٧٨، أنشئت لمقاطعة كولومبيا «إتحاد بلدي» وعُين عليه ثلاثة مفوضين. وفي التعديل الدستوري الثالث والعشرين عام ١٩٦١، اصبح لمواطني المقاطعة حق الاقتراع في الانتخابات الفدرالية. وفي ١٩٦٧، عُين لها مجلس بلدي. وبدأ انتخاب أعضاء هذا المجلس في ١٩٧٣، وله صلاحيات تشريعية في الأمور المحلية، لكن الكونغرس احتفظ بحق سنّ القوانين المطبقة فيها.

مساحة مقاطعة كولومبيا (مقر الحكومة الفدرالية) ١٧٨ كلم²، وكان عدد سكانها في ١٨٠٢ نحو ثلاثة آلاف شخص (منهم ٦٢٣ عبدًا)، وفي ١٨٧٧ أصبح العدد ١٥٠ ألفًا، وهم يعدون حاليًا (٢٠٠٢) نحو ٥٥٠ ألفًا.

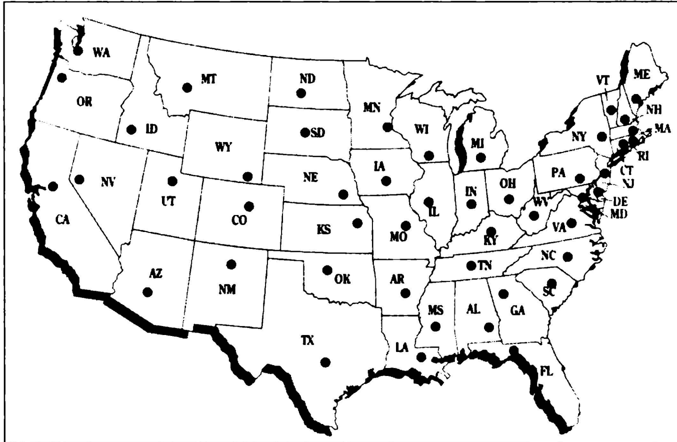
في المقاطعة بُنيت مدينة واشنطن (العاصمة الفدرالية السياسية) على ضفاف نهر بوتوماك Potomac البالغ طوله ٦٤٠ كلم، وينبع من جبال الأباش ويصب في خليج شيزابيك. وقد بُنيت وفق تصاميم المايجور بيار شارل لانفان Pierre-Charles L'Enfant (ولد في باريس ١٧٥٤، درس في أكاديمية الرسم والنحت، التحق بالثوار الاميركيين في ١٧٧٦) التي قسمتها إلى مربعات. وأهم معالمها مبنى الكابيتول، تمثال جورج واشنطن، البيت الأبيض، البنتاغون... غالبية سكانها سود (٧٠,٣٪). عرفت اضطرابات عنصرية في ١٩٦٨ (تسعة قتلى وألف جريح).

الولايات الخمسون: يتضمن الاتحاد خمسين ولاية: ١٣ ولاية في الأساس، و٣٧ انضمت تباعًا. ولكل ولاية دستورها الخاص، ومجلسها التشريعي (من غرفتين: نواب وشيوخ)، وحاكمها، وتتمتع باستقلالها الذاتي، خصوصًا لجهة القوانين المدنية والتجارة، ...

وهذه الولايات هي (ترد وفق الترتيب الأبجدي اللاتيني):

• **ألاباما** Alabama (Al): تستقي إسمها من إسم قبيلة أليباماس ويعني «مقتلعو الاشجار». كانت في ١٧٠٢ جزءًا من لويزيانا الفرنسية. خضعت لبريطانيا في ١٧٦٣. إقليم في ١٨١٧. ولاية في ١٨١٩. انفصلت عن الاتحاد من ١٨٦١ إلى ١٨٦٨. عادت إلى الاتحاد منذ ١٣ تموز ١٨٦٨.

١٣٥٧٧٥ كلم². نحو ٤,٥ ملايين نسمة: ٧٣,٤٪ بيض، ٢٥,١٪ سود، ٠,٩٪ هيسبانيكس (أصول إسبانية). أهم مدنها: مونتغومري، بيرمينغهام، موبيل.



• **ألاسكا** Alaska (Ak): في ١٧٤١، اكتشفها ضابط البحرية فيتوس بيرينغ Vitus Bering (١٦٨٠–١٧٤١)، وهو دانماركي، كلّفه القيصر الروسي بطرس الأكبر منذ ١٧٢٥ اكتشاف الشاطئ الاميركي. قامت أول منشأة فيها (جزيرة كودياك) عام ١٧٨٤، وأصبحت مستعمرة روسية في ١٨٤٥، حيث كان يسكنها ٣٨ ألف شخص، منهم ٦٤٠ روسيًا. في ٣٠ آذار ١٨٦٧ اشترتها الولايات المتحدة من روسيا بمبلغ ٧ ملايين و٢٠٠ ألف دولار (كانت روسيا خرجت مهزومة من حرب القرم). نمت ألاسكا بسرعة مع التدفق عليها بحثًا عن الذهب، خصوصًا بين ١٨٨٥ و١٩٠٧. طريقها الدولية التي تربط فيربنكر بالولايات المتحدة عبر كولومبيا البريطانية (٢٥٠٠كلم) بُنيت في العام ١٩٤٢ على أثر احتلال اليابان لجزر الأليوين. إقليم أميركي في ١٩١٢. ولاية أميركية ابتداء من ١ تموز ١٩٥٨.

١٧٠٠١٣٨ كلم٢ . نحو ٦١٠ آلاف نسمة: ٧٤٪ بيض، ٣,٩٪ سود، ٣,٣ هيسبانيكس، إسكيمو ١٥,٤٪، ٣,٤٪ آسيويون. أهم مدنها: جونو، أنشوراج، فيربنكز، كيني. إقتصادها: زراعات قليلة، غابات ٤٤٪، حيوانات الرنة، الابقار، ذوات الفرو، صيد السمك (٥٠٪ من معلبات سمك السَلَمون المدّخن في العالم). ومنذ ١٩٧٧: نفط وغاز طبيعي وكان قد تمّ اكتشافهما في ١٩٥٧. وهناك الفضة والفحم والقصدير والذهب. يؤمها زهاء نصف مليون سائح سنويًا.

جزر أليوين (جزر أليوشن): أرخبيل أميركي يحاذي شواطئ شبه جزيرة الاسكا ويفصل بحر بيرينغ عن المحيط الهادئ، ويتألف من ١٥٠ جزيرة وجزيرة صغيرة. ويسكنها نحو ١٢ ألف نسمة (هم سكان أصليون). اكتشفها بيرنيغ وشيريكوف (١٧٤١)، وتدفق عليها صيادو الحيوانات ذات الفراء القادمون من سيبيريا. كاد المستوطنون أن يبيدوا سكانها الأصليين (من ٢٥ ألفًا إلى أقل من ٣ آلاف شخص عام ١٨٨٥). تخلت عنها روسيا للولايات المتحدة عام ١٨٦٧. احتلّ اليابانيون جزيرتين منها من حزيران ١٩٤٢ إلى أيار ١٩٤٣. اكتشف المنقبون فيها على آثار تعود إلى نحو ٦ آلاف سنة ق.م.

• **أريزونا** Arizona (Az): يعني الاسم باللغة الهندية الاصلية «النبع الصغير». إقليم في ١٨٦٣. ولاية منذ ١٩١٢. في ٦ شباط ١٩٩٠، لم تعد الانكليزية اللغة الرسمية في الولاية.

٢٩٥٢٧٦ كلم٢. نحو ٤,٦ مليون نسمة: ٧٦,٤٪ بيض، ٣٪ سود، ١٦٪ هيسبانيكس، ٥,١٪ هنود. أهم مدنها: فينيكس، توكسون، ميزا، غليندال، سكوتسديل.

• **أركنساس** Arkansas (Ar): من إسم قبيلة «أركنسا» الهندية. إقليم في ١٨١٥. ولاية في ١٨٣٦. انفصال من ٦ ايار ١٨٦١ حتى ٢٢ حزيران ١٨٦٨.

١٣٧٧٤٢ كلم٢. نحو ٢,٧ مليون نسمة: بيض ٨٢,٥٪، سود ١٥,٧٪، هيسبانيكس ١,١٪. أهم المدن: ليتل روك، فورت سميث، نورث ليتل روك.

• **كاليفورنيا** California (Ca): (تلميح إلى جزيرة خيالية تذكرها أغنية اسبانية وكانت تحكمها ملكة تدعى «كالافيا». وكان الجغرافيون، في خرائطهم، وحتى مطلع القرن الثامن عشر، يعتبرونها جزيرة). يطلق عليها إسم «الولاية الذهبية».

في ١٤ حزيران ١٨٤٦، أُعلنت جمهورية مستقلة. في ١٨٤٨ ضمتها الولايات المتحدة على أثر هزيمة المكسيك وتخليها عنها. في ١٨٥٠، أصبحت ولاية في الاتحاد. في ١٩١١ تبنت الولاية راية لها عليها رسم دب وفوقه عبارة «جمهورية كاليفورنيا».

٤٢٤٠٠٢ كلم٢. نحو ٣٣ مليون نسمة (أكثر الولايات تعدادًا سكانيًا): ٦٣,٥٪ بيض، ٦,٦٪ سود، ٢١,٧٪ هيسبانيكس، ٨,٦٪ آسيويون. أهم المدن: سكرمنتو، لوس أنجلس، بورسنكولا، سان دييغو، سان خوسيه، سان فرنسيسكو، لونغ بيتش، أوأكلاند.

• **كارولينا الشمالية** North Carolina (Nc): على إسم ملك انكلترا تشارلز الثاني. ١٧٨٩ ولاية في الاتحاد. انفصال من ٢٠ ايار ١٨٦١ حتى ٢٥ حزيران ١٨٦٨. في ٤ تموز ١٨٦٨، في الاتحاد من جديد.

١٣٩٣٩٧ كلم٢. نحو ٧,٦ مليون نسمة: ٧٥,٦٪ بيض، ٢٢٪ سود، ١,٢٪ هنود، ١,٢٪ هيسبانيكس. أهم المدن: رالايغ، شارلوت، غرينسبورو، وينستون–سالم، دورهم.

• **كارولينا الجنوبية** South Carolina (Sc): ١٧٨٨ ولاية في الاتحاد. انفصال من ٢٠ كانون الاول ١٨٦٠ حتى ٢٥ حزيران ١٨٦٨. في ٩ تموز ١٨٦٨، في الاتحاد من جديد.

٨٢٩٠٨ كلم². نحو ٣,٨ ٪ مليون نسمة: ٦٨,٧٪ بيض، ٢٩,٦٪ سود، ١,٤ ٪ هيسبانيكس. أهم المدن: كولومبيا، تشارلستون، غرينفيل.

• **كولورادو** Colorado (Co): (أحمر، في الاسبانية). إقليم في ١٨٦١. ولاية في ١٨٧٦.

٢٦٩٦١٨ كلم². نحو ٤ ملايين نسمة: بيض ٨٦٪، سود ٣٪، ١١٪ هيسبانيكس (أصول اسبانية، ومن أميركا الوسطى والجنوبية). أهم المدن: دنفر، كولورادو سبرينغ، أورورا.

• **كونيكتيكوت** Connecticut (Ct): مفردة في لغة «الألغونكان» (مجموعة هنود سكنوا شمال شرقي كندا، وكانوا أول الشركاء التجاريين للفرنسيين)، وتعني «قرب النهر الطويل». جعلت لها دستورًا منذ ١٦٣٩ (من أوائل الدساتير الذي عرفها تاريخ العالم الحديث). في ١٧٨٨ ولاية.

١٤٣٦٨ كلم². نحو ٣,٤ مليون نسمة: بيض ٨٦٪، سود ٨٪، هيسبانيكس ٦٪. أهم المدن: هارتفورد، بريدجبورت، نيوهافن.

• **داكوتا الشمالية** North Dakota (Nd): من إسم قبيلة «داكوتاه» Dakotah الهندية الذي يعني «صديق» أو «حليف». في ١٨٦١ جزء من إقليم داكوتا. في ١٨٨٩ ولاية.

١٨٣١٢٣ كلم². نحو ٧١٥ ألف نسمة: ٩٤,١٪ بيض، ٠,٦٪ سود، ٤,١٪ هنود، ٣,٩٪ هيسبانيكس. أهم مدنها: بيسمارك، فارغو.

• **داكوتا الجنوبية** South Dakota (Sd): ١٧٤٣، مستعمرة فرنسية. ١٨٦١ إقليم. ١٨٨٩ ولاية.

١٩٩٧٤٤ كلم². نحو ٧٤٥ ألف نسمة: بيض ٩١,٣٪، سود ٠,٥٪، هنود ٧,٣٪، هيسبانيكس ٠,٩٪. أهم المدن: بيار، سيوكس فولز، رابيد، أبيدردين.

• **ديليوير** Delaware (De): ١٦٣٨، منشآت سويدية. ١٦٥٤، الهولنديون يقضون على السويديين. ١٦٦٤، الانكليز يطردون الهولنديين. ١٧٠٢، أُطلق عليها إسم اللورد جورج دي لا وير (١٥٧٧–١٦٢٨) الذي كان أول حاكم على فيرجينيا. ١٧٨٧، ولاية.

٦٤٤٨ كلم². نحو ٧٣٥ ألف نسمة: بيض ٨٠٪، سود ١٦,٩٪، هيسبانيكس ٢,٧٪. أهم المدن: دوفر، ويلمينغتون، نيوارك.

• **فلوريدا** Florida (Fl): في ١٦٥٦ مستعمرة إسبانية، وكانت دُعيت «فصح الزهور» Pascua Florida لأن اكتشافها تمّ يوم أحد الشعانين عام ١٥١٣ على يد خوان بونسي دي ليون. في ١٧٦٣، تخلت اسبانيا عنها لإنكلترا. وفي ١٧٨٣، عادت لاسبانيا. وفي ١٨١٩، باعتها اسبانيا للولايات المتحدة بخمسة ملايين دولار. ١٨٢١ إقليم أميركي. ١٨٤٥، ولاية في الاتحاد. انفصال من ١٠ كانون الثاني ١٨٦١ إلى ٢٥ حزيران ١٨٦٨.

١٧٠٣١٤ كلم². نحو ١٥,٤ مليون نسمة: بيض ٧٧٪، سود ١٢,٦٪، هيسبانيكس ١٠,٤٪. أهم المدن: تلّاهاسّي، جاكسونفيل، ميامي، تمبا، بيترسبورغ، إيبكوت.

• **جيورجيا** Georgia (Ga): ١٧٣٣، المستعمرة الثالثة عشرة، وحملت إسم الملك جورج الثاني. ١٧٨٨، ولاية في الاتحاد. انفصال من ١٩ كانون الثاني ١٨٦١ إلى ٢٥ تموز ١٨٦٨. في الاتحاد من جديد منذ ١٥ تموز ١٨٧٠.

١٥٣٩٥٢ كلم². نحو ٧,٥ مليون نسمة: ٧٠٪ بيض، ٢٧٪ سود، ٢,٧٪ هيسبانيكس. أهم المدن: أتلانتا، كولومبوس، سافانا.

• **هاواي** Hawaii (Hw): (ولاية «أدوها»). مجموعة جزر واقعة في وسط المحيط الهادئ. اكتشفها جيمس كوك في ١٨ كانون الثاني ١٧٧٨، وعُرفت باسم «جزر سندويتش». في ١٨٤٣، اتفاق بريطاني-فرنسي يضمن استقلالها تحت حكم أسرة كاميهاميها Kamehameha، ورفضت الولايات المتحدة التوقيع على هذا الاتفاق لتطلعها إلى أن يكون لها موقع قدم في شمال محيط الهادئ تحتاجه السفن للتمون في طريقها إلى الصين. حكم هاواي كاميهاميها الرابع (توفي ١٨٦٣)، ثم الخامس (توفي ١٨٧٢)، فخلفه قريبه ويليام لونا ليلو، وبعده دافيد كالاكاو (توفي ١٨٩١)، وقد انتخب ملكًا. في ١٨٧٦، معاهدة تبادل تجاري مع الولايات المتحدة تناولت استيراد سكّر هاواي بصورة خاصة. في ١٨٨٧، صدر أول دستور للبلاد، وفي ١٨٩١ حكمتها الملكة ليليوكالاني، شقيقة كالاكاو،

وأطيح بها في ١٨٩٣، وتحولّت هاواي إلى جمهورية ابتداءً من ١٨٩٤. وفي ١٢ آب ١٨٩٨، ضُمّت إلى الولايات المتحدة، وكان عدد سكانها ١١٠ آلاف، منهم ٤٠ ألفًا من سكان البلاد الأصليين وخلاسيين، و٢٥ ألف ياباني و٢٢ ألف صيني و٨ آلاف أبيض. في ١٩٠٠ تحولت إلى إقليم أميركي، وفي ٢١ آب ١٩٥٩ أصبحت الولاية الخمسين في الاتحاد.

٢٨٣١٣ كلم٢ (٢٠ جزيرة، ٨ أساسية). نحو مليون و٢٥٠ ألف نسمة: بيض ٣١،٤٪، سود ٢،٥٪، آسيويون ٥٩،٨٪، هيسبانيكس ٦،٣٪. أهم المدن: هونولولو، كووفاوبوكو، إيوا.

• **إيداهو** Idaho (Id): الإسم مشتق من إسم قبيلة «هو»، ومن الصفة التي عُرف بها صيادو سمك السومون «إيدا». في ١٨٥٥، دولة طائفة المورمون Mormon. في ١٨٦٣، إقليم أميركي. في ١٨٩٠ ولاية في الاتحاد.

٢١٦٤٥٦ كلم٢. نحو مليون و٣٠٠ ألف نسمة: بيض ٩٤،٤٪، سود ٠،٣٪، هيسبانيكس ٥،٣٪. أهم المدن: بواز سيتي، بوكاتيلو، إيداهو فولس.

• **إيلينوا** Illinois (Il): إسمها من «الألغونكان» (راجع كونّيكتيكوت)، ويعني «المحاربون الأشداء». اكتشفها الفرنسيون في ١٦٧٣، وتخلت فرنسا عنها لإنكلترا في ١٧٦٣. في ١٧٨٣، ضمت إلى الولايات المتحدة. إقليم أميركي في ١٨٠٩. وولاية في ١٨١٨.

١٥٠٠٠٧ كلم٢. نحو ١٢ مليون و٢٠٠ ألف نسمة: بيض ٧٧٪، سود ١٤٪، هيسبانيكس ٩٪. أهم المدن: سبرينغفيلد، شيكاغو (مفردة هندية وتعني «البصل البري»)، روكفورد، بيوريا.

• **إينديانا** Indiana (In): «الارض الهندية». في ١٨٠٠، اقليم اميركي. في ١٨١٦، ولاية.

٩٤٣٧٨ كلم٢. نحو ٦ ملايين نسمة: بيض ٩٠٪، سود ٧،٨٪، هيسبانيكس ٢،٢٪. أهم المدن: إينديانا بوليس، فورت وين، غاري.

• **إيوا** Iowa (Ia): الإسم من الهندية ويعني «البلد الجميل». ١٨٣٨، إقليم. ١٨٤٦، ولاية.

١٤٥٧٥٤ كلم٢. نحو ٣ ملايين نسمة: بيض ٩٦،٢٪، سود ١،٧٪، هيسبانيكس ١،٦٪. أهم المدن: دي موان، سيدر رابيدس، دافنبورت.

• **كنساس** Kansas (ks): الإسم من الهندية (قبائل سيوكس) ويعني «شعب ريح الجنوب». ١٨٥٤ اقليم. ١٨٦١ ولاية.

٢١٣١١١ كلم٢. نحو ٢،٧ مليون نسمة: بيض ٩٠٪، سود ٥،٨٪، هيسبانيكس ٣،٩٪. أهم المدن: توبيكا، ويشيتا، كنساس سيتي.

• **كنتكي** Kentucky (Ky): الاسم من الهندية، ويعني «السهل» أو «الحقل». في ١٧٦٥ مقاطعة. في ١٧٩٢ ولاية.

١٠٤٦٦٥ كلم٢. نحو ٤ ملايين نسمة: بيض ٩٢٪، سود ٧،١٪، هيسبانيكس ٠،٦٪. أهم المدن: فرنكفورت، لويزفيل، لكسينغتون-فايت.

• **لويزيانا** Luisiana (La): استولى عليها كافلييه دو لا سال في ٩ نيسان ١٦٨٢، وكان زاحفًا من كندا، وأطلق عليها إسم الملك لويس الرابع عشر، وبدأ المستوطنون الفرنسيون يتدفقون عليها منذ ١٦٩٩. وفي ١٧١٨ أسس بينفيل Bienville مستعمرة أورليان الجديدة. وفي ١٧٥٥، وصل مستوطنون أكاديون (كنديون منفيون). وفي ٣ تشرين الثاني ١٧٦٢، عقدت معاهدة «فونتينيبلو السرية» التي نصت على التخلي عن غرب المسيسيبي إلى اسبانيا. وفي ١٠ شباط ١٧٦٣، تخلت فرنسا لإنكلترا عن أراضٍ هي اليوم أراضي ١١ ولاية (باستثناء أورليان الجديدة): أركنساس، كولورادو، لويزيانا، مينيسوتا، ميسوري، مونتانا، داكوتا الشمالية، داكوتا الجنوبية، نيبراسكا، أوكلاهوما، ويومينغ. الملك لويس الخامس عشر التزم بالتخلي عن لويزيانا لإسبانيا. وقد تم ذلك في ٥ آذار ١٧٦٦، وكان أول حاكم إسباني عليها انطونيو دو أوللوا. وعادت اسبانيا وتخلت عنها لإنكلترا. وفي ٣ ايلول ١٧٨٣، وقعت معاهدة فرساي، وأعادتها إنكلترا لاسبانيا. في ٢٦ آذار ١٨٠٠، نزل فيها بيار دو لوسّا، فسلّمه الحاكم الاسباني سلطاته. وفي ١ تشرين الاول ١٨٠٠ عقدت معاهدة سرية أعادت اسبانيا بموجبها لويزيانا لفرنسا مقابل مزيد من الاراضي اكتسبتها في دوقية بارما Parme (في ايطاليا). في ١٨٠٣ باعتها فرنسا للولايات المتحدة. في

١٨١٢ أصبحت لويزيانا ولاية في الاتحاد. انفصلت بين ٢٦ كانون الثاني ١٨٦١ إلى ٢٥ حزيران ١٨٦٨. وفي ٩ تموز ١٨٦٨ عادت إلى الاتحاد.

١٣٤٢٧٥ كلم². نحو ٤,٧ مليون نسمة: بيض ٦٦,٥٪، سود ٣٠,٨٪، هيسبانيكس ٣٪. أهم المدن: باتون روج، نيو أورليانز، شريفيبورت.

في ١٩١٦، حظرت اللغة الفرنسية في الولاية. في ١٩٦٨، أنشأ برلمان الولاية «مجلس إنماء الفرنسية في لويزيانا»، وأعطى الفرنسية نظامًا رسميًا.

• **مين** Maine (Me): إسم مقاطعة فرنسية. بين ١٦٥٢ و١٨٢٠ جزء من مساشوستس. ١٨٢٠ ولاية.

٩١٦٥٣ كلم². نحو ١,٣ مليون نسمة: بيض ٩٨,٢٪، سود ٠,٤٪، هيسبانيكس ٠,٨٪. أهم المدن: أوغوستا، بورتلند، ليويستن، بنغور.

• **ماريلاند** Maryland (Md): على إسم الملكة هنرييت-ماري دو فرانس (ابنة هنري الرابع) زوجة تشارلز الاول ملك انكلترا. في ١٧٨٨ ولاية في الاتحاد.

٣٢١٣٤ كلم². نحو ٥ ملايين و١٥٠ ألف نسمة: ٧٠٪ بيض، ٢٤٪ سود، ٢,٧٪ آسيويون، ٢,٦٪ هيسبانيكس. أهم المدن: أنّابوليس، بلتيمور، دندالك، بيتيسدا.

• **مسّاشوستس** Massachusetts (Ma): إسم هندي يعني «مكان الهضاب الكبرى». ١٧٨٨ ولاية.

٢٧٣٣٧ كلم². نحو ٦,٣ مليون نسمة: ٨٨٪ بيض، ٥,٤٪ سود، ٢,٦٪ آسيويون، ٤,٩٪ هيسبانيكس. أهم المدن: بوسطن، ووركستر، كامبريدج.

• **ميشيغان** Michigan (Mi): إسم هندي (موشيغاما) يعني «البحيرة الكبرى». ١٨٠٥ اقليم، ضمت إليه أراضي في ١٨١٨ و١٨٣٤. في ١٨٣٧ ولاية.

٢٥٠٤٦٥ كلم². نحو ١٠ ملايين نسمة: ٨٣٪ بيض، ١٣٪ سود، ٣,٥٪ هيسبانيكس. أهم المدن: لانسينغ، ديترويت، رابيدس الكبرى، وورّن، فلنت.

• **مينيسوتا** Minnesota (Mn): إسم هندي يعني «معكّرة» (في وصف مياه النهر). اكتشفت في القرن السابع عشر. في ١٨٤٩ إقليم. في ١٨٥٨ ولاية.

٢٢٥١٨٢ كلم². نحو ٤,٨ مليون نسمة: بيض ٩٤٪، سود ٢,٢٪، آسيويون ١,٨٪، هيسبانيكس ١,٦٪. أهم المدن: سان بول، مينيبوليس، دولوث.

• **ميسيسيبي** Mississippi (Ms): إسم هندي يعني «النهر الكبير». في ١٧١٦ مقاطعة فرنسية. في ١٧٦٣ معاهدة باريس حوّلتها إلى انكلترا. في ١٧٩٨، إقليم. في ١٨١٧ ولاية. انفصال من ٩ كانون الثاني ١٨٦١ إلى ٢٣ شباط ١٨٧٠.

١٢٥٤٤٣ كلم². نحو ٣ ملايين نسمة: بيض ٦٣٪، سود ٣٥,٦٪، هيسبانيكس ١,١٪. أهم المدن: جاكسون، بيلوكسي، ميريديان.

• **ميسوري** Missouri (Mo): من لغة «الألغونكان» (مجموعة هنود سكنوا شمال شرقي كندا، وكانوا أول الشركاء التجاريين للفرنسيين) ويعني «النهر الكبير الموحل». في ١٧٣٥ مقاطعة فرنسية. في ١٧٦٣ معاهدة باريس حوّلتها إلى انكلترا. في ١٨١٢ إقليم. في ١٨٢١ ولاية.

١٨٠٥٤٦ كلم². نحو ٥,٥ مليون نسمة: ٨٧٪ بيض، ١٠,٧٪ سود، ١,٩٪ هيسبانيكس. أهم المدن: جيفرسون سيتي. كنساس سيتي، سان لويس، سبرينغفيلد.

• **مونتانا** Montana (Mt): «جبلي» في الاسبانية. في ١٨٦٤ إقليم. في ١٨٨٩ ولاية.

٣٨٠٨٥٠ كلم². نحو ٩٤٠ ألف نسمة: بيض ٩٢٪، سود ٠,٣٪، هنود ٥,٨٪، هيسبانيكس ١,٩٪. أهم المدن: هيلينا، بيللينغز، غريت فولس، ميسّولا.

• **نيبراسكا** Nebraska (Nb): إسم هندي يعني «النهر القليل العمق». غزاها الاسبان في عام ١٥٤١ انطلاقًا من المكسيك، وبعدهم غزاها الفرنسيون. في ١٧٦٣ تخلت عنها فرنسا لإسبانيا، واسترجعتها في ١٨٠١. وفي ١٨٠٣ بيعت إلى الولايات المتحدة (كجزء من لويزيانا). في ١٨٥٤ إقليم. في ١٨٦٧ ولاية.

٢٠٠٣٥٨ كلم². نحو ١,٨ مليون نسمة: بيض ٩٣٪، سود ٣,٦٪ هيسبانيكس ٣٪. أهم المدن: لينكولن، أوماها، أيسلاند الكبرى.

• **نيفادا** Nevada (Nv): تعني «المغطاة بالثلج» في الاسبانية، ومعروفة بـ «الولاية الفضية». كانت جزءًا من يوتاه Utah. في ١٨٦١ إقليم. في ١٨٦٤ ولاية.

٢٨٦٣٦٧ كلم^2. نحو ١,٧٥٠ مليون نسمة: ٨٢٪ بيض، ٥,٤٪ سود، ٣,٢٪ آسيويون، ٩,٤٪ هيسبانيكس. أهم المدن: كارسون سيتي، لاس فيغاس، رينو، بارادايز، لاس فيغاس الشمالية.

• **نيو هامشير** New Hampshire (Nh): إسم كونتية إنكليزية. في ١٧٨٨ ولاية.

٢٤٢١٩ كلم^2. نحو ١,٢٥ مليون نسمة: ٩٨٪ بيض، ٠,٦٪ سود، ١٪ هيسبانيكس. أهم المدن: كونكورد، مانشيستر، ناشوا.

• **نيو جرسي** New Jersey (Nj):أطلق هذا الإسم، في ١٦٦٤، على الاقليم الذي كان السير Sir جورج كارترت قد تنازل عنه للسير جون بيركيلي. وهذا الإسم يخلّد معركة الدفاع عن جزيرة جرسي بقيادة جورج كارترت. في ١٧٨٧ ولاية.

٢٢٥٩٠ كلم^2. نحو ٨,٢ مليون نسمة: بيض ٧٥٪، سود ١٢,٩٪، آسيويون ٣,٣٪، هيسبانيكس ٨,٨٪. أهم المدن: ترنتون، نيوراك، جرسي سيتي، باترسون.

• **نيويورك** New York (Ny): ولاية في شمال شرقي الولايات المتحدة. استعمار البلاد من قبل الهولنهديين (كانت المقاطعة تسمى أمستردام الجديدة)، ثم الانكليز بدأ من المنطقة التي ستصبح «نيويورك»، وفيها دارت معارك استعمارية بين الانكليز والفرنسيين، ومعارك في حرب الاستقلال في ١٧٧٦ و١٧٧٧. في ١٧٨٨، إحدى الولايات الـ١٣ الأصلية.

أخذت اسمها من إسم دوق يورك الذي حصل عليها من شقيقة الملك تشارلز الثاني. وكانت انتقلت إلى الانكليز عام ١٦٦٤ (كان إسمها قبلًا «هولندا الجديدة»).

١٤٠٠٨٠ كلم^2. نحو ١٨,٥ مليون نسمة: ٧٠٪ بيض، ١٤٪ سود، ٣,٩٪ آسيويون، ١٢,٢ هيسبانيكس. أهم المدن: ألباني (عاصمة الولاية)، نيويورك سيتي، روشستر، يونكرز.

لعبت الولاية دورًا سياسيًا أساسيًا في الاتحاد. إثنان من حكامها أصبحا رئيسي الولايات المتحدة: تيودور روزفلت وفرانكلين روزفلت.

• **نيو مكسيكو** New Mexico (Nm): إقليم في ١٨٥٠، ولاية في ١٩١٢.

٣١٤٩٣٩ كلم^2. نحو ١,٨٥ مليون نسمة: ٦١٪ بيض، ١٪ سود، ٧,٢٪ هنود، ٣١,٧٪ هيسبانيكس. أهم المدن: سانتا في، ألبوكيرك، لاس كروسيز.

• **أوهيو** Ohio (Oh): في الهندية «النهر الجميل». في ١٦٥٠، اكتشفها الفرنسيون القادمون من كندا. في ١٧٣٠ حكمها كليرون دو بيبفيل. في ١٧٤٩ هاجمها الانكليز، واستردها الفرنسيون في ١٧٥٠ وبنوا عليها قلعة دوكين. في ١٧٦٣ أصبحت جزءًا من أقاليم لويزيانا التي سُلمت إلى انكلترا (معاهدة باريس). في ١٧٨٨ قصدها عدد من الـ«يانكي» في نيوجرسي، وأقاموا عليها منشآت. ولاية في ١٨٠٣

١١٦١٠٣ كلم^2. نحو ١١,٥ مليون نسمة: بيض ٨٧٪، سود ١٠,٦٪، هيسبانيكس ٢,١٪. أهم المدن: كولومبوس، كليفيلاند، توليدو، أكرون، ديتون.

• **أوكلاهوما** Oklahoma (Ok): في الهندية «الشعب الأحمر». في ٢٢ نيسان ١٨٨٩، انطلق ١٠ آلاف رجل إلى المقاطعة بحثًا لاستغلال أراضيها. في ١٨٩٣، أصبحت إقليمًا (في الاتحاد)، وفي ١٩٠٧ ولاية، وفي ١٩٢٨ اكتشف فيها النفط.

١٨١٠٤٨ كلم^2. نحو ٣,٤ مليون نسمة: ٨١,٥٪ بيض، ٧,٤٪ سود، ٨٪ هنود، ٣,١٪ هيسبانيكس. أهم المدن: أوكلاهوما سيتي، تولسا، لووتن.

• **أوريغون** Oregon (Or): في الهندية «المياه الجميلة». إقليم في ١٨٤٨. ولاية في ١٨٥٩.

٢٥٤٨١٩ كلم^2. نحو ٣,٤ مليون نسمة: بيض ٩٢٪، سود ١,٦٪، هيسبانيكس ٤,٨٪. أهم المدن: سالم، بورتلند، أوجين.

• **بنسيلفانيا**:Pennsylvania (Pa): في ١٦٨١، استحق دينٌ في ذمة الملك تشارلز الثاني للأميرال بن Penn، فوهب الملك أرض هذه المقاطعة («سيلفانيا»:

بلاد الخشب) لويليام نجل الأمير بن. في ١٧٨٧، أصبحت ولاية (في الاتحاد).

١١٩٢٩١ كلم٢. نحو ١٢,٤ مليون نسمة: بيض ٨٨٪، سود ٩,٢٪، هيسبانيكس ٢,٥٪. أهم المدن: هاريسبورغ، فيلادلفيا، بيتسبورغ، إريه.

• **رود أيسلاند** Rhode Island (Ri): أصغر الولايات. إسمها من الهولندية «رود أيلندت» (الجزيرة الحمراء). في ١٧٩٠ ولاية

٤٠٠٢ كلم٢. نحو مليون نسمة: بيض ٩١,٢٪، سود ٤٪، هيسبانيكس ٤,٨٪. أهم المدن: بروفيدنس، وورويك، كرانستون، بورتوكت.

• **تينيسي** Tennessee (Tn): في الهندية (قبيلة الشيروكي) تعني «قرية». في ١٧٩٦ ولاية. انفصال من ٨ حزيران ١٨٦١ إلى ٢٤ تموز ١٨٦٦.

١٠٩١٥٨ كلم٢. نحو ٥,٥ مليون نسمة: بيض ٨٢,٨٪، سود ١٦٪، هيسبانيكس ٠,٩٪. أهم المدن: ناشفيل-دافيدسون، ممفيس، نوكسفيل، شتّانوغا.

• **تكساس** Texas (Tx): من إسم قبيلة هندية. بدأ الاسبان يقصدون المنطقة في مطلع القرن السادس عشر، وبنوا أول مستوطنة في ١٦٨٢، وأتبعوها بمزيد من المستوطنات طيلة عقود لاحقة. استقلت في ١٨٢١، مع استقلال المكسيك. تدفق عليها مواطنون أميركيون وبنوا فيها مستوطنات. وثار هولاء على سلطة الدكتاتور المكسيكي سانتا أنّا، وشكلوا جمهورية مستقلة في ١٨٣٦ (معركة سان جاسينتو). ضمّتها الولايات المتحدة في ١٨٤٥. وهاجم الاميركيون المكسيك، وحصلوا، بعد انتصارهم، على الاقاليم الواقعة شمال نهر ريو غراندي (معاهدة غوادالوبي هيدالغو، ١٨٤٨). ايدت نظام العبودية وانضمت إلى الكونفدرالية الجنوبية في حرب الانفصال، وعادت إلى الاتحاد في ١٨٧٠.

٦٩٥٦٧٦ كلم٢. نحو ١٩,٨ مليون نسمة: ٦٩٪ بيض، ٩,٩٪ سود، ٢٢,٧٪ هيسبانيكس (مكسيكان وأصول اسبانية). أهم المدن: أوستن، هوستون، دالاس، سان انطونيو، إل بازو، فورت وورث.

• **يوتاه** Utah (Ut): من قبيلة «يوتز» الهندية. في ١٨٤٧، اقامت فيها طائفة المورمون مواقع ومنشآت لها. في ١٨٥٠ إقليم. في ١٨٩٦ ولاية.

٢١٩٩٠٢ كلم٢. نحو ٢,١٥ مليون نسمة، منهم نحو ٩٠٠ ألف من دائمة المورمون: ٩٣,٢٪ بيض، ٠,٧٪ سود، ٥,٥٪ هيسبانيكس. أهم المدن: سالت ليك سيتي، وست والي سيتي، بروفو، أورم، أوغادن.

• **فرمونت** Vermont (Vt): في ١٧٧٧ جمهورية منفصلة عن مستعمرة نيو هامشير. في ١٧٩١ ولاية.

٢٤٩٠٣ كلم٢. نحو ٦١٥ ألف نسمة: بيض ٩٨,٦٪، سود ٠,٣١٪، آسيويون ٠,٦٪، هيسبانيكس ٠,٧٪. أهم المدن: مونبيلييه، بورلينغتون، رتلند، إسّكس.

• **فيرجينيا** Virginia (Va): ضمت نحو ألف مستوطن في ١٦١٩ وقاموا بإجراء أول عملية شراء للعبيد السود. في ١٦٢٤، أصبحت من الممتلكات الملكية. في ١٢ حزيران ١٧٧٦، صدر اعلان «حقوق فيرجينيا». في ١٧٨٨ ولاية. انفصال من ١٧ نيسان ١٨٦١ إلى ٢٦ كانون الثاني ١٨٧٠.

١١٠٧٩٢كلم٢. نحو ٦,٨٥ مليون نسمة: بيض ٧٥٪، سود ١٨,٨٪، آسيويون ٢,٦٪، هيسبانيكس ٣,٦٪. أهم المدن: ريتشموند، فيرجينيا بيتش، نورفولك، نيوبورت نيوز.

• **فيرجينيا الغربية** West Virginia (Wv): ٦٢٧٥٩ كلم٢. نحو مليوني نسمة: ٩٦٪ بيض، ٣,١٪ سود، ٠,٩٪ هيسبانيكس. أهم المدن: تشارلستون، هنتينغتون.

• **واشنطن** Washington (Wa): (تخليدًا لذكرى جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الاميركية). كانت جزءًا من ولاية أوريغون، وفي ١٨٥٣ اصبحت إقليمًا، وفي ١٨٨٩ ولاية.

١٨٤٦٧٢ كلم٢. نحو ٥,٨٠ مليون نسمة: بيض ٨٨٪، سود ٣,١٪، آسيويون ٤,٣٪، هيسبانيكس ٤,٦٪. أهم المدن: أولمبيا، ستيل، سبوكين، تاكوما.

* **ويسكنسن** Wisconsin (Wi): من الهندية: «منبت العشب». في ١٦٧٠ مقاطعة فرنسية. في ١٧٦٣، تخلت فرنسا عنها لانكلترا. في ١٧٨٣ إقليم. في ١٨٤٨ ولاية.

١٦٩٦٤٣ كلم². نحو ٥,٥ مليون نسمة: بيض ٩٢٪، سود ٥٪، هيسبانيكس ٢,١٪. أهم المدن: مديسون، ميلووكي، غرين باي، راسين.

* **وايومينغ** Wyoming (Wy): من الهندية، وتعني «الحقل الكبير». في ١٨٩٠ ولاية.

٢٥٣٣٤٩ كلم². نحو ٥٢٠ ألف نسمة: بيض ٩٢٪، سود ٠,٧٪، هنود ٢٪، هيسبانيكس ٥,٤٪. أهم المدن: شيين، كاسبر، لاراميا.

أقاليم كومنولث الولايات المتحدة الاميركية

* **بورتو ريكو** Porto Rico: في ١٥٠٤، عندما نزل على ارضها المستكشف خوان بونسي دي ليون (أول حاكم لها) قال: «Que puerto rico»: «ما أغناه من مرفأ!»، ومنه كان الاسم الذي اعتمد رسميًا منذ ١٧ ايار ١٩٣٢.

أربع جزر، ضمن جزر الأنتيل الكبرى، على مسافة ١٢٩ كلم عن جمهورية الدومينيكان، و٧٤ كلم غربي سان توماس. مساحتها ٨٩٥٩ كلم². وتعد نحو ٤,٢ مليون نسمة: بيض ٨٠٪ وسود ٢٠٪. نحو مليوني مهاجر إلى الولايات المتحدة. ويقيمون خصوصًا في نيويورك. لغتان رسميتان: الاسبانية (كانت اللغة الرسمية الوحيدة بين ٥ نيسان ١٩٩١ وتشرين الثاني ١٩٩٢) والانكليزية. نحو ٨٥٪ من السكان كاثوليك. وأهم مدنها: سان خوان، بايامون، بونسي، ماياغيز.

نظامها الاساسي ينص على أنها «دولة حرة مشاركة في الاتحاد الاميركي» (الولايات المتحدة الاميركية)، والبورتوريكيون يتمتعون بالمواطنية الاميركية. لكنهم لا يشاركون في انتخابات الكونغرس ولا في انتخابات رئيس الولايات المتحدة، ويقابل ذلك أنهم معفيون من الضريبة الفدرالية على المداخيل. الدستور المعمول به صادر في ٢٥ تموز ١٩٥٢ (التاريخ نفسه الذي اصبحت فيه «دولة مشاركة» في الاتحاد). مجلس شيوخها من ٢٥ عضوًا، ومجلس الممثلين من ٥٤ عضوًا. الحاكم يُنتخب بالاقتراع الشامل لمدة أربعة أعوام. ويمثل بورتو ريكو في الكونغرس الاميركي «مفوض مقيم» ينتخبه البورتوريكيون لهذه المهمة لمدة اربعة أعوام، وليس له حق التصويت (في الكونغرس). وفي بورتو ريكو عدة أحزاب سياسية: حزب الاستقلال البورتوريكي (تأسس ١٩٤٦)، الحزب التقدمي الجديد (تأسس ١٩٦٧)، الحزب الشعبي الديمقراطي (تأسس ١٩٣٨)، الحزب الشيوعي البورتوريكي (تأسس ١٩٣٤)، حزب التجديد القومي (تأسس ١٩٨٣).

تتوزع اليد العاملة في بورتو ريكو على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين حصة القطاع في الناتج الاجمالي):

في الزراعة ٣٪ (١٪)، في الصناعة ٢٤٪ (٤١٪)، في الخدمات ٧٣٪ (٥٨٪). تبلغ مساعدة الاتحاد لبورتوريكو ٣٠,٧٪ من الناتج الاجمالي؛ وأكثر من ٥٠٪ من البورتوريكيين يعيشون تحت عتبة الفقر. أهم مزروعاتها: الموز، قصب السكر، الأناناس، البن، التبغ. أهم مناجمها: النحاس، الملح، الرخام والنيكل. وصناعاتها: الاسمنت، العقاقير، مصافي النفط، الاقمشة.

تاريخيًا، كان يسكنها الهنود من قبائل الأراواك. في ١٩ تشرين الثاني ١٤٩٣ نزل أرضها كريستوف كولومبوس الذي تردّد انه اعتبرها أجمل جزر الأنتيل قاطبة. لكن المستكشفين الذين أتوا بعده، وكذلك المستوطنين الذين تعاقبوا على مدى ثلاثة قرون، صعقوا لعدم وجود أثر للثروات الباطنية في الجزيرة فأهملوها، وقصدوا مناطق أخرى.

بعد وصول الاسبان، في أعقاب كولومبوس، أخليت الجزيرة من سكانها الاصليين (الهنود الأراواك). ولم يمض ٥٠ عامًا على بدء الاستعمار الاسباني لبورتو ريكو حتى صرحت السلطات نفسها أن جميع الهنود قد قتلوا سواء بالمعارك ضد الاسبان، أو بالمرض، وأن أقلية ضئيلة نجحت بالفرار إلى الجزر المجاورة. ومن المعتقد أن بعض الهنود لجأوا إلى الجبال واحتموا فيها، ما يفسّر اليوم بعض الملامح الهندية على وجوه البورتوريكيين.

ولئن أهملت اسبانيا بورتو ريكو لأنها خالية من الثروات الطبيعية، إلا انها تمسكت بها من حيث أهمية موقعها الاستراتيجي. وهذا الموقع نفسه كان قبلة أنظار عدوات اسبانيا، انكلترا وفرنسا وهولندا. وكانت هذه الدول ترسل أساطيلها في محاولات للسيطرة على الجزيرة، إلا أنها كانت ترتد خائبة أمام تحصينات منطقة سان خوان

وجرأة المدافعين عنها. ولكن المستوطنين، في فترات الهدوء النسبي، كانوا يغادرون الجزيرة سعيًا وراء الثروات. ولم يبق في الجزيرة، بعد ثلاثة قرون من السيطرة الاسبانية (أي حوالي العام ١٨٠٠) سوى نحو ١٥٥ ألف نسمة.

وفي القرن التاسع عشر، بقي البورتوريكيون بمنأى عن حركة الثورة ضد الاستعمار الاسباني. وقد كافأتهم حكومة مدريد على هذا الموقف بأن منحتهم حق انتخاب ممثلين لهم في الكورتيس (البرلمان الاسباني). وقد نجح أول ممثل لهم، رامون بوو إيجيرلت، بأن يكسب لبلاده المزيد من الحريات السياسية والاقتصادية. ولكن، عندما تغيرت الحكومة الليبرالية في مدريد وحلّت محلها حكومة محافظة متشدّدة، رفض البورتوريكيون اعتبارهم «إسبان ما وراء البحار»، وأعلنوا عن رغبتهم في الحصول على المزيد من الحريات باعتمادهم الوسائل والطرق السلمية. إذ لم يلجأوا ابدًا إلى العنف لتحقيق مطالبهم. والمحاولة المسلحة الوحيدة التي قامت بالقرب من مدينة لاريس الصغيرة عام ١٨٦٨ سرعان ما أُجهضت بسبب لا مبالاة الشعب. وجلّ ما كان يهمهم الحصول على الحرية الشخصية، وإلغاء نظام العبودية، وحكومة مستقلة بشؤون البلاد الداخلية، وليس الاستقلال التام والناجز عن اسبانيا. وقد برز رجلان كافحا من أجل هذه المطالب: رامون بالدوريوتي دو كاسترو، ولويس مونوز ريفيرا. ولقد استطاع الأخير، عام ١٨٩٧، ان يحصل من حكومة مدريد (وكانت حكومة ليبرالية) على دستور لبلاده يعترف لها بالحكم الذاتي. وفي السنة التالية، شكلت أول حكومة بموجب الدستور، وكان رئيسها مونوز ريفيرا. ولكن لم تمض سنة واحدة على ولاية هذه الحكومة حتى حدث ما كان من شأنه أن يقلب تاريخ بورتو ريكو رأسًا على عقب.

نتيجة للحرب الاسبانية–الاميركية اضطرت اسبانيا، عام ١٨٩٨، التخلي عن بورتو ريكو للولايات المتحدة الاميركية. وقبل هذا الاتفاق كان الجيش الاميركي قد سيطر على سان خوان دون مقاومة من الوحدات الاسبانية. وقد استقبل البورتوريكيون الاميركيين بحرارة فائقة، إذ كانوا ينظرون إليهم كرمز للحرية والازدهار. وقد سارع زعماؤهم إلى الطلب من الحكومة الاميركية قبول انضمام بورتو ريكو إلى الولايات المتحدة. ولكنهم بعد وقت قصير انقسموا إلى ثلاثة تيارات: واحد طالب بالاستقلال، والثاني بالانضمام إلى الولايات المتحدة، والثالث دعا إلى حل وسط، أي إلى حكم ذاتي. والتيار الأخير تزعمه مونوز ريفيرا الذي انتخب مفوضًا مقيمًا في واشنطن، والذي استطاع أن يحصل من الاميركيين على «قانون جونز» تاريخ ٢ آذار ١٩١٧ القاضي بتحويل بورتو ريكو إلى «إقليم منظم» وغير منضم إلى الولايات المتحدة، واعطاء الجنسية الاميركية إلى مواطني بورتو ريكو. وقد سارع المسؤولون الاميركيون إلى إيلاء مسألة تنمية بورتوريكو الاهتمام المطلوب، خصوصًا وأن أغلبية سكانها يقبعون في فقر مدقع. والمعضلة الأساسية التي واجهت المسؤولين تمثلت بالنمو السكاني غير المتكافئ مع ثروات البلاد.

وشكل عام ١٩٤٠ مفترق طرق رئيسي في تاريخ بورتو ريكو. فانتخابات هذا العام التشريعية أوصلت إلى الحكم، وبأغلبية ضئيلة، الحزب الشعبي الديمقراطي بزعامة لويس مونوز مارن، الابن الوحيد لمونوز ريفيرا. أما الحزب المناوئ فكان حزب الاستقلال. وقد نجح مونوز مارن في سياسته الانمائية والاصلاحية بشنّه حربًا على الفقر والبطالة، وكسب تأييد شعبه ودعم الحكومة الاميركية.

وفي ١٩٤١، عين الرئيس روزفلت حاكمًا عامًا على بورتو ريكو هو ركسفورد توغويل الذي كان رجلًا خبيرًا وإصلاحيًا. وعمل توغويل ومونوز مارن على وضع أسس «ثورة سلمية» في البلاد. وفي ١٩٤٨، اصبح بمقدور البورتوريكيين، ولأول مرة، أن ينتخبوا بأنفسهم حاكمهم العام، فكان مونوز مارن نفسه. وخلال عشر سنوات فقط من التخطيط والتنفيذ، خصوصًا في مجال الصناعة (نحو ألف مصنع جديد)، وجدت بورتو ريكو نفسها تخرج من إرث أربعة قرون من البؤس لتصبح أكثر بلدان أميركا الوسطى ازدهارًا.

وفي ١٩٥٢، صادق الكونغرس الاميركي على دستور جديد لبورتو ريكو وضع حدًا نهائيًا لنظام الاستعمار، وجعل من الجزيرة «كومنولث»، أي دولة ذات حكم ذاتي منضمة إلى الولايات المتحدة، ومواطنوها يحملون الجنسية الاميركية.

في ١٩٦٤، رفض مونوز تجديد انتخابه حاكمًا للمرة الخامسة، واختار لهذا المنصب مساعده روبرتو سانشيز فيليلا. وبعد اعتزال مونوز، ظهرت انقسامات خطيرة في صفوف حزبه، الحزب الديمقراطي الشعبي، كان من شأنها أنها فوّتت على الحزب فرص الفوز في انتخابات

١٩٦٨؛ فلمع إسم الصناعي لويس أ. فرّي، مرشح الحزب التقدمي الجديد، وحلّ محل فيليلا في حاكمية البلاد. وفي انتخابات ١٩٧٢، عاد الحزب الديمقراطي الشعبي إلى الحاكمية عبر مرشحه رافائيل هرنانديز كولون. وفي انتخابات ١٩٧٦، انتخب مرشح الحزب التقدمي الجديد كارلوس روميرو بارسيلو...

في ٨ كانون الاول ١٩٩٢، جرى استفتاء حول حق تقرير المصير، فجاءت النتيجة برفض ذلك بأكثرية ٥٥٪ من الأصوات. وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٣، جرى استفتاء آخر صوّت فيه ٤٨,٤٪ لصالح التمسك بالنظام القائم (راجع الفقرة الثالثة من مطلع الكلام على بورتو ريكو).

• **جزر ماريان** Marianne, Islands: ١٧ جزيرة في شمال الهادئ. مساحتها ٤٥٧ كلم٢، وتعد نحو ٦٠ ألف نسمة. عاصمتها كابيتول هيل. اكتشفها ماجيلان في ١٥٢١ ودعاها «جزر اللصوص»؛ وفي ١٥٦٥ أتبعها البحار الاسباني ليغازبي باسبانيا. وفي ١٦٦٨ أطلق عليها إسمها الحالي تيمنًا بالملكة ماريان النمساوية (والدة ملك اسبانيا شارل الثاني). في ١٨٩٩ بيعت إلى ألمانيا. وفي ١٩١٩ طُبق عليها نظام الانتداب الياباني. وفي ١٩٤٧، أصبحت إقليمًا تحت الوصاية، وفي ١٩٦٢ مقاطعة ذات نظام خاص. وفي ٢٤ آذار ١٩٧٦، بدأ تطبيق نظام الكومنولث الاميركي عليها بعد استفتاء. الحاكم ينتخب لمدة أربعة أعوام. مجلس الشيوخ من ٩ أعضاء (لعامين)، ومجلس الممثلين من ١٨ عضوًا (لعامين).

أقاليم أميركية في المحيط الهادئ وسواه

• **غوام** Guam: جزيرة في أرخبيل ماريان. مساحتها ٥٤٩ كلم٢، وتعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. عاصمتها أغانا Agana. اكتشفها ماجلان في ٣ حزيران ١٥٢١. في ١٥٢٦ احتلها الاسبان. في ١٥٦٥، ضمّها ليغازبي إلى الفيليبين الاسبانية، ونصّر الآباء اليسوعيون سكانها. في ١٠ كانون الاول ١٨٩٨ غزاها الاميركيون وضموها إلى الولايات المتحدة. في ١٩٤١ غزاها اليابانيون، واستردها الاميركيون في ٢١ تموز ١٩٤٤، وبنوا فيها قاعدة بحرية وجوية (٢٥ ألف جندي عام ١٩٩١). كانت الطائرات المقاتلة تنطلق منها إبان حرب فيتنام. في ١٩٥٠ صدر قانون جعل منها «إقليمًا خارجيًا» للولايات المتحدة الاميركية: سكانها مواطنون أميركيون لا يشاركون في الانتخابات القومية، وتم وضع الجزيرة تحت إدارة وزارة الداخلية الاميركية. في ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٢، صوّت ٤٨,٥٪ من سكانها للاستقلال الذاتي. حاكمها ينتخب لولاية من أربعة أعوام. مجلس الشيوخ من ٢١ عضوًا (لعامين). يدها العاملة تتوزع على: ١٠٪ في الزراعة، ١٠٪ في الصناعة و٨٠٪ في الخدمات. وأهم ثرواتها: الذرة، البطاطا الحلوة، الموز، الحمضيات، تربية الماشية والصيد والسياحة (نحو مليون ونصف مليون سائح سنويًا).

• **ساموا الاميركية** American's Samoa: سبع جزر. مساحتها ١٩٤,٨ كلم٢، ويسكنها نحو ٣٨ ألف نسمة. قاعدتها باغو باغو، من الممتلكات الاميركية منذ ١٨٩٩. وتدير شؤونها وزارة الداخلية الاميركية. حاكمها ينتخب لأربعة أعوام. مجلس الشيوخ من ١٨ عضوًا (أربعة أعوام)، ومجلس الممثلين من ٢٠ عضوًا (لعامين). ثرواتها: الموز، البطاطا، «شجر الخبز»، جوز الهند، سمك الطون، غابات (٧٠٪ من مساحة البلاد) والسياحة. وتتبع لها جزيرة سوين (ضمت في ١٩٢٥، ٣,٢٥ كلم٢) وجزيرة جونسون (١ كلم٢).

• **بايكر وهوولاند** Baker and Howland: جزيرتان تبعدان ٢٥٧٥ كلم جنوب غربي هونولولو، وغير مأهولتين. ثمة آثار في جزيرة بايكر تدل على أنها كانت مأهولة من البولينيزيين. في القرن التاسع عشر، كانت مراكب اميركية تتردد عليهما، ونزل الاميركي بايكر في الجزيرة التي تحمل إسمه عامي ١٨٣٢ و١٨٣٩. في ١٨٥٧ ضمتهما الولايات المتحدة، وفي ١٩٣٦ أدارت شؤونهما وزارة الداخلية الاميركية، وفي ٢٧ حزيران ١٩٧٤ انتقلت هذه الادارة إلى وزارة الصيد، وأصبحت الجزيرتان، من ١٩٩٠، محميتين طبيعيتين تُدار شؤونهما من هونولولو.

• **جزيرة جارفيس** Jarvis: جنوب خط الاستواء، على بعد ٢٠٩٠ كلم جنوبي هاواي و١٦٠ كلم شرقي جزيرة بايكر. جزيرة مرجانية غير مأهولة. اكتشفها الانكليزي براون. في ١٨٥٧ ضمتها الولايات المتحدة، وتخلت عنها في ١٨٧٩، لتضمها بريطانيا في ١٨٨٩. استردتها الولايات المتحدة في ١٩٣٥. في ٢٧ حزيران ١٩٧٤، جعلتها محمية طبيعية تديرها وزارة الصيد. ومنذ ١٩٩٠، بدأت شؤونها تدار من هونولولو.

• **جزر جونستون، ساند، أكوا، وهيكينا**: على بعد ١٣١٩ كلم جنوب غربي هونولولو. ٣٧٨ كلم٢، نحو ١٥٠٠ نسمة. اكتشفها الانكليزي جونستون عام ١٨٠٧. في ١٨٥٨ ضمتها الولايات المتحدة. في ١٩٢٦، أنشئت فيها مصلحة معنية بالزراعة، وفي ١٩٣٤ قاعدة جوية-بحرية تابعة لوزارة البحرية، وفي ١٩٤٨ للسلاح الجوي. بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ استخدمت كموقع للتجارب النووية. في ١٩٧٣، ضمت إلى «وكالة الدفاع النووي». في ١٩٨٣، استخدمت لمخزون السلاح الكيميائي بهدف تدمير هذا المخزون. في آب ١٩٩٤، ضربها إعصار، فتمّ إجلاء ١١٠٥ مدنيين وعسكريين عنها. بين ١٩٩٥ وكانون الثاني ٢٠٠٠، تم تدمير هذا السلاح. معتبرة منطقة عسكرية محظورة.

• **رسيف كينغمان** Recif Kingman: على بعد ١٥٠٠ كلم جنوب غربي هونولولو. متوسط طولها ١٥ كلم وعرضها ٨ كلم (٠,٠٢ كلم٢)، وغير مأهولة. في ١٧٩٨ تمّ اكتشافها، وفي ١٨٥٦ ضمتها الولايات المتحدة. في ١٩٣٤، أصبحت تابعة للبحرية الاميركية. في ١٩٤١، خضعت لنظام «منطقة الدفاع القومي». في ١٩٩٠، ضُمت إلى هاواي، وأدارت شؤونها وزارة الدفاع الاميركي.

• **جزيرة ميدواي** Midway: (كانت تدعى جزيرة بروكس). على بعد ١٨٥٠ كلم شمال غربي هاواي. مساحتها ٥ كلم٢. كان يسكنها ٢٢٠٠ نسمة في ١٩٨٣؛ ٤٥٣ عسكريًا أميركيًا في ١٩٩٢. اكتشفت عام ١٨٥٩؛ أصبحت من الممتلكات الاميركية في ١٨٦٧. وأطلقت البحرية الاميركية إسمها الحالي (ميدواي) لأنها تقع في وسط الطريق بين الولايات المتحدة واليابان. أدارت شؤونها البحرية الاميركية في ١٩٠٣. فشل اليابانيون في هجومهم عليها في حزيران ١٩٤٢. في ١٩٩٠، ضُمت إلى هاواي، وتدير شؤونها وزارة الصيد.

• **بالميرا** Palmyra: ٥٠ جزيرة صغيرة، تبعد ١٦٠٠ كلم جنوب هونولولو. ضمها ملك هاواي في ١٨٦٢، وضمتها بريطانيا في ١٨٨٩، ثم الولايات المتحدة في ١٨٩٨. استخدمتها البحرية الاميركية في الحرب العالمية الثانية. في ١٩٩٠، ضُمت إلى هاواي. أصبحت ملكية خاصة لعائلة فولارد-ليو التي تقيم في هاواي. تدير شؤونها وزارة الداخلية الاميركية.

• **جزيرة ويك** Wake: تبعد ٣٢٠٠ كلم غرب هاواي و٢٠٠٠ كلم شرق غوام. جزيرة مرجانية متوسط طولها ٧,٢ كلم وعرضها ٢,٤ كلم. يسكنها نحو ألفي نسمة (١٩٨٨). أشار إلى وجودها، منذ ١٥٦٨ المستكشف الاسباني مندانا، واكتشفها الانكليزي ويليام ويك في ١٧٩٦. في ١٨٩٩، ضمتها الولايات المتحدة، وأصبحت تابعة للبحرية الاميركية في ١٩٣٥. احتلها اليابانيون أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٤١-١٩٤٥). في ١٩٦٢، تبعت وزارة الداخلية الاميركية. في ١٩٩٠ ضمت إلى غوام، ويدير شؤونها سلاح الطيران الدفاعي الاميركي.

• **جزر نافاسا** Navassa: على بعد ٤٨,٣ كلم غرب هاواي. مساحتها ١٨,٥ كلم٢. غير مأهولة. بدأت الولايات المتحدة تطالب بها منذ ١٨٥٦. يديرها حرس الحدود.

• **جزر أخرى**: ٢٥ جزيرة إلى الجنوب والجنوب الغربي من هاواي تطالب بها الولايات المتحدة، ومنها ١٨ تطالب بها بريطانيا. جزر لاين Line، وتتضمن كريستماس، فلنت، مالدن، ستاربك، فوستوك وكارولاين تديرها بريطانيا. وجزر فينيكس، وتتضمن كانتون وإندربوري، وتديرها الولايات المتحدة وبريطانيا، بيرنيا، غاردنر، هول، ماك كين، سيدني، فينيكس، وتديرها بريطانيا. جزر إليس Elice، تديرها بريطانيا، وتتضمن فونافوتي، ناكوفيتو، نوراكيتا. وسبع جزر تدير شؤونها نيوزيلاندا، وجزر توكيلان وكوك الشمالية.

• **الجزر العذراء الاميركية** Virgin American Islands: من جزر الأنتيل. اشترتها الولايات المتحدة من الدانمارك عام ١٩١٧ بمبلغ ٢٥ مليون دولار لأسباب استراتيجية. مساحتها ٣٤٧,١ كلم٢. ويسكنها نحو ٩٩ ألف نسمة. قاعدتها شارلوت أماليا. ثرواتها: السكر، شراب الروم، مصفاة نفطية وسياحة (نحو ٥٠٠ ألف سائح سنويًا).

• **قطاع قناة باناما**: (راجع «باناما»، ج٥، ص٧٧-٨١). استكمالًا: في الساعة صفر من ليل ٣١ كانون الاول ١٩٩٩، أعادت الولايات المتحدة القناة إلى باناما تنفيذًا لمعاهدة ١٩٧٩.

الشعب: عالم مهاجرين (الهنود، السود، الهيسبانيك، اليهود، المسلمون)

الشعب: عالم مهاجرين

هجرة وبوتقة وتعددية ثقافية: الهجرة هي الثابت الوحيد في التاريخ الاميركي الدائم التحول. فحتى السكان الأصليون ممن تمّ التوافق على تسميتهم بالهنود الاميركيين ما كانوا «أصليين» إلى هذا الحد. فقد كانوا هم ايضًا من «المهاجرين» الذين عبروا إلى القارة من مضيق بيرينغ في آسيا السيبيرية في أزمنة ما قبل تاريخية.

وحتى عام ١٧٩٠ ما كان جملة تعداد السكان الاميركيين من أصليين (هنود) ومهاجرين يزيد على اربعة ملايين نسمة. ولكن منذ ذلك الحين صارت أميركا تستقبل ما بين ربع مليون ونصف مليون مهاجر سنويًا. وعلى امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين تدفق على أميركا أكثر من ٧٥ مليون مهاجر. ومن هؤلاء ومن أحفادهم تتألف «الأمة الاميركية» التي هي، بالتالي، أبعد أمم الارض عن أن تكون «أمة اتنية». وهم بذلك «ليسوا أمة بل عالم». فهم بالضرورة أميركيون-إنكليز، وأميركيون-إيرلنديون، وأميركيون-طليان، وأميركيون-سود، وأميركيون-لاتينيون (وأميركيون-آسيويون...).

حتى عشية الحرب العالمية الاولى كان تسعة أعشار الاميركيين من ذوي أصول أوروبية. ولكن في نهاية القرن العشرين كانت هذه النسبة قد تدنت إلى سبعة أعشار، وهي مرشحة إلى أن تتدنى إلى النصف في منتصف القرن الحادي والعشرين.

وفي المقابل فإن نسبة الاميركيين-اللاتينيين، ولا سيما منهم المكسيكيين سترتفع من ١١٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة اليوم إلى ٢٥٪ عام ٢٠٥٠، وهم بذلك سيأخذون محل الاميركيين السود كأكبر أقلية اتنية في الولايات المتحدة (وثمة دراسات تقول إنهم أصبحوا فعلًا كذلك، راجع «السكان» في بطاقة تعريف). كذلك فإن نسبة الاميركيين-الآسيويين سترتفع في الحقبة نفسها من ٣,٨٪ عام ٢٠٠٠ إلا ٨,٢٪ عام ٢٠٥٠، وهم بغالبيتهم من أصل صيني وياباني وهندي وعربي، بالاضافة إلى نحو مليوني أميركي من أصول اثنية أخرى.

ولا شك أن «المعجزة الاميركية» تتمثل في أن ما سُمي بـ«البوتقة» Melting Pot قد أفلحت حتى الآن في صهر جميع عناصر الهجرة تلك في «أمة». ولكن لهذه المعجزة حدودها. فأميركا إن تكن أمة، فهي بالتعريف ايضًا أمة متعددة الاتنيات. وهذا التعدد بات يطغى في العقود الاخيرة على الانصهار المحض. وهذا ما جعل فلسفة البوتقة تخلي مكانها، منذ تسعينات القرن العشرين، لمقولة ايديولوجية جديدة: التعددية الثقافية Multiculturalism، التي تعتمد ايضًا، مثلها مثل البوتقة، مظلة حماية دستورية ترتكز على قاعدة الديمقراطية وحرية المعتقد (خصوصًا المعتقد الديني). فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى مسيحيون، بالشقين البروتستانتي والكاثوليكي (في أميركا نحو ٣٠٠ ألف كنيسة، بمعدل كنيسة واحدة لكل ٩٠٠ أميركي)، تكاد جميع ديانات العالم الأخرى أن تكون موجودة في الولايات المتحدة، بدءًا باليهودية وبالاسلام وانتهاء بالبوذية والكونفوشية والشنتوية والاحيائية الافريقية، فضلًا عن الديانات والنحل والبدع المستحدثة، وهي بالآلاف، مثل المرمونيين وشهود يهوه وأتباع كرشنا وأتباع كنيسة العلم.

وأكثر ما يميز المشهد الديني الاميركي، فضلًا عن تعدديته، مبدأ الحرية في اعتناق العقيدة أو في الخروج عنها إلى عقيدة بديلة وفي ممارسة الشعائر الدينية. وينص الدستور الاميركي، منذ أول تعديل أدخل عليه على أن «الكونغرس يلتزم بألا يسنّ أي قانون من شأنه أن يفرض أو يمنع الممارسة الحرة لديانة من الديانات». وبناء على هذه المادة الدستورية أصدرت المحكمة العليا عام ١٩٦٢ حكمًا بلادستورية الصلاة في المدارس، وأتبعته في العام التالي بحكم آخر بلادستورية تلاوة الانجيل في داخل الصفوف. وما ذلك لأن الصلاة أو التلاوة بحد ذاتها غير مرغوبة، بل فقط احترامًا للمشاعر الدينية للتلاميذ الآخرين، وتقيدًا بمبدأ فصل الدولة عن الكنائس المعمول به منذ القرن الثامن عشر.

(الفقرات الست الواردة أعلاه موجز محتوى كتاب:
André Kaspi, Les Etat-Unis d'Aujourd'hui, Mal Connus, Mal Aimés, Mal Compris, Plon, Paris, 2000).

أزمة هوية وأخطار: مبدأ البوتقة كان لا يزال يعمل، حتى الأمس القريب (مطلع تسعينات القرن العشرين، حيث بدأ يحل محله مبدأ التعددية الثقافية)، لصالح النموذج الذي يمثله الاميركان البيض من ذوي الأصول الأنكلوساكسونية البروتستانتية. لكن «أميركا البيضاء» هذه كفت عن أن تكون أنكلوساكسونية بروتستانتية ديموغرافيًا منذ زمن طويل. وذلك بفعل تدفقات المهاجرين واستدماج الكاثوليك من الايرلنديين والايطاليين والبولنديين. وهي باتت مهددة، وفق مكتب الإحصاء الاميركي، بأن لا تبقى لا أنكلوساكسونية ولا أوروبية ولا بيضاء في النصف الاول من القرن الحادي والعشرين. فبالاضافة إلى السود و«السمر» من سكانها (الهيسبانيكس، وهم المكسيكيون وسائر اللاتينيين ذوي الاصول الاسبانية)، هناك الملايين من الآسيويين الصفر، وتحديدًا الصينيين، ومن الآسيويين السمر من عرب وسواهم، ما سيمثل ٥٠٪ أو أكثر من تعداد الاميركيين في منتصف القرن الحالي (الحادي والعشرين).

وبديهي أن يطلق هذا المسار الديمغرافي-الاثني قلق الهوية وأن يبدأ من الآن برسم علامات استفهام حول مصير الولايات المتحدة الاميركية، وهي التي ما توحّدت عام ١٧٨٧ إلا بمنتهى الصعوبة، وما أعيد توحيدها عام ١٨٦٥ من قبل قوات الجيش الاتحادي إلا بعد حرب أهلية باهظة الثمن على صعيد الخسائر البشرية كما على صعيد الذاكرة الجماعية التي ما زالت إلى اليوم جريحة.

دنيس لاكورن Denis Lacorne، في كتابه «أزمة الهوية الاميركية» (La Crise de l'Identité Americaine. Fayard, Paris. 1997) ومن خلال مراجعة جورج طرابيشي له («الحياة»، ١٥ حزيران ١٩٩٧، بتصرف)، يستعرض آراء أربعة اختصاصيين حول ما ينتظر الهوية الاميركية من أخطار:

– المؤرخ أرثر شليسنغر، في كتابه الصادر عام ١٩٩١ عن «تفكيك وحدة أميركا»، يرى أن أميركا الاثنية، التي تعيد اليوم الاعتبار إلى مفهوم «العرق» بطرحها «التعددية الثقافية» محل «البوتقة» وتطالب بـ«حق الاختلاف» للعروق السوداء والسمراء والصفراء، فضلًا عن البيضاء، إنما تمهّد لإلغاء الجمهورية الواشنطية (نسبة إلى الرئيس الاول جورج واشنطن) التي قامت على فكرة «من الكثرة شعب واحد» وتضع نفسها بنفسها على طريق البلقنة، مع ما يستتبع ذلك من تفتيت للشعب الواحد إلى كثرة متناحرة من الطوائف والقبائل والاثنيات.

– صمويل هونتنغتن، استاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفرد، يرى أن الصراع ليس اثنيًا فحسب، بل عابر للقوميات ايضًا. فالوحدة القومية، السياسية والاجتماعية معًا، للجمهورية الاميركية، تهددها من الداخل الظاهرة نفسها التي تتخذ من العالم الخارجي بأسره مسرحًا لها: «صدام الحضارات». فالمهاجرون الجدد، اللاتينيون والآسيويون، يحملون معهم، مثلهم في ذلك مثل السود الذين جرى استقدامهم من افريقيا قبل بضعة قرون، قيمًا ما هي بالديمقراطية ولا بالانسانية. ولا شك ان التقاليد «الشرقية» و«الافريقية» قابلة للاحترام بحد ذاتها وفي إطارها الجغرافي الخاص، ولكن نقلها إلى الداخل الاميركي ليس من شأنه أن يلغي تطورًا له من العمر مئتا سنة، ويجرّد أميركا من مثلها الأعلى التاريخي ومن موروثها الاوروبي. فما يجري في أميركا اليوم هو عملية «نزع للتغريب». ولكن إذا كفت أميركا عن أن تكون غربية، فهل سيقيض لها – يتساءل هونتنغتن، أن تبقى حضارية، اي ديمقراطية ليبرالية؟!. ومن المعروف أن أفكار هونتنغتن هذه أعيد إنتاجها على نطاق واسع، في أميركا وأوروبا والعالم، في أعقاب حادثة ١١ ايلول ٢٠٠١.

–بروس بورتر، المختص في علم السياسة، يذهب في التشاؤم التاريخي إلى ابعد من ذلك ليؤكد أن أميركا هي اليوم، من جرّاء «كارثة الهجرة» نموذج لـ«أمة مستلبة» Nation Aliénée. فما دون القومي يتغلب في كل مكان من أميركا المعاصرة على القومي. وجمهورية الآباء المؤسسين، الذين افتتحوا الدستور الاميركي بالمقولة الشهيرة «نحن شعب الولايات المتحدة...»، هي في سبيلها إلى أن تتحول إلى «ركام من جمهوريات اتحادية لا ينتظرها من مستقبل آخر سوى حروب انفصال لا نهاية لها».

– بيتر بريملوف، الصحافي الانكليزي الحاصل على الجنسية الاميركية، يحدّد الخطر بأنه «الخطر الديمغرافي». فسياسة الهجرة المفتوحة تهدد بأن تحصر «الغالبية الأنكلوساكسونية» بين فكي كماشة ديمغرافية كبرى: من جهة أولى السود والآسيويون، ومن جهة ثانية اللاتينيون من مكسيكيين وسواهم. وهذه الكماشة يضيق فكّاها يومًا بعد يوم ولن تتمخض في النهاية إلا عن «موت أميركا كما نعرفها اليوم».

الكاتب، دنيس لاكورن، يناقش هذه الآراء، التي يعتبرها نبوءات متشائمة، انطلاقًا من وقائع ثلاثة لا تأخذها بعين الاعتبار:

الاول أن الاقليات الاتنية (والطوائف...)، حتى عندما تتحول في بعض المناطق إلى أكثريات، لا يقابلها على الارض أي تمركز جغرافي، فهي منتشرة في كل النسيج القومي للأمة الاميركية.

الثاني أن هناك اختلاطًا بين العروق متزايد يومًا بعد يوم (من خلال الزيجات المختلطة).

والثالث أن «التدخل الايجابي» أو «الأفضلية في المعاملة» التي عكفت الحكومات الاميركية على تطبيقها إزاء الاقليات الاثنية منذ ١٩٧٨ (وكانت بدأتها قبلًا إزاء السود لتيسّر أمامهم سبل اللحاق بالبيض على صعيد التعليم والتربية وفي مجالات فرص العمل والاقتصاد) من حقها أن تترك أثرًا إيجابيًا في عملية الادماج في النسيج القومي الاميركي. ويخلص لاكورن إلى الاستنتاج بأن الهوية الاميركية هي فعلًا في ازمة، ولكنها ليست أزمة مسدودة، ولا جديدة أصلًا. فأميركا كانت ولا تزال أمة مهاجرين، والبوتقة الاميركية (أو التعددية الثقافية في ما بعد) لم تسجّل حتى الآن اخفاقًا في تحويل الكثرة إلى وحدة.

الهنود

عددهم: تراوحت تقديرات المؤرخين والعلماء لعددهم قبل الاكتشاف في ١٤٩٢، بين ٣ و١٠ ملايين. وتدنى عددهم إلى ٢٥٤ ألفًا و٣٠٠ في العام ١٨٩٧، وأصبح ٢٣٧١٩٦ في العام ١٩٠٠، وأخذ يرتفع تدريجيًا حتى أصبح حاليًا (٢٠٠٣) نحو مليوني هندي: في أوكلاهوما ٢٥٢ ألفًا، كاليفورنيا ٢٣٦، أريزونا ٢٠٣، مكسيكو الجديدة ١٣٤، كارولاين الشمالية ٨٠، واشنطن ٧٨، تكساس ٦٥، نيويورك ٦١، ميشيغان ٥٦، داكوتا الجنوبية ٥١، مينيسوتا ٥٠.

يبلغ تعداد الإسكيمو ٥٧٢٠٠ نسمة: في ألاسكا ٤٤٥٠٠، كاليفورنيا ٢٥٥٥، واشنطن ١٧٩٥.

يبلغ عدد سكان جزر الأليوشن (شمال ألاسكا)، وهم ايضًا من الهنود الإسكيمو، نحو ٢٤ ألفًا، منهم نحو ٣٦٠٠ يعيشون في كاليفورنيا، ونحو ٢١٠٠ في واشنطن.

وأهم القبائل الهندية: شيروكي، نافاجوس، شيبيواس، سيوكس، شوكتوز، بيوبلوس، أباش، إيروكوا، لمبيس، كريكز.

ويعيش في المحميات الهندية نحو ٩٠٠ ألف هندي، غالبيتهم من قبائل نافاجوس وشيروكي وكريكز.

معدل حياة الهندي الاميركي ٤٦ سنة (المعدل العام في الولايات المتحدة ٧٠ سنة).

أسباب تراجع عددهم إلى حد الانقراض تقريبًا: الحروب (والمجازر) التي شنها عليهم المستعمرون والمستوطنون البيض. انعدام مناعتهم إزاء أمراض المهاجرين الاوروبيين، خصوصًا الجدري والحصبة والكوليرا. وتكلم بعض المؤرخين عن أن المستعمرين نشروا هذه الأوبئة عمدًا في صفوف الهنود، خصوصًا اللورد جيفري أمهرست القائد الأعلى للقوات الانكليزية عام ١٧٢٩ الذي عمد إلى توزيع أغطية على الهنود تحمل جراثيم وميكروبات هذه الأوبئة. وضربهم وباء الجدري ثانية بين ١٨٣٠ و١٨٤٠ في حوض نهر ميسوري فقضى عليهم هناك. وقضت الكوليرا، بين ١٨٤٩ و١٨٥١ على هنود ولاية أوريغون.

وكذلك عن طريق المجاعة، وكانت مجاعة مقصودة من البيض: القضاء على حيوان البيسون (ثور من الفصيلة البقرية) الذي شكل في تاريخ الهنود العمود الفقري لمواردهم الغذائية إضافة إلى الملبس... وشكل العام ١٨٠٠ أكبر كارثة إبادة لهم عن طريق المجازر فضلًا عن الجفاف وانقراض حيوان البيسون، ودفعهم إلى احتساء الكحول التي كان يتم ترويجها بصورة واسعة بينهم خصوصاً في المحميات التي خصصت للمتبقين أحياء منهم بعد أن يتم انتزاعهم من وسطهم ومناطقهم التي اعتادوها.

مواردهم: ضعيفة للغاية عمومًا. إلا أن بعض القبائل تحصل على مداخيل نفطية، كما قبيلة شوشون التي تفوز بـ٣٢٠ دولارًا شهريًا لكل فرد منها. وأما البطالة فتصل إلى ٥٨٪ بين هنود ولاية مينيسوتا، و٥٧٪ في داكوتا، و٥٣٪ في واشنطن، في حين إنها ١٢٪ بين هنود تكساس وكولورادو، و١٧٪ في كنساس.

لغاتهم: لا يزال هناك حتى اليوم ٨٨ لغة هندية من أصل ١٦٦ تعرّفها المؤرخون وتأكد لهم أن ٧٨ منها قد انقرضت.

أبرز زعمائهم: بونتياك، وكان قتله أحد ابناء جلدته من الهنود في أوتاوا عام ١٧٦٩؛ سيتنغيا (١٨١٠ – ١٨٧١) في كييوا؛ دول كنيف (١٨١٠ –١٨٨٣) في شيين؛ كوشيز

(١٨١٢–١٨٧٤) في الأباش وعُرف بدعوته للسلام مع البيض، واتهم خطأ بخطف ولد أميركي عام ١٨٦٠ ما أدّى إلى حرب الأباش؛ ليتل وولف (الذئب الصغير) (١٨٢٠–١٩٠٤) في شيين الشمالية؛ ريد كلود (١٨٢٢–١٩٠٩)؛ جيرونيمو (١٨٢٩–١٩٠٩)؛ سيتينغ بول (١٨٣١، اغتيل في ١٨٩٠)؛ أميريكان هورس (١٨٤٠–١٩٠٨)، كريزي هورس (١٨٤١–١٨٧٧)؛ ووفوكا، يعني «واهب الحياة» (١٨٥٨–١٩٣٢).

محمياتهم: لم تعد الحكومة قادرة (أو أنها لم تشأ) على احترام بنود معاهداتها مع الهنود أو حمايتهم في محمياتهم ضد تعديات البيض عليهم، خصوصًا لجهة إقدام هؤلاء، ومن دون وجه حق، على التعدي عليهم وضم أراضيهم إلى ممتلكات شركات خطوط سكك الحديد والمضاربين العقاريين والتجاريين. لذلك ارتُؤي جعل الهنود ملاّكين عقاريين كسواهم من البيض ودفعهم إلى تبني نمط الحياة الاميركية بصورة تدريجية.

في ١٨٨٧، صدر قانون «دويس» Dawes الذي قضى بتقسيم المحميات وتوزيعها على العائلات الهندية التي تشغلها لمدة ٢٥ سنة قبل أن تصبح مالكة لها. وهكذا تمّ توزيع ١٥٥ مليون أكر (الأكر مقياس للمساحة يساوي نحو ٤ آلاف م.م.). ولم يُطبق قانون دويس على القبائل الهندية الخمس في أوكلاهوما كونها كانت قد انخرطت في الحياة المدنية للولاية، فيما استمرت القبائل الأخرى تعيش في عزلة داخل محمياتهم في ولايات: أوكلاهوما، مكسيكو الجديدة، أريزونا ويوتاه.

في ١٩٣٤، صدر قانون «إعادة تنظيم الشؤون الهندية» الذي قضى بتقوية سلطات زعماء القبائل، وألغى خطة تقسيم الاراضي التي وضعها قانون دويس في ١٨٨٧، ومنع التنازل عن الاراضي دون موافقة سلطات الوصاية. وتبعًا لذلك لم يعد الهنود يملكون أكثر من ٤٧ مليون أكر.

في ١٩٥٣، صدر قانون يجيز للولايات إنفاذ قانونها المدني والجزائي داخل المحميات من دون أية موافقة مسبقة من القبائل وزعمائها. وهدف الكونغرس من ذلك أن يُنهي وصاية الادارة الفدرالية على القبائل.

وخلال الخمسينات (القرن العشرون)، أعيد العمل بنظام «مكتب الشؤون الهندية» (BIA)، وتكيّف معه عدد كبير من الهنود، وعاد آخرون إلى محمياتهم.

ابتداء من ١٩٦٨، وجد مكتب الشؤون الهندية نفسه مضطرًا إلى أن يعير اهتمامًا لـ«الحركة الهندية الاميركية» التي أنشأها، في مينيا بوليس (ولاية مينيسوتا) دنيس بانكس، روسل مينس وكلايد بلكورت، والتي رفعت شعار «القوة الحمراء»، ورفضت المجتمع الأبيض، ودعت إلى إعادة تشكيل «الأمم الهندية». وفي ١٩٦٩، احتلت ٢٠ قبيلة سجن ألكاتراز Alcatraz الاصلاحي بدعوى أن «الحياة في السجن أفضل من الحياة في المحميات». وفي ١٩٧٢، احتلت الحركة، لمدة سبعة ايام «مكتب الشؤون الهندية» في واشنطن. وفي ١٩٧٣–١٩٧٤، سارت بتظاهرات مسلحة لمدة ٧١ يومًا في ووند كني (ولاية داكوتا)، أي في الموقع نفسه الذي شهد مجزرة ارتكبت ضد الهنود في ١٥ كانون الاول ١٨٩٠. وفي ١٩٧٥، قُتل عدد من مناضلي «الحركة الهندية الاميركية» في محمية بوي ريدج Pwe Ridge. وفي شباط–تموز ١٩٧٨، قام الهنود بمسيرة الـ٥٥٠٠ كلم، من ألكاتراز إلى واشنطن، ضد توصيات تهدف إلى وضع قانون يهدف إلى إلغاء بعض الحقوق التي كان حصل عليها الهنود بموجب معاهدات سابقة، وخصوصًا لجهة حقوق الصيد (البحري والنهري والبري)، وإبطال سلطات المجالس الهندية المحلية. وفي تموز ١٩٧٨ تأسست حركة «وورن» Warn (نساء من كل الأمم الحمراء) في رابيد سيتي (ولاية داكوتا الجنوبية). وفي ١ آب ١٩٧٨، حاصرت الشرطة موقع «راكيت بونيت» في محمية «أكويزان» حيث كان يتحصّن عدد من الهنود الناشطين، وقُتل هنديان.

نظامهم الحالي: يهتم «مكتب الشؤون الهندية» (BIA) بنحو ٥٠٠ محمية ومستوطنة ومزرعة ومجموعة هندية، منها ٢٠٠ مجموعة تولّد أفرادها في الاسكا، وتشغل ٢٠,٤ مليون هكتار. وللمحميات استقلال ذاتي نسبي، وتقوم عليها نحو ٦٠٪ من موارد البلاد من الطاقة. وقبول أبيض في المحمية يخضع مبدئيًا لوجوب حصوله على إذن بذلك، وتخضع أنظمة السير على طرقات المحميات لوزير الداخلية. ولا تطبق فيها القوانين الاميركية باستثناء نصوص خاصة ومحددة وجزء من قانون العقوبات. ومنذ ١٨٨٥، تختص المحاكم الفدرالية في بعض الجرائم المرتكبة بين الهنود وعلى ارضهم الخاصة. وإذا كان هناك ثمة حالة خلافية أو سواها لا تختص فيها أية سلطة قبلية عرفًا فتبقى عالقة أو تعتبر وكأنها غير موجودة اصلًا. وفي هذا المعنى يعيش الهنود، مبدئيًا، من دون قوانين.

أما بالنسبة إلى المواطنية (الاميركية)، فللهندي حق الاقتراع وحق الانتخاب سواء على المستوى المحلي أو مستوى الولاية أو المستوى الفدرالي.

بعض التواريخ المهمة: بين العام ٦ آلاف-٧ آلاف ق.م. أو ٤ آلاف-٣ آلاف ق.م.. غزا مغول قادمون من آسيا المنطقة بعد أن قطعوا مضيق بيرينغ المتجمد، فكانوا أجداد هنود أميركا الحاليين، من ألاسكا إلى باقي القارة الاميركية. هذا ما يرجحه (والبعض يؤكده) المؤرخون والعلماء مستندين، وفقط حتى اليوم، على الصفات الجسدية المشتركة في بعضها والمتقاربة في البعض الآخر بين المغول وهنود أميركا. أما ما يظهر من اختلافات، كحجم الجسم، فعائد بنظرهم إلى التأثير البيئي عبر القرون.

بالنسبة إلى إنسان «كنّيويك» Kennewick المكتشف في ولاية واشنطن فقد حدّد العلماء عمره بـ٩٥٠٠ سنة، ورجّحوا على أساس دراسته أن الاوروبيين، هم ايضًا، وصلوا إلى أميركا الشمالية في مرحلة مبكرة.

وبعد اكتشاف أميركا في التاريخ الحديث (كولومبوس) وما تعرّض له الهنود على أثره، يمكن إيجاز أحداث هنود الولايات المتحدة الاميركية بالتواريخ الاساسية التالية:

– في ١٦٣٧، حرب «البيكوتس» Pequots ضد مستوطني كونكتيكوت.

في ١٦٧٥-١٦٧٦، انتفاضة الهنود ضد مستوطني انكلترا الجديدة، وسُميت «حرب الملك فيليب».

في ١٧١١-١٧١٢، حرب هنود كارولاين الشمالية.

– ١٧١٤-١٧١٥، حرب هنود كارولاين الجنوبية، وانتفاضة زعيم الهنود المعروف باسم «بونتياك» Pontiac في الاقليم الشمالي الشرقي.

في ١٧٦٣، حصار ديترويت، حيث فشل «الملك فيليب» في «رمي الانكليز في البحر»، وقُتل وعُرض رأسه في مدينة بليموث لمدة عشرين سنة. وقُتل كذلك بونتياك على يد أحد الهنود.

– في ١٧٧٧-١٧٨١، جوزف برنت J. Brant زعيم رابطة هنود الإيروكوا (رابطة الأمم الهندية الست) دعم الانكليز في حرب الاستقلال، حيث تمكن الجنرال الاميركي الاستقلالي سوليفان من دحر الانكليز والهنود. ولمنع الهنود من مساعدة الانكليز أمر الكونغرس الاميركي المستوطنين البيض منع كل اعتداء لهم على الاراضي الهندية.

– في ١٧٨٤، كانت أول معاهدة بين الولايات المتحدة والهنود، ووقعت في قلعة ستانفيكس الواقعة في ولاية نيويورك (انتهى العمل بها في تشرين الثاني ١٩٨٤)، وبموجبها تخلى الهنود (الإيروكوا)، ولمدة ٢٠٠ سنة، عن مطالبهم في بنسيلفانيا وأوهيو، غربي ولاية نيويورك.

– في ١٧٩٠، الجنرال جوسيا هارمار قدم إلى أوهيو على رأس ميليشيا من ١٥٠٠ رجل «لمعاقبة الهنود الميامي»، لكنه مني بهزيمة.

– في١٧٩١، الجنرال أرثر سان كلير، حاكم الاقاليم الشمالية الغربية وقع في كمين نصبه له الهنود الميامي، وقتل في ٥ آذار ١٧٩٢.

– في ٢٠ آب ١٧٩٤، معركة قادها الاميركي وين Wayne وهزم فيها ١٢ قبيلة هندية.

في ٣ آب ١٧٩٥، وقعت معاهدة غرينفيل تخلى الهنود بموجبها عن ثلثي أوهيو وجزء من إنديانا. لكن الزعيم الهندي تيكومسيه Tecumseh (١٧٦٨-١٨١٣) رفض التوقيع عليها، ونظّم، بمساعدة شقيق له، كونفدرالية هندية قوية.

– في ١٨١١، تمكن هاريسون من تحطيم القوة المسلحة لهذه الكونفدرالية الهندية. فانضم تيكومسيه إلى الانكليز، لكنه قتل في معركة «تاميز» في ١٨١٣، كما أن انصاره من هنود الكريكز أُبيدوا في معركة تالابوزا Tallaposa في ١٨١٤، والباقون أحياء في مناطقهم أُجبروا على التخلي عن ثلثي اراضيهم.

– في ١٨٢٤، تأسس «مكتب المحميات الهندية».

– في ٢٨ ايار ١٨٣٠، وضع قانون ينظم تنقل الهنود (قانون ريموفال)، ويعطي لرئيس الجمهورية صلاحية مقايضة أراضي غرب الميسيسيبي بالاقليم الذي كان لا يزال بتصرف الهنود في الجنوب الشرقي.

– في ١٨٤٨، معاهدة غوادالوبي: اكتسبت الولايات المتحدة الاقاليم المكسيكية (من تكساس إلى كاليفورنيا)، واعتبر هنودها أحرارًا. لكن اكتشاف الذهب في كاليفورنيا (أعلن عنه في ٢٤ كانون الثاني ١٨٤٨، وأن جيمس مارشال هو مكتشفه في أحد أنهار كاليفورنيا) وبناء خط سكة حديد عابر لولايات الاتحاد أثارا حفيظة هنود السهول الكبرى ورفضوا إقامة البيض هناك، وبدأت بذلك «حرب هنود السهول» (انتهت في ١٨٦٨).

– في ١٨٦٢، اجتاح هنود السيوكس حدود مينيسوتا وخرّبوا وقتلوا واختطفوا نحو ألف أبيض. وجاء ردّ البيض بإعدام ٣٨ من زعمائهم في مانكاتو.

– في ٢٩ تشرين الثاني ١٨٦٤، قضى الكولونيل جون شيغينغتون على قرية هندية بكاملها.

– في ١٨٦٧، شكل الكونغرس «لجنة السلام».

– في ١٨٦٨، معاهدة «فورت لارامي» أنهت حرب السهول وضمنت بعض حقوق هنودها (سيوكس).

– في ١٨٧١، صدر قانون يحظر على الولايات المتحدة، كما على القبائل («الأمم») الهندية، عقد اي معاهدة في ما بين الطرفين (قبل هذا القانون كانت الولايات المتحدة عقدت أكثر من ٤٠٠ معاهدة مع «الأمم الهندية».

– في ١٨٧٥، بدأ استخراج واستغلال الذهب في مناطق «بلاك هيلز» في داكوتا الجنوبية، وهي أمكنة مقدسة لدى هنود سيوكس، وقد وعدت الحكومة باحترامها.

– في ١ شباط ١٨٧٦، رفض الهنود السيوكس، يتزعمهم كريزي هورس، العودة إلى محميتهم. وفي ٢٥ حزيران، هاجم الجنرال جورج كاستر معسكرًا هنديًا، لكن رجال كريزي هورس الهنود تمكنوا منه، فقتل مع عدد من رجاله.

– في كانون الثاني ١٨٧٧، فاجأ الكولونيل نلسون مايلز كريزي هورس في معسكره الشتوي وقضى على عدد من رجاله وشتت الباقين. ووقعت سلسلة من العمليات الانتقامية ذهبت بارواح المئات من الهنود.

– في ١٥ كانون الثاني ١٨٩١، استسلام الهنود بصورة نهائية.

– في ١٩١٤–١٩١٨، خدم في الجيش الاميركي وفي البحرية الاميركية ٨ آلاف رجل هندي، منهم ٦ آلاف متطوع.

– في ١٩٢٤، ردّ الكونغرس على هذه «البادرة الهندية» بمنح صفة المواطنية الاميركية للهنود الذين لم يكونوا قد حصلوا عليها بعد. لكن ولايات كثيرة رفضت منحهم حق الاقتراع (عادت نيو مكسيكو وأريزونا ومنحتهم هذا الحق في ١٩٤٨).

السود

بعض التواريخ المهمة: وصل ٢٠ ألفًا و٥٠٠ أسود بين ١٦١٩ و١٧٠٠، ووصل نحو ٦٠٠ ألف بين ١٧٠٠ و١٨٠٨.

أول الواصلين (في نيسان ١٦١٩) كانوا ٢٠ شخصًا أسود، وذلك إلى جيمستاون في فيرجينيا، ثم بدأوا يصلون بالمئات، ثم بالآلاف. وكانوا يُباعون إلى تجار الرقيق المقيمين على سواحل افريقيا، وكان نصفهم تقريبًا يقضي أثناء رحلة العبودية تلك. وفي ١٦٤١، شُرّع الرق أول ما شُرّع في مسّاشوستس.

في ١٧٧٧، أُلغي الرقّ في فرمونت. وفي ١٧٩٣، صدر أول قانون حول أحكام تطال العبيد الهاربين.

في ٣٠ أيار ١٨٠٠، نظّم غبريال بروسّر G. prosser (عبد كان في الـ٢٤ من العمر) حركة ضمت ٢٠٠٠ عضو في ريشموند، لكنه فشل.

في ١٨٠٨، حُظّر استقدام العبيد من أفريقيا. وفي ١٨١١، عرفت لويزيانا ثورة للعبيد. وفي ١٨١٧، تأسست «ليبيريا» في افريقيا لاستقبال السود الذين يجري إعتاقهم.

في ١٨٢٠، جرت تسوية في ميسّوري مُنع الرقّ بموجبها في المناطق الواقعة شمالي الحدود الجنوبية لميسوري. في ١٨٢٢، تزعم دنمارك فيسي Denmark Versey (عبد مُعتق) حركة من ١٠ آلاف عبد في كارولاين الجنوبية، وأُعدم مع ٣٨ اسود و٤ بيض.

في ١٨٣١، ارتكب الداعية المعمداني نات تورنر Nat Turner، مع ٦٠ عبدًا، مجزرة ضد البيض في فيرجينيا، فقُتل ٥٥ شخصًا، وطالت أعمال الثأر قتل ١٢٠ أسود. واعتقل تورنر، وعُذّب وأعدم. في ١٨٥٠، صدر قانون جديد حول العبيد الهاربين.

في ١٨٥٢، لفتت «قضية العم توم دارييه بيشر–ستو» (١٨١١–١٨٩٦) انتباه العالم إلى أحوال السود في أميركا وخارجها. وفي ٢٥ أيار ١٨٥٦، ارتكب جون براون (أبيض) مع عدد من مناصريه، مجزرة في بوتواتومي، ذهبت بارواح خمسة من وجهاء سود كنساس (أُعدم في ٢ تشرين الثاني ١٨٥٩).

في ١٨٥٧، أصدرت المحكمة العليا حكمًا قضى بعدم اعتبار الأسود مواطنًا أميركيًا.

في ٢٢ ايلول ١٨٦٢، حرّر الرئيس لينكولن سود الولايات الكونفدرالية (وهي الولايات التي كانت تعارضه) ابتداء من أول كانون الثاني ١٨٦٣. وفي كانون الثاني ١٨٦٥، جرى التعديل الثالث عشر على الدستور: تحرير العبيد العاملين في زراعات الولايات الجنوبية (التبغ، قصب السكر، القطن). وفي ٢٨ تموز ١٨٦٨، التعديل الرابع عشر: مساواة السود مع البيض أمام القانون. وفي ٣٠ آذار ١٨٧٠، التعديل الخامس عشر الذي يمنع إنكار

حق الاقتراع للمواطنين، أو تقيده بسبب عنصري، أو بسبب اللون أو بسبب ظرف عائد إلى أيام العبودية».

بوكر واشنطن: هو مصلح ومربٍّ أسود، عاش في منتصف القرن التاسع عشر وتوفي في ١٩١٥. عانى مفاعيل الارتداد عن الإجراءات الاصلاحية للفترة التي تلت حرب الانفصال (الشمال والجنوب). نشر الكثير من الأفكار الاصلاحية، أبرزها تلك التي تربط المواطنية بمضمون اجتماعي يحميها ويدافع عنها. فقد آمن بأن على السود أن يبذلوا جهودهم في مجال التعليم والمهن أكثر من مجال السعي إلى المساواة، لأن التقدم في التعليم والثراء شرط لا بدّ منه في معركة الحصول على المساواة في المواطنية التي تلي وتعكس ما تحقق في صلب المجتمع. ولهذا الغرض أنشأ بوكر واشنطن، في حوالي العام ١٩٠٠، «رابطة المال والأعمال الوطنية للزنوج» التي اهتمت، بين أمور أخرى، بما يمكن أن يُسمى اليوم «إنتاج الكادر الأسود» الذي يحتل موقعًا قياديًا في مجتمع متقدم وحديث، كما يجيد إدارة المشاريع. وقد تأثر به في ما بعد داعية «الحقوق المدنية» مارتن لوثر كينغ.

بداية الصراع ضد العنصرية: تعود هذه البداية إلى التعديلات الدستورية المشار إليها أعلاه والتي جرت بين ١٨٦٥ و١٨٧٠ (التعديل ١٣ و١٤ و١٥). وقد تلت هذه التعديلات حدثًا وطنيًا عامًا تمثل في حجم الحرب الأهلية الانفصالية التي انتهت في ١٨٦٥ بانتصار الشماليين، بقيادة طبقتهم البورجوازية التي حملت المفاهيم والقيم الاوروبية الأحدث في ذلك الوقت، على عبودية الجنوب وطبقة السادة والإقطاع الزراعي المنتفعين بها. وبموجب هذه التعديلات أضحى الأسود مساويًا، نظريًا، للأبيض في المواطنة الحرة.

كذلك مرّر الكونغرس، في ١٨٦٦ و١٨٧٥ قوانين تتصل بالحقوق المدنية، الهدف منها ضمان حقوق السود في المحاكم، والوصول المتكافئ إلى الخدمات العامة. وترافق هذا كله مع ضربة كبيرة وجّهتها السلطة الفدرالية، في ١٨٧١، إلى منظمة الكو كلاكس كلان العنصرية، شر ذمتها إلى تنظيمات متناثرة عدة من دون أن تقضي عليها أو تمنع انبثاقها اللاحق (لا تزال قائمة إلى اليوم).

إنتكاسة: لكن في ١٨٨٣، بدا وكأن التاريخ دار دورة إلى الوراء، حيث قضت المحكمة العليا بلا دستورية قانون ١٨٧٥ مدّعية أن الاصلاح لم يحظّر تعدي الأفراد على الحقوق المدنية. وترافق هذا الحكم مع سيطرة رجال الكونغرس الجمهوريين على المحكمة في ظل ضعف الموقع الرئاسي بعيد رحيل ابراهام لينكولن. وجاء هذا الحكم ليضرب آمال السود الجنوبيين بالمساواة. وبعد أن انخرطوا بحماسة في التعليم الرسمي الذي حُرموا منه إبّان العبودية، أعيد السود، في ١٨٩٦، في الجنوب ومناطق أخرى من البلاد، إلى مدارس منفصلة مع انها «مساوية تعليمًا». ولكن بما أن هذه المدارس وفّرت، فعليًا، تعليمًا أدنى وأقل ارتباطًا بحاجات السوق، كان لا بد لهذا أن ينعكس على الوظائف، جاعلًا من المسألة التعليمية إحدى العقد التي تتجمع فيها مشاكل العنصرية الاميركية.

تنظيمان مدنيان: لقد أطلقت هذه الانتكاسة موجة هجرة إلى الشمال هربًا من المظالم وبحثًا عن الاسهام في التوسع الاقتصادي والتعليمي. وهناك نشأ تنظيمان: «التجمع المدني لتقدم الشعب الملّون»، و«الرابطة الوطنية المدينية»، اللذين عملا على ربط مشكلة السود بالتصور الإجمالي لأميركا ومعنى العدالة فيها.

ففي ١٩١٠ تأسس رسميًا التنظيم الأول ووصل عدد المنضمين إليه إلى نصف مليون شخص. وقد التزم بقوة مبادئ الديمقراطية، وحاول، عبر القنوات الشرعية، إحراز المساواة بين الأفراد ضمن إطار النظام السياسي. وتمثلت نشاطات أعضائه في إصدار صحيفة «الأزمة» وتكليف محامين الدفاع عن ضحايا التمييز العنصري، والتحريض على أعمال الاعتصام والاضراب. ولئن لم تخلُ هذه النشاطات من العنف في مواجهة مَن ينكرون على السود حقوقهم المدنية، فإن الطابع المدني والسلمي ظلّ كاسحًا وحاسمًا. وحتى هذا لم يحتمله العنصريون البيض ممن رأوا في «التجمع» طرفًا راديكاليًا مشاغبًا يفرط في اللجوء إلى المحاكم، فيما ارتابت قلة من السود الاشد تطرفًا به، معتبرة إياه أداة في يد البيض. فالدعوة المدنية بدت دعوة صعبة منذ بداياتها نتيجة ذلك التفاوت الذي يفصل بين المتطرفين من الطرفين. غير ان «التجمع» الذي وُصف بـ«النخبوية» نجح، مع هذا، في أن يبقى، على مدى نصف قرن، أهم مؤسسات الحقوق المدنية، محرّضًا على التنظيم وإنشاء حركات المطالبة السياسية والقانونية.

أما «الرابطة» (الرابطة الوطنية المدينية) فقد تأسست في ١٩١١، واتجهت أساسًا إلى الطبقة العاملة السوداء، لاهتمامها بتكييفها مع ظروف الحياة المدينية في الشمال

الذي هاجرت إليه. فعلّمت المهاجرين كيف يعيشون في المدن، وأوجدت بعض المساكن والأعمال، كما رعت برامج تدريب وقادت نشاطات المقاطعة لبعض رجال الأعمال الممتنعين عن تشغيل السود، فضلاً عما بذلته في ميدان توفير وتأهيل قيادات نقابية سوداء.

واهتم التنظيمان بـ«الاندماج» وعدم القطيعة مع سائر المجتمع رغم ما أشاعه العنصريون عنهما، وبالالتحام بـ«الكنيسة السوداء» التي بقيت جسر اتصال مع «الكنيسة البيضاء».

أبرز أحداث السود في النصف الأول من القرن العشرين: في ١٩٠٠، بدأ «الاتحاد العمالي الاميركي» في قبول عضوية نقابات محظورة على السود. وقامت اضطرابات عنصرية في نيو أورليانز (١٠٦ قتلى من السود). وتجددت الاضطرابات في ١٩٠٦ في أتلانتا، وفي سبرينغفيلد (في ولاية إيلينوا) في ١٩٠٨، وفي إيست سان لوي (في إيلينوا) في تموز ١٩١٧، ثم في هوستون، وفي شستر (بنسيلفانيا) وفيلادلفيا في ١٩١٨ و١٩١٩ (من حزيران إلى كانون الاول)، ومجازر ضد السود وحرائق في فلوريدا (١٩٢٣). وفي ١٩٢٥، نظّم الحزب الشيوعي الاميركي «مؤتمر الزنوج العمالي وأهمية الدفاع عن العمال»، وفي ١٩٣١ ضمن الحزب الشيوعي الدفاع عن تسعة مراهقين سودًا اتهموا بجريمة إغتصاب، واستطاع تبرئة أربعة منهم، وتبرئة المناضل الاسود أنجيلو هردون. وقامت اضطرابات عنصرية في هارلم في ١٩ تموز ١٩٣٥ (قتلى وخسائر بمائتي مليون دولار). وفي ١٩٣٦، حاول «المؤتمر الزنجي الوطني» تشكيل جبهة مناهضة للفاشية. وإبان الألعاب الأولمبية في برلين في السنة نفسها نال الرياضي الاسود جسّ أوينز Jess Owens أربع ميداليات ذهبية.

في ٢٥ حزيران ١٩٤١، قرّر الرئيس روزفلت إزالة التمييز العنصري في الصناعات الحربية؛ واضطرابات عنصرية في كارولاين الشمالية؛ ثم في ربيع ١٩٤٣، في ديترويت ولوس أنجلس وموبيل وهارلم (قتلى وجرحى بالمئات).

في ١٩٤٥، أدخل الجنرال أيزنهاور الوحدات الأولى للملونين في أفواج البيض. وفي ١٩٤٧، نظّم «مؤتمر المساواة العرقية» و«جماعة المصالحة»، «رحلة الحرية» في الجنوب لتشجيع إزالة العنصرية. وفي ١٩٤٨، صدر مرسوم يقضي بالمساواة في فرص العمل بين البيض والسود. وفي ١٩٤٩، أُلغي التمييز العنصري في القوات المسلحة بناء على مرسوم رئاسي.

«مؤتمر المساواة العرقية»: نشأ هذا المؤتمر في شيكاغو في ١٩٤٢، على يد مجموعة رأت أن الشرعية وحدها، ومن دون أي تدخل من الخارج، لن تفضي إلى المساواة الفعلية مهما حسنت نواياها. وهكذا حاولت أن تتصدى للتمييز من طريق النضال المباشر من غير عنف. فقادت اضرابات واعتراضات سلمية في شيكاغو في ١٩٤٣ والاعوام التي تلتها، ضد الباصات والمطاعم وباقي الأمكنة التي تمارس التمييز. وكان لهذا المؤتمر، في ما بعد، أثر ملحوظ على التيارات السياسية السوداء كافة. فهو كان بمثابة النواة التي تفرعت عنها افكار وممارسات ما لبثت أن استعملت على نطاق واسع في أواسط الخمسينات، ثم في شكل راديكالي في الستينات.

مارتن لوثر كينغ: استجابت السلطات الاتحادية لهذه التيارات المحمولة على تطورات مدنية وديمقراطية ومطالب سلمية، والتي كان يعاكسها متشبثون عنصريون في المجتمع الأبيض. فالرئيس ترومان قضى، في ١٩٤٨، بمنع التمييز في القوات المسلحة، وسارع الجنرال أيزنهاور إلى تطبيقه. وفي ١٩٥٤، صدر عن المحكمة العليا قرار معروف بقرار «براون»، وقضى بالتخلص من الفصل العنصري في المدارس العامة. وقد أطلق هذا التحول إندفاعًا أسود لتحسين حال الحقوق المدنية، كما أثار مواجهات دموية في الجنوب. والمؤكد أن الأمر لم يبت إلا بعد عشر سنوات مع صدور مرسوم الحقوق المدنية الذي هدد بوقف المساعدات الفدرالية عن كل معهد يمارس سياسة الفصل.

كان مارتن لوثر كينغ أكثر القادة والمناضلين السود (والبيض) تعبيرًا عن العمل من داخل الشرعية. وكذلك لم يتطابق رمز ومؤسسة كما تطابق كينغ والكنيسة. فداعية «الحقوق المدنية» (اللقب الذي عُرف به كينغ) كان رجل دين وابنًا وحفيدًا لرجلي دين معمدانيين. ولما كانت عائلته في أتلانتا (جورجيا) على شيء من اليسر أتيح له أن يتخرج من جامعة بوسطن حيث درس اللاهوت. لكنه منذ شبابه، انشدّ إلى سيرة المهاتما غاندي والدعوة إلى «المقاومة السلبية» ليبدأ في ١٩٥٥ نشاطه العام في مونتغمري في الاباما، ردًا على الفصل اللوني في مقاعد شركات النقل المحلي.

رفع كينغ شعار «لن نلجأ إلى العنف. لن ننحط بأنفسنا إلى الحقد. ولسوف نقابل الكراهية بالحب». وفي ١٩٥٧، بدأ ينظّم حركته، فأسس، في أتلانتا، في ١٩٥٧، «مؤتمر القيادة المسيحي الجنوبي». وكان النشطاء الاساسيون في هذا المؤتمر، الذي لم يكتم تأثره بـ«مؤتمر المساواة العرقية»، من الطلبة والمبشرين الانجيليين، تؤازرهم الكنائس السوداء. وما لبث الطلاب أن شكلوا، من داخل نطاقه، «لجنة التنسيق الطلابي اللاعنفي» التي ستلعب، لاحقًا، دورًا ملحوظًا في السياسة السوداء.

هذا الحماس في ساحة العمل الأسود من أجل أن تكون الحقوق المدنية كاملة للسود لم ينشأ فوق أرض من الإحباط، إذ سبقه تفاؤل ملحوظ على قاعدة إنجازات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأعقبتها أخرى من مثل إرسال الرئيس أيزنهاور، في ١٩٥٧، القوات الفدرالية لحماية الاولاد السود ممن يتعلمون في الثانوية الرسمية في ليتل روك باركنسو. وبعد ثلاث سنوات، وقّع الرئيس كينيدي على مرسوم للحقوق المدنية لن تلبث السنوات اللاحقة أن تعزّزه. وفي ١٩٦٢، كرّر كينيدي ما فعله أيزنهاور، فأرسل القوات الفدرالية ليضمن للطلاب الجامعيين السود حضور الدروس بشكل طبيعي في جامعة ميسيسيبي.

إنجاز ١٩٦٣–١٩٦٤ على الصعيد القانوني وتصعيد حركة كينغ للإفادة عمليًا («أملك حلمًا»): في حزيران ١٩٦٣، رُفع مشروع قانون للكونغرس أُطلق عليه تسمية «الحقوق المدنية»، وهو بات ساريًا بعد عام على أثر أطول نقاش في تاريخ مجلس الشيوخ. فقد قضى هذا القانون بتوحيد شروط ومتطلبات التصويت والمساواة في العمل والأجور واعتبار التمييز في استعمال الأمكنة والمنتفعات العامة غير شرعي، وعُدّ، بذلك كله، إنجازًا تاريخيًا حقًا.

وأفادت حركة مارتن لوثر كينغ من هذا القانون، كما افادت من مسار تاريخي تجسّد في نمو طبقة وسطى سوداء. فقاد كينغ المزيد من التحركات والتظاهرات في الجنوب. فكانت اعتقالات واضطهادات وتهديدات بالقتل، خصوصًا أن جهاز الشرطة في الولايات يتبع حاكم الولاية لا السلطة الفدرالية.

ونتيجة لذلك، استمر كينغ في نضاله لإدخال «الحقوق المدنية» في المجتمع وعدم إبقائها فقط في «القانون» الفدرالي. ففي ١٩٦٣، كانت مسيرته الشهيرة إلى واشنطن التي ضمت أناسًا من جميع الأعراق فاق عددهم الربع مليون نسمة، تجمعوا خاشعين أمام نصب لينكولن، كاشفين بحضورهم هذا عن «الازمة الأخلاقية» للأمة (أزمة المجتمع). وهناك ألقى الخطاب العاصف الذي عُرف بلازمته المتكررة الشهيرة: «أملك حلمًا». فأبكى الكثيرين وأذاع صيته على نطاق عالمي، خطيبًا مناضلًا في سبيل «الحقوق المدنية». على أن العام التالي (١٩٦٤) وسّع دائرة الاعتراف به إلى نطاق كوني. فنال جائزة نوبل للسلام، وهو لا يزال في الخامسة والثلاثين من العمر، ما جعله أصغر حائز عليها حتى ذلك الحين.

كذلك سجّل العام ١٩٦٤ تمرير مرسوم الحقوق المدنية الذي سبق ذكره. وكان بالغ الدلالة وقوف مارتن لوثر كينغ بحماسة، ومعه السود في صورة كاسحة، ضد المرشح الجمهوري المتطرف باري غولدووتر، إلى جانب ليندون جونسون المرشح الديمقراطي إلى الرئاسة في العام نفسه. فلئن كان جونسون مَن أحدث الكثير من الاصلاحات العرقية والاجتماعية في ظل شعاره «المجتمع العظيم»، فإن السود، بقيادة مارتن لوثر كينغ، إنما عبّروا، بموقفهم هذا، عن انخراطهم في الدورة السياسية، وعن ارتباط مسألتهم بهمّ وطني أكبر من أن يكون فئويًا.

لم تتقدم «الحقوق المدنية» في المجتمع، وأعمال شغب: لكن على رغم التقدم الكبير في عهدي كينيدي وجونسون، خصوصًا في مجال المساواة في التسجيل للتصويت، لم تتقدم الحقوق المدنية في المجتمع بالوتيرة نفسها. ففي ١٩٦٥، حصلت أعمال عنف ضد حقوق التصويت، وذهب الرئيس جونسون بشخصه إلى الكونغرس مناشدًا إياه إصدار قانون بشأن هذه الحقوق. فاستجاب الكونغرس في ٦ آب (١٩٦٥). وبعد أحداث عنف محدودة في نيويورك ومدن أخرى، شهدت لوس أنجليس شغبًا أسود أودى بـ٣٤ قتيلًا وأكثر من ألف جريح، وخسائر في الأملاك قدرت بـ٤٠ مليون دولار، فيما اعتقل أربعة آلاف شخص، ذُكر أن الاسباب التي قادتهم إلى العنف هي البطالة والسكن الرديء واليأس من المستقبل وانعدام الثقة بالبوليس الذي لا يكنّ أي احترام للسود.

ووسط هذه الأجواء، تصاعدت في الغيتوات السوداء (النامية مع نمو الصناعة والمدن، والمتردية الوضع

المعيشي) عناصر سوداء شابة وقف بعضها إلى «يسار» مارتن لوثر كينغ الذي رأى نفسه يتخذ موقفًا معارضًا من حرب فيتنام، وابتعد عنه البعض الآخر متهمًا إياه بـ«نزعة سلمية» إن كانت ملائمة في الهند فهي غير ملائمة مع البيض الاميركيين «المطبوعين على العنف». فازداد الشغب في أحياء السود، وبدا الرأي العام الاميركي مستاء من الضجيج في وقت غير ملائم، أي في وقت تخوض فيه أميركا حربها في فيتنام. فشرع يتقلّص الدعم العام لحركة الحقوق المدنية، ولم تكلل بالنجاح حملة كينغ الشمالية الأولى دعمًا لسود شيكاغو وحقهم المتكافئ في الإسكان والوظائف في ١٩٦٦. ولئن أمكن، في ١٩٦٧، حسم أمر التصويت الحر وجعله في متناول أكثر من نصف مليون أسود في ألاباما وميسيسيبي ولويزيانا وجورجيا وكارولاينا الجنوبية، ومنح لجنة الحقوق المدنية صلاحيات تخولها فرض ما جاء في القانون، إلا أن العنف المجنون بدا أقوى من الإنجازات. فقبل الانتهاء من محو آثار أحداث لوس أنجليس في ١٩٦٥، إذا بصيف ١٩٦٧ يأتي بشغب أدهى في نيويورك وديترويت و٣٠ مدينة أخرى، حيث ترك أكثر من مائة قتيل وألف جريح.

«تقرير اللجنة الوطنية الاستشارية» (٢ آذار ١٩٦٨): للنظر في أمر الشغب، تشكلت «اللجنة الوطنية الاستشارية»، وأصدرت في ٢ آذار ١٩٦٨ (بعد شهور من التقصي) تقريرًا حمّلت فيه البطالة وما دون البطالة والبؤس والآمال المحبطة... والعنصرية البيضاء في المجتمع المسؤولية الأكبر في تسبّب الشغب. ورفض التقرير نظرية «المؤامرة» في تفسير الشغب، متحدثًا عن حاجة السود إلى «هوية ثقافية» في بلد ذي أكثرية بيضاء، كما حذّر من الاتجاه إلى خلق مجتمعين متعاديين، وأوصى باصلاحات كبيرة في سياسة الاسكان وتوفير فرص العمل والتدريب والتعليم وبرامج التسلية والرفاه. وقد شكلت هذه التوصيات جسر عبور من التركيز على الحقوق الدستورية إلى التعرض للعوائق الاقتصادية. وهذا ما شكّل، في حدّ ذاته، انتصارًا مبدئيًا لأفكار مارتن لوثر كينغ، أي ضرورة طرح مشاكل السود بصفتهم مواطنين، وليس البقاء في دائرة النضال من أجل جعلهم مواطنين. وفعلًا، فقد صدر في ذاك العام (١٩٦٨) مرسوم الحقوق المدنية عبر الكونغرس، وهو ما لعب وارن كريستوفر، مساعد النائب العام الأعلى، دورًا بالغ الأهمية فيه.

وبصورة متوازية مع هذه التطورات، أعلن مارتن لوثر كينغ (مطلع ١٩٦٨) عن «حملة الشعب الفقير» التي تشمل الفقراء من جميع الأعراق، والتي دلّت أن الرجل يمضي في الربط بين النطاق العنصري والنطاق الاجتماعي. لكنه، في أثناء تحضيره لهذه الحملة، اغتاله العنصري الأبيض جيمس أيرل راي في ممفيس في ولاية تنيسي (راجع «كينغ، مارتن لوثر» في باب زعماء).

مرسوم ممارسة الفرد حقوقه المدنية (١١ نيسان ١٩٦٨): اغتيل مارتن لوثر كينغ في ٤ نيسان ١٩٦٨، واندلع الشغب في ١٢٥ مدينة، وذهب بأرواح عشرات الأشخاص.

وبعد أسبوع من اغتياله، أي في ١١ نيسان ١٩٦٨، وقّع رئيس الجمهورية مرسومًا يقضي بفرض العقوبات على مَن يحاول التدخل في ممارسة الفرد حقوقه المدنية، مانعًا التمييز في الاسكان تمامًا. وهذا ما لبث أن توسّع وتكرّس في حزيران ١٩٦٨ بإصدار المحكمة العليا تحريمًا أشمل في هذا المجال. وفي ١ آب ١٩٦٨، أُقرّ بناء وإعادة بناء ١,٧ مليون وحدة سكنية على مدى ثلاث سنوات، على أن تتولى المساعدات الفدرالية توفير الدعم للمشروع. وبعد ذلك جاء التصويت الأسود الكثيف، في ١٩٦٨ ايضًا، للمرشح الديمقراطي إلى الرئاسة هيوبرت همفري ضد الجمهوري ريتشارد نيكسون، مكسبًا آخر للمشاركة في دورة الحياة السياسية على النحو الذي دعا إليه مارتن لوثر كينغ.

التمييز في المجتمع لا زال قائمًا: أحصى الدارسون أكثر من ٢٠٠ حادثة تمييز عنصري، منها ١٨ من النوع الخطير الذي أدّى إلى اضطرابات عنصرية، وأكثر من ألف حادثة اعتداء بتفجير الديناميت، وسقوط ٢٥ قتيلًا، وذلك فقط في العام ١٩٧٠. ومن حوادث ذاك العام توقيف أنجيلا دافيس (سوداء) بتهمة تجارة السلاح (تمت تبرئتها في ٤ حزيران ١٩٧٢). وفي العام نفسه، أنشأ النواب السود «الكتلة السوداء في الكونغرس» Congressional Black Caucus.

وفي ٢١ آب ١٩٧١، قُتل المناضل جورج جاكسون وهو في السجن، واندلعت في الشهر التالي أعمال شغب وتمرد في سجن أتيكا (٤٠ قتيلًا).

وفي ١٠ حزيران ١٩٧٥، اندلعت اضطرابات عنصرية في بوسطن ولويزفيل بسبب الخلاف على تنظيم نقل التلاميذ المتباعدي المساكن.

وفي ١٩٧٧، كان لإنشاء قناة تلفزيونية متخصصة بـ«الأعراق» والنجاح السريع الذي حققته، دلالات مهمة.

وفي ايار ١٩٨٠، اضطرابات عنصرية في ميامي (١٧ قتيلًا وخسائر بـ١٠٤ ملايين دولار)، تسبّب بها قاض أبيض أصدر حكمًا بتبرئة رجل شرطة أبيض سبق له وقتل شابًا أسود.

وفي ١٩٨٦، جرى اعتبار الإثنين الثالث من كانون الثاني في كل عام عيدًا وطنيًا إحياءً لذكرى مارتن لوثر كينغ.

وفي ١٦-١٧ كانون الثاني ١٩٨٩، تجددت الاضطرابات العنصرية في ميامي.

وفي ١٩٩١، صدر قانون آخر حول «الحقوق المدنية»، رسّخ ما سبق.

وفي نيسان ١٩٩٢، اضطرابات كبيرة في لوس أنجليس: ٥٩ قتيلًا و٢٣٠٠ جريح وخسائر بنحو مليار دولار (هدم وحرق نحو ١٠ آلاف محل تجاري ومنزل) وذلك بسبب تبرئة قاض أبيض ومعه قاض هيسبانيكي وآخر من أصل آسيوي لأربعة بيض من رجال الشرطة كانوا اعتدوا بالضرب على رجل أسود إسمه رودني كينغ، وكان من أصحاب السوابق ومحكومًا عليه في السابق بتهم ترويج المخدرات والسطو على أحد المحلات التجارية. فأعيدت محاكمة الأربعة بتهمة خرق الحقوق المدنية، وحكم عليهم (في ٤ آب ١٩٩٣) بالسجن ٣٠ شهرًا، ومُنح رودني كينغ ٣,٨ مليون دولار تعويضًا شخصيًا بموجب حكم قضائي صدر في ٢٠ نيسان ١٩٩٤.

وفي ١٩٩٤، كان لافتًا أن المحكمة التي نظرت في قضية لاعب كرة القدم الأسود سيمبسون واتهامه بقتل زوجته وعشيقها ضمت تسعة قضاة سود من مجموع ١٢.

وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٩٤، قاد زعيم «أمة الاسلام» (السود المسلمون) لويس فرخان L. Farrakhan «مسيرة الرجال السود» في واشنطن، وضمت نحو ٤٠٠ ألف شخص.

وفي أول تموز ١٩٩٦، اندلعت في الولايات الجنوبية اضطرابات عنصرية، وتمّ حرق ٦٤ كنيسة للسود في هذه الولايات.

الاحصائيات والدراسات تبقى الاصدق والأكثر تعبيرًا عن واقع التمييز. وفي آخر ما صدر منها (أواسط ١٩٩٥):

– بلغت نسبة البطالة بين السود ١١,٣٪، في مقابل ٤,٨٪ بين البيض.

– نحو ٦٥٪ من العائلات السوداء يرعاها الأب وحده أو الأم وحدها.

– ينتمي ٣٥٪ ممن تحتجزهم السلطات بتهمة حيازة المخدرات أو تعاطيها أو الاتجار فيها، وينتمي إليهم ٥٥٪ من المدانين بجرائم المخدرات، و٧٤٪ ممن يحكم عليهم بالسجن في تلك الجرائم، في حين أن عدد السود لا يتجاوز ١٢٪ من عدد السكان الاجمالي.

– شخص بين كل ثلاثة سود هو إما سجين أو حاصل على عفو من فترة عقوبة بالسجن أو يخضع لمراقبة حسن السير والسلوك، فيما لا ينطبق ذلك بالنسبة إلى البيض إلا على شخص بين ١٦ شخصًا.

– ٦٠٪ من السود الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قروض عقارية ترفض طلباتهم على رغم انهم متساوون مع المتقدمين مثلهم من البيض في المؤهلات والدخل.

– يشكل السود أكثر من ٦٠٪ من لاعبي اتحاد كرة القدم الاميركي، غير أن نصيبهم في الحصول على منصب مدربي فريق كرة القدم هناك لا يتعدى ٦٪ (مدرّبان من ٣٠ مدربًا).

– أكثر من ٥٦٪ من عمليات القتل في الولايات المتحدة يرتكبها سود، غير أن ٥١٪ من ضحايا جرائم القتل سود ايضًا.

– نحو ٤٠٪ من الـ٣ آلاف المحكوم عليهم بالاعدام في أميركا سود.

مشاركة السود في السلطة: في ١٩٨٧، كان هناك ٢٩٥ مدينة (منها ٢٧ مدينة يزيد عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة) يرأس بلديتها سود، ومن هذه المدن شيكاغو، لوس أنجليس، واشنطن، ديترويت، فيلادلفيا، أتلانتا وبلتيمور.

وفي ١٩٩٢، أصبح أسود واحد عضوًا في مجلس الشيوخ، و٣٨ في مجلس النواب.

بين حكام الولايات الخمسين هناك حاكم واحد أسود انتخب في ١٩٨٩. وهناك ٢٪ من الهيئة الناخبة العليا هم من السود. ومعروف عن السود أنهم يقترعون بكثافة للمرشحين الجمهوريين (على الرغم من أن الحزب الجمهوري أكثر محافظة من الديمقراطيين، خصوصًا في

كل ما يتعلق بمطالب السود) وذلك عرفانًا منهم لجميل الرئيس أبراهام لينكولن.

في ١٨٦٩، جرى تعيين أول دبلوماسي اسود، إسمه إيبيزينير باسّيه Ebezener Basset (وزير مفوض مقيم في هايتي).

في ١٨٧٠، جرى انتخاب أول سيناتور أسود، وكان أول ممثل للسود منتخب (عن الميسيسيبي) ويدعى هيرام ريفيلز.

وفي ١٨٩٠، أول حكام للولايات سود: جيفرسون لونغ (جورجيا)، دوغلاس وايلدر (فيرجينيا).

في ١٩٠١، المربي الأسود بوكر ت. واشنطن Booker T. Washington (١٨٦٨-١٩١٥) أول زعيم أسود يُستقبل في البيت الأبيض.

في ١٩١٦، أسّس ماركوس غارفي، في نيويورك، «الجمعية العالمية للتقدم الأسود».

في ١٩٢٨، انتخب أوسكار دو بريست (أسود جمهوري من ولاية إيللينوا) انتخب عضوًا في مجلس الممثلين (النواب)، وفي ١٩٣٤، حلّ محله أرثور ميشال (أسود ديمقراطي من إيللينوا).

في ١٩٥٠، دكتور رالف بنش Ralph Bunche (١٩٠٤-١٩٧١)، أول أسود ينال جائزة نوبل للسلام.

في ١٩٦٦، أول وزير أسود: روبرت ويفر R. Weaver.

في ٢ تشرين الاول ١٩٦٧، أول قاض أسود في المحكمة العليا: ثروغوود مارشال (١٩٠٨-١٩٩٣)، وحلّ محله في ١٩٩١ كلارنس توماس.

في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، انتخب ل. دوغلاس وايلدر (مولود ١٩٣١) حاكمًا على فيرجينيا، وعُيّن كولن باول Colin Powel رئيسًا لهيئة اركان الجيوش الاميركية.

في ١٩٩٢، كارول موزلي، أول امرأة سوداء تنتخب سيناتورًا.

في ١٩٩٣، هازل أوليري، وزير الطاقة. وحاز توني موريسون على جائزة نوبل للآداب.

وفي إدارة الرئيس الحالي جورج دبليو بوش (بدءًا من أواخر العام ٢٠٠٠): كولن باول وزير الخارجية، وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي.

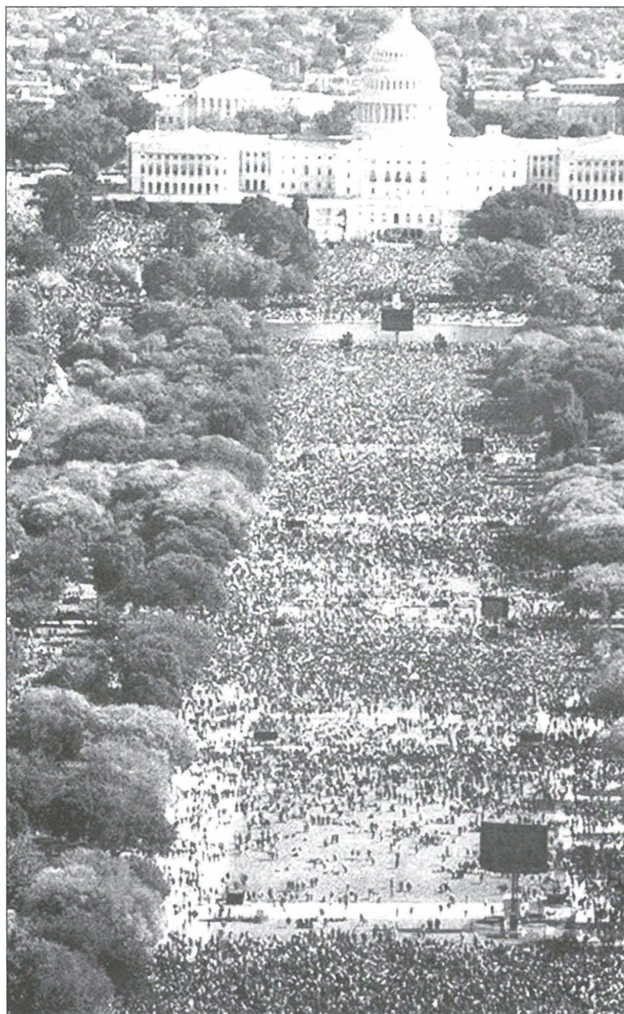
بالنسبة إلى الترشح للرئاسة، فكان المرشح جيسي جاكسون في ١٩٨٤، وسانده زعيم السود المسلمين لويس فرخان L. Farrakhan، وحاربه اليهود. وفي انتخابات الدورة الأولى في ١٩٨٨، صوّت له ٦ ملايين و٨٠٠ ألف أميركي. وفي ١٩٩٥، ترشح كولن باول، وأعرب ٥٢٪ من البيض (في استقصاء للرأي) عن استعدادهم لانتخابه، لكن السود كانوا قد أصبحوا يفضلون، منذ كينيدي، المرشحين الديمقراطيين، فانسحب باول في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٥.

تنظيمات السود: - «الجمعية الوطنية لتقدم الملونين»: أسسها في ١٩٠٩ بروكر واشنطن، وراسها جيمس فارمر، ويرأسها منذ ١٩٩٦ روي ويلكنس. تمثل الطبقات الوسطى السوداء، وتضم نحو نصف مليون عضو، ١٥ إلى ٢٠٪ منهم بيض.

- «المؤتمر من أجل المساواة العرقية»، تأسس في ١٩٤٢، وأبرز قادته روي أنّسيس (مولود ١٩٣٤).

- «لجنة تعاضد الطلاب اللاعنفيين» أسسها جون ليويس، وأبرز قادتها في ١٩٦٦ ستوكلي كارميكيل (مولود ١٩٤٤) الذي لجأ إلى غينيا في ١٩٦٨ وعاد إلى الولايات المتحدة في ١٩٧٣. وتدعو اللجنة إلى عودة السود الاميركيين إلى أفريقيا. وفي ١٦ حزيران ١٩٧٣ أطلقت شعار «القوة السوداء»، ودعت إلى حرب عصابات في المدن.

- «أمة الاسلام»، أسسها في ١٩٢٠ وو.د. وورد W.D. Ward الذي اتخذ له إسم فهد محمد، ولم يعد يُعرف عنه شيء منذ ١٩٣٤. فحلّ محله إليجا بول Elijah Pool (١٨٩٧-١٩٧٥) الذي كان قسًا معمدانيًا أسود، اعتنق الاسلام واتخذ له إسم إليجا (إيليا) محمد. وفي ١٩٥٥ كان لشخصية أبرز زعماء السود المسلمين، نوبل دريو علي، تأثير قوي عليهم. فقرر أعضاء التنظيم التخلي عن أسمائهم الأنكلوساكسونية باعتبار أنها أسماء أُعطيت من السادة إلى عبيدهم، وتبنوا أسماء مسلمة (الملاكم كاسيوس كلاي اتخذ له إسم محمد علي) كما تبنوا الحرف اللاتيني «إكس» (X). ودعوا إلى التقشف (لا كحول ولا تبغ)، ورفضوا مواطنية الدولة الاميركية، وطالبوا بإقليم مستقل لهم. وفي ١٩٦٣، برز فيهم مالكولم إكس (مولود ١٩٢٥، وكان إسمه مالكولم ليتل. سارق ووسيط الفحشاء. أعلن عن توبته واعتنق الاسلام. وبعد خروجه من السجن حجّ إلى مكة المكرمة، واتخذ له إسم الحاج مالك) الذي أخذ يدعو للحرب المقدسة، وتقرّب من فيدل كاسترو وماو تسي تونغ. لكنه ما لبث أن قطع علاقته مع السود المسلمين في ١٩٦٤، وأنشأ «منظمة الوحدة الأفرو-أميركية»،



من مسيرة المليون في واشنطن (١٩٩٥)

وجريدة ناطقة باسمها وشركة مالية. اغتيل في ٢١ شباط ١٩٦٥ على يد مجموعة «تأديبية» مسلمة (Trust of Islam). وبعد موت إليجا محمد (١٩٧٥)، اصبح نجله والاس Wallace (مولود ١٩٣٤) رئيسًا للسود المسلمين. فسارع إلى تبني مواقف أكثر اعتدالًا. وفي ١٩٩٦، تزعم التنظيم لويس فرّخان Louis Farrakhane (مولود ١٩٣٣، وكان إسمه لويس أوجين والكوت، وعمل مدرسًا، ومغنيًا الجاز وعازف كمان ومدير مسرح)، فدعا إلى الرأسمالية والمبادرة الفردية، وأدان الجريمة والمخدرات والكحول والإجهاض والمثلية، وآمن بتفوق العرق الاسود، وقال إن «اليهودية دين المجاري المائية على جانب الطرقات»، وأتباعه هم «مصّاصو دماء»، وطالب بعودة السود للى أفريقيا وبحصة للسود من الاراضي الاميركية لإقامة دولة سوداء.

– «الفهود السود»، تنظيم شبه عسكري، يضم ناشطين يساريين متطرفين من «القوة السوداء». أسسه، في تشرين الاول ١٩٦٦، في أوكلاند، إثنان من أتباع مالكولم إكس، وهما بوبي سيل وهيوي نيوتن. عصفت في التنظيم خلافات كثيرة سهّلت على دوائر الأمن الفدرالية تفكيكها بين ١٩٦٩ و١٩٧٢. في حزيران ١٩٧٤، ترأست إيلين براون، ما بقي من التنظيم. تحوّل إلى حزب سياسي مختلط (دعاة سلام، تروتسكيون، فوضويون وقوميون سود).

– «حركة العمل الثوري»، رئيسه روبرت ويليامس.

– «الخمسة بالمائة»، في دلالة إلى «أن الشعب الأسود يتكون من ٥٪ خونة، و٩٠٪ نعاج و٥٪ مناضلين مستعدين للتضحية بكل شيء». ويؤكد التنظيم أنه يعمل على تجنيد أعضائه من الفئة الأخيرة.

الهيسبانيك

(الاميركيون ذوو الأصول اللاتينية)

إحصاءات: إضافة إلى ما تقدم بصدد الهيسبانيك في «بطاقة تعريف»: كان عددهم يبلغ ٦ ملايين في العام ١٩٦٥، وأصبح ٩ في ١٩٧٠، و١٤,٦ في ١٩٨٠، و١٦,٩ في ١٩٨٥، و٢٢,٣ في ١٩٩٠ (منهم ١٣,٥ من أصول مكسيكية = شيكانو)، و٢,٧ بورتوريكيون، ومليون واحد كوبيون فضلًا عن نحو ٥ ملايين كوبي بصورة غير شرعية، و٥ ملايين من باقي بلدان أميركا اللاتينية. ووصل عددهم إلى نحو ٢٥ مليونًا في ١٩٩٥، ويقدّرون حاليًا (٢٠٠٣) بنحو ٣٦ مليونًا، وتشير التوقعات الاحصائية إلى أنهم سيبلغون نحو ٨٢ مليونًا في العام ٢٠٥٠، أي انها ستتجاوز الـ٢٥٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة.

مناطق تجمعهم الأساسية في كاليفورنيا، تكساس، نيويورك، فلوريدا، إيللينوا، نيوجرسي، نيومكسيكو، أريزونا وكولورادو.

هجرتهم غير الشرعية: من ٨٠٠ ألف إلى مليونين سنويًا، خصوصًا من جهة المكسيك.

أبرز مميزاتهم: كاثوليك، ذوو أصول ريفية، ونسبة الأمية فيهم مرتفعة، وكذلك نسبة المراهقين، ولا تزيد نسبة الذين تحصّلوا منهم دروسًا جامعية عن ٨٪.

الهيسبانيك ليسوا عرقًا: إذ منهم البيض والسود والاصليون، بل بعض الآسيويين، وعدد منهم مزيج يتعذر على المصنّفين الاميركيين الفصل في أصوله، ففضّل بعضهم رفض التسمية وعدم الإقرار بالهيسبانيك كمجموعة واحدة.

لكن «التصنيف» واقع محفور في عمق الذاكرة الاميركية. ذلك أن المجتمع الاميركي مجتمع تعددي، وللتعددية فيه أبعاد عدة: عرقية ودينية ومذهبية وقومية ولغوية وثقافية وفكرية وسياسية. وفي حين أن هذه التعدديات تتجلى في الجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية والحزبية، وتنتقل منها بالتالي وإن بشكل غير مباشر، إلى الهيئات السياسية، فإن التعددية العرقية، وحدها دون غيرها، تؤخذ بعين الاعتبار بشكل رسمي لتحديد معالم السياسة الداخلية. والدافع المباشر لمنح البعد العرقي هذه الأولوية هو النجاح الذي حققته حركة الحقوق المدنية في ستينات القرن العشرين والتي أرغمت النظام السياسي والمجتمع الاميركي على الإقرار بالغبن التاريخي اللاحق بالافارقة الاميركيين تحديدًا. هذا فضلًا عن أن السياسة الاميركية «الأيديولوجية» (والمجتمع الاميركي) فضلت اعتماد خيار التقسيم العامودي (أي العرقي) بدلًا من التقسيم الأفقي (الطبقي) في وقت كان هذا الأخير معتمدًا سياسيًا وأيديولوجيًا من الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الشيوعية والاشتراكيين في العالم، وذلك في خضم الحرب الباردة.

في موضوع الهيسبانيك ثمة قلق فكري لدى فئة من الدارسين والمصنّفين الاميركيين (لا سيما المحافظين) يدفعهم إلى رفض هذه التسمية وعدم الإقرار بالهيسبانيك كمجموعة واحدة، بل الإشارة إلى اختلاف أصولهم الوطنية ومواقعهم الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتهم السياسية والثقافية.

وبالفعل فإن الهيسبانيك يضمون مثلًا أصحاب رؤوس الأموال من الكوبيين الذين فروا من بلادهم إثر استتباب الحكم لفيديل كاسترو، ويتجمعون في الغالب في مدينة ميامي في فلوريدا ويؤيدون الحزب الجمهوري والتيار المحافظ. ويضم الهيسبانيك كذلك العمال المكسيكيين الذين يعبرون الحدود بصورة غير شرعية للإقامة في ولاية كاليفورنيا وغيرها في ظروف اجتماعية واقتصادية بائسة.

اللغة هي الجامع الأهم للهيسبانيك: الواقع أن للهيسبانيك في الولايات المتحدة قدر كبير من مقومات التجانس، أبرزها وأهمها اللغة. فاللغة الاسبانية، بصفتها المؤتمنة على التراث الثقافي لدول أميركا اللاتينية، هي العنصر الجامع الأول للهيسبانيك. وقد ساهم وجودهم المكثف في مناطق تجمعهم في المحافظة على هذه اللغة التي أضحت تشكل لغة أهلية وحكومية. وكما هو حال الآسيويين الاميركيين (بمن فيهم العرب الاميركيين) الذين تبرز هويتهم الجامعة على حساب هوياتهم الوطنية (أو القطرية) بعد استقرارهم لفترة زمنية في مهجرهم، فإن التجربة الاجتماعية المشتركة في الولايات المتحدة للهيسبانيك من مختلف أصولهم العائدة إلى مختلف بلدان أميركا اللاتينية (وبالإخص المكسيك) تصهر بعض أبناء الجيل الثاني منهم، لا سيما ضمن الفئات التي حققت قدرًا من الرخاء الاقتصادي أو البروز السياسي والثقافي في بوتقة «هيسبانية–اميركية» تتخطى اعتبارات الأصول القطرية. وعلى رغم أن هذا الصهر لا يشمل اليوم معظم الهيسبانيك في الولايات المتحدة، إلا أنه يشكل النواة والمرجعية لعموم الهيسبانيك، وهو مرشح إلى أن يتسع.

هذه الأقلية (الهيسبانيك) التي باتت الأولى في الولايات المتحدة هي مصدر قلق للعديد من المحافظين البيض في البلاد، ذلك أنها تمكنت من الاحتفاظ بلغتها، وتاليًا من فرضها عمليًا، وهي تسير باتجاه فرضها رسميًا في العديد من الولايات، الأمر الذي يشكّل تحديًا للثوابت الثقافية في الولايات المتحدة.

اليهود

عددهم إلى تناقص ونفوذهم إلى تزايد: في ٨ تشرين الاول ٢٠٠٢، أصدرت «هيئة الاستطلاع السكاني اليهودي الوطني» تقريرها الأول، وهو ثمرة دراسة استغرقت خمس سنوات، وأثارت النتائج التي تضمنها جدلًا ضمن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، حيث ذكر التقرير أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد انخفاضًا في عدد الأميركيين اليهود بنسبة ٥٪ في وقت ارتفع فيه المجموع العام للسكان بنسبة ١٣٪. وجاء في التقرير أن عدد اليهود ٥,٢ مليون نسمة من أصل مجموع عام للأميركيين يبلغ ٢٨٨ مليونًا، أي ما لا يزيد عن ١,٨٪ من المجموع العام؛ في حين كانت دراسة مماثلة قد وجدت أن عدد اليهود الاميركيين بلغ ٥,٥ مليون في العام ١٩٩٠.

أعاد التقرير هذا التراجع «الخطر» إلى تدني خصوبة المرأة اليهودية إلى أقل من مستوى الاستبدال، وتقلص نسبة مَن هم دون السابعة عشر من العمر في الجالية اليهودية إلى اقل من ١٩٪ في مقابل ٣٦٪ لمجموع السكان العام، وإلى ارتفاع نسبة مَن هم فوق الخامسة والستين إلى ١٩٪ في مقابل ١٢٪ على المستوى العام للسكان.

وقد تجنب تقرير ٢٠٠٢ (وربما عن قصد كيلا يثير المزيد من المخاوف في أوساط الجالية اليهودية) مسألة التزاوج مع غير اليهود، في حين كانت دراسة ١٩٩٠ قد وجدت أن نسبة هذا التزاوج تبلغ ٥٢٪.

بعض اليهود شكك في صدقية تقرير ٢٠٠٢، وأبرزهم غاري توبن، مدير معهد الأبحاث الاجتماعية اليهودية في كاليفورنيا، الذي اعتبر أن المجموع الذي تشير إليه الدراسة لا يأخذ بعين الاعتبار تردّد البعض في الكشف عن انتمائهم اليهودي لاسباب مختلفة، ورأى أن التخلف عن هذا الكشف قد يصل إلى ٢٠٪. وطرح توبن بدوره أرقامًا اعتبرها أصدق، فأكد أن المجموع العام للسكان اليهود في الولايات المتحدة يتجاوز ٦,٧ مليون. وأما الرقم التقريبي الذي يورده «الكتاب السنوي اليهودي الاميركي» فهو ٦,١ مليون.

وإضافة إلى هذه «الديمغرافيا اليهودية» في الولايات المتحدة، كشف تقرير ٢٠٠٢ عن أن بروز يهود الولايات المتحدة هو اليوم في أوجه بالمقارنة مع المراحل التاريخية السابقة. فأشار إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لليهود الاميركيين، إذ هناك ٦٠٪ منهم يمارسون المهن الحرة (في مقابل ٤٦٪ للمجموع العام)، وانهم، رجالًا ونساءً،

يتقدمون سائر الاميركيين في الدخل والتحصيل العلمي، وان حضورهم في مختلف جوانب الحياة الاميركية يتعدى نسبتهم العددية باشواط بعيدة.

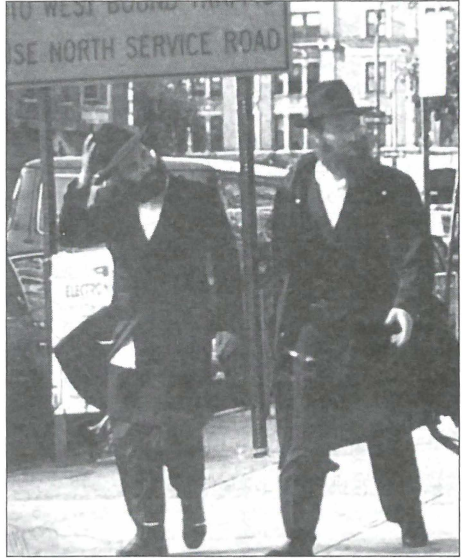
وبالفعل، وبنسبة عددية تجاور ١,٥٪ فقط يكثر وجود اليهود الاميركيين في المواقع القيادية والمسؤولة في أبرز القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الثقافية والادارات الحكومية. فمن آلن غرينسبان، مدير مجلس الاحتياط النقدي الاتحادي وصاحب القول الفصل في توجيه الاقتصاد الاميركي، إلى ستيفن سبيلبيرغ، المخرج الروائي الذي يختزل الذاكرة التاريخية الاميركية ويصيغها في آن، مرورًا بأعداد كبيرة من الاطباء والمحامين والأساتذة الجامعيين والاعلاميين ورجال المال والأعمال... كلها مواقع استطاعت اليوم، في الأخص، أن تمهر الهوية الثقافية الاميركية ببعديها الشعبي والخاص النخبوي. ولا يكاد يخلو جانب منها من بروز شخصيات رئيسية تعود أصولها إلى خلفية يهودية.

بدايات الحضور اليهودي في الولايات المتحدة: يعود الحضور اليهودي في العالم الجديد إلى ما قبل قيام الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر. إذ كان قد استقر في القرن السابع عشر في مستعمرة نيو أمستردام الهولندية (دُعيت نيويورك بعدما استولى عليها البريطانيون) عدد من اللاجئين اليهود الفارين من الاحتلال البرتغالي للبرازيل. ولم يتجاوز عدد سكان اليهود في الولايات المتحدة عام ١٧٧٦ (عند إعلان الاستقلال) ٢٥٠٠ نسمة. وتشير الأدبيات السياسية اليهودية الاميركية باعتزاز إلى حاييم سليمان (سالومون)، اليهودي البولندي الأصل، كأحد أبطال الاستقلال. لكن إسهامه في الاستقلال لم يتعدّ إسهام فرد، بدليل أن اليهود، في المرحلة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة، نُظر إليهم كأقلية هامشية خارج الصورة الثقافية للولايات المتحدة التي أرسى معالمها الآباء المؤسسون للدولة الجديدة: صورة انطلقت، بالفعل ومن دون حاجة إلى نص أو إقرار دستوري وقانوني، من الإقرار بمسيحية البلاد وانكلوساكسونيتها. والمسيحية، هنا، هي في المقام الأول البروتستانتية التي تلقي الشبهات على الكاثوليكية فكيف الحال باليهودية.

«نبوءة» بنيامين فرانكلين (موضوع بحث ومناقشة): بنيامين فرانكلين Benjamin Franklin (١٧٠٦–١٧٩٠) الملقب بـ«سقراط أميركا» لوعيه وسعة إطلاعه وحكمته ووطنيته ودعواته الأخلاقية المتمحورة حول الاعتدال في الانفاق والحياة المتواضعة واستعمال الوقت والمال أفضل استعمال، وعصاميته ومناقبيته... فرانكلين هذا، الذي أسس مطبعة أصدرت أكثر الصحف انتشارًا في المستعمرات البريطانية في أميركا (أي قبل الاستقلال) وهي «فيلادلفيا غازيت»، ثم اتبعها بنشر تقويم سنوي هو «تقويم ريتشارد الفقير» وهو عبارة عن مجموعة من المعلومات العملية والدراسات والأمثال والحكم أكسبته شعبية عظيمة فأصبح مرجعًا أساسيًا للإنسان الاميركي في القرن الثامن عشر. وبعدها بنى مكتبة عامة وأسس الجمعية الفلسفية الاميركية في عام ١٧٤٣ التي أصبحت جامعة بنسلفانيا في ما بعد، كما أسس عدة جمعيات خيرية. وسياسيًا، يعتبر فرانكلين أحد رجال الدولة الكبار. فقد شغل وظيفة مندوب وممثل للدولة المستعمرة إنكلترا في عدة مستعمرات قبل قيام الثورة الاميركية، ودافع بقوة عن إلغاء قانون الطوابع الانكليزي في عام ١٧٧٥. وبعد عودته من انكلترا اشترك في صياغة وتوقيع وثيقة الاستقلال وانتخب عضوًا في الكونغرس إلى جانب جيفرسون، ثم نائبًا عن ولاية بنسلفانيا. ومثّل بلاده لدى فرنسا واشترك في مفاوضات حلف فرساي (١٧٧٨) ومعاهدة باريس (١٧٨٣).

بنيامين فرانكلين هذا، تُعزى إليه «نبوءة» (والبعض يؤكد أنها «وثيقة») تقول: «ما لم يُمنع اليهود، وبالدستور، من دخول الولايات المتحدة، فلسوف يتدفقون على هذه البلاد، خلال مئة عام أو أقل، بأعداد كبيرة تمكنهم من حكمنا وتدميرنا، وتغيير صيغتنا للحكم... ولسوف تجدون أولادنا بعد مئتي عام وهم يعملون في الحقول لإطعام اليهود (...) أكثر من ألف وسبعمائة سنة واليهود يتفجعون على قدرهم المحزن، وبالتحديد على أنهم أُخرجوا عنوةً من وطنهم الأم. ولكن، أيها السادة، لو قرّر العالم أن يعيد إليهم اليوم فلسطين وممتلكاتهم فلسوف يجدون على الفور أسبابًا ملحة لعدم العودة إلى هناك. لماذا؟ لأنهم مصاصو دماء، لا يستطيعون العيش في ما بين أنفسهم. عليهم أن يعيشوا بين المسيحيين وغيرهم، ممن لا ينتمون إلى عرقهم...».

لا شك أن هذه «النبوءة» تغري جدًا الايديولوجيين المعادين لليهود، ذلك أنها الأشدّ فضحًا وإيلامًا من كل ما قيل في اليهود ومخططاتهم. فتناقلها كتّاب عرب وغير عرب وكأنها وثيقة ثابتة ولكن من دون إسنادٍ علمي. فيقول، على سبيل المثال، بيار أبس P. Hepess في كتاب



«الصهيونية والشعوب الشهيدة: الحفل السهر الكبير»: «إن بلادًا غنية تضم ١٦٠ مليون نسمة هي بين أيدي خمسة ملايين يهودي. وهكذا تحققت نبوءة بنيامين فرانكلين حول خطر تهويد الولايات المتحدة» (نقلًا عن س. ناجي، «المفسدون في الأرض»، دار العربي للإعلان، ط٢، دمشق ١٩٧٣). وقد أورد أبس العبارة من غير الاستناد إلى أي مرجع محدّد.

لكن كتّابًا عربًا آخرين رفضوا ركوب المنزلق «الايديولوجي الخطر» على حساب الدقة العلمية والحقيقة طالما أنهم لا يملكون فعلًا «الوثيقة» بمفهومها العلمي، فتجاوزوا أمرها ولم يذكروها. هذا كان شأن «موسوعة السياسة» في إيرادها نبذة عن بنيامين فرانكلين حيث لم تأتِ على ذكر «وثيقته» أو «نبوءته» لا من قريب ولا من بعيد (صادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٤٨٧). وأما الكاتب اللبناني غسّان غصن فذهب إلى أبعد من ذلك، فشكك في صحة وجود «النبوءة» في الأساس «على رغم ما فيها من أقوال عدة تنطبق على الواقع الحالي» بحسب ما قال، متمنيًا «على مردّدي نغمة نبوءة فرانكلين عن اليهود أن يقدموا على أحد أمرين: إما إثبات صحتها بما لا يدع مجالًا للشك، وإما نبذها كليًا والبحث عن (وترويج) وثائق حقيقية ومعلومات صحيحة تدعم مواقفنا بالحق وليس بالباطل». وفي ما يلي أهم ما أورده غسان غصن في دراسته الموجزة («الحياة»، ٢٣ آب ٢٠٠٠، ص ١٤):

١- يبدو أن هذه «الوثيقة» ظهرت أول مرة في ٣ شباط ١٩٣٤، في المطبوعة النازية الاتجاه «ليبريشن» (التحرير) التي كان يصدرها في أشفيل في كارولاينا الشمالية زعيم المنظمة الفاشية «سيلفر شيرتس»، وليم دَدْلي بيلي W.D. Pelley وعندما تحدّاه بعضهم لإثبات مزاعمه، ادعى أنه حصل على نسخة عن يوميات «بنكني» من أحد أحفاد هذا الأخير، لكنه رفض الإفصاح عن الإسم. وأعلن المؤرخ الاميركي المعروف بدقته ونزاهته تشارلز بيرد C. Beard بعد أبحاث مكثفة «أن هذه النبوءة، المزعومة، المنسوبة إلى فرانكلين، تزوير غير متقن (...) وليس ثمة دليل من أي نوع كان في سجلاتنا التاريخية على وجود أي أساس لهذه الكذبة». وفي ١٩٣٨، أصدر مدير معهد فرانكلين آنذاك، هنري بتلر ألان، بيانًا نفى فيه وجود تلك اليوميات...».

٢- في الثلاثينات ومطلع الأربعينات (إبان الحرب العالمية) نشرت الصحف والإذاعة الالمانية مرات عدة «نبوءة» فرانكلين. وكذلك حظيت تلك «الوثيقة» بشعبية كبيرة في أوساط النازيين الجدد (نيونازيون) في الولايات المتحدة.

٣- من المحتمل أنها وصلت إلينا بعد نشرها في أحد أعداد النشرة المسماة «ثندربول» Thunderbol لعام ١٩٦٦، وهي نشرة تصدرها إحدى أكثر فئات البيض تعصبًا في الولايات المتحدة.

٤- لا شك أن رجلًا موسوعيّ المعلومات ومتعدّد المواهب مثل بنيامين فرانكلين كان مطلعًا إلى حد كبير على نقطتين أساسيتين هما:

أ- ان اليهود في العالم كله أقلية ضئيلة جدًا، وأن عددهم في أواخر القرن الثامن عشر ربما كان أقل مما وصل إليه في قرون سابقة. فكيف تراه يخشى إلى هذا الحد من «تدفقهم بأعداد كبيرة» على بلاده؟!.

ب- إن عددهم في بلاده إبان «الثورة الاميركية» التي انطلقت شرارتها الأولى قبل المؤتمر الدستوري بإحدى عشرة سنة، كان نحو ٢٥٠٠ نسمة... ساند معظمهم الثورة. فحارب أربعون منهم تحت قيادة جورج واشنطن وقدّم الآخرون دعمًا ماليًا... أضف إلى ذلك أن ثمة أدلة عدة على وجود علاقة ودّ وصداقة بين فرانكلين وعدد من المثقفين والمتمولين اليهود. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وقّع فرانكلين عريضة تناشد «المواطنين من كل طائفة» التبرع للجمعية العبرية في فيلادلفيا... لبناء كنيس يهودي.

٥- هل يُعقل أن يستعمل المسيحيون الاميركيون، «التوراتيون» حتى العظم إسم «فلسطين» في الحديث عن «العودة اليهودية» وليس «أرض الميعاد» أو «الاراضي المقدسة»؟!.

٦- يلاحظ المتمعّن في قراءة النبوءة المزعومة، اللهم إن كان مطلعًا على تاريخ الولايات المتحدة، وعلى كيفية تطور اللغة الانكليزية، أن لغة هذه «الوثيقة التاريخية الخطيرة» حديثة العهد، وليست... بالتأكيد... لغة النصف الثاني من القرن الثامن عشر!.

٧- يعرف كثر في عالمنا العربي أن مستعمري «العالم الجديد» (البريطانيين) وأحفادهم الذين ثاروا على بريطانيا، «توراتيون» حتى النخاع. وقد «بلغ من تأثير العهد القديم على الرواد الأوائل في أميركا حدًا جعل أعضاء اللجنة التي شكلت عام ١٧٧٦... للتوصية بشعار رسمي للأمة الوليدة، يركزون على شعار مستوحى من «ملحمة» بني اسرائيل الدينية. فاقترح بنيامين فرانكلين رسمًا يمثل موسى وهو يغلق البحر الأحمر بعصاه ويُغرق في مياهه فرعون مصر وجيشه بعد هروب بني اسرائيل» (هذه الحجة القوية والدامغة، وقع الكاتب، غسان غصن، في الهفوة نفسها التي ينتقدها عند غيره، فلم يذكر لها مرجعًا؛ ربما كانت من المرجع، جرجي زيدان، الذي يذكره في الحجة التالية).

٨- الأمر الذي لا يعرفه إلا القلائل هو أن بنيامين فرانكلين، الذي لم يكن مختلفًا عن بقية المندوبين إلى المؤتمر الدستوري من حيث الثراء، رُشّح للعضوية في محفل «ساينت جون» الماسوني في فيلادلفيا، في ١٤ كانون الثاني ١٧٣١، وكان يصدر جريدة اسبوعية منذ ١٧٢٢. وفي ١ شباط ١٧٣١، أي قبل تسجيل المحفل الماسوني رسميًا بعامين، انضم فرانكلين إلى المجموعة، وصار يحضر الاجتماعات الشهرية ويشارك في الانتخابات السنوية (يذكر جرجي زيدان في فصل عنوانه «أسماء الأخوة الماسونيين... من أول التاريخ المسيحي إلى هذا العهد»، أن المحفل الاول في الولايات المتحدة أسس في ولاية مساشوستس سنة ١٧٣٣...). وتجدر الاشارة إلى أن صحيفة فرانكلين «ذي غازيت» كانت عدائية تجاه الماسونيين كما يتبين مثلًا من عدد ٨ كانون الاول ١٧٣٠، لكن فرانكلين نشر في ١٣ ايار ١٧٣١ «مقالًا إيجابيًا عن الماسونية».

٩- وينهي غسان غصن حججه بقوله: «لم أجد في سيرة حياة فرانكلين، أو في العديد من كتاباته (وكتابات الآخرين عنه) ما يشير إلى أنه... تاب، أو تنكّر لماسونيته في أواخر حياته (توفي بعد المؤتمر الدستوري بثلاثة أعوام)».

اليهود الاميركيون في القرن التاسع عشر: ارتفعت أعداد اليهود مع الهجرة الوافدة التي شهدتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. فكان لهم مواقع ثانوية في الهرم الاجتماعي إلى جانب سائر المجموعات القومية الاوروبية، وانتشروا في أرجاء البلاد خصوصًا الولايات والمقاطعات المستحدثة. وكثر فيهم التجار المتجولون، وكان أطباؤهم وأدباؤهم وأصحاب المهن الحرة منهم قلة قليلة. ومعظمهم (الجالية اليهودية) في الأثناء جاء من المانيا. وفي مقابل انتشار الحركات الدينية التقدمية في الوسط المسيحي، انتشر في أوساطهم المذهب الاصلاحي القائل بتطويع الموروث الديني بما يتوافق والمجتمع القائم. وهو مذهب تعود نشأته في الاساس إلى الوسط اليهودي الالماني.

وعند اندلاع الحرب الأهلية الاميركية (١٨٦١)، لم يكن لليهود الاميركيين موقف موحد من الصراع. فالتزم معظمهم الولاء لولايته، فمنهم من حارب مع الجنوب الزراعي المطالب بالمحافظة على نظام العبودية، ومنهم من قاتل في صفوف الشمال الصناعي الداعي إلى إزالتها وإلى تعزيز السلطة الاتحادية. ويذكر هنا أنه لم تكن ثمة قراءة يهودية واحدة للموقف الديني اليهودي من العبودية. إذ كان بين فقهائهم مَن نادى بتحريمها، ومنهم مَن أكّد شرعيتها. وثمة دراسات تشير إلى اشتراك اليهود

الاميركيين في تجارة العبيد الذين تمّ نقلهم من افريقيا إلى أميركا عبر أوروبا (منها الدراسة الموثقة بـ١٤ مرجعًا أميركيًا، التي نشرتها مجلة «البلاد»، العدد ٣١٦، ٢٨ كانون الاول ١٩٩٦، ص٣٨-٤٣).

وارتفعت الهجرة (وغيرها من الهجرات الاوروبية) في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية نتيجة تصاعد الفرص الاقتصادية. وكانت الجالية اليهودية الألمانية الاصل أكثر استفادة من هذه الفرص التي أمّنها انفتاح الاسواق الداخلية في الولايات الجنوبية. وبدأ العديدون من الأنكلوساكسون البروتستانت يعبّرون عن مخاوفهم من «التجار اليهود» (ومن سواهم أحيانًا). فعمدوا إلى الانتظام الدفاعي في وجه مَن اعتبروهم يثرون على حساب ثروات بلادهم، وذلك في إنشاء أندية وجامعات ومؤسسات وتنظيمات اقتصرت عضويتها على المنتمين إليها لخلق عوائق أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجالية اليهودية وسائر الجاليات الكاثوليكية القادمة من أوروبا. وفي خضم هذه الأجواء برز التأييد (خصوصًا في الولايات الجنوبية) للحركات العنصرية، لا سيما جمعية كو كلاكس كلان السرية.. وتعرّض السكان اليهود والكاثوليك للمضايقات (فضلًا عن المضايقات الأعنف التي استمر السود يتعرضون لها). ففضّل اليهود أن يُرحّلوا أنفسهم من المناطق الزراعية إلى المدن، وكانوا يهودًا قادمين في الأساس، وبمعظمهم من روسيا ورومانيا. وفي المدن، استقبلتهم الجالية اليهودية الالمانية المتفوقة عليهم مدنيًا وذات «المرجعية لليهودي المثقف والمتمدن» وأقامت لهم هيئات ومؤسسات تهدف إلى إعدادهم وفق معايير الحياة الأميركية المدنية.

يهود الولايات المتحدة السود: في الولايات المتحدة، اليوم، أعداد كبيرة من السود الاميركيين الذين يعتنقون اليهودية منذ عقود طويلة. ويتميزون عن اليهود الباقين باعتقادهم أنهم اليهود الحقيقيون دون غيرهم؛ ولذلك فهم لا يستعملون الإسم «يهود»، وإنما يطلقون على أنفسهم إسم «العبرانيون الاسرائيليون»، لأنه بنظرهم الأقرب إلى الواقع التاريخي من غيره. وقد أخذوا، منذ عقود قليلة، يثيرون اهتمام الباحثين لأنهم أصبحوا طائفة كبيرة متميزة عن بقية السود الاميركيين بلباسهم وسلوكهم (مثلهم بذلك مثل السود المسلمين)، كما كثرت مراكز عباداتهم ومؤسساتهم. ومنذ بداية القرن العشرين كانت هناك مجموعات من السود اليهود في نيويورك وفيلادلفيا وشيكاغو وواشنطن. وكانت بعض هذه المجموعات تعيش حياة جماعية بزعامة أشخاص أسموهم «أنبياء» أو «قديسين».

يؤكد بعض الباحثين من السود الاميركيين المتهودين مثل رودولف ويندسور R. Windsor انه «ربما يكون من المؤكد بأن الكثير من أنصاف اليهود السود كانوا ضمن العبيد الذين جلبوا إلى الولايات المتحدة الاميركية ولكن لا يُعرف على وجه التحديد عدد الذين ما زالوا يلتزمون بالعادات اليهودية». وهناك من الباحثين مَن يرى بأن اعتناق هؤلاء لليهودية يعود إلى التشابه بين استعبادهم ومعاناتهم في الولايات المتحدة، واستعباد بني اسرائيل ومعاناتهم في مصر، طبقًا لما ذكرته قصص التوراة. وهم كانوا قبل تحررهم يشيرون إلى أسماء أشخاص وأماكن ترتبط ببني اسرائيل، مثل موسى ومصر وغيرهما.

ولكن هناك احتمالًا آخر يفسّر اعتناق بعض هولاء لليهودية أو ممارسة بعض شعائرها، وهو انهم كانوا تأثروا بمعتقدات مالكيهم من اليهود الذين كانوا تجار عبيد، أو أنهم كانوا أُجبروا من قبل هؤلاء. وتؤكد دائرة المعارف اليهودية ذلك. فتذكر «أن بعض تجار العبيد من اليهود كانوا قد أجبروا مملوكيهم السود في القرن السابع عشر على اعتناق اليهودية وذلك طبقًا لتقاليد قديمة، وان يهودية بعض اليهود السود تعود إلى هذا الاصل». ومن المحتمل أن يكون تهود بعض هؤلاء هو رد فعل على معاملة الرجل الأبيض المسيحي لهم.

من معتقدات اليهود السود اعتقادهم بأن ابراهيم النبي وبني اسرائيل القدماء كانوا ذوي بشرة سوداء، وبأن تاريخ كل من العبرانيين والافارقة هو تاريخ واحد، وان العبرانيين كانوا هاجروا إلى أفريقيا قبل الميلاد بقرون طويلة، وأن مسيحية اليوم ليست المسيحية التي جاء بها السيد المسيح بل هي مسيحية بولس الذي يقولون إنه شرّع دينًا حول المسيح وترك دينه وان ما قام به هو عمل سياسي...

واليهود السود في الولايات المتحدة مجموعات كثيرة، أحدثها وأكبرها، كما تقول دائرة المعارف اليهودية، مجموعة الحاخام وينتورث آرثر ماثيو (١٨٩٢-١٩٧٣) الذي ولد في إحدى جزر البحر الكاريبي وأسس معبدًا في نيويورك العام ١٩١٩، وخرّج على يديه عددًا من الحاخامين الناشطين الذين أسسوا معابد خاصة بهم في الولايات المتحدة وفي جزر البحر الكاريبي. ووصل عدد أتباعه اليوم إلى ما يناهز الثلاثين ألفًا (من دراسة مطولة كتبها د. جعفر هادي حسن، باحث عراقي مختص باللغة العبرية والدراسات اليهودية، واستند فيها إلى ٢٨ مرجعًا



الحاخام ماثيو، الثاني من يمين الصورة

إضافة إلى الموسوعة اليهودية، مجلة «النور» العدد ١٣٤، تموز ٢٠٠٢، ص٥١-٥٦).

اليهود الاميركيون في القرن العشرين: شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر (اللذان أعقبا نهاية الحرب الأهلية) والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين هجرة كثيفة من أوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة. وفي ١٩٢٥ بلغ عدد اليهود الاميركيين ٤،٥ مليون من مجموع الـ١١٥ مليونًا.

ثمة أمر مهم جدًا، ديني-ثقافي-مجتمعي، مع موجة الهجرة الكثيفة هذه (الربع الأخير من القرن التاسع عشر- الربع الاول من القرن العشرين). فمثلما ساهم قدوم المهاجرين الايرلنديين ثم الايطاليين، ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر، في تعجيل تصحيح مفهوم الانتماء والمواطنة ليتعدى البروتستانتية إلى صيغة «مسيحية» جامعة، فإن الحضور اليهودي الكبير، خصوصًا في المدن، دفع في اتجاهين يكادان أن يكونا متعارضين: اتجاه يدفع للى الهوية اليهودية-المسيحية للثقافة الاميركية (الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد)، والآخر بدأ يطالب بنزع الصفة الدينية عن الهوية الاميركية مشدّدًا على علمانيتها. وقد غذّى هذا الاتجاه الأخير ابتعاد الجيل اليهودي المهاجر الجديد، بأكثريته، عن التجارة (بعكس الجيل الاول) وانخراطه في القطاعات المختلفة ولا سيما العمالية والنقابية، بل إنها كانت في أساس بلورة المنظمات العمالية في الولايات المتحدة عبر سلسلة من الاضرابات في المدن الرئيسية، خصوصًا نيويورك وشيكاغو، وأرست في الأوساط اليهودية الاميركية اتجاهات علمانية شبه اشتراكية تنشط ثقافيًا باللغة اليديشية (وهي لغة مزيج مطعمة بالمفردات العبرية والآرامية، شريحتها الاجتماعية العليا ألمانية والدنيا سلافية)، وتلتزم المنحى التقدمي (وبدا منها أحيانًا تعاطف مع الحق العربي في فلسطين).

لِذا كانت الصهيونية في المرتبة الثالثة لدى يهود أميركا في الثلث الاول من القرن العشرين: في إطار هذا الانخراط اليهودي في الحياة المدنية والسياسية والنقابية... الاميركية، المتأثرة عمومًا بالمنحى والمدارس الفلسفية والفكرية الأوروبية وذات العنوان العريض «التقدمي»، وقبل بروز «النازية» (في أوروبا نفسها) ودعواتها العنصرية المعادية أساسًا لليهود، واجهت الصهيونية في الولايات المتحدة، كحركة قومية ناشطة ثقافيًا باللغة العبرية والداعية إلى الهجرة إلى فلسطين، مقدارًا ملحوظًا من الريبة والتحفظ وحتى العداء أحيانًا. فكانت تأتي، من حيث تأثيرها على اليهود، في المرتبة الثالثة، أي بعد التخبوية الالمانية التي باتت عريقة على أرض الولايات المتحدة، وبعد الحركة العمالية اليهودية (اليديشية) التي استفادت، فضلًا عن استفادتها من تصاعد الاتجاه التقدمي العام، من التأييد المبدئي العارم لمقولة الرئيس الاميركي وودرو ويلسون الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وسرعان ما بدأت الصهيونية تحتل مرتبة التأثير الأول منذ أواسط الثلاثينات: على دوي الدعوات النازية والاستعدادات لاستعمال المدفع والسير الوطيد في اتجاه الحرب العالمية الثانية، قفزت الصهيونية إلى احتلال المرتبة الاولى بين مؤسسات التأثير اليهودي في الولايات المتحدة، ساعدتها على ذلك عوامل كثيرة، أبرزها:

١- انضمت إليها بعض أبرز الشخصيات اليهودية الاميركية، لا سيما منها القاضي لويس براندايس، عضو المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة.

٢- التزام الصهيونية باللغة العبرية مدللة بذلك على أصالة ثقافية يهودية. فكسبت أعدادًا كبيرة من اليهود الذين رأوا في اليديشية لغة هجينة مبتذلة صاغتها في أوروبا الشرقية قوى متواطئة تهدف إلى القضاء على ثقافة اليهود.

٣- استفحال الخطر النازي ودعواته العنصرية الصريحة الموجهة ضد اليهود.

٤- الأزمة الاقتصادية (انفجرت في ١٩٢٩) التي أطاحت كثيرًا من المكاسب الاجتماعية في الثلاثينات، والتي ساهمت في التقوقع الطائفي في عموم الولايات المتحدة، وبالتالي في تعزيز الانتماء اليهودي على حساب الرغبة في الاندماج. الأمر الذي عرفت الصهيونية كيف توظّفه لمصلحتها.

٥- إرتياب في المجتمع الاميركي من الحركات العمالية والنقابية واتهامها بأنها جزء من «الخطر الأحمر». فالعداء للتنظيمات العمالية استحال أحيانًا تهجمًا صريحًا على اليهود. ويذكر في هذا الصدد نشاط هنري فورد مؤسس شركة انتاج السيارات المعروفة، في إصدار دورية تضع اليهود في خانة التآمر على الحضارة، وتكشف ضلوعهم في كل كارثة حلّت بالبشر. والطروحات التي استخدمها فورد لم تكن جديدة بل استمدت مضمونها من المخزون المسيحي الاوروبي المعادي لليهود.

٦- الاستفادة إلى أقصى حد من الخدمات الاجتماعية التي بدأت تقدمها السلطات المحلية والاتحادية في الثلاثينات، خصوصًا توفير الجامعات الرسمية والمجانية (بلغت نسبة الطلاب اليهود في مدينة نيويورك النصف تقريبًا من مجموع طلابها الجامعيين).

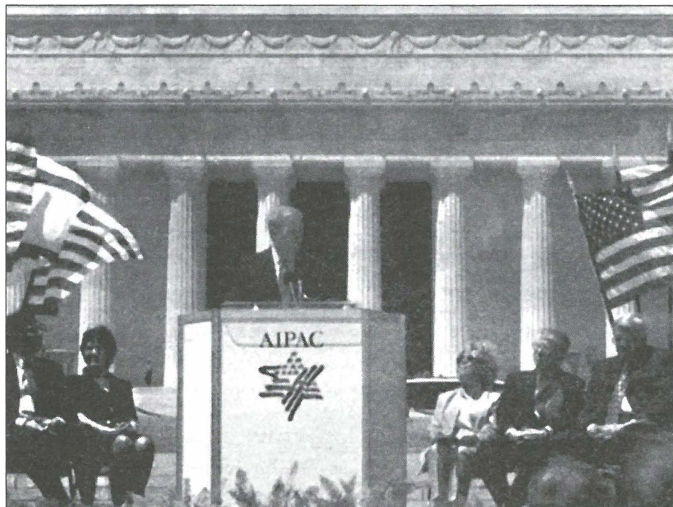
٧- وفي خضم جهود الصهيونية لأن تتحول إلى إطار مؤسساتي يقود يهود الولايات المتحدة، شكل إعلان قيام اسرائيل زخمًا إضافيًا لها، ولم تعرقل جهودها العوامل التي دفعت بالعديد من اليهود إلى تحبيذ الاندماج في المجتمع الاميركي والافادة من الفرص المتاحة في أجواء ازدهار اقتصادي هائل بدأت تعرفه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة (أيباك AIPAC): تعكس أيباك، منذ تأسيسها في ١٩٥١، قصة نجاح يهودية في شتى صعد الحياة الاميركية وميادينها. وتبلغ موازنتها ١٥ مليون دولار، وتجمع لاسرائيل سنويًا ستة مليارات دولار من الولايات المتحدة وحدها. مكتبها الرئيسي في واشنطن، ولها مكاتب أخرى في المدن الاميركية الكبرى.

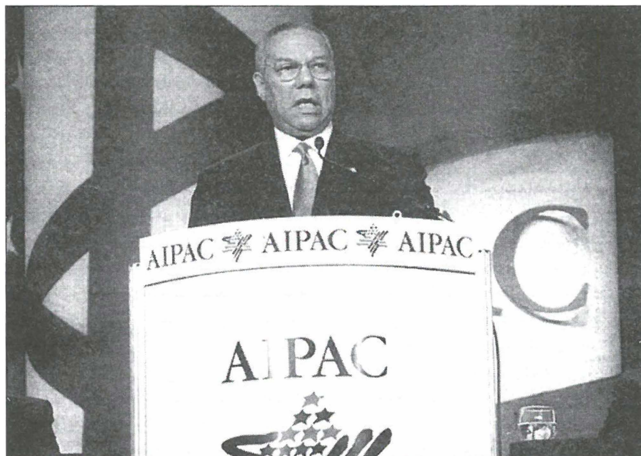
أسسها أ.ل. كينان (توفي عام ١٩٨٨) الذي بدأ حياته ممثلًا في مدينة تورنتو الكندية. وعرف عنه حرصه على إبقاء اسرائيل خارج صراع الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وكان يقدم تبرعات إلى الحزبين باستمرار. وبعد سنوات قليلة أسس كينان نشرة «تقرير الشرق الأدنى». وولاء أيباك لاسرائيل (كونها محور اللوبي الاسرائيلي) ولاء تام و«خطر» إلى حد أن بعض الجهات اليهودية الأميركية لا تتورع عن انتقادها علنًا معتبرةً تأيدها المطلق لاسرائيل ضارًا بـ صالح اليهود الأميركيين داخل الولايات المتحدة وفي علاقتهم مع الأقليات الاميركية الأخرى.

استراتيجية أيباك وتكتيكاتها مدروسة بصورة علمية، ويشرف على إعدادها علماء سياسيون واقتصاديون يهود. وهي تغطي شبكة واسعة من التنظيمات والنشاطات اليهودية الاميركية والنشرات السياسية التي تؤطر نشاطات كل يهودي أميركي وتنظّم نشاطه التنظيمي في المجتمع الاميركي بدءًا بالمدارس الابتدائية والثانوية ثم الجامعات وانتهاء بالجلوس في مقاعد رئيسية في مركز صنع القرارات السياسية الخارجية العليا. وباتت أيباك تؤثر كثيرًا على دول عربية «قبلت برفع العلم الأبيض في حلبة الصراع العربي-الاسرائيلي. وقد تحدث، في السنوات الأخيرة، شخصيات عربية كبرى وسفراء عرب من منبر مؤتمر أيباك بالذات، أو من عدد من منابرها الأخرى، مثل «معهد واشنطن» الذي بات أنشط مؤسسات الدراسات السياسية في الولايات المتحدة».

تجمع المؤتمرات السنوية التي تعقدها أيباك منذ تأسيسها، أكثر من ألفين من الناشطين اليهود الأميركيين الشديدي الولاء لاسرائيل والمعادين للعرب، ويأتون إلى واشنطن من أرجاء الولايات الخمسين.



من مؤتمرات منظمة «ايباك» اليهودية في واشنطن



وزير الخارجية الحالي كولن باول على منبر «ايباك»

يقول دافيد هيرست D. Hirst، كاتب وصحافي بريطاني، في كتابه «البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط» (بالانكليزية، ط١، ١٩٩٧)، تحت عنوان: «أصدقاء اسرائيل في أميركا»:

«اللوبي هو شبكة فضفاضة مكونة من نحو خمسين منظمة، الاثنتان الأكثر نفوذًا بينها هما أيباك ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية الكبرى (...) وكلاهما يدعمان ليكود ضد العمل ويشاطران اليمين الاسرائيلي عدم ثقته، أو معارضته المباشرة لاتفاق أوسلو. ويصف ج.ج. غولدبيرغ «أيباك» بأنها «آلة ضغط لكل الاغراض ليس لها أجندة سوى اسرائيل»، وهي و«المؤتمر» تمكنا من ضمان الاعتراف بهما في أروقة السلطة في واشنطن، بصفتهما «الاصوات الرسمية عمليًا لليهود الاميركيين»، لكنهما أشبه «بذراع لسياسة ليكود».

«حققت أيباك ذاتها للمرة الأولى في أوائل ثمانينات القرن الماضي (العشرين) عندما تواطأت الولايات المتحدة، في عهد الرئيس رونالد ريغان، مع غزو شارون الكارثي للبنان. وقال موظف سابق في أيباك أن الأمر كان «ثورة»، فقد «تحولت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط تحولًا مثيرًا لمصلحة اسرائيل». ووفقًا لمدير أيباك التنفيذي توماس داين، فإن ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز قررا أن «يتركا تركة ستكون مهمة لأمن اسرائيل لعقود مقبلة»، وكان شولتز أبلغه انه «سيبني ترتيبًا دستوريًا بحيث إذا كان هناك، بعد ثماني سنوات من الآن، وزير خارجية غير إيجابي تجاه اسرائيل، فإنه لن يستطيع التغلب على العلاقة البيروقراطية التي أقمناها بين اسرائيل والولايات المتحدة».

وتحت عنوان «الكونغرس»، يقول هيرست:

«تركّز أيباك قواها الإقناعية في صورة رئيسية على السلطة التشريعية، والمال هو أداتها الاولى المتمثلة في المبالغ الكبيرة المتاحة لها من المجتمع اليهودي المزدهر: يستطيع المتبرعون، باستغلال ما يعتبره كثيرون إفساد القوانين الاميركية المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية، أن يمارسوا عن طريق نحو مئة لجنة عمل سياسية مؤيدة لاسرائيل، تأثيرًا حاسمًا في حظوظ المرشحين للكونغرس في أي مكان من البلاد (...) والخوف والتخويف هما أداة أيباك الثانية، وهي تحتفظ بسجل دقيق لعادات تصويت كل عضو في الكونغرس. وهي تكافئ مَن يمتثلون، أي أولئك الذين يلقون خطابات إلى الأبد عن حق اليهود في الاستيطان في أي مكان في أرض اسرائيل، ويعرضون طوال الوقت خرائط وجداول تبين أن لا شيء أقل من نهر الأردن يمكن أن يكون حدًا لاسرائيل يمكن الدفاع عنه (...) وهي تعاقب من دون رأفة أي مشاكس. كل عضو في الكونغرس يعرف أسماء أولئك الذين دمّرتهم أيباك. وكان من أوائل الضحايا بول فندلي، وهو سناتور جمهوري من ولاية إيلينوي، صار لاحقًا مكافحًا ضدها. وقد قال: «الكونغرس يتصرف كما لو كان فرعًا تابعًا للبرلمان الاسرائيلي. لم تقل كلمة خلال ٣٥ سنة (...) في أي من المجلسين (...) تستحق أن تُسمى نقاشًا في شأن السياسة في الشرق الأوسط... ذلك ان انتقاد اسرائيل في كابيتول هيل (مقر الكونغرس)، حتى خلال أحاديث خاصة، يكاد يكون ممنوعًا تمامًا، كأمر غير وطني، بل ومعاد للسامية...».

في مؤتمر أيباك الأخير (٣٠ آذار ٢٠٠٣) – وكانت الحرب الأميركية على العراق بدأت قبل ١٠ ايام – تحدث وزير الخارجية الاميركي كولن باول، وقال من على منبرها إن «الولايات المتحدة تراقب الدول التي لا تلتزم أنماط سلوك مقبولة»، داعمًا بذلك زميله رامسفيلد وزير الدفاع الذي كان، قبل ايام قليلة، قال إن شحنات من العتاد العسكري تعبر الحدود إلى العراق من سورية، محذرًا من أن الولايات المتحدة ستحمل الحكومة السورية المسؤولية عن هذا «العمل العدائي»، ووجه ايضًا تحذيرًا إلى ايران.

ورفضت الدولتان، سورية وايران، التحذير. وردّت دمشق رسميًا (ناطق باسم وزارة الخارجية السورية): «إن السيد باول يعرف، كما يعرف العالم، ان سورية اختارت أن تكون مع الشرعية الدولية ممثلةً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن ودوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وان تكون مع الاجماع الدولي الرسمي والشعبي الذي قال لا للعدوان على العراق، لا لقصف المدنيين الأبرياء، لا لنسف المنازل ومحطات الكهرباء والماء، واختارت سورية أن تكون ايضًا إلى جانب شعب العراق الشقيق الذي يواجه غزوًا غير مشروع وغير مبرر، حيث ترتكب بحق هذا الشعب الصامد كل أنواع الجرائم ضد الانسانية». وأضاف الناطق السوري الرسمي انه كان واضحًا من حديث باول أمام مؤتمر أيباك انه «يقدم كشفًا عن آخر إنجازاته لتأكيد ما تفعله الادارة الاميركية في منطقتنا يخدم اسرائيل ومصالحها ومخططاتها، ويرضي شارون (زعيم ليكود ورئيس الوزراء الاسرائيلي)، بذلك يحصل موظفو هذه الادارة على شهادة حسن سلوك من اسرائيل، ومن أنصارها في الولايات المتحدة».

«صناعة الهولوكوست»: هو عنوان كتاب للمؤلف نورمان فنكلشتاين (يهودي أميركي نجا والداه من الهولوكوست – المحرقة النازية ضد اليهود) ينتقد فيه تضخيم اليهود الاميركيين للمأساة واستغلالها بتحويلها إلى قضية تجارية وسياسية من أجل الحصول على الأموال والمكاسب وتبرير كل ما تفعله اسرائيل وكل ما تفعله الولايات المتحدة دعمًا لإسرائيل.

يرى فنكلشتاين بأن الاهتمام بقضية الهولوكوست Holocaust بدأ بعد حرب حزيران ١٩٦٧. ولم يكن هناك، قبلها، إلا بضعة كتب وبضعة أفلام، ومقرّر دراسي واحد في إحدى الجامعات الاميركية. أما بعد الحرب، تغيّر الأمر في شكل واضح وأصبح موضوع الهولوكوست من الموضوعات الرئيسية في الحياة الاميركية. ويعزو المؤلف ذلك إلى الظروف السياسية الدولية والحرب الباردة وعلاقة اسرائيل بالولايات المتحدة. كما أن المنظمات اليهودية أرادت إجهاض أي نقد لاسرائيل بعد الحرب، بتأكيدها على فرادة الهولوكوست من حيث أنها تمثل حقد الأجانب لليهود لأنهم «مميزون» و«أفضل» من الآخرين، وبإعطاء الانطباع عن أن اليهود مهددون بشكل مستمر وأن لهم الحق في ان يقوموا بكل ما يقومون به مثل اقتناء اسرائيل للأسلحة النووية.

ويفنّد الكاتب عددًا من الكتب «الدعائية» للهولوكوست: «إن ظهور مثل هذه الكتب هو من أجل تبرير مئة مؤسسة وسبعة متاحف رئيسية في الولايات المتحدة عن الهولوكوست إضافة إلى العدد الهائل من الأفلام والكتب والمقررات المدرسية والجامعية».

ويقول المؤلف: «يأتي ضمن صناعة الهولوكوست ربط العرب بها ومساعدتهم فيها. وأول ما يذكرونه في هذا الصدد هو المفتي الحاج أمين الحسيني». ويرى المؤلف أن الحسيني لم يلعب دورًا يذكر في هذه القضية، إلا أن «دائرة معارف الهولوكوست (موسوعة ضخمة من أربعة أجزاء) تجعل له دورًا كبيرًا...».

ويتحدث نورمان فنكلشتاين، في الفصل الأخير من كتابه، عن ابتزاز صناعة الهولوكوست لبعض الدول مثل سويسرا وألمانيا والنمسا. ويشير إلى أن المنظمات اليهودية تخطط للحصول على أموال من دول أوروبا الشرقية بدعوى أنها تعود ليهود لا ورثة لهم. ويقول إن الأموال التي حصلت عليها هذه المنظمات باسم الهولوكوست خيالية. وينقل عن رئيس المؤتمر اليهودي العالمي تصريحه بأن موازنة المؤتمر تقدر بسبعة بلايين دولار. ويعلّق المؤلف على ذلك بقوله «إن الهولوكوست أصبح أكبر لص في تاريخ الانسانية» (صدرت ترجمة عربية للكتاب عن دار الآداب في بيروت في العام ٢٠٠٠).

من موقع «النفوذ» إلى موقع «العمل المباشر» بدءًا من كلينتون: في ٢ ايلول ١٩٩٤، نشرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية تقريرًا لمراسلها في واشنطن أفينوام بار–يوسف يبدأ باقتباس من عظة ألقاها حاخام في كنيس في واشنطن: «الولايات المتحدة لم تعد حكومة للغوييم (أي الأغراب، أي غير اليهود)، بل هي إدارة يشارك فيها اليهود في شكل كامل وعلى كل المستويات».

المشاركة الفاعلة، وعلى مستوى عال، بدأت مع وزير الخارجية اليهودي هنري كيسنجر الذي تمتع بثقة الرئيس ريتشارد نيكسون.

الثانية، وعلى مستوى عالٍ، كانت في عهد الرئيس رونالد ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز (راجع آنفًا: «أيباك»).

في تقرير بار–يوسف أن إثنين من المستشارين الأربعة للرئيس كلينتون يهوديان: صموئيل برغر وليون بيرث، وهما من «اليهود الدافئين»، أي الذين يلتزمون اسرائيل، إذ هناك مسؤولون رسميون يعتبرون أن يهوديتهم لا تعني شيئًا بالنسبة إلى عملهم.

ويذكر بار–يوسف أن في مجلس الأمن القومي الاميركي ١١ مسؤولًا سبعة منهم من اليهود، وضعهم كلينتون في نقطة التقاطع الحساسة بين حقلي الأمن القومي والسياسة الخارجية، منهم ساندي برغر نائب رئيس المجلس، ومارتن أنديك المسؤول عن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

ويضيف بار–يوسف أن «الوضع لا يختلف كثيرًا في مكتب رئيس الولايات المتحدة (كلينتون) المليء بدوره باليهود الدافئين، منهم وزير العدل أبنر ميكفا، ومنظم جدول الأعمال الرئاسي ريكي سيدمان، ونائب رئيس جهاز البيت الأبيض فيل ليدا...» وتنضم إليهما قائمة طويلة من أسماء وزراء ومن كبار المسؤولين اليهود في وزارة الخارجية، على رأسهم مسؤول فريق عملية السلام في الشرق الأوسط دنيس روس... وكذلك ريهم ليمانويل، وهو «يهودي دافئ» ومسؤول كبير في البيت الأبيض كـ«خبير في الاتصال مع الكونغرس».

وينقل بار–يوسف عن ريهم إيمانويل: «إسم العائلة الأصلي كان أورباخ، وكنا افتتحنا أول صيدلية في تل

أبيب والقدس. وغيّر والدي إسم العائلة بعد مقتل عمي إيمانويل في حرب الاستقلال الاسرائيلية (١٩٤٨-١٩٤٩). وكان والدي وقتها عضوًا في منظمة أرغون بقيادة مناحيم بيغن، وكان تغيير الأسماء أمرًا معتادًا في العمل السري. نعم انه لا يزال مساندًا لليكود لكنه ايضًا معجب باسحق رابين (...) بعد الحرب جاء إلى أميركا (...) وولدتُ في شيكاغو (...) قمت بزيارتي الاولى إلى اسرائيل بعد ثلاثة أيام من حرب الايام الستة (...) تطوعتُ فورًا للعمل في الجيش الاسرائيلي لمدة شهر أثناء حرب الخليج في ١٩٩١ (...) لم تكن مهمتي قتالية بالطبع، لكننا بذلنا كل ما يمكن للمساعدة والشيء المهم هو أننا كنا هناك...».

وتناولت «معاريف»، استنادًا إلى تقرير بار-يوسف، موضوع النفوذ اليهودي الواسع في واشنطن، وذكرت أن هذا النفوذ «لا يقتصر على الحكومة. ففي وسائل الاعلام هناك نسبة مهمة من اليهود الدافئين بين الشخصيات الاعلامية البارزة، كذلك من منتجي البرامج الأكثر شعبية. كما أن هناك عددًا مهمًا من اليهود، الكثير منهم من اليهود الدافئين، بين كبار المراسلين ورؤساء تحرير الصحف والمحللين».

في دورة ١٩٩٦ الرئاسية، واجه كلينتون أزمة سياسية مع «اللوبي اليهودي» بسبب خوض السناتور أرلن سبكتر (جمهوري) معركة الرئاسة ضده. وتدخل هنري كيسنجر ليقنع زعماء اللوبي بضرورة سحبه من المعركة الانتخابية لأن كبار المسؤولين في إدارة كلينتون ينفذون سياسة اسرائيل ويدعمون مواقفها بالمال والسلاح. وحجة كيسنجر الذي لعب دور الحاكم الظل في عهد نيكسون أن الأقلية اليهودية يجب أن تحكم من وراء الرئيس الاميركي وفي ظله، لا أن تنافسه على سيادة البيت الأبيض. ويبدو أن نائب الرئيس آل غور (الذي سيكون مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات ٢٠٠٠) كان يميل لكسر هذه القاعدة «لأن اسرائيل هي أفضل وأقوى حليف في الشرق الاوسط والعالم». ولقد ردّ له جوزف ليبرمان (اليهودي الذي ترشح كنائب للرئيس مع آل غور في ٢٠٠٠) هذه التحية بالقول أمام «المؤتمر اليهودي-الاميركي» أن آل غور «هو مرشح يهودي جدًا جدًا»، وأثنى على دوره في جمع المساعدات المالية لاسرائيل، مؤكدًا أن الادارة الاميركية لم تعد حكرًا على الغويم (أي غير اليهود) بل هي إدارة يشارك فيها اليهود على المستويات كافة.

ريبة في السنة الأولى من ولاية بوش الإبن (مناقشة): إرتاب اللوبي اليهودي، واسرائيل، في أمر سياسة الرئيس جورج بوش الإبن وإدارته في سنة عهده الأولى. وموضوع هذا الارتياب الأساسي أن الطاقم الضخم الذي زرعاه في البيت الأبيض لم يعد له وجود، وان الادارة الجديدة ليست متعاطفة كثيرًا مع مواقف حزبي «العمل» و«ليكود». لذلك شهدت الولايات المتحدة (والعالم) حملة اعلامية وسياسية هدفت إلى إرباك الرئيس وإظهاره بمظهر العاجز عن الاستمرار في الحكم لمدة أربع سنوات. وظهرت في الصحف الاميركية المولجة بهذه المهمة إشاعات وافتراءات لإقناع الشعب الاميركي بأن قرارات السلطة المركزية لن تكون فاعلة إذا استبعد اليهود عن المشاركة فيها. ولكي تشغل الجاليات اليهودية الادارة الجديدة بموضوع داخلي حساس قررت اختيار السناتور اليهودي جوزف ليبرمان مرشحًا عن الحزب الديمقراطي لعام ٢٠٠٤ (وكان مرشحًا لمنصب نائب الرئيس مع المرشح للرئاسة آل غور في ٢٠٠٠). وردّ الرئيس بوش الابن بسلسلة إجراءات توقع أن تستميل الغالبية السوداء التي تشكل قاعدة الحزب المنافس (الديمقراطي). وبعد تعيين أربعة سود في أهم المناصب الحساسة مثل باول وكونداليزا رايس، قرّر المشاركة في احتفال تكريم مارتن لوثر كينغ كتعبير عن تأييده لحركة الحقوق المدنية التي دشنها الرئيس ابراهام لينكولن. ورفع اللوبي اليهودي درجة الصدام السياسي إلى حد اتهام جد الرئيس، بريسكوت بوش، بأنه تعاون مع النازيين عام ١٩٣٣ أثناء وجوده على رأس مؤسسة مالية. ونشرت بعض الصحف في هذا السياق مجموعة وثائق تشير إلى أن بريسكوت بوش لم يقدم إلى محكمة نورنبرغ، وإنما صودرت مقتنياته من الشركات الالمانية.

اعتبرت المنظمات اليهودية، في مطلع عهد بوش الإبن، أن إدارته بدأت تشكل انقلابًا جذريًا على إدارة كلينتون السابقة بالنسبة إلى موضوع «المشاركة اليهودية» في الادارة الاميركية. ورأت هذه المنظمات أن الرئيس جورج بوش الوالد تدخّل شخصيًا لدى نجله من أجل استبعاد العناصر اليهودية وإسناد مناصب وزارية مهمة إلى السود، وقد يكون يريد بذلك الثأر المتأخر لمعركة ١٩٩٢ عندما استخدم اللوبي اليهودي كل وسائل الترهيب والترغيب من أجل إسقاطه وإنجاح خصمه بيل كلينتون. وجاءت كلمة السر في حينه من رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الذي رأى في سلوك الرئيس جورج بوش

الأب تجاه مصالح اسرائيل خصمًا عنيدًا يجب إزاحته. ووصفه بـ«المضلّل» لأنه أجبره على حضور مؤتمر السلام في مدريد، وأرغمه على الاشتراك في قمة وصف مقرراتها بالسم القاتل لأحلام زعماء اسرائيل.

ومقابل تصلّب المرشح الجمهوري في دورة ١٩٩٢ (الرئيس جورج بوش الأب لولاية ثانية)، ظهر بيل كلينتون الديمقراطي كمنافس مرضي للجالية اليهودية التي تلقت منه وعدًا بتطوير العلاقة مع اسرائيل على نحو غير مسبوق... ولقد وفى الرئيس كلينتون بوعده وعين سبعة وزراء يهود في المناصب الحساسة، إضافة إلى ٢٤ في مواقع أخرى تتفاوت درجاتها بين وكيل وزارة وسفير ومنسّق ومستشار... (عن سليم نصار، «اللوبي اليهودي يخطط لمنع بوش من إكمال ولايته»، «الحياة»، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١).

وذكر رفيق المعلوف («النهار»، ٢٠ كانون الاول ٢٠٠١، ص١٣) في رسالة مطولة إلى الرئيس الاميركي، جورج بوش الابن محذرًا من الخطر الصهيوني على الولايات المتحدة، وتحت عنوان فرعي «حاربوه لأنه كان يعرف...»:

«الحقيقة أن شكوكًا رهيبة أخذت تساورهم بالنسبة إلى الرئيس جورج بوش (الأب)، لأنهم كانوا مدركين تمامًا أن ذلك الاميركي المحنك المقدام، الذي بقي ما يقارب الاثنتي عشرة سنة رئيسًا لوكالة الاستخبارات المركزية يعرف بالتدقيق والتحقيق الجرائم التي يقال إنهم ارتكبوها، وكيف طمسوا أسرارها باساليب مختلفة... من اغتيال الرئيس كينيدي، إلى توريط الرئيس نيكسون في عملية ووترغيت، إلى إزالة رئيس هيئة الاركان الاميركية المشتركة في عهد الرئيس فورد، الجنرال جورج براون من منصبه القيادي، حيث انكفأ في عزلة اضطرارية متواصلة بعد ذلك وعاش بقية حياته مقهورًا! كل ذلك لأنه أدلى بتصريحات معادية للصهيونية في تشرين الثاني ١٩٧٤، هو الذي أشرف على نقل الترسانة العسكرية الاميركية في حرب تشرين ١٩٧٣ إلى اسرائيل لمساندتها وإنقاذها من الهلاك. فقد أعلن الجنرال براون عقب محاضرة ألقاها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤، ردًا على سؤال وُجّه إليه عن موقف الولايات المتحدة من الدول العربية النفطية المنتجة إن هي قررت استعمال سلاح النفط ضد الغرب: «ليس عندنا خطط لمواجهة مثل هذا الاحتمال في الوقت الحاضر. لكن المهم ليس فقط مواجهة خطر كهذا، بل المهم ايضًا هو جعل الاميركيين يصممون على هدم النفوذ اليهودي وتحطيم الهيئة الصهيونية المسيطرة على الكونغرس». ومضى يقول: «إن النفوذ اليهودي قوي إلى حدّ لا تصدقونه الآن، حيث يأتينا الاسرائيليون طالبين معدات وبرامج عسكرية، فتقول لهم إننا لا نستطيع تلبية طلباتكم هذه لأن الكونغرس لا يوافق عليها. فيجيبون: لا تقلقوا من جانب الكونغرس، فنحن نعرف كيف نجعله يوافق... إنهم يملكون البنوك والصحف في هذه البلاد ولا يستطيع أحد اعتراض إرادتهم!»».

إلى «العمل المباشر» من جديد على أثر عملية ١١ أيلول ٢٠٠١: توقفت السياسة والدبلوماسية، كما عرفتهما البشرية منذ وجودهما، وأحلّت الولايات المتحدة محلهما «الأمر والنهي» منذ/ومتذرعة بحوادث تفجير ١١ ايلول ٢٠٠١ على أرضها. وطال أمرها ونهيها حلفاءها الغربيين ودول العالم وشعوبه باستثناء دولة حليفة واحدة على الارض هي «اسرائيل». وهذا ما لاحظه (منذ ايلول ٢٠٠١ حتى اليوم – أواسط ٢٠٠٣ – مرورًا بإعلان حربها على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣) المحللون والدارسون والمراقبون والمطلعون، بل العالم الأجمع، بل البسطاء من الناس. لا بل أكثر من ذلك، فقد لوحظ أن «الأمر والنهي»، بالنسبة إلى علاقاتها مع اسرائيل، قد يكون معكوسًا، أي «أمر ونهي» من اسرائيل على الولايات المتحدة. إذ يصعب تمامًا إيجاد، إن كان ممكنًا، معيار واحد من معايير العلاقات الدولية أو القانون الدولي أو القانون الطبيعي (بما فيه التقاليد والعادات ومفاهيم الحق والعدل والقواعد الأدبية والاخلاقية...) يبرّر للولايات المتحدة أن تقدم على ما أقدمت عليه، منذ ١١ ايلول ٢٠٠١، إزاء المجتمع الدولي ممثلًا بهيئة الأمم المتحدة ومجسّدًا بحربها على العراق؛ خصوصًا وأن ما أقدمت عليه، وهذا ما يلاحظه الجميع ايضًا، إنما يصبّ في النهاية في غير مصلحتها بالذات، من حبث أنه إكسير حياة لتحويل دول الارض وشعوبها إلى عداء بارد أو ساخن لها. فرأى البعض أن تصرفًا كهذا لا بد أن يكون بداية نهاية لها كدولة أعظم.

جرى، منذ ١١ ايلول ٢٠٠١، كلام كثير عن تحالف قوي ضم صهيونيي الولايات المتحدة والمحافظين الجدد والمعمدانيين الأصوليين فيها، وعن أن لحمة هذا التحالف نسجتها ببراعة أياد اتخذت من «١١ أيلول» الـ«الذريعة الكبرى» للإمساك بإدارة الرئيس بوش الابن وكل خيوط اللعبة الداخلية والخارجية. وفي ٢٩ آذار ٢٠٠٣ (بعد تسعة

أيام من بدء الحرب الاميركية- البريطانية على العراق) نشرت «النهار» تقريرًا من مكتبها في واشنطن يرصد «صهيونيي إدارة بوش إسمًا إسمًا»، فكانوا ٢٧ صهيونيًا «الأكثر تطرفًا في هذه الادارة، أي الذين هم الأكثر تأييدًا لاسرائيل وعداء للعرب». أبرزهم:

– ريتشارد بيرل R. Perle: مستشار بوش في السياسة الخارجية، ورئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون. هو على الأرجح عميل للحكومة الاسرائيلية. كان قد طرد من مكتب السيناتور هنري جاكسون في السبعينات بعدما قبضت عليه وكالة الأمن الوطني NSA وهو يمرّر للسفارة الاسرائيلية وثائق سرية جدًا للأمن القومي. وقد عمل لاحقًا لحساب شركة الاسلحة الاسرائيلية Soltam.

– بول وولفوفيتز P. Wolfowitz: نائب وزير الدفاع وعضو مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون، وأبرز مساعدي بيرل. يقال إنه على صلة وثيقة بالجيش الاسرائيلي. شقيقته تعيش في اسرائيل. وهو المسؤول رقم ٢ في إدارة بوش، ومن أبرز الداعين إلى الحرب على العراق.

– دوغلاس فيث D. Feith: نائب وزير الدفاع ومستشار سياسي في البنتاغون، معاون وثيق الصلة ببيرل وخدم بصفته مستشاره الخاص. مثل بيرل وسواه، متطرف في دعمه لاسرائيل، وقد دافع عن سياسات معادية للعرب في الماضي، وعلى صلة وثيقة بالمجموعات الصهيونية المتطرفة التي تهاجم حتى اليهود الذين لا يؤيدون نظراتها المتطرفة، وكثيرًا ما يتكلم في مؤتمرات هذه المجموعات المتطرفة. يدير مكتب محاماة له فرع خارجي واحد في اسرائيل، ومعظم عمل المكتب تمثيل المصالح الاسرائيلية. موقع المكتب على الانترنت يقول: كان فيث، قبل تعيينه في منصبه، «صانع أسلحة اسرائيليًا». ويمثل فيث أساسًا الآلة العسكرية الاسرائيلية، وهو مثل بيرل وولفوفيتز يروّج بقوة لهذه الحرب الاسرائيلية بالواسطة ضد العراق.

– إدوارد لوتواك E. Luttwak: عضو في فريق دراسات الأمن القومي في البنتاغون. يقال انه مواطن اسرائيلي، وانه علّم في اسرائيل. يكتب بانتظام لصحف اسرائيلية وأخرى مؤيدة لاسرائيل. متطرف اسرائيلي، وموضوعه الأساسي في مقالاته هو ضرورة ان تخوض الولايات المتحدة حربًا ضد العراق.

– هنري كيسنجر: واحد من مستشاري البنتاغون. عضو في مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون. للحصول على معلومات تفصيلية حول الماضي الشرير لكيسنجر، يمكن قراءة كتاب سيمور هيرش «ثمن السلطة، كيسنجر في البيت الأبيض أيام نيكسون». شريك في جرائم ووترغيت، وفي الجرائم الجماعية في جنوب شرق آسيا، في التشيلي. من دعاة الحرب على العراق» (من لائحة طويلة ضمت ٢٧ إسمًا، «النهار»، ٢٩ آذار ٢٠٠٣، ص١٥).

كان واضحًا دور الجالية اليهودية في دفع البلاد إلى حربها على العراق طيلة الشهور الطويلة السابقة على اندلاعها. ففي ٢ آذار ٢٠٠٣ ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة هاجمت بشدة عضو الكونغرس جيمس موران واتهمته بـ«اللاسامية» لابدائه ملاحظات حمّل فيها الجالية اليهودية في البلاد مسؤولية الدفع باتجاه الحرب، وقال إن زعماء الجالية بإمكانهم منع الحرب لو كانت لديهم رغبة في ذلك، مشيرًا إلى قوة نفوذهم وتأثيرهم في الحياة السياسية في أميركا. وكان موران أدلى بملاحظاته تلك، قبل أسبوع خلال مشاركته في ندوة معادية للحرب نظمتها كنيسة سانت آن الاسقفية في مدينة ريستون تحت عنوان «المشاعر المعادية للحرب لم تعد مؤثرة في أميركا». وبعد ايام قليلة، اضطر موران إلى ركوب «قطار الاعتذار عمّا بدر منه» (وهي حالة أصبحت شائعة في الولايات المتحدة بالنسبة إلى كل مَن يتجرأ بالنقد لنفوذ الجالية اليهودية). ورغم اعتذاره، طالب عدد من رجال الدين اليهود وقادة الجالية باستقالته من الكونغرس.

وبعد ١٥ يومًا من بدء الحرب الاميركية على العراق نشرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية تقريرًا لمراسلها من واشنطن كرّسه للنفوذ اليهودي المتعاظم في دائرة صنع القرار الاميركي، واستهله بالقول: «ولدت فكرة الحرب على العراق في أدمغة ٢٥ مفكرًا أميركيًا من المحافظين الجدد، جميعهم من اليهود الذين يدفعون الرئيس الاميركي إلى تغيير التاريخ، إلى حرب كبرى من أجل هيكلة شرق أوسط جديد، حرب أُعدّت لتغيير الثقافة السياسية للمنطقة كلها».

وجاء في تقرير «هآرتس» أن تلك المجموعة تبنت قبل سنة مشروع شن حرب على العراق «لاعتقاد أفرادها بأن افكارًا سياسية تشكل قوة دفع مركزية في التاريخ، على أن يدمج الفكر السياسي الصحيح بين الأخلاقيات والقوة، وبين حقوق الانسان والصرامة».

ويضيف التقرير إلى اسماء المفكرين اليهود (في طليعتهم ريتشارد بيرل) الذين ذُكروا آنفًا، إسم بيل كريستول الذي يقول إن المبدأ الذي تبنته «المجموعة اليهودية» يستند إلى اعتبار أن أساس المشكلة مع الشرق الاوسط يكمن في غياب الديمقراطية والحريات، الأمر «الذي يحتّم علينا العمل من أجل إرساء نظام عالمي جديد واللجوء إلى القوة من أجل ترسيخه». ويضيف كريستول أنه بعد العراق يجب ان تطاول التغييرات دولًا عربية أخرى.

ومن أعضاء المجموعة يذكر التقرير تشارلز كراوتهايمر الذي يبرّر الحرب على العراق بـ«إدراك الاميركيين بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، أن عليهم البدء بتدمير أسلحة دمار شامل قبل أن تحصل عليها تنظيمات إرهابية ويكونون (الاميركيون) ضحايا وقوفهم مكتوفي الايدي ومتفرجين (...) فالاستراتيجية الوحيدة المتوافرة لدى الولايات المتحدة لتطبيق سياسة دمقرطة الدول العربية هي استراتيجية الحرب الوقائية لا المصالحة أو الردع (...) والانتصار الاميركي في حرب العراق سيبلور وجه الشرق الاوسط للأعوام الـ٢٥ المقبلة (...) وفي حال تأخر تحقيق الانتصار العسكري أو تلوّث لن يكون ممكنًا توسيع الحرب بعد العراق إلى دول أخرى».

وفي ٨ نيسان نيسان ٢٠٠٣، نقل وفيق رمضان من واشنطن عبر «النهار» البيروتية، ان الرئيس بوش عين دانيال بايبس عضوًا في المعهد الاميركي للسلام. وهو مؤسسة دراسات سياسية تأخذ بها الادارة الاميركية كثيرًا في رسم سياستها، أسسها الكونغرس لهدف أصلي هو «الحيلولة دون النزاعات الدولية ومعالجتها وحلها». ودانيال بايبس يهودي متطرف في ثياب أكاديمية، يعتبر الاسلام عدوًا كاملًا للولايات المتحدة وللديانات الأخرى. وهو متطرف للى درجة ان مجلس العلاقات الاميركية–الاسرائيلية ناشد الرئيس الاميركي ومجلس الشيوخ التراجع عن تعيينه في هذا المنصب.

وتعتبر التنظيمات الأميركية المسلمة دانيال بايبس رأس العداء للدين الاسلامي. وللرجل كتابات لا تحصى حتى قبل الهجمات على نيويورك وواشنطن يقول فيها إن الاسلام والمسلمين هم إرهابيون وأعداء ويهددون أمن الشعب الاميركي.

ويقود بايبس مؤسسة دراسات سياسية هي منبر العداء للاسلام والمسلمين، كما يكتب في هذا الموضوع في صحيفة «نيويورك بوست» الشعبية وفي «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، وهو ألّف ١١ كتابًا منها أربعة ضد الاسلام. ومما جاء في مقالاته أن الاميركيين المسلمين العاملين في أجهزة الأمن الاميركية أو في القوات المسلحة وفي السلك الدبلوماسي الاميركي «يجب أن يكونوا تحت المراقبة لعلاقاتهم مع الارهابيين»، وأن «المساجد في الولايات المتحدة تتطلب مراقبة شديدة».

إلى لحظة تعيين دانيال بايبس، كان «المعهد الاميركي للسلام»، المشكل بموافقة الحزبين الديمقراطي والجمهوري، يعتبر مؤسسة معتدلة في مواقفها. وكان بايبس قد أسس وموّل مجموعة «كامبوس ووتش»، ومهمتها مراقبة طلاب الجامعات واساتذتها لكشف ما إذا كانوا متعاطفين مع الاسلام والمسلمين.

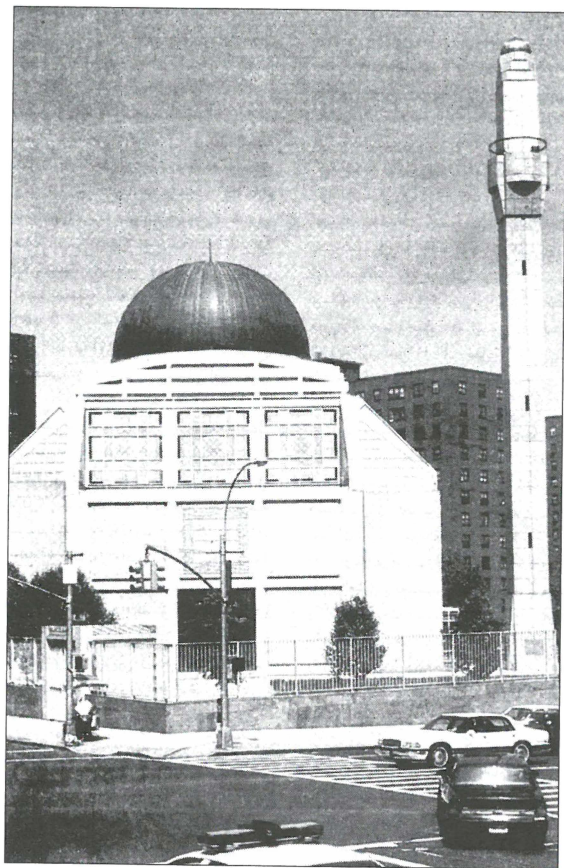
المسلمون

التعداد: ليس هناك من هيئة أو دراسة تحدّد بدقة عدد المسلمين الاميركيين. جاء في منشورات المجلس الاسلامي الاميركي أن العدد كان خمسة ملايين عام ١٩٩٢، وسبعة ملايين عام ١٩٩٦، وثمانية ملايين عام ١٩٩٩. وفي تقرير لوكالة «أسوشيتد برس»، نشر في صحيفة «شيكاغو تريبون» في ١٧ آذار ٢٠٠٠ قدّر عددهم بعشرة ملايين.

وثمة أسباب ثلاثة لغياب ضبط العدد بصورة دقيقة: عدم الاحتفاظ بسجلات في مصدر واحد، عدم احتفاظ مسؤولي المساجد عادة بسجلات عن المؤمنين وعدم السماح لمكتب إحصاء السكان الاميركي بأن يطلب من المواطنين تحديد انتمائهم الديني.

التقديرات الاحصائية لتوزعهم الاتني تدور حول النسب التقريبية التالية: ٣٢٪ من جنوب آسيا، ٢٦٪ من العرب، ٢٠٪ من الافارقة الاميركيين (السود)، ٧٪ أفارقة و١٤٪ من جنسيات أخرى.

المساجد في الولايات المتحدة: نحو ١٧٥٠ مسجدًا، موّلتها بشكل أساسي ورعت إنشاءها المملكة العربية السعودية، ليبيا، الكويت والامارات العربية المتحدة. والمساجد الاميركية جديدة نسبيًا، إذ إن ثلثها أسس في التسعينات، و٣٢٪ منها افتتحت في الثمانينات. وهي تتميز بالتعدد العرقي، إذ إن ٣٣٪ من روادها المنتظمين من أصل جنوب آسيوي، و٣٠٪ من أصل أفريقي أميركي



جامع نيويورك الكبير

(السود المسلمون)، و٢٥٪ من أصل عربي. كما تقوم المساجد بنشاطات الدعوة لغير المسلمين: زيارة مدارس وكنائس لتقديم الاسلام والتعريف به، الاتصال بالصحافة، الاتصال بالسياسيين، والمشاركة في حوار الاديان. وتعتبر معدلات اعتناق غير المسلمين للاسام في الولايات المتحدة عالية. ففي المتوسط يعتنق ١٦ شخصًا الاسلام في كل من مساجد الولايات المتحدة كل سنة، كما ان ٣٠٪ من مرتادي المساجد هم من معتنقي الاسلام (عن دراسة ميدانية للكويتي ابراهيم مرزوق، ١٩٩٨؛ ودراسة مفصلة لمجلس العلاقات الاسلامية الاميركية «كير» CAIR بالنسيق مع معهد «هارتفورد لدراسات الأديان»، ٢٠٠١، موقع CAIR على الإنترنت http:/ www.cair-net.org).

وكان ثاني مسجد في الولايات المتحدة قد بني في ديترويت في منطقة هايلاند بارك بالقرب من أول مصنع للسيارات يخص فورد، وذلك في العام ١٩١٩، وعلى يد أفراد من الجالية اللبنانية المسلمين الذين هاجروا إلى هناك في مطلع القرن العشرين، تجذبهم الثورة الصناعية وحاجة الولايات المتحدة إلى اليد العاملة (المسجد الاول بني في ١٩١١ في داكوتا الشمالية). أما أول إمام، فقد أرسله الازهر إلى نيويورك عام ١٩٥٠. وفور وصوله بدأ العمل مع مسلمي المدينة الماليزيين والهنود والكاريبيين لإقامة المركز الاسلامي.

وفي ١٩٥٢، بدأ العمل لإقامة المركز الاسلامي في واشنطن، وأنشأته الدول الاسلامية الثلاث الوحيدة التي كان لها آنذاك تمثيل دبلوماسي في أميركا وهي مصر وأفغانستان وايران. وفي ١٩٥٧، افتتحه الرئيس أيزنهاور رسميًا.

بدايات وجود المسلمين على أرض الولايات المتحدة: «قدم معظم المسلمين الاوائل إلى أميركا مكبّلين بالسلاسل. كانوا سودًا بيعوا أرقاء ابتداء من عام ١٥٣٠ في غرب افريقيا إلى تجار بيض، وشُحنوا عبر المحيط إلى البرازيل ثم إلى منطقة الكاريبي، وبعدئذ إلى المستعمرات البريطانية التي أصبحت في ما بعد الولايات المتحدة. ويقدّر انه، عبر السنين، وفي أحد أسوأ الفصول المخزية في تاريخنا، استرق في الولايات المتحدة حوالي عشرة ملايين انسان، كان زهاء ٢٥٪ منهم من المسلمين، أرغموا على التخلي عن دينهم. لقد اشترطت إحدى مواد الدستور الاميركي إنهاء استيراد الرقيق عام ١٨٠٨، إلا أن الرق نفسه لم ينته إلا في أواخر ١٨٦٥، أي بعد ٢٦ عامًا من تحريم البريطانيين ممارسة الرق.

«وقدم المسلمون الآخرون إلى شواطئنا طواعية، وكان بعضهم بين أوائل النازلين في أميركا الشمالية. وتشير وثيقة قديمة إلى أن البحارة المسلمين قدموا إلى أميركا الشمالية عام ١١٧٨، أي قبل ثلاثة قرون من رحلة كولومبوس الاولى. وكان بعضهم من الصين وآخرون من غرب افريقيا. وفي ١٣١٢ كان مسلمون من منطقة مالي في أفريقيا، أول من استكشف المناطق الداخلية التي اصبحت، في ما بعد، الولايات المتحدة، مستخدمين نهر المسيسيبي طريقًا لهم. وفي ١٤٩٢، كان بحارة مسلمون بين بحارة كولومبوس خلال رحلته الناجحة إلى العالم الجديد. وحمل معه ايضًا وثيقة يشير فيها العالم العربي الإدريسي إلى أن ثمانية مستكشفين مسلمين اكتشفوا قارة جديدة قبل ذلك بسنوات.

«وكان بين المهاجرين المتأخرين مسلمون من إسبانيا وشمال افريقيا هربوا من محاكم التفتيش الكاثوليكية بالانضمام إلى المستكشفين الاسبان. استقر بعضهم في فلوريدا وجنوب غربي الولايات المتحدة. وكان ثمة مسلمون بين الصينيين الذين ساعدوا في بناء شبكة السكك الحديد عبر القارة.

«وبدأت أضخم هجرة للمسلمين في أواخر ستينات القرن العشرين معظمهم من جنوب آسيا والدول العربية. وكانت هجرات المسلمين الرئيسية بدأت عقب الحرب الأهلية الاميركية، وتزامنت الزيادات الأخرى مع الحروب وفترات الركود الاقتصادي. وبحلول ١٩٩٥ أصبح بالامكان تقسيم المسلمين الاميركيين بالتساوي بين مهاجرين ومولودين، ممثلين في خمسين مجموعة إتنية مختلفة» (بول فندلي، «لا سكوت بعد اليوم»، Silent no more، ٢٠٠١، نقلًا عن «الحياة»، التي نشرت من الكتاب ١٣ حلقة ابتداءً من ٢ ايلول ٢٠٠١).

«التركوس»، عرب الامبراطورية العثمانية: في ١٨٧٦، أرسلت الامبراطورية العثمانية وفدًا إلى معرض فيلادلفيا الدولي رافقه حرفيون وتجار لبنانيون وسوريون أدركوا مدى الفرص المتاحة للعمل هناك. فبدأت تهاجر أعداد كبيرة إلى الاميركيتين، الشمالية والجنوبية، من عرب «بلاد الشام»، نحو ٩٠٪ منهم من اللبنانيين. وهؤلاء هم الذين أُطلق عليهم إسم «تركوس» (نسبة إلى تركيا)، وكانوا بغالبيتهم الساحقة من المسيحيين. وبعدما

باشر العثمانيون تطبيق قوانين الخدمة العسكرية الإلزامية عام ١٩٠٨، بدأت أعداد كبيرة من المسلمين تولي وجهها نحو أميركا. وهؤلاء الرواد الاوائل هم الذين أقاموا أول مسجد في الولايات المتحدة، وهو مسجد «روس» في داكوتا الشمالية.

وفي الثلاثينات استمرت الهجرة، لكن الحرب العالمية الثانية أوقفتها. وبعدها، بدأ يصل جيل جديد من المهاجرين، فلسطينيين ومصريين وسوريين وعراقيين وغيرهم ممن فضلوا الرحيل عن بلادهم نتيجة الاضطرابات السياسية.

وفي ١٩٦٥، سجلت دائرة الهجرة الاميركية وصول ٢٠٠ ألف عربي. وشكل الفلسطينيون النسبة الكبرى بين المهاجرين العرب في هذه الفترة، يليهم المصريون والصوماليون والسودانيون. وعادت الهجرة لتعرف زخمًا جديدًا بعد حرب ١٩٦٧.

مسلمون آخرون وفدوا إلى الولايات المتحدة، خصوصًا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية. فوصلت أعداد من التتار والألبان والبوسنيين في فترة ما بين الحربين العالميتين (في ١٩١٥، أقام الألبان مسجدًا في مين). ومنذ الستينات، بدأ الأتراك يستغلون الفرص الاقتصادية المتاحة لهم في الولايات المتحدة مثلما فعل مسلمو أفريقيا وأندونيسيا وماليزيا. وربما كان أكثر المسلمين المهاجرين تعصبًا وغيرة على دينهم هم الوافدون من الهند وباكستان وبنغلادش نتيجة الحرب الدينية التي شهدتها شبه القارة الهندية.

المسلمون السود الاميركيون، جماعة أمة الاسلام: يقول المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي إن خيبة أمل السود، حين وجدوا أن الوحدة الدينية التي تجمعهم مع البيض لم تحمهم من المهانة وظلم التفرقة، أقبلوا على الاسلام سعيًا منهم إلى نعم المساواة.

ورُسخت الظاهرة الاسلامية، كمجموعة داخل السود الاميركيين، في مطلع القرن العشرين، وإن بدأت قبل ذلك على مستوى الأفراد والجماعات المبعثرة. ولقد توحّد المسلمون السود على أرض الولايات المتحدة في إطار تنظيمي عام هو جماعة «أمة الاسلام»، وذلك بدءًا من العام ١٩١٣. وأنشأ «أمة الاسلام» وقادها نحو ١٦ سنة متوالية رجل مسلم أسود هو «ألدور علي»، ثم تبعه في قيادتها «فراج محمد» لمدة عام واحد اختفى بعده تاركًا قيادتها لخلفه ومريده «إيليا محمد» الذي استمر قائدًا لها حتى نهاية الستينات حين توفي وخلفه إبنه وارث الدين بن محمد الذي بدأ يقود «أمة الاسلام» منذ ١٩٧٦.

ولكن ما هي إلا سنوات قليلة حتى حدث انفصال تيار في الجماعة قاده لويس فراخان الذي أصرّ على تبني الفلسفة التي نشأت عليها الجماعة منذ الاساس في مواجهة التيار المعتدل الذي يقوده وارث الدين.

ويصر فراخان على استمرارية منهج التمييز العنصري ضد الأبيض مع مزج هذه الرؤية بأساطير تاريخية تؤكد على مضامينها لتبرير الرؤى الانفصالية الداعية إلى الاستقلال القومي للسود على ارض إحدى الولايات الاميركية. وقد استثار هذا المطلب عداوة السلطات الاميركية كما كان يستثيرها على الجماعة تحت قيادة ألدور علي وفراج محمد وإيليا محمد، وهو النهج الذي تجاوزه وارث الدين.

ألدور علي (حركة الموريين): إسمه «تيموثي دور». ولد في ١٨٨٦ في ولاية كارولاينا الشمالية. في ١٩١٣، غير إسمه إلى «ألدور علي»، وأسس معبد «العلم الموري الاميركي» (نسبة إلى «مور» = المغاربة الذين يعتبرهم ألدور آسيويين) في نيويورك. وكان يعتقد انه إذا أراد شعب الوصول إلى شيء معين لا بد أن يكون له وطنه. لذلك أكد على أن السود كانوا آسيويين، ودعا إخوانه أن ينكروا أية صفة إلا آسيويتهم، أي أنهم موريون (مغاربة). وكان يؤكد على أن الاسلام هو دين الرجل الأسود من الآسيويين، أما المسيحية فهي دين الرجل الأبيض الاوروبي. وهنا بدأت، لدى سود الولايات المتحدة، عملية التخليط والمزج بين الدين وبين القومية قصدًا إلى تحقيق نوع من الهوية وإيجاد وسائل يستطيع بها توحيد شعبه المضطهد ومنحه مصدرًا للفخر والاعتزاز. وضمت تصوراته كثيرًا من الأسطورة وقليلًا من الحقيقة الدينية (صلاح سالم، باحث مصري، «الحياة»، ٢٠ آب، ١٩٩٤، ص٧).

فراج محمد علي: نمت الجماعة (أمة الاسلام) على يد ألدور علي وضمت الكثير من السود الذين بُهروا بشخصه وبمبادئه التي سمّاها «الاسلام»، إلا أن دعاوى الانفصال لم تظهر في دعواته. وبوفاته في نهاية العشرينات كانت حركة الموريين من أتباعه قد انتشرت في عدد من كبريات المدن الشمالية خصوصًا في ديترويت وفيلادلفيا

إلى بعض مدن الجنوب، ولا تزال حتى الآن تمثل جيوبًا صغيرة في هذه المدن.

في ١٩٣٠، ظهر شخص في ديترويت أثار شكوكًا عديدة حوله حتى تأكد أنه مبشر مسلم شديد التعصب لدينه يدعى فراج محمد علي، ويمارس تخليطًا بين الدين والقومية مشابهة بسلفه ألدور علي، بما جعل من مذهبه في الدعوة نوعًا من «النازية المضادة»، واختفى هذا الرجل بعد أن أوكل أمر الجماعة إلى أحد أتباعه وهو إيليا محمد. وكان اختفاؤه مثيرًا تمامًا كظهوره. إذ قيل إنه اختفى انتظارًا لساعته الموعودة التي يعود فيها إلى دار الدعوة التي كان قد أنشأها في ديترويت. أما الأقرب إلى الصدق فهو ما يروى من أنه قد ذهب ضحية لمكيدة أعدائه السياسيين أو الدينيين. وقال بعض أتباعه إنه قتل بأيدي المنشقين عليه لأنه كان يجرد حملته السياسية لعداء الرجل الأبيض ولا يوصي أتباعه بالولاء للدولة القائمة. وخشيت الفئة المنشقة على مستقبل جماعة أمة الاسلام من خطر المواجهة مع السلطة وتعرضها للملاحقة تحت طائلة القانون، فخالفوه وجهروا بولائهم للسلطة الدنيوية مع احتفاظهم برسالتهم الدينية الثقافية (صلاح سالم، مرجع مذكور أعلاه).

إيليا محمد: خلف فراج محمد في قيادة جماعة أمة الاسلام. انتهج إيليا محمد نهج فراج في معاداة الرجل الأبيض وتخليط الدين بالاسطورة والقومية. ونجح في قيادة الجماعة حين وحّد الفصائل المورية التي تبعثرت بموت ألدور علي، وأنشأ جناحًا عسكريًا للجماعة هو «تمرد الاسلام»، وزاد أتباعه من السود، ورفض انضمام البيض إلى جماعته حتى ولو كانوا من المسلمين.

استفاد إيليا محمد من حركة الصعود السياسي التي اجتاحت العالم الشرقي الذي يضم الصفر والملونين في مواجهة الأبيض الذي يمثل قوى الاستعمار إبان حقبة التحرر في الخمسينات والستينات. من أشهر ما كان يركّز عليه في خطابه: «إنها كراهية تولدت من الكراهية...».

هكذا استمرت الثقافة السياسية الانفصالية أكثر وضوحًا وتبلورًا في ظل قيادة إيليا محمد حتى نهاية الستينات، وزاد من حدة خطابه فطالب بإنشاء وطن للسود على أرض إحدى الولايات. فتزايد الأنصار في أيامه، ونمت ثروة الجماعة وقوة جناحها العسكري مستفيدة من اتساع هامش الحقوق المدنية والسياسية كثيرًا في فترة الستينات بالذات (صلاح سالم، مرجع مذكور أعلاه).

مالكوم إكس: يعرف ايضًا باسم «مالكولم ليتل». ولد في ١٩٢٥ (وقُتل، اغتيالًا، في ١٩٦٥)، وهو ابن مبشر معمداني. اعتنق الاسلام، واتخذ إسمًا جديدًا له هو الحاج مالك الشهباز. وضع في رأس اهتماماته تعزيز كرامة السود، وصاغ مفاهيم حول القومية السوداء. منذ صغره عاش عداء البيض للسود. فكان في الرابعة من عمره عندما رأى زمرة من عصابة ال«كو كلو كلان»، وهي عصابة عنصرية إرهابية بيضاء، يحرقون منزله، كما سمع ماركيز جارفي، وهو قائد أسود في حي هارلم، يقسم أمام والده على العودة إلى أفريقيا.

وبعد تجربة كثيفة في الغيتو الاسود في حي هارلم، دخل مالكولم السجن وهو في الحادية والعشرين من العمر بتهمة الاختلاس. وفي السجن، وبعد احتكاكه مدة سبعة أعوام بمسلمين سود، اعتنق مالكولم الاسلام. وبعد خروجه من السجن إلى حي المسلمين السود في شيكاغو والتقى برئيس المذهب الحاج محمد أليجاه، واتبع طريقة الحاج محمد ومفهومه للعالم. رأى الحاج أليجاه في مالكولم مواهب عديدة، فأرسله لإلقاء سلسلة من المحاضرات في أنحاء البلاد، وبعدها عين الحاج مالك (مالكولم) إمامًا للجامع السابع في نيويورك.

كان لمحاضراته الكثيرة وقع عميق في نفوس السود، إذ كان يتحدث باسلوب حار عن استغلال البيض للسود، فاتبعه أنصار كثر. وبعد تصريحاته حول اغتيال الرئيس جون كينيدي (تشرين الثاني ١٩٦٣)، والتي قال فيها إن اغتيال كينيدي هو وضع للأمور في نصابها، تعرّض السود إلى موجة عنف قوية من البيض استمرت مدة طويلة، ما دفع الحاج أليجاه إلى وضع نهاية لنشاطات مالكولم في مؤسسات المسلمين التي يقودها. وفي آذار ١٩٦٤، أعلن مالكولم عن تأسيس تنظيم ديني هو «الجامع الاسلامي»، يهدف إلى النضال ضد الاستغلال الاقتصادي والسياسي وضد تدهور الوضع الاجتماعي في «أميركا السوداء». وفي أواخر أيامه أسس منظمة من أجل الوحدة الافريقية-الاميركية، وأدّى فريضة الحج إلى مكة. وبعدها، تخلّى عن نزعته التعصبية للسود، وإن استمر داعيًا إلى استعمال العنف كوسيلة للدفاع عن النفس. فواجه بذلك أكثرية القادة السود الذين كانوا يدافعون عن الحقوق المدنية للسود عن طريق

تركيز نضالهم على المقاومة السلمية أو اللاعنف (كان مارتن لوثر كينغ أبرزهم). وبعد اغتياله في ١٩٦٥، استمرّ ملهمًا للقوميين السود الذين راحوا يطوّرون مقولاته التي تركّز على التمييز بين السود والبيض متخلّين، بشكل عام، عن الرجوع إلى الاسلام واستلهام تعاليمه («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠ ص٦٨٣-٦٨٤، بتصرف).

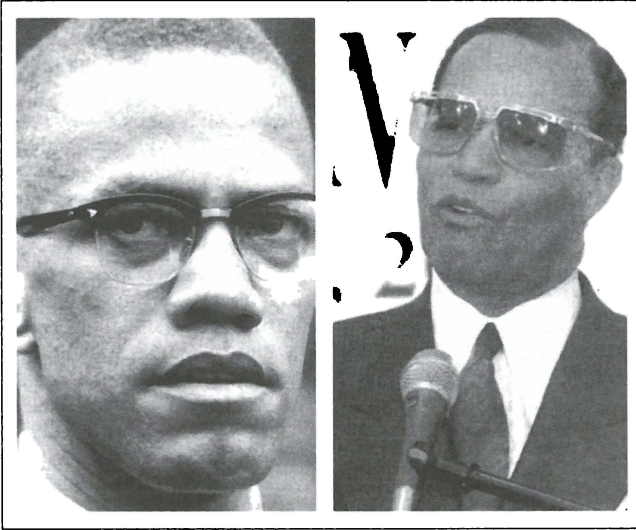
يقول صلاح سالم (في المرجع المذكور آنفًا، «الحياة»، ٢٠ آب ١٩٩٤، ص٧) إن مالكولم إكس انضم في ١٩٤٧ إلى جماعة أمة الاسلام وصار أحد أهم أتباع إيليا محمد (الحاج إيليجا) حتى عام ١٩٦٣ عندما تزايدت خلافاتهما حول الموقف من السلطة والقانون الاميركيين، وتمّ تعليق عضوية مالكولم لمدة ثلاثة شهور أعلن هو استقالته قبل نهايتها بشهر واحد وسافر إلى مصر والسعودية وأعلن توبته عن تعاليم إيليا محمد واعتناقه الاسلام الصحيح. وفور عودته حاول تشكيل جماعة على الاسلام الصحيح، لكنه اغتيل برصاصات مجهولة بعد ذلك بعدة شهور وقبل أن يتم عمله، «وحامت الشبهات حول جماعة أمة الاسلام التي استمرت تعمل في إطار الفلسفة العنصرية الموروثة التي أوصلتها إلى الصدام مع السلطة».

وارث الدين بن محمد: في نهاية الستينات توفي إيليا محمد واغتيل مالكولم إكس وآلت قيادة «أمة الاسلام» إلى أحد ابناء إيليا محمد، وارث الدين الذي استطاع بفطرته واشراقاته أن يدرك قيمة ومعنى الاسلام الأصيل، خصوصًا بعد أن درس اللغة العربية وعلوم القرآن والسنّة النبوية. فأحلّ تعاليم القرآن محل المبادئ العنصرية التي قال إنها تمثل مرحلة إنتقالية كانت لازمة للنهوض بالأفرو أميركيين المسلمين. وقام بتغيير إسم الجماعة غير مرة، من «أمة الاسلام المفقودة المكتشفة في برية أميركا الشمالية» إلى «الأمة الاسلامية»، ثم «الجالية الاميركية البلالية» (نسبة إلى بلال أول مسلم أسود على عهد النبي)، ثم إلى «أمة الاسلام العالمية في الغرب» في عام ١٩٧٦، ثم إلى «البعثة الاميركية الاسلامية» عام ١٩٨٠. وفي ١٩٨٥ انضمت الجماعة رسميًا إلى الجالية الاسلامية العامة في الولايات المتحدة وأصبح يشار إلى أعضائها بأنهم مسلمون فقط. ولم يقتصر هذا التحول على إسم الجماعة فقط، بل امتد، منذ مؤتمر نيو أورليانز الذي عقدته الأكاديمية الاميركية، إلى المساجد التي كانت تسمى «معابر» وأصبح العاملون بها يسمون «أئمة». وتحول إسم صحيفتهم إلى «الأخبار البلالية»، ثم إلى مجلة «المسلم الاميركي»، وأصبح إسمها الآن «المسلم» (صلاح سالم، المرجع المذكور أعلاه).

لويس فراخان: انشق عن وارث الدين بن محمد، وأعاد الجماعة إلى «أمة الاسلام» وعارض خط الاعتدال والتقارب مع المجتمع الأبيض، ودعا إلى ضرورة الانفصال وإقامة دولة منفصلة. وتمتع لويس فراخان بقدرة شديدة على النقد اللاذع وإبداء الملاحظات الاسلامية التي تثير حفيظة البيض.

ثابر لويس فراخان على تأكيد التزامه بخط إيليا محمد (المعتبر المؤسس الفعلي لأمة الاسلام، تنظيمًا وفكرًا دينيًا وسياسيًا)، وحقق بروزًا إعلاميًا في مسألتين: نجاحه في استقطاب أكثر من مليون افريقي أميركي (أميركي أسود) في مسيرة في العاصمة واشنطن عام ١٩٩٥ ودعوتهم إلى تعزيز دور الأسرة في مجتمعهم؛ والمسألة الأخرى هي خطاباته اللاذعة التي أقحمته في سجالات كلامية مع العديد من الشخصيات والمؤسسات.

وفي أواخر شباط ٢٠٠٠، عقد فراخان احتفالًا شعبيًا حاشدًا تجاوز فيه الإبهام الذي اتسمت به مواقفه إزاء موضوع المعتقد. فأعلن صراحة انه تخلى عن فكرة الحلولية الإلهية بشخص فراج محمد علي، وعن اعتبار دعوة إيليا محمد رسالة جديدة، مؤكدًا إيمانه الاسلامي الصرف، وداعيًا جماعته ومؤيديه إلى التزام الفرائض الاسلامية كافة دون تبديل، بما في ذلك الصوم في شهر رمضان بدلًا من شهر كانون الاول وفق ما سنّه إيليا محمد. فـ«المخلصان» (فراج وإيليا)، وفق وجهة نظره الجديدة التي تقدم بها فراخان في الاحتفال (شباط ٢٠٠٠)، كانا مصلحين وحسب، ربما أدركا الطبيعة المجزوءة لطرحهما لكنهما ارتضياها للتدرج ولعدم استعداد جمهور السود لتقبل الدعوة الاسلامية الصرفة، أو ربما أرادا الصواب وأخطآ فلهما أجر واحد، وبهذا كان احتفال شباط ٢٠٠٠ محطة تحوّل مهمة في «اسلام السود الاميركيين» باتجاه العقيدة الاسلامية، وإن كانت مؤسسات «أمة الاسلام» لم تبادر فورًا إلى الاستجابة لدعوته وأعلن أكثرها تمسكه بعقيدة إيليا محمد. وكان فراخان في ١٩٩٦ زار ليبيا وايران والعراق، ورفضت وزارة الخزانة الاميركية السماح له بتسلم هبة مالية من العقيد القذافي.



لويس فرخان مالكولم إكس

اسمه الأصلي لويس يوجين والكوت. حافظ على إسم لويس واختار فراخان (أو فرقان، أي «القرآن»). ولد في شيكاغو عام ١٩٣٤. انقطع عن الدراسة الثانوية ليصبح مطربًا في ملهى ليلي، وكان إسمه الفني كاليبسو جين، ولقبه «الساحر». عزف عن اللهو والمجون بعدما استمع ذات يوم من ايام العام ١٩٥٥ إلى زعيم «أمة الاسلام» إيليا محمد يلقي إحدى خطبه، فتقرّب منه وكسب ثقته وبدأ صعوده في صفوف «أمة الاسلام».

«مسيرة المليون» (واشنطن، ١٩٩٥) التي دعا إليها لتكون منطلقًا وتعهدًا بوقف انحدار المجتمع الاميركي الأسود الأخلاقي المريع (انغماس الرجال في العنف والجريمة والمخدرات) والعودة إلى قيم الدين والعائلة والعمل والإبداع، جعلت منه الزعيم الأسود الأبرز. وفي خطابه في المسيرة دعا الجميع إلى ترديد قسم جماعي التزموا فيه باحترام الاطفال وعدم السعي لإيذائهم أو استغلالهم واحترام النساء «واهبات الحياة» وعدم الإساءة إليهن بالضرب أو السبّ أو باستعمال كلمات بذيئة. وكذلك الالتزام بعدم استعمال الاسلحة النارية والأسلحة البيضاء ضد اي أسود أو أي كائن بشري آخر إلا في حالة الدفاع عن النفس، وبعدم إيذاء الأجسام باستعمال أي نوع من أنواع المخدرات... .

جهل الأميركيين للإسلام والمسلمين (مناقشة): في العام ٢٠٠١، وقبل وقت قصير من عملية ١١ ايلول ٢٠٠١ الارهابية، صدر في الولايات المتحدة كتاب (لا سكوت بعد اليوم»، مواجهة الصور المزيفة عن الاسلام في أميركا» لبول فندلي:

"Silent no more, contranting america's false images of islam", Paul Findley. واعتمد المؤلف فيه على معايشة وملاحظة شخصية دقيقة للعناصر المتحكمة في علاقات «المجتمع الاميركي المسيحي الأبيض» مع «المجتمع الاميركي المسلم» بشقيه الأسود والعربي الآسيوي

المهاجر. وكل هذه العناصر تدور، برأيه، حول مسألتين أساسيتين: جهل الاميركيين لحقيقة الاسلام والمسلمين وجلّه جهل ناتج عن قصد وخطة مدروسة لهيئات معادية وذات مصلحة (وخصوصًا منها اليهود)؛ والمسألة الثانية جهل وقصور وعجز لدى المسلمين في سدّ ثغرة غربة المجتمع الاميركي المسيحي عنهم رغم توافر الامكانيات لهذه المهمة الرئيسية. فعلى الرغم من قدم الوجود الاسلامي في القارة الاميركية إلا أن المسلمين ما زالوا، حتى اليوم، يعيشون غرباء بالنسبة إلى جيرانهم المسيحيين الذين عملت المدارس الدينية والآلة الاعلامية الضخمة لترسيخ صورة المسلم الهمجي في أذهانهم.

ويركز فندلي على دور هذه الآلة الاعلامية الضخمة في تنميط صورة المسلمين وترسيخها لدى الرأي العام الاميركي. فيسرد حوادث كثيرة اُتُّهم المسلمون بارتكابها فور وقوعها من دون انتظار نتائج التحقيق. وربما كان أسطع مثال على ذلك انفجار مبنى المكاتب الفدرالية في أوكلاهوما عام ١٩٩٥، حين بدأ الاعلاميون يتبارون بإلقاء التهم جزافًا على المسلمين، مما عرّض حياة كثيرين منهم للخطر. وتبين في ما بعد أن مرتكب هذه الجريمة لا علاقة له بالاسلام ولا يعرف عنه شيئًا بل هو أميركي أبيض متعصّب لأميريكيته. ولو لم يعتقل ماكفاي (الرجل الاميركي الأبيض الذي فجرّ المبنى) لكان «خبراء الارهاب الاميركيين» استمروا بتوزيع مقولاتهم المعادية للمسلمين على محرّري نشرات الأخبار... .

وفي حديثه، وشواهده، عن «الافكار الاميركية النمطية» عن الاسلام، يأتي بول فندلي على ذكر عثور رالف برايبانتي، وهو عالم وكاتب بارز في الشؤون الاسلامية، في أحد مكاتب الكونغرس عام ١٩٩٢، على بحث يتضمن «معالجة للاسلام بوصفه العدو الكامن للولايات المتحدة، هي الاشمل في نوعها والأكثر إثارة للخوف». وكان برايبانتي يشير إلى كتاب ليوسف بودانسكي، مدير مجموعة العمل المتخصصة بالارهاب في الحزب الجمهوري.

ويعرض فندلي، من خلال استعراضه لعدد كبير من الافلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، الدور الرئيسي الذي تلعبه السينما والتلفزيون في تكوين الرأي العام الاميركي، وتاليًا في ما تعرضه كـ«وثائق عن الخطر الاسلامي» على أمن الاميركيين. ويلاحظ «مفارقة مؤلمة» وهي أن بعض الأكاديميين والمثقفين يشاركون في إشاعة هذه الخرافة، ويذهب بعضهم إلى التنظير لها فلسفيًا، حسبما فعل صاموئيل هانتغتون في نظرته حول «صراع الحضارات».

ويبرز فندلي «الخطأ الكبير» الذي يرتكبه المسلمون بعدم ردهم ما فيه الكفاية على ما يقدمه بعض المسلمين في العالم من صور عن الاسلام. فمعظم الاميركيين يظنون، على سبيل المثال، ان حركة «طالبان» التي سيطرت على معظم أفغانستان، وتدعو نفسها إمارة أفغانستان الاسلامية، هي عينة مما ستكون عليه الحكومات ذات الطابع الاسلامي. ويا لهول تعاطي المسلمين، خارج أميركا وداخلها، مع ظاهرة «طالبان»، إذ نادرًا ما كان يقع المرء على نقد من مسلم أو من مرجعية إسلامية لـ«طالبان» قبل تدميرها تمثالي بوذا. فكل هذه العوامل ساهمت في تعزيز الفهم الخاطئ ان حكومة «طالبان» هي النوع الذي يود المسلمون إنشاءه في أماكن أخرى من العالم. وهذا يزعج الاميركيين الذي يقلقهم ان يأتي يوم يغيّر فيه مسلمو الولايات المتحدة وجه أميركا إذا ما سيطروا سياسيًا (هل لعقل بشري في ايامنا أن يقبل منع الموسيقى، منع تعليم النساء، قتلهن في الساحات العامة والشوارع، ختان النساء!؟...).

وينتقل فندلي لتوه للدفاع عن جوهر الاسلام، ويقدم البراهين على أن الشريعة الاسلامية أنصفت المرأة أكثر من بعض القوانين الوضعية التي أساسها قوانين «الحضارة الغربية»، وعلى أن أعداء الاسلام والمسلمين عرفوا تمامًا كيف يستفيدون من غياب تقديم الصورة الحقيقية للاسلام بإشاعة صورة نمطية أخرى عن المسلمين، خصوصًا أن بعض التقاليد ما زال ساريًا حتى اليوم في العالم الاسلامي (ختان النساء، جرائم الشرف، الحجاب...).

ويدعو فندلي مسلمي الولايات المتحدة إلى الانخراط في السياسة الاميركية لمحو الصور المضللة، أي إلى ممارسة حقوقهم التي يكفلها الدستور، خصوصًا وأن أميركيين كثرًا وأوساطًا وهيئات أميركية على استعداد للانخراط في حوار بناء. ومن أبرز الشواهد التي يعطيها فندلي انه في أواخر ٢٠٠٠، قام «الاتحاد اللاهوتي الكاثوليكي»، كبرى مدارس اللاهوت والكهنوت الكاثوليكية العليا في الولايات المتحدة بإدخال برنامج الدراسات الكاثوليكية–الاسلامية احتفاء بالألفية الثالثة. وفي حفل الافتتاح، ألقيت كلمات لخطباء مسلمين، كطلعت عثمان الذي يترأس «المجلس المحلي للمنظمات

الاسلامية»، والدكتور محمد شريف بسيوني الذي لاحظ ان «الولايات المتحدة ربما كانت المكان الأفضل في العالم حيث يمكن ربط النهضة الاسلامية بالمسيحية واليهودية، لارساء الروابط المشتركة بين هذه الرسالات التوحيدية الثلاث». كما أصبح جايمس ديني، وهو من كبار المحسنين الكاثوليك في شيكاغو، الراعي الرئيسي للبرنامج، بعد زيارة قام بها مع زوجته كاترين إلى مدارس في فلسطين. وهو يقول بأسى: «ما كنت في السابق لأقدّر تمامًا التراث الذي يتشارك فيه الاسلام واليهودية والمسيحية. فما إن تستعرض كل هذا التاريخ حتى تبدأ بالتساؤل: أليس ذلك أساسًا كافيًا لشق طريق ما أمام التفاهم والتعاون؟ إن الحوار الشعبي يسيطر عليه التطرف. إن الناس في الشرق الاوسط من أتباع الديانتين، الذين لا يعرف بعضهم عن بعض شيئًا، يقودهم ويؤثّر فيهم أشخاص هامشيون».

وأعطى فندلي ايضًا شواهد كثيرة على قيام المسلمين المنخرطين في أنشطة تنظيمية وذات صلة بالسياسة العامة بخطى واسعة مؤثرة في مجال التفاهم بين الديانات المختلفة. لكنه يلاحظ أنهم ليسوا سوى جزء صغير من الجماعة الاسلامية في أميركا، فيقول: «إذا اعتمدنا لوائح العضوية والحضور في المؤتمرات السنوية التي تعقدها أكبر منظمتين اسلاميتين: الجمعية الاسلامية لأميركا الشمالية ISNA والحلقة الاسلامية لأميركا الشمالية ICNA، نستطيع أن نقدّر عدد المسلمين المنخرطين في النشاط المنظم. لكن أفضل التقديرات المبنية عليها تعطي رقمًا لمجموع هؤلاء لا يتجاوز مائتي ألف ناشط. أما بقية المسلمين، وهم أكثر من ستة ملايين نسمة، فإنهم أكثرية صامتة تقف على الهامش، ولا تقدّم أي دعم، حتى أنها تحجم عن المساعدة بالمال».

بول فندلي، مؤلف الكتاب الذي استُقيت منه هذه المراجعة السريعة، ألقى كلمة، بعد وقت قصير من صدور كتابه وبعد خمسة أيام من عملية ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك والبنتاغون، أمام جمع من الاميركيين التقوا في كنيسة جاكسونفيل، أعرب فيها عن مخاوفه من «مبادلة الارهاب بإرهاب يطاول المسلمين». وعاد بذاكرته إلى مشاهد الارهاب التي مورست ضد المسلمين في فلسطين ولبنان والعراق... وتوقف عند بيروت ١٩٨٢ حيث «حوّل مقاتلون وقذائف وصواريخ أميركية بيروت وضواحيها إلى أنقاض ممزوجة بأشلاء أجساد الناس (...) وحتى يومنا هذا فإن غالبية الاميركيين لا يعرفون شيئًا عن الدور الاميركي في الارهاب (...) ان الاميركيين لم يضغطوا على الزناد ولم يطلقوا الصواريخ، إلا انهم وعبر حكومتهم في واشنطن موّلوا ابتكارات الموت (...) والكونغرس وقبل أن تدفن بيروت الضحايا قدّم هبة جديدة بملايين الدولارات تسمح للمحاربين بإعادة التخزين. أنا كنت في حينه عضوًا في الكونغرس (...) ومن السخرية أن شعوبًا في دول أخرى تعرف أكثر مما يعرفه الاميركيون عن دور بلدهم في الشرق الاوسط، وكل هذا يدفعنا إلى عدم حصر الارهاب بما حصل في نيويورك والبنتاغون...».

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: (راجع «الهنود» في الباب السابق). عن المرحلة الممتدة من ٨٠٠ق.م. حتى قدوم الاسبان في ١٥١٣ ونزولهم على أرض فلوريدا، جاء في «الكتاب السنوي» الفرنسي Quid أن بين ٨٠٠–٤٠٠ق.م. كان في أميركا الجنوبية والوسطى مرسلون هندوس: عاش «فوتان» (تاجر) بين المايا، وكان مؤرخًا وزعيمًا، وعاش «فيكسيبيكوشا» لدى الهنود الزابوتيك في المكسيك، وكان كاهنًا، ووصل «سوم» إلى البرازيل وعلّم هناك شعب الـ«كابوكل» فنون الزراعة.

وبعد الميلاد، من القرن السادس حتى القرن الرابع عشر، قام الفايكينغ (رجال الشمال) بحملات إلى هناك بدأوها في كندا في العام ٥٥٠، ومنها إلى الجنوب على طول الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وأبرز رحلاتهم تلك التي قادها بجارني هرجولفسن في ٩٨٦، وليف إريكسون، ابن إريك الأحمر، في العام ١٠٠٠ حيث أنشأ مستوطنة فنلاند، وتورفين كارلسيفني الذي جاء من آيسلاند في ١٠١٠–١٠١٣، ومادوغ أب أوين في ١١٩٠ ووصل إلى الاباما، وبول كنوتسون (نروجي) في ١٣٥٦ الذي وصل إلى نيوبورت.

التاريخ الحديث مع وصول الاسبان: في ٢ نيسان ١٥١٣ نزل البحار الاسباني خوان بونسي دو ليون في فلوريدا، وفي صيف ١٥٢٦ أسس لوكاس فاسكيز أيلون أول مستوطنة أوروبية في كارولاينا الجنوبية، ولكنه ما لبث أن تخلّى عنها بعد شهور قليلة، ليعود فرناندو دو سوتو ليثبت وجود الاسبان بنزوله في فلوريدا (١٥٣٩) واستكشاف مناطقها. وفي ١٥٤٠، استكشف فرنسيسكو فاسكيز دو المناطق الجنوبية الغربية (من الولايات المتحدة الحالية) وأدخل إليها الجياد. وفي ١٥٦٥، أسس بيدرو مينديز دو أفيلي مستعمرة سانت أوغستين (فلوريدا الحالية) التي بدأ الهوغونو (البروتستانت الهاربون من فرنسا) والإسبان يتدفقون عليها منذ ١٥٦٧. وفي ١٥٨٠، أعلن عن قيام فلوريدا الغربية (ألاباما) وفلوريدا الشرقية. والجدير ذكره أن بين ١٥٤٠ و١٦٠٠، كان الاستعمار الاسباني للمكسيك يمدّ أراضيها باستمرار من جهة الشمال ويستعمر كاليفورنيا.

الفرنسيون: في ١٥٢٤، جاب جيوفاني دا فيرّازانو (فلورنسي، في خدمة الملك الفرنسي فرنسوا الاول، قُتل في جزر الأنتيل عام ١٥٢٨) سواحل كارولاينا وفلوريدا الشمالية.

بين ١٥٥٩ و١٥٦٤، فشلت محاولات البروتستانت الكالفينيين إقامة مستعمرة فرنسية باسم «فرنسا الجديدة» شمالي فلوريدا. في ١٥٦٢، أسس أحد الرواد الكالفينيين الفرنسيين، جان ريبولت، مستعمرة بور رويال الواقعة في كارولاينا الجنوبية، وما لبثت أن أصبحت مهجورة بعد سنتين فقط. وفي ١٥٦٤، أعاد ريبولت المحاولة، فأسس «قلعة كارولاينا»، التي سرعان ما غادرها مع رجاله (نحو ألف) بسبب فقدان المواد الغذائية. ولدى نزول الأميرال الاسباني بيدرو ميننديز دو أبيلا في المنطقة قضى على ريبولت وأتباعه بتهمة «الهرطقة» الدينية لاعتناقهم المذهب البروتستانتي. وثأرًا من الاسبان، هاجم دومينيك دو غورغ القلاع الاسبانية في مستعمرة سانت أوغستن وهدمها. وفي ١٦٠٧، توصل الانكليز إلى تأسيس مستعمرة فيرجينيا، وكانوا بدأوا ينحون في اتجاه ترسيخ مواقع أقدامهم متأثرين بما كُتب ونُشر عن المجزرة التي ذهبت بأرواح جان ريبولت وأتباعه، وكان السير فيليب سيدني وريتشارد هوكلويت قد اهتما بنشر وتوزيع أفكار وأعمال ريبولت وأتباعه في التبشير بالمعتقد البروتستانتي.

في القرن السابع عشر، توغل الكنديون الفرنسيون في المناطق الواقعة عند أعالي نهر الميسيسيبي: الأب ماركيت، وجوليت، وروبير كافلييه دو لاسال أسسوا لويزيانا، وفي ١٧٠٢، تأسست موبيل عاصمة لويزيانا، التي أصبحت في ما بعد عاصمة فلوريدا الغربية (الاسبانية). وفي ١٧١٨، أسس جان باتيست لو موين أورليانز الجديدة.

الهولنديون والسويديون: في ١٦١٤، تأسست شركة هولندا الجديدة؛ وفي ١٦٢٦، اشترى بيتر مينوي جزيرة مانهاتن. وفي ١٦١٩، جرى نقل أول دفعة من الرقيق إلى فيرجينيا. وفي ١٦٢٣، تأسست فورت أورانج (ألباني، نيويورك)، وبعدها بسنة واحدة فورت ناساو (ديلاوير)، وفي ١٦٢٦ نيو أمستردام (نيويورك) عاصمة المستعمرة. وفي ١٦٣٨، تأسست مستعمرة ديلاوير السويدية، وكانت السويد حليفة في الأثناء لهولندا. وفي ١٦٦٤، انضم ٧ آلاف مستوطن هولندي، مع أراضيهم، وكان يحكمهم بيتر ستيوفسنت، إلى الانكليز الذين كان بلغ عددهم مائة ألف.

الاستعمار البريطاني: البدايات الأولى للاستعمار الانكليزي للولايات المتحدة بدأ في ١٥٨٤، مع وصول أول دفعة للمستوطنين الانكليز يقودهم وولتر رالايغ Walter Raleigh وتأسيسهم مستعمرة اختاروا لها إسم «فيرجينيا»، نسبة إلى اللقب التي كانت تحمله ملكة انكلترا «الملكة العذراء».

في ١٦٠٧، أقام ١٢٠ شخصًا عند مصب نهر كنّيبيك (في منطقة الماين)، ثم غادروها بعد شهور قليلة. وفي ١٠ نيسان ١٦٠٧، أسس جاك الاول مستعمرتين: مستعمرة لندن، ومستعمرة بليموث؛ وكان جاك الاول يطالب لانكلترا بالاراضي الاميركية الواقعة بين خطي عرض ٣٤ و٤٥.

في ١٦٠٩، جاب هنري هدسون (١٥٥٠-١٦١١) المناطق الواقعة عند النهر والخليج اللذين يحملان إسمه. وفي ١٦١٤، أطلق الضابط الانكليزي سميث إسم «انكلترا الجديدة» على الأقاليم الواقعة بين خطي عرض ٤١ و٤٥. ومنذ ١٦٢٠، بدأ رجال دين إنكليز (منهم معارضون ومنشقون عن الكنيسة الانكليزية الرسمية) حملات تبشيرية، وكانت بينهم بعثة كاثوليكية يرأسها اللورد بالتيمور وأسست ماريلاند (١٦٣٢).

في ٢٨ تشرين الاول ١٦٣٦، تأسست جامعة هارفارد، وبدأت بأستاذ واحد و١٦ طالبًا. وفي ١٦٨٢، أسس ويليام بين بنسيلفانيا (حملت إسمه) التي عرفت نزاعات حدودية مع ماريلاند. وفي ١٧٣٢، تأسست جيورجيا، ومنها بدأت تنطلق مواقف وأعمال موجهة ضد فلوريدا الاسبانية.

في ١٧٥٤، عقد «مؤتمر ألبانيا» (أول مؤتمر يبحث في الاتحاد) ورفض مشروع الاتحاد بين المستعمرات الانكليزية. وفي ١٧٦٥، قامت حملة في المستعمرات الانكليزية تطالب بمقاطعة البضائع الانكليزية احتجاجًا على «قانون الطوابع» الذي أصدره البرلمان الانكليزي وفرض بموجبه رسومًا على الجرائد والمستندات الرسمية، وسواها... بغية تمويل الدفاع عن المستعمرات، فاضطرت الحكومة الانكليزية لإلغاء هذه الرسوم (١٧٦٦). لكن البرلمان عاد وأصدر قانونًا يقضي بفرض رسوم على الشاي والزجاج وأدوات الرسم والزيت والقصدير والورق، والهدف تمكين حكومة الملكة من دفع رواتب القضاة العاملين في المستعمرات. ورفض المستوطنون، أبناء المستعمرات، القانون الجديد ايضًا، وقتل الجيش الانكليزي خمسة منهم في بوسطن في ٥ آذار ١٧٧٠. وعلى الأثر ألغت الحكومة الرسوم المفروضة على البضائع كافة باستثناء الشاي. لكن المستوطنين تمسكوا بمقاطعتهم للبضائع الانكليزية، بل أكثر من ذلك، فقد قامت نخبة من أبناء بوسطن وشكلت «حزب الشاي في بوسطن»، وقام عدد منهم بإغراق حمولة ثلاثة مراكب إنكليزية كانت تنقل الشاي. وتعنتت السلطات البريطانية هذه المرة، ولجأت إلى قانون يجيز لها إقفال مرفأ بوسطن حتى يتم دفع التعويضات عن الحمولة.

أسباب التعنّت البريطاني: أدت حروب السنوات السبع، رغم الانتصار العسكري، إلى إفلاس خزائن العرش البريطاني (الملك جورج الثالث) الذي لم يبقَ له إلا فرض المزيد من الضرائب على مستعمراته في أميركا الشمالية، وزيادة استيراد المواد الاولية ومختلف المنتوجات بأسعار منخفضة جدًا، وتصديرها من جديد بعد تصنيعها، إلى المستعمرات بأسعار باهظة جدًا، الأمر الذي زاد في نقمة المزارعين الذين أصبحوا يشعرون بأنهم أميركيون أكثر منهم رعايا بريطانيين، إذ إن أكثر من ٢٠٪ يتحدرون من أصول أوروبية أخرى. فمنهم الفرنسيون البروتستانت (الهوغونو) الذين هاجروا من بلادهم بعد أن ألغى الملك لويس الرابع عشر في ١٦٨٥ مرسوم «نانت» (أو براءة «نانت») الذي يعطي بعض الحريات للبروتستانت، والهولنديون المستقرون في جزيرة مانهاتن وحول بحيرة هدسن في كندا حاليًا، والبلجيكيون (الوالون) والسويديون والدانماركيون والنروجيون وخصوصًا الالمان في ولاية بنسيلفانيا، وكل هؤلاء السكان بروتستانت. هذا فضلًا عن السود الذين كان بلغ عددهم في ١٧٦٠ نحو ٤٠٠ ألف نسمة.

حرب الاستقلال (١٧٧٥-١٧٨٣): رفض سكان الولايات دفع الضرائب وأرسلوا، في بادئ الأمر، مذكرة إلى الملك جورج الثالث يعربون فيها عن معارضتهم للسياسة البريطانية، ولكن بدون جدوى. عندها أخذت المعارضة تقوى وتتخذ شيئًا فشيئًا طابعًا سياسيًا، أي أن السكان رفضوا دفع الضرائب بحجة أنها أقرت من طرف برلمان ليس فيه ممثلون عنهم. وتوالت الاحتجاجات والمظاهرات. وعندما بدأ الجيش البريطاني يواجهها بالسلاح، ارتفع المطلب إلى «الاستقلال». وفي ٥ ايلول ١٧٧٤، انعقد أول مؤتمر تمثلت فيه المستعمرات في

أميركا الشمالية، وذلك في مدينة فيلادلفيا، حيث قرر ممثلو الولاية الاستمرار في مقاطعة البضائع البريطانية، وصاغوا في جو وطني حماسي مشروع الاستقلال. وفي ١٧٧٥، انعقد مؤتمر ثان للغرض نفسه، ولكنه لم يفض إلى نتيجة إذ قرّر الملك جورج الثالث إخماد صوت «رعاياه» بالحديد والنار.

وفي ١٩ نيسان ١٧٧٥، بدأت حرب الاستقلال (أو ثورة الاستقلال) بمناوشة بين قوة صغيرة من الثوار الاميركيين والجنود البريطانيين، واتخذت شكلًا أكثر نظامية وحسمًا بتعيين المؤتمر القاري للجنرال جورج واشنطن قائدًا عسكريًا عامًا وتكليفه بتشكيل جيش نظامي قاري إضافة إلى ميليشيات من الأنصار تابعة للولايات. وفرّ ممثلو التاج البريطاني في ١٧٧٦ من البلاد عندما أدركوا أن رياح الثورة أقوى من أن تقاوم. وأمام ذلك الفراغ السياسي، أسرعت كل ولاية إلى إقامة دولة خاصة بها. ثم انعقد مؤتمر عام (كونغرس) في ٤ تموز ١٧٧٦ قرّر توحيد كل تلك الدويلات ضمن دولة اتحادية واحدة مستقلة اتفق على تسميتها «الولايات المتحدة الاميركية». وإضافة إلى الجيش النظامي وميليشيات الأنصار، شكل الكونغرس جيشًا من المتطوعين، كان أبرزهم متطوعون من الفرنسيين على رأسهم القائد لافايت La Fayette (كانت فرنسا، العدو التقليدي لبريطانيا، تمد الدولة الفتية بمختلف المساعدات، وقاد لافايت ٥ آلاف متطوع فرنسي).

في صيف ١٧٧٦، جاء المندوبان الاميركيان، بنيامين فرانكلين وآرثر لي، إلى باريس، وعرضا توقيع معاهدة تجارة وتعاون، ثم طلبا، في كانون الثاني ١٧٧٧، مساعدة عسكرية من فرنسا. وكان سبق قدومهما إلى باريس، وضع «إعلان الاستقلال» الذي تم في اليوم الذي وقّع عليه قسم من مندوبي الولايات الثلاث عشرة، أي في ٤ تموز ١٧٧٦ (آخر الموقعين كان توماس ماك كين في العام ١٧٨١)، ووضع جيفرسون مقدمة هذا الاعلان، وكانت حول حقوق الانسان.

حقق الجيش الاتحادي الاميركي على القوات البريطانية انتصارًا كبيرًا في معركة ساراتوغا في نهاية ١٧٧٧. وفي ١٦ حزيران ١٧٧٩، أعلنت اسبانيا الحرب على بريطانيا. ولم تكد تطل سنة ١٧٨٠ حتى أرسلت فرنسا حامية من عدة آلاف بقيادة دو روشامبو. وفي ١٧٨١، أُرسلت للثوار عدة قطع حربية بقيادة الاميرال دو غراس تيلّي. وفي ١٩ تشرين الاول ١٧٨١، استسلم البريطانيون للجيش الاميركي–الفرنسي في مدينة يوركتاون، وبدأت مباحثات السلام التي انتهت بالتوقيع على معاهدة باريس في ٣ ايلول ١٧٨٣، التي اعترفت فيها بريطانيا رسميًا باستقلال الولايات المتحدة الاميركية.

بعد الاستقلال: بدأت المشاكل تبرز بين الولايات الثلاث عشرة الأولى في الاتحاد (راجع آنفًا الباب الخاص بالولايات) رغم الدستور الاتحادي الذي أخذ بعين الاعتبار دستور كل ولاية، وذلك لعدم وجود قوانين واضحة تضبط العلاقات التجارية ومختلف المعاملات الاقتصادية والمالية والقانونية بينها، بحيث سادت كامل المنطقة اضطرابات اقليمية خطيرة خاصة منذ ١٧٨٥. وفي ١٧٨٧، أرسلت كل الولايات مندوبين عنها إلى فيلادلفيا لحضور المؤتمر الاتحادي الذي قرر هذه المرة إقامة سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية عليا إتحادية، ثم وضع دستور جديد صادقت عليه كل الولايات الواحدة تلو الأخرى بين ١٧٨٧ و١٧٩٠.

☐ **١– جورج واشنطن** G. Washington: في ٣٠ نيسان ١٧٨٩، انتخب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة، وأصبحت نيويورك العاصمة المؤقتة. وأعيد انتخابه لولاية ثانية في ١٧٩٢، ثم رفض الترشح للمرة الثالثة رغم تيقنه من النجاح.

شهدت الجمهورية الفتية، في عهده، الخلافات الاولى بين أعضاء الحكومة الاتحادية، وخصوصًا بين وزير المالية الكسندر هاملتون الذي كان يريد إقامة نظام الحماية الاقتصادية لحماية المصانع الاميركية الناشئة وإنشاء مصرف قومي ووضع أسس قوية يقام عليها نظام مالي متين، ممثلًا بكل ذلك طموحات كبار الصناعيين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي، وبين جيفرسون وزير الخارجية والفيلسوف الذي كان يكنّ عطفًا كبيرًا للفلاحين ويعشق الريف والطبيعة ويكره الصناعة والمدن. لذلك ركز، في خلافه مع هاملتون، على تنمية الزراعة وأتباع سياسة التبادل الحر.

وقف الرئيس جورج واشنطن إلى جانب هاملتون. فاستقال جيفرسون وأخذ يجوب الارياف لتجميع الفلاحين وصغار التجار والحرفيين حوله، وأسس «الحزب الجمهوري» الذي أطلق عليه خصومه لقب الديمقراطي استهزاءً الذي سيصبح هو الإسم المعروف الذي أسسه جيفرسون رغم أن جيفرسون أراد له إسم



بنيامين فرانكلين　　　　توماس جيفرسون　　　　جورج واشنطن

«الجمهوري». وبالمقابل، أسس هاملتون «الحزب الاتحادي».

ولد جورج واشنطن في ٢٢ شباط ١٧٣٢ في مزرعة أسرته قرب نهر بوتوماك. حصل على قسط ضئيل من التعليم. كان ضابطًا في الجيش الانكليزي تحت إمرة الجنرال إدوارد برادك، وقاد جيش فيرجينيا المرابط عند الحدود ضد الفرنسيين والهنود. جاء خطاب الوداع الذي ألقاه في نهاية ولايته الثانية (في أيلول ١٧٩٦) قطعة من الأدب الاميركي الرفيع. وبعده اعتزل الحياة العامة وعاش في قريته (مونت فرنن)، وتوفي في ١٩ كانون الاول ١٧٩٩.

□ ٢- **جون أدامز** J. Adams: في ١٧٩٦، فاز الاتحادي جون أدامز في الانتخابات الرئاسية، وبسبب النظام الانتخابي الذي كان معمولًا به أصبح خصمه جيفرسون نائبًا للرئيس. واتخذت الحكومة الفدرالية مقرًا لها في واشنطن (كانت قبلًا في فيلادلفيا).

ولد جون أدامز في ١٧٣٥ في مساشوستس (وتوفي في ١٨٢٦). درس المحاماة في هارفرد، ونشط في التحريض ضد بريطانيا، وساهم في كتابة إعلان الاستقلال الاميركي، وتحمّس لإنشاء البحرية الاميركية. أصبح أول سفير أميركي في لندن عام ١٧٨٥، وأصبح نائب الرئيس جورج واشنطن. اتبع سياسة محافظة واصطدم بالسياسيين الشباب. انصرف، بعد انتهاء ولايته، إلى الاهتمام بالأدب.

□ ٣- **توماس جيفرسون** T. Jefferson: الرئيس الثالث للولايات المتحدة. رجل متعدّد المواهب، لعب دورًا رئيسيًا في تمتين دعائم الاتحاد والانطلاق به عالميًا وحاملًا لمبادئ وقيم الديمقراطية. ولد في فيرجينيا لعائلة ميسورة، ودرس القانون ومارس المحاماة. انتخب عضوًا في الكونغرس (المؤتمر) القاري الثاني (١٧٧٥)، وفي ١٧٧٦ أصبح رئيسًا للجنة صياغة وثيقة الاستقلال التي كتبها بنفسه. وعين حاكمًا لولاية فيرجينيا (١٧٧٩-١٧٨١)، حيث وضع وثيقة فيرجينيا حول «الحرية الدينية». عين سفيرًا في فرنسا، ثم عينه جورج واشنطن أول وزير للخارجية، فعمل على ترسيخ المبادئ والقيم الديمقراطية والبساطة في الحياة العامة (ملتقيًا إلى حد كبير، في هذا النهج، مع بنيامين فرانكلين). انتخب نائبًا للرئيس في ١٧٩٦، وكان على خلاف مع جون أدامز. وفي ١٨٠١، انتخب رئيسًا للجمهورية، وأعيد انتخابه للمرة الثانية في ١٨٠٥. وفي عهده اشترت الولايات المتحدة من فرنسا (نابوليون) ولاية لويزيانا، التي قسمت في ما بعد إلى عشر ولايات. كما تمّ في عهده حظر استيراد الرقيق. وبعد تقاعده، عمل جيفرسون على تأسيس جامعة فيرجينيا، وتم ذلك في ١٨١٨. توفي في ١٨٢٦. يعتبر جيفرسون مثلًا بارزًا وعاليًا للديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة.

□ ٤- **جايمس ماديسون** J. Madison: بعد جيفرسون انتخب جايمس ماديسون مرتين ايضًا، فاستمر رئيسًا من ١٨٠٩ إلى ١٨١٧. وهو ايضًا ديمقراطي جمهوري، ولد في فيرجينيا عام ١٧٥١ وتوفي في ١٨٣٦. في عهده أعلنت الولايات المتحدة الحرب على بريطانيا في ١٨ حزيران ١٨١٢، بسبب ما كانت القبائل الهندية في كندا تشنه من غارات على الاراضي الاميركية بتشجيع

بريطانيا، ومصادرة انكليز لمراكب أميركية كانت تتاجر مع فرنسا، وإشعال حرائق في واشنطن (بينها حريق البيت الأبيض ومبنى الكابيتول). وكتب النصر في الأخير للأميركيين (١٨١٤). وفي آب ١٨١٥، تمكن الاسطول الاميركي من القضاء على القرصنة البحرية في مرافئ مدينة الجزائر ومدينة تونس وطرابلس. وفي ١٨١٦، كانت المحاولة الاميركية الأولى لإنشاء قاعدة عسكرية وتجارية أميركية في أوروبا، وتحديدًا في جزيرة لمبيدوسا Lampedusa التي كانت تابعة لمملكة نابولي. لكن العداء الذي أظهرته بريطانيا لهذا المشروع أفشله.

☐ **٥- جايمس مونرو** J. Monroe: بعد ماديسون، انتخب جايمس مونرو (١٧٥٨-١٨٣١)، وهو ايضًا من الحزب الديمقراطي الجمهوري، وأعيد انتخابه لولاية ثانية، فاستمر رئيسًا من ١٨١٧ إلى ١٨٢٥. وأول عمل قام به هذا الرئيس شراؤه فلوريدا من اسبانيا (١٨١٩). وفي ١٨٢٣ أصدر وثيقة تاريخية عرفت بـ«وثيقة مونرو» (أو «مبدأ مونرو»)، وتنص على أن الولايات المتحدة تلتزم باحترام استقلال ومراكز نفوذ الدول الاوروبية، وعلى هذه الأخيرة احترام استقلال الولايات المتحدة. وكانت هذه الوثيقة الجزء الأهم من رسالته السنوية إلى الكونغرس، وكثيرًا ما كانت تعنون بالشعار الذي أطلقه: «أميركا للأميركيين».

☐ **٦- جون كوينسي أدامز** J.Q. Adams: هو ايضًا من الحزب الديمقراطي الجمهوري الذي أسسه جيفرسون، وهو ابن الرئيس الثاني. حكم لولاية واحدة (١٨٢٥-١٨٢٩). ومن أهم انجازات عهده فتح قناة إيرييه. وبرز، في ١٨٢٧، أناس بادروا إلى تأسيس طائفة المورمون (لا تزال قائمة).

☐ **٧- أندريو جاكسون** A. Jackson: من الحزب الديمقراطي. ولد في كارولاينا الجنوبية ونشأ في تنيسي، وشارك في حرب الاستقلال. مارس المحاماة مدة عشر سنوات، ثم انتخب عضوًا في مجلس الشيوخ (١٧٩٧). انسحب من الحياة السياسية (١٨٠٦) بسبب خلافه مع الرئيس جيفرسون. لمع إسمه فجأة كجنرال، وأصبح في مطلع ١٨١٥ بطلًا في نظر الرأي العام الاميركي عندما صدّ انزالًا بحريًا بريطانيًا على نيو أورليانز في الحرب، وقاد القوات الاميركية لفلوريدا عام ١٨١٨، وأصبح حاكمًا لها (١٨٢١-١٨٢٣)، ثم عضوًا في مجلس الشيوخ. انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٨٢٨ وانتخب ثانية في ١٨٣٢. فما كان منه إلا أن ظهر على صورة الاميركي الباحث عن المغامرة والغزو والتوسع، والمناصر للحروب ضد الهنود الحمر، والموزع للأسلاب والمناصب على أنصاره. تمكن من إنجاح مرشحه للرئاسة مارتن فان بورين ليخلفه عام ١٨٣٦. في عهده بدأ الخلاف بين الولايات الجنوبية والشمالية حول مسألة الرقيق.

☐ **٨- مارتن فان بورين** M.V. Buren (١٧٨٢-١٨٦٢) هو ثامن رئيس للولايات المتحدة (١٨٣٧-١٨٤١). نجل مزارع. درس الحقوق ومارس المحاماة، وانتخب عضوًا في مجلس الشيوخ، وكان مقربًا من جاكسون. فشل في معالجة الازمة الاقتصادية (١٨٣٧) وعارض ضم تكساس إلى الاتحاد، ففقد كل شعبية له.

☐ **٩- ويليام هنري هاريسون** W.H. Harrison (١٧٧٣-١٨٤١): الرئيس التاسع، عن الحزب الجمهوري. كان حاكم ولاية إنديانا بعد محاربته الهنود والانكليز. عضو مجلس نواب الولايات المتحدة (١٨١٦-١٨١٩)، ومجلس الشيوخ عن ولاية أوهايو (١٨٢٥-١٨٢٨). مات بعد توليه الرئاسة بشهر واحد متأثرًا بمرض ذات الجنب.

☐ **١٠- جون تايلر** J. Tyler (١٧٩٠-١٨٦٢): ولد في فيرجينيا وكان أبوه حاكمًا للولاية. درس المحاماة، وانتخب في الكونغرس عام ١٨١٦، ثم حاكمًا لولاية فيرجينيا، فعضوًا في مجلس الشيوخ. رشحه حزب الويغ (الجمهوري) لنيابة الرئاسة (مع هنري هاريسون للرئاسة) عام ١٨٤٠ وفازا، إلا انه كان أول نائب للرئيس يتولى الرئاسة بحكم موت الرئيس. وفي أثناء رئاسته ضم ولاية تكساس للاتحاد وعرف باستقلاله الشديد عن الأحزاب وقد رشحه الحزب الديمقراطي لتجديد الرئاسة رغم عضويته في الحزب المنافس، إلا أن تايلر قرر عدم خوض الانتخابات ثانية. اعتزل السياسة وحاول التوفيق بين الولايات المتحاربة في الحرب الأهلية الاميركية عام ١٨٦٠. ولما فشلت جهود وقف الحرب قبل عضوية الكونغرس المؤقت للولايات الجنوبية الكونفدرالية، ولكنه مرض ومات قبل نهاية الحرب.

☐ **١١- جايمس كنوكس بولك** J.K. Polk **(١٧٩٥-١٨٤٩)**: ديمقراطي. في عهده تأكد انضمام تكساس نهائيًا، إذ خاض الحرب ضد المكسيك متناسيًا «إعلان مونرو»، وانتهت في ١٨٤٨ بهزيمة المكسيك، وبنتيجتها ضمت، إضافة إلى تكساس، المكسيك الجديدة وكاليفورنيا. وواكب ذلك التوسع ازدهار اقتصادي بسبب نجاح القطاع الصناعي خصوصًا في المنطقة الشمالية التي أصبحت تعتبر المركز الرئيسي المحرّك لكامل اقتصاد الولايات المتحدة، وحيث أنشئت أول خطوط المواصلات وارتبطت أهم مدنه بشبكة واسعة من الخطوط الحديد. كما تركزت في تلك المنطقة حركة التجارة الداخلية والخارجية، وأصبح حي وول ستريت Wall Street في نيويورك مركزًا للبنوك الكبرى الذي يوجه حركة رؤوس الاموال. وهكذا فقد تركّز في تلك المنطقة (الشمالية الشرقية) ٥٠٪ من المنشآت الصناعية و٧٠٪ من مجموع الاستثمارات و٧٠٪ من اليد العاملة الصناعية، بينما اختصت الولايات الجنوبية بمزارع التبغ وخصوصًا القطن الذي كان يصدر منه ٧٥٪ إلى بريطانيا والذي كان يدرّ أرباحًا كبيرة على المزارعين بسبب رخص اليد العاملة (العبيد السود)، وبسبب اختلاف أنماط الانتاج بين قسمي الولايات المتحدة: الشمال الذي يريد اتباع سياسة الحماية الجمركية لحماية صناعاته وأسواقه من المنافسة الأجنبية، والجنوب الذي يريد عكس ذلك تمامًا، أي اتباع سياسة التبادل الحر لكي يتمكن المزارعون من تصدير منتوجاتهم بكل حرية.

☐ **١٢- زاكاري تايلر** Z. Taylor **(١٧٨٤-١٨٥٠)**: الرئيس الثاني عشر. ساهم في الحرب ضد البريطانيين (١٨١٢)، وحقق نصرًا عليهم في معركة فلوريدا. وأثناء حرب المكسيك، استولى على مونتري (١٨٤٦). تمتع بشعبية أتاحت له فرصة فوزه في الانتخابات الرئاسية في ١٨٤٨. أثار عداء الولايات الجنوبية بطلب ضم كاليفورنيا للاتحاد. مات بداء الكوليرا عام ١٨٥٠.

☐ **١٣- ميلّارد فيلمور** M. Fillmore **(١٨٠٠-١٨٧٤)**: الرئيس الثالث عشر (١٨٥٠-١٨٥٣). عُرف بعصاميته، إذ بدأ حياته العملية عاملًا بسيطًا، ودرس الحقوق وعمل في المحاماة، ومثل ولاية نيويورك في الكونغرس، وانتخب نائبًا للرئيس زاكاري تايلر (١٨٤٩)، ثم أصبح رئيسًا على أثر وفاة الأخير. عارض الاسترقاق وبذل جهودًا لتقريب وجهات النظر بين الجنوب والشمال.

☐ **١٤- فرانكلين بيرس** F. Pierce **(١٨٠٤-١٨٦٩)**: ديمقراطي. في عهده (١٨٥٣-١٨٥٧) اشترت الولايات المتحدة مكسيك الجديدة وأريزونا بمبلغ ١٠ ملايين دولار. انتخب رئيسًا رغم تعاطفه مع الجنوبيين. بعد نهاية ولايته، كان معارضًا للرئيس لينكولن في حرب الانفصال.

☐ **١٥- جايمس بوكانان** J. Buchanan **(١٧٩١-١٨٦٨)**: الرئيس الخامس عشر (١٨٥٧-١٨٦١). ديمقراطي. عُرف بسياسته المبالغة في النزعة السلمية، الأمر الذي سهّل أمام الولايات الجنوبية إعلان انفصالها.

☐ **١٦- أبراهام لينكولن** A. Lincoln **(١٨٠٩-١٨٦٥)**: الرئيس السادس عشر (١٨٦١-١٨٦٥). ولد في ولاية كنتاكي. انتقل إلى ولاية إنديانا عام ١٨١٦، ثم إلى ولاية إيلينوا عام ١٨٣٠، وفي ١٨٣٢ تطوع في الحرب ضد الهنود، وفي ١٨٣٤ أصبح عضوًا في برلمان إيلينوا، وبعده عمل في المحاماة، وفي ١٨٤٧ انتخب عضوًا في الكونغرس. وفي عام ١٨٥٦ انضم إلى الحزب الجمهوري الجديد، وانتخب عام ١٨٦١ رئيسًا للجمهورية، وفي عهده نشبت حرب الانفصال (الحرب الأهلية). كان همه الأول الحفاظ على وحدة البلاد، ما جعله يؤجل إعلان قانون تحرير العبيد إلى عام ١٨٦٣ مع أن الحرب كانت بدأت في ١٨٦١. اغتاله أحد المتعصبين للإبقاء على نظام الاسترقاق (يدعى جون ولكس بوث) بعد بضعة أسابيع فقط من تجديد رئاسته لولاية ثانية.

إلغاء الاسترقاق وحرب الانفصال (الحرب الأهلية ١٨٦١-١٨٦٥): جاء النقاش حول موضوع إلغاء الاسترقاق الذي بدأت تشهده الولايات المتحدة منذ ما قبل نحو ثلاثة عقود ليزيد من حدة الخلافات بين الشمال والجنوب. فالحركة الصناعية المتطورة في الشمال أدت إلى تغيير البنية الاجتماعية فيه وتحرير العقليات من بعض التقاليد السابقة، وبالتالي إلى خلق جيل من الشماليين أكثر تحررًا وتطورًا. وبدأت الصحف المعبّرة عن هذا التطور تصبح أكثر انتشارًا وتأثيرًا. فإلى تلك الفترة بالذات يعود

تأسيس الصحف الكبرى مثل «تايمز» و«هيرالد تريبون» و«صن». كما تمتنت العلاقة أكثر فأكثر مع أوروبا، وأخذت رياح التحرر والمساواة تهب على هذا الجزء من العالم الجديد. ولذلك قرّر أبناء الشمال والمسؤولون الاتحاديون إلغاء الاسترقاق (العبودية) على غرار قرار الإلغاء الذي صدر في بريطانيا في ١٨٣٣.

أما المزارعون الجنوبيون، الذين ظلوا في منأى عن أية نزعة اصلاحية، فقد كان لا يهمهم إلا المحافظة على الوضع الراهن والمتمثل في مواصلة «تجارة العبيد الافارقة» لما تقدمه من يد عامة مجانية تمكنهم من زيادة أرباحهم وتوسيع مزارعهم. لذلك قاوموا بكل عنف مبدأ إلغاء العبودية.

ثلاثة تيارات مثّلت المنادين بإلغاء العبودية:

– تيار جذري يريد إلغاء العبودية فورًا وبدون أي تعويض لكونها ظاهرة غير إنسانية تتنافى مع أبسط المبادئ المسيحية. ومثّل هذا التيار ويليام ليويد كاريسون مؤسس جريدة «المحرر» منذ ١٨٣١، ومؤلف كتاب «المجتمع الخالي من العبودية في انكلترا الجديدة» (أي الولايات المتحدة). وهو الذي ذهب إلى حد إحراق وثيقة الاستقلال بشكل علني لأنها تنص على عدم المساواة بين البشر.

– تيار معتدل قاده تيودور ويلد ونادى بإلغاء العبودية تدريجيًا ولم يرغب في الخروج عن الدستور الاتحادي.

– تيار محافظ أقرّ مبدأ إلغاء العبودية في الشمال مع ترك الحرية للجنوبيين في الاحتفاظ بنظام العبودية إذا أرادوا ذلك، وجعل المنطقة الغربية منطقة حرة خالية من العبودية، وتابعة تاليًا للشمال.

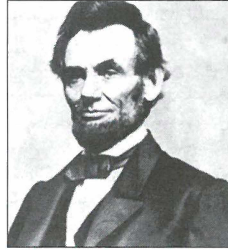
كان أبراهام لينكولن، قبل أن يتطور موقفه، ينتمي إلى التيار الأخير الذي كان يمثل غالبية رأي الشماليين، حتى أن معظم كنائس الشمال نفسه عارضت الأفكار التحررية.

وانعكس الصراع بين التيارات كافة على «العبيد» أنفسهم. وصدرت في الجنوب قوانين تعسفية أكثر صرامة في حقهم، من ذلك منعهم من التنقل بدون رخصة من صاحب المزرعة التي يعملون فيها وحرمانهم من التعليم ومن الاطلاع على أفكار وتشريعات إلغاء العبودية الصادرة من السلطات التشريعية والتنفيذية الاتحادية، وتصفية كل أسود يعتقد بأنه مؤهل ليكون «إنسانًا مفكرًا». وأصدر مؤيدو العبودية كتابات وتحليلات «فلسفية» تبرر العبودية بمبررات «لا إنسانية» و«لا عقلانية». فركّز «فلاسفة العبودية» على أن الافارقة السود هم من جنس بدائي متأخر، وبالتالي فلا يمكن لهم ان يستوعبوا الامور العقلية وليسوا قادرين إلا على الاعمال اليدوية، وباعتبار أنهم أقوياء جسديًا فمن الضروري الاستفادة من قوتهم ولو باستعمال العنف لصالح البشرية البيضاء الراقية.

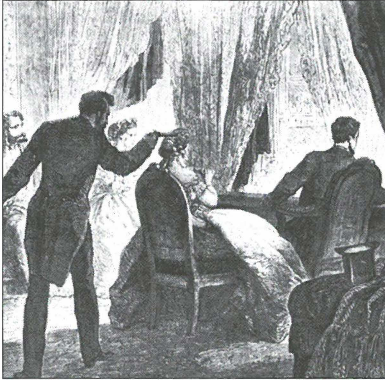
واستمرت الخلافات بين الفريقين تتخذ تارة طابعًا هادئًا وتارة أخرى طابعًا عنيفًا طيلة الفترة الممتدة بين ١٨٤٠ و١٨٦٠، أي منذ عهد الرئيس فان بورن إلى عهد الرئيس جايمس بوكانان الذي خلفه لينكولن. وتميزت تلك الفترة بضعف الرؤساء (مارتن فان بورين، ويليام هنري هاريسون، جون تايلر، جايمس كنوك بولك، زاكاري تايلر، ميلّارد فيلمور، فرانكلين بيرس، جايمس بوكانان) الذين كانوا يعملون دومًا على اتخاذ مواقف توفيقية بين الطرفين. وأبرز مثل على ذلك قرار الرئيس فيلمور في ١٨٥٠ بمنح ولاية كاليفورنيا نظام «الولاية الحرة» الخالية من العبودية في إقليم كولومبيا، وإبقاء بقية الاقاليم المنتزعة من المكسيك حرة في اتباع ما تراه بالنسبة إلى العبودية. وكذلك كان قراره «توفيقيًا» بالنسبة إلى ولاية كانساس–نبراسكا الذي أدّى إلى اشتداد غضب المزارعين الجنوبيين الذين انتفضوا ضده وبدأت بذلك أول حرب أهلية قصيرة (١٨٥٤). ولتهدئة الخواطر أعلنت المحكمة العليا أن القرارت التوفيقية المذكورة مخالفة للدستور الاتحادي.

في تلك الاثناء بلغ الحزب الجمهوري درجة من التوسع بحيث ما عاد بحاجة إلى أصوات الجنوبيين للفوز في الانتخابات. ففاز مرشحه أبراهام لينكولن في انتخابات ١٨٦٠ بأصوات الشماليين والغربيين فقط. وكان نجاحه، لما عُرف به من حماس لاعتاق العبيد، كارثة للجنوبيين الذين قرروا مواجهة الحكومة المركزية بالعنف، وأعلنت ١١ ولاية انفصالها، وهي: فيرجينيا، كارولاينا الشمالية والجنوبية، فلوريدا، ألاباما، الميسيسيبي، لويزيانا، تكساس، تينيسي، جيورجيا وأركانازاس، وقررت إقامة اتحاد في ما بينها. وبذلك اندلعت حرب الانفصال (الحرب الأهلية) التي دامت من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥، حيث أن لينكولن قرّر إعادة السيطرة على الولايات المنفصلة ليحافظ على وحدة البلاد.

رغم التفوق الاقتصادي للشمال فقد حقق الجنوبيون في المعارك الاولى انتصارات واضحة خصوصًا قرب مدينة واشنطن بفضل قياداتهم العسكرية مثل الجنرال «لي» Lee



ابراهام لينكولن (١٨٦٤)



لوحة تصور اغتيال لينكولن على يد أحد الممثلين أثناء حضوره مسرحية في فوردز تياتر في واشنطن (١٤ نيسان ١٨٦٥)

والجنرال جاكسون. وفي خطاب تاريخي أعلن لينكولن في ١٨٦٢ رسميًا إلغاء العبودية، كما بدأت القوة العسكرية للشماليين تتطور بسرعة مذهلة، إذ استطاعت نقل ساحات القتال إلى غرب جبال آبالاش، وتمكنت الوحدات البحرية من احتلال مدينة نيو أورليانز أحد المعاقل الرئيسية للجنوبيين. وأخذت القوات الجنوبية التي توغلت في بداية الأمر في ولاية بنسيلفانيا تتراجع شيئًا فشيئًا. ولم تأتِ سنة ١٨٦٥ حتى استسلم الجنرال لي Lee في مدينة فيرجينيا للجنرال غرانت Grant قائد القوات الشمالية، وانتهت بذلك تلك الحرب الأهلية التي ذهب ضحيتها بين قتيل وجريح أكثر من مليون أميركي في مقدمهم الرئيس أبراهام لينكولن نفسه الذي كان أعيد انتخابه ثانية في ١٨٦٤ والذي اغتيل في ١٤ نيسان ١٨٦٥ أي بعيد انتصار الشماليين بقليل.

يعتبر المؤرخون أن تلك الحرب، بقساوتها وفداحة خسائرها البشرية والمادية، أفقدت الاميركيين، بمختلف اتجاهاتهم، كل رغبة في الانفصال، فكانت العامل الرئيسي والقوي في صهرهم في بوتقة الأمة الاميركية التي ولدت في تلك الحرب وليس إبان حرب الاستقلال عن بريطانيا.

أما موقف الفرنسيين من الحرب الأهلية الاميركية فقد انقسم بين الليبراليين الذين كانوا معارضين للامبراطور نابوليون الثالث والذين أيدوا قضية الشماليين واعتبروها قضية انسانية وتطوع بعضهم للقتال إلى جانبهم، منهم أميرا أورليان وكونت باديس والأمير دو جوانفيل، وبين المحافظين الذين كانوا يبدون تعاطفًا مع الجنوبيين وطرق حياتهم بمعزل عن قضية العبودية.

☐ **١٧ - أندريو جونسون A. Johnson** (١٨٠٨-١٨٧٥): الرئيس السابع عشر. ولد في كارولاينا الشمالية لعائلة فقيرة. ثقف نفسه بنفسه، وتدرج في السلّم السياسي لولاية تنيسي إلى أن أصبح حاكمًا لها (١٨٥٣-١٨٥٧)، ثم أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، وكان إبان حرب الانفصال الشيخ الجنوبي الوحيد الذي أيدّ الرئيس لينكولن في سياسته الرامية إلى تحرير العبيد، وهذا ما جعل لينكولن يختاره نائبًا لرئيس الجمهورية عام ١٨٦٤. وأصبح رئيسًا للولايات المتحدة على أثر اغتيال لينكولن عام ١٨٦٥ حتى ١٨٦٩.

بعد أن وضعت الحرب الانفصالية أوزارها كان على المسؤولين أن يعيدوا بناء بلادهم، وأن يمضوا قدمًا في تحرير العبيد. فوضع تعديل دستوري في ١٨٦٥ ينص صراحة على تحريم العبودية بالاعتماد على خطاب لينكولن (١٨٦٢). وفي ١٨٦٦ جرى تعديل دستوري آخر يمنح السود الحقوق المدنية (وفي ١٨٧٠، أصبحت لهم الحقوق السياسية كافة).

إلا أن تطبيق كل القوانين والقرارات لم يكن بالأمر السهل وأدى إلى مشاحنات قوية حتى بين أنصار تحرير العبيد أنفسهم. وبدأ الصراع يتصاعد بين السلطة التنفيذية التي وسعت صلاحياتها في الحرب الأهلية والكونغرس الذي كان يريد أن يحتل مركزًا أقوى من مركز الرئيس

خصوصًا وأن خليفة لينكولن، أي الرئيس أندريو جونسون كان ضعيفًا مترددًا ولم يستغل الهيبة التي تمتعت بها السلطة التنفيذية آنذاك، وكاد الكونغرس أن يضعه في قفص الاتهام ويلاحقه قضائيًا، ونجا من الادانة بصوت واحد فقط.

وبالاضافة إلى ذلك الصراع كان هناك صراع آخر داخل الحزب الجمهوري (الديمقراطي) بين متطرفين أرادوا تحويل الولايات الجنوبية إلى مجرد مناطق إدارية تدار مباشرة من قبل الكونغرس لمدة تجريبية، ثم تعود إلى وضعها السابق وحرمان قادة الانفصال من أي مسؤوليات سياسية أو رسمية، وبين المعتدلين الذين رأوا إبقاء تلك الولايات على وضعها الدستوري السابق وفتح صفحة جديدة وهو الرأي الذي كان يؤيده أبراهام لينكولن.

نجح الجناح الراديكالي في الحزب المذكور في انتخابات ١٨٦٦ التشريعية، فطبقوا فكرتهم وحولوا الولايات الجنوبية إلى خمس مناطق إدارية وعسكرية على رأسها محافظون عسكريون كانت مهمتهم الأساسية الدعوى إلى مؤتمرات إقليمية محلية للمصادقة على التعديلات الدستورية المتعلقة بتحرير العبيد، وذلك في جو مشحون بالنقمة والريبة.

□ **١٨ - أوليس سمبسون غرانت** U. S. Grant (١٨٢٢-١٨٨٥): الرئيس الثامن عشر (١٨٦٩-١٨٧٧). ولد في أوهايو وتخرج في كلية وست بوينت الحربية، والتحق بالقوات المسلحة حيث شارك في الحرب المكسيكية وخدم في كاليفورنيا. استقال عام ١٨٥٤ ليعمل في الزراعة وعاد إلى الخدمة في صفوف الحكومة الاتحادية عام ١٨٦١ بعد اندلاع الحرب الأهلية، ورقي إلى رتبة جنرال في العام التالي. أحرز انتصارات مهمة على قوات الجنوب الكونفدرالية في فيكسبورغ وتشاتنوغا (١٨٦٣)، وعين في آذار ١٨٦٤ قائدًا عامًا للجيوش الاتحادية. وفي مطلع ١٨٦٥ دخل معركة فاصلة مع قائد القوات الكونفدرالية الانفصالية الجنرال لي Lee وأجبره على الاستسلام في ربيع العام نفسه. فكان ذلك إيذانًا بانتصار القوات الاتحادية وانتهاء الحرب الانفصالية الأهلية. وبعد ذلك بعامين عين وزيرًا للحربية، ثم انتخب رئيسًا للجمهورية وجددت ولايته في ١٨٧٣. لكن عهده لم يتميز بانجازات سياسية مهمة، فاقتصرت على العفو عن قادة الجنوب الانفصاليين وحماية الحقوق المدنية للسود وبعض الاصلاحات في سلك الادارة. وقد عانت البلاد من ركود مالي كبير في ولايته الثانية وانتشرت الرشوة في إدارته حتى طالت الفضائح أهم أعضاء إدارته. وعلى أثر تقاعده ونظرًا إلى بساطته اضطر إلى بيع مذكراته.

□ **١٩ - روثرفورد ريتشارد هايس** R. R. Hayes (١٨٢٢-١٨٩٣): جمهوري. حكم من ١٨٧٧ إلى ١٨٨١ (الرئيس التاسع عشر). اشترك في الحرب الأهلية. انتخب عضوًا في الكونغرس (١٨٦٥-١٨٦٧). تميز عهده بالمحافظة، واتبع سياسة المسالمة إزاء الجنوب، واهتم بإصلاح الخدمة المدنية، ما أبعد عنه بعض الزعماء الجمهوريين.

□ **٢٠ - جايمس أبراهام غارفيلد** J. A. Garfield (١٨٣١-١٨٨١): جمهوري. حكم لشهور قليلة، من آذار إلى ١٩ ايلول ١٨٨١، تاريخ وفاته متأثرًا بجروح في ظهره نتيجة اعتداء المحامي تشارلز غيتو عليه في ٢ تموز ١٧٨١. ونفذ حكم الاعدام على الجاني في ٣٠ حزيران ١٨٨٢.

□ **٢١ - شستر ألان أرثر** C. A. Arthur (١٨٣٠-١٨٨٦): جمهوري. حكم من ١٨٨١ إلى ١٨٨٥ (الرئيس الواحد والعشرون). أحد مؤسسي الحزب الجمهوري.

□ **٢٢ - غروفر كليفلند** G. Cleveland (١٨٣٧-١٩٠٨): ديمقراطي. حكم من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ ومن ١٨٩٣ إلى ١٨٩٧. محام. حاكم ولاية نيويورك (١٨٨٣). اتبع سياسة التبادل الحر، والتهدئة مع الولايات الجنوبية. لم ينتخب من جديد في ١٨٨٨، وأعيد انتخابه في ١٨٩٣. القرارات التي اتخذها في القضايا النقدية والقمع الذي مارسه ضد العمال المضربين في مصانع بولمان في شيكاغو أفقدته دعم الديمقراطيين.

□ **٢٣ - بنيامين هاريسون** B. Harrison (١٨٣٣-١٩٠١): جمهوري. حكم من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٣. هو إبن ويليام هنري هاريسون (الرئيس التاسع). اشترك في الحرب الأهلية، وأصبح عضوًا جمهوريًا في مجلس الشيوخ عن ولاية إينديانا (١٨٨١-١٨٨٧). وافق، في

عهده، على إجراءات الجمهوريين القانونية، وفيها قانون تعريفة «ماكسلي» الجمركية. عقد في عهده أول مؤتمر لجامعة الدول الاميركية (١٨٨٩).

□ ٢٤- **ويليام ماك كينلي** W. Mc Kinley (١٨٤٣-١٩٠١): جمهوري. حكم من ١٨٩٧ إلى ١٩٠١ (الرئيس الرابع والعشرون). التحق فور نشوب الحرب الأهلية جنديًا في فوج المتطوعين الثالث والعشرين في أوهايو، وما لبث أن حاز ثقة قائد ذلك الفوج ليصبح الضابط المساعد له. درس المحاماة في أحد المكاتب ثم في مدرسة «ألبانيا» للحقوق، ومارس المحاماة (١٨٦٧). وبعد عامين انتخب مدعيًا عامًا. وفي ١٨٧٦ انتخب عضوًا جمهوريًا في مجلس النواب عن مقاطعة أوهايو السابعة عشرة، وسرعان ما لمع نجمه ليصبح البطل المدافع عن حقوق سكان منطقته بالنسبة إلى الضرائب. وفي ١٨٩٠، استقال من مجلس النواب ليعين حاكمًا لولاية أوهايو، وأعيد انتخابه في ١٨٩٣. وفي ١٨٩٦، رشحه الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية وفاز. وفي ١٩٠٠، أعيد انتخابه بأغلبية ساحقة، ما دعاه لاطلاق مقولته الشهيرة: «لا يسعني أن يُطلق عليّ لقب رئيس حزب، فأنا اليوم رئيس الشعب برمته». وفي ٦ ايلول ١٩٠١، وبينما كان يصافح الحشود المجتمعة في قاعة الموسيقى في مدينة «بفلو» تقدم منه الفوضوي ليون تزولجوتز وأطلق عليه رصاصة، وبعد أسبوع مات متأثرًا بجراحه. وأعدم الجاني في ٢٩ تشرين الاول من السنة نفسها.

في التاريخ المعاصر

أوضاع السود والأوضاع العامة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين

كما سبق آنفًا، فقد كانت الولايات الجنوبية تُدار من الراديكاليين بمساعدة السود الاميركيين الذين انكبوا على التعلم بكل شغف لتعويض ما فاتهم. ولما يئس زعماء المزارعين الجنوبيين العنصريين من العودة إلى نفوذهم السابق من خلال المؤتمرات المحلية لجأوا إلى تكوين تنظيم إرهابي عنصري سري يحمل إسم «كو كلوكس كلان» (K.K.K.) مهمته الأساسية محاربة السود بكل الوسائل وتصفية المناصرين لهم وللحكومة الفدرالية. وقد لجأ ذلك التنظيم إلى كل الوسائل اللانسانية لترويع السود والعبث بكل المقدسات إلى ما بعد ١٨٧١، أي إلى أن عاد المزارعون العنصريون رسميًا إلى حكم الولايات الجنوبية في عهد غرانت.

وهكذا فإن أوضاع الاميركيين السود الاقتصادية والاجتماعية لم تتحسن في الواقع وظلوا في عرف المزارعين البيض «عبيدًا» وإن كانوا من الناحية القانونية أحرارًا، ولم يكن «الجنوب الجديد» ليختلف كثيرًا عن «الجنوب القديم». ومما زاد في عزلة السود تخلي الشماليين عنهم، إذ لم تعد قضيتهم «قضية» في نظر الشماليين كما كانت طيلة نحو ثلاثة عقود ونيف (١٨٣٠-١٨٦٥)، إذ لم يعد يهمهم سوى متابعة الانتعاش الاقتصادي والتطور الصناعي الذي أخذ يعم الشمال من جديد، والذي جعل الولايات المتحدة بعد مدة زمنية قصيرة تدخل عصرها الذهبي الذي سيجعلها في بداية القرن العشرين أكبر قوة اقتصادية في العالم، وارتفع عدد سكانها بشكل سريع وكبير نتيجة ذلك التطور. فمن حوالي ٤٠ مليون نسمة في ١٨٧٠ من بينهم ٥,٥ ملايين أسود، قفز العدد إلى ٧٦ مليونًا في ١٩٠٠ منهم ٩ ملايين أسود. ومما أثر في تلك المتغيرات قدوم حوالي ١٤ مليون مهاجر من أوروبا بين ١٨٦١ و١٩٠٠. وقد لعبت سكك الحديد دورًا فعالًا في تنشيط الحركة التجارية والنشاط الاقتصادي بشكل عام. ونظرًا إلى عدم وجود قوانين لتنظيم الانتاج والتجارة، فقد استفادت الشركات الكبرى من ذلك وتحولت إلى اتحادات (تروستات) كبرى سيطرت على مجمل الحياة الاقتصادية الاميركية. ومن بين أهم الرجال الماليين لتلك الشركات الاحتكارية روكفلر، آرمون وغيرهما، الذين طبقوا مبدأ داروين على الحياة الاقتصادية رافعين شعار «الحياة للأقوى» و«إن الأقوى والأكفأ في الصراع مع الحياة هو المنتصر».

وكان لا بد من تلك النهضة الصناعية التي تمت على حساب الزراعة ان يتفجر الصراع مع ممثلي القطاعين. فأسس المزارعون، في بداية الأمر، «اتحادات إقليمية» سميت الـ«غرانج» Grange، أي مخازن القمح منذ ١٨٦٧، اتخذت في بداية الأمر طابعًا ثقافيًا نقابيًا، ثم ما لبث المزارعون أن أسسوا حزبًا سياسيًا هو «حزب الشعب» في أواخر القرن التاسع عشر.

وبدأت الحياة السياسية تنشط خصوصًا بعد أن صعدت حركة نقابات العمال التي تأسست منذ بداية الحرب الانفصالية كحركة سرية في بداية الأمر تحت إسم

«فرسان العمل» Knights of Labour، ثم أصبحت علنية ضمت أكثر من مليون عامل. وصعدت تلك الحركة من نضالها وطالبت بالمساواة في الأجور بين الرجال والنساء وتحديد ساعات العمل بـ٨ ساعات يوميًا وإنشاء لجنة تحكيم في خلافات العمل وتحريم تشغيل الاطفال... إلا أن الحركة النقابية هذه ما لبثت أن انشقت عندما تأسست نقابات أخرى. واستخدم أرباب العمل المهاجرين لشق وحدة العمال وتخريب الاضرابات.

أما الأحزاب السياسية (الديمقراطي، الجمهوري، حزب الشعب) فإنها لم تهتم بقضايا العمال إلا بالقدر الذي يجعلها تكسب الانتخابات التشريعية أو الرئاسية. لذلك اعتمد العمال على أنفسهم رغم انقساماتهم، وتمكن العامل النقابي يعقوب سيشلر لوكسي J. S. Loxey من تجميع عدة آلاف من العمال قادهم في مسيرة تاريخية عرفت بـ«مسيرة جيش البؤساء» إلى العاصمة واشنطن في ١٨٩٤ قمعهم الجيش قبل وصولهم.

وجاء اكتشاف الذهب في ألاسكا ليزيد في دفع عملية التطور الاقتصادي بشكل أسرع. وبدا واضحًا ان الولايات المتحدة تحولت إلى عملاق اقتصادي دولي، فضلًا عن أن عدد سكانها قد قفز إلى ١٠٦ ملايين نسمة في ١٩٢٠، واستمر يؤمّها سنويًا حوالي مليون نسمة، وشهدت تأسيس المئات من الشركات والمصارف الضخمة.

وأدّى تمركز الرأسمال الضخم إلى خلق نواة نقيضة متمثلة، في بداية الأمر، في ما سمّي آنذاك بـ«الحركات التقدمية» التي كانت تناضل ضد الظلم والاستغلال وتشغيل الاطفال والنساء في المصانع والمناجم بأسعار متدنية (راجع «اليهود» في الباب السابق). وساهم الصحافيون والكتاب التقدميون في نشر افكار كانت هي نفسها أساس الحركات العمالية التقدمية في أوروبا. ومن بين أبرز أولئك الكتّاب جاك لندن.

لكن رغم كل تلك النشاطات، لم تتحقق خطوات كبيرة في هذا المجال نظرًا إلى ضعف رؤساء الجمهورية (إزاء الكتل المالية الضاغطة) الذين توالوا على الحكم. وعندما انتخب تيودور روزفلت، الذي حكم من ١٩٠١ إلى ١٩٠٩، تحمس لتلك الأفكار ودفع بالكونغرس إلى سن قوانين جديدة لحماية عمل النساء وتحريم تشغيل الاحداث. ثم لما تولى توماس وودرو ويلسون، الذي انتخب ايضًا مرتين، وحكم من ١٩١٣ إلى ١٩٢١، رجع إلى سياسة روزفلت الذي تخلى عنها سلفه الرئيس الضعيف ويليام هاوارد تافت (١٩٠٩-١٩١٣). وقد ادت تلك القوانين والاجراءات في ما بعد إلى تحديد ساعات العمل بثماني ساعات يوميًا.

أما بالنسبة إلى أوضاع السود فإنها لم تتغير كثيرًا، بل إن المحكمة العليا أقرت، من الناحية القانونية، مبدأ التفرقة العنصرية، الأمر الذي شجع أنصار «كو كلوكس كلان» K.K.K. على تصعيد حملاتهم الارهابية. عندها انقسم السود إلى قسمين: قسم ناصر افكار الزعيم المعتدل بوكر واشنطن الداعي إلى التحلي بالصبر والتركيز على طلب المعرفة، وقسم ناصر الزعيم الشاب بورغهارد الذي نادى بتحقيق المساواة فورًا في كل الحقوق، بما في ذلك الحقوق السياسية، بين البيض والسود، وأسس جمعية «تطوير الملونين» N.A.A.C.P.. وتجدر الملاحظة إلى أن أكثر من ٨ ملايين أسود من مجموع نحو ١٠ ملايين كانوا يعيشون في الولايات الجنوبية في ١٩١٠، وكلهم محرومون من حق الاقتراع وكانوا يتعرضون يوميًا لأبشع المعاملات ويعيشون في فقر مدقع.

على الصعيد الخارجي إيجازًا، أعلنت الولايات المتحدة في ١٨٨٩ الحرب على اسبانيا من أجل «تحرير» كوبا والفيليبين. وفي ١٩٠٤، أكد الرئيس روزفلت على أن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها المحافظة على الأمن في دول أميركا اللاتينية؛ فعلى الدول الاوروبية، بالتالي، ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول. وفعلًا، تدخلت الولايات المتحدة في الثورة المكسيكية بين ١٩١٣ و١٩١٧ في عهد الرئيس ويلسون. وعلى نطاق آسيا تدخلت في حسم النزاعات مثل الوساطة في وضع حد للحرب بين اليابان وروسيا في ١٩٠٥ التي أفضت إلى التوقيع على معاهدة بورتسماوث (في الولايات المتحدة، ولاية نيوهامشاير). وكانت لا تترك فرصة إلا وأثبتت فيها وجودها في اي مكان من العالم، مثلما فعلت بالنسبة إلى النزاعات التي كانت دائرة بين الاوروبيين على تقسيم مناطق نفوذهم في شمال افريقيا، إذ أرسلت وفدًا يمثلها في مؤتمر الجزيرة الخضراء في ١٩٠٦ (النزاع الاوروبي على المغرب).

☐ ٢٥- **تيودور روزفلت** T. Roosevelt (١٨٥٨- ١٩١٩): جمهوري. خلف ماك كينلي وحكم من ١٩٠١ إلى ١٩٠٩ (الرئيس الخامس والعشرون). شغل منصب الوكيل المساعد لوزارة البحرية (١٨٩٧-١٨٩٨). اشترك في الحرب ضد اسبانيا. حاكم نيويورك (١٨٩٩-١٩٠٠). نائب الرئيس في ١٩٠١. وقف في وجه أصحاب الثروات

الكبيرة، وسن تشريعات لتنظيم المؤسسات الكبرى، واتبع سياسة المحافظة على الموارد. عمل على تقوية نفوذ بلاده في السياسة الخارجية لدول أميركا اللاتينية، ما أثار شعوب أميركا الجنوبية، وسُميت سياسته في منطقة الكاريبي بـ«دبلوماسية الدولار» أي انها اعتمدت تحقيق الاهداف ببذل المال. اتبع سياسة «الباب المفتوح»، أي إتاحة الفرص المتكافئة للدول الكبرى في الصين، وتوسط لإنهاء الحرب الروسية–اليابانية. نال جائزة نوبل للسلام ١٩٠٦، ونشر عدة كتب في التاريخ والسياسة.

مارس تيودور روزفلت سياسة «الذكاء والقوة»، ونجح في وضع تشريعات اقتصادية مفيدة، منها قانون الضرائب الحر Francchise Tax. وخلال رئاسته اتبع أسلوب النمو الهادئ، ورُفعت إلى القضاء قضايا ضد شركات كبرى مثل ستاندرد أويل وشركة الفولاذ وغيرها. وأولى روزفلت لجنة مراقبة التجارة دعمًا مهمًا ووقّع مرسومًا يضمن نقاوة الأغذية ونظافتها لحماية المستهلك من الأطعمة والأدوية الفاسدة. ومثل هذه الترتيبات الدقيقة والواضحة تدل على مدى الوعي وشمولية العمل السياسي لبناء أمة جبارة قادرة. فالاهتمام بكل التفاصيل، كما كان يرى روزفلت، هو الذي يُنجح الانسان ويؤدي حتمًا إلى نجاح الأمة، فيغدو الاصلاح تقليدًا راسخًا لا رجوع عنه.

تأثر فكر روزفلت بكتابات الأدميرال ماهان (١٨٤٠–١٩١٤)، وهو خبير في البحرية راودته أفكار توسعية، فأعلن صراحة عن نزعته هذه مرات عدة وفي مناسبات عامة، لا سيما عام ١٨٩٤ عندما طالب بضم جزر هاواي إلى الولايات المتحدة. كما أنه أصرّ علنًا على استعمار الفيليبين تمهيدًا لضمها هي الأخرى.

☐ **٢٦– وليام هوارد تافت** W.H. Taft (١٨٥٧–١٩٣٠): جمهوري. حكم من ١٩٠٩ إلى ١٩١٣. ولد في أوهايو وكان والده وزيرًا للعدل في عهد الرئيس غرانت. درس القانون وعمل في المحاماة والقضاء وتولى مناصب عليا في سن مبكرة. عينه الرئيس ماك كينلي حاكمًا على الفيليبين عام ١٩٠١ وعلى كوبا لفترة قصيرة. وأبدى تافت كفاءة دفعت الرئيس تيودور روزفلت إلى تعيينه وزيرًا للدفاع في ١٩٠٤. وقام تافت بتعيين الكولونيل جورج غوتالز كمسؤول عن شق قناة باناما، فأنجزها بنجاح بعد أن أخفق سواه في ذلك. رشحه روزفلت لرئاسة الجمهورية ففاز في الانتخابات الرئاسية (أواخر ١٩٠٨). أخفق في محاولته تجديد رئاسته في ١٩١٣ بسبب انشقاق روزفلت عن الحزب الجمهوري ومنافسته تافت، ما أدّى إلى نجاح مرشح الحزب الديمقراطي وورد ويلسون. وبعد ذلك عمل تافت استاذًا جامعيًا. ثم عينه الرئيس هاردينغ (حكم ١٩٢١–١٩٢٣) رئيسًا للمحكمة العليا عام ١٩٢١ حيث حافظ على منصبه حتى وفاته. أكبر إنجازاته الرئاسية تقديمه لأول ميزانية كاملة للكونغرس في تاريخ الولايات المتحدة، الأمر الذي سهّل معرفة الاموال المطلوب جبايتها من الضرائب بالاضافة إلى بعض الاصلاحات الادارية الأخرى.

☐ **٢٧– وودرو ويلسون** W. Wilson (١٨٥٦–١٩٢٤): ديمقراطي. حكم من ١٩١٣ إلى ١٩٢١. درس القانون ومارس المحاماة، ثم التحق بجامعة هوبكنز ليدرس العلوم السياسية والقانونية. كان مدير جامعة برنستون (١٩٠٢–١٩١٠). انتخب حاكمًا لولاية نيوجرسي (١٩١١–١٩١٣).

مع مطلع عهده بدأ بتنفيذ سلسلة من الاصلاحات دُعيت «الحرية الجديدة»، منها تحديد دوام العمل اليومي بثماني ساعات، وتقديم قروض لجمعية التعاون الزراعية، ومحاربة احتكارات الشركات الكبرى، وانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ (السناتور) بالاقتراع المباشر.

جابه ويلسون مشكلات خارجية عدة طيلة عهده، بدأت مع المكسيك حيث نشبت ثورة (١٩١٣) أفسدت العلاقات بين البلدين، فاضطر إلى تجهيز حملة تأديبية في العام ١٩١٦ إلى المكسيك. حاول ان يحتفظ بحياد بلاده في الحرب العالمية الأولى، لكن سياسته فشلت بسبب إعلان ألمانيا عزمها على إطلاق حرب الغواصات. كان يجاهر بعدائه لكل ألوان الاستعمار، ولكنه اضطر إلى القيام بحملة بحرية على هايتي ١٩١٥، وأخرى إلى الدومينيكان ١٩١٦، وثالثة إلى كوبا ١٩١٧. وأحدث إغراق غواصة ألمانية للباخرة لويزيتانيا رد فعل قوي ضد المانيا، تلاه إغراق سفن أخرى. فأعلنت الولايات المتحدة الحرب على المانيا في ٢ نيسان ١٩١٧، فرجحت كفة الحلفاء في القتال. وأعلن ويلسون مبادئه الأربعة عشر. وعندما ألقت ألمانيا السلاح سافر إلى أوروبا، وحاول في مؤتمر الصلح في فرساي (باريس) أن يضع أسس مجتمع عالمي جديد يقوم على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. لكن معاهدة الصلح جاءت مخيبة للآمال. بيد أن ويلسون نجح في جعل الدول تقبل بإنشاء عصبة الأمم. رجع إلى بلاده

فقوبل من مواطنيه بفتور وأقعده المرض الذي أصيب به عن الحركة، ونجح أقوى معارضيه، عضو مجلس الشيوخ لودج في حمل المجلس على رفض التصديق على معاهدة فرساي. فاضطر ويلسون إلى اعتزال السياسة والحياة العامة حتى وفاته. وكان حاز على جائزة نوبل للسلام في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠.

ألف ويلسون عدة كتب في النظم السياسية، أهمها: «حكومة الكونغرس في الولايات المتحدة» (١٩٠٨)، «تاريخ الشعب الاميركي» في خمسة أجزاء (١٩٠٢). وتعد خطبه العامة ورسائله إلى الكونغرس مثالًا في الحكمة السياسية وفن الحكم وروعة الاسلوب.

مبادئ ويلسون الأربعة عشر: هي بمثابة برنامج السلام التي قدمها الرئيس ويلسون في رسالته إلى الكونغرس تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩١٨، فكانت المبادئ الخمسة الاولى عامة، والباقية خاصة بعدد من مشكلات وقضايا الدول في العالم، إضافة إلى إنشاء جمعية عامة للأمم. ويمكن تلخيصها في ما يلي:

١- اتباع الدبلوماسية العلنية بعقد معاهدات علنية.

٢- احترام حرية البحار في السلم والحرب.

٣- إزالة الحواجز الاقتصادية بين الشعوب بقدر الامكان.

٤- خفض التسلح إلى القدر الكافي للمحافظة على الأمن الداخلي.

٥- تسوية المنافسات الاستعمارية مع مراعاة رغبة السكان ومصالحهم.

٦- الجلاء عن الاراضي الروسية وإعادتها إلى روسيا.

٧- المحافظة على سيادة بلجيكا.

٨- تسوية مسألة الألزاس واللورين.

٩- تعديل حدود ايطاليا بما يتفق مع توزيع القوميات الايطالية.

١٠- تقسيم النمسا والمجر تقسيمًا يتفق مع توزيع قوميات الامبراطورية.

١١- تعديل الحدود في شبه جزيرة البلقان بما يتفق مع الاوضاع التاريخية وتوزيع القوميات.

١٢- قصر حكم الاتراك على رعايا جنسهم، وتقرير حرية الملاحة في مضيق الدردنيل.

١٣- تقرير استقلال بولندا وتمكينها من الوصول إلى البحر.



وودرو ويلسون

١٤- إنشاء جمعية عامة للأمم بموجب مواثيق خاصة.

كان لاعلان هذه المبادئ أثر بالغ في العالم بأسره، إذ أثارت آمالًا عريضة في كل مكان. ولعل معاهدات الصلح المختلفة التي فتحت الحرب العالمية الأولى تلقي ضوءًا مهمًا على القدر الذي تحقق من مبادئ ويلسون، خصوصًا في إنشاء عصبة الأمم، وكذلك على القدر الأكبر الذي لم يتحقق.

☐ **٢٨- وارن هاردينغ** W. Harding (١٨٦٥-١٩٢٣): جمهوري. حكم أقل من سنتين (١٩٢١-١٩٢٣)، إذ توفي فجأة.

عمل بالصحافة وتولى تحرير «ماريون ستار». انضم إلى الحزب الجمهوري، وانتخب عضوًا في مجلس الشيوخ (١٩١٤). اشتهر ببراعته الخطابية. في ١٩٢١، عقد معاهدات الصلح مع ألمانيا والنمسا والمجر، كما عقد في العام نفسه مؤتمر واشنطن البحري. ثارت حول حكومته اتهامات بالفساد والرشوة والاختلاسات، لا سيما في وزارتي العدل والداخلية، وفي بعض الدوائر السياسية.

☐ **٢٩- كالفن كوليدج** C. Coolidge (١٨٧٢-١٩٣٣): جمهوري. حكم من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ (الرئيس التاسع والعشرون). عرف باستقامته وبحنكته الدبلوماسية داخل الحزب الجمهوري. أثار إعجاب الأميركيين بتوصله إلى حل مشكلة إضراب الشرطة في ولاية ماسوشوستس وكان حاكمًا لها (١٩١٨-١٩٢٠)، فانتخب نائبًا للرئيس هاردينغ. أصبح رئيسًا بعد موت هاردينغ، وانتخب لهذا المنصب في ١٩٢٤. اتبع سياسة تقشفية، وأعاد تنظيم الادارة. بذل جهودًا لإقامة علاقات جديدة مع المكسيك، وشجّع على حل كل المشكلات العالقة مع الدول الاوروبية. منح صفة المواطنية لكل الهنود. تدخل عسكريًا في جمهورية الدومينيكان. في ٥ آذار ١٩٢٧، أرسل ألف جندي من القوات البحرية إلى الصين لحماية الممتلكات الاميركية.

☐ **٣٠- هربرت هوفر** H. Hoover (١٨٤٧-١٩٦٤): جمهوري. حكم من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣. ولد في أوهايو، وكان أبوه حدادًا. درس هندسة التعدين، واختير خلال الحرب العالمية الاولى رئيسًا للجنة الاغاثة الاميركية ولجنة إعانة بلجيكا، ثم تولى إدارة أعمال لجنة الاعانة الاميركية في أوروبا عام ١٩٢١، عاد بعدها إلى واشنطن حيث عين وزيرًا للتجارة حتى ١٩٢٨. وفي هذا العام نجح في الانتخابات الرئاسية ضد المرشح الديمقراطي ألفرد سميث.

فشلت سياسته في معالجة الازمة الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة والعالم (بدأت في ١٩٢٩)، لهذا فشل في تجديد انتخابه عام ١٩٣٢ ضد روزفلت (عين هوفر رئيسًا للجنة الاميركية لمقاومة المجاعات في ١٩٤٦).

بين الحربين العالميتين وأزمة ١٩٢٩

اتخذت الولايات المتحدة في بادئ الأمر موقف الحياد في الحرب العالمية الاولى، وأيد الاميركيون في معظمهم نداء رئيسهم ويلسون الذي طلب منهم أن يظلوا «محايدين في أعمالهم وتصرفاتهم وأفكارهم». واستفادت الولايات المتحدة كثيرًا من هذا الحياد، إذ كانت تبيع كل الأطراف المتحاربة الأسلحة والمواد الأولية والذخيرة والقطن والحديد والأدوية والقمح واللحوم والسكر... فتضاعف حجم الصادرات الاميركية ثلاث مرات بين ١٩١٤ و١٩١٧، كما تضاعف فائض الميزان التجاري تسع مرات، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة دائنة لأوروبا بعد أن كانت قبل اندلاع الحرب مدينة لها.

ولكن عندما قررت ألمانيا فك الحصار البحري البريطاني المضروب عليها بمهاجمة كل السفن مهما كانت جنسياتها وسواء كانت محايدة أو عدوة بما في ذلك السفن الاميركية التي كانت تتاجر بشكل خاص مع بريطانيا، أقنع الرئيس ويلسون الكونغرس في ٦ نيسان ١٩١٧ بإعلان الحرب ضد المانيا (ثم ضد النمسا في كانون الاول) مؤكدًا أن بلاده «دخلت الحرب من أجل إقامة جمعية الأمم لإرساء دبلوماسية جديدة». وفي مدة وجيزة ارتفع عدد القوات المسلحة الاميركية من ٢٠٠ ألف إلى أربعة ملايين، والتحق ذلك الجيش بالحلفاء الذين كان يقودهم آنذاك الجنرال الفرنسي فوش Foch.

وعندما انتهت الحرب، برزت الولايات المتحدة القوة التي حسمت الموقف، الأمر الذي جعل ويلسون يلعب دورًا رئيسيًا في معاهدات السلام في باريس وفي كل المفاوضات المتعلقة بجمعية الأمم.

إلا أن الاميركيين الذين عانوا من تلك الحرب، ولو بدرجة أقل بكثير من الاوروبيين وسائر شعوب الارض، وكانوا يريدون التورط فيها من أجل الدفاع عن أوروبا، عادوا، عندما سنحت لهم الفرصة، وسحبوا ثقتهم من ويلسون، وانتخبوا زعيم الحزب الجمهوري هاردينغ رئيسًا (١٩٢٠). ومنذ ذلك التاريخ توالى الجمهوريون على الحكم إلى ١٩٣٣.

وأثناء تلك الفترة وحتى مطلع الاربعينات زاد عدد السكان بنسبة لم تشهدها البلاد من قبل. إذ ارتفع عددهم في كاليفورنيا مثلًا بنسبة ١٠٠٪ بين ١٩٢٠ و١٩٤٠، وبنسبة ٥٠٪ في تكساس و٩٦٪ في فلوريدا. كما تميزت تلك الفترة من ناحية أخرى، ونتيجة للانفجار السكاني، بغلق أبواب الهجرة من مختلف أنحاء العالم ووضع قانون «الحصص» الذي يحدد الحصة المسموح بها للدخول إلى البلد من كل جنسية ولم ينطبق ذلك القانون على مواطني أميركا اللاتينية والنساء المتزوجات بالاميركيين وأطفالهم. ثم أصبح نظام الحصص أكثر صرامة في ١٩٣٠. فقد كان الأنكلوساكسون والألمان والاسكندينافيون يفضلون على الايطاليين والروس والبولنديين...

وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩) أخذ النشاط الاقتصادي الاميركي في النهوض، وحقق قفزة تكنولوجية سريعة وعميقة بحيث أمكن القول إنه

وقعت «ثورة صناعية جديدة» شملت بالدرجة الاولى صناعة السيارات. إذ قفز مجموع الانتاج الاميركي من ٤ آلاف سيارة في ١٩٠٠ إلى ١,٥ مليون سيارة في ١٩٢١ و٤,٧ مليون سيارة في ١٩٢٩ تنتج منه شركة فورد ٨٣٪ والبقية موزعة على شركتي جنرال موتورز وكرايزلر.

وعمت النهضة كل ميادين الحياة في تلك السنوات التي يسميها المؤرخون بـ«السنوات المجنونة» التي نمت فيها النزعة المادية بشكل «مجنون» بسبب سيطرة الرأسمال الذي بلغ مرحلة عالية من التمركز وتحول إلى رأسمال مالي أدّى إلى تحويل الولايات المتحدة إلى دولة امبريالية كبرى. كما أدت حدة الاستغلال الداخلي إلى خلق قطاع واسع من الفقراء حيث كان الدخل السنوي لستة ملايين عائلة من مجموع ٢٧ مليون عائلة أقل من ألف دولار، و٢٠ مليونًا لا يتجاوز دخلها السنوي ألفي دولار بينما تركّزت الثروة المفرطة في أيد قليلة من رجال الصناعة والمال.

وقد أدت فوضى الانتاج الحر غير المخطط والمضاربة بروؤس الاموال في أسواق القيم المنقولة إلى أزمة بورصة «وول ستريت» في نيويورك في ١٩٢٩ التي كانت بداية الأزمة الاقتصادية العالمية. إذ نزلت قيمة الاوراق المالية بشكل مذهل في أسبوع واحد، الأمر الذي ادى إلى إفلاس ٦٥٩ مصرفًا في ١٩٢٩. ولم تأت سنة ١٩٣١ حتى وصل ذلك الرقم إلى ٢٢٩٤ مصرفًا. وأسرع الاميركيون إلى سحب أموالهم من المصارف الالمانية والنمساوية، وبذلك جروا أوروبا إلى أزمتهم التي أدت إلى تخفيض الانتاج بنسبة ٥٠٪ في ١٩٢٩ وارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى ١٣ مليونًا في ١٩٣٣ أي ربع العمال الاميركيين، بغض النظر عن البطالة المقنعة. ولم تستطع الدولة، في عهد الرئيس هوفر، تقديم المساعدات العاجلة والتعويضات عن البطالة إذ لم تكن مهيأة لذلك. كما تضررت كل نواحي المجتمع الاميركي من تلك الأزمة مثل السكن والعلاقات العائلية وتربية الاطفال والتعليم...

ألقيت المسؤولية على كاهل الرئيس هوفر، وعلى الحزب الجمهوري. فنجح مرشح الحزب الديمقراطي فرانكلين روزفلت دون عناء في ١٩٣٣، وأعيد انتخابه ثلاث مرات متوالية: ١٩٣٦، ١٩٤٠ و١٩٤٤.

☐ **٣١- فرانكلين روزفلت** F. Roosevelt **(١٨٨٢-١٩٤٥)**: رئيس من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ منتخبًا لثلاث ولايات متوالية، وهو من الحزب الديمقراطي، ويمت بصلة قربى إلى الرئيس الأسبق تيودور روزفلت. درس الحقوق في جامعة هارفارد، وعمل في المحاماة، وانتخب منذ ١٩١٠ عضوًا في مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي وعن ولاية نيويورك. انتخب حاكمًا لمدينة نيويورك في ١٩٢٩، ورئيسًا للولايات المتحدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢، وبدأ بممارسة مهماته في الشهر الأول من ١٩٣٣، واستمر رئيسًا حتى وفاته في ١٩٤٥. وكان تعرض إلى محاولة اغتيال في ٢٠ شباط ١٩٣٣ على يد الفوضوي جيوزيبي زنغارا.

أبرز محطات عهده: اعتماده سياسة حسن الجوار مع الدول الاميركية، اعترافه بالحكومة السوفياتية (١٩٣٣)، قلقه الشديد من بروز الفاشية والنازية، طلبه من الكونغرس الموافقة على مساعدة الحلفاء بالعتاد والسلاح انتهاء باعلان الحرب على ألمانيا في ١١ كانون الاول ١٩٤١ على أثر الهجوم الصاعق الذي شنه اليابانيون على بيرل هاربور قبل أربعة أيام من إعلان الحرب، لقاءاته مع تشرشل في واشنطن وفي الدار البيضاء ومع تشرشل وستالين في طهران (١٩٤٣) وفي يالطا (١٩٤٥)، وجهوده قبيل انتهاء الحرب على إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي عقدت دورتها الاولى في سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥. ولما انتهت ولايته الرئاسية الثالثة لم يشأ أن يترك الحكم قبل انتهاء الحرب فانتخب للمرة الرابعة في تشرين الثاني ١٩٤٤، إلا أنه مات قبل أن يكملها في ١٢ نيسان ١٩٤٥ بسبب الارهاق الشديد.

أسرع روزفلت، منذ مطلع ولايته الأولى، بوضع سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على فكرة «التوزيع الجديد للثروة القومية» New Deal. ونظرًا إلى التفاف الشعب حوله فقد أصبح البيت الأبيض مركز كل القرارات الاقتصادية بما فيها القرارات التشريعية التي كان يمليها الرئيس روزفلت على الكونغرس. وأول خطوة قام بها كانت تنظيم الجهاز المصرفي وتخفيض قيمة الدولار بنسبة ٤٠٪ لرفع الأسعار وتشجيع الصناعيين على الاستثمار وزيادة الانتاج الصناعي. ثم اهتم بالميدان الزراعي فأمر بإتلاف آلاف الهكتارات من المزروعات على حساب الدولة وذبح ٦ ملايين خنزير، وتحديد المساحات المزروعة وتدخل الدولة في عملية تسويق المحاصيل الزراعية، وكل ذلك لرفع الاسعار الزراعية. وبعبارة أخرى، اتبع روزفلت سياسة «التوجيه الاقتصادي» بدل «حرية المؤسسة» التي كانت سائدة. فشغّل العاطلين عن العمل في بناء الطرقات والمدارس والمطارات والحدائق العامة، وشرّعت الدولة قوانين الضمان الاجتماعي المتعلقة



روزفلت بين ماكنزي كينغ وتشرشل أثناء اجتماع في كيبيك (آب ١٩٤٣) تحضيرًا لنزول الحلفاء في النورماندي

بالضمان ضد البطالة والشيخوخة (١٩٣٥). وفي تلك السنة زادت الضرائب على المداخيل المرتفعة، وتطورت الحركة العمالية، فاندمجت النقابتان الكبيرتان «المنظمات الصناعية» و«اتحاد العمل الاميركي» في منظمة واحدة قامت. رغم نزعتها التوفيقية بين رأس المال والعمال، بعدة اضرابات ودخلت في صراع عنيف مع البيت الأبيض في ١٩٤٠ حيث كان عدد العاطلين عن العمل، مع انه في تناقص مستمر، ما زال مرتفعًا، وكان حوالي ٨ ملايين عاطل، بالاضافة إلى أن القوة الشرائية ضعفت كثيرًا بسبب سياسة «النيوديل» (التوزيع الجديد). ففي ١٩٢٩ كان الدخل السنوي للعامل ١٤٠٥ دولارات بينما انخفض في ١٩٣٩ إلى ١٢٦٤ دولارًا، علمًا أن الاسعار ارتفعت بشكل كبير. لكن ابتداء من ١٩٤٠ أخذ الاقتصاد الاميركي يتحول بشكل واضح نتيجة الاستعداد للحرب حيث ارتفع الانتاج الحربي بشكل قوي وسريع.

وعلى غرار موقفها أثناء الحرب العالمية الاولى اتخذت الولايات المتحدة، في عهد فرانكلين روزفلت، موقف الحياد في بادئ الأمر في الحرب العالمية الثانية التي كانت تدور رحاها في أوروبا. ثم أخذ موقفها يتطور وتنظر بقلق للوضع السائد في الشرق الأقصى بعد ان احتلت اليابان منشوريا. ثم أخذ التعاطف مع الحلفاء يتزايد بعد احتلال باريس في ١٩٤٠ حيث أعلن روزفلت ان بلاده «ستكون ترسانة تمد الدول الديمقراطية بالسلاح». وفي ١٩٤١ وضعت الولايات المتحدة خطة للتسلح دعتها «خطة النصر». وجاء غزو القوات النازية للاتحاد السوفياتي والغارة اليابانية على قاعدة بيرل هاربر ليقنعا روزفلت بدخول الحرب، وليضع كل إمكانيات بلاده في خدمة الانتاج الحربي والعمليات العسكرية.

ونظرًا إلى قوتها العسكرية والمادية الضخمة فقد تزعمت الولايات المتحدة قيادة تلك الحرب. فعين الجنرال أيزنهاور قائدًا عامًا لقوات الحلفاء في أوروبا، والجنرال ماك أرثر قائدًا عامًا لقوات الحلفاء في آسيا لمواجهة اليابان. كما ترأست الولايات المتحدة عدة لقاءات، منها إثنان بحضور الزعيم السوفياتي ستالين (طهران ١٩٤٣، يالطا ١٩٤٥) حيث وزعت مناطق النفوذ بين الحلفاء بعد انتهاء الحرب، كما وضعت في تلك الاجتماعات المبادئ الاساسية لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومبدأ «الفيتو» الذي انحصر في الدول الكبرى.

الولايات المتحدة في فترة ١٩٤٥-١٩٨٩

☐ **٣٢- هاري ترومان** H. Truman (١٨٨٤-١٩٧٢): في نيسان ١٩٤٥ توفي الرئيس روزفلت، أي قبل أن تضع الحرب أوزارها بشهر واحد، فخلفه نائبه هاري ترومان الذي عاد وفاز في انتخابات ١٩٤٨، فاستمر رئيسًا حتى ١٩٥٣.

ولد هاري ترومان في ميسوري. كان والده مزارعًا ينتمي إلى طائفة المعمدانيين (ملّة بروتستانتية).

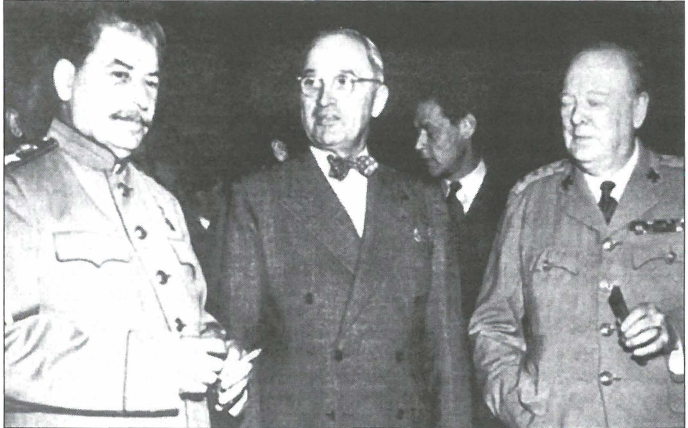
أصدر قرار إلقاء القنبلة الذرية ضد اليابان في صيف ١٩٤٥. تبنى خطة مارشال لإعادة بناء اقتصاد أوروبا وحلف الاطلسي (ناتو) عام ١٩٤٩ لمقاومة الشيوعية في أوروبا الغربية، وخطة «النقطة الرابعة» لتدعيم الحكومات الموالية في العالم الثالث. أيّد الحركة الصهيونية ودعم قيام اسرائيل، وكان أول من اعترف بها. وقد تكلم في ما بعد، في مذكراته، عن طبيعة الضغط الصهيوني على البيت الأبيض في عهده. أقحم بلاده في النزاع الكوري، وأقصى الجنرال ماك آرثر كقائد عام في الشرق الاقصى عام ١٩٥١ في خطاب عنيف وجهه إلى الأمة الاميركية متهمًا آرثر بممارسة سياسة عسكرية من شأنها أن توقع الولايات المتحدة في فخ السوفيات، ونسف بذلك الاسطورة الشعبية التي كانت لآرثر منذ سنوات وجعلت منه بطلًا قوميًا. أما السياسة العسكرية التي كان ماك آرثر يدعو إليها فهي توسيع دائرة الحرب في كوريا بمهاجمة الصين، وهي السياسة التي كان يعارضها ترومان.

لم يتمكن ترومان من تنفيذ برنامجه الداخلي الذي عُرف بـ«الصفقة العادلة» لمعارضة الكونغرس له.

مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء: اتبع سياسة خارجية عرفت بـ«مبدأ ترومان»، هدفها صيانة المصالح القومية الاميركية، والنفوذ الاميركي، عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرقي أوروبا وغيرها من المناطق في العالم، وذلك تحت ستار صيانة السلام العالمي. وأعلن ترومان هذه السياسة في أذار ١٩٤٧ أمام الكونغرس لمناسبة استحصاله على موافقته لتقديم عون عسكري وشبه عسكري لتركيا واليونان. وقد جاء في خطابه أن «على الولايات المتحدة دعم الشعوب الحرة التي تقاوم الخضوع للأقليات المسلحة في الداخل أو الضغوط من الخارج، فإذا ما توانينا عن ذلك، عرّضنا سلم العالم ورفاهية شعبنا للخطر». وكانت تركيا معرّضة للضغوط السوفياتية بسبب الملاحة في مضيق الدردنيل، وكانت اليونان تخوض غمار حرب أهلية يلعب فيها الحزب الشيوعي اليوناني دورًا رئيسيًا.

اقترن مبدأ ترومان بسياسة الاحتواء التي مارستها حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لوقف التغلغل الشيوعي في أوروبا خصوصًا، وكسياسة كونية عامة. فجاء مشروع مارشال عام ١٩٤٧، وحلف الاطلسي بمثابة تطبيق اقتصادي وعسكري أشمل لمبدأ ترومان.

أما سياسة الاحتواء Containment فكان اقترحها رئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية



هاري ترومان بين ستالين (إلى اليسار) وتشرشل

الاميركية جورج كينان في مقالة كتبها بتوقيع مستعار في مجلة «فورين أفيرز» الاميركية في تموز ١٩٤٧، ترتكز إلى فكرة ضرب حصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الاتحاد السوفياتي و«احتواء سياسته التوسعية» انطلاقًا من فرضية ديمومة عداء القيادة السوفياتية نحو الغرب، وتوخيًا لفرض الهيمنة الاميركية على دول العالم غير الشيوعي بعد أن تولت الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي أثناء الحرب العالمية الثانية.

استهدفت هذه السياسة تحقيق المصالح الاميركية والغربية بالوسائل السلمية المدعومة بالتهديد العسكري المبطن بعد أن تعبت شعوب العالم من الحرب وبعد أن برهن الاتحاد السوفياتي على قدراته العسكرية الكبيرة أثناء الحرب العالمية. وقد تبنت القيادة الاميركية سياسة الاحتواء هذه وأخذت تقوم بدعم الأنظمة الرأسمالية والموالية للسياسة الاميركية عن طريق المساعدات الاقتصادية، كما أخذت تحيط الاتحاد السوفياتي بسلسلة من الاحلاف العسكرية مثل الاطلسي (الناتو) والسنتو وحلف بغداد وتقف المواقف الصلبة في وجه السياسة السوفياتية كالموقف من حصار برلين. وقد تطورت هذه السياسة نفسها على يد جون فوستر دالاس وأصبحت تسمى حافة الهاوية. كما استخدمت هذه السياسة، في أحيان كثيرة، لمحاربة حركات التحرر في العالم الثالث.

وفي أجواء التنافس بين «الدولتين العظميين» بدأت «الحرب الباردة». ففي منطقة آسيا، خلال حرب الصين، شجع الاتحاد السوفياتي الجيش الأحمر بقيادة ماو تسي تونغ، وساعدت الولايات المتحدة القوات الوطنية بقيادة تشانغ كاي تشيك، إلى أن انتصر الشيوعيون في ١٩٤٩. وفي أوروبا تأسست عدة جمهوريات ديمقراطية شعبية، وقسمت المانيا وعاصمتها برلين إلى قسمين، وتبنت دول أوروبية أخرى النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة، ما جعل تشرشل يقول في ١٩٤٦ «إن هناك حاجزًا حديديًا يفصل بين شطري أوروبا». ووصل الخلاف أشده في ١٩٤٨ إذ أغلق الاتحاد السوفياتي كل الممرات المؤدية إلى برلين، بينما وضعت الدول الغربية سياسة دفاعية موحدة في أوروبا الغربية من خلال التوقيع على حلف الدفاع عن الشمال الأطلسي (ناتو) الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٤ آب ١٩٤٩. وبدأ التسابق إلى التسلح يأخذ أبعادًا جديدة. وفي خضم النزاع اندلعت حرب كوريا بين الجيش الثوري في الشمال بقيادة كيم إيل سونغ ومساعدة الصين الشعبية، وجيش الجنوب الذي دعمته الولايات المتحدة. وقد كلفت تلك الحرب الولايات المتحدة أكثر من ٣٣ ألف قتيل و٢٢ مليار دولار قبل أن توقع الهدنة في عهد الرئيس أيزنهاور.

ترومان واسرائيل: راجع «مارشال، جورج» في باب الزعماء.

خطاب ترومان الأخير (الردع المتبادل): حتى اللحظات الأخيرة من ولايته، أصر ترومان على أن يبقي لنفسه سمعته الرائجة كرئيس نووي، على أساس أنه أول من أمر باستعمال هذا السلاح في كارثة هيروشيما وناكازاكي. ففي آخر خطاب ألقاه، يوم ٧ كانون الثاني ١٩٥٣، ووجهه إلى الأمة الاميركية عن «حال الاتحاد»، قال إن الطاقة النووية قد أدخلت على عالم الحروب تقنيات جديدة وتغييرات جذرية يتوجب أخذها في الحسبان من الآن فصاعدًا. وألحّ في خطابه على أن من أهم تلك التغييرات الواقع الجديد الذي يقول الآن إن «حربًا بين الاتحاد السوفياتي والأمم الحرة لن تحفر، وحسب، قبر أعدائنا الستالينيين، بل ايضًا ستحفر قبورنا نحن وقبور عالمنا كله».

بهذه الكلمات حدّد ترومان سياسة الردع المتبادل، معبرًا عن أمله بأن تتابع الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها من أجل الوصول إلى اتفاق دولي يتعلق بالرقابة على الطاقة النووية. وأضاف ترومان: «إن الرجال العاقلين لا يمكنهم أبدًا أن يلجأوا في كل لحظة إلى حرب نووية، وهذا أمر نعلمه حق العلم. ولكن لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالافتراض بأن الآخرين سوف لن يذعنوا أمام المغريات التي بات العلم يوفرها لهم الآن».

ثم توجه ترومان، في خطابه، إلى ستالين قائلًا: «إنني الآن أود أن أقول شيئًا لستالين: إنك تقول بأنك تؤمن بالنبوءة التي أطلقها لينين وفحواها ان حربًا كبيرة تقع بين عالمكم وعالمنا ستكون واحدة من المراحل الأساسية لتطور المجتمع الشيوعي. غير أن لينين كان إنسانًا ينتمي إلى عصر ما قبل الذرة، وهو كان ينظر إلى المجتمع والتاريخ بعيون تنتمي إلى عصور ما قبل الذرة. والحال أن ثمة تبدلات عميقة حدثت في العالم. وأهم شيء أن شكل الحرب وأبعادها تبدلت. لم يعد بإمكان الحرب، في زمننا الراهن، أن تكون مرحلة في اي تطور من التطورات، باستثناء التطور الذي سيؤدي إلى دمار نظامكم

ووطنكم». وأضاف ترومان: «لا أدري مقدار الزمن الذي سيمضي قبل أن يدرك الزعماء الشيوعيون هذه الحقيقة. ولكن حين يدركونها سوف يجدوننا على أتمّ الاستعداد لعقد اتفاق يحمي العالم كله من الخطر الذي يحيط به اليوم». وأضاف: «إن الطاقة النووية سوف ترافقنا طوال ايام حياتنا، ونحن لن نتمكن ابدًا من أن نلغيها بقانون من القوانين، كما ليس بإمكاننا ان نتجاهل مخاطرها ولا حسناتها».

☐ **٣٣- دوايت أيزنهاور** Dwight Eisenhower (١٨٩٠-١٩٦٩): جمهوري. حكم من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١. ولد في دنيسون (ولاية تكساس) في عائلة فقيرة. نشأ في ولاية كنساس. في غضون الحرب العالمية الثانية، تقدم في سلك الجيش بسرعة بالغة حتى وصل إلى رتبة جنرال، وكان هو المسؤول عن عملية احتلال افريقيا الشمالية عام ١٩٤٣، واحتلال مقاطعة نورماندي في شمال فرنسا عام ١٩٤٤، بعد أن كان أصبح القائد العام للقوات الحليفة في أوروبا منذ تشرين الثاني ١٩٤٣. وفي ١٩٤٨، عين رئيسًا لجامعة كولومبيا. وفي ١٩٥٠ عين القائد العام لقوات الحلف الأطلسي.

توصل أيزنهاور إلى إيجاد حل للنزاع في كوريا. ولكنه تدخل عسكريًا في غواتيمالا، ودعم اليمين في لاوس، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا (كانون الثاني ١٩٦١) التي كانت أقدمت على تأميم الشركات الاميركية.

حاول إقناع الزعيم الديمقراطي المعارض، جون كينيدي، بنظرية «الدومينو» (راجع تاليًا)، ومفادها: إذا سقطت لاوس فستتبعها فيتنام ثم آسيا عمومًا. لكن كينيدي ظل متمسكًا برأيه القائل بعدم التدخل في فيتنام، هذا التدخل الذي تحمّس له وزير الخارجية دين راسك، وروبرت ماكنمارا (وزير الدفاع) الذي طالب بإرسال المزيد من القوات الاميركية إلى فيتنام.

اشترك في مؤتمر القمة مع انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي في ١٩٥٥. وبعد حرب ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر) طرح مشروع أيزنهاور الذي استشف منه إحلال الولايات المتحدة محل فرنسا وبريطانيا في الشرق الاوسط، فرفضه العرب.

ومن أهم الأحداث الداخلية التي واجهت أيزنهاور الاضطرابات الخطيرة التي وقعت بين السود والعنصريين البيض، خصوصًا في ولاية اركانزاس التي رفض حاكمها الالتزام بقرار المحكمة العليا الداعي إلى إلغاء القوانين المحلية التي تجيز التمييز العنصري، ما جعل الرئيس أيزنهاور يرسل وحدات من الجيش الاتحادي في ١٩٥٧ لتنفيذ قرار المحكمة العليا بالقوة.

مشروع أيزنهاور: هو كناية عن خطوط عامة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط، من ليبيا غربًا إلى باكستان شرقًا وتركيا شمالًا واثيوبيا والجزيرة العربية جنوبًا. أعلنها الرئيس أيزنهاور بعد موافقة الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ على أثر فشل العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦، وهي السياسة التي استهدفت ملء الفراغ الاستعماري المتأتي من هزيمة بريطانيا وفرنسا المعنوية في حرب السويس وأفول نجميهما كدولتين استعماريتين رئيسيتين، وبالتالي فرض هيمنة الولايات المتّحدة على المنطقة تحت ستار محاربة الشيوعية. وتضمنت هذه السياسة: ١- حماية القوات الاميركية لأية دولة تتعرض لعدوان مسلح من دولة تابعة لنفوذ الشيوعية الدولية. ٢- مساعدة دول المنطقة (التي تحالف الولايات المتحدة) في دعم اقتصادها. ٣- منح مساعدات عسكرية اميركية للدول التي تطلب ذلك (راجع «فلسطين»، ج١٤، ص٧٠و٧١).

وبموجب هذه السياسة، قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية وأرسلت قوات إلى الاردن ولبنان في ١٩٥٨ بعد ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق، وارتبطت دول حلف بغداد بالولايات المتحدة بمعاهدات.



دوايت أيزنهاور

نظرية الدومينو: نظرة سياسية عسكرية استراتيجية سيطرت على فهم أكثر الشخصيات السياسية والعسكرية الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة عهدي ترومان وأيزنهاور، وطاولت الوضع في شرق وجنوب شرق آسيا، مستمدة من تشبيه مجموعة الدول المتجاورة بقطع لعبة الدومينو التي يؤدي سقوط قطعة منها إلى سقوط المجموعة بأكملها قطعة إثر قطعة. فكان أكثر السياسيين الاميركيين يتخوفون من أن يؤدي سقوط الصين في يد ستالين في النهاية إلى سقوط آسيا بأكملها بما في ذلك اليابان.

وعلى أساس نظرية الدومينو وسياسة الاحتواء أخذ العديد من السياسيين والعسكريين الاميركيين يطالبون بالتدخل العسكري الاميركي في فيتنام والمشاركة في الحرب مع الفرنسيين لمنع سقوط الهند الصينية في أيدي الثوار الشيوعيين، مخافة أن يؤدي ذلك إلى سقوط سلسلة من قطع الدومينو، كما جاء على لسان الاميرال رادفورد، وكان يعبّر عن أفكار وزير الخارجية دالاس ورئيسه أيزنهاور اللذين أهابا بدول المعسكر الغربي المشاركة في ردع «العدوان الشيوعي» بأي أسلوب ضروري لذلك. وكان هذا النوع من التفكير وراء الجهود العسكرية الغربية في كوريا، كما أن الرغبة في منع القضم التدريجي لمناطق النفوذ الغربي كانت وراء لجوء دالاس إلى إنشاء أحلاف عسكرية إقليمية، واعتماد أسلوب التهديد بالدمار الكوني بموجب سياسة حافة الهاوية كرد على التقدم البطيء والمتقطع والمحلي والمتعدد الجهات في آسيا وفي افريقيا للحركات الشيوعية ولحركات التحرر الوطني في عصور ضمور الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وعجز الولايات المتحدة عن الحلول مكانهما سياسيًا وعسكريًا.

(أنصار نظرية الدومينو يعيدون الهزائم المتلاحقة التي وقعت بالولايات المتحدة وبالأنظمة الحليفة في جنوب شرق آسيا في منتصف السبعينات إلى تراخي القادة الاميركيين، أو تخليهم عن تطبيق نظرية الدومينو. وعاد الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر إلى نظرية الدومينو إثر فوز سيلفادور ألليندي في التشيلي، إذ اعتبرا انه إذا ما تركا نظام ألليندي ينجح في التشيلي فسيشكل أرضية صالحة لتساقط أنظمة الحكم الموالية للولايات المتحدة في أميركا اللاتينية).

الحرب الباردة: حالة صراع غير مسلح في ظل أوضاع متوترة. ولقد استخدم مفهوم «الحرب الباردة» للمرة الاولى من قبل الاقتصادي الاميركي برنارد باروش في مطلع العام ١٩٤٧. وأصبح تعبيرًا شائعًا مع الصحافي والتر ليبمان. ويفهم منه بصورة عامة وصف حالة التوتر بين الدول الغربية (على رأسها الولايات المتحدة) والكتلة الشرقية (على رأسها الاتحاد السوفياتي) والتي بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولجأ المتنازعون، في الحرب الباردة، إلى تضخيم مساوئ الخصوم باستخدام جميع وسائل التهويل والدعاية والتخريب وخلق المشاكل المحلية مع التحسب الشديد لعدم التورط في عمليات حربية مباشرة بسبب وجود أسلحة قادرة على تدمير الطرفين. فحوّل الطرفان فترات السلم إلى اشكال الحروب المصغرة: التخريب، إثارة العصيان في مناطق النفوذ، الانتهاك، التجسس، تحريض الدول المتوسطة والصغيرة على العدوان المسلح وإثارة الحروب بينها...

تجلت الحرب الباردة في أزمة الصواريخ الكوبية في ١٩٦٢. وبعد تسويتها سلميًا، بدأت الدولتان تعمدان إلى تجنب الوصول إلى أية مواقف خطيرة مماثلة. فبالرغم من حرب فيتنام ومن الصراع العربي-الاسرائيلي، قامتا بعقد عدة اتفاقات حول الحد من سباق التسلح الاستراتيجي... وكان ساعد على ذلك موت ستالين وصعود خروتشوف إلى الحكم وولوج الاتحاد السوفياتي ميدان الأسلحة النووية بشكل مساو للولايات المتحدة. وبدا واضحًا أن تقسيمًا جديدًا لمراكز النفوذ أصبح محتمًا بين القوتين العظميين فقط من حيث الأمر الواقع. ومن ضمن ذلك المنظور أمكن تفسير مواقف وتصرفات الطرفين تجاه الاحداث الدولية الكبرى، بحيث لا تتدخل الولايات المتحدة في شؤون الديمقراطيات الشعبية حتى ولو دخلتها الجيوش السوفياتية مثلما حدث فعلًا في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وبالمقابل كان على الاتحاد السوفياتي ان يبتعد عن الدول الغربية وأميركا اللاتينية وكوريا الجنوبية واسرائيل (بانتهاء الاتحاد السوفياتي في ١٩٩١، انتهت الحرب الباردة، ودخلت البشرية مرحلة «القوة الأعظم الوحيدة»).

المكارثية و«الذعر الأحمر»: نسبة إلى السيناتور جوزف مكارثي المعروف بعدائه الشديد للشيوعية، والذي بدأ حملته ضدها في العام ١٩٥٠ واستمر بها حتى أواسط الخمسينات وطالت الآلاف من الاميركيين المشتبه بهم. وتعود بجذورها إلى حملة مشابهة بدأت في ١٩١٩ وعُرفت بـ«الذعر الأحمر».

بعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا سنة ١٩١٧،


جوزف مكارثي


ميتشيل بالمر

تخوف البعض في الولايات المتحدة من انتشار الثورة داخلها. وفي ١٩١٩، أرسل أحدهم رسائل مفخخة إلى بعض السياسيين كما انفجرت قنبلة بحاملها أمام منزل وزير العدل ميتشل بالمر. استغل هذا الأخير الحادثة، واستنادًا إلى قانون «التجسس» وقانون «التحريض على الفتنة» اللذين أقرهما الكونغرس بعد الحرب العالمية الاولى، بدأ حملة اعتقالات واستجوابات واسعة شملت ١٠ آلاف مواطن وغير مجنس في السنة الاولى، وستة آلاف في السنة التالية. وسميت هذه الحملة بـ«غارات بالمر» Palmer Raids، كما سميت فترة ١٩٢٠–١٩٢٢ بـ«فترة الذعر الأحمر»، ونفذت الدولة معظم الاعتقالات من دون إذن قضائي. ولم يكن للحمر (كما كان المتهمون بالشيوعية يُسَمون) الحق بمحام للدفاع عنهم إلا إذا ارتأت الدولة ذلك. مئات الموقوفين الذين كانوا حصلوا على الجنسية الاميركية نزعت عنهم جنسيتهم وأبعدوا إلى الاتحاد السوفياتي. وعومل معظم المعتقلين بقسوة فائقة كالضرب والتعذيب، وأُدخل إلى السجن كل من تلفظ علنًا بكلمة حسنة عن الشيوعيين، مثل بائع الثياب في ولاية كونيتكت الذي حكم عليه بالسجن ستة اشهر لأنه قال إن لينين كان رجلًا ذكيًا. وبعد عامين من هذه الهستيريا، بدأ الشعب الاميركي يستفيق من هذا الكابوس خصوصًا انه لم تثبت أي تهمة بالتخطيط لثورة شيوعية على أي من المعتقلين. إلا أن وزير العدل بالمر أراد تحفيز الاميركيين مجددًا ضد الشيوعية، فأعلن ان محاولة ثورة شيوعية ستحصل في الأول من أيار ١٩٢١، ما خلق حال رعب واسعة بين الناس. وعندما لم يحصل شيء في ذلك اليوم بدأ الاميركيون يفقدون ثقتهم بالوزير الذي خضع لاحقًا لاستجواب أمام الكونغرس ثم حكم عليه بعدها بإهدار أموال الدولة بسبب ملاحقاته.

عاد «الذعر الأحمر» إلى الظهور ثانية بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشرت الاشاعات عن تسلل الحمر إلى مراكز حساسة داخل الدولة وخارجها. فأصدر الرئيس هاري ترومان القرار الرئاسي الرقم ٩٨٣٥ في آذار ١٩٤٧ الذي هدف إلى البحث عن «متسللين خونة» داخل الادارة الاميركية. وفي غضون خمس سنوات حُقق مع ٦،٦ مليون شخص استعملت الادارة خلاله الشهادات السرية والمخبرين السريين من دون الرجوع إلى القضاء، ولم ينتج عن هذه الملاحقات الواسعة سوى طرد حوالي ٥٠٠ شخص من وظائفهم الحكومية بسبب ما سُمّي بـ«الولاء غير المؤكد».

وفي هذا الجو المحموم ظهر، في أواخر عهد ترومان، السيناتور جوزف مكارثي، وأعلن في خطاب عام، رافعًا رزمة أوراق بيده، أن لديه ٢٠٥ أسماء لأعضاء في الحزب الشيوعي ما زالوا يعملون داخل الادارة الاميركية. وكرئيس لجنة في مجلس الشيوخ تراقب أعمال الادارة، قام بحملة استجوابات واسعة كان الاميركيون يتابعونها بشغف ورضا في كل وسائل الاعلام، وتدفقت عليه التبرعات من المواطنين العاديين لتغطية مصاريف ما سمّاه «الحرب الصعبة والمكلفة على الشيوعيين». وتركزت الحملة على بعض المخرجين السينمائيين والممثلين في هوليوود، ما اضطر شارلي شابلن مثلًا للجوء إلى انكلترا، وإيليا قازان المخرج المعروف إلى الأدلاء بمعلومات عن أصدقائه وزملائه، ما جعله مكروهًا في هوليوود لزمن طويل. وبلغت قوة مكارثي السياسية وغطرسته حدودًا لم يسبق لها مثيل بين أعضاء مجلس الشيوخ ما سمح له باتهام الرئيس هاري ترومان بأنه ليبرالي خطر والجنرال جورج مارشال ودين أتشيسون بأنهما ضعيفان تجاه الشيوعية. وساعدت حملته على هؤلاء الديمقراطيين في انتخاب جمهوري للرئاسة هو دوايت أيزنهاور. وفي ١٩٥٣، بدأ مكارثي التحقيق مع ضباط في الجيش الاميركي، مما أغضب أيزنهاور، وكان الشعب الاميركي يئس من مكارثي بعد ثلاث سنوات من الاتهامات غير المثبتة والطرق غير الديمقراطية التي كان يستعملها في تحقيقاته. فتألّبت عليه القوى وخسر عام ١٩٥٤ مقعده كرئيس لجنة في مجلس الشيوخ، وانتهى بذلك عهده بعدما وجه مجلس الشيوخ توبيخًا رسميًا إليه (من محاضرة ألقاها رياض طبارة، سفير لبنان لدى واشنطن سابقًا، في النادي الثقافي العربي–بيروت، ونقلتها «الحياة»، ١٠ آذار ٢٠٠٣، ص١٠).

أيزنهاور في خطاب الوداع: خوف من وقوع القرار الاميركي رهينة في أيدي اصحاب النفوذ المالي: في الساعة السادسة من مساء يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٦١ (بتوقيت واشنطن) وجه الرئيس أيزنهاوز إلى الشعب الاميركي ما أسماه «خطاب الوداع»، وفي أبرز ما جاء فيه:

«أريد أن أقول لكم إننا في الاوضاع الراهنة، خصوصًا في هذا الصراع العالمي الذي نخوضه ضد عقائد دولية معادية للقيم الاميركية، سوف نواجه أزمات صغيرة وكبيرة، لكني أريد أن أحذّر من غواية التوصل إلى حلول متسرعة واستعراضية للقوة، فتلك غواية مكلفة لأنه ببساطة لا يوجد حل سحري لأي مشكلة من المشاكل».

ثم واصل كلامه:

«إن دورنا في حفظ السلام العالمي طرأت عليه بحكم مسؤوليات الولايات المتحدة زيادة غير مسبوقة في صناعة السلاح، فقد اضطرتنا الظروف إلى توسع في صناعات السلاح فاق كل الحدود، حتى اننا الآن نملك جيشًا قوامه ثلاثة ملايين ونصف المليون رجالًا ونساءً، كما أننا نوجه إلى الجانب العسكري في اقتصادنا ما يوازي دخل كل الشركات الاميركية مجتمعة، وهذه ظاهرة خطرة على حياتنا لأنها أدت إلى نشأة مجمع صناعي عسكري اقتصادي سياسي يصل نفوذه إلى بعيد في وطننا، ويؤثر على بيئته الاجتماعية كما يؤثر على اتجاهه.

«وذلك يجعلني أشعر بالقلق الشديد، فجئت أعرض الأمر أمامكم. وعليّ أن أقول صراحة إن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية، مالية، سياسية، وفكرية تمارس نفوذًا غير مسبوق في التجربة الاميركية، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت إلى نشأة هذه المجموعة، فإننا لا بد أن نحذّر من وصولها إلى موقع التاثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأميركي، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الاميركي قبل أن يكون خطرًا على غيره.

«إن مواقع القرار الاميركي في الدولة الاميركية لا بد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب وغير المتوازن لهذا المجمع العسكري–الصناعي، وإلا كانت العواقب كارثية، لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدٍ غير مسؤولة لأنها غير مفوّضة، وبالتالي لا يصح أن تؤمن عليه.

«وأود أن أُلفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الاميركي رهينة لمثل هذا المجمع الصناعي العسكري وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما انه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الاميركيين، والخلط ما بين أمن الشعب الاميركي وحرياته وبين أهداف أطراف هذا المجمع ومصالحهم.

«ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم تساعد أطراف هذا المجمع الخطر وتزيد من قدرتهم وتمكّنهم من السيطرة على برامج الادارة ومخصصات إنفاقها، خصوصًا أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيرًا فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، على أن أملي معلّق بوعي الأمة الاميركية بالخطر، لأن ذلك الوعي هو الذي يحصر أطراف هذا المجمع ويمنع سيطرتهم

على الضمير العام وعلى السياسة العامة معًا» (عن مقال مطول لمحمد حسنين هيكل، «السفير»، أول تموز ٢٠٠٣، ص١٢).

□ **٣٤- جون كينيدي** J. Kennedy (١٩١٧-١٩٦٣): ديمقراطي. الرئيس الرابع والثلاثون (١٩٦١-١٩٦٣). من عائلة أيرلندية الاصل وكاثوليكية وثرية. ابن جوزف كينيدي، سفير لدى بريطانيا بين ١٩٣٧ و١٩٤٠.

تخرج جون كينيدي في جامعة هارفارد، وخدم في البحرية الاميركية. وفي ١٩٤٦ انتخب نائبًا عن الحزب الديمقراطي، وسيناتورًا عن ولاية مساشوستس في ١٩٥٢ حيث اتخذ مواقف ليبرالية متعددة، ولكنها مترددة أحيانًا. أصبح عضوًا في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وبدأ يعد نفسه للترشيح لرئاسة الجمهورية، واتبع خطة دقيقة محكمة مكّنته من هزم منافسيه داخل حزبه، وسمّى أقواهم ليندون جونسون نائبًا له، وهزم خصمه الجمهوري ريتشارد نيكسون ليصبح رئيسًا للجمهورية وهو ما زال في الثالثة والاربعين من عمره، فكان بذلك أصغر رئيس جمهورية أميركي سنًا وأول كاثوليكي يتولى هذا المنصب.

حاول ممارسة لون جديد في أسلوب الحكم. فأدخل عددًا من الأكاديميين والمثقفين في الجهاز السياسي والدبلوماسي، كما اهتم بتجديد الصورة الاميركية في الخارج عن طريق «فصائل السلام» والتقرب من أميركا اللاتينية عبر «التحالف من أجل التقدم».

و«فصائل السلام» هي منظمة حكومية أميركية أنشأها كينيدي عام ١٩٦١، مهمتها إرسال متطوعين من الشباب والخبراء الاميركيين إلى الدول النامية الموالية للولايات المتحدة بغية تقديم الخبرات الفنية وتدريب المهنيين والعيش مع الأهالي لعدة سنين. وحاول كينيدي بذلك أن يعطي صورة جديدة للحكم الديمقراطي داخليًا عن طريق استقطاب الشباب، وخارجيًا عن طريق إبراز اهتمام الشعب الاميركي بتقدم الدول الأخرى. إلا أن المشروع لم يلاق نجاحًا كبيرًا.

أما «التحالف من أجل التقدم»، فكانت هيئة دولية اميركية منبثقة عن منظمة الدول الاميركية في مؤتمر ضم الدول العشرين في المنظمة، وذلك في أوروغواي عام ١٩٦١ وبزعامة الولايات المتحدة. وقد عكس قيام تلك الهيئة رغبة إدارة كينيدي في تجميل صورة الولايات المتحدة والأنظمة التابعة لها في أميركا اللاتينية لتقويتها وإحباط الثورات الشعبية ضدها عن طريق إدخال برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي وزيادة التكامل في ما بينها. وقد أطلق البعض تسمية «مشروع مارشال لأميركا الجنوبية» على التحالف الجديد. إلا أنه لم يحقق نجاحًا يذكر نظرًا إلى عدم جدية الولايات المتحدة في إنعاش تلك القارة من جهة، وإلى طبيعة الأنظمة الفاسدة والمتخلفة التي كانت تابعة للولايات المتحدة في تلك القارة من جهة ثانية.

دعا كينيدي، في مطلع ١٩٦٣، إلى وقف الحرب الباردة وإلى خطوات أولى في اتجاه حظر التجارب النووية. وجاء ذلك بعد فشله في تأييده لغزو كوبا، ثم في حملة خليج الخنازير في ١٩٦١، ووقوف العالم على حافة المجابهة النووية في أزمة الصواريخ الكوبية (راجع «كوبا»).

وعلى الرغم من الصورة البرّاقة التي ظهر بها كينيدي في أجهزة الاعلام فإنه لم يحقق كبير نجاح في تشريعاته وبرامجه الداخلية نظرًا إلى عدم الوفاق بينه وبين الكونغرس. وفي سياسته الخارجية واجه معارضة الرئيس الفرنسي شارل ديغول له في الهيمنة على أوروبا الغربية. وفي عهده بدأ التورط الاميركي في فيتنام (راجع «فيتنام»). وأما بالنسبة إلى القضايا العربية فقد اتخذ موقفًا إيجابيًا معتدلاً من قضية الجزائر، وعمل على بسط النفوذ الاميركي عن طريق محاولاته التقارب مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما حاول إقناع العرب بقبول وجود اسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية، كما اصطدم بعبد الناصر أثناء حرب اليمن وشجع الأنظمة العربية المحافظة لاتخاذ موقف متشدّد وهجومي من الحركات التحررية العربية.

مبدأ كينيدي ومشروعه للسلام في الشرق الأوسط: كان مبدأ الرئيس جون كينيدي يهدف إلى محاربة الشيوعية بالوسائل السياسية والاقتصادية والايديولوجية بعيدًا عن حساب الوسائل العسكرية المباشرة، وذلك بخلاف السياسة الاميركية السابقة التي كان ينادي بها جون فوستر دالاس والقائمة على الردع الشامل وعلى سياسة حافة الهاوية (راجع ما سبق آنفًا قبل كينيدي). وفي إطار هذا المبدأ حاول كينيدي تقديم مشروع لحل الصراع العربي-الاسرائيلي في محاولة منه لطرد الاتحاد السوفياتي من الشرق الاوسط.



جون كينيدي (إلى اليمين) وشقيقه روبرت

المشروع طرحه كينيدي على الرئيس عبد الناصر في مراسلات جرت بينهما، خصوصًا رسالة أيار ١٩٦١. وتعود جذور المشروع إلى خطاب كان كينيدي ألقاه في شباط ١٩٥٧ أمام المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود ودعا فيه إلى الاهتمام بالصراع العربي-الاسرائيلي ومحاولة وضع حلول له مثل تدويل قناة السويس وتشكيل لجان دولية تتحمل مسؤولية تأمين عقد مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة على أن ينتج عن تلك المفاوضات وضع حلول لمشكلة الحدود واللاجئين الفلسطينيين. وفي خطاب آخر في آب ١٩٦١ أكد كينيدي على سياسة الحزب الديمقراطي الاميركي القائمة على تأييد اسرائيل وعلى أنها «وُجدت لكي تبقى». إلا أنه أشار في الوقت نفسه على أخطاء أسلافه من السياسيين الاميركيين في تجاهلهم للدور المهم الذي تلعبه القومية العربية في المنطقة. وحدّد كينيدي سبع حقائق مهمة: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، البترول، نجاح التغلغل السوفياتي إلى المنطقة، المشاكل الاقتصادية الاجتماعية، بروز القومية العربية، تألق مصر كزعيمة للكتلة العربية ووجود اسرائيل الذي يجب المحافظة عليه.

أما المشروع العام الذي طرحه كينيدي على الرئيس عبد الناصر فتضمن: ١- تقديم الولايات المتحدة أقصى ما يمكنها من المساعدات لدول الشرق الاوسط المصممة على التحكم في مصيرها بشرط أن تسمح لجيرانها بتأمين تلك الاهداف الأساسية نفسها. ٢- استعداد الولايات المتحدة للمساهمة بشكل دائم داخل الامم المتحدة وخارجها في البحث عن الحلول الملائمة للحد من النزاعات. ٣- استعداد الولايات المتحدة لتقديم كل المساعدات إلى دول المنطقة من أجل تنفيذ برامج التنمية القومية. ٤- استعداد الولايات المتحدة للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس المبدأ القاضي بعودتهم إلى ديارهم أو بتعويضهم عن ممتلكاتهم. ٥- الاستعداد للمساهمة في البحث عن حل منصف ومعقول للمشكلة الناجمة عن المشروع الخاص المتعلق بمياه نهر الاردن. ٦- التمسك بتأييد توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين مع الاهتمام بتنفيذ تلك التوصيات بطريقة تعود على اللاجئين بأكبر قسط من المنفعة. ٧- السعي وراء مضاعفة لجنة التوفيق من جهودها للعمل على إحراز تقدم على صعيد إيجاد حل سلمي وعادل للنزاع في المنطقة.

وقد ردّ عبد الناصر على رسالة كينيدي بشكل مطول، وتناول في رده جذور المشكلة وتاريخها. كما تحدث عن مواقف الولايات المتحدة الاميركية المؤيدة للصهيونية، وأكد أخيرًا على أن اسرائيل تمثل خطرًا يهدد الأمة العربية.

وقدّم جونسون، رئيس بعثة لجنة التوفيق، تقريره إلى الأمم المتحدة في تشرين الاول ١٩٦١، طالب فيه بعودة اللاجئين المشروطة بطاقة اسرائيل الاستيعابية

والاقتصادية. وتعويض مَن لا يتمكن أو يريد العودة. وقد رفض بن غوريون في تشرين الثاني ١٩٦١ هذا المشروع، كما رفضته في ما بعد غولدا مائير. وبذلك انتهت محاولات كينيدي لإيجاد حل للنزاع العربي–الاسرائيلي. فيما استمرت المساعدات الاميركية لاسرائيل في المجالات كافة (راجع ايضًا «فلسطين» ج١٤، ص٧١–٧٢).

جولة كينيدي: مفاوضات إقتصادية بدأت عمليًا في جنيف في تشرين الاول ١٩٦٤. أي بعد اغتيال كينيدي، ولكنها سُمّيت باسمه لأنها حققت الدعوة التي كان جون كينيدي قد وجهها إلى أوروبا وعبّرت عن رغبة الولايات المتحدة في الحد من سياسة الحماية الاقتصادية التي انتهجتها الأسرة الاقتصادية الاوروبية، ولا سيما ان أوروبا الغربية كانت تمثل السوق الاولى للمنتوجات الزراعية الاميركية. إذ كانت تستورد ربع الصادرات الزراعية الاميركية.

و«جولة كينيدي» (جنيف، تشرين الاول ١٩٦٤) هي جولة في المفاوضات ضمت خمسين دولة تمثل ٨٠٪ من مجمل التجارة العالمية، وجرت في إطار الـ«غات» GATT، أي «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة».

وقد جاء الطلب الذي تقدمت به انكلترا في ١٩٦١ للانضمام إلى الأسرة الاقتصادية الاوروبية يعزز ضرورات هذا الانفتاح الاميركي على أوروبا. فمع أن مفاوضات جولة كينيدي ضمت ٥٠ دولة، فقد تمحورت فيها المداولات حول العلاقات التجارية الاميركية–الاوروبية. ولم تسفر هذه المفاوضات، التي استمرت زهاء ثلاثة أعوام، إلا عن اتفاق مبتور أعلن عنه في أيار ١٩٦٧.

اغتيال جون كينيدي: في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣، اغتيل الرئيس جون كينيدي برصاصة قناص هو لي هارفي أوزوالد Lee Harvey Oswald، الذي خدم سابقًا جنديًا في البحرية الاميركية، وعُرف عنه انه فوضوي سبق له أن حاول قتل الجنرال وولكر في ١٠ نيسان ١٩٦٣. اعتقل أوزوالد على الفور، وبعد أقل من ٤٨ ساعة قُتل بدوره في مركز الشرطة على يد جاكوب ليون روبنشتاين المعروف بـ«جاك روبي» الذي يعمل مديرًا لإحدى علب الليل، وقيل إنه شيوعي، وتوفي في السجن بمرض السرطان في ٣ كانون الثاني ١٩٦٧.

لجنة تحقيق «وارن» Warren التي تشكلت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٣، جاء في تقريرها أن مكتب التحقيقات الفدرالي FBI استجوب ٢٦٥٥٠ شخصًا، ووضع ٢٣٠٠ تقرير مجموع صفحاتها ٢٥٤٠٠ صفحة. والمخابرات السرية استجوبت ١٥٥٠ شخصًا، ووضعت ٨٠٠ تقرير (٤٦٠٠ صفحة). واستمعت لجنة وارن إلى ٥٥٢ شاهدًا. وفي ٢٤ ايلول ١٩٦٤، أحالت اللجنة للرئيس ليندون جونسون (نائب الرئيس كينيدي وخليفته) تقريرها من ٤٧٠ صفحة أُلحق به ٢٦ ملفًا ضخمًا من الشهادات: لي أوزوالد أطلق فعلًا ثلاث رصاصات من نافذة في الطابق السادس من مبنى مدرسة تكساس... وليس هناك أي معرفة تربط بين أوزوالد وقاتله في السجن جاك روبي... وليس هناك لدى اللجنة ما يشير إلى افتراض وجود مؤامرة داخلية أو خارجية...

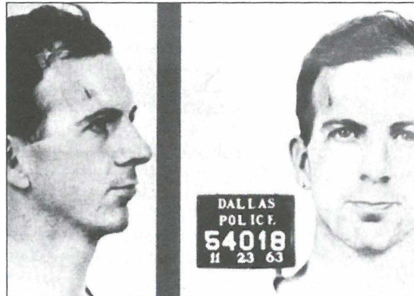
مجلس النواب شكل، خلال السبعينات، لجنة جديدة للتحقيق اعتقادًا منه أن كينيدي قتل «نتيجة وجود مؤامرة على الارجح»، واستنادًا إلى إفادات أطباء عاينوا الجثة وأكدوا أن الرصاصات أصابت كينيدي من جهتين وليس من جهة واحدة. لكن اللجنة، في ١٩٧٩، أكدت تقرير لجنة وارن من حيث أن أوزوالد هو فعلًا القناص الذي قتلت رصاصاته الرئيس كينيدي، وأبقت على احتمال وجود قناص آخر.

الدعوات لاستمرار التحقيق والكشف عن حقيقة حادث الاغتيال لا تزال مستمرة وتطلقها قطاعات حزبية وشعبية وخبراء وكتاب... وذلك في أجواء افتراض الجهة المسؤولة: مكتب التحقيقات الفدرالي؟ وكالة المخابرات المركزية؟ كتلة الضغط العسكري–الصناعي؟ اليمين الاميركي المتطرف؟ مؤامرة كوبية؟ المعارضة الكوبية اليمينية المقيمة في الولايات المتحدة؟ المافيا؟ الاستخبارات السوفياتية (كاي.جي.بي.)؟... وفي ١٩٩٤، كشف أمناء مكتبة الرئيس ليندون جونسون في مدينة أوستن عن تسجيل صوتي لمكالمات هاتفية بين جونسون (نائب الرئيس كينيدي والرئيس بعده) وإدغار هوفر (مدير مكتب التحقيقات الفدرالي) بشأن الاغتيال وتفاصيله.

كادت حادثة الاغتيال هذه أن تكون هاجسًا عامًا (حتى عمليات ١١ أيلول ٢٠٠١ الارهابية). فكثرت الكتب والمقالات حولها، واستعرضتها الشاشتان الكبيرة والصغيرة في صيغ روائية اختلطت فيها الوقائع بالخيال، وطفحت الشبكات المعلوماتية بالآراء التي تربطها بهذه المؤامرة أو تلك.



كينيدي يحيي الجماهير قبل لحظات من اغتياله



لي أوزوالد، القاتل أم الضحية؟!

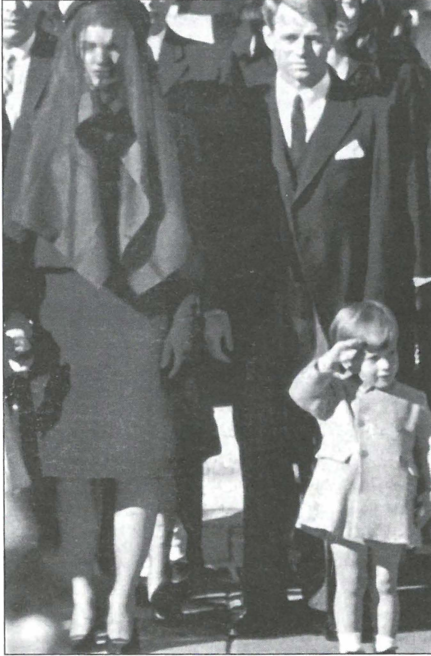
وفي ٢٧ و٢٨ تموز ١٩٩٦، اجتمع ما لا يقل عن ١٠٠ شخص في مدينة ليفربول (بريطانيا) لإحياء مؤتمر أوروبي-أميركي مشترك حول حادثة الاغتيال السياسي الوحيدة في العالم والتي لم تنته فصولاً. ونظّم المؤتمر جون رود، وهو محقق انكليزي من ليفربول تعرّف إلى زوجة أوزوالد بعد ثلاثة عقود على وقوع الجريمة: «قالت لي، جون، كلهم أخبروني أن لي هو القاتل، وكان عليّ أن أصدقهم. لكنني الآن أعرف انه كان بريئًا».

جمع جون رود في هذا المؤتمر «الجمعية الاميركية للتحقيق في الاغتيال السياسي» و«التجمع البريطاني لدالاس ٦٣». وكان بين الحاضرين الدكتور تشارلز كرينشو، الطبيب الجرّاح الذي حاول إنقاذ كينيدي في الغرفة الرقم واحد في مستشفى باركلاند. وقال كرينشو: «أتحدث في ليفربول عما رأيته وعشته في دالاس. كان هناك جرح أول في رأس الرئيس وجرح ثان خلف أذنه اليمنى. لكن ذلك الجرح الثاني لم يظهر في شهادة التشريح. كما تغيرت مواصفات الاصابة لاحقًا في التقرير العام. ووصفت بالضبط ما حصل في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ في مستشفى باركلاند وكيف جرى نقل جثمان الرئيس بيد الاستخبارت ما أدّى إلى المشاكل التي واجهتنا لاحقًا لاكتشاف الحقيقة».

بلغ عدد المؤلفات حول اغتيال كينيدي ٣٢ كتابًا، أبرزها للكاتب الاميركي نورمان ميلر (أكثر من ألف صفحة) الذي توصل إلى استنتاج أن مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة المخابرات المركزية متورطان في الاغتيال، وكتاب «أوزوالد يتكلم» (صادر في ١٩٩٦) لمؤلفيه راي وماري لافونتين اللذين توصلا إلى أن أوزوالد كان عميلاً لمكتب التحقيقات الفدرالي حتى أسابيع قليلة قبل الجريمة، كما أكدت لهما زوجته مارينا، وانه كان يحمل بطاقة تعريف حكومية تشبه تلك التي وجدها الروس مع قائد طائرة

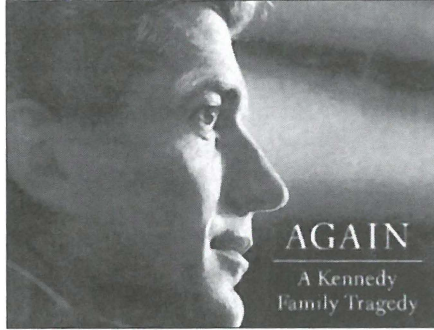
التجسس فرنسيس غاري باورز بعدما أسقطوا الطائرة.

وإنها لبالغة الدلالة ما كتبه الكاتب والصحافي سليم نصار («الحياة»، ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢) في هذا السياق، فيقول: «... إضافة إلى هذا العداء المتأصل - بين الكنيسة الكاثوليكية واليهود - فإن غالبية الكاثوليك في الولايات المتحدة تؤمن بأن اغتيال الرئيس جون كينيدي لم يكن نتيجة مخطط نفذته عصابة المافيا أو كاسترو أو موسكو أو إدغار هوفر أو ليندون جونسون، وإنما هو عمل مدّبر من الموساد (المخابرات الاسرائيلية). والسبب يكمن في بضعة أسطر كتبها بن غوريون في مذكراته إثر اجتماعه بالرئيس جون كينيدي. قال له الرئيس الاميركي إنه لن يسمح لاسرائيل بإدخال أسلحة الدمار الشامل إلى منطقة الشرق الأوسط، وأبلغه انه سيرسل خبراء للكشف عن حقيقة ما يجري داخل مفاعل ديمونا. ونفذ كينيدي تهديده وأرسل وفدًا من الخبراء ضلّلهم الاسرائيليون أثناء عملية المراقبة. وكتب بن غوريون حرفيًا في مذكراته: «عندما سمعت تهديد الرئيس كينيدي أيقنت أنه من المفيد لمصلحتنا ألا نسمح بكاثوليكي إلى رئاسة البيض الأبيض». ويضيف نصار: «وعلى رغم إشارات الايحاء التي قدمها مؤرخو تلك المرحلة - إن كان عبر التحاليل أو المذكرات أو الأفلام التي انتجت عن حياة كينيدي - فإن اغتيال القاتل لي أوزوالد على يد اليهودي جاك روبي، كان الجواب الشافي عن كل التساؤلات المريبة. ذلك أنه بقتل القاتل أسدل الستار على أبشع المسرحيات الدموية وأكثرها غموضًا في تاريخ الولايات المتحدة. وكان من المنطقي أن تشن وسائل الاعلام المحكومة من اليهود حملة تضليل بهدف إخفاء هوية المحرّض الحقيقي من طريق توزيع التهم على جهات لم يثبت تورطها».



الصورة التي هزت العالم: جون جونيور يحيي كفن أبيه، وخلفه عمه روبرت وأمه جاكلين...

عائلة أنهكتها المآسي: جد والد الرئيس كينيدي، باتريك، هاجر من أيرلندا إلى الولايات المتحدة، واقام في بوسطن في العام ١٨٤٩ (توفي في ١٨٥٨). جدّه باتريك جوزف (١٨٥٨-١٩٢٩) كان مالكًا لحانة، ثم تاجرًا للكحول. والده، جوزف (١٨٨٨-١٩٦٩) تزوّج أثناء الحرب العالمية الاولى من روز فيتزجيرالد (١٨٩٠-١٩٩٥)، ورزقا بتسعة أبناء. وجمع جوزف ثروة طائلة من خلال بيع المشروبات الكحولية، التي كانت محظورة في الثلاثينات، بالتعاون مع المافيا. وشغل منصب سفير في لندن في عهد الرئيس بنيامين روزفلت. ومن مواقفه السياسية الشهيرة أنه توقع انتصار المانيا ونصح روزفلت بعدم الوقوف في جانب بريطانيا والحلفاء، ما أثار عليه أبناؤه.



وعاد جون جونيور وقتل بحادث طائرة في تموز ١٩٩٩

في الحرب العالمية الثانية فقد عميد العائلة، جوزف، ابنه الذي يدعى ايضًا جوزف، وذلك عندما تطوع للقتال في أوروبا، حيث قاد طائرته وهاجم موقع إطلاق القنابل الصاروخية الالمانية في «بيني موندي» على الساحل الهولندي. لكن طائرته انفجرت في الجو، ما أدى إلى مقتله.

وفي ١٩٤٤، عاد ابنه جون (الذي سيصبح رئيسًا) إلى الولايات المتحدة ليلقى استقبال الابطال بعدما نجا من طراده الحربي الذي أغرقه اليابانيون في الحيط الهادئ.

وعقب مقتل جون (١٩٦٣)، تولى شقيقه السيناتور روبرت حمل الشعلة السياسية للعائلة. وبدأ حملته لتولي الرئاسة، لكنه لقي المصير نفسه حين اغتاله، بحسب ما أعلن رسميًا، شاب فلسطيني إسمه سرحان بشارة سرحان. وسرت أقاويل أن أحد حراسه هو الذي أطلق عليه النار وأرداه.

روز ماري، شقيقة جون، ولدت معوقة وعاشت في أحد المصحات. . شقيقته الأخرى، كاثلين، تزوجت من ضابط بريطاني إبان الحرب العالمية الثانية، وقتل في نهاية الحرب وقضت هي في ١٩٤٨ في حادث تحطم طائرة. وبقي من أشقاء الرئيس السيناتور إدوارد وشقيقته يونيس.

السيناتور إدوارد لم يستطع خوض معركة الرئاسة، بعد مقتل شقيقيه، بسبب سلسلة من الفضائح طالت حياته الشخصية وتهديدات بالقتل كان يتلقاها من وقت إلى آخر. وفي ١٩٧٣، قرّر الأطباء بتر ساق ابنه الأكبر لاصابته بالسرطان.

في ١٩٨٤، توفي دافيد، أحد أبناء روبرت، في أحد الفنادق بعدما تناول جرعة كبيرة من المخدرات عقب طرده من منزل الأسرة في بالم بيتش في ولاية فلوريدا، وواجه عدد من أبناء العائلة تهمًا يطالها القانون. وعلقت العائلة آمالها السياسية على جوزف ومايكل. نجلي روبرت كينيدي. لكن ما لبث جوزف أن انسحب من حملة انتخابات حاكم ولاية مساشوستس على أثر ما تناوله كتاب زوجته السابقة من فضائح وأسباب الطلاق بينهما. فتابع شقيقه مايكل الحملة، لكنه توفي في كانون الاول ١٩٩٧ بحادث وهو يمارس التزلج. ولم يمض وقت طويل حتى قتل ايضًا جون «الصغير» ابن الرئيس جون كينيدي في حادث تحطم طائرته وكان يقودها بنفسه.

لا زال إسم «كينيدي». وسيبقى إلى أمد طويل عالقًا في أذهان الأميركيين ومتصلًا بعالم السياسة وبالشعبية العارمة، وفي الوقت نفسه بالمجازفات والمآسي وسوء الطالع.

☐ **٣٥- ليندون جونسون** L. Johnson (١٩٠٨-١٩٧٣): ديمقراطي. كان نائب الرئيس كينيدي وأكمل ولايته وانتخب لولاية جديدة، فاستمر رئيسًا حتى ١٩٦٩. أقسم اليمين الدستورية في اليوم نفسه الذي قتل فيه كينيدي، وفي الطائرة التي كانت تقل الجثمان وبحضور جاكلين زوجة كينيدي.

أبرز أحداث عهده: تعليق باناما لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة (٩ كانون الثاني ١٩٦٤)؛ إجازة الكونغرس للرئيس التدخل العسكري في فيتنام (٧ آب ١٩٦٤)؛ انتخابه رئيسًا (٣ تشرين الثاني ١٩٦٤)؛ إصداره الأمر باستمرار قصف فيتنام شمالي الخط ٢٠ درجة (شباط ١٩٦٥)؛ إصدار قانون يمنع أي انتهاك لحقوق السود في الاقتراع (١٨ شباط ١٩٦٥)؛ اغتيال الزعيم الاسود مالكولم إكس في نيويورك (٢١ شباط ١٩٦٥)؛ التدخل العسكري في جمهورية الدومينيكان واحتلالها بـ١٤ ألف جندي من المارينز (٢٨



جونسون يقسم اليمين الدستورية وإلى جانبه جاكلين كينيدي

نيسان ١٩٦٥)؛ نزول ١٨٤٣٠٠ جندي من المارينز في فيتنام الجنوبية (٨ ايلول ١٩٦٥)؛ تدخل عسكري أميركي في كمبوديا (أيار ١٩٦٦)؛ لقاء جونسون والزعيم السوفياتي كوسيغين في غلاسبورو (٢٣-٢٥ حزيران ١٩٦٧)؛ اضطرابات السود في نيويورك ومقتل ٢٦ وجرح ١٥٠٠ واعتقال ألف شخص (١٢-١٧ تموز ١٩٦٧)؛ اغتيال مارتن لوثر كينغ (٤ نيسان ١٩٦٨)؛ اغتيال روبرت كينيدي (٥ حزيران ١٩٦٨)؛ إعادة الولايات المتحدة لجزر يونين إلى اليابان (٢٦ حزيران ١٩٦٨).

اشتهر ليندون جونسون كمناور بارع في الكونغرس، وكان زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ. وعُرف بسياسته المعادية للتحرر ولقادة سياسة عدم الانحياز في آسيا وأفريقيا، وبتزويده اسرائيل بكميات هائلة من السلاح وتشجيعها على حرب ١٩٦٧. صمود الفيتناميين والخسائر التي أنزلوها بالجيش الاميركي أحدثت داخل المجتمع الاميركي هزة عنيفة حالت دون إعادة انتخاب جونسون لولاية جديدة.

(حول سياسته إزاء الصراع العربي-الاسرائيلي، راجع «مشروع جونسون» في مادة «فلسطين»، ج١٤، ص٧٤).

☐ **٣٦- ريتشارد نيكسون** R. Nixon (١٩١٣- ١٩٩٤): جمهوري. حكم من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤. ولد في عائلة متواضعة الحال. إذ كان والده بقالاً. درس الحقوق. ومارس المحاماة (١٩٣٧-١٩٤٢). والتحق بسلاح البحرية أثناء الحرب العالمية الثانية. بدأ حياته السياسية كنائب جمهوري عن ولاية كاليفورنيا في ١٩٤٦. وفي ١٩٥٩، أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، حيث عرف باتجاهاته المحافظة وأيد قرارات تحد من حرية العمال في الاحزاب كما عمل على مكافحة الشيوعية. اختاره أيزنهاور عام ١٩٥٢ لنيابة الرئاسة الاميركية (١٩٥٢-١٩٥٦) حيث مارس نشاطًا واسعًا، وترأس اجتماعات الوزراء أثناء مرض الرئيس أيزنهاور. اختاره الحزب الجمهوري كمرشح منافس للمرشح الديمقراطي جون كينيدي الذي فاز عليه بفارق ضئيل. وحين لم يحالفه الحظ في انتخابات حاكمية ولاية كاليفورنيا (١٩٦٢) ظن الكثيرون ان حياة نيكسون السياسية انتهت. ولكنه ثابر. وأيد عام ١٩٦٤ غولد ووتر كمرشح للحزب الجمهوري، وذلك ضمن خطة لكسب تأييد الحزب له عام ١٩٦٨. وقد نجح في ذلك بعد جهود واسعة واختار أغنيو لنيابة الرئاسة. وتمكن من الفوز في الرئاسة (١٩٦٨) مستفيدًا من معارضة قطاعات واسعة من الشعب الاميركي لسياسة جونسون في فيتنام.

نيكسون في حرب فيتنام وإزاء الصين والسوفيات: كان جونسون قد بادر بتصعيد التدخل الاميركي في فيتنام، ونشطت عناصر المخابرات المركزية فأطاحت كل الحكومات التي لم تكن راضية عنها في سايغون (عاصمة فيتنام الجنوبية الموالية للولايات المتحدة). ولمواجهة الفيتكونغ (القوات الشيوعية في فيتنام الجنوبية والمدعومة من جمهورية فيتنام الديمقراطية، فيتنام الشمالية) وضع جونسون، سلف نيكسون، كل قوة الولايات المتحدة في كفة الميزان ورمى بعشرات الآلاف في شبابها في ساحات القتال، ورصد عشرات المليارات من الدولارات للقيام بأعباء تلك الحرب التي تحولت إلى حرب فيتنامية-أميركية كانت نتيجتها وبالًا على الولايات المتحدة. ورغم أن شعار جونسون الأساسي في سياسته الخارجية الذي مكّنه من الوصول إلى الرئاسة كان «التصدي للمد الشيوعي» في منطقة جنوب شرقي آسيا، فإنه لم تأت سنة ١٩٦٨ حتى أصبح يفكر في الخروج من ذلك المأزق عن طريق المفاوضات. وفعلًا بدأت مفاوضات باريس بشكل سري جدًا في ١٩٦٨ (في السنة الأخيرة من عهد جونسون) واستمرت طويلًا والحرب مستعرة.

في ١٩٦٩، نجح نيكسون، فواصل سياسة التفاوض مع الفيتناميين الشيوعيين ومع استمرار المعارك في آن، ممهدًا لذلك بإعادة تقوية الروابط مع حلفائه الاوروبيين الذين تباينت مواقفهم من تلك الحرب، بل إن بعضهم أخذ مواقف صريحة ضدها وأدان الولايات المتحدة، مثل فرنسا. فقام نيكسون بزيارته الاولى إلى أوروبا في ١٩٦٩ في ظروف كانت فيها أوروبا تعاني أزمة بسبب معارضة الجنرال ديغول دخول بريطانيا إلى السوق الاوروبية المشتركة «لأن ولاءها يذهب إلى الولايات المتحدة الاميركية أولًا وليس إلى أوروبا». وكانت فرنسا، التي خرجت عسكريًا من الحلف الأطلسي مع بقائها إسميًا عضوًا فيه منذ ١٩٦٦، تقود حملة لإزالة النفوذ الاميركي من أوروبا.

أوكل نيكسون لمستشاره الخاص هنري كيسنجر (عين في ما بعد وزير دولة للشؤون الخارجية) مهمة التهيئة لإنهاء الحرب الفيتنامية بواسطة التفاوض. فقام كيسنجر بثلاث عشرة مقابلة سرية في باريس مع ممثلي فيتنام الشمالية (الشيوعية)، وأخذ في الوقت نفسه يمد الجسور مع الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، وواصل تحركاته الدبلوماسية إلى أن وافقت الولايات المتحدة، في ١٩٧١، على التحاق الصين الشعبية بالأمم المتحدة (بدلًا من الصين الوطنية) وأصبحت عضوًا دائمًا في مجلس الأمن. ثم قام نيكسون بزيارته الاولى إلى الصين في شباط ١٩٧٢ (راجع «سنو، إدغار» في باب الزعماء). وفي السنة نفسها، زار موسكو حيث وقّع مع الزعيم السوفياتي بريجينيف معاهدة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية المعروفة اختصارًا بمعاهدة «سالت» الاولى Strategic Arms Limitation Talks.

وللردّ على تلك الزيارة، قام بريجينيف، في حزيران ١٩٧٣، بزيارة واشنطن حيث وقّع عدة اتفاقيات تدخل كلها ضمن السياسة الانفتاحية بين القوتين العظميين، وأصبحت الولايات المتحدة المورّد الرئيسي للاتحاد السوفياتي، ولكن دون أن تصل العلاقات إلى المستوى المرجو، إذ إن الصهيونية المتنفذة حملت الكونغرس على أن يرفض منح الاتحاد السوفياتي «بند الدولة الأكثر رعاية» بحجة عدم سماحها لليهود السوفيات بالهجرة إلى اسرائيل.

وبالنسبة إلى فيتنام، فإن الولايات المتحدة، لكي لا تظهر بمظهر ضعيف أثناء المفاوضات، طرحت شروطًا جديدة للسلام تتمثل في إجراء انتخابات في فيتنام الجنوبية وعدم سحب القوات الاميركية قبل ستة اشهر من التوقيع على اتفاق مع الحكومة المنبثقة عن تلك الانتخابات، الأمر الذي رفضه الثوار الفيتناميون. وفي تلك الأثناء قاد الجنرال جياب هجومًا واسع النطاق في ربيع ١٩٧٢ ردّ عليه الاميركيون بتكثيف القصف على هانوي والمدن الرئيسية في فيتنام الشمالية. وفي ٨ آذار ١٩٧٢، أمر نيكسون الاسطول الاميركي السابع بفرض حصار بحري على كل موانئ فيتنام الشمالية، وكانت غايته من وراء ذلك الضغط على هانوي للحصول على حل قبل موعد الانتخابات الرئاسية، خصوصًا وأن منافسه الديمقراطي ماك غوفرن رفع شعار إنهاء الحرب الفيتنامية، وهو أمر بات الرأي العام الاميركي يؤيده.

وأدت مباحثات كيسنجر السرية إلى التوصل إلى بعض الاتفاق مع هانوي، ما جعل الاميركيون يمنحون نيكسون ثقتهم، فانتخب رئيسًا للمرة الثانية في ١٩٧٢ وبفارق هائل بينه وبين خصمه (إلا أن افتضاح أمر تجسسه على خصومه أثار ما عُرف بفضيحة ووترغيت، راجع تاليًا).

معاهدة باريس: بعد فوزه الساحق، أمر نيكسون بتكثيف القصف الجوي بشكل لم تشهده حرب فيتنام من قبل. وفي الوقت نفسه، كان كيسنجر يواصل مفاوضاته السرية مع لي دوك تو Le Duc Tho (ممثل فيتنام الشمالية والثوار الفيتناميين). وأفضت تلك المفاوضات، في كانون الثاني ١٩٧٣، إلى التوقيع على معاهدة باريس التي وقعها ايضًا، بالاضافة إلى الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية، كل من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا.

تنص تلك الاتفاقية على وقف اطلاق النار وانسحاب القوات الاميركية في غضون شهرين، واطلاق سراح سجناء الحرب، والتعهد باحترام استقلال فيتنام الجنوبية الذي أصبح يحكمه «مجلس المصالحة القومية».

بذلك خرجت الولايات المتحدة من مأزق فيتنام مكسورة الجناح، إذ إن تلك المفاوضات كانت على العموم لصالح خصمها. إلا إن نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر كانا في قمة شعبيتهما بسبب إنهائهما الحرب التي كلفت الشعب الاميركي ثمنًا باهظًا وأربكت حياته الاجتماعية وانهكت اقتصاده.

مبدأ نيكسون–كيسنجر: أُطلق هذا الاصطلاح على مجموعات فرضيات ومبادئ وتطبيقات السياسة الاميركية الخارجية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، وفي وقت انتقلت فيه المنافسة الدولية من أوروبا إلى آسيا.

يقوم مبدأ نيكسون، وفق تصورات وزير خارجيته هنري كيسنجر، على «توكيل» دول حليفة للولايات المتحدة القيام بمهام سياسية وأمنية وعسكرية معينة نيابة عن الولايات المتحدة لخدمة أهداف الاستراتيجية الاميركية بأسهل السبل وأنجعها. والدافع إلى اعتماد هذا المبدأ (وكثيرًا ما قال عنه كيسنجر في تصريحاته وكتاباته صراحة وبوضوح تام مما فضح أدوار «حلفائه» لدى شعوبهم في كثير من المهمات التي أوكلها لهم):

– استنفاد أهداف الاحلاف التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية مثل الناتو والسنتو والأنزوس.

– ضرورة إنهاء الحرب الباردة وفق قواعد الانفراج الدولي (وبدأت بمحادثات «سالت» التي باشر بها نيكسون) واضطرار الولايات المتحدة إلى تجنب ما من شأنه أن يؤدي إلى مجابهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي.

– خفض الوجود العسكري الاميركي في العالم على أساس قيام شبكة أحلاف غير رسمية وغير مكتوبة وتشمل الدول الموالية (التابعة) لأميركا، فتقوم، كل دولة في منطقتها، بالوظائف والمهمات التي تمليها عليها أميركا مقابل مساعدتها والمحافظة على نظامها.

وكم بدت عبارة «شبكة أحلاف غير رسمية وغير مكتوبة» مستجدة وفظة وبغيضة في قاموس العلاقات الدولية القائمة تاريخيًا وتقليديًا على ركن قواعد القانون الدولي وركن القواعد الاخلاقية، حتى أن كيسنجر بات الشخصية السياسية الأكثر كرهًا من الشعوب التي ذاقت ما ذاقته بسبب سياسته تلك من ويلات ومهانة (وقد يكون الشعب اللبناني أكثر شعوب الارض وعيًا لدوره في الحرب اللبنانية الأخيرة). وليس مستغربًا أن تعلو، في السنوات الأخيرة، أصوات مفكرين ونخب في الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، مطالبةً بمحاكمة كيسنجر على «جرائمه إزاء القانون والشعوب». وبدلًا من محاكمته، وجدت إدارة الرئيس الحالي جورج دبليو بوش في الزلزال الأمني الذي أصابها في ١١ ايلول ٢٠٠١ مبررًا لها لتختاره ركنًا من أركان سياستها الخارجية والدفاعية.

الشرق الأوسط: في ١٩٧٠، اقترحت الولايات المتحدة مشروع روجرز (راجع «فلسطين»، ج١٤، ص٧٦)، وزير الخارجية آنذاك، الرامي إلى وقف اطلاق النار والتفاوض برعاية الأمم المتحدة التي أرسلت غونار يارينغ لذلك الغرض في ١٩٧١.

وفي حرب تشرين الاول ١٩٧٣، أقامت الولايات المتحدة جسرًا جويًا لمد اسرائيل بمختلف المساعدات لترجيح كفتها في الحرب بعد أن كانت قد بدأت تلقى الهزيمة على الجبهتين المصرية والسورية. وبعد أن ضمنت الولايات المتحدة تفوق اسرائيل في تلك الحرب، عادت إلى طرح الحلول السياسية، خصوصًا وأن الدول العربية المنتجة للنفط كانت قد لوّحت، بل بدأت باستخدام النفط كسلاح.

في تلك الأثناء كان كيسنجر قد أصبح وزيرًا للخارجية (خلفًا لروجرز). فباشر جولاته المكوكية الشهيرة بين تل أبيب والقاهرة ودمشق التي أفضت إلى تبادل الأسرى والسماح بمرور الأغذية والمياه والأدوية للجيش المصري الثالث المحاصر في الضفة الشرقية للقناة، وخصوصًا إلى بداية التفاوض... وإلى إقامة مؤتمر دولي للسلام بإشراف الامم المتحدة... (راجع «فلسطين»



نيكسون مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ في بكين (١٩٧٢)



ومع الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في واشنطن (١٩٧٢)

و«مصر» في هذه الموسوعة).... وإلى السير بالتفاوض، وتمهيد الطريق أمام معاهدات الصلح مع اسرائيل. ومن الممهدات «أحداث كبرى يجب أن تقع في المنطقة، وأكبرها الحرب اللبنانية».

ولترسيخ المبادرات وإظهار الدور الرئيسي للولايات المتحدة، قام نيكسون، من ١٢ إلى ١٨ حزيران ١٩٧٤، بزيارة لعدة دول في الشرق الاوسط شملت دمشق والقاهرة والرياض وعمان واسرائيل.

ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت الدبلوماسية الاميركية تضاعف من نشاطها، بالاضافة إلى الأسباب الايديولوجية والاستراتيجية (وفي قلبها وجود اسرائيل وضمان هذا الوجود)، تصاعد فضيحة ووترغيت وتدهور الوضع الاقتصادي الاميركي بشكل خطير نتيجة أزمة الدولار؛ إذ إن المسؤولين الاميركيين علقوا منذ ١٩٧١ قابلية تحويل الدولار بالذهب وخفضوا قيمته مرة أولى في تشرين الثاني ١٩٧١ بنسبة ٧,٨٩٪ ومرة ثانية في ١٩٧٣ بنسبة ١٠٪ في محاولة لإحداث توازن في الاقتصاد، حيث تضاعف عجز الميزان التجاري ثلاث مرات في سنة واحدة. وبلغ عجز ميزان المدفوعات ١٣ مليار دولار، وجاءت أزمة الطاقة نتيجة قرار الدول العربية بإيقاف تصدير النفط إليها اثناء حرب تشرين ١٩٧٣ ليزيد تلك الازمة الاقتصادية حدة، حيث بلغ معدل التضخم ١٣,٦٪ في الثلث الاول من ١٩٧٤.

فضيحة ووترغيت: «ووترغيت» إسم عمارة في واشنطن اتخذها الحزب الديمقراطي مقرًا له إبان حملته

الانتخابية في العام ١٩٧٢. وارتبط إسمها بفضيحة سياسية هزت الولايات المتحدة وانهت حياة الرئيس نيكسون السياسية.

ففي السنة المذكورة (١٩٧٢) ألقي القبض في مقر الحزب الديمقراطي (بناية ووترغيت) على خمسة أشخاص بتهمة سرقة وثائق، ووضع آلات تنصت هاتفية لصالح الحزب الجمهوري. وتبين أن هؤلاء الاشخاص الذين دخلوا المقر بحجة إصلاح مجاري المياه كانوا عناصر في المخابرات الداخلية (F.B.I) والمركزية (CIA). وأثناء التحقيق اعترف بعضهم بأنه قبض أموالًا من الحزب الجمهوري للقيام بذلك العمل. ونفى البيت الأبيض تورط أي عنصر من بطانة الرئيس في تلك القضية، ونسي الشعب الاميركي ذلك الموضوع، خصوصًا وأن نيكسون كان، نتيجة إنهائه حرب فيتنام، في قمة شعبيته. ولكن في بداية ١٩٧٣ برزت القضية من جديد عندما نشرت جريدة «واشنطن بوست» اعترافات أحد المعتقلين بأن الكاتب العام للبيت الأبيض هاري هالدمان والمستشار القانوني جون دين ووزير العدل جون ميتشل والمدير العام للجنة إعادة انتخاب الرئيس في الحزب الجمهوري كانوا كلهم على علم بالموضوع. عندها، أسرع الرئيس نيكسون، في محاولة لاحتواء القضية، إلى إقالة هولاء من مناصبهم، وعين الجنرال ألكسندر هيغ كاتبًا عامًا للبيت الأبيض.

لم تخمد الحملة الصحافية، وواصلت «واشنطن بوست» نشر حقائق جديدة، وألف الكونغرس، الذي كانت أغلبيته من الحزب الديمقراطي، لجنة من نوابه للتحقيق في القضية التي اصبحت تسمى «فضيحة ووترغيت». وبعد بضعة أيام كرر الرئيس براءته وتمكن من إقناع الرأي العام الاميركي، خاصة وأن إنجازه في إيجاد الحل السلمي للحرب في فيتنام بدأ يأخذ [illegible]ته إلى التنفيذ. ولكن في شهر تموز ١٩٧٣ برزت الفضيحة من جديد عندما أعلن أحد مساعدي الرئيس سابقًا أن كل مكالمات الرئيس تسجل عادة. وطلبت اللجنة البرلمانية من نيكسون تسليمها تلك التسجيلات [illegible] من الموضوع، فرفض ذلك واعتبره تدخلًا في شؤون السلطة التنفيذية. ولكن المحكمة العليا أمرته بتسليم التسجيلات، فما كان عليه إلا الإذعان، فسلمها بعد أن قام الخبراء في البيت الأبيض بمحو الفقرات المتعلقة بووترغيت. واكتشف خبراء المحكمة التزوير، ووضع نيكسون في قفص الاتهام، واتخذ الكونغرس قرارًا بإقالته.

ولجأ نيكسون إلى محاولة أخيرة للخروج من ذلك المأزق، فاعترف رسميًا بتورطه أملًا في كسب عطف الشعب. لكنها كانت الضربة القاضية. وقدّم استقالته في حالة من الانهيار النفسي الشديد في ٨ آب ١٩٧٤، وخلفه نائبه جيرالد فورد (موسوعة السياسة، ج٧، ص٣٣٢-٣٣٣).

بعد ووترغيت، تحول نيكسون شخصية منبوذة، وانقطع عن الناس وعزل نفسه. لكنه بقي مواظبًا على متابعة الاحداث واستمر في كتابة مذكراته وفي نشر كتب تتعلق بالقضايا الخارجية، وحافظ على علاقاته مع الزعماء الأجانب. وبقي على هذه الحال إلى أن أعاد الرئيس رونالد ريغان الاعتبار إليه. فاستأنف نشاطه تدريجيًا كمستشار خاص وغير رسمي في الشؤون الخارجية لريغان ثم للرئيس جورج بوش فالرئيس بيل كلينتون.

توفي في نيسان ١٩٩٤ متأثرًا بجلطة في الدماغ.

□ **٣٧- جيرالد فورد** G. Ford (١٩١٣-): جمهوري. حكم من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ خلفًا لنيكسون وكان نائبه.

تخرج في جامعتي ميتشغان وييال. مارس المحاماة، وانتخب نائبًا في مجلس النواب لعدة دورات متوالية (١٩٤٩-١٩٧٣)، وترأس كتلة نواب الحزب الجمهوري (١٩٦٥-١٩٧٣). عينه الرئيس نيكسون نائبًا له على أثر تنحية أغنيو تمهيدًا للرئاسة على أثر بداية فضيحة ووترغيت.

اهتم بطي صفحة الماضي وتجاوز انعكاسات ووترغيت. فأعلن العفو عن نيكسون وواصل سياسته. فأبقى على كيسنجر وزيرًا للخارجية، وزار الاتحاد السوفياتي واجتمع ببريجنيف في مدينة فلاديفوستوك حيث وقّعا معاهدة «سالت ٢»، واجتمع بالرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في جزيرة المارتينيك، وواصل سياسة الانفتاح مع الصين الشعبية التي زارها في كانون الاول ١٩٧٥. كما واصل وزير خارجيته، كيسنجر، دبلوماسية الخطوة خطوة بين العواصم المعنية في النزاع العربي-الاسرائيلي، وكان «نجاحه باهرًا» على جبهة مصر مع رئيسها أنور السادات، كما على جبهتي الاردن وسورية (راجع «مصر»، «الاردن»، و«سورية»).

مشاكسة الكونغرس: لكن الكونغرس، الذي كان المعارضون الديمقراطيون يسيطرون عليه، شاكس الرئيس في أكثر من مبادرة وأفشلها، خصوصًا على جبهة الانفتاح

مع الاتحاد السوفياتي. مثل مصادقة الكونغرس على اقتراح أكبر مؤيدي اسرائيل السيناتور جاكسون الرامي إلى ربط موضوع منح أي امتياز للاتحاد السوفياتي بقضية هجرة اليهود السوفيات، الأمر الذي أدّى إلى ردّ فعل عنيف من الاتحاد السوفياتي الذي اعتبر ذلك تدخلاً في شؤونه الداخلية، فالغى، في ١٩٧٥، تطبيق الاتفاق التجاري الذي كان قد وقعه مع نيكسون في ١٩٧٢. واستمر الكونغرس يثير في وجه الرئيس فورد القضية تلو القضية، مثل فتح ملف جهاز الاستخبارات المركزية (C.I.A.) وجعله خاضعًا للكونغرس وليس للسلطة التنفيذية بعد أن ثبتت مسؤوليته في إطاحة الرئيس التشيلي سلفادور ألليندي، وامتلاكه معلومات شخصية ضمن بطاقات إلكترونية لأكثر من ٧ ملايين شخص منهم ٥٠٠ ألف أميركي. ثم فتح الكونغرس بعد ذلك ملف الرشاوى التي كانت تدفعها الشركات الاميركية لبيع منتجاتها، خصوصًا شركة «لوكهيد» Lockhead. وقد أظهر التحقيق فعلاً أن عددًا كبيرًا من الشخصيات المهمة في مختلف بلدان العالم متورط، مثل العائلة المالكة في هولندا، والحزب الديمقراطي المسيحي في ايطاليا، وحزب التحرير الياباني...

ومما زاد في ضعف فورد (وإداراته) إزاء الكونغرس، الهجوم الكبير الذي شنه الفيتناميون في أواخر ١٩٧٤ وتمكنهم من احتلال سايغون عاصمة فيتنام الجنوبية وفرار أفراد الجالية الاميركية منهم وهم يتدافعون إلى سطح السفارة الاميركية في سايغون لركوب طائرة الهليكوبتر التي كانت تقلهم من هناك. ثم وقوع كمبوديا في أيدي الخمير الحمر بعد أن رفض الكونغرس تقديم أي مساعدة لحكومة سايغون ولحكومة بنوم بنه. ثم تزايد التغلغل السوفياتي في أنغولا من خلال وجود قوات كوبية.

واصل فورد سياسة الانفتاح ثم تراجع بسبب الضغط الانتخابي والصهيوني: رغم تزايد النفوذ السوفياتي (كمبوديا، أنغولا، بعد فيتنام)، واصل فورد سياسة مدّ الجسور مع الاتحاد السوفياتي، ووقعت الولايات المتحدة على وثيقة مؤتمر هلسنكي في ٣٠ تموز ١٩٧٥ المتعلقة بالأمن الاوروبي، كما وافقت على مواصلة الحوار في إطار محادثات «سالت» في جنيف لتحديد الأسلحة الاستراتيجية، وعلى بيع القمح الاميركي للاتحاد السوفياتي على أثر التوقيع على معاهدة تجارية بين الدولتين في تشرين الاول ١٩٧٥. وقد اعتبر الانجاز الفضائي الذي التقت فيه المركبة الفضائية السوفياتية «سيوز» والمركبة الفضائية الاميركية «أبولو» رمزًا لسياسة الانفراج.

إلا أن النزعة إلى التصلب والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وإثارة قضايا اليهود السوفيات باستمرار، كانتا الاقوى إلى درجة تخلى فيها الرئيس فورد عن سياسته السابقة وضحّى بالانفراج الدولي من أجل كسب الانتخابات الرئاسية. ولكن لم يفده ذلك، إذ إن حزبه (الحزب الجمهوري) لم يمنحه الثقة ضد منافسه في الحزب رونالد ريغان إلا بأغلبية ضئيلة جدًا. وفي الانتخابات الرئاسية فشل أمام منافسه الديمقراطي جيمي كارتر.

☐ **٣٨- جيمي كارتر** J. Carter (**١٩٢٤-**): ديمقراطي. الرئيس الثامن والثلاثون (جورج واشنطن، الرئيس الاول). تولى مهامه، بعد فوزه في انتخابات تشرين الثاني ١٩٧٦، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧، واستمر حاكمًا حتى ١٩٨٠، أي لولاية واحدة. وكان ركّز في حملته الانتخابية على شعارات اخلاقية عامة متهمًا كل السياسيين السابقين بالانحراف عن «المبادئ العميقة للأمة الاميركية»، في وقت كان الشعب الاميركي يعاني تداعيات «صدمة فيتنام» وفضائح ووترغيت والمخابرات والرشاوى...

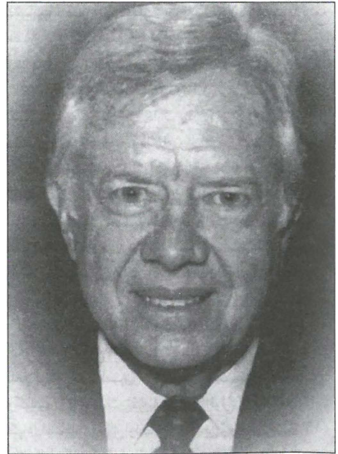
ولد جايمس (جيمي) إيرل كارتر في منطقة بلينز بولاية جورجيا في عائلة متواضعة الحال، إذ كان والده مزارعًا للفستق ووالدته ممرضة. بدأ دراسته الجامعية في معهد جورجيا للتكنولوجيا. ثم التحق بالبحرية بعد أن أنهى دراسته في أكاديميتها سنة ١٩٤٦. وبعد عمله في برنامج تطوير الغواصات النووية أكمل كارتر دراسته في كلية يونيون Union في مجال الفيزياء النووية. لكنه، مع وفاة والده في ١٩٥٣، عاد إلى جورجيا، وعمل في فلاحة الارض وتطوير مركز مبيعات المواد الكيماوية الزراعية الذي أورثه إياه والده. وفي ١٩٦٢، فاز في انتخابات مجلس الشيوخ في الولاية، وأصبح في ١٩٧١ حاكم الولاية (جورجيا)، حيث استمر في هذا المنصب حتى انتخابه رئيسًا.

لم يستكن الرئيس كارتر بعد انتهاء ولايته، بل تابع العمل، في أميركا وفي أنحاء العالم، من أجل شعاره الاساسي: «المبادئ العميقة للأمة الاميركية». فحقق «المواطن جيمي كارتر» انجازات مهمة في خدمة المصالح الاميركية في إطار شعاره المذكور وخصوصًا منه ركناه

الأساسيان الديمقراطية وحقوق الانسان. فمن هايتي إلى البوسنة ومن باناما إلى كوريا الشمالية، قام المواطن كارتر (المقصود الفترة التي تلت انتهاء ولايته الرئاسية) بمبادرات فردية في مناطق حساسة وحيوية للسياسة الاميركية، آخذًا على عاتقه الحد من التوتر وسفك الدماء والتوصل إلى حلول سلمية لقضايا عسكرية وسياسية، ولو كانت موقتة احيانًا، إلا انها منعت أزمات إقليمية ووطنية من التدهور، وحالت دون التسبب بمقتل اميركيين كان من الممكن ان يتدخلوا، كما في هايتي على سبيل المثال (راجع «هايتي» في هذا الجزء).

وفي حين كان بعض الاميركيين يروجون لإعلان الحرب على كوريا الشمالية، قام كارتر بزيارة العاصمة بيونيانغ لتسهيل إيجاد حل لأزمة الخلاف النووي سلمًا، وكان أول شخصية أميركية بهذ المستوى يزور كوريا الشمالية. وتخوّف آخرون من مبادرته في هايتي، وانتقدوا انتقاداته هناك للسياسة الخارجية الاميركية، لكن كارتر أمّن انزالًا عسكريًا هادئًا وسلميًا في الجزيرة. وسخر البعض من مبادرته في البوسنة، فكان أنه نجح في التوصل إلى وقف اطلاق النار.

ولا تزال صورة كارتر (صورة الرئيس «الطيب»)، إلى اليوم، أي بعد ٢٣ سنة على نهاية عهده، تتصدر أغلفة



جيمي كارتر

المجلات الوطنية وتصريحاته تشغل عناوين الصفحات الأولى. ويعتقد البعض أن كارتر حقق لأميركا انجازات تفوق الانجازات التي حققها خلال ولايته.

ومن أبرز انجازاته كـ«مواطن» برامج اقتصادية وثقافية في البلدان الافريقية من بينن وغانا والسودان إلى توغو ونيجيريا وتنزانيا، واهتمامًا خاصًا بالانتخابات في دول أميركا الوسطى والجنوبية من باناما ونيكاراغوا والمكسيك إلى باراغواي والدومينيكان. وهنالك ايضًا برامج التنمية في مختلف دول العالم الثالث.

كذلك أعطى كارتر الشؤون الداخلية اهتمامه، بما في ذلك البرامج الصحية وبرامج التعليم وموت الاطفال في حوادث العنف. ومارس غالبية نشاطاته من خلال «مركز كارتر» في جامعة أسوري في أتلانتا، والذي تصل ميزانيته إلى ٢٥ مليون دولار سنويًا، فيما تصله تبرعات لمشاريعه من الخارج تعدّ بالملايين. ومن خلال برامج ومؤسسات عدة تابعة للمركز تدير مجموعة كارتر مشاريع في أكثر من ٣٠ دولة تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية. وفي ١١ تشرين الاول ٢٠٠٢، مُنح جائزة نوبل للسلام تقديرًا لما بذله من «جهد بلا كلل» طوال عقود سعيًا إلى حلول سلمية للنزاعات الدولية وإلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان. وكارتر هو ثالث رئيس أميركي يمنح الجائزة التي نالها الرئيس وودرو ويلسون عام ١٩١٩ عن دوره في تأسيس عصبة الأمم، وفاز بها الرئيس تيودور روزفلت عام ١٩٠٦ عن دوره في التوصل إلى عدد من اتفاقات السلام.

وفي ما يلي أبرز أحداث ولايته الرئاسية (١٩٧٦-١٩٨٠):

في سياسته الداخلية (مشكلة الطاقة): ردّ الرئيس كارتر الجميل إلى السود الذين لعبت أصواتهم دورًا فعالًا في نجاحه في الانتخابات الرئاسية. فعين بعضهم في مناصب مهمة مثل أندريو يونغ الذي عينه ممثلًا دائمًا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وباتريسيا هاريس التي عينها وزيرة للإسكان والتعمير.

لكن على الرغم من أن كارتر شكّل، وزوجته روزالين، صورة نقية عن عائلة أميركية منزّهة، غير أن إصراره على أن يعطي اهتمامه الاول للسياسة الخارجية، شغله عن إيلاء القضايا الداخلية ما تستحق من اهتمام. فجاءت إنجازاته على المستوى الداخلي تكاد لا تذكر إلا في بعض الحقول، مثل سياسة الطاقة (وهي متصلة

بالسياسة الخارجية)، وتحرير قطاعات المواصلات والاتصالات والمالية، إضافة إلى المبادرة إلى تشريع بعض القوانين المتعلقة بالبيئة والتعليم.

منذ ١٩٧٣، أضحت مشكلة الطاقة أهم القضايا بالنسبة إلى الاميركيين. وقد حاول نيكسون وفورد من بعده وضع مخطط لمعالجتها، ولكن بدون جدوى كونها مرتبطة بمجمل العلاقات الدولية. فلما جاء كارتر جعل من قضية الطاقة قضيته الكبرى. فوضع خطة تقشفية في استهلاكها من ناحية، وإيجاد بدائل لها من ناحية أخرى من دون التركيز على أن يكون هذا البديل نوويًا، إذ معروف عن كارتر أنه ليس من أنصار الطاقة النووية.

لم يصادق الكونغرس على تلك الخطة بعد أن أمضى ١٨ شهرًا في مناقشتها، ورفض في الوقت نفسه زيادة الضرائب على شركات النفط التي اتهمها كارتر بجني الأرباح الباهظة. فرأى كارتر نفسه مضطرًا إلى التراجع عن الاصلاح الضريبي العميق الذي وعد به أثناء حملته الانتخابية بحجة التركيز على مكافحة التضخيم والحد من العجز في الميزان التجاري الذي بلغ رقمًا قياسيًا قدر بـ٢٧,٧ مليار دولار في ١٩٧٧، الأمر الذي زاد في انخفاض قيمة الدولار بصورة لم يعهدها من قبل، بحيث أن شعبية كارتر انخفضت إلى الحدود الدنيا. لذلك حاول إحداث صدمة سيكولوجية في الشعب، فأجرى تغييرًا عميقًا في حكومته، واجتمع بممثلي الهيئات والفعاليات الاميركية، وألقى خطابًا عاطفيًا ليستنهض فيه همم الاميركيين ويطلب منهم بذل مجهود إضافي لإنقاذ أميركا من أزمتها الحضارية كما قال. وبذل جهودًا كبرى لإظهار حفاوة بالغة بالبابا أثناء زيارته للولايات المتحدة حيث ألقى البابا خطابًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي عدة مدن أميركية. إلا أن كل ذلك لم يجده نفعًا في معركة تجديد ولايته مرة ثانية.

علاقاته مع الاتحاد السوفياتي: فور تسلمه منصبه أعلن كارتر أن العمود الفقري لسياسته سيكون «الدفاع عن حقوق الانسان» في العالم. وقد عنى هذا القول، بالدرجة الاولى، المواجهة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. واستغل اللوبي اليهودي تلك النزعة في كارتر ليعيدوا بإلحاح طرح موضوع «حرية اليهود السوفيات في الهجرة إلى اسرائيل». لذلك فشلت زيارة وزير خارجيته سايروس فانس لموسكو لتنشيط «سالت»، وصعّد الاتحاد السوفياتي من موقفه المتشدّد حول موضوع الهجرة معتبرًا ذلك تدخلًا في شؤونه الداخلية. ومما زاد في التباعد بين الدولتين التأثير الذي مارسه زبغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، على كارتر، بحيث أن بريجنسكي (بولندي الاصل) كان يرى الشرور والأخطار كلها في الاتحاد السوفياتي، كما أن خلافه الدائم مع وزير الخارجية سايروس فانس أثّر سلبًا في سياسة الرئيس الخارجية. ومع ذلك فإن الدبلوماسية السرية لم تنقطع بين الدولتين، وأفضت إلى تحقيق «صفقة» مبادلة بين الطرفين سلّم فيها الاميركيون جاسوسين سوفياتيين مقابل خمسة اشخاص من المعارضين السوفيات الذين كانوا قد تقدموا بطلبات هجرة إلى الولايات المتحدة، وإلى اتفاق مبدئي ثم إلى التوقيع على معاهدة «سالت ٢» في ١٨ حزيران ١٩٧٩ في فيينا بين بريجنيف وكارتر اللذين تقابلا لأول مرة.

وفي ١٩٧٩، أصبح وضع الاتحاد السوفياتي أفضل من وضع الولايات المتحدة في القرن الافريقي بسبب طرد إثيوبيا للمستشارين الاميركيين وتحولها إلى حليف للاتحاد السوفياتي. فبادر كارتر إلى التهديد بصنع القنبلة النترونية، الأمر الذي لم يلق التأييد من حلفائه في أوروبا. ورغم تراجعه عن صنع تلك القنبلة، فإن ذلك لم يكسبه ودّ الحلفاء الذين أضحوا يشكّون في حنكته ومقدرته السياسية. كما أن تحسن علاقات الولايات المتحدة مع الصين زاد من حدّة التوتر مع السوفيات الذين شجعوا وساعدوا الثوار الفيتناميين على احتلال كمبوديا.

وفي أواخر السنة نفسها (١٩٧٩)، نشبت أزمة أخرى بين الدولتين، حيث أمر كارتر بتقوية الوجود الاميركي في منطقة البحر الكاريبي ردًا على وجود وحدات سوفياتية في كوبا. وبلغت الخلافات ذروتها إبان التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان (كانون الثاني ١٩٨٠) حيث طلب كارتر من مجلس الشيوخ إرجاء المصادقة على معاهدة سالت الثانية، كما منع تسليم كميات القمح المقررة للاتحاد السوفياتي، واقترح مقاطعة الالعاب الأولمبية المقرر إجراؤها في موسكو.

علاقاته مع الصين: أعطى كارتر دفعة جديدة للعلاقات مع الصين الشعبية (كان بدأها نيكسون وكيسنجر وجُمّدت تقريبًا في عهد فورد). وارتفع حجم التبادل التجاري والزيارات بين البلدين. وفي أواخر ١٩٧٨، أعلن الطرفان عزمهما على الاعتراف المتبادل وإقامة التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء بعد ان قطعت الولايات

المتحدة علاقاتها مع الصين الوطنية (تايوان) وأعلنت انها لن تعترف إلا بصين واحدة هي الصين الشعبية. لكن المحكمة العليا اعتبرت ذلك القرار مخالفًا للدستور. وفي مطلع ١٩٧٩ قام نائب رئيس الوزراء الصيني دينغ زياو بنغ، الذي أصبح في ما بعد، الرجل القوي، بزيارة رسمية للولايات المتحدة. وزادت العلاقات الاميركية–الصينية متانة على أثر تدخل الجيش السوفياتي في أفغانستان في مطلع ١٩٨٠، حيث قررت الولايات المتحدة تزويد الصين ببعض الاسلحة المتطورة كما أقر الكونغرس منح الصين «بند الدولة الأكثر رعاية» الذي لم يوافق على منحه للاتحاد السوفياتي سابقًا.

مع القارة الاميركية (باناما): اعترف كارتر بأن منطقة مضيق باناما تابعة قانونيًا لدولة باناما منهيًا بذلك النزاع المزمن بين الدولتين (راجع «باناما»)، إذ كانت الولايات المتحدة طيلة ثلاث عشرة سنة تعتبر تلك المنطقة من ممتلكاتها. وتأكيدًا لذلك الاعتراف وقّع الطرفان على اتفاق بهذا الصدد في ١٩٧٧ في واشنطن ينص على إرجاع ٦٥٪ من تلك المنطقة إلى باناما فورًا، وتسلم البقية قبل حلول العام ٢٠٠٠. وصادق الكونغرس علن ذلك الاتفاق في نيسان ١٩٧٨، وتبعه اتفاق ثان يتعلق بحل الخلاف حول تحديد منطقة الصيد البحري، وهو أول اتفاق يعقد بين البلدين حول ذلك الموضوع منذ ١٦ سنة.

مع ايران: في آسيا، فقدت الولايات المتحدة أهم قاعدة لها بسقوط حليفها الأول في المنطقة شاه ايران وبانتصار الثورة الاسلامية فيها في كانون الثاني ١٩٧٩ (راجع «ايران»). بل إن الولايات المتحدة تعرضت لصفعة كبرى عندما احتجز الطلاب الايرانيون عدة مئات من مواطنيها كرهائن في السفارة الاميركية في طهران في تشرين الثاني ١٩٧٩ مقابل تسليم الشاه. ومما زاد في امتعاض الاميركيين فشل محاولة إنقاذ الرهائن بالقوة التي ذهب ضحيتها عدد من الجنود والضباط الاميركيين بعد احتراق الطائرات العمودية المقررة لاختطاف الرهائن في وسط ايران. فاستقال سايروس فانس وزير الخارجية وخلفه إدموند ماسكي في نيسان ١٩٨٠.

إزاء الشرق الاوسط: كانت قضية الشرق الاوسط في أول سلم اهتمامات كارتر الخارجية، لارتباطها بالنفط الذي زادت أهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى أميركا بعد حرب ١٩٧٣، ولوجود اللوبي اليهودي العاكف دائمًا على دفع السياسة الاميركية في الاتجاه الذي يخدم مصالح اسرائيل. فمنذ السنة الاولى لتوليه الحكم، استقبل كارتر رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات، كلًا على حدة، ثم قام بزيارة للسعودية ولمصر في ١٩٧٧ حيث تمكن من إقناع السادات بأن يتفاوض مباشرة مع اسرائيل. وذهب السادات إلى أبعد من ذلك عندما قام بزيارته إلى القدس (في تشرين الثاني ١٩٧٧) (راجع «مصر»، «اسرائيل»، «فلسطين»).

☐ **٣٩– رونالد ريغان R. Reagan** (١٩١١–): جمهوري. حكم لدورتين متواليتين، من ١٩٨١ إلى مطلع ١٩٨٩. فاز بفارق كبير من الاصوات على منافسه كارتر في انتخابات ١٩٨٠، وعلى منافسه مونديل في انتخابات ١٩٨٤. وأصبح جورج بوش، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، نائبًا له.

عاش رونالد ريغان طفولة بائسة نتيجة للفقر المدقع الذي كان يعاني منه والده جاك، المهاجر من ايرلندا والمدمن على الخمر. مارس في شبابه الرياضة، وحرّر زاوية رياضية، ثم عمل ممثلًا سينمائيًا هزليًا في هوليوود (بدءًا من ١٩٣٧)، وكان قبلًا، في سنوات شبابه الاولى طلب الانتساب إلى الحزب الشيوعي الاميركي، ورُفض لضعف قابليته الذهنية، الأمر الذي أسهم، كما يقول كتّاب سيرته، في تحويله ألدّ أعداء الشيوعية في القرن العشرين، مستهلًا نشاطه السياسي بالتطوع في حملة «المكارثية» الشهيرة في الخمسينات بعدائها للشيوعية، فكتب تقارير ووشى ببعض «المشبوهين». وهكذا دخل المعترك السياسي كيميني متطرف، وأيّد ترشيح غولد ووتر للرئاسة عام ١٩٦٤. نجح في انتخابات حاكم ولاية كاليفورنيا (١٩٦٦). وجدّد له في هذا المنصب عام ١٩٧٠. منذ ذلك الوقت أصبح إسمه مطروحًا لكي يصبح المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية، وكاد يتفوق على الرئيس فورد في الانتخابات الاولية عام ١٩٧٥. عُرف بتعلقه بالقيم التقليدية، وبتشدده في السياسة الخارجية، خصوصًا، إزاء الكتلة الشيوعية، وبدعمه لاسرائيل. بدأ يعاني، منذ تشرين الثاني ١٩٩٤ من فقدان الذاكرة بسبب مرض الزهايمر الذي راح يشتد عليه حتى بات، في السنوات الأخيرة، كناية عن جسم حي ولكنه عاجز عن تذكّر أي شيء من الماضي، أو التنبه أو معرفة أي شيء يدور حوله.

تشدّد إزاء الاتحاد السوفياتي والشيوعية، وأوروبا الغربية أقرب إلى المعارضة: منذ بداية عهده، واستنادًا إلى ماضيه وشعاراته في الحملة الانتخابية، بدا وكأن الولايات المتحدة طويت، مع ريغان، صفحة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي، وفتحت صفحة سياسة التشدّد والصلابة تجاه المعسكر الشيوعي، فكرًا ودولًا وأنظمة، وصفحة الدعم المطلق لاسرائيل وللأنظمة المحافظة والدكتاتورية في أميركا اللاتينية. وهذا ما استلزم سياسة اقتصادية داخلية تقضي بإنقاص القوة الشرائية للمواطنين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة للحد من الاستهلاك، وبالتالي من الاستيراد بهدف إحداث التوازن في الميزان التجاري.

وبعد استقالة ألكسندر هيغ وزير الخارجية (في أجواء الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، راجع «لبنان»، ج١٧)، عين جورج شولتز مكانه. وبدأ ريغان في تنفيذ سياسته المحافظة المتطرفة.

فعلى الصعيد الخارجي، أبدى تشبثًا أكبر بقضية افغانستان، وخطط لزيادة ميزانية التسليح وتطوير الاسلحة المدمرة، وبدأ يعمل على إقناع الدول الغربية بفكرة نصب الصواريخ المتوسطة المدى الاميركية على أراضيها لتوازن الصواريخ السوفياتية SS20 الموجهة لأوروبا. واتخذ قرارات لمقاطعة الاتحاد السوفياتي اقتصاديًا وتقنيًا إلى أن يسحب جيوشه من أفغانستان.

لم تؤيد الدول الاوروبية هذه القرارات؛ إذ كانت بصدد إنجاز أكبر مشروع أوروبي–سوفياتي مشترك، هو مشروع مد أنابيب الغاز من سيبيريا إلى أواسط أوروبا الغربية؛ فلم تلتزم الشركات الاوروبية، بما فيها الشركات الفرعية الاوروبية التابعة للشركات الاميركية، واستمرت في إرسال التوربينات المتطورة ومختلف الأجهزة الالكترونية الضرورية لإنجاح المشروع. وقد أحدث ذلك الموقف أزمة بين الولايات المتحدة وأوروبا سرعان ما خفت حدتها لأن الشركات الاميركية نفسها لم تكن في الواقع موافقة على تلك القرارات.

ريغان يطلق حرب النجوم (٢٣ آذار ١٩٨٣): رأى ريغان أن يزيد من ضغطه على الاتحاد السوفياتي الذي كان يمر في فترة جمود تلت رحيل زعيمه ليونيد بريجنيف. فأعلن، في ٢٣ آذار ١٩٨٣، إطلاق مشروعه الاستراتيجي الذي عُرف بـ«حرب النجوم»، وسمّاه هو «مبادرة الدفاع الاستراتيجي»، وتقوم أساسًا على تطوير برنامج التسلح الاميركي وعلى إجراء بحوث جديدة في ميدان الدفاع المضاد للصواريخ عابرة القارات، وتمكين الجيش الاميركي، انطلاقًا من الفضاء وعبر استخدام شبكة شديدة التعقيد من وسائل الاتصال الفضائية والأجهزة الالكترونية المعقدة وأشعة لايزر، من اعتراض الصواريخ النووية بعد ثوان من إطلاقها من قواعد سوفياتية وتدميرها في الجو. وقد بدا للجميع أن الاستراتيجية التسلحية السوفياتية وصلت إلى حدود لم يعد يمكنها أن تتجاوزها، في ذلك الحين على الاقل.

شكلت حرب النجوم قطيعة مع تقاليد واستراتيجيات عسكرية سابقة مثل الردع المتبادل. فالجديد الذي أتت به حرب النجوم هو «إنهاء الحرب قبل وقوعها». فالحرب الجديدة في رأي ريغان هي تلك التي «تقوم على إلغاء الحرب». وهنا توافق المراقبون والدارسون والاستراتيجيون يومها على أن يروا في الاستراتيجية الاميركية الجديدة، التي أعلنها الرئيس ريغان، طريقة لفرض التفوق الاميركي.

صواريخ «كروز» و«برشينغ» في أوروبا وشروط أوروبية اقتصادية: هي صواريخ أميركية عكفت الولايات المتحدة على الطلب من الدول الاوروبية الغربية الموافقة على نشرها في أراضيها. وقد وافقت هذه الدول، وفي طليعتها المانيا الغربية (الاتحادية) على ذلك في مؤتمر وليامسبورغ في حزيران ١٩٨٣.

وفي الوقت نفسه كان هناك سوء تفاهم بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، خصوصًا منهم فرنسا، حول عدم ثبات سعر الصرف ومواصلة قيمة الدولار الاميركي في الارتفاع بسبب ارتفاع سعرالفائدة المقرر في السياسة النقدية لإدارة ريغان للحد من عجز الميزان التجاري. وقد أدّى ذلك إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات للدول الغربية التي تسدّد فواتير استيراد النفط بالدولار، بحيث لم تستفد عمليًا من تخفيض سعر النفط من ٣٥ دولارًا إلى ٢٩ للبرميل الواحد. ورغم إلحاح الدول الغربية بأن تخفض الولايات المتحدة من سعر فائدتها فإن إدارة ريغان لم تغير من موقفها واكتفت في مؤتمر وليامسبورغ بالموافقة على مبدأ بحث موضوع النظام النقدي العالمي برمته.

إزاء الشرق الاوسط: ذهب ريغان في دعمه لاسرائيل أكثر من أسلافه. فأمدّها بالأسلحة الفتاكة الحديثة التي جربتها اسرائيل في لبنان معطيًا إياها الدور الأخضر لاجتياحه (حزيران ١٩٨٢، راجع «لبنان»، ج١٧)



رونالد ريغان



ريغان مخاطبًا طلاب جامعة موسكو

وتصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واحتلال الجنوب اللبناني بحجة منع المقاومة من ضرب مستعمرات الشمال الاسرائيلي. إلا أن الجيش الاسرائيلي، بأمر من وزير دفاعه أرييل شارون، ذهب أكثر مما سمح به البيت الأبيض (استقالة وزير خارجية الولايات المتحدة ألكسندر هيغ وإحلال جورج شولتز محله)، وأقدم على مجزرة صبرا وشاتيلا التي هزت مشاعر الانسانية قاطبة، بحيث اضطر ريغان، أمام افتضاح تلك الجريمة، إلى إعلان استيائه، وأوقف مؤقتًا، شحن ٧٥ طائرة من نوع فانتوم ١٦ لاسرائيل. وما إن وقعت اسرائيل على الاتفاق اللبناني–الاسرائيلي برعاية أميركية حتى كانت، وبسرعة، الحجة أمام ريغان لاستئناف دعمه لاسرائيل، فوافق على إعادة شحن الطائرات، في وقت كان الجيش الاسرائيلي لا زال متمسكًا باحتلاله الاراضي اللبنانية.

(راجع «لبنان»، ج١٧؛ «فلسطين»، ج١٤...).

نجاحات أمّنت لريغان فوزًا بولاية ثانية: في انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٤، حقق ريغان انتصارًا لا سابق له، إذ حصل على ٥٩٪ من الاصوات مقابل ٤١٪ لمنافسه مرشح الحزب الديمقراطي، مونديل (صوّت السود بنحو ١١٪ لريغان و٨٨٪ لمونديل، واليهود بنحو ٣١٪ لريغان و٦٩٪ لمونديل).وكشفت الانتخابات عن تحول كبير طرأ على تفكير الرأي العام والاتجاه المحافظ المتجدد الذي تتخذه الأكثرية الاميركية المؤلفة من قطاعات الاميركيين البيض متوسطي الدخل سواء أكان انتماؤهم للحزب الديمقراطي أم للحزب الجمهوري. وهو واقع أقرّ به الزعماء الديمقراطيون إذ اعترفوا بأن الحزب الديمقراطي كان سيعتمد خطًا محافظًا لو وصل إلى الحكم. وفسّر هذا النصر على أن ريغان وفى بوعده، فخفض الضرائب ونفقات الخدمات الاجتماعية، وزاد القوة العسكرية مع مواصلة الاقتصاد انتعاشه، وكانت نسبة البطالة مقبولة والتضخم مكبوحًا.

«الريغانية» أو المحافظة الجديدة: من «امبراطورية الشر» إلى زيارتها والثناء على زعيمها غورباتشوف: نقاش انتهاء الحرب الباردة بتصدع وانهيار أحد قطبيها (الاتحاد السوفياتي) متصل اتصالاً وثيقًا بالسياسة التي اتبعها الرئيس رونالد ريغان والبرنامج المحافظ الذي خاض به انتخابات الرئاسة وجسّد به ما عُرف بـ «الريغانية» أو المحافظة الجديدة New Conservatism التي قدّمت الاتحاد السوفياتي كقوة تكمن فيها العدوانية وبصورة لا يمكن تغييرها بالمفاوضات والاتفاقيات واعتماد سياسات مثل «الانفراج»، أو «الردع المتبادل»، أو «حافة الهاوية»، أو أي شكل من أشكال الاتصال والتفاوض مثل مفاوضات الحد من التسلح (سالت)... بل من خلال مواجهتها من

موقع القوة المتفوقة عليها وإجبارها على تغيير طبيعة نظامها. إذ إن جوهر الصراع مع الاتحاد السوفياتي يكمن في طبيعة نظامه وتكوين قادته. فإذا ما كانت الولايات المتحدة تجسّد الخير والفضيلة في العالم فإن الاتحاد السوفياتي تجسيد للشر والعبودية.

بهذا التصور الايديولوجي وصف ريغان في بياناته الاولى الاتحاد السوفياتي أو «أمبراطورية الشر»، ووصف قياداته بأنهم «قوم لا يتورعون عن الكذب والخداع والغش في سبيل تحقيق أهدافهم». وقد ترجم موقفه «الايديولوجي» ذاك بمواقف ومبادرات فعلية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا إزاء الاتحاد السوفياتي نفسه، كما إزاء مناطق نفوذه في العالم: أفغانستان، الجنوب الافريقي، أميركا الوسطى. وحذّر القادة السوفيات من أن «وقت مغامراتهم التي لا يتحكم فيها شيء في العالم الثالث انتهى».

كانت هذه هي السياسات التي تبناها ريغان في تعامله مع الاتحاد السوفياتي على مدى السنوات الاربع الاولى من حكمه، والتي اعتبرت الريغانية، بعدها، انها حققت أهدافها، خصوصًا في إعادة بناء قوة الولايات المتحدة وفي أنها كانت القوة الدافعة وراء التحول الذي حدث في العلاقات الاميركية السوفياتية، وبخاصة في الفترة ١٩٨٤–١٩٨٨، وشهدت نقلة نوعية حولتها بشكل حاسم من المواجهة إلى التفاوض والتعاون، والاسراع بما كان منتظرًا من وقت طويل من تغير في أجيال القيادة السوفياتية واقتناع القادة السوفيات بأن بلادهم أصبحت في حاجة إلى نوعية جديدة من القيادة و«التفكير الجديد». وهو ما أتى على رأس السلطة السوفياتية بميخائيل غورباتشوف في آذار ١٩٨٥، وأقنعه بإعادة النظر في أركان النظام السوفياتي الفلسفية والأمنية والاقتصادية... (راجع «الاتحاد السوفياتي»، ج١).

هذا التحول السوفياتي الجذري (تحوُّلٌ سرعان ما تحوّلَ بدوره إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وموته) أعاده ريغان، ولا تزال الريغانية تعيده إلى «فلسفة» الرئيس ريغان وسياساته المتشدّدة. قال ريغان في خطبة الوداع عند انتهاء ولايته الثانية: «لقد كنا نهدف إلى تغيير الأمة، وبدلًا من ذلك فقد غيّرنا العالم». وكان قبل شهور من هذه الخطبة، وتحديدًا في ٣٠ أيار ١٩٨٨، أي في وقت كان ميخائيل غورباتشوف يمضي في إصلاحاته تحت عنوانين رئيسيين: البيروسترويكا والغلاسنوست، وكان العالم الحر بزعامة ريغان راضيًا عما يجري راغبًا في تعزيزه، يقوم بزيارته التاريخية لموسكو حيث أثنى وأمعن في الثناء على نظيره السوفياتي غورباتشوف ومطالبًا بالمزيد من الاصلاحات. وكان هذا اللقاء هو الرابع بين الزعيمين، إذ سبقته لقاءات جنيف وريكيافيك (أيسلندا) وواشنطن.

أثناء زيارة موسكو، وقف ريغان في ظل تمثال ضخم للينين، مؤسس الدولة السوفياتية، وخاطب نحو ألف من طلاب جامعة موسكو، ومما قاله لهم: «إن من حظكم انكم تعيشيون واحدة من أعظم لحظات تاريخ بلادكم امتلاءً بالأمل».

أي دور للريغانية في انهيار الاتحاد السوفياتي؟

(مناقشة): كتب ومقالات وتحليلات كثيرة ذهبت مذاهب شتى في تفسير انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي و«انتصار» الولايات المتحدة في الحدثين التاريخيين. البعض، وفي طليعته «المدرسة الريغانية»، يعزو إلى سياسات ريغان الفضل الأول، والبعض الآخر يمزج بين هذه السياسات (أسباب موضوعية) وبين العوامل السوفياتية بحد ذاتها (أسباب ذاتية)، وآخرون يخفّفون من الأسباب الموضوعية (الاميركية) إلى الحد الأدنى، ويركّزون على الأسباب الذاتية (السوفياتية).

أكثر الباحثين والمحللين يعتبرون القول بأن سياسات ريغان كانت هي السبب في ما حدث هو قول غير دقيق، سواء في تفسير أحداث الثمانينات أو في الفهم الأعمق للقوى التي أدت إلى إنهاء الحرب الباردة، وتاليًا إلى إنهيار الاتحاد السوفياتي. فما حدث هو عملية تفاعل عدد من العوامل والتطورات التي تحدث عادة على جانبي الصراع وإن كانت بنسب متفاوتة. فالحرب الباردة انتهت أساسًا بسبب فشل النظام السوفياتي ذاته وإن كانت العوامل الخارجية أسرعت به وكثّفت من أزمته. فالمشكلة الرئيسية للنظام السوفياتي كانت في فشله في تقديم مستوى مقبول من المعيشة لشعبه، وفي عدم صلاحية وكفاءة النظام الاقتصادي، ولكن العبء العسكري (وهنا يبرز دور ريغان في جعل السوفيات يلهثون، وهم متعبون، وراء السعي للحاق باستراتيجيته العسكرية–حرب النجوم) كان عاملًا مساهمًا في الفشل الاقتصادي، وإلى الحد الذي كان فيه الانفاق العسكري السوفياتي استجابة للمستويات الغربية في التسلح. فإن عملية البناء العسكري في الثمانينات كانت كالقشة التي قصمت ظهر البعير.

ويتفق هنري كيسنجر مع إنكار أن يكون الفضل كله في إنهاء الحرب الباردة والمواجهة مع السوفيات

مقصورًا على إدارة ريغان. فيعتبر ان النصر في الحرب الباردة لم يكن بالطبع إنجاز إدارة اميركية واحدة، إذ إنه تحقق نتيجة احتشاد وتجمع ٤٠ عامًا من الجهد الاميركي و٧٠ عامًا من جمود الفكر والتطبيق الشيوعي، ونبعت ظاهرة ريغان من التلاقي السعيد الحظ للشخصية والفرصة. وفي رأي كيسنجر أن مزج التشدّد الايديولوجي لتجميع الرأي العام الاميركي بالمرونة الدبلوماسية هو بالضبط ما كان مطلوبًا في فترة الضعف السوفياتي وظهور شكه في نفسه.

أما المؤرخ والدبلوماسي الاميركي والخبير العريق في الشؤون الروسية والسوفياتية جورج كينان فقد عالج إدعاء مدرسة ريغان بقوله: «... إن الادعاء بأن أي حكومة أميركية لديها القدرة والقوة للتأثير بشكل حاسم على التفاعلات الداخلية في بلد كبير آخر هو ببساطة إدعاء طفولي (...) إن أي قوة عظمى ليس لديها مثل هذا النفوذ على التطورات الداخلية لقوة أخرى...». واتساقًا مع موقفه التقليدي الناقد للتركيز الاميركي على القوة العسكرية في التعامل مع الاتحاد السوفياتي، أنكر كينان أن يكون البناء العسكري الاميركي في الثمانينات له تأثير كبير على التغيرات التي حدثت في هذا البلد، بل ربما أدّى العكس إلى المساهمة في تقوية المتشددين داخل القيادة السوفياتية ومعارضتهم وإعاقتهم للإصلاحات التي كان يحاولها غورباتشوف. وذهب كينان إلى أن تطويع الاتحاد السوفياتي، إنما كان في المقام الاول نتيجة قوى تفاعلت داخل المجتمع السوفياتي، وكان أهمها في رأيه فقدان الشعوب السوفياتية للوهم حول قدرة نظام دولتهم على تقديم المزايا الاجتماعية والمادية التي وعد بها، وعدم رضى الاقليات الاثنية عن خضوعها للأغلبية الروسية، وتزايد وعي تلك الشعوب بالظروف خارج بلادها، وبالفجوة التي تفصلها عن الأمم المتقدمة في الغرب. كل هذه الأوضاع، في رأي كينان، هي التي جعلت القادة السوفيات، ذوي البصيرة، يستخلصون ان اصلاحًا جذريًا هو وحده الذي يحول دون تدهور وضع الاتحاد السوفياتي ومكانته (السيد أمين شلبي، باحث وسفير مصري سابق، «الحياة»، ١٣ كانون الاول ١٩٩٩، ص١٧؛ بتصرف).

الولايات المتحدة الاميركية في ١٩٨٩-٢٠٠٣

□ **٤٠- جورج بوش** G. Bush (١٩٢٤-): جمهوري. حكم من ١٩٨٩، بعد فوزه في انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٨، إلى ١٩٩٢.

والده بريسكوت، كان مصرفيًا أتاحت له أمواله المشاركة في «هاريمان أند كومباني» من شركات وول ستريت، وكان ايضًا السناتور الجمهوري عن ولاية كونيتيكوت ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٣. ولد نجله، جورج، في ميلتون من أعمال ماشوستس، ولكنه ترعرع في كونيتيكوت مع أخت وثلاثة أخوة. وبعد دراسته في مدارس النخبة ومعاهدها، نشبت الحرب العالمية الثانية فتطوع في البحرية وأصيب مرّة لكن مدمرة حربية أفلحت في إنقاذه.

في ١٩٤٥، اقترن جورج بريسكوت بوش ببربره بيرس، وأنجبا ستة أبناء، أكبرهم جورج دبليو بوش (الرئيس الحالي)، وأصغرهم روبن الذي قضى بسرطان الدم. وأكمل جورج دراسته، بعد زواجه، فنال في ١٩٤٨ شهادة بي.آي. في الاقتصاد من جامعة يال العريقة. وظل في الوقت نفسه رئيس فريق البايسبول في الجامعة تساعده في ذلك لياقته البدنية، كما ظلّ عضوًا في جماعة في يال اسمها «الجمجمة والعظام»، جمعية شبابية واجتماعية، ولكن إسمها أضفى عليها «غموضًا مقلقًا».

آثر الاستقلال بنفسه وبأسرته عن أبيه بريسكوت. فلم يعمل في مؤسسته المصرفية، وانتقل مع زوجته ونجله البكر، جورج، إلى تكساس التي كانت تغدو أغنى ولايات الامة الاميركية مالًا وفرصًا للعمل. وبشهادته في الاقتصاد والمساعدات التي ظلّ يتلقاها من والده، دخل مساهمًا في «دريسّر إندستريز» للخدمات النفطية. وتابع طريقه في بيع تجهيزات النفط، فشارك، في ١٩٥٣، في تأسيس «زاباتا بتروليوم كوربوريشن»، ليصير، في ١٩٥٤، رئيس الشركة المتفرعة عنها: «زاباتا أوف شور كومباني». وفي ١٩٥٨، حين استقلت الشركة الفرعية عن الشركة الأم، نقل بوش مقرها الأساسي إلى هيوستن، كبرى مدن تكساس، حيث استمر حتى ١٩٦٤ يعمل رئيسًا لـ«زاباتا». أما الاسم «زاباتا» (البطل المكسيكي الثوري) فقد استخدمه بوش وزملاؤه بدافع المصلحة التجارية مع المكسيك، ولا شيء يدل على أنهم «معجبون» بالثائر المكسيكي.

مع هذا النجاح الاقتصادي والمالي، التفت جورج بوش إلى السياسة، ودخل معتركها، وأصبح نائبًا في

١٩٦٦-١٩٧٠، وسناتورًا في ١٩٧٠، وعين سفيرًا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة ١٩٧١-١٩٧٣. انتخب رئيسًا للحزب الجمهوري في ١٩٧٣-١٩٧٤. عُيّن سفيرًا في الصين ١٩٧٤-١٩٧٥، ومديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية ١٩٧٦-١٩٧٧. هُزم أمام رونالد ريغان في الانتخابات الرئاسية الاولية في ١٩٧٨-١٩٨٠ (أي الانتخابات التي تجري داخل كل حزب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لاختيار مرشحه لرئاسة الجمهورية). نائب الرئيس رونالد ريغان من ١٩٨١ إلى ١٩٨٨. وفي انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٨ الرئاسية انتخب رئيسًا للجمهورية.

نبذة في أهم أحداث عهده (١٩٨٩-١٩٩٢): اتبع بوش سياسة التقرب مع الحلفاء الاوروبيين ومع الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف. فعقد مع الأخير عدة لقاءات، وكان آخرها لقاء هلسنكي في آب ١٩٩٠ الذي جاء في أعقاب غزو العراق للكويت.

عمدت الولايات المتحدة، غداة الغزو، إلى إرسال قوات المارينز، بموافقة المملكة العربية السعودية، مدعومة بقوات أطلسية وغيرها (بما فيها قوات عربية، مصرية وسورية...)، وإلى فرض الحصار على العراق في أوائل آب ١٩٩٠. وبعده، تمكنت الولايات المتحدة من استصدار قرار من مجلس الأمن يدعو العراق إلى سحب قواته من الكويت في مهلة أقصاها ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ (وكان وزير الخارجية الاميركية جايمس بايكر الأكثر حركة وبروزًا في هذا المسعى الدبلوماسي). وعشية انتهاء مدة الإنذار، عقدت في جنيف اجتماعات متلاحقة بين وزير الخارجية الاميركي ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز بغية التوصل إلى حلّ يتم بموجبه سحب القوات العراقية سلميًا من الكويت. ولم تفض هذه المباحثات إلى نتائج إيجابية. وفي صبيحة ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ قامت الولايات المتحدة، يساندها عدد من الدول الاوروبية بشن غارات متلاحقة على الاراضي العراقية للضغط على العراق وإجباره على سحب قواته. وقد أطلق على هذه العملية إسم «درع الصحراء». وبعد مرور حوالي ٤٠ يومًا على بدء هذه العملية التي مني العراق من جرائها بخسائر جسيمة في منشآته وبنيته العسكرية. وبعد ان تمكنت القوات الاميركية وحلفاؤها من اختراق الخطوط العراقية أعلن الرئيس العراقي صدام حسين عن سحب قواته البرية تحت جنح الظلام من الاراضي الكويتية. لكن الاميركيين



جورج بوش (الأب)

وحلفاءهم لم يكتفوا بذلك، بل فرضوا حصارًا اقتصاديًا ونفطيًا على العراق (استمر هذا الحصار حتى حرب ربيع ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين). وأصدر مجلس الأمن قرارًا يلزم العراق بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي كانت بحوزة قواته عشية بدء حرب الخليج الثانية (الاولى هي الحرب العراقية الايرانية، الثانية هي حرب ١٩٩١، الثالثة حرب ربيع ٢٠٠٣).

(بخصوص حرب الخليج الأولى، راجع «ايران»، و«العراق»؛ وحرب الخليج الثانية وتداعياتها حتى العام ١٩٩٨، راجع «العراق»، ج١٢، ص١٢١-١٤١).

(بخصوص سياسة بوش ووزير خارجيته وإدارته إزاء القضية الفلسطينية، وخصوصًا مؤتمر مدريد، راجع «فلسطين»، ج١٤).

في الشهور الأخيرة من عهد جورج بوش («جورج بوش الاب»، بعد فوز ابنه جورج دبليو بوش بالرئاسة عام ٢٠٠٠)، وتحديدًا في نيسان ١٩٩٢، شهدت الولايات المتحدة اضطرابات عرقية اعتبرت الأكثر دموية في تاريخها الحديث. فقد انفجرت هذه الاضطرابات في مدينة لوس أنجلس بعد تبرئة أربعة من رجال الشرطة البيض الذين

انهالوا بالضرب على سائق أسود. وغداة ذلك امتدت أعمال العنف إلى مدن أخرى كبيرة بينها أتلانتا وسان فرنسيسكو، وكانت الحصيلة ٥٩ قتيلًا وأكثر من ٢٣٠٠ جريح و٧١٧ مليون دولار أضرارًا.

وفي ١٠ تموز ١٩٩٢، حكم القضاء الاميركي بالسجن لمدة ٤٠ عامًا على رجل باناما القوي السابق أنطونيو نوريغا، الذي كان اعتقل في الولايات المتحدة منذ كانون الثاني ١٩٩٢، بتهمة الاتجار بالمخدرات واختلاس الاموال.

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٩٢، جرت الانتخابات الرئاسية وأسفرت عن فوز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون في وجه منافسه الجمهوري الرئيس جورج بوش نفسه.

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٢ (أواخر عهد بوش)، انتهى الوجود العسكري الاميركي في الفيليبين بمغادرة آخر دفعة من الجنود الاميركيين رسميًا قاعدة سوبيك باي التي ضمت أكبر مجمع بحري وجوي للقوات الاميركية خارج الولايات المتحدة طوال نحو قرن.

☐ **٤١- ويليام (بيل) كلينتون** Bill Clinton (١٩٤٦-): ديمقراطي. فاز على منافسه الرئيس جورج بوش بنيله ٤٣٪ من الأصوات (مقابل ٣٨٪ نالها بوش). في موجز سيرته الشخصية، بادئًا ذي بدء، أنه ولد في هوب من أعمال ولاية أركنساس. حاز على شهاداته الجامعية من أوكسفورد في بريطانيا ومن جامعة يال. انضم باكرًا إلى الحزب الديمقراطي متأثرًا بشخصية زعيمه الرئيس جون كينيدي. انتخب نائبًا عامًا في ١٩٧٦، ثم حاكمًا لولاية أركنساو في ١٩٧٨-١٩٨٠، وفي ١٩٨٢-١٩٩٢.

أثارت فضيحة «مونيكا غيت» الجنسية (نسبة إلى الموظفة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي) التي اتهم الرئيس كلينتون بإقامة علاقة جنسية معها، ومع سواها من النساء، في مكتبه الرئاسي - وقد اعترف بالتهمة بعد إنكار - شهيّة كتّاب السير والمحللين النفسيين في سبرغور شخصية الرئيس منذ طفولته الاولى، علّهم يقعون على الدوافع النفسية العميقة الكامنة وراء ما أظهره الرئيس من «هوس جنسي» مارسه في مقره الرئاسي، وجعله يقف خجلًا نادمًا معترفًا طالبًا الصفح من شعبه الذي شعر هو ايضًا بالخجل من سلوك رئيس لم يشاركه قيمه الاخلاقية والعائلية. الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصّار جال في الموضوع واطلع على ما كُتب فيه وحوله، واستخلص أمورًا مهمة أبرزها («الحياة»، ١٩ ايلول ١٩٩٨):

قد تكون هذه هي المرة الاولى في تاريخ الرئاسات الاميركية يشعر فيها المسؤولون والمواطنون بالخجل من سلوك رئيس لا يشاركهم قيمهم الاخلاقية والعائلية. صحيح ان الرئيس نيكسون واجه حملة انتقاد واسعة لانه ارتكب حماقة الكذب السياسي (راجع «فضيحة ووترغيت» آنفًا)، ولكن الصحيح ايضًا انه استقال من منصبه تحاشيًا للاضرار بسمعة الرئاسة.

ويدافع أنصار كلينتون عنه على اعتبار أن العلاقات الجنسية غير اللائقة لم تحجب انجازاته السياسية والاقتصادية. ويقدمون فضائح الرئيس جون كينيدي، وكيف ان علاقاته الجنسية مع الممثلة مارلين مونرو وجوديت أكسنر لم تخف دوره المميز كرئيس استثنائي صنّفه الاميركيون واحدًا من قافلة العظماء. وردّ خصوم كلينتون على ذلك باستنادهم إلى تسجيلات رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي إدغار هوفر، وفيها ما يؤكد ان مطارحات الغرام بين كينيدي ومونرو كانت تجري في «شاليه» صهر الرئيس الممثل بيتر لوفورد، وانه لم يحدث ان استخدم المكتب البيضاوي لممارسة الجنس مع الموظفات. لهذا انتقد الخصوم كلينتون واتهموه بأنه ألحق العار بالمكتب الرئاسي عندما حوله إلى مكان للإباحية بعدما كان مركزًا مشرفًا لروساء نبلاء من أمثال جورج واشنطن وأبراهام لينكولن.

فقد ويليام (بيل) كلينتون والده، وكان بائعًا متجولًا وإسمه ويليام جفرسون بليث، وهو لم يبلغ عامه الاول. لقد صدمته سيارة مسرعة وهو يعبر الطريق في مدينة «هوب»، وبما ان والدته فرجينيا كاسيدي لم تستطع إعالته، فقد غابت عنه لمدة سنتين وتركته في عهدة إحدى العائلات، وبعد أن نالت شهادة التمريض تزوجت روجر كلينتون، الذي حمل بيل إسمه وهو لم يبلغ الرابعة من عمره. واختارت الوالدة لابنها مدرسة كاثوليكية لكي تبعده عن أجواء البيت الملبّد بالخلافات لأن الزوج الثاني كان سكّيرًا وهاويًا ضرب زوجته. وفي ظل هذا المناخ الاجتماعي المضطرب عاش أخ بيل من زوج والدته ويدعى روجر جونيور، الأمر الذي دفعه للإدمان على المخدرات لكي يهرب من الواقع المؤلم (عندما شنّ كلينتون حملة شرسة ضد تجارة المخدرات اعترف بأنه يحمل في قلبه مأساة أخيه).

اجتهد بيل لكي ينجح في المدرسة والكلية والجامعة لعله يعوّض لوالدته عن أيام التعاسة التي عاشتها، والتي لم تمنعها من توفير الأقساط اللازمة، علمًا بأنه كان يؤمّن دائمًا المنح الدراسية بسبب تفوقه. ولكن والدته المزواجة لم تترك له فرصة العودة إلى المنزل لأنها كانت تختار أسوأ الأزواج لتبديد وحدتها (لما انتخب ابنها رئيسًا للجمهورية أقسمت له بأن الزوج الخامس سيكون الزوج الأخير).

ومع أن بيل عاش بعيدًا عن المنزل، إلا أن سلوك والدته، والبيئة الوضيعة الفقيرة التي خرج منها عبّأت صدره بالاحقاد ضد الطبقة الثرية النافذة في كاليفورنيا ونيويورك وواشنطن. وقاده هذا الشعور الداخلي إلى الوقوف على اليسار، خصوصًا بعدما عثر على طالبة محاماة تشاركه أفكار النقمة والتمرد. والمعروف عن هيلاري (زوجته) أنها كانت حية مستوحدة تكره التبرج، وبلغ من شدة حقدها على الطبقة الاميركية اليمينية المحافظة ان تبرعت بمشاركة المحامين الذين اختيروا لمهاجمة نيكسون أثناء فضيحة ووترغيت. وثبت من الوثائق التي أرسلتها المخابرات البريطانية للرئيس جورج بوش، ان الطالب بيل كلينتون (درس في أوكسفورد) كان دائمًا في طليعة المتظاهرين ضد حرب فيتنام، والثابت أنه الرئيس الاميركي الوحيد الذي تحاشى خدمة العلم ورفض الانخراط في صفوف المجندين. ولما انطلق في عمله السياسي كان هاجسه تغيير الوضع الاجتماعي والصحي بسبب افتقار أميركا إلى نظام عادل شبيه بالنظام البريطاني.



بيل كلينتون وزوجته هيلاري

ولكن النفوذ المحدود الذي تمتع به في ولاية أركنساو (حاكم لها في ١٩٧٨–١٩٨٠) لم يمنعه من التعويض عن أيام الفاقة، فإذا به يغرق مع زوجته هيلاري في فضيحة العقارات المسماة فضيحة «هوايت واتر». ويستنتج المعلقون في واشنطن بأن وقوف هيلاري إلى جانب زوجها الرئيس، حتى في خيانته، راجع إلى المخاوف التي تنتابها من إعادة فتح ملف العمليات المريبة التي قامت بها عام ١٩٨٠. وواضح من تصاريح المحقق ستار (في فضيحة «مونيكا غيت») انه عازم على ملاحقتها بعد الانتهاء من ملاحقة زوجها.

مع وصول كلينتون إلى البيت الابيض تغيرت نظرته إلى الطبقة التي حاربها، فإذا بمباهج الثروة وعزّ النفوذ يحوّله إلى رئيس مقلد لسلوك الرؤساء الآخرين. وربما يكون كلينتون هو الرئيس الوحيد الذي مشى مسافة طويلة جدًا على الطريق المؤدي إلى البيت الأبيض لكي يثبت لنفسه وللجماهير المصطفة لتحيته بأن ابن المزواجة فيرجينيا وويليام البائع المتجول قد وصل إلى كرسي الرئاسة مثله مثل أبناء العائلات الثرية... جون كينيدي أو جورج بوش. وكذلك تبدلت السيدة الأولى هيلاري، فإذا بالاميركيين يرون فيها نسخة جديدة لامرأة تحب التبرج وتوصي على فساتين السهرة وتقتني كلبًا وهرة، تمامًا مثل السيدات الثريات في هيوستن ودالاس. ولإثبات تطورهما الثقافي، حرص بيل وهيلاري على إقامة حفلات كلاسيكية راقصة لم يسبق أن عرفتها قاعات البيت الأبيض. بيد أن هذا التحول الخارجي لم ينجح في إزالة الهواجس الدفينة المزروعة في أعماق الطفل المتمرد الذي حرمته الظروف من رعاية الأب وحنان الأم. وبالرغم من القيود البروتوكولية التي حدّت من حريته، فإن مراقبة البيت الأبيض لم تنجح في تدجين الوحش الجنسي الذي أخرجته إغراءات مونيكا وسواها من الحسناوات اللواتي كان يرى الرئيس في مداعبتهن تعويضًا عن حرمانه من سنوات الرعونة... وإشباعًا لنهم جنسي دفين ترتوي منه حاجته النفسية للثقة بالنفس.

(هذا التطويل النسبي في سيرة الرئيس كلينتون، خصوصًا في ضوء فضيحة «مونيكا غيت»، أملاه الاهتمام الهائل بهذه القضية والتأثير الذي تركته على الرأي العام الاميركي والاوروبي والعالمي. وانتهى التحقيق بالقضية بإقرار كلينتون بذنبه، بعد محاولات إنكار، وطلب الغفران من الله والصفح من الشعب، واستمر رئيسًا إلى نهاية ولايته الثانية في العام ٢٠٠٠، ساعده على

ذلك منطقه المتماسك والمقنع وقدرته في الدفاع، وخصوصًا نجاحه في سياسته الاقتصادية الداخلية، لا سيما في مجال خلق فرص عمل وإنقاص معدل البطالة والسياسة الضريبية).

أبرز أحداث ولايته الاولى: الفريق المعني بالسياسة الخارجية الذي شكله كلينتون في مطلع عهده تكون أساسًا من وارن كريستوفر وزيرًا للخارجية، وليس أسبين للدفاع، وأنطوني ليك مستشارًا لشؤون الأمن القومي، وصمويل بيرغر نائبه، وجايمس ولسي مديرًا للاستخبارات المركزية، ومادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

وأول معلم بارز في سياسته الخارجية اجتماعه، في نيسان ١٩٩٣ في كندا، مع رئيس روسيا بوريس يلتسن، الذي تمخض عن دعم مالي هائل وصل إلى مليارات الدولارات تقدمه الولايات المتحدة ليلتسن تأييدًا لسياسته الاصلاحية التي بدأ ينتهجها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانفتاحًا على الغرب وعونًا له لمواجهة المشاكل الاقتصادية المتفاقمة التي كانت روسيا الاتحادية تعاني منها.

وتبع هذا المعلم معلم خارجي–اقتصادي آخر تمثل في البدء بتنفيذ اتفاقية «نافتا» (الاتفاقية التجارية للتبادل الحر بين بلدان أميركا الشمالية: الولايات المتحدة، كندا، المكسيك) في أول يوم من سنة ١٩٩٤.

وفي ٢٦ أيار ١٩٩٤، منح كلينتون للصين بند «الدولة الأكثر رعاية».

وفي ٣١ تموز ١٩٩٤، تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا في هايتي لإعادة الرئيس أريستيد إلى منصبه بموافقة مجلس الأمن الدولي. وفي السنة نفسها، استأنف كلينتون العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام.

على الصعيد الداخلي، ما كاد ينقضي شهر واحد على القسم الرئاسي الذي أداه كلينتون لحظة تسلمه مهامه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣، حتى وقع انفجار هائل (شاحنة مفخخة) في مرآب مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك (المبنى نفسه الذي عادت واستهدفته عمليات ١١ ايلول ٢٠٠١) متسببًا في مقتل ستة اشخاص وجرح ١٠٢٤ شخصًا وخسائر مادية قُدرت بـ٨٠٠ مليون دولار. وقد تم اعتقال عرب ومسلمين، واتهم بعضهم بالعملية.

(حول علاقات كلينتون وسياسته إزاء الشرق الاوسط–القضية الفلسطينية، العراق، مصر، سورية... راجع هذه المواد في مواقعها في الموسوعة).

كلينتون في ولايته الثانية: في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦، أعيد انتخاب بيل كلينتون (ونائبه آل غور) لولاية جديدة. نجاحه الاقتصادي الذي تدل عليه مؤشرات الانتعاش الاقتصادي لعب الدور الأساسي في هذا النجاح: فالبطالة تدنت نسبتها من ٧,٣٪ عام ١٩٩٢ إلى ٥,٢٪ عام ١٩٩٦، والعجز في الموازنة الذي كان ٢٩٢ مليار دولار في ١٩٩٢ تراجع إلى ١٠٩ مليارات في ١٩٩٦.

مادلين أولبرايت أبرز شخصيات فريق ولايته الثانية: مادلين أولبرايت أول امرأة تصبح وزيرة للخارجية في تاريخ الولايات المتحدة، وقد حلّت في هذا المنصب محل وارن كريستوفر. ويأتي بعدها، ويليام كوهين وزير الدفاع، وأنطوني ليك مدير وكالة الاستخبارات، وصمويل بيرغر مسؤول شؤون الأمن القومي.

لعل الفرق بين شخصيتي وزير الخارجية الاول كريستوفر ووزيرة الخارجية أولبرايت يعكس الفرق الذي تبدّى في إدارة السياسة الخارجية بين عهدي كلينتون الأول والثاني. فهو الفرق بين كريستوفر الهادئ الخجول الذي قلّما قال شيئًا مثيرًا للجدل طوال السنوات الأربع السابقة، وبين أولبرايت التي باشرت مهماتها بإثارة جدل محموم، مثل «بيروقراطية الأمم المتحدة نمت إلى حجم فيل ونحن نطلب من هذا الفيل أن يلعب جمناستيك»، أو مخاطبتها العسكر في هايتي: «يمكنكم أن تغادروا طوعًا قريبًا، ويمكنكم أن تغادروا مرغمين وقريبًا».

وأبرز ما أشار إليه المحللون ان كلينتون اختار أولبرايت لأنها تطمح في ان تعتمد سياسة خارجية أكثر فاعلية، ولأن الكونغرس، وهو كونغرس جمهوري (الأغلبية فيه للحزب الجمهوري المعارض للرئيس الديمقراطي) ويحتاج الرئيس لموافقته كي يحصل على المزيد من الموارد، أبدى ترحيبه بتعيين أولبرايت، ووصفها رئيس لجنة العلاقات الخارجية جيسي هيلمز بـ«هذه السيدة الشجاعة والقوية». واختيار أولبرايت كان دافعه ايضًا استعداد كلينتون لكي يستخدم بفاعلية أكبر قوة الولايات المتحدة في غير مكان في العالم حماية للمصالح الاميركية. وكانت أولبرايت واجهت كولن باول (سيصبح وزير خارجية جورج دبليو بوش) الذي كان يعتبر ان اميركا ليست معنية باستخدام القوة لمصلحة الغير بأن سألته: «ما فائدة هذه القوة المتفوقة التي تتحدث عنها دائمًا إذا لم تستخدمها؟».

وفي هذا المجال، كانت أولبرايت (عندما كانت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة) أبدت بقوة رأي المندوب الاميركي هولبروك في البوسنة في تسليح مسلمي البوسنة، وأصرت دائمًا على استخدام القوة الطاغية حيث تتعرض المصالح الاميركية الحيوية للتهديد.

١٩٩٨-٢٠٠٠

فضيحة لوينسكي: الشهر الاول من سنة ١٩٩٨، كلينتون و«الكلينتونية» في قمة الشعبية: «العولمة»، التي بدأت الولايات المتحدة تأخذ بناصيتها منفردةً منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بدت مضبوطة تمامًا وموضوعة في خدمة المصالح الاميركية، تديرها نزعة «المحافظة المعتدلة» ذات البعد الاجتماعي؛ فضلًا عن أن الاقتصاد ما وصل يومًا في الذاكرة الاميركية إلى ما وصل إليه من ازدهار. فمعدل النمو وصل إلى ٥٪ في الثلث الاول من ١٩٩٨ (كان في السنة السابقة ٣,٨٪)، ومعدل البطالة هبط إلى ٤,٧٪، أي إلى المستوى الأدنى منذ ١٩٧٠، والتضخم البالغ ١,٧٪ قال بصدده كلينتون في خطابه عن «حال الاتحاد» إنه سيذهب إلى إنقاذ نظام التقاعد ومختلف القضايا الاجتماعية والتعليمية (فتح مدارس...) التي لا تزال تعاني بعض المشكلات.

عند هذه القمة، انفجرت أكبر وأخطر فضيحة واجهتها إدارة كلينتون. ففي ٢١ كانون الثاني ١٩٩٨، كشفت الصحافة أن النائب الخاص، كينيث ستار، مهتم بقضية مونيكا لوينسكي (٢٤ عامًا) الموظفة في البيت الابيض التي أقام معها الرئيس علاقات جنسية لمدة سنة ونصف السنة. وبدأت القضية تتسع، وقاد فريق كلينتون «هجومًا مضادًا» تحت عنوان أن الرئيس «ضحية مؤامرة يمينية واسعة». وواصل ستار، مدعومًا من الحزب الجمهوري المعارض وصاحب الغالبية في الكونغرس، الكشف والتحقيق في القضية وسواها من قضايا «الفساد» في إدارة كلينتون، حتى انه استدعى مئات الاشخاص (منهم زوجة الرئيس هيلاري ومقربون منه) للمثول أمام محكمة الاتهام العليا، وصدرت أحكام بإدانة خمسة منهم. وعكف الكونغرس على وضع مشروع قرار لمحاكمة الرئيس وإدانته وعزله، كما على عرقلة سياسته وإفشالها، مثل امتناع الكونغرس عن الافراج عن مبلغ ١٨ مليار دولار التي كان قد طلبها صندوق النقد الدولي لانقاذ اقتصادات تايلاندا واندونيسيا وكوريا الجنوبية، ورفضه منح السلطة التنفيذية السماح بإجراء مفاوضات تجارية عُرفت بـ«الطريق السريع» (fast track)، ومنعه الرئيس من إيفاء وعده للتشيلي بقبولها في النافتا (اتفاق التبادل الحر لدول اميركا الشمالية: كندا، الولايات المتحدة والمكسيك)، الوعد الذي قدمه لها منذ ١٩٩٤.

كلينتون نجح في تخطي محنته: في ١٩ كانون الاول ١٩٩٨، أصبح الرئيس بيل كلينتون الرئيس الثاني (بعد أندريو جونسون في ١٨٦٨) الذي يضعه مجلس النواب في الكونغرس في قفص الاتهام (إجراء معروف في دستور الولايات المتحدة بمصطلح «إمبيشمنت» impeachment). والتهمة مزدوجة: كذّب على الرغم من انه أقسم اليمين بقول الحقيقة في قضية مونيكا لوينسكي، بعد أن تأكدت علاقته الجنسية بها وفي البيت الأبيض، ومحاولته عرقلة سير العدالة. وردّ الرئيس على عرض زعماء الحزب الجمهوري باختيار «المخرج المشرف»، أي الاستقالة، بأنه سيبقى رئيسًا حتى آخر دقيقة في آخر يوم من ولايته.

وتحول مجلس الشيوخ، بحسب ما ينص عليه الدستور، إلى محكمة لمحاكمة الرئيس برئاسة رئيس المحكمة العليا ويليام رهنكويست، وعضوية ١٢ جميعهم من هيئة محلفين يبقون صامتين، لكنهم يقترعون على الحكم النهائي الذي يتطلب، لاقالة الرئيس غالبية ثلثي الاصوات المئة.

وفي ١٢ شباط ١٩٩٩، صدر الحكم باعتبار كلينتون «غير مذنب». وكانت عوامل كثيرة لعبت لمصلحة كلينتون: تخبط في صفوف الجمهوريين، وانتخابات الكونغرس التي جرت في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٨ أظهرت بوضوح قلة اكتراث الناخبين بالحجج التي ساقوها ضد الرئيس، فصحيح أنهم حافظوا على الأكثرية في الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس الممثلين)، لكن الديمقراطيين حافظوا هم ايضًا على المقاعد الـ٤٥ في مجلس الشيوخ، فضلًا عن أنهم كسبوا ستة مقاعد جديدة في مجلس الممثلين، ومقعد حاكم إضافي، وكان فوزهم كاسحًا في بعض الولايات، خصوصًا في كاليفورنيا ونيويورك، كما لم تخلُ الحملة الانتخابية من ثبوت فضائح طالت عددًا من قادة مرشحي الجمهوريين في حين كان الحزب الجمهوري يصبّ اهتمامه على فضيحة خصمه الرئيس كلينتون.

وأظهرت استقصاءات الرأي العام الاميركي قبل الحملة الانتخابية وخلالها، أي طيلة قضية لوينسكي (أو فضيحة مونيكا غيت) أن شعبية الجمهوريين كانت في انحدار مستمر في حين أن شعبية الرئيس تخطت الـ٦٠٪. فكان الاميركيون، بغالبيتهم الساحقة، يظهرون إدانتهم لسلوك الرئيس الشخصي، ولكنهم أعربوا عن أن هذه الفضيحة لا تشكل «خيانة» أو «إخلالًا بالواجب» يعاقب عليه الدستور بالإقالة. ويبقى العامل الأهم الانجازات التي حققها كلينتون، خصوصًا على الصعيد الاقتصادي الداخلي. فطوى النائب الخاص كينيث ستار (ومعه الجمهوريون) ملف اتهام الرئيس ومشروع إدانته وإقالته البالغ ٤٦٠٠ صفحة.

قرار الساعات الأخيرة «فضيحة»: في الساعات الأخيرة التي سبقت انتهاء ولايته، أصدر الرئيس كلينتون قرارًا يقضي بالعفو عن البليونير اليهودي مارك ريتش الهارب من وجه العدالة لتهربه من دفع الضرائب. وبعد شهور قليلة أطلع الرأي العام الاميركي على ما أثير من شكوك بأن مساعدات مالية لحملة كلينتون (وزوجته هيلاري) الانتخابية كان مصدرها ريتش، وأن هذه المساعدات كانت وراء قرار العفو، وبات الرأي العام، وفق استطلاعات الرأي، لا ينظر بـ«إيجابية» إلى «الرئيس السابق». واضطر الكونغرس، بعد الانتقادات الشديدة لقرار العفو، إلى عقد جلسات استماع لمعرفة ما إذا كان القرار يخرق القوانين، كما باشر مكتب التحقيقات الفدرالي ومكتب المدعي العام في نيويورك تحقيقاته للاطلاع على كل الحوالات المالية الصادرة عن دنيز، زوجة ريتش، ليقرر ما إذا كان لديه سبب لإدانة «الرئيس السابق» (كلينتون).

ونفى كلينتون الاتهامات مؤكدًا انه لم يخرق القوانين بل اتخذ القرار بالصلاحيات المعطاة لرئيس السلطة التنفيذية. وكتب في «نيويورك تايمز» (شباط ٢٠٠١) شارحًا الظروف والأسباب التي دفعته إلى إصدار القرار. وقال بإن بين «أهم الأسباب» دعوات قادة اسرائيليين سابقين وحاليين، إضافة إلى زعماء يهود في الولايات المتحدة وأوروبا، إلى العفو عن ريتش. وعدّد كلينتون، في المقال، مآثر ريتش واستدعت هذا التأييد للعفو عنه، ومنها دعمه جهاز «موساد» (المخابرات الاسرائيلية) للقيام بعمليات إنقاذ لليهود من دول معادية، إضافة إلى دعم عملية السلام من خلال المساهمة ببعض الاعمال الخيرية في الضفة الغربية وغزة. وكان البيت الأبيض، في عهد كلينتون، قد كشف ان رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك طلب من كلينتون الافراج عن ريتش، كما أن شيمون بيريز وعددًا من المسؤولين الاسرائيليين ساهموا في إقناع كلينتون. ومما تمّ كشفه في القضية ان معظم علاقات ريتش هي مع جماعات حزب العمل الاسرائيلي، وان تبرعاته داخل اسرائيل قاربت ٣٠ مليون دولار.

في السياسة الخارجية (١): التجارب النووية الهندية، في أيار ١٩٩٨، أوقعت الدبلوماسية الاميركية في مأزق وارتباك إزاء الرأي العام الداخلي والعالمي: وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية عجزت عن تبرير عدم معرفتها مسبقًا بالتجارب، والدبلوماسية الاميركية عجزت عن إقناع حليفتها باكستان بعدم الرد على التجارب الهندية بتجارب مماثلة، ولم تكن مقنعة إجراءات إدارة كلينتون بفرض عقوبات على الدولتين العدوتين. وأكثر من ذلك فقد تفرعت عن القضية قضايا أخرى، أبرزها أن القرار الهندي كان على صلة، ولو بصورة غير مباشرة، بقرار الحكومة الاميركية نقل التكنولوجيا فائقة التطور، خصوصًا في مجال صناعة الصواريخ، إلى الصين، حليفة باكستان. وذهبت الصحافة الاميركية مذهب جعل الموضوع بمثابة «فضيحة»، إذ تبين لها أن هذه الصناعة المنقولة إلى الصين تخص دوائر ومواقع صناعية وأشخاص يموّلون الحزب الديمقراطي، وفي مقدمتهم برنارد شوارتز. ولم ينكر الرئيس كلينتون هذه الوقائع وعزاها، في ردوده، إلى مصلحة أميركا العليا، وقام بزيارة إلى الصين في حزيران–تموز ١٩٩٨، وأردفها بمنح الصين بند «الدولة الأكثر رعاية في التجارة».

في ما عدا ذلك، حققت الدبلوماسية الاميركية بعض النجاحات في غير مكان من العالم. ففي ايرلندا الشمالية، على سبيل المثال، قادت المحادثات التي أجراها السناتور الديمقراطي السابق جورج ميتشل إلى الحل الذي وقعت عليه أطراف النزاع في ١٠ نيسان ١٩٩٨ (راجع «المملكة المتحدة»، ج١٩)، وكان الرئيس كلينتون يتدخل شخصيًا في المحادثات لانجاحها.

لكن الأمر اختلف في العراق. ففي شباط ١٩٩٨، عندما كانت الادارة الاميركية تحضّر لحملة عسكرية عليه في أعقاب رفض بغداد فتح «المواقع الرئاسية» أمام المفتشين الدوليين، حاول كلينتون إعادة تشكيل التحالف الدولي الذي سبق لسلفه جورج بوش تشكيله إبان حرب الخليج

الثانية (١٩٩٠–١٩٩١)، لكنه لم يفلح إلا في جعل المملكة المتحدة وحدها «مستعدة للوقوف معه». فجرى تأجيل اللجوء إلى القوة، واستعيض عنها بوساطة تقدم بها كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة.

في الشرق الاوسط، استمرت المفاوضات متعثرة حتى خريف ١٩٩٨. وقد حمّلت إدارة كلينتون تبعة ذلك، رغم حلفها الوثيق جدًا مع اسرائيل، إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو، الذي سبق له ورفض زيارة واشنطن بحجة أن هذه الأخيرة كانت قد خاطبته بلهجة «الإنذار». فانبرى ٨١ سناتورًا (من اصل ١٠٠ هم أعضاء مجلس الشيوخ) للوقوف ضد الرئيس كلينتون ويضطرونه لإيقاف كل ضغط على الدولة العبرية.

وقام كلينتون بجولة على الدول الافريقية لإخراج هذه القارة من «النسيان». وكان بارزًا الكلام القاسي الذي سمعه من الزعيم الافريقي، رئيس جنوب افريقيا، نلسون مانديلا منتقدًا علاقات الولايات المتحدة بالدول التي يعتبرها المنظور الاميركي «خارج القانون»، مثل كوبا وليبيا وايران. وقد تبع ذلك بعض التخفيف من الحصار الاميركي على كوبا (وكان زارها البابا في كانون الثاني ١٩٩٨)، لكن علاقات الولايات المتحدة مع هذه الدول لم يطرأ عليها تغيير يذكر.

في السياسة الخارجية (٢): رأى كثيرون في بعض الاجراءات التي اتخذتها الدبلوماسية الاميركية، في ١٩٩٨ ومطلع ١٩٩٩، تحويلًا للأنظار عمّا يتعرض له الرئيس في الداخل نتيجة قضية الموظفة مونيكا لوينسكي: دعوات للتعجيل في قصف أفغانستان والسودان في أعقاب حادثتي تفجير السفارتين الاميركيتين في كينيا وتنزانيا (٧ آب ١٩٩٨)، أعنف عمليات قصف جوي تعرّض لها العراق في الوقت الذي كان الكونغرس ينهي مشاوراته لاتهام الرئيس كلينتون ومحاكمته، وتدشين سياسة خارجية جديدة هدفها المعلن قلب نظام صدام حسين في العراق، وذلك بتصويت الكونغرس على «قانون تحرير العراق»، ومنح المعارضة العراقية مبلغ ١٠٠ مليون دولار والسماح بتسليمها ما تطلبه من سلاح.

ويبقى الحدث الخارجي الأبرز في تلك الفترة هو المتأتي من أزمة كوسوفو التي أدت إلى قيام الحلف الأطلسي بقصف صربيا (عملية «القوة المتحالفة» في يوغوسلافيا) وإطاحة الرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش في ما بعد وإحالته إلى محكمة العدل الدولية.

في الشرق الاوسط، اتخذ كلينتون مبادرة لإحياء مسار المفاوضات والسلام في النزاع الفلسطيني العربي–الاسرائيلي استوحاها مما كان قد أقدم عليه الرئيس جيمي كارتر في ١٩٧٨ عندما أقام ١٣ يومًا في كامب دايفيد ومعه مناحيم بيغن وأنور السادات، فتوصل الرئيسان برعايته إلى توقيع اتفاقات كامب دايفيد. فأقام كلينتون خمسة أيام مع ضيفيه ياسر عرفات وبنيامين نتانياهو ومساعديهما، وفي ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٨، توصلوا إلى التوقيع على مذكرة «واي بلنتيشن»، حيث التزمت السلطة الفلسطينية تنفيذ خطة مكافحة الارهاب بالتعاون مع الاستخبارات المركزية الاميركية، وبتعديل الميثاق الفلسطيني في مؤتمر استثنائي للقادة الفلسطينيين. وفي هذه المناسبة، زار كلينتون اسرائيل وغزة.

في السياسة الخارجية (٣): أسقط الجمهوريون في الكونغرس، ولم يصدّقوا على معاهدة حظر التجارب النووية. وحجتهم في ذلك أنها غير مدروسة وغير كافية، وأنها ترتّب على الولايات المتحدة هذا الحظر في حين تستمر الصين وكوريا الشمالية بتجاربهما النووية.

إزاء الصين، وقعت الولايات المتحدة، في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٩، بعناء وبعد جهد طويل امتد إلى ما قبل ١٣ سنة من المحادثات، اتفاقًا يتيح للصين الدخول إلى «منظمة التجارة العالمية» (اعترض بعض الجمهوريين، بمن فيهم جورج دبليو بوش الذي سيصبح رئيسًا، على هذا الاتفاق).

بعض المبادرات الدولية لادارة كلينتون الخارجية لم يُكتب لها النجاح أو النتائج الايجابية أقله في ما تبقى من عهد كلينتون. وأبرز هذه المبادرات: رعاية عدد من اجتماعات القمة بين القادة الاسرائيليين والعرب، وخصوصًا بين رئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود باراك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في كامب دايفيد (تموز ٢٠٠٠)، وزيارة كلينتون إلى الهند وباكستان.

إزاء روسيا، ضاعف الرئيس من مبادرات المصالحة معها في السنة الأخيرة من ولايته، خصوصًا في مجال المساعدات المالية دعمًا للرئيس الروسي بوريس يلتسن وخليفته فلاديمير بوتين.

وإزاء ايران، خفّت حدة التوتر في العلاقات الاميركية معها في أعقاب الانتصار الانتخابي الذي حققه الاصلاحيون الايرانيون (الرئيس خاتمي)، وعُلّق الحظر الاميركي الذي كان مفروضًا على بعض البضائع.

العلاقات مع كوبا تأثرت كثيرًا بقضية الطفل إليان غونزاليس (راجع «كوبا»). ومع باناما، طبّق الاتفاق الذي كانت قد وقّعته هذه الدولة مع الرئيس الاميركي جيمي كارتر في العام ١٩٧٧، ويقضي بإرجاع القناة وقطاعها إلى السيادة البانامية ابتداء من ٣١ كانون الاول ١٩٩٩.

٢٠٠٠-٢٠٠٣

الانتخابات: نتائج انتخابات ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠ جاءت متقاربة جدًا إلى حد أن إعلان النتائج النهائية والفائز فيها، بين المرشحين آل غور عن الحزب الديمقراطي ونائب الرئيس كلينتون، وجورج دبليو بوش عن الحزب الجمهوري، استغرق ٣٦ يومًا من المناقشات السياسية-القضائية، وكان «الإبهام» في قلم ولاية فلوريدا، التي كان حاكمها شقيق المرشح جورج دبليو بوش (وجورج كان حاكم ولاية تكساس، وهما نجلا الرئيس الاسبق جورج بوش)، هو مصدر «الإبهام» والمناقشات. وبعد أربع عمليات فرز لأصوات ولاية فلوريدا (أصوات الولايات هي آخر مراحل العملية الانتخابية الرئاسية وفق الدستور الاميركي) وثلاثة قرارات للمحكمة العليا في فلوريدا وقرارين للمحكمة العليا الفدرالية، أُعلن عن فوز المرشح الجمهوري جورج دبليو بوش بفارق ٥٠٧ أصوات بينه وبين خصمه الديمقراطي آل غور، علمًا أن هذا الأخير كان قد نال أكثر من نصف مليون صوت مما ناله بوش من أصوات المقترعين الاميركيين في انتخابات المرحلة التي سبقت المرحلة الأخيرة.

☐ **٤٢- جورج دبليو بوش G.W. Bush** (١٩٤٦-): الرئيس الثاني والأربعون (ثمة مراجع تقول إنه الرئيس الثالث والأربعون، لحسابها مرتين إسم الرئيس الثاني والعشرين غروفر كليفلند الذي حكم من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩، ومن ١٨٩٣ إلى ١٨٩٧). وجورج دبليو بوش هو ابن الرئيس الأسبق جورج بوش، ويفضل صيغة «دبليو» في إسمه الثلاثي على صيغة «الابن» أو «جونيور» إصرارًا منه على شخصيته المستقلة عن أبيه.

ولد في مدينة نيوهايفن في ولاية كونيتيكت حيث كان والده لا يزال طالبًا في جامعة يال، وانتقل مع أسرته عام ١٩٤٨ إلى ولاية تكساس التي استقر فيها، والتي غدا، قبل انتخابه رئيسًا، حاكمها. سار على خطى والده في الإنتساب إلى جامعة يال التي كانت تشتهر في احتضانها ابناء كبرى العائلات الاميركية المحافظة قبل أن تعمد، منذ عقود قليلة، إلى انتهاج منحى تقدمي على أصعدة الادارة والطاقم التعليمي والطلاب على حد سواء. وحول خدمته العسكرية، يروّج خصومه ويعجز مؤيدوه عن إثبات العكس، أنه، وبفضل نفوذ عائلته وثرائها، أمضى هذه الخدمة في سلاح الجو التابع للحرس الوطني لولاية تكساس «في وقت كان الشباب الاميركي يُرسل أفواجًا إلى معارك فيتنام الدامية».

بعد خدمته، سار مرة أخرى في درب والده، فعمل في مجال النفط في تكساس، واستمر حتى منتصف الثمانينات حيث بدأ ظهوره العلني وحضوره الاجتماعي والسياسي. فتخلى عن عمله في النفط، وبدأ يضطلع بدور في حملة والده الانتخابية الرئاسية عام ١٩٨٨، وتولى مسؤولية إدارية في فريق رياضي في تكساس. وقد أهّله هذا البروز للفوز بحاكمية ولاية تكساس عام ١٩٩٤ بغالبية ٥٣,٥٪ من الاصوات. ثم تعززت هذه الغالبية في فوزه الثاني عام ١٩٩٨ لتصبح ٦٨,٦٪.

في الحملة الرئاسية، استفاد من رصيد والده الذي بات الاميركيون يتندرون ويأسفون لعدم التجديد له وخذلوه، عام ١٩٩٢، لمصلحة كلينتون الذي، ورغم نجاح سياسته الاقتصادية، انتهى إلى زاوية في الذاكرة الاميركية مدموغة بالفضائح. لكن جورج دبليو بوش تمكن كذلك من تعزيز شعبيته عبر انتهاج خط سياسي توفيقي. فكما ان كلينتون سعى إلى إعادة صياغة الحزب الديمقراطي عبر فك ارتباطه بالفئات ذات المصالح الخاصة، مثل النقابات والمجموعات العرقية والطائفية المتحالفة معه تقليدًا، فإن جورج دبليو أظهر استقلالية وتميزًا إزاء مواقف حزبه الجمهوري، بما في ذلك معارضته الصريحة لبعض المواقف التي اتخذها الجمهوريون في الكونغرس. فكان يسعى، في خطابه، إلى الانفتاح على الفئات التي كان يهملها الجمهوريون عادة، لا سيما منها الاقليات العرقية. كما انه اعتمد اسلوبًا خطابيًا يشدّد على وجوب العناية بالمحتاجين ومساعدتهم. فاتخذ شعارًا انتخابيًا هو تحقيق الازدهار والتوصل إلى الغاية المنشودة، أي العدالة الاجتماعية رغم تجنبه استعمال العبارة الأخيرة.

ثمة ثغرة في شخصية الرئيس جورج دبليو بوش احتلت موقعًا كبيرًا لدى كتّاب السير والمحللين وفي الصحافة الاميركية والعالمية، وبدا حتى أقرب المقربين منه

عاجزين عن الرد أو الدفاع: ... ضعف هائل في ثقافته عمومًا وجهل كبير بما يدور في العالم: نيجيريا «قارة»، عجز عن تسمية أربعة من زعماء العالم الحاليين، السيد المسيح هو «الفيلسوف» الأكثر تأثيرًا فيه، ياسر عرفات (الذي أظهر من الاعتدال ما لم يظهره أي زعيم ثورة في العالم، حتى أنه وضع كل رهاناته في خانة السياسة الاميركية...) «إرهابي»... جهل تام بالحضارات وتاريخها... .

وفيق رمضان تناول هذا الجانب من شخصية الرئيس جورج دبليو بوش من خلال قراءته، وعبر رسالة كتبها من واشنطن إلى الجريدة الاسبوعية «بينات» (العدد ٦، الجمعة ١٨ نيسان ٢٠٠٣، ص٢)، كتاب «الرجل المناسب: الرئاسة المفاجئة لجورج دبليو بوش» الذي ألّفه دافيد فروم، أحد كبار كتّاب خطب الرئيس الاميركي وأكاديمي مرموق، وأول الذين تركوا العمل في إدارة بوش، ونشرته دار معروفة باتزانها وجديتها، وهي دار «راندوم هاوس». وقد نفذ الكتاب بعد ساعات من صدوره، وبيعت كل النسخ الـ١٥٠ ألفًا التي شكلت طبعته الاولى.

يقول دافيد فروم إن الرئيس جورج دبليو بوش أطلق في خطابه عن «حال الاتحاد» عبارة «محور الشر» (إيران، العراق، كوريا الشمالية)، واستعدى بها العالم.

ويقول ايضًا إن بوش كان غير محاط بيهود عندما دخل البيت الأبيض ولم يكن ثمة يهودي في حكومته (راجع العنوانين الفرعيين «ريبة في السنة الاولى من ولاية بوش الابن» و«إلى العمل المباشر من جديد على اثر عملية ١١ ايلول ٢٠٠١» في موضوع «اليهود» في الباب السابق).

لكن سرعان ما عمل على استمالة اليهود، بل أقام احتفالًا يهوديًا في البيت الأبيض في مناسبة رأس السنة العبرية، واستعار شمعدانًا فضيًا قديمًا من المتحف اليهودي في نيويورك لهذه المناسبة.

ويذكر فروم أن الرئيس وجد في مبادرة الامير عبدالله بن عبد العزيز الخاصة بالاعتراف العربي الشامل باسرائيل في مقابل إعادتها الارضي العربية المحتلة محاولة سعودية لتغيير الموضوع لأنها ترفض التعاون مع الولايات المتحدة في محاربة الارهاب. وصار بوش يكثر الاتصالات برئيس الوزراء الاسرائيلي أريل شارون، ويتحدث أكثر فأكثر عن حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها في عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين، «وينظر إلى ياسر عرفات على أنه كاذب ولص وقاتل وحامي القتلة»،



جورج بوش (الإبن) خلال إلقاء خطاب في ماونت راشمور في ولاية داكوتا الشمالية (١٥ آب ٢٠٠٢)

وعدوًا للحضارة عمومًا وللولايات المتحدة خصوصًا.

ويصف فروم الرئيس الاميركي في مقاطع كثيرة كـ«حامل ضغينة دائمة ولا يقول الحقيقة غالبًا»: «جورج دبليو بوش هو شخص غير عادي، لديه نقائص كثيرة، هو لجوج وسريع الغضب، متسرّع وسخيف أحيانًا، وغالبًا متقولب الافكار ولا يبدي رغبة في المعرفة، ولذلك فهو غير مطلع، وهو أكثر تقليدية في تفكيره مما يجب أن يتحلى به رئيس دولة (...) جورج بوش، في أيام السلم، رئيس غير واثق، وقد تحوّل فجأة قائدًا عسكريًا».

هذا ما قاله دافيد فروم (نقلًا عن وفيق رمضان، مرجع مذكور أعلاه). وفي السياق نفسه – ثقافة تكاد تكون معدومة – جاء في مقالة تحليلية في الصفحة الاولى من «نيويورك تايمز» عدد ٩ آذار ٢٠٠٣، أن بوش، في كثير من الحالات، أقرب إلى الـ«روبوت المبرمج» منه إلى الانسان المنفتح الذهن على احتمالات إعادة النظر والسعي إلى الصواب أو تصويب الموقف. وبعد يومين أي في عدد ١١ آذار ٢٠٠٣، نشرت «نيويورك تايمز» مقالًا للكاتب جاكسون ليرز يقول فيه إن الرئيس بوش من النوع الذي لا يدخل في نقاش مع نفسه ولا يمارس التساؤل لكونه ايضًا (أي إضافة إلى ثقافته الضحلة) ينطلق من مرجعية فكر ديني مطلق. فلم يكن غريبًا انه صنّف مجتمعات العالم إلى متحضرة وغير متحضرة، وخيّرة وشريرة، وعليها أن تختار أن تكون ضده أو معه، وتوعّد مَن ليس معه بالعقاب الشديد. ومن هذا المنطلق الديني الاصولي يرى أن الاحداث التاريخية تتمّ، كما قال الكاتب جاكسون ليرز، على يد «إله عادل ومخلص»، وأن «رئاسته جزء من خطة مقدسة» حتى انه قال لصديق له عندما كان حاكمًا لولاية تكساس إن «الله يريده أن يترشح للرئاسة... وأوعز (الله) للولايات المتحدة بأن تقود حملة صليبية تحريرية في الشرق الاوسط». وفي عددها ٨ نيسان ٢٠٠٣، نشرت الصحيفة نفسها (نيويورك تايمز) مقالًا للكاتب الألماني غانتر غراس يذهب في المنحى التحليلي نفسه لشخصية الرئيس جورج دبليو بوش. ومما قاله إنه «أصولي يُقحم الله في الوقوف إلى جانبه. وبهذا يشكل بوش خطرًا على بلاده ويسيء إلى صورتها».

في مطلع العهد (النصف الاول من العام ٢٠٠١):

لأن الرئيس جورج دبليو بوش لم يصل إلى الرئاسة بأغلبية شعبية، ولأن حزبه (الحزب الجمهوري) لا يتمتع في مجلس الممثلين إلا بأغلبية ضئيلة ويتساوى مع الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ، فقد رأى نفسه مضطرًا إلى الاعلان عن رغبته في فتح صفحة التعاون إلى أقصى حد مع خصومه الديمقراطيين. لكن المتطرفين الجمهوريين، وخصوصًا منهم أصحاب الاتجاه المسيحي اليميني، الذين لهم عليه فضل تأمين انتصاره في الانتخابات الحزبية الأولية التي جعلته مرشح الحزب الرئاسي، وكذلك أوساط المال ورجال الاعمال الذين جمعوا لحملته الانتخابية أكثر من ١٠٠ مليون دولار، سارعوا إلى إحاطته من كل صوب وعدّ الأنفاس عليه ومحاصرة سياسته من كل جانب.

وبالفعل، فقد جاءت القرارات الاولى كلها للرئيس لإرضاء هاتين المجموعتين، في مقدمتها إلغاء قرارات الدقائق الأخيرة التي اتخذها سلفه بيل كلينتون، وخصوصًا حول مسائل تتعلق بالبيئة (صيانة ٢٤ هكتارًا من الغابات) وحماية العمال ضد حوادث العمل. وعلى الرغم من فصل الكنيسة عن الدولة في الولايات المتحدة، أعلن بوش أن عددًا كبيرًا ومتناميًا من البرامج الاجتماعية ستجري إدارته بصورة مشتركة بين الدولة ومجموعات دينية. وكرّر عدة مرات وعده بمنع أي دعم فدرالي للمنظمات الدولية التي تقرّ للنساء بحق الاجهاض.

الشخصان الأولان اللذان عيّنهما في إدارته كانا من السود الاميركيين (المجموعة التي لم تعطه أكثر من ١٠٪ من أصواتها): كولن باول، رئيس هيئة أركان الجيش اثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١، وزيرًا للخارجية، والأستاذة الجامعية كوندوليزا رايس في منصب مديرة مجلس الأمن القومي. ودعا الرئيس بعض الديمقراطيين للالتحاق بحكومته، لكن وحده نورمان مينيتا، العضو السابق في حكومة كلينتون، وهو من أصل آسيوي، لبّى النداء. وعيّن المتطرف اليميني المسيحي جون أشكروفت وزيرًا للعدل.

لكن فريق الرئيس الأساسي تميّز بوجود عدد كبير من الذين كانوا في فريق الرئيس جورج بوش الاب. أما الانسجام فيه فقد ضمنه أن أكثريته من المحافظين القريبين من أوساط رجال الأعمال فضلًا عن وجود نائب الرئيس ديك تشيني الذي كان في حكومة بوش الاب وزيرًا للدفاع.

وعندما تسلّم جورج دبليو بوش مهامه في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١، كان الاقتصاد في وضع المشرف على ازمة حقيقية بعد ١١٧ شهرًا من النمو، ولو كان نموًا متقطعًا. فالاشهر القليلة السابقة شهدت انهيار أسعار البورصة، وكانت قيم الصناعات التكنولوجية الفائقة التطور

خسرت ٦٠٪ قياسًا على القيم القصوى التي عرفتها في آذار ٢٠٠٠. وبين كانون الثاني ونيسان ٢٠٠١، أي خلال ثلاثة أشهر فقط، ارتفع معدّل البطالة من ٤,٢٪ إلى ٤,٦٪. وكذلك جاءت مؤشرات أخرى، مثل مؤشر الاستهلاك المنزلي ومؤشر الاستثمارات في المشاريع ومؤشر الديون، لتخلق المزيد من القلق حول أزمة اقتصادية وشيكة، فضلًا عن أن البلاد بدأت تعرف أزمة في الطاقة لم تعرف مثلها منذ أزمة الطاقة العالمية الشهيرة في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٠: أسعار المحروقات ترتفع يومًا بعد يوم، كذلك الانقطاع في التيار الكهربائي، وخصوصًا في ولاية كاليفورنيا. وفي معالجته للازمة، عمل بوش على تخفيض الضرائب، وعلى تشجيع الاستثمار في استخراج النفط (خصوصًا في ألاسكا).

في السياسة الخارجية والدفاعية (النصف الاول من العام ٢٠٠١): كان بوش وعد، إبان حملته الانتخابية، باتباع سياسة صارمة إزاء روسيا والصين. وجاءت بعض الاحداث لتزيد من التباعد بين الولايات المتحدة وروسيا: حرب الشيشان، بيع السلاح الروسي لإيران، اعتقال روبرت هانسن عميل المكتب الفدرالي الاميركي في ١٨ شباط ٢٠٠١ بتهمة بيعه الاتحاد السوفياتي ثم روسيا معلومات بالغة الدقة والحساسية، وذلك على مدى ١٥ سنة سابقة. وبعد شهر ونيف طردت الحكومة الاميركية ٥٠ دبلوماسيًا روسيًا بتهمة التجسس، فردّت روسيا بطرد دبلوماسيين أميركيين من موسكو.

وبالنسبة إلى العلاقات مع الصين، فقد استمرت متمحورة حول مسألة جزيرة تايوان (الصين الوطنية سابقًا)، إذ صدرت من الجانب الاميركي تصريحات مبهمة حول ما إذا كانت واشنطن مزمعة على مدّ الجزيرة بالسلاح، وحول حقيقة موقفها في حال ضمت الصين إليها الجزيرة التي لا زالت «متمردة»، خصوصًا وأن الرئيس بوش بدا متشددًا، على عكس أسلافه، في تصريحه عن أن واشنطن «لن تتردد في دعم الجزيرة». ونشبت أزمة دبلوماسية بين البلدين عندما اعترض الصينيون طائرة تجسس أميركية، فقُتل طائر صيني، وأُجبر طاقم الطائرة الـ٢٤ إلى الهبوط في جزيرة هينان، ولم تُطلق الصين سراحهم إلا بعد أن قدّمت الحكومة الاميركية اعتذارها وأسفها للحادث.

وفي ما يتعلق بملفات العلاقات التجارية، حافظت إدارة بوش على الخط الذي بدأته إدارة كلينتون في إطار الإستفادة القصوى من مسار العولمة الاقتصادية، وتوسيع إطار إتفاقية النافتا حتى لا تبقى محصورة بالولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ففتحت، في مرحلة أولى، أمام كل دول القارة الاميركية للانضمام إليها.

وبالنسبة إلى ملفات العلاقات مع كوريا الشمالية وعملية السلام في الشرق الاوسط، أعلنت واشنطن عن أن لديها خيارات أخرى تنكبّ على دراستها. وحول الشرق الاوسط، أعلن وزير الخارجية كولن باول أنه يشجع حلًا جماعيًا يوافق عليه الأطراف المعنيون شبيهًا بمؤتمر مدريد الذي رعته إدارة الرئيس بوش الاب، بدلًا من الطريقة التي اعتمدتها ورعتها إدارة كلينتون والقائمة على مفاوضات ثنائية اسرائيلية–فلسطينية واسرائيلية–سورية. وفي موضوع العقوبات المفروضة على العراق، دارت تصريحات باول (ودائمًا في النصف الاول من العام ٢٠٠١، أي العام الأول من عهد جورج دبليو بوش) حول إقامة نظام «عقوبات أكثر ذكاء».

وفي ما يتعلق بالسياسة الدفاعية، أخذ وزير الدفاع الجديد دونالد رامسفيلد (كان يشغل المنصب نفسه في فريق الرئيس جيرالد فورد بين ١٩٧٤ و١٩٧٧) يزيد من الميزانية العسكرية لتمويل نظام «الدرع الواقي ضد الصواريخ» ليكون أداة قوة عملية في يد «القوة الوحيدة» أو «قوة القطب الواحد» (بعد زوال الاتحاد السوفياتي)، وذلك من منظور عقيدة استراتيجية عنوانها الاساسي خصوغ العالم» Shaping the World بإعادة تحديد وسائل الهيمنة الاميركية على قاعدة السيطرة الأحدية الطرف على الصعد كافة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والمعلوماتية. ولا ترضى هذه العقيدة الاستراتيجية الجديدة بالوقوف عند عقيدة «حرب النجوم» التي أطلقها الرئيس رونالد ريغان (تدمير الصاروخ العدو في لحظة اطلاقه)، إذ تعتبر أنها باتت غير فعالة للرد على «الأخطار الجديدة» على أميركا المتأتية من كل جانب، وأحيانًا من بلدان تحكمها أنظمة غير عقلانية. من هنا كانت الحاجة، برأي أصحاب العقيدة الجديدة، لنظام حماية لا يعير أي أهمية لقبول الخصم بقواعد اللعبة. وبما أن العقبة الاساسية أمام النظام الدفاعي الجديد تمثلت بمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية الموقعة مع الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٧٢، فقد دعا الرئيس جورج دبليو بوش موسكو إلى تخطي تلك المعاهدة والالتفات إلى اتفاق–إطار يتجه نحو «المستقبل» وليس الماضي وقد اقلقت الاستراتيجية الجديدة ليس فقط موسكو وبكين،

بل ايضًا حلفاء الولايات المتحدة الغربيين الذين حاول بوش التخفيف من قلقهم بأن وعدهم باطلاعهم على «المشروع الدفاعي» قبل البدء به.

بوش يعتدي على بيت الانسان، الارض والبيئة: في حملته الانتخابية وعد بوش بأن واشنطن ستتعامل بـ«تواضع» مع المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة. لكنه ما إن دخل البيت الأبيض حتى أتت قراراته ناضحة بالنزوع الفرداني لـ«المصلحة القومية» دون سواها من المصالح الانسانية. وقد تجسّد هذا النزوع بصورة أساسية في رفضه التصديق على بروتوكول كيوتو (الذي جرى تبنيه في كانون الاول ١٩٩٧) القاضي بتخفيض الإنبعاثات الغازية الشديدة الضرر على البيئة وصحة الانسان، علمًا أن الولايات المتحدة تنتج، ولوحدها، ٢٥٪ من هذه الانبعاثات الغازية في حين أنها لا تشكل سوى ٥٪ من مجموع عدد البشرية. هذا فضلًا عن أن علاقات الولايات المتحدة بالأمم المتحدة عرفت تدهورًا خطيرًا بعد طردها من لجنة حقوق الانسان التابعة للمنظمة الدولية. وثأرًا لذلك قرّر مجلس الممثلين في الكونغرس الاميركي، في ١٠ أيار ٢٠٠١، تجميد مبلغ ٢٤٤ مليون دولار الذي كان مستحقًا على الولايات المتحدة للمنظمة.

في ١٩٩٧، كان عقد مؤتمر دولي في مدينة كيوتو اليابانية، ووقع «اتفاق تغيير المناخ» عرف باسم «بروتوكول كيوتو». وكان قد صيغ بعد سنتين ونصف سنة من المفاوضات وأقره معظم دول العالم، خصوصًا الدول الصناعية الـ٣٨ ودول الاتحاد الاوروبي. ويشدّد البروتوكول على ضرورة خفض الغازات التي تتسبب في الاحتباس الحراري أو «ظاهرة البيت الزجاج» وارتفاع درجة حرارة الارض بنسبة ٢,٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٠، واعتبر ذلك حلًا وسطًا بين مطلب أوروبا الوصول بالخفض إلى ١٥٪ والمطلب الاميركي بالعمل لتثبيت المستويات القائمة لتلك الغازات.

ويؤدي العمل بموجب «اقتصاد البيئة» إلى إضافة أكلاف كبرى على اي صناعة تأخذ بها. مثلًا تحسين نوع الوقود المستخدم في المصانع، واستخدام أدوات تنقية متطورة، يرفعان كلفة الطاقة بنسبة تتفاوت بين خمسة أضعاف وعشرة.

وينطبق الوصف ذاته على قطاع المواصلات الحيوي لنقل البشر والبضائع خصوصًا في بلد باتساع الولايات المتحدة.

تتألف غازات «بيت الزجاج» أساسًا من الميتين Méthane وأوكسيد النيتروجين No+No^2 ثاني أوكسيد الكربون، وتنتج غازات الصناعة من احتراق الفيول والبنزين والديزيل والغاز الطبيعي، وتتجمع في طبقة التروبوسفير القريبة من الارض وتشكل عازلًا بين الستراتوسفير (أعلى طبقات الغلاف الجوي) والتروبوسفير.

أثار بوش، بعدم إقراره بروتوكول كيوتو، ثائرة مناضلي البيئة «الخضر» والكتّاب والمفكرين والثقافيين في العالم، وخصوصًا في أوروبا. ومن غزارة ما كتب في الموضوع وتناول مصلحة بوش والفئة ذات المصلحة والضاغضة، نختار جزءًا من مقال الكاتب المغربي المقيم في فرنسا الصالح بوليد («الحياة»، ١٢ ايار ٢٠٠١، ص١٠):

«استجاب بوش لضغوط اللوبي النفطي الذي موّل حملته الانتخابية، والذي يمثله في إدارة بوش نائب الرئيس تشيني، الذي يقوم بدور رئيس الحكومة في الأنظمة غير الرئاسية. هذا القرار المتهور (عدم إقرار بروتوكول كيوتو) يغامر بمصير الانسانية التي يتفق العلماء على أن تلوث البيئة قد يقضي عليها بكارثة إيكولوجية كما قضت الكوارث البيئوية على الديناصورات قبل عشرات آلاف الاعوام. والقرار وقح لأنه جاء إثر نشر الأمم المتحدة تقريرها العلمي عن البيئة الذي يحذر الانسانية من مصير الديناصورات. وهو قرار امبريالي، لأن أميركا تقول للعالم كله: مصيرك لا يعنيني، كل ما يعنينى هو ارتفاع أرباح الشركات النفطية التي تساوي كل القيم الاخلاقية وكل حياة الانسانية. فشعار الشركات هو «البزنس» أولًا وأخيرًا، أما الانسان فلا مكان له في خريطة الأرباح العالية.

«لو أن جورج بوش قال الحقيقة، هكذا عارية، لنجا من تهمة النفاق والكذب. لكنه لم يفعل بل عمد إلى تمويه الحقيقة مدعيًا ان بروتوكول كيوتو يشجع البلدان النامية على «الكسل» وعدم القيام بجهد لخفض تلويثها البيئة، متناسيًا الحقيقة التي يؤكدها تقرير الامم المتحدة وتقارير العلماء الاميركيين والتي تثبت إحصائيًا ان ٢٠٪ من سكان العالم، وهم سكان البلدان الصناعية الغربية أرسلوا في الجو في سنة ١٩٩٩ وحدها ٥٦٪ من ثاني أوكسيد الكربون، وأن أميركا وحدها ترسل منه في الجو عشر مرات أكثر من الصين و٢٠ مرة أكثر من الهند. وتؤكد


THE HAND OF HOD
WHEN WILL SPURS SIGN THEIR MAN?

THE INDEPENDENT

US leader's indifference to global warming has killed the Kyoto treaty on the environment

President George W Bush, polluter of the free world

A cynical man, a catastrophic error

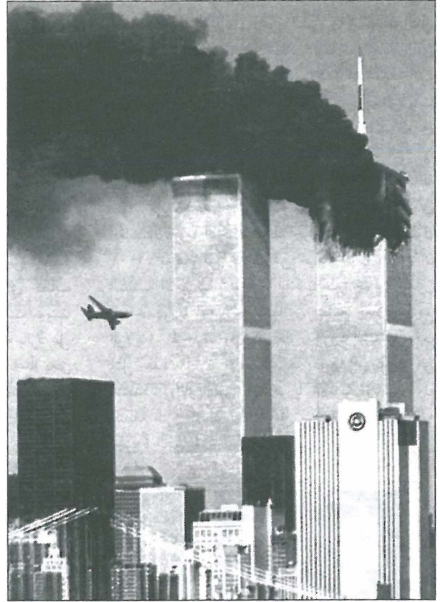
«الرئيس جورج دبليو بوش ملوّث العالم الحر»

التقارير العلمية المحايدة أن كمية ما ترسله بلاد جورج بوش ثاني أوكسيد الكربون يزيد دائمًا ولا ينقص، ولكن ما ترسله الصين من أوكسيد الكربون نقص في ثلاث سنوات (بين ١٩٩٧ و١٩٩٩) نسبة ١٧٪.

«المضحك – وشر البلية ما يضحك – أن مَن أسهم في إسقاط المرشح الديمقراطي آل غور الذي كانت حماية البيئة تحتل مكان الصدارة في برنامجه، هو مرشح الإيكولوجيين الاميركيين الديمقراطي رالف نادر، ليساعد على إنجاح المرشح الجمهوري جورج بوش المعادي للبيئة. ويتضاعف أسفي لأن رالف نادر الذي ارتكب هذه الحماقة التي لا تغتفر، من أصل عربي لبناني. فإلى متى يبقى العربي في كل مكان يحمل دائمًا لقبًا ثانيًا ثابتًا هو تأبطّ شرًا» (عن رالف نادر، راجع باب الزعماء).

موقع زعامة جديد على المسرح الدولي (١١ ايلول ٢٠٠١): العمليات الانتحارية التي وقعت في ١١ ايلول ٢٠٠١ واستخدم فيها «متهمون اسلاميون»، غالبيتهم من العرب، طائرات ركاب مدنية فجروا بها برجي مركز التجارة العالمية في نيويورك وقسمًا من مبنى البنتاغون في واشنطن، جرّت البلاد إلى «حرب من نوع جديد» ضد عدو هو أشبه بـ«الأطياف» أو «الأشباح» يصعب جدًا العثور عليه. وهذه العمليات، التي خلّفت ثلاثة آلاف قتيل، خلقت صدمة هائلة لدى الاميركيين وذهولًا في العالم. وتزامن، مع الأيام الأولى التي أعقبت العمليات الانتحارية، ظهور جرثومات (بكتيريات عضوية) مسببة لمرض الجمرة الخبيثة، في بريد عدد من القادة السياسيين ونجوم الاعلام وبعض المواطنين العاديين. وأعلن عن وفاة ستة أشخاص بسببها في غضون شهور قليلة. وبدأ الاعلام الاميركي المرئي والمسموع والمكتوب، في نحو ٩٥٪ من مجمل مواده، وعلى مدى ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة، يتحدث عن «الارهاب» بعمليتيه: التفجير والجرثومة وما تشير إليه من حرب جرثومية كيميائية أو حتى نووية. وجرى، في الوقت نفسه وفي أجواء الهلع، استنهاض همم الاميركيين واستخراج – بعد سكون واطمئنان – عصبيتهم القومية «لأن أميركا في خطر»، وعدّل القادة الاميركيون، وبصورة عميقة، المشهد السياسي الداخلي للبلاد، خصوصًا لجهة القوانين التي تحدّ من الحريات الفردية، وعلاقات أميركا مع باقي العالم.

«القانون الوطني الاميركي»: في أواخر تشرين الاول ٢٠٠١ (بعد نحو ستة أسابيع من عمليات ١١ ايلول)، أصدر الكونغرس الاميركي قرارًا تحت عنوان «القانون الوطني الاميركي» US Patriot Act يعطي قوى الأمن صلاحيات يعتبرها الكثيرون من القانونيين



النار مندلعة في البرج الجنوبي من مركز التجارة العالمي في نيويورك، وبدت الطائرة الثانية المخطوفة قبل اصطدامها بالبرج الشمالي (١١ ايلول ٢٠٠١)

الاميركيين مخالفة للدستور. إحدى هذه الصلاحيات تُسمى «تسلل واختلاس النظر» Sneak and Peek التي تسمح لقوى الأمن بالدخول خلسة إلى المنازل والمكاتب لتفحص الأشياء الخاصة واحتجاز بعضها أو التلاعب فيها من دون اعلام صاحبها.

وفي ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠١، صدر قرار جمهوري، تبعته تفسيرات من وزيري العدل والدفاع، يسمح للرئيس بأن يأمر باعتقال أي شخص يكون لديه «سبب للاعتقاد بأنه ينتمي إلى تنظيم «القاعدة» أو بأنه اشترك في عمل «إرهابي دولي» موجه ضد الولايات المتحدة أو أوى عن سابق معرفة أي شخص من هذا القبيل حتى ولو حصل ذلك منذ عشرات السنين. ويجيز القرار لقوى الأمن احتجاز هؤلاء الاشخاص من دون محاكمة وإلى أجل غير مسمّى، وإذا تقررت محاكمتهم فتكون أمام «لجنة عسكرية» مؤلفة من خمسة ضباط يعينهم وزير الدفاع وتتبع إجراءات يحددها الوزير نفسه، ولا يتمتع المتهم بمبدأ انه بريء إلى أن تثبت إدانته، كما لا يحق له انتقاء محاميه أو التكلم معه على انفراد أو سماع التهم الموجهة إليه. وتكون المحاكمة سريعة تمامًا لا يُفصح فيها حتى عن أسماء القضاة، كما ان حكمها ليس قابلًا للاستئناف سوى أمام لجنة عسكرية أخرى يعينها وزير الدفاع مؤلفة من ثلاثة ضباط آخرين. وبالممارسة تبين ان القرار يركز خصوصًا على المقيمين غير المجنسين الذين يبلغ عددهم بين ١٨ و٢٠ مليون نسمة. وبرر الرئيس بوش قراره بالقول: «سيكون نظام المحاكمة أكثر عدالة من النظام المتبع من بن لادن و«طالبان»، وستكون للسجناء فرصة أكبر من تلك التي أعطاها بن لادن لمواطنينا الذين كانوا في مركز التجارة العالمي أو البنتاغون». ومنذ ذلك الحين احتجزت السلطات الاميركية الآلاف من دون اعطاء المبرر القانوني أو الرجوع إلى القضاء. وليست هذه هي المرة الاولى في تاريخ الولايات المتحدة يعلق العمل فيها بأصول المحاكمات (راجع «المكارثية» آنفًا في عهد ترومان).

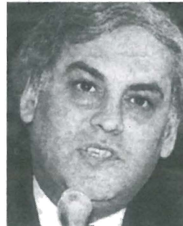
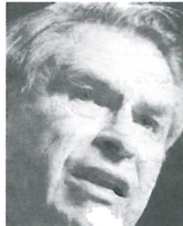
الحملة على أفغانستان، صقور وحمائم: محاربة «الارهاب» أضحت أولوية الأولويات في برنامج الحكومة الاميركية. فقامت حملة عسكرية (واعلامية) واسعة ضد افغانستان ابتداء من ٧ تشرين الاول ٢٠٠١، وقضت على نظام «طالبان» فيها، وبقي سرًا من الأسرار وجود أو موت زعيم «القاعدة» المتهم بعمليات ١١ ايلول ٢٠٠١ أسامة بن لادن. وقد أظهرت وسائل الاعلام الاميركية، والمسؤولون الاميركيون، هذه الحملة في صورة الانتصار «الأول» على الارهاب الدولي في سلسلة حروب ستستمر الولايات المتحدة بشنها حتى استئصال الارهاب نهائيًا. وساهم نجاح هذه الحملة بالصعود السريع لـ«صقور»

الادارة الاميركية، وأبرزهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد D. Rumsfeld، ومساعده بول وولفوفيتز P. Wolfowitz (منظّر عقيدة «وحدانية القطب»)، ومديرة مجلس الأمن القومي كوندوليزا رايس C. Rice، الذين دعوا إلى توسيع رقعة الحرب لتشمل مناطق أخرى في العالم، وبصورة خاصة العراق.

كولن باول Colin Powell، وزير الخارجية، مثّل حمائم الادارة الذين وجدوا أنفسهم معزولين وسط الشعور القومي العارم ونشوة الانتصار على «طالبان» و«القاعدة» في أفغانستان، وفي أجواء الحماس لعقيدة استراتيجية جديدة تبينت خطوطها العريضة في خطاب الرئيس جورج دبليو بوش في مدرسة وست بوينت الحربية: لن تكتفي الولايات المتحدة بعد اليوم بالرد على أي هجوم عليها، بل ستستأثر من الآن وصاعدًا بحق الضرب الوقائي، ضرب كل «دولة زقاقية» Rogue State يمكنها تهديد النظام العالمي (وبدأ يُفهم من ذلك أن العراق ستكون الدولة المقصودة أولًا).

خطاب «حال الاتحاد»، «محور الشر» (٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢): بدا واضحًا في خطاب «حال الاتحاد» الذي ألقاه الرئيس في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ أنه اتخذ جانب «الصقور» في إدارته، وذلك عندما أثار «حاجة الولايات المتحدة» للانتصار على «محور الشر» الذي يضم العراق وايران وكوريا الشمالية، أي البلدان الثلاثة التي لا يجمعها، في أنظمتها وسياساتها، سوى أن أميركا مغتاظة منها. فإيران عدو قديم للعراق ولنظام «طالبان» في أفغانستان، وما انفكت تتخذ اجراءات، منذ ١١ ايلول ٢٠٠١، تبرهن من خلالها عن حياد حقيقي، حين أن السياسة الاميركية إزاءها ما انفكت تثير حيرة المعتدلين في الجمهورية الاسلامية المطالبين بتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بكوريا الشمالية، فإن مثل هذه النظرة الاميركية لها دفعها إلى مزيد من التشدد، وأثار القلق في كوريا الجنوبية وباقي دول المنطقة التي كانت تراهن على سياسة التهدئة في شبه الجزيرة الكورية.




فوق: من اليمين، كوندوليزا رايس، ديك تشيني ودونالد رامسفيلد
تحت: من اليمين، ريتشارد بيرل، بول وولفوفيتز وكولن باول

وإزاء كوبا، عادت السياسة الاميركية إلى التشدد. فما إن أنهى الرئيس الاميركي الأسبق جيمي كارتر زيارته للجزيرة في محاولة منه لتحسين العلاقات بين البلدين حتى انبرى الرئيس بوش، في ٢٠ أيار ٢٠٠٢، للتأكيد أن الحصار على كوبا لن يرتفع إلا بشرط أن يجري نظام كاسترو انتخابات برلمانية حرة في عام ٢٠٠٣، وأن يطلق سراح السجناء السياسيين، وأن يفسح في المجال أمام المعارضة للوصول إلى السلطة وأن يجري اصلاحات اقتصادية. ومعروف أن مثل هذا الموقف المتشدّد يخدم مصلحة شقيقه جب بوش Jeb Bush الذي يسعى لإعادة انتخابه حاكمًا لفلوريدا، حيث تقيم جالية كوبية كبيرة وقوية وشديدة العداء لكاسترو ونظامه.

وفي غضون ذلك، توسعت رقعة التدخل العسكري الاميركي إلى مناطق أخرى، فانتشر المستشارون العسكريون في نحو عشر دول، منها الفيليبين وجورجيا واليمن، بهدف «مساعدتها» في مكافحة الارهاب.

المصالح الاميركية فوق أي اعتبار: بدا هذا الواقع (المصالح الاميركية فوق اي اعتبار) الذي انتهجته إدارة بوش أكثر ما بدا في مجال العلاقات والتعاون الدولي. فالحكومة الاميركية تراجعت عن عدد كبير من التزاماتها السابقة إزاء المجتمع الدولي، وتمسكت بمعارضتها لاتفاقات كانت موضوع وفاق دولي: أبطلت الاتفاق الذي كانت وقعته مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢ حول الحد من أنظمة الصواريخ الباليستية المضادة، وعارضت إنشاء محكمة جزائية دولية بحجة أن مثل هذه المحكمة تساعد على إقامة «عدالة مسيّسة»، وتمسكت برفضها لقرار بروتوكول كيوتو. وعلى الصعيد الاقتصادي، واصلت الطلب والضغط على البلدان الأخرى لفتح أسواقها غير عابئة على الاطلاق بمصلحة شعوب هذه البلدان.

وإزاء الحلفاء الغربيين، زار بوش (٢٠ ايار ٢٠٠٢) العواصم الاوروبية، وطلب من مضيفيه زيادة نفقاتهم العسكرية، ونصحهم بأن يبقوا «متيقظين» و«حذرين»، ووقع معاهدة نزع السلاح النووي مع روسيا (تخفيض ترساناتهما إلى الثلثين خلال مدة أقصاها عشر سنوات)، واتفق معها على أن تشترك في الحلف الأطلسي في الموضوعات التي تهم الأمن الأوروبي ومكافحة الارهاب وإدارة الازمات والدفاع المضاد للصواريخ وإطلاع سياسات الدفاع أو مراقبة التسلح.

وبرّر جورج دبليو بوش الأولوية المطلقة المعطاة لمحاربة الارهاب بمقولته «الوضوح الاخلاقي». ومع ذلك، لم يمنع هذا «الوضوح الاخلاقي» الادارة الاميركية من اعتبار باكستان، على سبيل المثال، بمثابة «الحليف الضروري»، علمًا ان مخابرات جيش هذه البلاد هي التي رعت وقدمت كل دعم لنظام «طالبان» الأفغاني، ولا تزال تقدم هذا الدعم لشبكة «القاعدة» التي يتزعمها أسامة بن لادن. ثم أن اية معارضة للسياسة الاميركية أصبحت مهددة من قبل هذه السياسة، وبصورة مبسطة وكيفية، بـ«الارهاب»، أو في الحد الأدنى «رعاية الإرهاب».

النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني تُرك لموازين القوى فيه: نتيجة هذا الخلط الغريب في النظرة والمعايير وإطلاق الاحكام نشأ وضع ملتبس في أكثر من منطقة في العالم. ففي التوتر المزمن بين الهند وباكستان، وكلاهما مالك للسلاح النووي، أخذ كل طرف منهما يبرّر نزاعه ضد الآخر بضرورة القضاء على خطر الارهاب. والأمر نفسه بالنسبة إلى النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني، فإن أهم تداعيات ١١ ايلول أنه قرّب كثيرًا اسرائيل من الولايات المتحدة، إذا لم يكن قد وحّد موقفهما. فقد نجح رئيس الحكومة الاسرائيلية أريل شارون في جعل حربه ضد الهجمات الفلسطينية الانتحارية كموقف متطابق مع الموقف الاميركي من الارهاب. هكذا بدت الحركات الاسلامية ذات الصفة والبرنامج الوطني والقومي (مثل منظمة «حماس» الفلسطينية و«حزب الله» اللبناني، اللذين يخوضان حربًا تحريرية) على درجة «الخطر الارهابي» التي عُرف بها إرهابيو «القاعدة» التي أعلن زعيمها أسامة بن لادن أنها مسؤولة عن هجمات ١١ ايلول.

وعلى عكس سلفه بيل كلينتون الذي انخرط مباشرة في مفاوضات السلام الاسرائيلية-الفلسطينية (خصوصًا في لقاء القمة في كامب دافيد، تموز ٢٠٠٠)، لم يقم جورج دبليو بوش ولو بمحاولة واحدة لوضع ثقل الولايات المتحدة في ميزان النزاع. لا بل ترك شارون طليق اليدين يصول ويجول في سياسته واعلامه، وفي حربه على الفلسطينيين. وأكثر من ذلك، فقد نعته بـ«رجل السلام» في حين اعتبره ياسر عرفات مسؤولًا عن تدهور الوضع

ورعاية الارهاب والعنف منذ اشتعال «انتفاضة الأقصى» في ٢٨ ايلول ٢٠٠٠. ولو لم يعمّ الاستنكار وصيحات الغضب المجتمع الدولي ضد احتلال الجيش الاسرائيلي مدن الضفة الغربية والمجازر التي ارتكبها فيها لما أقدم جورج بوش، مضطرًا ومتلكئًا ومن دون نتائج مهمة، على إرسال مندوبيه الخاصين (وزير الخارجية كولن باول، ثم الجنرال المتقاعد انطوني زيني ومدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت) إلى أطراف النزاع في المنطقة، والطلب من اسرائيل «سحب قواتها من دون تحديد مهلة معينة»، والاعلان عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية. وفي خطاب ألقاه في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، أعلن بوش أن أميركا قد تقبل بإقامة دولة فلسطينية «موقتة»، وبتقديم دعم مالي لها، ولكن بشرط أن يطيح الشعب الفلسطيني ياسر عرفات.

ادّى الموقف الاميركي من النزاع في الشرق الاوسط إلى زيادة الضغائن في العالم العربي والاسلامي ضد الولايات المتحدة. وإذا كان بوش قد ردّد أكثر من مرة أن حربه ضد الارهاب الاسلامي ليست حربًا ضد الاسلام «الذي هو دين سلام» إلا أن «حملته» هذه كثيرًا ما اتخذت شكل «صراع الحضارات» (أحيانًا بصورة صريحة وعلى لسان بوش نفسه) الذي يضع الاسلام في مواجهة الغرب. وتزايدت التوترات داخل بلدان رأت نفسها مجبرة على الخيار بين قمع المعارضات الاسلامية الداخلية وبين التهديد بعقوبات دولية. وأهم حلفاء أميركا في المنطقة– مصر، الاردن، السعودية – أعلموا القادة الاميركيين بقلقهم البالغ من هذه القضية وأعربوا عن معارضتهم لما يُعدّ في الولايات المتحدة من خطة هجوم عسكري على العراق.

دعم شعبي و«اتحاد مقدس»: في خضم جو الحماس الوطني الذي اجتاح الاميركيين على أثر عملية ١١ ايلول الارهابية، وصلت شعبية جورج بوش – على الرغم من النسبة الضئيلة جدًا التي فاز بها في الانتخابات وما أعقبها من تآكل في شعبيته طيلة الشهور الأولى من ولايته – إلى ٩٠٪ في الرأي العام الاميركي. وبعد تسعة شهور من العملية (أي في مطلع صيف ٢٠٠٢) استمرت شعبيته تتعدى الـ٧٠٪ على الرغم مما كان قد تمّ الكشف عنه من عجز الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، والحكومة تاليًا – ومنها أن الرئيس نفسه كان قد أُخطر في آب ٢٠٠١ عن احتمال قيام «القاعدة» بخطف طائرات – عن توقع العملية واتخاذ الاجراءات اللازمة للحؤول دون وقوعها.

وبعد وقوع الحادثة ادعت وكالة الاستخبارات المركزية، نتيجة انتقادات حادة من المشترعين الاميركيين، أنها حذّرت إدارة بوش من تهديدات محتملة وتركيزها على «القاعدة». ولكن على رغم خبرات هذه الوكالة وتركيزها على «القاعدة»، فإنها لم تتوقع (وتاليًا لم تمنع) تنفيذ الضربات الارهابية. أو هكذا جادل مديرها جورج تينيت. وهذ الشهادة لم ترح الحكومة ولا الشعب. وبمعزل عما ستقرّره الايام، أوجدت اعتداءات ١١ ايلول تهديدًا رئيسيًا لقوة الولايات المتحدة. فالاشخاص المسؤولون عن هذه الاعتداءات لم يمثلوا قوة عسكرية رئيسية. كانوا أعضاء في قوة ليست تابعة لدولة، ولديهم درجة عالية من التصميم، وبعض المال، ومجموعة من الأتباع المتفانين، وقاعدة قوية في دولة ضعيفة. باختصار، لا قيمة عسكرية لهم، ومع هذا نجحوا في شن هجوم «ناجح» على أرض الولايات المتحدة.

وقد أسست الكارثة الارهابية ما عُرف في البلاد باسم «الاتحاد المقدس». فداخل الطبقة السياسية اصطف الديمقراطيون وراء الرئيس. ولم تمض ثلاثة ايام على الكارثة إلا واقترع أعضاء الكونغرس بالاجماع (علمًا أنهم كانوا حتى عشية الكارثة منقسمين بحدة حول مسألة النفقات العامة) على زيادة ٤٠ مليار دولار على النفقات المخصصة للرد العسكري.

لكن، ولمقتضيات الأمن، ضاعف وزير العدل من المبادرات والاجراءات التي تضيّق على الحريات العامة (الأمر الذي كان من شأنه، لولا الكارثة، أن يجابه بمعارضة شعبية كثيفة): إنشاء محاكم عسكرية، توقيف أكثر من الف شخص (عرب أو مسلمون في أكثريتهم)، تعميم وتشديد المراقبة على «المشتبه بهم» أصحاب السحنة الشرق أوسطية، التنصّت على المكالمات الهاتفية، مراقبة البريد الالكتروني،... وإضافة إلى ذلك، رفضت الحكومة تطبيق اتفاقية جنيف على السجناء الذين وقعوا في قبضتها في نهاية الحملة على أفغانستان والذين اتهموا، ولو بغير إثبات، بأنهم اعضاء في «القاعدة».

كلمة اسرائيلية للمرة الاولى في الحلف الاطلسي: نزع الترسانة العربية: في ٢٦ حزيران ٢٠٠٢، حضرت اسرائيل، بشخص رئيس مخابراتها (الموساد) افرام هالفي،

وبضغط من واشنطن، مؤتمر منظمة الحلف الاطلسي في بروكسيل. وكانت هذه المشاركة هي الأولى في تاريخ الحلف.

نقل هالفي المؤتمرين إلى صورة توقعاته لما ستكون عليه منطقة الشرق الاوسط بعد سنوات قليلة وما ستشكله من أخطار على اسرائيل إذا لم يبادر، وبأسرع وقت، إلى ضرب «الترسانة العربية» و«الترسانة الايرانية»، متهمًا مصر بتصنيع قنبلة نووية «بفضل الدعم المالي السعودي». ثم انبرى ليصنّف العراق وسورية وايران وليبيا بين الدول الشريرة المارقة، مدعيًا انها تملك أسلحة جرثومية وكيماوية. وخلص في نهاية خطابه إلى طرح توصيات عبّر فيها عن مطالب اسرائيل وخياراتها المرتبطة بأمن نظام المنطقة. قال هالفي: «من المفيد إظهار الوسائل التي تؤدي إلى التغلب على اسباب الأنفجار. أولًا: يجب ممارسة ضغوط متواصلة لمنع ايران والعراق ومصر من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ثانيًا: المطلوب من دول الحلف الاسراع في تدمير الترسانة الحربية العربية عملًا بمبدأ الضربة الوقائية الاستباقية التي سددناها إلى المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨٠. ثالثًا: إبلاغ الدول العربية المارقة بمخاطر الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وتحذيرها من ردود فعل اسرائيل التي تملك أربعمئة رأس نووي تستطيع استخدامها في الارض والجو والبحر». وقبل أن يختتم كلمته، حض أفرام هالفي دول الحلف الاطلسي على المباشرة في ضرب العراق وبعده ايران، لأن هذا العمل في رأيه يوفر على اسرائيل الدخول مباشرة في المعركة.

أثار خطاب رئيس الموساد في مؤتمر الحلف الاطلسي في بروكسيل حفيظة الدول الاوروبية التي رأت في مشاركته خروجًا على القواعد المتبعة في ضرورة حصر الحضور بالأعضاء فقط. كما رأت في المطالب الاسرائيلية تجاوزًا لنظام الحلف، وتدخلًا مباشرًا في عمله السياسي والعسكري.

أبرز أحداث صيف ٢٠٠٢–ربيع ٢٠٠٣
الحرب على العراق

من دوافع الحرب دافع إقتصادي على أبواب معركة انتخابية: معركة انتخابية اشتراعية على الابواب (موعدها تشرين الثاني ٢٠٠٢). المعارضون الديمقراطيون يتأهبون لاستغلال حال الركود والبطالة وانهيارات الشركات الكبرى التي جرّدت الرئيس بوش مما كان وعد به من انتعاش اقتصادي. وخشية أن يوظّف الديمقراطيون هذا الوضع الاقتصادي لمصلحتهم، سارعت إدارة بوش إلى استبدال شعار الازدهار الاقتصادي بشعار محاربة الارهاب العراقي. لهذا كتب المعلق الاسرائيلي ألوف بن، يقول: «إن مستشاري بوش للحملة الانتخابية اخترعوا «البعبع» صدام حسين كعلاج سحري لمحاربة الازمة السياسية–المالية الراهنة» (نقلًا عن سليم نصار، «الحياة»، ٣١ آب ٢٠٠٢). وشارك في عملية التهويل هنري كيسنجر عن طريق تدبيج سلسلة مقالات يقول فيها إن زخم الاندفاع الذي ارتبط بأحداث ١١ ايلول بدأ يضعف ويتلاشى، وأن إدارة بوش مدعوة لاستثمار مشاعر الحماسة قبل فوات الأوان. وشدّد كيسنجر في مقالاته على ضرورة تغيير معادلة الاولويات في الشرق الاوسط، موصيًا إدارة بوش باعتماد سياسة شارون بأن الطريق إلى القدس تمر عبر بغداد وليس العكس، وبأن العراق يعتبر أكبر مصدر للخطر على اسرائيل.

دافع النفط الجيوبوليتيكي: كثيرة هي المقالات والمؤلفات التي بحثت في الدوافع غير المعلنة للحرب، وقالت إنها دوافع إقتصادية بهدف السيطرة على الثروات والموارد الضرورية لتسيير المجتمعات الصناعية الحديثة. من أبرز هؤلاء الباحثين الباحث الاميركي في المجال الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي ميكايل كلير في كتابه الصادر عام ٢٠٠١ تحت عنوان «حروب الموارد»، وشكل مرجعًا أساسيًا لأعمال كثيرة بعده، آخرها كتاب الباحث الفرنسي دوتيرم برنار بعنوان «إقتصاد النفط وجغرافيته السياسية» (باريس، هارماتان، ٢٠٠٣). وعلى هذا تتبدى حرب أميركا على العراق من خلال:

– الاستهلاك النفطي اليومي في العالم ٧٥ مليون برميل (حاليًا)، وهو مرشح للارتفاع في العام ٢٠٢٠ إلى ١١٥ مليون برميل. وتشير التقديرات إلى أن طاقة الانتاج العالمية لن تستطيع أن تتخطى في العقدين القادمين ٩٠ أو ١٠٠ مليون برميل في اليوم، ما يعني أن العرض سيكون أقل من الطلب بنحو ٢٠٪.

– ديك تشيني، نائب الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش، قدّم تقريرًا رسميًا، فيه أن الولايات المتحدة ستضطر إلى أن تستورد ٤٥٪ من إجمالي استهلاكها من النفط.

– ما كان للولايات المتحدة أن تعبئ ١٥٠ ألفًا من جنودها وتنفق ١٠٠ بليون دولار لمجرد «تحرير الشعب العراقي» من حاكم طاغية. فمهما قُنّعت الحرب باقنعة أخلاقية فإن تفسيرها الواقعي هو في ثروة العراق النفطية وخصوصية هذا النفط في العالم. فالعراق يحوز في باطن أرضه ١١٪ من احتياطي النفط الثابت في العالم، محتلًا في ذلك المرتبة الثانية بعد السعودية التي تحوز أكثر من ٢٥٪ من هذا الاحتياطي. ونفط العراق قادر وحده على تلبية حاجات الاستيراد الاميركي على مدى مئة سنة، ثم أن تكاليف استخراجه هي الأدنى في العالم. ففي العراق لا تزيد كلفة إنتاج البرميل الواحد على دولار واحد في حين أنها ترتفع إلى ٨ دولارات في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، وإلى ١٧ دولارًا في بحر الشمال، و١٩ دولارًا في الولايات المتحدة نفسها. والمثلث الذي يشكله النفط العراقي مع النفط السعودي والنفط الكويتي يضمن للولايات المتحدة أن تتحكم بـ٤٥٪ من احتياطي النفط الثابت في العالم.

ما بين الصقور والحمائم (آب ٢٠٠٢): في أواخر آب ٢٠٠٢، وبعد حملة صقور إدارة بوش: ديك تشيني نائب الرئيس، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وكوندوليزا رايس مسؤولة الأمن القومي، في الدفع باتجاه الحرب على العراق، تدخل طاقم الحكم في عهد جورج بوش الأب وهاجم الصقور الثلاثة. وكتب وزير الخارجية في عهد بوش الأب جايمس بايكر في «نيويورك تايمز» (العدد ٢٥ آب ٢٠٠٢) مقالًا يعرب فيه عن خشيته من قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري منفرد، وطالب بتكوين ائتلاف على غرار الائتلاف الذي ضمّ نحوًا من أربعين دولة عام ١٩٩١. وقال: «إذا كان لنا أن نغيّر النظام في العراق فعلينا ان نحتل البلد عسكريًا. ثمن القيام بذلك سياسيًا واقتصاديًا وفي ما يتعلق بالقتلى والجرحى قد يكون باهظًا، وهذا سيقل إذا شكل الرئيس ائتلافًا دوليًا وراء هذا الجهد (...) علينا أن نبذل أقصى جهدنا لكي لا نذهب وحدنا

وعلى الرئيس ان يرفض نصيحة مَن يشيرون عليه أن يفعل ذلك...».

وبتوجيه من جورج بوش الأب انضم إلى منتقدي صقور إدارة جورج بوش الابن وزير الدفاع السابق ويليام كوهين الذي تسلّح بالدستور ليؤكد أن الحرب لن تعلن بدون موافقة الكونغرس. وأيده في هذا التحذير مستشار الأمن القومي السابق برانت سكوكروفت: «إن الحرب قد تهدر جهود الادارة بعد ١١ ايلول وتدمّر حملة بوش ضد الارهاب».

وبين الموقعين، الصقور والحمائم، كان موقف الرئيس جورج دبليو بوش على شيء من الغموض (حتى آخر آب ٢٠٠٢)، إذ قال إنه عازم على تغيير النظام العراقي، ولكنه رفض تحديد جدول زمني في شأن عملية عسكرية محتملة. في حين أن نائبه ديك تشيني كان أكثر وضوحًا عندما لمح في خطاب ٢٦ آب ٢٠٠٢ إلى ضرورة إزالة تهديد صدام حسين المتمثل باقتناء أسلحة كيماوية وبيولوجية، ونووية مستقبلًا. وقال بلهجة تأنيب المنتقدين المعتدلين (الحمائم): «هل نغمض أعيننا على الخطر، ونتغاضى عنه بانتظار إدارة أخرى؟». ثم استعار عبارة الرئيس كينيدي أثناء أزمة صواريخ كوبا: «إن المخاطر المتأتية عن عدم الفعل أسوأ بكثير من المخاطر المتأتية عن الفعل».

الموقف العربي (ربيع وصيف ٢٠٠٢): وإزاء رفض الدول العربية العدوان على العراق من خلال رفضها الذرائع الأمنية لصقور الادارة الاميركية وتضخيمهم خطر العراق على سلامة الشعب الاميركي، أخذ وزير الدفاع رامسفيلد يهاجم السعودية ويعتبرها دولة معادية لأميركا كونها دولة داعمة للارهاب. كان تشيني (نائب بوش) اتجه في رحلة إلى الشرق الاوسط، في آذار ٢٠٠٢، للحصول على دعم لحملة أميركا الهادفة إلى تدمير نظام صدام حسين. وكانت القوات الاميركية وقتها لا تزال منشغلة بأفغانستان، فيما وصل الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني إلى مستوى لا سابق له من الضراوة. وأبلغه الزعماء العرب الذين زارهم أن هجومًا أميركيًا على العراق في ظروف كهذه سيعتبر حربًا بين الغرب والاسلام. وبعد ذلك بأسبوعين أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله والقادة العرب الآخرون في القمة العربية في بيروت أن الهجوم على العراق يشكل خطرًا على الأمن الوطني لكل الدول العربية. وقدموا في الوقت نفسه خطة للسلام تضمنت، للمرة الاولى، التوصل إلى تطبيع كامل للعلاقات مع اسرائيل.

«محاسبة سورية»: في أواسط ايلول ٢٠٠٢، جرت جلسات استماع ضمن إطار لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في الكونغرس للنظر في مشروع قانون محاسبة سورية للعام ٢٠٠٢ (عارضته في الاثناء إدارة الرئيس بوش، وعلّق. لكن بعد احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، أعيد طرحه واتخذ المشروع إسم «مشروع قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية»، وأقرّ في خريف ٢٠٠٣). ومما أعلنه النائب أليوت أنغل مقدم المشروع: «التهديدات التي تتعرض لها اسرائيل لا تصدر عن الفلسطينيين فقط. فسورية تحتفظ بآلاف الجنود عند الحدود الشمالية لاسرائيل، وتؤوي الكثير من المنظمات الارهابية وتدعمها. وتسيطر على لبنان بواسطة جيش احتلال قوامه ٢٥ ألف جندي. فهي عامل تأزيم جدي للوضع في المنطقة. لذلك فإنني تقدمت بمشروع قانون محاسبة سورية للعام ٢٠٠٢، وهو مشروع مدعوم من الحزبين، قدمه معي زعيم الأكثرية في مجلس النواب، في سبيل معاقبة سورية لتصرفها. فإلى أن تتوقف سورية عن دعم الارهاب، وتنسحب من لبنان وتنهي مساعيها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتمتنع عن انتهاك حظر استيراد النفط من العراق، يجب ان تحد الولايات المتحدة من علاقتها بالنظام السوري».

خطاب بوش وخطاب أنان (١٢ ايلول ٢٠٠٢): أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٢ ايلول ٢٠٠٢، ألقى كل من الرئيس جورج دبليو بوش والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، خطابًا. الأول أنذر العراق مشدّدًا على التدمير الفوري لكل الأسلحة المحظورة، والثاني حذر واشنطن من هجوم منفرد على العراق ودعا إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط.

حدّد بوش، في خطابه، خمسة شروط داعيًا بغداد إلى تلبيتها فورًا، ملّوحًا باجراءات لفرض تنفيد قرارات مجلس الأمن. وشدّد على ضرورة تدمير العراق كل الأسلحة المحظورة فورًا، واتهم بغداد بأنها تؤوي «منظمات إرهابية تستهدف ايران واسرائيل والحكومات الغربية». واعتبر ان الأمم المتحدة تواجه لحظة حاسمة، مشيرًا إلى ان استجابة بغداد الشروط الخمسة قد تفتح المجال لدور المنظمة الدولية في «بناء حكومة تمثل جميع

العراقيين، ترتكز إلى انتخابات بإشراف دولي». وجدد التزام الولايات المتحدة قيام «فلسطين ديمقراطية مستقلة تعيش بسلام وأمن جنبًا إلى جنب مع اسرائيل».

كوفي أنان حدّد «أربعة تهديدات للسلام تتطلب قيادة حقيقية وعملًا فاعلًا: النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، القضية العراقية، أفغانستان وجنوب آسيا (أي النزاع الهندي-الباكستاني). واتخذ أنان موقفًا معارضًا للموقف الاميركي من العراق والشرق الاوسط، وحذّر واشنطن من شن هجوم منفرد على بغداد لأن ذلك «خرق للقانون الدولي». وقال: «حتى أقوى الدول تعرف ان عليها العمل مع الآخرين من خلال مؤسسات متعددة الاطراف لتحقيق أهدافها». ودعا إلى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي «لأن السلام في المنطقة لن يتحقق إلاّ إذا تحركنا سريعًا وبالتوازي على كل الجبهات».

وقبل أقل من أسبوع، نشر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جيمي كارتر في «واشنطن بوست» مقالًا انتقد فيه مبادرة الرئيس بوش، وأعلن انه لا يوجد حاليًا أي خطر على الولايات المتحدة من العراق، وقال: «إن سياستنا المعلنة هي تأييد كل عمل تقوم به اسرائيل في الاراضي المحتلة، وإدانة الفلسطينيين وعزلهم وكأنهم أهداف في حربنا ضد الارهاب، في حين تتوسع المستوطنات الاسرائيلية وتتقلص الاراضي الفلسطينية المحاصرة».

قرار الحرب على العراق أصبح معلنًا ومؤكدًا (تشرين الاول ٢٠٠٢): في مطلع تشرين الاول ٢٠٠٢، أعلنت الولايات المتحدة، بموافقة الكونغرس والبيت الأبيض وبخطوة غير مسبوقة، اعترافها بالقدس الموحدة عاصمة لاسرائيل.

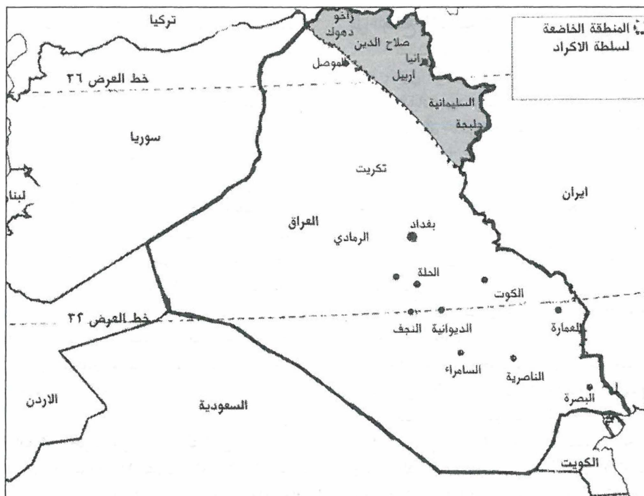
وإزاء رفض الدول الاوروبية (باستثناء بريطانيا) وروسيا والصين الحرب على العراق، قدمت الولايات المتحدة إلى فرنسا وروسيا والصين وبريطانيا مشروع قرار.

وفي أجواء الاستعدادات الاميركية الحربية (إرسال الجيوش، وبصورة يومية تقريبًا، إلى الخليج)، قدمت الولايات المتحدة إلى فرنسا وروسيا والصين وبريطانيا مشروع قرار، للموافقة عليه في مجلس الأمن، اعتبر «مشروع إفشال» لعمليات التفتيش في العراق لما يتضمنه من شروط تعجيزية واستفزازية. إذ إنه اتخذ صيغة «وثيقة إخضاع» للحكومة العراقية و«وثيقة اعلان حرب عليها» ما لم تنفذه بحذافيره. إذ يتضمن المشروع كل مواقف الادارة الاميركية المتشددة: الاحتفاظ بالصلاحيات العسكرية لها، استجواب المسؤولين والعلماء خارج العراق، إنذار العراق بضرورة الموافقة على القرار في غضون ٧ ايام من تاريخ إبلاغ الأمين العام لبغداد به، إنذار العراق بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة استمرار انتهاكه التزاماته، إلغاء مذكرة التفاهم بشأن تفتيش القصور الرئاسية.

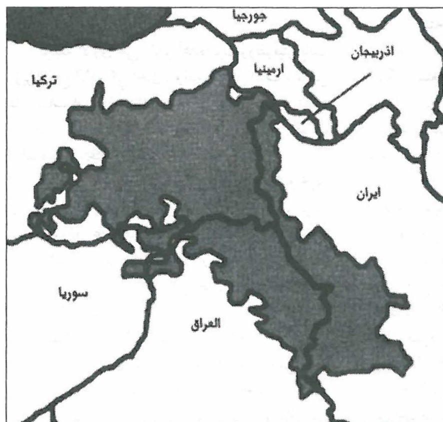
وبموجب المشروع، يصدر مجلس الأمن التعليمات إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش في العراق (انموفيك) باستئناف عمليات التفتيش في غضون ٤٥ يومًا من تسلم الاعلانات الصحيحة والدقيقة من بغداد. كما يعطي اللجنة والطاقة الذرية صلاحيات وامتيازات، بما فيها اعلان حظر طيران وحظر قيادة سيارات في المناطق التي تختارها.

وضمّن الاميركيون مشروعهم نتيجة لمعارضة أوروبا (وخصوصًا فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا) والصين أي عمل حربي فردي وإنما من خلال الأمم المتحدة، عودة مشروطة ايضًا لمجلس الأمن في حال عدم إذعان العراق للقرار، إنما ليس للحصول على صلاحية عسكرية بقرار آخر من مجلس الأمن، بل لمجرد الاطلاع والنظر في الوضع، إذ إن الصلاحية العسكرية مضمونة مسبقًا حسب المشروع الاميركي. فمشروع القرار الاميركي هذا هو الذي جعل العالم مؤمنًا أن أميركا ذاهبة إلى الحرب على العراق واحتلاله سواء بموافقة المنظمة الدولية أو بدون موافقتها (عرف الشهر نفسه مجزرتان ارهابيتان: في بالي أندونيسيا وفي مسرح موسكو، عرفت السياسة الاميركية ضد الارهاب أن تفيد منهما إلى أقصى حد).

شهادتان بريطانيتان (تشرين الاول ٢٠٠٢): الشهادة الأولى للسياسي البريطاني مدير «مجلس تحسين التفاهم العربي-البريطاني» السير سيريل تاونسند: «أنني واثق بأن القرار النهائي اتخذ، وان أميركا ستغزو العراق. والأمر الآن يتعلق بتوقيف الهجوم (...) إن حال عالمنا يعني أن أميركا وليس الأمم المتحدة هي التي تقرر متى يحسم الأمر (...) يعتقد وزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد أن لصدام حسين صلات بتنظيم «القاعدة»، فيصبح بذلك عرّاب الارهاب الدولي. لكن هذا يتناقض مع الأدلة التي نشرت علنًا. فالملف الشهير الذي أصدره رئيس الوزراء (البريطاني) توني بلير لم يتضمن شيئًا من هذا القبيل. ويعتبر المحافظون الجدد في أميركا صدام



خريطة العراق



خريطة كردستان التي لم تتحقق بعد والتي تثير رعب الدول التي تتوزعها

حسين خطرًا متزايدًا على أميركا والعالم الغربي، وهو شيء سخيف في ضوء المعطيات المعروفة عن الاسلحة التي يمتلكها...» («الحياة»، ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٢).

الشهادة الثانية للكاتب البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الاوسط باتريك سيل («الحياة»، ١١ تشرين الاول ٢٠٠٢): «قررت إدارة الرئيس جورج بوش ان تطيح نظام صدام حسين بالقوة، وتؤكد الاتصالات السرية التي جرت بين الحكومات الحليفة ان واشنطن ولندن اتخذتا قرارًا بشن الحرب ضد العراق منذ شهور عدة. الموضوع قد حسم، ولم يبق إلا التوقيت والتكتيك موضوع جدل مكثف في البنتاغون وبين الولايات المتحدة وحلفائها. يُقال إن الاميركيين يضغطون للمبادرة بشن الهجوم

المرتقب بسرعة، أي خلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول من هذا العام (٢٠٠٢). في حين لن تكون القوات البريطانية – التي لا تشكل إلا ١٠٪ من القوات المهاجمة – على أهبة الاستعداد إلا في أوائل العام الجديد ٢٠٠٣. لقد نجحت الولايات المتحدة في إقامة تحالف من بريطانيا وأوستراليا وايطاليا واسبانيا وتركيا، ومن عدد من الدول العربية المحسوبة على الولايات المتحدة مثل الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وعُمان والاردن، وهذه كلها قد وافقت على أن تستخدم الولايات المتحدة قواعدها وتجهيزاتها العسكرية الجاهزة (...) إن الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش هذا الاسبوع (الاسبوع الثاني من تشرين الاول ٢٠٠٢)، والذي وصف فيه صدام حسين بأنه طاغية مجرم ودكتاتور قاتل وتلميذ لستالين لم يترك مجالًا للشك حول حقيقة نياته العدوانية ضد العراق....».

أهداف الحرب من منظور الفرنسي أريك رولو (مناقشة): في عددها ١٨ تشرين الاول ٢٠٠٢، نقلت «النهار» أبرز ما جاء في محاضرة الدبلوماسي والصحافي الفرنسي أريك رولو التي دعا إليها «نادي اللقاء» والتي عُنونت بـ«وثائق عن السياسة الاميركية تثبت أنها وليدة مخططات قديمة»:

الوثيقة الاولى هي تقرير أعده بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الاميركي الحالي، وقدمه لبوش الاب وعرض عليه سياسة اميركية جديدة. وهذا ما صرّح به بوش الاب بعد حرب العراق (١٩٩١)، ولكنه بقي حذرًا من تطرف وولفوفيتز فلم يحتضن تقريره هذا.

الوثيقتان الأخريان هما وثيقة في العام ١٩٩٧ وأخرى في ايلول ٢٠٠٠ قبل أشهر من انتخاب جورج دبليو بوش الابن، ووقع على هاتين الوثيقتين كل من وولفوفيتز وديك تشيني نائب الرئيس الاميركي الحالي، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع الاميركي الحالي وبعض الصقور في الادارة الاميركية.

لحظت هذه الوثائق أمورًا عدة أبرزها:

– الولايات المتحدة أعظم دولة في العالم، ومن الخطأ إضاعة الفرصة عليها لتوسيع هيمنتها في العالم.

– عسكرة السياسة الخارجية وزيادة الانفاق على الجيش.

– الاصرار على مواجهة الأنظمة المعادية. وهنا ذكرت التقارير إسم ايران قبل العراق، لأنها تشكل خطرًا على المصالح الاميركية أكبر من خطر العراق.

– تثبيت القواعد العسكرية في الخليج بصورة دائمة.

– وفي الوثائق رسائل غير مباشرة موجهة ضد أوروبا واليابان، وذكرت حرفيًا «منع الدول الصناعية الكبرى من أن تلعب أي دور على الساحة الدولية والاقليمية».

– ضرورة تغيير النظام في الصين، فهي «عدو لأميركا يجب تغيير نظامها حتى يكون هذا النظام ديمقراطيًا».

– الانفراد في العمل من دون موافقة الأمم المتحدة «مهما كان رأيها».

– شن ضربات أو حروب وقائية إذا تعرضت مصالح أميركا وأمنها للتهديد.

وأشار رولو إلى وجود تيارين في الحزب الجمهوري والكونغرس والادارة يدعمان هؤلاء الصقور (منهم ديك تشيني نائب الرئيس والذي تقول الصحافة الاميركية أنه الأكثر تأثيرًا على الرئيس). وهما تيار ما يسمى «المحافظون الجدد» (الصقور)، وتيار اليمين المسيحي (الأصوليون البروتستانت). وهذا التيار يملك حركة نفوذ قوية في كل الطبقات فهو يعتمد على الدين أساسًا والسياسة من خلاله، ويتعاون مع اللوبي الاسرائيلي.

واستنتج رولو ان هذه الوثائق تدل على أن ١١ ايلول كان فرصة لتطبيق هذه السياسة، ولو لم يكن لكان من الممكن استغلال أي شيء لاعلان الحرب على الارهاب، وذلك لأن بوش الابن وعد في أول يوم من هذه الحرب بأنها ستستمر لسنوات طويلة. والسخرية انه استعمل شعار بن لادن نفسه: «مكافحة الخير للشر»، مما يشير إلى أن شعارهما نابع من مفهوم ديني. فالشر والخير ليسا مفهومين سياسيين حديثين.

ولخّص رولو أهداف الحرب على العراق بـ:

– السيطرة على الموقع الاستراتيجي للعراق لأنه يبقى نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الاميركية المنتشرة من البلقان إلى آسيا الوسطى مرورًا بجنوب شرقي آسيا وصولًا إلى الخليج. إذ لم يبق سوى العراق وايران وسط هذه التركيبة، رافضين للنظام العالمي الجديد.

– السيطرة على آبار النفط في العراق الذي يشكل ثاني احتياط نفط في العالم، إضافة إلى أن الشركات المنتجة للنفط ليست اميركية بل أوروبية وصينية.

– إنعاش الاقتصاد الاميركي عن طريق إعادة بناء العراق.

– تقوية نفوذ أميركا في كل المنطقة لتحجيم دور الدول العربية المنتجة للبترول والضغط عليها.
– إضعاف النفوذ الاوروبي في المنطقة.

انتصار الجمهوريين في الانتخابات (تشرين الثاني ٢٠٠٢): في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢، جرت الانتخابات الاشتراعية النصفية، وارتدت أهمية خاصة كونها أول استفتاء على الحكم في أميركا الجديدة التي رسمت معالمها اعتداءات ١١ ايلول.

وحسمت النتائج لمصلحة الجمهوريين بفضل حملة ألقى فيها الرئيس جورج بوش كل ثقله. واعتبر المراقبون ان النتائج أظهرت ضعف الديمقراطيين في تطوير مواضيع اجتماعية لتحقيق توازن مع حملة بوش التي تركزت على الحرب على الارهاب والعراق، فيما أقرّ الديمقراطيون بأنفسهم أن فشلهم يعود إلى اهتمام الناس بموضوع الأمن بعد هجمات ١١ ايلول. ولم يحقق الديمقراطيون تقدمًا إلا في انتخابات حكام الولايات، لكنهم فشلوا في إطاحة جب بوش (شقيق الرئيس جورج بوش) في فلوريدا.

القرار ١٤٤١ (٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢): بعد نقاشات صعبة خاضتها الدول في مجلس الأمن (خصوصًا بسبب الموقف الفرنسي المعارض للحرب على العراق) ومحادثات طوال شهرين في الأمم المتحدة، صدر القرار ١٤٤١ عن مجلس الأمن، ووجدت فيه كل من الولايات المتحدة وفرنسا مبتغاها. فالولايات المتحدة حصلت على ضوء أخضر للتدخل، كما حصلت فرنسا على مطلب اعتماد آلية لرقابة متعددة الأطراف. وحظي القرار بترحيب الرئيسين جورج بوش وجاك شيراك باعتباره «فرصة أخيرة» لنظام صدام حسين.

ينص قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، بشأن نزع سلاح العراق، على أن مجلس الأمن:

– يذكر بأن وقف إطلاق النار الذي أعلن في شباط ١٩٩١ والذي وضع حدًا لحرب الخليج، كان يستند إلى «موافقة العراق» على القرار ٦٨٧ الذي طلب منه إزالة أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته برعاية الأمم المتحدة.

– يقرر ان العراق يبقى في وضع انتهاك واضح للواجبات المترتبة عليه.

– يقرر منح العراق من خلال القرار الحالي فرصة أخيرة للوفاء بالواجبات المترتبة عليه في مجال نزع السلاح واعتماد نظام تفتيش مشدد.

– يقرر أن امام العراق مهلة ثلاثين يومًا من أجل تقديم إعلان حديث ودقيق وكامل عن كل أوجه برامجه الخاصة بتطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية وصواريخ بالستية واسلحة أخرى مثل الطائرات بدون طيار إلى مفتشي «انموفيك» والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

– يقرر أن تقديم العراق معلومات مغلوطة أو التغاضي عن معلومات في التصريحات وعدم الالتزام في اي لحظة بالقرار الحالي وعدم التعاون كليًا في تطبيعه سيشكل انتهاكًا جديدًا جوهريًا لواجبات العراق، وسيرفع تقرير به إلى المجلس من أجل النظر فيه.

– يقرر أن العراق سيسمح لمفتشي نزع السلاح بالوصول فورًا ومن دون قيود وشرط وعقبات إلى كل المناطق والمنشآت والتجهيزات والتقارير ووسائل النقل التي يودون تفتيشها، بما في ذلك تحت الارض، وبالوصول إلى جميع الموظفين والأشخاص الآخرين الذين يودون لقاءهم، ويقرر أن المفتشين سيتمكنون من إجراء محادثات ولقاءات داخل البلد وخارجه بحسب ارادتهم، ومن تسهيل انتقال الأشخاص المستجوبين وأفراد عائلاتهم إلى الخارج.

– يصدر المجلس أوامر إلى «انموفيك» والوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف عمليات التفتيش في مهلة اقصاها ٤٥ يومًا بعد صدور القرا الحالي واطلاعه في مهلة ٦٠ يومًا على نتائج العمليات.

– يقرر المجلس أن رسالة «انموفيك» والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق بتاريخ ٨ تشرين الاول ٢٠٠٢ التي تتناول التفاصيل العملية لبدء عمليات التفتيش ستكون ملزمة للعراق.

– يقرر أن المفتشين سيتمتعون بالحق في دخول العراق والخروج منه من دون قيود (...) والحق في تفتيش كل المواقع... بما في ذلك الرئاسية (...) على رغم بنود القرار ١١٥٤ (الصادر عام ١٩٩٨) الأكثر تساهلًا حيال تفتيش المواقع المذكورة.

– يطلب من العراق أن يؤكد في مهلة سبعة أيام نيته الالتزام بشكل تام ببنود القرار الحالي.

وقبل انقضاء المهلة الأخيرة، أي في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، ابلغ العراق الأمم المتحدة رسميًا قبوله تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ١٤٤١ «على رغم ما تضمنه القرار من سوء»، وذلك «في محاولة لتجنيب شعبنا الاذى». وحملت رسالة وزير الخارجية العراقي ناجي صبري إلى

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بعنف على الادراة الاميركية و«تابعتها» بريطانيا.

وفي اليوم الثاني من صدور القرار قال رئيس لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش (انموفيك) هانس بليكس، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، إن «التفتيش لن ينتظر انتهاء العراق من تقديم اعلاناته عن أسلحته وبرامجه المحظورة وإنما سيبدأ بمجرد وصولنا».

في غضون تلك الفترة كانت الولايات المتحدة تواصل استعداداتها للحرب على العراق وتحشد قوات هائلة في المنطقة للزحف على بغداد، وتنتقد مواقف أوروبية، لا سيما تلك التي صدرت من باريس وبرلين وعارضت الحرب وإسقاط نظام صدام حسين بالقوة. وأخذ الاميركيون على الاوروبيين «افتقاد التوجه الاخلاقي» في التعامل مع بغداد. وخرجت الكنيسة الكاثوليكية الاميركية بموقف بارز داعية الرئيس جورج بوش إلى «إيجاد بديل من الحرب».

المعارضة العراقية (تشرين الثاني ٢٠٠٢): واصل قادة المعارضة العراقية في الخارج حركتهم تحت المظلة الاميركية وبتوجيه منها، وتوصلوا إلى الاتفاق في ما بينهم إلى عقد مؤتمر موسع لهم حُدّد موعده في ١٠ كانون الاول ٢٠٠٢ ومكانه في لندن. وتلقوا، لمؤتمرهم، «وثيقة مبادئ أميركية» دعت المؤتمر إلى تبنيها، وتنص على تشكيل «مجموعة استشارية»، والالتزام بالقرار ٦٨٧ وكل القرارت الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن ما يعني ضمنًا ليس فقط إسقاط العقوبات على العراق بل حتى عدم النظر فيها. وخلت الوثيقة من ذكر للفدرالية ودور المعارضة في التغيير.

على صعيد المعارضة في شمال العراق (الأكراد)، فلديها ما عاناه الأكراد من نظام صدام حسين والقوة العسكرية المعارضة الفضلى لتتقدم بـ«مشروع فدرالي» لعراق ما بعد صدّام. لكن أي بحث في كيان كردي، ولو في إطار دولة فدرالية كفيل بأن يثير الرعب في الدول المجاورة، لا سيما تركيا. وعاش أكراد العراق، منذ ١٩٩١، وللمرة الاولى في تاريخهم، في وضع مثالي، يديرون شؤونهم بحماية دولية بمعزل عن بغداد وسلطتها. لكن القلق استمر يساورهم لأنهم يعرفون أن وضعهم الحالي مؤقت، كما يعرفون أن التهديدات الاميركية بحرب على العراق يمكن ان تتيح لهم فرصة نادرة لتعزيز مكتسباتهم أو أن تفقدهم كل شيء. لذا، لم يروا حلًا لقضيتهم إلا بمشروع فدرالي لعراق عربي كردي يعتبرونه الثمن الممكن لمشاركتهم في المشروع الاميركي ضد صدام حسين. ووضع الحزب الديمقراطي الكردستاني مسودة اقتراح «دستور الجمهورية الفدرالية العراقية» وناقشه مع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أدخل عليه بعض التعديلات. وفي أواخر تشرين الاول ٢٠٠٢، عرض الحزبان المشروع للمناقشة مع أكثر من ٣٠ حزبًا كرديًا في اجتماع عقد في مدينة كويسنجق تمهيدًا لتقديمهما إلى البرلمان الكردي الموحد.

مؤتمر المعارضة في لندن (منتصف كانون الاول ٢٠٠٢): دفعت واشنطن إلى هذا المؤتمر على خلفية «وثيقة المبادئ الاميركية» (المذكورة أعلاه)، وحضره ٣٥٠ شخصًا، وغاب عنه حزبان معارضان: الدعوة الاسلامية والحزب الشيوعي العراقي، فضلًا عن تنظيمات أخرى أقل شأنًا.

رغبت واشنطن من المؤتمر أن يعطيها ورقتين أساسيتين في تحركها السياسي والدبلوماسي. الاولى: وثيقة تبسّط رؤية العراقيين المعارضين لصدام إلى مستقبل بلادهم بما في ذلك توافقاتهم على المرحلة الانتقالية. والثانية: هيئة تمثيلية للمعارضة يمكن لواشنطن أن تلجأ إليها في حال حصول تغييرات مفاجئة كنشوب حرب أو حصول انقلاب عسكري. ومما أرادته واشنطن من هاتين الورقتين أن تبدّد الشكوك التي جاءت بها السيناريوات المسربة في الصحافة لا سيما في «نيويورك تايمز» عن احتلال عسكري وجنرال يحكم العراق كما جاء في التسريبات التي أزعجت المعارضة وأحرجتها قبل أن تغضب دوائر عربية سياسية وشعبية واسعة.

من هنا، جاء اهتمام الادارة بقضية الهيئة القيادية المسماة «لجنة المتابعة والتنسيق». ووصفها البعض بأنها أو ستكون «حكومة الأمر الواقع». وما كان المؤتمر ليعقد ويحقق بعض النجاح في أعماله دون اقتناع واشنطن التي سمت الدبلوماسي الاميركي (الافغاني الاصل) زلماي خليل زاد مندوبًا للرئيس الاميركي لدى المعارضة. وأمسك المندوبون الاميركيون في المؤتمر (١٢ مندوبًا) العصا من الوسط، وتجاوب معهم الأكراد والمستقلون. فخرج المؤتمر بوثائق سياسية وهيئة متابعة وتنسيق من ٦٥ شخصًا.

استفتاء الـ١٠٠٪ وموقف عربي وتركي: لتأكيد «شعبيته» والرد على المعارضة وعلى الاميركيين وحلفائهم البريطانيين المشككين في شرعية نظامه، أجرى الرئيس صدام حسين (١٥ تشرين الاول ٢٠٠٢) استفتاء لتجديد انتخابه لولاية ثالثة من سبع سنوات، فحصد ١٠٠٪ من الاصوات، ثم اتبع هذه الخطوة بإصدار «عفو عام» عن جميع السجناء، بمن فيهم السجناء السياسيون (خطوات أثارت في الحقيقة سخرية معارضي الحرب على العراق قبل وأكثر من سخرية المندفعين لها من الاميركيين والبريطانيين، نظرًا إلى ما بات معروفًا ومؤكدًا عنه وعن نظامه من بطش ودموية وهدر لثروات البلاد).

عربيًا، استمر الرفض العلني (شدّد الصحافيون والمثقفون العرب على نعت هذا الرفض بـ«العلني») لأي حرب على العراق، وأعلنت السعودية رفضها استخدام أراضيها منطلقًا للطائرات الاميركية. وأبرمت الولايات المتحدة مع قطر، حيث القاعدة الجوية الاميركية الضخمة، اتفاقًا عسكريًا يسمح باستخدام هذه القواعد على الاراضي القطرية.

وفيما واصلت تركيا رفضها أي عمل عسكري حذّرت أكراد العراق من إقامة نظام فدرالي يضم كركوك الغنية بالنفط. وفي آب ٢٠٠٢، اصدر وزير الدفاع التركي صباح الدين شاكماك في حكومة بولنت أجاويد، تصريحًا قال فيه «إن شمال العراق جزء من أراضينا وهو أمانة في يد تركيا»، ما أدى إلى توتر في العلاقات بين أنقرة والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني. وفي تشرين الاول ٢٠٠٢، برز تحول تركي في الموقف من النظام الفدرالي، لكن أجاويد جدّد تحذيره لأكراد العراق من أي نزعة استقلالية. وعلى الرغم من تردد تركيا في تأييد اندفاع واشنطن إلى الحرب وافقت في ٢٤ كانون الاول على استخدام واشنطن قواعدها العسكرية في شن أي هجوم على العراق.

علامَ انتهت سنة ٢٠٠٢؟ وصول المفتشين والحلف الاطلسي وحشود للقوات الاميركية والبريطانية: في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وصل المفتشون الدوليون إلى بغداد، وعلى رأسهم رئيس لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش (انموفيك) هانس بليكس، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، وباشروا عمليات التفتيش واستجواب علماء عراقيين. وفي ٨ كانون الاول ٢٠٠٢، سلّم العراق للأمم المتحدة ملفًا بأسلحته سرعان ما «خطفت» واشنطن نسخته الاصلية وسلّمت الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بعد يومين، نسخة عنه، فيما تسلم، بعد ايام، الاعضاء الآخرون في المجلس نسخة «منقحة» ورفضت سورية (كانت عضوًا من الاعضاء غير الدائمين) تسلمها. وشككت واشنطن ولندن بمحتوى الملف واتهمتا بغداد بـ«إغفال معلومات».

وفيما اختلفت التفسيرات للقرار ١٤٤١ ساد اعتقاد واسع بأنه أجّل الحرب ولم يلغها. ففيما أكدت باريس وموسكو أن القرار لا يجيز «اللجوء التلقائي للقوة»، أصرت واشنطن على أنها ليست في حاجة إلى موافقة الأمم المتحدة لإعلان انتهاك العراق القرار إذا رأت ذلك.

وأكدت الولايات المتحدة أنها حصلت في قمة براغ للحلف الاطلسي (انعقدت في ٢١ و٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٢) على دعم الحلف لأي عمل عسكري ضد العراق، وطلبت من ٥٠ دولة تحديد مساهمتها في الحرب المحتملة، وتجاوبت بريطانيا سريعًا وأمرت قواتها بالاستعداد. ورحبت اسرائيل بالقرار، وبدأت تستعد للحرب، وأملت بـ«انتصار أميركي كاسح لكبح سورية وايران».

ووصفت قمة براغ للأطلسي بأنها تاريخية شكلًا ومضمونًا. فزعماء الدول الاعضاء، وعددهم ١٩، اجتمعوا للمرة الاولى منذ تأسيس الحلف خلف ما كان يسمّى «الستار الحديدي» ووجهوا الدعوة إلى سبع دول من أوروبا الشرقية والبلطيق (ليتوانيا، استونيا، لاتفيا، بلغاريا، رومانيا وسلوفاكيا) للانضمام إلى عضوية الحلف، وبذلك زحفوا به إلى حدود روسيا، وقرروا إنشاء قوة للتدخل السريع قادرة على التحرك أينما كان في العالم. وكل ذلك في إطار الدور الجديد الذي حاول الرئيس جورج دبليو بوش ان يعطيه للحلف، أولًا بإعلانه ان العدو الجديد هو «الارهاب العالمي»، ثم بمطالبة الدول الاعضاء بزيادة إنفاقها العسكري لتكون في مستوى هذا التحدي.

وقبيل نهاية ٢٠٠٢، تسارعت وتيرة التعزيزات الاميركية في الشرق الاوسط، وأجريت مناورات في الكويت وقطر، واستمرت الطائرات الاميركية والبريطانية في قصف مواقع الدفاعات العراقية بهدف استنزافها. وصعّدت واشنطن الحرب النفسية و«حرب المناشير» التي كانت تسقطها على مواقع الجنود العراقيين محذرة من التعرض لطائراتها أو اصلاح المواقع المدمرة أو استخدام أسلحة دمار شامل تحت طائلة المحاكمة بتهم جرائم حرب. وأجرت بريطانيا استعدادات لأكبر عملية انزال

بحري في الخليج، فيما أفادت تقارير عن استعداد الوكالات الانسانية للأمم المتحدة لإيواء نحو ٩٠٠ ألف لاجئ عراقي في حال اندلعت الحرب.

وكان لافتًا إغفال قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة اتخاذ موقف من الحرب المحتملة، أو أقله التلميح إلى ما يدور على أرضها من حشد عسكري أميركي وبريطاني استعدادًا للهجوم على العراق. بل ذهبت إلى رفض «اعتذار» صدام حسين (الذي وجهه في ٧ كانون الاول ٢٠٠٢) للكويت، وانتقدت التهديدات التي حملها خطابه لقيادة الكويت، بعد إشادته بمنفذي العمليات التي استهدفت جنودًا أميركيين في الكويت.

وانتهى العام ٢٠٠٢ على أصوات طبول الحرب تقرع حول العراق الذي كان يرد، عبر ما كان قد تبقى له من هامش حركة سياسية ودبلوماسية بعد حصار مطبق منذ ١٩٩١، مذكّرًا بأنه لا يدافع فقط عن نفسه، وبأن الهجمة الاميركية لن تتوقف عند حدوده، ومؤكدًا أن الهدف الاميركي من الحرب، إضافة إلى السيطرة على النفط، هو إعادة رسم خريطة المنطقة، ومشددًا على أنه سيقاوم من بيت إلى بيت.

٢٠٠٣

هل بدأت حقبة «الاستبداد العلمي» و«الاستبداد الاميركي»؟: هل هي مصادفة أم هي «مقصودة»، ولمزيد من ترويض «الانسان الجديد» وجعله راضخًا للاستبداد الآتي، أن يُعلَن عن ولادة «حواء» المستنسخة (وبدون أن تظهر لها صورة ولا أن يُكشف عن مكان ولادتها، علمًا أن كلامًا رجّح أن تكون في اسرائيل، وقال آخرون أنها في كندا، مكان طائفة الرائيليين...) وبصورة متزامنة (مطلع سنة ٢٠٠٣) مع مواصلة تأكيد الاميركيين خصوصًا وحلفائهم البريطانيين تبعيًا أنهم ذاهبون إلى الحرب على العراق غير عابئين بالقانون الدولي والمجتمع الدولي الممثل بالأمم المتحدة، وأنهم، بعد ذلك، سيواصلون رسم خريطة الشرق الاوسط، وخريطة العالم تاليًا، ولا من كلمة أو إشارة منهم عما كانت البشرية قد تربّت عليه منذ مطلع القرن العشرين ولا زال راسخًا في ذاكرتها، وهو «حق الشعوب في تقرير مصيرها»؟!.

هل من علاقة، بين الاستبدادين، ولو على المستوى الرمزي والمستوى النفسي، خصوصًا وأن طائفة الرائيليين الذين استنسخوا «حواء» هم من النخبويين والأثرياء، وأن الولايات المتحدة، الدولة الأغنى والأعظم والمالكة لأعقد العلوم والتكنولوجيات الأكثر تطورًا؟.

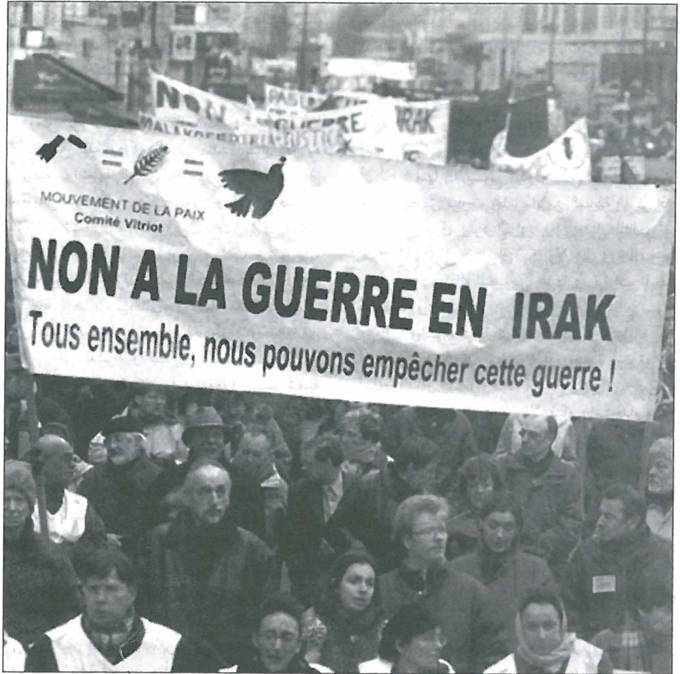
هل بدأت البشرية «حقبة الاستبداد العلمي» التي حذّر منها الفيلسوف البريطاني برتراند راسل (وهو نفسه الذي كان شكل محكمة لمحاكمة أدبية للولايات المتحدة في حربها على فيتنام)، وتاليًا حقبة استبداد مالكي العلم والتكنولوجيا الأكثر تطورًا؟.

انفجرت النقاشات، منذ مطلع ٢٠٠٣، حول هذه الاسئلة بشكل كاسح. تخفت حينًا، وتتصاعد حينًا آخر، ولكنها بدأت لتستمر، ولتجد الأجوبة عليها في الايام الآتية.

منطق قوي ومتماسك لأوروبا والكنيسة الكاثوليكية وعشرات ملايين المتظاهرين يكشف عدوانية أميركا على العراق: تماسك وتزخّم الموقف الاوروبي، خصوصًا الفرنسي والالماني والروسي، ضد الاتجاه الاميركي المتصاعد، تتبعه بريطانيا، للذهاب إلى الحرب على العراق من خارج القانون الدولي والأمم المتحدة. وكشف هذا الموقف والمنطق، على رأس ما كشف، ومن خلال تصريحات رؤساء هذه الدول الاوروبية ووزراء خارجيتها وصحافتها، عدوانًا أميركيًا عاريًا لا تغطيه أي حجة، لا قانونية ولا عراقية. ففيما يتعلق بـ«الذرائع العراقية»، استند الموقف الاوروبي المعارض للحرب إلى:

– بعد حصار على العراق استمر ١٢ عامًا (من ١٩٩٠)، لم يعد يتسنى له خلالها استيراد أي سلاح حديث، وتآكلت البنى التحتية، وتبدلت البلاد وافتقر شعبها. فقوّض جيشها، حتى ولو كان بعض وحداته قادرًا على ابداء بعض المقاومة.

– بالنسبة إلى اسلحة الدمار الشامل، فلو كان مؤكدًا أن الرئيس صدام حسين لم يعدل كليًا عن البرنامج الذي أطلقه بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٨٠، ولكنه لم يكن قادرًا على تطويره إلا بمساعدة العديد من الشركات الاميركية، ومنها تحديدًا «يونيو كاربايد» و«هوني ويل»، والفرنسية والبريطانية والالمانية. كانت الادارة الاميركية تشجع بغداد وقتذاك باسم مكافحة «الثورة الاسلامية» الايرانية. وهناك معلومات ألقت الضوء على الدور الذي لعبه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الاميركي الحالي وأكثر الصقور تشددًا. فعندما أوفده الرئيس رونالد ريغان إلى بغداد في



من تظاهرات الاوروبيين شبه اليومية ضد حرب الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق

كانون الاول ١٩٨٣ عمل على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الوقت الذي كانت القوات العراقية تستخدم الغاز الكيماوي ضد ايران منتهكة معاهدة جنيف للعام ١٩٢٥. في تلك الفترة كان العراق ينتمي إلى «محور الخير»...

– بعد حرمانه من أي دعم دولي، بات من المستبعد أن يكون عراق صدام حسين نجح في إعادة إطلاق برنامج واسع النطاق فكك مفتشو الامم المتحدة الجزء الأكبر منه بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨. فلو كان هدف الولايات المتحدة ان تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل لكانت أعطت الاولوية في بداية سنة ٢٠٠٣ الحالية لكوريا الشمالية التي تمتلك صواريخ متوسطة المدى ورؤوسًا نووية. لكن واشنطن تقرّ بعدم جدوى الحل العسكري في شبه الجزيرة الكورية لأنه سيكون شديد الخطورة.

– خلافًا للوضع في سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١ فإن كل دول الجامعة العربية عبّرت عن موقف معارض للتدخل الاميركي، وكلها تخشى ردات فعل رأيها العام الذي يسوده الغليان من جراء المشهد اليومي للقمع الاسرائيلي بحق الفلسطينيين المستمر بلا عقاب وبتأييد من الرئيس بوش. فمن الذي ينتهك قرارات الأمم المتحدة أكثر من الحكومة الاسرائيلية؟ ومَن الذي يمتلك رؤوسًا نووية

وأسلحة كيماوية وبرنامج أسلحة بيولوجية متطور؟ (كان هذا أساس الموقف الاوروبي المعارض للحرب. ولا شك أن صدمة هائلة أصابت أصحاب هذا الموقف الأوروبي من تلك «الدول العربية ورأيها العام» أثناء الحرب وبعدها).

ومثل كرة الثلج كانت التظاهرات تكبر وتندلع يوميًا في أكثر من بلد أوروبي وعالمي منددة بقرار الادارة الاميركية، وتابعتها البريطانية، الخروج إلى الحرب على العراق من دون أي مسوّغ قانوني أو أدبي. وقد زاد التظاهرات اشتعالًا انتقادات وزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد لـ«أوروبا القديمة» وما تضمنت من عجرفة وازدراء، وكذلك موقف رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم البابا يوحنا بولس الثاني، ورؤساء هذه الكنيسة في أقطار العالم كافة، الذين نددوا بهذه الحرب وحذّروا من خطورتها على البشرية والحضارة الانسانية، ودعوا إلى بدائل عنها. فنادرًا ما كان لحرب معلنة مسبقًا شعبية متدنية إلى هذه المستويات وفق عشرات استطلاعات الرأي العالمي والدراسات، باستثناء الادارة الاميركية وحليفها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير واسرائيل. ومما دعا إلى السخرية، وسط هذا المشهد العام، هو أن السياسة الاميركية باتت، خلال كانون الثاني ٢٠٠٣، محل انتقادات في تظاهرتين عالميتين متناقضتين ايديولوجيًا: منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا، ومنتدى بورتو أليغري المناهض للعولمة في البرازيل.

الشرعية القانونية للغزو من منظور الادارة الاميركية ودعم قسم من أوروبا: بمثل ما اهتمت الادارة الاميركية بإبراز قوة وعنجهية غير عابئة بالقانون الدولي والأمم المتحدة، اهتمت ايضًا بإبراز أن قرارها اللجوء إلى استخدام قوتها العسكرية ضد العراق ليس معزولًا عن الواقع السياسي والقانوني الدولي. فأعدت هذه الادارة عدتها لأخذ الاحتياطات اللازمة لسدّ الثغرات القانونية الدولية. فالقرار الدولي الأخير ١٤٤١ فيه عبارات توهم بأن لأي دولة الحق في تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ (١٩٩٠) الذي أذن للدول الاعضاء باستخدام كل الوسائل اللازمة للتقيد بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصًا قرارته ٦٦١ (١٩٩٠) و٦٨٦ (١٩٩١) و٦٨٧ (١٩٩١) و٦٨٨ (١٩٩١) و٧١٥ (١٩٩١) و٩٨٦ (١٩٩٥) و١٢٤٨ (١٩٩٩)، والتي تنص على وجوب إرغام العراق على التزام الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة الذكر التي تؤكد على وجوب خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل خلوًا كاملًا.

ولأن الولايات المتحدة تتهم العراق بإخفاء أسلحته – بلا أي دليل يدعم هذا الزعم – فإنها أرادت استخدام ذريعة أن العراق يخفي أسلحة الدمار الشامل لتبرير القيام بعمل عسكري ضدها. فالقرار ١٤٤١ أُعدّ بطريقة يمكن أن يُفهم منها انه يسمح للدول الاعضاء باتخاذ ما تراه مناسبًا لتطبيق قرارت مجلس الأمن السابقة الذكر إذا لم يستجب العراق لبنود القرار. فعلى سبيل المثال، نص القرار ١٤٤١ على ان العراق كان ولا يزال في حال «خرق جوهري» لالتزاماته المنصوص عليها في قرارات المجلس السابقة، وأن المجلس حذّر العراق مرارًا بأنه سيواجه «عواقب وخيمة» نتيجة انتهاكاته المستمرة لالتزاماته، كما أن القرار سمح بأن يُعطى العراق «فرصة أخيرة» لنزع أسلحة الدمار الشامل. فجاء التأويل الاميركي–البريطاني للقرار على أنه يسمح للدول الاعضاء «باستخدام ما تراه مناسبًا» لنزع أسلحة العراق إذا لم يستجب لنصوص القرار.

ولكن القراءة القانونية المتأنية للقرار ١٤٤١ تشير إلى أنه لا يتعارض إطلاقًا مع المادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على ان استخدام القوة العسكرية لا يكون إلا عن طريق المجلس ذاته. أي أن الدول الاعضاء لا يحق لها أن تؤول قرارت المجلس أو أن تتصرف في ما تظن انه يتماشى ومصلحة المجلس. فهذه المادة التي وردت في الفصل السابع من الميثاق (الفصل المتعلق باستخدام القوة العسكرية بين الدول) أكدت أن يكون قرار أي عمل عسكري في يد مجلس الأمن وحده ولم تترك أي مجال للدول الاعضاء في اعطائهم فرصة واحدة لغير هذا. ثم أن القرار ١٤٤١ نص على انه لا بد للمجلس أن يخطَر، بعد انتهاء عمليات التفتيش وان يعقد اجتماعًا للنظر في الوضع. وإذا كان المجلس سينظر في القضية مرة أخرى فإن من المنطقي أن يكون قرار السماح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق – إذا تطلب الأمر ذلك – في جلسة ما بعد انتهاء عمليات التفتيش وليس قبلها. وقد أيدت هذا الرأي غالبية اعضاء المجلس ودول العالم، وهو ايضًا رأي الامين العام كوفي أنان.

التفرد الاميركي باستخدام القوة ضد العراق وجد، في آخر كانون الثاني ٢٠٠٣، بعد ضغوط وحركة دبلوماسية نشطة من الحليف البريطاني رئيس الوزراء توني بلير، دعمًا من قسم من أوروبا. ففي هذا اليوم، حمل

بلير إلى الرئيس بوش الذي عقد معه «مجلس حرب» في كامب دافيد لتحديد الخطوات المقبلة في شأن العراق، «رسالة تأييد» لموقف بوش من العراق وقعها ثمانية زعماء أوروبيين، أظهرت أن «القارة القديمة» (اوروبا) موشكة على انقسام لم تعرفه منذ عقود، إذ تكرّس محور فرنسا–المانيا في مواجهة محور بريطانيا–اسبانيا. ووقع الرسالة قادة بريطانيا واسبانيا وايطاليا والبرتغال وهنغاريا والدانمارك وبولندا وتشيكيا، ودعوا فيها إلى الوحدة مع الولايات المتحدة حيال الازمة العراقية. وكان بلير ورئيس الوزراء الاسباني خوسيه ماريا أزنار قد التقيا قبل يوم واحد في مدريد قبيل توجه بلير إلى واشنطن، وأرادا أن يُظهرا، من خلال الرسالة، ان موقف أوروبا من العراق لا يختصره الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الالماني غيرهارد شرودر المعارضان للاسراع في الضربة العسكرية قبل منح المفتشين فرصة التحقق من نزع أسلحة الدمار الشامل.

البيان الختامي لاجتماع مجلس الأمن عن الارهاب وأسلحة الدمار الشامل (٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣) ولا تعريف بعد للارهاب: أصدر وزراء خارجية الدول الـ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن، في ختام اجتماعهم في نيويورك في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣، بيانًا تناول مكافحة الارهاب وأسلحة الدمار الشامل، خلا من ذكر أية جهة متهمة بالارهاب سوى حركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة». وأكد البيان على أن الارهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل تهديدًا من أخطر التهديدات المحدقة بالامن والسلم، وأن كل أعمال الارهاب هي أعمال إجرامية لا مبرر لها، وأن هناك خطرًا جسيمًا ومتناميًا يتمثل في وصول الارهابيين إلى المواد النووية والكيماوية والبيولوجية، وانه يجب منع الارهابيين من استغلال الأنشطة الاجرامية الأخرى من قبيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالعقاقير غير المشروعة والمخدرات وغسل الاموال، وأن الارهاب لا يمكن دحره وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إلا باتباع نهج شامل مطرد ينطوي على مشاركة وتعاون فعليين من جانب الدول والمنظمات الدولية والاقليمية كافة وعلى مضاعفة الجهد على الصعيد الوطني. ودعا المجلس جميع الدول إلى أن تتخذ اجراءات عاجلة لمنع وقمع جميع أشكال الدعم الايجابي والدعم السلبي للارهاب، ويتعين عليها بصفة خاصة الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارت ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٣٩٠ (٢٠٠٢) و١٤٥٥ (٢٠٠٣).

وناشد المجلس الدول أن تصبح أطرافًا في جميع الاتفاقات الدولية والبروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بالارهاب...

والجدير ذكره ان «الارهاب»، الذي بات المفردة الطاغية على الحديث الدبلوماسي والسياسي في العالم الأجمع، بل الطاغية حتى في بيانات وقرارات مجلس الائن الدولي بالذات، لم يُعطَ بعد أي تعريف محدد ومتفق عليه. فاستمر موضوع التباس وإبهام وخلط وازدواجية معايير وضحية مصلحة الأقوى. والأمثلة لا تعدّ ولا تحصى، لا سيما منها ما يطال الافعال الاسرائيلية والاميركية، يكفي منها ان اسرائيل لا تزال، وفق هذا «الارهاب» «دولة مسالمة»، ورئيس وزرائها أرييل شارون «رجل سلام». كما لا يزال أعداء اسرائيل وخصومها وضحاياها كافة عاجزين ولو عن طرح هذه المسألة بصورة جدية.

موقف تركيا من الحرب على العراق واجتماع اسطنبول (كانون الثاني ٢٠٠٣): عارضت تركيا الحرب الاميركية على العراق، رغم أنها دولة أطلسية وحليفة للولايات المتحدة. ولقد أملت عليها هذا الموقف مخاوفها من أن يؤدي الاجتياح الاميركي إلى تفكك العراق ودفع الأكراد في الشمال إلى إعلان دولتهم المستقلة. إذ إن مثل هذا الوضع من شأنه أن يعيد إشعال الفتنة الانفصالية لدى أكراد تركيا ويهدّد وحدتها الترابية، بعد أن خاضت خلال ١٥ سنة حربًا مدمرة ضد الحزب الانفصالي الكردي التي انتهت باعتقال زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان عام ١٩٩٨ والحكم عليه بالسجن المؤبد. وتمثلت معارضتها بـ:

– رفضها فتح جبهة شمالية ضد العراق في أراضيها.

– حذوها حذو فرنسا باعلانها انها لن تحرك ساكنًا قبل صدور قرار مجلس الامن. فإذا ما سمح مجلس الأمن باستخدام القوة فستعرض الأمر على البرلمان.

– إثارة مسألة خسارتها ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليار دولار من مواردها التجارية خلال الـ١٢ سنة الفائتة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في مفاوضاتها مع واشنطن. واعتبر الاتراك مبلغ الملياري دولار الذي عرضته أميركا للتعويض عن الخسائر تافهًا، وأن الحرب ستلحق المزيد من الخسائر في تجارتها مع العراق وتتطلب تعويضات بالغة، وأفهموا الولايات المتحدة أن تركيا تفضل التعامل التجاري مع العراق لا شن الحرب عليه.

وفي مبادرة ذات مغزى كبير قام ٣٥٠ من رجال الاعمال

الاتراك يقودهم وزير التجارة بزيارة بغداد مطلع كانون الثاني ٢٠٠٣. وتساهم تركيا في مشاريع عدة للبنى التحتية في العراق.

– توصل القادة الاتراك (العسكريون والمدنيون) إلى موقف موحد ظهر جليًا في اجتماع «قمة» عقد في قصر رئاسة الجمهورية.

– دعوة وزير الخارجية التركي يشار باكيس إلى اجتماع «إقليمي» على مستوى وزراء الخارجية يضم وزراء خارجية مصر والسعودية وايران وسورية والاردن. ومما قاله في دعوته: «هناك عاصفة آتية ونيران عاتية متجهة نحو بلادنا (...) لنبذل كل ما في وسعنا لوقفها». وبدا جليًا أن الاتراك كانوا يفضلون عقد هذا الاجتماع على مستوى القمة ليكون أبلغ أثرًا، غير أن مخاوف العرب وترددهم والتنافس في ما بينهم حالت دون ذلك.

وانعقد الاجتماع في اسطنبول (في الاسبوع الأخير من كانون الثاني ٢٠٠٣)، ودعا إلى السعي لتجنب الحرب على العراق واستخدام كل الوسائل للوصول إلى هذا الهدف. ولقد لاحظ الكاتب السياسي نبيل خليفة بصدده أمورًا، أبرزها («الوسط»، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٣، ص٧):

«إن الدولة المهدّدة بالحرب (العراق) هي دولة عربية، وأن الدولة التي أخذت المبادرة لعقد المؤتمر هي تركيا؛ بل وأن يعقد المؤتمر في اسطنبول وليس في أي عاصمة عربية! وهذا أمر له مغزاه من الناحية الجيوسياسية! ومن جانب آخر، تشكل مشاركة ايران في المؤتمر سابقة جديدة في السياسة العربية–الشرق أوسطية حيث أصبح لطهران كلمتها التي تقال وتفعل في مصير الدولة العراقية، مع ما لهذا الدور من امتدادات داخل العراق ذاته وفي أماكن عربية أخرى» (لم يشأ الكاتب أن يسمّي «الاماكن العربية الأخرى»، فهي، على الارجح، في لبنان، وخصوصًا المناطق الساحلية على الخليج العربي–الفارسي).

خطاب بوش عن «حال الاتحاد» غاب عنه «محور الشر» (٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٣): تفادى الرئيس بوش، في هذا الخطاب، استخدام تعبير «محور الشر»، واستعاض عنه بعبارة «أنظمة خارجة على القانون» في وصفه العراق، ايران وكوريا الشمالية. وقال إنها تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية. وأكد أن الولايات المتحدة «تساند تطلع الايرانيين إلى العيش بحرية»، فيما حذّر أن الولايات المتحدة وبقية العالم «لن يخضعا للابتزاز» من جانب كوريا الشمالية. وأعلن عن إنشاء مركز للاستخبارات لتقديم تحليل دقيق ومتكامل للتهديدات الارهابية الخارجية والداخلية التي تواجه الولايات المتحدة. وعن الاقتصاد الاميركي، قال بوش إنه يتعافى من تداعيات ١١ ايلول والفضائح وانهيار البورصات، لكنه لا ينمو بالسرعة الكافية، مشدّدًا على أهمية توفير فرص عمل جديدة.

وعن العراق، سرّع بوش تحركه للتدخل العسكري باعلانه في الخطاب انه طلب اجتماعًا لمجلس الأمن (الاسبوع المقبل، أي في مطلع شباط ٢٠٠٣) لكي يقدم وزير خارجيته كولن باول أدلة على أن بغداد تمتلك أسلحة دمار شامل، متعهدًا إزالتها بالقوة بقرار أو بدون قرار دولي، ومؤكدًا أن لديه أدلة على صلات بين النظام العراقي وتنظيم «القاعدة».

حليفه، رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، كرّر ما قاله بوش، لكنه أضاف أن ليست لديه معلومات عن مدى التعاون بين العراق و«القاعدة»، كما قال إنه لا يملك أدلة على تورط بغداد في هجمات ١١ ايلول على نيويورك وواشنطن.

وفيما أعربت فرنسا عن ارتياحها إلى ما جاء في الخطاب لجهة دعوة مجلس الأمن إلى الاطلاع على الأدلة التي تملكها واشنطن وتقول إنها تثبت حيازة العراق على أسلحة دمار شامل، شدّدت روسيا على أهمية التعاون بينها وبين الولايات المتحدة، مؤكدة انها ستستمع باهتمام إلى «الادلة» الاميركية. وأعلنت ألمانيا ان مجلس الأمن وحده مخوّل البت في الأزمة العراقية. أما بغداد فتحدّت بوش وبلير إثبات أي علاقة بينها وبين «القاعدة».

داخليًا، أيدّ الجمهوريون (حزب الرئيس) ما جاء في الخطاب، بينما اتخذ المعارضون (الديمقراطيون) مواقف متحفظة من دون أن تكون سلبية. أما السيناتور الديمقراطي إدوارد كينيدي فقال إنه يعتزم تقديم طلب يدعو الرئيس بوش إلى أن يقدم للكونغرس «ادّلة مقنعة على تهديد وشيك قبل أن يرسل الجنود إلى الحرب على العراق».

وأعطى الرئيس جورج بوش، وحزبه وإدارته، أهمية استثنائية من حيث الشكل، وربما رمزيًا وتأثيرًا نفسيًا على الاميركيين، لهذا الخطاب عن «حال الاتحاد»، إذ كان الرئيس طلب، قبل توجهه إلى مبنى الكابيتول، من وزير العدل جون أشكروفت عدم حضور الجلسة المخصصة للخطاب جاعلًا منه خليفة محتملًا له، «في حال وقع

هجوم على الكونغرس»، أودى بحياة كل المسؤولين في الادارة أو عطّل قدرتهم من العمل. وكذلك اتخذت إجراءات أمنية استثنائية في مبنى الكابيتول وحوله، بما فيها توزيع أقنعة واقية من الغاز على عناصر الشرطة.

انتكاسة أميركية في مجلس الأمن (شباط ٢٠٠٣): حاول العالم، في منتصف شباط ٢٠٠٣، عبر مجلس الأمن ومناقشاته ومداولاته، وعبر التظاهرات التي عمّت أكثر من ٦٠٠ مدينة كبرى في العالم من القطب الجنوبي إلى مدينة ريكيافيك في آيسلندا، لجم الاندفاع الاميركي نحو الحرب على العراق، خصوصًا وأن تقريري رئيس لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش للاسلحة العراقية (انموفيك) هانس بليتس والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، لم يلبّيا حاجة واشنطن إلى مبرّر كاف لاعلان الحرب. بل على العكس فقد جاء في التقريرين أن العراق لم يوّفر الدليل على انه لم يعد يملك أسلحة دمار شامل: الأمر الذي شجع أعضاء في مجلس الأمن، وعلى رأسهم فرنسا والمانيا ثم روسيا والصين، فطالبوا باستمرار عمليات التفتيش، وأكدوا انه ليس ثمة في الوقت الحاضر ما يبرر الحرب. وصفقت الوفود في مجلس الأمن لوزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان الذي شدّد على عدم وجود مبرر لاستخدام القوة ضد العراق، وتحدى نظيره الاميركي كولن باول قائلًا إن باريس لم تجد أي دليل على علاقة بين بغداد وتنظيم «القاعدة».

لكن باول واصل اتهامه العراق بأنه «يخفي» الاسلحة المحظورة، وأعلن الناطق باسم البيت الأبيض أن تقريري بليكس والبرادعي لم يعطيا «أي تطمينات». وأما الرئيس بوش فتعهّد مجدّدًا حسم الأزمة العراقية، وقال: «صدّام حسين يشكل تهديدًا لأميركا وسنتولى أمره».

في مدن العالم والفاتيكان: وعرف العالم، في الأثناء، حالة إجماع لشعوبه لم تعرف البشرية مثيلًا لها. فكانت عشرات الملايين تتدفق إلى الشوارع في القارات الخمس منددة بالادارة الاميركية. وأدانت إذاعة الفاتيكان بشدة (١٨ شباط ٢٠٠٣) الادارة الاميركية، واتهمتها بالغطرسة آخذة عليها عدم اعتبار شركائها في إدارة الازمة مع العراق. وقال مدير الاذاعة الأب باسكوالي بورغوميو: «في الوقت الذي تدعو الفاتيكان إلى التعقل، وتشجع العمل الدبلوماسي وتدافع عن الحق الدولي، نرى في الجانب الآخر قوة عظمى تقودها إدارة خوّلت إلى نفسها مهمة إنقاذية، واتخذت لهجة مواقف صليبية (...) يبدو ان هذه الادارة تنظر إلى السياسة والدبلوماسية وكأنهما مضيعتان للوقت، مملتان، وإلى الحق الدولي كأنه عصا في الدواليب، والأمم المتحدة كنادٍ للمغالطين، والرأي العام كعنصر يجب التأثير عليه عندما يكون ذلك ممكنًا، وتجاهله في عكس ذلك (...) أعطى الرأي العالم العالمي في الايام الأخيرة دليلًا حقيقيًا على وجوده وأهميته، ويجب أن تأخذه إدارة قوة عظمى بجدية، لا سيما وهي تعي قوتها وحقوقها، لكن الحكمة تتطلب منها أن تكون ايضًا واعية لواجباتها ومسؤولياتها».

أما العالم العربي والعالم الاسلامي فجاءت مظاهراته «نادرة» و«ضئيلة» (منذ بدأت المظاهرات في العالم، وكانت يومية تقريبًا، في خريف ٢٠٠٢ واستمرت حتى اشتعال الحرب في ٢٠ آذار ٢٠٠٣) قياسًا على ما عرفته مدن أوروبا وأكثر مدن العالم. وأكثر من ذلك، فقد كانت إما «محسوبة ومضبوطة» وإما «مقموعة». فكان المشهد «حزينًا» و«محبطًا» للغاية، حتى أن أحد كبار علماء الدين، العلامة السيد محمد حسين فضل الله، قال (في خطبة الجمعة ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٣ في بيروت): «إننا نتساءل: ما معنى أن يقف ٣٠٠ مليون عربي بلا دور فاعل في قضاياهم المرتبطة باللحم الحي؟ وما معنى أن يصمت مليار مسلم عن القضايا الاسلامية المصيرية وفي مقدمها قضية فلسطين والمنطقة. إن البابا، وحده، هو الذي حذّر أميركا من كراهية مليار مسلم لها، ولم ينطق صوت اسلامي واحد بمثل هذا التحذير».

أبرز أحداث الايام السابقة لنشوب الحرب: — انتهى شهر شباط على اجتماع قمة دول عدم الانحياز في كوالا لمبور الذي أيدّ إيجاد حلّ سلمي، وحضره عن العراق نائب الرئيس طه ياسين رمضان. وتقديم مشروع قرار أميركي-بريطاني-اسباني أعدته هذ الدول خلال إجتماع لمجلس الأمن ويؤكد أن «العراق فوّت الفرصة الأخيرة التي أعطيت له في القرار ١٤٤١» الذي تمّ تبنيه بالاجماع في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢. وحسب نص مشروع القرار، الذي لم يحدّد مهلة زمنية لبدء العمليات العسكرية ضد بغداد، فإن إعلان العراق عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها «يتضمن معلومات كاذبة ويغفل نقاطًا عدة». ومن جهة أخرى، أكدت مذكرة فرنسية،



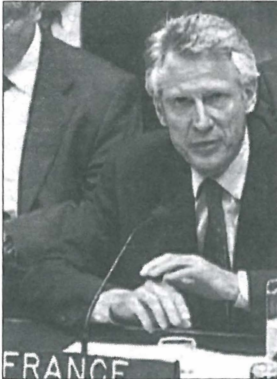
من اليمين رئيس «انموفيك» هانس بليكس يقدم تقريره إلى مجلس الأمن وبدا إلى اليسار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي (١٤ شباط ٢٠٠٣)

وقعتها روسيا وفرنسا ودعمتها الصين، ان اللجوء إلى القوة يجب أن يكون «الخيار الأخير»، وأن «الشروط لاستخدام القوة ضد العراق لم تجتمع بعد في الوقت الراهن».

– استهلّ شهر آذار على اجتماع قمة عربية في مصر لم يصدر عنه سوى «درس التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها العراق، وما يتهدّد الدول العربية من مخاطر...».

– في ٤ آذار، اصدرت وزارة الدفاع الاميركية أمرًا بنشر ٦٠ ألف جندي إضافي في الخليج ليرتفع عديد القوات في المنطقة إلى ٢٨٥ ألف جندي، فيما بلغ عديد الجنود البريطانيين ٤٨ ألفًا. وأظهر استطلاع للرأي في الولايات المتحدة أن غالبية الاميركيين يدعم سياسة الادارة الاميركية التي واصلت ضغوطها على الدول الاعضاء في مجلس الأمن لاستصدار قرار يتيح لها غزو العراق تحت مظلة دولية. واستمرت روسيا وفرنسا والصين على موقفها الرافض صدور أي قرار والمطالب باستمرار عمل المفتشين.

– في ٥–٦ آذار، عقدت قمة اسلامية استثنائية في الدوحة، دعت إلى استنفاد كل السبل السلمية لتجنيب المنطقة الاخطار، ورفضت ضرب العراق والمشاركة في



وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان يتحدث أمام مجلس الأمن (١٤ شباط ٢٠٠٣).

أي عمل عسكري. وشهدت القمة مشادة بين عزة ابراهيم ممثل الرئيس العراقي صدام حسين وبين الوفد الكويتي. وفي الوقت نفسه، بثّ موقع اسلامي على الانترنت (نقلته وسائل الاعلام العالمية) بيانًا نسبته إلى

تنظيم «القاعدة» يدعو المسلمين إلى ضرب «مصالح التحالف الصليبي–اليهودي».

– في ٦ آذار، احتدمت المواجهة الدبلوماسية بين أميركا ومعارضي الحرب على العراق. ورد البيت الأبيض على بيان فرنسي–روسي–ألماني يتعهد «عدم السماح بتمرير مشروع قرار في مجلس الأمن، يتيح استخدام القوة».

– في ٧ آذار، وفيما تحدى هانس بليكس ومحمد البرادعي الطروحات الاميركية التي شدّدت على أن العراق «يحتال على نزع السلاح»، منحت مسودة مشروع قرار معدّل قالت واشنطن ولندن انهما ستطرحانه قريبًا في مجلس الأمن الرئيس صدام حسين مهلة إنذار تنتهي في ١٧ آذار.

– في ٩ آذار، أبرز موقف معارض من داخل الولايات المتحدة ظهر في افتتاحية «نيويورك تايمز» التي اعتبرت أن ما قاله بليكس (رئيس لجنة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش والمراقبة – أنموفيك) «كان مدمرًا لموقف الولايات المتحدة (...) وان جهود الادارة الاميركية لربط العراق باعتداءات ١١ ايلول قد فشلت». وكذلك نشرت الصحيفة في العدد نفسه (٩ آذار) مقالة للرئيس الأسبق جيمي كارتر قال فيه إن هجومًا على العراق لن يكون «حربًا عادلة»، وأكد أنه «لا سابق له عمليًا في تاريخ الدول المتحضرة».

– في ١١ آذار، كرّر الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في مقابلة تلفزيونية، رفضه الحرب انطلاقًا من قناعته بأن «مواصلة عملية التفتيش» كفيلة بنزع التسلح العراقي، وايضًا تغيير النظام لأن «الدكتاتوريات ليس بوسعها الصمود في ظل الشفافية «التي يفرضها «نزع السلاح»، وقال «إن أول المنتصرين في الحرب، في حال وقوعها، هم الارهابيون الذين يتمنون المواجهة والصدام بين الحضارات والديانات».

– في ١٦ آذار، عقد لقاء قمة أميركي–بريطاني–اسباني في أرخبيل أزور (تابع للبرتغال، وحضره رئيس الوزراء البرتغالي)، أصدر فيه الزعماء الثلاثة «قرار الحرب».

– وفي ١٨ آذار، وجّه بوش خطابًا إلى الشعب الاميركي أمهل الرئيس العراقي صدام حسين وابنيه عدي وقصي ٤٨ ساعة للرحيل عن العراق وإلا واجهوا عملًا عسكريًا في وقت تحدده الولايات المتحدة. وقال: «وصلت الاحداث في العراق في الايام الأخيرة إلى مرحلة اتخاذ القرار (...) انشغل العالم ١٢ سنة في الجهود الدبلوماسية وأصدر مجلس الأمن ١٢ قرارًا (...) لكن ثقة العالم لم تقابل بالمثل (...) إن النظام العراقي يستمر في امتلاك الاسلحة، وهذا النظام له تاريخ في العدوان على جيرانه وعلى أميركا وعلى أصدقائنا وقد درّب ارهابيين من تنظيم القاعدة واستخدم أسلحة بيولوجية وكيمائية (...) سنفعل كل ما في وسعنا لالحاق الهزيمة بهذا النظام قبل أن يستفحل خطره (...) لقد عملنا في مجلس الأمن طوال ١٤ شهرًا ونصف الشهر، لكن بعض الاعضاء الدائمين (في إشارة إلى فرنسا وروسيا والصين) قال إنه سيستخدم حق النقض (...) هذه الحكومات تشاطرنا رؤيتنا ولكن ليس عزمنا (...) إن مجلس الأمن لم يرتق إلى مستوى مسؤولياته (...) لكننا نحن سنرتقي إلى مستوى مسؤولياتنا (...) إن صدام وابنيه يجب أن يغادروا العراق في غضون ٤٨ ساعة وإلا سيبدأ نزاع عسكري في وقت نختاره نحن (...) إننا نريد عراق حرًا ولسنا قوة احتلال، وبعد تحرير العراق لن تكون هناك حروب على جيرانكم (هنا كان يوجه كلامه إلى العراقيين) ولن تكون هناك مصانع سموم. هذا دكتاتور سيزول قريبًا (...) إن قواتنا ستعطي القوات العراقية تعليمات كي تتلافى هجماتنا (...) لا تدمّروا حقول النفط ولا تستخدموا أسلحة الدمار الشامل لأن هذه جرائم حرب ستجري المساءلة عنها قانونًا».

بدأت الحرب على العراق («الحرية للعراق») بمقاومة عراقية ضارية...: في صبيحة ٢٠ آذار (٢٠٠٣)، بدأت قوات «التحالف الاميركي–البريطاني» عملياتها العسكرية التي أطلقت عليها إسم «الحرية للعراق»، خصوصًا من جنوب العراق (ميناء أم قصر والمنطقة المحيطة وصولًا إلى البصرة) حيث كانت الجبهة من «اختصاص» القوات البريطانية في التحالف. ووقف العالم، على مدى ١٣ يومًا، مشدودًا ومتطلعًا بإعجاب إلى ما أبداه العراقيون من مقاومة باسلة، ومتوقعًا مقاومة أشرس وأطول على أبواب بغداد أو في داخلها. وبدا الاميركيون والبريطانيون، في ما ظهر بوضوح بالصورة والخبر في وسائل الاعلام، في حالة من الإرتباك جرى تفسيره على أنهم لم يكونوا يتوقعون مقاومة في المناطق الشيعية بل تصفيقًا لهم وتهليلًا بهم كونهم جاءوا ينقذون العراق من حكم صدام حسين.



قمة أرخبيل أزور (تابع للبرتغال)، في ١٦ آذار ٢٠٠٣، قرار الحرب وتحديد ساعة الصفر.
من اليمين رئيس الوزراء البرتغالي، الرئيس بوش، رئيس الوزراء الاسباني
أزنار ورئيس الوزراء البريطاني بلير.



واستمرت فرنسا تعارض الحرب بقوة. الرئيس الفرنسي جاك شيراك وطوني بلير



آخر صورة لصدام تظهره لدى توجيهه آخر كلمة له إلى العراقيين في ٩ نيسان ٢٠٠٣



جنود أميركيون يستريحون في أحد قصور صدام في بغداد

وفي هذا الجو برز موقف لوزير الخارجية البريطاني السابق والعضو البارز في الحزب الحاكم (حزب العمال) روبن كوك الذي دعا إلى سحب القوات البريطانية من الحرب على العراق التي وصفها بأنها دامية وغير ضرورية». وانتقد كوك، الذي استقال من حكومة توني بلير كوزير لشؤون البرلمان، في شدّة الرئيس جورج بوش ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد لأنهما «لا يعرفان ماذا سيفعلان الآن». ولكن بدا، في الوقت نفسه، أن الرأي العام البريطاني، الذي كان معارضًا للحرب قبل نشوبها، أصبح يخشى ضياع هيبة بريطانيا. فأظهر استطلاع جديد (٣٠ آذار) أن ٨٤٪ ممن شملهم يعتقدون بأنه يتعين على بريطانيا والولايات المتحدة «مواصلة الحرب حتى النصر».

وفي هذا الجو نفسه كثر حديث إدانة الحرب على العراق وقد تكون مقالة باتريك سيل (كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الاوسط، «الحياة»، ٢٨ آذار ٢٠٠٣) خير معبّر، وبإيجاز، عن هذه الادانة. ومما قاله:

«أيًا كانت النتيجة العسكرية لمعركة بغداد فإن الاميركيين والبريطانيين قد خسروا الحرب على الصعيدين السياسي والمعنوي (...) هذا في الوقت الذي انكشفت عملية الحرية للعراق بكونها مجرد انحراف شنيع يدعو إلى السخرية، ومجرد حرب استعمارية مبنية على مجموعة أكاذيب وأطماع وأوهام جيوسياسية ليس لها أي علاقة بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل أو بتحرير الشعب العراقي. فالعراق لا يشكل تهديدًا لأي طرف. ولم يثبت وجود علاقة بينه وبين الارهابيين الذين قاموا بعمليات ١١ ايلول، كما لم يقم أي دليل على كون العراق قد استمر في انتاج الاسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية. فكل هذه الدعاية الخبيثة ما هي إلا لإخفاء الأهداف الحقيقية للحرب والتي لم تتغير منذ عام ١٩٩١، ألا وهي تثبيت التفوق الاميركي الشامل في منطقة استراتيجية من العالم غنية بالنفط، وحماية التفوق الاسرائيلي الاقليمي واحتكار اسرائيل لأسلحة الدمار الشامل...

«ولعل أكثر ما يثير الرثاء وسط هذا الانحدار السياسي العام هو منظر رئيس الحكومة البريطاني توني بلير ووزير خارجيته جاك سترو في بحثهما عن أي غطاء. لكن الوقت قد فات، إذ أخذا يستخدمان خطابًا أوروبيًا متميزًا يتناقض مع المنطق العنيد لحلفائهم الاميركيين. صقور واشنطن يقولون الآن إن الأمم المتحدة اصبحت سياسيًا غير ذات موضوع لحل الأزمة

العراقية، وهي تحتاج إلى اصلاح من نوع نزع عضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن، في حين يقول بلير إن الامم المتحدة لا بد أن يكون لها دور مركزي في عراق ما بعد الحرب...».

... وانتهت بسقوط مريع لبغداد بعد أقل من عشرين يومًا على بدء الحرب: تحرك الاميركيون والبريطانيون على عجل وعقد بوش وبلير أكثر من لقاء، لمواجهة صمود العراقيين، وجرى كلام على تغييرات في التكتيكات العسكرية، بما فيها ازدياد الغارت الجوية والقصف المدفعي والصاروخي لبث الرعب في العسكريين العراقيين والمدنيين على السواء. ومنذ آخر أذار، بدأ تقدم البريطانيين من الجنوب في أكثر من مدينة، والاميركيين على مختلف الجبهات الأخرى زحفًا إلى بغداد.

ولدى وصول الاميركيين إلى أبواب بغداد توقع العالم صمودًا طويلًا للعاصمة، التي لم تصمد إطلاقًا، فكان سقوطها بيدهم أشبه بـ«تبخّر» أي مقاومة كانت متوقعة ومرجّحة، وتبخّر معها صدام حسين ونجليه وأركان حكمه. وبدأت تتكشف فضائح هذا الحكم، خصوصًا لجهة تبديد ثروات البلاد على القصور والتماثيل، حين أن الشعب في فقر مدقع والبلاد في حرب وحصار منذ قبل نحو ثلاثين سنة. وما أظهره العراقيون من غضب على النظام البائد، فضلًا عن الصور المبثوثة في وسائل الاعلام، ضيقت أي هامش أمام إمكانية عدم تصديق ما ارتكبه هذا النظام بحق شعبه.

وفي ١٠ نيسان (٢٠٠٣)، وجّه الرئيس الاميركي كلمة إلى الشعب العراقي، جاء فيها: «في هذه اللحظة يجري خلع صدام حسين ونظامه من الحكم وتنتهي حقبة طويلة من الخوف والقسوة. القوات الاميركية وقوات التحالف تعمل الآن داخل بغداد (...) إن حكومة العراق ومستقبل بلدكم سيكونان ملكًا لكم سريعًا (...) ستساعد قوات التحالف على ضمان النظام والقانون (...) سنساعدكم في إقامة حكومة تتمتع بصفة تمثيلية (...) عندئذ سترحل قواتنا المسلحة وسيتقدم العراق دولة موحدة مستقلة (...) ستنعمون بالحرية من أجل بناء حياة عوض بناء القصور لصدام ونجليه (...) ستكونون أحرارًا في الانخراط في الحياة السياسية. وكل الذين يتكون منهم بلدكم من أكراد وشيعة وتركمان وسنّة وغيرهم سيتحررون من الاضطهاد الذي قاساه الكثيرون (...) أنتم شعب طيب وموهوب، أنتم ورثة حضارة عظيمة...». وفي اليوم نفسه وجه توني بلير رسالة مشابهة إلى الشعب العراقي.

وخلال ايام قليلة تالية كان العراق بمجمله قد أصبح محتلًا.

العراق تحت الاحتلال الاميركي–البريطاني

(أبرز أحداث ١٠ نيسان–مطلع أيار ٢٠٠٣)

اغتيال الزعيم الشيعي عبد المجيد الخوئي (١٠ نيسان): زعيم شيعي عراقي كبير، عبد المجيد الخوئي نجل المرجع الراحل السيد ابو القاسم الخوئي، اغتيل في مسجد الامام علي في النجف الأشرف. وكان والده توفي خلال وجوده في الاقامة الجبرية عام ١٩٩٢ بعد سنة من الانتفاضة الشيعية على النظام العراقي البائد. وقد أقام عبد المجيد الخوئي في لندن بعد قمع هذه الانتفاضة وعاد إلى العراق في ٣ نيسان (قبل اغتياله بسبعة أيام). وهو الأمين العام لجمعية الخوئي الخيرية التي اتخذت لندن مقرًا لها، ولها فروع في نيويورك ومونتريال، وكان في مطلع العقد الرابع من العمر. وفي بيان لها في لندن، اتهمت المؤسسة «عملاء من النظام العراقي الذي يلفظ أنفاسه» بارتكاب الجريمة.

وعلى صعيد الشيعة في العراق، فقد فوجئ الاميركيون، وفق ما خرج من اعلامهم ومن تحليلاتهم، من سرعة تأكيد الشيعة لأنفسهم في ظل فراغ السلطة الذي خلفه سقوط نظام أصلاهم العداء والاضطهاد. فلم يمر يوم إلا وكانت لهم حشود ومظاهرات ضخمة في بغداد ومدن الجنوب، يشدّدون فيها على الوحدة الوطنية ويطالبون بخروج المحتلين. وكانت هائلة مظاهرتهم في ذكرى أربعينية الإمام حسين في كربلاء التي ضمت نحو ٥ ملايين متظاهر. وأما اكتشاف المقبرة الجماعية (٣ ايار) جنوب مدينة بابل (١٠٠كلم جنوب بغداد) فقد أتت بدليل حسي للعالم على مدى القسوة التي تعرّضوا لها إبان انتفاضة ١٩٩١.

وولفوفيتز وبيرل: فرنسا ستدفع الثمن والأمم المتحدة ستنهار (١١ نيسان): صقرا الادارة الاميركية: بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع، وريتشارد بيرل عضو مجلس المستشارين في البنتاغون، استعجلا التهديد

بعقوبات على معارضي الحرب. فاعتبر الاول ان على فرنسا «أن تدفع الثمن» على رغم ما كانت فرنسا قد بدأته من بذل جهود لاحتواء الخلاف بين ضفتي الأطلسي على خلفية معارضة رئيسها جاك شيراك الحرب على العراق وتصديه لمنح الحرب شرعية دولية. ووجّه الثاني (ريتشارد بيرل) حملته إلى الأمم المتحدة معتبرًا أنها ستنهار بانهيار نظام صدام حسين من دون أن يستبعد «ألا تختفي تمامًا».

رامسفيلد عن تحطيم العراقيين لتماثيل صدّام حسين: وزير الدفاع الاميركي علّق على تحطيم العراقيين لتماثيل صدام حسين (وهي بالمئات) انه عملٌ يثبت «كسر جدار الخوف». وتحدث عن انهيار نظام حزب البعث العراقي، مقارنًا بين نهاية زعيمه ونهاية رموز سياسية أخرى مثل لينين وستالين وتشاوتشيسكو. واعتبر أن الجامع المشترك بين الاربعة يتمثل بالحكم الدكتاتوري القمعي الذي يجرّد الشعوب من حقها في ممارسة الحرية، مدعيًا ان قوات التحالف ساعدت على إزالة أجواء الخوف والرعب، وان وجودها العسكري سينتهي حالما ينشأ نظام بديل قادر على تأمين الاستقرار والحريات العامة.

وانضمت أفغانستان إلى قافلة الدول الاسلامية الصديقة لاسرائيل: في ١٤ نيسان (٢٠٠٣)، نشرت وسائل الاعلام، نقلًا عن صحيفة «معاريف» الاسرائيلية أن وزير الخارجية الاسرائيلي سلفان شالوم تلقى أخيرًا رسالة من نظيره الأفغاني عبد الله عبد الله عبّر فيها عن أمله في تطبيع العلاقات والتعاون بين كابول وتل أبيب. وجاء في الرسالة أن الحكومة الافغانية «التي تكن مشاعر المودة لاسرائيل» ترغب في العمل والتعاون مع دول تتطلع إلى السلام. وكانت اتصالات تمت لفحص إمكان تقديم اسرائيل مساعدات لافغانستان في مجال الارشاد الزراعي ومساعدات أخرى لإعادة تأهيل أفغانستان، لكنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ باستثناء تبرع اسرائيلي بمبلغ ١٠٠ ألف دولار واقتراح بنقل معدات طبية وأدوية. وبهذا، انضمت أفغانستان إلى قافلة الدول الاسلامية التي بدأت «تتزاحم»، منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي (القرن العشرين)، لكسب ود اسرائيل وإقامة أفضل علاقات الصداقة معها.

سرقة متحف بغداد وحرقه و«سر خطير من أسراره»: في ١٤ نيسان (٢٠٠٣)، انقضت مجموعات من السرّاق واللصوص على متحف بغداد، وسرقت محتوياته وهشمت الواحه وتماثيله وقواريره (قُدّر مجموعها بنحو ١٨٠ ألف قطعة)، كما انقضت بحماسة مماثلة على تماثيل من حضارات نينوى وأور وبابل العظيمة. ولم يستجب قادة الجيش الاميركي لمناشدات موظفي المتحف كي يوفروا الحماية على رغم استمرار أعمال النهب. وقال بعض هولاء الموظفين إن أربع دبابات أميركية تمركزت أمام المتحف عندما سيطرت القوات الاميركية على بغداد، لكنها سُحبت قبيل «الهجوم» عليه لتتركه هدفًا سهلًا لزمر النهابين.

وبعد يومين، أي في ١٦ نيسان ٢٠٠٣، نشرت «الحياة» رسالة لمثقف عراقي، علي الشوك، تحمل في طياتها «درجة كبيرة من الخطورة الحضارية» باعتبار أن موضوعها لوحة في المتحف تمثّل وتكتب عن «الرجل الأول في التوراة» (والمكرّم جدًا لدى اليهود والمسلمين، وهو إبراهيم، أو أبراهام أو أبرام). يقول علي الشوك:

«في ٢٠٠٣/١٢/٢٣، أي قبل هذه الحرب المشؤومة بثلاثة أشهر، حررتُ (علي الشوك) رسالة إلى البروفسور الاميركي توماس تومبنسون، استاذ الدراسات التوراتية في جامعة كوبنهاغن (بعد أن فُصل من عمله في إحدى جامعات أميركا لأسباب تتعلق بمواقفه اللاإمتثالية الجريئة) جاء في هذه الرسالة:

«قبل عامين وقفتُ (علي الشوك) على معلومة تنطوي على أهمية كبيرة في علم الآثار، على ما أحسب، تتعلق بقصة ابراهيم الخليل، روى لي صديق يقيم حاليًا في فيينا عاصمة النمسا الخبر الآتي:

«عندما كان (الصديق) في هلسنكي العاصمة الفلندية قبل ثلاثين عامًا، أخبره السفير العراقي فيها، صالح مهدي عماش، أن فريقًا من المنقبين عثر في بداية انتقال حزب البعث العراقي إلى السلطة في العام ١٩٦٨، على لوح طيني عليه نقش مسماري باللغة السومرية، جاء فيه: إن ابنًا لملك سومري يدعي «أبرام» أو «أبرامو»، قام بمحاولة انقلابية ضد أبيه، بيد أن الأب الملك اكتشف المؤامرة ونفى إبنه.

»وأكد السفير صالح مهدي عماش لصديقي (صديق علي الشوك) أن قيادة حزب البعث، أو سلطة البعث، يومها، وكان هو أحد أعضائها المتنفذين، رأت أن تُبقي هذه المعلومة طي السر والكتمان، لئلا تترتب عليه إشكالات لها أبعاد دينية، لا سيما أن البعث كان معروفًا باتجاهاته العلمانية.



رامسفيلد في بغداد يوقع على لافتة المدينة (٣٠ نيسان ٢٠٠٣)



الحاكم الاميركي بريمر متوسطًا عددًا من زعماء العشائر العراقيين

«وأكدتُ (علي الشوك) للبروفسور تومبسون انني لست على ثقة تامة من صحة أو صدقية هذا الخبر، لأنه رُوي لي بالواسطة. لكنني لا أرى موجبًا للطعن في صحة خبر كهذا، لأن اختلاقه يبدو بعيد الاحتمال. وقلتُ للبروفسور تومبسون انني توجهت إليه بالذات بهذه الرسالة، ثقة مني فيه، ليكون على علم بهذا الخبر، وربما بأمل أن يلعب دورًا في إنقاذ هذا اللوح وأمثاله، إن وُجد في المتحف، خشية أن يتعرض المتحف إلى دمار، إذا وقعت الحرب. والتمستُ منه أن يحيطني علمًا بتسلّمه الرسالة، لأنني لم أكن واثقًا تمامًا من عنوانه، فقد أرسلت الرسالة إلى جامعة كوبنهاغن، قسم الدراسات التوراتية، التي كنت أعلم أنها احتضنته بعد أن فُصل من جامعته الاميركية. ويحزنني أنني لم أتلق أي إشعار من البروفسور تومبسون منذ ثلاثة أشهر، مع أنني ذكرت عنواني ورقم هاتفي.

«والآن وقد استبيح المتحف العراقي ومحتوياته، يدعوني وجداني، كمثقف عراقي حريص على صيانة آثار وطنه التاريخية التي تنطوي على أهمية حضارية عالمية كبيرة، أن أكشف عن سر هذا الخبر، إن كان لا يزال مجهولًا، لكي يصل إلى علم من لهم اهتمام بالموضوع،

عسى أن يفعلوا ما يستطيعون فعله لانقاذ هذا اللوح الاثري التاريخي العظيم الأهمية، واقتفاء أثره أينما كان مصيره» (انتهى كلام علي الشوك).

قضية تدمير متحف بغداد على يد رعاع مهتاجين، قد تكون ساقتهم «أدمغة عارفة تمامًا ماذا تفعل»، تشكل تحديًا كبيرًا أمام المحتلين حاملي «الحرية للعراق».

خبر وتساؤلات عن «صفقة عراقية-أميركية» بوساطة روس أدت إلى تسليم بغداد ونجاة صدام: في منتصف نيسان (٢٠٠٣)، أكدت صحيفة «سوفيتشكايا روسيا»، التي يشرف عليها الحزب الشيوعي الروسي، أن صفقة رتبها «خبراء روس» وتمت المصادقة عليها خلال زيارة مستشارة الأمن القومي الاميركية كوندوليزا رايس إلى موسكو قبل نحو أسبوع (أي في وقت كانت القوات الاميركية وصلت إلى أبواب بغداد وتهمّ بدخولها). ونشرت الصحيفة مقالًا كتبه ألكسندر بروخانوف، أحد رؤساء اتحاد القوى الشعبية الذي يضم الحزب الشيوعي وتنظيمات يسارية وقومية، أكد فيه أن المساومات بين الاميركيين ونظام صدام حسين بدأت قبل الحرب، وعرضت خلالها على قيادات بعثية وعسكرية ضمانات سلامة وأموال مقابل تسليم السلطة. وتابع أن المفاوضات تكثفت بعد المقاومة الضارية في الايام الأولى وسقوط قتلى في صفوف مشاة البحرية الاميركية. وشدّد بروخانوف، المعروف بعدائه للولايات المتحدة وأصدقائها في روسيا، على أن مجموعة من «الخبراء» المقيمين في سفارة روسيا الاتحادية في بغداد لعبوا دور الوسيط ونظموا اتصالات بين الاميركيين وجنرالات عراقيين عبر موسكو. وفي المرحلة الأخيرة وصلت رايس إلى موسكو في زيارة أحيطت بالسرية تم خلالها إنجاز الصفقة. فصدرت أوامر إلى الحرس الجمهوري العراقي بالانسحاب فيما تركت ممرات آمنة لانسحاب قيادات سياسية وعسكرية عراقية. ولمح بروخانوف إلى أن صدام حسين ربما كان في عدادها. وتساءل عما إذا كان الأخير انتقل إلى روسيا بعد تغيير ملامحه.

هذه الرواية لم يجر نفيها ولا تأييدها، وإنما سُكت عنها. ولكنها زخّمت من حديث استرجاع تاريخ علاقة الولايات المتحدة والنظام العراقي، ومنه أن صدام حسين كان إبان إنقلاب ١٩٦٨، الذي كان لوكالة المخابرات المركزية الاميركية يد فيه، عضوًا في حزب البعث يدرس القانون في القاهرة، وقد وضعه الانقلاب «بقوة على طريق السلطة». إلى تأييد الولايات المتحدة له أثناء الحرب العراقية-الايرانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ حتى بعدما استخدم أسلحة كيماوية لقتل آلاف الأكراد في حلبجة.

اعتقال الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية في بغداد: في نهاية الاسبوع الاول من دخول القوات الاميركية بغداد، اعتقل محمد عباس (أبو العباس) الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، المتهم بخطف سفينة «أكيلي لاورو» في ١٩٩٠ والوصول بها إلى ميناء أشدود في اسرائيل وتنفيذ عملية فدائية هناك. وتسببت عملية الخطف بمقتل رجل أميركي كان على متنها، ولم يكتب للعملية النجاح. وانتهى أبو العباس، بعد مطاردة له في أكثر من بلد عربي إلى الإقامة في بغداد حتى اعتقاله.

بليكس تحدث عن وثائق «مزورة» برزّت الحرب على العراق: في ٢٢ نيسان، التقى هانس بليكس، رئيس مفتشي لجنة «انموفيك»، أعضاء مجلس الأمن لمناقشة إمكان عودة فريقه إلى العراق. وفي اليوم نفسه، بثت «هيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية» (بي بي سي) حديثًا له، شكك فيه في المعلومات الاستخباراتية التي استخدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا لتبرير حربهما على العراق لإخفائه أسلحة دمار شامل. كما اتهم مسؤولين أميركيين بالسعي عمدًا إلى إضعاف الثقة بفريقه في الفترة التي سبقت الحرب، في محاولة لكسب تأييد سياسي للعمل العسكري. وقال: «من المقلق أن نرى أن كثيرًا من الوثائق التي استندت إليها العاصمتان، واشنطن ولندن، لإعداد ملفهما كان، كما يبدو، غير جدير بالثقة».

وصول غارنر إلى بغداد، تعيين بريمر حاكمًا: في ٢١ نيسان، وصل «حاكم العراق» الجنرال الاميركي المتقاعد جاي غارنر بصفة رسمية هي رئيس «مكتب إعادة الاعمار والمساعدة الانسانية»، أو «رئيس الادارة المدنية». وفي اليوم التالي توجه إلى شمال العراق حيث التقى زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال طالباني، وزعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني، ودعا إلى قيام حكم عراقي تتمثل فيه كل أطياف الشعب العراقي: «إن النظام العراقي الجديد سيكون له رئيس واحد وجيش واحد وحكومة واحدة (...) ما نريده هو قيام حكومة جديدة في العراق تمثل كل الشعب العراقي»، لافتًا إلى أنها «ستكون نوعًا من الفسيفساء».

لكن في ٣ أيار، أقدم بوش على إقصاء غارنر وتعيين أحد الوجوه المعروفة في الخارجية الاميركية، وهو بول بريمر، الرئيس السابق لمكتب مكافحة الارهاب في الوزارة، حاكمًا مدنيًا للعراق.

رامسفيلد وأوبراين في بغداد وقتلى في الفلوجة برصاص القوات الاميركية (٣٠ نيسان): تزامن وصول وزير الدفاع الاميركي إلى بغداد (٣٠ نيسان ٢٠٠٣) آتيًا من البصرة، مع إعلان رئيسه جورج بوش انتهاء المعارك الكبرى في العراق (وليس «انتهاء الحرب»)، ومع وقوع ١٨ قتيلًا عراقيًا برصاص الجنود الاميركيين الذين أطلقوا النار على متظاهرين ضد الاحتلال في بلدة الفلوجة (سنّية تبعد ٥٠ كلم غربي بغداد). وبعد ثلاثة أيام، اعتذرت القوات الاميركية في البلدة من زعماء عشائرها.

قال رامسفيلد، في رسالة مسجلة للعراقيين إن «هدفنا إعادة الاستقرار، وسيكون بإمكانكم تشكيل حكومة انتقالية (...) إن قوات التحالف ستبقى في العراق ما دام وجودها ضروريًا ولن تبقى يومًا واحدًا أكثر». وحضّ العراقيين على المساعدة في العثور على القادة السابقين (كان عدد منهم قد تمّ اعتقاله) وإزالة تأثير حزب البعث وتخليص العراق من المقاتلين الاجانب الذي قدموا من بلدان مجاورة.

وفي اليوم نفسه ومن بغداد، أعلن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية مايك أوبراين أن «قوات التحالف ستبقى في العراق ٩٠ يومًا». وقال بأن الوضع في البصرة التي يسيطر عليها البريطانيون أفضل مما هو عليه في بغداد الخاضعة للسيطرة الاميركية. في البصرة، كما قال، ٦٠٠ شرطي عراقي يعملون إلى جانب البريطانيين. أما في بغداد «فالوضع لا يزال غير مستقر تمامًا. هناك مقاومة يقومون بها خصوصًا عرب جاءوا إلى العراق عبر سورية».

وكان أوبراين قدم إلى بغداد لحضور المؤتمر العراقي الموسّع الذي رعاه الجنرال غارنر وحضره ٢٥٠ شخصية عراقية لمناقشة الادارة المقبلة للبلاد.

اشتباكات وانفجارات وفتاوى متضاربة وواشنطن لم تعلن انتهاء الحرب رسميًا: استهلّ شهر ايار على اشتباكات عنيفة بين الشرطة العراقية وأقرباء المعتقلين المتهمين بقتل الشيخ عبد المجيد الخوئي الذين هاجموا مخفرًا للشرطة في النجف. وهزّت بغداد انفجارات لم يُعرف مصدرها. ووسط حالة من «غموض أمني وسياسي ومصيري» يلف العراق، انقسم رجال الدين العراقيين إلى ثلاثة أفرقاء: فريق يفتي بجهاد الاميركيين، وآخر يدعو إلى عدم مهاجمتهم، والثالث صمت عن الاثنتين واكتفى بدعوة النساء للحجاب والرجال لإطلاق اللحى.

واشنطن بدت مرتاحة للوضع وغير مستعجلة. الرئيس بوش، في احتفائه بالجنود العائدين، أعلن (٢ أيار) «انتهاء المعارك الأساسية في العراق» مؤكدًا أن «معركة العراق كانت انتصارًا في الحرب على الارهاب التي بدأت في ١١ ايلول ٢٠٠١ وما زالت مستمرة». وسبقه الناطق باسم البيت الابيض معلنًا: «لا يمكن من الناحية القانونية الحديث عن انتهاء العمليات العسكرية طالما أن القوات الاميركية ما زالت تتعرض لاطلاق النار وترد عليه».

وفي الوقت نفسه، أعلن وزير الدفاع الاميركي، رامسفيلد، من لندن، أن العراق ما زال بلدًا غير آمن، وقال (في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره البريطاني جيف هون): «يجب عدم الوقوع في خطأ رهيب واعتبار أن العراق بات بلدًا آمنًا (...) هناك أشخاص يرمون قنابل يدوية على مقرات، وآخرون يطلقون النار على أشخاص». وسئل جيف هون عن مصير صدام حسين، فأجاب: «سنواصل التحقيق لمعرفة ما إذا كان مات أو لجلبه ليحاسب».

أنان ناشد مجلس الأمن تمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره...: في ٣٠ نيسان (٢٠٠٣)، عقد مجلس الأمن جلسة علنية للبحث في تجارب الامم المتحدة السابقة في النزاعات وما بعدها، ناشد خلالها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أعضاء المجلس «وضع الخلافات السابقة جانبًا»، والتركيز على مساعدة الشعب العراقي وتمكينه من «تقرير مصيره بنفسه»، وذكّر الاعضاء بأنهم في القرار ١٤٧٢ (قبيل اندلاع الحرب في ٢٠ آذار) التزموا بـ«احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وحق شعبه في اختيار مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية (...) فمصالح هذا الشعب يجب أن تكون لها الأولوية».

وفرنسا لا ترى فائدة من الجدل مع أميركا وروسيا متشدّدة: في اليوم نفسه (٣٠ نيسان)، قال وزير الخارجية الفرنسي، في مؤتمر صحافي، إن الجدل بين فرنسا والولايات المتحدة حول العراق «لا طائل منه (...) هناك مشاكل يجب حلها كحلفاء وأصدقاء عبر الاحترام

المتبادل (...) لا بد من العمل معًا (...) علينا أن نستنفر طاقاتنا وعلى كل منا أن يقدم مساهماته وإمكاناته (...) يرغب الاتحاد الاوروبي في المشاركة في إعادة بناء العراق...».

وفي اليوم نفسه ايضًا، أجرى وزير خارجية روسيا إيغور إيفانوف محادثات مع ممثل الاتحاد الاوروبي لشؤون الأمن والسياسة الخارجية خافيير سولانا تناولت ملفات عدة في مقدمها العراق. وقال إيفانوف إن «مشاورات ليست سهلة» تجري حاليًا مع الولايات المتحدة وأطراف أوروبية في شأن العراق، وشدّد على أن أي قرار يتخذه المجتمع الدولي يجب ألا يقوم «بالدرجة الاولى على حساب مصالح الشعب العراقي وأمن الشرق الاوسط». وقبل إيفانوف، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد فاجأ الاوساط السياسية بحديث «متهكم» من السياسة الاميركية والبريطانية في العراق، حتى أن البعض وصف الحديث بأنه حمل «رياح الحرب الباردة» من جديد. لكن كثيرين رأوا، قياسًا على تجارب سابقة في علاقات بوتين مع أميركا، انه هذه المرة «طرح برنامج الحد الأقصى وقد يخفض سقف المطالب» في محادثات لاحقة.

فلسطين (خريطة الطريق): إنتفاضة الأقصى، المندلعة منذ ايلول ٢٠٠٠، متواصلة بصورة شبه يومية ودموية (مئات القتلى، آلاف الجرحى والبيوت المهدمة للفلسطينيين...). استمر الرئيس الاميركي، كلينتون، في سنة ولايته الأخيرة، بمساعي التهدئة ومشاريع الحلول عبر مندوبيه ولقاءات القمة التي عقدها وسواها من اللقاءات التي دعا إليها، دون الوصول إلى النتيجة.

الرئيس جورج دبليو بوش حاول، في السنة الاولى من ولايته، مواصلة المساعي التي كانت جارية، لكنه سرعان ما توقف بذريعة «الارهاب» الذي ضرب ضربته في الولايات المتحدة نفسها (١١ ايلول)، فتحولت الانتفاضة، بالنسبة إليه وإلى إدارته «عملًا إرهابيًا» وأرييل شارون، رئيس الحكومة الاسرائيلية، الذي غاص في بحر من دماء الفلسطينيين، «رجل سلام». فكان إهمال أميركي تام، أو شبه تام، لقضية الفلسطينيين، يوازيه تفرّغ أميركي تام للحرب على «الارهاب» في أفغانستان وسواها من الدول، ثم على «نزع أسلحة الدمار الشامل» في العراق، تلته الحرب على العراق.

ومع انتهاء العمليات العسكرية في العراق ووقوعه تحت الاحتلال الاميركي-البريطاني بدءًا من ١٠ نيسان ٢٠٠٣، عاد حديث «الاهتمام الاميركي» (والاوروبي، الاهتمام الاوروبي لم ينقطع بمثل ما انقطع الاهتمام الاميركي) بالنزاع الاسرائيلي-الفلسطيني، ساعده في ذلك، كما كان يساعده دائمًا، اعتدال المسؤولين الفلسطينيين الذي انتهى (هذا الاعتدال) إلى تشكيل وزارة فلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن). وبلغت «عودة الاهتمام الاميركي» أوجها، في ٢ أيار ٢٠٠٣، عندما تحركت الولايات المتحدة في مجلس الأمن من أجل إعطاء شرعية دولية لـ«خريطة الطريق»، وطرحت مشروع بيان رئاسي يرحّب بإعلان الخريطة لـ«تحقيق رؤية دولتين ديمقراطيتين، اسرائيل وفلسطين»، كما يعيد تأكيد «الأهمية والحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط»، ويطالب دول المنطقة بالعمل معًا لإنهاء «الارهاب».

وجاء التحرك الاميركي، الذي اعتبره الفلسطينيون «غير كاف» لا تضغط الادارة الاميركية على شارون لإيقاف عملياته العسكرية وللقبول بخريطة الطريق، في وقت صعدت فيه «كتائب عز الدين القسام» (الجناح العسكري لحركة المقاومة الاسلامية-حماس) من لهجتها محذّرة من المس بسلاح عناصرها، ومعتبرة خريطة الطريق «خطة مشبوهة وعملية ينصبّ التعاون معها في دائرة التعاون مع الاحتلال المجرم».

ولاقت «خريطة الطريق» دعمًا جديدًا من الاتحاد الاوروبي الذي اعتبرها «نجاحًا كبيرًا للدبلوماسية الاوروبية». وشدّد وزراء الخارجية الاوروبيون المجتمعون في رودوس اليونانية (٢ أيار) على ضرورة تطبيق الخريطة، كما دعوا إلى استئناف حوار القاهرة لوقف العنف، وتوجيه «رسالة واضحة إلى سورية وايران لضبط المنظمات الفلسطينية الراديكالية لأن الأمن مهم جدًا لتطبيق الخريطة». كما شدّد الوزراء الاوروبيون على ضرورة عدم استبعاد الرئيس ياسر عرفات عن مساعي حلّ النزاع لأن ذلك «سيشكل خطرًا على شرعية سلطة رئيس الوزراء محمود عباس (أبو مازن)».

أما اسرائيل فتمسكت بإدخال ١٥ تعديلًا على «خريطة الطريق»، فيما برزت بوادر تباعد بين واشنطن وتل أبيب بعدما تردّد أن الادارة الاميركية تستعد لتكليف فريق دولي يضم مئة مراقب غالبيتهم من الاوروبيين مراقبة تنفيذ الخريطة. ومن التعديلات التي تتمسك بها اسرائيل حصر عملية المراقبة على التنفيذ بالجانب الاميركي في

اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي، الأمم المتحدة وروسيا)، وإلغاء حق العودة.

نشرت «الحياة» (١ أيار ٢٠٠٣، ص٦) نص «خريطة الطريق» تحت عنوان «خطة قائمة على الأداء ذات مراحل وخطوط زمنية واضحة تفضي إلى قيام دولة فلسطينية في حلول ٢٠٠٥».

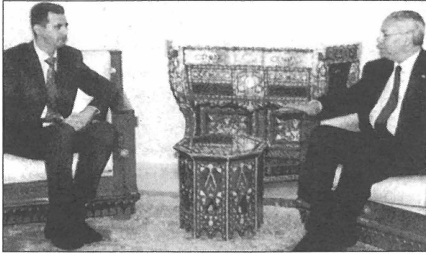
النص متوافق مع نظرة وتفسير المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الشرق الاوسط تيري رود لارسن الذي أكد من «القدس المحتلة» (٢ أيار ٢٠٠٣) ضرورة إيجاد حل «عادل» لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرارت الأمم المتحدة وتحديدًا القرار ١٩٤ بما يتوافق والمبادرة العربية في قمة بيروت التي تشكل أحد أساسات خطة «خريطة الطريق» الدولية لحل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي. وقال: «إذا نظرنا إلى خريطة الطريق فنجد أن هذه الخطة تعطي معايير لتسوية القضايا الرئيسة، فهي تنص على إقامة الدولة الفلسطينية بحلول العام ٢٠٠٥ وتنص على إنهاء الاحتلال الذي بدأ في ١٩٦٧. وفي ما يخص بقية القضايا فإنها تحيلنا إلى قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ وإلى المبادرة العربية للسلام التي تقول انه ينبغي التوصل إلى حل عادل ينهي معاناة اللاجئين الفلسطينيين (...) إن من البديهي أن أي حل سيأخذ باعتباره الحاجات الأساسية للطرفين بما يتضمن تنازلات مؤلمة من الجانبين (...) إن خريطة الطريق تتضمن إنشاء آلية لمراقبة التنفيذ اثناء المرحلة الاولى وأن اللجنة الرباعية ما زالت تستكمل المشاورات لإنشاء هذه الآلية (...) من البديهي ان الآلية ستكون تحت إشراف اللجنة الرباعية، ومن المفهوم انه من الأفضل للجميع ولكفاءة هذه العملية ان تكون تحت قيادة اميركية تحت مصطلح منسّق المراقبة...».

سورية: فور دخول قوات الاحتلال الاميركي بغداد بدأ الضغط الاميركي (والاسرائيلي) والاوروبي الدبلوماسي والسياسي يزداد على دمشق وتهديدها بـ«العقوبات» من خلال اتهامها بكسر أحكام مقاطعة العراق وإيواء فارين مطلوبين من العراق ومكاتب «لتنظيمات إرهابية» (الجهاد، حماس، حزب الله) وامتلاك أسلحة بيولوجية وكيماوية واحتلال لبنان...

فعشية احتلال بغداد، في ٩ نيسان، وجه نائب وزير الخارجية الاميركي المكلف مراقبة الاسلحة والأمن الدولي جون بولتون رسالة إلى سورية دعاها فيها إلى استخلاص العبرة من العراق، فيما أعلن وزير الدفاع الاميركي رامسفيلد ان «مسؤولين عراقيين كبارًا يفرون إلى سورية التي تستمر في توفير مساعدة عسكرية للعراق». وفي اليوم نفسه حذّر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو سورية من مساعدة نظام عراقي منهار. وفي اليوم التالي، حذّر نائب وزير الدفاع الاميركي بول وولفوفيتز سورية من «أي تدخل». ثم عاد عدد من أعضاء الكونغرس إلى إحياء مشروع قانون محاسبة سورية، وأضيف على عنوان المشروع عبارة «واستعادة لبنان كامل سيادته». ثم أوردت «واشنطن تايمز» تقريرًا جاء فيه أن عددًا من أبرز علماء الأسلحة البيولوجية العراقيين فروا إلى سورية. وأعلن ريتشارد بيرل ان سورية ستصبح هدفًا عسكريًا إذا تبينت حيازتها أسلحة دمار شامل عراقية. ثم أعلن الاميركيون انهم اعتقلوا ستة أفراد من حزب الله على الحدود العراقية-السورية. وفي مساء ١٣ نيسان، جاءت الاتهامات على لسان الرئيس جورج بوش الذي أعلن ان «لدى سورية أسلحة كيماوية»، ثم أعلن الناطق باسم البيت الابيض أن «سورية دولة إرهابية تؤوي إرهابيين». وكشف وزير الخارجية الاميركي كولن باول ان إدارة بوش تفكر في فرض عقوبات على سورية، فيما لوّح مسؤول أميركي بأن واشنطن لا تستبعد ضرب «أهداف عراقية» في سورية، وعاد رامسفيلد إلى التصريح بأن بلاده تملك معلومات «عن تجارب على أسلحة كيماوية في سورية خلال الأشهر الـ١٥ الأخيرة»، كما عاد سترو (الوزير البريطاني) إلى التصريح، فدعا سورية إلى «تغيير سلوكها» متحدثًا عن «أدلة على تعاونها مع العراق أخيرًا». وتزامنت هذه التهديدات مع إعلان المسؤول الاميركي ان الدولة العبرية بعثت إلى دمشق عبر واشنطن بلائحة مطالب تتمحور حول إزالة التهديد الذي يشكله حزب الله وتشمل إبعاده من جنوب لبنان وتجريده من الصواريخ ومنع وصول الامدادات العسكرية إليه من ايران وطرد التنظيمات الارهابية من سورية وتحديدًا «حماس» و«الجهاد الاسلامي».

وجاء الضغط كذلك من فرنسا، وبصورة محدّدة: تنفيذ القرار ٥٢٠ الصادر في ١٩٨٢ (إنسحاب الجيوش الاجنبية كافة من لبنان). ولأول مرة منذ أكثر من ٢٠ سنة يخرج مثل هذا الكلام الصريح من فرنسا المتعلق بانسحاب القوات السورية من لبنان، وجاء على لسان وزير الخارجية دومينيك دوفيلبان الذي أكد «ضرورة استعادة لبنان سريعًا استقلاله وسيادته».

وعشية وصول وزير الخارجية الاميركي كولن باول (٢ أيار) إلى دمشق، أكدت مستشارة البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس ان باول سيطلب من سورية حل حزب الله (في لبنان) والتوقف عن دعم الارهاب (...) وإغلاق مقار المجموعات الارهابية في لبنان». وفي محادثاته حذّر باول سورية من «عواقب» إذا لم تلتزم «فعلًا» المطالب الاميركية.



الرئيس السوري بشار الأسد وكولن باول في دمشق

لبنان: إن ما يمكن إيجازه: مواصلة الحكم وأهله والمستفيدين منه تبعيتهم الكاملة للحكم في دمشق وتنفيذهم إملاءات حكام دمشق في حدودها الأقصى وربما أكثر مما هو مطلوب إلى حد إحراج دمشق نفسها التي لجأت أكثر من مرة إلى «التنصّل» من بعضهم، ولكن دائمًا دون أن تقدم على أي فعل يترجم عمليًا هذا «التنصّل». هذا فضلًا عن الفساد والإفساد اللذين طاولا كل قطاع وكل عنصر في حياة اللبنانيين حتى بات الاقتصاديون يعنونون دراساتهم للأزمات الاقتصادية والمعيشية المترتبة على الفساد والإفساد بهذا العنوان (أو بما شابهه): «إن ثلثي كل لقمة من عيش كل لبناني أصبحا من نصيب السوري وأزلامه ومحسوبيه من اللبنانيين». يوازي ذلك طلاق تام بين أهل السلطة والشعب، «هذه السلطة تملك شرعية قانونية ودولية ولكنها تفتقر إلى المشروعية الشعبية. المعارضة تمتلك هذه المشروعية كاملة وكذلك المشروعية المبدئية. وثمة جناح معارض جذري هو التيار الوطني الحر (يتزعمه العماد ميشال عون) بات اليوم في موقع متقدم جدًا لا سابق له بعدما أضحت مطالبه هي نفسها العناوين الكبرى للمتطلبات الاميركية وكذلك الفرنسية من سورية. ولا يفيد في محاولة محو هذا الواقع لا تخوين هذا التيار وقائده، ولا قمعه تكرارًا لأن من شأن هذا القمع أن يمده مجددًا بمصل شعبي ودولي إضافي» (نبيل بو منصف، «النهار»، ٥ أيار ٢٠٠٣، ص٣). هذا في حين ارتفع صوت البطريرك صفير بتصريح لوكالة «فرانس برس» قال فيه: «لا نريد أن نكون مخدوعين. الدول الكبرى تهتم بمصالحها الذاتية (...) إذا قرأنا الحاضر في ضوء الماضي تعرفون ماذا ستكون نتيجة ثقة كبيرة مُنحت إلى القوى العظمى». وأوضح أن «السوريين نالوا إبان حرب الخليج في ١٩٩١ مكافأة لمساندتهم التحالف» الدولي الذي طرد العراقيين من الكويت، فحصلوا على حق البقاء في لبنان». وعبّر عن أمله في «تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين لبنان وسورية برعاية الأمم المتحدة لما فيه مصلحة البلدين».

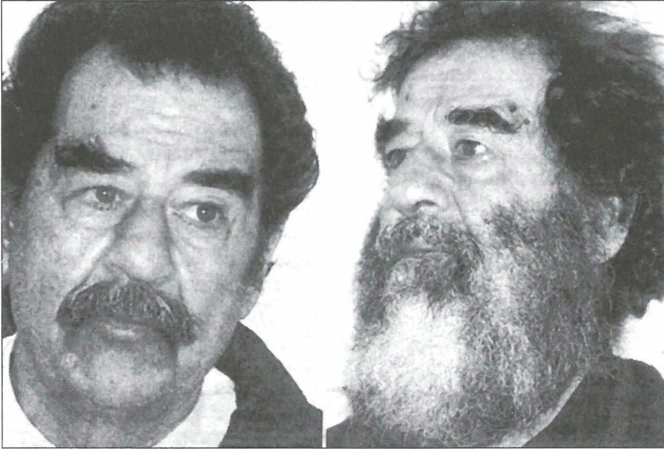
في إطار هذا الوضع اللبناني، السياسي الرسمي والشعبي والاقتصادي-الاجتماعي، زار كولن باول بيروت فور انتهاء زيارته دمشق، وكرّر في مؤتمر صحافي مطالب كان «أملاها» في دمشق، وأضاف إليها «انسحاب جميع، جميع القوات الأجنبية من لبنان». فانبرى أهل السلطة يردّون عليه بـ«تمسكهم بالقوات السورية الشقيقة»، وإلا فـ«الحرب الأهلية في لبنان»، متناسين تردادهم، هم أنفسهم، مئات المرات أنه «لولا القوات السورية والدور السوري لما كان لبنان نعم بانتهاء الحرب الأهلية وببناء جيش لبناني وطني...». الأمر الذي لم يجد تفسيرًا له سوى بـ«الفزع الشديد» من إنسحاب القوات السورية، وما سيليه من «فتح ملفات».

الدول العربية والاسلامية: وفي حين بدا الثنائي «الايراني-السوري» (أو الإيراني-السوري-اللبناني، فضلًا عن الفلسطينيين) في صورة «بعض مواجهة» للإملاءات الأميركية المنصبّة على المنطقة، ظهرت حكومات دول الجامعة العربية وحكومات دول منظمة المؤتمر الاسلامي (العالم الاسلامي) راضية بها مستسلمة لقدرها. وثمة نماذج لهذا المنحى:

– حكومة مصر وجدت «موقفها» في القول إنه «من الخطأ تصدير الديمقراطية بالقوة إلى دول المنطقة».

– وحكومة المملكة العربية السعودية التي بدت لاهثة لاسترضاء الاميركيين وإقناعهم بأن نظام المملكة لا زال قادرًا على أن يكون صديقًا موثوقًا، خصوصًا وأن

الاعلام الاميركي، مدعومًا بتصريحات مسؤولين في الادارة الاميركية أحيانًا، كان قد أنهك النظام السعودي باتهامه بمختلف ضروب تغذية الارهاب في العالم. إذ «يكفي ما ذكرته أرقام معاهد البحوث العربية من أن الصحف والمجلات الاميركية وحدها نشرت ما لا يقل عن عشرة آلاف مقال خصصت لانتقاد النظام السعودي بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١. إضافة إلى ظهور ٢٤ كتابًا تصبّ محتوياتها في هذا المنحى أشهرها «للإسلام وجهان» ولقد كتبه ستيفن شوارتز بروح عدائية سافرة تهدف إلى ربط تعاليم الوهابية بكل الاحداث الارهابية التي وقعت في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وفلسطين والشيشان. وطالب المؤلف الادارة الاميركية بأن تجمد رخص بناء الجوامع لأنها أصبحت مقرات لـ«القاعدة». والملاحظ أن شوارتز اختار شعارًا لكتابه استغله المعلّقون خلاصته «ليس كل مسلم هو إرهابي وإنما كل إرهابي هو وهّابي». كذلك طالب بفك ارتباط إدارة بوش مع المملكة لأنها لم تعد تمثل عامل استقرار في منطقة الشرق الاوسط. ولقد استوحت صحيفة «نيويورك تايمز» ومجلة «إيكونومست» من هذا الكتاب عددًا كبيرًا من مقالات الهجاء والانتقاد اللاذع. ومع ارتفاع وتيرة القدح والذم وامتناع الصحف عن نشر وجهة النظر السعودية، اضطر الامير عبد الله بن عبد العزيز إلى وصف الحملات الاعلامية الاميركية بالكذب المؤذي...» (سليم نصار، «الحياة»، ١٧ أيار ٢٠٠٣، ص١١).



صدام كما بدا، ملتحيًا ثم حليقًا، عند إعلان الاميركيين عن اعتقاله في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٣.
لم تهدأ مقاومة العراقيين للاحتلال الذي وعد بنقل السيادة إليهم في آخر حزيران ٢٠٠٤. أعمال عنف واغتيالات، أبرزها حادث تفجير سيارة مفخخة قضت على السيد الحكيم وعددًا من المصلين. وفي سياق ملاحقة الاميركيين لقادة نظام صدام عثروا على نجليه عدي وقصي وأردوهما بعدما أبدوه من مقاومة. وفي أجواء تصاعد الحديث عن خلافات كردية-سنية-شيعية وعن دولة كونفدرالية في العراق، تحدث، وللمرة الأولى، قائد القيادة الاميركية الوسطى الجنرال جون أبي زيد (في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤) عن احتمال اندلاع حرب أهلية في العراق، وتوقع تصاعد العنف مع اقتراب موعد نقل السيادة بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٠٤.
سياسيًا، وبلمحة سريعة، جرت مشاورات دؤوبة بين الاميركيين والاوروبيين خلال الشهرين الأولين من العام ٢٠٠٤، سادتها أجواء تفاهم حول تشجيع الديمقراطية في العالم العربي، مع تركيز الجانب الاوروبي على إقناع الاميركيين بـ«ضرورة اعتبار خصوصيات كل بلد، وكذلك الاقتناع بأن التغيرات السياسية لا تفرض من الخارج».

«صدام حسين أو ميلاد طاغية»

قبل ١٢ سنة من اندلاع الحرب واحتلال العراق، نشرت المجلة العالمية الذائعة الصيت لمستواها الرفيع ولجدية موضوعاتها وموضوعيتها، مجلة «سلكسيون»، النسخة الفرنسية لـ«ريدرز ديجست» الانكليزية («المختار» في النسخة العربية)، في عددها شهر شباط ١٩٩١، ص١١٩–١٢٦، مقالًا كتبه راشيل فليك، بعنوان «صدام حسين أو ميلاد طاغية»، واستهلته بمقدمة تقول: «إذا كان العراق نجح في بناء قوته العسكرية والصناعية، فذلك بفضل تواطؤ البلدان الغربية أو سذاجتها»، وجاء فيه:

إنه الغرب الذي صنع صدام حسين. مصانع السلاح السوفياتية اعطته مدفعيته ودفاعاته الجوية، ولكن الولايات المتحدة وأوروبا أعطياته كل ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية إلى الصواريخ الباليستية مرورًا بالعناصر الأساسية لصناعة القنبلة الذرية، فجعلتا من هذا الدكتاتور العراقي الصغير تهديدًا قائمًا للعالم.

بضاعة ولوازم خرجت من أوروبا ووقعت بين يديه بغفلة من موظفي الجمارك. ومشتريات أخرى كانت قد سُلّمت إليه عن معرفة تامة من قبل بلدان كانت تحتاج البترول العراقي أو أنها كانت تقوم، ببساطة، بأعمال تجارية.

الحكومة الاميركية تتحمل ايضًا المسؤولية، إذ كانت عازمة على إبقاء علاقاتها التجارية مع العراق حتى لا يخسر هذا البلد الحرب مع ايران، لأنها كانت لا تريد لحكومة آية الله الخميني الاسلامية الاصولية أن تسيطر على الشرق الاوسط. وأكثر من ذلك، فإن موظفي الخارجية الاميركية راحوا يعملون على تقليد الاوروبيين وقد بهرهم نجاح هؤلاء في أعمالهم التجارية مع العراق. كما راح اختصاصيو وزارة الخارجية الاميركية – يملأهم الزهو بـ«أهليتهم» في كل ما يتعلق بالثقافة العربية – يؤكدون أن صدام حسين يمثل «عنصر اعتدال» يمكن «التعاون» معه.

وهذه قصة فضيحة عشر سنوات من الإهمال:

١٩٨٠: بدأت الحرب في ١٧ ايلول مع قصف طائرات الميغ العراقية (السوفياتية الصنع) لإيران التي ردّت بقاذفات الفانتوم–٤ التي كانت الولايات المتحدة قد سلّمتها لشاه ايران قبل خلعه.

فرنسا أعلنت أنها ماضية في تنفيذ العقد الذي وقعته مع العراق، وهو عقد بيع بقيمة ١،٦ مليار دولار. وأكدت، فوق ذلك، ومع ايطاليا، على المضي في الالتزام بمساعدة العراق على تنمية طاقة المفاعل النووي أوزيراك (مفاعل تموز) لأغراض الاستعمال «السلمي». ولاحظت جريدة «لوموند» أنه «ليس بمقدور الحكومة المخاطرة بارتكاب ما يزعج بلدًا منتجًا للبترول».

١٩٨١: في نهاية شهر أيار، استنتج الاختصاصيون الفرنسيون أن مفاعل أوزيراك (مفاعل «تموز» بالتسمية العراقية)، وقد أشرفت أعمال بنائه على الانتهاء، يمكن استخدامه لصنع أسلحة نووية. وبعد أسبوع واحد، وعد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران العراق بتسليمه اليورانيوم.

في ٧ حزيران، قصف الطيران الاسرائيلي أوزيراك وحرم صدام حسين القنبلة الذرية، وعرضت العربية السعودية تقديم المال اللازم لإعادة بنائه. وكان جورج بوش نائب الرئيس الاميركي في عداد الزعماء الغربيين الذين أبدوا عن «انزعاجهم» من الضربة الاسرائيلية.

١٩٨٢: إزاء الرغبة الظاهرة لصدام في تخفيف دعمه لـ«الارهاب»، وطرده الفلسطيني أبو العباس، سحبت وزارة الخارجية الاميركية العراق من لائحة الدول الارهابية. فأتاح هذا الاجراء لصدام شراء أجهزة كومبيوتر وطائرات ومنتجات استهلاكية من الولايات المتحدة، وأن يحصل كذلك على قروض يضمنها مساهمون أميركيون خصوصًا من خلال هيئة تدعى «كومّوديتي كريديت كوربوريشن» (CCC). وباشر صدام حسين في إنفاق مبالغ كبرى لبناء قواعد لطائراته تحت الارض.

١٩٨٣: استشار عملاء عراقيون في سويسرا وفرنسا، وبصورة سرية، مستشارين مختصين في الاستثمارات. وبناء على توصياتهم، بدأ العراق يشتري أجهزة من الشركات الاوروبية المتخصصة في التكنولوجيا العسكرية. ولم تكن هذه هي المشتريات الأولى لصدام حسين، إذ سبق للمختبر الطبي الالماني «كارل كولب غمب» أن بنى له، منذ العام ١٩٨١، ستة «مصانع لمقاومة طفيليات المزروعات» في سامراء في العراق. وفي الخريف، أعلن صدام أن بإمكان هذه المنشآت إنتاج أسلحة كيميائية.

١٩٨٤: أنفق العراق ١٤ مليار دولار في السنة على مشتريات عسكرية في الحرب ضد ايران. ونشطت شبكة سرية من «التقنيين-المرتزقة» للاستفادة من هذه «الهبة السماوية»، وفي طليعتها شركة «ميزير شميت-بولكو-بلوم» في المانيا و«سنيا-ب ب د» في ايطاليا، وراحت توزع نشاطاتها من خلال السماح لموظفيها السابقين بإنشاء فروع مستقلة لهذه الشركات وشركات جديدة بهدف إنجاح العقود.

في شباط، أكدت الولايات المتحدة أن صدام حسين استخدم غاز الخردل ضد القوات الايرانية. وفي تشرين الثاني، وبعد أن تأكد إعادة انتخاب ريغان لولاية ثانية، أعلنت الولايات المتحدة عن إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

١٩٨٥: في أوروبا، بذل عملاء عراقيون ما في وسعهم لامتلاك صاروخ نووي «كوندور-٢».

وبدعم من صدام حسين، أسسّ مارشال ويلي، السفير السابق للولايات المتحدة في عُمان، هيئة عُرفت باسم «ساحة أعمال الولايات المتحدة-العراق»، هدفها تنشيط الاستثمارات الاميركية في العراق. نحو ٧٠ شركة كبرى، منها الشركتان العملاقتان «وستنغهوس» و«كاتربيلار»، شكلت جزءًا من هذه الهيئة.

في ايلول، طلبت شركة «إلكترونيك أسوشيتز» (نيوجرسي) السماح لها بأن تنقل إلى العراق جهاز كمبيوتر شبيه بالجهاز الذي يستعمله الأميركيون أنفسهم في قاعدة «وايت ساندز» للصواريخ في ولاية مكسيكو، وقالت الشركة أنه لن يستعمل إلا لأغراض بحثية. ووافقت وزارة الخارجية وكذلك وزارة التجارة، وحدّد موعد تسليم الجهاز للعراق في العام ١٩٨٧ من خلال شركة «م ب ب» (ميزيرشميث-بولكو-بلوم) الألمانية.

في تشرين الاول، قتل رجال أبو العباس الأميركي ليون كلينغوفر الذي كان على متن مركب «أشيل لورو». وكان أبو العباس يحمل جواز سفر عراقي، ولجأ، بعد العملية إلى العراق. لكن الولايات المتحدة لم تُعد هذا البلد إلى قائمة الدول التي تدعم الإرهاب.

١٩٨٦: باعت بريطانيا إلى العراق كل مخزونها من الثياب العسكرية الخفيفة المعدّة خصيصًا للحرب في الصحراء. وتبين، بعد أربع سنوات، ان الجنود العراقيين كانوا يتمتعون، في منطقة الخليج، بكامل ما يلزمهم من هذا العتاد، في حين أن الجنود البريطانيين كانوا يعانون من أثقال بزاتهم القديمة بانتظار البزات الجديدة.

١٩٨٧: في ١٧ أيار، أغارت طائرة ميراج عراقية (من صنع فرنسي)، عن طريق الخطأ، على الفرقاطة الاميركية «ستارك» وقتلت ٣٧ من رجالها. واكتفت وزارة الخارجية الاميركية بالاشارة إلى أن العراق قدّم اعتذاره وتعويضات عن القتلى وعن الفرقاطة. بعد ثلاث سنوات، وفي أعقاب غزو الكويت، أقرّ ممثل لوزارة الخارجية أن التعويضات المالية لم تُدفع أبدًا.

في آب، أعلن العراق أنه أطلق صاروخًا باليستيًا متوسط المدى.

١٩٨٨: أثار الأكراد، الذين يريدون الاستقلال عن العراق، غضب صدام حسين. فضرب، في ١٦ و١٧ آذار، مدينة حلبجة بالغازات السامة: ليس أقل من ٥ آلاف قتيل، وأكثر من ٧٠ ألفًا، يحمل عدد كبير منهم جروحاته، لجأوا إلى تركيا.

في الولايات المتحدة، طالب عضوان في مجلس الشيوخ بعقوبات ضد العراق. لكن الحكومة اعتبرت هذه المبادرة مبكرة وفي «غير أوانها»، وجرى تجميدها في مجلس الممثلين. وفي هذا الوقت، كفل البنك الاميركي للصادرات والواردات مشتريات العراق من المواد الكيميائية الاميركية المضادة للطفيليات الزراعية، علمًا أن مسؤولي البنك كانوا يعتقدون، على الارجح، أن هذه المواد كان العراق يستخدمها لصناعة الاسلحة الكيميائية.

في ١٧ تموز، انتهت حرب ايران-العراق من دون غالب أو مغلوب.

١٩٨٩: بين شباط ١٩٨٨ وتموز ١٩٨٩، حصل أحد فروع بنك ايطالي (فرع أتلنتا)، ومن دون أي سماح رسمي له بذلك، على مبلغ ثلاثة مليارات دولار كقروض سرية للعراق، ذهب جزء منه إلى شركات بريطانية وأميركية وألمانية غربية لتصدّر إلى العراق تكنولوجيات عسكرية ضرورية، وجزء آخر للمصرف المركزي العراقي.

ومع ذلك، لم ينسَ الكونغرس الاميركي مسألة الغازات السامة، فعرقل، في كانون الاول، المساعدة التي كان بنك الصادرات-الواردات قد أعدّها للعراق.

١٩٩٠: في كانون الثاني، خرق الرئيس جورج بوش، باسم «المصلحة القومية»، الحظر الذي كان فرضه الكونغرس على بنك الصادرات-الواردات لمنعه من منح اعتمادات للعراق. وفي شباط، وضعت إذاعة صوت أميركا العراق في قائمة الدول البوليسية. لكن وزير الخارجية جيمس بايكر طلب من السفيرة الاميركية في بغداد تقديم الاعتذارات على هذه النشرة الإخبارية.

في الشهر نفسه، حصل العراق على حق السماح له بشراء، من كاليفورنيا، أجهزة تصوير فائقة الحداثة. إذ كان العراقيون، في ١٩٨٥، قد تقدموا بأول طلب لهم للحصول على هذه الأجهزة وأعلنوا في الأثناء أنها ستستخدم في علم التحريج وتحليل التربة... وعلى رغم أن أحد موظفي وزارة الدفاع قد لاحظ أن هذا النوع من الأجهزة يفيد جدًا ويمكن أن يستخدم في المعرفة الفضائية وفي تحديد وجهة سير الصواريخ، لم تتردد وزارة التجارة في إجازة تصديره إلى العراق. ووحده الحظر الشامل بعد غزو الكويت أوقف شحنه إلى العراق.

أصبح صدام حسين أكثر نزوعًا للحرب. أعلن أن على الكويت والعربية السعودية إلغاء ديونهما للعراق البالغة ٣٠ مليار دولار، ودفع ٣٠ مليارًا إضافيًا إذا كانتا لا ترغبان بالمتاعب.

في ٢٨ آذار، أوقف موظفو الجمارك في لندن خمسة أفراد مهتمين بنقل مُكشّفات كهربائية إلى العراق معدّة لتشغيل وإطلاق أسلحة نووية. وبعد أسبوع، أعلن صدام من على التلفزيون: «نحن لا نحتاج قنبلة ذرية. إننا نملك سلاحًا كيميائيًا ثنائي التركيب».

في نيسان، طلب بوش من صدام التوقف عن الإدلاء بتصريحات حربية. وطلب في إطار دوائره الخاصة، من خمسة شيوخ يقودهم الجمهوري روبرت دولي، تمرير رسالة أكثر دبلوماسية إلى صدام حسين. وفي بغداد، قدّم دولي اعتذاراته للانتقادات التي بثتها إذاعة صوت أميركا، وأطلع صدام على رغبة بوش في أن يرى العلاقات بين البلدين أكثر تحسنًا. ولدى عودته إلى الولايات المتحدة قال للرئيس أن صدام حسين «قائد يمكن للولايات المتحدة أن تناقشه».

في حزيران، نانسي كاسّيباوم، عضوة جمهورية في مجلس الشيوخ عن ولاية كنساس، هالها ما تنامى لها عن أن عراقيين قاموا بتعذيب وقتل أطفال أكراد لإجبار أهلهم على الخضوع. فقررت وضع حد للقروض التي سمحت بها هيئة «كومّوديتي كريديت كوربوريشن» (CCC)، وقالت: «إن هذا يضرّ بمبيعات قمح كنساس، ولكن يجب اتخاذ الموقف احيانًا وبصورة علنية».

جون كيلي، معاون وزير الخارجية، اعترض على هذا الاجراء في ما كان يتحدث باسم الحكومة، وذلك بذريعة ان العقوبات الاقتصادية لا تخدم «الأغراض» الاميركية.

في منتصف تموز، حرّك صدام جيشه. وفي ٢٣ تموز، كشفت أقمار التجسس الاميركية أن هناك نحو ثلاثين ألف جندي عراقي يتجمعون على الحدود الكويتية. وفي اليوم التالي عبرّت الولايات المتحدة عن انزعاجها بإجراء مناورات بحرية لقواتها وقوات الامارات العربية المتحدة.

في ٢٥ تموز، استدعى صدام حسين سفيرة الولايات المتحدة للاحتجاج على هذه المناورات وللتهديد بإطلاق عمليات إرهابية في الولايات المتحدة. فأجابت السفيرة أبريل غلاسبي بالثناء «على جهوده في إعادة إعمار العراق». ثم سألته عن الوجود العسكري الكثيف على الحدود الكويتية، مؤكّدة أنها إنما تسأل هذا السؤال «بدافع الصداقة وليس المواجهة».

في ٢٧ و٢٨ تموز، أخطرت المخابرات الاميركية حكومتها بإمكانية غزو الكويت. وفي ٢٩ تموز، أعاد العراق تشغيل أجهزة الرادار في مؤشر واضح لهجوم وشيك. وفي ٣٠ تموز، كان هناك أكثر من ١٠٠ ألف جندي عراقي قرب الحدود.

وأثناء نقاش في مجلس الممثلين الأميركي، سُئل معاون وزير الخارجية عما ستفعله القوات الاميركية إذا غزا العراق الكويت. فأجاب جون كيلي أن ليس للولايات المتحدة أي التزام إزاء الكويت.

في ١ آب، أنذرت وكالة المخابرات المركزية الاميركية الحكومة من جديد بأن العراق على وشك غزو الكويت. وانقضى النهار ووزارة الخارجية لم تُخطر بعد حتى السوّاح في المنطقة. وفي الساعات الاولى من صبيحة ٢ آب، غزا العراق الكويت.

مضى وقت طويل قبل أن تعترف الدول المعنية بجهلها للأمر. وفي حين كانت الجيوش البريطانية تتجمع في العربية السعودية، كانت الشركات العراقية مستمرة في عملها في لندن تحت «أسماء مستعارة». وكانت باريس لا تزال متردّدة في إعطاء الولايات المتحدة المعلومات التي كانت قد طلبتها منها حول الأجهزة الفرنسية المستعملة من قبل العراق لتعطيل رادارات طائرات الأواكس. وأما

المانيا فلم تضع حدًا لمبيعاتها من الاسلحة إلا عندما فُرض الحظر الشامل على العراق.

وفي حين كانت أميركا تحرّك قواتها لحربها الأهم منذ حرب فيتنام، كانت وزارتا الخارجية والتجارة تسعيان للحصول على إذن لشركة آي بي إم (IBM) يمكّنها من بيع أجهزة كمبيوتر عملاقة لشركة برازيلية لها روابط مع العراق. وكان كثر لا يزالون يعتقدون أن صدام «قائد معتدل». فبعد شهر من غزو الكويت أعلن ريتشارد مورفي معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط: «أستمر في الاعتقاد أن العراق دولة يمكن معها إقامة علاقات متبادلة مفيدة جدًا».

وفي حين كانت القوات العسكرية تتجمع ضد العراق (خريف ١٩٩٠)، كان هانس-هينو كوبيتز، الاختصاصي في شؤون الشرق الاوسط والمقيم في لندن، يرى الأشياء من منظور مغاير تمامًا، وكتب يقول:

«لقد أغمضنا عيوننا لأن بعض الشركات كانت تريد كسب المال ولأن صدام كان مفيدًا لنا ضد ايران. إن صدام حسين هو فرانكشتاين خلقه الغرب».

وما قالته مجلة «سلكسيون» منذ شباط ١٩٩١ أكده في مطلع كانون الثاني ٢٠٠٤ السفير الأميركي الأسبق في السعودية الخبير العريق بقضايا المنطقة جيمس آكينز الذي تنقل كدبلوماسي في المنطقة لأكثر من عشرين عامًا من سورية إلى لبنان إلى العراق، ثم في أوروبا في كل من فرنسا وايطاليا. ومما قاله آكينز في لقاء حواري مغلق في «المعهد الدولي للحرية» في واشنطن: «... إن الشعب الاميركي الذي أبدى حماسه لدى اعتقال صدام، لا يعرف أن صدام كان في ما مضى حليفًا لنا. وزير الدفاع الحالي دونالد رامسفيلد زاره في االثمانينات بصفته حليفًا لأميركا. ولا شك أن معظم الاميركيين يجهلون كل شيء عن زيارة السناتور روبرت دول لصدام عام ١٩٩٠ عندما كان يسعى للترشح للرئاسة الاميركية، وقد رافق دول كل من السناتور ميتز بنام من ولاية أوهايو، والسناتور سيمبسون من ولاية وايومينغ. في تلك الفترة كنت أنا في العراق، وسمعت من مصادر عراقية ما دار خلال اللقاء. كما سمعت انتقادات عنيفة من مناوئين لصدام قالوا خلالها أن الاميركيين لا يعرفون مع من يتعاملون، فصدام وحش بشري. وبحسب ما نُقل إلي يومها فإن السناتور سيمبسون قال لصدام خلال اللقاء: «اننا نتفهم امتعاضك من الاعلام الذي يهاجمك، وليتنا في أميركا نستطيع التعاطي مع الاعلام مثلما تفعل أنت هنا». بالطبع ليست أميركا مسؤولة عن غزو صدام للكويت، ولكنها كانت سعيدة قبل عشر سنين عندما هاجم ايران على الرغم من أن الكثير من العقلاء العراقيين أوصوه بعدم المغامرة بالحرب ومن هؤلاء أحد أصدقائي الراحل عدنان حمداني الذي كان يومها يشغل منصب وزير التخطيط وكان صديقًا لصدام وقريبًا منه، فنصحه بعدم مهاجمة بلد يمثل ثلاث مرات مساحة العراق، حيث لن يستطيع هذا الفوز بمنطقة عربستان (خوزستان) الغنية بالنفط، لأنه سيستثير الحماسة القومية الايرانية فينسى الايرانيون موقفهم من النظام القائم يومها، ويهبون للدفاع عن أرضهم تمامًا كما فعل الروس في الحرب العالمية الثانية عندما هبوا للدفاع عن أرض روسيا المقدسة وليس عن النظام البولشفي. والحال ان حمداني أعدم بيد صدام شخصيًا الذي كان في مصاف الاصدقاء بالنسبة إلى أميركا في تلك الحقبة» («النهار»، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤، ص٣).

صورة بن لادن وعملية ١١ ايلول ٢٠٠١، أو الكبرياء المجروحة، جعلت الاميركيين يبرّرون لادارتهم حربها على أفغانستان ثم على العراق وخروجها بالثانية على القوانين والأعراف الدولية:

صورة عملية ١١ ايلول ٢٠٠١، مقرونة بـ«طالبان» وممارسات إمارتها الاسلامية في أفغانستان البعيدة كل البعد عن روح العصر وقيمه خصوصًا لجهة احترام حقوق الانسان والإرث الحضاري للبشرية (قبل وقت قصير من العملية فجرّت طالبان تمثال بوذا في أفغانستان) والنظرة إلى المرأة... وبحليفها تنظيم «القاعدة» وزعيمه أسامة بن لادن الذي بدأ، منذ أوائل التسعينات، يصف القوات الاميركية والغربية في الخليج بـ«الكافرة»، وصولًا إلى تفجير سفارتي أميركا في تنزانيا وكينيا (١٩٩٨)، ثم تفجير المدمّرة «كول» في عدن (٢٠٠٠)، ثم عملية تفجير مبنيي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) في فيرجينيا في ١١ ايلول ٢٠٠١... ومقرونةً، استطرادًا، بـ«الارهاب الاسلامي» وبالخوف من امتلاكه أو انه يمتلك فعلًا «أسلحة الدمار الشامل»... هذه الصورة، وقد رُكّبت وحُبكت سياسيًا وإعلاميًا بعناية، جعلت الاميركيين يفوّضون رئيسهم وإدارته الحرب على أفغانستان، ثم على العراق رغم الخروج بها على القوانين

والأعراف الدولية، على أساس أن نظام صدام حسين الحاكم في العراق على علاقة بتنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن وأنه يمتلك أسلحة دمار شامل يهدّد بها شعبه (خصوصًا وقد سبق له واستعمل أسلحة إبادة كيماوية ضد الأكراد من شعبه) والدول المجاورة والعالم.

لكن ما إن انتهت الحرب على العراق بـ«تبخّر» نظام صدام حسين ودخول القوات الاميركية بغداد، وببدء المقاومة العراقية بعد ايام قليلة، وبعد مرور شهور دون العثور على أي دليل كان الاميركيون والبريطانيون يستخدمونه لتبرير حربهم سوى ما يشهد على دكتاتورية نظام صدام حسين (سجون وتعذيب ومقابر جماعية)، حتى بدأت تزداد الأصوات (حتى في بريطانيا والولايات المتحدة) المندّدة بالحرب والواصفة إياها بـ«المؤامرة» وداحضة الأسباب الاميركية المعلنة للتدخل العسكري من مسألة أسلحة الدمار الشامل «التي لم يعثر عليها بعد»، إلى وقف دعم نظام صدام حسين لشبكة الارهاب لا سيما القاعدة «التي لم يُعثر بعد على رابط بينها وبين نظام صدام»، إلى مسألة تحرير الشعب العراقي من النظام الدكتاتوري، إذ «إن هذه المهمة هي للشعب وليس للأميركيين». وكثيرًا ما ينتهي أصحاب هذه النظرية، نظرية «المؤامرة الاميركية» التي قدّمت اسبابًا معلنة وأخفت الأسباب الحقيقية للحرب على العراق، إلى اعتبار أن الأسباب الحقيقية وغير المعلنة كامنة في تعزيز الأمن الاقليمي لاسرائيل وإلغاء الخطر الذي يشكله العراق على دول خليجية وتعزيز الشركات النفطية الاميركية. وما قول وزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد إن الحرب على العراق هي حرب «استباقية» (حزيران ٢٠٠٣)، أي انها «حرب على نوايا صدام حسين»، سوى دليل على ما أصبح للأصوات القائلة بـ«المؤامرة» من صدقية أو مسموعية لدى الرأي العام.

يبقى لتطورات الايام القادمة القريبة والبعيدة، أن تدحض أو تؤكد بعض أو أكثر ما يتداول حاليًا عن اسباب الحرب على العراق.

من هو أسامة بن لادن؟: أظهرته الادارة الاميركية والاعلام الاميركي «العدو الاول لأميركا» من خلال إمساكه بزمام أمور «إمارة أفغانستان الاسلامية» وتبعية أميرها الملا عمر وتنظيم «طالبان» له، وقيادته تنظيم «القاعدة» الذي توصل إلى زرع فروع له في بلدان ومناطق عديدة في العالم، بما فيها الدول الغربية والولايات المتحدة نفسها، هدفها ضرب المصالح الاميركية في العالم. فشكّل أسامة بذلك الخلفية الرئيسية في الذاكرة الاميركية للحرب على الارهاب أينما كان في العالم التي أعلنتها الادارة الاميركية غداة عملية ١١ ايلول ٢٠٠١.

ولد أسامة بن لادن (والمرجع الرئيس لسيرته «المرصد الاعلامي الاسلامي» في لندن، أواخر العام ٢٠٠١) في الرياض العام ١٩٥٧. وكان والده محمد عوض بن لادن واحدًا من أبرز المقاولين الأثرياء في الخليج، قُتل في حادث طائرة العام ١٩٧٠ مخلفًا عددًا كبيرًا من الابناء والبنات، وكان أسامة الثالث والاربعين بين البنات والصبيان.

تلقى أسامة تعليمه الابتدائي والثانوي والجامعي في جدة، وتخرّج من جامعة الملك عبد العزيز بعدما درس الادارة العامة، وكان في هذه الفترة بدأ احتكاكه بالحركات الاسلامية مطلعًا ومتأثرًا بأفكار سيّد قطب، أحد أبرز قادة جماعة «الاخوان المسلمين» المصرية. ولعل ذلك ما يفسّر العلاقة الوثيقة التي ربطته في ما بعد بجماعة «الجهاد» المصرية التي تتبنى فكر سيّد قطب (راجع مصر، ج١٨) الذي يقوم أساسًا على مبدأ «الحاكمية».

بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان (١١ كانون الثاني ١٩٧٩)، رتّب رحلة له إلى باكستان مع «الجماعة الاسلامية» الباكستانية قادته إلى بيشاور حيث التقى بعض قادة المجاهدين الافغان ضد السوفيات أمثال عبد رب الرسول سيّاف وبرهان الدين ربّاني. وعاد بعد شهر إلى بلاده حيث انكب على جمع تبرعات عينية ومالية هائلة للمجاهدين عاد بها إلى بيشاور حيث أمضى شهرًا واحدًا ايضًا. أما زيارته الأولى لافغانستان فكانت في العام ١٩٨٢، وبعدها بدأ يشارك في قتال السوفيات، وأسس «بيت الأنصار» و«مكتب الخدمات» مستفيدًا، مثله مثل باقي المجاهدين الافغان، من الدعم الهائل الذي قدمته بعض الدول الاسلامية (وفي مقدمتها باكستان) والدول العربية، وتقاطر العرب بكثافة للمشاركة في الجهاد الافغاني ضد السوفيات، وكذلك الولايات المتحدة الاميركية التي لم يتمثل دعمها الهائل للمجاهدين بفتح فروع لـ«مكتب الخدمات» في أراضيها أو في التدريب العسكري والعتاد الخفيف والمعلومات، بل تطور إلى تزويدهم صواريخ «ستينغر» التي أفقدت الجيش السوفياتي سيطرته المطلقة على الاجواء الافغانية وكانت العامل الحاسم في هزيمته في أفغانستان. وتجدر هنا الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن «المرصد الاسلامي في لندن» لم يأت

على ذكر أي علاقة أقامها بن لادن مع أي جهة أمنية أميركية أو سواها حين أن عددًا لا يحصى من الكتب والكتابات تناولت علاقته كما علاقة تنظيمه «القاعدة» وكذلك «طالبان» منذ نشأتها في باكستان، بالاجهزة الأمنية الباكستانية والاميركية. وإنها بالذات دلالات بالغة، في هذا السياق، النداءات المتكررة التي كانت تطلقها بعض الحكومات العربية، خصوصًا المصرية والجزائرية، استنادًا إلى ما تتوافر لديها من معلومات جراء تحقيقات قضائية تجريها مع موقوفين «إسلاميين متشددين» لديها، وتتوجه بها إلى الحكومات الغربية، وخصوصًا الاميركية والبريطانية، لرفع حمايتها عن الاسلاميين المتشدّدين اللاجئين إليها وتسليمها المطلوبين منهم.

وما هي «القاعدة»: أما تنظيم «القاعدة» فقد أسسه أسامة بن لادن بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان (١٩٨٨) من العرب الذين شاركوا في الجهاد ضدهم (الافغان العرب)، وكان هدفه، خصوصًا بعد عودته إلى السعودية حيث بدأت السلطات تضيق عليه الحركة مع الاستعدادات الاميركية وقتها لحرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، ثم عودته إلى أفغانستان حيث فشل في التوسط بين فصائل المجاهدين المتقاتلة فطلب من أنصاره عدم التدخل في صراعاتها، السعي إلى إقامة حكم إسلامي حيث يمكنه في الدول الاسلامية وخصوصًا العربية.

في ١٩٩١، غادر بن لادن أفغانستان إلى السودان حيث أمضى واحدة من أهم الفترات في حياته، إذ استطاع هناك مواصلة إعداد مقاتليه إعدادًا عسكريًا في مزارع كان يديرها في مناطق سودانية. كما أتاح له وجوده في هذه الدولة وعلاقته مع كبار المسؤولين فيها البقاء قريبًا من أحداث المنطقة، خصوصًا في الخليج والقرن الافريقي ومصر ودول المغرب العربي. فبدأ تنظيم القاعدة يوسع نشاطه في شكل لافت، فأنشأ عددًا كبيرًا من الشركات لتكون «واجهات» لتسهيل عمل القاعدة ولدعم حكومة الخرطوم التي قدّمت له بالمقابل الكثير من التسهيلات، بحيث تمكن من توطيد علاقته بالكثير من الجماعات الاسلامية في العالم العربي والاسلامي، وتحديدًا مع أعضاء «جماعة الجهاد» المصرية، و«الجماعة الاسلامية المسلحة» في الجزائر، ومع ليبيين. ومن أخطر ما حاول بن لادن القيام به في السودان وكشف عنه بعض الذين اعتقلوا من قادة التنظيم محاولته شراء «يورانيوم» عام ١٩٩٤. ومن السودان أرسل أحد قادة التنظيم (أبو حفص المصري) ليتولى إعداد الصوماليين لقتال القوات الاميركية التي وصفها بن لادن بأنها «رأس الافعى» التي تريد التمدد من الصومال للإحاطة بالعالم الاسلامي المجاور في السودان والجزيرة. وفي ١٩٩٣ تطورت المواجهات بين القوات الاميركية وفصائل صومالية يقودها فارح عيديد، وشاركت مجموعات تدعمها «القاعدة» في تلك المعارك التي قُتل فيها كثيرون من الجنود الاميركيين وسحلت جثثهم في شوارع موقاديشو، وأدّى ذلك إلى إنهاء مهمة القوات الاميركية في الصومال، وسحبها إلى سفن في عرض البحر قبل الانسحاب نهائيًا.

اعتبر بن لادن هذا الانسحاب نصرًا. فزاد من دعمه لفصائل جهادية في اليمن، خصوصًا في حضرموت التي تتحدر منها عائلته. وفي هذا الاطار حاول أنصاره الهجوم على قوات أميركية كانت متوقفة في عدن في طريقها إلى الصومال. إلا أن علاقته بجماعة «الجهاد» اليمنية ضعفت بعد انتهاء «حرب الانفصال» في اليمن (١٩٩٤) وتمكن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من استيعاب العديد منهم. ورشح عن القضاء الاميركي (نتيجة تحقيقات مع معتقلين متهمين) أن أسامة بن لادن كان في تلك الفترة يحضّر لعمليات ضد السعودية. وفي هذا السياق جاءت حادثة تفجير الخُبر الذي استهدف مقر سكن القوات الاميركية في الظهران (حزيران ١٩٩٦). ولم يتبنّ بن لادن تفجير الخُبر ولا تفجير الرياض الذي وقع في وقت سابق (١٩٩٥)، لكنه أيّدهما. ومثل ذلك التأييد بداية مرحلة جديدة في علاقته بأوضاع الجزيرة العربية (في ١٩٩٤، قررت السلطات السعودية سحب جنسيته السعودية).

ولما بات وجود بن لادن في السودان يسبّب حرجًا كبيرًا لحكومة البشير السودانية بادر هو إلى ترتيب عملية خروجه بصورة سرية إلى أفغانستان. وما إن وصلها حتى بادر بتوجيه رسائل إلى قادة الفصائل الأفغانية المتحاربة كرّر فيها التزامه عدم الدخول في صراعاتهم ومعاركهم التي كانت محتدمة حول كابول. وكانت قوات الحزب الاسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار تحاول دخول العاصمة الأفغانية حيث تخندقت قوات الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني وقائده العسكري أحمد شاه مسعود. ولم تكن حركة «طالبان» دخلت آنذاك جلال آباد (المدينة التي قصدها بن لادن آتيًا من السودان) ولم يكن أحد يتصور ان كابول نفسها يمكن أن تسقط في يديها خلال وقت قصير.

عندما وقع انفجار الخُبر (حزيران ١٩٩٦) وأسفر عن مقتل ١٩ أميركيًا كان بن لادن وصل لتوه إلى أفغانستان، وأصدر بعد ايام باسمه الشخصي بيانًا بعنوان «إعلان الجهاد لإخراج الكفار من جزيرة العرب»، فكان ذلك البداية العلنية لحربه لإخراج الاميركيين من الخليج والعالم الاسلامي. وبعد فترة قصيرة، كانت المدن الأفغانية تتساقط الواحدة بعد الأخرى في يد «طالبان»، وسريعًا ما جرى اللقاء والتوافق بين أمير «طالبان» الملا عمر وبن لادن، وساعد أنصار بن لادن قوات طالبان في صد هجومين شنتهما قوات مسعود ودوستم في اتجاه كابول. وفي بداية ١٩٩٨، نجح بن لادن في استصدار فتوى من نحو ٤٠ عالمًا من طالبان ومن باكستان تؤيد موقفه الداعي إلى إخراج ما أسماه «القوات الكافرة» من الخليج. وبدأ اعتماده الأساسي على حلف تنظيمي وثيق مع قادة «جماعة الجهاد» المصرية، خصوصًا مع زعيمها الدكتور أيمن الظواهري، وتعود علاقتهما إلى أيام الجهاد الأفغاني ضد السوفيات في الثمانينات.

راجع الرجلان، بن لادن والظواهري، طريقة تعاطي «القاعدة» مع الولايات المتحدة، وتوافقا على أن هذه الدولة هي «العدو الأول» للمسلمين في العالم، وأن دعمها بعض الدول العربية هو السبب الأساسي في فشل جهود إسقاط أنظمة حاكمة فيها، وتوصلا، في مطلع ١٩٩٨، إلى ضرورة «إعلان الحرب» على الاميركيين أينما وُجدوا، بعدما كانت حربهما محصورة، منذ ١٩٩٦، بالوجود الاميركي في المنطقة. وفي ٢٣ شباط ١٩٩٨، أعلن بن لادن بيانه الشهير باسم «الجبهة الاسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين»، وضمّنه «فتوى» تجعل قتل الاميركيين، مدنيين وعسكريين، ونهب أموالهم «فرض عين» على مَن استطاع من المسلمين في كل أنحاء العالم. ووقع البيان أسامة بن لادن وأيمن الظواهري (زعيم جماعة الجهاد)، والشيخ رفاعي طه (المسؤول عن «مجلس الشورى» في «الجماعة الاسلامية» المصرية)، وزعماء مجموعتين اسلاميتين من باكستان ومجموعة اسلامية من بنغلادش. وأثار البيان مخاوف الاميركيين، كما أثار خلافات داخل المجموعات والحركات الاسلامية في العالم. لكن بن لادن أصرّ على إباحة دم الاميركيين، وعقد في أيار ١٩٩٨ مؤتمرًا صحافيًا في منطقة قريبة من الحدود الباكستانية–الأفغانية كرّر فيه تهديداته لأميركا، وأطلق التهديدات ذاتها رفيقه أيمن الظواهري. وشنت أجهزة الاستخبارات الأميركية حملة طالت خصوصًا المصريين المشتبه في انتمائهم لـ«جماعة الجهاد» بالتعاون مع حكومات أوروبا ومنطقة البلقان (خصوصًا ألبانيا). وأصدرت جماعة الجهاد، في آب ١٩٩٨، بيانًا هدّدت فيه بالرد.

وفي صباح ٧ آب ١٩٩٨، دخلت شاحنة الموقف الأمامي للسفارة الاميركية في كينيا ناقلة قنبلة ضخمة دمّر انفجارها مبنى السفارة وعددًا كبيرًا من المباني المحيطة، وقُتل ٢١٣ رجلًا وامرأة وطفلًا، وأصيب آلاف غيرهم، والكثير منهم بالعمى نتيجة الزجاج المتناثر من النوافذ، ولم تكد تمر دقائق حتى تكرر الأمر نفسه أمام السفارة الاميركية في دار السلام (١٢ قتيلًا وعشرات الجرحى). ولم تمض سوى أيام قليلة حتى أعلن المحققون الاميركيون توصلهم إلى فك خيوط مؤامرتي التفجير وربطهما بابن لادن، وكشفهما لأسماء المنفذين الذين نجحوا في الفرار. وبعد أيام ردّت أميركا بقصف أربعة معسكرات تشتبه في انها تابعة لابن لادن في أفغانستان، ومصنع للأدوية في السودان اشتبهت في وجود علاقة لصاحبه بزعيم «القاعدة»، وبدأت ضغوطاتها على «طالبان» الحاكمة في كابول لتسليم بن لادن، والقيام بحملة أمنية واسعة متعقبة خلايا القاعدة في العالم.

ونجحت الولايات المتحدة في حشد تأييد واسع في مجلس الأمن، شمل روسيا والصين، لفرض عقوبات على «طالبان» ولإرغامها على تسليم أسامة بن لادن. ولم يكن



أسامة بن لادن

للعقوبات التي فرضها المجلس على «طالبان» (١٩٩٩) مفعول يذكر في إقناعها بتسليم «ضيفها». وشُنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف مَن يُشتبه في أنهم أعضاء في القاعدة خصوصًا في بريطانيا والمانيا وبلجيكا وهولندا واسبانيا وألبانيا وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية خصوصًا أذربيجان. وعشية احتفالات الألفية الميلادية الثالثة (١٩٩٩-٢٠٠٠). تمكنت السلطات الاردنية من رصد تحركات ناشطين اسلاميين كانوا يخططون لضرب زوار أميركيين ويهود يحتفلون في مواقع دينية قرب البحر الميت، واعتقلت العشرات منهم. وفي الليلة نفسها، اعتقل رجال الجمارك الاميركيون عند نقطة عبور بين ولاية واشنطن والحدود الكندية شابًا جزائريًا كان في طريقه لتنفيذ عملية تفجير كبيرة في مطار لوس أنجلس. وظلّ الاميركيون يعلنون من حين إلى آخر تأهبًا لقواتهم في المنطقة أو إغلاقًا لبعض سفاراتهم حول العالم على أثر معلومات عن تهديدات محتملة باستهدافها، حتى كان ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٠، عندما نجح زورق يقل شخصين من الاقتراب من المدمرة الاميركية «يو إس إس كول»



لوحة متخيلة نشرتها مجلة «إندبندنت» البريطانية في دلالة إلى ما يجتاح قسم من الرأي العام الغربي، الاميركي خصوصًا، من معتقدات دينية «أبوكاليبسية» أبرزها الرواية التي تقول إن العالم سينتهي قريبًا في معركة بين المسيح والمسيح الدجّال التي ستنشب في مرج ابن عامر شمال فلسطين (أرماجدون)

خلال توقفها في ميناء عدن للتزود بالوقود والاصطدام بها وانفجاره ما أحدث ثقبًا كبيرًا فيها، ففقدت كول ١٧ من بحارتها المارينز وجرح ٣٩. وتبين للسلطات اليمنية أن مخططي العملية نجحوا في الفرار إلى أفغانستان.

وصباح الثلاثاء ١١ ايلول ٢٠٠١، خُطفت طائرة بعد قليل من إقلاعها من مطار بوسطن وحوّل الخاطفون مسارها باتجاه البرج الشمالي لمركز التجارة العالمية الشاهق وضربته. وبعد ١٨ دقيقة ضربت طائرة مخطوفة أخرى البرج الجنوبي، وخطفت ثالثة إلى العاصمة واشنطن لتضرب مقر وزارة الدفاع (البنتاغون)، ورابعة كانت في طريقها إلى هدف رابع لو لم يقاوم الركاب الخاطفين فسقطت في غابة في ولاية بنسلفانيا (وقدّر عدد القتلى الاجمالي في ذاك اليوم بنحو ٥ آلاف قتيل)، وشكل هذا اليوم كارثة لكبرياء أميركا، وأعلن رئيسها جورج دبليو بوش حربًا «طويلة» على الارهاب، وتبنى بن لادن العمليات وهدّد بالمزيد. وأبدى المجتمع الدولي قبولًا عامًا بالحرب على أفغانستان وإطاحة «طالبان» وملاحقة بن لادن وعناصر «القاعدة»، لكنه تحفظ على الحرب على العراق، ثم سرعان ما بدأ، بعدها (وبما في ذلك في بريطانيا وأميركا بالذات) يثير اسئلة محرجة جدًا في وجه الحكومتين البريطانية والاميركية: أين الدليل على علاقة نظام صدام حسين بالارهاب الاسلامي أو الدولي أو بالقاعدة؟ أين الدليل على امتلاك أسلحة الدمار الشامل؟ وهل من حق دولة التدخل عسكريًا لاطاحة نظام دكتاتوري في دولة ثانية؟.

زعماء، رجال دولة وسياسة

(رؤساء الولايات المتحدة، وردت سيرهم تباعًا، من الرئيس جورج واشنطن إلى الرئيس الحالي جورج دبليو بوش، في باب النبذة التاريخية).

• **أتشيسون، دين** Acheson, Dean **(١٨٩٣–١٩٧١)**: وزير الخارجية في عهد الرئيس ترومان. ولد من أب انكليزي وأم كندية. درس الحقوق في جامعة يال. مساعد وزير المال الفدرالي (١٩٣٣). اشترك في مؤتمر بريتون وودز (١٩٤٤) حيث شارك في إيجاد نظام نقدي جديد للعالم الغربي. ساهم في ١٩٤٧ في وضع سياسة الرئيس ترومان القاضية بتقديم مساعدة إلى تركيا واليونان، كما كان أحد واضعي الخطة التنفيذية لمشروع مارشال. أصبح في ١٩٤٩ وزيرًا للخارجية، وحمل مع الرئيس ترومان حتى ١٩٥٣ مسؤولية الدبلوماسية الاميركية سواء إزاء الحلف الأطلسي ومعاهدة السلام مع اليابان ومحادثات السلام مع كوريا والمسألة الصينية (قيل إن سياسته سهّلت وصول ماو تسي تونغ إلى زعامة الصين) أو إزاء إعادة تسليح المانيا. ظل يمارس نفوذًا كبيرًا على سياسة بلاده الخارجية حتى وفاته.

• **أنطوني، سوزان (١٨٢٠–١٩٠٦)**: مناضلة من أجل إلغاء التمييز العنصري وتحرر المرأة. ولدت في مدينة أدامس (ولاية ماساشوستس). انضمت باكرًا إلى مجموعة من الفتيات والنساء رحن يناضلن من أجل فرض قانون يعطي المرأة الاميركية حق التصويت (وقد صدر هذا القانون بالفعل، ولكن في ١٩٢٠، أي بعد رحيلها بـ١٤ سنة).

منذ طفولتها عرفت سوزان طعم الاستقلال والحرية، إذ كان أبوها من طائفة الكويكرز، ولكنه كان من أنصار إلغاء العبودية ومتحمسًا للرئيس أبراهام لينكولن. بدأت تخوض نضالها بصورة جدية منذ ١٨٥٦. فانضمت إلى «الجمعية الاميركية لإلغاء العبودية»، وظلت تعمل ضمن إطارها حتى الحرب الأهلية. وبعد أن طرأ شيء من التحسن على وضعية السود، كرّست نشاطها لتحرر المرأة، فأسست مع رفيقتها اليزابت كادي ستانتون مجلة «الثورة» التي واصلت صدورها حتى ١٨٧٠ حين اضطرت إلى التوقف تحت الضغوط. فراحت، ورفيقاتها، ينظمن التظاهرات والاعتصامات، وحاولن في ١٨٧٢ اقتحام مركز للاقتراع في مدينة روشستر، فانهال رجال الشرطة عليهن بالضرب، واعتقلت وسجنت. وبعد خروجها من السجن، راحت تجول في طول الولايات المتحدة وعرضها محاضرة حول حقوق المرأة، وأسست وشاركت في أعمال مجلسين نسائيين كبيرين: «الجمعية القومية لحق النساء في الانتخاب» و«الجمعية الاميركية لحق النساء في الانتخاب». ثم عملت مع بعض رفيقاتها على إصدار

مؤلف ضخم في أربعة أجزاء حول تاريخ حركة النساء ومطالبتهن بحق الانتخاب، وصدر الجزء الاول في ١٩٠٢ واعتبر مرجعًا أساسيًا في الولايات المتحدة والعالم. وفي ١٩٠٤، وكانت قد بلغت الرابعة والثمانين، زارت برلين لتشارك في مؤتمر نسائي عالمي احتفى بها وخصّها بالتكريم.

* **أولبرايت، مادلين** Albright, M. (**١٩٣٧**–): وزيرة الخارجية في ولاية الرئيس كلينتون الثانية (١٩٩٦–٢٠٠٠).

ولدت في براغ. وبعد سنتين، أي في ١٩٣٩، غادر والدها جوزف كوربيل وهو يهودي، وحملها معه وكان دبلوماسيًا اعتنق الكاثوليكية ليهرب من اضطهاد النازيين، تشيكوسلوفاكيا إلى بريطانيا. وفي ١٩٤٨ هاجرا إلى الولايات المتحدة، واستقرا في دنفر، حيث عمل والدها استاذًا جامعيًا ثم عميدًا لكلية الدراسات الدولية في جامعة دنفر (كان والده تاجر أخشاب يهودي، ودرس هو في السوربون، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون في براغ عام ١٩٣٣، وانضم إلى السلك الدبلوماسي التشيكوسلوفاكي).

قضت مادلين معظم وقتها في الدراسة في دنفر، وبفضل منحة دراسية التحقت بكلية واليسلي ثم بجامعة كولومبيا. حازت الاجازة في العلوم السياسية (١٩٥٩)، والماجيستر (١٩٦٨). وفي أثناء التحضير للدكتوراه درست على البروفسور زبيغنيو بريجينسكي، وسارت على خطاه عندما أصبح وزير الخارجية في عهد كارتر، وعينها في وظيفة ملحق للعلاقات البرلمانية في مجلس الأمن الوطني. من هنا تمكنت أولبرايت من بناء شبكة اتصالات وعلاقات أفادت منها لاحقًا.

في ١٩٨٢، مرّت مادلين أولبرايت بأزمة كبيرة عندما أعلن جو أولبرايت، زوجها منذ ٢٣ سنة، عن رغبته بالطلاق لأنه يحب امرأة أخرى. لكنها تمكنت من الامساك بسرعة بزمام أمورها، وعملت استاذة في جامعة جورجتاون. وفي ١٩٨٨، شاركت في اللجنة التي نظمت الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي مايكل دوكاكيس وتعرفت للمرة الاولى على بيل كلينتون.

في ١٩٩٣، عينت سفيرة لدى الأمم المتحدة، فعمدت إلى تعزيز سياسة بلدها ووصف سياسة الرئيس الاميركي بيل كلينتون بالتبصر وبعد الرؤية والدبلوماسية ولا سيما في ما يتعلق بالتدخل العسكري والسياسي. واستمرت في هذا المنصب إلى تاريخ تعيينها وزيرة للخارجية في كانون الثاني ١٩٩٦.

* **بانش، رالف جونسون** Bunch, R.J. (**١٩٠٤–١٩٧١**): دبلوماسي وعالم اجتماع أميركي أسود. بعد عدة رحلات دراسية قام بها إلى آسيا وأفريقيا وأوروبا، شغل مناصب مهمة في وزاراتي الحربية والخارجية أثناء الحرب العالمية الثانية. خلف الكونت برنادوت كوسيط للأمم المتحدة في الشرق الاوسط (١٩٤٨–١٩٤٩)، ثم عين أمينًا عامًا مساعدًا للأمم المتحدة للشؤون السياسية الخاصة. نال جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٠.

* **باول، كولن** Powell, C. (**١٩٣٧**–): وزير الخارجية الحالي (بدءًا من مطلع ٢٠٠١)، وعسكري جنرال سابق. ولد في حي برونكس في مدينة نيويورك وفي بيئة تتسم بالفقر والتعددية مرورًا بسني دراسته وما صاحبها من تململ وجد له علاجًا في الالتحاق بالجيش. وهو أسود «مائل إلى البياض»، إذ إن أجداده من أصول أفريقية ووالديه مهاجران من جزيرة جامايكا. ويذكر في كتابه «رحلتي الاميركية» My American Journey (صادر في ١٩٩٥) أن بعض أسلافه يعودون إلى أصول أوروبية ويهودية مختلفة. خدم، وهو جندي، في فيتنام حيث انتقد، في كتابه، أسلوب العمل دون أن يذكر الأبعاد السياسية، ويكتفي بإشارة عابرة إلى مجزرة «مي لاي» التي ذهب ضحيتها المئات من المدنيين الفيتناميين، علمًا انه كان هو الذي اكتشف الوثائق التي تؤكد تورط الجيش الاميركي فيها. بعد فيتنام، أخذ ينسج علاقات سياسية، خصوصًا مع شخصيات جمهورية صاعدة، ومنهم كاسبار واينبرغر خلال عهدي الرئيسين ريغان وجورج بوش (الأب). فتولى منصب مستشار الأمن القومي عام ١٩٨٧، ثم عين عميدًا لهيئة رؤساء الاركان في القوات المسلحة عام ١٩٨٩، وكان لباول تورط محدود في قضية بيع الأسلحة لإيران وتحويل العائدات للكونترا (في نيكاراغوا)، واقتصر دوره فيها على تنفيذ القرارات لا صياغتها. إلا أن المحقق المستقل في هذه القضية أدانه لمحاولته التكتم على وزير الدفاع آنئذ صديقه كاسبار واينبرغر.

أما بداية ظهور باول على الصعيد الشعبي فتعود إلى حرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١). فكان على رأس الذين توّجهم الاعلام في بادئ الأمر ابطالًا في هذه

الحرب. إلا أن تخلّف هذه الحرب عن الوصول إلى النتيجة المرتقبة منها، أي سقوط النظام العراقي، أدّى إلى إعادة تقييم لأدوار «أبطالها». فأشار البعض إلى أن باول كان من عداد الذين فضلوا اللجوء إلى العقوبات لدفع النظام العراقي إلى الانسحاب من الكويت بدلًا من إرغامه بقوة السلاح، كما انه كان من دعاة عدم المضي قدمًا بـ«عاصفة الصحراء» بعد اندلاعها، وصولًا إلى بغداد. وأجاب باول على نقاده، في كتابه، بالتنصل من مسؤولية القرار، إذ إن دوره، بصفته رئيسًا لهيئة رؤساء الاركان، قد اقتصر على طرح جميع الاحتمالات أمام الرئيس جورج بوش (الأب) الذي فضّل الحسم العسكري أولًا، ثم ارتأى التوقف دون إسقاط النظام العراقي.

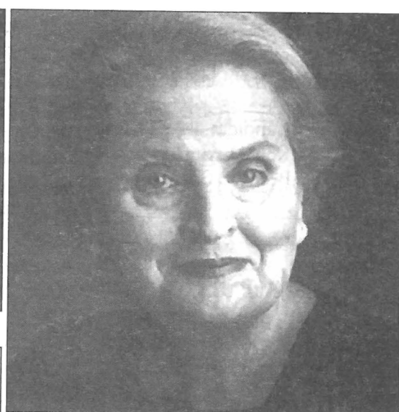
بعد الحرب على العراق، زاد باول من بروزه السياسي، وأصبح إسمه مطروحًا كمرشح محتمل لرئاسة الجمهورية (١٩٩٦). وبقي مبعدًا عن إدارة كلينتون في ولايتيه الاولى والثانية. ومع فوز الرئيس جورج دبليو بوش، عُين وزيرًا للخارجية واعتبر من المعتدلين في إدارة بوش بمواجهة «صقورها» (ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، كوندوليزا رايس...) (راجع النبذة التاريخية).

* **براون، هارولد** Brown, H. (**١٩٢٧**–): عسكري وسياسي أميركي. وزير في عهد الرئيس جونسون وعهد الرئيس كارتر. ولد في نيويورك في عائلة يهودية. درس الفيزياء في جامعة كولومبيا وحاز على دكتوراه دولة في الفيزياء النووية، وكُلف بإجراء أبحاث في كولومبيا بين ١٩٤٥ و١٩٥٠ ثم في جامعة كاليفورنيا. اختاره الرئيس جون كينيدي مديرًا لدائرة الابحاث في البنتاغون (١٩٦١–١٩٦٥). في ١٩٦٥، عيّنه الرئيس جونسون وزيرًا لسلاح الجو، فأشرف من منصبه هذا على الحرب الجوية في فيتنام حتى تخليه عن منصبه عام ١٩٦٩. وبعدها أعلن أنه لم يكن من مؤيدي هذه الحرب واعتبرها كارثة في تاريخ الولايات المتحدة. عينه الرئيس نيكسون (١٩٦٩) عضوًا في البعثة الاميركية المكلفة بإجراء مفاوضات مع السوفيات حول تحديد الأسلحة الاستراتيجية، ثم رئيسًا لمعهد باسادينا التكنولوجي في كاليفورنيا. وفي ٣ كانون الثاني ١٩٧٧ عينه الرئيس كارتر وزيرًا للدفاع.

* **برغر، ألمر** Berger, E. (**١٩٠٨**– ؟): حاخام وكاتب يهودي أميركي. معاد للصهيونية، كرّس وقته لفضح إدعاءاتها. ساهم وقاد «المجلس الاميركي لليهودية» ليتصدى به لإقامة دولة يهودية صهيونية (اسرائيل) باعتبار أنها لا يمكن أن تمثل جميع اليهود لا قوميًا ولا سياسيًا. زار بلدان الشرق الأوسط عام ١٩٥٥ وكتب رسالة من القدس وصف البؤس الذي سببته الصهيونية قال فيها: أشعر شعورًا عميقًا مذلًا بالخجل من كوني يهوديًا وأن اسرائيل تضطهد اليهود أنفسهم». وقام بإصدار منشورات ودوريات عديدة لشرح أفكاره المعادية للصهيونية. وبعد حرب ١٩٦٧ قام بجولة في أوروبا الغربية وألقى العديد من المحاضرات ضد السياسة الاسرائيلية، كما أدلى بتصريح لـ«نيويورك تايمز» قال فيه إن اسرائيل هي المعتدية، ما أثار سخط الصهاينة في كل مكان، وأخذ أقطاب «المجلس الاميركي لليهودية» يضغطون عليه، فاستقال عام ١٩٦٨ ليعمل بعدها على إنشاء لجنة «بديل يهودي للصهيونية» (في العام نفسه–١٩٦٨–زار بيروت وألقى محاضرة في أحد منتدياتها الثقافية في شارع الحمراء). له عدة مؤلفات أهمها «المعضلة اليهودية» (موسوعة السياسة، ج١، ص٥١٩، بتصرف).

* **برنهام، جايمس** Burnhar, J. (**١٩٠٥**– ؟): فيلسوف أميركي. انضم في ١٩٣٣ إلى مجموعة تروتسكية اميركية تحولت في ١٩٣٧ إلى حزب يحمل إسم «حزب العمال الاشتراكي»، وساهم في تحرير عدة نشرات راديكالية. انفصل عن الحزب عام ١٩٤٠، وكتب تحليلًا نقديًا لتجربته وللماركسية والاشتراكية والرأسمالية، التي بدت له جميعها متخلفة عن ركب التنمية وتعقيدات الاقتصاد العالمي، خصوصًا في ضوء التطورات التكنولوجية. أبرز مؤلفاته «عصر المنظّمين» (١٩٤٧)، «الميكافيليون» (١٩٤٣)، «الصراع على العالم» (١٩٤٧)، «احتواء أم تحرير» (١٩٥٣)، «انتحار الغرب» (١٩٦٤).

* **بريجنسكي، زبغنيو** Brzezinski, Z. (**١٩٢٨**–): مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، واستاذ العلوم السياسية. ولد في وارسو (بولندا). هاجر إلى الولايات المتحدة (١٩٣٨) ودرس في جامعتي ماكغيل وهارفرد، واكتسب الجنسية الاميركية ١٩٤٩. عمل استاذًا في هارفرد (١٩٥٣–١٩٦٠) ثم في جامعة كولومبيا. عضو مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية (١٩٦٦–١٩٦٨) حيث لمع إسمه في بعض الاوساط السياسية. ترأس الفريق الاستشاري للشؤون الخارجية للمرشح



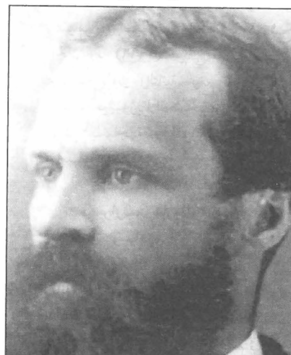
مادلين أولبرايت



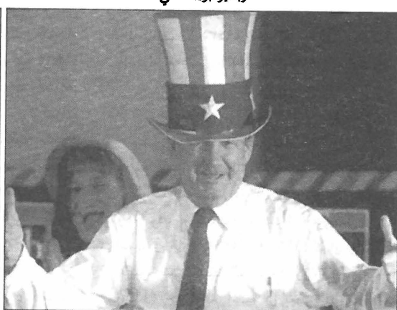
سوزان أنطوني



زبغنيو بريجنسكي



ويليام جايمس



بات بيوكانان



جيسي جاكسون

هيوبرت همفري المعروف بميوله الصهيونية أثناء حملة الرئاسة ومنافسته لريتشارد نيكسون (١٩٦٨). أبدى انتقادات متكررة لزميله السابق هنري كيسنجر ولأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية والأمن القومي. عينه الرئيس كارتر مستشاره لشؤون الأمن القومي (١٩٧٧). عضو في عديد من هيئات ومؤسسات ومعاهد الدراسات الدولية في أميركا وبريطانيا.

اعتبر بريجنسكي من المتشدّدين في قضايا الوفاق الدولي إلى درجة لم يستطع الاتحاد السوفياتي معها التغاضي عن توجيه حملة نقدية ضده، وهو في ذلك اختلف عن وزير الخارجية سايروس فانس الذي كان يعتقد أن بريجنسكي يطمح إلى الحلول محله كما حلّ كيسنجر محل ويليام روجرز. أما بالنسبة إلى القضايا العربية وقضايا الشرق الاوسط، فالمعروف أن بريجنسكي كان من مستشاري كارتر أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية التي أبدى كارتر خلالها ميلًا واضحًا وقويًا نحو الصهيونية كما ساهم بريجنسكي في كتابة «تقرير بروكينغز» الذي يوضح إطار تفكيره وتفكير رئيسه في الصراع العربي–الصهيوني. وتقرير بروكينغز هو دراسة سياسية أميركية مهمة حول «أميركا والشرق الاوسط»، تمت خلال سبعة أشهر وأنجزت عام ١٩٧٦ وشارك فيها ١٦ اختصاصيًا، ونشرتها مؤسسة بروكينغز الاميركية التي تتولى إعداد دراسات جادة حول الاوضاع الحكومية والادارية والاقتصادية في العالم.

ومع ذلك فقد تعرّض بريجنسكي إلى حملة قوية من غلاة الصهيونية بسبب ميله نحو سياسة أميركية لحمل الاطراف المعنية في التسوية السياسية للقضية الفلسطينية على التوصل لاتفاق تشرف على تعميمه الولايات المتحدة يضمن سلامة اسرائيل ويعيد بعض الاراضي الفلسطينية المحتلة مع إيجاد كيان فلسطيني هزيل وربما خاضع للسيادة الاردنية. وكان يتابع الموقف ويقيم العلاقات مع بعض الشخصيات العربية والفلسطينية من خلال مساعده لشؤون المنطقة العربية ويليام كوانت الذي كان يؤيد قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (موسوعة السياسة، ج١، ص٥٣٧، بتصرف).

• **بوكانان، بات**: أكثر السياسيين الأميركيين المعاصرين جرأة في كشف سياسة الولايات المتحدة الخارجية المنحازة لاسرائيل والخاضعة للوبي اليهودي.

كان جمهوريًا. انشق عن الحزب في ١٩٩٩، وانضم إلى صفوف حزب الاصلاح الذي أسسه البليونير روس بيرو.

عمل في عدد من الادارات الجمهورية. فكان كاتب خطابات الرئيس نيكسون. وآخر منصب رسمي له كان في إدارة الرئيس رونالد ريغان كمدير للإعلام في البيت الأبيض. من أشهر تصريحاته ذلك الذي وصف فيه الكونغرس الاميركي عام ١٩٩٠ بـ«الاراضي المحتلة الاسرائيلية». وحين اصطدم الرئيس جورج بوش (الأب) مع اسرائيل عام ١٩٩١ بعدما جمّد قروضًا لاسرائيل بسبب بناء المستوطنات كان بوكانان من أكثر المؤيدين له، إذ أعلن آنذاك انه «لو تمّ تجاوز الفيتو (من جانب بوش) للقروض يكون بوش قد كشف ما آل إليه الكونغرس، مجموعة من العاهرات غير قادر على الوقوف إلى جانب مصالح الولايات المتحدة الوطنية إذا كان الطرف الآخر إيباك» (اللوبي الاسرائيلي). وبسبب حدة انتقاداته هذه، وجّه مؤيدو اسرائيل إليه تهمة «العداء للسامية». فردّ عليهم بقوله: «بنهاية الحرب العالمية الثانية شكل التأثير اليهودي على السياسة الخارجية هاجسًا للقادة الاميركيين». وفي أيلول ١٩٩٩، وصف نفسه بـ«الزعيم الوحيد في هذه البلاد الذي يقف بوجه اللوبي الاسرائيلي»، وقال في برنامج تلفزيوني: «أنا أدرك قوة اللوبي الاسرائيلي (...) لكننا نريد سياسة خارجية تضع مصالح البلاد في المرتبة الاولى». وفي حملاته للترشح لانتخابات ٢٠٠٠ الرئاسية، ركّز على الشعور الوطني الاميركي محاولًا استمالة الطبقة الوسطى في المجتمع والجمعيات الرافضة للسياسات الداخلية، ورفض مشاريع التدخل ومعارضة الحصار على العراق وايران. وكان من أكثر المعارضين لحرب الخليج وتدخل الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت. وقال «هناك طرفان يقرعان طبول الحرب: وزارة الدفاع الاسرائيلية ومؤيدوها في الولايات المتحدة». وفي مطلع ٢٠٠٠، كان له موقف من لبنان عبر رسالة بعث بها إلى المعهد الاميركي–اللبناني يدعو فيها إلى إنسحاب القوات الأجنبية من لبنان، معتبرًا ان لبنان «محتل من جانب دولتين»، وانه «يتحمل أكثر من حصته باستضافة اللاجئين الفلسطينيين»، ووعد أنه في حال انتخابه رئيسًا سيعمل على تحرير لبنان من القوات الأجنبية.

• **تشيني، ريتشارد (ديك)** Cheney, R. (**١٩٤١**–): نائب الرئيس جورج دبليو بوش وأحد «صقور»

إدارته. يعتبر «رجل الظل» وأحيانًا «الرأس المفكر» للبيت الأبيض. تميّز بدعواته المتكررة إلى تدخل عسكري وقائي ضد العراق، ولو من دون موافقة الأمم المتحدة. كان وزيرًا للدفاع إبان حرب الخليج في عهد بوش الأب. معروف عنه دقة التنظيم، وممارسة مهمات في الادارة الاميركية في ظل خمس ولايات رئاسية متوالية، إذ كان سكرتيرًا عامًا للبيض الأبيض أيام الرئيس جيرالد فورد، ثم برلمانيًا فوزيرًا، قبل أن يصبح رجل أعمال.

جاكسون، جيسي Jackson, Jessy: زعيم أسود ينتمي إلى الحزب الديمقراطي. سيرته الشخصية، كونه ابن غير شرعي لأم مراهقة وقدرته على تخطي مأساته وشق طريقه بنفسه حتى وصوله إلى الزعامة وقدرته الخطابية وانتهاجه خط «الاندماج» عبر الوسائل السلمية الذي أسسه وسار عليه مارتن لوثر كينغ... كلها أمور شكلت المصادر الاساسية للتعاطف الشعبي معه أوصلته إلى بروزه عام ١٩٨٨ كمرشح قدير في المراحل الحزبية والتحضيرية للانتخابات الرئاسية، فضلًا عن قدرته الخطابية والكاريسمية وتحفيزه الدائم للشباب للمشاركة في العمل السياسي وجهوده لتحقيق السلام بين عصابات الشوارع التي تهيمن على قطاع واسع من الشرائح الدنيا السوداء. فكانت استطلاعات الرأي العام تكشف، واستمرت تكشف حتى أوائل عهد جورج دبليو بوش الحالي، عن تأييد واسع النطاق له لدى السود الاميركيين بحيث ان زعامته شكلت الوسط العريض ضمن مجتمعهم.

عارض جيسي جاكسون بقوة جورج دبليو بوش المرشّح ثم الرئيس، وساهم (خلال السنة الاولى من ولاية بوش) في تكريس أجواء الريبة والرفض في أوساط السود عبر مواقف خطابية متشددة اعتبرت ما جرى (أي كيفية انتخاب الرئيس بوش) إقتناصًا للرئاسة وتجاوزًا لحق الاميركيين في ممارسة واجبهم الانتخابي. فردّ عليه خصومه بحملة إعلامية استهدفت سلوكه الشخصي متهمة إياه ومنظماته بالفساد والابتزاز: تهديده للشركات بالمقاطعة والتشهير حتى إذا ما تبرعت لإحدى منظماته سكت عنها، تورطه بعلاقة جنسية خارج إطار الزوجية مع موظفة في إحدى المنظمات التي يرأسها وإنجابهما طفلة، ومنح الموظفة تعويضًا ماليًا من صندوق المنظمة دون أن يفصح عنه للسلطات الضريبية.

• **جايمس، ويليام** James, W. **(١٨٤٢–١٩١٠)**: فيلسوف أميركي. مؤسس الفلسفة «البراغماتية» أو «الذرائعية» أو «التجريبية» (وكثيرًا ما ينعت الاميركيون ومسؤولهم السياسة الاميركية بأنها «براغماتية»). ولد في نيويورك وتوفي في نيو هامشاير. كان في الثلاثين حين بدأ، في جامعة هارفرد، مهنة التدريس التي استمر بها طوال حياته. وراح في الوقت نفسه يوسّع من دائرة اهتماماته الفلسفية لتشمل دراسة أنواع العلوم والآداب وصولًا إلى السيكولوجيا التي جعل منها القاعدة الاساسية لتفكيره الفلسفي، وخصوصًا في واحد من أفضل كتبه «إرادة الاعتقاد» حيث جعل لظاهرة الايمان تبريرًا سيكولوجيًا. وتبقى «البراغماتية» أو «الدرائعية» (عنوان كتاب وضعه في العام ١٩٠٧) هي الألصق بأفكار جايمس والأكثر تأثيرًا بمناحي تفكير الاميركيين ونفسياتهم وأنماط عيشهم، وربما تكون، في الوقت نفسه، ترجمة نظرية لها.

فالبراغماتية مذهب فلسفي–اجتماعي–سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة. فالسياسي البراغماتي (وهكذا الاميركي عمومًا) يدّعي دائمًا انه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره. وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو ايديولوجية محدّدة بل من خلال اعتبار النتيجة المنشودة. من هنا تقترب البراغماتية من التجريبية.

كان أول من عرض البراغماتية، قبل ويليام جايمس، الفيلسوف الاميركي تشارلز بيرس (١٨٣٩–١٩١٤) الذي اعتبر ان الفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أو الفكرة التي تخرج منتصرة من امتحان التجربة والزمن. وجاء ويليام جايمس وحوّل البراغماتية إلى نظرية متكاملة مطبقًا إياها على الدين والفلسفة والعلوم. وأسس جون ديوي بدوره مدرسة براغماتية هي «مدرسة شيكاغو» (١٩٠٣). ومن الفلاسفة الاوروبيين الذين تأثروا بها هنري برغسون وإدوارد لوروا...

تتميز البراغماتية (الذرائعية) بثلاثة أفكار رئيسية:

– فلسفة العلم التطبيقي: كل فكرة تبقى مجرد فرضية طالما انها لم تدخل حيز التطبيق وامتحان التجربة.

– تطرح البراغماتية نفسها كنظرية للحقيقة القائمة على معياري النجاح والفعالية.

– تطمح لأن تكون فلسفة الديمقراطية التي هي، بنظر البراغماتيين، «نمط من أنماط الحياة المشتركة وتجربة اجتماعية»، وهي «تحقيق للعقل الاختباري».

* **دالس، جون فوستر** Dulles, J.F. (**١٨٨٨–١٩٥٩**): وزير الخارجية في عهد أيزنهاور خلال ١٩٥٣–١٩٥٩. كان قبلًا مستشار السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري.

إختصاصي في القانون الدولي، وبهذه الصفة عين مستشار البعثة الاميركية إلى مؤتمر السلام وإلى لجنة الاصلاحات (١٩١٩). وبين الحربين، كلفه الحزب الجمهوري تطبيق سياسة الحزب. شارك في ١٩٤٤ في صياغة وثيقة الأمم المتحدة، وفاوض في ١٩٥١ في معاهدة السلام مع اليابان. عينه أيزنهاور وزيرًا للخارجية في ١٩٥٢، فعمل على إدارة سياسة خارجية معروفة بسياسة «الاحتواء» في محاولة لمحاصرة التمدد الشيوعي أينما كان في العالم. وسعى، في الوقت نفسه، إلى تقوية روح التضامن بين الولايات المتحدة وحلفائها، خصوصًا في أوروبا الغربية.

ارتبط إسمه بكواليس الاحلاف العسكرية، وبرفض واشنطن تمويل السد العالي في مصر. وإذا كان ينادي بـ«احتواء» الخطر الشيوعي وليس بالمجابهة المباشرة مع السوفيات وحلفائهم فلأنه كان يؤمن بأن «الشيوعية ليست أكثر من ظاهرة تاريخية عابرة»، وانها سوف تدمّر ذاتها بذاتها في يوم من الايام، فإذا كان الغرب راغبًا في ذلك عليه أن يكتفي بتشجيعها والإكتفاء بشن حرب نفسية عليها ومناصرة أعدائها الداخليين، بما في ذلك الالتفاف على الزعيم اليوغوسلافي تيتو واستيعابه ضد ستالين. وكان يرى ان على أميركا أن تساعد البلدان النامية لإبعادها عن «خطر الوقوع في أيدي موسكو»، وهذا ما جعله يقف بحزم ضد الدول الاستعمارية القديمة (خصوصًا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا) محاولًا إجبارها على ترك المستعمرات قبل أن يتفاقم الصراع فتضطر هذه للاستعانة بالسوفيات. وفي هذا الاطار انضوى موقف واشنطن الايجابي من ثورة الجزائر، ومحاولتها التقرب من مصر الناصرية، ثم بشكل خاص مناصرة القاهرة في أزمة السويس ضد لندن وباريس، ثم وقوف واشنطن بحزم ضد العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) على مصر.

* **رامسفيلد، دونالد** Rumsfeld, D. (**١٩٣٣–**): وزير الدفاع في إدارة جورج دبليو بوش، ومن أبرز «صقور» إدارته في دفع الولايات المتحدة للحرب على العراق، متخطيًا بذلك كل اعتبار أو معارضة ولو من الحلفاء. فلم يتردد بتوجيه أقسى الاتهامات لدول أوروبية التي عارضت الحرب (فرنسا وألمانيا)، ووصفها بـ«أوروبا القديمة»، معتبرًا أن نقطة ارتكاز «أوروبا الحديثة» تنتقل شرقًا حيث دول الكتلة الشيوعية السابقة المؤيدة لخطط واشنطن الحربية.

تولى رامسفيلد وزارة الدفاع للمرة الاولى بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ في عهد الرئيس فورد، كما كان مندوبًا أميركيًا إلى الحلف الأطلسي، وعضوًا في الكونغرس. وعندما عاد وزيرًا للدفاع في الادارة الحالية (٢٠٠١–) كان قد أصبح أكبر وزراء الدفاع سنًا في تاريخ الولايات المتحدة (بعدما كان أصغرهم قبل ربع قرن).

ما لفت المراقبين والمطلعين أن رامسفيلد كان من الذين توقعوا بمتاعب قبل ١١ ايلول معبرًا عن تخوفه من تعرض الولايات المتحدة لهجمات يشنها «إرهابيون» أو «دول مارقة».

تعرض لانتقادات كثيرة من العسكريين الاميركيين لتعجرفه ولتدخله أكثر مما ينبغي في المجالات الاستراتيجية والتكتيكية غير آبه بآراء بعض الجنرالات. وكان رامسفيلد التقى «عدوه وعدو الولايات المتحدة» صدام حسين عام ١٩٨٣، بصفته مبعوثًا خاصًا للرئيس رونالد ريغان في وقت كان العراق يحظى بدعم واشنطن ضد ايران.

* **روجرز، ويليام** Rogers, W. (**١٩١٣–** ؟): محام وسياسي. تولى عدة مناصب قضائية واستشارية قبل أن يعينه الرئيس أيزنهاور وزيرًا للعدل ١٩٥٠–١٩٥٣، ولعب دورًا في تمرير مشروع قرار الحقوق المدنية عام ١٩٥٧. عيّنه نيكسون وزيرًا للخارجية، وهو صاحب مشروع روجرز لفرض السلام الاميركي في الشرق الاوسط عام ١٩٧٠ (راجع «فلسطين»، ج١٤)، ومع ذلك كان لكيسنجر، مستشار نيكسون للأمن القومي، دور أكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية، حتى أنه حلّ محله.

* **ستيتينيوس، إدوارد** Stitinius, E. (**١٩٠٠–١٩٤٩**): إداري ووزير الخارجية. بدأ حياته العملية إداريًا في شركة «جنرال موتورز» ثم في شركة «يو.أس. ستيل كوربوريشن». وفي ١٩٣٩، عينه الرئيس فرانكلين روزفلت رئيسًا لمجلس الموارد الحربية، وفي ١٩٤٠ تفرغ للعمل الحكومي، ثم تولى رئاسة مكتب إدارة الانتاج في مطلع ١٩٤١. وفي ١٩٤٣، اصبح وكيل وزير الخارجية،

وأصبح في السنة التالية وزيرًا للخارجية حيث عمل بحماس لإنشاء الأمم المتحدة. شارك في مؤتمر دمبرتون أوكس (١٩٤٤)، وفي مؤتمر يالطا (١٩٤٥)، كما شارك في الجهود والمؤتمرات التي أدت إلى إنشاء منظمة الدول الاميركية (١٩٤٨).

• **ستيمسون، هنري لويس** Stimson, H.L. **(١٨٦٧-١٩٥٠)**: رجل دولة عُرف بمبدأ سياسي حمل إسمه. وزير الحربية (١٩١١-١٩١٣). وسيط الرئيس كوليدج في ١٩٢٧ لإنهاء الحرب الأهلية في نيكاراغوا، وعين بعدها حاكمًا عامًا للفيليبين. ثم اختاره الرئيس هربرت هوفر وزيرًا للخارجية (١٩٢٩-١٩٣٣). وفي تلك الأثناء عمل على مقاومة احتلال اليابان لمنشوريا (١٩٣١). فأرسل مذكرات متطابقة إلى كل من اليابان والصين (مطلع ١٩٣٢) أكد فيها تصميم الولايات المتحدة على عدم الاعتراف بأي وضع أو معاهدة أو اتفاق يتعارض مع الحقوق التعاهدية للولايات المتحدة أو ينتج عن استخدام وسائل تتناقض مع ما نصت عليه معاهدة باريس ١٩١٩ وميثاق بريان-كيلوغ (١٩٢٨) المتعلق بالامتناع عن استخدام العنف واللجوء إلى الحرب. وقد عُرفت هذه السياسة بـ«مبدأ ستيمسون». أيّد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء. وقد وجد الرئيس روزفلت (الديمقراطي) بأن تعيين ستيمسون (الجمهوري) وزيرًا للحربية في عام ١٩٤٠ سوف يكون عاملًا مساعدًا لإجماع الرأي العام على سياسته الخارجية. فعمل ستيمسون على توسيع الجيش الاميركي وتدريبه. وكان مستشار روزفلت ثم ترومان للسياسة الذرية، وأشار بصفته هذه على ترومان باستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان.

• **سنو، إدغار باركس** Snow, E.P. **(١٩٠٥-١٩٧٢)**: من أشهر كتّاب وصحافيي أميركا. بدأ عمله الصحافي مراسلًا لصحيفة مغمورة في ١٩٢٧، ثم مراسلًا جوالًا، فجاب بلدان أميركا الوسطى وجزر هاوي وكتب «انتفاضة المكسيك». أما شهرته فجاءت عن سفره إلى الصين وإقامته فيها أكثر من ١٢ سنة وكتابته عن مجمل قضاياها إذ جاب أرجاءها، وذلك منذ ١٩٢٨. فهو الذي عرّف الاميركيين والعالم عن المجاعة الرهيبة التي حلت بالصين الشمالية الغربية (١٩٢٩) وأودت بحياة مليوني شخص. كما غطى ايضًا المعارك الصينية-السوفياتية في منشوريا. وتجول ايضًا في الهند الصينية وبورما والهند وأندونيسيا، وقابل زعماءها ومن بينهم المهاتما غاندي. وفي ١٩٣٣، أصدر كتابًا عن «جبهة الشرق الاقصى»، ثم أقام مؤقتًا في بكين حيث ألقى محاضرات في جامعة ينكينغ.

في تلك الفترة كانت الثورة الصينية قد بدأت تتبلور، إلا أن كل ما كان يعرف عنها كان مبهمًا أو مغرضًا. ولم يكن أي صحافي غربي، أو أي غربي، قد دخل «المناطق الحمراء» (مناطق سيطرة الشيوعيين) ليصف ما يجري فيها. لذلك، قرّر إدغار باركس سنو أن يضع مجموعة تحقيقات تتناول الوضع هناك. فتمكن من دخول تلك المناطق ومقابلة معظم قادة الثورة (ماو تسي تونغ، شو ان لاي، لين بياو...)، ونقل تحقيقات حيّة عن الجيش الأحمر ومجالس السوفيات والحياة اليومية، وكان سنو يتقن اللغة الصينية. فشكلت تحقيقاته سبقًا بارزًا، ولخصها في كتاب «النجم الأحمر فوق الصين» صدر عام ١٩٣٧. وقد عبّر هذا الكتاب عن رؤية مستقبلية، إذ تنبأ بانتصار «الثوريين الصينيين على الاقطاع والفساد والتخلف الثقافي والامبريالية اليابانية»، وأكد على أهمية الحركة الشيوعية الصينية وتأثيرها الحتمي. وفي الفترة نفسها غطّى إدغار سنو حادثة اعتقال شيانغ كاي شيك الذي لم يُفرج عنه إلا بعد تعهده بإعادة التحالف مع الشيوعيين. وفي ١٩٤١، أصدر كتابه «معركة من أجل آسيا»، أكد فيه آراءه السابقة حول الصين الشيوعية، وتوقع زوال الاستعمار الاوروبي عن آسيا الذي تلقى ضربة شبه قاضية على يد الجيش الياباني.

عاد سنو، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الولايات المتحدة حيث تفرّغ للكتابة والتدريس الجامعي. إلا أن تصاعد الموجة المكارثية (راجع النبذة التاريخية) واتهامه بالتعاطف مع الشيوعية جعلاه يلجأ إلى سويسرا حيث استمر في دعوة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالصين الشعبية. وفي ١٩٦٠، عاد، بعد غياب طويل، إلى الصين. فاستقبله ماو تسي تونغ وقادة الثورة الصينية كـ«صديق أميركي للشعب الصيني». وخلال هذه الزيارة، اطلع على معالم الصين الجديدة، ووصفها في كتابه «الجانب الآخر من النهر». ثم قام بعدة زيارات في ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٧٠ قابل فيها زعماء الصين الشعبية ولعب دورًا تمهيديًا في إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وفي ١٩٧٠ عايش إدغار سنو التحول الكبير في سياسة بلاده تجاه الصين حيث وافقت على قبول الصين في عضوية الأمم

المتحدة (١٩٧١)، وأعقبت ذلك زيارة نيكسون إلى بكين ١٩٧٢. وعندما أصيب سنو بمرض السرطان أرسل الزعيم الصيني شو ان لاي فريقًا طبيًا للمشاركة في معالجته. وعندما توفي (١٩٧٢) نثرت كمية من رماده فوق جامعة ينكينغ وكمية أخرى فوق الولايات المتحدة (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٢٥٨).

• شليسنغر، جايمس رودني Schlesinger, J.R. (**١٩٢٩–**): سياسي واقتصادي. ولد في نيويورك في عائلة يهودية. اعتنق البروتستانتية اللوثرية. نال درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة هارفرد. استاذ مساعد ثم استاذ مشارك في جامعة فيرجينيا من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٣.

ألقى عام ١٩٦٠ سلسلة محاضرات في المدرسة البحرية في نيوبورت رسم فيها الخطوط العريضة لما اشتُهر في ما بعد باسم «مبدأ شليسنغر»، والذي نادى بضرورة «محافظة الولايات المتحدة الاميركية على تفوق عسكري واضح بأي ثمن كان». انتسب في ١٩٦٣ إلى مؤسسة «راند» حيث أوكلت إليه مسؤوليات إدارية. وفي ١٩٦٧، أصبح مدير الدراسات الاستراتيجية في المؤسسة، كما أدار فريق أبحاث حول انتشار الأسلحة النووية في العالم. عين عام ١٩٦٩ مديرًا مساعدًا لمكتب الميزانية، ثم ترأس في ١٩٧١ لجنة الطاقة الذرية. وفي كانون الاول ١٩٧١ عينه الرئيس نيكسون مديرًا لوكالة المخابرات المركزية تمهيدًا لتعيينه، عام ١٩٧٣، وزيرًا للدفاع، حيث طالب بتحديث الترسانة النووية الاميركية وتطوير أسلحة استراتيجية باهظة التكاليف، ما أثار حنق السوفيات الذين رأوا فيه داعية من دعاة العودة إلى الحرب الباردة. إلا أن الكونغرس رفض مماشاته، فاقتطع من ميزانية الدفاع حوالي سبعة مليارات دولار. فقدّم بسبب ذلك استقالته إلى الرئيس فورد الذي قبلها دون تردد. عاد شليسنغر إلى إلقاء المحاضرات في جامعة جون هوبكنز ولكنه استمر في التعبير عن آرائه السياسية، فعارض سياسة فورد القاضية بإرسال الأسلحة الاميركية المتطورة إلى اسرائيل بدون استشارة البنتاغون، كما دعا إلى تزويد الصين بالسلاح. أعجب الرئيس كارتر بشخصيته، فاستدعاه وعينه مستشارًا لشؤون الطاقة في كانون الثاني ١٩٧٧، وبقي في هذا المنصب حتى انتهاء ولاية كارتر في ١٩٨٠ (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٤٩١).

• غور، ألبرت (آل) Gore, Al. (**١٩٤٨–**): ديمقراطي، نائب الرئيس كلينتون (١٩٩٢–٢٠٠٠)، ومرشح خاسر في انتخابات ٢٠٠٠ أمام جورج دبليو بوش. حاز على مهام ومسؤوليات وسلطة لم يحزها أي نائب للرئيس في السابق الذي كاد دوره ان ينحصر بالمراسم والتشريفات.

ينتمي ألبرت (معروف إختصارًا بـآل) غور إلى أسرة بارزة من ولاية تينيسي. تخرج في جامعة هارفرد في ١٩٦٩، وفي ١٩٧٦، انتقل من الحقل الصحافي إلى المعترك السياسي، وفاز بمقعد نيابي، ثم أصبح ممثلًا عن ولايته في مجلس الشيوخ عام ١٩٨٤. وسارع إلى الترشيح لتمثيل الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨؛ ولكنه فشل، وقد تميز أسلوبه يومها بالمزايدات الخطابية، لا سيما منها في تصديه لترشيح الديمقراطي الآخر جيسي جاكسون، الزعيم الأسود الذي حقق بروزًا فريدًا أوشك ان يعتبر إيذانًا باندماج السود الاميركيين في الحياة السياسية العامة في البلاد. فانكفأ غور إلى دوره في مجلس الشيوخ، حيث أعاد التركيز على مجموعة من المشاريع التي كان قد تميز بدراستها والحث على تنفيذها، لا سيما منها تلك المتعلقة بالبيئة والتقنية والمعلوماتية. وكان من أشد المنتقدين لسياسة الرئيس جورج بوش (الأب). وله في هذا المضمار كتاب صادر عام ١٩٩٢ بعنوان «الارض في الميزان» يطرح فيه قضايا البيئة، كما انه صاحب مشروع «البيئة التحتية المعلوماتية الوطنية» الهادف إلى تمكين جميع المدارس والمعاهد في البلاد من الاستفادة من الشبكات المعلوماتية.

بوجوده نائبًا للرئيس، أطلق سلسلة من التحولات الداخلية في إطار خطة عامة تهدف إلى ما أطلق عليه غور «إعادة ابتكار الدولة»، متمثلًا بالنجاح الذي حققته المؤسسات الخاصة. فأكد على ضرورة الانتقال من حكومة الهرمية الادارية إلى حكومة توازي في نشاطها قطاع الاعمال. وكان غور تولى الاشراف على لجنة «تقييم الاداء الوطني» التي أصدرت تقريرًا بعنوان «تقرير غور حول إعادة إبتكار الدولة» تضمن ما يجاوز المئة من التوصيات التي تتطلب تنفيذًا فوريًا بالاضافة إلى عدد كبير من الاقتراحات الاخرى.

كان ألبرت غور المرشح الرئاسي الديمقراطي عام ٢٠٠٠ في مواجهة الجمهوري جورج دبليو بوش. وبعد خسارته، عاد إلى صفوف جامعات تينيسي وكاليفورنيا ونيويورك ليعطي دروسًا في مادة الصحافة، وليكون

مواطنًا عاديًا يحي حياة طبيعية، ولم تصدر عنه أي إشارة إلى انه قد يعاود الكرّة للوصول إلى البيت الأبيض.

* **فانس، سايروس** Vance, Cyrus (**١٩١٧–٢٠٠٢**): وزير الخارجية طيلة عهد الرئيس كارتر. درس القانون. التحق بالبحرية أثناء الحرب العالمية الثانية. مارس المحاماة وكان مستشارًا للجان عديدة في الكونغرس. عينه الرئيس كينيدي وزيرًا للجيش (١٩٦٢–١٩٦٤)، ثم نائبًا لوزير الدفاع. عينه الرئيس جونسون مبعوثًا خاصًا للمشكلة القبرصية (١٩٦٧) والمشكلة الكورية (١٩٦٨). شارك في المفاوضات بين أميركا وفيتنام في باريس (١٩٦٨–١٩٦٩). بعد فترة أمضاها في العمل في القطاع الخاص، عينه الرئيس جيمي كارتر وزيرًا للخارجية. فقام بعدة جولات إلى بلدان الشرق الاوسط وكان من المشاركين في مفاوضات كامب دافيد (راجع «مصر»، و«فلسطين»...).

قدّم فانس استقالته من وزارة الخارجية في ٢٦ نيسان ١٩٨٠ بعد فشله في تسوية مسألة الرهائن الاميركيين في ايران. واعتبرت العملية التي ألغيت على أثر اصطدام مروحية للقوات الاميركية الخاصة بطائرة نقل أميركية في الاراضي الايرانية أدى إلى مقتل ٨ جنود اميركيين، واحدة من أكبر النكسات العسكرية الاميركية في الثمانينات.

بعد استقالته، واصل فانس مهماته الدبلوماسية بمشاركته عام ١٩٩٢، في المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي قبل أن يعمل على خطة السلام في البوسنة والهرسك.

تعتمد رؤية فانس السياسية والاستراتيجية إزاء الشرق الأوسط، مثله مثل كارتر وبريجنسكي ومونديل...، على تقرير «معهد بروكينغز» الشهير الصادر عام ١٩٧٥ الذي وضع قاعدة مفصلة لحل مشكلة الشرق الاوسط بشكل يتجاوز القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨.

فولبرايت، ويليام (**١٩٠٦–١٩٩٥**): سيناتور أمضى ٣٠ عامًا في الكونغرس وترك بصماته على السياسة الخارجية الاميركية خلال سنوات الحرب الباردة، إذ ترأس لمدة ١٥ سنة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وكان جريئًا في التصدي لبعض القضايا، مثل تصديه للتدخل الاميركي في فيتنام وللسلوك الاميركي المتعالي في أثناء الحرب الباردة، وللتحيز الاميركي لاسرائيل وأهدافها في المنطقة خصوصًا في فترة حرب تشرين ١٩٧٣ والأزمة النفطية. وذهب إلى أبعد من ذلك وبرهن عن تعاطف مع العرب ولوم لهم. فيذكر كلوفيس مقصود (استاذ جامعي وسفير سابق للجامعة العربية في نيويورك، «الحياة»، ١١ شباط ١٩٩٥): «كثيرًا ما كان ويليام فولبرايت يوبخنا لعدم استعداد العرب لتوظيف إمكاناتهم وقدراتهم من أجل تحييد اللوبي الاسرائيلي على الاقل ومجابهته بصلابة كما يجب».

ويضيف مقصود: «عندما تصدى فولبرايت للوبي الصهيوني في أثناء رئاسته اللجنة الخارجية وبعدها في كتاباته وخطبه كان ذلك منبثقًا عن التزام بالقيم نفسها التي دفعته إلى قيادة حملة ضد شراسة الماكارثية في الخمسينات (...) كان فولبرايت منسجمًا مع نظرته الشمولية إلى العالم ومع القيم المبدئية التي جعلته من أنزه رجالات أميركا في النصف الثاني من القرن العشرين وأكثرهم حكمة. اقترن اسمه بالقوانين التي مكّنت مئات الألوف من الشباب أن يكملوا دراساتهم في كبرى الجامعات ومنهم الرئيس كلينتون، وأن يقوموا ببحوث ساهمت في إلقاء الضوء على قضايا معاصرة كانت، لولا مساهماته، مغيبة ومجهولة...».

كابوت لودج، هنري Cabot Lodge, H. (**١٩٠٢–١٩٨٥**): سياسي ودبلوماسي. من عائلة سياسية عريقة (كان ستة من أجداده أعضاء في مجلس الشيوخ). درس في هارفرد، ومارس الصحافة بضع سنوات قابل خلالها موسوليني. انتخب سيناتورًا عن ولاية ماساشوستس. استقال من منصبه ليلتحق بالجيش أثناء الحرب العالمية الثانية، فكان أول سيناتور يغادر الكابيتول ليلتحق بالجيش منذ حرب الانفصال (١٨٦١–١٨٦٥). في ١٩٤٦، أعيد انتخابه سيناتورًا. عيّنه الرئيس أيزنهاور ممثلاً خاصًا في الأمم المتحدة وجعله «عضوًا خاصًا في مكتبه»، وهو منصب استثنائي. وظل ثماني سنوات في الأمم المتحدة عُرف خلالها بعدائه الشديد للسوفيات، وكان موقفه متعاطفًا مع ثورة الجزائر، ما دفع بالفرنسيين إلى انتقاده بمرارة.

رشح نفسه لنيابة الرئيس مع نيكسون. ومع ذلك قبل بالانخراط في إدارة كينيدي الذي اختاره سفيرًا له في سايغون (١٩٦٣–١٩٦٤) حيث ارتبط اسمه بالاوضاع المتقلبة في فيتنام. أوفده الرئيس ليندون جونسون في ١٩٦٥ مجددًا إلى سايغون حيث ظل سفيرًا فيها إلى ١٩٦٧، وهي الفترة التي تصاعد فيها التورط الاميركي في فيتنام، ففي

حين كان عدد الجنود الاميركيين لا يتجاوز ١٠ آلاف حين وصوله لأول مرة إلى سايغون، أصبح ٤٣٠ ألفًا حين غادرها في ١٩٦٧، وبعدها ، عين سفيرًا في بون. وفي مفاوضات باريس لإيجاد حل سلمي للقضية الفيتنامية، ترأس كابوت الوفد الاميركي. غير أنه استقال بعد عشرة أشهر. عينه الرئيس نيكسون مبعوثه الخاص لدى الفاتيكان، فظلّ في هذا المنصب سبعة أعوام متوالية.



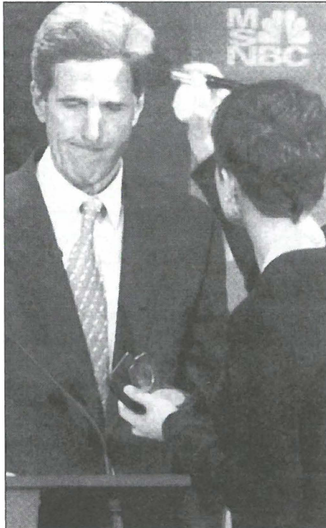
سايروس فانس

٭ **كريستوفر، وارن** Christopher, W.: وزير الخارجية طيلة الولاية الأولى للرئيس بيل كلينتون. سليل عائلة لوثرية بروتستانتية متقشفة هاجرت من النروج وسكنت سهول الشمال الاميركي. بدأ حياته السياسية معاديًا للعنصرية عندما كان سود أميركا يخوضون معاركهم للحقوق المدنية في الستينات. وينسب إليه رامسي كلارك (وزير العدل في حكومة جونسون، وكان كريستوفر نائبًا له) مبادرة تقديم القانون المتعلق بالحقوق المدنية إلى الكونغرس والدفاع عنه من أجل إقراره. واستمر على معاداته للعنصرية، إذ عندما جدّت أحداث لوس أنجلس في عهد الرئيس جورج بوش (الأب) إثر اعتداء رجال الشرطة بالضرب على رودني كينغ، ترأس كريستوفر لجنة التحقيق ودفع في اتجاه عزل داريل غيتس مسؤول شرطة المدينة، وتحقق له ذلك.

عمل في إدارة الرئيس جيمي كارتر مساعدًا لبريجنسكي مستشار الأمن القومي، ثم نائبًا لوزير الخارجية حيث تابع محادثات كامب دافيد عن كثب (مصر واسرائيل برعاية كارتر)، وتعرّف إلى واقع الشرق الأوسط، وخصوصًا انه كان مكلفًا التفاوض مع الايرانيين من أجل إطلاق الرهائن الاميركيين من دبلوماسيي سفارة واشنطن في طهران.

لعب دورًا كبيرًا في الحملة الديمقراطية وفي انتخاب بيل كلينتون (١٩٩٢)، وكان لرأيه الغلبة في اختيار كلينتون لآل غور نائبًا له.

خلفته في وزارة الخارجية، منذ مطلع ولاية كلينتون الثانية، مادلين أولبرايت.



جون كيري يضع الماكياج قبل مناظرة تلفزيونية في سياق حملته الرئاسية (كانون الثاني ٢٠٠٤)

٭ **كوندوليزا، رايس** Condoleezza, R. (١٩٥٥-): مستشارة البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي في الادارة الجمهورية الحالية (٢٠٠٣) للرئيس جورج دبليو بوش. استاذة جامعية سابقًا، وأول امرأة تتولى رئاسة مجلس الأمن القومي، واختصاصية في شؤون روسيا وفي

مسألة مراقبة الاسلحة. سبق لها وعملت في مجلس الأمن القومي بين ١٩٨٩ و١٩٩١ في عهد جورج بوش الأب.

• **كيري، جون (١٩٤٣–)**: برز، منذ الشهر الاول من العام ٢٠٠٤، كأبرز مرشح ديمقراطي لمنافسة الرئيس جورج دبليو بوش في الانتخابات الرئاسية في خريف ٢٠٠٤.

كانت حرب فيتنام قد صقلت شخصية جون كيري وحددت التزامه السياسي كمقاتل حصل على الكثير من ميداليات الشرف، وكناشط سلمي في بداية السبعينات. وغالبًا ما يعود إلى الحديث عن الاختبار الذي عاشه في فيتنام. ولد في عائلة ميسورة، وأمضى القسط الأكبر من طفولته في أوروبا حيث كان والده دبلوماسيًا. وهناك تعلم اللغة الفرنسية التي لا يزال يتكلمها بطلاقة. تخرج في جامعة يال في ١٩٦٦، وانخرط في البحرية وخدم كضابط في المدفعية في دلتا ميكونغ، وحصل خلال خدمته على عدد من الأوسمة الرفيعة، من بينها ثلاثة تقلدها نتيجة إصابته في الحرب. وهو معجب إلى حد بعيد بالرئيس جون كينيدي وإلى حد التبجح بأنه يشترك وإياه في أول حرفين من اسميهما. وهو مقرب من السيناتور تيد كينيدي (شقيق جون) الذي يمثل مساشوستس ايضًا في مجلس الشيوخ. انتخب كيري للمرة الاولى في مجلس الشيوخ في ١٩٨٤، وهو لا يزال يشغل هذا المقعد الذي فاز به ثلاث مرات متتالية.

يولي كيري، في حملته الانتخابية الرئاسية،، اهتمامًا بالغًا بالقضايا الخارجية ويدرج قضية العراق والصراع الفلسطيني–الاسرائيلي في أولويات برنامجه الرئاسي. ويؤكد أنه سيعمد إلى تنفيذ خطة جديدة تخرج الولايات المتحدة من سياستها الانعزالية التي فرضتها إدارة بوش، وتطرح صيغة تحالف دولي جديد يعمل على مكافحة الارهاب.

• **كيسنجر، هنري ألفرد** Kissinger, H.A. **(١٩٢٣–)**: يهودي، وزير الخارجية بدءًا من ٢٢ آب ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ أثناء ولايتي الرئيسين نيكسون وفورد، بعد أن كان قد أمضى عدة سنوات لاعبًا دورًا أساسيًا وحاسمًا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

ولد في المانيا بالقرب من نورمبرغ وكان اسمه الأصلي هاينز ألفرد كيسنجر. في ١٩٣٨ هاجر، برفقة والديه، إلى الولايات المتحدة هربًا من اضطهاد النازيين لليهود. انضم إلى الجيش الاميركي العام ١٩٤٣، وخدم كمترجم حين اجتاحت قوات الحلفاء ألمانيا. وبعد انتهاء الحرب، انتسب إلى جامعة هارفرد، وسرعان ما أصبح أهم خبير فيها في شؤون دبلوماسية القرن الثامن عشر الاوروبي. وكانت أطروحته للدكتوراه بعنوان «الحرب النووية والسياسة الخارجية» التي شدّد فيها على انه يمكن كسب حرب ذرية محدودة. عمل في إدارات كينيدي وجونسون ونيكسون. وحين فاز الأخير بالرئاسة (١٩٦٨)، عينه مستشارًا لشؤون الأمن القومي، ثم وزيرًا للخارجية.

عُرف عنه، منذ ١٩٦٨، تشديده ونصحه للرؤساء الاميركيين بالتخلي عن نظرية الهجوم العسكري واستبدالها بمبدأ الحوار. وكان العام ١٩٦٨ عام التأزم الشديد في السياسة الخارجية الاميركية حيث أن التورط الاميركي في فيتنام كان يبدو دون مخرج، إضافة إلى أن حرب حزيران ١٩٦٧ كانت قد أضعفت دوافع الاميركيين في الشرق الاوسط. أما في أوروبا والعديد من المناطق الأخرى من العالم، فكان من الواضح ان الكتلة الاشتراكية تهاجم بينما تحاول الولايات المتحدة أن تتمسك بخطوط الدفاع. وكان في جملة نشاط كيسنجر الاستشاري الداعي إلى الحوار وإلى تخلي الولايات المتحدة عن دور الشرطي ان بدأت واشنطن بالفعل حوارًا مع هانوي ومع الصين والسوفيات.

«دعا إلى الحوار». صحيح، ولكن كيف وعلى أية قاعدة؟.

على قاعدة عمل سياسي ودبلوماسي «ملطخ بكل الالوان الداكنة»، كما وصفتها الكاتبة الاميركية ماري ماكروري بأنها «من أسوأ الفصول السوداء في تاريخ الولايات المتحدة».

وجاء كتاب كريستوفر هيتشنز «جرائم السيد كيسنجر» في دار سان سيمون، باريس، ٢٠٠١) المليء بالوثائق التي تثبت اتهامه:

– بإصدار الأوامر لتنفيذ عشرات العمليات السرية التي لم يعرف الكونغرس عنها شيئًا طيلة الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٧، حين كان عضوًا في إدارات جونسون ونيكسون وفورد. وتضمنت هذه العمليات الكثير من عمليات التخريب والاغتيالات والانقلابات من تيمور الشرقية إلى فيتنام إلى التشيلي...

– بالتواطؤ مع نيكسون لتأخير السلام في فيتنام أربع سنوات كاملة، ما أدى إلى سقوط مليون قتيل بلا مبرر (وعبارة القتل الجماعي «بلا مبرر» تعني أكثر ما تعني



كيسنجر (إلى اليسار) مجتمعًا مع بينوشيه
مع بعض قادة انقلاب ١٩٧٣



هنري كيسنجر

اللبنانيين من شعوب العالم الذين عايشوا الكثير من «دبلوماسية» كيسنجر إزاءهم. والغريب كيف تجاهل أو كيف يجهل كريستوفر هيتشنز، دور كيسنجر في «المذبحة اللبنانية» التي امتدت ١٥ سنة).

- بإشرافه، في أواخر الستينات على تنفيذ القصف السري لكمبوديا ولاوس الذي أدّى إلى سقوط ٦٠٠ ألف قتيل في الاولى و٢٥٠ ألفًا في الثانية).

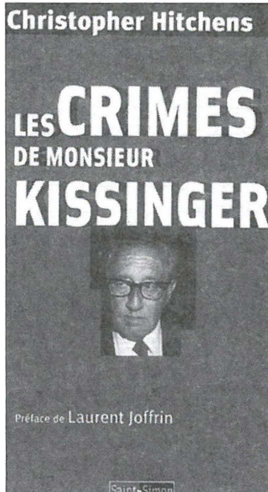
- بمنحه الدكتاتور الأندونيسي سوهارتو ما يكفي من صفقات الأسلحة لقتل ثلث سكان تيمور الشرقية.

- بمأساة التشيلي التي نفذها كيسنجر بدم بارد، فدبّر إطاحة «أعظم رئيس ديمقراطي منتخب» سلفادور ألليندي وساعد الجنرال أوغستينو بينوشيه على إغراق البلاد في بحر من الدماء.

- بإيعازه إلى وكالة المخابرات المركزية بتنفيذ العديد من الحروب في القارة الافريقية.

وينعت كريستوفر هيتشنز كيسنجر بأنه «مجرم حرب وكذاب. إنه مسؤول شخصيًا عن كل عمليات القتل والتعذيب والإبادات الجماعية التي حدثت في العالم خلال السبعينات».

بعد خروجه من وزارة الخارجية، عمل كيسنجر محاضرًا في الجامعات، وكتب العديد من الكتب، وظل دائمًا على علاقة «استشارية» بالادارات الاميركية المتعاقبة.



وأكثر من ذلك، فقد استدعاه الرئيس جورج دبليو بوش وعيّنه رئيسًا للجنة التحقيق في أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١. وكان كيسنجر رأى إلى تلك الاحداث ما رآه بوش وصقور إدارته (ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، كوندوليزا رايس، بول وولفوفيتز، ريتشارد بيرل...).

لكن بوش ما لبث أن عاد عن هذه الخطوة وأعفاه عن رئاسة اللجنة، مع إبقائه، في صميم «الصفة الاستشارية». وكان كيسنجر، قد استدعي، في أيار ٢٠٠١ (قبل شهور قليلة من ١١ ايلول) خلال وجوده في باريس، للمثول أمام القضاء الفرنسي في جرائم اتهم بها الرئيس التشيلي السابق الجنرال بينوشيه وتبين ضلوع كيسنجر فيها. فترك كيسنجر فرنسا بما يشبه الخلسة تاركًا أمر استدعائه لمعالجة السفارة الاميركية في باريس ومن ورائها الادارة الاميركية. وأثناء زيارته لندن، في نيسان ٢٠٠٢، تعرّض كيسنجر لمطالب باستصدار أمر باعتقاله ومحاكمته، ولتظاهرات تهتف: «عالمنا ليس للبيع. ضعوا كيسنجر في السجن» و«كيسنجر مجرم حرب» و«سيّد كيسنجر. كم طفلًا قتلت اليوم؟».



مارتن لوثر كينغ

* **كينغ، مارتن لوثر** King, M.L. (**١٩٢٩-١٩٦٨**): رجل دين (قس معمداني) وقائد سياسي أسود وزعيم «حركة الحقوق المدنية» في أميركا.

ولد في مدينة أتلانتا في ولاية جيورجيا لأب كان يخدم الكنيسة المعمدانية. بدأ نضاله ما إن بلغ سن الشباب بقيادته حركة اندماج السود في المجتمع كنقيض لحركة النضال العنيف التي كانت تمارسها تنظيمات سوداء أخرى، وأسس حركة «مؤتمر الزعامة المسيحية الجنوبية» التي كانت حركة سلمية تستهدي حركة «اللاعنف» الغاندية (الزعيم الهندي غاندي). قاد عام ١٩٥٥-١٩٥٦ حركة مقاومة السود للتمييز العنصري اتخذت شكل مقاطعة السود لوسائل النقل في المدينة. عارض حرب فيتنام. فاز بجائزة نوبل للسلام في ١٩٦٤. اغتيل في ١٩٦٨ على يد عنصري أبيض يدعى دين جايمس إيرل راي. ودفن كينغ في أتلانتا مسقط رأسه. وأخذت تظهر بعد ذلك كتابات تدل على انه كان من أنصار الرئيس جون كينيدي. وضع كتابًا بعنوان «لماذا لا نستطيع الانتظار» صدر في ١٩٦٤ (راجع «السود» في باب سابق).

الجدير ذكره أن نضال كينغ أسفر في الحقيقة عن نتائج كان كينغ قد اغتيل قبل أن يشهد ثمارها. والحال انه كان قد فاوض السلطات الاتحادية، خلال الشهور الأخيرة من حياته، وتحت رعاية الرئيس ليندون جونسون، على الموافقة على وثيقة تتعلق بحصول السود على حقوقهم المدنية، وهي الوثيقة التي عُرفت باسم «قانون ١٩٦٨»، وكانت الوثيقة الرئيسية التي دافع عنها كينغ طوال سنواته الأخيرة. لكن الرئيس جونسون لم يوقعها إلا بعد أسبوع من اغتيال كينغ، أي يوم ١١ نيسان ١٩٦٨، ونصت على إلغاء القوانين التمييزية الرئيسية التي كانت تطال المواطنين السود.

أثار اغتيال مارتن لوثر كينغ حزنًا عميقًا في العالم كله. واستمرت هيئات أميركية كثيرة تحيي ذكرى استشهاده يوم ٤ نيسان في كل عام. وفي الذكرى الثلاثين (٤ نيسان ١٩٩٨) تصدرت ممفيس، ولأول مرة، المدن الاميركية في إحياء ذكراه، وأقامت أمسية للصلاة والتأمل جرت في المكان الذي اغتيل فيه في «موتيل لورين» الذي تحول متحفًا للحقوق المدنية. وأعرب المشاركون البيض في المسيرة عن انضمامهم الكامل لرسالة كينغ الداعية إلى العدالة الاجتماعية. وأشاد الرئيس بيل كلينتون، في المناسبة، بالزعيم الاميركي الأسود ووصفه بأنه «واحد من كبار الابطال الاميركيين». وكان كلينتون، الذي اختتم قبل ايام قليلة جولة استغرقت ١١ يومًا في افريقيا، ذكّر بخطاب كينغ الشهير الذي يحمل عنوان «إني أحلم»، وقال

إن «ملايين الاشخاص في العالم يتقاسمون هذا الحلم بالتعايش بين كل الاعراق».

* **كينيدي، إدوارد** .Kennedy, E (**١٩٣٢–**): سيناتور ديمقراطي. الشقيق الأصغر للرئيس جون كينيدي. درس في هارفرد، وحصل على إجازة القانون في جامعة فيرجينيا. انتخب سيناتورًا عن ولاية ماساشوستس، وهو مقعد كان يشغله قبله شقيقه جون كينيدي، وظل ينتخب له دون انقطاع. رفض مرتين ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة في ١٩٧٢ و١٩٧٦، وفي المرة الثالثة (١٩٧٩)، ترشح ثم انسحب لصالح المرشح االديمقراطي جيمي كارتر (راجع «جون كينيدي» في النبذة التاريخية).

* **كينيدي، روبرت** .Kennedy, R (**١٩٢٥–١٩٦٨**): شقيق الرئيس جون كينيدي. تخرج في كلية الحقوق في فيرجينيا. بدأ حياته السياسية بانضمامه إلى اللجنة الفرعية التي كان يرأسها السيناتور ماك كارثي (أو مكارثي، راجع حول «المكارثية» في النبذة التاريخية). وقد تولى روبرت مهمة التحقيق في العلاقات القائمة بين بعض الاقطار الاوروبية ولا سيما بريطانيا وبين الصين الشعبية. لكن أمام شطط الحملة التي نظمها مكارثي، قرر روبرت في ١٩٥٤ قطع صلاته به، وعمل في إطار لجنة أخرى شكلها مجلس الشيوخ لمكافحة الفساد في صفوف بعض النقابات الاميركية ولا سيما نقابة سائقي سيارات الشحن. ساهم على نحو فعّال في تنظيم الحملة الانتخابية الرئاسية لشقيقه جون الذي عهد إليه بوزارة العدل. فتمكن روبرت من فرض بعض الاجراءات المناهضة للتمييز العنصري على المحافظين في الجنوب. وبعد اغتيال الرئيس جون استقال من منصبه الوزاري، وانتخب سيناتورًا عن ولاية نيويورك. تبنى مواقف مؤيدة للسود وسلّط أضواء على حالة البؤس التي لا تزال سائدة لدى شرائح عريضة من الشعب الاميركي، وناهض سياسة الرئيس جونسون في فيتنام. رشح نفسه لانتخابات ١٩٦٨ الرئاسية، وكان قد بدأ يحقق انتصارات متوالية في الانتخابات التمهيدية عندما اغتيل في ٥ حزيران ١٩٦٨ على يد الفلسطيني سرحان بشارة سرحان الذي أفاد بأنه أقدم على هذا العمل بسبب تعاطف كينيدي مع اسرائيل.

لكن شكوكًا كثيرة لا تزال تحوم حول أن يكون سرحان هو القاتل الحقيقي. ففي حزيران ٢٠٠٣ نشرت وكالة «فرانس برس» ما أفاد به لها محامي سرحان لورنس تيتر بقوله: «قدمنا مذكرة لنقل قضية سرحان سرحان إلى خارج لوس أنجلس». وأكدت الوكالة، استنادًا إلى تيتر انه اتخذ هذا القرار بعدما رفضت محكمة لوس أنجلس طلبات عدة لسرحان، معتبرًا أنه من غير العدل ان يكون عدد من قضاة لوس أنجلس يترأسهم قاض كان المدعي العام في محاكمة سرحان سنة ١٩٦٨. ومضت الوكالة تؤكد على لسان المحامي تيتر أن سرحان أُجبر على توجيه سلاحه إلى روبرت كينيدي بعد أن خضع لتأثير قوى نافذة حاكت مؤامرة لاغتيال شقيق الرئيس جون كينيدي، وأن الرصاص الذي أطلقه سرحان لم يصب كينيدي الذي قتل بعيارات نارية جاءت من ورائه، فيما كان سرحان واقفًا أمامه، وأنه (أي المحامي) عثر على هذه المعلومات في أرشيف حكومي نُشر بعد عشرين عامًا من عملية الاغتيال، الأمر الذي يثبت أن سرحان كان ضحية مؤامرة حاكتها السلطات.

* **لاروش، ليندون**: سياسي أميركي، «صوت ناشز وصاحب جرأة نادرة». بهذا الرأي خرج الرأي العام العالمي عندما أطلع على ما قاله إبان التداعيات الأولى لحوادث ١١ ايلول ٢٠٠١ الارهابية في أميركا كاشفًا «الدور الخطير الذي لعبته القوى الخفية المسيطرة على صنع القرار الاميركي» لافتعال هذه الاحداث من أجل دفع الولايات المتحدة إلى خوض سلسلة من الحروب بدأت في أفغانستان ثم العراق.... لخدمة مصالح هذه القوى الحريصة على افتعال الازمات. وجاء هذا القول في مقاله الشهير «أقتل قطة الجيران» الذي نشرته مجلة الاستخبارات التنفيدية في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠١، موجهًا أصابع الاتهام إلى اللوبي الصهيوني وهنري كيسنجر والمؤسسة الاستخباراتية الاميركية واسرائيل «الذين يريدون دفع الجيش الاميركي إلى مغامرات عسكرية خدمة لجيش الدفاع الاسرائيلي، وتحقيقًا للأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية في الشرق الاوسط». واعتبر لاروش أن أحداث ايلول وما واكبها من حملة اعلامية شنتها شبكة «سي أن أن» والاعلام الاميركي الموجه من اللوبي الصهيوني، إنما تخدم في الواقع أهداف مثيري قضية «صراع الحضارات» التي ابتدعها كل من صامويل هنتنغتون وفوكوياما صاحب كتاب «نهاية التاريخ».

وفي أيار ٢٠٠٢، قدم لاروش في موقعه على الأنترنت وصفًا دقيقًا للحرب الدائرة في أفغانستان

وفلسطين، والحرب المقبلة على العراق (وقد أقبلت بالفعل بدءًا من ٢٠ آذار ٢٠٠٣)، محملًا المسؤولية في ذلك للادارة الاميركية وحكومة اسرائيل بهدف الابقاء على صراع الحضارات وتغيير النظام العالمي لمصلحة بيوت المال اليهودية، وتحقيق هيمنة الولايات المتحدة على العالم عن طريق إقامة امبراطورية عالمية تحميها فيالق عسكرية تحت شعار «العولمة». وذلك تحت شعار «مزيف» هو «الحرب ضد الارهاب» في حين أن الولايات المتحدة هي التي خلقت الارهاب وأسهمت بسياساتها في نموه وانتشاره.

لاروش ليندون هو خبير اقتصادي عالمي، وكان ترشح للرئاسة في انتخابات عام ٢٠٠٠ أمام آل غور، ويرى كثيرون أنه سيكون مرشحًا في ٢٠٠٤ أمام الرئيس الحالي جورج بوش.

٭ **ليبرمان، جوزف** Liebairman, J. **(١٩٤٢ –)**: أول مرشح لمنصب نائب رئيس يهودي (نائب المرشح الديمقراطي آل غور الذي فشل أمام المرشح الجمهوري جورج دبليو بوش العام ٢٠٠٠). ومعروف عن ليبرمان انه يهودي أرثوذكسي وديمقراطي محافظ ومن أشد المتحمسين لاسرائيل، ويقود تيارًا محافظًا في الحرب الديمقراطي خصوصًا في مواضيع التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والتمسك بالقيم العائلية. وأثناء الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠) صوّت ليبرمان إلى جانب الخيار العسكري لتحرير الكويت فيما عارض بعض زملائه إرسال قوات أميركية لهذه المهمة. كما تبنى تقديم مشروع «قانون تحرير العراق» إلى مجلس الشيوخ أواخر ١٩٩٨.

في خطاب قبول ترشيحه (١٦ آب ٢٠٠٠) ذكّر ليبرمان بيهوديته وقال إنه يرى الاشياء من خلال أعين جدته التي هاجرت إلى الولايات المتحدة من وسط أوروبا «حيث كانت تتعرض للمضايقات بسبب الطريقة التي كانت تعبد الله فيها».

اللافت أن بعيد فشلهما (آل غور وليبرمان) في الانتخابات، وُضع المرشح الرئاسي آل غور طي النسيان في حين بدأت الصحف الاميركية عملية تلميع صورة جوزف ليبرمان وتتحدث عنه كمنافس قوي وجدّي في انتخابات ٢٠٠٤، وكشف هو عن هذا الطموح عبر محاضرة ألقاها في جامعة جورجتاون. فبدلًا من أن يتصدى للمشكلات الاقتصادية كما فعل زملاؤه في الحزب الديمقراطي، اختار القضايا العالمية المطروحة أمام رئيس الجمهورية الفائز جورج دبليو بوش ليشرح وجهة نظره في السعي لإيجاد الحلول المناسبة. قال إنه على استعداد لضرب النظام العراقي وتصعيد الحرب ضد الاسلام السياسي الراديكالي معتبرًا إياه امتدادًا للحرب الباردة ونسخة جديدة عن الستار الحديدي العقائدي. وانتقد بعنف محاولة الرئيسين بوش وبوتين (رئيس روسيا) لأنهما يعملان على تعزيز فرص السلام في الشرق الاوسط بدلًا من تقليد أسلوب اسرائيل في حل النزاع مع الفلسطينيين. وطالب بضرورة إنشاء تحالف عسكري دولي لإنجاز مهمة في العراق لم تتحقق عام ١٩٩١.

وفي لقائه مع مجلة «جيروزاليم ريبورت» الاسرائيلية التي اختارته موضوعًا رئيسيًا لها (عدد ١٢ آب ٢٠٠٢)، انتقد جوزف ليبرمان سياسة بوش الخارجية واعتبرها عاجزة لأنها رفضت التعاون مع سورية وايران بطريقة تحول دون استشراء موجة الارهاب. وقال إنه التقى عرفات مرات عدة، وشارك المراهنين على نجاحه بعد أوسلو، ولكن عرفات خيّب آمال الجميع بسبب قيادته الفاشلة. وعندما وقّعت أحداث ١١ ايلول بدأ ليبرمان يؤيد بقوة الرئيس بوش.

وفي محاولة للإفادة من الموجة المتنامية ضد الارهاب، أسس ليبرمان جمعية بقيادته ورعاية «لين» زوجة نائب الرئيس ديك تشيني، تسمى «المجلس الاميركي للأمناء»، غايتها التصدي لكل الأكاديميين والكتّاب والمثقفين والصحافيين الذين يتجرأون على انتقاد عجز الدولة في شأن أحداث ١١ أيلول... «ربما حتى لا تنجلي حقيقة هذه الاحداث» كما علّق بعض المتجرّئين في أميركا وخصوصًا في أوروبا.

٭ **ليبمان، وولتر** Lippmann, W. **(١٨٨٩ – ١٩٧٤)**: صحافي وواحد من أبرز صانعي الرأي العالم الاميركي في القرن العشرين. ولد في نيويورك في عائلة يهودية. درس في جامعة هارفرد حيث اهتم بإصدار صحيفة للطلبة. عمل مع الكولونيل هاوس، المستشار الدبلوماسي للرئيس ويلسون في أواخر الحرب العالمية الأولى. فضّل العمل الصحافي على أي منصب إداري أو حكومي عُرض عليه. أسس صحيفة «نيو ربوبليك» في مطلع العشرينات، وصحيفة «نيويورك هيرالد تريبون» التي واظب على كتابة افتتاحيتها على مدى ثلاثين عامًا، ومجلة «نيوزويك» التي انتقل إليها في منتصف الستينات. وقد دافع في السياسة الخارجية عن خط ليبرالي إصلاحي، كما انتقد بشدة

وجرأة الفساد في الادارة العامة. له مؤلفات عدة في السياسة الدولية. توفي في نيويورك في شبه عزلة، وكان البيت الأبيض يصليه حربًا في آخر سني حياته بسبب إدانته التورط الاميركي في فيتنام.

• **مارشال، جورج كاتليت** Marshall, G.C. **(١٨٨٠-١٩٥٩)**: جنرال وسياسي (وزير خارجية في عهد ترومان). خدم في الفيليبين، وقاتل في أوروبا، ثم عمل مساعدًا للجنرال برشينغ (١٩١٩-١٩٢٤). وبعد ذلك قاد قوات أميركية في الصين، ثم مدير مدرسة حربية في «فورت بنينغ». عينه الرئيس روزفلت رئيس هيئة الاركان في ايلول ١٩٣٩، وقام بدور المستشار العسكري للرئيس أثناء الحرب. وفي ١٩٤٥، أرسله الرئيس ترومان إلى الصين حيث حاول تذليل الخلافات بين الصينيين الوطنيين والصينيين الشيوعيين. وزير الخارجية في ١٩٤٧ حيث أولى أوروبا اهتمامًا خاصًا وأطلق لها مشروع دعم ومساعدة لإعادة إعمارها ونهوضها (مشروع مارشال)، كما باشر في الوقت نفسه المفاوضات التمهيدية لإنشاء الحلف الأطلسي. وبعد ذلك انسحب من الحياة السياسية، واصبح رئيس الصليب الأحمر الأميركي، ليعود ويقبل بمنصب وزير الدفاع أثناء حرب كوريا ١٩٥٠-١٩٥١. نال جائزة نوبل للسلام للعام ١٩٥٣.

لم تحظ سياسة مارشال إزاء الشرق الأوسط باهتمام المؤرخين، وربما عن قصد، رغم أن هذه المنطقة كانت تشهد حرب كيان جديد هو «الكيان الاسرائيلي» على حساب الكيان الفلسطيني التاريخي. وقد أخفى المؤرخون الغربيون موقف وزير الخارجية الاميركي وأبرزوا موقف رئيسه هاري ترومان الذي كان أول الداعمين والمعترفين بالكيان الاسرائيلي.

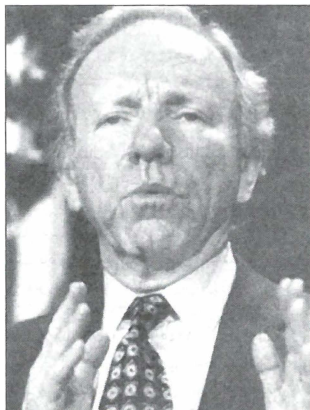
لكن في ١٩٩٨، بثّ تلفزيون بي بي سي البريطاني برنامجًا مهمًا وجديًا من حيث اعتماده على مصادره المطلعة كشف، في جملة ما كشف، عن جانب مهم من موقف مارشال في الاثناء. ومما جاء فيه (المشاهد السياسي بي بي سي»، العدد ١٠٧، ٢٩ آذار ١٩٩٨، ص٨-٩):

«في الأشهر القليلة التي سبقت مغادرة البريطانيين فلسطين اقتتل العرب واليهود... وتوجه اليهود إلى أميركا وبعث بن غوريون أول رئيس وزراء لاسرائيل موشي شاريت ليترجى الاميركيين كي يعترفوا بالدولة الاسرائيلية. وكان على شاريت أن يقنع وزير الخارجية جورج مارشال الذي كان يسميه الرئيس هاري ترومان «أعظم أميركي على قيد الحياة». وعارض مارشال كليًا إنشاء دولة يهودية، وكان مقتنعًا بأن ذلك سيؤدي إلى سنوات من الحروب في الشرق الاوسط.

«وقبل ستة أيام من جلاء القوات البريطانية عن فلسطين قابل شاريت ومرافقوه جورج مارشال لأن الدولة اليهودية لن تستمر في الحياة ما لم تدعمها واشنطن، ولكن مارشال قال له: «إنه قراركم ولا تعتمدوا على أميركا لإنقاذكم». لكن الرئيس هاري ترومان دعم مطالب اليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين. وقال ترومان: «لقد قال ما يُسمّى الخبراء لي إنه إذا قامت دولة يهودية فإنه ستورط الشرق الأدنى في حرب وكذلك أميركا. وان هتلر قتل اليهود يمنة ويسرة، واليوم يحتاجون إلى مكان يقيمون فيه. وموقفي أن الحكومة الاميركية لا يمكنها أن تقف متفرجة بينما ضحايا جنون هتلر لا يُسمح لهم ببناء حياة جديدة».

«ولم يكتم مارشال احتقاره لمثل هذا التفكير، وقال: «إننا وسط حالة حرجة جدًا ولهذا يجب أن نتجنّب معالجة القضايا الدولية على أسس عاطفية». وقبل يومين من مغادرة البريطانيين لفلسطين قام الرئيس ترومان باستدعاء وزير خارجيته مارشال إلى البيت الأبيض، وحتى يتجنب صدامًا علنيًا معه طلب من مستشاره كلارك كليفورد أن يقدم الاسباب التي تدعو إلى الاعتراف بدولة يهودية في فلسطين. ويتذكر كلارك كليفورد ذلك قائلًا: «لقد بدأ مارشال يشرح موقفه ضد الاعتراف بالدولة اليهودية وأنصت الرئيس ترومان ثم طلب مني أن أتحدث عن ضرورة دعم الدولة اليهودية، ولما بدأت أتحدث بدأ وجه مارشال يحمرّ ويزداد احمرارًا، وعندما انتهيت انفجر مارشال واتهم ترومان بأنه يحاول التلاعب للحصول على أصوات اليهود الاميركيين».

«أما أبا إيبان فإنه يقول إن مارشال كان غاضبًا كالمجانين وقال للرئيس ترومان إن اليهود لا يحتاجون إلى دولة ولا يستحقون دولة، وهذه الارض ليست أرضهم وأنهم يسرقون هذه الارض. وأما كليفورد فيذكر: «إن مارشال التفت إلى الرئيس ترومان وقال له لا أعرف ماذا يحدث في البيت الأبيض، ولا أعرف لماذا يحضر كليفورد هذا الاجتماع». فأجابه الرئيس ترومان بهدوء: يا جنرال إن كليفورد هنا لأنني دعوته. فأجابه مارشال: إن واجبي أن أقول لك إنه إذا تبنيت سياسة يوحي بها كليفورد فإنني لا أصوّت لك في الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني. وساد صمت مميت في القاعة ولم يسمع أحد بعمره مثل



جوزف ليبرمان



الجنرال ماك أرثر



ماك أرثر يوم تلقيه استسلام اليابان (٢ ايلول ١٩٤٥) على متن المدرعة «ميسوري» الراسية في ميناء طوكيو

ذلك، ولم أسمع أحدًا يهدد رئيس الولايات المتحدة بهذه الطريقة. ولكن ترومان أنهى الاجتماع فورًا...

«وقد تحققت تحذيرات مارشال وحشدت خمس دول عربية قواتها على حدود فلسطين وهدّدت بالهجوم إثر انسحاب القوات البريطانية الاستعمارية. ورأى اليهود انها فرصة تاريخية، وأعلن بن غوريون قيام دولة اسرائيل وقدّمها لمارشال كأمر واقع على الأرض، وتراجع مارشال، وكان الرئيس الاميركي أول رئيس دولة يعترف باسرائيل».

• **ماركيوز، هربرت** Marcuse, H. **(١٨٩٨-١٩٧٩)**: فيلسوف ومفكر سياسي ترك أثرًا كبيرًا على الحركة الطلابية الاميركية والعالمية في ستينات القرن العشرين. ولد في برلين وعاش في ألمانيا إلى أن تركها في ١٩٣٢ هاربًا من النازية، وتنقل في بلدان عدة إلى أن استقر في سان دييغو في كاليفورنيا عام ١٩٦٦. قبل مغادرته المانيا، كان قد انضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وما لبث أن تركه متهمًا إياه بالرجعية بعد سحق انتفاضة السبارتاكيين واغتيال روزا لوكسمبورغ. تتلمذ على هوسرل وهيدغر الذي أشرف على أطروحته «أنطولوجيا هيغل والأسس لنظرية التاريخ».

قبيل مغادرته ألمانيا انضم إلى «مدرسة فرنكفورت». قصد جنيف (١٩٣٢)، وباريس (١٩٣٣)، وهاجر إلى نيويورك (١٩٣٤)، ودرّس في جامعات كولومبيا، هارفرد وبرانديز استاذًا للفلسفة والعلوم السياسية قبل أن يستقر في سان دييغو.

ارتبط إسمه بالثورات الطلابية، وخصوصًا بانتفاضة ايار ١٩٦٨ في فرنسا، وأصبح يلقب بـ«فيلسوف الاحتجاج». وأكثر أفكاره تأثيرًا في الحركة الطلابية و«اليسار الجديد» مقولاته حول انحطاط الفكر الثوري في البلدان الرأسمالية، تكيف الحركات العمالية والنقابية والاحزاب في المجتمع الرأسمالي المفترض محاربته، تحول الاحزاب الشيوعية إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية إصلاحية من خلال تخليها عن العنف الثوري ودكتاتورية البروليتاريا وقبولها اللعبة البرلمانية. اشهر كتبه «الانسان ذو البعد الواحد» (١٩٦٦) حيث يضع على طرفي نقيض مجتمع الرأسمالية الاميركية وطوباوية مجتمع أكثر حرية وسعادة، وحيث يصف منهجيًا ميكانيزمات الرقابة في المجتمع الاميركي التي تستطيع دخول اللاوعي في الانسان فتجعله متصالحًا مع النظام قابلًا به. وأما كتاباه «نحو التحرير» (١٩٧٠) و«الثورة المضادة والانتفاضة» (١٩٧٢) فهما مكملان إلى حد كبير للأول.

• **ماك آرثر، دوغلاس** Mc Arthur, D. **(١٨٨٠-١٩٦٤)**: جنرال أميركي يعتبره الاميركيون أحد أبطالهم التاريخيين. ولد في ليتل روك (وتوفي في واشنطن). عين رئيسًا لهيئة أركان الجيش (١٩٣٠-١٩٣٥)، وقائدًا للقوات الاميركية في الشرق الأقصى (تموز ١٩٤١). تراجع أمام الزحف الياباني في لوسون، لكنه استمر يقاوم في باتان وكورّيجيدور (حتى أيار ١٩٤٢). عين قائدًا أعلى لقوات الحلفاء في المحيط الهادئ، فقاد هذه القوات إلى النصر في هجوم مضاد على اليابانيين، حيث تمكن من السيطرة على عدد من جزر المحيط (جزر سليمان والفيليبين ولوسون كانون الثاني ١٩٤٥). تسلّم استسلام اليابان دون قيد أو شرط في ٢ أيلول ١٩٤٥ وكانت قد مضت ثلاثة اسابيع على إلقاء الطائرات الاميركية القنبلة الذرية على مدينة ناغازاكي بعد مدينة هيروشيما. وكان قبل يومين من استسلام اليابان، أي في ٣٠ آب، قد عُين حاكمًا لليابان. فأقام مركز القيادة العليا للقوات الحليفة في مدينة يوكوهاما، وشرع يحضر بنود الاستسلام الياباني. والحال أن اليابان كانت انسحقت تمامًا تحت القنابل، وأدّى الحصار البحري الذي فرض عليها إلى قطع المؤن ووصول المواد الاولية إليها. وصحيح أنها ظلت تقاوم حتى بعد انهيار حليفتيها ايطاليا وألمانيا، ولكن كان واضحًا أن مقاومتها يائسة وبلا جدوى خصوصًا وأن الاتحاد السوفياتي، الذي لم يكن أعلن الحرب على اليابان في السابق، أعلن الحرب عليها خلال الأيام القليلة التي فصلت بين قنبلة هيروشيما وقنبلة ناكازاكي، وذلك طبقًا لما اتفق عليه في مؤتمر يالطا. وراحت القوات السوفياتية تهاجم منشوريا وكوريا وجزيرة ساخالين. وهكذا لم يعد في وسع المجلس الحربي الياباني الأعلى إلا أن يستجيب لرغبة الامبراطور الياباني ليلة ٩-١٠ آب ويعلن أنه قرّر إنهاء الحرب. واستقال رئيس الحكومة سوزوكي بينما انتحر وزير الدفاع الجنرال أنامي وألف الامير ناراهيتو الحكومة اليابانية الجديدة.

ولم ينته شهر آب حتى أقدم الرئيس الاميركي هاري ترومان على تعيين ماك آرثر حاكمًا لليابان. فكان ذلك تتويجًا لأسطورة ماك آرثر الذي ارتبط إسمه بكل المعارك الكبرى في الشرق الأقصى، وأصبح أول أجنبي يحكم اليابان منذ أكثر من ألف سنة. وكانت مهمته، كما أعلن يومها، ان «يحوّل اليابان من دولة مهزومة إلى ديمقراطية

على النمط الغربي حليفة للولايات المتحدة» (يكرّر الاميركيون اليوم الكلام نفسه تقريبًا بالنسبة إلى العراق).

ومن المعروف أن ماك آرثر نجح في مهمته إلى حد كبير. غير أن سلطانه على اليابان لم يدم طويلًا، مع أنه ظلّ في المنطقة. إذ تولى في أواخر العالم ١٩٥٠ قيادة الجيوش الاميركية خلال الحرب الكورية، وحقق العديد من الانتصارات هناك. ولكن يبدو أن شعبيته «فاقت الحدود» المسموحة للعسكري. فأقدم الرئيس ترومان على عزله من مناصبه كافة في نيسان ١٩٥١ بطريقة فاجأت العالم، وثارت موجة من الاحتجاجات في الولايات المتحدة. والسبب المعلن لاستبعاده انه، وفي لحظة الحرب الكورية، أعلن عن عدم موافقته على الاهداف السياسية التي اتبعتها واشنطن في كوريا. وفيما كان ترومان يتفاوض في شأن الهدنة على أساس جعل خط العرض ٣٨٧ فاصلًا بين الكوريتين، كان ماك آرثر يعلن عن فتح جبهة ثانية ضد الصين الشعبية بمساعدة قوات شانغ كاي شيك. فبدا آرثر يبحث عن مجد شخصي في مواجهة رئيس يحاول ان يفاوض. فكانت نهاية ماك آرثر السياسية.

• **ماكنمارا، روبرت** Mc Namara, R. (**١٩١٦–**): وزير الدفاع في عهد كينيدي وجونسون. ولد في سان فرنسيسكو. درس الاقتصاد السياسي والفلسفة، وامتهن التعليم الجامعي. التحق، بعد الحرب العالمية الثانية، بشركة «موتور فورد كومباني» وأصبح رئيسها في ١٩٦٠. وفي كانون الثاني ١٩٦١، عينه الرئيس كينيدي وزيرًا للدفاع. فأقدم، على الرغم من المعارضة الشديدة لعدد من الجنرالات، على إعادة تنظيم شاملة للآلة العسكرية ساعيًا لتأمين قوات قتالية متأهبة للتدخل في صراعات محلية (فيتنام، أميركا اللاتينية...) ولتطوير وتنمية السلاح النووي الذي دعا ماكنمارا إلى استخدامه على أساس ما أسماه بـ«الرد المتدرج». واعتبر ماكنمارا رائد «فريق الصقور» في واشنطن. لكنه، في ١٩٦٧، تخلّى عن مواقفه المعهودة فأثار شكوكًا حول «فعالية» التصعيد العسكري في فيتنام وجنوب شرق آسيا، واستقال من منصبه في تشرين الثاني ١٩٦٧، وعين على الفور رئيسًا للبنك الدولي للإنماء والإعمار. وفي حديث له عام ١٩٨٣، ذهب إلى حد التأكيد بأن الكلام عن حرب نووية محدودة ضرب من الحماقة، وبأن أي قرار يتخذ بشأن استخدام محدود للسلاح النووي من شأنه أن يفجّر حربًا نووية شاملة. وبعد نحو ١٢ سنة من «الصمت»، وفي ما يشبه «النقد الذاتي» (ولأول مرة على هذا المستوى من المسؤولية)، فاجأ ماكنمارا العالم بما كتبه عن حقيقة التورط الاميركي في فيتنام مؤكدًا أن السلطات الاميركية بالغت في تصوير الوضع متعمدة أن تجر المنطقة إلى الحرب، وأن تلك الحرب كان من الممكن تفاديها، وأن الثوار الشيوعيين لم يكونوا يشكلون ذلك الخطر الحقيقي، وأن مساندة فيتنام الشمالية لهم لم تقلب الاوضاع إلا لأن السلطات الاميركية اختارت الحرب والتصعيد. جاء ذلك في كتاب مذكراته بعنوان «أن ريتروسبيكت» الذي نشره في مطلع ١٩٩٥.

• **موسكي، إدموند** Muskie, E. (**١٩١٤–**): وزير الخارجية في عهد كارتر. ولد في مدينة رومفورد (ولاية ماين). تخرج في كلية كورنل، وعمل في المحاماة. انتخب نائبًا في مجلس الممثلين، ثم أصبح حاكم ولاية ماين (١٩٥٤). انتخب عضوًا في مجلس الشيوخ (١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٧٠ و١٩٧٦). وفي ١٩٦٨، اختاره المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية هيوبرت همفري نائبًا له، لكن همفري هُزم أمام ريتشارد نيكسون. وفي ١٩٧٢، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية داخل حزبه الديمقراطي، غير انه لم ينجح في الحصول على تأييد الحزب، وهزم أمام السيناتور جورج ماكغفرن. عينه الرئيس كارتر وزيرًا للخارجية في ١٩٨٠.

• **مونديل، وولتر** Mondale, W. (**١٩٢٨–**): نائب رئيس الجمهورية جيمي كارتر، والمرشح الديمقراطي للرئاسة في ١٩٨٤، وهُزم أمام المرشح الجمهوري رونالد ريغان. ولد في مدينة سيلون (ولاية مينسوتا). تخرّج عام ١٩٥١ في جامعة مينسوتا وعمل بالمحاماة (١٩٥٦–١٩٦٠). عين عضوًا في مجلس الشيوخ خلفًا لهيوبرت همفري الذي اختاره الرئيس ليندون جونسون نائبًا له. انتخب وأعيد انتخابه مرارًا سيناتورًا. وفي ١٩٧٦ أصبح نائبًا للرئيس كارتر. حظي اثناء معركته الرئاسية بتأييد الزعماء السود والنقابات العمالية والحركات النسائية لإلحاحه على نعت حكومة ريغان بأنها «حكومة أغنياء في خدمة أغنياء». لكنه لم يفلح في تحقيق التفاف شعبي واسع من حوله.

• **ميتشل، جورج** (**١٩٣٣–**): زعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ وثاني أقوى الشخصيات الديمقراطية نفوذًا بعد الرئيس كلينتون. رابع خمسة أبناء لأب من أصل لبناني وأيرلندي وأم لبنانية مهاجرة

كانت تعمل في أحد مصانع الغزل والنسيج. كان أبوه يتيمًا تبنته أسرة كاثوليكية.

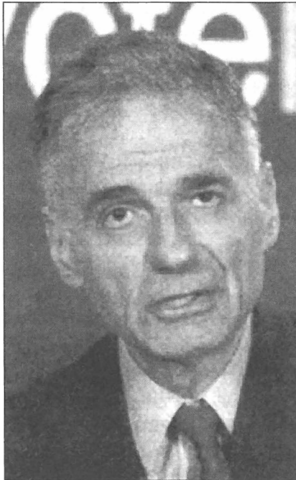
أدّى جورج ميتشل، إثر تخرجه في الجامعة، الخدمة العسكرية الالزامية، وعمل ضابطًا في شعبة مكافحة التجسس في برلين إبان احتلالها. وأجيز في القانون من جامعة جورجتاون في واشنطن. تقلّب في وظائف قضائية وإدارية، وخلف وزير الخارجية موسكي في مجلس الشيوخ (١٩٨٠)، ونجح لهذا المقعد في ١٩٨٢، وأعيد انتخابه في ١٩٨٨، واختير زعيمًا للغالبية، أي الزعيم الحقيقي للحزب الديمقراطي في عهد الرئيس جورج بوش (الأب).

لميتشل مشاعر قوية إزاء قضايا الشرق الاوسط. فكان عضوًا في لجنة مجلس الشيوخ التي حققت في فضيحة «ايران غيت» عام ١٩٨٧، وإبان ولاية كلينتون الثانية، انتدبه الرئيس مبعوثًا خاصًا للنزاع الاسرائيلي–الفلسطيني، فكانت على يديه خطة حلّ دعيت «خطة ميتشل». ولمشاعره هذه فضلًا عن أصله اللبناني رفض الكونغرس ترشيحه من قبل الرئيس كلينتون، ليتولى وزارة الخارجية. وكان كلينتون عينه مندوبًا له في حل المشكلة الأيرلندية.

عن لبنان قال (في مقابلة مع «الوسط» في واشنطن، العدد ١١٩، ٩ أيار ١٩٩٤، ص٣٦): «للبنان مكانة خاصة جدًا في نفسي لأنه مسقط رأس والدتي. كذلك كان لبنان مصدر قيمها ومثلها (...) الوجود الاسرائيلي والسوري في لبنان يلقي بظلاله على البلاد بكاملها ويجعل مفهوم الدولة المستقلة مجرد مهزلة. كما ان التدخل الاجنبي غذّى الانقسامات المريرة وأعمال العنف في لبنان حوالي عشرين سنة. وهذا أمر يجب أن ينتهي ويجب أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من لبنان، كما يجب على الحكومة الاميركية أن تأخذ زمام المبادرة في حض جميع هذه القوات الاجنبية على مغادرة لبنان. كان لبنان في ما مضى أرض المثابرة والعمل الدؤوب والتسامح، حيث يعمل مختلف الناس في بناء تجارة وثقافة حازتا الاعجاب والثناء في جميع أنحاء العالم. ولهذا فأنا ارى من المهم جدًا أن يولد لبنان من جديد. والضرورة الأولى من أجل تحقيق ذلك أن تسحب سورية واسرائيل قواتهما من لبنان...».

• **نادر، رالف** Nader, R. (**١٩٣٤–**): «المواطن الاول بامتياز»، «القديس رالف»، «ضمير الأمة»، «أصعب زبون في أميركا».... هذه بعض النعوت التي أُطلقت على رالف نادر بسبب نضاله الطويل والمستمر والنظيف دفاعًا عن المسحوقين والمستهلكين، ولم يُلْوَ له ذراع رغم محاولات أباطرة المال «تلويثه باللون الأحمر غير أن شعلته استمرت وما زال حتى اليوم أشهر مئة أميركي منذ تأسيس العالم الجديد حسب قول مجلة «نيوزويك». أما الـ«غارديان» البريطانية فتوجز ظاهرة رالف نادر بقولها: في العام ٢٠٠١ لن يكون كلينتون في البيت الأبيض إلا ان إسم رالف نادر سيبقى في التداول عبر القرن المقبل في أقل تقدير» (جاد الحاج، من واشنطن، «الحياة»، ٣١ آذار ١٩٩٦، ص١٨).

لبناني الأصل. تخرّج في جامعة برنستون (١٩٥٥)، ثم من كلية الحقوق في جامعة هارفرد ١٩٥٨، وانتقل بعدها إلى التعليم الجامعي محاضرًا في التاريخ والعلوم السياسية. واصطحبته والدته في رحلة دامت شهورًا إلى لبنان، وأخذته إلى بلدة أرصون (تبعد نحو ٣٠ كلم عن بيروت) في منطقة المتن الأعلى، مسقط رأس والده. وذكر الذين عرفوه آنذاك انه كان خجولًا منطويًا على نفسه، وأن والدته حاولت إقناعه عبثًا بالزواج من صبية لبنانية والعثور على وظيفة في لبنان. لكنه فضّل العودة إلى أميركا لأنه درس وتربّى هناك ولم يبق فيه، حسب قوله، سوى عزة النفس الجبلية والتقشف الفلاحي الاصيل وحسّ البذل من أجل سعادة الآخرين. وتلك القيم



رالف نادر

الجوهرية بالنسبة إليه مصدرها أصله وتربيته اللبنانية، أما عالمه وساحة صراعه ففي أميركا.

عام ١٩٨٦ توفي شقيقه البكر شفيق بعد صراع طويل مع مرض السرطان، وكان وقع وفاته صاعقًا على رالف. فانسحب إلى وينستيد في ولاية كونيكتيكيت حيث كان قد ترعرع، وأصيب بجلطة خفيفة سبّبت بارتخاء موقت في جزء من وجهه، غير انه تغلّب على الجلطة واستعاد وجهه شكله الطبيعي.

تعود بداية شهرته في الولايات المتحدة إلى ١٩٦٥، حين أصدر أول كتبه الذي انتقد فيه شركات انتاج السيارات في استهتارها بسلامة المستهلكين وتغليبها لمصلحتها المالية. واستمر ملتزمًا إلى اليوم نهجًا ثابتًا في ملاحقة قطاع المال ورجال الاعمال في الولايات المتحدة، منبهًا إلى ما يعتبره تجاوزات يرتكبها هذا القطاع، من التفريط بمصالح المستهلكين إلى الاضرار بالبيئة مرورًا بإهمال حقوق المواطنين ومحاولات التأثير على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سواء على مستوى الولايات كما على مستوى الاتحاد.

عند ختام الستينات، دخلت البيئة عنصرًا أساسيًا في قراءته لأثر التكنولوجيا، وخصوصًا بعد مسيرة المليون مواطن أميركي في «يوم الارض العالمي» (٩ أيار ١٩٧٠) احتجاجًا على انفلات الثورة الصناعية وأثرها على بيئة الارض في هوائها ومائها وتربتها. وفي مطلع السبعينات حوّل رالف نادر دفاعه عن حقوق المستهلك إلى «حركة المواطن العام»، ودخلت خطوط الدفاع عن حقوق المرأة والأقليات في صلب خطابه السياسي. ومع تجدّد انطلاقة العولمة في التسعينات تمتنت علاقته مع النقابات العمالية التي افقدتها اتفاقات الاسواق الكبرى، مثل «النافتا» و«الغات» واتفاق التجارة مع الصين، الكثير من الوظائف والامتيازات ورفعت معدلات البطالة.

وفي غضون ذلك، ترشّح رالف نادر إلى منصب رئيس الولايات المتحدة في ١٩٩٢، لكنه انسحب سريعًا. ثم ترشّح ثانية في ١٩٩٦ ودعمه «الخضر» بقوة، ونال نحو ١٪ من الأصوات علمًا أنه لم ينفق سوى ٥ آلاف دولار على حملته الانتخابية ورفض التبرعات. ويندرج خطابه السياسي دائمًا في موقع المستقل الداعي دائمًا إلى ان الوقت حان للخروج من الدائرة المغلقة الموقوفة على الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي والجمهوري) اللذين يصفهما بـ«الحزب الجمهوري-الديمقراطي الواحد» لأنهما لا يختلفان أبدًا من حيث وقوعهما تحت هيمنة المؤسسات والبيوتات المالية، بل يتنافسان على خدمة هذه المؤسسات.

ولأنه من المواجهين البارزين لنفوذ «منظمة التجارة الدولية»، شارك بفعالية في التحضير للتحول التاريخي في «سياتل» (١٩٩٩)، التحول الذي وُصف بـ«انتفاضة سياتل»، وصرّح بعدها بأن المعركة ضد منظمة التجارة الدولية انتقلت لتشمل دول العالم الثالث. وقد أُكدت هذا الأمر التظاهرات ضد هذه المنظمة وما يرفدها من مؤسسات (خصوصًا صندوق النقد الدولي) في بانكوك وطوكيو وأوروبا وغيرهما.

وجعل نادر من هذه الأمور عناوين حملته الانتخابية الرئاسية في العام ٢٠٠٠، التي تواجه فيها المرشحان الرئيسيان آل غور (الديمقراطي) وجورج دبليو بوش (الجمهوري)، فضلًا عن طرحه «الحزب الثالث» معززًا بصدقيته وثباته في مواقفه وتوجهه التقدمي. فنال ترشيح أحزاب الخضر له. فخاض المعركة واقترب من نسبة الـ٥٪ التي تضمن للخضر أموالًا انتخابية من الحكومة الاتحادية في الدورة التالية (٢٠٠٤). فيكون نادر واضع اللبنات الضرورية لتأسيس حزب ثالث يُخرج الولايات المتحدة من دائرة احتكار الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) للحياة السياسية الاميركية اللذين لا يختلفان، في الحقيقة لا إيديولوجيًا ولا ممارسةً سياسية (وفق ما هو واضح وما تؤكده الدراسات الأكاديمية في العلوم السياسية)، إلا في مدى تنافسهما في خدمة كتل الضغط الاميركية المالية والسياسية.

• **هاريمان، أفريل (١٨٩١-؟)**: سياسي ودبلوماسي. ابن رجل الاعمال الشهير إدوارد هاريمان (١٨٤٨-١٩٠٩). تخرج في جامعة يال (١٩١٣). انصرف إلى السياسة بدءًا من ١٩٣٣ بانضمامه إلى الحزب الديمقراطي واصبح صديقًا ومستشارًا للرئيس روزفلت. سفير في موسكو (١٩٤١-١٩٤٥)، ثم في لندن، ثم وزير التجارة. اشترك في المؤتمرات التي عقدها الحلفاء، وفي مؤتمر سان فرنسيسكو. في ١٩٥٠، عينه ترومان مساعدًا له في الشؤون الخارجية وأصبح مسؤولًا عن تنفيذ مشروع مارشال. وفي ١٩٥١، أُوفد إلى ايران خلال الفترة التي انتهت بإقالة مصدّق وعودة الشاه، وفي ١٩٥٤ انتخب محافظًا لمدينة نيويورك. في ١٩٦٣، مثل بلاده في مؤتمر موسكو لحظر الاسلحة الذرية. وفي ١٩٦٤، أوفده الرئيس جونسون إلى الكونغو، ثم إلى الشرق الاوسط (١٩٦٥).

• **هيغ، ألكسندر** Haig, A. **(١٩٢٤-)**: وزير الخارجية في مطلع عهد الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١). فكان بذلك أول عسكري محترف يتسلم هذا المنصب منذ تولي الجنرال جورج مارشال هذا الموقع في عهد الرئيس هاري ترومان. لكن في ٢٥ حزيران ١٩٨٢، قدّم هيغ استقالته من وزارة الخارجية فعين ريغان مكانه وزير المالية السابق جورج شولتز (كانت القوات الاسرائيلية في الأثناء قد دخلت، ولأول مرة، عاصمة عربية هي بيروت، وكان لهيغ موقف اعتبر انه وراء إطاحته من وزارة الخارجية. راجع «لبنان»، ج١٧).

ولد ألكسندر هيغ في فيلادلفيا. درس في الأكاديمية العسكرية الاميركية، وتخرج فيها في ١٩٤٧. والتحق بجامعة جورجتاون حيث حاز على الماجستير في العلاقات الدولية في ١٩٦١. تدرّج في مناصبه العسكرية إلى أن أصبح مساعد وزير الدفاع ١٩٦٤، ورقي إلى رتبة عميد في ١٩٦٩ وميجر جنرال في ١٩٧٢ وجنرال في ١٩٧٣. نائب وزير الدفاع ومساعد وزير الخارجية في ١٩٦٤-١٩٦٥. عينه الرئيس نيكسون نائبًا لرئيس أركان الجيش في ١٩٧٣، وأرسله في مهمات خاصة إلى فيتنام. وعلى أثر انكشاف فضيحة ووترغيت (راجع النبذة التاريخية في عهد نيكسون) عين هيغ رئيسًا للأركان، ثم مساعدًا للرئيس فورد ورئيسًا لموظفي البيت الأبيض حتى تشرين الاول ١٩٧٤، حين أعاده فورد إلى الخدمة في الجيش وعينه قائدًا أعلى للقوات الاميركية في أوروبا (وفي الوقت نفسه شغل منصب القائد العام لقوات الحلف الأطلسي). وفي ١٩٨١، عينه الرئيس ريغان وزيرًا للخارجية.

• **وولفوفيتز، بول** Wolfowitz, P. **(١٩٤٧-)**: الرجل الثاني في البنتاغون في إدارة الرئيس الحالي جورج دبليو بوش، والساعد الأيمن لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وكبير منظّري الرأي السياسي الذي يعتمده «صقور» الادارة، خصوصًا في حربهم على «الارهاب» و«العراق».

ولد في نيويورك لأسرة يهودية. وفي حين ان انتسابه إلى جامعة كورنيل العريقة في سن مبكرة كان لدراسة الرياضيات والفيزياء فإنه التحق بعد تخرجه عام ١٩٦٥ بجامعة شيكاغو للدراسات العليا في العلوم السياسية والاقتصادية، وأصدر أبحاثًا أشارت إلى مواطن الضعف في الجهود الاميركية لرصد الانتاج الحربي السوفياتي. وبعد فترة وجيزة أمضاها في حقل التعليم في كل من جامعة يال ومعهد الحرب الوطني، انضم عام ١٩٧٣ إلى وكالة نزع السلاح ومراقبة التسلح التابعة للحكومة الاميركية، حيث عمل بصفة محلل، وبرز وتدرج ليتولى منصب مساعد مدير محادثات الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية. وقد نال التقدير لأدائه، فانتقل عام ١٩٧٧ إلى العمل في وزارة الدفاع متخصصًا بالبرامج الاقليمية. وبعد فوز رونالد ريغان بالرئاسة عام ١٩٨٠، انضم إلى وزارة الخارجية حيث شغل منصب مساعد الوزير لشؤون آسيا الشرقية والمحيط الهادئ. وفيما واظب على نشر المقالات التحليلية، فإن كتابه الصادر عام ١٩٨٣، والمعني بموضوع حفظ السلام في عصر السلاح النووي، يبقى أهم المصادر للاطلاع على اتجاهه الفكري «المحافظ الجديد» في السياسة الخارجية.

في ١٩٨٦، تولى منصب السفير الاميركي لدى أندونيسيا، ليعود عام ١٩٨٩ إلى واشنطن بعد فوز جورج بوش الأب بالرئاسة، ويشغل موقع مساعد وزير الدفاع ديك تشيني. وقد اضطلع وولفوفيتز في منصبه هذا بمسؤوليات تخطيطية مهمة، وشهد حرب الخليج وساهم في الاعداد لها واستمر في منصبه إلى حين تولى بيل كلينتون الرئاسة (مطلع ١٩٩٣). فالتحق بجامعة جونز هوبكنز عام ١٩٩٤ بصفة عميد لكلية الدراسات الدولية المتقدمة. وفي ١٩٩٩، انضم إلى فريق الخبراء الذين اجتمعوا حول جورج دبليو بوش إعدادًا لمعركته الانتخابية.

ولا بد من الاشارة إلى أن بول وولفوفيتز، بعد انتهاء مهامه الرسمية عام ١٩٩٣، استمر في النشاط السياسي الخطابي والداعم للمواقف المحافظة عامة والملتزمة خط «المحافظة الجديدة» خاصة، متقيدًا بشكل شبه دائم بالمنحى «المتفائل»، وذلك في دعواته المتكررة للتدخل على الصعيد الدولي دعمًا للحريات السياسية والاقتصادية، وفق المفهوم المحافظ. وقد شملت الدعوات التدخلية هذه أندونيسيا والبوسنة وكوسوفو وكذلك العراق. والواقع انه انتقد حكومة الرئيس بوش الأب لتخلفها في موضوع العراق عن متابعة الحرب إلى حين إسقاط صدام حسين.

فور اختياره في فريق الرئيس جورج دبليو بوش، جاء في إحدى النشرات المؤيدة لاسرائيل انه «أمر يستحق الرقص من الفرح». إذ إن وولفوفيتز، المقرب من المنظمات الصهيونية الاميركية وصديق نتانياهو و«المعجب» بشارون، يعتبر أن تأييد اسرائيل أمر تقتضيه المصلحة الاميركية فعليًا.

مدن ومعالم

• **أتلانتا** Atlanta: عاصمة ولاية جيورجيا. نحو ١,١ مليون نسمة، ٦٨٪ منهم سود. عرفت المدينة نموًا سكانيًا سريعًا بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، وارتفع في وسطها عدد كبير من ناطحات السحاب. عدد من الجامعات. العاصمة المالية والتجارية للمناطق الجنوبية-الشرقية. عقدة مواصلات نهرية وثاني أكبر مطار في البلاد. أهم صناعاتها النسيجية، الكيميائية والمفروشات. تاريخيًا، كانت مركزًا للانفصاليين الكونفدراليين إبان حرب الانفصال. سقطت في يد الاتحاديين في أيلول ١٨٦٤، وكانوا بقيادة الجنرال ويليام شرمن الذي أضرم فيها نيران أتت على قسم كبير منها في تشرين الثاني ١٨٦٤.

• **ألبوكيرك** Albuquerque: مدينة في ولاية مكسيك الجديدة (نيو مكسيك)، تقع على نهر ريو دل غراندي دل نورتي. تعد نصف مليون نسمة، منهم ٤٢٪ هيسبانيك. لا تزال المدينة تحتفظ بحيّ من أحيائها على الطراز الاسباني (المدينة القديمة)، وهو الحي الذي سكنته بعثة القديس فيليب دو نيري. مركز إداري وطبي منذ سنوات ١٩٢٠-١٩٣٠. وفي ١٩٤٩، أصبحت المدينة مركز أبحاث نووي مهم. صناعاتها خفيفة، وخصوصًا منها الالكترونيات. تاريخيًا، تأسست في ١٧٠٦، وحملت إسم نائب الملك الاسباني الدوق ألبوكيرك.

• **أورلاندو** Orlando: مدينة في ولاية فلوريدا. تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة. يعود توسعها إلى صناعة السياحة منذ افتتاح مشروع «ديزني وورلد». وكان لنجاح هذا المشروع أن أقيمت مشاريع أخرى مشابهة.

• **أوغوستا** Augusta: مدينة في ولاية جيورجيا. تعد نحو ٥٥ ألف نسمة (مع ضواحيها نحو نصف مليون نسمة). شهيرة بنصبها وآثارها التي تعود إلى القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر. مرفأ نهري. صناعات نسيجية (قطن) والبورسلين. يقوم مصنع ذري بجوارها. كانت عاصمة المستعمرة من ١٧٨٦ إلى ١٧٩٥.

و«أوغوستا» مدينة أميركية أخرى، هي عاصمة ولاية «ماين»، وتعد نحو ٢٥ ألف نسمة. صناعاتها ورقية وخشبية. مركز سياحي (ثمة مدينة ثالثة تحمل الاسم نفسه، في صقلية الايطالية).



اطلال عمران في وادي كولورادو

• **أوكلاند** Oakland: مدينة في كاليفورنيا، قريبة من سان فرنسيسكو. تعد نحو نصف مليون نسمة، منهم ٤٥٪ سود، و١٥٪ آسيويون و١٥٪ هيسبانيك. هي ثاني مدينة من حيث الأهمية الواقعة في منطقة سان فرنسيسكو المتروبوليتية. مرفأ تجاري مهم، ومركز صناعي (صناعات غذائية، سيارات، كهرباء، ...).

• **أوكلاهوما سيتي** Oklahoma City: «أوكلاهوما» بالهندية تعني «الشعب الأحمر». مدينة في ولاية أوكلاهوما (وسط البلاد). تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة، منهم ١٧٪ سود. جامعة ومدرسة للطب. مركز تجاري وصناعي في وسط منطقة زراعية غنية (حنطة، تربية ماشية). من أكثر مناطق الولايات المتحدة إنتاجًا للنفط،

وذلك منذ ١٩٢٨. يقع الناظر على التقنيات المقامة عند فوهات آبار النفط في المدينة نفسها، وحتى في ساحة مبنى كابيتول.

• **أولمبيا** Olympia: عاصمة ولاية واشنطن عند أقصى جنوب مضيق «بوجت سوند» على المحيط الهادئ. تعد نحو ٤٠ ألف نسمة. مرفأ تصدير. تربية المحار (صفد البحر).

• **أنكوراج** Anchorage: مدينة في ألاسكا. تعد نحو ٢٤٥ ألف نسمة. جامعة. مرفأ صيد وتجارة. مطار دولي مهم (محطة للخطوط الجوية القطبية، ولأوروبا، واليابان على وجه الخصوص). قاعدة عسكرية. أنشطة خدماتية، شركات نفطية، حماية البيئة، سياحة. ضربها الزلزال عام ١٩٦٤.

• **إينديانابوليس** Indianapolis: عاصمة ولاية إينديانا. نحو مليون نسمة، منهم ٢٤٪ سود. مركز جامعي وثقافي. مركز تجاري (حبوب، ماشية) وصناعي (سيارات وعقاقير).

• **بالتيمور** Baltimore: مدينة في ولاية ماريلاند، على مصب نهر في عمق خليج شيزبيك على الشاطئ الشرقي من البلاد. تعد نحو ٩٥٠ ألف نسمة، منهم نحو ٦٠٪ سود. آثار عديدة تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر. عدة متاحف للفنون. مرفأ تجاري، وأحواض لبناء السفن. مركز صناعي (صناعة الحديد، صناعات كيميائية، صناعات غذائية). جامعة جونز هوبكنز الشهيرة خصوصًا بمركزها للابحاث الطبية. تاريخيًا، تأسست في ١٧٢٩، ونهضت سريعًا بفضل تجارتها البحرية البعيدة خصوصًا أثناء حرب الانفصال. حريق ١٩٠٤ قضى على قسم من المدينة.

• **بورتلاند** Portland: إسم مدينتين في الولايات المتحدة: الأولى في ولاية أوريغون، وتعد نحو ٦٢٥ ألف نسمة، وتضم أهم النشاطات الصناعية والتجارية والزراعية في الولاية، إضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة. والثانية في ولاية ماين، وتقع شمال شرقي بوسطن، وتعد نحو ٨٥ ألف نسمة، وهي مركز تجاري وملاحي (نفط، خط أنابيب غاز مونتريال–بورتلاند).

صيد سمك، صناعات ورقية ونسيجية، معلبات، أخشاب.

• **بوسطن** Boston: عاصمة ولاية مسّاشوستس. عند مصب نهر تشارلز، على خليج بوسطن. تعد نحو ٨٥٠ ألف نسمة، منهم ٢٦٪ سود (مع ضواحيها، نحو ٣,٥ ملايين نسمة). عدد من المتاحف (خصوصًا متحف فنون الشرق الأقصى). عدد كبير من مبانيها تعود إلى القرن الثامن عشر، أشهرها «كنيسة المسيح» ومبنى الـ«كابيتول». زيّن مكتبتها ومتحفها للفنون الجميلة الرسّام الاميركي جون سارجان الذي عاش وعمل أطول فترة من حياته في أوروبا. مركز تجاري (أول سوق للأصواف في الولايات المتحدة) وصناعي (صناعات ميكانيكية وكهربائية وغذائية وطباعة). مختبر أبحاث (إلكتروني، معلوماتي، كيميائي، بيوتكنولوجي). ميناؤها على نشاط لا يهدأ، وأحواض لبناء السفن. تاريخيًا، تأسست بوسطن في ١٦٣٠ على يد مستوطنين بريطانيين، وسرعان ما أصبحت مركزًا ثقافيًا، خصوصًا للمثقفين دعاة «الطهرانية» (التمسك بأهداف الفضيلة) البروتستانتية. كانت المدينة ساحة الانتفاضات الأولى ضد الاستعمار البريطاني في ١٧٧٠ ثم في ١٧٧٣ (إغراق حمولات الشاي التابعة لشركة الهند البريطانية في ردّ على فرض الحكومة البريطانية لرسوم جديدة على سكان البلاد) والتي أدّت إلى حرب الاستقلال. في ١٨٧٩، افُتتحت في بوسطن أول «كنيسة العلم المسيحي»: بدعة دينية أسستها في بوسطن ماري بايكر إدي M. Baker Eddy، وتقول بإمكانية الشفاء من المرض بالإيمان أكثر من الطب.

• **بوفالو** Buffalo: مدينة في ولاية نيويورك، عند بحيرة إيرييه. تعد نحو ٤٥٠ ألف نسمة، منهم ٣١٪ سود. متحف للفنون. أول مرفأ داخلي في البلاد (الملاحة عبر بحيرة إيرييه). مقر جامعة ولاية نيويورك. صناعات ميكانيكية، مطاحن، إلكترونيات... .

• **بيتسبورغ** Pittsburgh: مدينة في ولاية بنسيلفانيا، عند ملتقى نهري آليغاني ومونونغيلا. تعد نحو ٤٧٥ ألف نسمة، منهم ٢٦٪ سود. جامعاتها الثلاث لعبت دورًا أساسيًا في جعل صناعاتها وتكنولوجيتها على درجة كبيرة

من التقدم، وكذلك لتكون مقرًا لشركات كبرى. مرفأ نهري (الأهم في الولايات المتحدة). تبذل المدينة جهودًا كبرى منذ ١٩٥٨ لمكافحة التلّوث.

• **تامبا** Tampa: مدينة في ولاية فلوريدا، على خليج تامبا. تعدّ نحو **٣٥٠** ألف نسمة، منهم ٢٦٪ سود، و١٧٪ هيسبانيك. جامعة. مركز زراعي وصناعي مهم في الولاية. مرفأ لتصدير الفوسفات المستخرج في الجوار.

• **ترنتون** Trenton: عاصمة ولاية نيوجرسي، تقع على نهر ديليوار. نحو مئة ألف نسمة. بالاضافة إلى صناعاتها التقليدية (خصوصًا البورسلين)، نشطت صناعات معدنية (الفولاذ)، وأُقيم عدد كبير من المشاريع. ملاحة نهرية (قناة نيويورك-ترنتون). على أرضها، خاض جورج واشنطن معركة مظفرة ضد البريطانيين عام ١٧٧٦.

• **دالاس** Dallas: مدينة في ولاية تكساس. نحو مليون و٣٠٠ ألف نسمة. جامعة. مركز تجاري وخدماتي (خصوصًا لجهة شركات التأمين) ومالي (سوق القطن). مركز لعدة شركات نفطية. صناعات خفيفة ودقيقة (الأهمية الثالثة في البلاد بعد نيويورك ولوس أنجلس). في أحد شوارعها اغتيل الرئيس جون كينيدي في تشرين الثاني **١٩٦٣**.

• **دنفر** Denver: عاصمة ولاية كولورادو، عند أقدام الجبال الصخرية على ارتفاع ١٥٠٠م. عن سطح البحر. تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة، منهم نحو ٢٥٪ هيسبانيك. أهم مركز مديني، تجاري ومالي في المنطقة الجبلية الصخرية في البلاد. صناعات الكاوتشوك، المواد الغذائية، المطابع، الالكترونيات. تاريخيًا، تأسست في ١٨٥٨ كعاصمة للولاية، وبدأت توسعها وازدهارها مع اكتشاف مناجم الذهب والفضة في المناطق المجاورة.

• **ديترويت** Detroit: مدينة في ولاية ميشيغان، على نهر ديترويت. تعد نحو ١,٢٥٠ مليون نسمة. منهم ٧٦٪ سود. جامعة. كانت عاصمة صناعة السيارات في البلاد وفي العالم قبل أن تبدأ مزاحمة اليابان وأوروبا لها. أسسها أ.دولاموت كاديلاك عام ١٧٠١، واستولى عليها الانكليز في ١٧٦٠، وألحقت بالولايات المتحدة في ١٧٩٨. يعود توسعها التجاري والاقتصادي إلى موقعها، وازدادت وتائره بعد العام ١٨٣٠ بسبب إختراع السيارة.

• **ساكرمنتو** Sacramento: عاصمة ولاية كاليفورنيا، تقع على نهر أميركا بالقرب من التقائه مع رافده نهر ساكرمنتو، ما يجعل منها عقدة مواصلات نهرية مهمة. نحو ٤٥٠ ألف نسمة. جامعة كاليفورنيا (دافيس كامبوس). مركز إداري وتجاري، صناعات غذائية.

• **سالت ليك سيتي** Salt Lake City: عاصمة ولاية يوتا، على بحيرة سالي. أكبر المدن الواقعة في المنطقة الممتدة بين دنفر وشاطئ المحيط الهادئ، في وادي بحيرة سالي الكبرى، محاطة بجبال شاهقة. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. شهيرة بمعبدها التابع لطائفة المورمون والمبني من حجر الغرانيت (١٨٥٣-١٨٩٣). جامعة يوتا. صناعات غذائية، طباعة، مصفاة لتكرير النفط، الكترونيات... تأسست المدينة عام ١٨٤٧ على يد بريغهام يونغ لتكون عاصمة طائفة المورمون.

• **سالم** Salem: إسم مدينتين في الولايات المتحدة. واحدة في ولاية مساشوستس، وتعد نحو ٥٠ ألف نسمة. تشتهر ببيوتها القديمة، خصوصًا «بيت المسننات السبعة» الذي خلّده الروائي الاميركي هووثورن في إحدى رواياته. مرفأ على الساحل الأطلسي. صناعات مختلفة. تأسست المدينة في عام ١٦٢٦. في ١٦٩٢، جرت فيها محاكمة وإعدام ثلاث ساحرات، وكتب أ.ميلر مسرحية عنها في ١٩٥٣، وكذلك جان بول سارتر بعده بعنوان «ساحرات سالم». ومدينة سالم الثانية هي عاصمة ولاية أوريغون، في وسط وادي ويلّاميت، وتعد نحو ١٣٠ ألف نسمة. مركز زراعي وصناعي.

• **سان أنطونيو** San Antonio: مدينة في ولاية تكساس، بين هوستن والحدود المكسيكية. تعد نحو ١,٢٥٠ مليون نسمة، ٦٠٪ منهم مكسيكيون. غالبية بيوتها القديمة وآثارها من الطراز الاستعماري الاسباني (قصر الحاكم، مقّرات البعثات...). جامعات مهنية. مركز إداري عسكري تحيط به أربع قواعد جوية مهمة. صناعات متعلقة بالطيران العسكري والمدني والعلمي الفضائي.

• **سانتا في** Santa Fe: عاصمة ولاية المكسيك الجديدة (نيو مكسيكو)، على نهر سانتا في، أحد روافد نهر ريو غراندي. تعدّ نحو ٧٠ ألف نسمة. حافظت المدينة على طابعها الاسباني، وأكثر من ٥٠٪ من سكانها يتكلمون الاسبانية. أشهر مبانيها ذات الطراز الاسباني قصر الحاكم (١٦١٠) وكنيسة سان ميغيل (مطلع القرن الثامن عشر)، وعدد من العمارات الحديثة المبنية وفق الطراز الهيسباني–الهندي. المدينة مركز إداري، ديني، أدبي وفني. تأسست في العام ١٦١٠ على يد دون بيدرو وبيرالّا لتكون عاصمة مملكة المكسيك الجديدة (أطلق عليها إسم «المدينة الملكية للإيمان المقدس للقديس فرنسوا الاسّيزي). احتلها الهنود أثناء انتفاضتهم في أواخر القرن السابع عشر، وعاد ديغو دو فارغاس واستولى عليها في ١٦٩٢. واحتلها الاميركيون في ١٨٤٢.

• **سانت لويس** St Louis: مدينة في ولاية ميسوري، عند ملتقى نهري ميسوري وميسيسيبي. نحو نصف مليون نسمة، ٤٨٪ سود. أبرز معالم المدينة كاتدرائية القديس لويس ملك فرنسا التي بُنيت في ١٨٣١–١٨٣٤، ونصب تذكاري للرئيس جيفرسون الذي يرمز إلى «باب الغرب». أربع جامعات. مركز صناعي، خصوصًا صناعة السيارات، مصفاة نفط، كهربائيات، منتوجات كيميائية. أسسها صيّادو حيوانات فرنسيون عام ١٧٦٤. أصبحت أميركية في ١٨٠٣. وشهدت نموًا كبيرًا وسريعًا بعد ١٨٢٠ (بلغ عدد سكانها ٧٨ ألف نسمة في العام ١٨٥٠).

• **سان دييغو** San Diego: مدينة في ولاية كاليفورنيا على المحيط الهادئ قرب الحدود المكسيكية. نحو مليون ونصف مليون نسمة، منهم ٢٢٪ هيسبانيك. ازداد عدد سكانها ٢٧٪ بين ١٩٨٠ و١٩٩٠. قاعدة بحرية. صناعات متعلقة بالطيران والصواريخ. مركز زراعي. مركز أبحاث ذات شهرة عالمية، خصوصًا في علم الأحياء. عدة جامعات. توسعها الديمغرافي والاقتصادي يعود، بالدرجة الاولى، إلى وجود يد عاملة مكسيكية كثيفة ورخيصة. مناخها المعتدل والمشمس جعل منها أهم المراكز السياحية في الولايات المتحدة.

• **سان فرنسيسكو** San Francisco: إحدى أكبر وأهم مدن الولايات المتحدة. تقع في ولاية كاليفورنيا على المحيط الهادئ. نحو ١,٥ مليون نسمة، ٤٪ منهم آسيويون، و١٥٪ هيسبانيك، و١١٪ سود (تعد نحو ٧,٥ ملايين مع ضواحيها). شهيرة بكونها مركز ترفيه ومتعة لطراوة مناخها وجفاف هوائها وحسن مناظرها الطبيعية (خصوصًا في موقع «غولدن غيت» عند مدخل الخليج حيث يمتد جسرها المعلق المعروف، وفي أحيائها السكنية المبنية على هضاب قريبة من الخليج)، ولأنشطتها الثقافية. مركز تجاري ومالي. مقر «بنك أميركا». أنشطتها الملاحية عند الخليج جعلت منها المرفأ الثامن في البلاد. صناعات عديدة. وبجوارها جامعتان كبيرتان.

تاريخيًا، البعثة التبشيرية الاسبانية حاملة إسم القديس فرنسيس الأسّيزي أسست لها هناك مقرًا في العام ١٧٧٦. لكن المدينة لم تعرف نموًا يذكر إلا بعد أن اصبحت اميركية وبدأت تقصدها جماعات من الباحثين عن الذهب (١٨٤٩). وفي ١٩٠٦، ضربها زلزال تبعه حريق هائل قضى على قسم كبير من المدينة. وضربتها هزة أرضية في ١٩٨٩، تسببت بسقوط ضحايا وبأضرار مادية كبيرة.

عقد في المدينة مؤتمران دوليان مهمان: الأول، في ٢٥ نيسان –٢٦ حزيران ١٩٤٥، الذي عقد بناء على قرارت اجتماعات دمبرتون أوكس Dumbarton Oaks واجتماع يالطا، والذي أقرّ ميثاق الأمم المتحدة. ومؤتمر دولي عقد في ٤–٨ ايلول ١٩٥١، وتوصل إلى توقيع «معاهدة سان فرنسيسكو» مع اليابان، حيث نالت الولايات المتحدة حق الوصاية على جزر بونن وريوكيو Bonin, Ryukyu، وعلى البلدان التي كانت اليابان منتدبة عليها سابقًا. كما تخلت اليابان، بموجب المعاهدة، عن كوريا وفورموزا وجنوب سخالين وجزر الكوريل وسواها. ورفض الاتحاد السوفياتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا الاعتراف بالمعاهدة.

• **سبوكين** Spokane: مدينة في ولاية واشنطن. تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة. مركز مالي وتجاري في وسط منطقة زراعية ومنجمية. صناعات خشبية ومعدنية (ألومينيوم).

• **سياتل** Seattle: مدينة في ولاية واشنطن. تعد نحو ٧٠٠ ألف نسمة. بنيت المدينة على هضاب تطل على خليج بوجي سوند، في موقع طبيعي خلّاب. مركز جامعة واشنطن. مركز تجاري ومالي وصناعي لكامل المنطقة الشمالية الواقعة على الساحل الباسيفيكي، وهي

على اتصال بحري مع ألاسكا ومع كندا. شهيرة بصناعة طائرات البوينغ.

شهدت سياتل في السنوات الأخيرة عدة لقاءات دولية للبحث في «العولمة» واقتصاد العولمة، وكانت شوارعها تشهد تظاهرات، صاخبة في أكثر الأحيان، ضد العولمة الاقتصادية واحتكار الشركات الكبرى لها.

* **شارلوت** Charlotte: مدينة في ولاية كارولينا الشمالية. نحو نصف مليون نسمة، ٢٠٪ منهم سود. الطراز المعماري الغالب على مبانيها يعود إلى العهد الاستعماري. مركز تجاري وصناعي (صناعة نسيجية، ميكانيكية، كيميائية وغذائية). جامعة.

* **شيكاغو** Chicago: مدينة في ولاية إيللينوا، على ضفاف بحيرة ميشيغان. تعد نحو ٣,٢ ملايين نسمة، ٤٠٪ منهم سود. المدينة الثالثة في الولايات المتحدة بعد نيويورك ولوس أنجلس. مركز المدينة كناية عن مشهد من مبانٍ ذات هندسة معمارية حديثة. المكتبات والمتاحف وقاعات الموسيقى والنشاطات الفنية هي الأهم في الولايات المتحدة. ولشيكاغو موقع استثنائي بأهميته من حيث انه في وسط زنار من مدن ومناطق صناعية وفي وسط سهول زراعية فسيحة. فهي أحد أهم وأكبر أسواق الحنطة والماشية في العالم (بورصة). صناعات ثقيلة (حديدية، وأحواض لبناء السفن) وغذائية (لحوم) وكيميائية، ومطابع. مطاراها تعرفان أكبر حركة نقل في العالم.

تاريخيًا، محطة لنقل المسافرين والبضائع في القرن الثامن عشر، وبدأت تنمو وتتوسع بعد ١٨٣٠، لا سيما بعد بناء خطوط سكك الحديد (١٨٤٨-١٨٥٤). وفي ١٨٧٠ أصبحت شيكاغو تعد ٣٠٠ ألف نسمة، ولكن حريقًا هائلًا فاجأها في ١٨٧١ وقضى على قسم كبير منها. المهندس دانيال بورنهام وضع لها مخطط توسعة سارت عليه المدينة في نموها بعد ذلك. البولنديون كانوا أكثر المهاجرين الذين قصدوا الإقامة فيها. تأسست فيها مدرسة شهيرة متخصصة بعلم الاجتماع، وكانت الاولى في الانكباب على معضلات الأقليات والغيتوات واندماجهم في حياة المدينة والأمة. عرفت المدينة حركات اجتماعية عنيفة، وكانت مهد الحركة النقابية الاميركية. وفي الفترة التي صدر بها قانون تحريم الخمر وعُمل به (١٩١٩-١٩٣٣)، أضحت شيكاغو معروفة بعصاباتها الإجرامية الشديدة التنظيم (آل كابوني). وفي أيامنا، باتت شيكاغو أكثر المدن الاميركية حماسة للاعتراف بإدماج الأقلية السوداء في قلب المجتمع الاميركي. أول مفاعل يورانيوم بناه إ. فيرمي في شيكاغو.

* **فورت لاودرديل** Fort Lauderdale: مدينة في ولاية فلوريدا. تعد نحو ١٧٥ ألف نسمة، ٢٩٪ منهم سود. ثالث مرفأ في فلوريدا (استيراد المحروقات). علاج بالحمامات.

* **فونيكس** Phoenix: مدينة في ولاية أريزونا. بنيت في واحة نهر «سالت ريفر». تعد نحو ١,٢٥٠ مليون نسمة، ٢٢٪ منهم هيسبانيك. إزداد عدد سكانها ٢٤٪ في عشر سنوات (العقد التاسع من القرن العشرين). في وسط منطقة زراعية يرويها نهر روزفلت دام، ومنجمية (معادن غير حديدية). مناخها المعتدل يشجع على السكن والسياحة فيها.

فيلادلفيا Philadelphie: في ولاية بنسيلفانيا، على نهر ديليوير. تعد نحو ١,٨ مليون نسمة. مركز ثقافي (جامعتان، أكاديمية الفنون الجميلة، متاحف). شهيرة بحيّها القديم ونصبها التي تشهد على ازدهارها في القرن الثامن عشر. جرى تنفيذ برنامج تأهيل لها قضى على أحياء غير صحية كان يسكنها السود في ما مضى. ثالث مرفأ في البلاد. صناعات معدنية، نسيجية، كيميائية وغذائية. تحتل المرتبة الثالثة في البلاد من حيث النشاط الحالي.

أسس الانكليزي ويليام بن المدينة وأدارها، مع طائفة الكويكر، منذ عام ١٦٨٢. فكانت المدينة الأنكلوساكسونية الاولى التي تبنّت خطة المربعات. أصبحت في القرن الثامن عشر إحدى المدن الأكثر ازدهارًا وأول مركز ثقافي في المستعمرة، وفيها عقد مؤتمر ١٧٧٤ ومؤتمر ١٧٧٥، ووقّع إعلان الاستقلال (١٧٧٦). كانت عاصمة الولايات المتحدة بين ١٧٩٠ و١٨٠٠. وفي القرن التاسع عشر تخطتها في الأهمية الثقافية بوسطن ونيويورك.

* **كليفيلاند** Cleveland: مدينة في ولاية أوهيو، على بحيرة إيرييه. نحو ٧٠٠ ألف نسمة، منهم ٣٦٪ سود. جامعة. متحف يضم أعمالًا تعود لمختلف الحضارات. مرفأ تجاري مهم. صناعة الفولاذ والألومينيوم، وصناعات معدنية، وسيارات، وكهرباء وإلكترونيات.

• **كنساس سيتي** Kansas City: مدينتان تحملان هذا الإسم، تقعان على ضفتي نهر ميسوري.

كنساس سيتي ميسوري، تعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة. مركز ثقافي مهم. جامعة ميسوري، شهيرة بمكتبتها العامة ومتاحفها (الفن الصيني، النهضة الهندية). المركز الأهم لموسيقى الجاز حوالي العام ١٩٣٠. مركز تجاري وعقدة مواصلات (خط سكة حديد، خطوط جوية، أنابيب غاز)، ومركز مصرفي. في المدينة زرائب واسعة للماشية وإهراءات ضخمة للحنطة. صناعات غذائية (لحوم)، وسيارات، وكيميائيات وعقاقير.

وكنساس سيتي، في ولاية كنساس. نحو ٢٠٠ ألف نسمة. تقع على الطريق الرئيسي القادم من الشرق. عقدة مواصلات. أهم صناعاتها هي الصناعات الزراعية التي تؤمن موادها من المنطقة الريفية المجاورة.

• **كولومبوس** Columbos: إسم مدينتين: الأولى في ولاية جيورجيا. نحو ٢٧٥ ألف نسمة. مركز صناعي آخذ في التوسع: أقمشة، فخار، إسمنت.

الثانية عاصمة ولاية أوهيو. نحو ٨٥٠ ألف نسمة، ٢٤٪ منهم سود. مركز جامعة أوهيو. مركز صناعي مهم. صناعات طيران، أجهزة فضائية، سيارات، كهربائيات، ميكانيكيات. أضخم مستودع للأسلحة والأعتدة العسكرية.

• **كولومبيا** Columbia: إسم لثلاثة مواقع في الولايات المتحدة: ١- عاصمة ولاية كارولينا الجنوبية. نحو ١٢٥ ألف نسمة. مقر جامعة كارولينا الجنوبية، ومركز إداري وصناعي. ٢- مركز القضاء الفدرالي حيث العاصمة الفدرالية للبلاد (واشنطن)، وتعد نحو ٨٠٠ ألف نسمة. ٣- مدينة في ولاية ماريلاند. نحو ٢١٥ ألف نسمة، وهي مدينة حديثة بنيت في نهاية ستينات القرن العشرين بين واشنطن وبالتيمور، ووضع خطتها وأشرف على التنفيذ المتعهّد الشهير جايمس روس.

• **لوس أنجلس** Los Angeles: في الإسبانية «الملائكة». مدينة في ولاية كاليفورنيا، في جوار ساحل المحيط الهادئ. نحو ٤,٧٥٠ ملايين نسمة (نحو ١٨ مليون نسمة مع ضواحيها والمدن المتصلة بها ٤١٪ منهم هيسبانيك، و١٤٪ سود، و١١ آسيويون). الثانية في الولايات المتحدة بعد نيويورك. مشهدها المدني العام (المتروبول والضواحي والمدن المتصلة بها) الممتد بطول ١٠٠ كلم وعرض ١٠٠ كلم ايضًا (من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب) يتصف بنمط سكني من بيوت فردية محاطة بحدائق، وتصل إلى كل بيت طريق متفرعة من أوتوسترادات على غاية من التنظيم (٩٥٪ من عمليات النقل والتنقل يتم بواسطة السيارة، من هنا مشكلة التلوث التي تعاني منها المدينة). ومنذ تعديل «قانون الهواء النظيف» في العام ١٩٩٠، اتخذت إجراءات تهدف إلى إنقاص عدد السيارات وتشجيع وسائل النقل المشترك. وكانت لوس أنجلس أوقفت بناء ناطحات السحاب منذ مدة طويلة نسبيًا حرصًا منها على المحافظة على طابع السكن الفردي، لكنها عمدت إلى بناء أبراج زجاجية وفولاذية ابتداء من العام ١٩٧٠.

تعتبر لوس أنجلس القطب الثاني في الحياة الاقتصادية للبلاد: أول حوض صناعي من حيث عدد الوظائف وفرص العمل، ومن حيث قيمة الانتاج. أنشأت، في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، عددًا من الوظائف يعادل العدد المعروف في «وادي سيليكون»، ولكنها خسرت في المقابل وظائف في قطاع السيارات وصناعة الطيران. وفي المدينة عدد كبير من الجامعات الخاصة والعامة ذات الشهرة العالمية، مثل جامعة كاليفورنيا...

السياحة قطاع مهم بسبب مناخها المعتدل وتنوع مناظرها الطبيعية (صحراء بالم سبرينغز...)، واستديوهاتها السينمائية (هوليوود).

تاريخيًا، كان موقع لوس أنجلس، كباقي المواقع الاميركية، مأهولًا من القبائل الهندية، وذلك قبل أن يؤسس الحاكم الاسباني فيليبي دي نيفي مستوطنة زراعية في العام ١٧٨١ أعطاها إسم «بويبلو دي نوسترا سينورا لا رينا دي لوس أنجلس دي بورسيونكولا» الذي اختصر مع الوقت باسم «لوس أنجلس». وبعد خضوعها للسيطرة المكسيكية لمدة وجيزة، دخلت المدينة في الاتحاد عام ١٨٤٩. ولم تبدأ في النمو إلا بعد الانتهاء من بناء خطوط سكك الحديد العابرة للقارة، وخصوصًا خط الباسيفيك الجنوبي (١٨٧٦)، وخط سانتا في (١٨٨٥)، وبعد وصول موجات من المهاجرين الباحثين عن فرص عمل جديدة. وحتى نهاية القرن التاسع عشر، استمرت المدينة محتفظة بطابعها الريفي رغم ضم مرفأ سان بيدرو إليها في العام ١٨٩١، لكنها انكبت على تأسيس مزارع تستخدم أحدث الآلات الزراعية خصوصًا لجهة تأمين الري. ومع بداية نموها الديمغرافي والاقتصادي (اكتشاف آبار النفط في

١٨٩٢، البدء بالأعمال السينمائية، وقيام صناعة فضائية)، واجهت المدينة معضلات تأمين حاجتها من المياه. فبذلت الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية جهودًا كبيرة لتأمين هذا القطاع الحيوي من البنى التحتية الذي أثار جدالًا سياسيًا بين المزارعين وسكان المدينة العاملين في قطاعات أخرى غير الزراعة. واستقبلت المدينة دورتين للالعاب الأولمبية (١٩٣٢، ١٩٨٤). والمنحى الطاغي لدى سكان المدينة هو في جعل مدينتهم «مدينة أنكلوساكسونية»، في حين حاولت سلطاتها المحلية، بين ١٩٧٣ و١٩٩٣، جعلها مدينة متعددة الثقافات. وقد اهتزت صورة لوس أنجلس بقوة بسبب اضطرابات نيسان ١٩٩٢ التي حرّكها ليس فقط السود بل ايضًا الهيسبانيك والآسيويون (الكوريون على وجه الخصوص) الذين اعتبروا أنفسهم أقليات إتنية مهملة وموضوعة خارج دوائر المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية في المدينة. يحصي الدارسون ٧٠٠ عصابة في المدينة تتنافس في ما بينها، وبصورة دموية، على تجارة المخدرات والأسلحة، ما يجعل معدّل الجريمة مرتفعًا قياسًا إلى باقي المناطق الاميركية. زلزال ١٩٩٤ تسبّب بأضرار بالغة في شبكة طرقاتها.

* **لويزفيل** Louisville: مدينة في ولاية كنتكي على نهر أوهيو. نحو ٣٢٥ ألف نسمة، ٣٢٪ سود. جامعة. مركز صناعي مهم (صناعة التبغ، صناعات غذائية وكحول–ويسكي وجعة، صناعات كيميائية، ألومينيوم، سيارات وعربات – خصوصًا الجرارات الزراعية – ومطابع).

* **ليتل روك** Little Rock: عاصمة ولاية أركنساس. نحو ٢٧٠ ألف نسمة، ٣٥٪ منهم سود. مركز تجاري زراعي. عقدة مواصلات نهرية. صناعة الالومينيوم. في ليتل روك انفجر النزاع بين الحاكم العنصري فوبوس Faubus والحكومة الاتحادية (أيلول ١٩٥٧) بسبب الاندماج العنصري في المدارس. واستطاعت الحكومة الاتحادية بدء فرض الاندماج اعتبارًا من ١٩٥٩.

* **مانشستر** Manchester: مدينة في ولاية نيوهامشاير، على نهر مرّيماك. نحو ١٣٥ ألف نسمة. صناعات نسيجية وجلدية، وكاوتشوك، وغيارات السيارات، وأدوات كهربائية.

* **ممفيس** Memphis: مدينة في ولاية تينيسي، على الضفة اليسرى لنهر الميسيسيبي. نحو ٨٠٠ ألف نسمة، ٥٤٪ منهم سود. مركز تجاري مهم (قطن، أخشاب للبناء، حنطة، ماشية). جسر على الميسيسيبي. صناعات غذائية وكيميائية.

تأسست المدينة في ١٨١٩ على موقع قلعة. استولى عليها الاتحاديون الشماليون في ١٨٦٢، وانضمت إلى الاتحاد بعد حرب الانفصال. في ممفيس نمت وتطورت الـ«بلوز» (موسيقى بطيئة للجاز ألّفها سود ممفيس، والسود الاميركيون عمومًا). في أحد فنادقها اغتيل الزعيم الاسود مارتن لوثر كينغ.

* **مونتغمري** Montgomery: عاصمة ولاية ألاباما. نحو ٢٥٠ ألف نسمة، ٤٢٪ منهم سود. مركز وسوق زراعي مهم (قطن، ماشية). نشأت في ١٨١٩، بالقرب من قلعة تولوز (التي بنيت في ١٧١٥ على يد ج.ب. لو موين)، وأصبحت عاصمة الولاية في ١٨٤٧. كانت، في ١٩٥٥، مهد حركة مناهضة التمييز العنصري التي قادها مارتن لوثر كينغ.

* **ميامي** Miami: مدينة في ولاية فلوريدا، عند مصب نهر ميامي. نحو ٤٦٠ ألف نسمة، ٦٣٪ منهم هيسبانيك و٢٧٪ سود (تعدّ مع أرباضها نحو ٤ ملايين نسمة). نشاطها السياحي والعمراني (فنادق وسواها) لم يحل دون نمو صناعات مختلفة فيها (ألبسة، مواد بلاستيكية، صناعة إلكترونية). تشهد المدينة، من وقت لآخر، اضطرابات إتنية.

* **ميلووكي** Milwaukee: مدينة في ولاية ويسكونسن، على الضفة الغربية لبحيرة ميشيغان. نحو ٨٢٥ ألف نسمة، ٣٠٪ منهم سود. المستوطنون الألمان كانوا أول ساكنيها. متاحف. جامعة. مركز تجاري بفضل مينائها النشط. صناعات كهربائية وميكانيكية وغذائية وجلدية.

* **مينيبوليس** Mineapolis: من مفردة «مين» الهندية وتعني «المياه»، و«بوليس» الاغريقية وتعني «المدينة». مدينة في ولاية مينيسوتال على نهر الميسيسيبي (شلالات سانت انطوان). نحو نصف مليون نسمة. جامعة. متاحف. مركز صناعي (أخشاب، حنطة، آلات زراعية)

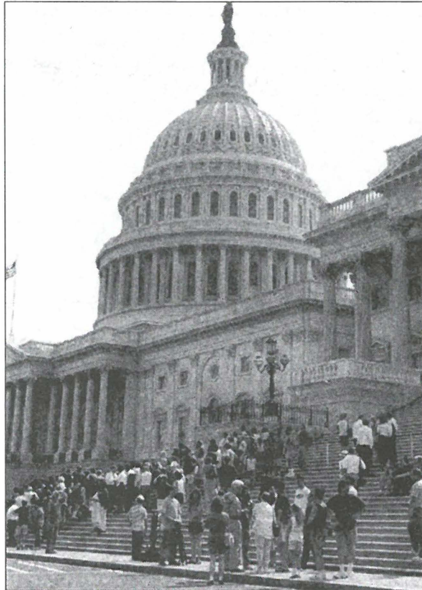
وتجاري. أول سوق للقمح في الولايات المتحدة، وربما في العالم.

* **نورفولك** Norfolk: مدينة في ولاية فيرجينيا، في جوار طرف خليج شيزابيك. نحو ٣٢٥ ألف نسمة، ٣٩٪ منهم سود. مرفأ. أحواض لبناء السفن.

* **نيويورك** New York: عاصمة ولاية نيويورك (تتميز عنها بالإسم، فتُعرف بـ«نيويورك سيتي»). تقع عند مصب هودسن على المحيط الأطلسي. تعد نحو ٩ ملايين نسمة، منهم نحو ٢,٥ مليون أسود. معتبرة مع أرباضها في الولاية أكبر تجمع سكاني في الولايات المتحدة (نحو ٢٢ مليون نسمة). تتشكل المدينة من أربعة أقضية (أو محافظات): جزيرة مانهاتن، برونس (يفصلها عن مانهاتن نهر هارلم)، كوينز وبروكلاين وريتشموند... وتتشكل المدينة من جزر صغيرة عديدة، منها جزيرة إيلّيس (مكاتب الهجرة حتى العام ١٩٥٤، وتحولت بعدها إلى متحف)، وجزيرة الحرية حيث يرتفع نصب الحرية الشهير، وهي الجزء الأهم في نيويورك، وجزيرة مانهاتن. من الجنوب إلى الشمال يمتد ميدان المدينة وتليه منطقة باتري السكنية، والمنطقة المالية التي تحيط بـ«وول ستريت»، والحي الصيني، وحي غرينويتش الشهير بهيئاته الثقافية والفنية، وحي «باوري» البائس... وجادة ماديسون، والمكتبة الوطنية، والمحطة المركزية، وكاتدرائية القديس باتريك، والميدان المركزي، ومركز لينكولن، وجامعة كولومبيا، وحي هارلم (غيتو السود سابقًا، والهيسبانيك حاليًا)... وأهم متاحف الولايات المتحدة (متحف المتروبوليتان للفنون القديمة، وآخر للفنون الحديثة، وثالث للفنون المعاصرة...).

ميناؤها أحد أهم موانئ العالم. ونيويورك هي العاصمة المالية للولايات المتحدة وللعالم الغربي. ومنطقة نيويورك ثاني مركز صناعي بعد لوس أنجلس: طباعة ونشر، صناعات غذائية، كهرباء، منتوجات كيميائية، ميكانيكية، إلكترونية وأقمشة. بين سنة ١٩٥٠ و١٩٦٠، خسرت المدينة عددًا كبيرًا من الوظائف الصناعية لحساب ضواحيها والولايات الجنوبية. وقد تسبب نزوح مشاريع صناعية كثيرة عنها بأزمة مالية كبرى. شبكة مواصلات المدينة بالغة التعقيد والتنظيم في الوقت نفسه.

تاريخيًا، زار المستكشف الايطالي الأصل جيوفاني دا فيرّازانو خليج نيويورك في العام ١٥٢٥، والملاح الانكليزي هنري هدسون في العام ١٦٠٩، ومن هناك صعد هدسون إلى المناطق الشمالية بمحاذاة النهر الذي يحمل إسمه. وفي ١٦١٤، بنى الهولنديون قلعة إلى جنوبي جزيرة مانهاتن، وأقاموا في ١٦٢٥ مستعمرة أطلقوا عليها إسم «هولندا الجديدة» ثم دعوها «أمستردام الجديدة» (نيو أمستردام). وفي ١٦٢٦، اشترى بيتر مينوي من الهنود كامل أراضي الجزيرة لحساب «الشركة الهولندية للهند الشرقية» مقابل بعض الأواني والقطع الزجاجية. وفي



مبنى الكابيتول

١٦٦٤، استولى الانكليز على المستعمرة، وسمّوها «نيويورك»، واستردها الهولنديون في ١٦٧٣، ليعودوا ويفقدوها نهائيًا في السنة التالية. في بداية القرن الثامن عشر، نشطت فيها تجارة العبيد (في ١٨٢٧، أي بعد نحو ١٢٥ سنة تمّ إلغاء هذه التجارة في المدينة). في ١٧٧٥، طردت نيويورك حاكمها البريطاني. ولكن هزيمة جورج واشنطن في معركة آب ١٧٧٦، أعاد المدينة إلى قبضة البريطانيين. بعد الاستقلال (١٧٨٣)، أصبحت نيويورك مقر الحكومة الاميركية (١٧٨٥–١٧٨٩)، واستمرت عاصمة ولاية نيويورك حتى العام ١٧٩٧، وبلغ عدد سكانها ٦٠ ألفًا في العام ١٨٠٠. وفي ١٨١١ تبنت سلطات المدينة خطة عمرانية تقسمها إلى مربعات. مركز مالي (بورصة نيويورك تأسست في ١٧٩٢)، ثم تجاري، خصوصًا بعد افتتاح قناة إيريه التي تربط بحيرة إيريه بهدسون، وأصبحت نيويورك نحو العام ١٨٥٠ أكبر ميناء في الولايات المتحدة، والمحطة الأهم للهجرة، حيث بلغ عدد سكانها في ذاك العام ٥٥٠ ألف نسمة. ومنذ ١٨٧٤، توسعت المدينة إلى خارج جزيرة مانهاتن وبلغت المساحة التي تحتلها الآن منذ أواخر القرن التاسع عشر (مليون ونصف مليون نسمة في العام ١٨٩٠). أول ناطحة سحاب بنيت فيها «فلات إيرون» تعود إلى ١٩٠٢. وبني المترو فيها عام ١٩٠٤. منذ ١٩٥٢ ونيويورك المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة. تفجير برجي التجارة العالمية فيها (عمليات ١١ ايلول ٢٠٠١ الارهابية) أدخل المدينة والولايات المتحدة والعالم في «تاريخ جديد» بدأ بالحرب الاميركية على «الارهاب» وأفغانستان، ثم الحرب الاميركية على العراق.

صحيفتان يوميتان مهمتان تحملان إسم مدينة نيويورك: «نيويورك هيرالد تريبون» و«نيويورك تايمز».

الأولى صدرت في ١٩٢٤ على أثر اندماج «نيويورك هيرالد» التي أسسها ج. غوردون بينّيت في ١٨٣٥، و«نيويورك تريبون» التي أصدرها، في ١٨٤١، هـ. غريلي. وبعد اندماج الصحيفتين المتنافستين، انتهجت الصحيفة الوليدة خطًا مواليًا للجمهوريين.

الثانية (نيويورك تايمز)، أسسها، في ١٨٥١، أدولف أوكس، وكانت واسعة الانتشار خصوصًا في المناطق الشرقية وتميزت بمنحاها الليبرالي. تملك شبكة من وسائل الاعلام.

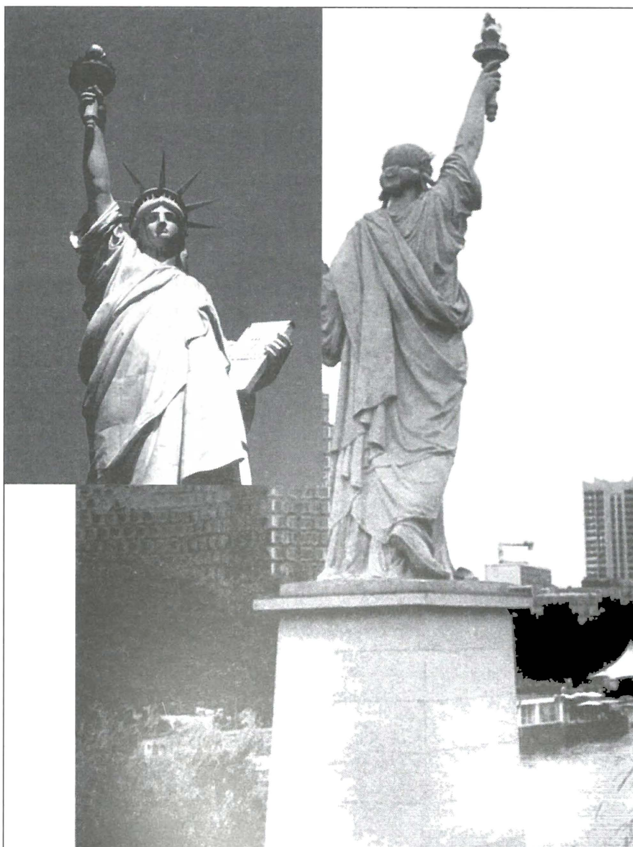
• **هارتفورد** Hartford: عاصمة ولاية كونيكتيكوت. نحو ١٨٠ ألف نسمة، ٣٨٪ منهم سود و٣٢٪ هيسبانيك. معاهد عديدة. مركز صناعي (ميكانيك، كهرباء، آلات دقيقة) ومالي (شركات ضمان). عقدة مواصلات.

• **هوستن** Houston: مدينة في ولاية تكساس، في السهل الساحلي، وعلى بعد نحو ٨٠ كلم من خليج المكسيك، وتربطها قناة «هوستن شيب شانل». تعدّ نحو مليوني نسمة، ٢٨٪ منهم سود، و٢٩٪ هيسبانيك. متحف. ملعب شهير. مركز الـ«ناسا». عاصمة عالمية للنفط. مركز صناعي مهم: بتروكيميائيات (٤٠٪ من مجموع هذه الصناعة الاميركية)، إلكترونيات... مركز تجاري (نفط، قطن، أرز). المرفأ الرابع بالأهمية في الولايات المتحدة. كانت عاصمة جمهورية التكساس بين ١٨٢٧ و١٨٣٩.

• **واشنطن دي.سي** Washington D.C: العاصمة الفدرالية للولايات المتحدة الاميركية، ويحتل موقعها كل القضاء الفدرالي من كولومبيا (دي.سي)، عند الحدود بين ولايتي ماريلاند وفيرجينيا على نهر بوتوماك غربي خليج شيزبيك (أما ولاية واشنطن فتقع شمال غربي الولايات المتحدة).

تعد واشنطن دي.سي نحو ٨٥٠ ألف نسمة، ٦٦٪ منهم سود. رسم مخطط المدينة الادارية الرسام والمهندس الفرنسي–الأميركي بيار شارل لانفان P.C. L'Enfant (١٧٥٤–١٨٢٥)، فكانت لها الجادات الواسعة والميادين خصوصًا في أحيائها الواقعة بين بوتوماك ومبنى الكابيتول. ومحورها الاساسي يتميز بتمثال الرئيس لينكولن، ونصب واشنطن، والبيت الأبيض، و١٣ متحفًا، ومكتبة الكونغرس، والمحكمة العليا (خلف مبنى الكابيتول)، وغالبية مباني الحكومة والادارة الاتحادية. وعلى ضفاف نهر بوتوماك مركز جون كينيدي، وعلى الضفة المقابلة: البنتاغون، قلعة مايرز، مقبرة ألينغتون الوطنية والمطار...

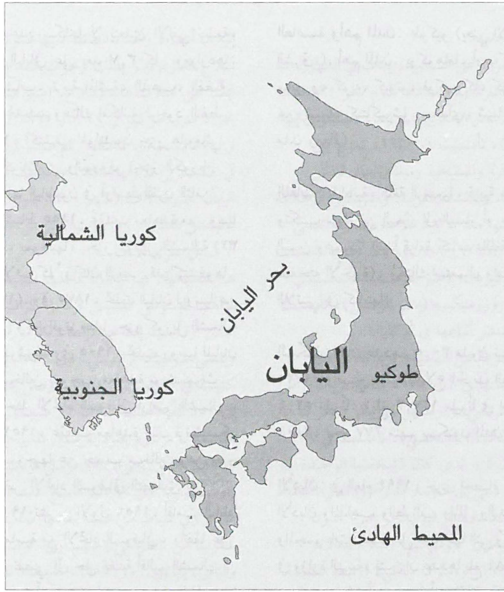
يعتمد اقتصاد المدينة بصورة أساسية على النشاطات السياسية والادارية. وكذلك على تجارة العقارات والسياحة (نحو ٨ ملايين سائح في السنة). وواشنطن هي مقر البنك العالمي. أما النمو الصناعي، فهو حديث نسبيًا، وينتشر خارج مركز المدينة (أي في «واشنطن الكبرى»)، ويطال الالكترونيات والبحث العلمي والفضائي. مركز ثقافي (خمس جامعات، ومراكز علمية...).



تاريخيًا، طرحت عدة مدن ترشيحها في ١٧٨٧ لتصبح العاصمة الفدرالية للاتحاد. لكن جورج واشنطن والكونغرس فضّلا ارضًا محايدة في قضاء (أو محافظة) لا ينتمي لأي من الولايات وتكون واقعة بين الشمال والجنوب (الجنوب في ذاك الوقت لم يكن يصل إلى الحدود المكسيكية، وكانت الولايات المتحدة من ١٣ ولاية فقط). هذه الارض (أرض القضاء أو المحافظة) تنازلت عنها للاتحاد ولايتا ماريلاند وفيرجينيا منذ ١٧٩١، وكلّف جورج واشنطن المهندس الفرنسي-الاميركي بيار شارل لانفان رسم مخططات المدينة. وانتقل الكونغرس إليها واتخذها مقرًا له منذ العام ١٨٠٠ بعد أن كان يعقد اجتماعاته في مدن مختلفة. وفي ١٨١٤، استولى البريطانيون على مدينة واشنطن. واستمرت توسعة المدينة وبناء نصبها ومعالمها طيلة القرن التاسع عشر. وتسارع نمو المدينة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. وأبرز معالمها البيت الأبيض، وهو المقر الرسمي لرؤساء الولايات المتحدة، وسُمّي بالأبيض بسبب لون طلائه الخارجي. وبدأ جورج واشنطن ببنائه عام ١٧٩٢، وكان جون آدامز أول رئيس اقام فيه عند انتهائه في ١٨٠٠، وبالاضافة إلى وظيفته السكنية يستعمل ايضًا كمقر عمل واجتماعات الرئيس، وهو يرمز عادة إلى المكان الذي تقر فيه سياسة الولايات المتحدة.

يرتبط إسم «واشنطن» دي.سي بعدد من الاجتماعات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية، من أبرزها مؤتمر ومعاهدة واشنطن للعام ١٩٢١-١٩٢٢ حول تخفيض التسلح البحري في الشرق الأقصى بين بريطانيا والولايات المتحدة واليابان، وكذلك معاهدة بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان تضمن استقلال الصين وإعادة اليابان شياو شو إلى الصين.

وأبرز وسيلة إعلامية يرتبط إسمها باسم واشنطن هي صحيفة «واشنطن بوست» اليومية التي تأسست في ١٨٧٧.



اليابان

بطاقة تعريف

الإسم: «سيبانغو» Cipangu، إسم أعطاه ماركو بولو (١٢٥٤–١٣٢٤) للجزر اليابانية أثناء إقامة له في الصين امتدت ٢٥ سنة، أي من ١٢٧٠ إلى ١٢٩٥، وورد في كتاب رحلته الذي أنجزه في العام ١٣٠١، حيث أشار إلى جزيرة «سيبانغو» الواقعة قبالة «كاتاي» Cathay، أي الصين. وهي تحريف لكلمة جي بن كووك Jih pen Kwok الصينية (لهجة منطقة كانتون)، أي «بلاد جيبن» المتأتية بدورها من لغة يابانية «نيب–هون» Nip-hon، فأصبحت اليوم «نيبون» Nippon، وتعني «الشمس الشارقة».

الموقع: شرق آسيا. ارخبيل من نحو ٣٩٢٢ جزيرة، أهمها أربع جزر: كيوشيو، شيكوكو، هونشو، هوكيدو. بحر اليابان يفصلها عن روسيا والصين وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

المساحة وتوزع أراضيها: ٣٧٧٨٠١ كلم². تتوزع هذه المساحة إلى: ١٣٪ زراعية، ٦٧٪ غابات، ٣,٥٪ أنهار، ٢,٨٪ طرقات، ٣,٩٪ سكن، و٧,٥٪ مختلف. طول البلاد (أبعد نقطتين طوليًا شمال–جنوب) ٣ آلاف كلم، وعرض ٢٧٢ كلم. يبلغ طول شواطئها ٣٣٢٨٧ كلم. وتبعد العاصمة طوكيو عن عاصمة كوريا الجنوبية سيول ١٤٠٠ كلم.

أقاليم شمالية متنازع عليها: مساحتها الاجمالية

٤٩٩٦كلم[٢]، وعدد سكانها لا يتعدى الالفي نسمة، أقربها إلى البر الياباني على بعد ٣,٧ كلم. ومواردها: الصيد، الأخشاب، تربية الماشية، الذهب، الفضة، الكبريت،، الحديد، وهناك إمكانية لوجود النفط.
في العام ١٦٤٣، اكتشف الهولنديون جزر هابومائي وشيكوتان وكوناشيري وإتيوروفو (جزر الكوريل الجنوبية). احتلها اليابانيون في أواسط القرن الثامن عشر. وفي ٧ شباط ١٨٥٥، عُقدت معاهدة مع روسيا التي احتفظت، بموجبها، بجزر كوريل الشمالية (٣٢ جزيرة، ١٠ آلاف كلم[٢]، كان الروس قد اكتشفوها منذ العام ١٧١٤). وفي ١٨٧٥، تخلت اليابان لروسيا عن جزيرة سخالين وكورافوتو مقابل جزر كوريل الشمالية (أوروبو وشيموشو). وفي ١٩٠٥، تخلت روسيا لليابان عن جنوب سخالين بموجب معاهدة بورتسموث.
وفي ١٩٤٥، احتل الاتحاد السوفياتي أراضي الشمال.
وفي ٨ أيلول ١٩٥١، عقدت معاهدة سان فرنسيسكو تخلت اليابان بموجبها عن جنوب سخالين وعن جزر كوريل، ورفض الاتحاد السوفياتي التصديق على المعاهدة. وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٥٦، أقامت اليابان علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، واتفقا على معاهدة سلام تفضي إلى حل قضية أقاليم الشمال، لكن المعاهدة لم توقّع، وواصلت روسيا احتلالها للأقاليم (عشرة آلاف رجل يسيطرون على مضيق أوخوتسك الذي كان الاسطول البحري الروسي يستخدمه للعبور من فلاديفوستوك وبحر اليابان للوصول إلى المحيط الهادئ).
ومنذ ١٩٦٩، تطالب الصين وتايوان بجزر سنكاكو (غير مأهولة، تقع بين أوكيناوا وتايوان) الغنية بالنفط.
وهناك جزر «نانسي»، ومساحتها ٢١٩٦ كلم[٢] (٧٢ جزيرة، منها جزيرة أوكيناوا – ١٠٥٧ كلم[٢] يسكنها نحو ٨٥٠ ألف نسمة)، ضمتها اليابان إليها في العام ١٨٧٤، وأدارت شؤونها الولايات المتحدة بحكم عسكري منذ ١٩٤٥. أعيدت لليابان في ١٥ أيار ١٩٧٢، لكن ٨٧ قاعدة أميركية بقيت فيها وتشغل ١٢٪ من أراضيها وتضم ٤٢ ألف عسكري أميركي، واتفق، منذ ١٩٧٢، على جعلها خالية من السلاح النووي (راجع النبذة التاريخية).

العاصمة وأهم المدن: طوكيو (يعني الإسم «عاصمة الشرق»). أهم المدن: يوكوهاما، أوساكا، ناغويا، سابورو، كوبه، كيوتو، فوكويوكا، كاوازاكي، هيروشيما، كيتاكيوشو، سنداي، شيبا (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: اليابانية، اللغة الرسمية، قريبة من الكورية، وتكتب سواء من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين وعموديًا (تبدأ قراءة كتاب باللغة اليابانية من صفحته الأخيرة)، وهناك استعمال واسع للحرف اللاتيني في كتابتها.

السكان: كان عددهم ٣٠,٥ مليون نسمة في العام ١٧٢١، وأصبح عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى ٥٢,٤ مليونًا، وبلغ ١٢٧,٣ مليونًا في إحصاء العام ٢٠٠١، نحو ٧٧٪ منهم يسكنون المدن.

الأديان: في العام ١٩٩٤، جرى إحصاء في اليابان لعدد الأديان والمذاهب والطوائف والملل والبدع
والمجموعات الدينية على اختلافها التي وُضع بها جدول في وزارة التربية، فتبين أن عددها بلغ ١٨٤ ألف مجموعة دينية. منها ٨٤ ألف بدعة أو ملة او طائفة تنتمي إلى الشنتوية، و٧٧ ألفًا إلى البوذية، و١٥ ألفًا إلى التنرية، و٣٦٠٠ إلى المسيحية، و٧٤٠٠ طائفة متفرقة. وهناك نحو مئة مجموعة جديدة تظهر كل سنة تقريبًا. والجدير ذكره أن الديانتين الرئيسيتين، الشنتوية والبوذية، تعتنقهما معًا غالبية المؤمنين بهما.
أ– **الشنتوية**: «شنتو» أي «طريق الآلهة»، ٨١ ألف معبد، نحو مئة ألف وألف رجل دين، ونحو ١١٩ مليون معتنق للديانة (عام ١٩٩٢). تتفرع منها ١٣٠ طائفة غير معترف بها رسميًا. والشنتوية تمزج بين عبادة الطبيعة وعبادة الأبطال والامبراطور والشعائر. اعتبرت دين الدولة في ١٨٦٨، وتوقف هذا النظام في ١٩٤٥ بناء على طلب الحلفاء.
ب– **البوذية**: وفق إحصاء ١٩٩٢، كان هناك ٧٧ ألف معبد، ونحو ٢٧٤ ألف راهب، ويعتنقها نحو ٩٠ مليون شخص. تعود بجذورها إلى الهند، ووصلت إلى اليابان عبر الصين وكوريا في العام ٥٣٨، وذلك بتشجيع معتنقها الأمير شوتوكو.

ج- **ديانات جديدة**:
- **طوائف متفرعة عن الشنتوية**: بدأت في الظهور منذ القرن التاسع عشر، وبلغ عددها اليوم نحو ١٣٠ طائفة وعدد معتنقيها نحو ٨ ملايين. أبرزها: «سنشو في إييه» (بيت الإيمان)، تأسست في ١٩٣٠، تمزج بين الشنتوية والبوذية والمسيحية ومبادئ عالم النفس سيغموند فرويد والفلسفة الغربية. و«تنريكيو» (الحكمة الإلهية)، أسستها منذ ١٨٣٨ فلّاحة متصوفة تدعى ميكي ناكاياما (١٧٩٨-١٨٨٨)، ولها جامعة تأسست في ١٩٢٥. و«كيودان» (ضؤ الذهب)، تأسست في ١٨٥٩. و«كوروزوميكيو» (إسم المؤسس)، تأسست في ١٨١٤، وينتشر أتباعها في أوكاياما.
- **طوائف متفرعة عن البوذية**: «ريوكا» (رفاق الأرواح)، أسستها في العام ١٩٢٥ شافية من الأمراض تدعى ميكي كوتامي. و«ريسّهو كوزيكي» (شركة من أجل العدالة والكمال الشخصي)، تأسست في ١٩٢٨ على يد نيوانو نيكزو الذي كان الشخصية الوحيدة غير المسيحية الذي دُعي إلى المجمع الفاتيكاني الثاني، وعدد معتنقي هذه الطائفة يبلغ اليوم نحو ٥,٥ مليون شخص. و«سيكاي كيوسيكيو» (سلام العالم)، تأسست في ١٩٣٥. و«سوكا غاكيّ» (رابطة علمانية للتعاليم القويمة)، أسسها ماكيغوشي في ١٩٣٠، وحُظّرت في ١٩٤١، وأعيد تنظيمها في ١٩٥١، ويبلغ عدد معتنقيها أكثر من ٨ ملايين عائلة في اليابان، ونحو ١,٥ مليون في الخارج (في ١٢٨ بلدًا)، ولها جريدة تنطق باسمها «سيكيو شيمبون» وتطبع ٥,٥ ملايين نسخة.

د- **طائفة أوم**: «أوم شينري-كيو» (دين الحقيقة)، أسسها شوكو أساهارا المعروف بلقب شينرو ماتسوموتو، مولود ١٩٥٥ شحيح البصر، ادعى انه «تجسيد للتحرير الأعلى» وأكد قدرته على رفع جسمه عن الارض. أسس، في ١٩٨٤، «شركة الآلهة والنسّاك» (شينسن كاي، ١٥ عضوًا مؤسسًا)، ثم في ١٩٨٧ أسس طائفة «أوم»، وجرى تسجيلها في ١٩٨٩ كمنظمة دينية. تدّعي أنها تمثل البوذية الأصولية، وتمارس طقوسًا سرية بهدف الوصول إلى الـ«نيرفانا» البوذية، لكن شرط أن يتخلى معتنقوها عن عائلاتهم. كما تمارس اليوغا وتطهير الجسد. تنبأ مؤسسها أساهارا باندلاع الحرب النووية في العام ١٩٩٩، وخُيّل إليه أن أعداءه وأعداء الطائفة سيهاجمونه باستعمال سلاح الغاز، فبرّر بذلك وجوب الدفاع بقدرته هو ايضًا على امتلاك هذا السلاح. اعتبر مسؤولًا عن مجزرة مترو طوكيو في ٢٠ آذار ١٩٩٥ (١٢ قتيلًا و٥٥٠٠ مسموم)، فاعتُقل، ثم صدر قرار بحل طائفته في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥. عدد أعضاء طائفة أوم في اليابان عشرة آلاف (منهم ١٢٠٠ يقولون إنهم «الذين تخلوا عن العالم»)، وفي روسيا أكثر من ٥ آلاف، وعدة آلاف في سري لانكا.

هـ- **المسيحية**: في ١٥٤٩، دخلت المسيحية على يد الراهب اليسوعي القديس فرنسوا كزافييه. وفي ١٥٦٣ اعتنق أول سيّد إقطاعي (إقطاعية أومورا) المسيحية ويدعى سوميتادا برتيليمي. وفي ١٥٧٣ بُنيت أول كنيسة في كيوتو. وفي ١٥٨١، وصل عدد المسيحيين إلى ١٥٠ ألفًا (عدد السكان ١٢ مليونًا). وفي ١٥٨٧، صدر أول مرسوم بطرد المرسلين المسيحيين. وفي ١٥٩٣، وصل نحو ٣٣٠٠ مرسل فرنسيسكاني وأوغسطيني. وفي ١٥٩٧، أصبح عدد المسيحيين ٣٠٠ ألف، وفي شباط من السنة نفسها صُلب ٢٦ مسيحيًا بالقرب من ناغازاكي، منهم أربعة فرنسيسكان والباقون يابانيون. وفي ١٦٠٥، بلغ عدد المسيحيين ٧٥٠ ألفًا (من ١٣ مليونًا). وفي ١٦٠٦، مرسوم يحظر على الـ«ديمو» (الأسياد) اعتناق المسيحية. وفي ١٦١٤، حظرت المسيحية وهُدمت الكنائس وطُرد المرسلون والمسيحيون. وبين ١٦٢٠-١٦٣٠، سُمح بعودة المرسلين وبالحرية الدينية التي ألغيت من جديد وعاد اضطهاد المسيحيين وإبادتهم ولم يعد من وجود للمرسلين (١٦٤٤)، في حين هرب عدد من المسيحيين اليابانيين إلى الجبال. وفي أواسط القرن التاسع عشر، بدأ عصر من التسامح الديني فدخل البلاد عدد من المرسلين الكاثوليك الفرنسيين والمرسلين البروتستانت الاميركيين، وفي ١٨٧٣ أصبح هناك ١٤ ألف مسيحي. وفي ١٩٢٧، رُسم أول مطران ياباني، وفي ١٩٦٠ عُين أول كاردينال ياباني. وبلغ عدد البروتستانت وفق إحصاء ١٩٩٢ نحو ٥٨١ ألفًا، والكاثوليك ٤٤١ ألفًا (إحصاء ١٩٩٧)، منهم ١٧٨٠ كاهنًا وراهبة، و٢٣ مطرانًا وكاردينال واحد، و٨٨٩ مدرسة (٢٤٠ ألف تلميذ) و١٧ جامعة (٣٥ ألف طالب).

و- **الاسلام**: لا يتجاوز عدد المسلمين اليابانيين

عشرة آلاف، غالبيتهم يسكنون أوساكا مدينة الصناعة والتجارة وثاني المدن اليابانية من حيث عدد السكان بعد العاصمة طوكيو. بعد الحرب العالمية الأولى، أنشأت السلطات اليابانية بعض المؤسسات المهتمة بالشؤون الاسلامية لدرس عادات الشعوب المسلمة ولمساعدة القوى العسكرية اليابانية التي غزت معظم دول آسيا الجنوبية على إدارة شؤونها (أندونيسيا وماليزيا...). وصدرت عن هذه المؤسسات العديد من الاصدارات أهمها «سيرة محمد» لمؤلفه قنئيتشي سقوموتو (١٩٢٣)، وهو كان قد ترجم معاني القرآن الكريم للمرة الأولى إلى اليابانية العام ١٩٢٠. وكذلك كتاب «الاسلام» لمؤلفه قمه سغوا، وهو أول محاولة لتفسير العقيدة الاسلامية للقراء اليابانيين. وكان أول ياباني قام بفريضة الحج إلى مكة المكرمة (حسب السجلات اليابانية) هو قوترو يما أوتا العام ١٩١٢، وقد نشر قصة زيارته للأراضي المقدسة تحت عنوان «أسرار العالم: الرحلات العربية» (وفي ١٩٩٩، وحسب احصاءات وزارة الخارجية اليابانية، فإن حوالي ١٤٠ يابانيًا قاموا بأداء فريضة الحج إلى الديار المقدسة).
إلا أن أول مجموعة مسلمة أجنبية أقامت رسميًا في اليابان كانت من فلول التتار الذين حاربوا مع اليابانيين جيوش القيصر الروسي، واستقروا بعد الحرب في طوكيو، وكان يتزعمهم قربان علي. وقد سمحت لهم السلطات في حينها بالدعوة للإسلام وإنشاء أول مدرسة اسلامية في طوكيو (١٩٢٧).
في مدينة كوبه، الضاحية الكبرى لمدينة أوساكا الصناعية ومنفذها إلى البحر، جامع للمسلمين، وإلى جانبه كنيسة بروتستانتية وأخرى كاثوليكية وكنيس يهودي، وكلها محاطة بمعابد الديانة الشنتوية والبوذية. والعمل جار لبناء جامع آخر في أوساكا (عن تحقيق من أوساكا، كتبه بسام خالد الطيّارة، «الوسط»، العدد ٤٠٦، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص٢٤-٢٩) (للمزيد راجع عنوان «العلاقات اليابانية-العربية» في باب النبذة التاريخية).

الحكم: الدستور المعمول به صادر في ٣ تشرين الثاني ١٩٤٦، وبدأ تطبيقه في ٣ أيار ١٩٤٧.
١ - الامبراطور (تينّو Tenno: «المحترم ابن السماء»، كما يلقبّه اليابانيون؛ ميكادو: امبراطور اليابان، كما دعاه الاجانب) هو رمز الدولة ووحدة الشعب. تعود مهماته إلى إرادة الشعب الذي تكمن فيه السلطة العليا، في حين كان قانون ١٨٨٩ ينص على أن امبراطورية اليابان يحكمها امبراطور يمثل الاستمرار الأبدي للأجداد الإلهيين ووفق خط مباشر وثابت.
لم يعد للأمبراطور سلطات حكم، ولا يمكنه أن يمارس إلا وظائف محددة في الدستور وموقوفة على تمثيل الدولة، وتكليف رئيس الحكومة (الذي ينتخبه الديت، البرلمان)، وتعيين رئيس المحكمة العليا، وإصدار التعديلات الدستورية، والقوانين، ومراسيم الحكومة، والمعاهدات، ودعوة الديت للانعقاد، وحل مجلس الممثلين، وإعلان موعد الانتخابات العامة، التصديق على تعيين وزراء الدولة والموظفين الآخرين وفق القوانين المرعية الاجراء، وتسلم أوراق اعتماد السفراء، وإصدار العفو العام أو الخاص، وتمثيل الدولة في الاحتفالات الرسمية...
قبل ١٩٤٥، كانت المادة الثالثة من دستور ١٨٨٩ تنص على أن شخص الامبراطور «مقدّس ومصون». ولم يكن يحق لأحد أن يسمّيه باسمه الحقيقي أو أن ينظر إليه. جميع مواطنيه ينحنون ويخرّون ساجدين لدى مروره بينهم. وحده في اليابان يمتلك حصانًا أبيض ويرسم صورة زهرة الاقحوان المقدسة ذات التويج السداسي البتلات. لا يظهر نفسه ابدًا للشعب ولا يتكلم في الاذاعة. إبنه البكر وحده تحق له الخلافة.
أول امبراطور «غير إلهي» و«غير مقدس» (أي وفق دستور ١٩٤٥ الجديد) هو أكيهوتو، مولود ١٩٣٣، ولقبه «توغوساما» (أمير قصر الشرق) أو «هاروساما» (أمير الربيع)، وكان وليًا للعرش الامبراطوري منذ ١٩٥٢، واعتلى العرش في ٨ كانون الثاني ١٩٨٩، وولي عهده هو الامير ناروهيتو المولود ١٩٦٠ والذي تزوج من ماساكو أوادا في العام ١٩٩٣.
٢ - الديت، السلطة التشريعية. مجلس الممثلين من ٥٠٠ عضو منتخبين لمدة أربع سنوات في ١٣٠ دائرة انتخابية، وكل دائرة تنتخب من نائبين إلى ستة نواب (بحسب حجم سكانها). ومجلس المستشارين من ٢٥٢ عضوًا منتخبين لمدة ست سنوات، يتجدد نصفهم كل ثلاث سنوات، و١٠٠ عضو معينين بحسب نسب الاصوات التي تحصل عليها الاحزاب، و١٥٢ منتخبين في المحافظات الـ٤٧ للبلاد.

٣- رئيس الحكومة، مدني حكمًا ووفقًا للدستور، ينتخبه الديت ويكون مسؤولًا أمامه. يشكل حكومته (٢٠ وزيرًا كحد أقصى، وغالبًا ما يكونون أعضاء في الديت).
٤- المحكمة العليا يعين الامبراطور رئيسها، وتعين الحكومة قضاتها الأربعة عشر، وتمثل السلطة القضائية، ومن صلاحياتها الاعلان عن عدم دستورية كل قانون أو مرسوم.
٥- التقسيم الاداري، تقسم البلاد إلى ٤٧ محافظة، منها ٤٤ يقال لها «كن»، وواحدة «مارش»، وإثنتان متروبوليتيتان (أوساكا وكيوتو). وكذلك إلى ٣٢٥٥ بلدية، وعشر «مدن خاصة»، و٦٥٥ مدينة، و١٩٩٩ كومونة، و٥٩١ قرية.

الأحزاب: - الحزب الليبرالي الديمقراطي، تأسس في تشرين الثاني ١٩٥٥ باندماج الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي، وحكم من ١٩٥٥ إلى ١٩٩٣ (وهو حزب كوادر ويتمتع بشعبية في المدن والأرياف، وعدد أعضائه نحو ثلاثة ملايين، يرأسه ريوتارو هاشيموتو منذ ١٩٩٥، وأمينه العام كويشي كيتو. - حزب الجبهة الجديدة أو الحزب الجديد للتقدم، تأسس في ١٠ كانون الاول ١٩٩٤، وحُلّ في ٢٧ كانون الاول ١٩٩٧، وكان نتاج اندماج تسعة أحزاب معارضة غير شيوعية. - الحزب الاشتراكي الديمقراطي (الحزب الاشتراكي سابقًا)، تأسس في ١٩٤٥، واتخذ اسمه الحالي منذ ١٩٩١، تدعمه الكونفدرالية النقابية، ويتزعمه تاكاكو دوا. - الحزب الشيوعي، تأسس في ١٩٢٢ على يد سانزو نوساكا (١٨٩٣-١٩٩٤)، وأصبح حزبًا معترفًا به في ١٩٤٥، وصل عدد أعضائه إلى ٣٧٠ ألفًا في العام ١٩٩٦، ويصدر جريدة ناطقة باسمه هي «أكاهاتا»، أي الراية الحمراء. - حزب «كوميتو»، حزب الحكم النظيف، تأسس في ١٩٦٤، وهو حزب محافظ، ويتزعمه توميو فوجيئي، وأمينه العام بونكيو شيبوا، وعدد أعضائه ٢٩٦ ألفًا (١٩٩٧). - حزب اليسار المتطرف، «الجيش الأحمر الياباني»، أسسه تسويوشي أوكوديرا وزوجته فوساكو شيجينوبو في ١٩٧١، ومزقته خلافات داخلية، عُرف بتأييده للقضية الفلسطينية، ونفذ عملية اللد الفدائية (١٩٧٢) في اسرائيل، واعتقل بعض أعضائه في لبنان وطالبت الحكومة اليابانية بتسلمهم لمحاكمتهم. - حزب اليمين المتطرف، مرتبط بطبقة معروفة في اليابان باسم «طبقة اللصوص». - الحزب الرائد، تأسس في ١٩٩٣، ويتزعمه هيرويوكي سونودا. - الحزب الديمقراطي الياباني، تأسس في ١٩٩٦، ويتزعمه يوكيو هاتوياما. - الحزب الاشتراكي الجديد، تأسس في ١٩٩٦، ويرأسه أوسامو ياتابي. - حزب القرن الواحد والعشرين، تأسس في ١٩٩٦، ويرأسه هاجيمي فونادا. - حزب الشمس، تأسس في ١٩٩٦، ويرأسه تسوتومو هاتا.

الاقتصاد: ثمة أسباب لما عُرف عالميًا بـ«النجاح الياباني» أو «المعجزة اليابانية» في الفترة التي بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ولا زالت سارية إلى اليوم. ويوجز الاختصاصيون هذه الأسباب بالنقاط التالية:
- اصلاح زراعي.
- خطط صناعية وإقامة شركات عملاقة وبالغة التنظيم والدقة والاحتراف.
- نظام نقابي حديث.
- مستوى عال من الاستثمارات (حتى ٢٠٪ من الناتج الاجمالي من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠).
- معدل مرتفع من التوفير (أكثر من ٢٠٪ من العائد الصافي من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠).
- تبني تقنيات حديثة غربية.
- مستوى عال في التربية والتعليم (٣١٪ وصلوا إلى المستوى الجامعي في العام ١٩٨٩، والنسبة استمرت في الارتفاع، وباتت تقارب اليوم ٥٠٪).
- توافق وتجاوب الهيئات الاجتماعية وشركاء المجتمع المدني.
- إنفاق ضعيف على قضايا الدفاع (نحو ١٪ في ١٩٨٩-١٩٩١، وأكثر بقليل بعد ١٩٩١).
- فضلًا عن عوامل تاريخية وتقليدية وثقافية ونفسية يتمتع بها الفرد الياباني والمجتمع الياباني.

أزمة ١٩٩١-١٩٩٢ التي أدت إلى تخفيض في الانتاج الصناعي بنسبة ٦,٢٪ وفي الارباح بنسبة ١٥٪ (من ٤٥٪ إلى ٨٥٪ في قطاع الالكترونيات)، وتراجع مبيعات المصنوعات المعدنية والسيارات والآلات... والاعلان عن ١١٦٤ فضيحة وإفلاس (مرتان أكثر من ١٩٩٠-١٩٩١)... هذه الازمة بدأت السلطات

مواجهتها ابتداء من أول كانون الاول ١٩٩٣ باطلاق أربع خطط نهوض، تمحورت أساسًا حول تخفيض الضرائب خصوصًا على العائدات، وزيادة النفقات العامة... أردفتها بخطة نهوض خامسة في ١٩٩٥ على أثر الكوارث الطبيعية (زلزال ضرب مدينة كوبه وقضى على ١٪ من الرأسمال الياباني)... ثم بإصلاحات تناولت الاعوام ١٩٩٧–٢٠٠١، ثم بخطة نهوض في العام ١٩٩٨، بحيث بلغ مجموع تكلفة الخطط الموضوعة بين ١٩٩٢ و١٩٩٨ نحو ٨٣ ألف مليار ين.

بلغ الناتج الاجمالي المحلي ٣٤٧٠،٣ مليار دولار، وحصة الفرد منه ٢٧٣٠٣ دولار؛ وبلغ مؤشر التنمية البشرية ٠،٩٣٣، أي في قائمة المؤشرات الأعلى في العالم (l'Etat du monde, 2003).

تتوزع اليد العاملة اليابانية على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين حصة القطاع في الناتج الاجمالي المحلي):

في الزراعة ٧،٢٪ (٣،٥٪)، في الصناعة ٣٣،١٪ (٣٩،٦٪)، في الخدمات ٥٨،٧٪ (٥٦،٤٪)، في المناجم ١٪ (٠،٥٪).

لا تتعدى البطالة ٣٪ من اليد العاملة. والحياة النقابية بالغة النشاط في اليابان: في حزيران ١٩٩١، كان هناك ٧١٦٨٥ نقابة، تضم ١٢ مليون و٤٠٠ ألف عضو.

أهم المنتوجات الزراعية: الرز الأسمر (٥٠٪ من الاراضي الزراعية، و٤٩٪ من إجمالي عائدات المزارعين)، القمح، الشعير، البطاطا، الخضار، الأشجار المثمرة، قصب السكر، التبغ. الثروة السمكية: معدلها السنوي: ٧ ملايين طن (١٢٪ من إجمالي الانتاج العالمي).

الثروة المنجمية: الزنك، الحديد، حجر الكلس، النحاس، القصدير، الذهب والفضة.

الصناعة، تتركز على الساحل (منطقة صناعية بطول ألف كلم وعرض ١٠ كلم، للاستفادة من المواصلات البحرية بأسعار منخفضة)، وهي متنوعة: ورق، كيمياء، فولاذ، الكترونيات، سيارات وعربات، أحواض لبناء السفن، أدوات كهربائية... .

(حول ما آل إليه الاقتصاد الياباني في السنوات الأخيرة، راجع ما جاء عن أهم أحداث السنوات الأخيرة في باب النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط

لم تُعرف بعد أصول قدماء اليابانيين. ويرجح أنهم أتوا عبر كوريا، وهي المنطقة البرية الأقرب إلى اليابان، إذ تبعد نحو ١٦٠ كلم من شاطئها الجنوبي الغربي. ويُعتقد ايضًا أن مجموعات أخرى انطلقت من جزيرة أوكيناوا واتجهت شمالًا (في اتجاه اليابان)، وغيرها خرجت من جزيرة سخالين سالكة طريق الجنوب. ويرجح بعض المؤرخين ان شعوبًا من سيبيريا والصين وكوريا وجنوب شرق آسيا استخدمت هذه «الجسور» للعبور إلى اليابان في العصور الغابرة. وأقدم الشعوب التي سكنت اليابان شعب يطلق عليه إسم «آينو». ويقول العلماء إن سحنة هذا الشعب أقرب إلى الانسان الأوروبي منه إلى الانسان الآسيوي. وقد عملت الشعوب التي أتت بعده على دفع «الآينو» في اتجاه المناطق الشمالية وحصره هناك حتى أصبح أقلية لا شأن لها. واليوم، يُعد أحفاد هذا الشعب (آينو) بضعة آلاف فقط يعيشون في جزيرة هوكيدو.

إن موقع اليابان الجغرافي بالقرب من الشاطئ الشرقي لآسيا يذكّر بموقع بريطانيا بالقرب من الشاطئ الغربي لأوروبا. وكلاهما قريب من برّ قارته بحيث يتم التفاعل بسهولة مع دول القارة. لكن المضيق الذي يفصل الجزر اليابانية عن آسيا القارية يشكل عائقًا يصعب اجتيازه، أو هو أكثر صعوبة من بحر المانش الفاصل بين بريطانيا والقارة الاوروبية، ما ساعد اليابانيين على صدّ غزاتهم، على الاقل حتى الحرب العالمية الثانية. من هنا، يشكل تاريخ اليابان نموذجًا فريدًا، تاريخ دولة كانت تنفتح على العالم الخارجي أو تنغلق عليه، متى تشاء.

في القرن الميلادي الاول، عرفت البلاد نظامًا سياسيًا مرتكزًا على سلطة مجالس العائلات، أو مجالس الـ«كلان» Clan. وتوصل أحد هذه المجالس، الذي يمثل عائلات ياماتو (كلان ياماتو)، خلال القرن الرابع، إلى اكتساب درجة من القوة والنفوذ مكّنته من فرض سيطرته على الأجزاء الكبرى من اليابان. وقد أعطى هذا الواقع البلاد نوعًا من الوحدة استمرت إلى اليوم. وخلال حكم ياماتو، قامت علاقات رسمية بين اليابان والقارة الآسيوية، ودخلت أفكار وتقنيات جديدة إلى البلاد، أخصها الديانة البوذية، والتنظيم السياسي، والكتابة، والثقافة الصينية. وكل تأثير من هذه التأثيرات خضع لعملية استيعاب داخلي وأصبح يابانيًا.

بدأت سلطة الامبراطور الياباني تتضاءل منذ القرن التاسع (وكان يبدو أحيانًا أنه شخصية رمزية فقط)، حتى كان عام ١٨٦٨ حيث جرى تعديل جذري على النظام الامبراطوري الياباني. وكان يحصل أحيانًا أن تقوى سلطة أحد الاقطاعيين حتى يبدو أن بمقدوره توحيد البلاد تحت سلطته. هكذا، على سبيل المثال، فترة حكم أسرة توكوغاوا التي كانت تقيم في إيدو، والتي استمرت من ١٦٠٣ إلى ١٨٦٨، وكانت بشكل عام فترة هدوء واستقرار سياسي. وعلى العكس، كانت الفترة السابقة (القرن الخامس عشر والسادس عشر) فترة حروب أهلية مزّقت وحدة البلاد. ويشبّه المؤرخون تلك الفترة من التاريخ الياباني بفترة النضال الذي خاضته ايطاليا من أجل وحدتها.

في بداية القرون الوسطى كانت الفنون والمعرفة في أوروبا سجينة الأديرة، في حين كان العدد الأكبر من الأشراف والنبلاء اليابانيين، في المرحلة نفسها، يشكلون مراكز ثقافة في نارا وكيوتو وكاماكورا. فبلاط فوجيوارا في كيوتو، على سبيل المثال، كان ملتقى ثقافيًا للرهبان البوذيين والنساء المثقفات بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر. وثمة مقارنة بين اليابان في عهود أسرة موروماشي (١٣٣٨-١٥٧٣) التي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي، لكنها عرفت نهضة فنية وعمرانية، وبين ايطاليا التي كانت ممزقة سياسيًا لكنها شهدت، في الوقت نفسه، أعمال الشاعر الكبير دانتي، وبترارك وبوكاسي وليونار دوفينشي ومايكل أنج وبناء كاتدرائية القديس بطرس في روما (الفاتيكان).

اعتزّ اليابانيون (حتى أواسط القرن التاسع عشر) بأن أرضهم لم تدوسها أقدام الغزاة الاجانب. وخلع الامبراطور على قادته العسكريين لقب «سايتاي-شوغون» (أي «الجنرالات الذين يوقفون البرابرة»)، اللقب الذي بقي استعماله قائمًا حتى أواسط القرن التاسع عشر. وقد حاول الامبراطور المغولي الصيني كوبيلاي خان مرتين (في ١٢٧٤ و١٢٨١) أن ينزل بجيشه على أرض اليابان، إلا أن المقاتلين اليابانيين كانوا يفاجئونه ويحطمون اسطوله في عمليات أطلق اليابانيون عليها تسمية «كاميكاز» التي تعني «الرياح الإلهية».

وخلال ما يزيد على قرنين (بين ١٦٣٩ و١٨٥٣)، أي خلال الفترة المعروفة باسم «عصر توكوغاوا»، طرد الحكام من اليابان جميع الارساليات والتجار الأجانب باستثناء بعض الهولنديين والصينيين الذين سُمح لهم بالبقاء في ميناء ناغازاكي فقط، كما مُنع اليابانيون من السفر إلى الخارج، وكانت فترة من السلام والرخاء وتجميع ثروات طائلة بين أيدي عدد من الأسر اليابانية، فحافظت البنى الاقطاعية على وجودها، ومنعت البلاد من اكتساب الخبرات التكنولوجية والعلمية الناهضة في الغرب في الفترة نفسها.

لكن الدول الغربية الباحثة عن أسواق لتجارتها ما كانت لترضى ببقاء اليابان معزولة عن العالم. فتمكن ضابط المارينز الاميركي، الكومودور ماتيو بيري، في آخر المطاف، وفي ١٨٥٣، من دخول خليج طوكيو باسطوله، وأجبر اليابانيين على التفاوض معه. وفي السنة التالية، وقعت معاهدة سلام بين اليابان والولايات المتحدة. وفي ١٨٥٨، وقع اتفاق تجاري بينهما. وسرعان ما توسعت الثغرة التي فتحها ضابط البحرية الاميركي في حجاب العزلة اليابانية حتى بدأت تحدث تغييرات عميقة في حياة اليابانيين. وفي ١٨٦٨، أصبح الامبراطور ميثيجي، الذي كان لا زال يافعًا، وفريق من السياسيين الجدد، رمز اليابان المتجددة والموحدة. وقد نشط هذ الفريق في جعل اليابان الدولة الأحدث في الشرق.

(عن «المعجم التاريخي للبلدان والدول»، للمؤلف، ط٢، ١٩٨٥؛ نقلتها عنه «موسوعة السياسة»، ج٧، ط١٩٩١؛ الأمر نفسه بالنسبة إلى عدد من الدول التي أوردتها الموسوعة المذكورة، وقد كان المؤلف أحد محرّريها الرئيسيين، في أجزائها الصادرة بعد ١٩٨٥).



ساموراي في لباسه التقليدي

عصر ميئيجي

الامبراطور ميئيجي تينّو Meiji Tennô **(١٨٥٢–١٩١٢)**: إسم الامبراطور الـ١٢٢ لليابان، ويعني «الحكم المستنير». حكم من ١٨٦٧ إلى وفاته في ١٩١٢، وكان خلف والده الامبراطور كوميثي. نقل عاصمة حكمه إلى إيدو التي دعاها طوكيو. ألغى حكم «شوغون» المعروف باسم «توكوغاوا» الذي كان قد عزل البلاد على مدى نحو قرنين ونصف القرن. أصلح المؤسسات الاقطاعية، وأصدر في ١٨٨٩ دستورًا عصريًا. فتح البلاد أمام الافكار والتكنولوجيات الغربية، وشجّع التصنيع، ما أتاح له تحقيق انتصارين في حربين متواليتين: ضد الصين (١٨٩٤–١٨٩٥)، وضد روسيا (١٩٠٤–١٩٠٥). هو المؤسس الحقيقي لليابان الحديثة. خلفه، في العام ١٩١٢، ابنه تيشو تينو Taisho Tennô.

دوافع «التجديد»: تسلّم الامبراطور ميئيجي الحكم في إطار حركة عامة أحدثت تغييرًا في الحكم، تخلّصت اليابان خلالها من حكم شوغون (من سلالة توكوغاوا التي عزلت البلاد منذ ١٦٣٩ وحولتها إلى شبه قلعة محصنة غير مباح للأجانب أن يطأوا ترابها باستثناء جالية صغيرة من الهولنديين أذن لها أن تقيم في جزيرة بشيما الصغيرة لتكون صلة الوصل الوحيدة مع بقية العالم).

يختلف الكثيرون على تسمية هذه الحركة التي أتت بالامبراطور ميئيجي. ففيما يطلق بعضهم عليها إسم «ثورة» يسميها بعضهم الآخر «حركة ميئيجي الاصلاحية». لكن المعنى الأقرب إلى التسمية اليابانية «ميئيجي إيشن» هو «إعادة تجديد»، وهو الأقرب إلى الفكر الياباني ولما أحدثته هذه الحركة من تغييرات في المجتمع الذي انتقل من دولة زراعية متخلفة اقتصاديًا، منطوية على نفسها، مكبلة بمجموعة من المعاهدات التجارية والسياسية مع القوى الغربية (منذ أن دخل الاسطول الاميركي خليج طوكيو في ١٨٥٣)، إلى مجتمع متقدم ذي قوة صناعية وعسكرية يُحسب لها حساب، وذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة عقود. ومن أهم المطالب التي كانت وراء تلك الحركة التخلص من «المعاهدات غير المتكافئة» التي أجبرت اليابان على توقيعها منذ ١٨٥٣ مع الأميركيين أولًا، ومن ثم مع القوى الغربية الأخرى والتي فتحت بموجبها أسواقها للبضائع الأجنبية.

وقبل أن تضطر اليابان لتوقيع سلسلة المعاهدات تلك، ومع بدء تقاطر السفن الحربية الاوروبية تطرق أبوابها حاملة مبعوثي شركات الملاحة والتجارة، كانت السلطات اليابانية، وبفعل حركة التجديد، تتبع أخبار الدول الآسيوية والافريقية (خصوصًا مصر) الواقعة تحت نير الاستعمار في القرن التاسع عشر. وكانت اليابان كغيرها من الدول الآسيوية محط أطماع الدول التجارية الغربية، ومعرضة لخطر التحول إلى مستعمرة، إلا أنها كانت تراقب كيف يتم تقاسم الصين، وكيف تمكنت الدول الاوروبية من انتزاع امتيازات لها فيها، خصوصًا بعد حرب الأفيون ١٨٣٩–١٨٤٢ التي ربحتها بريطانيا. ومنذ تلك الفترة بدأت طوكيو تدرس السياسة البريطانية

الاستعمارية في الهند وفي مصر. ولكنها ركّزت اهتمامها على مصر لأنها كانت دولة مستقلة قبل أن تخضع لسيطرة الانكليز، وفي شروط مشابهة لواقع اليابان في تلك الفترة (راجع، في ما بعد «العلاقات اليابانية-العربية»).

رائد التجديد الأبرز فوكوزاوا يوكيتشي (١٨٣٥-١٩٠١): كبير مفكري حركة التجديد (عصر ميئيجي)، مطلق شعار «فلندع آسيا ولنلتحق بالغرب».

المؤرخ اللبناني الدكتور مسعود ضاهر أجمَلَ أبرز إنجازات هذا المفكر الياباني ودوره الرائد في حركة التنوير، مستندًا إلى كتاب «السيرة الذاتية» لهذا المصلح الياباني مع مقدمة أعماله الكاملة التي ترجمها عن الانكليزية كامل يوسف حسين وصدرت ضمن منشورات «المجمع الثقافي» في أبو ظبي في ٥٢٨ صفحة من الحجم الكبير («الحياة»، ٨ كانون الاول ٢٠٠٢):

«كان لفوكوزاوا الفضل الأول في ترجمة مصطلحات كثيرة ما زالت مستخدمة حتى الآن في مجالات عدة، منها الطب والصيدلة والهندسة (...) مؤسس أول المدارس التي أدخلت اللغة الأجنبية في التعليم واقتبست وطبقت بعض نظم التربية المعتمدة في الغرب، ومؤسس جامعة كايو المشهورة في طوكيو والتي ما زالت مستمرة حتى الآن، علاوة على كونه صاحب عدد كبير من الكتب الموضوعة والمترجمة والتي كان لها دور أساسي في توليد جيل بكامله من المثقفين اليابانيين الذين تأثروا بالعلوم العصرية، الاوروبية منها والاميركية. وهو كذلك مؤسس جريدة «جيجي شمبون» عام ١٨٨٢، والتي ساهمت في تجميع عدد كبير من المتنورين اليابانيين وأحدثت نقلة نوعية في الفكر الاصلاحي الياباني (...) يقدّم نموذجًا فذًا في كيفية الجمع بين الكلام الثقافي النظري السهل والتطبيق العملي الذي عرّضه لمحاولات اغتيال لا حصر لها. فقد كانت له مواقف جريئة جدًا لمواجهة التقاليد اليابانية السائدة في القرن التاسع عشر، وساعده في تحديه لها انتماؤه لطبقة الساموراي الحاكمة (...) فوكوزاوا رجل فذ لُقّب بـ«مؤسس اليابان الحديثة» لأنه أيقظ الشعور الوطني والقومي لدى اليابانيين بأهمية العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في نهضة اليابان. وعلى عكس التيارات القومية المتزمتة التي كانت ترى في الثقافة التقليدية المتوارثة عن الصين منذ قرون قاعدة صلبة لحماية اليابان من الاحتلال الاجنبي، وجد فوكوزاوا أن



الامبراطور موتسو-هيتو (ميئيجي)

تحدي الغرب لن يكون إلا بإتقان سلاح الغرب نفسه. وقد سخر مرارًا من شعار القوى التقليدية اليابانية آنذاك: «أطردوا البرابرة»، والذي تزامن مع عداء لا مبرر له للأجانب تحت ستار حماية الأصالة اليابانية (...)».

ويورد د. مسعود ضاهر نبذة عن سيرة فوكوزاوا يوكيتشي، فيها إنه ولد في أوساكا؛ وفي سن السابعة، بعد أن شُفي من مرض الجدري، دخل المدرسة المحلية التي كانت تعلم مبادئ الثقافة اليابانية المستندة إلى الصينية التقليدية، ثم غادر في سن الخامسة عشرة إلى ناغازاكي لدراسة اللغة الهولندية التي كانت اللغة الاوروبية الوحيدة المسموح بها في اليابان في مرحلة العزلة الطوعية التي فرضتها على نفسها ودامت قرابة قرنين ونصف القرن (في ظل حكم أسرة توكوغاوا). وبعد زيارته مدينة يوكوهاما أيقن أن اللغة الهولندية لا تفي بالغرض، فتعلّم، وقلة قليلة جدًا من المتنورين، اللغة الانكليزية التي فتحت أمامه إمكانات لا حصر لها للتعرف إلى العلوم العصرية والثقافات العالمية. فبدأت تتكشف له مخاطر النظام السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في اليابان، فرأى في استمراره كارثة قومية كبرى بسبب الجهل المطبق الذي يعيشه الشعب عما يجري في العالم الخارجي. وفي كانون

الثاني ١٨٦٠، أتيحت له الفرصة لزيارة الولايات المتحدة الاميركية للمرة الاولى كمترجم لبعثة عسكرية، ثم تلقى أمرًا بمرافقة بعثة رسمية أخرى إلى أوروبا (١٨٦٢)، وبمرافقة بعثة عسكرية إلى الولايات المتحدة للمرة الثانية (١٨٦٧). وشكلت تلك البعثات فرصًا ذهبية لفوكوزاوا ساعدته على اتقان اللغة الانكليزية إلى جانب الهولندية. وقد عمل على ترجمة عدد كبير من الكتب العلمية في مختلف حقول الاختصاص، متفرغًا للعمل الثقافي وتأسيس المدارس، وتعليم الانكليزية، وتأسيس جامعة كايو التي افتتحت أبوابها عام ١٨٩٠ وتلقت دعمًا كبيرًا من الامبراطور ميئيجي، ونشر مقالات صحافية في جريدته «جيجي شمبون»، وإنشاء عدد من المؤسسات الثقافية والاجتماعية منها «رابطة المثقفين في طوكيو... وشارك بنشاط في الاعداد لمسودة الدستور الذي أصدره الامبراطور ميئيجي عام ١٨٨٩.

إنجازات ميئيجي: شجعّ الامبراطور ميئيجي حركة التجديد هذه، فأوتيت ثمارها على يديه. أطلق شعاره الاول «إلحقوا بالغرب وتجاوزوه»، وبدأ ببناء جيش عصري قوي، وأرسل الكثير من البعثات إلى الخارج، واستقدم عددًا كبيرًا من الخبراء الأجانب للعمل في اليابان ومساعدة إدارتها على بناء نهضة حديثة. كما أرسل الشباب الكفء لتحصيل التعليم العالي في جامعات أوروبا والولايات المتحدة، وفتح أبواب اليابان للقادمين من هذه البلدان، ورفع من نسب التبادل التجاري الخارجي، وأصدر دستور ١٨٨٩ ينص على أن السلطة التشريعية ممثلة في الديت المكون من مجلسين، ووضع أساس نظام قضائي عصري، وألغى النظام الاقطاعي، وأنشأ وزارة للتربية الوطنية باشرت بوضع نظام مدرسي موحد يشمل جميع التلاميذ والطلاب وفق المناهج المتبعة في الغرب، وفتح أبواب اليابان مشرّعة أمام أفكار الديمقراطية والتصنيع.

وسرعان ما تنبّه الاصلاحيون لخطر «التماهي» التام مع الغرب (التغريب)، فأطلق الامبراطور ميئيجي شعاره الثاني: «التكنولوجيا غربية أما الروح فيابانية»، ما عزّز الروح الوطنية. فانتصرت اليابان، خلال سنوات قليلة على الصين (١٨٩٤-١٨٩٥)، وعلى روسيا (١٩٠٤-١٩٠٥)، واستأثرت بالمستعمرات الالمانية في آسيا والمحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الاولى.

انتهت الحرب الاولى (ضد الصين) في ١٧ نيسان ١٨٩٥ بمعاهدة شيموتاسيكي حيث حصلت اليابان على فورموزا وعلى تعويضات مالية.

وانتهت الحرب الثانية (ضد روسيا) في ٥ ايلول ١٩٠٥ بمعاهدة بورتسموث، حيث نالت اليابان لياو تونغ وجنوب جزيرة سخالين وحرية التصرف في كوريا ومنشوريا. أما أسباب هذه الحرب فتعود إلى محاولات الانكليز واليابانيين كبح التوسع الروسي في الشرق الأقصى، وخصوصًا في كوريا ومنشوريا، في حين كانت روسيا تبذل جهودها هناك لإنقاذ هيبة القيصرية التي كان الثوار بدأوا ينالون منها في القضايا الداخلية. وأما فرنسا، حليفة روسيا والمستحوذة على الهند الصينية، فقد تخلت عنها ووقعت حلفًا وديًا مع بريطانيا ضد المانيا.

عهد تيشو تينو (يوشي هيتو) (١٩١٢-١٩٢٦): هو ابن الامبراطور ميئيجي. ولد في ١٨٧٩ وتوفي في ١٩٢٦. تميز عهده بمواصلة العمل وفق النهج الذي وضعه ميئيجي وتطبيق الدستور.

في ٢٣ آب ١٩١٤، أعلنت اليابان الحرب على المانيا، واستولت على تسينغ تاو. وفي نيسان ١٩١٨، احتلت اليابان فلاديفوستوك. وفي آذار ونيسان ١٩١٩، حدثت ثورة في كوريا، واحتلت اليابان الممتلكات الألمانية: جزر كارولاين، ماريان، مارشال وكياو-تشيو. وفي ١٩٢٠، انضمت اليابان إلى عصبة الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني ١٩٢١، سافر الأمير هيروهيتو، ولي العرش، إلى الخارج. وفي تموز ١٩٢٢، تأسس الحزب الشيوعي الياباني، وفي تشرين الاول، تخلت اليابان عن شانتونغ وكياو-تشيو. وفي ١ ايلول ١٩٢٣، ضرب البلاد (من كانتو إلى طوكيو) زلزال بقوة ٧,٨ درجات فقتل نحو ١٤٤ ألفًا ودمّر كليًا ١٢٨ ألف بيتًا وجزئيًا ١٢٦ ألفًا وحرَق ٤٤٧ ألفًا. وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٢٥، وُقّعت اتفاقيات بكين تخلت اليابان بموجبها للاتحاد السوفياتي عن شمال سخالين.

عهد الامبراطور هيروهيتو (١٩٢٦-١٩٨٩)

الامبراطور هيروهيتو Hirohito (١٩٠١-١٩٨٩): ابن الامبراطور تيشو تينو. ولد في طوكيو. اعتبر رائد «عهد شووا»، أي عهد «الانسجام المشعّ»، ودُعي شووا تينو. سُمّي ولي العهد في العام ١٩٢١، وبعد رحلة قام بها إلى



هيروهيتو

أوروبا، وكانت المرة الأولى التي يغادر فيها أحد أفراد الاسرة الامبراطورية البلاد منذ ٢٥٨١ سنة، ورث والده على العرش في ١٩٢٦. في ١٩٤١، وقّع اعلان الحرب ضد بريطانيا وهولندا، تبعه الهجوم الياباني المباغت على الأسطول الاميركي في بيرل هاربور (٧ كانون الاول ١٩٤١). وبقيت مسؤوليته في حرب ١٩٤١-١٩٤٥ موضوع أخذ ورد، ذلك أن سلطاته، في الأثناء، كانت محدودة جدًا قياسًا على السلطات التي كان يتمتع بها القادة العسكريون في الحكومة، والارجح أنه كان يغطّي، من منصبه الامبراطوري، السياسة الامبراطورية التوسعية التي انتهجها الجنرالات اليابانيون. وفي ١٩٤٥، وبعد إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، مارس هيروهيتو ضغوطًا على الحكومة لإنهاء العمليات العسكرية، ووقّع إعلان بوتسدام وتنازل عن جزء من امتيازاته.

كان هيروهيتو عالم أحيائي ونباتي أكثر منه رجل سياسة. بعد موته في ١٩٨٩، خلفه نجله أكيهيتو.

إعتلاؤه العرش وصراعه مع التقليديين: كان هيروهيتو قد اضطر لخوض صراع عنيف ضد رجال الدولة التقليديين طوال الفترة التي فصلت بين تسلمه شؤون وصاية العرش (١٩٢١) بسبب الأمراض التي أصابت والده وجعلته غير قادر على ممارسة صلاحياته، وبين تسلمه شؤون الامبراطورية في ١٩٢٦ ثم حتى ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ أي اليوم الذي توّج فيه. فالتقليديون ما كانوا ينظرون بعين الرضى إليه، إذ كان من مساوئه، في نظرهم، انه تلقى تربية ودراسات معاصرة في أوروبا إلى جانب تلقيه دراسة تقليدية. فكان وصوله فاتحة لسجالات طويلة. وفي خطاب العرش الذي ألقاه هيروهيتو في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٨، تحدث عن الخطوات السريعة التي

تخطوها اليابان نحو احتلال مكانة متقدمة بين أمم العالم، وأعلن عن نيته «تنمية الصداقة بين الأمم كافة للحفاظ على السلام في العالم».

غلبة النزعة العسكرية: التقليديون وأصحاب النزعة العسكرية التوسعية، تغذيهم الانتصارات التي حققتها اليابان على مدى نحو ربع قرن، سخروا من الافكار الديمقراطية، وراحوا يعدون العدة للمزيد، فيما بدا الامبراطور عاجزًا، ثم راضيًا.

ففي ١٩٣١، غزت القوات اليابانية منشوريا التي أعلنت بعد أشهر «جمهورية مستقلة» باسم «منشوكوو»، لكنها كانت بالفعل مستعمرة يابانية.

وفي ١٩٣٧، باشرت اليابان غزوها للصين، لكنها لم تتمكن من السيطرة سوى على المقاطعات الشمالية الشرقية وعلى شريط ساحلي يمتد نحو الجنوب. ومنذ ١٩٤٠، استفادت من حلفها مع ألمانيا وتدخلت في الهند الصينية الفرنسية، ثم أعلنت الحرب على الولايات المتحدة عبر غارتها على بيرل هاربور في ٧ كانون الاول ١٩٤١، حيث دمرت جزءًا من الاسطول الاميركي.

الهزيمة والاستسلام: الانتصارات اليابانية المتعاقبة كانت سريعة وساحقة. فلم تنته سنة ١٩٤٢ إلا وكانت تسيطر على كامل جنوب شرق آسيا (الهند الصينية، أندونيسيا، الفيليبين). لكن الحركات الوطنية والثورية في هذه البلدان، فضلًا عن الهجومات الاميركية والبريطانية، أنزلت الهزائم المتعاقبة بالقوات اليابانية التي أخذت تتراجع بدءًا من ١٩٤٤. وبعد معارك يائسة أخذت تدور في نهاية الأمر على مقربة من اليابان، لا بل على أرضها، وعلى أثر إلقاء أميركا لقنبلتها الذرية على هيروشيما وأخرى على ناغازاكي (٦ و٩ آب ١٩٤٥)، استسلمت اليابان دون شروط، ووقعت الهدنة في ٢ ايلول ١٩٤٥ على متن البارجة «ميسوري».

سنوات ما بعد الحرب: بعد الاستسلام، قبل الامبراطور هيروهيتو بإصدار دستور ديمقراطي، وبدأ العمل به في العام ١٩٤٧، وينص على إقامة نظام برلماني وجعل السيادة سيادة شعبية، ووضع السلطة التنفيذية في يد رئيس الحكومة الذي تنتخبه الأغلبية البرلمانية ويعينه الامبراطور (راجع «الحكم» في بطاقة تعريف).

وبدأ حزبان كبيران يسيطران على الحياة السياسية في البلاد: الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الاشتراكي. فكان الأول في الحكم والثاني في المعارضة.

وفي ١٩٥١، وقعت الولايات المتحدة معاهدة سلام مع اليابان التي تخلت بموجبها عن بعض الجزر. واستمر هذا الوضع خلال حكومات يوشيدا، هاتومايا، كيشي، وإيكيدا (أي منذ ١٩٤٦ إلى ١٩٦٤). أما حكومة ساتو التي بدأ حكمها في ١٩٦٤، فقد تمكنت من استرداد جزر أوكيناوا إلى اليابان (بدءًا من ١٩٧٢).

منذ تطبيع الحياة السياسية والتوقيع، مع الدول الغربية، على معاهدة السلام في سان فرنسيسكو (١٩٥١)، قُبلت اليابان عضوًا في اليونسكو (١٩٥١)، وفي الأمم المتحدة (١٩٥٦). وعلى رغم تبعيتها السياسية للولايات المتحدة (بفعل هزيمتها أمامها والاتفاقات التي ربطتها بها)، حاولت اليابان التقرب من الاتحاد السوفياتي ومفاوضتها في العديد من المسائل العالقة والمتعلقة بـ«الشرق الأقصى السوفياتي» (جزيرة سخالين وسواها). وبفضل سرعة نموها وتوسعها الاقتصادي، أخذت اليابان تقوّي من موقعها، سنة بعد سنة، في منطقة المحيط الهادئ وفي جنوب شرق آسيا، وباشرت في الوقت نفسه علاقاتها مع الصين، مطلقةً بذلك نهج نهوض جديد بعد انكسار مذلّ.

حكومات الحزب الليبرالي الديمقراطي: إن النجاح الاقتصادي والقدرة على تخطي الازمات أمّنا للحزب الليبرالي الديمقراطي البقاء في السلطة لعقود متوالية. وهذا الحزب نتاج ائتلاف الاحزاب غير الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية (استثناء واحد لاتجاه الحكم تمثل بحكومة كاتاياما الاشتراكية ١٩٤٧–١٩٤٨).

تميزت حكومة تاناكا كاكويي بجرأة في اتخاذ المبادرات على صعيد العلاقات الخارجية. فزار تاناكا الصين (ايلول ١٩٧٢) بهدف إقامة علاقات رسمية بين البلدين وتهيئة الأجواء أمام توقيع معاهدة سلام صينية–يابانية. وفي حين كان يستعد لاطلاق برنامجه لمرحلة ما بعد الازمة النفطية (١٩٧٣)، اضطر للاستقالة تحت ضغط فضيحة لوكهيد (راجع «تاناكا كاكويي» في باب زعماء)، فخلفه ميكي تاكيو، في كانون الاول ١٩٧٤، المعروف بأفكاره الاصلاحية، إلا أن شعبيته ما لبثت أن تدنت بسبب مواقفه المائعة من قضية لوكهيد. فاستقال في كانون الاول ١٩٧٦، وكذلك خليفته فوكودا تاكيو

استقال في كانون الاول ١٩٧٨، وكان قبل استقالته وقّع معاهدة السلام الصينية–اليابانية (١٢ آب ١٩٧٨). وكانت لمسلتزمات وأحكام علاقات اليابان الجديدة مع الخارج، وخصوصًا مع بلدان آسيا، أن ضغطت في اتجاه مجيء أوهيرا مسايوشي على رأس الحكومة الجديدة.

المعارضة: تمثلت معارضة حكومات الحزب الليبرالي الديمقراطي بالحزب الاشتراكي الياباني والحزب الشيوعي الياباني وتشكيلات سياسية أقل أهمية. وعُرف الحزب الشيوعي بتردده في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي والصين، وإن كان أمينًا، بشكل عام، على الأولى إلا أنه كان يدعو إلى تقارب مع الصين.

أما الحزب الاشتراكي فعرف هبوطًا في شعبيته مع انتهاء حرب فيتنام وتوقيع معاهدة السلام مع الصين. ومع ذلك، تمكن، في أيار ١٩٨٠، من إسقاط حكومة مسايوشي بعد حملة تناولت، على وجه الخصوص، مسألة التضخم المالي وموقف اليابان من الأزمة الايرانية. وكانت هذه هي المرة الاولى التي تسقط فيها حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي على هذا النحو ويؤتى برئيس حكومة انتقالية هو مسايوشي إيتو. وفي الشهر نفسه، زار هوا كو فينغ (الزعيم الصيني) اليابان حيث أكدّ لليابانيين بأن كوريا الشمالية لن تتدخل في كوريا الجنوبية التي كانت تعيش أجواء من الاضطرابات، وتفهم رغبة اليابان في تقوية نظام دفاعها، مشيرًا إلى أن إطلاق الصين صاروخها يهدف إلى «سحق احتكار الدول الكبرى للسلاح النووي». وجاء في البيان المشترك ان زيارة الزعيم الصيني، بالنسبة إلى اليابان والصين، «أساس علاقة من التعاون والصداقة للقرن الحادي والعشرين». وانتقدت موسكو هذه الزيارة واعتبرتها موجهة ضد الاتحاد السوفياتي.

حكومات زنكو وناكاسوني وتاكيشيتا: في حزيران ١٩٨٠، توفي مسايوشي، وحقق الحزب الليبرالي الديمقراطي (الحاكم) نصرًا غير منتظر في الانتخابات العامة. فانتخب سوزوكي زنكو رئيسًا له، ثم عينه مجلس الديت (البرلمان) رئيسًا للحكومة.

في أيار ١٩٨١، انفجرت أزمة سياسية بعد عودة رئيس الحكومة، سوزوكي زنكو من زيارة للولايات المتحدة، قابل أثناءها الرئيس الاميركي رونالد ريغان، ووقّع على التزامات في موضوع الدفاع اعتبرت انها تتخطى المجال الجوي الياباني. وعلى أثر هذه الازمة، قدّم وزير الخارجية، إيتو مسايوشي، استقالته، وبعد أيام، أعلن وزير الخارجية الاميركي، ألكسندر هيغ، تأجيل زيارته (كانت مقررة في أواسط حزيران) إلى اليابان. وفي حزيران ١٩٨١، قام سوزوكي بجولة إلى بلدان السوق الاوروبية المشتركة، حيث تعهد بأن «يبذل كل جهوده» في سبيل أن لا تؤدي المبيعات اليابانية (خصوصًا السيارات) إلى نتائج مضرّة بالصناعة الاوروبية. وكانت بداية ١٩٨٢ سجلت مؤشرات لنتائج كارثية على الميزان التجاري لدول المجموعة الاوروبية، خصوصًا في قطاع السيارات.

في ١٢ تشرين الاول ١٩٨٢، استقال سوزوكي من رئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم. ومن شأن الاستقالة من الحزب في اليابان أن تؤدي إلى الاستقالة من الحكومة ايضًا. وكان سوزوكي تمنى ان يتم اختيار خلفه عن طريق المفاوضات تفاديًا لانتخابات تمهيدية من شأنها أن تزيد الانقسام داخل الحزب. لكن المفاوضات لم تؤد إلى الاتفاق على أحد لخلافة سوزوكي. فجرت انتخابات حزبية تمهيدية فاز بها ياسو هيرو ناكاسوني. وتنص القوانين البرلمانية في اليابان على أن رئيس الحزب الحاكم يصير حكمًا رئيسًا للوزراء نظرًا إلى الغالبية التي يتمتع بها حزبه في مجلسي النواب والشيوخ.

في خطاب شامل أمام البرلمان، أعلن ناكاسوني ان اليابان ستعزز أمنها القومي لكنها لن تشكل تهديدًا لجيرانها. وبعد زيارته واشنطن، أعلن أنه يرغب في تحويل اليابان إلى «حاملة طائرات منيعة» في وجه أي هجوم سوفياتي (كانون الثاني ١٩٨٣). فأثار هذا التصريح ردود فعل عنيفة في اليابان والخارج. وردت موسكو، عبر وكالة «تاس» الرسمية، بتحذير طوكيو من أنها يجب أن تتوقع «أعمالًا انتقامية تكون أسوأ بكثير من القنابل النووية على هيروشيما وناغازاكي». وفي الداخل، اشتدت المعارضة ضد سياسة ناكاسوني، وترجمت فعليًا بهزيمتين لحزبه في انتخابات حكام المقاطعات (١١ نيسان ١٩٨٣).

وفي انتخابات كانون الاول ١٩٨٣ البرلمانية تراجع ايضًا الحزب الليبرالي الديمقراطي، إلا أن هذا التراجع لم يؤثر على استمراره في الحكم الذي يتمسك به منذ ١٩٤٥. فعاد ناكاسوني وشكل حكومة جديدة. وفي آخر تشرين الاول ١٩٨٤، احتفظ بزعامة الحزب الليبرالي الديمقراطي بعدما أُنهيت الخلافات الداخلية بين زعماء الأجنحة الخمسة الرئيسية داخله. ودّعم ناكاسوني من التحالف بين

اليابان والولايات المتحدة معتبرًا أنه تحالف فريد يصل إلى مستوى «التحالف العسكري». وفي أيار ١٩٨٤، قام بزيارة للهند (أول زيارة يقوم بها رئيس حكومة يابانية لهذا البلد منذ ٢٣ عامًا). وأعيد انتخابه رئيسًا للحكومة في ٢٢ تموز ١٩٨٦ (٣٠٤ أصوات من مجموع ٥١٢). وفي ١٧ نيسان ١٩٨٧، فرضت الولايات المتحدة رسومًا تصل إلى ١٠٠٪ على مستورداتها من اليابان. وبعد أقل من ثلاثة أشهر، اتهمت إدارة شركة «توشيبا» اليابانية العملاقة بالتورط في تصدير منتوجات يابانية إلى الاتحاد السوفياتي بصورة غير شرعية، وأجبرت على الاستقالة.

في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٧، انتخب نوبورو تاكيشيتا رئيسًا للحكومة بنيله ٢٩٩ صوتًا من ٥١٢ هم أعضاء البرلمان. وفي ١٣ آذار ١٩٨٨، دشّن بدء العمل بنفق بحري طوله ٥٣,٨ كلم يصل بين سيكان هونشو وهوكيدو؛ وبعد أقل من شهر، افتتح جسر سيتو أوهاشي شيكوكو–هونشو (١٣,١ كلم). وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، أجرى إصلاحًا على الضرائب.

في ٢٢ أيلول ١٩٨٨، أُعلن عن مرض الامبراطور هيروهيتو، وتنصيب الأمير الوريث أكيهيتو وصيًا على العرش. وفي ٧ كانون الثاني ١٩٨٩، توفي الامبراطور هيروهيتو.

عهد الامبراطور أكيهيتو

توشيكي كيفو Toshiki Kaifu: في ٢٤ شباط ١٩٨٩، جرت جنازة حافلة للامبراطور هيروهيتو (عشرة آلاف مدعو من أنحاء العالم). وعلى أثر الاعلان عن أكثر من فضيحة مالية استقال تاكيشيتا في ٢٥ نيسان ١٩٨٩ (في اليوم التالي انتحر سكريتيره إيهي أووكي). وعين سوسوكي أونو (مولود ١٩٢٢) رئيسًا للحكومة في ٢ حزيران ١٩٨٩ (فترة انتقالية).

في ٩ آب ١٩٨٩، انتخب توشيكي كيفو رئيسًا للحكومة، وما لبث ان عيّن في منصب أمين عام الحكومة مايومي موريياما، أول امرأة تصل إلى مثل هذا المنصب الحكومي الرفيع في تاريخ اليابان.

في ١٢ شباط ١٩٩٠، جرت احتفالات جلوس أكيهيتو على العرش. وفي أيار، استقبل رئيس كوريا الجنوبية روه تاي–وو وأعرب له عن عمق احترامه للآلام التي سببها الاستعمار الياباني للكوريين، كما اعتذر له رئيس الحكومة توشيكي كيفو عن أسفه لما لحق بسكان شبه الجزيرة الكورية إبّان الاستعمار الياباني لها.

في ٧ نيسان ١٩٩١، جرت انتخابات حكام المقاطعات وأعضاء المجالس العامة (٤٤ مجلسًا)، ففاز المحافظون بـ١٥٤٨ مقعدًا من أصل ٢٦٩٨. وبعد أسبوع استقبلت اليابان آخر الزعماء السوفيات ميخائيل غورباتشوف. وفي ٢٦ تموز ١٩٩١، زار الامبراطور أكيهيتو تايلاندا.

في ٣١ تموز ١٩٩١، قبلت اليابان، بموجب اتفاق، بتحديد صادراتها من السيارات إلى دول المجموعة الاوروبية. وفي تشرين الاول ١٩٩١، قدّم توشيكي كيفو استقالته.

كييشي ميازاوا Kiichi Myazawa **(مولود ١٩١٩)**: انتخب رئيسًا للحكومة في ٥ تشرين الثاني ١٩٩١. وفي أواخر تشرين الاول ١٩٩٢، زار الامبراطور أكيهيتو الصين (أول زيارة لامبراطور ياباني لهذا البلد) حيث أعرب عن أسفه لما سببته حروب اليابان للصينيين.

في ١٨ حزيران ١٩٩٣، سحب البرلمان ثقته من حكومة ميازاوا، وجرت انتخابات جديدة في ١٨ تموز ١٩٩٣.

موريهيرو هوسوكاوا Morihiro Hosokawa **(مولود ١٩٣٧)**: انتخب رئيسًا للحكومة في ٦ آب ١٩٩٣، وما لبث أن قدّم استقالته في ٨ نيسان ١٩٩٤. وكذلك فعل خليفته تسوتومو هاتا Tsutomo Hata بعد شهرين فقط من انتخابه رئيسًا للحكومة.

الحزب الليبرالي الديمقراطي خارج الحكم للمرة الاولى: في أعقاب انتخابات ١٩٩٣، فقد الحزب الليبرالي الديمقراطي، للمرة الاولى، الأكثرية التي طالما تمتع بها في البرلمان، ليشكل الحكومة بالتالي غريمه التقليدي الحزب الاشتراكي في أول مناسبة في نوعها منذ حوالي نصف قرن. وتوالت على البلاد سلسلة من الائتلافات الحكومية الضعيفة والمفككة التي دفعت الكثيرين إلى تشبيه الوضع السياسي الياباني بالوضع في ايطاليا (في تلك السنوات حيث انبرى «قضاة» ايطاليون يوجهون اتهامات بالفساد ضد قادة وسياسيين). ومع تزايد الدعوات إلى ضرورة اصلاح النظام والادارة وتعديل قوانين الانتخاب وتقليص



الامبراطور أكيهيتو والعائلة المالكة

تأثيرات عناصر المال والنفوذ في شؤون الحكومة والدولة، نمت ظاهرة الانقسامات الحزبية التي نشأت عن منافسات وحزازات. وكانت سنة ١٩٩٤-١٩٩٥ الأصعب على الاطلاق، إذ افتقرت فيها المؤسسة السياسية اليابانية إلى القيادة الحقيقية، أو أنها توجت هذا الافتقار أصلًا، فيما ظل الوضع الاقتصادي يعاني من ركود حاد ترافق مع تصاعد قيمة الين في مقابل العملات الدولية الأخرى ما فرض ضغوطًا شديدة على الصادرات إلى الخارج، وراوحت المفاوضات الحيوية مع الولايات المتحدة في شأن التوصل إلى اتفاقية جديدة للتبادل التجاري بين البلدين مكانها، وتفاقم شعور اليابانيين بحدة المنافسة التجارية والاقتصادية التي باتت تشكلها الدول الآسيوية الأخرى ذات النمو المتسارع مثل تايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاندا وسنغافورة.

توميیشي موراياما Tomiichi Murayama: من الحزب الاشتراكي الديمقراطي. انتخب رئيسًا للحكومة في ٢٩ حزيران ١٩٩٤؛ وفي آب زار الامبراطور أكيهيتو فرنسا؛ وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٩٥، ضرب زلزال آخر كوبه (نحو ٦٦٠٠ قتيل، وتشريد ٣١٦ ألف شخص)؛ وتواصل في الاعلان عن فضائح مالية (مرتبطة بأركان الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم منذ عقود)؛ وانتخابات محلية (نيسان ١٩٩٥) أظهرت عن تراجع الليبراليين والاشتراكيين على السواء لمصلحة أحزاب جديدة منشقة خصوصًا عن الليبراليين؛ واتفاق يمدّد لخمس سنوات الوجود العسكري الاميركي (٤٧ ألف رجل) عقد في ٢٧ ايلول ١٩٩٥، لكن مظاهرات اندلعت في جزيرة أوكيناوا ضد هذا الوجود.

في ١١ كانون الثاني ١٩٩٦، استقال موراياما، وخلفه ريوتارو هاشيموتو Ryutaro Hashimoto (مولود ١٩٣٧).

لماذا هذا التبديل السريع للحكومات؟ أربع حكومات في غضون ٢٥ شهرًا (٦ آب ١٩٩٣-١١ كانون الثاني ١٩٩٦): المحللون مجمعون تقريبًا على أمر ذي مدلول مهم: إفتقار اليابانيين إلى زعامة سياسية قوية. فخلال نصف قرن (١٩٤٥-١٩٩٥)، كان دور سياسة اليابان ينحصر في الاشراف على توزيع الثروة الناجمة عن العمل الدؤوب لعامة المواطنين الذين صنعوا «المعجزة اليابانية» الاقتصادية. لكن زعماء اليابان تركوا لأميركا مسؤولية صياغة السياسة الخارجية بينما انهمكوا هم في

تعزيز الثروة وبسطها في البلاد. لذلك فالزعامة السياسية القوية لم تكن ضرورية، حتى انه لم يكن مرغوبًا فيها. إذ إنها لا تتناسب مع حسن توزيع الثروة الذي كان يرتكز إلى علاقات التبعية والمنفعة المشتركة. والنتيجة أن القرار السياسي كان دائمًا حلًا وسطًا يشترك «الجميع» في إعداده. فسلطة الحكومة مبعثرة بين مختلف الوكالات والمصالح الحكومية، ولا توجد مؤسسة قادرة على التنسيق بينها بهدف ضبطها ومراقبتها. فالنقاش الفعلي يجري خارج مؤسسة مجلس الوزراء، والقرارت الأخيرة تصاغ مسبقًا محوّلة اجتماع الحكومة إلى مجرد شعائر وطقوس. ومن الصعب التكهن بالكيفية التي على ضوئها تتكامل وتندمج السياسات المختلفة. فعندما تصل إلى مكتب رئيس الوزراء خطة لمشروع ما يكون بيروقراطيو الوزارات المختصة قد انتهوا من بحث وإعداد التفاصيل بحيث لا يبقى لرئيس الوزراء سوى المراسم والتشريفات. وبتعبير آخر تُقرر السياسة من دون أن يكون «أحد» مسؤولًا عنها.

إيشيروا أوزاوا يقود «حركة تصحيحية»: بسبب هذا الانحدار في الأداء السياسي (رغم النجاح الاقتصادي الهائل) قاد إيشيروا أوزاوا، أحد قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي شغل منصب الرئيس لمختلف الرؤساء الذين ارتبط إسمهم بالفساد والارتشاء ممن تعاقبوا على رئاسة الحزب خلال فترة الـ٢٥ عامًا، قاد، في ١٩٩٣، ائتلافًا أنهى حكم الحزب وأبرز أقطابه هوسوكاوا وهاتا. وطمح أوزاوا إلى خلق حزب ذي توجه إصلاحي بحيث يمكنه ان يدير وحده دفّة الحكم، وأصبح في تلك السنة رجل اليابان القوي لما تمتع به من نفوذ، وقد عُرف بمداخلاته لتسوية النزاعات وتثبيت بعض الاشخاص في الحكم، واستقال من عضوية الحزب الليبرالي الديمقراطي قبيل خروج هذا الأخير من السلطة (١٩٩٣) رافعًا شعاره الاصلاحي «تحرير الاقتصاد في الداخل وتأكيد الذات في الخارج»، وساعيًا إلى أن تتحرر الزعامات السياسية من عقال «الاتفاق الجماعي في الرأي» المعمول به في البرلمان وفي الحكومة، ومن الاتكال على البيروقراطية والارتهان لها. فـ«اليابان بحاجة إلى وجوه جديدة نظيفة وحازمة».

لكن اليابانيين اختاروا الاستمرارية، ريوتارو هاشيموتو: في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٦، جرت الانتخابات البرلمانية، وجاء الحزب الليبرالي الديمقراطي (المحافظ) الذي يتزعمه رئيس الحكومة (منذ كانون الثاني ١٩٩٦) ريوتارو هاشيموتو، على رأس لائحة الفائزين بحصوله على ٢٣٩ مقعدًا من أصل المقاعد الـ٥٠٠ من دون أن ينال غالبية برلمانية تخوّله الحكم بمفرده. وقد فُسّرت هذه النتيجة الانتخابية بأن اليابانيين فضّلوا انتخاب حزب عرفوه واعتادوه طيلة خمسة عقود وأرادوا تجنب المغامرة بانتخاب وجوه جديدة في ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تتخبط فيها البلاد في السنوات الأخيرة، وعكستها التغييرات الحكومية المتسارعة. واعتاد اليابانيون على معدلات نمو مرتفعة، إضافة إلى قلقهم إزاء مستقبل البلاد أمنيًا. إذ في الأسابيع الأخيرة عمّت الصين وهونغ كونغ وتايوان مشاعر العداء ضد اليابان بعدما قام أفراد من جمعية يابانية ببناء منارة للسفن في إحدى الجزر المهجورة المتنازع عليها بين الدولتين. وزاد في بلبلة الأجواء (وفي تمسك اليابانيين بزعمائهم التقليديين) تسلل غواصة كورية شمالية إلى كوريا الجنوبية. وتناقلت وسائل الاعلام أنباء عن احتمال توصل الكوريين الشماليين إلى صنع صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.

ومن العوامل التي لعبت لمصلحة هاشيموتو وحزبه في الانتخابات أن الرجل مشهود له بقوة الشخصية والحنكة السياسية، وكان أمضى ٢٥ عامًا في دهاليز السياسة اليابانية ولمع نجمه إبان المفاوضات التجارية بين بلاده والولايات المتحدة التي جرت في ١٩٩٤، واستطاع خلال الاشهر الأخيرة السابقة للانتخابات، وكان رئيسًا للحكومة، التوصل إلى اتفاق مع محافظ جزيرة أوكيناوا على إبقاء القوات الاميركية المرابطة هناك رغم استياء سكان الجزيرة من وجود الاميركيين. وتم ذلك من دون تعريض الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة للخطر.

شكّل هاشيموتو، في نظر اليابانيين ، في الاثناء، المثال الأفضل على المزيج الغريب الذي يبدو أن اليابانيين يشعرون بالاطمئنان حياله. فهو يجمع بين الحداثة والتقليد، واشتهر بالحزم والابتعاد عن المهاترة، واعتبر عمومًا في منأى عن تهم الفساد المالي والسياسي التي شابت سمعة أقرانه من الزعماء الحزبيين. وفوق ذلك فإنه من المؤمنين بضرورة إصلاح النظام وتطويره من دون تغييره، ودعا إلى «الاستمرارية والمحافظة مع التأقلم والتقدم». وبينما برزت شهرته أساسًا من خلال الموقف المتشدّد الذي اتخذه أثناء المفاوضات مع الولايات المتحدة في شأن اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين، وكاد يؤدي إلى انهيار

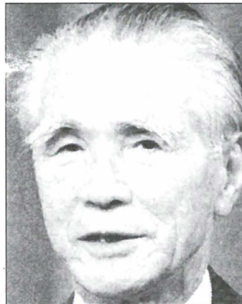


ريوتارو هاشيموتو

إيشيروا أوزاوا



يوشيرو موري



توميشي مورايياما



تسوتومو هاتا

تلك المفاوضات فإن نجاحه في التوصل إلى الاتفاقية شكّل ايضًا دليلًا على مرونته وحنكته. وكان هذا المزيج من الصلابة والمرونة بارزًا ايضًا في موقفه من مسألة اعتذار اليابان من جيرانها الآسيويين لما ارتكبته في حقهم خلال الحرب العالمية الثانية، إذ أبدى قدرًا كبيرًا من الجرأة عندما أعرب عن «أسف اليابان العميق للمآسي والآلاف التي تسببت بها» من دون أن يصل إلى حد الاعتذار، فأرضى بذلك الجيران وتجنب إثارة المحافظين في الداخل.

وآمن هاشيموتو بشدة بدور اليابان الاقليمي والعالمي، واعتبر ان الدفاع يجب ان يشكل أولوية للحكومات اليابانية، ودعا إلى إنفاق المزيد من الأموال لتعزيز القوات المسلحة، مع تشديده على اعتبار البلاد «جزءًا لا يتجزأ من التحالف الغربي». واتبع التوجه نفسه في تعامله مع المسألة الحسّاسة المتعلقة بالوجود العسكري الاميركي في جزيرة أوكيناوا. إذ عمل على تقليص هذا الوجود والوصول، في الوقت نفسه، إلى صيغة مشتركة مع واشنطن تكفل تحقيق ذلك وتبقي على صلابة التحالف السياسي والاستراتيجي بين بلاده والولايات المتحدة.

إلامَ آل الوضع في جزيرة أوكيناوا؟ (١٩٩٦): تحتل القوات الاميركية ٢٥٪ من مساحة الجزيرة، وينتشر فيها ٢٨ ألف عسكري أميركي من أصل ال٤٧ ألفًا الموجودين في اليابان. تقع في المحيط الهادئ، عاصمتها ناها، وتقع على بعد ١٦٠٠ كلم جنوب طوكيو. مطالبة اليابانيين برحيل القوات الاميركية بلغت درجة متقدمة في آذار ١٩٩٦، عندما أكد حاكم الجزيرة ماساهيدي أوتا إصراره على رفض توقيع عقد إيجار أراضي القواعد الاميركية في الجزيرة على الرغم من قرار من المحكمة (صدر في ٢٥ آذار ١٩٩٦) بناء على طلب الحكومة قضى بعكس ذلك، أي بتجديد عقود الإيجار التي تنتهي مدتها في ٣١ آذار ١٩٩٦.

في ٨ ايلول ١٩٩٦، صوّت سكان أوكيناوا، في استفتاء عام، لصالح إجلاء قسم من القوات الاميركية. ويحتفظ الجيش الاميركي بقواته في الجزيرة بحكم الاتفاق الأمني الذي أبرم بين البلدين عام ١٩٦١.

لم يكن الموقف الشعبي في الجزيرة معاديًا لوجود القواعد العسكرية بعيد الحرب العالمية الثانية، إذ كانت هذه القواعد مصدر الرزق الوحيد للسكان الذين عانوا ويلات الحرب، خصوصًا وأن الجزيرة كانت محطة الانزال الأولى للقوات الاميركية، وفيها تصادم الجيشان الاميركي والياباني للمرة الاولى في معارك ضارية.

ومع تبدل أحوال اليابانيين وتحسن مستوى معيشتهم بدأ التذمر من ضوضاء المناورات العسكرية وهدير الطائرات الحربية، ثم ما لبث أن اقترن هذا التململ بالمخالفات العديدة التي كان يقوم بها الجنود الاميركيون بين الفينة والأخرى، ولم يكن آخرها سوى حادث اغتصاب ثلاثة منهم لفتاة في الثانية عشرة من عمرها، الأمر الذي أثار موجة غضب عامة، فتظاهر عشرات الآلاف من سكان الجزيرة، ووقّع أكثر من نصف مليون منهم عريضة طالبت الحكومة المركزية في طوكيو بإعادة النظر في الاتفاق الأمني الموقع مع الولايات المتحدة.

وخلال زيارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون للجزيرة في نيسان ١٩٩٦، تقدمت الولايات المتحدة باقتراح يقضي بإجلاء إحدى كبرى قواعد الطيران مع ملحقاتها عن أرض الجزيرة ونقلها إلى مكان آخر في اليابان. وتعهدت اليابان بدفع نفقات عملية النقل. لكن الوقت مضى ولم يتغير الوضع، والسبب أهمية الجزيرة الاستراتيجية لقربها من مواقع التوتر في المحيط الهادئ، وتحديدًا مضيق تايوان وكوريا، إضافة إلى أن الحكومة اليابانية لا ترغب في أن يقرر استفتاء شعبي محلي مقتضيات أمن الدولة وقراراتها العليا.

١٩٩٧-٢٠٠٣

أرقام أنذرت بالغرق وخطة هاشيموتو: خلال الاشهر الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٩٧، جاء معدل النمو سلبيًا (-٠,٧٪)، الأمر الذي لم تشهد اليابان مثيلًا له إلا إبان الازمة النفطية العالمية في العام ١٩٧٤. الاستهلاك المنزلي انخفض بنسبة ٥,٩٪ عن الاشهر السابقة، ومبيعات الشقق السكنية والسيارات هبطت -٢٠٪ من آذار ١٩٩٧ إلى آذار ١٩٩٨. وسجّل العام ١٩٩٧ زيادة ١٥ ألف حالة إفلاس عن العام السابق، فوصل العدد إلى ٧١٢٩٩ حالة إفلاس، بينها إفلاس مشاريع كبرى عاملة في الداخل والخارج، ومصارف... إضافة إلى التضخم الهائل في مسلسل الفضائح والاعتقالات... وبلوغ نسبة البطالة أكثر من ٤٪ (لأول مرة منذ انتهاء الحرب).

في الفصل الاول من العام ١٩٩٨، دفع رئيس الوزراء هاشيموتو البرلمان إلى التصويت على خطة نهوض إقتصادي بقيمة ١٦٠٠ مليار ين، وذلك في أجواء استمرار الازمة المالية وعلى خلفية التحقيقات في الفضائح وحملات التشهير ووقوع عدد من حوادث الانتحار.

وأكثر ما ساعد هاشيموتو على تمرير خطته في البرلمان ثم في حكومته الائتلافية، التي ضمت الخصمين الحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي الديمقراطي، انسحاب أكثر معارضيه والمشاغبين عليه من الحياة السياسية وهو حزب المعارضة الرئيسي «حزب الحدود الجديدة» (شين شينتو) الذي كان يسيطر على ٢٥٪ من المقاعد في مجلسي البرلمان، وذلك عندما أعلن رئيس هذا الحزب، إشيرو أوزاوا، عن حلّه في مطلع ١٩٩٨.

على الصعيد الدولي (١٩٩٧-١٩٩٨): في ايلول ١٩٩٧، وفي نيويورك، وقعت اليابان مع الولايات المتحدة اتفاق تعاون عسكري في منطقة شمال شرق آسيا. وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد قلّلت كثيرًا من الخلافات مع روسيا، إلا أنها أبقت على حالة من عدم الاستقرار في المنطقة: في كوريا الشمالية، وبين تايوان والصين.

إزاء روسيا والصين بذلت اليابان جهودًا حثيثة لحل مختلف المشكلات العالقة وفتح أسواقهما أمام المنتوجات اليابانية. فأثناء القمة الروسية–اليابانية في مدينة كراسنو يارسك في روسيا (تشرين الثاني ١٩٩٧) التي تبعها لقاء كاوانا في اليابان (نيسان ١٩٩٨)، طرح هاشيموتو على الرئيس الروسي بوريس يلتسن حلّ مشكلة جزر الكوريل الجنوبية قبل حلول العام ٢٠٠٠ (وجزر الكوريل هي أربع جزر كان الاتحاد السوفياتي رفض إعادتها لليابان بعد ١٩٤٥). وزار رئيس الوزراء الياباني الجديد (خلفًا لهاشيموتو) كيزو أوبوشي موسكو في تشرين الثاني ١٩٩٨، ودعا يلتسن إلى حل لقضية الجزر «ليس فيه مهزوم أو منتصر»، فيما صدرت تعليقات وتحليلات في شأن احتمال قبول طوكيو صيغة «٢+٢»، وهي تكرار لاتفاق ١٩٥٦ الذي نص على أن تستعيد اليابان إثنتين من جزر الكوريل الاربع التي احتلت أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان هذا الاتفاق ألغي من الجانب السوفياتي بعد توقيع اليابان معاهدة مع الولايات المتحدة ورفضها شرطًا سوفياتيًا بترحيل جميع القوات الأجنبية من الاراضي اليابانية.

وأثناء القمة الاوروبية–الآسيوية في لندن (٢–٤ نيسان ١٩٩٨)، عرض هاشيموتو على نظيره الصيني ان يقوم الزعيم الصيني جيانغ زيمين بزيارة رسمية لليابان. وقد تحققت هذه الزيارة فعلًا في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٨، وكانت تاريخية باعتبارها الأولى لرئيس صيني لليابان بعد ٥٣ عامًا على نهاية الاجتياح الياباني للصين. وعبرت اليابان عن «ندمها العميق» لـ«العدوان» الذي ارتكب في الصين حتى العام ١٩٤٥، لكن رئيس الوزراء كيزو أوبوشي لم ينزل عند الطلب الصيني بأن يكون «الاعتذار خطيًا»، وكذلك بأن يكون خطيًا التعهد بعدم دعم استقلال تايوان. وكانت النتيجة الملموسة الوحيدة للزيارة تعهد اليابان منح قروض إلى الصين بقيمة ٣٩٠ مليار ين خلال السنتين المقبلتين، وتشكل هذه القروض الجزء الثاني من مبلغ اتفق عليه سابقًا (قُتل ٢٠ مليون صيني على الأقل خلال الاجتياح الياباني بين ١٩٣٧ و١٩٤٥ حسب التقديرات الصينية الرسمية).

مع كوريا الشمالية كان ثمة ما يشير إلى إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، لكن الأمر استبعد تمامًا بعد حادث اختراق الصاروخ الكوري الشمالي الأجواء اليابانية ليهبط في الباسيفيك (٣١ آب ١٩٩٨).

ومع كوريا الجنوبية، التقى رئيسها المنتخب الجديد كيم داي جونغ في لندن (نيسان ١٩٩٨) هاشيموتو، حيث تعاهد الزعيمان على تمتين الشراكة بينهما للقرن الواحد والعشرين.

وفي أواخر تشرين الاول ١٩٩٨، استقبل رئيس الوزراء الياباني الجديد كيزو أوبوشي ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ووقع معه على مذكرة بشأن التعاون بين البلدين للقرن الواحد والعشرين، وفيها تشديد على أهمية السلام الشامل والعادل في المنطقة.

كيزو أوبوشي Keizo Obuchi: خلف هاشيموتو، رئيسًا للوزراء، في مطلع صيف ١٩٩٨. وتفاقم الازمة الاقتصادية، خصوصًا لجهة الافلاسات والفضائح المالية وارتفاع نسبة البطالة، ما حدا بالبرلمان إلى التصويت على ميزانية ٨٢ ألف مليار ين للسنة الضرائبية ١٩٩٩ لتحفيز النهوض من خلال زيادة نفقات الأشغال العامة وتخفيض الضرائب على العائدات وعدد موظفي القطاع العام، وكذلك جعل الوزارات ١١ وزارة بدلًا من ٢٢ خلال سنتين...

وكان التوافق على كيزو أوبوشي، بما اتسم به من اعتدال في المواقف والمساومة، مؤشرًا على رغبة الزعماء التقليديين، بمختلف اتجاهاتهم، في المضي قدمًا في طريق الاصلاح قبل استفحال الأوضاع وانفتاحها على احتمالات خطرة.

سارع أوبوشي إلى استكمال ما بدأه سلفه هاشيموتو على الصعيد الخارجي (الصين، روسيا، كوريا... راجع أعلاه). وزار، في آذار ١٩٩٩، كوريا الجنوبية، وجاء لقاؤه مع رئيسها كيم داي جونغ ليفتح عهدًا جديدًا من العلاقات، حيث أكد الزعيمان على تمتين علاقاتهما الاقتصادية والسياسية، وعلى توافقهما على تنمية الحوار بينهما خصوصًا حول الاستراتيجية النووية التي ينتهجها جارهما الكوري الشمالي كيم جونغ إيل. وفي ٢٩ نيسان–٥ أيار ١٩٩٩، قام أوبوشي بزيارة للولايات المتحدة (الزيارة الرسمية الاولى التي يقوم بها رئيس حكومة يابانية منذ ١٩٨٧ إلى الولايات المتحدة).

«خريطة يابانية جديدة» تتشكل

لكن وفاة رئيس الوزراء كيزو أوبوشي المفاجئة (نيسان ٢٠٠٠) أقلقت اليابانيين على مصير ما بدأوا يتلمسونه من معافاة لاقتصادهم: ارتفع معدل النمو إلى ٢,٤٪ في الفصل الاول من العام ٢٠٠٠، ونسبة الاستثمارات الصناعية زادت ٣,٣٪، وأرباح الشركات ١٨,٨٪... وزاد من قلقهم الاجتماعي-التربوي: انهيار في قيم اليابانيين التقليدية، نزوع متزايد لدى الشبيبة والطلاب نحو الانفلات وازدياد نسب الجرائم بينهم... «أهمية التربية»، «العائلة»، «رد الاعتبار للأمة والامبراطور»، «احترام النظام الاجتماعي» باتت الألفاظ والكلمات الأكثر تردداً في الخطاب السياسي-الاجتماعي للقادة اليابانيين على مختلف مشاربهم وعقائدهم، بمن فيهم قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي.

ففي داخل التشكيلات السياسية بدأ نوع من «تغيير جيلي» (الأجيال). في أيار ٢٠٠٠، ترك الرجل القوي في الحزب الليبرالي الديمقراطي تاكيشيتا نوبورو الحياة السياسية وجرّ معه «شيوخ» الحزب، أي القادة الذين كانوا يمثلون مرحلة ما بعد الحرب. وكذلك فعل موراياما تومييشي، السكرتير العام السابق للحزب الاشتراكي ورئيس الوزراء في ١٩٩٤-١٩٩٦.

وفي معترك هذه الانسحابات، شكل بعض القادة أحزاباً جديدة، سواء منها تلك التي استمرت «تقليدية» أو «المتجددة». ودخل بعضها في حكومة موري الذي خلف كيزو أوبوشي، والذي شكل حكومة ائتلافية من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب العدالة الجديد والحزب المحافظ (أمّن هذا الائتلاف ٢٧١ مقعداً في انتخابات حزيران ٢٠٠٠، وجاء حزب «مينشوتو» الحزب الديمقراطي الثاني بعد الحزب الليبرالي الديمقراطي في هذه الانتخابات).

محور أمني ثلاثي (الولايات المتحدة، الصين، اليابان): وصلت علاقات اليابان مع الولايات المتحدة إلى أوجها في العام ١٩٩٩، ولم تعرف مثل هذا الوثوق «منذ ظهور المراكب السوداء للكومودور الاميركي بيري في العام ١٨٥٣»، على حد تعبير رئيس الوزراء أوبوشي في نهاية نيسان ١٩٩٩. وفي ٢٤ أيار ١٩٩٩، جرى إقرار جميع المبادرات الجديدة الهادفة إلى توثيق التعاون الدفاعي



كيزو أوبوشي



كويزومي جونيتشيرو



ماكيكو تاناكا

الياباني-الاميركي، والتي عمّقت من المعاهدة الأمنية المعقودة بين البلدين. وعلى رغم أن ٢٧٪ من مجموع العجز التجاري الاميركي مصدره الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة، فإن التعاون بين البلدين حول مختلف الملفات المطروحة بقي في منأى عن أي تأثر سلبي (مشكلة السلاح النووي الكوري الشمالي، قبول الصين في منظمة التجارة العالمية، قضية تايوان). وبصورة أوسع، فإن العلاقات الثلاثية، الولايات المتحدة-الصين-اليابان، بدت في الأثناء وكأنها حجر الزاوية في مسألة الأمن الاقليمي.

بذلك استقرت العلاقات مع الصين بعد سنة صعبة (١٩٩٨). وتزايد التبادل الاقتصادي بينهما، بحيث أصبحت اليابان المشارك التجاري الاول للصين. وقد توّجت هذا التطور بينهما الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الياباني أوبوشي للصين في تموز ١٩٩٩. وفي كانون الاول ١٩٩٩، أتاحت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الأسبق موراياما تومييشي لكوريا الشمالية الفرصة لاطلاق الحوار مع بيونغيانغ وعرض مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية مستقبلاً.

بهذه الدبلوماسية النشطة ترسّخ الدور الياباني الأمني الإقليمي، وتعاقبت لقاءات وزراء الدفاع والمسؤولين الأمنيين في البلدان المذكورة (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، روسيا)، وظهرت الحاجة الاقتصادية إلى عمل اقتصادي مشترك. فعلى هامش الاجتماع السنوي لحكام البنك الآسيوي للتنمية الذي عقد في مطلع ايار ٢٠٠٠ في تايلاندا، التزمت دول «أسيان» (رابطة دول جنوب شرق آسيا) العشر، إضافة إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان (أي ١٣ دولة) بمباشرة العمل على صعيد التعاون النقدي، مطلقة بذلك فكرة عزيزة لدى اليابانيين، وهي فكرة إقامة نظام نقدي إقليمي. وكان المراقبون بدأوا يتحدثون عما أسموه «منطقة الين».

نهاية مرحلة (ربيع ٢٠٠١): تعاملت اليابان بصعوبة مع تاريخها، وتمخضت معاناتها عن هزيمة زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي ريوتارو هاشيموتو في نيسان ٢٠٠١ في الانتخابات الحزبية أمام منافسه ممثل جيل الشباب المطالب بالتغيير كويزومي جونيتشيرو.

ومن سخرية القدر أنه في اليوم نفسه بدأت محاكمة شيجينوبو فوساكو، مؤسسة وزعيمة «الجيش الأحمر الياباني» الذي جسّد المعارضة المسلحة والعنيفة للنظام الياباني، وكانت اعتُقلت في تشرين الثاني ٢٠٠٠، واعتبرت مسؤولة عن عدد من عمليات التفجير واحتجاز الرهائن في السبعينات من القرن العشرين (بعض هذه العمليات كان بتنسيق، ولدعم الثورة الفلسطينية وقضيتها).

الشعار الأساسي الذي حمله كويزومي: «اصلاح الحزب الليبرالي الديمقراطي لتغيير اليابان». فجاء انتخابه زعيمًا لهذا الحزب، ثم رئيسًا للوزراء، ليعكس رغبة الرأي العام الياباني في التغيير. وعُرف عنه، أكثر ما عُرف، مطالبته بتعديل المادة ٩ من الدستور.

موري يوشيرو Mori Yoshiro، رئيس الوزراء الأخير قبل كويزومي، الذي خلف أوبوشي كيزو في أيار ٢٠٠٠، والذي استقال في منتصف نيسان ٢٠٠١ على أثر استطلاع للرأي أظهر أن ٧٠٪ من اليابانيين يرغبون في رحيله، فشل في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، أو أقله في إيقاف تفاقمها، وتحمل كذلك وزر سلسلة من الفشل الدبلوماسي.

لم تؤد محادثاته مع حلفائه الاميركيين في تموز ٢٠٠٠ حول جزيرة أوكيناوا إلى أي نتيجة تُذكر، واستمر الوضع هناك مراوحًا مكانه. وعلى رغم اتفاقية كراسنويارسك مع روسيا (١٩٩٧، راجع أعلاه) فقد مضى العام ٢٠٠٠ (أي الموعد المحدد) من دون أن توقّع معاهدة للسلام بين البلدين، وكذلك من دون أي حل لجزر الكوريل المتنازع عليها، فأحاط الفشل بزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لطوكيو في ايلول ٢٠٠٠. وعقدت الدورة الحادية عشرة لمفاوضات تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية في بكين في تشرين الاول ٢٠٠٠، واصطدمت بمسألة «حل مشكلات الماضي». وتسببت القضية الجديدة المثارة، أي قضية «الكتب المدرسية» في اليابان بفتور في علاقاتها مع الكوريتين والصين. ومع ذلك زار رئيس الوزراء الصيني زو رونغجي طوكيو (تشرين الاول ٢٠٠٠) حيث أجرى حديثًا متلفزًا ومباشرًا مع اليابانيين، وكانت هذه المرة الأولى التي يتسنى فيها لزعيم صيني مثل هذا الأمر في اليابان. لكن زيارة الرئيس التايواني لطوكيو (نيسان ٢٠٠١) لي تنغ هوي لأسباب صحية، وإجراءات الحماية لبعض المنتوجات الزراعية اليابانية في وجه الواردات الصينية، أعادا فتح الطريق أمام توتير العلاقات اليابانية-الصينية من جديد. وبمعزل عن التقارب الذي كان يلوح

بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، واصلت الدبلوماسية اليابانية مساعيها لبسط سياسة الانفراج في المنطقة، واقترح وزير خارجيتها، في خريف ٢٠٠٠، الاستناد واللجوء إلى المنظمة الاقليمية «رابطة دول جنوب شرق آسيا» لتطوير وتنمية هذه السياسة.

الرئيس الاميركي الجديد، جورج دبليو بوش، أعاد التأكيد على أهمية علاقات الثقة التي تربط الولايات المتحدة واليابان، داعمًا بذلك القادة اليابانيين الذين كانوا يشعرون بنوع من التخلي عنهم من قبل إدارة الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون لمصلحة التقارب مع الصين. ومع ذلك، فقد أقلق المسؤولين اليابانيين نزوع بوش العدواني إزاء الصين لخوفهم من انعكاس هذا الأمر غضبًا لدى جارهم العملاق، وتاليًا على سياسة الانفراج والوفاق التي ينتهجونها معه.

كويزومي جونيتشيرو Koizumi Junichiro (مولود ١٩٤٢): حملته موجة إصلاحية عارمة، حمل لواءها، إلى رئاسة الوزراء منذ نيسان ٢٠٠١، وسرعان ما وجد نفسه يواجه «الحرس القديم» من داخل حزبه. فعقد العزم على المضي قدمًا في الاصلاح: «إذا قاومني الحزب فإنني لم أتردد من سحقه». ولكن بعد مضي سنة واحدة من ولايته، وجد نفسه متراجعًا أمامهم، ودلّت استطلاعات الرأي العام أن شعبيته تدنّت من ٨٠٪ إلى ٥٠٪.

بين نيسان وايلول ٢٠٠١، أراد لحكومته ان «تحكم» فعلًا بمعزل عن «دوائر النفوذ» و«الكواليس»، وأقدم على إجراءات إصلاحية في هذا السياق. لكن مواجهته للحرس القديم، وخصوصًا منهم الكتلة التي يتزعمها هاشيموتو، بدأت، منذ ايلول، تهن وتتراجع حتى أنه اضطر، في شباط ٢٠٠٢، إلى التخلي عن وزيرة خارجيته ماكيكو تاناكا، الأمر الذي دلّ إلى مدى قوة التيار المحافظ في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم. وكان كويزومي عيّن تاناكا وزيرة للخارجية لتكون المرأة الأولى التي تتسلم منصب الدبلوماسية على رغم انتقادات البيروقراطيين. وكان يدافع عنها بقوة في إطار تعهد قدمه إلى أعضاء حكومته بأنه لن يتخلى عن عضو فيها في منتصف الطريق. وكانت تاناكا، منذ تسلمها حقيبة الخارجية (نيسان ٢٠٠١) شنت حملة قوية على بيروقراطيي وزارتها باعتبارهم «أشباه رجال» يتمترسون وراء «ستار من حديد»، وسعت إلى التجديد في السياسة الخارجية تمثّل في أحد جوانبه في رفض استقبال معاون وزير الخارجية الاميركي ريتشارد إرميتاج.

لم ينكث كويزومي بأول وعوده وهو «عدم التخلي عن أي عضو في الحكومة» فقط، بل إنه تخلى عن حليفه السياسي الأول والأقوى، أي وزيرة الخارجية تاناكا التي كان لها دور كبير في تسلمه رئاسة الوزراء وحصوله على شعبية عالية بفضل شهرتها وتقديمها صورة جديدة للمرأة اليابانية غير التقليدية. ذلك انه لم يكن مستعدًا لفتح النار على الحرس القديم الذين يسمون بـ«المقاومة»، واضطر لمحاباتهم، وخصوصًا تيار هاشيموتو ورئيس اللجنة القانونية في البرلمان مونيو سوزكي، لسببين: الاول، أنه أراد تمرير الموازنة السنوية في الهيئة البرلمانية التي يسيطر عليها «المقاومون»؛ والثاني، أنه أراد إعطاء الأولوية لمشروعه الإصلاحي وتأجيل المواجهة مع الحرس القديم.

الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية واصلت تفاقمها، خصوصًا لجهة ازدياد نسبة البطالة، ونسبة الانتحار (أعلى نسبة انتحار في العالم، خصوصًا لفئة الفتيان دون سن العشرين، وفئة الكهول فوق سن الخمسين).

على الصعيد الخارجي (٢٠٠١–٢٠٠٣): أيدّ كويزومي واشنطن في حربها ضد شبكات الارهاب في العالم. ولما كانت المادة ٩ من الدستور لا تجيز لليابان إعادة تشكيل جيش لها، فقد لجأ كويزومي إلى نص قانوني نجح في جعل البرلمان يقترع عليه، ويقضي بوجود «جنود يابانيين» على مسرح العمليات العسكرية. وكان، قبل ذلك، أرسل وحدات من «قوات الدفاع الذاتي» إلى المحيط الهندي لتزويد القوات الاميركية هناك.

جاءت عمليات ١١ ايلول ٢٠٠١ الارهابية في الولايات المتحدة لتثير في اليابان، ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نقاشًا مفتوحًا وحادًا حول قضية مركزية تتمثل بضرورة إعادة التسلح وحق اليابان في امتلاك جيش. وأثناء هذا النقاش، اخترق كويزومي الـ«محظور» وتبنى ثلاثة مشاريع قوانين حول «حال الطوارئ» تجيز لليابان إمكانية الردّ في حال تعرضها لعدوان مسلح على أرضها. وكان من شأن ذلك أن تظهر البلدان المجاورة، الصين والكوريتان، قلقًا عميقًا من «بوادر» إعادة تسلح اليابان.

وأثار صعود القوة الصينية (الاقتصادية والعسكرية) قلقًا لدى الرأي العام الياباني، الأمر الذي رأت فيه حكومة كويزومي، مدخلًا لاقناع اليابانيين في تقديم دعمهم

لإصلاحات الحكومة واستخدامها رافعة تمكّنها من ممارسة ضغوطات على الحكومة الصينية. وفي آخر أيار ٢٠٠٢، طالبت طوكيو باطلاق سراح خمسة لاجئين كوريين شماليين حاولوا اللجوء إلى قنصلية اليابان في شينيانغ (الصين) وإرسالهم إلى بلد ثالث. وانتهى الأمر بأن أطلقتهم الصين وأرسلتهم إلى كوريا الجنوبية عبر الفيليبين. وجاءت، في مطلع ٢٠٠٣، مسألة استئجار اليابان جزر سينكاكو الخمس لمصلحة الاميركيين، لتثير التوتر من جديد بين البلدين. وهذه الجزر (المعروفة باسم دياويو في الصين وتايوان) تقع بين تايوان وجزيرة أوكيناوا، وهي جزر صيد، فيها احتياط كبير من النفط. وكانت اليابان سيطرت عليها على أثر انتصارها على الصين عام ١٨٩٥.

التنظيم المشترك لمباراة كأس العالم في كرة القدم من قبل طوكيو وسيول كان عنصرًا إضافيًا في تحسين العلاقات بينهما. وفي نيسان ٢٠٠٢، أجرت اليابان أكثر من ٢٠٠ تعديل وتصحيح على كتب التاريخ المعتمدة في المدارس الثانوية آخذة بالاعتبار ملاحظات البلدان المجاورة، خصوصًا لجهة ما تذكره هذه الكتب عن علاقات اليابان مع آسيا.

مع كوريا الشمالية، ظلت مسألة المفقودين اليابانيين (الذين اختطفوا أثناء الغارات الكورية الشمالية) تضغط على علاقات البلدين. وفي منتصف كانون الاول ٢٠٠١، قرّر الصليب الأحمر الدولي تعليق بحثه عنهم. وفي آخر الشهر (كانون الاول ٢٠٠١)، وفي حادثة هي الأولى في نوعها منذ انتهاء الحرب، أغرقت سفينة تابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية مركب تجسس كوري شمالي. وفي ١٧ ايلول ٢٠٠٢، زار كويزومي بيونغيانغ واتفق مع زعيمها كيم جونغ إيل على خطوات عملية لتطبيع العلاقات بين البلدين بعد عداء دام أكثر من نصف قرن. وكانت الثمرة الأهم في محادثات الزعيمين اعتراف الكوري بمسؤولية بلاده عن خطف ١١ مواطنًا يابانيًا بين ١٩٧٧ و١٩٨٣ وتقديم اعتذار عن ذلك إلى اليابان. وأعطت المرونة الكورية التي فاقت التوقعات زيارة كويزومي هالة من النجاح بعدما كان الأخير ربط تحقيق أي تقدم في المفاوضات بحل مسألة المفقودين نظرًا إلى حساسيتها داخليًا في اليابان. وحقق الجانب الكوري الشمالي بدوره مطلبه الاعلامي الأساسي من الزيارة، وهو تعبير الجانب الياباني عن «الشعور بالأسى العميق وتقديم الاعتذار القلبي» إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقيام اليابان باحتلال شبه الجزيرة الكورية بين ١٩١٠ و١٩٤٥. إلا أن مسالة التعويضات المالية التي تطالب بها بيونغيانغ كتعويضات عن الأضرار التي لحقت بها خلال الحرب العالمية الثانية لم تحسم. ومعروف أن الحكومة اليابانية ترفض دفع تعويضات على أساس أن البلدين لم يكونا قانونًا في حال حرب. ويتوقع أن تسعى اليابان إلى حل هذه القضية بتقديم مساعدات اقتصادية إلى كوريا الشمالية في مقابل تخلي الأخيرة عن طلب التعويضات، وهو ما حدث عند تطبيع العلاقات اليابانية–الكورية الجنوبية عام ١٩٦٥ عندما قدمت اليابان ٥٠٠ مليون دولار من الهبات والقروض إلى كوريا الجنوبية.

العلاقات اليابانية – العربية

من المعروف أن النفط العربي هو مصدر الطاقة الأهم للاقتصاد الياباني، وأن اليابان عاكفة، منذ عقود، على منافسة القوى الكبرى في منطقتي الشرق الاوسط والمغرب العربي بتزويدهما بالسلع المصنعة والرساميل والتقنية، وأنها إحدى الدول المساهمة في قوة حفظ السلام على هضبة الجولان وهي المرة الأولى التي يتم فيها إرسال قوات يابانية إلى الخارج بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. ثم عادت اليابان ووافقت على إرسال قوة من ألف عنصر من الجيش الياباني إلى العراق في كانون الثاني ٢٠٠٤، وأكد قائد أول دفعة وصلت إلى هناك أن جنوده سيطلقون النار «للدفاع عن النفس فقط»، وأن برنامج عملياتهم يتركز في دعم التنمية وإعادة البناء وإنجاز مشاريع خدمية. وكذلك لا تخفى المساهمات المالية والتقنية الكبيرة التي تقدمها الحكومات اليابانية المتعاقبة لمناطق الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية، ودعمها لعملية السلام. وفي هذا الاطار أصبح الاستقرار السياسي الاقليمي للشرق الأوسط، للمرة الاولى، موضوعًا سياسيًا مهمًا في نظر اليابان، وكذلك جاء الاجتماع الذي تمّ في أواخر ١٩٩٩ في فيينا، وضمّ مسؤولين حكوميين ورجال أعمال وممثلي مجموعات وشركات صناعية وتجارية يابانية بهدف تقويم استراتيجية اليابان في منطقة الشرق الاوسط للسنوات المقبلة.

ويربط عدد من الباحثين بداية العلاقات اليابانية–العربية بالفترة التي أعقبت مباشرة أزمة ١٩٧٣ النفطية



جنود يابانيون لدى وصولهم إلى الكويت في طريقهم إلى العراق

(حرب تشرين الاول) وظهور النفط كسلاح في يد العرب.

لكن باحثين آخرين يعيدون بدء هذه العلاقات إلى أواسط القرن التاسع عشر، أي إلى الوقت الذي بدأت اليابان فيه تتطلع إلى التخلص من المعاهدات غير المتكافئة التي أجبرتها الولايات المتحدة والدول الاوروبية على توقيعها، منتهجةً خطًا تجديديًا نهضويًا يجنّبها خطر التحول إلى مستعمرة. فأخذت تراقب كيف يتم تقاسم الصين بين مختلف القوى، وكيف تمكنت الدول الاوروبية من انتزاع امتيازات لها فيها خصوصًا بعد حرب الأفيون ١٨٣٩ - ١٨٤٢.

وعن بدء العلاقات اليابانية-العربية، وتطورها، كتب بسّام خالد الطيارة من أوساكا في اليابان («الوسط»، العدد ٤٠٦، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص٢٤-٢٧) يقول إن اليابان بدأت، منذ أواسط القرن التاسع عشر، تدرس السياسة البريطانية الاستعمارية في الهند وفي مصر. ولكنها ركزت اهتمامها على مصر لأنها كانت دولة مستقلة قبل أن تخضع لسيطرة الانكليز، وفي شروط مشابهة لواقع اليابان في تلك الحقبة.

ومن المفارقات التاريخية، يتابع الطيارة، انه منذ منتصف القرن التاسع عشر اتبعت مصر الخديوية واليابان الاقطاعية نهجًا مماثلًا في محاولتهما قهر التخلف والدخول في عصر التصنيع. وقد أوصلهما هذا النهج إلى نتائج مشابهة: ديون لكبرى شركات التمويل والمصارف الاوروبية، ومن ثم تبعية لمجموعة مصالح أوروبية أدّت بالدولتين إلى خضوع للضغوط السياسية، ومن ثم التنازل المتزايد عن سيادتهما. لكن مصر وقعت تحت الاحتلال المباشر في حين تمكنت اليابان من التملص من الاحتلال.

في العام ١٨٨٦، أوفدت طوكيو تقشي هسغوا إلى مصر لدرس أحوالها في ظل الاتفاقات التجارية والسياسية الموقعة مع بريطانيا. وعاد يرفع توصية تفيد بأن العمل بهذا النظام في اليابان سيقود لا محالة إلى نظام احتلال مباشر، كما هو الحال في مصر، وانه من الضروري العمل على محاولة تفكيك نظام المعاهدات غير المتكافئة الموقعة مع القوى الغربية.

وقد شهدت هذه الفترة صدور العديد من الكتب والدراسات التي تبرز اهتمام المثقفين اليابانيين بشعوب منطقة الشرق الاوسط الرازحة تحت الاستعمار، وأشهر هذه الكتب «حوار مع عرابي باشا» الذي ألفه «سايجي نومورا» في العام ١٨٨٧، وهو خلاصة لحوار أجراه مع الزعيم المصري في منفاه في جزيرة سيلان (سري لانكا). وينتهي الكتاب بكلمة من عرابي باشا لـ«الدولة الفتية،

اليابان» ينصحها بضرورة «التعامل بحذر مع القوى الغربية الطامعة بثروات الشعوب الآسيوية والأفريقية». وفي الفترة نفسها صدرت مجموعة من الكتب الشعبية التي أظهرت تفاعل الشعب الياباني مع الشعوب المقهورة. ومن أبرزها «تاريخ مصر الحديث» أو «سجل حملة تونس». ولعل أشهرها مجموعة «مغامرات عالم الجمال» كتبها توقاي سانشي بين عامي ١٨٨٥ و١٨٩٧ وفيها إشادة بروح المقاومة للقوى الاستعمارية.

وجاء نجاح إصلاحات ميئيجي لتنقل اليابان من دولة على وشك الوقوع، كمصر، تحت سيطرة الاستعمار إلى مصاف الدول المتقدمة. وقد صفّق المثقفون المصريون والعرب (والايرانيون والاتراك) لانتصار دولة آسيوية للمرة الأولى على دولة تنتمي إلى القوى الغربية (روسيا)، واعتبروا اليابان مثالًا يحتذى للخروج من التخلف والاستعمار. ومن أبرز ما صدر في تلك الحقبة قصيدة مصطفى كامل الشهيرة «الشمس المشرقة» (١٩٠٤).

غير أن موقف الاوساط المثقفة اليابانية، مثلها مثل موقف السلطات، تغير. فاليابان باتت حليفة لبريطانيا في آسيا، وباتت تشكل نواة قوة امبريالية في جنوب غربي آسيا. وبعد احتلال اليابان لكوريا، أصبحت الكتب التي تصدر عن مصر ونظام الاحتلال البريطاني تركز على سبل إدارة المستعمرات، وتُجري مقارنة بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي في محاولة للاستفادة من تجربتهما في كوريا. ومن أشهر هذه الكتب «بحث حول نظام الاستعمار الفرنسي لتونس» وكتاب «مصر الحديثة» (وهي ترجمة عن الانكليزية قدّم لها رئيس الوزراء الياباني شيغنوبو أووقوما ودعا فيها إلى تطبيق النظام الاستعماري الانكليزي في المستعمرات اليابانية).

وتحت وطأة الاحتلالات والاستعمار وظروف الحرب العالمية الاولى ونتائجها، تراجع اهتمام الشعوب العربية والاسلامية بما يحدث في اليابان (التي أضحت هي ايضًا دولة مستعمرة). في حين أن السلطات اليابانية زادت من اهتمامها بالشؤون الاسلامية لدرس عادات الشعوب المسلمة ليساعدها ذلك على حكم أندونيسيا وماليزيا، كما كانت لها مطامع في شمال الصين حيث حقول النفط (عن الاصدارات الاسلامية في اليابان ووضع المسلمين فيها، راجع «الأديان» في باب بطاقة تعريف).

أما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فيذكر كاورو سوغيهارا في كتابه «اليابان في الشرق الاوسط المعاصر» Japan in the contemporary Middle East (روتلدج، لندن، ١٩٩٣) أن اليابان لم تبدأ، إلا مؤخرًا، بإبداء الاهتمام بالشرق الاوسط، وأن الخارجية اليابانية لم تنشئ فرعًا، هو الذي عرف بـ«الغرفة الشرق أوسطية» إلا إبان أزمة السويس في ١٩٥٦. ولم تتطور «الغرفة» لتصبح «قسمًا» إلا في وقت لاحق. وكانت هناك قلة من المستعربين اليابانيين، بعضهم تعلم اللغة العربية في المدارس الابتدائية للأطفال العرب في القاهرة أو دمشق. ولم يكن هناك، في فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا بعض الاحتكاكات المتصلة بالتجارة بين اليابان وبعض بلدان المنطقة كالعراق وايران وتركيا.

وإزاء اسرائيل، جاء في الكتاب أنه في حين يتوافر الكثير من المعلومات حول فعالية مجموعات اللوبي المتعددة في ما يتعلق بالشرق الاوسط في الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا (وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق)، فإن ما نشر عن اللوبيات الكثيرة في اليابان أقل من ذلك بكثير، ومنها أن ثلاثة لوبيات أساسية تحظى بالتأثير في صنع السياسة المتعلقة باسرائيل: بيروقراطيو وزارة الخارجية والوزارات الأخرى، ومجموعة المال والاعمال اليابانية ذات الاهتمام بتدفق النفط من الشرق الاوسط وبأسواقه الضخمة، «ومثقفو الشرق الاوسط» من خارج الحكومة الذين يرون إلى ضرورة اعتماد سياسة أقوى في تأييد العرب في إطار نظرتهم الايديولوجية الثنائية إلى العالم: آسيا في مقابل الغرب.

ولا شك أن التأثير الخارجي الاقوى على سياسة اليابان الشرق أوسطية، لا سيما العربية والاسرائيلية، يأتي من اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة، خصوصًا ان اسرائيل تبدي حرصًا شديدًا على جذب الاستثمار الياباني إليها. وقد أدّى هذا التأثير، في النصف الثاني من الثمانينات (القرن العشرون)، إلى زيادة التجارة بين البلدين ثلاثة أضعاف. وفي مطلع التسعينات، ألغت شركة تويوتا مقاطعتها التجارية لإسرائيل.

زعماء، رجال دولة وسياسة

(راجع النبذة التاريخية: ميثيجي تينّو، فوكوزاوا يوكيتشي، تشيو تينّو، هيروهيتو، مسابوشي إيتو، سوزوكي زنكو، هيرو ناكاسوني، نوبورو تاكيشيتا، توشيكي كيفو، كييشي ميازاوا، موريهيرو هوسوكاوا، توميبيشي موراياما، إيشيروا أوزاوا، ريوتارو هاشيموتو، كيزو أوبوشي، يوشيرو موري، كويزومي جونيتشيرو، ماكيكو تاناكا).

• **أكيدا هاياتو** Akeida H. (**١٨٩٩–١٩٦٥**): زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي ورئيس الوزراء ١٩٦٠–١٩٦٤، وقبلًا وزير المال ١٩٥٦–١٩٥٨، ووزير التجارة الخارجية والصناعة ١٩٥٩–١٩٦٠.

• **إيتو هيروبومي** Ito Hirobumi (**١٨٤١–١٩٠٩**): ضابط شارك، دون نجاح، في صد اسطول الحلفاء الغربيين عام ١٨٦٤. شغل مناصب إدارية في حكومة الامبراطور المصلح ميثيجي. درس الاقتصاد السياسي في الولايات المتحدة الاميركية (١٨٧٠–١٨٧١)، وتبنت الحكومة مشروعه للاصلاح النقدي، واعتبر أحد مؤسسي الوحدة النقدية اليابانية (الين). سافر من جديد إلى الولايات المتحدة وأوروبا وازداد اقتناعًا بالاصلاح، وشغل منصب وزير الصناعة، ثم الداخلية. وعاد وسافر إلى المانيا والنمسا (١٨٨٢–١٨٨٣) حيث درس القانون استعدادًا لوضع أول دستور ياباني (١٨٨٩). أصبح أقرب المستشارين للامبراطور ميثيجي الذي عينه رئيسًا للحكومة (١٨٩٢). جابهته معارضة كانت تطالب بعمل عسكري ضد كوريا. وما إن أدخلت الصين جيشها إلى كوريا حتى أعلن الحرب عليها، فغزا كوريا وأسكت المعارضة البرلمانية بأن حل مجلس النواب وعقد معاهدة تجارية مع بريطانيا، في حين كان جيشه ينتقل من نصر إلى آخر في القارة وفي المحيط. ولكن ما إن انتهت مكاسب الحرب حتى اضطر إيتو في ١٨٩٨ إلى التخلي عن السلطة لمصلحة تحالف أوكوما وإيتاغاكي، إلا أن هذين الأخيرين لم يستمرا في الوفاق، وفشلت حكومة الأحزاب فشلًا ذريعًا، فعمل إيتو على تعيين أريتومو رئيسًا للحكومة، واقتنع بضرورة تأسيس حزب يوفر سياسة مستقرة للبلاد، فأسس في ١٩٠٠ «السايوكاي» الذي ضمّ الجماعات الممثلة في مجلس النواب. ثم ألف من جديد حكومته الرابعة معتمدًا على حزبه الجديد، وعاملًا في الوقت نفسه على تهيئه خليفة له. وفي أواخر حياته كرّس نفسه للسياسة الخارجية، فأيد الحكومة في الحرب الروسية–اليابانية (١٩٠٤–١٩٠٥)، وعمل مستشارًا في البلاط الملكي الكوري. ومع تأييده لاستقلال كوريا، رضخ لضغوطات الجيش القاضية بضمها إلى اليابان شرط إعادة استقلالها فور الانتهاء من عملية تحديثها. وذهب يفاوض الروس حول هذه النقطة بالذات عندما اغتيل في ٢٦ تشرين الاول ١٩٠٩، فضمت كوريا إلى اليابان في السنة التالية دون أية شروط (عن «موسوعة السياسة»، ج١، ١٩٧٩، ص٤٢٠).

• **تاناكا كاكوكيي** Tanaka Kakuai (**١٩١٨–١٩٩٣**): ابن فلاح، ورئيس الوزراء الوحيد الذي لم يتحصّل التعليم الجامعي. شغل منصب وزير بدءًا من العام ١٩٥٧. رئيس وزراء ١٩٧٢–١٩٧٤. كانت له شعبية كبيرة في اليابان وفي الدول الغربية. مهندس الوفاق مع الصين (١٩٧٢)، لكنه فشل في برنامجه الهادف إلى إقامة تحالف آسيوي بسبب «العدوانية التجارية اليابانية». اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط حملات إعلامية ركّزت على الفساد في إدارته وبصورة تطاله شخصيًا، فخلفه ميكي تاكيو. وفي شباط ١٩٧٦ فجّر أحد مسؤولي شركة «لوكهيد إيركرافت» الاميركية لصنع الطائرات فضيحة مالية كبرى طالت شخصيات عديدة ألمانية وايطالية ويابانية، ولم يسلم منها تاناكا الذي أعلن انه يجهل الأمر برمته، إلا أن خليفته ميكي قرّر فتح تحقيق في القضية، فجاءت النتيجة لتدينه، واعتقل في تموز ١٩٧٦، وصدر عليه حكم قضائي مؤجل التنفيذ. فأعيد انتخابه نائبًا، وظلّ يمارس نفوذًا سياسيًا كبيرًا في الكواليس.

• **توجو هايديكي** Tojo H. (**١٨٨٤–١٩٤٨**): رئيس الوزراء أثناء الحرب العالمية الثانية. كان قبلًا رئيس اركان الجيش ووزير الحربية. سيطر، والجنرالات، على شؤون البلاد. استقال في ١٩٤٤ في أعقاب الانتصارات الاميركية. أطلق النار على نفسه بعد الهزيمة (١٩٤٥)، لكنه أنقذ، وحوكم كمجرم حرب وأعدم في ١٩٤٨.

• **ساتو إيساكو** Sato Eisako (**١٩٠١–١٩٧٥**): بعد أن شغل مرات عدة منصب وزير، انتخب زعيمًا

للحزب الليبرالي في ١٩٥٧. خلف أكيدا هاياتو في رئاسة الوزراء من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٢، وتمكن من استرداد جزر أوغاساوارا وأوكيناوا وريوكيو، ومن تطبيع علاقات بلاده مع الأسرة الدولية. نال جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٤.

• **ساكاي توشيهيكو** Sakai Toshihiko (**١٨٧٠-١٩٣٣**): أول رئيس للحزب الشيوعي الياباني، ولكنه انتهى إلى الانفصال عن الحزب وتأسيس حركة اشتراكية ديمقراطية يسارية. تأثر في بادئ الأمر بالكونفوشيوسية. عمل صحافيًا، وأسس في ١٩٠٣ «صحيفة رجل الشعب» الناطقة بلسان هيئة تضم فوضويين. شارك في تنظيم الحزب الاشتراكي الياباني. وبعد أن سُجن، عمل في البحث النظري. أصبح في ١٩٢٣ أول رئيس للحزب الشيوعي الياباني الذي كان قد تأسس قبل عام واحد. وعندما أعيد تنظيم الحزب من جديد في العام ١٩٢٦ لم ينضم إليه ساكاي، واتجه نحو إنشاء حركة اشتراكية ديمقراطية يابانية.

• **سوزوكي بونجي** Suzuki Bunji (**١٨٨٥-١٩٤٦**): ناشط في الحركة النقابية العمالية ومؤسس «المجتمع الأخوي» وواضع أسس الحركة النقابية في اليابان. بعد أن درس الحقوق اعتنق المسيحية، ومن خلال مشاركته في إحدى الصحف الدينية اتجه نحو الاشتراكية وأصبح صحافيًا. وفي ١٩١١، نظّم مجموعة للقيام بدراسات عن المتشردين وكرّس نفسه للعناية بمشاكل المعوزين. وفي ١٩١٢، أسس «المجتمع الأخوي» الذي انحصرت أهدافه المعلنة في تقديم المعونات، والتعاضد الاجتماعي، والانسجام في العلاقات بين العمل والرأسمال لتحقيق نوع من الوفاق بين مختلف الطبقات الاجتماعية في اليابان. أمّنت له سياسته المعتدلة دعم شيبوزانا إييشي Shibusana Eiichi، أحد كبار رجال الأعمال. وعندما انتقل سوزوكي إلى الولايات المتحدة الاميركية في ١٩١٥، كان عدد الاعضاء المنتسبين إلى «المجتمع الأخوي» قد ارتفع من ١٥ إلى ٦٥٠٠ عضو. أدت اتصالاته بـ«الاتحاد الاميركي للعمل» إلى تنظيم حركته على أساس المطالبة بحقوق العمال في الاضراب وبحق الانتظام في نقابات. وفي ١٩١٩، أصبح «المجتمع الأخوي»، الذي كان يعد ٣٠ ألف منتسب، يعرف بـ«المجتمع الأخوي لاتحاد نقابات العمال العام في اليابان الكبير»، وبعد عامين اتخذ الاتحاد النقابي إسم «الاتحاد العام لنقابات العمل اليابانيين» الذي بقي برئاسة سوزوكي حتى ١٩٣٠ عندما حلّ محله نقابي من طبقة العمال، فأصبح سوزوكي مستشارًا للنقابة التي بدأت تسمى باسم «سودوماي» SODOMEI. وكان سوزوكي يشارك بانتظام في أعمال مؤتمر «المنظمة الدولية للعمل»، ويناضل في حركة المزارعين النقابية، فأصبح الرئيس الاول للاتحاد العام لنقابات المزارعين اليابانيين الذي تأسس عام ١٩٢٨.

حدثت في تاريخ نقابة «سودوماي»، التي جاءت من خلال «المجتمع الأخوي» (يووايكاي)، انشقاقات عديدة، وتقلّص دورها ما بين الحربين العالميتين، وانتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية، وحلّت مكانها نقابتان مهمتان: «سوهيو» (١٩٦١) و«زينرو» في ١٩٥٤ (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٣١٤).

• **سوزوكي زنكو** Suzuki Zenko (**١٩١١-؟**): من زعماء الحزب الليبرالي الديمقراطي. ولد في مدينة يامادا في مقاطعة إيواكي لأب صياد. انتسب إلى معهد الصيد الامبراطوري (حاليًا جامعة طوكيو للصيد) لعدم تمكنه من التخصص في أي فرع آخر. انضم، بعد تخرجه، إلى رابطة الصيد اليابانية. انتسب إلى الحزب الاشتراكي الياباني لـ«تعلقه بالمبادئ الانسانية»، وانتخب عام ١٩٤٧ عضوًا في الديت (البرلمان) على لائحة الاشتراكيين. ولكنه سرعان ما اكتشف ان الانتساب إلى هذا الحزب لا يساعده في صعوده السياسي ولا في خدمة منطقته الانتخابية، إذ إن الحكومة المحافظة كانت تحول دون صرف ما تحتاجه منطقته من مخصصات لتحقيق بعض المشاريع الضرورية، فما كان منه إلا أن التحق بالحزب الليبرالي الديمقراطي عام ١٩٤٨، وظل ينتخب على لوائحه ١٢ مرة. لعب داخل الحزب دورًا توفيقيًا، ما جعله ينتخب عشر مرات رئيسًا للمجلس التنفيذي للحزب. وعندما توفي مسايوشي أوهيرا، اختير سوزوكي رئيسًا للحزب، ثم رئيسًا للوزراء، فرفع شعار «التناسق والتوازن في السياسة»، واستمر على سياسة سلفه في التحالف الوثيق مع الغرب، وخصوصًا الولايات المتحدة، والانفتاح على الصين (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٣١٥).

• **كاتاياما صن** Katayama Sen (**١٨٥٩-١٩٢١**): ماركسي وأحد الرواد الاوائل في الحركة النقابية اليابانية.

ولد في عائلة فقيرة. سافر إلى الولايات المتحدة في ١٨٨٤ حيث تابع دراسته وعايش قضايا العمال عن قرب. عاد إلى اليابان في ١٨٩٥، ونشط في العمل النقابي، وأدت جهوده إلى تأسيس نقابة عمال المعادن (١٨٩٧)، وساهم في إصدار جريدة «عالم العمل» (أول جريدة عمالية في اليابان). وفي ١٨٩٨، نظم اضرابًا عماليًا ناجحًا كان سببًا في إصدار قانون يعتبر جريمة أي تحريض أو إضراب يقوم به العمال ضد أصحاب العمل أو الملاكين. فوّجه كاتاياما جهوده إلى العمل السياسي، فأسس مع كوتوكو شو سوي (١٨٧١–١٩١١، منظّر وسياسي ثوري وأحد الرواد الاوائل في الحركة الاشتراكية في اليابان، ارتبط إسمه بما سمي بـ«مؤامرة «الخيانة العظمى» سنة ١٩١٠ التي كانت تهدف إلى اغتيال الامبراطور ميثيجي، فأعدم مع ١١ اشتراكيًا فوضويًا) سنة ١٩٠١ الحزب الاجتماعي الاشتراكي الذي منعته السلطات في اليوم نفسه. فتابع نشاطاته في العمل السري، وأصدر المنشورات ونظّم الحلقات. هاجم الحرب مع روسيا (١٩٠٤)، ووُزعت صورة له وهو يصافح عضو الوفد الشيوعي بليخانوف إلى المؤتمر الاشتراكي في أمستردام المعارض لهذه الحرب. فغادر اليابان بعد موجة القمع، وسافر إلى الولايات المتحدة (١٩١٤)، وتعرّف هناك إلى افكار تروتسكي وبوخارين، فتخلى عن أفكار «الطوباوية الاشتراكية»، وأصبح منذ ١٩١٧ أحد كبار الناشطين في نشر الأفكار الشيوعية في آسيا. والتفت حوله مجموعة من المنفيين اليابانيين الاشتراكيين شكّلت نواة بناء الحزب الشيوعي الياباني. انتخب عضوًا فخريًا في الكومنترن، وتوفي في موسكو.

يعتبر كاتاياما صن، ومعاصراه كوتوكو شو سوي والمنظّر الاقتصادي الاشتراكي كاوكامي هاجيمه، من أبرز رواد وبناة الحركة الاشتراكية في اليابان فكرًا وتنظيمًا.

• **ناروهيتو (١٩٦٠–)**: ولي العهد الحالي. درس في مدرسة غاكوشوين لأبناء الارستقراطيين حيث أظهر تفوقًا في العلوم الاجتماعية واللغة اليابانية، ثم التحق بجامعة غاكوشوين، حيث تخصص في تاريخ وسائل النقل في العصور الوسطى. في ١٩٨٣، أصبح أول وريث للعرش يدرس في الخارج، إذ تخصص في وسائل النقل الاوروبية في العصور الوسطى، والاقتصاد، في كلية مرتون في جامعة أوكسفورد. في ١٩٨٦، قابل مساكو أوادا، الفتاة التي سيقترن بها في العام ١٩٩٣. وفي ٧ كانون الثاني ١٩٨٩، أصبح ولي العهد ووريث العرش بعد وفاة الامبراطور هيروهيتو.

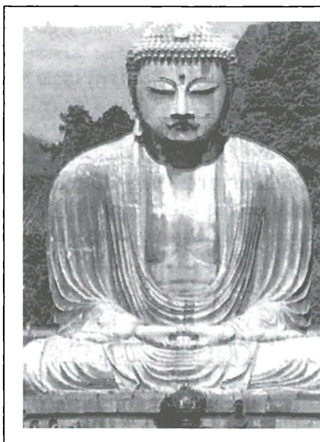
• **هاتوياما إيتشيرو** Hatoyama Ichiro **(١٨٨٣–١٩٥٩)**: رئيس وزراء ١٩٥٤–١٩٥٦. ألّف حزب الاحرار الذي فاز بالأغلبية في انتخابات ١٩٤٦. أقيل من الحكم سنة ١٩٤٩، وحل محله يوشيدا. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٤، انتخب رئيسًا للحزب الديمقراطي، واستطاع، بمساندة الاشتراكيين، أن يفوز على يوشيدا ويحل محله. وقّع اعلانًا مشتركًا مع الاتحاد السوفياتي (١٩٥٦)، فأنهى بذلك حالة الحرب بين البلدين، على الرغم من المعارضة الشديدة التي لاقاها من خصومه في الحزب. وفي ١٢ كانون الاول ١٩٥٦، تقدم بطلب من مجلس الأمن لقبول اليابان عضوًا في الأمم المتحدة.

مدن ومعالم

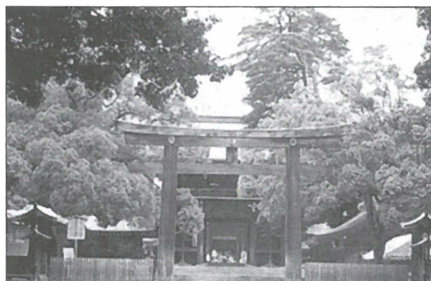
• **أوساكا** Osaka: قاعدة المقاطعة. تقع عند مصب نهر يودوغاوا على البحر الداخلي، غير بعيدة عن مدينة كيوتو، وعلى مسافة ٥١٢ كلم من العاصمة طوكيو. تعد نحو ٣ ملايين نسمة (المدينة الثالثة بعد طوكيو ويوكوهاما من حيث عدد السكان)، وتعتبر، مع أرباضها (المدن التي تشكل ضواحيها)، مركزًا صناعيًا مهمًا. تمتد، مع مدينة كوبه الملاصقة لها على مسافة ٧٥ كلم، ويخترقها عدد كبير من القنوات المائية بحيث تُسمى «بندقية اليابان». تمّ بناء مطارها الحديث في جزيرة اصطناعية أقيمت على بعد ٥ كلم من شاطئها. ميناؤها أحد أهم موانئ اليابان. صناعاتها متعددة: المعادن، آلات وأدوات وأجهزة كهربائية، أقمشة.



معبد بوذي



تمثال دايباتسو



قبر الامبراطور مييجي

تأسست في القرن الثالث، وبدأ نموها في التعاظم منذ نهاية القرن السادس عشر. .«الشوغن» (الزعيم الاقطاعي المحارب والحاكم) هيديوشي بنى فيها اثناء حكمه، في أواخر القرن السادس عشر، قصرًا شاسعًا. دمر القصف في العام ١٩٤٥ قسمًا كبيرًا منها، وأعيد بناء ما دمّر منها بصورة تامة، بما فيها القصر الذي حُوّل إلى متحف تاريخي. استقبلت في ١٩٧٠ معرضًا دوليًا كبيرًا ساهم في تحسينها وثرائها.

* **سابورو** Sapporo: قاعدة المقاطعة. تبعد ١١٠٠ كلم عن العاصمة. تعد نحو ١,٨ مليون نسمة. صناعات غذائية، نسيجية وورقية. مركز إداري مهم. كانت مقر الألعاب الأولمبية لخريف ١٩٧٢.

* **سنداي** Sendai: تقع في مقاطعة ميياجي. تعد نحو ١,١ مليون نسمة. بالقرب منها ميناء شاسعة. مركز إداري وثقافي (جامعة) مهم. صناعة يدوية: سيراميك، أخشاب، صناعة اللك (عصارة صمغية حمراء تفرزها بعض الاشجار وتصبغ بها الجلود وغيرها)؛ وصناعات نحاسية ونسيجية.

تأسست المدينة في القرن الثامن، ونمت ابتداءً من القرن السابع عشر.

* **شيبا** Chiba: قاعدة المقاطعة، شرقي طوكيو. تعد نحو ٩٢٥ ألف نسمة. مرفأ تجاري ومركز إداري. نهضت الصناعة فيها على أراض اكتُسبت من البحر (ردم): خشبية، ورقية، معدنية، كيميائية. محطة حرارية عملاقة.

* **طوكيو** Tokyo: العاصمة. يعني إسمها «عاصمة الشرق». كانت تسمى قبل عصرميئيجي «إيدو» أو «يدو» وتعني «باب مصب النهر». تقع في جزيرة هونشو، عند مصب نهر سوميدا في عمق خليج واسع. تعد نحو ١٤,٥ مليون نسمة، ونحو ٣٥ مليونًا مع ضواحيها. وموقعها في المنطقة الأوسع من سهل كانتو سمح لها (وهذا وضع فريد ولا شبيه له في التضاريس اليابانية) بالتمدد في كل الاتجاهات حتى أنها اتصلت بضواحيها بصورة مباشرة مشكلةً معها (خصوصًا كاناغوا ويوكوهاما) مدينة واحدة عملاقة، وذلك على الرغم من وجودها فوق مركز زلازل.

طوكيو، المركز السياسي والإداري، وكذلك المركز التجاري للبلاد. مقرّ أكثر من ٢٠٠ ألف مشروع. أنشئ ميناؤها في العام ١٩٤١، وهو الأهم في البلاد. أما وظيفتها الصناعية فهي حديثة، وتعود بدايتها إلى العام ١٩٥٠، وكانت هذه الوظيفة قبلًا من نصيب أوساكا وناغويا. وتتعايش في طوكيو الصناعات الصغيرة والدقيقة بالصناعات الضخمة (إلكترونيات، تصوير). وفي الضواحي (كاوازاكي، يوكوهاما، شيبا) تتمركز مصافي النفط، الأفران، مصانع الفولاذ والسيارات.

المركز الجغرافي للمدينة يشكله القصر الامبراطوري، يسوده الهدوء الذي لا تعرفه المدن الحديثة عادة، وهو منطقة فسيحة. إلى الجنوب منه، حي «مارونوشي»، حديث ويغلب عليه قطاع الأعمال، وتخترقه جادات عريضة ترتفع على جانبيها ناطحات السحاب؛ وحي «جينزا»، وهو سوق تجاري مخصص للمنتوجات الفاخرة، والحياة الليلية. وإلى الجنوب الغربي تمتد الأحياء السكنية الفخمة. وإلى الغرب والشمال الغربي أحياء سكنية أقل فخامة. إلى الشرق، أحياء سكنية تقليدية مبنية حول معبد ديني، وكذلك حي «أوينو» التي تكثر فيه المتاحف والمدارس والجامعات. وطوكيو هي إحدى مدن العالم المليونية العملاقة التي تعرف مشكلات عديدة معقدة، خصوصًا في قطاع المواصلات على الرغم من وسائله الحديثة والمتقدمة جدًا، وكذلك على صعيد التلوّث على الرغم ما تبذله الحكومات من جهود لمكافحته.

طوكيو، المدينة الأكثر ازدهارًا وتحضرًا في الشرق: ثلث جامعات البلاد، سبع أوركسترات سمفونية، تسع دور للأوبرا، خمسة عشر مسرحًا للباليه، ١٤٠ متحفًا وصالة عرض للفنون.

تاريخيًا، أظهرت التنقيبات أن موقع طوكيو (في سهل كانتو المستوي الخصب) كان مأهولًا منذ العصر النيوليتي. ولكن كان يجب انتظار العام ١٤٥٧ حتى ينبري قائد عسكري شاب، يدعى أوتا دوكان، ويبني حصنًا هناك، وينشئ منطقة بلغ من ازدهارها ان حاكمًا حسودًا اغتال ذلك القائد. وكانت المدينة تعرف باسم «إيدو». ونُكبت إيدو بمقتله، وانتظرت حتى العام ١٥٩٠ عندما عهد القائد العسكري الفلاح هيديبوشي تويوتومي، بعد توحيده البلاد للمرة الاولى، مقاطعات كانتو السبع إلى القائد الثاني الباسل إياسو توكوغاوا. جلب إياسو بين ٣٠ و٤٠ ألف شغّيل وشاد القلعة الاقوى والأكثر منعة في البلاد، وانتشر حصنها على مساحة ٣,٧٥ هكتارات، وكانت أسوارها الضخمة من الصوّان والصلب، وبلغ عرض الخندقين المائيين حولها ٢٩ مترًا و١٣٨ مترًا. وعندما توفي هيديوشي

عام ١٦٠٣ غدا إياسو «شوغان»، أي حاكمًا عسكريًا مطلقًا ذا سطوة في اليابان، واتخذ إيدو عاصمة له. وبغية الاحتفاظ بقبضته الحديد أصدر إياسو أمرًا بأن يبني «الدايميو»، وهم نبلاء اليابان الاقطاعيون، مساكن متقنة في إيدو، وان يمضوا هناك سنة من كل سنتين تحت مراقبته، مخلفين زوجاتهم وأطفالهم رهائن حينما يرتحلون. وتقاطر ٣٠٠ دايميو، وما يراوح بين ٥٠ ألفًا و١٠٠ ألف ساموراي (محارب ياباني) إلى المدينة المزدهرة، وانضمت إليهم أفواج من البنائين والنجارين وصانعي السيوف والبنادق والحرفيين والتجار. وخلال قرن غدت إيدو كبرى مدن العالم، إذ زاد عدد سكانها على مليون. واستمرت تنمو وتكون في غضون ٢٦٠ سنة عاصمة لبلاد تحكمها سلالة شوغان توكوغاوا ومعزولة تمامًا عن العالم. وفي العام ١٨٥٣، رست «السفن السود» التابعة للقائد العسكري البحري الاميركي ماتيو بيري قبالة الشاطئ الياباني. فانهارت أسرة شوغان. وفي ١٨٦٨، زحف الامبراطور ميئيجي شمال كيوتو (العاصمة الغربية) مستوليًا على قلعة إيدو واتخذها قصره الامبراطوري، ثم أعاد تسمية البلاد «طوكيو» (عاصمة الشرق). وبسرعة مذهلة اقتحمت اليابان، ذات النظام الاقطاعي، العالم المعاصر، كذلك فعلت طوكيو بصورة خاصة. وعلى مرّ السنوات استمرت طوكيو بعد كوارث متلاحقة عصفت بها أولها زلزال كانتو الكبير عام ١٩٢٣ الذي دكّ نصف المدينة، ثم القصف بالقنابل في الحرب العالمية الثانية. وكان دمارها أقل شهرة من دمار هيروشيما، ولكن أكثر سوءًا، إذ تكبّدت ١٥٠ ألف قتيل و٢٨٤ ألف جريح، واستحال ثلث المدينة كومة رماد. غير أن طوكيو نهضت خلال عقد واحد.

* **فوكويوكا** Fukuoka: قاعدة المقاطعة. في الشمال وعلى مسافة ١١٥٠ كلم من طوكيو. مركز سياسي وثقافي (جامعة). نحو ١,٤ مليون نسمة. مرفأ، مركز صناعي مهم، وأحواض لبناء السفن. مناجم الفحم على مقربة منها. تأسست المدينة في القرن السابع عشر. اندمجت مع مدينة هاكاتا في العام ١٨٨٩.

* **كاوازاكي** Kawasak: على خليج طوكيو، وعلى مسافة ٢١ كلم من العاصمة، أي انها إحدى ضواحيها. تعد نحو ١,٣٥٠ مليون نسمة. مركز صناعي مهم: فولاذ، كيمياء، سيراميك.

* **كوبه** Kôbe: قاعدة مقاطعة هيوغو، على خليج أوساكا، وعلى مسافة ٥٦٥ كلم عن العاصمة. تشكل مع أوساكا منطقة صناعية بالغة الأهمية. تعد نحو ١,٧ مليون نسمة. جامعة ذات شهرة عالمية. دمّرتها الحرب العالمية الثانية، وأعيد بناؤها. صناعاتها: معدنية، أحواض بناء السفن، صناعة فضائية، كيميائية (كاوتشوك)، نسيجية وغذائية. ميناؤها، الثاني في البلاد، قعر مياهه عميق، ما يمكنه من استقبال السفن الضخمة، والجزيرة الاصطناعية المبنية قبالته جهزته بمزيد من الأرصفة وبجسور عائمة.

* **كيتاكيوشو** Kitakyushu: «كيوشو الشمال». قاعدة فوكويوكا، نشأت في ١٩٦٣ باندماج مدن موجي، توباتا، ياواتا، كوهورا وواكاماتسو. تعد نحو ١,١٥٠ مليون نسمة، وتبعد ١٠٨٩ كلم عن طوكيو. أكبر مركز للصناعة الحديدية في العالم (ياواتا)، وأكبر مرفأ اصطناعي في آسيا. نفق تحت مضيق شيمونوزيكي يربط المدينة بجزيرة هونشو، وكذلك جسر معلق يبلغ طوله أكثر من ٢ كلم.

* **كيوتو** Kyôto: «هيلانكيو قديمًا». عاصمة البلاد سابقًا. تقع جنوبي جزيرة هونشيو على مسافة ٤٨٩ كلم عن طوكيو. تعد نحو ١,٧ مليون نسمة. بنيت في سهل مقفل بالجبال من ثلاث جهات، ويخترقه نهر كاتسورا ونهر كامو اللذان يلتقيان ليشكلا نهر يودو. تشبه المدن اليابانية الأخرى باحيائها السكنية الحديثة ومناطقها الصناعية (في الجنوب). مركز إداري وثقافي (جامعات)، وتزدهر فيها الصناعة اليدوية والتقليدية التي تربطها بماضيها العريق.

تاريخيًا، عُرفت باسم «هيينكيو»، أي «مدينة السلام». تأسست في العام ٧٩٤ على يد الامبراطور كامو Kammu (٧٣٦-٨٠٦). بُنيت وفق مخطط المربعات شبهًا لعاصمة أسرة «تانغ» الصينية شانغان، واختيرت للمعابد والهياكل الهضاب المجاورة البعيدة عن مركز المدينة وأحيائها السكنية، ما أتاح لها فرصة التمدد والازدهار مع احتفاظها بشكلها الأساسي. ولا تزال شوارعها العريضة تتقاطع إلى اليوم بزوايا قائمة، ومرقمة من ١ إلى ١٠ بدءًا من القصر الامبراطوري الواقع في شمال المدينة حتى باب «راشو» (لم يعد له من وجود اليوم) في الجنوب. والمدينة مقر إقامة الامبراطور دون انقطاع من العام ٧٩٤ إلى العام ١٨٦٨ (عصر ميئيجي). حتى القرن

الحادي عشر، عملت أسرة «فوجيوارا»، النبيلة والموالية للأسرة الامبراطورية، على نشر الثقافة والفنون ومظاهر الفخامة في البلاط الامبراطوري كما في المدينة. وإلى هذه الفترة يعود تاريخ بناء معابد «أنرياكوجي» و«كيوميزو». والأثر الوحيد المتبقي على حاله من تلك الفترة هو «بيودوين أوجي»، على مقربة من كيوتو. واستمرت كيوتو، وقد أفل نجمها سياسيًا، تعرف نموًا دينيًا وثقافيًا مهمًا حتى ١٣٣٣، حيث أعاد لها الزعماء الحربيون مركزها السياسي ايضًا. لكن الحرب الأهلية، المعروفة بـ«حرب أونن» جرّت على المدينة الويلات ودمّرتها بصورة تامة تقريبًا، وقد دامت هذه الحرب نحو مائة سنة وكان عهد «أونن» (١٤٦٧–١٤٧٧) ذروة هذه الحرب، حيث لم يبق «سيّد حربي» أو إقطاعي في المنطقة الوسطى من جزيرة هونشو (حيث تقع كيوتو) إلا وشارك في هذه الحرب طمعًا بالسلطة. وذلك حتى تمكن القائد العسكري هيديوشي من الإمساك بزمام الأمور، فأعاد النهوض الاقتصادي والفني للمدينة. وتبعه في هذا النهج خلفاؤه. وعاد وضرب المدينة حريق هائل في ١٧٨٨، لتعيد نهوضها من جديد. وانتقال الامبراطور ميئيجي إلى طوكيو لم يفقدها الكثير من دورها، خصوصًا الديني والثقافي.

• **ناغازاكي** Nagasaki: قاعدة المقاطعة، على الساحل الجنوبي من كيوشو، في عمق خليج محاط بالهضاب. تعدّ نحو ٥٥٠ ألف نسمة. أحواض لبناء السفن.

تاريخيًا، شكلت، من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، مرفأ ومحطة تجارية هولندية، وأصبحت في القرن التاسع عشر أهم مرفأ ترانزيت مع الصين والغرب. في ٩ آب ١٩٤٥، أسقط عليها الاميركيون قنبلتهم الذرية الثانية (الأولى على هيروشيما قبل ثلاثة ايام) التي قضت على ٢٠ ألفًا من أبنائها موتًا و٦٠ ألفًا مرضًا وإعاقة دائمة. وبعدها، أعلنت اليابان استسلامها. هي القنبلة الثانية لأن اليابان رفضت الاستسلام دون قيد أو شرط (نتيجة القنبلة الأولى على هيروشيما) في ضوء قرارات بوتسدام التي أعلنت في ٢٦ تموز ١٩٤٥. وكان جرى الاتفاق بين الرئيس الاميركي هاري ترومان ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في ٢١ تموز على تنفيذ العملية، وأعلم ستالين في ٢٥ من الشهر نفسه بامتلاك الولايات المتحدة هذا السلاح التدميري. وكانت واشنطن خططت لضرب مدينتين أخريين هما كوكورا وتيغاتا، إلى أن اعلان اليابان استسلامها من دون قيد أو شرط أنهى عمليًا الحرب العالمية الثانية (راجع تاليًا «هيروشيما»).

• **ناغويا** Nagoya: في جزيرة هونشو. قاعدة مقاطعة أيشي، على خليج إيسي، وتبعد ٣٤٢ كلم عن طوكيو. تعدّ نحو ٢,٣ مليون نسمة (نحو ٣,٥ مليون نسمة مع ضواحيها). مرفأ صناعي وتجاري كبير. تأسس في ١٦١٠. صناعات معدنية ثقيلة، بتروكيميائيات، بلاستيك، أقمشة، بورسلين. مركز جامعي. قسم من قصرها القديم حُوّل إلى متحف.

• **هيروشيما** Hiroshima: في جزيرة هونشو. قاعدة المقاطعة، ومرفأ مهم على البحر الداخلي، كان سابقًا قاعدة بحرية عسكرية. تعد نحو ١,١٥٠ مليون نسمة.

في ٦ آب ١٩٤٥، ألقت طائرة أميركية عملاقة القنبلة الذرية الأولى على المدينة التي كانت تعدّ ٢٥٠ ألف نسمة ودمّرت المدينة برمتها، ووصل عدد قتلاها إلى ١٤٠ ألفًا. أعيد بناء المدينة بعد الحرب تحت إدارة تانج كينزو، وهو مهندس ياباني مبدع ومجدّد ومعتمد في الوقت نفسه على الطراز المعماري الياباني التاريخي. ومن أهم إنجازاته في المدينة الجديدة «مركز السلام في هيروشيما». وهيروشيما اليوم أحد أهم موانئ البلاد وأوسعها وأكثرها حداثة. تعرقل الجبال المحيطة بها نموها وتمددها المعماري. مركز صناعي: صناعات ميكانيكية (عربات)، أحواض لبناء السفن. جامعة. جرت توأمتها مع مدينة هونولولو (عاصمة ولاية هاواي الاميركية، على الشاطئ الجنوبي من جزيرة أواهو).

لحظة إلقاء القنبلة الذرية: (من مقتطفات من تحقيق نشرته مجلة «تايم» عن هيروشيما في ٧ آب ١٩٩٥، ونقلته «الحياة» في ١٣ آب ١٩٩٥، ص١٨):

ألقيت القنبلة النووية «ليتل بوي» من القاذفة «إيبولا غي» في الثامنة و١٥ دقيقة و٣٠ ثانية، وانفجرت بعد ٤٣ ثانية على ارتفاع ٥٨٠ مترًا على هيروشيما، مطلقة بريقًا أبيض يميل إلى الزرقة وايضًا، لجزء من ثانية، حرارة لا مثيل لها على الارض. وقفزت درجة الحرارة في النقطة على الارض مباشرة تحت الانفجار إلى ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف درجة مئوية. وفي دائرة قطرها كيلو متر

ونصف ارتفعت درجة الحرارة على سطح المواد في لحظة واحدة إلى أكثر من ٥٤٠ درجة مئوية. وكان المحظوظون أولئك الذين كانوا في مركز الانفجار إذ ماتوا في اللحظة، إما بالتبخر الفوري أو التفحم إلى جثث صغيرة محنطة ينبعث منها الدخان تجمدت على حركتها الأخيرة في الحياة. الناس الأبعد عن مركز انطلاق الموجة الحرارية واجهوا عذابًا أبطأ. فقد أذابت الحرارة الشديدة كرات عيون البعض منهم الذين كانوا يحدقون مندهشين بالبريق، كما أحرقت تمامًا تقاطيع وجوههم وكوت الجلد على كل الجسم ليتساقط شريحة بعد شريحة. أما الذين نجوا من الجحيم الفوار الذي كان مركز هيروشيما، فقد خرجوا منه وهم يمشون مثل الانسان الآلي، بأذرع ممدودة إلى الأمام وأياد متهدلة. وكانوا في حال الصدمة تلك يحاولون غريزيًا إبعاد جلدهم المحروق عن أي شيء، حتى عن أنفسهم. تهالك هؤلاء إلى ضفاف النهر، وكان البعض منهم يصرخ «ميزوا ميزوا» (الماء باليابانية) لأن درجة الحرارة والإصابات امتصت الماء من أجسامهم...

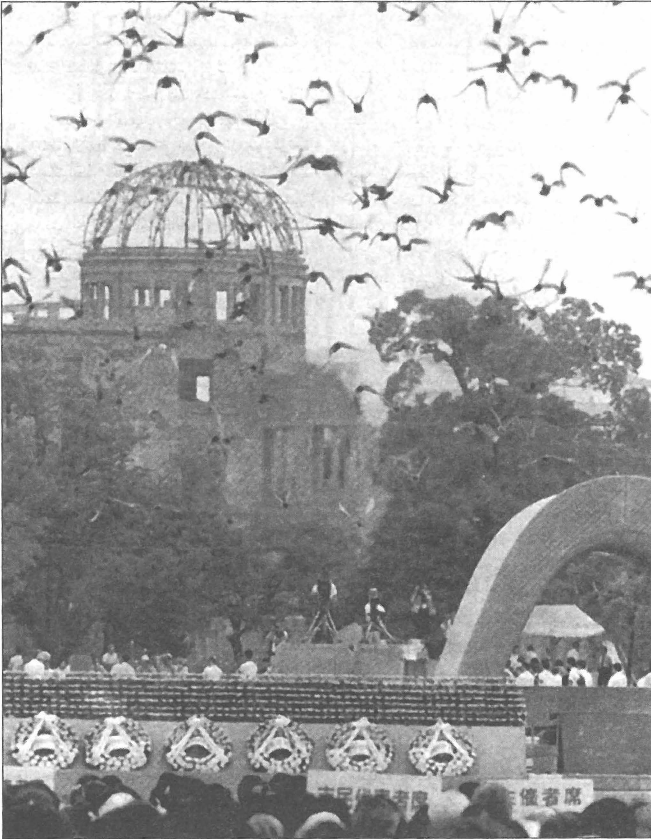
حرارة «ليتل بوي» كوت أكثر من ١٠ كلم² من هيروشيما إلى لون أحمر بني. وتركت هذه العملية صورًا فوتوغرافية سالبة مذهلة عن لحظة التدمير تلك. ذلك أن الاشياء – بشرًا وجمادًا – التي كانت بين الانفجار والأشياء الأخرى ألقت ظلالها على المساحات المحمية... وعندما خرج الناجون لاحقًا من ذلك اليوم للبحث عن مأكل في مزارع الخضراوات الصغيرة في المدينة وجدوا البطاطا مطبوخة تحت الارض...

أطلقت «ليتل بوي» ما يعادل ١٢,٥ ألف طن من متفجر «تي إن تي» سوّت هيروشيما بالارض بضربة واحدة. ولم يسلم دون أذى سوى ٦ آلاف مبنى من ٧٦ ألفًا في المدينة، دمّر منها تمامًا ٤٨ ألف مبنى. وأشعل الانفجار حرائق إضافية خارج حلقة الدمار المركزية عندما انهارت المساكن القابلة للاشتعال... ويقدر ان ١٠٠ ألف شخص قتلوا في اليوم الأول للانفجار، ووصل العدد بنهاية السنة إلى ١٤٠ ألفًا... وكان في المدينة ١٥٠ طبيبًا قتل منهم ٦٥ لحظة الانفجار، فيما أصيبت غالبية الباقين بجروح خطيرة. كما قتل وجرح ٩٠٪ من الممرضين والممرضات...

تطبيق نووي في مسار السلاح النووي: مع اختراع الطائرة برزت نظرية «القصف الاستراتيجي» في العلم العسكري القائمة على إسقاط أكبر كمية من المتفجرات على المراكز العسكرية والمدنية للخصم لالحاق الهزيمة به. من هنا ركزت الصناعة العسكرية على إنتاج مواد عالية التفجير. وبدأ الالمان، أولًا وقبل الحرب العالمية الثانية، في بحوث الطاقة النووية التي تسرّبت أخبارها إلى الولايات المتحدة. ووجّه العالم المعروف أينشتاين وإثنان من علماء الفيزياء الشبان رسالة إلى الرئيس تيودور روزفلت ينبهون فيها إلى خطر امتلاك ألمانيا لهذا السلاح، ما اضطر روزفلت إلى تشكيل ما سُمّي «لجنة اليورانيوم» التي قدمت تقريرًا في العام ١٩٤١ حول احتمالات نجاح المشروع؛ ثم توحدت جهود البريطانيين مع الولايات المتحدة للعمل في ما سُمّي «مشروع منهاتن» الذي نجح في فصل اليورانيوم–٢٣٥ الذي يعتبر جوهر صناعة القنبلة الذرية ذات القوة التدميرية الهائلة.

في مقالة نُشرت في تموز ١٩٩٥ في «المجلة الاميركية للعلوم»، أُشير إلى دور المعرفة المضمرة في بناء الاسلحة النووية. وقيل إن الفيزيائيين الذين شاركوا في «مشروع منهاتن» ظنوا للوهلة الأولى ان الصعوبة تكمن في إنتاج قدر كاف من البلوتونيوم أو اليورانيوم المخصّب وليس في تحويل المادة القابلة للإنشطار إلى قنبلة. وانتقلت المعرفة التي كرّسها «مشروع منهاتن» بسرعة إلى خارج الولايات المتحدة. وعلمت المخابرات السوفياتية بشكل مبكر عن هذا المشروع. ففي حزيران ١٩٤١، أعطى كلاوس فوش، الفيزيائي العامل في مختبر لوس أموس، المخطط والقياسات والوصف التفصيلي للقنبلة إلى السوفيات. وبادر السوفيات إلى استنساخ ما عُرف بقنبلة «ترينيتي». وعلى رغم أن الفيزيائيين السوفيات كانوا الأكثر مهارة بين اقرانهم الاوروبيين، إلا أنهم احتاجوا إلى اربع سنوات أكثر مما احتاجته الولايات المتحدة لانجاز المشروع لأن المعلومات التي قدمها فوش كانت تفتقر إلى التفاصيل والمهارة التكنولوجية. والشيء نفسه جرى بالنسبة إلى بريطانيا.

وفي مطلع عام ١٩٤٥، بدأ العلماء في إجراء تجارب سرية على سمّيّة العنصر الفلزي الاشعاعي النشاط، البلوتونيوم، عبر حقنه في أجسام مرضى وسجناء من دون معرفة هؤلاء أو موافقتهم. وفي ١٦ تموز ١٩٤٥، قبل الخامسة والنصف صباحًا، أُجري في ولاية نيو مكسيكو أول تفجير ذري في العالم. ويقول مدير المشروع، عالم الفيزياء النووية ج. روبرت أوبنهايمر (١٩٠٤–١٩٦٧)، مستشهدًا بأحد الكتب الهندوسية: «لقد أصبحتُ الموتَ ومدمِّر العوالم». وسبق لأوبنهايمر أن قال ذلك باربعة



في ٦ آب ١٩٩٣، أُطلقت أسراب الحمام في هيروشيما خلال احتفال بالذكرى الـ٤٨ لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي الذي مهّد لاستسلام اليابان أمام الحلفاء

أسابيع فقط أمام لجنة حكومية مؤقتة، إن القنبلة الذرية «سلاح ليس له أي أهمية عسكرية. سوف تحدث قرقعة قوية – قرقعة قوية جدًا – لكنها ليست من الأسلحة المفيدة في الحرب» (ولعله كان مؤمنًا بذلك، إذ عارض لاحقًا مشروع القنابل الهيدروجينية، وأوقف عام ١٩٥٣ عن العمل في الأبحاث النووية السرية لاعتباره شخصًا لا يؤمن جانبه وقد يأتي منه خطر على المشروع أو على الدولة ككل).

نجحت التجارب على الوحش الذري، فأيقظوه بعد ذلك بثلاثة أسابيع وأطلقوه لتدمير ما زعم ترومان في ٢٥ تموز ١٩٤٥ أنه سيكون «هدفًا عسكريًا محضًا». لكن النتيجة المخطط لها كانت ضرب المدنيين وإحراقهم، لحمل العسكريين على الاستسلام. وبلغت الوقاحة بالرئيس الاميركي إلى حد إعلانه للمواطنين في ٩ آب ١٩٤٥ أن «العالم سوف يلاحظ ان القنبلة الذرية أُلقيت على هيروشيما، وهي قاعدة عسكرية. وجرى ذلك لأننا تمنينا منذ اللحظة الاولى تجنّب قتل المدنيين قدر المستطاع»، في حين ذكر التقرير الرسمي لمسح النتائج أن «هيروشيما وناغازاكي اختيرتا كهدفين بسبب كثافة نشاطاتهما وسكانهما». ولذلك كان أكثر من ٩٥٪ ممن قُتلوا مدنيين (عادل محمد حسن، «الحياة»، ١٣ آب ١٩٩٥، ص١٨؛ وغسان غصن، «الحياة»، ٦ آب ٢٠٠١).

التبرير و«المنطق» الأميركيان: يصرّ الاميركيون، منذ ١٩٤٥، على أن إقرار إلقاء القنبلتين الذريتين (على ناغازاكي وهيروشيما) قصّر أمد الحرب العالمية الثانية، وأنقذ حياة الكثيرين من جنود الولايات المتحدة، ومنع مشاركة الاتحاد السوفياتي في «إدارة» اليابان ما بعد الحرب؛ وهي مقولات مترسخة في عقولهم، وعقول مؤيديهم، على رغم اعتراض الكثير من المؤرخين المعاصرين. وحتى لو صحّ القول بأن ذاك القرار أنهى حربًا كبرى، فإن من الصحيح أكثر القول «إنه قضى على براءة لا يستطيع العالم استعادتها، وأدّى إلى سباق تسلح مرعب وضع البشرية كلها، والحياة في معظمها، تحت خطر الإبادة الكلية»، كما يقول رئيس «مؤسسة السلام في العصر النووي»، دافيد كريغر.

«مؤسسة السلام في العصر النووي» NAPF: لأن ذلك «الوحش الذري» لم ينم منذ أن فتح عينيه في ناغازاكي وهيروشيما، بل راح يتوالد ويتكاثر في الكثير من دول العالم. وعلى رغم انتهاء الحرب الباردة، فإن ما يقدر بثلاثين ألف قطعة سلاح نووي لا تزال موجودة في الترسانات، وخصوصًا الاميركية والروسية – ويقول دافيد كريغر رئيس «مؤسسة السلام في العصر النووي»، التي ترفع شعار «شنّ السلام في العصر النووي»، إن «نحو ٤٥٠٠ قطعة نووي ما زالت في حال تأهب للاطلاق الفوري»، ويذكر كريغر أن اسرائيل تملك «نحو ٢٠٠ قطعة سلاح نووي»، كما حصلت على «غواصات صغيرة قادرة على إطلاق صواريخها المسلحة نوويًا».

توجّه «مؤسسة السلام في العصر النووي» NAPF دعوة عالمية عامة إلى مجموعة من الشخصيات العالمية للتوقيع على عريضة تحثّ زعماء الدول النووية على إلغاء حال التأهب لكل الأسلحة النووية، والبدء في مفاوضات للقضاء على كل هذه الأسلحة، وإعادة تخصيص البلايين المنفقة على الترسانات النووية لتحسين صحة الانسان وتربيته ورفاهيته. ويوقّع على هذه العريضة الإلكترونية يوميًا عدد كبير من أبناء هذا العالم الذين يرون أن استمرار خطر الإبادة النووية غير مقبول وشائن بحق الروح الإنسانية. وتتدفق التوقيعات على هذه العريضة الإلكترونية www.wagingpeace.org. من طول الولايات المتحدة وعرضها، ومن دول عدة في العالم، بينها الهند وباكستان واسرائيل والبرازيل... وكان أصدر هذه العريضة في ١٢ آذار ٢٠٠١ نحو مئة من الشخصيات العالمية. ومن موجّهي العريضة ٣٦ من الحائزين على جوائز نوبل، وثلث هولاء ممن حازوا على جائزة نوبل للسلام، من أمثال الدالاي لاما الرابع عشر، والرئيس الكوستاريكي السابق أوسكار أرياس، والمناضل التيموري خوسيه راموس هورتا، والرئيسة الاميركية لـ«الحملة الدولية لحظر الالغام البرية» جودي وليامز. ومن الشخصيات السياسية الحالية والسابقة، رئيس البلدية في كل من هيروشيما وناغازاكي، والرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر، والأدميرال يوجين كارول، والملكة نور الحسين، ورئيس الأساقفة ديزموند توتو، وأرملة داعية الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ، وفاضح الأسرار النووية الاسرائيلية موردخاي فعنونو (فانونو)، ومؤسس شبكة سي إن إن تيد تيرنر، وغيرهم.

ناشد نداء المؤسسة زعماء الدول النووية وضع حد نهائي لأخطار الاسلحة النووية على البشرية، لأن هذه الأسلحة باطلة أخلاقيًا وقانونيًا، ولأنها تدمر من دون

تمييز، ولأن إزالتها من الوجود واجب إلزامي أكدت عليه بالاجماع محكمة العدل الدولية في لاهاي. ومن المطالب الخمسة لموقعي العريضة الدولية، إعلان دول الاسلحة النووية تعهدها – إبان فترة التخلص المرحلي التدريجي من هذه الأسلحة – بألا تكون البادئة في استعمالها ضد دول لا تملك مثل هذه الاسلحة. وبدل الحفاظ على – وربما تطوير – ترسانات الأسلحة النووية، تطالب دول هذه الأسلحة بتخصيص أجزاء كبيرة من هذه الأموال الطائلة، البالغة عشرات البلايين من الدولارات، لتحسين الاوضاع الصحية والتربوية والمعيشية في مختلف ارجاء العالم. وتنقل المنظمة المتبنية لهذه الحملة عن جمعية «الحضور السلمي للمرأة» قولها: «إننا نريد إعادة توجيه العقول والأموال التي تستخدمها بلادنا (الولايات المتحدة) من اختراع وسائل لتدمير بعضنا بعضًا... إلى تعلّم كيف نعيش معًا». وهناك حكمة صينية ملخّصها: إن النفس المستنيرة تخلق في الانسان الجمال، والجمال في الانسان يخلق في البيت الإنسجام، وهذا الانسجام يخلق في الأمة النظام، وإن كان في الأمة نظام فلسوف يحظى العالم بالسلام (غسان غصن، كاتب لبناني، «الحياة»، ٦ آب ٢٠٠١).

• **يوكوهاما** Yokohama: في جزيرة هونشو. قاعدة مقاطعة كاناغاوا، وعلى مسافة ٢٤ كلم من طوكيو، وتعد نحو ٣,٧٥٠ مليون نسمة. أنشئت في العام ١٨٥٩ على موقع قرية كان يقطنها الصيادون، وأصبحت مرفأ مهمًا خلال وقت قصير، إذ أخذت تؤمن ٣٠٪ من التجارة البحرية بين اليابان والخارج. أحواض لبناء السفن. صناعات مختلفة. مصافي لتكرير النفط. دمّرها زلزال ١٩٢٣، وأعيد بناؤها وفق الطراز الحديث.

ياقوتيا (سوخا)

راجع «روسيا»، ج٨، ص٢٠٨

استكمالًا:

«ياقوتيا السيبيرية تتعاطى الماس بيعًا وتهريبًا ورئيسها يلعب دورًا سريًا مع اسرائيل» (مناقشة):
بدأت وسائل الاعلام العالمية، في السنوات الأخيرة، تأتي، ولو لمامًا، على ذكر «جمهورية ياقوتيا»، الواقعة في أقصى شرقي سيبيريا، إما في زوايا إخبارية متفرقة وصغيرة، وإما في سياق التحقيقات عن «اللامعهود» أو «اللامعروف» المقرونين غالبًا بـ«خفايا» عالم «الثراء والثروات...» و«توظيفاته» السياسية...

بيوتر غرين، من موسكو، جمع أهم ما يتعلق بهذه الجمهورية، خصوصًا لجهة «سياسة» و«ثروة» رئيسها ميخائيل نيكولايف، ونشرت له «الحياة» (كانون الاول ٢٠٠٢) تحقيقه تحت عنوان «ياقوتيا السيبيرية تتعاطى الماس بيعًا وتهريبًا ورئيسها يلعب دورًا سريًا مع اسرائيل»، جاء فيه:

تملك ياقوتيا خُمس احتياطي الماس والجزء الأكبر من احتياطي الذهب وأنواع عدة من الاحجار الكريمة، إلا أن معدل الدخل الشهري للفرد فيها لا يتجاوز ٥–٧ دولارات، وهي لا تزال رمز الفقر المدقع، وما برحت مناطق فيها لا تعرف التدفئة المركزية على رغم ان الحرارة تهبط إلى ٦٥ درجة تحت الصفر. وعلى رغم بعدها عن الشرق الاوسط فإن اسرائيل ابدت اهتمامًا فائقًا بها وتحاول استثمارها اقتصاديًا وسياسيًا.

وتحمل الجمهورية إسمين، هما «ياقوتيا» نسبةً إلى الياقوت المشتهرة به، و«سوخا» وهو الإسم الذي تعارفت عليه الشعوب المحلية هناك.

ويروى حول هذه البقعة النائية الكثير من الغرائب، حتى أن المؤرخ الروسي ألكسندر غورنسكي يؤكد أنها كانت موطنًا لآكلي لحوم البشر حتى جرى الاعلان رسميًا عن إلغاء هذه «التقاليد» قبل مئة عام فقط.

رئيس جمهورية ياقوتيا، ميخائيل نيكولايف، صنّفته مجلة «فوربس» الأميركية ضمن أغنى أغنياء العالم، وقدّرت ثروته بـ١٥٠٠ مليون دولار، فيما تؤكد أجهزة روسية مختصة أن أرصدته في البنوك الغربية تفوق هذا الرقم بأضعاف عدة.

صنع هذا الرجل، الذي بدأ حياته طبيبًا بيطريًا، ثروته خلال عشر سنوات أمضاها رئيسًا للجمهورية واحتفظ بهذا المنصب طوال هذه الفترة بدعم من حاشية الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن. وتشير مصادر مطلعة إلى أن يلتسن أطلق يد الرئيس الياقوتي في عمليات تهريب الماس وبيعه إلى الغرب مقابل «هدايا سخية» حصل عليها هو وأفراد عائلته.

غير أن نيكولايف مضى شوطًا أبعد من ذلك عندما وقع مع المركز الفدرالي (الروسي) عام ١٩٩٦ اتفاقية تحتفظ بموجبها الجمهورية بخُمس الثروات المستخرجة فيها، ما اعتبره المراقبون بمثابة استقلال اقتصادي لجمهورية الماس. وتشير بيانات رسمية إلى أن عائدات عمليات بيع الماس وصلت خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى بلايين عدة من الدولارات، حُوّلت إلى بنك «ساخا دايموند» الذي يديره ابن عم الرئيس الياقوتي، ولم يدخل الجزء الأعظم منها الموازنة الحكومية.

وتؤكد مصادر روسية (الكلام دائمًا لبيوتر غرين) أن السياسة المالية لياقوتيا أصبحت ترسم في «مكاتب فاخرة داخل العواصم الغربية»، وترى هذه المصادر أن جهات عدة تعتبر نيكولايف «بيدقًا» في يدها. غير أن الأهم من هذا كله هو أن الرئيس الياقوتي يلعب دورًا مهمًا في الخطط السرية لما وصف بـ«الأوساط الصهيونية»، وكانت جولات إبنته تاتيانا بين الولايات المتحدة واسرائيل أثارت العديد من الأسئلة. وتشغل تاتيانا منصب مدير الفرع اللندني لشركة «الروسا» التي تبيع ٢٠٪ من الماس الخام في العالم، غير أن مصادر مطلعة تؤكد أن تاتيانا تدير في قصرها الفاخر وسط العاصمة البريطانية نشاطًا آخر يحيط به الغموض ولا يسمح إلا لمجموعة محصورة بالاطلاع عليه. ولم تكن لقاءات تاتيانا في نيويورك وتل أبيب لتلفت الانظار لولا قيام مجموعة من المستثمرين بزيارات عدة إلى موسكو التقت خلالها الرئيس نيكولايف، وأثارت الاستغراب الاحتياطات الشديدة وأجواء الكتمان التي أحاطت بالاجتماعات،

حتى أن مصادر في حاشية نيكولايف أكدت أنه لم يجر تسجيل اسماء الضيوف في السجل الرسمي، كما درجت العادة، غير أن إسمًا تسرّب من أسماء الضيوف وضع العديد من علامات الاستفهام، وهو إسم روبنشتاين الذي كان ارتبط بعلاقات غامضة مع عدد من الأجهزة الأمنية، خصوصًا «الموساد» الاسرائيلية، كما أن الأجهزة الخاصة الروسية تؤكد أنه كان ملاحقًا من جانب الأنتربول لتهم تتعلق بتهريب الماس الخام وعمليات غسل الاموال.

وكشفت مصادر ياقوتية معارضة أن الحديث تركّز، خلال اللقاءات، على تهريب كميات كبيرة من الماس. والغريب أن اتفاقًا جرى التوصل إليه ينصّ على أن يساهم نيكولايف في «حل عدد من مشكلات الشرق الاوسط» مقابل حصوله على تأييد «أوساط دولية مؤثرة» لدعم سياسته الرامية إلى تحقيق نوع من الاستقلالية عن روسيا. ولم تعرف طبيعة الالتزامات التي أخذها نيكولايف على عاتقه وشكل «مشاركته» في حل مشكلات الشرق الاوسط، غير ان خبراء في الشؤون الروسية أشاروا إلى أن التجربة أثبتت طوال العام الماضي (٢٠٠١) أن تصدير الماس الياقوتي ارتبط بشكل مباشر بتصاعد حدة التوتر في المنطقة. ويشير خبراء مستقلون إلى أن عائدات عمليات التهريب وصلت خلال العام المنصرم إلى زهاء عشرة بلايين دولار حُوّلت إلى بنوك غربية.

وفي هذا الاطار يشير الخبراء إلى عبارة ذات مغزى درج الرئيس الياقوتي على ترديدها، وهي أن «ياقوتيا ستصبح القلعة الأمامية لروسيا في الشرق». ويرى المحللون أنها تحمل معنيين، فإما أنها دعوة لروسيا إلى قبول استقلال ياقوتيا مقابل مكاسب سياسية واقتصادية، وإما أن نيكولايف بدأ فعلًا المساهمة في تنفيذ مشروع سري في الشرق الاوسط. ولا يبدو غريبًا أن مشروع نيكولايف الشرق الاوسطي جاء في فترة ازدياد النفوذ اليهودي في الكرملين، ما يعطي انطباعًا بأن الضغوط التي تمارس على موسكو في سياق ترتيبات واسعة في المنطقة أخذت تعطي ثمارها. وفي هذا الإطار لاحظ مراقبون أن زيارات المسؤولين الاسرائيليين إلى روسيا اتخذت طابعًا منتظمًا، كما أن الترابط بين النخب المالية الروسية والمجموعات الاقتصادية الموالية للصهيونية، وصل إلى الذروة. وجرت أخيرًا عملية «إعادة ترتيب للصفوف»، فتراجع نيكولايف عن نيته الترشيح لولاية ثالثة خلافًا للأحكام الدستورية، إلا أن الأجواء هُيّئت لكي «ينوب» عنه فياتشيسلاف شتيروف رئيس شركة «الروسا» للماس، واليد اليمنى لنيكولايف، أي أن «بليونير الياقوت» سيواصل من خلف الستار لعب دور لا يقتصر على خزن الذهب والماس.



اليمن

بطاقة تعريف

الإسم: «اليمن»، بمعنى أرض الجنوب. وارتبط الإسم ايضًا بـ«اليُمن»: الغنى والرخاء. وقد وردت في سورة سبا، الآية ١٥ من القرآن الكريم: «لقد كان لسباء في مسكنهم أية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور».
وقد أطلق المؤرخون والجغرافيون الاغريق والرومان على البلاد إسم «اليمن السعيد» لما احتواه من ثروات معدنية ونباتية لعبت دورًا أساسيًا في الحياة الاجتاعية والدينية في تلك العصور، وفي مقدّمها بالطبع شجرة البخور التي أثارت خيال العالم القديم في وادي النيل وبابل ونينوى إلى أثينا وروما.

الموقع: في جنوب شبه الجزيرة العربية. يحيط باليمن البحر الأحمر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وبحر العرب وخليج عدن.

المساحة: ٤٥٤ ألف كلم٢.

العاصمة: صنعاء. أهم المدن: عدن (عاصمة اقتصادية)، المكلا، تعز، حُديده (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: العربية (رسمية).

السكان: نحو ٢٠,٥ مليون نسمة. غالبيتهم الساحقة

(أكثر من ٩٥٪) مسلمون: زيديون شيعة، وشافعيون سنّة. وهناك نحو ١٪ مسيحيون، و٣٪ هندوس. وهناك عدة آلاف من طائفة البهرة المنتمية إلى المذهب الاسماعيلي المتفرع من الشيعة (لا يزيد عدد أفراد هذه الطائفة عن ٢٥٠ ألف شخص ينتشرون في الهند وباكستان واليمن. ومقرها الرئيسي في مدينة سورات الهندية). وهناك بضعة آلاف من اليهود (كان عددهم أكثر بكثير قبل ١٩٤٨).
(عن أصول اليهودية والمسيحية في اليمن راجع «مملكة حمير» في النبذة التاريخية).

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢٨ ايلول ١٩٩٤. رئيس الجمهورية ينتخبه البرلمان لولاية من خمس سنوات. يتكون البرلمان من ٣٠٠ وعضو واحد منتخبين لأربعة أعوام. وهناك مجلس استشاري من ٥٩ عضوًا. وفي ٢٠٠١، وبعد استفتاء دستوري، بدأ العمل بنظام المجلسين التمثيليين، مجلس نواب ومجلس شيوخ، كما بدأ العمل بنظام اللامركزية لإضعاف واستبعاد النزعات القبلية والإقليمية الانفصالية.

الأحزاب: في البلاد أكثر من ٤٠ حزبًا. أبرزها: – حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الرسمي لليمن الشمالي سابقًا، رئيسه رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح؛ – الحزب الاشتراكي اليمني، الحزب الرسمي لليمن الجنوبي سابقًا، يترأسه علي سالم عباد؛ – التجمع اليمني للاصلاح، تأسس في ١٩٩٠، وهو حزب ديني وقبلي الطابع، يترأسه الشيخ عبد الله الأحمر؛ – التجمع الوحدوي، ويمثل المعارضة الديمقراطية، ويترأسه عمر الجاوي؛ – وهناك عدة تنظيمات إسلامية، أبرزها «الحق» (راجع النبذة التاريخية في فترة ما بعد الوحدة عام ١٩٩٠).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٤٧٩ (بين المؤشرات الأضعف في العالم). الناتج الاجمالي العام ١٥٦٣٤ مليون دولار، وحصة الفرد السنوية منه ٨٩٣ دولارًا (Etat du monde 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين مساهمة القطاع في الناتج المحلي العام):
في الزراعة ٦١٪ (١٠٪)، في المناجم ٥٪ (٣٤٪)، في الصناعة ١٠٪ (٨٪)، في الخدمات ٢٤٪ (٤٨٪).
أهم المزروعات: السورغو، البطاطا، القمح، الخضار، الذرة، الموز، القطن، البن والتبغ؛ فضلًا عن تربية الماشية والثروة السمكية (المعدل السنوي ١٠٥ آلاف طن).
تتزايد أهمية اليمن كبلد منتج للنفط سنة بعد أخرى، وبات يحتل المرتبة الـ٣٠ في العالم بانتاجه. أهم صناعاته: صناعات غذائية، الجلود، والبتروكيميائيات.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم

مملكة سبأ: «الشكوك» حول هذه المملكة باتت تتضاءل، مع التنقيبات والدراسات، وتخلي المكان أمام حقيقة وجود هذه المملكة وملكتها بلقيس. ولكن تاريخ هذه المملكة لا يزال يخضع، على يد المؤرخين والدارسين والمنقبين، لا سيما على يد اليهود منهم والغربيين، لعملية «تسييس» تهدف إلى إيصال إطار وأثر التوراة إلى اليمن من خلال أسفار العهد القديم، حيث وردت زيارة بلقيس إلى أورشليم لإثبات ما وصل إليه سليمان الحكيم من الغنى والحكمة، وما وصلت إليه مملكته من الأبهة والعظمة. وفي ما يتعلق بمملكة سبأ، فقد ورد ذكرها خمس مرات في أربعة مواضع، وذلك في ثلاثة أسفار هي أشعيا وأرميا وحزقيال. وورد ذكر بلقيس، بوصفها ملكة سبأ، خمس مرات ايضًا في خمسة مواضع، في سفري الملوك الثاني، وأخبار الأيام الثاني.

إلى جانب التوراة، ورد ذكر بلقيس كثيرًا في مدونات الإخباريين العرب والمسلمين: الأصفهاني،

المسعودي، الطبري، أبي الفدا، ابن نشوان الحميري والبكري. وقد ذكرت مملكة سبأ في «لسان العرب»، وذكرها ابن حزم الأندلسي في «جمهرة أنساب العرب»، والهمزاني في مؤلفاته «المشتبه» و«الأكليل» و«صفة جزيرة العرب»، وابن الجوزي في «تاريخ الأعيان»، والفيروز آبادي في «القاموس المحيط»، وابن خلدون في «العبر»، وابن عبد ربه في «العقد الفريد».

واتفقت خلاصة آراء هولاء الإخباريين على أن بلقيس كانت ملكة سبأ، وأن هذا الإسم الذي اشتهرت به لم يكن إسمًا، بل صفة مركبة. كما اتفقوا على أن إسمها الحقيقي كان «يلقمة» أو «ألقمة». والمعروف أن يلقمة في لغة سبأ هي كوكب الزهرة، وألقمة هو القمر، وهما إلهان كان يعبدهما أهل سبأ. وتعرف لغة سبأ في التراث العربي باسم «المسند».

وتردّد كثيرًا ذكر سبأ وملكتها بلقيس في كتابات المؤرخين والرحالة القدامى من جنسيات مختلفة وفي أزمنة متفاوتة.

فقد أكد تيودور الصقلي، الرحالة والمؤرخ الاغريقي القديم في كتابه «مكتبة تاريخية» أن السبائيين هم أكبر القبائل العربية، وإنهم يقطنون ذلك الجزء من الجزيرة العربية المسمّى بـ«السعيد». كما أن الجغرافي الاغريقي سترابون وصف في كتابه «الجغرافيا» مملكة سبأ وتحدث عن شعبها. كذلك فإن بلينوس الأكبر سجّل ملاحظاته عن جنوب شبه الجزيرة العربية، وأشاد بالبخور الذي يأتي من سبأ، أو من «العربية السعيدة» على حد تعبيره. كما أن الجغرافي اليوناني أراتوسطين (٢٠٠ق.م.) حدثنا عن انقسام جنوب شبه الجزيرة إلى أربع ممالك مستقلة، هي ممالك المعينيين والسبائيين والقتبائيين والحضارمة، وأيدت النقوش واللهجات هذا التقسيم.

أما الرومان، فكانوا منذ حملة إيلوس جيليوس على بلاد العرب (٢٥ – ٢٤ق.م.) يقسمون الجزيرة العربية إلى: العربية الصخرية (الشمالية)، والعربية السعيدة (الجنوبية). وتدل آثار القرن الاول ق.م. على تأثيرات يونانية في حضارة سبأ (وتعود بمعظمها إلى أيام الاسكندر المقدوني)، وكذلك تشير النصوص اليونانية إلى وجود مملكة سبأ وحمير، وعاصمتها ظفار بدلًا من مأرب عاصمتها القديمة. وكانت أريتريا وقسم من الحبشة (إثيوبيا) جزءًا من مملكة سبأ.

وأما البحاثة والمنقبون والمؤرخون والمستشرقون المحدثون، فقد أكدوا ايضًا وجود مملكة سبأ وأحصوا عشرة آلاف نقش تمّ اكتشافها في بلاد اليمن. وقد بدأ الاهتمام بموضوع مملكة سبأ مع بداية حركة الاستشراق في أوروبا التي تزامنت تقريبًا مع بداية الدراسات التوراتية الحديثة التي تعتبر أن التوراة مرجع تاريخي إلى جانب كونه مرجعًا دينيًا. ومن أهم الأبحاث في هذا الموضوع: دراسات المستشرق الانكليزي مونتغمري وات، ودراسات المستشرقين الالمان شتاينشيانور وكريمر وغوستاف روش، ودراسات المستشرقين الفرنسيين دوساسي ورامي وكاراردي فو، ودراسات الباحثة النمساوية روزفيتا ستيغنر.

(زياد منى، «سباء»، دمشق، ١٩٩٨؛ عبد المجيد همو، «بلقيس بين الحقيقة والاسطورة»، دمشق، ١٩٩٢؛ عبد العزيز موافي، «الحياة»، ٧ كانون الاول ١٩٩٩؛ زياد منى، «الحياة»، ٢١ أيار ٢٠٠١؛ أمين توفيق الطيبي، «الحياة»، ١٥ و١٦ و١٧ أيار ١٩٩٥).

مملكة حِمير (اليهودية والمسيحية والعلاقات مع الحبشة): ليس هناك، بعد، من دليل كتابي أو أثري على انتشار اليهودية في أي من مناطق جزيرة العرب خلال العصور التوراتية في القرن الرابع ق.م. فأقدم الجماعات اليهودية التي ظهرت في الجزيرة تعود إلى القرن الأول السابق على ميلاد المسيحية. وانتشار اليهودية في الجزيرة، وعلى نطاق واسع، كان في أيام حكم دولة حِمير.

المرجع التاريخي الأول حول الوجود الأول لليهود في جزيرة العرب الكاتب الجغرافي الاغريقي سترابو في المجلد السابع من كتابه الجغرافي، حيث يذكر أنه رافق الحملة الرومانية على مراكز التجارة في بلاد اليمن: أحجار كريمة وبخور وعطور كانت تباع في أسواق الشرق الاوسط وأوروبا مقابل مبالغ كبيرة من الذهب والفضة. وكانت الحملة في العام ٢٥ق.م. وبقيادة أورليوس جالوس بعد هزيمته لكليوباترا ومارك أنطوني واستيلائه على مصر. ويقول سترابو إن فرقة يهودية من يهود فلسطين كانت في عداد الحملة العسكرية، وانها استقرت في نجران بعد انسحاب الرومان. ولم يذكر سترابو وجود أية أقوام يهودية في مناطق الحجاز وعسير التي مرّت بها الحملة الرومانية، على رغم أنه تحدث بالتفصيل عن أسماء الأماكن وأنواع الاقوام التي مرّ بها، وأعطى وصفًا تفصيليًا عن أساليب حياتهم وأنواع منتجاتهم الغذائية.

وظل الوجود اليهودي في جنوب الجزيرة محصورًا في نجران لقرون عدة إلى أن اعتنق بعض ملوك حِمير الديانة اليهودية. وكان عرف جنوب الجزيرة – خصوصًا خلال القرن الرابع للميلاد ومع اعتراف الامبراطورية الرومانية بالمسيحية واعتناق الحبشة لهذه الديانة – عملية نصرنة واسعة، لا سيما على يد المبشرين الاحباش، وكان أهل نجران، رغم أنهم عاشوا جيرانًا لليهود ما يزيد على أربعة قرون، أول من استجاب للدعوة المسيحية حتى أصبح المسيحيون غالبية في هذه المنطقة وتحولت نجران إلى مركز للمسيحية في جنوب الجزيرة.

ولما كانت الدولة الرومانية تهدف إلى السيطرة على طريق التجارة والاستحواذ على الارباح الهائلة التي كان يجنيها التجار العرب في جنوب الجزيرة، فلم يستجب أهل حِمير للمسيحية وفضلوا عليها اليهودية، حيث التقى رفضهم للامبراطورية الرومانية مع رفض اليهود لها. فاعتنق التجار والزعماء اليمنيون اليهودية عن طريق يهود نجران لخشيتهم من سيطرة الرومان والأحباش على بلادهم وحرمانهم من خيرات موانئهم.

وازداد عدد اليهود في اليمن بشكل كبير عندما اعتنق ملكها يوسف أسعار، المعروف باسم ذي نواس، الديانة اليهودية في أوائل القرن السادس، فتبعه عدد كبير من قومه. وكانت المسيحية، بدأت تنتشر في اليمن ايضًا قبل ذلك بنحو قرن ونصف. ويذكر فيلوستورجيوس، مؤرخ الكنيسة الرومانية الذي عاش في القرن الرابع أن الامبراطور قسطنطين أرسل المبشرين إلى هناك، وأنهم قاموا ببناء كنيستين إحداهما في عدن والأخرى في ظفار، وأن اليهود نظّموا حملة مضادة لتحريض أهل البلاد على مقاطعة المبشرين المسيحيين، الرومان والأحباش، في الوقت الذي كانت فيه الحبشة قد اعتنقت المسيحية.

وكانت مملكة حِمير قد ظهرت قبل ذلك بنحو سبعة قرون، أي منذ بداية القرن الثاني ق.م.، وشمل نفوذها المنطقة المطلة على البحر الأحمر من اليمن غربي دولة سبأ (التي كانت تحتل في معظمها ما بات يُعرف باليمن الجنوبي)، ثم امتد نفوذها شرقًا ليشمل أراضي سبأ وحضرموت، وأخضعت كذلك منطقة نجران، وأصبحت مدينة ريدان (التي صارت تعرف بعد ذلك باسم ظفار) عاصمة لمملكة حِمير، كما صار ملك حِمير يلقب بملك سبأ وذو ريدان وحضرموت. وبحسب ما جاء في كتاب «التيجان في ملوك حِمير» لابن هشام، فإن أسعد أبو كرب ملك حمير بين ٣٨٥ و٤٢٠ كان أول مَن اعتنق اليهودية من ملوك هذه الدولة، إلا أن هذه الديانة لم تصبح وراثية بين الحميريين كما أنها لم تنتشر كثيرًا بينهم إلا بعد ذلك بأكثر من مئة عام، عندما اعتنق آخر ملوك حمير، يوسف أسعار المعروف باسم ذي نواس، اليهودية.

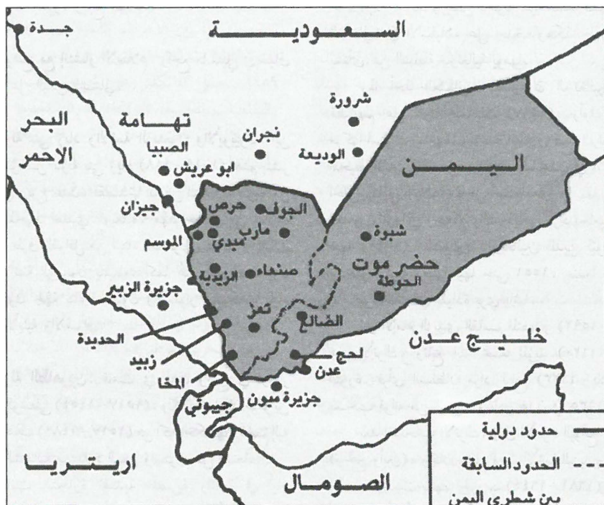
الصراع بين الأحباش والفرس على دولة حِمير: لم يتمكن ذو نواس من الصمود طويلًا أمام هجمات الأحباش الذين كانوا يغيرون على دولته بتحريض من الروم البيزنطيين رغم حلفه مع ملوك الفرس ومساعدتهم له، وسقطت دولته مع مصرعه في العام ٥٢٥، وتمكنت الحبشة من فرض سيطرتها على بلاد اليمن، وشجعت الجماعات المسيحية في البلاد وقيدّت نشاطات اليهود هناك.

واستمر الوضع على هذا النحو حتى أواخر القرن السادس، وتحديدًا إلى العام ٥٧٥ عندما قام الفرس بغزو بلاد اليمن. فانقلب الوضع تمامًا، وأصبح لليهود حرية كاملة في نشاطاتهم بينما واجه المسيحيون الاضطهاد. ومع بدء اعتناق أهل اليمن الاسلام منذ ٦٢٨، صار اليهود والمسيحيون من «اهل الكتاب» متساوين في المعاملة.

اليمن الجنوبي

(المقاطع التالية التي تؤرخ لليمن الجنوبي، وبعده اليمن الشمالي، حتى أواسط ثمانينات القرن العشرين، عن «المعجم التاريخي للبلدان والدول»، للمؤلف، ط٢، ١٩٨٥؛ وقد نقلتها حرفيًا «موسوعة السياسة» الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت، وكان المؤلف محررًا رئيسيًا فيها. والأمر نفسه بالنسبة إلى الدول والبلدان التي أوردتها تلك الموسوعة في أجزائها الصادرة بعد ١٩٨٤).

دولة قتبان ودولة حضرموت: المعروف على نحو من التأكيد أن بعض موانئ هذا الجزء من «اليمن الحالي» كان محطات للتجارة في القرون الخوالي، وأن دولتين قامتا هناك وهما دولة قَتْبان ودولة حضرموت. وكانت الأولى تقع إلى الشرق من منطقة عدن وإلى الغرب من حضرموت. وكانت عاصمتها تُمْنَع (حجر كُحْلان اليوم). ويبدو أن هذه الدولة كانت معاصرة لدولتي سبأ



الحدود بين شطري اليمن: الشمالي والجنوبي، قبل الوحدة

ومعين، وأصبحت دولة قوية حوالي سنة ٤٠٠ ق.م. وبلغت ذروة مجدها في القرن الأول ق.م.، وعُرف عنها أنها صَكّت نقدًا ذهبيًا حوالي سنة ٥٠ ق.م. وقد انتهى أمرها بعد عقود قليلة.

أما دولة حضرموت فقد قامت أولًا في الوادي المعروف بهذا الإسم، ثم اتسعت نحو الساحل من مَهَرَه وضمّت ظُفار، وكانت عاصمتها شَبْوَه. وعمّرت هذه الدولة من منتصف القرن الخامس ق.م. إلى القرن الاول للميلاد.

ومع أن دولة قتبان شغلت رقعة واسعة فإن مراكز الحياة الرئيسية فيها كانت تقوم في وادي بَيْحان ووادي حريب. وهذان الواديان يتجهان إلى الشمال نحو الصحراء بدءًا من الكتلة الجبلية المتمركزة في جنوب البلاد. ويبدو من كثرة آثار الري ومصانع المياه في تلك المناطق أن قتبان كانت من المناطق الزراعية المتقدمة في تلك الجهات.

أما عن التجارة، فقد كان هناك (القرن الاول) ثلاثة موانئ مهمة، وهي موشا (خور يري) في عُمان اليوم، وقنا (حصن الغراب) ويوديمون (في عدن). وكانت قنا من أكبر المراكز التجارية في جنوب الجزيرة، وكانت تجارتها تشمل البضائع الهندية والمصرية والافريقية. وكانت وارداتها القمح والرز والخمر والثياب والنحاس والقصدير. وكانت تصدر اللبان والمر، إذ كانا يُحملان إليها بحرًا من ظُفار، ومنها يُنقلان إلى شبوه ومنها إلى مأرب. وكانت السفن العائدة من الهند تمضي الشتاء في قِنا إذا وصلتها متأخرة بالنسبة إلى حركة الرياح.

أما عدن، فكانت مركزًا لتبادل السلع المحمولة من الصين والهند ومصر وأفريقيا. وكان البخور أهم هذه السلع سواء في الموانئ أو في المحطات التجارية البرية، لأنه كان كثير الطلب والاستعمال في كل هيكل أو معبد في العالم القديم. وفي فترة النزاع بين البيزنطيين والفرس الساسانيين، أصاب عدن ما أصاب اليمن. ومع انتشار الاسلام، واتساع رقعة تبادل السلع، احتفظت عدن بأهميتها التجارية. يذكر الجغرافي المقدسي (القرن العاشر): «وعدن بلد جليل عامر آهل حصين خفيف دهليز الصين وفرضة اليمن وخزانة الغرب ومعدن التجارات كثير القصور... معايشه واسعة... ونعمه ظاهرة».

دولة حِمير: راجع أعلاه.

الوضع مع إنتشار الاسلام: راجع ما سيلي في سياق الكلام على اليمن الشمالي.

دولة بني زياد والأئمة الزيديون والأيوبيون: ابن زياد، مؤسس دولة بني زياد (٨١٨–١٠١٩) اهتم بنشر الأمن في ربوع عدن، فقصدتها السفن التجارية لقربها من موانئ المحيط الهندي. وبعده، مهّد حسين بن سلامة الزيادي طرق القوافل من ميناء الشحر إلى عدن. وكذلك اهتم الأئمة الزيديون بالميناء، كما عُني بها الصلحيون والأيوبيون لجهة بناء الحصون والأسوار وشبكات المياه وإقامة الأبنية والأسواق.

دولة الطاهريين: قامت في عدن ولحج في أواخر القرون الوسطى (١٤٥٤–١٥١٧)، وكان السلطان عامر بن عبد الوهاب (١٤٨٩–١٥١٧) من أكبر حكامها، فضمّ إليه المنطقة الشمالية من بلاد اليمن واستولى على صنعاء.

كانت التجارة الهندية–المصرية رائجة في أيام الطاهريين، وكانت عدن إحدى قواعدها الكبرى. وقد وصف دوراتو بربوزا (رحّالة برتغالي) عدن في أواخر عهد الطاهريين، فقال إنها من أكثر بلدان العالم تجارة، وإن تجارها من أكثر التجار ثراء، وإن السفن المختلفة الأنواع والاحجام كانت تقصدها من جميع البقاع: من جدّة محملة بالبضائع الاوروبية والمصرية والسورية، ومن موانئ ساحل افريقيا الشرقي، من زيلع وبربرة وسفالا وكلوه محمّلة بالمواد الغذائية وسبائك الذهب والفضة والعاج وريش النعام، ومن موانئ الهند وجزر الهند الشرقية محملة بالطيوب والتوابل. وبلغ من اهتمام السلطان عامر بعدن انه كان يقصدها في أوقات الرياح الموسمية ليشرف بنفسه على خروج القافلة البحرية إلى الهند.

البرتغاليون والعثمانيون والزيديون واليوافع: فقدت عدن الكثير من أهميتها التجارية بعد أن وصل البرتغاليون إلى المحيط الهندي وأخذوا يبنون هناك محطاتهم وموانئهم التجارية. ولكنها استمرت على قدر كبير من الأهمية الاستراتيجية، بحيث حاول البرتغاليون الاستيلاء عليها لتكون مدخلهم إلى البحر الأحمر (١٥١٣) لكنهم فشلوا. ومع أن أمير عدن سمح للقائد البرتغالي في ١٥١٦ بدخول عدن، إلا أنه عاد ورفض دخوله ثانية عندما فشل (القائد البرتغالي) في الاستيلاء على جدة. وهكذا ظلت المدينة بمنأى عن السلطة البرتغالية يومها.

ولما أخذ العثمانيون يقارعون البرتغاليين، بعد قضائهم على دولة المماليك (١٥١٧)، رأوا في عدن مركزًا استراتيجيًا مهمًا وقاعدة انطلاق ضد البرتغاليين في المحيط الهندي. فاحتل سليمان باشا عدن في ١٥٣٨، ثم احتل كامل البلاد ودخل صنعاء في ما بعد. إلا أن العدنيين ثاروا في وجه الأتراك وذبحوا أفراد الحامية التركية فيها (١٥٤٠) مستعينين بالبرتغاليين الذين لبّوا الطلب ودخلوا المدينة وظلّوا فيها حتى ١٥٥١، عندما استعادها الاسطول العثماني بقيادة بري باشا.

ثار الإمام الزيدي القاسم المنصور (١٥٩٢–١٦٢٠) على الأتراك، وتابع ابنه محمد المؤيد (١٦٢٠–١٦٥٤) الثورة. فرأى السلطان مراد الرابع (١٦٢٣–١٦٤٠) أن يسحب قواته من اليمن، وغادر عدن في ١٦٣٥.

بعد انسحاب الاتراك، تولى الأمراء اليوافع أمر عدن (ولحج وأبين)، وكان بينهم وبين الأئمة اليزيديين تنافس وعداء. فنشبت بينهم الحروب (١٦٤٤–١٦٨١)، وانتهى أمر عدن بأن أصبحت نهبًا بين أمراء القبائل.

وجاءت بريطانيا: أصبحت عدن، بسبب الحروب بين قبائلها وفقدان أهميتها التجارية بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، منذ مطلع القرن السابع عشر، «مدينة بدون تجارة»، مع أنها قبل قرن واحد كانت تعج بالتجار وتزدحم بالوسطاء وتكتظ أسواقها بالمتاجر.

ومع ذلك، فقد ظلّت أهميتها الاستراتيجية على حالها، بل ازدادت بسبب قيام شركة الهند الشرقية التجارية (الانكليزية)، التي كانت قد أخذت توسّع من نطاق أعمالها في الهند وما إليها، في دفع بريطانيا إلى أن يكون لها موطيء قدم في عدن. وكانت الشركة قد جرّبت بناء محطة لها في جزيرة بريم وفشلت بسبب قلة المياه، وحاولت كذلك ابتياع جزيرة سوقطرى للغاية نفسها.

وبعد أن احتل نابوليون مصر (١٧٩٨)، نشطت بريطانيا في المنطقة لكي تبقي لها «طريق الهند» سالكة.

بريطانيا تحتل عدن (١٨٣٩): لما أصبح محمد علي، عام ١٨٣٣، سيّد مصر والسودان ونجد والحجاز واليمن

الشمالي، ازداد نشاط بريطانيا التي خشيت أن يعود نفوذ فرنسا إلى المشرق العربي بسبب ما كان بينها وبين محمد علي من تقارب سياسي. وانتهى الأمر ببريطانيا إلى احتلال عدن في ١٨٣٩. فأصبحت المدينة قاعدة عسكرية مهمة لها. وكان من جرّاء ذلك أن عادت إلى عدن أهميتها التجارية، وازداد عدد سكانها. فعدن، التي قدر عدد سكانها في القرن السابع عشر بنحو ٣٠ ألف نسمة (وثمة مَن يرى أن هذا العدد مبالغ فيه) كان يقطنها في ١٨٣٨، أي قبل شهور من الاحتلال، بين ٦٠٠ و٨٠٠ شخص فقط، فوصل عدد سكانها سنة ١٨٤٢ إلى ١٦٥٨٧ نسمة.

معاهدات استعمارية: خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (وتحديدًا بين ١٨٨٢ و١٩١٤)، عقدت بريطانيا معاهدات مع شيوخ القبائل وسلاطين المناطق الواقعة إلى شرق عدن على نحو ما فعلت في الخليج. ومهما اختلفت التسميات السياسية والادارية لنظام حكم هذه المناطق إبان الوجود البريطاني، فعدن وجوارها كانا يُداران على أنهما مستعمرتان بريطانيتان. وحريّ بالذكر أن الإمام يحي حميد الدين (١٩٠٤–١٩٤٨) الذي كان يحكم اليمن الشمالي كان يطالب دومًا بعدن والمحميات المجاورة، أي اليمن الجنوبي، على أنها جزء من اليمن التاريخي، إلى أن عقدت بريطانيا معه معاهدة في ١٩٣٤ لتنظيم العلاقات بين القسمين اليمنيين. لكن ابنه، الإمام أحمد (١٩٤٨–١٩٦٢) عاد إلى المطالبة باليمن الجنوبي، وقد انتهى حكمه دون أن تصل المفاوضات والمناوشات إلى نتيجة.

ثورة استقلال: في غضون ذلك، خطت بريطانيا خطوة في اتجاه تغيير شكل أو نظام استعمارها. فضمّت المحميات التابعة لها في اتحاد هو «اتحاد الجنوب العربي»، وضمّت عدن نفسها إليه في ما بعد (١٩٦٣). وتزامن هذا التطور مع رغبة في الاستقلال كانت قد تأصلت في نفوس العرب الجنوبيين. فاشتعلت ثورة في ١٩٦٣، واشتدت عنفًا في ١٩٦٥. وكان لقيام نظام الجمهورية (١٩٦٢) والحرب الأهلية في اليمن الشمالي ووجود الجيش المصري والنفوذ الناصري هناك أثر كبير في نشاط ثورة اليمن الجنوبي الاستقلالية.

فبين تشرين الاول ١٩٦٣ وتشرين الثاني ١٩٦٧، كان جنوب شبه الجزيرة العربية مسرحًا لمعارك عنيفة بين الوطنيين والقوميين العرب من جهة والبريطانيين من جهة ثانية، وفي ما بين الأطراف القبلية. وقد حدّدت هذه الفترة التطورات اللاحقة التي عرفها اليمن الجنوبي. فمنذ ١٩٥٩، عمل الانكليز على تجميع أغلب «الامارات والسلطنات المحمية» في اتحاد فدرالي تمهيدًا لاعطائها الاستقلال في وقت لاحق. وقد رفض بعض الامراء والسلاطين المتمسكين باستقلالهم المنفرد هذا الحل، كما رفضه القوميون الذين رأوا فيه مناورة بريطانية بهدف خلق كيان جنوب يمني مختلف عن الشمال يقضي على حلمهم بإعادة تكوين اليمن الموحد الأكبر.

وعلى أثر أحداث اليمن الشمالي التي أدّت إلى إعلان «الجمهورية العربية اليمنية» في صنعاء في ايلول ١٩٦٢، تجمّع القوميون في المناطق الجنوبية في جبهة واحدة هي «جبهة التحرير الوطني»، وأصلوا الاحتلال البريطاني نضالًا مسلحًا ابتداءً من تشرين الاول ١٩٦٣، معتمدين أساسًا على المناطق الريفية. وفي بداية ١٩٦٦، تأسست «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» التي ارتكزت أساسًا، وبعكس الاولى، على دعم الاحزاب السياسية والنقابات.

استقلال وحرب أهلية: وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، أعلن استقلال اليمن الجنوبي. ونشبت، مع هذا الاعلان، حرب أهلية بين الجبهتين، كانت الغلبة فيها لجبهة التحرير الوطني. فلجأ قادة «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» إلى مصر واليمن الشمالي. ومع استسلام جبهة التحرير الوطني السلطة (١٩٦٧)، لجأ أغلب الأمراء والسلاطين إلى المملكة العربية السعودية.

اجتاحت الجبهة المذكورة، في السنتين الاولين من حكمها، أزمة خطيرة كان من نتيجتها أن جناحها اليساري بقيادة عبد الفتاح اسماعيل وسالم ربيّع علي توصل، في حزيران ١٩٦٩، إلى إبعاد الجناح المعتدل الذي كان يتزعمه رئيس الدولة قحطان الشعبي، في حين كان اللاجئون إلى السعودية واليمن الشمالي مستمرين في محاولاتهم الفاشلة غزو اليمن الجنوبي وإسقاط نظامه ذي الاتجاه الاشتراكي اليساري.

وفي السنوات التالية، عادت الخلافات لتطال الفريق الحاكم نفسه الذي انقسم بين جناح سالم ربيّع وجناح عبد الفتاح اسماعيل. وجاء اغتيال الرئيس اليمني الشمالي الغشمي (حزيران ١٩٧٨) والاتهامات التي أطلقتها صنعاء ضد نظام اليمن الجنوبي ليفتح الباب لنزاع معلن ودموي

بينهما. فكان رئيس الدولة سالم ربيّع من أنصار التعاون مع البلدان العربية المحافظة وغير متحمس للاجراءات الاشتراكية التي كانت قد بدأت تطبق في البلاد والتي يقف وراءها خصمه عبد الفتاح اسماعيل. وبعد معارك في شوارع العاصمة عدن كانت الغلبة لإسماعيل، فاعتقل ربيّع وأُعدم.

عبد الفتاح اسماعيل: صفا الجو لعبد الفتاح إسماعيل. فأسس، في تشرين الاول ١٩٧٨، الحزب الاشتراكي اليمني الذي ارتكز على «الاشتراكية العلمية» وهيمن على كل مؤسسات الدولة، وكان اسماعيل أمينه العام ورئيس الدولة في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية واليمن الجنوبي (منذ ١٩٧٦) بقيت الصلات بين قادة البلدين محفوفة بالحذر والريبة. وأما العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية، فزاد اسماعيل منها رسوخًا. وإبان النزاع الصومالي–الإثيوبي في أوغادن (١٩٧٨)، قدّم قادة اليمن الجنوبي كل دعمهم لإثيوبيا. وفي تشرين الاول ١٩٧٩، وقعوا إتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي لمدة عشرين سنة. أما مسألة وحدة اليمنين، الجنوبي والشمالي، فركّز عليها دستور اليمن الجنوبي، وكذلك ركّزت عليها المبادئ الاساسية للحزب الاشتراكي اليمني. لكن الممارسة العملية (سواء في اليمن الشمالي أم في اليمن الجنوبي) كانت تظهر العكس، على الرغم من توقيع اتفاق مبدئي على الوحدة في الكويت في آذار ١٩٧٩، والذي أنهى نحو شهر من النزاع الحدودي المسلح بين القطرين اليمنيين.

علي ناصر محمد: في ٢١ نيسان ١٩٨٠، حلّ علي ناصر محمد محل عبد الفتاح إسماعيل على رأس الدولة والحزب الاشتراكي. وكان علي ناصر رئيسًا للحكومة منذ ١٩٧١. وجاء هذا التغيير من ضمن التوجه العام للنظام «الماركسي–اللينيني» في اليمن الجنوبي (النظام الوحيد في العالم العربي). وأعلن الزعيم السوفياتي بريجنيف، في اليوم التالي، عن استمرار معاهدة التحالف بين الاتحاد السوفياتي واليمن الجنوبي.

وفي ١٩ آب ١٩٨١، وقّع علي ناصر محمد والزعيم الليبي معمر القذافي والرئيس الأثيوبي منغيستو هايلي مريام معاهدة تعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وجاءت ردود الفعل على هذه المعاهدة، أول ما جاءت، من وزارة الخارجية المصرية التي اعتبرت أن موسكو «تعمل لتطويق شمال–شرقي افريقيا».

وفي تشرين الثاني ١٩٨٢، وقّع اليمن الجنوبي وسلطنة عُمان (بعد وساطة ناجحة من الكويت) في الكويت اتفاقًا ينهي ١٥ عامًا من القطيعة بينهما. وفي الأشهر الأولى من ١٩٨٣، تحرّك اليمن الجنوبي على جبهة دول الصمود والتصدي العربية.، فزار ياسر عرفات عدن، كما قام علي ناصر محمد بزيارات إلى ليبيا والجزائر وسورية.

وفي شباط ١٩٨٤، وفي نهاية محادثات بين الرئيسين اليمني الجنوبي واليمني الشمالي (علي ناصر محمد وعلي صالح)، اتُفق على متابعة الجهود لتوحيد دولتيهما. وكان الرئيسان اشتركا في رئاسة اجتماع للمجلس اليمني الأعلى الذي تألف عام ١٩٧٩ للإشراف على برنامج توحيد الدولتين. ومن جهة ثانية، تلقى الرئيس علي ناصر محمد، مرارًا، دعمًا سوفياتيًا لوساطة عدن بين دمشق وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما قام بزيارة موسكو (تشرين الاول ١٩٨٤) وبولندا (تشرين الثاني ١٩٨٤). وعلى هذا الصعيد، أكّد علي ناصر، أثناء استقباله ياسر عرفات في ٢٧ كانون الاول ١٩٨٤، على أهمية ارتقاء فصائل المقاومة الفلسطينية وحل خلافاتها على قاعدة اتفاق عدن–الجزائر، وضرورة تصحيح العلاقة بين سورية والمنظمة على قاعدة النضال المشترك ضد اتفاقات كامب دافيد ومشروع الرئيس الاميركي ريغان. وجدّد علي ناصر موقف بلاده المؤيد للمبادرة السوفياتية لتسوية الصراع في الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي يضمن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي.

أبرز أحداث ١٩٨٥–١٩٩٤: وكانت العناوين الأساسية لتاريخ اليمن الجنوبي الراهن بين سنوات ١٩٨٥–١٩٩٤: إعادة علاقاته الدبلوماسية مع سلطنة عُمان بعد قطيعة بسبب دعم اليمن الجنوبي لثورة ظُفار (١٩٨٥)؛ محاولة انقلاب فاشلة (١٣ كانون الثاني ١٩٨٦)؛ إجلاء ٦٨٣٢ أجنبيًا عن طريق البحر (١٦–٢٤ كانون الثاني ١٩٨٦)؛ إطاحة علي ناصر محمد وهربه إلى اليمن الشمالي (٢٤ كانون الثاني ١٩٨٦)، واندلاع حرب أهلية بلغ عدد ضحاياها تسعة آلاف قتيل بينهم عبد الفتاح إسماعيل، ولجوء عدد من القادة (بينهم علي عنتر) ونحو عشرة آلاف شخص إلى اليمن الشمالي.



علي ناصر وعبد الفتاح اسماعيل

وفي آذار ١٩٨٨، تكررت حوادث الحدود مع اليمن الشمالي. وفي تلك السنة بدأ التنقيب عن النفط في اليمن الجنوبي.

وفي ١٩٩٠، بدأ اليمن الجنوبي اتصالاته بالولايات المتحدة.

وفي ٢١ أيار ١٩٩٤، أعلن اليمن الجنوبي انفصاله عن اليمن الشمالي (بعد وحدة دامت أقل من أربعة أعوام)، وبعد حرب أهلية هُزم فيها الانفصاليون وأعيدت الوحدة (٧ تموز ١٩٩٤).

اليمن الشمالي

في التاريخ القديم والوسيط: يبدو أن مصر كان لها اتصال تجاري بالمنطقة المسماة «بونت» (أو «بون») منذ الألف الثالث ق.م. ويكاد الباحثون يجمعون على أن «بونت» تشمل الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية والسواحل الشمالية من القرن الافريقي. والمؤكد، على ما يظهر في نقوش الدير البحري في طيبة في مصر العليا، ان مصر كانت لها تجارة رابحة مع «بونت» منذ أواسط الألف الثاني ق.م. وأما عن تاريخ «بونت» نفسها فلا يزال المؤرخون يجهلون تاريخها السابق على العام ٩٠٠ق.م.

إن الرقعة التي تشغلها المناطق الشمالية من اليمن الحالي (أي اليمن الشمالي) قامت فيها دول ثلاث في الفترة الممتدة بين ٩٠٠ق.م. و٣٠٠، وهي:

١ – دولة معين، قامت في منطقة الجوف وكانت عاصمتها قرناو (وهي خربة معين اليوم)، ومن مدنها الكبرى يثيل (براقش اليوم) التي كانت مركزًا دينيًا كبيرًا. وقد دامت دولة معين من حوالي القرن الثامن ق.م. إلى سنة ١١٥ق.م.

٢ – دولة سبأ، من القرن التاسع ق.م. إلى ١١٥ق.م. وتمركزت حول سبأ، ثم اتسع سلطانها بحيث شمل جنوب الجزيرة بكامله تقريبًا. وكانت عاصمتها سرواح أولًا، لكن منذ حوالي سنة ٦١٠ق.م. صار الأمر لمأرب التي انتقل إليها مركز الحكم، وهي مشهورة بسدّها



من اليمين: القيادي في الحركة الوطنية اللبنانية محسن ابراهيم، علي ناصر محمد، والقائدان الفلسطينيان حواتمه وجورج حبش

وفي شباط ١٩٨٦، أصبح حيدر أبو بكر العطاس رئيسًا لـ«مجلس الشعب الأعلى»، وياسين سعيد نعمان رئيسًا للحكومة.

في ١١ تشرين الاول ١٩٨٧، وقعت اشتباكات حدودية مع سلطنة عُمان (٨ قتلى)؛ وفي ١٢ كانون الاول ١٩٨٧، صدر حكم بإعدام الرئيس السابق محمد علي ناصر (لاجئ في اليمن الشمالي) و١٤ من محازبيه، ونُفّذ الحكم بخمسة منهم في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٧.

(راجع مطلع «النبذة التاريخية»، وباب «مدن ومعالم»).

٣- دولة حِمير التي ضمت «اليمنين»، الشمالي والجنوبي، وكانت عاصمتها ظفار، وضمت إليها دولتي معين وسبأ، وكانت أوسع دول اليمن نفوذًا. ولما تهدّم سدّ مأرب نهائيًا في أواسط القرن السادس للميلاد. وكذلك نتيجة للنفوذين الحبشي والفارسي ونزاعهما، انتهت دولة حِمير (راجع مطلع «النبذة التاريخية»، و«اليمن الجنوبي» أعلاه، وباب «مدن ومعالم»).

إقتصاد الدول الثلاث (سدّ مأرب): هذه الدول، وخصوصًا منها الدولة الأخيرة (دولة حِمير)، كان عمادها الاقتصادي التجارة والزراعة. والزراعة اليمنية، في تلك الايام الخوالي، كان اعتمادها على الاستفادة من المدرجات (الجلول) على سفوح الجبال وفي الهضاب، وهو أمر لا يزال قائمًا، وإلى حدّ ما، إلى الآن، كما أنه معروف في المناطق الجبلية المماثلة والقليلة المساحات الصالحة للزراعة كما هو الحال في لبنان وفلسطين، ويعتمد على الانتفاع من مياه الأمطار وبناء سدود تحفظ المياه خلفها فتوزّع حسب الحاجة. وأشهر سدّ في تاريخ اليمن القديم، بل في تاريخ المنطقة القديم، هو سدّ مأرب.

وقد ظلّ العالم الحديث لا يعرف عن مأرب وسدّها سوى ما روته الأسطورة والروايات حتى القرن الماضي، عندما تمكن ثلاثة زوار أوروبيين من الوصول إلى مأرب بين سنتي ١٨٤٣ و١٨٩٤ فوضعوا وصفًا له. لكن الدراسة العلمية لمأرب وسدّها فتعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين. ففي سنة ١٩٤٧ قام أحمد فخري بدراسة للمنطقة ونشر نتيجة أبحاثه في القاهرة (١٩٥١-١٩٥٢). إلا أن التنقيب الأثري الدقيق المبني على الرفش والمعول وآلة المسح والمعرفة التقنية الدقيقة لم تعرفه منطقة مأرب إلا بدءًا من أواسط خمسينات القرن العشرين (راجع باب مدن ومعالم).

أما التجارة، وهي العماد الاقتصادي الأهم للمنطقة، فكانت تقوم على تزويد البلاد الواقعة إلى الشمال منها (من بلاد الرافدين إلى ديار الشام إلى حوض البحر المتوسط) بالبخور الذي كان يستعمل في المعابد، والذي كانت تجارته حكرًا على العرب الجنوبيين. ومع أن اهتداء هِبّالوس، في القرن الاول للميلاد، إلى سرّ الرياح الموسمية، الأمر الذي مكّن السفن الغربية من اجتياز المحيط الهندي دون التوقف في موانئ جنوب الجزيرة، فكسر بذلك الاحتكار التجاري العربي لهذا المنتوج، إلا أن العرب عادوا إلى السيطرة على التجارة البحرية الهندية وحافظوا عليها في القرون الثلاثة السابقة لظهور الاسلام.

ومع أن التجارة كانت مصدر الثروة الرئيسي في اليمن، إلا أن الزراعة كان لها أهمية كبرى، لأنها كانت تزوّد سكان الجنوب العربي بالمواد الغذائية الأساسية وبحاجته من الحبوب. كما أن اليمن عرف صناعات كثيرة، ساعده على ذلك غناه بالحجارة الصالحة للبناء، وبرخام الألبستر الشفاف الذي يُعرف في اليمن باسم «القمرية».

الرومان واليهودية والمسيحية: بين ٢٧ق.م. و١٤م، أراد أغسطوس قيصر ان يضم اليمن إلى الامبراطورية الرومانية لكي يسيطر على مراكز التجارة وطرقها البرية خصوصًا. فكانت حملة العام ٢٤ق.م. لاحتلال البلاد. ولكن الحملة فشلت في احتلال «ماريبا» (مأرب) مع انها وصلت إلى أطراف اليمن.

ويبدو أن بعض ما كان لسبأ من قبل عاد إليها أيام دولة حِمير، وأهم ما حدث في ايامها وقبل مجيء الاسلام:

١- انتشار المسيحية في بعض أرجاء اليمن، وكانت نجران أكبر مراكزها. ويؤكد المؤرخون أن المسيحية التي وصلت إلى تلك الأصقاع كانت على المذهب النسطوري (الذي جاء عن طريق الحيرة وعن طريق الأحباش)، ومذاهب أخرى أقل أهمية جاءت عن طريق الرومان.

٢- احتلال الأحباش لليمن لفترة قصيرة في القرن الرابع.

٣- وصول اليهودية إلى اليمن (مع الحملة الرومانية)، وانتشارهم خصوصًا في القرن الخامس.

٤- تنافس الفرس الساسانيين والبيزنطيين على احتلال اليمن، ومجيء الأحباش المسيحيين (من مملكة أكسوم)، يدعمهم البيزنطيون، لنصرة المسيحيين الذين كانوا يضطهدون في نجران، واحتلالهم اليمن (حوالي العام ٥٢٥).

٥- قيام الحاكم الحبشي أبرهة بالمحاولة الأخيرة لإصلاح سدّ مأرب قبل أن يُهمل نهائيًا. وأبرهة هذا هو صاحب الحملة على مكة في عام الفيل.

٦- نجاح الساسانيين في إخراج الأحباش من اليمن واحتلالها (٥٧٥)، وظلّوا حكامها إلى الفتح الاسلامي،

حيث أصبحت جزءًا من الدولة العربية الاسلامية الجديدة.

الاسلام ودوله في اليمن: دخل الاسلام اليمن في عهد الرسول. ومذاك أصبحت البلاد جزءًا من الكيان الديني–السياسي الكبير، فأصابها ما أصابه.

ولما دبّ الضعف في الخلافة العباسية، ظهرت في اليمن دويلات مستقلة. وقد ساعد على ذلك تقسيم اليمن الطبيعي الذي فصل أجزاءها الواحد عن الآخر. فظلّت للقبائل كياناتها الاجتماعية التي انضافت إليها، مع مرور الزمن، الخلافات المذهبية. فالإمامة الزيدية، على سبيل المثال، قامت في شمال المنطقة الجبلية، فيما اتخذ الاشراف السليمانيون شمال تهامة مرتكزًا لسلطانهم. هذا بالاضافة إلى دعوات تعتمد الاصل العرقي. ففي الهضبة كان العرق اليمني الأصلي (القحطاني) يتكتل ضد بني زياد الذين اعتمدوا على العنصر الفارسي، أو ضد بني نجاح الذين كان الأحباش يساندونهم. وقد ظهرت دول مختلفة في اليمن إجمالها في ما يلي:

١– دولة بني زياد (٨١٨–١٠١٩)، وقد استقر حكمها أخيرًا في صنعاء. لكن الضعف دبّ في دولتهم، فثار عليهم عمالهم، ثم انتزع الزيديون سلطانهم.

٢– الإمامة الزيدية. مؤسس دولتهم الإمام الهادي (٨٩٣–٩١١)، مع أن وجودهم في اليمن سبق ذلك بنحو ثلاثين سنة. وقد كانت صُعْدَة عاصمتهم. والمذهب الزيدي من المذاهب الشيعية، لكنه أقرب الفرق الشيعية إلى السنّة. وقد توسّع الزيديون في أجزاء اليمن، لكنهم لم يستطيعوا أن يستولوا على البلاد جميعها في وقت واحد. على أن الإمامة الزيدية ظلّ لها وجودها وكيانها في اليمن إلى سنة ١٩٦٢ رغم جميع ما أصابها من شدائد وفواجع على يد العثمانيين إبان احتلالهم للبلاد.

٣– الدولة الصليحية (١٠٤٧–١١٣٨) التي شُغلت بالحروب والفتن والثورات (خصوصًا حروبهم مع القرامطة ٩٠٥–٩١٥). وقد أعلنت هذه الدولة ولاءها للخلافة الفاطمية أيام المستنصر بالله ١٠٣٦–١٠٩٤. وكان من آثار قيام هذه الدولة تثبيت المذهب الاسماعيلي، كما انها حاولت توحيد اليمن. ولأنها كانت موالية للفاطميين فقد انتقل ولاء اليمن معها من العباسيين في بغداد إلى الفاطميين في القاهرة. كما والت وأيدت الدولة الايوبية خصوصًا لجهة سياسة الأيوبيين في توحيد دول حوض البحر الأحمر.

٤– الدولة الأيوبية (١١٧٤–١٢٢٩)، فقد أرسل صلاح الدين أخاه توران شاه، فأقام للأيوبيين دولة استولت على أكثر المناطق اليمنية.

٥– الدولة الرسولية (١٢٢٩–١٤٥٤) التي قامت على أنقاض الدولة الايوبية، ولكنها سارت على نهجها. وقد نجحت في فترات قوتها في توحيد أغلب أقاليم اليمن تحت سيطرتها، وكان لها علاقات تجارية واسعة مع البلدان المختلفة حتى الصين شرقًا.

٦– الدولة الطاهرية (١٤٥٤–١٥١٧) وهي، مثل الأيوبيين والرسوليين، دولة سنّية وآخر هذه الدول، وبدأت في لحج وعدن، وحاولت توحيد اليمن. ومع ذلك فقد ظل اليمن مقسمًا بين الأئمة الزيديين في المنطقة الجبلية الشمالية والطاهريين حتى أيام عامر بن عبد الوهاب (١٤٨٩–١٥١٧) الذي نجح إلى حد كبير في ضمّ البلاد تحت سلطانه. وفي ايامه كانت عدن من أكثر مدن العالم تجارة.

البرتغاليون: في مطلع القرن السادس عشر، دخل البرتغاليون العالم العربي الاسلامي من الباب الخلفي، فتغير بذلك الميزان السياسي والتجاري.

أما التغير في الميزان التجاري فبدا واضحًا في سيطرة البرتغاليين سيطرة تكاد تكون تامة على تجارة التوابل والأبازير والأفاويه والطيوب من الهند وما وراءها بحيث أصبحت هذه المتوجات تُنقل إلى أوروبا رأسًا عن طريق رأس الرجاء الصالح.

وأما الميزان السياسي فقد تبدّل ايضًا لأن البرتغاليين الذين اتخذوا من غوا (في الهند) قاعدة سياسية وعسكرية بحرية لأعمالهم الحربية استولوا على مدن خليج عُمان والخليج العربي–الفارسي، ولكنهم فشلوا في الاستيلاء على مداخل البحر الأحمر. وقد حاول سلطان المماليك الغوري (١٥٠١–١٥١٧) أن يقف في وجههم ويلاحقهم حتى في المحيط الهندي، ولكنه فشل في درء خطرهم التجاري في المحيط، في حين كان السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري (١٤٨٩–١٥١٧) منشغلًا في حروبه الداخلية، فلم ينتبه للخطر البرتغالي إلا في عام ١٥٠٧؛ فأعدّ حملة بحرية يمنية كانت فريسة سهلة للبرتغاليين، حتى أنه عجز عن الدفاع عن سواحله أمام الغزوات البرتغالية.

العثمانيون واستقلال وحروب داخلية: في غمرة هذه الأحداث هاجم الجيش العثماني، بقيادة السلطان سليم الاول، المماليك وانتصر عليهم وقضى على دولتهم (١٥١٧). فوقع عبء مقارعة البرتغاليين على عاتق الدولة العثمانية. وكان ان انتهى أمر الدولة الطاهرية في اليمن في الوقت نفسه، وذلك بمقتل السلطان عامر بن عبد الوهاب على أيدي المماليك الذين كان آخر عمل حربي توسعي قاموا به إحتلال اليمن (١٥١٧).

ولما قضى سليم الاول على دولة المماليك رأى الأمير اسكندر المملوكي، الذي كان عين حاكمًا على اليمن، ان ينضم إلى الحكم الجديد. ولذلك أعلن في صنعاء خضوعه للسلطان العثماني. وفي الاثناء كانت تدور معارك بحرية ضد البرتغاليين، ومعارك برية على أرض اليمن بين العثمانيين وأنصارهم وبين السلطات المحلية وأقواها الإمامة الزيدية. ويمكن القول إجمالًا إنه خلال الفترة الممتدة من ١٥١٧ إلى ١٥٣٨ كانت للعثمانيين السلطة على منطقة سواحل البحر الأحمر ومركزها زبيد (واستولى العثمانيون في الجنوب على عدن والشجر) فيما ظلت جهات اليمن الداخلية تحت حكم الأئمة الزيديين.

أما السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦) فكان حريصًا على ضم اليمن إلى السلطنة، لأهمية البلاد الاستراتيجية والتجارية. فأرسل في ١٥٣٨ حملة لدعم الحامية العثمانية المتبقية في اليمن. وقد تمّ للعثمانيين في ١٥٥٥ الاستيلاء على البلاد ساحلًا وجبلًا نتيجة للانتصارات العسكرية التي حققها الوالي أزدمر باشا (١٥٤٩–١٥٥٥). إلا أن هذه السلطة تدهورت بين ١٥٥٦ و١٥٦٨ بسبب الحروب التي شنها الزيديون وغيرهم على العثمانيين وتراخي الادارة العثمانية المركزية خصوصًا بعد وفاة سليمان القانوني، فعادت السلطة العثمانية وانحسرت في سواحل البحر الأحمر. لكن العثمانيين عادوا إلى «فتح اليمن ثانية»، وتمّ لهم ذلك بين ١٥٦٩ و١٥٧١، وتوطدت سلطتهم حتى ١٥٩٧ على الرغم مما تعرضوا له من غزوات قبلية لم تهدأ. وفي ١٥٩٧، ثار الإمام القاسم (١٥٩٢–١٦٢٠) على العثمانيين، واستمر القتال سجالًا بين الفريقين إلى أن انتهى بخروج العثمانيين من اليمن (١٦٣٥) وعودة الإمامة الزيدية إلى السيطرة على البلاد.

هكذا، فإن السيطرة العثمانية لم يستقر لها الوضع اليمني، فكانت تضطر إلى نقل عاصمتها بين صنعاء وزبيد وتعز؛ وان الإمامة الزيدية ظلّت لها جذور قوية في البلاد رغم ما كانت تصاب به من انكسار أمام العثمانيين. ولذلك تمكنت في نهاية المطاف من الفوز بإخراج العثمانيين (١٦٣٥) وحكم اليمن ولو لفترة محدودة.

ترك العثمانيون في اليمن آثارًا عمرانية جديرة بالذكر. فقد بنوا الكثير من المساجد في صنعاء وتعز، ومهّدوا بعض طرق القوافل، وأقاموا محطات للمسافرين والتجار، واليهم يعود إدخال الاسلحة النارية إلى اليمن. إلا أنه من الصعب أن نجد آثارًا ثقافية واضحة للعثمانيين هناك، وكان ذلك بسبب النهج العثماني العام إزاء الثقافة في مختلف أرجاء امبراطوريتها.

١٨٣ سنة (١٦٣٥–١٨١٨) قضاها اليمن مستقلًا عن الحكم الأجنبي، ولكنه مضرّج بدماء الخلافات والحروب القبلية المتواصلة.

وفي ١٨١٨، احتلت اليمن قوات محمد علي باشا باسم العثمانيين ومدعومة منهم. وظلّت هذه القوات هناك حتى العام ١٨٤٠، في حين استمرت السلطة العثمانية وتقلصت وانحصرت في الحديدة بدءًا من ١٨٤٩. ثم عاد العثمانيون واحتلوا اليمن في ١٨٧٢. وظلت البلاد تعترف بسلطانهم حتى اتفاقية مودرس بين تركيا والحلفاء عند انتهاء الحرب العالمية الاولى (١٩١٨). ولكن عمليًا، كان الزيديون قد بدأوا يصلون الاتراك الثورة بدءًا من ١٨٩١. وفي ١٩١١ عقد الإمام يحي حميد الدين (١٩٠٤–١٩٤٨) إتفاق «دعان» مع الدولة العثمانية، أقرّ فيها الاتراك بنوع من استقلال ذاتي موسّع لليمن. ومع هزيمة تركيا (١٩١٨) أصبح الاستقلال ناجزًا وتامًا.

حكم الإمام يحي حميد الدين من ١٩٠٤ إلى ١٩٤٨: عاش اليمن طوال هذه المدة في عزلة عن العالم وفي حجاب كثيف. فكان إمامًا محافظًا إلى أقصى الحدود، وحكم بقبضة من حديد، ولم يعن بأي من النواحي الاجتماعية أو الصحية أو التربوية أو الاقتصادية لا تطويرًا ولا إنماء، وكان همّه منصرفًا إلى الإفادة من الخلافات القبلية لتدعيم سلطانه وتقوية مركزه مع العالم الخارجي. فعقد معاهدة مع العراق في ١٩٣٠، وهي أول معاهدة عقدها مع دولة عربية، وتتكون من ثلاث مواد فقط، وابتغى منها اعتراف العراق باليمن والتأكيد على السلم والصداقة الوطيدة بين البلدين. وفي ١٩٣٤، عقد معاهدة



الإمام بدر

الطائف مع السعودية، بعد حرب بين البلدين على أثر تشجيعه لحاكم عسير على إعلان الثورة على المملكة السعودية انتهت بزوال عسير كوحدة إدارية-سياسية واندماجها في إطار المملكة العربية السعودية. وكانت معاهدة مفصلة تتعلق بالحدود الشمالية لليمن والقبائل والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وعقد معاهدة حسن جوار مع إثيوبيا في ١٩٣٥. أما المعاهدات التي عقدها مع الدول الأجنبية فقد كان هدفها الاعتراف باستقلال اليمن ومن ثمّ بوجوده هو على رأس السلطة فيه، وتنظيم العلاقات التجارية بين بلاده والبلاد الأخرى. فقد عقدت معاهدات بينه وبين ايطاليا (١٩٢٦) والاتحاد السوفياتي (١٩٢٨) وهولندا (١٩٣٣) وبريطانيا (١٩٣٤) وفرنسا (١٩٣٦) وبلجيكا (١٩٣٦). ومن هذه المعاهدات إثنتان تستحقان اهتمامًا خاصًا: مع الاتحاد السوفياتي باعتبارها الأولى التي يعقدها بلد عربي مع الاتحاد السوفياتي، ومع بريطانيا التي كان المقصود منها وضع حد للخلاف المستمر بين الإمام يحي وتلك الدولة حول رغبة الإمام في استعادة عدن التي كانت محمية بريطانية.

إغتيال الإمام يحي (١٩٤٨): تضايق كثيرون في اليمن من حكم الامام وطبيعة سلطته وعزلة البلاد وتأخرها. فتشكلت معارضة يمنية شمالية متأثرة بأوساط الحكم في عدن (اليمن الجنوبي) ومدعومة منها. وتوصلت هذه المعارضة إلى حبك مؤامرة اغتيال للإمام يحي. فدخل أحد ناشطيها، في كانون الثاني ١٩٤٨، القصر فيما انتظره بعض رفاقه في الخارج. غير أن المحاولة كشفت قبيل تنفيذ مهمة الاغتيال وقبض على المكلّف بتنفيذها، لكنه تمكن من الهرب، فيما خُيّل لرفاقه في الخارج أن الاغتيال قد تمّ، فأبرقوا إلى عدن بالأنباء المتحدثة عن مقتل الإمام. وعلى الفور جرى الاعلان عن تعيين عبد الله الوزير، أحد أقطاب المعارضة، إمامًا جديدًا.

لكن سرعان ما تبين ان الاغتيال لم يتم. فاختفى المتآمرون من دون أن يتخلوا عن عزمهم على اغتيال الإمام. وعادوا وتمكنوا من ذلك في ١٧ شباط ١٩٤٨، حين قامت مجموعة منهم التي تطلق على نفسها إسم «اليمنيون الاحرار» باطلاق النار على الإمام يحي فيما كان يزور أملاكه جنوبي العاصمة صنعاء. وهنا أعلن المعارضون من جديد عبد الله الوزير إمامًا، وكادت الامور تستتب لهم لولا أن ولي العهد الإمام أحمد حميد الدين علم بالأمر وهو في تعز، فجمع رجالًا من أنصاره وتوجه إلى الحجة وأعلن نفسه إمامًا، ثم تمكن من جمع قوات قبلية وسار على رأسهم إلى صنعاء، فدخلها في ١٤ آذار ١٩٤٨، مستفيدًا من خلافات أقطاب المعارضة التي ذرت قرنها بينهم ما إن حطت الطائرة التي أقلتهم من عدن في صنعاء. وقبض الإمام أحمد على عدد منهم، وكان بينهم الضابط عبد الله السلال الذي قضى في السجن سبعة أعوام ليخرج بعدها وقد عيّنه الإمام بدر، ولي عهد الإمام أحمد، رئيسًا لحرسه الخاص.

حكم الإمام أحمد حميد الدين من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢: تعرض الإمام أحمد خلال فترة حكمه هذه لكثير من محاولات الانقلاب والاغتيال التي فشلت جميعها، باستثناء الاخيرة التي قامت في ١٩٦١، والتي لم تقض عليه، لكنه توفي في السنة التالية متأثرًا، على الارجح، بالجراح التي أصابته.

ومن أبرز ما عُرف عن حكمه انه عاد إلى المطالبة بضم اليمن الجنوبي، وأجرى في سبيل ذلك مفاوضات مع بريطانيا (١٩٥٥-١٩٥٨) رافقتها مناوشات حدودية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، لكنها لم تؤد إلى اية نتيجة. ولما أقيمت الوحدة بين مصر وسورية في «الجمهورية العربية المتحدة» (١٩٥٨)، سارع الإمام أحمد وضمّ اليمن

الشمالي، في السنة نفسها، في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، أملًا في الحصول على العون من الرئيس جمال عبد الناصر في مقارعته للبريطانيين. إلا أن هذا الاتحاد حُلّ في أواخر عام ١٩٦١، أثر انفصال قطري (مصر وسورية) الجمهورية العربية المتحدة.

الإمام بدر وانقلاب السلّال والحرب الأهلية (١٩٦٢-١٩٦٩): خلف الأمير بدر والده الأمير أحمد. وما هي إلا شهور قليلة حتى حدث انقلاب آخر في ٢٧ ايلول ١٩٦٢، اليوم الذي أعلن فيه الانقلابيون أن الوحدات المدرعة حاصرت القصر الملكي وطلبت من «الدكتاتور الطاغية» أن يستسلم. وإزاء رفضه «لم يكن أمام المدفعية إلا أن فتحت النار على القصر فدمرته وانتهى حكم الأئمة وتوفي الطاغية مسحوقًا تحت أطلال قصره». لكن الإمام بدر لم يُقتل بل نجا بعدما فرّ من القصر متخفيًا في زي امرأة، وواصل حربه ضد النظام الجديد. فكانت حرب أهلية دامية تواصلت إلى سنة ١٩٦٩ وأدت إلى تغيير كبير في الخارطة السياسية للمنطقة.

لم يقيّض لحكم الإمام بدر من الزمن للقول بأنه كان «طاغية» أم لا. وحتى عشية الانقلاب كان يُعتبر رجل حوارٍ وحامل أفكار ليبرالية على عكس أبيه وجده اللذين أقفلا على اليمن الشمالي وحالا دون تطوره. وكان متوقعًا أن يحدث مجيئه إلى الحكم تبديلًا إيجابيًا بسبب انفتاحه على روح العصر وتطوراته. وكان من الانفتاح لدرجة أنه عيّن العقيد عبد الله السلّال قائدًا للقوات المسلحة متناسيًا أن السلال نفسه كان في عداد المتآمرين ضد الامام يحي. وكان بدر بدأ سلسلة من ضروب الانفتاح خصوصًا في اتجاه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكذلك في اتجاه الكتلة الاشتراكية التي زوّدت اليمن بكميات كبيرة من الأسلحة، كما أعلن عن تأسيس مجلس تشريعي ومجالس بلدية، رغم استياء أفراد الاسرة المالكة وعدد من القبائل والعناصر «الرجعية» حسب تعبير ذلك الزمن. ونظر الانقلابيون إلى الإمام بدر على انه إمام ضعيف، وفقد تأييد أسرته، ما شجعهم على الانقلاب، فدمروا القصر بالدبابات السوفياتية التي كان بدر نفسه اشتراها من موسكو. غير أنه لم يُقتل، بل هرب إلى الجبال حيث القبائل الزيدية المؤيدة له، ومن هناك توجه إلى المملكة العربية السعودية ليقود الصراع ضد الجمهوريين الذين راحت مصر تدعمهم بالسلاح والرجال، حتى وصل عدد القوات المصرية في اليمن الشمالي إلى أكثر من ٨٠ ألف جندي. فكانت الحرب الأهلية الطويلة التي أحدثت شرخًا أساسيًا في العالم العربي (خصوصًا بين مصر والسعودية)، واستنفدت فيها مصر طاقات بشرية وعسكرية ومادية، واعتبر خوض عبد الناصر ذلك الصراع واحدًا من أخطائه الاساسية التي قادته إلى هزيمة حرب الايام الستة في حزيران ١٩٦٧. وامتدت هذه الحرب (حتى بعد انسحاب المصريين في ١٩٦٧) إلى ١٩٦٩، وكان «الجمهوريون» أثناءها يسيطرون على الجزء الأكبر من اليمن الشمالي، فيما كان «الملكيون» يتحكمون في المرتفعات الشمالية.

اتفاق فيصل-عبد الناصر (٢٤ آب ١٩٦٥): كانت تلك الحرب الأهلية اليمنية، في واحدة من أبرز أشكالها وطبيعتها، حربًا سعودية-مصرية كذلك وأول حرب تندلع بين العرب والعرب (الملكيون بقيادة الإمام بدر تدعمهم السعودية بقوة، والجمهوريون بقيادة السلّال تدعمهم مصر بقوة ايضًا وبالرجال والعتاد). وعلى الرغم من أن محور وساحة تلك الحرب كان اليمن الشمالي، إلا أنها تجاوزت ذلك وأوجدت معسكرين عربيين لكل منهما اختياراته وأهدافه وتحالفاته الدولية والمبررات التي تجعله عنيفًا في مواجهته للمعسكر الآخر.

وفي ٢٢ آب ١٩٦٥، فاجأ الرئيس المصري عبد الناصر العالم بزيارته للرياض ولقائه الملك فيصل بن عبد العزيز. وأثناء الزيارة وقع الملك والرئيس (في ٢٤ آب) اتفاق تعاون يفسح في المجال لإنهاء حرب اليمن ويبني أسس تعاون «أخوي وقومي» بين الدولتين. لكن الحرب تواصلت حتى وإن خفت حدتها بعض الشيء، كما تواصلت معها المساعي المصرية والسعودية من أجل الوصول إلى حل نهائي.

حرب حزيران ١٩٦٧ وانسحاب عبد الناصر من اليمن: حدثت لقاءات أخرى بين فيصل وعبد الناصر، لكنها لم تؤد إلى إيقاف حرب اليمن الشمالي. وجاء التقارب العربي الذي حصل بعد هزيمة حرب الايام الستة في حزيران ١٩٦٧ لينعكس تضاؤلًا في حدة التوتر بين مصر والسعودية. ثم سرعان ما تحوّل هذا التضاؤل إلى تفاهم في اجتماع قمة الخرطوم (قمة «اللاءات الثلاث») حيث وجد عبد الناصر نفسه في حاجة كبرى لتضامن


عبد الله السلال

عربي لكي يتمكن من خوض حرب استنزاف طويلة ضد اسرائيل. فاتخذ قراره، بعد مؤتمر القمة، بسحب القوات المصرية من اليمن. وفي ١٥ كانون الاول ١٩٦٧، كانت آخر الوحدات المصرية المرابطة في اليمن الشمالي تستعد للعودة إلى مصر، في أجواء المزيد من التقارب بين القاهرة والرياض والعديد من العواصم العربية. وكان العاهل الاردني الملك حسين أكثر الزعماء العرب الناشطين في حقل هذا التقارب.

إطاحة عبد الله السلّال واستمرار النظام الجمهوري: أجواء المصالحة والتسوية والتقارب العربية وانسحاب الجيش المصري من اليمن الشمالي لم تؤد إلى عودة الإمامية، بل استمر النظام الجمهوري الذي بدأ بالرئيس عبد الله السلال. لكن هذا الأخير سرعان ما وجد نفسه ضحية التسوية. ففيما كان يزور بغداد، في


الملك فيصل والرئيس عبد الناصر في الرياض (٢٤ آب ١٩٦٥)

الاسبوع الاول من تشرين الثاني ١٩٦٧، أطاحه انقلاب عسكري تزعمته جماعة من الذين وُصفوا في ذلك الحين بـ«المعتدلين»، علمًا أنهم أتوا من داخل نطاق المجموعة الانقلابية الناصرية ومن صلب التيار الجمهوري. فواصلوا صراعهم ضد القبائل المسلحة المناصرة لنظام الإمامة، ودائمًا بتوجيه من القاهرة التي باتت واثقة ان حلفاءها الجمهوريين باتوا من القوة بحيث يستغنون عن الدعم العسكري المباشر من مصر مكتفين بالدعم السياسي والاقتصادي.

مسار الجمهورية (١٩٦٩-١٩٩٠): استقر الأمر للنظام الجمهوري في اليمن الشمالي، وانسحبت قوات البلدين، مصر والسعودية، منه، ولم تحل الانقلابات والخلافات الداخلية المتعددة من نسج علاقاته الخارجية بخطى وئيدة.

ففي ١٩٦٩، عقدت صنعاء معاهدة مع المانيا الاتحادية أفادت منها إقتصاديًا. وبعد صدور الدستور (١٩٧٠)، عقد اتفاق بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية وضع حدًا نهائيًا لبعض الخلافات العالقة بينهما. وأجرت الجمهورية أول انتخابات في البلاد (١٩٧١)، رافقتها إنجازات إدارية. ثم جرت محاولات لتوحيد شطري اليمن، لكنها فشلت وغلبت بينهما المشاحنات والمناوشات.

وكانت الميزة الأساسية، على جبهة الوضع الداخلي في السنوات الاولى للجمهورية، الصراع الذي نشب بين جناحي مجتمعها الأساسيين: جناح القبائل وجناح نخبة ترغب في تدعيم السلطة المركزية في سبيل تنمية البلاد وتحديثها. وقد عصف هذا الخلاف بعد توقيع اتفاق (فاشل) الوحدة مع اليمن الجنوبي عام ١٩٧٢. فتوزعت البلاد بين اتجاه مثله رئيس الدولة القاضي عبد الرحمن الأرياني (من المذهب الشافعي) الذي كان يدعو إلى سياسة مرنة مع عدن، واتجاه رئيس الحكومة، القاضي الحجري المعادي بقوة «للقادة الماركسيين الملحدين في عدن» والمدعوم من القبائل ومن الشيخ الأحمر رئيس المجلس الاستشاري اليمني (البرلمان)، وبنتيجة هذه الازمة، استأثر الجيش بالسلطة، وتشكل «مجلس قيادة أعلى» من الضباط لممارسة السلطة التنفيذية. فعلّق الدستور، وحل المجلس الاستشاري، ومُنعت الاحزاب السياسية.

حاول القادة الجدد إجراء إصلاحات من ضمن تدعيم استقلال اليمن الشمالي حيال السعودية القوية والثرية، وذلك بفتح حوار مع عدن من دون اغضابها، وتنويع مصادر المساعدات المقدمة لهم. لكن اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي في ١١ تشرين الاول ١٩٧٧، ثم اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي في ٢٤ حزيران ١٩٧٨، واتهام صنعاء رئيس اليمن الجنوبي بوقوفه وراء مؤامرة الاغتيال، سعّر من الخلافات بين اركان الحكم في عدن، وبينهم وبين صنعاء. فوقعت حوادث حدودية تطورت إلى نزاع مفتوح في شباط ١٩٧٩ لم يتوقف إلا بعد لقاء في الكويت بين رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح ورئيس اليمن الجنوبي عبد الفتاح اسماعيل أسفر عن اتفاق على إعادة العمل باتفاقات ١٩٧٢ القاضية باتخاذ مختلف الاجراءات لإعادة توحيد البلدين.

الرئيس علي عبد الله صالح (١٩٧٨-ولا يزال أواخر ٢٠٠٣): بعد اغتيال الغشمي أصبح العقيد علي عبد الله صالح (مولود ١٩٤٢) رئيسًا للجمهورية، وذلك منذ ١٧ تموز ١٩٧٨، وما لبث أن أحبط بعد نحو ثلاثة اشهر محاولة انقلابية عليه. وعادت وتجددت الاشتباكات الحدودية مع اليمن الشمالي في شباط ١٩٧٩، وتوقفت في آذار على أساس اتفاق جديد لوقف النار وانسحاب قوات اليمن الجنوبي من مناطق كانت قد دخلتها. وبعد أربعة أيام، عادت المعارك، ليعود وقف النار من جديد، وليتفق قادة القطرين على خطة وحدوية (نيسان ١٩٧٩).

في ١٩٨٠، حصل علي عبد الله صالح على دعم عسكري سوفياتي لنظامه. وفي آب ١٩٨١ نفذ حكمًا بإعدام ١٢ ضابطًا اتهموا بالقيام بمحاولة انقلابية. وفي ٣ نيسان ١٩٨٢، وُقع خامس اتفاق لوقف النار بين قطري اليمن منذ ١٩٨١.

وفي غضون هذه السنوات الاولى من حكم علي صالح، تم توقيع بروتوكولين ماليين مع فرنسا أثناء زيارة صالح لباريس (نيسان ١٩٨٤)، وتوقيع معاهدة صداقة وتعاون لمدة عشرين سنة مع الاتحاد السوفياتي أثناء زيارته موسكو (تشرين الاول ١٩٨٤). وفي كانون الاول ١٩٨٤، عقدت في صنعاء الدورة الـ١٥ لوزراء خارجية دول «منظمة المؤتمر الاسلامي» في أجواء معارضة سورية وليبيا وايران لحضور مصر. وصدر عن المؤتمر قرار تضمن التأكيد على ضرورة تعاون طرفي النزاع في حرب الخليج (العراق-ايران) مع لجنة المساعي الاسلامية من أجل الوصول إلى وقف

فوري للقتال، كما تضمن اعترافًا صريحًا بتعاون العراق مع اللجنة. ورفضت ايران هذا القرار.

وفي ٤ أيار ١٩٨٨، وقّع اتفاق بين قطري اليمن حول التنقيب واستثمار النفط بصورة مشتركة وفي منطقة منزوعة السلاح واقعة على جانبي الحدود (٢٢٠٠ كلم٢ من كل جهة).

وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، وقع الرئيس علي صالح (اليمن الشمالي) وأمين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض (اليمن الجنوبي) «اتفاقية عدن» للوحدة بين القطرين.

الوحدة

إعلان الوحدة الشاملة بين شطري اليمن (٢٢ ايار ١٩٩٠): في ذاك اليوم، ٢٢ أيار ١٩٩٠، وقّع الرئيسان علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض على «إعلان الوحدة» الشاملة والبدء فورًا بتطبيقها عبر مباشرة مؤسسات «جمهورية اليمن» عملها، وذلك وسط مظاهر احتفالية عمّت صنعاء (العاصمة السياسية للجمهورية) وعدن (عاصمتها الاقتصادية).

الاندفاع المفاجئ لقادة اليمن الجنوبي وراء الوحدة رأى إليه المراقبون والمحللون أنه نتيجة ظروف دولية وعربية أدّت إلى نوع من «فراغ أيديولوجي» لديهم (وهم، في معظمهم، يساريون اشتراكيون ماركسيون) نشأ عن سقوط أنظمة دول ما كان يُسمّى بـ«الكتلة الاشتراكية» التي كانت حليفتهم. فأخذوا يبحثون عن تحالفات أخرى كان صعبًا جدًا إيجادها. ذلك أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، تفرّدت بالزعامة الدولية، وأن بوادر انحطاط وتأزم وفراغ باتت تعمّ المناطق العربية جميعها وتعزّز وقع الأنانيات المحلية. فأمام مثل هذه الضرورة رغب القادة الجنوبيون في أن لا تكون العزلة مصيرهم، وقرّروا تغليب التاريخي والقومي والوطني، لا سيما بعد سلسلة الصراعات التي قامت بينهم والمجازر التي جعلت بعضهم يقضي على البعض الآخر، خصوصًا وأنهم وجدوا في انفتاح الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء ما يدعوهم إلى العثور على امتدادهم الطبيعي، وعلى عناصر قد تؤمن لهم المشاركة السياسية في السلطة وخارجها.

أما أبرز الأحداث التي شهدتها دولة الوحدة في سنتيها الأولين:



الرئيس علي عبد الله صالح باللباس الوطني

بعد يومين من إعلان الوحدة جرى الاتفاق على أن يكون الرئيس علي عبد الله صالح رئيسًا للجمهورية، وتعيين حيدر أبو بكر العطاس (جنوبي) رئيسًا للدولة.

في ٣ تموز ١٩٩٠، صوّت اليمن ضد قرار جامعة الدول العربية القاضي بإدانة العراق لغزوها الكويت. وفي أيلول ١٩٩٠، طردت المملكة السعودية ٨٥٠ ألفًا من العمال اليمنيين العاملين على أرضها.

في ١٥–١٦ ايار ١٩٩١، جرى استفتاء على الدستور الجديد. فنال موافقة ٩٨,٣٪ من المقترعين.

في ٩ أيار ١٩٩٢، صدر عفو عن علي ناصر محمد، الرئيس السابق لليمن الجنوبي. وفي ١٤ حزيران ١٩٩٢، اغتيل هاشم العطاس شقيق رئيس الحكومة. وفي آخر آب ١٩٩٢، شهدت مدينة مأرب اشتباكات مسلحة بين القبائل والشرطة (١٨ قتيلًا)، وتكررت مثل هذه الاضطرابات في أواخر السنة في مدينة تعز، كما جرت عمليات تفجير في فنادق في عدن.

١٩٩٣، خلافات مهّدت لحرب الانفصال

حدثان أساسيان وسما السياسة اليمنية عام ١٩٩٣: الأول، الانتخابات الاشتراعية التي أجريت في نيسان وأدت إلى تقاسم السلطة بين ثلاثة أحزاب بدل حزبين؛ والثاني، اعتكاف نائب الرئيس اليمني الأمين العام للحزب الاشتراكي (ورئيس اليمن الجنوبي سابقًا) علي سالم البيض منذ ٢١ آب وحتى نهاية العام، مع ما ولّده ذلك من أزمة سياسية خشي المراقبون ان تعصف بدولة الوحدة، خصوصًا وأن أحد أقطاب الحزب الاشتراكي دعا إلى الفدرالية حلًا لمشاكل اليمن. الأمر الذي رفضه الرئيس علي عبد الله صالح رفضًا مطلقًا.

في كانون الثاني، استقالة البيض من الحزب الاشتراكي: شهد مطلع السنة انفجارات استهدفت فنادق في عدن إضافة إلى المطار والميناء. وشهد الحزب الاشتراكي بوادر أزمة بسبب قضية الدمج مع حزب المؤتمر، وقدّم البيض ونائبه صالح سالم محمد استقالتيهما من الحزب، لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك.

في شباط، خطف أجانب وقضية دمج الحزبين الاشتراكي والمؤتمر: استهدفت عمليات الخطف موظفين أجانب، وقتلت السلطات زعيم تنظيم «الجهاد» الاسلامي في لحج، وكثفت الحراسة على موظفي الشركات الأجنبية. وفيما تصاعد الحديث عن دمج الحزبين خصوصًا مع الزيارات المشتركة للرئيس علي صالح والبيض إلى المحافظات، أصرّ سالم صالح على أن كلمة دمج تثير «حساسيات». وسلّم مبعوثان يمنيان رسالتين من علي صالح إلى الملك السعودي فهد ورئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان.

في آذار، مزيد من الانقسامات واستمرار الحديث عن دمج الحزبين الحاكمين المؤتمر والاشتراكي: حديث عن «ترتيبات نهائية» لتوحيد قيادتي الحزبين الحاكمين، المؤتمر والاشتراكي، الأمر الذي زاد من الانقسامات داخل الحزب الاشتراكي. وكذلك زادت الخلافات حول قانون الانتخابات، واعتبر حزب التجمع اتفاق الحزبين الحاكمين «التفافًا على الانتخابات». ورفض رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس تقديم استقالته وفق قانون الانتخاب. وتمحورت الملاحظات الحزبية والقبلية على ضرورة اتخاذ إجراءات أخرى، مثل توحيد العسكر وخطط الاصلاح الاقتصادي قبل الانتخابات. واتسع نشاط المتطرفين في لحج، واستهدف انفجار السفارة البريطانية، وطاولت اغتيالات اعضاء في الاشتراكي.

في نيسان، الانتخابات: أعلن الحزبان الحاكمان برنامجيهما الانتخابيين. وزار وزير الخارجية عبد الكريم الأرياني دولة الامارات العربية المتحدة للمرة الأولى منذ حرب الخليج الثانية، وزار البيض سلطنة عُمان لتطبيق اتفاق ترسيم الحدود. وشدّد حزب الاصلاح في برنامجه على تطبيق الشريعة الاسلامية وتداول السلطة سلميًا. وخاض ٣٦٧١ مرشحًا الانتخابات لملء ٣٠١ مقعد، وأعلن فوز حزب المؤتمر العام (يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح) بالعدد الأكبر من المقاعد، وتساوى الاشتراكي والاصلاح تقريبًا في المرتبة الثانية.

في أيار، رسالة كلينتون وحكومة جديدة: تشكلت حكومة ائتلاف من الاحزاب الرئيسية الثلاثة برئاسة حيدر أبو بكر العطاس، وضمت ١٥ وزيرًا للمؤتمر، و٩ للاشتراكي وأربعة للاصلاح. وانتخب الشيخ عبد الله الأحمر رئيسًا للمجلس النيابي. وتسلم الرئيس علي صالح رسالة من الرئيس الاميركي بيل كلينتون أمل فيها بمواصلة النهج الديمقراطي.

في حزيران، حزب الاصلاح يحظى بمقعدين وزاريين إضافيين، والبيض في الولايات المتحدة: تشدد حزب الاصلاح في موقفه من الحكومة مطالبًا بمقاعد

إضافية ومسببًا بأزمة حكومية، التي ما لبثت أن حُلّت بعد منحه مقعدين إضافيين. وشهد الحزب الاشتراكي خلافات جديدة حول ملف تعاونه مع حزب المؤتمر العام. وسافر البيض إلى الولايات المتحدة للعلاج.

في تموز، خلافات دستورية وعهد جديد بين اليمن والجوار: الخلافات أجّلت من جديد البت في الاصلاحات الدستورية. وعقدت محادثات يمنية مع الامارات وعمان وقطر، وقابل وزير الخارجية الملك السعودي فهد وتحدث عن «عهد جديد» بين اليمن ودول الجوار. واتخذت إجراءات أمنية لحماية شركات التنقيب عن النفط. وانتهى الشهر بخلاف جديد على الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة.

في آب، تعديلات دستورية وتحرك سياسي للبيض إزاء الولايات المتحدة: الحكومة حصلت على الثقة بعد الاتفاق على التعديلات الدستورية، وانتقد أعضاء في الحزب الاشتراكي قيادتهم لقبولها مشروع التعديلات الدستورية (يرسّخ من الوحدة الاندماجية الشاملة). وساد توتر مدينة مأرب بعد تأكد وجود الفارين فيها. وفيما أعلن الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد انه قد يعود إلى اليمن في احتفالات الثورة، وانه لن ينتمي إلى أي حزب، التقى علي سالم البيض نائب الرئيس الاميركي آل غور، وأعلن أن الهدف هو الديمقراطية وليس الوصول إلى الرئاسة. ثم التقى العاهل الاردني الملك حسين، وعاد إلى عدن بدل صنعاء (٢١ تموز ١٩٩٣) في مؤشر واضح على خلافه مع الرئيس علي عبد الله صالح، ليبدأ في عدن الاعتكاف الطويل احتجاجًا على التعديلات الدستورية والسياسة العامة وصلاحيات نائب الرئيس (أي المنصب الذي يشغله). وزار الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر اليمن.

في ايلول، عقد ترسيم الحدود مع عُمان: أصرّ علي سالم على اعتكافه في عدن وعلى معارضته التعديلات الدستورية، فيما أصرّ الرئيس علي صالح على انتقاد البيض مؤكدًا عدم التراجع عن الخيار الديمقراطي الذي أدّى إلى خيار الوحدة الشاملة. وفي ٢٣ من الشهر، تم توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان.

في تشرين الاول، انتخاب مجلس رئاسة، و«الوحدة في خطر»: طرح علي البيض ١٨ نقطة طالبًا الإجابة عنها من صنعاء تتعلق بمجمل قضايا الوحدة (دستورية وسياسية واقتصادية). وبعد يومين نجا نجلاه من محاولة اغتيال قتل فيها ابن شقيقته، فأعلن أن «الوحدة في خطر». وقام سلطان عُمان قابوس بزيارة لصنعاء. وشدّد الرئيس علي صالح على الائتلاف السياسي ودعا البرلمان إلى ممارسة صلاحياته. فانتخب مجلس النواب مجلس الرئاسة من علي صالح رئيسًا، ونوابه البيض وسالم صالح وعبد الله الأحمر وعبد المجيد الزنداني. وأعلنت قبائل بكيل تنظيم نفسها «من أجل دور سياسي يتناسب وحجمها»، وشكلت مجلسًا موحدًا برئاسة الشيخ محمد ابو لحوم. وزار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران اليمن، وحذّر من نتائج التطرف في المنطقة.

في تشرين الثاني وأواخر السنة (١٩٩٣)، البيض يواصل اعتكافه وعرفات يقوم بوساطة: تواصلت الوساطات العربية والمحلية لإقناع البيض بإنهاء اعتكافه «حرصًا على الوحدة»، في وقت ارتفع صوت آخر من الداخل يدعم، ولو بصورة غير مباشرة، موقف البيض، وكان صوت سالم صالح مفجرًا «قنبلة سياسية» بإعلانه أن الفدرالية تصلح حلًا للمشاكل الراهنة.

وانتهت السنة (١٩٩٣) بوساطة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التي أحيطت بحديث «حظوظها القوية للنجاح». ولكنها لم تنجح.

١٩٩٤، حرب الانفصال

الخلفية التاريخية-الاجتماعية-السياسية لحرب الانفصال: اندلعت هذه الحرب في ٤ ايار ١٩٩٤ ودامت ٦٥ يومًا وانتهت بسقوط عدن في أيدي قوات صنعاء الوحدوية في ٧ تموز ١٩٩٤.

من الناحية الرسمية كان علي سالم البيض، حتى اندلاع الحرب، لا يزال جزءًا من السلطة الوحدوية باعتباره نائب الرئيس علي عبد الله صالح. والبيض هو الزعيم الاشتراكي الجنوبي، وكان في عداد الذين وافقوا على الوحدة، بل عملوا من أجلها.

وهذه الوحدة، من الناحية المبدئية والنظرية، كانت أمرًا حتميًا وطبيعيًا. إذ ما لم يكن طبيعيًا هو أن يستمر

اليمن مقسمًا إلى دولتين. ولكن من الناحية العملية، لم تكن الأمور بسيطة وسهلة. فسرعان ما وجد الجنوبيون، خلال سنوات الوحدة الثلاث، أن ثمة ما لم يكن بالحسبان، وهو أن «الشمال» بات مسيطرًا على «الجنوب»، أقله من الزاوية التي كان الجنوبيون يرون الأمور من خلالها. وقال كثر منهم: هل ترانا تخلصنا من الاستعمار البريطاني حتى نقع تحت سيطرة إخواننا وجيراننا الشماليين.

والحقيقة أن ما كان يفرّق بين الجنوبيين والشماليين هو من طبيعة تاريخية–اجتماعية–سياسية لا يستهان بها، ولا بالفوارق، لا سيما الفارق المدني، التي رسختها في مجتمع كل منهما. فاليمن الشمالي الذي لم يعش تحت وطأة استعمار أجنبي مباشر، كان حافظ على بناه القبلية التقليدية وعلى نزعته المحافظة؛ وهي أمور لم يتسنى لليمن الشمالي أن يقضي عليها حتى بعد إطاحته نظام الإمامة وتسلّم الجمهوريين لمقدراته. أما الجنوب، فعلى العكس، إذ وقع لعقود طويلة تحت وطأة الاستعمار الانكليزي، ثم حين نال استقلاله، وكانت النخبة فيه قد تأثرت كثيرًا بمؤسسات الاستعمار ومبادئه ومفاهيمه الديمقراطية، تفردت بحكمه مجموعة من نخبه، غلب عليها القوميون العرب الذين كانوا تحولوا من الناصرية إلى الماركسية وراحوا يبنون له بنى اشتراكية متقدمة.

وهكذا، طوال ما يقرب من عشرة أعوام توالى تتطور كل من شقي اليمن بشكل مستقل تمامًا عن الآخر. وحين لاحت أخيرًا ضرورة الوحدة، التي بدا أن فيها إنقاذًا للجنوبيين من صراعاتهم الداخلية الدموية، وتمكينًا للشماليين من حل معضلاتهم الاقتصادية والسياسية لمواجهة ما سيطرأ من أحداث مقبلة في منطقة الخليج ومنطقة القرن الافريقي، تم الاتفاق على الوحدة ولكن دون أي تهيئة أو بناء متين لها ومرحلي أو تدريجي، لا على المستوى السياسي ولا الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا العسكري (كما كان يحدث دائمًا في كل وحدة بين قطرين عربيين أو أكثر).

فما إن مرّ بعض الوقت على إعلان الوحدة حتى بدا للجنوبيين، بزعامة علي سالم البيض، أنهم «ضحية» تلك الوحدة. فبادر البيض، منذ آب ١٩٩٣، إلى الانسحاب من صنعاء، عاصمة الوحدة، والاعتكاف في عدن، حيث راح يوجّه الاتهامات إلى الرئيس علي عبد الله صالح (زعيم حزب مؤتمر الشعب العام)، كما راح يطالب بأن يحل نظام اتحادي محل نظام «الوحدة الشاملة» يكون مفيدًا للشطرين. وراح الوضع يتفاقم، كما راحت الوساطات تفشل الواحدة بعد الأخرى، وآخرها وساطة عرفات (أواخر ١٩٩٣)، وبعدها وساطة العاهل الاردني الملك حسين (مطلع ١٩٩٤).

أما الشماليون فكان بعضهم يرد على مخاوف الجنوبيين ومطالبهم بما لم يكن من شأنه أن يزيل مخاوف أشقائهم الجنوبيين أو يخدم الوحدة الحقيقية. وأبرز مثال على ذلك أن شماليي «حزب الاصلاح» الاسلاميين أخذوا يعلنون عن عدم رغبتهم في أي تعاون مع اشتراكيي الجنوب «الملحدين» في نظرهم، ويقدمون مطالب إعجازية أمام الجنوبيين عمومًا. فبات هؤلاء أكثر تشددًا من قبل، وبدوا، في الاشهر الأخيرة السابقة للحرب، خصوصًا بعد توقيعهم على «وثيقة العهد والاتفاق»، انهم مسؤولون عن الحرب أكثر من الشماليين. ووصلت الامور إلى خط اللاعودة في ٢٠ أيار ١٩٩٤ حين اندلعت الحرب الانفصالية.

وثيقة العهد والاتفاق»: وُقّعت في ٢٠ شباط ١٩٩٤ في العاصمة الأردنية في إطار الوساطة الاردنية، والموقعون هم: الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، والسيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس مجلس التجمع اليمني للإصلاح.

تضمنت الوثيقة كل نتائج الحوار الذي استمر حوالي ستة أشهر (٢٢ تموز ١٩٩٣–١٨ كانون الثاني ١٩٩٤). فشملت القرار الذي أصدرته لجنة الحوار في شأن القضيتين الأمنية والعسكرية وما تضمنه من القبض على الفارين المتهمين في أحداث الاغتيالات، ومحاكمة المقبوض عليهم وسحب المعسكرات من المدن، وإزالة كل المستحدثات العسكرية. والأهم أنها تضمنت تغييرًا دستوريًا واسعًا شمل أسس بناء وتشكيل الدولة قواعدها وتقسيماتها الادارية، ما جعلها بمثابة دستور جديد، بحيث استوعبت النقاط التي كانت موضوعًا للحوار المقدمة من الحزب الاشتراكي (١٨ نقطة)، والمؤتمر الشعبي العام (١٩ نقطة)، والتكتل الوطني للمعارضة (١٦ نقطة)، والتغييرات التي تترتب عليها



الملك حسين بين الرئيس علي عبد الله صالح (إلى يمينه) وعلي سالم البيض ساعة توقيع الاتفاق في عمان

والضمانات اللازمة لتحقيق أهدافها والبرامج العامة الزمنية لتنفيذها، إضافة إلى الوسائل الكفيلة بمعالجة الازمة السياسية وما نتج عنها. كما تناولت كل هيئات وسلطات الدولة واختصاصاتها وعلاقاتها وأنظمتها، وارتكزت أساسًا على نظام الحكم المحلي واللامركزية المالية والادارية. إذ ورد في الوثيقة، في هذا الشأن، ما حرفيته: «إجراء تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية يقوم عليه الحكم المحلي، ويحقق دمج البلاد دمجًا كاملًا تختفي معه كل مظاهر التشطير، ويرتكز على أسس علمية وجغرافية وسكانية وإدارية وخدمية. ويكون التقسيم الاداري بين ٤ و٧ وحدات إدارية في شكل مقاطعات تسمى مخاليف (جمع مخلاف، وهي تسمية يمنية تاريخية) تتفرع إلى مديريات ونواح. ويكون لكل من مدينتي صنعاء وعدن أمانة مستقلة».

وثيقة وُلدت ميتة: ألقى العاهل الاردني الملك حسين، بعد التوقيع على الوثيقة، كلمة حضّ فيها الموقعين على التمسك بوحدتهم. وأعلن بعدها أن الحسين سيرافق الرئيس اليمني ونائبه (أي البيض الذي كان معتكفًا في عدن) في طائرة واحدة إلى العاصمة صنعاء في إشارة إلى مباشرة العمل فورًا وفق ما نصت عليه الوثيقة. ثم سرعان ما بدا أن البيض لن يعود إلى صنعاء وكذلك المسؤولون الاشتراكيون في مواقع السلطة والادارة.

وقبيل مغادرتهم عمان، عقد القادة اليمنيون اجتماعًا برعاية الملك حسين. ووضع عدد من الحزبيين مشروع بيان مشترك يتضمن ثلاثة بنود: الاول يدعو إلى وقف الحملات الاعلامية المتبادلة؛ الثاني يطلب وقف التداعيات العسكرية وتنشيط اللجنة العسكرية ومنحها صلاحيات كاملة لتطويق ما حصل في محافظتي أبين ولحج؛ والثالث نصّ على أن تجتمع لجنة الحوار لتقرر برنامج التئام الهيئات والقبض على المتهمين بشن هجمات على مسؤولين في الحزب الاشتراكي وتقديمهم إلى المحاكمة.

لكن الاجتماع انفضّ على خلاف ولم يصدر البيان المشترك. وقال مسؤول اشتراكي «إن الرئيس علي صالح رفض وأبلغهم إنه لن يقبض على المتهمين حتى وإن كانوا على أبواب القصر الجمهوري...». لكن قطبًا يمنيًا شارك في الاجتماع أكد أن الرئيس قال مثل هذا الكلام مضيفًا إليه «أن على الاشتراكيين الاعتراف بدولة الوحدة والمؤسسات وممارسة ذلك والايمان بالوحدة قبل المطالبة باعتقال المتهمين»، ومسجلًا اعتراضه على الجولة التي تقرر أن يقوم بها نائبه البيض والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد على بعض دول الخليج من دون التشاور مع الرئاسة أو استئذانها والتفاهم معها («الوسط»، العدد ١٠٩، ٢٨ شباط ١٩٩٤، ص١٣).

وحتى بعد عودة البيض وقادة اشتراكيين إلى عدن (بعد جولة إلى دول عربية)، جرت محاولات عدة

لاقناعهم بالتوجه من عدن إلى صنعاء لكي يتسنى للمؤسسات الدستورية الالتئام والبدء في تطبيق الوثيقة. لكنهم أصروا على بقائهم في عدن.

ووصل مسار التصعيد السياسي إلى أوجه يومي ٢٦ و٢٧ نيسان ١٩٩٤، إثر نشر وسائل الاعلام في عدن (٢٦ نيسان) خطاب علي سالم البيض، وفي صنعاء (٢٧ نيسان) خطاب علي عبد الله صالح. فأكّد الخطابان أن طرفي الخلاف ما عادا في وارد أية إمكانية للقاء والحوار، على الرغم أن أيًا منهما لم يفصح عن شيء يمس بثوابت الوحدة والديمقراطية وتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق».

ومع كل خطوة تصعيدية كانت الأنظار تتوجه إلى الوحدات المسلحة المنتشرة في ما كان يسمى «خطوط التماس»، وهي الوحدات التي تحركت بعيد بدء الازمة وظلت في حال جهوزية أثناءها، وظل ذكرها يتردد كل يوم في التهم المتبادلة.

الصورة التي كانت عليها علاقات اليمن العربية والدولية عشية اندلاع حرب الانفصال: كان العراق أكثر البلدان العربية تشجيعًا للقادة اليمنيين، الشماليين والجنوبيين، على المضي في الوحدة وترسيخ دعائمها. غير أن اليمن ما لبث أن خسر هذا الحليف العربي الاستراتيجي، الذي أمّن له توازنًا حيويًا في التركيبة الاقليمية، نتيجة لما انتهت إليه حرب الخليج الثانية من هزيمة ساحقة للعراق.

بالنسبة إلى العلاقات مع السعودية فقد كانت متأزمة قبل الوحدة، وبعيدها بقليل، بسبب وقوف اليمن إلى جانب العراق ورفض اليمن تجديد المعاهدة القديمة مع السعودية (تعود إلى ١٩٣٤)، وبدء خطط التنقيب عن النفط في المناطق الحدودية المتنازع عليها. وازدادت هذه العلاقات تفاقمًا مع إعلان الوحدة اليمنية؛ ولكن السعودية سارعت إلى التعامل مع الأمر الواقع، فسعت إلى إيجاد حل للقضايا المعلقة بين البلدين، وفي مقدمها موضوع ترسيم الحدود. غير أن الزيارة التي قام بها وزير خارجية السعودية سعود الفيصل إلى اليمن انتهت إلى الفشل إذ اصرت اليمن على ربط موضوع الحدود بمجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. لكن مع ازدياد نفوذ حليفها اليمني، رئيس حزب «الاصلاح» الاسلامي، الشيخ عبد الله الأحمر، وما حققه من فوز في انتخابات ١٩٩٣، وجدت السعودية نفسها في وضع مَن بات له نفوذ في اليمن وليس فقط مَن يسعى إلى تحسين العلاقات، لا سيما وأن العراق بات خارج اللعبة. ومع سلطنة عُمان نجح اليمن في إقامة علاقات جيدة، وتوصل البلدان إلى اتفاق نهائي حول الحدود بينهما.

فرنسا نشطت على جبهة علاقاتها مع اليمن، وكانت تعمل على تقريب وجهات النظر بينها وبين السعودية. ولفرنسا أسبابها، إذ إن لديها علاقات اقتصادية جيدة مع اليمن، وتعمل على مشاريع استثمارية في قطاعي الزراعة والنفط وفي قطاعات خدمية وتربوية واجتماعية، فضلًا عن العلاقات السياسية الجيدة. وترى باريس إلى اليمن أنها البلد الوحيد في الجزيرة العربية الذي لم يصطبغ بعد باللون الأنكلو-ساكسوني (أو أن صبغته بهذا اللون ضعيفة باهتة من خلال الوجود الذي كان للانكليز في عدن)، ويمكنها تاليًا تطوير مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي معه. ثم أن المنافسة باتت حادة في اليمن بعد تهافت الشركات الكبرى عليه لما بات يبشر به من مستقبل مزدهر. ورأى اليمنيون، في المقابل، أن مصلحتهم تقضي بالتعاون مع فرنسا خصوصًا أنها يمكن أن تؤمن لهم البعد الدولي في سياساتهم الخارجية. غير أن الرفض جاء من الاميركيين الذين أصبحوا موجودين في اليمن عبر الشركات الاميركية، لا سيما شركة «هنت» المختصة في قطاع النفط والغاز، وفي سلم أولوياتهم عدم السماح بأي دور للفرنسيين. وقد سبق لواشنطن وطوّقت أي دور محتمل لفرنسا في منطقة الجزيرة العربية أو في القرن الافريقي عندما نجحت في شق صفوف الثوار في أريتريا على الضفة الأخرى للبحر الأحمر (راجع «أريتريا»).

حرب الانفصال (٤ ايار-٧ تموز ١٩٩٤): مع قرار رئيس مجلس الرئاسة علي عبد الله صالح وضع حد لما اعتبره تمردًا على الشرعية وانقلابًا على الوحدة ومع الاصرار على تقديم «المتمردين الاشتراكيين إلى المحاكمة» كما أعلن رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس حزب «الاصلاح» الاسلامي الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، انطلقت الجيوش من الشمال إلى الجنوب وبدأت الحرب مستخدمة الاسلحة كافة (البرية والجوية)، والهدف مدينة عدن، العاصمة الاقتصادية لدولة الوحدة، وعاصمة الجنوبيين الاشتراكيين «الانفصاليين»، وفي أجواء احتدام

المعارك، أعلن علي سالم البيض، في ٢١ ايار، قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية».

الطرف الجنوبي الاشتراكي، كان يأمل، سياسيًا، في تحرك وزراء خارجية «دول إعلان دمشق»، لا سيما في اجتماعه في الكويت، الاجتماع الذي أسفر عن ربط ورقة الاعتراف بـ«الجمهورية الجنوبية في اليمن» بالتلويح بها لا في استخدامها، وذلك بانتظار أن تتوضح حيثيات المشهد السياسي الدولي، خصوصًا الموقف الاميركي، إلى جانب ما ستسفر عنه التطورات العسكرية في الجمهورية اليمنية. وأعاد بيان اجتماع الكويت ملف النزاع اليمني إلى أروقة الأمم المتحدة من خلال الدعوة إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٩٢٤ و٩٣١. وما كان قد توضح من الموقف الاميركي حمله روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط، خلال جولة شملت سلطنة عمان والإمارات وصنعاء، ومفاده «ان الحرب الدائرة في اليمن تنطوي على أخطار هائلة على الاستقرار الاقليمي في شبه الجزيرة العربية وعلى المصالح الاميركية في اليمن والمنطقة».

ودُوّل النزاع مع صدور قرا مجلس الأمن رقم ٩٢٤ تاريخ ٢ حزيران ١٩٩٤، الذي نصّ في بنده الثالث: «يذكر (المجلس) جميع المعنيين أنه لا يمكن حل خلافاتهم السياسية باستخدام القوة، ويحضهم على العودة فورًا إلى المفاوضات، ما يسمح بحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية وإعادة إحلال السلم والاستقرار». وتبعه القرار الدولي الثاني رقم ٩٣١ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٤ الذي ينطلق ويتأسس على القرار ٩٢٤.

وأثناء الحرب المتواصلة كانت جبهات الجنوب تنهار الواحدة بعد الأخرى حتى وصلت المعارك، صبيحة ٧ تموز، إلى شوارع عدن وترافقت بممارسات بالغة القسوة، وبتضعضع كامل في أوساط قياديي الحزب الاشتراكي. فمنهم مَن غادر وحصل على اللجوء السياسي، ومنهم مَن قتل أو أصيب أو اعتقل. وانتهت في ذاك اليوم دولة «جمهورية اليمن الديمقراطية».

بيان مجلس الرئاسة في صنعاء: في اليوم نفسه، ٧ تموز ١٩٩٤، أصدر مجلس الرئاسة (الرئيس علي عبد الله صالح) بيانًا أكد فيه «انتهاء آخر أوكار التمرد والانفصال»، كما أورد سبع نقاط وقال إنه يؤكد عليها:

«أولًا– تطبيق القرار بالقانون الرقم ١ لعام ١٩٩٤ في شأن العفو العام والشامل الصادر في تاريخ ٢٣ ايار ١٩٩٤.

«ثانيًا– الاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد وفقًا لما يقرره مجلس الوزراء من ضوابط.

«ثالثًا– مواصلة الالتزام بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الانسان.

«رابعًا– مواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق.

«خامسًا– اعتماد مبدأ الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل أية خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف في العلاقات السياسية.

«سادسًا– الاسراع بإعادة تطبيع الحياة العامة في المناطق التي تضررت من أعمال التمرد والتخريب وعودة جميع العاملين في الخدمة المدنية إلى ممارسة مهمات وظائفهم بصورة اعتيادية.

«سابعًا– توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وإيجاد نظام للحكم المحلي يضمن صلاحيات واسعة للوحدات الادارية».

وانتهى البيان إلى القول: «نؤكد مجددًا أن وحدة اليمن لن تكون إلا أمنًا واستقرارًا لمنطقتنا التي ستواصل العمل مع دولها ومع جميع الدول الشقيقة والصديقة لما فيه خير شعوبنا وأمنها وتطورها».

١٩٩٥-١٩٩٦: الجماعات الاسلامية، أرخبيل حنيش

شهدت اليمن خلال العام ١٩٩٥ العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية، كان من أبرزها:

– في أول نيسان، تم تدشين المرحلة الاولى من الاجراءات الاقتصادية في إطار تنفيذ الحكومة لبرنامجها المتكامل للاصلاح الشامل، وهي المرة الاولى التي يتم فيها الخوض في تنفيذ إجراءات للاصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع البنك والصندوق الدوليين منذ تحقيق الوحدة اليمنية في منتصف ١٩٩٠.

– في ٢٦ حزيران، تم انتخاب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رئيسًا للمؤتمر الشعبي العام بالاجماع في التصويت الذي جرى خلال انعقاد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي والذي شارك فيه ما لا يقل عن ستة آلاف عضو من أنحاء اليمن، وهو أكبر تجمع سياسي حزبي تشهده اليمن.

– في ٢٦ ايلول، أعلن الرئيس علي صالح عن اكتشافات نفطية جديدة وزيادة انتاج النفط خلال العام ١٩٩٦ بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه في ١٩٩٥.

– في ١٥ كانون الاول، قامت قوات أريترية بغزو جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر واحتلالها واحتجاز ٢١٣ أسيرًا، منهم ١٩٥ عسكريًا و١٨ مدنيًا كانوا في الجزيرة اثناء غزوها المباغت، وذلك بعد أن كان البلدان اتفقا على مفاوضات سلمية لترسيم الحدود بينهما. وقد توالت أحداث الجزيرة فصولاً إلى أن وجدت حلًا لها في التحكيم الدولي الذي لجأت إليه الدولتان.

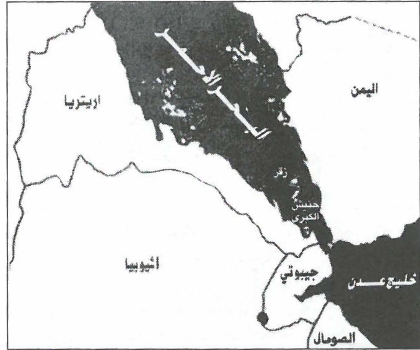
– هذا خلال العام ١٩٩٥، أما في العام ١٩٩٦ فالحدث السياسي الأبرز تمثل في عودة علي ناصر من دمشق إلى اليمن في الشهر الأخير من السنة. وعلي ناصر شغل منصب رئيس اليمن الجنوبي وزعيم الحزب الاشتراكي، وعُرف باعتداله وروابطه مع الاحزاب اليمنية كافة وصداقته للرئيس علي صالح وقبوله للجميع ومن الجميع حتى قيل فيه إنه «ابن الحركة الوطنية في اليمن وليس ابن حزب معين» (راجع باب الزعماء).

الجماعات الاسلامية: بدءًا من ١٩٩٥، بدأت الجماعات الاسلامية في اليمن تُظهر عن قوة تنظيمية وشعبية متنامية. واليمن من أكثر الدول العربية المحافظة، والاحكام الشرعية تنفذ في البلاد، والاسلام قاسم مشترك بين الحزبين الرئيسين اللذين يحكمانه (المؤتمر الشعبي والاصلاح). وأهم الجمعيات والشخصيات الاسلامية (عن «الوسط»، العدد ١٩٣، ٩ تشرين الاول ١٩٩٥، ص٢٣):

– في المؤتمر الشعبي العام، توجد إلى جانب القوى الليبرالية كالدكتور عبد الكريم الأرياني الأمين العام لحزب المؤتمر (رئيسه الرئيس علي ناصر) وغيره، شخصيات اسلامية بارزة منهم عبد الملك منصور الذي كان من قيادات الاخوان المسلمين، وعبد السلام العنسي (اسلامي مستقل)، والشيخ عمر سيف (من العلماء المحافظين) والدكتور علي هود باعباد (من الاخوان المسلمين في حضرموت).

– التجمع اليمني للاصلاح: في سياق تطور حركة الاخوان المسلمين في اليمن تحول الاخوان تجمعًا فتح ابواب عضويته للعلماء التقليديين وشيوخ القبائل، وفي مقدمهم الشيخ عبد الله حسين الأحمر (الذي بات زعيمًا لتجمع الاصلاح و«رجل اليمن القوي»). وعلى رغم أن الاخوان تخلوا عن الاسم القديم فقد حافظوا على علاقات طيبة مع حركات «الاخوان المسلمين» في الدول العربية الأخرى، خصوصًا السودان حيث ينظر قادة التجمع اليمني الاسلامي بإعجاب شديد إلى افكار منظر الحركة الاسلامية السودانية الدكتور حسن الترابي. ويضم التجمع تيارًا سلفيًا، غير أنها سلفية مضادة للمذهبية المرتبطة بتاريخ اليمن الامامي القديم. وأبرز ممثلي هذا التيار الشيخ عبد المجيد الزيداني، عضو مجلس الرئاسة سابقًا، والشيخ ياسين عبد العزيز المحافظ على تراث «الاخوان» وممثل «إخوان اليمن» في التنظيم الدولي للحركة. ومن أبرز العلماء التقليديين في التجمع الشيخ يحي الغسيل. أما شباب «الاخوان» فمن أبرزهم الدكتور عبد الوهاب الأنسي نائب رئيس الوزراء.

– السلفيون: لهم في اليمن أكثر من جماعة وبعضها متناحر. أبرز القادة السلفيين الشيخ مقبل البداعي الذي وصفه الرئيس صالح بأنه يرفض الحزبية والانتخابات، ويكنّ عداء شديدًا للأخوان المسلمين. وتتركز قوته في أقصى الشمال على مقربة من القوى الامامية التي يناصبها العداء ايضًا. وإثر الحرب اليمنية غدت عدن وحضرموت ساحتي عمل واسعتين للسلفيين نتيجة الفراغ السياسي والفكري الذي أحدثه اختفاء الحزب الاشتراكي، وسنوات القمع، وساعدت في ذلك عودة آلاف المهاجرين اليمنيين إثر حرب الخليج، بعضهم عاد محملًا بتجارب سلفية



أرخبيل حنيش في موقع بالغ الأهمية الاستراتيجية

متشددة. وهم مشغولون حاليًا بمواجهة التجمع اليمني للاصلاح، ومحاربة البدع، وهدم الضرائح.

– السادة العلوية: يبحث السادة العلوية عن دور يعيد إليهم نفوذهم الاجتماعي والعلمي، ويتظلمون من إقصائهم عمدًا، ويقولون إن تجمع الاصلاح يكايدهم فكريًا، ويشكون من تعرضهم لاذى السلفيين، ويعتمدون كثيرًا على الدعم الذي يرفدهم به كبار التجار الحضارمة لإعادة تشغيل أربطة العلم وبناء المدارس وجامعة حضرموت.

– الزيدية: يمثلهم حزب «الحق»، وله نائبان في البرلمان، وهو حزب نشط ومقتدر ماليًا، يملك صحفًا ويطبع كثيرًا من الكتب، ونظّم أخيرًا مخيمًا صيفيًا للشباب. لكن له مشكلة تاريخية مع الثورة اليمنية، إذ إن قادته لا يزالون يمثلون «الامامية» وإن حارب بعضهم الإمام وشارك آخرون منهم الاخوان المسلمين في العمل الاسلامي إبان السبعينات. ومن مشكلاتهم الرئيسية أن تعاطف ايران معهم يزيد علاقاتهم بطرفي الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاصلاح) التهابًا. ويمثل «الزيدية» حزب تجمع القوى الشعبية بزعامة الشيخ ابراهيم الوزير.

– الفضلي والهندي: برز في المرحلة التي سبقت الحرب اليمنية (حرب الانفصال) إسم الشيخ طارق الفضلي ثم جمال الهندي باعتبارهما زعيمي تيار متطرف طبقًا لصحافة الحزب الاشتراكي. وتبين إثر الحرب وانتصار المؤتمر الشعبي والتجمع للاصلاح أن التطرف الوحيد الذي لم ينكره الفضلي والهندي يتمثل في كرههما السياسي للحزب الاشتراكي، بل شاركا في المعارك ضده أثناء الحرب. وهما اليوم عضوان في اللجنة المركزية للمؤتمر الشعبي العام.

قضية أرخبيل حنيش: أرخبيل عند باب المندب في البحر الأحمر مقابل البر اليمني والبر الأريتري، مكون من جزيرة حنيش الكبرى (٧٠ كلم٢) وحنيش الصغرى (٧ كلم٢) وجزيرة زُقر (١٢٠ كلم٢).

في ١٥ كانون الاول ١٩٩٥، بدأ النزاع اليمني–الاريتري على جزر في أرخبيل حنيش–زُقر عندما احتلت قوات أريترية جزيرة حنيش الكبرى بزعم أنها في سيادتها، وجرت معركة قتل فيها ١٢ جنديًا من الجانبين، وتمركزت القوات اليمنية في جزيرة زقر في حين سيطرت القوات الاريترية على جزيرة حنيش الكبرى. واتهمت القيادة اليمنية أريتريا بالاستعانة بسفن حربية وخبرات فنية اسرائيلية في تحقيق هذا الغزو.

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٩٦، وافقت فرنسا على القيام بوساطة لحل النزاع اليمني–الاريتري بناء على طلب من صنعاء وأسمرا، وكلفت، بعد يومين، الدبلوماسي الفرنسي فرنسيس غوتمان «مهمة استطلاع» تتناول النزاع القائم. وفي أول ايار ١٩٩٦، أعلنت باريس أن اليمن وأريتريا وقعتا إتفاق مبادئ اتفقتا فيه على تسوية النزاع بينهما سلمًا من خلال محكمة دولية تتشكل بموافقة الطرفين ويلتزمان بقراراتها.

وعقدت هذه المحكمة (هيئة تحكيم دولية) سلسلة من الجلسات التحضيرية في باريس، وواصلت أعمالها في لندن. وفي ٩ تشرين الاول ١٩٩٨، أصدرت هيئة التحكيم الدولية قرارها الذي قضى بسيادة اليمن على مجموعة من الجزر المتنازع عليها في البحر الأحمر وفي مقدمها جزيرة حنيش الكبرى. ومما جاء في القرار: «تكون جزر موحبكة وساليا وحربي وفلات وهاي كوك والجنوب الغربي من جزيرة روك تحت السيادة الاريترية»، في حين «تكون جزر حنيش والجزر الواقعة شمال شرق هذه الجزر تحت السيادة اليمنية».

وفي ١٢ تشرين الاول ١٩٩٨ (أي بعد ثلاثة ايام من صدور قرار التحكيم) بادر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى الاتصال بنظيره الأريتري أسياس أفورقي (لأول مرة منذ كانون الاول ١٩٩٥) في سياق سلسلة من المبادرات لإعادة العلاقات بين البلدين إلى مجراها الطبيعي. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، عقد الرئيسان اجتماع قمة في عدن. وكانت أريتريا، بقبولها، واليمن، قرار التحكيم، ثم انسحابها من جزيرة حنيش الكبرى بعد ثلاثة ايام من صدوره، قد حققت، واليمن، سابقة حضارية في قضايا وملفات النزاعات الاقليمية.

أبرز ما تضمنه الملف القانوني حول جزيرة حنيش: في العام ١٩٢٦، عند بدء تنفيذ مقررات مؤتمر لوزان بإبرام المعاهدة اليمنية الايطالية لعام ١٩٢٦ بين إمام اليمن وحاكم مستعمرة أريتريا الايطالية، اعترفت ايطاليا فيها باستقلال اليمن وسيادته، ولم تتناول أية مطالب في الجزر اليمنية وتم تجديدها لفترة أخرى.

وحينما أبرمت الاتفاقية البريطانية عام ١٩٣٤ تحفظت اليمن لتأكيد حقوقها السيادية في جزرها في البحر الأحمر، غير أن التنافس الاستعماري البريطاني الايطالي في المنطقة عمد آنذاك إلى تنظيم العلاقة بينهما وعدم السماح لأية قوة غيرهما في الوجود في المنطقة. ولضمان ذلك اتفق على منع وقوع الجزر في يد حاكم عربي غير صديق كالإمام يحي ملك اليمن. وأدى ذلك عمليًا إلى خضوع تلك الجزر اليمنية لنوع من الادارة الفعلية من قبلهما، وتجنب كلاهما خلال تلك المدة إعطاء أي صفة قانونية لوضع الجزر. وتعمدا ترك المسألة المتعلقة بالسيادة على هذه الجزر غير محددة، وتأكد ذلك في اتفاقية «باسكوا» المبرمة بينهما في روما لعام ١٩٣٨ حيث نصت المادة ٤ منها «على أنه بالنسبة لتلك الجزر الواقعة في البحر الأحمر والتي تخلت تركيا عن حقوقها فيها بموجب المادة ١٦ من اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ فإن الدولتين اتفقتا على عدم فرض السيادة عليها أو إقامة أية تحصينات أو أعمال دفاعية في أي من هذه الجزر».

وتمتع الفريق اليمني بحجج أخرى تدحض دعوى خصمه: الأولى، أن اعتماد الطرف الأريتري على تصرفات منسوبة للمحتل الايطالي للزعم بأنها دليل على سيادته على حنيش مردود عليه لأن اليمن يمكنه ان يطالب بسيادته على جزيرة دهليك وغيرها من الجزر وخليج زولا ما دام الاحتلال البريطاني ذاته كان يمارس سيادة عليها، بل إن حجة الطرف اليمني تصبح أقوى من حجة الطرف الأريتري في ضوء حقيقة مستمدة من أحكام القانون الدولي العام مفادها ان النظام الايطالي عندما سعى إلى ضم الحبشة في العام ١٩٣٦ ولقي اعتراضًا من عصبة الأمم، الأمر الذي اقتضت معه العصبة أن توقع عليه الجزاءات المنصوص عليها في المادة ١٦ من ميثاق العصبة.

الثانية، ان استناد الطرف الأريتري على سيادة مزعومة للنظام الاستعماري الايطالي بأحقيتها في السيادة على أرخبيل حنيش يفتح الباب على مصراعيه لمصر (على سبيل المثال) للمطالبة باسترداد سيادتها على أريتريا نفسها وككل بحسب أنها كانت جزءًا من الدولة المصرية من العام ١٨٢٢ حتى العام ١٨٨٤، وقام الاستعمار البريطاني على مصر بفصل أريتريا عن مصر، ويذكر أن مصر طالبت فعلًا الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ – أثناء بحث مصير اريتريا – باستعادة سيادتها عليها.

الثالثة، ان الوجود الاريتري في جزيرة حنيش أتى نتيجة الدعم اليمني لثوار أريتريا أثناء فترة نضالهم ضد النظام الحاكم في أديس أبابا عندما سمح لهم اليمن باستخدام جزره في الأرخبيل لانطلاق الثوار منها، وطول هذه الفترة ورغم حساسيتها لم تبادر إثيوبيا إلى الزعم بأن لها سيادة ما على هذا الارخبيل، كما لم تهدد أو تطالب بتلك الجزر ما لم توقف اليمن دعمها لثوار أريتريا وتجليهم عنها.

الرابعة، ان كل الخرائط الاريترية التي سبق أن أصدرتها كل فرق الثورة حتى حكومة الاستقلال (قبل العام ١٩٩٥)، بما في ذلك كل الخرائط العالمية، تؤكد تبعية تلك الجزر لليمن وسيادته عليها. ومع ذلك، بادرت أريتريا في نهاية ١٩٩٥ إلى تغيير تلك الخرائط لتضع الأرخبيل ضمن الاراضي الأريترية وتسحب الخرائط القديمة من التداول.

١٩٩٧: الانتخابات، تعاون يمني–فرنسي

على الصعيد الداخلي: انتهى العام ١٩٩٧ ساخنًا كما بدأ نتيجة الوقائع المثيرة للمحاكمات الثلاث التي شغلت اهتمام الرأي العام، وكشفت إثنتان منها معلومات عن مخططات لاغتيال مسؤولين بارزين وتنفيذ عمليات تفجير وتخريب لمنشآت حكومية ومواقع سياحية. ولم تصدر الاحكام في قضية القادة السابقين لحزبي



الرئيسان صالح وشيراك (باريس، ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٧)

«الاشتراكي» و«الرابطة» المتهمين بإعلان الانفصال والتسبب في «حرب الانفصال» (صيف ١٩٩٤).

ومنذ مطلع العام احتدمت المعركة بين الاحزاب في شأن المشاركة في الانتخابات الاشتراعية التي أجريت في ٢٧ نيسان (١٩٩٧)، واعتبرت الحدث السياسي الأهم في اليمن، بعدما أفرزت نتائجها مرحلة جديدة ابرز ملامحها انتهاء سياسة الائتلاف الحكومية التي سادت منذ تحقيق الوحدة في ايار ١٩٩٠، ولم يؤيدها الشارع اليمني لما أثارته من أزمات. وبنتيجة الانتخابات (٢٧ نيسان ١٩٩٧)، حصد المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح حصة الأسد إذ نال ٢٢٦ مقعدًا من أصل ٣٠١، وشكل الحكومة منفردًا برئاسة شخصية مستقلة من التكنوقراط هو الدكتور فرج بن غانم، وجعل في مقدم مهماتها انتشال الاقتصاد من أزمته ومواصلة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وعرفت العاصمة الاقتصادية عدن، في العام ١٩٩٧، سلسلة انفجارات هزّت أمن المدينة. وكانت حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها أجهزة الأمن (في آب) في محافظات عدن وتعز وحضرموت والحديدة ولحج وإب وأبين، وطاولت ناشطين في أحزاب المعارضة لا سيما من حزبي «الاشتراكي» و«الرابطة» قد أخرجت أحزاب المعارضة من ركودها السياسي الذي بدأ بعد الانتخابات، فنظمت سلسلة تحركات احتجاجية شملت مسيرات واضرابات واعتصامات بالاضافة إلى حملات صحافية متواصلة اضطرت السلطة إلى إطلاق معظم المعتقلين.

وتحولت المكلا (حضرموت) ميدانًا لنشاطات المعارضة وتحركها رغم الاحتياطات الأمنية المشدّدة فيها. وكانت ذروة التحركات التظاهرات والاعتصامات والمسيرات التي نُظمت احتجاجًا على مشروع للتقسيم الاداري الذي نص على تقسيم حضرموت محافظتين.

وتمكنت أجهزة الأمن من اعتقال أعضاء شبكتي «التخريب» في عدن والمهرة (في تموز) وإحالتهم على المحاكمة. لكنها عجزت عن القبض على منفذي عمليات خطف الاجانب، والتي تجاوز عددها عشرة حوادث خلال ١٩٩٧ طاولت سياحًا وخبراء أجانب من جنسيات غالبيتها أوروبية ونفذها أفراد مسلحون من بعض القبائل لابتزاز الحكومة.

وكان رفع سعر المحروقات (في حزيران) بين ٢٠ و٣٠٪ أسوأ حدث اقتصادي، إذ أعقبه استياء شعبي وموجة احتجاجات اتسم بعضها بالعنف في محافظات ذمار ومأرب وصعدة، وقمعتها الحكومة بالقوة. وجاءت قرارات الحكومة في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي دخل مرحلته الثانية المتعلقة بالاصلاحات الهيكلية.

على الصعيد الخارجي: زار الرئيس علي عبد الله صالح المانيا (٨ ايلول) وفرنسا (٢٣ تشرين الاول) وبريطانيا (١٠ تشرين الثاني)، والتقى في هذه البلدان، إلى المسؤولين الحكوميين، رجال الاعمال، بهدف تسويق اليمن اقتصاديًا وجذب رؤوس الاموال الاوروبية للاستثمار في اليمن. كما زار مصر وسورية والاردن وعُمان.

وإذا كانت الانتخابات الاشتراعية الحدث السياسي الأهم في اليمن خلال العام ١٩٩٧، فإن توقيعها مع نادي باريس، في ٢٠ تشرين الثاني، على اتفاق اقتصادي يعتبر أهم حدث اقتصادي، إذ حصلت اليمن بموجبه على إعفاء قدره ٨٠٪ من ديونها لروسيا الاتحادية.

وفي زيارته لباريس، بحث الرئيس صالح في ملفات عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية تمثل محاور التعاون المشترك بين البلدين، لا سيما إزاء «قضية جزيرة حنيش» (راجع آنفًا). وخلال الزيارة، جرى توقيع عقود بين الطرفين، بينها مع شركة «رينو»، وعقد آخر يتناول انطلاق بعثة علمية فرنسية بحرية إلى جزيرة سوقطره تتولى الكشف عن الثروات اليمنية في هذه الجزيرة، فضلًا عن عقود تتناول التعاون في المجال العسكري.

١٩٩٨ : الاحكام على قائمة الـ«١٦»، التحكيم على حنيش

أحكام على قائمة الـ«١٦»: في ٩ كانون الثاني، أطلق الرئيس علي عبد الله صالح دعوة إلى اغلاق ملفات الماضي وإنهاء مراحل الخلافات والصراعات السياسية والدموية في البلد خلال أكثر من ٣٥ سنة، وشملت دعوته، بصورة خاصة، ملف حرب ١٩٩٤. وفي ٢٣ آذار، أصدرت محكمة البداية في صنعاء أحكامها في حق عناصر القائمة المعروفة بالـ«١٦»، وقضت بإعدام خمسة من قادة الحزب الاشتراكي غيابيًا بتهمة اعلان الانفصال وتفجير الحرب صيف ١٩٩٤ والخيانة الوطنية العظمى.

وشملت أحكام الاعدام علي سالم البيض الامين العام السابق للحزب الاشتراكي، حيدر العطاس رئيس الوزراء السابق، صالح عبيد أحمد عضو المكتب السياسي وزير النقل السابق، صالح منصر السييلي عضو المكتب السياسي محافظ عدن السابق والعميد هيثم طاهر عضو المكتب السياسي وزير الدفاع السابق. وصدرت أحكام بالسجن فترات متفاوتة في حق بقية عناصر القائمة.

حكومة جديدة: في ٢٩ نيسان، قبل علي صالح استقالة رئيس الوزراء الدكتور فرج بن غانم بعد خلافات حكومية ورفض مطالبة بن غانم بإجراء تعديل في حكومته. وفي ١٥ ايار، كلف الرئيس علي صالح الدكتور عبد الكريم الأرياني تشكيل حكومة جديدة جميع أعضائها من الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام).

وفي ١٨ حزيران، أصدرت الحكومة قرارات برفع أسعار بعض السلع الغذائية والخدمات في إطار برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي بدأ تطبيقه منذ مطلع ١٩٩٥.

وضع أمني ساخن: وبعد يومين من هذه القرارات عمت التظاهرات صنعاء ومعظم المدن احتجاجًا على رفع الأسعار، واستمرت بضعة أيام تخللتها صدامات بين رجال الأمن والمتظاهرين أوقعت قتلى وجرحى، وتدخل الجيش في المدن. كما وقعت صدامات بين الجيش وقوات الأمن وبين القبائل في محافظتي مأرب والجوف وسقط عشرات من القتلى والجرحى، وطاولت تفجيرات عديدة أنبوب النفط في هذه المناطق.

وفي ١٩ تموز، وقع اشتباك حدودي بين قوات يمنية وسعودية في جزيرة الدويمة على البحر الأحمر، وتمّ احتواؤه.

وفي ٧ آب، صدر قانون لمكافحة ظاهرة خطف الخبراء والسياح الاجانب على يد بعض الجماعات القبلية للضغط على الحكومة وإجبارها على تنفيذ مطالب خاصة. وقضى القانون بإعدام مَن ينفذ عملية خطف أو يشارك فيها أو يخطط لها. وفي أواخر العام (٢٩ كانون الاول ١٩٩٨)، نفذت قوات يمنية عملية لإطلاق ١٦ سائحًا غربيًا خطفهم «جيش عدن الاسلامي»، فقتل خلال العملية أربعة من الرهائن.

نشاط الاحزاب: عقد حزب التجمع للاصلاح في ٦ تشرين الاول مؤتمره العام الثاني، والتطور اللافت كان انتخاب سبع نساء لعضوية مجلس شورى الحزب للمرة الاولى منذ تأسيسه.

أما الحزب الاشتراكي فعقد، في ٢٨ تشرين الثاني، الدورة الاولى لمؤتمره العام الرابع بعد انتظار استمر أكثر من ١٣ سنة.

حنيش تعود إلى اليمن: في ٩ تشرين الاول (١٩٩٨)، أصدرت هيئة التحكيم الدولية قرارًا أكد سيادة اليمن على الجزر المتنازع عليها مع أريتريا بما فيها جزيرة حنيش الكبرى. وأعلنت أسمرا قبولها القرار. وفي ١ تشرين الثاني، تسلمت اليمن رسميًا جزيرة حنيش الكبرى من القوات الاريترية في احتفال رسمي (راجع ما ورد في هذا الصدد آنفًا).

١٩٩٩: انتخاب علي صالح، اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة، اجراءات أمنية صارمة

انتخاب علي صالح رئيسًا للجمهورية (مجموع الاحزاب ٢٣): في ٢٣ ايلول، شهد اليمن أول انتخابات رئاسية عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، قاطعتها احزاب المعارضة احتجاجًا على إقصاء مجلس النواب مرشح المعارضة علي صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب الاشتراكي لعدم حصوله على النسبة الكافية من أصوات النواب لمنحه التزكية المطلوبة لخوض الانتخابات. وفاز الرئيس علي عبد الله صالح بـ٩٦,٧٪ من أصوات الناخبين فيما حصل منافسه الوحيد النائب نجيب قحطان الشعبي على ٣,٢٪، واعتبرتها المعارضة انتخابات غير متكافئة.

وكانت صنعاء احتضنت، أواخر حزيران، مؤتمرًا دوليًا لدول الديمقراطيات الناشئة اعتبرت الحكومة اليمنية انه يعكس التأييد والدعم الدوليين لمسيرة الديمقراطية في اليمن.

وقبل الانتخابات الرئاسية أقر مجلس النواب تعديل قانون الانتخاب، واعترفت لجنة الاحزاب بشرعية خمسة أحزاب ليصبح عدد الاحزاب السياسية المرخص لها ٢٣ حزبًا.

مصالحة يمنية-كويتية، علاقات عربية ودولية حسنة: في آذار (١٩٩٩)، تمت المصالحة اليمنية-الكويتية، وعادت العلاقات بعد انقطاع دام منذ الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠). وزار عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني الكويت في ٧ آذار، وأعيد فتح السفارة اليمنية في العاصمة الكويتية.

وشهد العام ١٩٩٩ انفتاحًا في علاقات صنعاء مع الدول الافريقية في جنوب القارة ومنطقة القرن الافريقي. وجرت تحركات دبلوماسية يمنية للتوسط بين اثيوبيا وأريتريا لوقف الحرب الحدودية بينهما، واحتضان لقاءات مصالحة بين الفصائل الصومالية.

ووقعت صنعاء اتفاقات أمنية مع دول عربية، وباشرت تنسيقًا أمنيًا مع الولايات المتحدة الاميركية ودول أوروبية. وسجل تطور بارز في العلاقات اليمنية-الاميركية شمل تعاونًا عسكريًا وتدريبات مشتركة في اليمن.



المحضار

الملف الأمني، إعدام زعيم «جيش عدن-أبين الاسلامي»: ولأن الملف الأمني والقضائي في اليمن هو الأكثر تعقيدًا، وحظي باهتمام شعبي وحكومي لجهة متابعة حوادث التفجير وخطف الاجانب والمحاكمات والاجراءات التي اتخذت للحد من نفوذ الجماعات الاسلامية المتطرفة.

دُشن عام ١٩٩٩ بمحاكمات لجماعات متطرفة بينها «جيش عدن-أبين الاسلامي» بزعامة أبو الحسن المحضار الذي أعدم منتصف تشرين الاول ١٩٩٩، فيما حكم على عدد من أتباعه بالسجن فترات متفاوتة. ورحّلت السلطات نحو ٢٥ ألف شخص من رعايا دول عربية وافريقية كانوا يقيمون في اليمن بصورة غير مشروعة، وبينهم آلاف من العرب ينتمون إلى جماعات اسلامية.

وفيما انحسرت عمليات الخطف بسبب الاجراءات الأمنية الصارمة عام ١٩٩٩، تواصلت

التفجيرات في محافظات عدن ولحج وأبين وطاولت أنبوب النفط في مأرب أكثر من ١٥ مرة على أيدي عناصر قبلية، وأسفرت حوادث التفجير عن مقتل عشرات من المدنيين.

خلال حملته الانتخابية أعلن الرئيس علي عبد الله صالح أن من أولوياته القضاء على الفوضى وتحقيق الأمن. وسارع بعد الانتخابات إلى التركيز على الملف الامني والقضائي. فأنشئت نيابات ومحاكم لبت القضايا الأمنية العاجلة، والاهتمام بحماية القضاة، وأجريت تغييرات واسعة، وعين قضاة إداريون لأول مرة. كما بدأت الأجهزة الأمنية تنفيذ حملات للحد من ظاهرة حمل السلاح.

٢٠٠٠: حادثة المدمرة الاميركية «كول»، السيّاح اليهود

خصخصة، ترسيم الحدود مع السعودية، حادثة المدمرة الاميركية: في شباط ٢٠٠٠، أقر المجلس النيابي قانون «السلطة المحلية» الذي كان يشكل إحدى الاوراق المهمة في النزاع الذي عصف في العام ١٩٩٤. الأمر الذي ادّى إلى اعتراض شديد من قبل سكان اليمن الجنوبي سابقًا، فتشكلت فيه لجان شعبية حرّكها الحزب الاشتراكي للاعتراض على تشبث صنعاء في «مركزية لا تخدم مصالح البلاد».

واقتصاديًا، بدا واضحًا أن الحكومة ماضية في الأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي، ولو كانت اضطرت، خلال العام ٢٠٠٠، إلى تأجيل البدء بالخصخصة ورفع أسعار المحروقات مرة جديدة. وأما مشكلة الفقراء والبطالة التي باتت تطال أعدادًا متزايدة من اليمنيين، فلا يزال «الاصلاح الاقتصادي» (بوشر به منذ ١٩٩٥) عاجزًا عن إيجاد حل لها.

الجولة التي قام بها الرئيس علي صالح، في مطلع العام ٢٠٠٠، إلى بلجيكا وكندا والولايات المتحدة وايران أخرجت اليمن من عزلة عاشتها منذ وقفت مؤيدة للعراق في العام ١٩٩٠ و١٩٩١. وتوجت الاحتفالات الكبرى بمناسبة مرور عشر سنوات على إعلان الوحدة (١٩٩٠) بتوقيع معاهدة ترسيم الحدود مع العربية السعودية في جدة في ١٣ حزيران ٢٠٠٠ (راجع «ترسيم الحدود اليمنية–السعودية» تاليًا).

لم يتأثر الانفراج الاقليمي بحادثة تفجير تعرضت لها مدمرة أميركية (كول) في عدن في ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٠، وقد استتبعتها بعد يومين حادثة تفجير ضد السفارة البريطانية في صنعاء. وذلك في وقت كان اليمنيون يبدون كل تضامن مع الانتفاضة الفلسطينية. ولم يتردد الرئيس علي صالح في قبوله مشاركة الاميركيين السلطات اليمنية في التحقيق بحادثة المدمرة الاميركية حيث حامت الشبهات حول أسامة بن لادن وتنظيم «القاعدة».

ومنذ آب ٢٠٠٠، سيطر على الاجواء السياسية الداخلية النقاش حول التعديلات الدستورية والانتخابات المتوقعة في شباط ٢٠٠١.

مواجهة بين الحكومة والمعارضة بسبب السيّاح اليهود: خلال آذار ونيسان (٢٠٠٠)، وصل عدد محدود من اليهود إلى اليمن. وسرعان ما تبين أن حكومة الدكتور عبد الكريم الأرياني كانت سمحت لهم بدخول البلاد بهدف السياحة ولأنهم من أصول يهودية يمنية جاءوا ليتعرفوا إلى مناطق ومواقع اليهود اليمنيين قبل هجرتهم، ولأن هذا الأمر لا يتجاوز الدستور والقوانين والمبادئ الوطنية.

لكن المعارضة هبت تتهم الارياني وحكومته بـ«خيانة المبادئ» والمواقف القومية العربية والاسلامية»، وطالبت بإقالة الحكومة وسحب الثقة منها في مجلس النواب. وانضم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب زعيم حزب «التجمع اليمني للاصلاح» والقريب إلى الرئيس علي صالح بحكم مكانته القبلية والسياسية، إلى المعارضة في هذه القضية ووجه انتقادات مباشرة وشديدة إلى الأرياني. ورأى عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية أن ما قاله الأحمر لا يعبّر عن البرلمان بل يعكس مواقف حزبه، مستندًا إلى عدم مناقشة البرلمان (غالبيته لحزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي صالح) قضية السياحة اليهودية في اليمن.

وفي سياق هذه المواجهة بين الحكومة ومعارضة «هذه السياحة–الخطوة نحو التطبيع مع اسرائيل» (برأي المعارضة)، جاءت فتوى علماء اليمن التي صاغها نحو مئة من علماء الدين ينتمون إلى الحزب الحاكم (المؤتمر) وأحزاب المعارضة وبينهم مستقلون وقضاة وفقهاء ومرشدون من كل المذاهب الاسلامية، والتي قضت بتحريم أي تعامل مع اليهود، ويشمل ذلك السماح لهم

بالسياحة في اليمن أو التطبيع بأي شكل استنادًا إلى «تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وتاريخ اليهود المليء بالغدر ونقض العهد والتآمر على الاسلام والمسلمين واغتصاب الاراضي العربية في فلسطين ومحاربة العرب». كما حذر العلماء من استهداف اليهود اليمن عبر الاستيطان بالمال والارض والعقارات، وحرّمت الفتوى التعامل معهم بيعًا وشراء.

ترسيم الحدود اليمنية–السعودية: في ١٢ حزيران ٢٠٠٠، أسدل الستار نهائيًا على واحد من أطول النزاعات الحدودية في العالم العربي، بتوقيع البلدين على معاهدة ترسيم حدودهما.

بدأ النزاع الحدودي بين الدولتين في العام ١٩٢٦ على مقاطعتي عسير ونجران الحدوديتين، ثم تطور إلى صدام مسلح عام ١٩٣٤ أعقبه توقيع اتفاقية الطائف بين الملك عبد العزيز بن سعود والإمام يحي إمام المملكة المتوكلية اليمنية في ظروف هزيمة قوات الامام أمام القوات السعودية. وبموجب تلك الاتفاقية تنازل اليمنيون للسعوديين عن المقاطعتين، ونصت المادة ٢٢ من الاتفاقية على أن تظل سارية عشرين عامًا هجريًا، ويمكن تجديدها وتعديلها في الأشهر الستة التي تسبق انتهاء مفعولها.

لم تحل اتفاقية الطائف دون تجدد النزاع والاشتباكات المسلحة مرات عدة بسبب استمرار «المطالب التاريخية» للطرفين وعدم وضوح خط الحدود في بعض المناطق لعدم ورودها في الاتفاقية. وكانت القيادات اليمنية المتعاقبة على الحكم لاحقًا راغبة في تجاوز تلك الاتفاقية لكونها أبرمت بعد هزيمة عسكرية، ولو لم تكن تفصح عن ذلك، لأنها كانت منشغلة وتركّز جهودها على مسألة تشطير اليمن إلى شمالي وجنوبي.

وبعد تحقيق الوحدة (في أيار ١٩٩٠)، عاد النزاع وقد أججته هذه المرة احتمالات وجود نفط في المناطق التي لم تشملها اتفاقية الطائف. وكانت «عاصفة الصحراء» (الحرب على العراق) تطفئ أي أمل في حلّ النزاع لا سيما بعدما وقفت صنعاء إلى جانب بغداد.

وفي ايلول ١٩٩٢، عاد الجانبان إلى الحوار وعقدا مباحثات ثنائية. ثم توالت اللقاءات والاجتماعات حتى أثمرت في ١٩٩٥ توقيع البلدين على مذكرة للتفاهم المشترك فعرفت بـ«مذكرة تفاهم مكة» المرتكزة على شرعية وإلزامية اتفاقية الطائف الموقعة في ١٩٣٤. وقبل وقت قصير من توصل البلدين إلى هذه المذكرة كانت الولايات المتحدة بعثت بمذكرة إلى دول المنطقة تعبّر فيها عن اهتمامها بتسوية مشكلات الحدود بالطرق السلمية أو التحكيمية. فجاءت «مذكرة تفاهم مكة» في مثابة بداية النهاية لهذا النزاع الحدودي. وتبع المذكرة عدد من البروتوكولات والاتفاقات بين البلدين: اتفاقية التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري (١٩٩٧)، اتفاقية التعاون الأمني (١٩٩٧)، واتفاقية مكافحة الاتجار بالمخدرات... كما شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعًا ملحوظًا، وتحركت معه قوافل العمال اليمنيين إلى السعودية بعدما كانت السعودية قد أوقفتها في مطلع التسعينات عقابًا لليمن على موقفه من حرب الخليج الثانية.

وجاء ابرام المعاهدة أثناء زيارة قام بها الرئيس علي عبد الله صالح يوم ١٢ حزيران ٢٠٠٠ لمدينة جدة السعودية حيث التقى الملك فهد وولي العهد الامير عبد الله والأمير سلطان (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي). وأوضح الرئيس اليمني يومها أن توقيع معاهدة الحدود النهائية بين البلدين تمّ استنادًا إلى مذكرة التفاهم التي وقعت عام ١٩٩٥، وتشكلت بموجبها اللجان المختلفة للبحث في الترسيم النهائي.

تنص المعاهدة، في جملة ما تنص، على إقامة منطقة معزولة السلاح بعمق ٢٠ كلم على جانبي الحدود، ونقاط مشتركة لتسهيل انتقال الافراد والبضائع، وذلك لفترة موقتة في انتظار استكمال وضع العلامات الحدودية بالتعاون مع شركات متخصصة في عمليات المسح بواسطة الاقمار الاصطناعية. ونصت المادة ٦ من الملحق على أنه في حال اكتشاف ثروة طبيعية على طول خط الحدود بين البلدين (أكثر من ٢٤٠٠ كلم) قابلة للاستخراج والاستثمار، فإن الطرفين سيجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لتلك الثروة.

٢٠٠١: انتخابات المجالس المحلية، حكومة باجمال

انتخابات المجالس المحلية (٢٠ شباط ٢٠٠١): في ٢٠ شباط ٢٠٠١، انطلقت أول انتخابات للمجالس المحلية منذ تحقيق الوحدة في منتصف ١٩٩٠، تنفيذًا لقانون السلطة المحلية الذي صدر في ١٠ شباط ٢٠٠٠،

وأقره مجلس النواب بعد مخاض استمر خمس سنوات ونقاش وبحث واسعين على الصعيدين الحزبي والبرلماني. فأدخلت عليه تعديلات وإضافات كثيرة، وحذف منه الكثير، علمًا أنه بقي مفتوحًا على التعديل في ضوء تجربة الانتخابات.

اشترك الحزب الاسلامي «التجمع للاصلاح» والحزب الاشتراكي في الانتخابات المحلية (٢٠ محافظة و٣٣٢ قضاء) من دون حماس، وترك المجال رحبًا أمام الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) ليفوز بها في جميع أنحاء البلاد تقريبًا، ولكن في أجواء عنف (سقط عدد من القتلى والجرحى) وفي غياب مراقبين دوليين. وأما التعديلات الدستورية، وعددها ١٧ تعديلًا، والتي جرى الاقتراع عليها ايضًا، فقد تناولت تمديد ولايات الرئيس والنواب والبدء بتنفيذ نظام المجلسين مع تقوية صلاحيات مجلس الشورى الذي بقيت صلاحية تعيين أعضائه من اختصاص الرئيس.

مرحلة انتقالية، حكومة جديدة برئاسة باجمال: عامان متبقيان لاجراء انتخابات محلية وتشريعية جديدة (في ٢٠٠٣) يبدوان أنهما يطمحان لإقامة نظام لامركزي، ولكن في بلد حيث الموارد الاساسية للدولة هي موارد نفطية وضريبية تتمسك الدولة على إبقائها مركزية بل شديدة التمركز. لذلك ماذا يتبقى من فائدة اللامركزية في مثل هذه الحال، كما لاحظ المعارضون؟.

وفي خضم هذه الاجواء السياسية الداخلية أتى الرئيس المشير علي عبد الله صالح على ذكر المستقبل السياسي لنجله، فاعتبر أنه «حر مثل اي مواطن يمني» في تقديم ترشيحه لخلافته في منصب الرئاسة. وبعد وفاة شقيقه البكر في أيار ٢٠٠١، عين الرئيس ابن شقيقه معاون قائد الأمن المركزي.

في ايار ٢٠٠١، شكل وزير الخارجية عبد القادر باجمال حكومة جديدة خلفًا لحكومة عبد الكريم الأرياني، وجميع أعضاء الحكومة الجديدة، كسابقتها، من حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم. وبادرت الحكومة إلى تطبيق قانون ١٩٩٢ حول التعليم والتربية الذي ألغى كل استقلالية ذاتية للمؤسسات التعليمية العامة الدينية، الأمر الذي أثار حفيظة الاسلاميين.

٢٠٠١-٢٠٠٢

«١١ ايلول ٢٠٠١» وضع اليمن تحت المراقبة الاميركية: جاء يوم العمليات الارهابية في الولايات المتحدة (١١ ايلول ٢٠٠١)، واسقاطاته المتسارعة، ليزيد من متاعب السلطات اليمنية في حربها ضد «الارهاب» في الداخل والخارج، خصوصًا وأنها كانت لا تزال تعاني الكثير من المواجهات مع القبائل ومن خطف الاجانب. ولتجنب عزلة (وعقوبات) جديدة بعد تلك التي عانت منها البلاد على أثر دعمها للعراق في حرب ١٩٩٠-١٩٩١، بادر الرئيس علي عبد الله صالح على الفور إلى إدانة عملية ١١ ايلول، ودعا الاحزاب اليمنية كافة إلى تفهم حراجة المرحلة والنظر إلى مصلحة البلاد العليا. كما بادر إلى شن حملة اعتقالات واسعة، وإقفال جامعة اسلامية خاصة، ووضع الاجانب المقيمين في اليمن تحت المراقبة الدقيقة. وبعد أن كانت واشنطن قد حدّدت اليمن كهدف محتمل لضرباتها بعد ١١ ايلول مباشرة، انتهت إلى اعتبارها كحليف موثوق به، ووقع البلدان اتفاق تعاون أثناء زيارة الرئيس علي صالح لواشنطن في تشرين الاول ٢٠٠١. وعن هذه الزيارة، قال سالم صالح محمد، القيادي الاشتراكي السابق ومستشار الرئيس علي صالح مؤخرًا (حزيران ٢٠٠٣) أنها «جنّبت اليمن أن يكون هدفًا لضربة أميركية، كما جرى في أفغانستان بحجة مكافحة الارهاب».

ومع ذلك، أدان البرلمان اليمني، استجابة للموقف الشعبي، القصف الاميركي لأفغانستان. وأثناء محاولة القوات الخاصة اليمنية اعتقال إثنين من المشتبه بانتمائهما إلى تنظيم «القاعدة» (أسامة بن لادن)، اصطدمت بمقاومة عنيفة من القبائل (٢٢ قتيلًا)، ما سهّل للمشتبه بهما أمر الفرار. فوجدت السلطات نفسها، بعد فشل هذه العملية الأمنية، إزاء رضوخ لمطلب أميركي يقضي بمشاركة الاميركيين في التحقيقات حول عملية تفجير المدمرة الاميركية «كول» في عدن (تشرين الاول ٢٠٠٠). وكانت زيارة نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني لصنعاء في آذار ٢٠٠٢ مناسبة للاعلان عن إرسال خبراء أميركيين مختصين بمكافحة الارهاب إلى اليمن. وسرعان ما تبين أن من مهمات هؤلاء الخبراء التدخل في تشكيل وتجهيز العسكريين اليمنيين، والتدخل حتى لدى موظفي دوائر الهجرة اليمنية. وكانت السفارة الاميركية هدفًا لبعض التفجيرات الصغيرة، وسارت عدة مظاهرات، في ربيع ٢٠٠٢، دعمًا للانتفاضة الفلسطينية.

قانون الانتخابات، الدخول إلى مجلس التعاون الخليجي: تمكنت الحكومة، في خريف ٢٠٠١ وبعد مداولات سريعة، من تمرير مشروع قانونها للانتخابات بإقراره في البرلمان الذي تؤيدها من اعضائه الأغلبية الساحقة. وأما المعارضة فقد لجأت في تشرين الثاني ٢٠٠١ إلى تشكيل «ندوة أبناء الجنوب» التي عكفت على إدانة «التمييز» الذي يتعرض له اليمن الجنوبي سابقًا. ومنذ ربيع ٢٠٠٢، تواتر حديث أن المعارضة قد تتمكن، إزاء هيمنة حزب المؤتمر الشعبي العام على الحياة السياسية في البلاد، من جمع حزبي المعارضة «الاشتراكي» و«الاصلاح» في تحالف استعدادًا للانتخابات النيابية المقررة في نيسان ٢٠٠٣.

ووافقت دول مجلس التعاون الخليجي على انضمام اليمن إلى بعض مؤسسات المجلس (الرياضية وسواها غير السياسية، تمهيدًا - على الأرجح - لعضويته الكاملة). وفي ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٢، قرّر مجلس الوزراء اليمني تشكيل لجنة وزارية لوضع الترتيبات الخاصة بالانضمام إلى بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي والاعداد لانضمامه إلى المؤسسات والأجهزة الخليجية الأخرى.

علامَ أقفل العام ٢٠٠٢؟ زيارة موسكو، اغتيال جار الله عمر: في ١٧ كانون الاول (٢٠٠٢)، قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة لموسكو (أول زيارة لرئيس يمني منذ ١٩٨٤)، واتفق مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على توقيع عدد من الاتفاقات في مجالات التعاون التجاري والاقتصادي. وفي موسكو



جار الله عمر قبل دقائق من اغتياله (٢٨ كانون الاول ٢٠٠٢)

أعلن صالح عن عزم بلاده توسيع تعاونها العسكري مع روسيا، وقال إن صنعاء ستوقع قريبًا عقدًا جديدًا مع شركة «ميغ» وتدرس شراء مروحيات حربية وروسية. وأعلن، بعد رجوعه إلى بلاده أن «تغييرات في الخريطة والأنظمة بعد الحرب والارهاب يجيز شراء أسلحة شرقية بتمويل أميركي في إطار التعاون لمحاربة الارهاب».

وفي ١٩ كانون الاول ٢٠٠٢، زار علي صالح بيروت، حيث أعرب عن حرص بلاده على تطوير العلاقات اليمنية اللبنانية، وأبدى ترحيبه بالاستثمارات اللبنانية «التي ستحظى بكل الرعاية والتشجيع في اليمن». وفي طريق عودته زار دمشق.

وفي ٢٨ كانون الاول ٢٠٠٢، اغتيل الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي المعارض جار الله عمر برصاص طالب إسلامي متشدد من جامعة «الايمان» الاسلامية، وينتمي إلى التجمع اليمني للاصلاح ومن العناصر المتطرفة التي سبق ان اعتقلت بتهمة التحريض والدعوة إلى العنف ضد الدولة، يدعى علي جار الله.

كان جار الله عمر (مولود ١٩٤٢) يشغل منصب نائب الامين العام للحزب الاشتراكي، وكان أثناء اغتياله يلقي كلمة حزبه في افتتاح المؤتمر الحزبي لتجمع الاصلاح، أبرز الاحزاب الاسلامية في اليمن. وفي خطابه، دعا جار الله عمر، الذي تولى منصب وزير الثقافة سابقًا، إلى حوار وطني بين مختلف القوى السياسية اليمنية ورفض العنف في بلد يتميز بتركيبته القبلية وانتشار السلاح.

وكان الحزب الاشتراكي، في مؤتمره في ايلول ٢٠٠٠، أعاد، رغم اعتراض السلطات، انتخاب قادته في المنفى في لجنته المركزية. وبين هولاء الامين العام السابق للحزب علي سالم البيض (اللاجئ في سلطنة عمان) الذي اتهم الاسلاميين بقتل ١٥٠ من عناصر حزبه إثر توحيد اليمن.

(في مطلع حزيران ٢٠٠٣، اتهمت الامانة العامة للحزب الاشتراكي تيارًا في التجمع اليمني للاصلاح، الاسلامي المعارض، بعلاقة مع القاتل وخليته المتطرفة، وأكدت وجود علاقة قديمة بين القاتل والمؤسسة العسكرية والأمنية).

٢٠٠٣

انتخابات أواخر نيسان ٢٠٠٣: أول انتخابات تجري في بلد عربي بعد أقل من اسبوعين من سقوط بغداد ونظام صدام حسين في العراق. ارتفعت فيها نسبة المشاركة قياسًا على السابق، لكن السلبيات التي عرفتها الدورتان الانتخابيتان السابقتان (منذ ١٩٩٠) استمرت هذه المرة ايضًا، سواء من حيث أعمال العنف التي أوقعت عشرة قتلى و٣٥ جريحًا، أو من زاوية اتهام الحكومة بالتزوير في دوائر عديدة، أو من منطلق التفاوت الكبير في حصد مقاعد البرلمان: حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) حاز لوحده نحو ٨٥٪ من المقاعد، في حين توزعت النسبة المتبقية على الحزبين المعارضين الاساسيين، الاصلاحي (الاسلامي) والاشتراكي، والتنظيم الوحدوي الناصري والبعث العربي الاشتراكي والمستقلون. وفضلًا عن ذلك أظهرت هذه الانتخابات النيابية أن القبيلة، ببنيتها التقليدية الراسخة، لا تزال قادرة على التحكم في إدارة جزء كبير من الحياة السياسية والاجتماعية اليمنية.

حكومة جديدة برئاسة عبد القادر باجمال: في ١١ ايار ٢٠٠٣، حسم الرئيس علي عبد الله صالح، باختياره عبد القادر باجمال للاستمرار في رئاسة الحكومة الجديدة (بعد الانتخابات)، انحيازه لاستكمال الملف الاقتصادي الذي يعد ذا أولوية مطلقة لليمن خلال الفترة المقبلة. ويعتبر باجمال مهندس الاصلاحات الاقتصادية منذ كان وزيرًا للتخطيط والتنمية منتصف التسعينات، ويرأس لجنة حكومية عليا لمحاربة الفساد اجتمعت، خلال نيسان ٢٠٠٣، لوضع آلية واضحة ومحددة لتطهير الجهاز الاداري من الفاسدين ومحاسبة المختلسين ووضع ضوابط صارمة لحماية المال العام. وأهم إنجاز حققته حكومة باجمال السابقة كانت تلك الصورة الايجابية التي انتزعها اليمن خلال مؤتمر المانحين (أواخر ٢٠٠٢) الذي جدّد الشهادة الدولية بقدرات الاقتصاد اليمني وفرض تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية والحزبية.

وفي تقديمه لبرنامج حكومته الجديدة إلى البرلمان (٧ حزيران ٢٠٠٣)، أعلن باجمال أن الاولوية لإحلال السلم الأهلي و«اجتثاث الارهاب وتأمين حقوق الانسان».

الرئيس علي صالح يلغي عقوبة الاعدام للبيض وبقية الـ«١٦»: في ٢٤ ايار ٢٠٠٣، وفي ذكرى اعلان الوحدة، أعلن الرئيس علي عبد الله صالح إلغاء عقوبة الاعدام لعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة السابق وجميع القيادات الاشتراكية المعارضة التي تضمها «قائمة الـ١٦» الذي صدرت في ١٩٩٨ أحكام قضائية ضدهم تراوح بين السجن والاعدام، بعدما دانهم القضاء بجرائم الخيانة العظمى واعلان الانفصال في ١٩٩٤.

علي سالم البيض عاش في سلطنة عمان منذ نهاية الحرب في ١٩٩٤، في حين أقام في أبو ظبي اربعة من مجموعة الـ«١٦» هم أنيس حسن يحي نائب رئيس الوزراء السابق، وهيثم قاسم وزير الدفاع السابق وقاسم عبد الرب صالح عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وعضو مجلس النواب، وقاسم يحي عضو المؤسسة العسكرية مستشار وزير الدفاع.

ونوّه الحزب الاشتراكي بقرار الرئيس صالح، في بيان صدر في ١ حزيران ٢٠٠٣، واعتبره «قرارًا وطنيًا حكيمًا وخطوة جدية باتجاه تصفية آثار الصراعات السياسية الماضية (...) وباتجاه تحقيق المصالحة الوطنية بما يعمّق مسار الوحدة والديمقراطية، ويعزّز الجبهة الداخلية ويشيع روح التسامح والتعاون، بما يحقق الانفراج في الحياة السياسية».

ومع هذا القرار للرئيس علي عبد الله صالح بدأ الحديث يتواتر ويتكثف عن علاقة جديدة بين الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) والحزب الاشتراكي اليمني (المعارض)، علاقة تجد نفسها أمام منعطف جديد يفتح أبواب الحوار بينهما. كما بدأت قطاعات واسعة في الحزبين تتحدث عن فترة القطيعة كأنها من الماضي.

زعماء رجال دولة وسياسة

• **ابراهيم الحمدي (١٩٤٣-١٩٧٧)**: رئيس الجمهورية (اليمن الشمالي) في ١٩٧٤-١٩٧٧. درس في معهد عسكري في اليمن الشمالي. أصبح في عهد عبد الله السلال قائد قوات الصاعقة، ثم مسؤولًا عن المقاطعات الغربية والشرقية والوسطى في اليمن الشمالي. عُين نائبًا لرئيس الوزراء بالوكالة في حكومة محسن العيني (١٩٧١-١٩٧٢) مع إبقائه على مسؤولياته العسكرية، ثم أصبح مساعد قائد القوات المسلحة في ١٩٧٢. وفي حزيران ١٩٧٤ قام بانقلاب عسكري أبيض، فألغى الدستور ومجلس الشورى، وحقق بعض المشاريع الاقتصادية، أهمها انشاء مصفاة لتكرير النفط. والى، في مطلع عهده، السعودية، وتوترت علاقته باليمن الجنوبي ثم عادت وتحسنت وأقام الشطران لجانًا مشتركة هدفها التوحيد، وذلك في سياق ابتعاده التدريجي عن السعودية وعن القبائل في اليمن. قُتل في ظروف غامضة عشية سفره إلى اليمن الجنوبي (صيف ١٩٧٧) لإعلان بعض الاجراءات الوحدوية (موسوعة السياسة، ج١، ص١٨، بتصرف).

• **أحمد بن يحي، الإمام (؟- ١٩٦٢)**: زعيم ديني زيدي، ابن الإمام يحي وخليفته في حكم اليمن من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢ (راجع النبذة التاريخية).

• **أحمد محمد نعمان (١٩١٠-١٩٩٦)**: سياسي، مربٍ، كاتب وأديب. لقبه «الأستاذ» و«حكيم اليمن». سُجن لمدة ثمانية أعوام بعد فشل «ثورة ١٩٤٨» التي شارك فيها. كان أول من رفع شعار الجمهورية عام ١٩٥٨ عندما لم يجد آذانًا صاغية من ولي العهد أحمد، ووصفه الزبيري بالصانع الأول لقضية أحرار اليمن.

ولد في إحدى قرى قضاء الحجرية في محافظة تعز. أنشأ كتيبة الشباب اليمني في القاهرة وأصدر مجلة «الخضراء» عام ١٩٣٩. أصدر مع الزبيري وجازم الحردي، في ٣١ تشرين الاول ١٩٤٦، العدد الأول من جريدة «صوت اليمن» لسان حال الاحرار. عين وزير الزراعة في ثورة ١٩٤٨ التي سريعًا ما فشلت (راجع النبذة التاريخية).

في ١٩٥٥، انتقل إلى القاهرة حيث أسس حركة «اليمنيين الاحرار». وعلى الرغم من علاقته الحسنة مع الإمام أحمد وأبنه الإمام بدر فقد أيد النعمان الثورة اليمنية في ايلول ١٩٦٢، وقبل منصب ممثل اليمن في جامعة الدول العربية، وبعدها منصب وزير الحكم المحلي، وعمل في رئاسة الجمهورية، كما رأس أول مجلس للشورى في تاريخ اليمن الحديث بعد قيام ثورة ١٩٦٢. وكان تعرّف قبل سنوات طويلة في القاهرة إلى شكيب أرسلان الملقب بـ«أمير البيان» والمهتم بقضايا اليمن فقرّب النعمان منه وأُعجب بذكائه.

في ١٩٦٤، عين نائبًا لرئيس المجلس التنفيذي، ثم رئيسًا للوزراء في نيسان ١٩٦٥، وساهم في كسب القبائل لتأييد النظام الجمهوري. وفي حزيران ١٩٦٥ لعب دورًا داخل مجلس الرئاسة، ولكنه عارض بعض السياسات المصرية في اليمن، فاحتجزته السلطات المصرية في سجن طره المصري (١٩٦٦-١٩٦٧) مع عدد من زعماء اليمن. وبعدها قصد بيروت حيث نشط في الدعوة إلى المصالحة الوطنية اليمنية، الأمر الذي أغضب المتحكمين بالقرار اليمني من العسكر فجرّدوه من جنسيته اليمنية، فدعاه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة للاقامة في تونس ومنحه الجنسية التونسية مع أرفع درجات التكريم هو وأسرته. وبعدها عاد الحكم في اليمن إلى رأيه، وجرت المصالحة اليمنية بين القبائل المنقسمة بين قبائل جمهورية وقبائل ملكية عام ١٩٧٠، وعاد النعمان إلى اليمن، وعين في المجلس الجمهوري ثم ترأس الوزارة (أيار-آب ١٩٧١). وبعدها غاب عن المسرح السياسي، وعين ابنه محمد النعمان وزيرًا للخارجية. وافته المنية في جنيف (سويسرا) في ٢٧ ايلول ١٩٩٦.

عُرف بثقافته واستقلاليته وحكمته. له عدد من المؤلفات، منها «اليمن المنهوبة والمنكوبة» و«صوت اليمن» و«فتاة الجزيرة».

• **سالم ربيع علي (١٩٣٥-١٩٧٨)**: رئيس جمهورية اليمن الجنوبي سابقًا. أطلق عليه اليمنيون الجنوبيون لقب «سالمين» تحببًا. «تحول بين ليلة وضحاها إلى متآمر!؟» في نظر رفاقه «الثوريين». فاعتقلوه ونفذوا به حكم الاعدام في ٢٦ حزيران ١٩٧٨.

تلقى سالم ربيع علي تعليمه في عدن، وعمل في التدريس قبل ان ينصرف إلى ممارسة المحاماة. انفتح باكرًا على النضال التحرري، وانضم إلى حركة القوميين العرب منخرطًا في صفوف «منظمة الشباب القومي» وصفوف «الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي المحتل» (من بريطانيا) وأصبح عضوًا في مجلس قيادتها.

وبعد الاستقلال واستفراد الجبهة القومية بالحكم، وسط صراعات عنيفة خاضتها ضد قوى سياسية كثيرة، أصبح سالم ربيع علي رئيسًا للمجلس الرئاسي منذ ١٩٦٩. وكان ذا شعبية كبيرة لانفتاحه على الحوار وتمثيله للخط المعتدل والمتفهم وبعده عن الجمود الايديولوجي وانفتاحه على الأنظمة العربية كافة. فزار السعودية، وزار صنعاء بالتفاهم مع السعوديين أملًا في الوصول إلى صيغ تفاهم وتقارب وحدوي بين شطري اليمن.

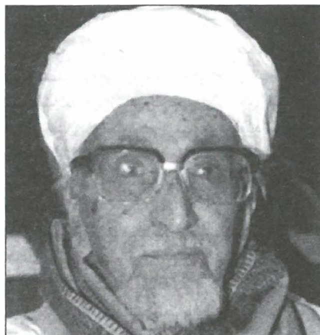
في غضون ذلك كان «الجناح اليساري» المتشدّد في «الجبهة القومية» الحاكمة يسعى إلى تأسيس «حزب طليعي للطبقة العاملة» يتولى «قيادة هذه الطبقة في مرحلة البناء الاشتراكي» (إحدى أهم مبادئ ومقولات الماركسية والاشتراكية العلمية). فبدأ هذا الجناح ينظر إلى سالم ربيع علي، وسياسته الانفتاحية، على أنهما عقبة في وجه طموحاتهم الحزبية. فردّ هو بمحاولاته الاحتكام إلى الشعب والاعتماد بصورة اساسية على «القبائل». فتفجرت الصراعات. وبعد أن فشل تمرد عسكري دبّره سالم ربيع علي لمجابهة خصومه به، اتهم بأنه هو الذي دبّر مؤامرة اغتيال الرئيس اليمني الشمالي عبد الله الغشمي، وبأنه يستأثر بالسلطة ويتعاون مع «الامبريالية الغربية» و«الأنظمة الرجعية العربية». وانتهى الأمر باعتقاله وإعدامه. وبعده، استلم الجناح المتشدد السلطة وأسس «الحزب الاشتراكي اليمني» في تشرين الاول من العام نفسه، أي ١٩٧٨ (راجع، النبذة التاريخة، وايضًا علي ناصر محمد في هذا الباب، الزعماء).

• **عبد الرحمن الأرياني (١٩٠١–١٩٩٨)**: زعيم ديني (زعيم طائفة الزيديين) وسياسي. من أبرز شخصيات الحركة الوطنية اليمنية منذ الثلاثينات خلال مرحلة الامامة ثم في مرحلة توليه رئاسة اليمن (١٩٦٧ و١٩٧٤) عندما اضطرت القوات المصرية للرحيل عن اليمن بعد هزيمة حزيران (١٩٦٧)، وفي وقت لم تكن الدولة اليمنية في ظل النظام الجمهوري ترسخت، ولم يكن الجيش اليمني قد أصبح جاهزًا بصورة كافية لسد الفراغ في أكثر من أربعين جبهة، أي المواقع التي كان يتمركز فيها الجيش المصري. وفي رئاسته البلاد، ضم إلى جانبه محمد أحمد نعمان والفريق حسن العمري الذي تولى إعادة تنظيم الوضع العسكري، ما مكّن القوات الجمهورية من إلحاق الهزيمة بالقوات الملكية وتثبيت أركان النظام الجمهوري. وقاد الأرياني، عبر رئيس حكومته، محسن العيني، المصالحة الوطنية الشاملة. وعُرف عنه ابتعاده عن الابهة وضجيج المراسم الرئاسية حتى أن لقب «القاضي» الذي عُرف به ظلّ أكثر أهمية من لقب الرئيس. وعندما أدرك أن سعير المنافسة على الحكم، بتأثيراتها المحلية والخارجية، يقترب منه لم يتردد في اتخاذ القرار بالتخلي عن السلطة تقديرًا منه أن الإبحار عكس الريح يعرض المصلحة الوطنية للخطر، واختار له دمشق منفى اختياريًا.

• **عبد الفتاح اسماعيل (١٩٣٩–١٩٨٦)**: أحد أبرز زعماء اليمن الجنوبي. ولد في عدن، وأتمّ دراسته الابتدائية والمهنية. عمل في شركة النفط البريطانية عام ١٩٥٧، وانضم في ١٩٥٧ إلى الجبهة القومية لتحرير اليمن من الاحتلال البريطاني. أصبح في ١٩٦٤ المسؤول العسكري والسياسي عن نشاطات الجبهة في عدن. واختير عضوًا في اللجنة التنفيذية للجبهة القومية في ١٩٦٥. بعد الاستقلال، عين وزيرًا للثقافة والإرشاد القومي ووزيرًا مسؤولًا عن قضايا الوحدة مع اليمن الشمالي (١٩٦٧). وفي ١٩٦٩، انتخب أمينًا عامًا للجبهة (الحاكمة)، وبقي في هذا المنصب حتى ١٩٧٥، وكان عضو مجلس الرئاسة منذ ١٩٦٩. وفي ١٩٧١، عين رئيسًا موقتًا لمجلس الشعب الأعلى. وفي ١٩٧٨ عين رئيسًا لمجلس الرئاسة، ثم أمينًا عامًا للحزب الاشتراكي الذي حل محل مجلس الجبهة القومية في توجيه سياسة اليمن الجنوبي الديمقراطي. وإضافة إلى ذلك، فقد شغل عدة مناصب عليا في منظمة التضامن الأفرو–آسيوية، وفي المجلس العالمي للسلم. اتخذ عبد الفتاح اسماعيل جانب الجناح المتشدد في الحزب الاشتراكي، ووصلت الخلافات الداخلية إلى ذروتها في مطلع ١٩٨٦ حيث انفجرت احداثًا دموية قضى فيها عبد الفتاح اسماعيل، في حين غادر الرئيس، وقتذاك (وكان في جانب المعتدلين) محمد ناصر علي إلى أبين ومنها إلى خارج البلاد (راجع النبذة التاريخية، وايضًا علي ناصر محمد في هذا الباب، الزعماء).

• **عبد القادر باجمال**: رئيس الحكومة الحالية، من أيار ٢٠٠٣. راجع النبذة التاريخية.

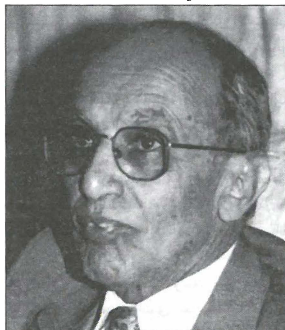
• **عبد الكريم الأرياني**: رئيس حكومة ومستشار الرئيس الحالي علي عبد الله صالح. ولد في جبلة في المقاطعة الجنوبية من اليمن الشمالي، وتلقى علومه الجامعية في الولايات المتحدة الاميركية حيث نال شهادة الدكتوراه في



القاضي عبد الرحمن الأرياني



سالم ربيع علي



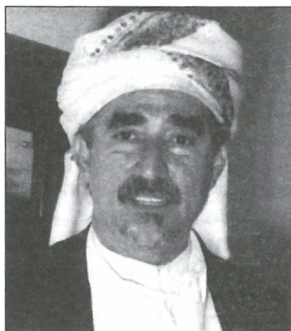
عبد الكريم الأرياني



علي ناصر محمد



عبد القادر باجمال



عبد الله الأحمر

الاقتصاد. عين في تموز ١٩٧٣ عضوًا في مجلس مدراء البنك اليمني للاعمار والتنمية. وفي آذار ١٩٧٤، عين وزير دولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تقلب بعد ذلك في عدة مناصب وزارية وإدارية أبرزها منصب وزير التنمية ١٩٧٦-١٩٧٧، ثم وزير التربية وعميد جامعة صنعاء ١٩٧٦-١٩٧٨، فرئيس قسم التخطيط في مكتب التنمية ١٩٧٧-١٩٧٩، فرئيس المكتب المركزي للتخطيط ١٩٧٩-١٩٨٠، فوزيرًا للزراعة في ١٩٧٩، فرئيس الوزارة ١٩٨٠. وعاد شغل منصب رئيس الوزارة بعد حرب الانفصال ١٩٩٤، ليصبح بعد ذلك من أشد المقربين من الرئيس علي عبد الله صالح ومستشارًا له.

* **عبد الله السلال (١٩٢٠-١٩٩٤)**: أول رئيس للجمهورية في اليمن بعد ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ التي أطاحت الامام، وبقي رئيسًا حتى ١٩٦٧ حين خرج من البلد مع الجيش المصري وأقام منفيًا في الاسكندرية. وفي ١٩٨٢، وإثر اجراءات الانفتاح التي اتسم بها عهد الرئيس علي عبد الله صالح، عاد السلال إلى اليمن وأقام فيها وأمضى معظم وقته في مدينة تعز التي كان يحب مناخها. ومنذ عودته إلى اليمن عومل بطريقة محترمة إذ حظي بتكريم خاص كأول رئيس للجمهورية وكان يتصدر الاحتفالات الرسمية كما كان يناقش في النقاشات السياسية.

ولد في صنعاء في عائلة متواضعة الحال، وتلقى دراسته الابتدائية في مدرسة للايتام في صنعاء، والثانوية في المدرسة العالية في الحديدة، وكان ضمن البعثة العسكرية إلى العراق حيث تخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٣٨، ثم عاد إلى صنعاء وعين مدربًا لحرس الإمام، وسجن مرة بتهمة توزيع منشورات مناهضة والتحق بسياسة العزلة التي كان ينتهجها الإمام؛ ثم أفرج عنه والتحق بالجيش اليمني من جديد في ١٩٤٠. وفي ١٩٤٨، شارك في محاولة انقلابية فاشلة ضد حكم الإمام يحي فحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية أعوام. بعد الافراج عنه (١٩٥٥)) اخذ يتقرب من الإمام البدر الذي عينه رئيسًا لحرسه الخاص. وفي ١٩٥٩ عين محافظًا للحديدة، وسجن للمرة الثالثة في ١٩٦٠ لأسباب تتعلق بنشاطه في أوساط الضباط ضد حكم الامامة. وخرج من السجن في ١٩٦٢ فعينه الامام البدر، الذي كان قد خلف أباه في الحكم رئيسًا لأركان الجيش اليمني. وما هو إلا وقت قصير حتى تزعم حركة انقلابية ضد هذا الإمام في ٢٩ ايلول ١٩٦٢ بدعم من مصر التي سارعت إلى نجدة النظام الجديد الذي، كما قال السلال، «لولا مساندة جيش مصر ما كانت ثورة اليمن لتنجح قياسًا على الحركات التي سبقتها». ومع صدور دستور مؤقت للجمهورية اليمنية في آب ١٩٦٣، أصبح السلال أول رئيس للجمهورية، وكان قبلًا، أي منذ اليوم التالي للانقلاب، «رئيسًا لمجلس قيادة الثورة». وفي تموز ١٩٦٤، صدر الدستور الدائم، وبدأ وضع خطة كبيرة لنشر المدارس والتعمير... لكن حربًا أهلية طاحنة اندلعت في البلاد (بين القبائل، وبين الجمهوريين والملكيين، راجع النبذة التاريخية). وأثناء وجود السلال في بغداد يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٦٧، احتلت بعض وحدات الجيش اليمني القصر الجمهوري والاذاعة وبعض الأماكن الحيوية، وأعلنت سقوط السلال وقيام نظام جديد للحكم على قمته مجلس رئاسة يرأسه القاضي عبد الرحمن الأرياني. ومنحت الحكومة العراقية السلال حق اللجوء السياسي. وبعد فترة غادر بغداد إلى الاسكندرية في مصر، وبقي فيها حتى عودته إلى اليمن في ١٩٨٢.

* **علي سالم البيض (١٩٣٩-)**: رئيس اليمن الجنوبي (قبل الوحدة)، الرجل الثاني مع قيام الوحدة (بعد الرئيس علي عبد الله صالح)، ثم الرائد الاول للإنفصال الذي لم ينجح في ١٩٩٤. فكان على رأس «قائمة الـ١٦» الذين حُكم عليهم بالاعدام، وعلى رأس قائمة العفو عنهم الذي أصدره الرئيس علي عبد الله صالح في العام ٢٠٠٣.

علي سالم البيض ابن حضرموت. وزير منذ اليوم الأول لاستقلال اليمن الجنوبي عن بريطانيا شاغلًا حقيبتي الخارجية والدفاع. ولمع نجمه بعد أحداث ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦ الدموية التي عصفت بـ«الرفاق الثوار» في اليمن الجنوبي. فعرف أثناء هذه الاحداث كيف يصبح الرجل الأول مع رحيل علي ناصر محمد ومقتل عبد الفتاح اسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني، في حين تعافى هو من رصاصة قناص أصابته في بطنه. ومع انتهاء معارك «الرفاق» في مطلع شباط (١٩٨٦) وجد نفسه «القيادي التاريخي» الوحيد للحزب الاشتراكي الذي بقي على قيد الحياة، فانقادت إليه السلطة. وفي ١٩٨٩، وبعد انهيار جدار برلين وإسقاطات هذا الانهيار على حلفائه في الكتلة الاشتراكية، أدرك علي سالم البيض أن لا خيار آخر سوى الوحدة اليمنية.

«وبكلمة أعطاها لعلي عبد الله صالح جرّ الحزب إلى الوحدة الاندماجية، ليكتشف أن صنعاء غير عدن وأن

علي عبد الله صالح ليس حليفًا سهلًا وأن عينه ايضًا على الحزب الاشتراكي.

«طول ثلاث سنوات، عاش علي سالم البيض عيشة الغريب في صنعاء. فهو كان يسأل نفسه دائمًا بعد عودته إلى عدن للاعتكاف فيها (راجع النبذة التاريخية)، كم بيتًا زرنا في صنعاء وكم أسرة زارتنا في بيتنا؟ ومن أجل أن لا تطول غربته عاد إلى عدن التي أمضى فيها الفترة بين ١٩ آب ١٩٩٣ ومنتصف ايار ١٩٩٤ (وبعد ايام قليلة اندلعت حرب الانفصال، راجع النبذة التاريخية). والبيض الذي نشأ قوميًا عربيًا عاد إلى المكلا عاصمة حضرموت بعدما تصالح مع محيطه. ولا شك أن جرأته لعبت دورًا في تحقيق هذه المصالحة، إذ قال لصدام حسين إبان أزمة الخليج الأخيرة (بعد ١٩٩٠) كلامًا في حضور ياسر عرفات لم يجرؤ أي مسؤول عربي أن يقوله له، وهو أن لديه مكانًا يلجأ إليه ويكون الأول فيه (ويقصد اليمن الجنوبي، وتحديدًا حضرموت) بدل ان يستقر في أميركا على غرار ما فكر خلال فترة العلاج التي أمضاها في الولايات المتحدة» (خير الله خير الله، «الحياة»، ١ تموز ١٩٩٤).

رحلة العلاج هذه قام بها البيض قبل عودته من الولايات المتحدة إلى عدن في ١٩ آب ١٩٩٣. وكان أثناء الرحلة «يفكر في الاعتزال، وكان يقول لأفراد عائلته الذين اتصلوا به للاطمئنان إلى نتائج الفحوص التي أجراها إنه يفضل لو يجد مكانًا يستقر فيه في أميركا. لكنه عاد من الولايات المتحدة إلى فرنسا حيث أمضى بضعة أيام في باريس ثم انتقل إلى عُمان ومنها إلى عدن بدل صنعاء. وبعودته انتصر السياسي على الزاهد. وفي ذلك اليوم بدا أن قرار العودة والاعتكاف في عدن يعني أول ما يعني ان الرجل اختار أن يذهب في التصعيد السياسي إلى النهاية» (خير الله خير الله، المرجع المذكور).

• **علي عبد الله صالح (١٩٤٢–)**: الرئيس الحالي للجمهورية. بدأ رئيسًا لليمن الشمالي منذ ١٩٧٨، واستمر رئيسًا لليمن الموحد منذ ١٩٩٠، ولا يزال (صيف ٢٠٠٣).

بعد إنهاء دراسته الثانوية، تطوع في الجيش اليمني عام ١٩٥٨، قادمًا من قريته «بيت الأحمر» الواقعة في منطقة سنحان الحاشدية والتابعة إداريًا للواء صنعاء. وفي الجيش التحق به كثيرون من أبناء عمومته وعائلته، وبواسطة الجيش مارس هؤلاء نوعًا من السياسة. شارك في انقلاب ١٩٧٤ الذي أوصل العقيد ابراهيم الحمدي إلى رأس السلطة في صنعاء. وعلى أثر ذلك عين قائدًا للأمن في تعز واستمر في هذا المنصب الحساس حتى حزيران ١٩٧٨. أصبح برتبة عقيد عندما أخذ يبرز بقوة عقب اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي في ١١ تشرين الاول ١٩٧٧، إذ كان أقرب مساعدي الرئيس الجديد العقيد أحمد الغشمي كما أصبح عضوًا في المجلس الرئاسي المؤقت المشكل من أربعة أعضاء. وفي ٢٨ حزيران ١٩٧٨ عين قائدًا مساعدًا للقوات المسلحة ورئيسًا لهيئة الاركان. وفي ٢٨ تموز ١٩٧٨، انتخب رئيسًا للجمهورية وأصبح بحكم الدستور القائد العام للقوات المسلحة. وفي ١٥ تشرين الاول ١٩٧٨، أجهض محاولة انقلابية وأعدم معظم المسؤولين عنها، وأخذ، منذ ١٩٨٠، يمارس سياسة توازن بين مختلف القوى السياسية في الداخل ويحسّن علاقاته مع اليمن الجنوبي ومع الاتحاد السوفياتي دون أن يتخلى عن سياسته القائمة على إقامة علاقات حسن الجوار متينة مع السعودية والدول الغربية (موسوعة السياسة، ج٤، ص١٨٩؛ وعمّا تبقى من عهده إلى اليوم، راجع النبذة التاريخية).

• **علي ناصر محمد (١٩٣٦–)**: رئيس اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطي) من ١٩٨٠ إلى مطلع ١٩٨٦ حين غادر عدن على أثر أحداث ١٣ كانون االثاني (١٩٨٦) واستقر مع عدد من قادة الحزب الاشتراكي والدولة والجيش في صنعاء متمسكًا بشرعية قيادته كأمين عام للحزب الاشتراكي ورئيس لمجلس الشعب الأعلى ورئيس للحكومة منذ توليه هذه السلطات في ١٠ نيسان ١٩٨٠ خلفًا لعبد الفتاح اسماعيل الذي كان على رأس الجانب المناوئ ولقي مصرعه في أحداث ذاك اليوم. (١٠ نيسان ١٩٨٠) وعصفت برفاق الحزب الواحد الاشتراكي. وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٦، أعلنت السلطات التي كانت آلت إلى علي سالم البيض تجريد علي ناصر محمد ومَن معه من القادة العشرين الذين لجأوا إلى صنعاء من كل مناصبهم، ثم صدر قرار مجلس الشعب الأعلى (السلطة العليا آنذاك في اليمن الجنوبي) رقم ١٧ تاريخ ١٢ آب ١٩٨٦ برئاسة حيدر أبو بكر العطاس، قضى باستثناء علي ناصر محمد ضمن ٤٨ قياديًا من رفاقه من قرار العفو العام، وبدأت في ٢ كانون الاول ١٩٨٦ محاكمتهم غيابيًا التي انتهت إلى الحكم بإعدامه مع عدد من رفاقه. وظل الصراع السياسي قائمًا بين الجانبين حتى أدت الحوارات بين قيادتي شطري اليمن إلى توقيع اتفاقية

الوحدة في عدن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩. وهنا أعلن علي ناصر في صنعاء (٢١ كانون الاول ١٩٨٩) تخليه عن كل مناصبه وعن موقفه السياسي المتصادم مع علي سالم البيض وقادة السلطات في الجنوب تأييدًا منه للوحدة التي تحققت في ٢٢ أيار ١٩٩٠، وغادر إلى دمشق حيث أسس «المركز العربي للدراسات الاستراتيجية» متفرغًا للعمل فيه ومتابعًا لكل ما يجري في اليمن. فبذل محاولات واتصالات أثناء الازمة السياسية (اعتكاف البيض في عدن منذ آب ١٩٩٣) بين قادة أحزاب الائتلاف الثلاثة: المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي صالح والتجمع اليمني للاصلاح برئاسة الشيخ الأحمر من ناحية، والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض من الناحية المقابلة، وحضر وشارك في توقيع اتفاقية المصالحة «وثيقة العهد والوفاق»، التي لم تستطع أن تحول دون انفجار الحرب الانفصالية، في العاصمة الاردنية (٢٠ شباط ١٩٩٤). ولم يتوقف علي ناصر عن محاولاته واتصالاته ورسائله في اتجاه الوفاق الوطني. وأثناء فترة الازمة السياسية تواتر الحديث عن أن القيادة في صنعاء برئاسة علي صالح عرضت عليه أكثر من مرة العودة لتولي رئاسة الحكومة، إلا أنه كان يعتذر عن عدم القبول بأي منصب، وظلت علاقته بالرئيس صالح توصف بـ«الممتازة». وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٦، عاد علي ناصر إلى عدن من دمشق على طائرة خاصة أرسلها له الرئيس علي عبد الله صالح. وفي أحاديثه مع الشخصيات التي التقاها قال إنه ليس من أصحاب الطموحات السياسية وإن كل ما يهمه في الوقت الحاضر هو دعم إقامة دولة مؤسسات في اليمن الموحد، مشدّدًا على أنه سينصرف أساسًا إلى نشاطات «المركز العربي للدراسات» الذي يرأسه وسيكون له مقر في اليمن، إلى جانب مقر المركز في سورية وفي مصر.

ولد علي ناصر محمد في محافظة أبين أو ما كان يعرف سابقًا باسم المحافظة الثالثة. درس في مدارس بلدته دثينة قبل أن يعمل في التدريس ويصبح مديرًا للمدرسة الابتدائية في المدرسة نفسها. شارك في مقاومة الاستعمار البريطاني من خلال انتمائه إلى حركة القوميين العرب. وبعد الاستقلال عين محافظًا، لكن الانقلاب الماركسي الذي أطاح أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبي قحطان الشعبي في ١٩٦٩ فتح أمامه آفاقًا جديدة. فقد عينه الانقلابيون وزيرًا للدفاع ثم رئيسًا للوزراء ابتداء من العام ١٩٧١.

منذ توليه رئاسة الوزراء عرف علي ناصر بتوجهه الوحدوي بين شطري اليمن. فقام بتوقيع أول اتفاق وحدوي في ١٩٧٢ مع نظيره اليمني الشمالي محسن العيني، وتم التوقيع في القاهرة، وعرف مذ ذاك باسم «اتفاق القاهرة».

ولم يصبح علي ناصر رئيسًا للجمهورية في اليمن الجنوبي إلا بعد سلسلة من التطورات الدراماتيكية. فهو كان يشكل، حتى ١٩٧٧، جزءًا من ثلاثي قوي: عبد الفتاح اسماعيل رئيس الحزب الاشتراكي، وسالم ربيع علي رئيس الجمهورية. وفي تشرين الاول ١٩٧٧، اغتيل المقدم ابراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالي مع شقيقه عبد الله في ظروف غامضة، وحضر مراسم دفنه الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي (سالمين) ووعد بالثأر لمقتله. وليست هناك حتى اليوم أدلة على الجهة التي قتلته. وخلف الحمدي في رئاسة اليمن الشمالي المقدم أحمد حسين الغشمي الذي قتل في ٢٤ حزيران ١٩٧٨ بواسطة عبوة ناسفة كانت مدسوسة في محفظة مبعوث شخصي من سالم ربيع علي جاء حاملًا رسالة شخصية إلى الغشمي. وبعد يومين، وقع انقلاب ضد سالم ربيع علي في عدن وقُتل فيه ليبدأ التنافس على السلطة بين علي ناصر محمد وعبد الفتاح اسماعيل. لكن علي ناصر لم يظهر بمظهر الخصم لعبد الفتاح اسماعيل بل أيد صعوده إلى رئاسة الدولة.

لم تدم رئاسة عبد الفتاح اسماعيل لليمن الجنوبي أكثر من عامين (١٩٧٨ – ١٩٨٠) حصلت خلالها نزاعات حدودية مسلحة بين الشمال والجنوب، اضطر عبد الفتاح على أثرها أن يقدم استقالته. فانتخب المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي (١٩٨٠) علي ناصر محمد رئيسًا للدولة وأمينًا عامًا للحزب الاشتراكي. فبدأ يظهر المزيد من الاستقلال عمن حوله وينتهج سياسة انفراج خارجية وداخلية. فزار صنعاء والتقى الرئيس علي صالح (١٩٨١)، وزار الأخير عدن (تشرين الثاني ١٩٨١)، واتفقا على خطوات وحدوية بينها إنشاء مجلس رئاسي مشترك بين الدولتين. وبدأ، نتيجة لاعتداله، يصطدم بالجناح المتشدّد الذي يتزعمه عبد الفتاح اسماعيل (الذي كان قصد موسكو للإقامة فيها)، وبُذلت وساطات لإصلاح ذات البين، منها أن علي ناصر قصد موسكو (شباط ١٩٨٥) برفقة نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كي يقنع عبد الفتاح بالعودة إلى عدن تمهيدًا لانعقاد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي. وفي هذا المؤتمر، الذي حضره الزعيم الاثيوبي وصديق علي ناصر محمد منغيستو

هايلي مريام، برز الخلاف على أشده، وأعيد انتخاب علي ناصر رئيسًا للدولة وأمينًا عامًا للحزب. وتطور الخلاف إلى نزاع مسلح في الشهر الأول من ١٩٨٦، حيث آلت السلطة إلى علي سالم البيض بعد مقتل عبد الفتاح اسماعيل ومغادرة علي ناصر محمد عدن.

• **قحطان الشعبي (١٩٢٠–١٩٨٢)**: أول رئيس للجمهورية والوزراء وأول قائد أعلى للجيش في اليمن الجنوبي على أثر نيله الاستقلال. ولد في لحج في عائلة متواضعة الحال. عمل في إحدى إدارات وزارة الزراعة، وأصبح في ١٩٥٥ مديرًا لادارة الاراضي. استقال عام ١٩٥٨ من وظيفته والتحق برابطة الجنوب العربي حيث بدأ ينشط سياسيًا ضد الاستعمار البريطاني، لكنه ما لبث أن استقال منها في ١٩٦٠ وعاد إلى اليمن. وفي ١٩٦٣، أسس «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» وتزعمها وأعلن في السنة نفسها بدء الكفاح المسلح ضد البريطانيين. وفي ١٩٦٧، ترأس الوفد اليمني لمحادثات جنيف الرامية لمنح الاستقلال لليمن الجنوبي. وعلى أثر الاستقلال أصبح رئيسًا للجمهورية. أُقيل في ١٩٦٩ وفُرضت عليه الإقامة الجبرية، ثم نفي إلى خارج البلاد وتوفي في منفاه.

• **محمد الزبيري (١٩١٩–١٩٦٥)**: أديب وشاعر وسياسي. ولد في صنعاء، ونشأ يتيمًا في أسرة فقيرة لكنها مهتمة بالعلم، ما ساعده إلى أن يتوجه إلى القاهرة حيث تلقى علومه العالية في دار العلوم، ليعود إلى اليمن في ١٩٤١ وقد أضحى كاتبًا وشاعرًا وناشطًا سياسيًا. فتمكن خلال سنوات ثلاث من عودته من تأسيس، مع رفاق له، «حزب الاحرار اليمنيين» (١٩٤٤) ثم «جمعية اليمن الكبرى» (١٩٤٦) التي أصدرت صحيفة «صوت اليمن». ولم يوقف الزبيري نشاطه على الرغم من اعتقاله (١٩٤٢). وفي عدن راح يدعو إلى الثورة، وانضم إلى ثورة ١٩٤٨ وعاد إلى صنعاء ليعين وزيرًا للمعارف. لكن الامام سرعان ما قضى على هذه الثورة، فتوجه الزبيري إلى القاهرة حيث أقام عشر سنوات انصرف خلالها إلى كتابة الشعر إضافة إلى عمله السياسي التحريضي في سبيل ثورة يمنية جديدة، وذلك من خلال برامج راح يبثها من إذاعة «صوت العرب» من القاهرة. كما عمل محاضرًا في جامعة الاسكندرية في ١٩٦٠–١٩٦٢. عاد إلى صنعاء مع اندلاع ثورة ١٩٦٢ (عبد الله السلال)، فعين نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للتوجيه والاعلام والتربية. لكنه سرعان ما اختلف مع أركان النظام الجديد واستقال من جميع مناصبه السياسية، وابتعد عن السياسة منصرفًا إلى الأدب. ومع ذلك قضى اغتيالًا في اليوم الأخير من آذار ١٩٦٥، «ولم يعرف قاتله». وضع العديد من المؤلفات السياسية، من أبرزها: «الخديعة الكبرى في السياسة العربية»، و«الإمامة وخطرها على وحدة اليمن»، و«الاسلام دين وثورة».

• **يحي حميد الدين، الإمام (١٨٦٩–١٩٤٨)**: ملك اليمن (المملكة اليمنية المتوكلية). وُلي الإمامة بعد وفاة ابيه، وكانت صنعاء في أيدي الاتراك، وظلّ يصليهم المعارك وهو على رأس القبائل اليمنية إلى أن رضخوا وأرسلوا وفدًا برئاسة عزت باشا الذي اتفق مع الإمام يحي على شروط الصلح، وانتهى الأمر بجلاء الاتراك عن البلاد اليمنية، ودخل الامام صنعاء (راجع النبذة التاريخية).

طالت ايام الإمام يحي في الحكم، وهو، كما قال أحد الكتاب في وصفه: «كل شيء في اليمن، ومرجع كل أمر، دقّ أو جلّ، وما عداه من موظفين وعمال وعسكريين وحكام، أشباح وشخوص، لا سلطان لها ولا رأي. وكان يرى الاستبداد في الحكم خيرًا من الشورى». وضاقت صدور بعض بنيه وخاصته، وفيهم الطامع بالعرش والمتذمر من سياسة القمع والراغب بالاصلاح، فتألفت جماعة في السر، تظهر له الاخلاص وتبطن نقيضه، وعلى رأس هؤلاء أقرب الناس إليه عبد الله بن أحمد المعروف بابن الوزير، وخرج ولد له يدعى ابراهيم عن طاعته فلجأ إلى عدن وجعل دأبه التنديد بأبيه والتشهير بمساوئ الحكم في عهده. وظلّ هذا النفر يتآمر عليه حتى تمكّن منه في ١٩٤٨ (راجع النبذة التاريخية).

مدن ومعالم

* **تريم**: راجع «حضرموت» في هذا الباب.

* **الجزر اليمنية**: إضافة إلى سقطرة (راجع هذا الباب) وحنيش (راجع النبذة التاريخية)، يملك اليمن شريطًا ساحليًا يمتد بطول ألفي كلم ونحو ١١٣ جزيرة ذات مساحات مختلفة، أبرزها، إلى سقطرة وحنيش، جزر كمران وأرخبيل حنيش وزقر وعبد الكوري وميدي، وهي تقع في البحر الأحمر غربًا وبحر العرب جنوبًا، ويشير الإحصاء الرسمي لمساحة الجزر اليمنية أنها تبلغ ٢١ ألف كلم٢، وأن عدد سكان الجزر المأهولة فيها يبلغ ١٤٠ ألف نسمة.

وفي أواسط العام ٢٠٠٠، أسست الحكومة اليمنية هيئة مستقلة لتنمية الجزر تشرف عليها وزارة الادارة المحلية. والهدف استغلال هذه الجزر اقتصاديًا والاستفادة من ثرواتها الطبيعية، وبدأت الهيئة، بالفعل، باجراء المسوح الضرورية لذلك، فضلًا عن أهمية توطين السكان فيها كدافع لتأمينها استراتيجيًا. وعقب المسوحات الفنية، تم تقسيم الجزر اليمنية إلى سبعة قطاعات يضم كل منها جزرًا عدة بهدف إخضاعها للمزيد من الدراسات التفصيلية، وهي قطاعات: ميدي، اللحية، الحديدة، عدن، باب المندب، بئر علي في شبوة، وأرخبيل سقطرة.

* **حضرموت (سيئون، شبام، تريم)**

إحدى أهم وأكبر محافظات اليمن (جرى نقاش طويل، وحاد أحيانًا، في العام ١٩٩٧ و١٩٩٨ لتقسيمها إلى محافظتين)، تمتد من الشمال حيث تكاد تلامس صحراء الربع الخالي، إحدى أكبر صحاري العالم، إلى الجنوب حيث تكاد تصل إلى البحر. وبين ثنايا جبالها الصخرية التي تشكل لوحة فريدة في العالم تقع واحة وادي حضرموت الخصيب، موطن الحضارة اليمنية القديمة منذ آلاف السنين، وقد سُمّي منذ آلاف السنين «وادي الأحقاف» لكسو ناحيته الشمالية الشرقية بالكثبان الرملية، وفيه قبر النبي هود الذي بُعث إلى قوم عاد والذي يقع ضريحه على بعد ١٤٠ كلم شرق مدينة سيئون. ويمتد الوادي من رملة السبعتين غربًا حتى وادي المسيلة الذي يصب في البحر العربي شرقًا، ويبتعد ١٦٥ كلم عن الساحل، ويعد من أخصب المناطق الزراعية في اليمن.

وحضرموت إسم قديم أطلق على المنطقة والقبيلة معًا، وورد ذكره في التوراة، ويذكر بعض المؤرخين أن حضرموت هو أحد ابناء قحطان بن عامر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح.

وأشار إحصاء العام ١٩٩٥ إلى أن عدد سكان وادي حضرموت بلغ ٤٧٠ ألف نسمة، يعمل أغلبهم في الزراعة والصناعات الحرفية وتربية الماشية والنحل وأنشطة البناء. وينتشر في مختلف أرجاء العالم، خصوصًا الخليج والسعودية (وماليزيا، قبل الحرب العالمية الثانية) حضرميون أجادوا التجارة، فجمعوا المال وبنوا القصور والبيوت الفخمة في مدن حضرموت.

تعدّ حضرموت أحد الجذور الرئيسية للحضارة اليمنية. ويتفق المؤرخون على أنها كانت مملكة مزدهرة ضمن مملكة سبأ في القرن العاشر ق.م. وكان لها شأن اقتصادي بفضل شهرتها كأرض للبخور واللبان، ولا تزال آثار طرق البخور باقية في الهضبات الجبلية إلى اليوم.

من أهم معالم الوادي مدينة سيئون العاصمة التي يعود تاريخها إلى ما قبل الألف الثاني ق.م. وأبرز معالمها قصر السلطان المبني من الطين ومواد البناء المحلية عام ١٨٧٣، والذي يضم ٤٥ غرفة وفيه متحف للآثار.

أما تريم فكانت عاصمة حضرموت القديمة وسميت، منذ أواخر القرن التاسع باسم ملكها تريم بن حضرموت بن سبأ الاصغر، وينتصب في وسطها حصن الرناد وهو مقر الحاكم. وتطل عليها مئذنة المحضار الشهيرة التي ترتفع ٣٧,٥م والتي يحتوي الدور الاول فيها «مكتبة الأحقاف للمخطوطات»، وهي الثانية في اليمن بعد مكتبة صنعاء وتضم خمسة آلاف مخطوطة في شتى المعارف والعلوم.

ويهتم الزوار كثيرًا بزيارة قبر النبي هود، الذي يقع على سطح جبل وتمت عمارته وبنيت عليه قبة لأول مرة في اوائل القرن الخامس عشر، وأما بناؤه بشكله الحالي فيرجع إلى أواسط القرن السابع عشر حيث البناء الحجري حول الصخرة والمسماة بالناقة. وتحيط بالقبر قرية بناها الأهالي يسكنونها في موسم الزيارة السنوية (٦-١٢ شعبان) حيث يتوافد الناس بعشرات الآلاف من داخل اليمن وخارجه. وللزيارة عادات وتقاليد متوارثة منذ القدم، ويرجع تاريخها إلى ما قبل الاسلام حيث كان العرب يقيمون سوقًا في شهر شعبان بجوار القبر.

أما شبام فهي أشهر مدن حضرموت، وتقع وسط الوادي فوق أنقاض مدينة شبام القديمة، ما يجعلها تبدو وكأنها أقيمت على هضبة صغيرة باسلوب يشبه المدن البابلية والسومرية القديمة. وترتفع عن سطح البحر ٦٠٠–٧٠٠م، وهي محاطة بسور من طوب الطين. عاصرت دولة معين في القرن الرابع عشر ق.م. ولعبت دورًا مهمًا بوصفها العاصمة السياسية لوادي حضرموت منذ أن أحرق الحميريون العاصمة القديمة شبوة في القرن الرابع، وذلك حتى ١٥٢٠. وتميزت بموقعها كمركز تجاري مهم منذ العصر السابق للاسلام وملتقى قوافل قبائل الوادي وقبائل الشمال.

تمثل بيوت شبام (بتسكين الشين) رمز حضارة الطين المعمارية باعتبارها الأكبر ارتفاعًا (ثمانية طوابق) حتى أنها توصف بأول ناطحات سحاب في العالم، واستطاعت بيوتها (عددها ٥٠٠ بيت) التي تبدو وكأنها قلعة في وسط مجرى وادي حضرموت ان تقاوم عاديات الدهر لمئات السنين. واختيرت شبام مرات عدة لتكون مسرحًا حيًا لافلام عالمية لما تمنحه هيئتها النادرة من خيال خصب لدى زوارها تنقلهم من التاريخ القديم إلى عصر «مانهاتن الصحراء» كما يحلو لبعض الغربيين تسميتها.

(إن أهم الأعمال التي تعرّف بحضرموت وبميزاتها بين مناطق العالم كافة، خصوصًا لجهة عمارتها الطينية، هي المؤلفات التي وضعتها سلمى سمر الدملوجي، مهندسة معمارية مقيمة في بريطانيا متخصصة بالعمارة العربية والاسلامية ومحاضرة في كلية الفنون الملكية والجمعية المعمارية وجامعة لندن. ومن أهم منشوراتها: واقع من اليمن، ١٩٩١؛ وادي حضرموت: هندسة العمارة الطينية، بيروت، ١٩٩٢؛ الزليج فن الخزف المغربي، ١٩٩٣؛ عمارة سلطنة عمان، ١٩٩٨، وقدّم له ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز؛ عمارة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠. واشتركت سلمى في مؤتمر حول العمارة الطينية، عقدته جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا في مدينة سيئون بين ١٠ و١٢ شباط ٢٠٠٠. وجامعة حضرموت تأسست في ١٩٩٥).

* **حنيش، جزيرة**: راجع النبذة التاريخية.

* سقطرة

الموقع، الاسم، السكان، تاريخ قديم: جزيرة تقع في المحيط الهندي في أقصى الطرف الشرقي لأرخبيل يضم جزيرتي سمحة ودرسة اللتين تسميان ايضًا جزيرتي الأخوين، كما يضم جزيرة عبد الكلوري. وتبعد سقطرة ٢٥٠ كلم عن رأس جاردفوي في أقصى القرن الافريقي في الصومال، وهي امتداد جغرافي وجيولوجي لأرض الصومال، لكنها مرتبطة تاريخيًا بمقاطعة المهرة اليمنية. ومنذ احتل الانكليز عدن باتت سقطرة، ولا تزال، تابعة إداريًا لمحافظة عدن.

الأهمية الاستراتيجية لسقطرة نابعة من موقعها في نهاية خليج عدن وإشرافها على القرن الافريقي وغرب المحيط الهندي. وعلى الرغم من قرب سقطرة من أرض الصومال، فإن السكان لا يبحرون باتجاه الصومال، لأنها منطقة ملاحة خطرة جدًا، وعلاقتهم هي مع المهرة وحضرموت: فسقطرة على مدى التاريخ كانت تابعة للمهرة. وتبعد الغيضة (عاصمة المهرة) حوالي ٣٥٠ كلم عن سقطرة، بينما تبعد المكلا (عاصمة حضرموت) عنها مسافة ٥٠٠ كلم، أما عدن فتبعد عنها ٨٥٠ كلم.

واسم سقطرة يرجع إلى السنسكريتية «دفيبا سنحترا»، اي «الجزيرة السعيدة». هكذا لقبها الهنود الذين اعجبوا بها، وعرفت ايضًا باسم «ديو سقريدس» منذ ايام الاسكندر المقدوني، و«سقطرة» بالنسبة إلى المصادر العربية.وهي غنية بالاعشاب الطبية والأعشاب النادرة. وثمة فكرة لتحويلها إلى محمية طبيعية لما فيها من نباتات وحيوانات نادرة. وقد بدأ الاهتمام بأعشاب سقطرة منذ ازمنة بعيدة، وكان ديو سقريدس اليوناني أشهر المهتمين. ومنذ نحو عقد من الزمن، أي في مطلع تسعينات القرن العشرين بدأ الاهتمام بالتنقيب عن النفط في الجزيرة، وقد تم الاتفاق مع شركة بريتيش غاز البريطانية لهذا الغرض، والانكليز يعرفون الجزيرة جيدًا منذ ايام الاستعمار البريطاني. وأهم ثروة لابناء الجزيرة: الماعز وصيد الاسماك الذي يُصطاد منه نحو ١٥ طنًا يوميًا، ويتم تعليب سمك التونا في مدينة المكلا في حضرموت. وسكان سقطرة إما بدو يربون الماعز وإما صيادون (عن تحقيق ميداني بقلم أرواد إسبر، «الوسط»، العدد ٨٣، ٣٠ آب ١٩٩٣، ص٥٢–٥٧).

يبلغ عدد سكان سقطرة نحو ٣٥ ألف نسمة، البدو منهم الذين يربون الماعز يقيمون في مزارع صغيرة جدًا في جبال الجزيرة وسفوحها، وأما الصيادون فيقيمون على طول الساحل. وتبلغ مساحتها ٥ آلاف كلم². وعاصمتها حديبو.

سكانها، الذين لا يزالون يعيشون حياة معزولة، يتكلمون لغة غير مكتوبة (السقطرية)، ومثلها اللغة الأمهرية، ولغات مجموعات صغيرة لا تزال موجودة في اليمن وعُمان.

بحسب المرويات التاريخية كانت سقطرة معروفة من قديم الازمان. وفي ما يشبه المؤكد أن هنودًا سكنوها وبنوا فيها أصنامًا، وبعدهم احتلها الاسكندر، وعليه فهناك نظرة تقول إن دمًا اغريقيًا لا يزال يسري في عروق السقطريين، ذلك ان مجموعة يونانية سكنت الجزيرة واستمرت واعتنقت المسيحية في تاريخ مبكر. هذا علمًا أنه لا يزال يصعب على الدارسين تحديد الأصول التي ينحدر منها سكان سقطرة لانعدام التدوين وغياب المعرفة الموروثة بالسلالات القبلية، والمعلومات الوحيدة المتوافرة هي أخبار الجغرافيين (ذكرها ياقوت الحموي) والمسافرين. وعندما جاء البرتغاليون في العام ١٥٠٦، وبقوا فيها سنوات قليلة، كان هذا الماضي اندثر وكان بعض السكان اعتنق الاسلام.

يقول أحمد العبيدلي، الباحث في جامعة كامبردج البريطانية («الحياة»، في عدديها ١٣ و١٥ تموز ١٩٩٣، ص٢١): «ترتبط الاشارات إلى المسيحية على الأغلب مع ذكر الاغريق متضمنة كون هذا القسم من السكان أول من تنصّر (...) ويبدو ان الجزيرة قد غدت آهلة بالسكان وأن المسيحية قد انتشرت هناك إلى درجة انه في وقت ما كان هناك عشرة آلاف مسيحي يحملون السلاح (...) ويبدو انه حتى القرن الثاني عشر كان أكثر أهل مدينة سقطرة نصارى (...) وإضافة إلى اليونان فإن بعض المهرة تنصّر. ويذكر ابن المجاور (١٢٠٥-١٢٩١): وسكانها قوم نصارى سحرة... وقد علّق كل في عنقه صليبًا كل على قدره (...) ولاحظ الرحالة الاوروبيون وجود المسيحية ووجود بعض الكنائس في الجزيرة...».

ويتابع العبيدلي: «لا يعرف الكثير عن وجود السنّة بالجزيرة. على انه يبدو ان الاسلام انتشر هناك في فترة مبكرة وان الأباضية كثروا هناك حتى انهم سيطروا عليها...».

سقطرة في أيام البريطانيين (بديل عن فلسطين؟): سقطرة أول أرض يمنية يطأها البريطانيون، وذلك عندما احتلتها شركة الهند الشرقية البريطانية سنة ١٨٣٤، ثم حوّلتها إلى الدولة البريطانية بعد ان احتلت بريطانيا عدن في ١٨٣٩. وفي ١٨٧٦، وقّع سلطان قشن وسقطرة اتفاقية يعلن فيها قبول «الحماية البريطانية» مقابل مساعدة مالية من الخزينة البريطانية. فضُمت الجزيرة إلى محمية عدن الشرقية ووضعت تحت سلطة المقيم البريطاني في المكلا في حضرموت. ولم تثر الجزيرة إهتمام البريطانيين، غير ان علماء النبات أخذوا يتوافدون عليها لاستكشاف ثرواتها النباتية. وفي العام ١٨٨٠، أحصى إيزاك بلفور حوالي ٥٠٠ نوع نباتي بينها ٢٠٠ نوع لم تكن معروفة في اي مكان آخر في العالم.

أما عن طرح البريطانيين لفكرة جعل سقطرة (وحضرموت) وطنًا لليهود، «بديلًا» أو «ثانيًا» عن فلسطين، فيقول فوّاز طرابلسي، اللبناني وأحد قياديي حركة القوميين العرب (في فترة مدها خلال العقدين الاولين من النصف الثاني من القرن العشرين) وزار عدن (وسقطرة)، واستنادًا إلى محفوظات «مكتب السجلات العامة» في لندن في الملف رقم C-20R-633 («الحياة»، ٢٣ آذار ١٩٩٨، ص١٣):

« في العام ١٩٣٩، راودت الخارجية البريطانية فكرة توطين اليهود في سقطرة. كان ذلك زمن «الورقة البيضاء» («الكتاب الأبيض»، راجع فلسطين) التي تعهدت بها الحكومة البريطانية بالحدّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحت ضغط الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦. وقد اندرج مشروع الاستيطان السقطري في إطار مشاريع إيواء وتوطين اللاجئين اليهود الفارين من المانيا النازية في المستعمرات البريطانية. وقد جرى البحث آنذاك في توطينهم في غويانا البريطانية وروديسيا وغيرهما من الاراضي التابعة للتاج البريطاني. وكان إسكان اليهود في سقطرة موضع تبادل للرسائل بين الخارجية (مكتب المستعمرات) ومكتب الهند من جهة والمسؤولين البريطانيين في الجنوب العربي من جهة أخرى». ويذكر فواز الطرابلسي هذه الرسائل، مستندًا إلى «مكتب السجلات العامة» في لندن، المرجع المذكور آنفًا، إلى أن ينتهي الأمر إلى اقتناع الخارجية البريطانية برأي إنغرامز، المستشار المقيم في المكلا في حضرموت عاصمة محمية عدن الشرقية التي تتبع لها سقطرة، الذي يؤكد «ان

المشروع سوف يستجلب من المتاعب والاضرار أكثر من الفوائد». فتُطوى صفحة توطين اليهود في سقطرة.

سقطرة من أعمال اليمن الجنوبي «الديمقراطي الاشتراكي الشعبي» مع الاستقلال: مثلما كانت سقطرة أول موقع احتله البريطانيون عند استعمارهم الجنوب العربي، كانت آخر موقع غادروه. يقول فوّاز الطرابلسي (المرجع المذكور أعلاه):

«يتذكر علي سالم البيض، الامين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني، الحادثة مبتسمًا. كان البيض آنذاك المسؤول عن قطاع الفدائيين في حضرموت. وبعد ايام من تحرير حضرموت من السلاطين والوجود العسكري البريطاني، تذكروا أن جزيرة سقطرة لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار البريطاني. فانطلق إليها على رأس مجموعة كبيرة من الفدائيين. ولما وصلوا إلى الجزيرة اكتشفوا ان البريطانيين قد أخلوها. أما ذاك الذي يحمل اللقب المفخّم، لقب «سلطان قشن وسقطرة»، فلم يكن أكثر من عجوز بائس ذي ثياب رثة عثروا عليه قابعًا في أحد الكهوف ينتظر مصيره. فاستسلم للثوار راضيًا مرضيًا.

«والحق أن الاشتراكية هي التي أعادت وضع «جزيرة الهناءة» (سقطرة) على خريطة العالم. لا لأن الهناءة اجتاحت الجزيرة مع مجيء الاشتراكية، بل لأن الصحافة الغربية ظلّت على مدى سنوات تتهم السلطات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بأنها منحت قاعدة بحرية للاسطول الحربي السوفياتي على الجزيرة. وردًا على الاتهامات، نظمت السلطات اليمنية، عام ١٩٨٤، زيارة لاربعين صحافيًا ومراسلًا إلى الجزيرة (...) وصاروا صاعدين منحدرين طالعين نازلين ليلًا ونهارًا أيامًا وليالي فلم يجدوا للقاعدة البحرية السوفياتية حسًا ولا وقعوا لها على خبر فردّوا راجعين».

سقطرة في زمن الوحدة: بعد الوحدة (١٩٩٠)، ومع العولمة، انهالت عروض الاستثمار في سقطرة، «حصلت شركة بريتيش غاز على امتياز تنقيب عن النفط والغاز في عرض البحر السقطري. وتكاثرت المشاريع السياحية، ومنها مشروع بناء مجمع سياحي لشركة كلوب ميد الفرنسية. وتداعت الاوساط العلمية الدولية للعمل على تكريس الجزيرة محمية بيئية تحت إشراف الامم المتحدة إنقاذًا لثرواتها النباتية النادرة. ولعل وجود العولمة هي التي فتحت أعين الجيران المتربصين. ففي آخر أخبار الجزيرة، مطلع ١٩٩٨، ان محاولة لاحتلالها قامت بها القوات المسلحة لدولة مجاورة. لم تشأ المصادر الرسمية اليمنية التي أذاعت الخبر الافصاح عن إسم الدولة المعنية. ولكن السر المباح أن الطرف المعني هو الصومال» (فوّاز الطرابلسي، المرجع المذكور أعلاه).

سقطرة جزء من اليمن، لكن الوجود الحكومي في عاصمتها حديبو لا يزال ينحصر في مبنى من طابقين متواضعين، وقربه المدرسة الوحيدة في الجزيرة، وفي ضواحي حديبو مطار بدائي يستقبل طائرة أو طائرتين كل اسبوع.

• **سيئون**: راجع «حضرموت» في هذا الباب.

• **شبام**: راجع «حضرموت» في هذا الباب.

• **صعدة**: مدينة (عاصمة محافظة صعدة الواقعة في أقصى الشمال على الحدود مع السعودية)، على ارتفاع ١٨٠٠م عن سطح البحر، وتبعد عن صنعاء **٢٤٣** كلم. أعلى مكان في المدينة منارة جامع الإمام الهادي. من «باب اليمن» (في سورها القديم) يلج الزائر إلى أحد أبرز معالم المدينة التاريخية: السوق الشعبي الذي يقصده المتبضعون من مختلف ارجاء المحافظة. كما تشتهر صعدة بسوق بيع الأسلحة المعروف بـ«سوق الطلح» ويقتني منه الناس أسلحتهم من مسدسات ورشاشات. ويطل على السوق أقدم معالم صعدة وأهمها وهو جامع الامام الهادي الذي يعود إلى العام ٩٠٠ وأسسه الامام يحي بن الحسين بن القاسم الملقب بـ«الهادي إلى الحق»، ولا يزال يحتفظ بطابعه القديم على رغم عمليات التوسعة والترميم، وحوله نشأت مدينة صعدة وتوسعت على مر السنين، وأحيطت كل حارة بسور خاص بها وتوقف زحف عمرانها بعد أن طوقت كل حاراتها بسور جديد (**١٥٣٣**) شيّده الإمام المتوكل يحي شرف الدين (**١٥٠٦-١٥٧٧**). وصعدة واحدة من مجموعة مدن يمنية تمتلك بالاضافة إلى رصيدها التاريخي قيمة روحية وفكرية تجعلها موطنًا لعلماء الدين. وفي صعدة بقايا الديانة اليهودية التي دخلت اليمن قبل الميلاد، ولا يزال يعيش في ضواحيها مئات من اليهود اليمنيين معظمهم يعمل بالحرف اليدوية ويميزون أنفسهم بظفائر من الشعر تتدلى إلى أعناقهم. وفي صعدة توجد الهادوية وهي، وفق تعريف الموسوعة اليمنية

ومصادر أخرى، فرقة من فرق الزيدية تُنسب آراؤها الفقهية إلى الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين الذي أسس دولة الأئمة الزيدية في اليمن انطلاقًا من صعدة عام ٨٩٧ واستمر حكمها، بين ضعف وقوة، طوال ١١ قرنًا إلى أن سقط نظام آخر أئمتها البدر بن أحمد يحي حميد الدين مع قيام ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ التي أسست النظام الجمهوري. ويتخذ أتباع هذا المذهب من جامع الإمام الهادي حيث قبره وقبور آله مزارًا ومحجًا ويؤخذ عليهم تعصبهم المذهبي. وفي وداعة (إحدى ضواحي صعدة) يقطن الشيخ مقبل الوادعي، وهو واحد من كبار علماء الحديث في العالم الاسلامي ورمزًا من رموز التيار السلفي أتباعه من مختلف أنحاء اليمن والعالم الاسلامي (وقد وضعت الدولة حدًا لذلك). كما يوجد في صعدة مَن يطلق عليهم «السادة»، وهم مجموعة عائلات وأسر تنتمي إلى بيت النبي محمد كانت إلى وقت قريب تشكل نخبة المجتمع وفئة ارستقراطية تحتكر الثروة والسلطة والعلم. وقد تغير هذا الوضع كثيرًا بعد ثورة ايلول ١٩٦٢ التي قلّصت من هذه الامتيازات لمصلحة الدفع بقاعدة شعبية أوسع في عمليات المشاركة في السياسة والسلطة (مراد هاشم، «الحياة»، ٢٧ آب ١٩٩٨، ص١٨).

* **صنعاء**: العاصمة السياسية. تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة، وتقع في منطقة جبلية على ارتفاع ٢٢٠٠م في المنطقة الوسطى الشمالية من اليمن.

صنعاء إحدى أقدم المدن في العالم سكنها الانسان من دون انقطاع منذ أكثر من ألفي عام. كانت مركز ملوك سبأ، ومن ثم المدينة المفضلة للحميريين. والمرجح أن إسمها مشتق من «صنعو»، أي المكان المحصّن تحصينًا جيدًا. وطوال القرن السادس الميلادي، كانت صنعاء في مقدمة المناطق التي كانت تواجه الغزو الحبشي. غير ان الخلافات الداخلية أدت لاحقًا إلى السيطرة الفارسية على البلاد، واستمر الأمر على هذه الحال حتى مجيء الاسلام واعتناق اليمنيين الدين الجديد في حدود سنة ٦٢٨. وشهدت البلاد خلال العهود الاسلامية المتعاقبة مرحلة ازدهار تمثلت بالمظاهر العمرانية والاقتصادية والثقافية. أما سياسيًا، فقد عانت صنعاء، واليمن، كما الديار الاسلامية كلها، من آثار الخلافات الدموية في نهاية العصر الراشدي. وخلال العصر العباسي المتوسط استطاع آل يعفر الاستقلال وحكم البلاد لمدة ١٥٠ سنة تقريبًا كانت فترة سلام وأمان. وكانت القرون اللاحقة شبيهة ايضًا بما حصل في الديار الاسلامية عمومًا عندما ضعفت الخلافة المركزية في بغداد، وراحت الامارات تستقل الواحدة بعد الأخرى. فقد امتدت السيطرة الفاطمية إلى اليمن، ثم جاءت بعدها الحملة الايوبية (١١٨٩) إلى أن أسس الرسوليون دولتهم المستقلة سنة ١٢٢٨، واستمرت نحو ٢٢٣ عامًا. وظلت الاحوال بين مدّ وجزر حتى جاء العثمانيون ومعهم جاء الصراع البحري ضد البرتغاليين وغيرهم... وهذا ما يدخل في التاريخ الحديث وصولًا إلى ثورة ١٩٦٢ (راجع النبذة التاريخية).

أهم معالم صنعاء الأثرية: قصر غمدان الذي يُعتقد أنه أنشئ في القرن الميلادي الثاني ولم تبق منه سوى أطلال مندثرة، وسور صنعاء الذي شهد تعديلات وإضافات عدة في فترات متلاحقة خصوصًا في العهود الاسلامية؛ والجامع الكبير الذي تأسس في العام الهجري السادس وهو ثالث مسجد جامع في الاسلام (بني قبله مسجد قباء والمسجد النبوي في المدينة المنورة)، ويكتسب شهرته لمكانته التاريخية ولمكتبته العامرة التي تحتوي على أكثر من ٢٤٠٠ مجلد عدا المجاميع والكتب والرسائل، وتتنوع المجلدات بين علم التفسير وفروعه وعلم الحديث وعلم الكلام وعلم الفقه وعلم التصوف وعلم النحو واللغة والبلاغة والأدب وعلم التاريخ وعلم الطب، كما تضم عشرات المصاحف المخطوطة النادرة، أهمها المصحف الكريم النادر الذي بخط الامام علي بن أبي طالب.

وتشتهر صنعاء القديمة بأنها مركز للتقنية الجمالية منذ قرون موغلة في القدم وبتفنن صناعها المهرة في صياغة الذهب والفضة والحلى إضافة إلى تميزهم بالصناعات الجلدية والادوات المنزلية. واختص الصنعائيون بصناعة القمريات لأن المرمر المستخرج من منطقة الفراس لم يستخدم كزجاج للنوافذ إلا في صنعاء، وسميت «قمريات» لشفافيتها وصفائها الذي يسمح بدخول ضوء شبيه بضوء القمر.

وفي صنعاء القديمة ١٤ حمامًا على الطريقة التركية بعضها سبق العصر الاسلامي، وفيها ١١ سمسرة كانت تستخدم كمخازن للتجارة أو كمصارف لتبادل العملات الفضية والنقود والذهب.

وأبدع اليمنيون منذ القدم في صنع «العقيق اليماني» الذي يلاقي رواجًا وشهرة في الاسواق الخارجية، ونحت اليمنيون من أحجاره أشكالًا وأنواعًا متعددة وكتبوا عليها الرموز والشعارات وطعموا بها المصوغات الذهبية والفضية. ولأن أكثر ما يفخر به اليمني هو ذلك

الخنجر الملتف بحزام أنيق حول وسطه فإن له صناعة رائجة في اليمن ويطلق عليه «الجنبية» وتزين بالذهب والفضة وتصنع رأسها من قرون حيوانية باهظة الثمن يتم جلبها من افريقيا لهذا الغرض. وأما الجزء الحاد من الجنبية فيصنع من أقوى أنواع الحديد التي تصنع منها جنازر الدبابات والمدرعات ويتفاوت ثمن الجنبية طبقًا لتاريخ صنعها وقدمها وبعضها يصل إلى مئات الآلاف من الريالات. ويمكن، في اليمن، تبيّن أصل الرجل وانتمائه إذا كان شيخًا من شيوخ القبائل أو قاضيًا أو من الاعيان والوجهاء بمجرد النظر إلى جنبيته فهي الشعار ورمز الفخر والاعتزاز.

وإزاء هذا التراث المتنوع تحرّك جهد وطني ودولي عقب نداءات وجهها الكاتب الايطالي بازولي لإنقاذ صنعاء القديمة وتراثها من الضياع. فقامت، في ١٩٨٤، حملة دولية، ووضع «مشروع الانقاذ». وفي ١٩٨٦، تأسس مجلس أعلى للمحافظة على صنعاء القديمة برئاسة رئيس الوزراء، كما أنشئت هيئة عامة للمحافظة على المدن التاريخية عقب إعلان الوحدة (١٩٩٠) لتتولى، إلى جانب الاهتمام بصنعاء القديمة، الاشراف على خطط للمحافظة على تراث سبع مدن يمنية قديمة. وكانت صنعاء وشبام (في وادي حضرموت) قد سجلت على قائمة التراث الثقافي العالمي في منظمة اليونسكو عام ١٩٨٢.

• **عدن**: العاصمة الاقتصادية لليمن. تقع في أقصى الجنوب اليمني، في موقع استراتيجي عند مضيق باب المندب ملتقى البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. تلحق بها مجموعة من الجزر أكبرها جزيرة سقطرة.

تأسست عدن كميناء بحري يسيطر على حركة البحار الثلاثة. استعمرتها بريطانيا ابتداء من ١٩ كانون الثاني ١٨٣٩ لتسهيل اتصالها بمستعمراتها في شبه القارة الهندية وأوستراليا. وفي ١٩٣٦، ألحقت عدن في إدارة المستعمرات في لندن بعد أن كانت تابعة لحاكم بومباي البريطاني وبعد أن شعرت بريطانيا بقرب نهاية استعمارها للهند. وفي ١٩٥٩، أصبحت عدن عاصمة لاتحاد الجنوب العربي المتكون من إمارات وسلطنات جنوب وشرق اليمن باشراف بريطاني مباشر، وكان حاكمها الانكليزي توم هكنيوثام (١٩٥٠–١٩٥٦).

بعد الاحتلال البريطاني لعدن أخذت تركيبة السكان تتغير، إذ فتحت السلطات البريطانية سواحل عدن لهجرة الهنود الذين استوطنوا المدينة كجنود أو موظفين، ومنحتهم سلطات اليمن الجنوبي، بعد الجلاء، حق المواطنة. وكذلك، فإن موقع عدن البحري والقريب من الصومال والحبشة (أثيوبيا) سهّل هجرة أعداد كبيرة من الصوماليين والأحباش والجيبوتيين إليها والاستقرار فيها، ولا زالوا يتحدثون لغاتهم الاصلية ونطقهم للعربية متميز عن سكان عدن اليمنيين. وكان يُشاهد في حي كريتر بعض المعابد الهندوسية التي أُغلق أغلبها بعد الاستقلال، والمقبرة الفارسية من عهد الزرادشتية كشاهد تاريخي للسيطرة الفارسية.

وبعد الاستقلال أصبحت عدن مركزًا لاستقطاب الكثير من سكان الامارات والسلطنات السابقة والمحافظات الشمالية، وكان أغلب القادة الجدد في عدن (واليمن الجنوبي) قادمين من هذه المحافظات (قحطان الشعبي، سالم ربيع علي، محمد علي هيثم، محمد صالح عولقي، علي أحمد ناصر).

يعد ميناء عدن من أفضل الموانئ الطبيعية في المنطقة العربية لأنه محمي بالمرتفعات الجبلية والسهول الرملية، ويشتمل على تسهيلات وخدمات أساسية لحركة السفن. وفي جزيرة عدن الصغرى المعروفة بـ«البريقة» توجد شركة مصفاة عدن التي أسسها الانكليز عام ١٩٥٤.

وتربض على عتبات عدن قلعة عملاقة هي «قلعة صيرة» التي ترجع إلى القرن الخامس عشر. ومن أشهر مساجد عدن التاريخية مسجد أبان الذي بني في عهد الخليفة عثمان، وعلى يد ابنه أبان؛ ومسجد العيدروس (١٥٠٨) في أواخر الدولة الطاهرية فضلًا عن ٢٠ مسجدًا تاريخيًا. ووجدت في عدن كنائس ومعابد أهمها كنيسة القديس يوسف الكاثوليكية، وكنيستا القديس أنطونيوس والكنيسة الانكليكانية، إضافة إلى معابد هندوسية في حي كريتر.

ومن أهم معالم عدن ايضًا «الصهاريج» التي بنيت لتلقي المياه المنحدرة من الجبال المحيطة، وقد بُنيت في عهد الدولة الحميرية، أي منذ نحو ألفي سنة، وقدر عددها بنحو ٥٠ صهريجًا، والمتبقي منها ١٨ صهريجًا فقط. وفي عدن ٥٠٠ عمارة طينية من سبعة أو ثمانية طوابق.

يبلغ عدد سكانها نحو نصف مليون نسمة، بما فيها ضاحيتاها المنصورة والشيخ عثمان.

* **مأرب (براقش، عرش بلقيس، سدّ مأرب)**: مأرب مدينة تقع على مسافة ١٧٢ كلم شرق صنعاء، تعج بالآثار القديمة وتستحوذ على اهتمام العلماء والمؤرخين، وبين ظهرانيها تقبع مدينة براقش التي ضرب فيها المثل العربي «على نفسها جنت براقش»، وهي تقع فوق تل مرتفع أشبه ما تكون بقلعة مهيبة ومحاطة بسور يصل ارتفاعه إلى ٨ أمتار يعلوه ٥٧ برجًا وبوابتان. وتولت براقش قيادة تأسيس الدولة المعينية واحتفظت بأهميتها كعاصمة دينية، وجدد السبئيون سورها بعد استيلائهم عليها عام ٤٥٠ق.م. كما وصل إليها القائد الروماني إليوس جالوس عام ٢٣ق.م. ومن أبرز معالم براقش آثار معبد يعتقد الباحثون أنه كان لعشتر نجمة الصبح. وظلت براقش قرية صغيرة مسكونة حتى عام ١٩٦٠.

وفي مأرب يسترخي عرش بلقيس (الملكة الاسطورة). فبعد ١٣ عامًا من أعمال الحفر والتنقيب والترميم، حقق خبراء الآثار والباحثون الالمان واليمنيون إنجازًا أثريًا تمثل في الكشف عن معبد «الشمس» السبأي المعروف تاريخيًا بعرش الملكة السبأية بلقيس، والذي افتتح رسميًا أمام الزوار في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠، ليصبح أعظم كشف أثري يحققه الأثريون في اليمن. والجدير ذكره، هنا، أن أعمال البحث والتنقيب الأثرية في اليمن بدأت في العقود الأخيرة، إذ كانت اليمن، منذ مطلع القرن العشرين معزولة عن العالم حتى لقبت بـ«مملكة الصمت». ويروى عن الإمام يحي إنه قال مرة: «إنني أفضل أن أظلّ أنا وشعبي فقراء وأن نأكل التين على أن أسمح للأجانب بدخول البلاد أو أن أفكر بمنحهم أي امتيازات... مهما كانت الفوائد أو الثروة التي ستترتب على وجودهم في اليمن».

واعتبر الكشف عن «عرش بلقيس» أهم البراهين التاريخية على الحضارة السبأية في المنطقة بأكملها منذ أواخر الألف الاول ق.م. المواكبة لعصر الملكة بلقيس التي ظلت وعرشها ومعبدها أسطورة تاريخية ونقوشًا أثرية وصورًا متناثرة على أحجار «البلق» المهدمة، وأسفارًا في التوراة وصورًا في القرآن. فأخذ يبدو «معبد الشمس» أو «عرش بلقيس» اليوم على ارض مأرب بأعمدته الستة وساحته وبيت الصلاة وأروقته الفسيحة معلمًا بارزًا حيًا للحضارة السبأية القديمة إضافة إلى البوابة الخارجية المنحوتة في كتل صخرية يبلغ ارتفاع الواحدة منها أكثر من ثمانية أمتار، وكذلك الدرج الذي يؤدي إلى داخل المعبد والمقابل لمجمع العرش (عرش بلقيس) وفق نظام معماري فريد ونادر ومتين يوحي بالروعة والجمال، بعد خروجه من تحت رمال ظلت تتراكم عليه آلاف السنين لتخفي واحدًا من أهم معالم الحضارة القديمة في العالم.

وتميز العام ١٩٩٩، أي قبل شهور من الاحتفال بـ«عرش بلقيس»، بالاكتشافات الأثرية المهمة الأخرى. فعلى بعد نحو ٣ كلم من «العرش» كان فريق من الخبراء الاميركيين يواصلون أعمال التنقيب والحفر والترميم لمعبد «القمر» محرم بلقيس الذي يعتبره خبراء الآثار التابعون للمؤسسة الاميركية لدراسات الانسان (الأنتروبولوجيا) «أعجوبة الدنيا الثامنة»، وتوقعوا أن تستمر أعمال الحفر الأثري في المعبد ١٢ عامًا، وسيكون جاهزًا لاستقبال الزوار في العام ٢٠١٢.

وفي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، أعلن فريق أثري فرنسي في صنعاء عن اكتشاف مقبرة أثرية كبيرة على مشارف الصحراء في جبل جدران شمال شرقي مأرب تضم ١٥٠٠ قبر جماعي يعود تاريخها إلى الألفية الثالثة ق.م. وكان الفريق الفرنسي بدأ أعمال التنقيب فيها أوائل العام ١٩٩٩.

وبين أشهر آثار مأرب القديمة سد مأرب العظيم الذي يرجع بناؤه إلى القرن الثامن ق.م.، وهو المعني في القرآن بـ«سيل العرم». وكان ازتفاعه ٣٥م وامتداد جسمه ٧٢٠م وبنيت أساسته من كتل الاحجار الضخمة، ولا يزال جزء من جسم السد بالقرب من المصرف الشمالي منه. وقد بلغت منطقة مأرب، بعد إنشاء سدها العظيم، من الثراء والرخاء حدًا كبيرًا انعكس على ارجائها قصورًا وحدائق غناء. ومن السد وما حققه من ازدهار كانت تسمية «العربية السعيدة» أو «اليمن السعيد» أو «اليمن الأخضر»؛ وشكل السد آية تلك الحضارة وآية ما وصل إليه السبأيون من رقي ومهارة في مجال السيطرة على المياه ودراية وخبرة في مواجهة الظروف الطبيعية القاسية.

ولا يُعرف على وجه التحديد التاريخ الذي بني فيه سد مأرب فمن قول إن بناة السد هم العمالقة من قوم عاد، ومن قول آخر إن بانيه هو «جن عبد الشمس بن يشجب بن يعرب بن قحطان» الذي تسمّى بسبأ وجعل مياه «سبعين» نهرًا تصب فيه ولكنه مات قبل أن يتم تشييده فأتمه من بعده ولداه حمير وكهلان اللذان منهما تسلسلت أنساب أهل اليمن جميعًا. ومن قول ثالث أن أحد «المكربين السبأيين» وإسمه يشع أمرين بناه بين عامي ٦٥٠ و٦٣٠ق.م. كما يعتقد بعض المؤرخين، وهو أرجح الاقوال، إن «سمحو علي ينوف بن ذمار» أول ملوك سبأ الكهنة المعروفين، الذي حكم اليمن من ٨٥٠ إلى

٨٢٠ق.م. وهو الذي بنى السد وشارك في بنائه في ما بعد اربعة من الملوك المكاربة الذين جاءوا بعده، كما تدل على ذلك النقوش التي خلفها على أنقاض صدف الجانب الأيمن والأيسر من السد.

وكانت حادثة تفجره علامة انهيار تلك الحضارة السبأية. وأما الملك الذي كان خراب السد في عهده فيدعى الملك عمرو بن عامر المازقي زوج «طريفه الخيل» الكاهنة المشهورة. وكانت حادثة تفجيره الأخيرة قريبة العهد من الاسلام وتناقل الناس أخبار الحادثة الكبيرة وبقيت عالقة في اذهانهم، كما ارتبطت بهجرة أهل اليمن وتفرقهم في الامصار، قبل الاسلام وبعده.

وفي ثمانينات القرن العشرين (منذ نحو عشرين سنة) بدأ تنفيذ مشروع سد مأرب الجديد كعلامة مميزة في طريق التعاون الاقتصادي اليمني-الاماراتي. ويقع على بعد ١١ كلم غرب مدينة مأرب، ويبعد ٣ كلم عن موقع السد القديم، ويبلغ طول جسمه ٧٦٣م وارتفاعه ٣٩م، ويلحق به اربعة سدود تحويلية، ومنها تتفرع قنوات لري الاراضي مجموع اطوالها ٦٠ كلم، وتبلغ مساحة تساقط الامطار التي يقوم السد بتخزينها ٩ آلاف كلم٢، وتصل طاقته التخزينية ٣٩٠ مليون متر مكعب، والهدف زيادة المساحات المزروعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

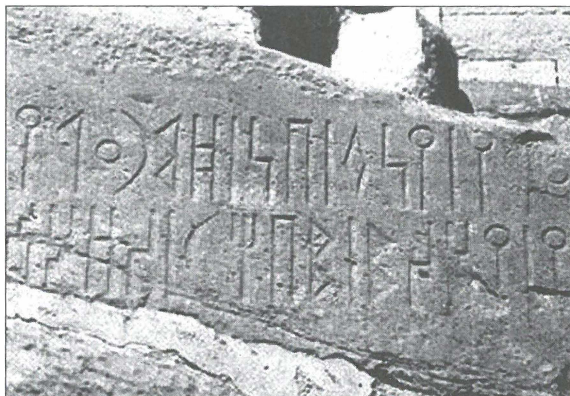
* **مقر (موكا)**: بلدة وميناء على البحر الأحمر، لا تعد أكثر من ٥ آلاف نسمة، ولكنها كانت إحدى أهم المدن اليمنية وأكثرها شهرة وعمرانًا عندما كانت تزرع البن وتصدره، وكان الأجود في العالم والأطيب مذاقًا فارتبط باسمها وتسمّى «موكا»، وازدهرت مقر عمرانًا حتى امتلأت قصورًا وأبراجًا وبلغ عدد سكانها نحو الستين ألفًا.

أما مقر الآن فتغوص في الرمال، وأهلها يجاهدون من اجل البقاء بصيد السمك والمصنوعات البيتية.

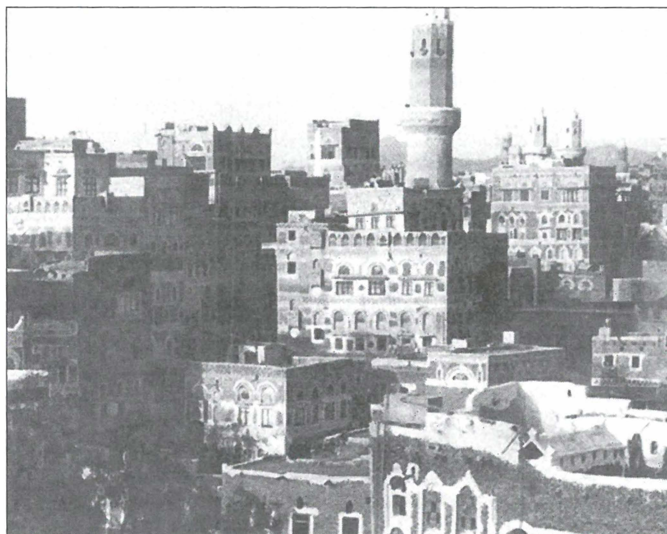
يعود تاريخ اكتشاف البن اليمني إلى أكثر من خمسة قرون مضت، وكان ميناء مقر مركز تصديره ومصدرًا لثراء مقر واليمن. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مقر صنوًا للقهوة وانكبت البلاد بكاملها على زراعة تلك النبتة.

لكن هذا الازدهار المتمحور حول البن بدأ يعود القهقرى منذ أواخر القرن السابع عشر، اي منذ أن قام الفرنسيون والهولنديون والانكليز بجلب غرسات من مقر لزراعتها في بلادهم. وبعد عقود قليلة، اي منذ أواسط القرن الثامن عشر، اصبح لزامًا على مقر منافسة أصناف أخرى من البن مشتقة من جذور غرساتها ولو لم تبلغ درجة غرساتها الأصلية من الجودة. وحيث ان تلك الاصناف الأخرى (المشتقات) ظلت أرخص ثمنًا وأكثر توافرًا، فقد تمكنت من الاستجابة للطلب الذي ظل ينمو بلا انقطاع. ولم يعد بوسع مقر (واليمن) الصمود طويلًا. وأخذ السكان يهجرون المدينة، كما توقف المزارعون عن زراعة البن، وحلّ القات محله. ثم جاءت آخر الأمر عمليات النهب التي كان يشنها القراصنة. ولقد لعب الاتراك دورًا في المصير الأليم الذي انتهت إليه مقر، حيث انهم قاموا بغزوها قبل نحو ١٥٠ عامًا، كما أنهم دمّروا المدينة في العام ١٩١٩ قبل الانسحاب منها. وقد كان من شأن ايام من القصف تحويل مقر إلى مدينة ميتة، إذ اشتعلت فيها النيران ولم يبق من الأحياء إلا القليل.

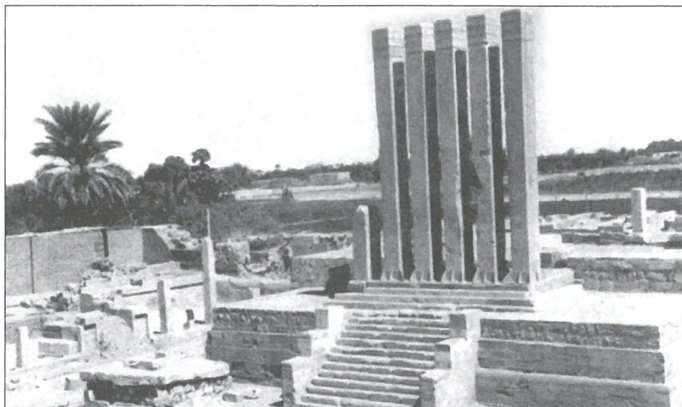
غير أن إسم «مقر» ظل باقيًا النموذج الأصلي لاصناف القهوة. وقد تحمس بعض الخبراء الزراعيين لمحاولة إعادة مجد «مقر» الضائع، منهم الخبير الفرنسي أوليفييه نوفي الذي وصل إلى اليمن عام ١٩٨٨ وأسس «اللجنة الزراعية الفرنسية-اليمنية»، ومهمتها الرئيسية إحياء قهوة مقر. ويعتبر أوليفييه أن المنافسة التي بدأت في أوائل القرن الثامن عشر، ثم زراعة شجرة القات في اليمن محل شجرة البن (٨٠٪ من اليمنيين يمضغون-يخزنون- أوراق القات التي ينتج عنها إحساس غامر بالانتعاش والابتهاج؛ فضلًا عن أن القات يتطلب مياهًا وعناية أقل مقارنة مع البن) قد قضتا على شجرة البن اليمنية ذات السمعة العالمية العريقة.



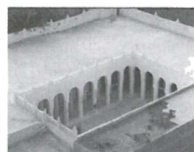
نقش سبأي بالخط المسهاري في جدار سد مأرب



جانب من مدينة مأرب



عرش بلقيس في مأرب



لقطة من الجو لباحة مسجد سيئون.



الجمال تستريح.



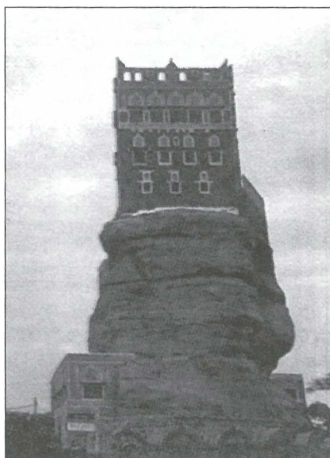
مئذنة مسجد تريم.



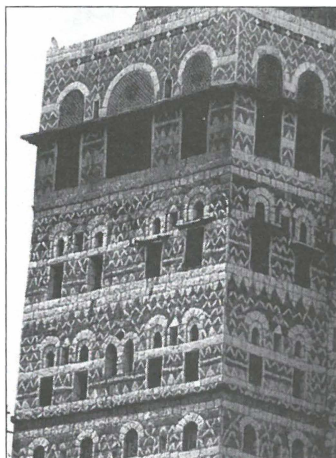
قصر سيئون بنوافذه المتعددة.



أحد أحياء صنعاء



قصر الإمام في «وادي ظهر»



عمارة تقليدية في اليمن

قصر سلطان لحج في عدن



«مطار» في سقطرة

يوغوسلافيا (السابقة)

«ماتت يوغوسلافيا عاش إتحاد صربيا–مونتينيغرو» (٤ شباط ٢٠٠٣): ابتداءً من ذاك اليوم، ٤ شباط ٢٠٠٣، دخلت دولة يوغوسلافيا (الاتحاد اليوغوسلافي) ذمة التاريخ محتفظة بآخر شكل لها من اشكال وجودها ولكن تحت إسم جديد هو «إتحاد صربيا–مونتينيغرو»، وذلك بعد أن كان الاتحاد اليوغوسلافي مشكلًا، قبل ١٩٩١، من ست جمهوريات هي: إلى صربيا ومونتينيغرو (الجبل الاسود)، كرواتيا، البوسنة–الهرسك، سلوفينيا ومقدونيا.

ففي ذاك اليوم، ٤ شباط ٢٠٠٣، اتخذ البرلمان اليوغوسلافي خطوة تاريخية في بلغراد بإزالته إسم «يوغوسلافيا» من الوجود، معلنًا رسميًا ولادة دولة تحمل إسمي الجمهوريتين اللتين تضمهما «صربيا ومونتينيغرو»، وتطمح إلى دخول الاتحاد الاوروبي.

وجاء التصويت على دستور الدولة الجديدة بغالبية ٨٤ صوتًا في مقابل ٣١ في مجلس النواب، و٢٦ صوتًا في مقابل سبعة في مجلس الشيوخ. وبذلك ولد اتحاد جديد بين آخر كيانين من الجمهوريات الست التي كانت تشكل يوغوسلافيا قبل حروب البلقان، بعد استقلال البوسنة وكرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا.

وعلى رغم قرار صربيا ومونتينيغرو البقاء معًا عام ١٩٩٢ في «اتحاد يوغوسلافي»، إلا أن العلاقة بينهما شهدت فترات توتر وخصوصًا في ظل حكم مليوشيفيتش.

وكان الاتحاد الاوروبي رعى، في العام ٢٠٠٢،، اتفاق إقامة الدولة الجديدة التي تعطي سيادة متساوية تقريبًا للجمهوريتين اللتين ستربطهما إدارة مشتركة صغيرة لشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية. وستنظم كل من صربيا ومونتينيغرو استفتاء على الاستقلال الكامل بعد ثلاث سنوات.

وفي أول تعليق دولي، صرّح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا إن على جمهوريتي صربيا ومونتينيغرو إنجاح الاتحاد «وجعل وعد الوحدة الاوروبية حقيقة».

إنطلاق الاتحاد: بعد شهر واحد، أي في ٣ آذار ٢٠٠٣، بدأ تنفيذ اتفاق الاتحاد الجديد بالاجتماع الاول للبرلمان المشترك في بلغراد، والمصادقة على الأسس التي تمّ إبرامها برعاية منسق الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمؤسسات الاتحاد.

ويضم البرلمان ٩١ نائبًا من صربيا (١٠ ملايين نسمة) و٣٥ نائبًا من مونتينيغرو (الجبل الاسود، ٦٠٠ ألف نسمة)، تم اختيارهم من بين أعضاء برلماني الجمهوريتين. وقاطعت الجلسة الأحزاب الصربية المتشددة، وهي: الحزب الاشتراكي الذي يقوده سلوبودان ميلوشيفيتش، والحزب الراديكالي برئاسة فويسلاف شيشيلي، وحزب الوحدة الصربية الذي أسسه زعيم الميليشيات الصربية أركان.

وصادق البرلمان على اتفاق الاتحاد واختار داغوليوب ميتشونوفيتش (من صربيا، رئيس البرلمان الاتحادي الملغى) رئيسًا للبرلمان الجديد، ونائبه من مونتينيغرو.

ماروفيتش رئيسًا للاتحاد: وفي ٨ آذار ٢٠٠٣، انتخب البرلمان الاتحادي سفيتوزار ماروفيتش رئيسًا للاتحاد. وبذلك انتهت رئاسة فويسلاف كوشتونيتسا قبل موعدها بنحو سنتين نتيجة إلغاء يوغوسلافيا.

وماروفيتش (مولود ١٩٥٥) ينتمي إلى مونتينيغرو، ومعروف بتأييده لانفصال جمهورية مونتينيغرو. ولذا وصفه معارضوه بأنه شبيه ستيبي ميسيتش (رئيس كرواتيا) الذي كان آخر رئيس ليوغوسلافيا السابقة والذي أعلن أنه «لا وجود ليوغوسلافيا بعد رئاستي». وجاء انتخاب ماروفيتش بموجب اتفاق الاتحاد الجديد الذي ينص على أن يكون رئيسه من مونتينيغرو ورئيس وزرائه من صربيا.

وولد ماروفيتش في مدينة كوتور على ساحل البحر الأدرياتيكي وتخرج في كلية الحقوق في بودغوريتسا (عاصمة مونتينيغرو، تيتوغراد سابقًا)، وهو نائب رئيس حزب «الاشتراكيين الديمقراطيين» الذي يتزعمه رئيس حكومة مونتينيغرو ميلو جوكانوفيتش، وكان خلال ثلاث دورات متوالية، منذ ١٩٩٤، رئيسًا لبرلمان مونتينيغرو، وهو يتكلم الانكليزية والروسية والايطالية، إضافة إلى الصربية (لغة أهل مونتينيغرو).

استكمالات

الكلام على قيام «اتحاد صربيا–مونتينيغرو» في شباط ٢٠٠٣ مرتبط، بطبيعة الحال، بتطورات السنوات الأخيرة التي أدت إليه. وقد واكبت هذه الموسوعة تلك التطورات، خطوة خطوة، عبر إفراد مادة موسوعية مستقلة لكل من جمهوريتي الاتحاد:

– **مونتينيغرو (الجبل الاسود)**: في «ألبانيا»، ج٢، ص٣٥٠؛ و«البلقان»، ج٥، ص٢٩١؛ و«صربيا»، ج١١، ص٢٣١؛ و«مونتينيغرو»، ج١٩.

– **صربيا**: ج١١، ص٢١٨–٢٥٥.

وكذلك إفراد مادة لاقاليم أو مقاطعات ذات أوضاع سياسية خاصة في (اتحاد صربيا–مونتينيغرو)، وكان لا يزال يحمل إسم «الاتحاد اليوغوسلافي» أو «جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية».

– **فويفودينا**: في «صربيا»، ج١١، ص٢٣٥.

– **السنجق**: ج٩، ص١٦٤–١٦٦.

– **كوسوفو**: في «صربيا»، ج١١، ص٢٣٦–٢٣٨؛ و«كوسوفو»، ج١٥، ص٢٦٧–٢٩٢.

ولا شك أن التطورات الأساسية والأبرز التي أدت إلى نشوء «إتحاد صربيا–مونتينيغرو» كانت في انفصال واستقلال جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي مع مطلع التسعينات:

– **سلوفينيا**: ج٩، ص١٥٢–١٦٣.

– **كرواتيا**: ج١٥، ص١٠٨–١٢١.

– **البوسنة–الهرسك**: ج٥، ص٣٥٤–٣٨٢؛ وفي «صربيا»، ج١١، ص٢٣٨–٢٤٣.

– **مقدونيا**: ج١٩.

لذلك، واستكمالًا للمادة ووصلًا بأهم أحداثها حتى أواسط العام ٢٠٠٣ (موعد صدور هذا الجزء الأخير، ج٢٠، من الموسوعة) نتناول كلًا من «صربيا» في أحداث ١٩٩٩–٢٠٠٣، وإقليم «كوسوفو» في أحداث ٢٠٠١–٢٠٠٣، علمًا أن مونتينيغرو قد جرى استكمال أهم أحداثها أعلاه، فضلًا عن مادتها الخاصة في ج١٩، وأن الاقليمين الصربيين الآخرين، «فويفودينا» و«السنجق»، لم يعرفا أحداثًا ذات شأن أو تنمّ عن اتجاه انفصالي.

أما بخصوص الجمهوريات الاربع (سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، ومقدونيا) التي باتت مستقلة استقلالًا تامًا، فنستكمل أبرز أحداثها ايضًا وصولًا ايضًا إلى أواسط ٢٠٠٣.

صربيا (وإقليم كوسوفو) ١٩٩٩–٢٠٠٣

حرب كوسوفو: في ١٩٩٩، استمرت الروزنامة السياسية للاتحاد اليوغوسلافي (خصوصًا منه صربيا ومقاطعة كوسوفو) محكومة بحرب كوسوفو الانفصالية. فكان على صربيا، بزعامة ميلوشيفيتش، أن تتلقى حربًا أطلسية عليها، بسبب قضية كوسوفو، دامت ٧٨ يومًا (٢٣ آذار–١٠ جزيران ١٩٩٩)، وهدفت إلى إجبار صربيا سحب قواتها من كوسوفو (الغالبية الساحقة من سكانها ألبان) حيث كانت تقاتل منذ ربيع ١٩٨٨، «جيش تحرير كوسوفو». كما كان من أهداف الحرب الأطلسية (الاميركية خصوصًا) إضعاف القدرة العسكرية لصربيا ونظام ميلوشيفيتش القومي المتشدد.

وبالفعل، وصلت الحرب إلى أهدافها. فسيادة صربيا على كوسوفو أصبحت شكلية بعد إجبار بلغراد على توقيع اتفاق ٩ حزيران ١٩٩٩ مع الحلف الاطلسي، وسحب قواتها من كوسوفو. وجاء القرار الدولي رقم ١٢٤٤ ليضفي الشرعية الدولية على الاتفاق المذكور، وليؤمن نقل مهمات السلطات الصربية على إقليم كوسوفو ويضعها بين يدي «قوة السلام في كوسوفو» (كفور) وبعثة الامم المتحدة الادارية المؤقتة (مينوك) التي على رأس مهماتها تأمين استقلال إداري ذاتي للاقليم ومساعدته على إقامة جهاز إداري ومؤسسات ديمقراطية، وعودة اللاجئين من ألبان كوسوفو (نحو ٨٠٠ ألف كانوا لجأوا إلى مقدونيا وألبانيا ومونتينيغرو)، وإعادة إنشاء البنى التحتية...

(لمزيد من التفصيل حول هذه الحرب ونتائجها المباشرة راجع «كوسوفو»، ج١٥).

صمود ميلوشيفيتش: لم تؤد الحرب إلى إسقاط نظام الرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش القومي المتشدّد. بل أخذ ميلوشيفيتش يزيد من تشدده وراح يدعو إلى إعادة إعمار البلاد بمواردها الخاصة في مواجهة العزلة الدولية المتزايدة على صربيا التي ما عادت تجد بعض الدعم إلا من الصين وروسيا والعراق وليبيا.

صمد النظام، بعد الحرب مباشرة، وكان مشكلًا من ائتلاف حكومي يضم الحزب الاشتراكي الصربي (بزعامة ميلوشيفيتش) وحزب اليسار اليوغوسلافي الموحد والحزب الراديكالي الصربي، ولكنه كان صمودًا غير شعبي (على عكس ما كان الأمر قبل الحرب)، إذ زاد من قمعه لأحزاب المعارضة وللوسائل الاعلامية المستقلة.

أثناء مؤتمره الرابع، في ١٧ شباط ٢٠٠٠، ظهر الحزب الاشتراكي الصربي بمظهر «الحزب الوطني اليساري» الرافض لكل إحتمال حوار مع المعارضة الديمقراطية «الخائنة» والتي «باعت نفسها للغرب». وفي ٦ تموز ٢٠٠٠، أقر البرلمان اليوغوسلافي (صربيا-مونتينيغرو) سلسلة تعديلات، منها تعديل يجيز تمديد رئاسة ميلوشيفيتش بعد انتهاء ولايته القائمة في العام ٢٠٠١.

المعارضة: ما إن توقفت الغارات الأطلسية على صربيا حتى عمت البلاد موجة من الاحتجاجات والتجمعات والمظاهرات خصوصًا في المناطق الجنوبية من صربيا، تحركها جبهة «الوفاق من أجل التغيير» وعمودها الفقري «الحزب الديمقراطي» الذي يتزعمه زوران جينجيتش. ووصلت تحركات المعارضة، التي باتت شبه يومية، إلى ذروتها في نيسان وأيار ٢٠٠٠، عقب استيلاء الدولة على القناة التلفزيونية «ستوديو-ب» التي كانت تنطق باسم المعارضة. لكن هذه المعارضة بقيت (حتى أواسط العام ٢٠٠٠) عاجزة عن توحيد كلمتها وفرض أي شرط من شروطها الديمقراطية على الائتلاف الحاكم، ما أفسح في المجال أمام بروز تنظيمات وهيئات معارضة جديدة، أهمها منظمة «أوتبور» (أي المقاومة) التي سرعان ما أصبحت، بسبب حركية أعضائها، أبرز أهداف السلطات الأمنية، فضلًا عن منظمات غير حكومية (المجتمع الاهلي) عديدة آلت على نفسها العمل من أجل «صربيا ديمقراطية».

في موازاة ذلك، شهد العام ٢٠٠٠ توترًا متزايدًا (كان بدأ منذ ١٩٩٨) بين جناحي «الاتحاد اليوغوسلافي»، صربيا ومونتينيغرو، بسبب استمرار مونتينيغرو في إجراءاتها الاستقلالية من جهة، وتعنت ميلوشيفيتش (القومي المركزي المتشدّد) من جهة ثانية (راجع «مونتينيغرو»، ج١٩).

سقوط ميلوشيفيتش: قرّب ميلوشيفيتش موعد الانتخابات وحدده بـ٢٤ ايلول ٢٠٠٠ ظنًا منه بأنها قد تأتي بدعم شعبي يسمح له بتجديد ولايته التي تنتهي في صيف ٢٠٠١. وفي الموعد المحدّد (٢٤ ايلول ٢٠٠٠)، جرت أربع عمليات اقتراع: بلدية في صربيا، برلمانية ورئاسية فدرالية، وإقليمية في مقاطعة فويفودينا. وانتهت جميع هذه الانتخابات بفوز المعارضة الصربية المشكلة من تحالف يضم ١٨ حركة سياسية مختلفة على رأسها «الحزب الديمقراطي الصربي» الذي يتزعمه فوجيسلاف كوستونيتشا، و«الحزب الديمقراطي» الذي يتزعمه زوران جينجيتش وبفارق كبير على الاحزاب الثلاثة التي هيمنت على الحياة السياسية الصربية طيلة أكثر من عقد من الزمن: الحزب الاشتراكي الصربي (ميلوشيفيتش)، الحزب الراديكالي الصربي، وحركة التجدد الصربي، وفي الانتخابات الرئاسية الفدرالية تحالفت جبهة المعارضة الديمقراطية مع الحزب الاشتراكي الشعبي المونتينيغري، وفاز مرشحها فوجيسلاف كوستونيتشا في الدورة الأولى بأكثرية ٢٤,٥٠٪ على منافسه ميلوشيفيتش.

رفض ميلوشيفيتش الاعتراف بنتائج الانتخابات، وتسبّب بأزمة سياسية، ودعت المعارضة إلى تجمع شعبي حاشد في بلغراد يوم ٥ تشرين الاول ٢٠٠٠. واجتاح المتظاهرون مبنى البرلمان الفدرالي ومقر تلفزيون الدولة... حتى اضطر ميلوشيفيتش إلى الاعتراف بهزيمته وفوز منافسه المعارض في اليوم التالي (٦ تشرين الاول ٢٠٠٠).

إعتقال ميلوشيفيتش: لكن نظام ميلوشيفيتش صمد بعض الوقت واستمر الوضع على شيء من الالتباس والغموض حتى كانت الانتخابات التشريعية في جمهورية صربيا في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٠، وكان معها الفوز الساحق للمعارضة (١٧٦ نائبًا من مجموع ٢٥٠)، ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة زوران جينجيتش في آخر كانون الثاني ٢٠٠١.

وفي نيسان ٢٠٠١، تم اعتقال ميلوشيفيتش وبعض معاونيه بتهمة الفساد وإهدار أموال الدولة، الأمر الذي عنى وقتها أن جرائم «العهد البائد» لن تمر دون عقاب. وإزاء تردّد السلطات الفدرالية في تعاونها مع محكمة الجزاء الدولية المشكلة خصيصًا للنظر في قضايا جرمية متعلقة

بيوغوسلافيا السابقة، تعهدت حكومة جمهورية صربيا بتسليم سلوبودان ميلوشيفيتش للاهاي، وذلك في ٢٨ حزيران ٢٠٠١، أي عشية انعقاد مؤتمر الدول المانحة لمساعدة يوغوسلافيا في انهاض إقتصادها. وقد أثار هذا القرار خلافات حادة بين السلطات الفدرالية والسلطات الصربية.

ونُقل ميلوشيفيتش إلى لاهاي، ومَثل لأول مرة أمام محكمة الجزاء الدولية المختصة بجرائم حرب يوغوسلافيا السابقة وأعلن أمامها عدم صلاحياتها لمحاكمته (٣ تموز ٢٠٠١).

إتحاد هش مع مونتينيغرو وتفهم لقضية كوسوفو: لم يؤد إنتقال السلطة إلى المعارضة في بلغراد إلى تحسين أحوال «الجمهورية الفدرالية اليوغوسلافية» (من الجمهوريتين الصربية والمونتينيغرية)، علمًا أن الدولة عادة إليها عضويتها في الأمم المتحدة وفي منظمة الأمن والتعاون الاوروبية وفي المجلس الاوروبي... والمنظمات الدولية كافة، وخرجت بذلك من عزلتها التي عاشتها لنحو عقد كامل من الزمن (راجع «مونتينيغرو»، ج١٩؛ وما جاء آنفًا بشأن الاتحاد).

أما مقاطعة كوسوفو فاستمرت كيانًا تحت الحماية الدولية نتيجة لحرب كوسوفو. وأبدى الحكم الجديد في جمهورية صربيا تفهمًا وقبولًا للقرار الدولي رقم ١٢٤٤ بشأن كوسوفو، ولكن دائمًا من خلال إعرابه عن رفض أي إجراء يقود إلى انفصالها واستقلالها. وإلى قضية كوسوفو انضافت مشكلة علاقات الصرب والالبان في جنوب البلاد، حيث وقعت مناوشات، خلال العام ٢٠٠٠، بين القوات الأمنية وميليشيا ألبانية مسلحة، انتهت باتفاق وقف إطلاق النار في ١٢ آذار ٢٠٠١ بوساطة من قيادة القوات الأطلسية العاملة هناك (راجع «كوسوفو، ج١٥). ورأت الحكومة نفسها تواجه مشكلة أخرى متعلقة بالسيادة الاقليمية للدولة الصربية، وهي مشكلة تقدم برلمان فويفودينا (١٦٪ من سكانها مجريون) بطلب إعادة فويفودينا إلى استقلالها الذاتي كما كان وضعها في الثمانينات، أي قبل أن يلغي ميلوشيفيتش هذا الوضع.

وإضافة إلى هذه التحديات المتصلة بالوحدة والسيادة الاقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وللجمهورية الصربية، رأت الحكومة نفسها امام تحد اقتصادي- اجتماعي يتمثل بإعادة إنهاض اقتصاد البلاد وإعادة هيكلته. فبقاء الحكومة ارتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على تحسين ظروف حياة الصربيين الذين تحملوا الكثير وانتظروا طويلًا.

انقسام داخل السلطات الصربية حول مدى التعاون مع المحكمة الدولية في لاهاي: عمل الاتحاد الاوروبي، منذ سقوط ميلوشيفيتش، وبحماس، لإعادة انضواء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المجموعة الدولية بعد عزلة عاشتها منذ ١٩٩٢. وقد تحقق ذلك للجمهورية، فضلًا عن نجاحها في تطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة: البوسنة-الهرسك، مقدونيا، ألبانيا وسلوفينيا. وقد بقيت مسألة تعاون السلطات الصربية مع المحكمة الجزائية الدولية المشكلة في لاهاي لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وعلى رأسهم الرئيس المخلوع سلوبودان ميلوشيفيتش.

وللاستجابة، ولو جزئيًا، للمطالب الغربية حول ضرورة تسليم ميلوشيفيتش للمحكمة في لاهاي، ارتأت الحكومة الصربية اعتقال ميلوشيفيتش (١ نيسان ٢٠٠١). وإزاء عجز البرلمان الفدرالي عن إصدار قانون حول التعاون مع المحكمة الدولية في لاهاي بسبب معارضة حلفاء ميلوشيفيتش، بادرت الحكومة الصربية إلى تسليم ميلوشيفيتش إلى المحكمة في ٢٨ حزيران ٢٠٠١، أي عشية مؤتمر الدول المانحة التي وعدت جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية باعتمادات مالية تصل إلى ١٢٨٠٠٠٠ دولار (أكثر من ٩٠٪ من المبلغ يخصص لصربيا، والباقي لمونتينيغرو). وكان لاعتقال ميلوشيفيتش، ثم تسليمه للمحكمة أن أوجد خلافات حادة داخل جبهة المعارضة الحاكمة (المعارضة الديمقراطية الصربية التي تضم ١٨ حزبًا وتنظيمًا). ووصف الرئيس كوشتونيتشا تسليم سلفه للمحكمة في لاهاي بأنه «انقلاب على الدولة»، وقدّم رئيس الحكومة الفدرالية استقالته، وخلفه، في ١٧ تموز ٢٠٠١، على رأس حكومة جديدة وزير المالية الفدرالية دراجيسا بيسيتش. وأما القانون حول تعاون الجمهورية الفدرالية مع محكمة لاهاي فلم يُقر إلا في ١١ نيسان ٢٠٠٢. وعرفت البلاد توترًا شديدًا وغليانًا شعبيًا بسبب إقرار هذا القانون الذي يسمح بتسليم ٢٢ متهمًا، إضافة إلى الرئيس ميلوشيفيتش، إلى

محكمة لاهاي، حتى ان وزير الصحة الفدرالي ميودراغ كوفاتش (من مونتينيغرو) انتحر احتجاجًا على القانون.

علامَ أقفل العام ٢٠٠٢ في صربيا؟: أقفل على عودة الوضع السياسي إلى التوتر، وتراجعت ثقة المواطنين بالمسؤولين عمومًا لتيقنهم بارتباطات خارجية لهؤلاء المسؤولين على حساب المصالح الوطنية، وعدم تحقيق الوعود بحل المشكلات الاقتصادية-الاجتماعية وتفاقم البطالة وبقاء مسألة الاتحاد (بين صربيا ومونتينيغرو) معلقة. الأمر الذي وفّر مناخًا ملائمًا لازدياد التأييد الشعبي للقوميين المتطرفين، وظهر ذلك جليًا في أزمة الانتخابات الرئاسية في كل من صربيا ومونتينيغرو (الجبل الأسود) وبقاء الجمهوريتين من دون رئيس منتخب. ففي ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٢، أصبحت صربيا من دون رئيس مع انتهاء ولاية ميلان ميلوتينوفيتش التي استمرت خمس سنوات، وتولي رئيسة البرلمان ناتاش ميسيتش المنصب بصورة مؤقتة ريثما يتم إجراء انتخابات رئاسية تتيح اختيار رئيس جديد. وكانت عمليتان انتخابيتان في صربيا، خلال أشهر أربعة ماضية، أخفقتا في انتخاب رئيس جديد بسبب عدم اكتمال النصاب.

وكان لافتًا، وسط هذه الاجواء، ان محاكمة الرئيس السابق سلوبودان ميلوشيفيتش جاءت بنتائج معاكسة لما أراده منظّمو المحاكمة في لاهاي ومؤيدوهم الغربيون، حيث زادت من رصيد ميلوشيفيتش لدى الصرب، وأعادت اعتباره حتى لدى الكثير ممن كانت لهم تحفظات تجاهه أثناء وجوده في السلطة.

وفي كوسوفو؟: وفي إقليم كوسوفو، كانت الفوضى هي السائدة بصورة إجمالية، ما جعل القناعة تترسخ بأن الوعود الغربية لتحقيق السلام من خلال إخراج القوات الصربية (بعد الحرب الأطلسية) وانتشار أكثر من ٣٠ ألف جندي أطلسي وشرطي دولي لم توفّر أي نتيجة إيجابية.

وعلى رغم مرور ثلاث سنوات ونصف السنة (حتى أواخر ٢٠٠٢) على وضع الاقليم تحت الاشراف الدولي، المدني والأمني، فإن عام ٢٠٠٢ شهد موجة متواصلة من حوادث الانفجارات والاعتداءات والاغتيالات بين الاطراف الألبانية المتنافسة. وكل ذلك وسط شكوك متزايدة حول حقيقة مهمة الوجود الأطلسي والدولي في كوسوفو، خصوصًا ما يتعلق بالحفاظ على الشكل الاتني للاقليم، حيث تمكن هذا الوجود من إعادة نحو نصف مليون نازح ألباني في مقدونيا وألبانيا إلى كوسوفو خلال اسبوعين، بينما لم يبدِ المسؤولون الدوليون رغبة صادقة في مساعدة حوالي ١٥٠ ألف نازح صربي وغجري أرغمهم الألبان منذ انسحاب القوات الصربية على الفرار، بالعودة إلى ديارهم في الاقليم. ويمكن اعتبار نتائج الانتخابات المحلية في كوسوفو، التي أجريت في تشرين الاول ٢٠٠٢، والتي فاز المعتدلون من أنصار روغوفا فيها، الحال الايجابية الوحيدة التي شهدها الاقليم.

وكان الاقليم شهد (تطبيقًا لبنود وفحوى الحل الذي حمله قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ عقب حرب كوسوفو الأطلسية على صربيا، من خلال اعتباره أن كوسوفو «إقليم يتمتع بحكم ذاتي واسع في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية») انتخابات بلدية في تشرين الاول ٢٠٠٠ تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووسط إقبال كثيف من الغالبية الألبانية. وأكبر الفائزين بها كانت «رابطة كوسوفو الديمقراطية» التي يتزعمها ابراهيم روغوفا المعروف بسياسته المعتدلة.

وكذلك عاد حزب روغوفا وحصد، لوحده، أكثر من ٥٠٪ من الأصوات في انتخابات كوسوفو النيابية التي حصلت في تشرين الثاني ٢٠٠١، وحلّت في المرتبة الثانية قائمة «الحزب الديمقراطي لكوسوفو» بزعامة هاشم تاتشي، وفي المرتبة الثالثة قائمة «التحالف من أجل مستقبل كوسوفو» بزعامة راموش خير.

وفي أجواء الخلافات بين هذه الاحزاب، أنهى برلمان كوسوفو، في ٤ آذار ٢٠٠٢، ازمة السلطة المحلية التي استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر، ومكملًا تشكيل المؤسسات الرئاسية والبرلمانية والحكومية التي قرّر المسؤولون الدوليون المشرفون على إدارة كوسوفو منذ حزيران ١٩٩٩ إنشاءها ضمن عملية إسناد جزء من الشؤون الداخلية للسكان المحليين. فانتخب البرلمان ابراهيم روغوفا (زعيم رابطة كوسوفو الديمقراطية) رئيسًا للاقليم بغالبية ٨٨ صوتًا من أصل ١٢٠ عضوًا في البرلمان، في حين لم يصوت له الصرب وعددهم ٢٢ نائبًا، إذ توزعوا بين معارض لانتخابه وممتنع عن التصويت وغائب عن الجلسة، إضافة إلى امتناع ١٠ نواب من الأقليات العرقية عن التصويت.

وجاء انتخاب روغوفا في الجولة الثالثة لعملية التصويت على الرئاسة بعدما أخفق في جولتين سابقتين في الحصول على الغالبية البرلمانية المطلوبة.

ويعتبر روغوفا (يحمل دكتوراه في الادب الألباني من فرنسا) الزعيم الأكثر شعبية بين ألبان كوسوفو منذ ١٩٩٠، وكان انتخب مرتين (١٩٩٢ و١٩٩٨) رئيسًا لـ«جمهورية كوسوفو» المعلنة من طرف واحد.

ووافق برلمان الاقليم على انتخاب حكومة للإقليم برئاسة الطبيب الجرّاح بايرام رجبي (من حزب كوسوفو الديمقراطي الذي يتزعمه المسؤول السياسي السابق لجيش تحرير كوسوفو هاشم تاتشي) تتألف من ثمانية وزراء ألبان ووزير صربي وآخر من الأقليات العرقية. وجاء هذا التشكيل بموجب اتفاق عقده الزعماء الالبان الثلاثة: روغوفا (٤٧ نائبًا)، تاتشي (٢٦ نائبًا) وراموش خير الدين (رئيس حزب الاتحاد من أجل مستقبل كوسوفو، ٨ نواب) برعاية مسؤول الادارة الدولية وفي حضور مسؤولين اميركيين.

اعتبر الانتهاء من تشكيل المؤسسات المحلية لكوسوفو، خطوة في طريق تطبيق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ الخاص بكوسوفو، الذي ينص في بنده العاشر على «... توفير إدارة (دولية) مؤقتة لكوسوفو يمكن لشعبه في ظلها أن يحظى بحكم ذاتي واسع في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية». ولهذا فإن هذه المؤسسات هي مؤسسات حكم ذاتي لإقليم يديره موقتًا مسؤولون دوليون، وهو من الناحية الرسمية الدولية ضمن الاراضي اليوغوسلافية. ولا تضم حكومة الاقليم وزارات للخارجية والشؤون الدفاعية، كما ليس في إمكانها، أو في إمكان برلمان الاقليم، تحقيق هدف الألبان باستقلال كوسوفو لأن القرارات المهمة للاقليم منوطة بمجلس الأمن.

٢٠٠٣

في صربيا: في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣، سلّم رئيس جمهورية صربيا السابق ميلان ميلوتينوفيتش نفسه طوعًا إلى محكمة لاهاي التي تتهمه بارتكاب جرائم حرب أثناء أحداث كوسوفو (١٩٩٨-١٩٩٩)، لكنه نفى أي علاقة له بهذا الاتهام، وأشار إلى أن الوضع في الاقليم كان مرتبطًا أمنيًا بالرئيس السابق ميلوشيفيتش ووزارتي الداخلية والدفاع وليس برئيس صربيا. وكان ميلوتينوفيتش تولى رئاسة صربيا بعد فوزه في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧ وبقي في منصبه حتى نهاية ٢٠٠٢، وكان آخر القريبين إلى سلوبودان ميلوشيفيتش الذين ظلوا في السلطة.

في ١٢ آذار ٢٠٠٣، اغتيل رئيس حكومة صربيا زوران جينجيتش في أجواء مواجهة حكومته معارضة شديدة من الفئات القومية المتشدّدة التي باتت تشعر بـ«مهانة قومية» جراء خضوع السلطات للشروط الغربية، فضلًا عن تنامي «المافيا» في صربيا والمرتبطة بتعاون وثيق مع مثيلاتها في البلقان وخصوصًا البوسنة وكوسوفو ومقدونيا وبلغاريا ورومانيا منذ بدء الحصار الدولي على يوغوسلافيا عام ١٩٩٢، وقد وُجهت الاتهامات باغتيال جينجيتش إلى إحداها المعروفة باسم «عصابة زيمونسكي كلان»، واعتقل عدد كبير من أفرادها. وفي ١٨ آذار ٢٠٠٣، وافق البرلمان الصربي على تعيين زوران جيفكوفيتش خلفًا لرئيس الوزراء المغدور. وجيفكوفيتش هو الرجل الثاني في الحزب الديمقراطي بعد جينجيتش، ويعتبر مثله معتدلًا وحظي بدعم الاتحاد الاوروبي، فيما يعارضه الراديكاليون.

في أواخر ٢٠٠٣، جرت انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز كبير للراديكاليين القوميين. فأصدرت وزارة الخارجية الاميركية ومنظمة الأمن والتعاون الاوروبية والاتحاد الاوروبي ودول غربية عدة أصدرت بيانات مبدية قلقها من فوز القوميين وتأثير ذلك على استقرار منطقة البلقان. ودعت الاحزاب الديمقراطية في صربيا إلى تنحية خلافاتها وعزل المتشددين، لأنها تملك الغالبية في البرلمان الجديد وعليها التفاهم والتعاون في ما بينها. ونتيجة لذلك، ظهرت أزمة حكم تمثلت في صعوبة تشكيل حكومة جديدة.

ونتيجة للانتخابات البرلمانية في صربيا (أواخر ٢٠٠٣) التي أسفرت عن فوز القوميين المتشددين، أعرب رئيس كوسوفو ابراهيم روغوفا عن قلقه من هذا الانتصار الذي سيزيد من المصاعب القائمة بين صربيا وكوسوفو.

في كوسوفو: في كانون الثاني ٢٠٠٣، تناقلت وسائل الاعلام في البلقان خبر عرض السلطات الاميركية على بلغراد (عاصمة صربيا) «استئجار» مواقع عسكرية ومنشآت حيوية في الاراضي اليوغوسلافية في مقابل

عدم تغيير الوضع الدستوري الراهن لاقليم كوسوفو الذي يتبع «مبدئيًا» لصربيا، وأن فترة «الاستئجار» تريدها الولايات المتحدة لمدة ٩٩ سنة «يكون لها الحق خلالها بالتصرف بشكل كامل فيها لجهة تغيير الوضع والاستخدام، وذلك ضمن خطط مصالحها الاستراتيجية في العالم».

وفي إطار تحرك منسق الشؤون الخارجية والامنية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا في قضية «اتحاد صربيا ومونتنينيغرو»، شدّد سولانا على تصميم أوروبا على أن يكون الحل الكامل لقضية إقليم كوسوفو «بموجب الأسس التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤» الذي يتيح حكمًا ذاتيًا واسعًا له ضمن يوغوسلافيا (التي باتت، منذ شباط ٢٠٠٣، تُسمى «اتحاد صربيا ومونتينيغرو»). أي استبعاد أي استقلال للاقليم مستقبلًا. وطلب رئيس الحكومة الصربية زوران جينجيتش، خلال اجتماعه مع سولانا في بلغراد (٦ شباط ٢٠٠٣) دعم الاتحاد الاوروبي للبدء في إجراءات الحل النهائي لمشكلة كوسوفو اعتبارًا من حزيران المقبل (٢٠٠٣) «لأن الوضع في الاقليم يتخذ مسارًا خطيرًا بسبب الترتيبات غير الشرعية التي تنفذها السلطات الألبانية من أجل فرض الاستقلال كأمر واقع». وكان جينجيتش بعث برسائل إلى رؤساء دول أو حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا ودول الاتحاد الاوروبي «في شأن تصاعد الوضع الخطير في كوسوفو».

في هذه الاجواء، عكفت السلطات الصربية على اتهام الادارة الدولية لكوسوفو بالانحياز إلى الألبان في كل حادث أمني يقع في الاقليم. وردت الادارة الدولية في كوسوفو بدعوتها حكومة بلغراد والألبان إلى محادثات مباشرة تكون الأولى في نوعها منذ وضع الاقليم تحت إدارة الأمم المتحدة قبل نحو ٣٢ شهرًا. فصربيا، برأي الادارة الدولية، «لا بد من أن تعترف بكل ما أنجز على الارض خلال ١٩٩٩-٢٠٠٣ لأن من المستحيل في كوسوفو الآن تصور العودة إلى ما قبل ١٩٩٩. ومن هنا لم يعد أمام صربيا سوى التعاون مع كوسوفو وليس التدخل في كوسوفو» («معهد تقارير الحرب والسلام» في لندن، رقم ٤٣١، تاريخ ٢٠ ايار ٢٠٠٣).

وفي ما يتعلق بالأقلية الصربية في كوسوفو، فبدا أنها عاودت تحركها منذ مطلع ٢٠٠٣، واجتمع، في أواخر شباط ٢٠٠٣، في مدينة ميتروفيتسا (شمال غرب كوسوفو) ٣٠٠ صربي يمثلون كل مناطق الاقليم ذات التجمعات السكانية الصربية، واتخذوا قرارًا بتشكيل «التجمع الصربي في الاقليم» بهدف «ضمان بقاء الشعب الصربي في كوسوفو وصيانة حقوقه». وأعلن المجتمعون في قرارهم انه «في حال إصرار الألبان على الاستقلال فإنهم سيرفضون ذلك ويدعون صربيا ودولًا أخرى إلى التدخل لتوفير حق تقرير المصير لسكان البلديات والمناطق الصربية في كوسوفو».

زعماء

• **بيريشيتش، مومتشيلو (١٩٤٤-)**: مؤسس وزعيم «حركة صربيا الديمقراطية» (منذ أواسط ١٩٩٨)، وأحد أركان السلطة القائمة حاليًا في صربيا و«اتحاد صربيا-مونتينيغرو» إلى جانب الرئيس فويسلاف كوشتونيتسا (زعيم الحزب الديمقراطي الصربي) ورئيس الحكومة زوران جينجيتش، الذي اغتيل في آذار ٢٠٠٣ (رئيس الحزب الديمقراطي). وبيريشيتش جنرال متقاعد، وكان طرفًا رئيسيًا في «التكتل المعارض» المتكون من ١٨ تنظيمًا سياسيًا والذي أطاح حكم ميلوشيفيتش في ٥ تشرين الاول ٢٠٠٠. وآخر مناصبه العسكرية كان رئاسة أركان الجيش اليوغوسلافي من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨.

ولد في قرية كوشتونيتش وسط صربيا. تخرج في الأكاديمية العسكرية للقوات البرية اليوغوسلافية في ١٩٦٦، ثم في كلية الاركان، وحصل ايضًا على شهادة جامعية في علم النفس، وتدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائد فرقة (١٩٩١) وفيلق (١٩٩٢) ورئيسًا للأركان (١٩٩٣-١٩٩٨). وهو يتكلم الفرنسية إضافة إلى لغته الصربية.

تتصف آراؤه بالاعتدال، ويدعو إلى حل المشاكل الصربية المتراكمة بخطوات مرحلية متعاقبة ومن خلال التعاون الكامل مع المجتمع الدولي، لا سيما دول الاتحاد الاوروبي. وعلى الرغم من اعتداله، كان في مقدمة المطالبين بمحاسبة ميلوشيفيتش وكل مَن أساء أو استغل منصبه. ويدعو إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية اليوغوسلافية (التي باتت «اتحاد صربيا-مونتينيغرو)، من خلال «الوفاق الأخوي مع شعب جمهورية مونتينيغرو»، وتطبيق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ في شأن

حل مشكلة كوسوفو، وتوفير الحقوق المشروعة بحسب المعايير الاوروبية لكافة الاقليات العرقية في الاتحاد، وأن «يجري كل ذلك ضمن إطار السلام في صربيا والانتخابات النزيهة وسيادة حكم القانون».

* **جينجيتش، زوران (-٢٠٠٣)**: راجع ما ورد في سياق هذه المادة.

* **كوشتونيتسا، فويسلاف (١٩٥٤-)**: رئيس الاتحاد الحالي (منذ ايلول ٢٠٠٠)، اختاره الشعب، في استقصاء للرأي أجراه معهد العلوم الاجتماعية في بلغراد، قبل أن تتفق عليه كتلة المعارضة ليكون مرشحها الرئاسي في وجه سلوبودان ميلوشيفيتش، وكان مناوئًا مستقلًا لميلوشيفيتش قبل انضمامه إلى المعارضة بعد الغارات الأطلسية على صربيا من دون أن يتخلى عن مواقفه المبدئية المعتدلة الرافضة لإثارة الشارع خوفًا من الانزلاق إلى حرب أهلية إذ «تكفي الشعب مآسيه». وكان الوحيد الذي دأب على إدانة الغارات الأطلسية علنًا في كلماته التي كان يلقيها أثناء الاجتماعات والتظاهرات التي دعت المعارضة إليها ضد ميلوشيفيتش، ورفض حضور اللقاءات التي أجرتها غالبية أطراف المعارضة مع جهات اميركية وأوروبية، وامتنع عن استلام حصته من الدعم المادي الذي خصصته الولايات المتحدة للمعارضة الساعية لإزاحة ميلوشيفيتش، وأصدر بيانًا بعد ترشيحه دان فيه البيانات الاميركية وإجراءاتها لدعم المعارضة الصربية في الانتخابات، وقال فيه: «لا نريد أجنبيًا أن يعلمنا كيف نكون ديمقراطيين، فهي قضية الصرب وحدهم...».

يحمل فويسلاف (والاسم يعني: المحارب السلافي) كوشتونيتسا (ويعني صعب المراس) شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بلغراد. وفي ١٩٩٠، بعد السماح بالتعددية الحزبية في يوغوسلافيا السابقة، شارك مع الكثير من زملائه أساتذة الجامعات في تأسيس «الحزب الديمقراطي». لكنه سرعان ما اختلف مع رئيس الحزب زوران جينجيتش (دعم ترشيحه للرئاسة) الذي جعله «حزبًا أوروبيًا» في حين أراده كوشتونيتسا معبرًا عن «القومية الصربية المعاصرة ذات النزعة الديمقراطية». وعندما تعذر عليهما الاتفاق انسحب كوشتونيتسا، ومعه مجموعة من قياديي الحزب وشكلوا «الحزب الديمقراطي الصربي» الذي التزم «بكل ما هو صربي» بما في ذلك «التحالف السياسي» مع زعيم صرب البوسنة (السابق) رادوفان كاراجيتش من خلال «تجمع الاحزاب الديمقراطية الصربية» وانطلاقًا من مبدأ «تضامن الصرب فوق كل اعتبار» (جميل روفائيل، «الحياة»، ٢٨ آب ٢٠٠٠، بتصرف).

نتيجة لانتخابات أواخر ٢٠٠٣، بدا كوشتونيتسا الأوفر حظًا لتشكيل الحكومة في صربيا، إذ يكاد المعتدلون يجمعون عليه بعد أن حقق القوميون المتشددون فوزًا كبيرًا في هذه الانتخابات.

سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، مقدونيا

(استكمالات)

هذه الجمهوريات الأربع، التي أضحت مستقلة منذ أكثر من عقد عن «يوغوسلافيا» السابقة، ماذا بصددها استكمالًا للمادة الحالية (يوغوسلافيا سابقًا) واستكمالًا، كذلك، لما ورد عنها في مواضعها في هذه الموسوعة؟.

سلوفينيا

١٩٩٧-١٩٩٨: علاقاتها بكرواتيا استمرت، في ١٩٩٨، على توتر وبعض نزاع، خصوصًا على أثر إلقاء السلطات الكرواتية على عميلين تابعين لجهاز المخابرات السلوفينية أثناء استخدامهما أجهزة تنصت فائقة التطور، ما أدّى إلى استقالة وزير الدفاع السلوفيني جلكو كاسين.

وفي العام نفسه (١٩٩٨) اتهمت الصحافة «حزب الشعب» السلوفيني (الإسم الجديد لحزب الديمقراطيين المسيحيين بعد هزيمته الانتخابية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٦) بحصوله على أموال غير شرعية، وردّ زعيمه مارجان بودوبنيك هذه التهامات، معتبرًا أن كتل الضغط الاقتصادية والسياسية المؤيدة لحزب الليبراليين الديمقراطيين (أبرز أطراف الائتلاف الحكومي) تقف وراءها.

وأبرز تطورات ١٩٩٧-١٩٩٨ السياسية الجهود التي بذلتها الحكومة للدخول إلى الاتحاد الاوروبي الذي قبل طلب ترشيحها منذ حزيران ١٩٩٧. ولهذا الغرض قام رئيس الوزراء، جانيز درنوفسيك، بجولة على عواصم

الدول الاوروبية الاساسية تحضيرًا لاجتماع لندن في ١٢ آذار ١٩٩٨ لرؤساء دول وحكومات دول الاتحاد الـ١٥ الذي أطلق المفاوضات مع الدول الاوروبية التي قدمت طلبات ترشيح لعضوية الاتحاد.

الاصلاحات واجهتها معارضة النقابات وقطاعات الشعب لقرار وزير العمل، تون روب، رفع سن التقاعد إلى سن الـ٦٥، في حين كان النظام الاشتراكي للزعيم اليوغوسلافي تيتو قد حدّده، قبل عقود، بسن الـ٦٠. وانطلقت سلسلة من التظاهرات دُعيت «ربيع النقابات».

١٩٩٨–١٩٩٩: جهود الدخول إلى الاتحاد الاوروبي تستوجب حل النزاعات الحدودية. وهناك ثلاثة نزاعات حدودية برية ونزاع حدودي بحري (في خليج بيران) بين سلوفينيا وكرواتيا، فضلًا عن خلافات اقتصادية بينهما، أبرزها خلاف حول ودائع البنك السلوفيني، وآخر حول مشاركة كرواتيا في البنية المالية لمفاعل كرسكو Krsko النووي السلوفيني. وبين ١٣ و٢٠ آب ١٩٩٨، قطع السلوفينيون إمداد كرواتيا بالكهرباء النووية ريثما تدفع ما عليها من ديون للمفاعل. وكان زعيم اليمني المتطرف السلوفيني زماغو جلنسيك، يؤجج بتصريحاته من هذه الخلافات. لكن وزيري خارجية البلدين لم يقطعا لقاءاتهما المتكررة شهريًا تقريبًا. وفي ٣ كانون الاول ١٩٩٨، أعلن وزير الخارجية السلوفيني، بوريس فرلك، أن ٠,٦٪ فقط من إجمالي طول الحدود البرية بين البلدين (٦٨٠ كلم) لا تزال موضوع خلاف وتحول دون الترسيم الحدودي النهائي. وأما النزاع البحري (في خليج بيران)، فقد جرى الاتفاق على رفعه أمام المحكمة البحرية الدولية في هامبورغ.

أثناء القصف الأطلسي لصربيا في ربيع ١٩٩٩، فتحت سلوفينيا مجالها الجوي أمام الطائرات الاطلسية المغيرة. وكانت سلوفينيا أعربت مرات عديدة عن رغبتها في عضوية الحلف الاطلسي.

١٩٩٩–٢٠٠٠: وكذلك يقتضي الدخول إلى الاتحاد الاوروبي تحقيق إنجازات على صعيد الاصلاحات الاقتصادية. ولم يمنع تحفظ السلوفينيين من فتح مشاريعهم، وخصوصًا بنوكهم، أمام رؤوس الاموال الأجنبية، من أن يعمدوا إلى خصخصة بنكهم الرئيسي (NLB). وقد هنّأ صندوق النقد الدولي، في تقريره تشرين الثاني ١٩٩٩، سلوفينيا على سياستها الاقتصادية، حيث حققت أعلى نسبة في مستوى الحياة بين باقي البلدان المرشحة لدخول عضوية الصندوق.

في ربيع ٢٠٠٠، لم تتوصل أحزاب البلاد إلى اتفاق لوضع قانون انتخابي جديد. وفي أيار ٢٠٠٠ (أي قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات التشريعية)، أقام الحزب الاجتماعي الديمقراطي (يميني متطرف، يتزعمه جانيز جانسا) حلفًا مع الحزبين الديمقراطيين المسيحيين، وذلك على أثر تشكيل حكومة جديدة برئاسة أندرج باجوك (وسط اليمين).

٢٠٠٠–٢٠٠١: حكومة أندرج باجوك لم تعش حتى موعد انتخابات ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٠ التشريعية. وهذه الانتخابات شهدت فوز الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي يتزعمه رئيس الوزراء جانيز درنوفسيك الذي عاد رئيسًا للوزراء، المنصب الذي شغله منذ ١٩٩٢. وأتى بعده في الانتخابات الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي يتزعمه جانيز جانسا، وبعده «اللائحة الموحدة» المشكلة من الشيوعيين القدماء والحزب المسيحي الديمقراطي. وتوزعت باقي الاصوات على الحزب القومي السلوفيني (يميني متطرف)، وحزب المتقاعدين وحزب الشباب. وفُسّرت هزيمة وسط اليمين بخلافات وقعت بين حزب جانيز جانسا، الزعيم الشعبي الكاريسمي الذي يخشاه المعتدلون، وبين وسط الديمقراطيين المسيحيين الذين يفتقدون قائدًا شعبيًا. إذ إن أندرج باجوك لم يتمكن من لعب دور هذا القائد المفتقد بسبب أنه مصرفي متمول كبير، ويحمل جنسية أرجنتينية، وكان قد هاجر من سلوفينيا مع أهله منذ كان طفلًا في السنتين من عمره، ولم يعد إلا وقد اصبح في سن الـ٥٥. وعلى نتائج الانتخابات هذه شكل جانيز درنوفسيك حكومته من ائتلاف جمع الوسط (الليبراليون الديمقراطيون) واليسار (اللائحة الموحدة).

زار درنوفسيك باريس حيث جدّد تأكيده ان انضمام بلاده إلى الاتحاد الاوروبي على رأس أولوياتها السياسية.

٢٠٠١–٢٠٠٢: بدأت الشكوك، أواخر ٢٠٠١، تحول حول مناعة الائتلاف الحكومي، خصوصًا بسبب ما بدأ يتسرب عن صحة رئيس الوزراء جانيز درنوفسيك الذي هو في الوقت نفسه زعيم أبرز وأكبر أطراف

الائتلاف، أي الحزب الديمقراطي السلوفيني (كان بدأ يتلقى علاجًا من ورم سرطاني في العام ١٩٩٩). ورغم ذلك، فقد كان المرشح الوحيد في انتخابات رئاسة الحزب أثناء انعقاد مؤتمره في كانون الثاني ٢٠٠٢، وقد أعيد انتخابه بأكثرية ساحقة (٩٧٪)؛ كما أصبح، وفق استطلاعات الرأي في أواسط ٢٠٠٢، أبرز المرشحين لرئاسة الجمهورية خلفًا للرئيس ميلان كوكان الذي تنتهي ولايته الثانية في كانون الاول ٢٠٠٢ ولا يحق له، دستوريًا، في ولاية ثالثة. ولم يبرز كمنافس جدي لدونوفسيك سوى فرانس أرار، الحاكم السابق للبنك المركزي السلوفيني.

كرواتيا

وضع كرواتيا مع رحيل توجمان: ترك موت الرئيس فرانيو توجمان، في كانون الاول ١٩٩٩، فراغًا كبيرًا في ساحتي السلطة والسياسة في البلاد لما كان يمثله توجمان من زعامة تاريخية، من خلال زعامته لحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، وضعت جميع أركان الحزب والسلطة تحت مظلته. وأما المعارضة، فقد أعلن زعيمها إيفيتشا راتشان الذي يقود الحزب الاشتراكي الديمقراطي، المدعوم من أوروبا، انه «ينبغي البحث منذ الآن عن مخرج للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عانى المواطنون منها طويلًا». وقد برز لخلافة توجمان ثلاثة من أعضاء حزبه: نائبه ورئيس الحزب والحكومة ليركا ميناتاس خوداك، ورئيس المجموعة البرلمانية للحزب فلاديمير شيكس، ووزير الخارجية ماتي غرانيتش. وتميزت فترة حكم توجمان بمشاكل كرواتيا مع جيرانها البوسنيين والصرب، إضافة إلى المشاكل الحدودية مع سلوفينيا وإيطاليا؛ ما وضع كرواتيا في نوع من عزلة إقليمية ودولية بدت واضحة من ضآلة المشاركة الاجنبية في تشييع جثمان توجمان. إذ لم يحضر جنازته سوى رئيس دولة واحدة هو التركي سليمان ديميريل ورئيسان للوزراء الهنغاري والمقدوني، في حين أن عضو هيئة رئاسة البوسنة–الهرسك عن المسلمين علي عزت بيغوفيتش آثر في آخر لحظة أن يلغي قراره بالسفر إلى كرواتيا وتقديم التعازي بعدما وجد أن زيارته لن تلقى ارتياحًا من شعبه البوشناقي المسلم الذي طالما حمّل توجمان قسطًا كبيرًا من مسؤولية المآسي الدامية التي شهدتها البوسنة، وهو (توجمان) لم يتخلّ عن أطماعه في البوسنة حتى آخر ايام حياته، حيث أكد في ١٨ تشرين الاول ١٩٩٩ تصريحاته السابقة الخاصة بالدعوة إلى إقامة كيان منفصل للكروات البوسنيين، ما يعني إنهاء وجود الاتحاد الفدرالي المسلم–الكرواتي وزيادة تمزيق الارض البوسنية. وكذلك في بلغراد، فإن رسالة المواساة التي بعثها رئيس الاتحاد اليوغوسلافي (صربيا–مونتينيغرو) سلوبودان ميلوشيفيتش إلى حكومة كرواتيا لم تقلل من عنف أوصاف وسائل الاعلام الصربية التي اعتبرت توجمان «سليل النازيين في معاداة الصرب والمسؤول الأول عن تدمير يوغوسلافيا (السابقة) ومشرّد أكثر من ٦٠٠ ألف شخص من صرب كرواتيا».

٢٠٠٠–٢٠٠٢: انتهى عهد توجمان بسرعة مذهلة فبعد موته بأيام قليلة حققت المعارضة فوزًا في الانتخابات التشريعية (٣ كانون الثاني ٢٠٠٠)، ثم في الانتخابات الرئاسية. في الأولى، نال ائتلاف ستة أحزاب معارضة ٩٦ مقعدًا من ١٥١. وفي الانتخابات الرئاسية فاز مرشح المعارضة ستيبي ميسيتش، وبفارق كبير، على مرشح حزب توجمان ووزير خارجيته مات غرانيك.

كان ستيبي ميسيتش آخر رئيس ليوغوسلافيا السابقة صيف ١٩٩١، وأول رئيس وزراء لكرواتيا (أيار–تشرين الاول ١٩٩١)، وسرعان ما اختلف مع توجمان. بدأ عهده رئيسًا لجمهورية كرواتيا في احتفال أقيم في ١٨ شباط ٢٠٠٠ بحضور عدد كبير من الشخصيات الدولية، بينهم مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الاميركية؛ فكان الاحتفال مؤشرًا مهمًا على خروج كرواتيا من عزلتها الدولية.

في ٣ آذار ٢٠٠٠، حكمت محكمة الجزاء الدولية في لاهاي الخاصة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة بالسجن ٤٣ سنة على تيهومير بلاشكيتش لتورطه في حرب البوسنة، حيث كان أحد قادة ميليشيا «مجلس الدفاع الكرواتي» المتهمة بقتل ٢٠٠ مسلم في نيسان ١٩٩٣.

في تموز ٢٠٠٠، ناقش البرلمان مشروع إصلاح دستوري يهدف إلى تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وجعل النظام نظامًا برلمانيًا كما هو معمول به في غالبية الدول الاوروبية الغربية.

في خريف ٢٠٠٠، بدأة طلائع أزمة مرتبطة برغبة الرئيس ستيبي ميسيتش في التعاون إلى أقصى الحدود مع

محكمة الجزاء الدولية المختصة بالنظر في جرائم حرب يوغوسلافيا في لاهاي. فقدّم، في نهاية ايلول ٢٠٠٠، ١٢ جنرالًا كرواتيًا، بعضهم لا يزال في الخدمة، رسالة مفتوحة إلى الرئيس يعترضون فيها على التهم التي يتعرضون لها أثناء تأدية خدمتهم في الحروب التي اشتركوا فيها بين ١٩٩١ و١٩٩٥، وخصوصًا في الحملة التي استردت كراينا من الصرب. وقد أدّى تجريم إحدى المحاكم الصربية الجنرال ميركو نوراك (في شباط ٢٠٠١) بتهمة مشاركته في المجازر ضد الصرب عام ١٩٩١، إلى اندلاع مظاهرات في البلاد. وفي ٧ تموز ٢٠٠١، وافقت الحكومة على طلب محكمة الجزاء الدولية (لاهاي) تسليمها الجنراليين اللذين قادا الحملة على كراينا في العام ١٩٩٥، وقد أقرّ البرلمان موافقة الحكومة بغالبية ٩٣ من أصل ١٥١ صوتًا.

وبعد أن انشغلت الحياة السياسية، في مطلع ٢٠٠٢، باستقالة رئيس بلدية زغرب (العاصمة)، ميلان بانديتش، لتسببه بحادث سير بسيط جرّاء قيادته لسيارته وهو مخمور، نشبت، في شباط، أزمة حكومية بسبب الخلافات داخل الحزب الاجتماعي الديمقراطي الكرواتي (يتزعمه درازن بوديسا)، وأدت، في ٢١ آذار، إلى تعديل حكومي طفيف وتعيين بوديسا نائبًا لرئيس الوزراء إيفكا راكان.

إقتصاديًا، ثمة إنهاض للوضع نجحت الحكومة في تحقيقه. ولكنها مع ذلك باشرت، منذ آب ٢٠٠١، برنامجًا تقشفيًا تحت ضغط صندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من ارتفاع معدل البطالة الذي وصل إلى ٢٣٪.

وعلى الصعيد الدولي، صدّق مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي، في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٢ في بروكسيل، اتفاقًا مؤقتًا بين الاتحاد وكرواتيا يسمح بتطبيق مبادئ اتفاق الاستقرار والشراكة الموقع في العام ٢٠٠٠. وأما تحسين العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (اتحاد صربيا ومونتينيغرو) فقد أكدته زيارة وزير الخارجية اليوغوسلافي لزغرب (كانون الاول ٢٠٠١)، ورد نظيره الكرواتي الزيارة لبلغراد (نيسان ٢٠٠٢).

مقدونيا

راجع ج١٩، حيث وصل تأريخ الأحداث إلى العام ٢٠٠٢.

البوسنة–الهرسك

بعد إتفاق دايتون وقبل العام ٢٠٠٠: كانت الانتخابات العامة التي جرت في ١٥ ايلول ١٩٩٦ قد أكدت سيطرة الاحزاب القومية الثلاثة: حزب المسلمين، أي حزب العمل الديمقراطي، وحزب الصرب، أي الحزب الديمقراطي الصربي، وحزب الكروات، أي حزب المجموعة الديمقراطية الكرواتية. لكن الانتخابات البلدية في ١٣ و١٤ ايلول ١٩٩٧ أضعفت كثيرًا هذه الاحزاب لمصلحة أحزاب أخرى. ففي الجزء الكرواتي–المسلم من البوسنة حقق حزب «الاتحاد البوسني للاجتماعيين الديمقراطيين»، بزعامة سليم بسلاجيتش فوزًا ساحقًا، تلاه الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الشيوعي سابقًا). وفي الجزء الصربي، اصيب «الحزب الديمقراطي الصربي» بهزائم متلاحقة ايضًا، فضلًا عن الأزمة السياسية التي هزت البلاد بسبب الخلافات بين مؤيدي اتفاق دايتون تتزعمهم رئيسة جمهورية صرب البوسنة (صربسكا) بيليانا بلافسيتش، وبين معارضي الاتفاق يتزعمهم ممثل الصرب في هيئة الرئاسة الجماعية البوسنية مومتشيلو كرايسنيك.

جاءت الضغوطات التي مارسها الممثل الأعلى للأمم المتحدة في البلاد كارلوس وستندروب والوساطة التي قام بها الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش لتتيح في مجال إجراء انتخابات تشريعية (تشرين الثاني ١٩٩٧) أدت إلى إزالة هيمنة الحزب الديمقراطي الصربي لمصلحة حزب «التحالف الشعبي الصربي» الذي أسسته بيليانا بلافسيتش؛ الأمر الذي أدّى إلى انفراج كبير في علاقات الأطراف الثلاثة في ما بينهم. ومع ذلك، ظل هذا الانفراج عاجزًا عن تسيير دفة المؤسسات السياسية والادارية المشتركة واستمر عملها مشلولًا. وفي موازاة هذا الوضع، زادت المجموعة الدولية من ضغوطاتها في سبيل اعتقال المطلوبين من محكمة الجزاء الدولية في لاهاي الخاصة بجرائم حرب يوغوسلافيا السابقة، كما مُنح الممثل الأعلى للأمم المتحدة المزيد من الصلاحيات التي حوّلته إلى حاكم فعلي للبوسنة–الهرسك الموضوعة تحت الوصاية الدولية (منحه هذه الصلاحيات مؤتمر بون المنعقد في كانون الاول ١٩٩٧). فبادر الممثل الاعلى، كارلوس وستندروب، إلى تنفيذ عدة إجراءات: إقرار قوانين عدة حول المواطنية والنقد وجوازات السفر واختيار العلم البوسني... وانتخب

ميلوراد دوديك، زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي رئيسًا لوزراء القسم الصربي من البوسنة (جمهورية صرب البوسنة)، وانتهت بذلك هيمنة الحزب القومي الصربي (الحزب الديمقراطي الصربي) على السلطة التنفيذية. وسارع ميلوراد دوديك إلى البدء بانتهاج سياسة تُخرج جمهورية صرب البوسنة من عزلتها.

ورغم كل ذلك ظلّ شبح الأزمة ماثلًا وعنوانه الكبير «النازحون والمهجرون واللاجئون البوسنيون» (يتوزعون على الاطراف البوسنية الثلاثة: المسلمون، الصرب، الكروات). وعجز شعار سلطات الوصاية الدولية «عام ١٩٩٨ عام عودة النازحين» من التحقق، إذ لم يعد من النازحين سوى ١٤٥٠٠ في القسم البوسني-الكرواتي و٢٠٠٠ في القسم الصربي، وذلك على مجموع مليونين و١٠٠ ألف شخص جرى تهجيرهم بين ١٩٩٢ و١٩٩٥. وانعكس عجز سلطات الوصاية الدولية (وكثيرًا ما جرى الكلام والكتابة والتحليل عن الدور الاميركي في هذا العجز) مزيدًا من القلق والانقسام بين فئات البوسنيين الثلاث، ما انعكس بدوره على نتائج الانتخابات العامة التي جرت في ١٢ و١٣ أيلول ١٩٩٨، حيث عاد القوميون (من الفئات الثلاث) ليحققوا فوزًا جديدًا بعد تراجع أمام المعتدلين لم يدم لأكثر من عام واحد ونيف، ليتسببوا في أزمة حكم جديدة، خصوصًا في القسم الصربي. ثم جاء القصف الاطلسي لصربيا في حرب كوسوفو ١٩٩٩، ليضاعف من منطق وشعبية القوميين.

وفي تموز ١٩٩٩، حلّ وولفغانغ بيتريتش محل كارلوس وستندروب كممثل أعلى للأمم المتحدة في البوسنة-الهرسك، وتابع نهج سلفه، خصوصًا لجهة ملاحقة المطلوبين من محكمة لاهاي، وإقامة جهاز شرطة حدودية مشترك بين قسمي البوسنة (الفدرالية المسلمة-الكرواتية، وجمهورية صرب البوسنة).

بين آذار ١٩٩٩ وآذار ٢٠٠٠، حدثت تطورات لعبت من جديد لمصلحة الاعتدال في البوسنة، أبرزها ما حدث على الصعيد الاقليمي المؤثر مباشرة في البوسنة، وهو هزيمة ميلوشيفيتش في صربيا أمام المعارضة، ثم وفاة الزعيم المتشدّد الآخر، توجمان رئيس كرواتيا، وفوز المعتدلين واستلامهم الحكم بعده. وعلى صعيد القسم البوسني المسلم، توحدت المعارضة الاجتماعية الديمقراطية في «الحزب الاجتماعي الديمقراطي»، ما ساعد على تفكيك التحالف الحكومي المكوّن من «حزب العمل الديمقراطي» (قومي) الذي يتزعمه علي عزت بيغوفيتش، وحزب «من أجل البوسنة-الهرسك» الذي يتزعمه حارث سيلاجدريتش. وكذلك في القسم الكرواتي، رأى القوميون أنفسهم يتراجعون انتخابيًا أمام حزب «الاجتماعيون الديمقراطيون».

وفي غمرة طرح البعض من البوسنيين (من الفئات الثلاث) مطلب تعديل اتفاق دايتون، اتجه الرأي العام البوسني ناحية الوضع الاقتصادي المتفاقم والفساد: بلغ معدل البطالة ٤٠٪ في العام ١٩٩٩ في الفدرالية المسلمة-الكرواتية، و٥٠٪ في جمهورية صربيا البوسنية.

٢٠٠٠-٢٠٠٢: لأول مرة منذ ١٩٩٢ تضعف الاحزاب القومية للفئات البوسنية الثلاث (المسلمون، الكروات والصرب) إلى هذا الحد: ففي الانتخابات العامة التي جرت في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٠، لم تحصل هذه الاحزاب، مجتمعة، إلا على ٤٦,٩٪ من الاصوات: حزب العمل الديمقراطي (القومي المسلم) ١٨,٨٪ الحزب الديمقراطي الصربي (قومي صربي) ١٦,٧٪ حزب المجموعة الديمقراطية الكرواتية (قومي كرواتي) ١١,٤٪. علي عزت بيغوفيتش، مؤسس الحزب الأول وزعيمه وعضو هيئة الرئاسة، أعلن اعتزاله السياسة. ومع ذلك بقي لهذه الاحزاب وجود مهم ومشاركة في الحكم، واستمر وضع البلاد ملتبسًا ومتأزمًا، خصوصًا مع اعلان كروات إنشاء كيانهم الخاص الذي لم يعش إلا لشهور قليلة، إذ أقدم الممثل الأعلى للأمم المتحدة وولفغانغ بيتريتش على إقالة أنتي جيلافيتش من منصبه كممثل للكروات في هيئة الرئاسة البوسنية، وأبطل قرار إنشاء الكيان. واستمر بيتريتش يقيل هذا أو ذاك (من الفئات الثلاث) من السياسيين والاداريين، إما بتهمة رفضه تطبيق بنود اتفاق دايتون، أو بتهمة الفساد.

وفي العام ٢٠٠٠، عاد من النازحين البوسنيين (من الفئات الثلاث) ٧٦ ألفًا، وكان عاد ٤١ ألفًا في العام ١٩٩٩. لكن حوادث العنف ازدادت وتائرها عن السابق.

في تموز ٢٠٠١، بدأ الطوق يلتف تدريجيًا حول عنق الزعيم السابق لصرب البوسنة رادوفان كاراجيتش الذي اصبح المطلوب الأول في جرائم حرب البوسنة بعد اعتقال رئيس يوغوسلافيا (وصربيا) سلوبودان ميلوشيفيتش

المتهم بإصدار الاوامر إلى كاراجيتش تنفيذ مجازر بحق المسلمين البوسنيين، وذلك على أثر طلب محكمة الجزاء الدولية من رئيس حكومة صرب البوسنة ميلادن إيفانيتش اتخاذ إجراءات ملموسة لتسليم كاراجيتش (في كانون الثاني ٢٠٠٤، احتفل صرب البوسنة في معقلهم في بلدة بالي، جنوب شرقي ساراييفو، بفشل محاولة القوات الدولية «سفور» اعتقال زعيمهم السابق كاراجيتش المطلوب من محكمة لاهاي. أما من جهة كروات البوسنة فقد أعربوا عن غضبهم من اعتقال القوات الدولية ثلاثة من زعمائهم بتهمة «الفساد المالي من خلال إنشاء مصارف لتوظيف أموال حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي واستغلالها لزعزعة استقرار البوسنة–الهرسك).

في مطلع آب ٢٠٠١، حكمت محكمة الجزاء الدولية لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة على الجنرال في صرب البوسنة راديسلاف كريستيتش بالسجن ٤٦ عامًا لدوره في الإبادة الجماعية التي تعرض لها سكان سريبرينيتشا قرب سارايفو في تموز ١٩٩٥ وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية آلاف شخص. واكتسب الحكم صفة تاريخية كونه الأول الذي يتناول جريمة «إبادة» وقعت في أوروبا، بوصفها جريمة دولية. وبعد نحو ثلاثة اشهر (في تشرين الثاني ٢٠٠١)، بدأت تتزايد احتمالات مثول الرئيس البوسني السابق علي عزت بيغوفيتش أمام هذه المحكمة إثر الاتهامات التي وجهها له زعماء الصرب والكروات والتي حظيت بدعم مسؤولين دوليين في البوسنة.

في حزيران ٢٠٠٢، وفي أعقاب إصلاحات دستورية في البوسنة، حلّ بادي أشدون (بريطانيا) محل وولفغانغ بيتريتش كممثل أعلى للأمم المتحدة في البوسنة، وأنيطت به مهمة تنفيذ الاصلاحات.

في مطلع تشرين الاول ٢٠٠٢، أسقطت محكمة الجزاء الدولية تهم الإبادة والتطهير العرقي عن الرئيسة السابقة لجمهورية صرب البوسنة (صربسكا) بيليانا بلافسيتش، واحتفظت بتهم ممارسات لا إنسانية اعترفت بارتكابها بلافسيتش التي كانت سلمت نفسها طوعًا إلى محكمة الجزاء في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠١، وقررت المحكمة بعدها إطلاق سراحها في انتظار محاكمتها. وفي ٢٧ شباط ٢٠٠٣، أصدرت المحكمة حكمًا بسجنها ١١ عامًا باعتبارها «مذنبة بالتهم الموجهة إليها بارتكاب جرائم الاضطهاد الانساني تجاه سكان البوسنة الذين ليسوا من العرق الصربي وأرغموا على النزوح عن ديارهم في ٣٧ بلدية في البوسنة–الهرسك عام ١٩٩٢».

على أي وضع سياسي أقفل العام ٢٠٠٢ في البوسنة؟: أخفقت الجهود الغربية في إزاحة التنظيمات القومية عن السلطة أو عن الحياة السياسية، إذ عادت هذه الاحزاب لتحقق مرة جديدة، بعد تراجع في مرات سابقة، كل في تجمعاته العرقية، في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في تشرين الاول ٢٠٠٢ أفضل النتائج التي حصلت عليها منذ إبرام اتفاق دايتون لوقف الحرب (١٩٩٥).

وأجمعت الآراء المحلية والدولية على أن الضغوط الاميركية على المواطنين والممارسات القمعية لقوات شمال الاطلسي (سفور) المنتشرة في البوسنة–الهرسك وتردي الاوضاع المعيشية والمماطلة في حل مشكلة النازحين واللاجئين وعدم توافر أي نتيجة إيجابية دولية لتنظيم الدولة البوسنية على أسس دائمة وثابتة انطلاقًا من رغبات سكانها ومبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها»... كلها أسباب لا تزال تحول دون عودة وحدة البوسنة–الهرسك وتشجع بين حين وآخر «التطرف القومي» وتبقي خطر استئناف القتال والانهيار الكامل للجمهورية محدقًا.

الوضع الحالي للبوسنة ٢٠٠٢– ٢٠٠٣

الحكم: إضافة إلى الإشراف الدولي المدني والحماية العسكرية التي يقودها حلف شمال الاطلسي، فإن جمهورية البوسنة–الهرسك تدار مركزيًا عبر هيئة رئاسة مشتركة للجمهورية تضم حاليًا: بيريز بيلكيتش (مسلم) وجيفكو راديشيتس (صربي) ويوزو كريجانوفيتش (كرواتي) يتناوبون على رئاسة الهيئة وفق النظام الذي كان معمولًا به قبل الحرب كل ثمانية أشهر ولم يبطله اتفاق دايتون، في حين يترأس حكومتها المركزية زلاتكو لاغومجيا (مسلم من الحزب الديمقراطي الاجتماعي) وهو وزير الخارجية ايضًا. وهذه الرئاسة، اي رئاسة الحكومة، تخضع ايضًا للتبادل الدوري بين المسلمين والصرب والكروات. وهناك ايضًا برلمان مركزي للبوسنة يضم نوابًا عن المسلمين والكروات.

أما الشؤون الذاتية للكيانيين البوسنيين: الكيان المسلم-الكرواتي والكيان الصربي، فإنها تدار من سلطات محلية منتخبة لكل منهما، وتتمتع باستقلالية كبيرة عن الحكومة المركزية، باستثناء السياسة الخارجية والقضايا المالية المحصورة مركزيًا مع الأخذ في الاعتبار المشاركة العرقية الثلاثية.

ويبدو الكيان الصربي، وسط المشهد السياسي والاداري البوسني العام، مستقرًا إداريًا إلى حد كبير، على العكس من الكيان المشترك بين المسلمين والكروات الذي تسوده المشكلات والاضطرابات بسبب تصاعد النزعة الانفصالية للكروات عن المسلمين (توقف هذا التصاعد نسبيًا بعد وفاة رئيس جمهورية كرواتيا توجمان، أواخر ١٩٩٩، الذي كان يغذي النزعة الانفصالية لكروات البوسنة بهدف ضمهم إلى كرواتيا)، علمًا أن النيات الانفصالية التامة لصرب البوسنة وكروات البوسنة لا تزال مستشرية، ما يعني تدمير الوحدة التاريخية للبوسنة-الهرسك، وهو الخطر الأكبر الذي يخشاه المسلمون ويحاولون تجنبه.

صعوبة الاستقرار ووضع مثير للقلق: جاء في تقرير رفعه المسؤولون الدوليون في البوسنة إلى مجلس الأمن (ربيع ٢٠٠٢) أن الوضع العام في البوسنة لا يزال يثير القلق على المستقبل، لأن التزام المجتمع الدولي تجاه بعض بنود اتفاق دايتون وتقديم المنح المالية «ظل ضعيفًا للغاية».

كما أن جهود محاربة الجريمة والمخدرات والتهريب والدعارة والفساد فشلت. بل إن معدلات الجريمة بين الاطفال ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب.

أما إقتصاد البوسنة، فلا يزال يعاني أحوالًا متردية، لأن البنية الانتاجية تحطمت بسبب الحرب، ولأن المنح الدولية، التي بلغت منذ وقف الحرب حتى الآن (أواسط ٢٠٠٢) خمسة بلايين دولار، ذهبت بغالبيتها لتغطية نفقات الوجود الدولي ورواتب الموظفين الحكوميين في الكيانين البوسنيين.

وتشكل قضية النازحين واللاجئين، الذين لا يزال عددهم مليون بوسني، معضلة في عودة الاوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الحرب، خصوصًا أن استمرار هذه المشكلة بسبب عدم التطبيق الكامل لاتفاق دايتون، وفقدان الاستقرار الأمني، وانتشار الاسلحة غير الشرعية، يرسّخ التطهير العرقي والتهجير القسري الذي فرضته الحرب على الاعراق المختلفة.

وقد انعكس ضرر هذه المشكلة على المسلمين في الدرجة الاولى. إذ إن القرار الحكومي الذي صدر في ربيع ٢٠٠٢ وطلب من البوسنيين في الخارج، وغالبيتهم من اللاجئين والمغتربين المسلمين، الاختيار بين جنسيتهم البوسنية والجنسية التي حصلوا عليها من الدولة التي يقيمون فيها، أرغم أكثر من ١٠٠ ألف مسلم على التخلي عن انتمائهم البوسني لضمان البقاء حيث هم، ما يؤثر في نسبة وجود المسلمين الذين كانوا الخاسر الأكبر في الحرب، إضافة إلى التسهيلات التي حصلوا عليها للهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا ودول أخرى لأسباب «إنسانية»، وذلك لمصلحة نسبة الصرب التي زادت نتيجة انتقال نحو نصف مليون صربي من كرواتيا إلى البوسنة وحصولهم على الجنسية في الكيان الصربي من البوسنة.

إنجازات بضغط دولي: في ربيع ٢٠٠٢، وفي الذكرى العاشرة لبدء حرب البوسنة، أعلن المسؤولون الدوليون، المدنيون والعسكريون، قرارات لتحقيق انجازات في مجال إعادة الوحدة البوسنية، خصوصًا ما يتعلق بتقليص عدد القوات العسكرية التي تحتفظ بها الاطراف البوسنية الثلاثة، باعتبار ان الوجود الكبير للجنود لم يعد ضروريًا في ظل «السلام واضطلاع القوات الدولية بالمهمات الأمنية». فاتخذ الأمر بخفضها إلى حوالي النصف، وأصبح عددها بالنسبة إلى المسلمين والكروات (في الكيان المسلم-الكرواتي) ١٢ ألف فرد، والصرب ٦ آلاف على أن يجري خفض آخر خلال العام ٢٠٠٣.

وبضغط من الوجود الدولي، وقعت أحزاب بوسنية رئيسية (مسلمة وصربية وكرواتية) اتفاقًا سياسيًا يعد الأكبر منذ إبرام اتفاق دايتون الذي أنهى الحرب. ويحدد الاتفاق الجديد الوضع السياسي والشكل الجغرافي للبوسنة وتقسيم السلطات بين أعراقها الثلاثة. ولكي يأخذ الاتفاق بعدًا دوليًا، شهد عليه كل من جاك كلاين (أميركي) رئيس بعثة الامم المتحدة في البوسنة، وكليفورد بونت السفير الاميركي في العاصمة سارايفو، ورافائيل فالي جراجوري سفير إسبانيا بصفة أن بلاده تترأس دورة الاتحاد الاوروبي.

ويذكر أن الاشراف الدولي هو الذي فرض على الاطراف البوسنية التوحد في لوحات تسجيل السيارات والعلم المشترك وجواز السفر والعملة النقدية والنشيد الوطني (موسيقى من دون كلمات).

وأقيم في سارايفو مؤتمر دولي تحت عنوان «دروس من حرب البوسنة»، بحث في الأخطاء التي ارتكبت خلال هذه الحرب والعبر المستقاة منها. ووصف أحد مسؤولي الأمم المتحدة من المشاركين في المؤتمر ما حدث في منطقة البلقان خلال السنوات العشر الأخيرة بأنه «يمثل مختبرًا سياسيًا ضخمًا فوق قبر جماعي» (ما ورد حتى هنا من «الوضع الحالي للبلاد»، عن جميل روفائيل، «الحياة»، ١٨ ايار ٢٠٠٢، ص١٤، بتصرف).

إنجاز إقليمي: في ١٥ تموز ٢٠٠٢، عقدت في سارايفو أول قمة بوسنية-يوغوسلافية-كرواتية منذ انتهاء الحرب البوسنية (١٩٥٥)، حضرها الرؤساء الثلاثة: الصربي فويسلاف كوشتونيتسا، والكرواتي ستيبي ميسيتش، والاعضاء الثلاثة في هيئة الرئاسة البوسنية بيريز بلكيتش (مسلم) وزيفكو راديسيتش (صربي) وجوزو كرايزنوفيتش (كرواتي)، وأصدروا بيانًا مشتركًا أكدوا فيه توقيع اتفاق «يمثل حدثًا بلقانيًا تاريخيًا». ونص على أن تقدم البلدان الثلاثة ومستقبلها المنظور «يقوم على اندماجها في أوروبا، والتزامها المبادئ الاوروبية في بناء علاقات حسن جوار وطيدة بينها». وأكد الرؤساء دعمهم حرية تنقل الاشخاص ونقل البضائع ورؤوس الاموال بين بلدانهم. وأبدوا اهتمامًا خاصًا بعودة اللاجئين والنازحين من البلدان الثلاثة إلى ديارهم في أقرب وقت وإصدار قوانين إضافية لحرية الاقليات فيها.

وكانت العلاقات في ما بين البلدان الثلاثة شهدت على مدى الشهور السابقة للقمة تحسنًا كبيرًا، ونشط التبادل التجاري وتنقل الاشخاص.

وفي أواخر ٢٠٠٣-مطلع ٢٠٠٤، شهدت مدينة موستار، جنوب البوسنة، خطوة جديدة لتوحيدها بعدما قسمتها الحرب إلى شطرين (شرقي كرواتي وغربي مسلم) منذ ١٩٩٣. وبعد أشهر على بناء الجسر الذي يصل شطريها فوق نهر نيريتفان قرر المسؤول الدولي الأعلى في البوسنة بادي أشداون إعادة توحيد موستار إداريًا لإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب، باستحداث مجلس بلدي واحد فيها بعدما كانت مقسمة إلى ست بلديات.



ميلوشيفيتش مساقًا إلى قوس محكمة لاهاي (٣ تموز ٢٠٠١)



الرئيسة السابقة لجمهورية صرب البوسنة
(صربيسكا) بيليانا بلافسيتش أمام محكمة لاهاي
(١٦ كانون الاول ٢٠٠٢)



صور كاراجيتش في مدن صربيا البوسنية احتفالًا بنجاته من الوقوع
في قبضة القوات الدولية (كانون الثاني ٢٠٠٤)



بلكيتش (إلى اليمين) وميسيتش وكوشتونيتشا يوقعون اتفاق التعاون بين بلدانهم في سارايفو (١٥ تموز ٢٠٠٠)



سولانا (إلى اليسار) في اجتماع مع جينجيتش في
بلغراد (شباط ٢٠٠٣)



ماروفيتش (إلى اليمين) وكوشتونيتسا في بلغراد
(٨ آذار ٢٠٠٣)



جانب من مدينة موستار البوسنية والجسر الذي يصل شطريها (أواخر ٢٠٠٣)



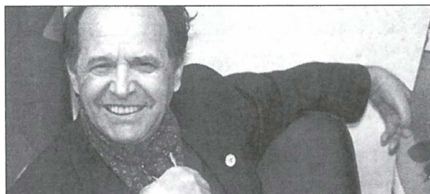
زوران جينجيتش



زوران جيفكوفيتش



مومتشيلو بيريشيتش



ابراهيم روغوفا

يوغوسلافيا السابقة (١٩٤٣-٢٠٠٣)

تطور الفدرالية اليوغوسلافية

اتفق القادة الشيوعيون على إقامة بنى الفدرالية اليوغوسلافية (الاتحاد اليوغوسلافي) أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا في العام ١٩٤٣، وفي اجتماع عقده «مجلس التحرير القومي اليوغوسلافي المناهض للفاشية».

وفي اتفاقهم هذا رفض قادة البلاد الجدد الصيغة الوحدوية التي كان معمولًا بها بين ١٩١٨ و١٩٣٩، أي صيغة «مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين» التي لم تكن تعترف إلا بـ«القومية اليوغوسلافية»، وأنشأوا دولة فدرالية تتضمن ست جمهوريات: البوسنة-الهرسك، كرواتيا، مقدونيا، مونتينيغرو، صربيا وسلوفينيا. وفي إطار هذه الدولة، احتلت صربيا وضعًا خاصًا بسبب تضمنها على منطقتين أو مقاطعتين تتمتعان باستقلال ذاتي، وهما فويفودينا في الشمال حيث تسكنها أقلية مجرية كبرى، وكوسوفو في الجنوب وغالبية سكانها ألبان.

وجاء دستور «جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاشتراكية»، الذي أقر في العام ١٩٤٦، ليعترف بخمس قوميات مؤسسة للجمهورية: الصرب، الكروات، السلوفينيون، المونتينيغريون والمقدونيون. وفي ١٩٦٨، أقر التعديل الدستوري بقومية سادسة هي المسلمة في البوسنة-الهرسك. فاكتمل بذلك عقد الشعوب السلافية الست المكوّنة للاتحاد اليوغوسلافي (يوغو: الجنوب؛ يوغوسلافيا: بلاد اقوام السلاف في الجنوب).

كان الاستقلال الذاتي للجمهوريات الست محدودًا جدًا بين ١٩٤٥ والنصف الثاني من الستينات، وبدت يوغوسلافيا دولة مركزية رغم إجراءات «التسيير الذاتي» التي بوشر بها في العام ١٩٥٠. وبين ١٩٦٨ و١٩٧٤، باشرت «رابطة شيوعيي يوغوسلافيا»، بزعامة جوزب بروز تيتو، وضع إجراءات إصلاحية بهدف إعطاء المزيد من الاستقلالية الذاتية لجمهوريات الاتحاد، خصوصًا في المجال الاقتصادي. أما مقاطعتا فويفودينا وكوسوفو (المقاطعتان الاشتراكيتان المستقلتان ذاتيًا) فقد أصبحتا وحدتين فدراليتين يشبه وضعهما وضع الجمهوريات في الاتحاد (حكومة، برلمان، محكمة دستورية) ولكن مع بقائهما في إطار «جمهورية صربيا الاشتراكية»، إذ لم يُستعمل بالنسبة إليهما المصطلح الذي استعمل للجمهوريات الست، أي «الدولة السيّدة»، واستعيض عنه بعبارات «مجموعات اجتماعية-سياسية اشتراكية ذات إدارة ذاتية من العمال والمواطنين المتساوين في الحقوق...».

ومنذ السبعينات، أخذ قادة بلغراد (عاصمة الجمهورية الصربية) يتخوفون على وحدة جمهوريتهم من هذه الصيغة الخاصة بها، وبرز بينهم سلوبودان ميلوشيفيتش الذي وقف إلى جانب «مركزية الدولة» مطالبًا بتعديلات دستورية تخدم الاتجاه المركزي. وفي آذار ١٩٨٩، تمكن ميلوشيفيتش من حمل برلمان جمهورية صربيا على إقرار تعديلات دستورية تحدّ من الاستقلال الاداري الذاتي للمقاطعتين. وجاء دستور ايلول ١٩٩٠ الجديد ليثبت هذه التعديلات. وإذا كانت خسارة الاستقلال الاداري الذاتي لم تثر من النزاعات ما يستحق الذكر في فويفودينا (غالبية سكانها صرب)، إلا أنها أجّجت في كوسوفو (الغالبية ألبان) نزاعًا دمويًا تطور إلى حرب إقليمية استدعت تدخل الحلف الأطلسي.

انفجر الاتحاد اليوغوسلافي في حزيران ١٩٩١ (بصورة متزامنة تقريبًا مع انفجار الاتحاد السوفياتي) مع إعلان جمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا لاستقلالهما. واستمر تشطير الاتحاد، فأعلنت جمهورية مقدونيا استقلالها في ايلول ١٩٩١، وجمهورية البوسنة-الهرسك في نيسان ١٩٩٢. وفي الشهر نفسه (نيسان ١٩٩٢)، أعلنت الجمهوريتان المتبقيتان من الاتحاد، صربيا ومونتينيغرو، عن رغبتهما البقاء معًا في اتحاد يستمر في حمل إسم «يوغوسلافيا»، بتكوينهما «جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية». لكن سرعان ما أخذت مونتينيغرو تبدي رغبة متزايدة في الانفصال والاستقلال، خصوصًا إزاء التشدّد الذي أبداه الرئيس اليوغوسلافي والزعيم الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش. وانتهى أمر الأزمة بين الكيانين، وبوساطة الاتحاد الاوروبي ورعايته، إلى اتفاق إقامة «إتحاد صربيا ومونتينيغرو» في شباط ٢٠٠٣. ومع ذلك بقي شبح انفصالهما قائمًا، إذ إن اتفاق الاتحاد الجديد ينص على اللجوء إلى الاستفتاء عليه بعد ثلاث سنوات من إقامته.

تطورها السياسي

إذا كانت هذه هي الصورة العامة لتطور يوغوسلافيا السابقة فدراليًا، فماذا عن تطورها السياسي، أو أبرز أحداثها السياسية؟

تيتو، جوزب بروز Tito, Josip Broz **(١٨٩٢–١٩٨٠)**: مؤسس جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية ورئيسها حتى وفاته. تجمع الدراسات على الدور الذي لعبه في توحيد يوغوسلافيا، وعلى ربط انهيارها بفترة ما بعد تيتو وتراخي قبضة التيتويين الذين خلفوه.

ولد جوزب بروز تيتو في بلدة كومروفيتش قرب مدينة زغرب عاصمة كرواتيا التي كانت يومذاك جزءًا من امبراطورية آل هابسبورغ النمساوية–المجرية. أهله فلاحون كاثوليك، الأب كرواتي والأم سلوفينية. ترك دراسته الابتدائية حين كان في الثانية عشرة من عمره، وعمل غاسل صحون في أحد المطاعم، ثم عاملًا زراعيًا، ثم عاملًا في صناعة التعدين، واستطاع أن يدرس اللغة الألمانية، وانتمى وهو في الثامنة عشرة من عمره إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وخلال الحرب العالمية الاولى طُوّع في الجيش الامبراطوري فجرح (١٩١٥)، ونُقل أسير حرب إلى روسيا. وهناك بقي ثلاث سنوات فعاش تجربة ثورة أكتوبر التي أطلقت سراحه، وما تلاها من حرب أهلية شارك فيها إلى جانب البلاشفة.

لدى عودته إلى كرواتيا في ١٩٢٠، انخرط في الحياة السياسية من بوابة العمل النضالي كعضو في الحزب الشيوعي الذي سرعان ما صدر قانون بمنعه على الرغم من وجود نواب شيوعيين في البرلمان. وسجن تيتو عدة مرات في الوقت الذي كان يواصل فيه نشاطه الحزبي حيث أصبح في ١٩٢٧ أمينًا للجنة المركزية في زغرب والمسؤول القطاعي عن نقابة عمال التعدين.

وبعد أن قضى تيتو ست سنوات في السجن وأُفرج عنه في ١٩٣٤، توارى عن الأنظار وأخذ يستخدم أسماء مستعارة بينها إسم «تيتو» الذي ظل يُعرف به. وفي ١٩٣٦، توجه إلى موسكو فشارك في نشاطات الكومنترن، وأصبح عضوًا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوغوسلافي (يوغوسلافيا كانت مملكة)، وأخذ يعمل على تطويع مقاتلين يساريين يوغوسلاف إلى جانب الجمهوريين في الحرب الأهلية الاسبانية. وفي ١٩٣٧، عين سكرتيرًا عامًا في اللجنة المركزية للحزب. فعاد إلى يوغوسلافيا في ١٩٣٨، وتولّى، خلال الحرب العالمية الثانية، تنظيم أنجح حركات المقاومة للفاشيين الألمان والطليان في البلقان، والتي عرفت بـ«الانصار»، وأصبح القائد الأعلى لقوات المقاومة برتبة ماريشال. وقد نشط الانصار في صورة مميزة، مع الهجوم الالماني على الاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤١، واستمروا حتى نهاية الحرب على هذا المنوال، بما لفت أنظار الحلفاء الغربيين جميعًا.

وعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين «الأنصار» وموسكو، فإنهم تلقوا مساعدات من الولايات المتحدة وبريطانيا تفوق ما تلقوه من رفاقهم الروس. كذلك لم يوجه الأنصار هجماتهم إلى القوات الالمانية والايطالية وحدها، بل واجهوا ايضًا قوات «الشتنيك» بقيادة الجنرال ميهايلوفيتش التي كانت تؤيد الحكومة الملكية اليوغوسلافية في المنفى.

وفي تشرين الثاني ١٩٤٣، ترأس تيتو الحكومة المؤقتة بوصفه رئيسًا للجنة التحرير الوطني. وحين دخل الروس إلى بلغراد، في ١٩٤٤، كان هو وأنصاره يسيطرون عسكريًا على يوغوسلافيا. وفي ١٩٤٥ (بعد انتهاء الحرب) أصبح رئيسًا لحكومة ائتلافية جديدة ووزيرًا للدفاع فيها، ممسكًا في الوقت نفسه بمقاليد الحزب الشيوعي (رابطة الشيوعيين اليوغسلاف) وبإدارة الدولة. وفي ١٩٥٣، انتخب رئيسًا للجمهورية؛ وبعد عشر سنوات نودي به رئيسًا مدى الحياة.

عمل تيتو، في سياسته، بموجب مبادئ خمسة: تطوير النظام الشخصي–الحزبي، مقاومة السيطرة السوفياتية وميلها التوسعي، التوفيق بين قوميات يوغوسلافيا وأديانها وضبطها بقوة السلطة، إعادة تنظيم الوضع الاقتصادي على أساس تنمية الصناعات الفردية والقطاعية والمجالس العمالية، والعمل لبناء ما عُرف بسياسة «الحياد الايجابي وعدم الانحياز» (وعُرفت هذه المبادئ بمصطلح «التيتوية»).

والواقع أن خلافه مع ستالين في ١٩٤٨ شكل الحافز الأساسي والبعيد للكثير من سياساته الداخلية والخارجية. ذلك ان ستالين كان يحاول فرض سيطرة موسكو على البلدان الاشتراكية، وشعر تيتو ان ستالين لم يبد من الحرص قدرًا كافيًا على انتصار القوى الاشتراكية في يوغوسلافيا. فراح يقوّي جيشه وينادي بتعدد الطرق إلى الاشتراكية، ويطوّر علاقاته بالدول الغربية لتشمل أصعدة عدة، حتى إذا ما توفي ستالين في ١٩٥٣، وانعقد المؤتمر



جوزف بروز تيتو

العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي في ١٩٥٦، أعيد بعض الدفء إلى علاقات يوغوسلافيا ببلدان الكتلة الاشتراكية، مع استمرار التوتر في العلاقة مع ألبانيا المجاورة بسبب إقليم كوسوفو، كما بسبب تطرفها الايديولوجي.

أما مصطلح «التيتوية» فيشير إلى مجموعة الافكار والممارسات اليوغوسلافية بقيادة تيتو في السياستين الداخلية والخارجية ووفق مبادئه الخمسة (راجع أعلاه). وقد ظهر المصطلح على أثر انفجار الخلاف اليوغوسلافي–السوفياتي عام ١٩٤٨، واستخدمه القادة السوفيات لنعت الشيوعية اليوغوسلافية بالتراجعية والانحرافية، وما لبث استخدام المصطلح أن توسع ليشمل التيارات الشيوعية التي نادت بتعدد الطرق إلى الاشتراكية وضرورة الحفاظ على الاستقلالية الوطنية للحركات الشيوعية.

أبرز النقاط في السياسة الخارجية (مؤتمر باندونغ وقمم عدم الانحياز): في طريق انتهاجه خطًا مستقلًا عن الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الدائرة في فلكه، وصل انفتاح تيتو على الغرب حدّ عقده معاهدة عسكرية دفاعية مع تركيا عام ١٩٥٤، وكانت تلك المعاهدة ضمن إطار حلف جديد هو «حلف البلقان» الذي ضمّ اليونان ايضًا، وجمع بين أنظمة سياسية متعارضة في أفكارها وأهدافها.

أما المحطة السياسية الكبرى التي نقلت تيتو (ويوغوسلافيا) بقوة إلى مسرح السياسة الدولية فكانت مؤتمر باندونغ الذي عقد في مدينة «بان دونغ» الواقعة في شرق جزيرة جاوة الأندونيسية بين ١٨ و٢٤ نيسان ١٩٥٥، وحضرته ٢٩ دولة من دول العالم الثالث كأعضاء في المؤتمر، ومُثلت بعض الدول الغربية بمندوبين غير رسميين. وكانت صيغة المؤتمر «أفرو–آسيوية» حسبما صورت ذلك وسائل الاعلام العالمية. ومهّد المؤتمر لبروز الاقطاب الثلاثة: تيتو، عبد الناصر (مصر) ونهرو (الهند)، في مجال الدعوة للتعاون الدولي. فبعدما طرح الزعيم الهندي نهرو فكرة «عدم الانحياز»، وتبنى تيتو فكرة «التعايش السلمي النشط»، كرر الزعيم المصري عبد الناصر الدعوة إلى «الحياد الايجابي».

وفي ٢٢ نيسان ١٩٦١، عقد لقاء قمة بين تيتو وعبد الناصر في الاسكندرية، وقررا عقد أول مؤتمر موسع لدول «عدم الانحياز» للتنسيق بين وفود تلك الدول في الدورة ١٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاء في الدعوة لعقد المؤتمر: «إن الوقت الآن مناسب لرؤساء الدول غير المنحازة لكي يجتمع أكبر عدد منها للتشاور والتباحث في المشاكل الدولية العاجلة التي تعوق التعاون الدولي وتشكل تهديدًا دائمًا للسلم، ويحسن ان يعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن على أن يتم باية حال قبل انعقاد الدورة ١٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تستطيع هذه الدول أن تشارك في تلك الدورة وهي أكثر قدرة على العمل الفعال من أجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم».

ولاقت دعوة تيتو وعبد الناصر تأييد الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو. وأسفر ذلك عن عقد المؤتمر في بلغراد في أول ايلول ١٩٦١، واشتركت فيه ٢٥ دولة، وكان أبرز الزعماء الذين حضروا عبد الناصر وتيتو ونهرو وسوكارنو ونكروما وسيهانوك ومكاريوس وموديبوكيتا وباندرانيكا. وانتهى المؤتمر إلى دعوة خروتشوف وكينيدي إلى ضرورة الاجتماع لإنهاء التوتر العالمي، وأرسل وفدين إليما لإقناعهما بوجهة نظر المؤتمر.

استطاع تيتو أن يفرض نفسه كقائد بارز على المسرح الدولي. ولما انعقد المؤتمر الثاني لقمة عدم الانحياز في القاهرة في تشرين الاول ١٩٦٤، كان نهرو قد مات. وتوفي عبد الناصر قبل انعقاد المؤتمر الرابع في

الجزائر في ٥ ايلول ١٩٧٣ وحضرته ٧٥ دولة من آسيا وافريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية. وشكل مؤتمر الجزائر لجنة تنسيق من ١٧ عضوًا أحدهم من يوغوسلافيا، وظل تيتو أنشط أعضاء منظمة دول عدم الانحياز حتى وفاته في ١٩٨٠.

وما هي إلا سنوات قليلة من وفاته حتى أضحت منظمة دول عدم الانحياز إسمًا لغير مسمى، ودخل معسكرها متاحف التاريخ، وأصبح الناطقون باسمها أقل الاطراف فعالية على مستوى أحداث العالم.

واعتبر غياب تيتو بداية لتفكك «جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية» نتيجة فقدان البلاد القيادة الموحدة، إذ آلت الرئاسة بعده إلى هيئة جماعية من ثمانية اشخاص يمثلون الجمهوريات الست ومنطقتي الحكم الذاتي (في صربيا) التي يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافي. ولكل منهم حق النقض لأي قرار يجده غير مناسب للمنطقة التي يمثلها. وأخذت العلاقات بين أعراق يوغوسلافيا بالتدهور المستمر حتى وصلت إلى الانهيار التام في ١٩٩٢.

وبات تيتو شخصية مثيرة للجدل لجهة «مسؤوليته» أو عدم مسؤوليته في انهيار الدولة الاتحادية. فاعتبره البعض دكتاتورًا ساهمت خططه في ما آلت إليه الاوضاع في يوغوسلافيا من مآس، في حين رأى آخرون أنه واضع الأساس القوي للمستقبل الأفضل للشعوب اليوغوسلافية، لكن المقامرين والمغامرين القوميين عبثوا بكل ما بناه.

اليهود في يوغوسلافيا (السابقة)

وجودهم في البلقان: يعود وجود اليهود في البلقان (جمهوريات يوغوسلافيا السابقة إضافة إلى ألبانيا وبلغاريا) إلى القرن السادس عشر بعد أن فروا من اسبانيا لدى انتهاء حكم العرب في الاندلس. وتدل الاحصاءات إلى أن عددهم اليوم في البلقان حوالي ١١ ألف شخص، إلا أن تأثيرهم السياسي والاعلامي والاقتصادي يفوق نسبة حجمهم العددي بشكل كبير جدًا.

وأفادت معلومات تعداد السكان في يوغوسلافيا السابقة ان وجود اليهود فيها وصل إلى أعلى عدد له بين ١٩٣٥ و١٩٣٩ حيث بلغ حوالي ٧٥ ألف شخص، ولكنه أخذ يتناقص بعد ذلك بسبب الهجرة إلى فلسطين ومن ثم اسرائيل والولايات المتحدة إضافة إلى المجازر التي تعرضوا لها خلال الحرب العالمية الثانية حتى عاد عددهم وانخفض إلى نحو ٧ آلاف في ١٩٤٨ وإلى ٢٥٠٠ في ١٩٥٣ وإلى ٢٢٠٠ في ١٩٦١، ليعود ويرتفع بعد ذلك ويبلغ عام ١٩٧١ خمسة آلاف شخص وعام ١٩٩٠ عشرة آلاف شخص، وانخفض حاليًا إلى ما يقارب الستة آلاف يهودي بسبب الحروب التي تهدد المنطقة.

واتخذ اليهود بلغراد مقرًا مركزيًا للجانهم وروابطهم في البلقان، وفيهم الحاخام الأكبر والمجلس الاعلى التنظيمي لهم، باعتبارها كانت تضم أكبر تجمع لهم في البلقان. ويحرص زعماء اليهود في البلقان على انتظام عقد مؤتمر لهم كل ثلاث سنوات في إحدى دول المنطقة بالتناوب للبحث في أوضاع مجموعتهم السكانية ومستجدات شؤونها، ووضع خطة جديدة للتعاون بين أقسامها اعتمادًا على المتغيرات المحلية والعالمية.

في صربيا: عددهم الحالي نحو أربعة آلاف، نصفهم تقريبًا في بلغراد، وبلغ التأثير اليهودي فيها أوجه في السنوات الست الأخيرة ليوغوسلافيا السابقة واندلاع الصراعات العرقية فيها (١٩٨٨-١٩٩٢). وجاء هذا التأثير نتيجة المجالات الواسعة التي وفرتها لهم هيمنة سلوبودان ميلوشيفيتش على مقاليد الحكم في صربيا للتدخلات اليهودية في شؤون السلطة، بعدما تقرّب إليهم وفسح المجال لهم للحصول على مساعدتهم ونفوذهم الدولي لمقاومة اشتداد الحركات الانفصالية عن يوغوسلافيا. وتشكل في بلغراد تكتل يهودي وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل التي كان قطعها نظام تيتو بعد ١٩٦٧ احتجاجًا على احتلالها الاراضي الفلسطينية.

في البوسنة- الهرسك: كانت سارايفو أحد المراكز اليهودية الرئيسية قبل انهيار يوغوسلافيا، وكان المعبد اليهودي فيها من أبرز مباني قسم المدينة القديم. ومع أن عددهم تضاءل كثيرًا (لم يعد عددهم يتجاوز الـ٥٠٠ شخص)، إلا أن نفوذهم لا يزال كبيرًا، وربما أكبر من أي مكان آخر في البلقان. فزعيمهم يعقوب يتولى حاليًا (العام ٢٠٠٣) رئاسة اللجنة الدستورية في الفدرالية المسلمة-الكرواتية، ولهم نفوذ كبير في التلفزيون البوسني المسلم ومختلف وسائل الاعلام المسلمة التي تتلقى الدعم الحالي من جورج سورروس، الممول اليهودي الاميركي

(مجري الاصل) وله مكاتب في أنحاء البلقان كافة. وخلال الحرب سعى المسلمون البوسنيون إلى منافسة الصرب في الاستعانة باليهود، فجعلوا سفراءهم في اسرائيل والولايات المتحدة من اليهود، كما أن الادارة الاميركية ردّت على ذلك بالمثل واختارت سفراء لها في سارايفو من اليهود البوسنيين الذين هاجروا إلى أميركا، ومنهم فيكتور باكوفيتش.

في كرواتيا: لا يتعدى عددهم في كرواتيا الـ٥٠٠ شخص ايضًا. لكن الرئيس الراحل فرانيو توجمان (١٩٩٢-١٩٩٩) سلك إزاءهم نهجًا مخالفًا عن صربيا والبوسنة المسلمة، ودخل في صراع مع الممول اليهودي جورج سوروس، وزادت الخلافات عندما نشر توجمان كتابًا تاريخيًا نفى فيه «ادعاءات اليهود بحدوث مجزرة ضدهم في كرواتيا أثناء الحرب العالمية الثانية»، لكنه اضطر في طبعة ثانية للكتاب إلى حذف «ما يغضب اليهود» بسبب الضغوط الغربية التي تعرض لها. ولا يزال اليهود الكروات بعيدين عن التأثير السياسي، إلا أنهم أخذوا ينخرطون في منظمات حقوق الانسان، وتوافرت مؤشرات أخيرًا بأن الحكومة الحالية (أقطابها كانوا من المعارضين للرئيس الراحل توجمان) التي تريد إرضاء الغرب. وزار مسؤولون فيها اسرائيل، ستفسح لهم بعض مجالات النفوذ داخل السلطة.

في مقدونيا: عددهم لا يتعدى، حاليًا، (٢٠٠٢)، الـ٢٠٠ شخص، وليس لهم تأثير سياسي في الحكومة والاحزاب والبرلمان، وأغلب حضورهم هو في مجالات الطب والتعليم الجامعي وخصوصًا في الاقتصاد.

(هذه النبذة عن اليهود في يوغوسلافيا السابقة عن دراسة لجميل روفائيل، «الوسط»، العدد ٥٧١، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص١٠-١١).



اليونان

بطاقة تعريف

الاسم: اليونان Grèce، بلاد الاغريق. من اللاتينية Graeci. ويُعرف الاغريقيون ايضًا باسم «الهيلليئيين».

الموقع: في جنوب أوروبا. طوال حدودها البرية ١١٨٠كلم: مع ألبانيا ٢٥٦ كلم، مع مقدونيا ٢٥٦ كلم، مع بلغاريا ٤٧٤ كلم، ومع تركيا ٢٠٣ كلم. طول سواحلها ١٥٠٢١ كلم.

المساحة: ١٣١٩٥٧ كلم^2، منها مساحة الجزر البالغة ٢٥٠٠٤ كلم^2، وهناك ألفا جزيرة منها ١٥٤ جزيرة مأهولة.

مقاطعات تابعة: جزيرة أتّيك (٣٨٠٨ كلم^2 ونحو ٣٦٠٠ نسمة)، جزر بحر إيجه (٩١٢٢ كلم^2، ونحو ٥٠٠ ألف نسمة)، جزر إيجه الشمالية (٣٨٣٦ كلم^2 ونحو ٢٠٠ ألف نسمة)، جزر إيجه الجنوبية (٥٢٨٦ كلم^2 ونحو ٢٧٥ ألف نسمة)، جزيرة إيبرا (٩٢٠٣ كلم^2، ونحو ٣٥٠ ألف نسمة)، جزيرة كريت (٨٢٦١ كلم^2 ونحو ٦٠٠ ألف نسمة)، وجزر اليونان الغربية (١١٣٥٠ كلم^2 ونحو ٧٥٠ ألف نسمة)، الجزر الإيونية (٢٣٠٧ كلم^2 ونحو ٢٠٠ ألف نسمة)، ومقدونيا الوسطى (١٩١٤٧ كلم^2 ونحو مليوني نسمة)، ومقدونيا الشرقية وتراقيا (١٤١٥٧ كلم^2 ونحو ٦٠٠ ألف نسمة)، ومقدونيا الغربية (٩٤٥١ كلم^2 ونحو ٣٢٥ ألف نسمة)، وبيلوبونيزيا (٢١٣٧٩ كلم^2 ونحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة)، وتيساليا (١٤٠٣٧ كلم^2 ونحو ٨٠٠ ألف نسمة).
(راجع «إيجه، جزر»، ج٤، ص١٢٤-١٢٩).

العاصمة: أثينا. أهم المدن: تيسّالونيكا (سالونيكا)، لوبيرا، باتراس، هيراكليون، لاريسا، فولوس، كافالا، كورنثيا (راجع باب المدن).

اللغات: الاغريقية، رسمية منذ ١٩٧٦، ويُقال لها «ديموتيكي»، أي اللغة الشعبية المشتقة من «الاغريقية

المشتركة» التي كانت محكية في أرجاء امبراطورية الاسكندر الكبير، ثم في أكثر أرجاء الامبراطورية الرومانية. وقبل «الاغريقية المشتركة»، كانت هناك ثلاث لهجات إغريقية، منها لهجة أو لغة «كاتاريفوسا» التي تعني «اللغة المهذّبة»، وهي التي كانت معتمدة رسميًا حتى العام ١٩٧٦، وكان قد عمل على تهذيبها المثقف الاغريقي اللاجئ إلى باريس أدمنتيوس كورايس (١٧٤٨-١٨٣٣)، وكانت تحتوي على مفردات كثيرة من الاغريقية القديمة. وفي ١٩٧٦، حلّت محلها الـ«ديموتيكي» التي كانت قد أضحت لغة أدبية في أعمال الأديب اليوناني جان بسيكاريس (١٨٥٤-١٩٢٩).

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١١ مليون نسمة، ٩٨,٥٪ اغريقيون. وهناك أقلية مسلمة تشكل ١,٢٪ من مجموع السكان، أي نحو ١٥٠ ألفًا، ويقيمون في تراقيا الغربية، ويمثلهم نائب أو نائبان في البرلمان اليوناني، وذلك منذ ١٩٢٣، منهم ٦٠ ألفًا من أصل تركي، و٤٠ ألفًا من البوماك المتحدرين من سكان تراقيا القديمة الذين كانوا يخدمون في جيش الاسكندر الكبير، وقد أجبرهم العثمانيون على اعتناق الاسلام. وهناك نحو عشرين ألفًا من الغجر، وعشرة آلاف أرمني.
وهناك مليونان من الاغريق يقال لهم الـ«بونتيوس» (أو البونتيك)، نصفهم يقيم في اليونان. وهم في الاساس، ومنذ القرن الخامس ق.م.، أقاموا في مدن مزدهرة وقوية على السواحل الجنوبية من البحر الأسود. أبعدهم الاتراك في العام ١٤٦١ إلى تركيا، حيث استمروا يقيمون فيها إلى مطلع عشرينات القرن العشرين، حيث أوقع الاتراك فيهم مذبحة قضت على نحو ٣٥٠ ألفًا، وطرد مصطفى كمال الباقين منهم (نحو ٤٠٠ ألف)، فلجأ قسم منهم إلى اليونان، والقسم الآخر إلى بلاد القوقاز السوفياتية. وفي ١٩٣٧، أجبرت السلطات السوفياتية عدة آلاف منهم على السكن في سيبيريا، ونقلت عشرات الآلاف منهم، في ١٩٤٥-١٩٤٦، إلى كازاخستان وأوزبكستان. ومنذ ١٩٨٨، نُقل عشرات الآلاف منهم إلى اليونان. وأعلن الباقون منهم في الاتحاد السوفياتي (قدّرت السلطات السوفياتية عددهم بنحو نصف مليون) انهم «إغريقيون بونتيك» وأعربوا عن رغبتهم في تأسيس مدينة جديدة لهم باسم «رومانيا» في منطقة تراقيا، وطالبوا المجتمع الدولي بأن يعترف بالمذبحة التي تعرضوا لها على يد حكومة تركيا الفتاة، ثم أكملها مصطفى كمال أتاتورك.

أديان: تُذكر الطائفة في بطاقة الهوية في اليونان. الأرثوذكسية، التي يعتنقها ٩٧٪ من اليونانيين، هي دين الدولة الرسمي. وهناك ١٥٠ ألف مسلم، ٧٥٪ منهم يسكنون في تراقيا الغربية (على الحدود مع تركيا)، ومنهم ايضًا المسلمون المعروفون باسم «البوماك» (راجع أعلاه)، وهناك نحو أربعة آلاف مسلم في جزيرة رودس (راجع «أحمد صادق» في باب زعماء). وأما المسيحيون غير الأرثوذكس فلا تتعدى نسبتهم ٠,٨٣٪ من مجوع السكان. واليهود لا يتعدون البضعة آلاف، في حين كانوا ٨٠ ألفًا في العام ١٩٤٠ أكثر من نصفهم كان يعيش في سالونيكا، ٦٢ ألفًا منهم أجبرهم النازيون على مغادرة اليونان، ولم يعد منهم سوى ألفين بعد الحرب العالمية الثانية.

الحكم: نظام جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١١ حزيران ١٩٧٥. رئيس الجمهورية. ينتخب مجلس النواب الرئيس لولاية من خمسة أعوام، ويجب أن يحظى بـ٢٠٠ صوت (ثلثا المجلس) في الدورة الاولى أو الثانية، أو ١٨٠ صوتًا في الدورة الثالثة، وإلا يعتبر المجلس محلولًا. يتشكل مجلس النواب من ٣٠٠ عضو، ٢٨٨ نائبًا منتخبًا لمدة اربعة أعوام و١٢ نائبًا تعينهم الاحزاب.
تقسم البلاد إلى ٥٥ مقاطعة.
اليونان عضو في الاتحاد الاوروبي منذ ١ كانون الثاني ١٩٨١. وأول انتخابات أوروبية (نواب يونانيون في البرلمان الاوروبي) جرت في اليونان في ٢٠ حزيران ١٩٨٤.

الاحزاب: - الحركة الاشتراكية لعموم البلاد الهيللينية، تأسست في ايلول ١٩٧٤ على يد أندرياس باباندريو، ورأسها كوستاد سيميتيس منذ ٣٠ حزيران ١٩٩٦؛ - الديمقراطية الجديدة، أسسها قسطنطين كرمنليس في حزيران ١٩٧٤، ورأسها كوستاس كرمنليس منذ ٢١ آذار ١٩٩٧؛ - الحركة الاجتماعية

الديمقراطية، تأسست في ١٩٩٥، رئيسها ديميتري تسوفولاس، حركة اشتراكية؛ - الربيع السياسي، تأسس في ١٩٩٣، يرأسه انطونيس ساماراس، يميني؛ - الحزب الشيوعي اليوناني، تأسس في تشرين الثاني ١٩١٨، أمينه العام منذ ١٩٩٢ أليكا باباريغا، وعدد أعضائه اليوم نحو ٣٠ ألفًا؛ - ائتلاف اليسار والتقدم، تأسس في ١٩٨٩، يرأسه نيكوس قسطنطينوبولوس منذ كانون الاول ١٩٩٣؛ - الديمقراطي المسيحي، تأسس في ايار ١٩٥٣، ويرأسه نيكوس بساروداكيس؛ - حزب الخضر، قيادة جماعية؛ - حزب الاشتراكية الديمقراطية، تأسس في ١٩٧٩، يرأسه شرلمبوس بروتوباباس منذ تموز ١٩٨٤؛ - حزب الفلاحين، يرأسه ك. ناسيس؛ - اليسار الديمقراطي الموحد لليونان، تأسس في آذار ١٩٨٤، أمينه العام ستاتيس باناغوليس؛ - اتحاد الوسط الديمقراطي، تأسس في ١٩٧٤، رئيسه لوانيس زيغديس؛ - الاتحاد السياسي القومي اليوناني، تأسس في كانون الثاني ١٩٨٤، رئيسه كريزنتوس ديميترادیس، يمين متطرف.
وفي اليونان قواعد عسكرية اميركية تضم ٥٠٠ جندي.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٨٨٥؛ الناتج الاجمالي ١٧٤٢٥٢ مليون دولار، حصة الفرد منه ١٦٥٠١ دولار (Etat du monde, 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (بين هلالين حصة القطاع في الناتج الاجمالي):
في الزراعة ٢٤,٥٪ (١٦٪)، في الصناعة ٢٦,٤٪ (٢٥٪)، في الخدمات ٤٨,١٪ (٥٦٪)، في المناجم ١٪ (٣٪).
بلغت نسبة البطالة نحو ٩٪. الموظفون (في القطاع العام) نحو نصف مليون، ٣٠٪ فائض عن الحاجة.
أهم المزروعات: القمح، الذرة، التبغ، الكرمة، قصب السكر، الشعير، الحمضيات، الزيتون. تربية الماشية وصيد السمك ثروتان مهمتان في اليونان.
آبار النفط في منطقة تاسوس وفي بحر إيجه. أهم المناجم: اللينيت والبوكسيت والحديد والنيكل والأمينت والنحاس والرخام والقصدير والزنك. وأهم المصنوعات: الاسمنت، الاسمدة، الاقمشة، الألومينيوم، الزجاج، المنتوجات البيتية، الكيميائيات، بناء السفن.
يدخل البلاد سنويًا نحو ١١ مليون سائح، وتصل عائدات السياحة إلى نحو ٦ مليار دولار سنويًا.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: المرحلة الباليوليتية، السابقة للهيلينية، وتمتد من العام ٤٤ ألفًا إلى العام ٩ آلاف ق.م.، ويُقال لها ايضًا المرحلة الإيجية (نسبة إلى بحر إيجه)، تدل عليها الأدوات المكتشفة في إيبيرا ومقدونيا (إنسان نيندرتال) وتيسّاليا. ثم المرحلة الميزوليتية (٩٠٠٠-٧٠٠٠ق.م.) وتدل عليها الادوات المكتشفة في مغارة فرنشتي في إرميوني. وبعدها النيوليتية (الألف الخامس-الألف الثالث ق.م.) التي انتشرت حول بحر إيجه، وخصوصًا في طروادة وآسيا الصغرى الغربية حيث كانت ولادة الصناعة البرونزية: جزر السيكلاد وكريت وشبه الجزيرة الاغريقية، وكانت الأكروبوليس، اي المدن العالية والمحصنة بقلاع، ومعها كانت الولادة الأولى لأنماط هندسية يقال لها «ميغارون».

وعُرف العصر البرونزي بين العام ٣٢٥٠ و١٩٥٠ق.م. (مدن محصنة وقصور، وسيراميك وزجاج، وتفتح الفنون، وبيوت مزخرفة...

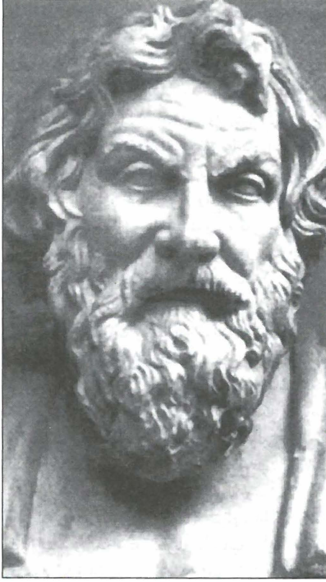
المرحلة الهيللينية: بدأت في مطلع القرن الحادي عشر ق.م.، وذلك مع وصول الدوريين Doriens الذين يتكلمون لغة قريبة من أسرة اللغات الهندو-أوروبية، والذين احتلوا تدريجيًا كامل الاراضي التي تشكل اليونان الحالية تقريبًا. ومعهم بدأت حضارة الحديد، وآخر ملك لأثينا، ويدعى كودروس، قتله أحد الدوريين، الذين بدأت معهم الأنماط المعمارية الهندسية (١٠٠٠-٧٠٠ق.م.).

بين القرن الحادي عشر والثامن ق.م. استعمر الاغريق جزر السيكلاد وآسيا الصغرى، وجرى تبني الأبجدية الأناضولية، ونشأت المدن الكبرى الثلاث: أثينا، سبارطة وقورنثية.

وبين القرن الثامن والقرن السادس ق.م. استعمروا محيط البحر المتوسط والبحر الاسود، وجرت إصلاحات ديمقراطية، عُرفت باسم إصلاحات النبيل الأثيني سولون (٦٤٠-٥٥٨ق.م.).

إصلاحات سولون الديمقراطية (ووقفة مع «حوار» حضارات ذاك الزمن): في أواخر القرن السادس-أوائل القرن الخامس ق.م. صوّت نبلاء أثينا، للمرة الأولى، لاختيار النبيل الأثيني سولون رئيسًا للدولة (أثينا: المدينة-الدولة) بصلاحيات مطلقة. وكان هذا الانتخاب ختامًا لاقتصاد الرق والمشاعيات القبلية الفقيرة وقيام الاقطاع المديني ونمو دور الطبقة الوسطى التي بدأت تطالب بحقوقها. ولذلك وضع سولون أول إصلاحات دستورية وأقام مؤسسات حكم تمثيلية، مثل البرلمان والجمعية العمومية، وألغى العبودية، وأتاح لكل المواطنين بمن في ذلك الذين لا يملكون ارضًا حق حضور الجمعية العمومية التي تنتخب الحكام والقضاة. كان هذا إعلانًا بقيام حكم المدينة وبداية الانسان المدني الذي وصفه أرسطو بقوله: «الانسان مدني بالطبع لا يبلغ كماله إلا في المدينة وبمعونتها. وللمدينة علم خاص هو العلم السياسي. فكما أن الفرد جزء من المدينة فإن علم الاخلاق جزء من علم السياسة». وكان هذا التطور الاساسي والمحوري الذي أتى به سولون، وعنوانه «الديمقراطية» أو «ديمقراطية المدينة»، تتويجًا لتراث فلسفي وفكري يمتد لأكثر من ١٥٠٠ عام سابقة.

والملافت أن هذا التطور، الذي لا يزال في أيامنا محوريًا في «السياسة والأخلاق والمدنية والحضارة»، حققته حضارة (يونانية) جاءت متأخرة كثيرًا عن حضارات جاورتها. فحتى القرن الثامن ق.م. لم تكن هناك لغة اغريقية مكتوبة، في حين كانت حضارات وادي الرافدين ووادي النيل قطعت شوطًا بعيدًا، منذ الألف الرابع ق.م. وختمت مليوني عام من التوحش بانشاء أول المدن وأنظمة الحكم والقوانين وأنظمة الري. وبدأت الكتابة الصورية تتطور إلى كلمات ثم حروف مع تطور الحاجة إلى التدوين وشمل كل أوجه الحياة، من التعامل التجاري الذي بلغ



سولون



جانب من متحف أغورا في أثينا

درجة عالية في بابل حيث كانت تجري معاملات مصرفية معقدة نسبيًا كالمدفوعات لطرف ثالث والتسوية المتبادلة للحسابات إلى تسجيل حسنات البشر وسيئاتهم تمهيدًا لمحاكمتهم.

وكان للحضارتين المصرية والرافدية تأثيرهما في التكوين الأول للثقافة اليونانية. ففي الفترة الممتدة من ٢٥٠٠ إلى ١٤٠٠ق.م. كانت كريت تتبادل التجارة مع مصر باستثناء فترة الهكسوس، ومع بلاد الرافدين عبر الكنعانيين والفينيقيين وبلاد الشام. وكان مركز الفن الكريتي (بلاط مينون) في كنوسوس. وفي هذا المجمع الفني ينعكس إلى حد بعيد تأثر الفن الكريتي بالمصري والعكس ايضًا، وكذلك انتقال الرموز الدينية وفكرة الخليقة من حضارات شرقية إلى اليونان.

مع هوميروس (الألياذة) وهسبود تحولت الثقافة الهيللينية من شفاهية إلى مكتوبة، وسجّلا بأعمالهما بداية الفكر اليوناني الذي أخذ في البداية شكل أساطير ومعتقدات حول الخليقة. وشكلت الأساطير نوعًا من المعرفة الاحتمالية في أمور لا يمكن البرهنة عليها. وكانت الاسطورة ضرورية لتنظيم أمور الدولة وعلاقة الحكام بالمواطنين على أساس أن السماء خولتهم الحكم واتخاذ القرارات. في منظومته الطويلة «أنساب الآلهة» سجّل هسبود قصة الخليقة على صورة مشابهة تمامًا للتصور البابلي والآشوري. ففي الألف الثالث ق.م. دونت قصة الخليقة في الأبيات الأولى من قصيدة «أنكيدو وكلكامش في العالم الأسفل».

كليسثنيس وبركليس يكملان إصلاحات سولون الديمقراطية: لم تمح اصلاحات سولون قوة العشائر (الصفوة المميزة المتفوقة على المهنيين)، كما لم تسفر عن خضوع «مجلس الأريوباغوس» (المجلس الذي ينعقد فوق جبل أريوباغوس) لسيطرة «الشعب»، ولا للأخذ بمبدأ حق الاستئناف، الذي استنه سولون، ضد أي مرسوم للحكام أمام محكمة شعبية خاصة سماها «هيليانا». فهذه الاصلاحات كانت شديدة التطرف في نظر العشائريين الاقوياء. فنشبت حرب أهلية لم تنته إلا في عام ٥٤٦ق.م. عندما نجح بيزيستراتوس، وهو من أشراف أثينا في اقتحام الأكروبول وتنصيب نفسه حاكمًا.

كان حكم بيزيستراتوس، وكذلك حكم أبنائه، حكمًا مستنيرًا إلى أبعد الحدود. فقد كان متسامحًا حيال الطبقات الدنيا، وعندما أطيح بأبنائه، عام ٥١٠ق.م. كان الانسان العادي في أثينا قد اصبح «مواطنًا»، ووفد إليها مهاجرون من الحرفيين، فوسّعوا من دائرة الجماعات المهنية، في حين أن العشائريين (الارستقراطيين) فقدوا كثيرًا من نفوذهم.

وهكذا أصبح الظرف مناسبًا لمزيد من الاصلاح. فقام في ٥٠٨ق.م. واحد من النبلاء الأثينيين يدعى كليسثنيس (بعد أن كان منفيًا)، واضطلع بمهمة الانتقاص من نفوذ العشائر، لقناعته بأن الاصلاح الحقيقي لا يمكن بلوغه إلا بتدمير مصالح العشائر في الاراضي. فعمد إلى تقسيم أراضي الدولة، بدءًا من تقسيم إقليم أتيكا إلى ١٧٠ وحدة من الوحدات الصغيرة (كومونات، أسماها «ديم» = ديمقراطية). ولكي يعزّز روح الاتحاد والمشاركة جعل العضوية في هذا النظام وراثية. وعندما كان الفرد يدلي بصوته لم يكن يكلفه ذلك أكثر من تسجيل نفسه عضوًا في «الديم» أو الوحدة الادارية. وهكذا اختفت التفرقة بين رجال العشائر والمهنيين.

كما قسم كليسثنيس إقليم أتيكا ثلاث مناطق: أثينا العاصمة، والمنطقة الساحلية والمنطقة الداخلية، ثم قام بتجميع وحدات «الديم» لكل من هذه المناطق في ١٠ وحدات منفصلة تسمى «تريتيس» (أي الثلث، أو المثالثة)، ولكن وحدات «الديم» التي تشمل كل «تريتيس» لم تكن متجاورة، ولم تعد «التريتيس» تمثل رقعة متصلة.

وخطا كليسثنيس خطوة أخرى، فأبدل مجلس الاربعمائة بمجلس الخمسمائة. فأصبح في المجلس الجديد لكل أثيني حق متساو في اعطاء صوته، إذ لم يعد مجلسًا ارستقراطيًا كما كان مجلس الاربعمائة.

وعلى طريق «التحول الديمقراطي» نفسه (سولون–كليسثنيس) سار بركليس، وهو ايضًا من نبلاء أثينا ويمت بصلة قربى بكليسثنيس من جهة والدته، وكان تلميذًا لأناكزاغور وزينون. لمع إسمه في مجلس الخمسمائة أو «الجمعية الكبرى» كخطيب مفوّه. وكان رائد الاصلاحات الديمقراطية الكبرى بتعميم الاقتراع بالقرعة وباشراك الطبقة الاجتماعية الثالثة وقضائه على نفوذ الأوليغارشية. تمتع بصلاحيات مطلقة، فقوّى اسطول أثينا، وأتمّ بناء أسوارها، ومارس ضغوطات إقتصادية على حلفاء أثينا... فكان نزاعه مع سبارطة

وقورنثيا. وكانت أثينا في عصره مركز الاشعاع الحضاري والفني الكلاسيكي (بناء الأكروبول)، واستقبل في اثينا هيرودوتوس وبروتاغوراس، واقام في بيته لقاء دوريًا مع سوفوكلوس وأناكزاغوراس وسقراط وفيدياس... لكن أعداءه ظلوا له بالمرصاد، ونجحوا في اتهامه بحروب أضرّت بمصالح أثينا، واستصدروا قرارًا من «الجمعية» بإبعاده عن السلطة. ولكن الجمعية عادت واستدعته (في العام ٤٢٩ق.م.)، لكنه ما لبث أن قضى بداء الطاعون. ومصطلح «عصر بركليس»، في التاريخ اليوناني، يدل على الفترة الأكثر إشعاعًا وازدهارًا في هذا التاريخ.

الحروب الميدية: هي التسمية التي أطلقها الاغريق على حروبهم مع الامبراطورية الفارسية طيلة النصف الاول من القرن الخامس ق.م.، وتتناول خصوصًا الحملتين اللتين قام بهما الفرس على بلاد الاغريق. وبدأت هذه الحروب عندما واجه الاغريق الامبراطور الفارسي سايروس الكبير في أعقاب إخضاعه منطقة إيونيا (٥٤٦ق.م.). واقامت المدن اليونانية حلفًا في ما بينها بزعامة أثينا، وانتهت بتحقيق الانتصار النهائي على الامبراطور الفارسي اكزركسيس الاول، ابن سايروس، الذي تمكن، في فترة من فترات هذه الحروب، إلى نقل المعارك إلى أثينا نفسها وإحراقها، بحيث أضحى بحر إيجه «بحيرة أثينية». وبعدها نقل الاغريق حروبهم ضد الفرس إلى البر الآسيوي، حيث انتصروا في معركة أوريمدون (٤٦٨ق.م.)، وفي معركة قبرص (٤٤٩ق.م.).

وفي العام ٤٤٨ق.م. وقّع حاكم أثينا كالياس Callias معاهدة صلح مع الفرس أنهت الحروب الميدية، اعترف فيها الفرس باستقلال المدن الايونية وبهيمنة أثينا البحرية.

نهوض المقدونيين: الاعتقاد الرائج أن المقدونيين مزيج من الهيللينيين (الاغريق) والإيلليريين (الشعوب التي كانت منتشرة ايضًا في المنطقة، ومنهم بصورة خاصة الرومان) والتراقيين (سكان تراقيا، بين اليونان وتركيا). أما الأسرة التي أدخلت مقدونيا إلى التاريخ ككيان خاص عن الإيلليريين والتراقيين فكانت أسرة «أرغياد» والتي توصلت إلى فرض هيمنتها على البلاد.

اجتاح الفرس مقدونيا في العام ٥١٣ق.م. (إبان الحروب الميدية)، وأصبحت إحدى ممتلكات الامبراطور الفارسي داريوس الاول، كما أن أبناءها شاركوا في حروب الفرس ضد الاغريق، ثم عادت إلى استقلالها بعد هزيمة الفرس في العام ٤٧٩ق.م. وبدأ اندماجها في العالم الاغريقي، لكنها أحيانًا كانت تنتفض على سيطرة أثينا وتوسعها وتحالف سبارطة (المدينة اليونانية التي كانت تنازع أثينا على الزعامة الاغريقية).

بعد نزاعات داخلية بين أسر مقدونيا الارستقراطية على العرش، آل الأمر في النهاية إلى فيليب الثاني منذ العام ٣٥٩ق.م. الذي ثبت حكم الملكية المطلقة وأنشأ جيشًا قويًا قوامه فرقة المدفعية. فأخضع الإيلليريين والتراقيين والبونيين، ثم توصل إلى إخضاع كامل البلاد الاغريقية بعد انتصاره في معركة «شيروني» على حلف الاثينيين والتيبيين (سكان تيبا) عام ٣٣٨ق.م. أما طموحه بأن يتمكن العالم الاغريقي الموحد من غزو بلاد فارس فقد حققه ابنه الاسكندر الأكبر بين عامي ٣٣٤–٣٢٣ق.م.

حروب المقدونيين ضد الرومان وهزيمتهم: بعد الاسكندر، استمر الملوك المقدونيون يحكمون كامل بلاد الاغريق. وبدءًا من العام ٢١٥ق.م. بدأت حروب المقدونيين ضد الرومان، وذلك بوقوفهم مع القائد القرطاجي هنيبعل، وهُزموا بهزيمته. وعادت جولة جديدة من الحروب بين ٢٠٠–١٩٧ق.م.، و١٩٤–١٨٣ق.م. حيث بدأت بعض المدن الاغريقية تعود إلى استقلالها وتناصر احيانًا الرومان.

وفي حروب ١٧١–١٦٨ق.م.، تمكن القنصل الروماني الثالث بول إميل من إلحاق الهزيمة بآخر الملوك المقدونيين، برسيه ابن فيليب الخامس، ومن تقسيم مقدونيا إلى اربع مقاطعات مستقلة الواحدة عن الأخرى استقلالًا ذاتيًا. وبدأ بذلك الحكم الروماني لمقدونيا وكامل بلاد الاغريق.

الحكم الروماني، الذي استمر حتى العام ٣٣٠ بعد الميلاد (أي طوال نحو ٥٠٠ عام)، شهد في سنواته الأخيرة (وتحديدًا في العام ٣٢٦) تأسيس مدينة القسطنطينية في الامبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطية)، فأفل معها نجم أثينا، وانتقل قسم كبير من سكانها، كما من الاغريق عمومًا، للسكن في آسيا الصغرى، حتى خلت تقريبًا شبه الجزيرة الاغريقية التي ضمت، في العام ٣٩٥، إلى الامبراطورية البيزنطية. فدخلت اليونان، مع هذا التغير الجذري، مرحلة جديدة، مرحلة «الاغريق الروم».



جانب من الأكروبوليس



البارتينون

في القرون الوسطى (الاتراك): بين ٥٢٩ و٨٠٥، احتل صرب المناطق الغربية وبلغار المناطق الشرقية مقدونيا وتراقيا وتسّاليا. وفي ٧٢٣، انفصلت الكنيسة الارثوذكسية عن روما والتحقت بالقسطنطينية. وفي ٨٠٥، تمكن الامبراطور نيسيفوريوس الاول من إرجاع الصرب إلى شمال رودوب، وأصبحت سالونيكا مركزًا بيزنطيًا قويًا. وفي ٩٠٤، استولى عرب مصر على سالونيكا وعملوا فيها تخريبًا، والأمر نفسه فعله النورمانديون بها عام ١١٨٥.

وفي ١٢٠٤، استولى الصليبيون على القسطنطينية، وقسّموا اليونان إلى أربع ممالك مستقلة: مملكة تسّالونيكا (وأقيمت فيها بطريركية لاتينية بين ١٢٠٤ و١٤١٨)؛ دوقية أثينا اللاتينية (عاصمتها تيبا، وكانت أثينا التاريخية قد أضحت كناية عن بلدة صغيرة)؛ إمارة أكايي، أو إمارة بيلوبونيزيا، وعاصمتها أندرفيل (حاليًا أندرافيدا التي تبعد ٦٥ كلم عن باتراس)، وفيها ايضًا كرسي أسقفي لاتيني في باتراس.

وفي ١٣٠٧، انتقلت هذه الممالك (اليونان) إلى حكم أسرة أنجو-نابولي. وفي ١٣٤١، عاد قسم من البلاد إلى أسرة كانتاكوزين البيزنطية وفي ١٤٣٨، استولت على البلاد أسرة باليولوغ البيزنطية.

في ١٤٦١، كان الغزو التركي لكامل البلاد، في حين مُنحت البندقية جزيرة كريت، وظلت تدافع عنها ضد الاتراك حتى العام ١٦٦٩.

وفي الواقع، على ما يؤكده أكثر المؤرخين انه وعلى رغم فارق الدين، فإن الملة اليونانية أو الرومية كما كان يسميها العرب، ما كانت تستشعر الحكم العثماني على انه قيد خانق. فالعثمانيون قد أدوا للملة اليونانية خدمة تاريخية بوصولهم إلى أبواب فيينا والغرب الكاثوليكي. إذ إنهم أخذوا، في معنى من المعاني، بثأر القسطنطينية الارثوذكسية التي كان الصليبيون نهبوها في حملتهم الرابعة (١٢٠٤). ثم إن الملة اليونانية (الارثوذكسية) كانت تحتل، بعد المسلمين، المرتبة الثانية في الامبراطورية العثمانية، وكان بطريرك القسطنطينية يشغل، بعد السلطان وشيخ الاسلام، المرتبة الثالثة في هرم الدولة الرسمي. وفضلًا عن ذلك كانت اليونانية هي لغة السياسة والثقافة والتجارة في القسم الغربي من الامبراطورية العثمانية، ما دفع بالعديد من الناطقين بالسلافية أو بالألبانية أو بالرومانية إلى أن «يتهلينوا» (ينطقون باللغة الاغريقية-الهيللينية-)، إضافة إلى أن الارستقراطية البيزنطية القديمة التي كانت تقطن حي الفنار في اسطنبول كانت ذات نفوذ اقتصادي وثقافي هائل، وكان «الفناريون» يشعرون بتفوق حضاري كبير عند مقارنة أنفسهم بفلاحي البر اليوناني.

في التاريخ الحديث (اعلان الاستقلال في ١٨٣٠): من القرن السادس عشر وإلى القرن الثامن عشر، كانت اليونان جزءًا من الامبراطورية العثمانية، أو الجزء التركي من أوروبا، وعاصمتها القسطنطينية منذ ١٤٥٣، وذلك باستثناء كورفو والجزر الايونية التي استمرت تابعة لمدينة البندقية الايطالية وتحت حمايتها. بين ١٦٨٤ و١٧١٨ أعاد البنادقة احتلال الموري (بيلوبونيزيا) ثم أضاعوها من جديد محتفظين بالجزر الأيونية وكورفو.

في ١٧٩٧، انتهت جمهورية البندقية تحت تأثير الثورة الفرنسية وجيوشها الزاحفة على أوروبا، واصبحت الجزر الأيونية فرنسية. وفي ١٨٠٠، احتلها الروس وجعلوها جمهورية «تحت الحماية التركية». وفي ١٨٠٧، عادت الجزر الأيونية فرنسية بموجب معاهدة تيلسيت للسلام. وفي ١٨٠٩، تسع جزر منها احتلها الانكليز، وصمدت كورفو حتى العام ١٨١٤.

في ١٨١٨، أعلن عن استقلال الجزر الأيونية تحت الحماية الانكليزية، واعتبرت الاغريقية لغة رسمية لها.

في كانون الثاني ١٨٢٠ صدر فرمان من السلطان العثماني يحرم علي باشا الايوني من كل ألقابه وممتلكاته في الجزر نتيجة تمرده على السلطنة. فقرر هذا العصيان على رأس ٤٠ ألف رجل، لكن العثمانيين تمكنوا منه بعد حصار ١٧ شهرًا وقتلوه (١٨٢٢).

في ٢ نيسان ١٨٢١، نشبت أول أكبر إنتفاضة يونانية ضد الاتراك: قُتل نحو ٤٠ ألف مسلم في بيلوبونيزيا (يقال لها ايضًا «موري»، وهي شبه الجزيرة اليونانية المتصلة مع اليونان الوسطى بواسطة برزخ قورنثيا)، فردّت اسطنبول بشنق البطريرك غريغوريوس الخامس عند باب كنيسة حي الفنار الارستقراطي يوم عيد الفصح، كما قتل عدد من المطارنة والاغريق. وتوالت المجازر المتبادلة، ومعها اعلان حكومات يونانية استقلالية في أكثر من مدينة يونانية (وخلافات)، وأثناءها قدّم الفرنسيون مساعدات للثوار، واستنجد الاتراك لقمع الثورات بمحمد علي باشا من مصر الذي كان تدخل قبلًا في كريت في تموز

١٨٢١، وطالب بالمقابل بضم كريت إلى ممتلكاته المصرية وتعيين ابنه ابراهيم باشا حاكمًا على الموري (بيلوبونيزيا). الثورة استمرت، ومركزها الأساسي كورفو حيث الإنكليز، وحيث أعاد اللورد غيلفورد العمل بالأكاديمية الايونية (كانت قد تأسست في ١٨٠٨، وحلتها السلطات في ١٨١٤).

وبعد أخذ ورد، وتقدم الفريقين، السلطات العثمانية والثوار، حينًا وتراجعهم حينًا آخر، رضخ السلطان في ١٨٢٦ للبروتوكول الانكليزي-الروسي الموقع في ١٨٢٦ في سان بطرسبورغ: وساطة الدولتين الروسية والانكليزية لإقامة دولة يونانية مستقلة استقلالًا ذاتيًا. وفي حزيران ١٨٢٦، سقط أكروبول أثينا بيد الثوار، وأنقذ الضابط الفرنسي شارل فابييه، على رأس رجاله، أثينا برد المحاصرين الاتراك عنها. وفي ربيع ١٨٢٧، عقدت جمعية وطنية ثالثة في ترزين Trézin، وأصدرت دستورًا ينص على الأخذ بنظام جديد وانتخاب رئيس للبلاد لولاية من سبع سنوات، وإنشاء مجلس للنواب. ودعت الجمعية جان كابو إيستريا للمجيء إلى البلاد وتسلم منصب حاكم اليونان.

جان كابو إيستريا (١٧٧٦-١٨٣١) عمل وزيرًا للداخلية والشؤون الخارجية للجزر الايونية من ١٨٠٢ إلى ١٨٠٧، ثم عمل في خدمة القيصرية الروسية في ١٨٠٩، وشارك في مؤتمر فيينا الشهير (١٨١٥)، ثم وزير خارجية روسيا من ١٨١٦ إلى ١٨٢٢، ثم حاكم اليونان ابتداء من آذار ١٨٢٧. وفي تموز من السنة نفسها، عقدت معاهدة لندن بين انكلترا وروسيا وفرنسا، ونصت على إقامة دولة يونانية مستقلة ذاتيًا في إطار الامبراطورية العثمانية. لكن في ٢٠ تشرين الاول ١٨٢٧، دُمّر الاسطول التركي وقضى ٦ آلاف رجل من رجاله منهم عدد كبير من اليونانيين، والمعركة كانت معركة نافارين الشهيرة، والمنتصرون كانوا رجال البوارج الانكليزية والفرنسية والروسية. وعلى أثر التدخل العسكري الفرنسي في الموري، غادر المصريون بقيادة ابراهيم باشا البلاد (تموز ١٨٢٨). وفي ١٤ ايلول ١٨٢٩، ثبتت معاهدة أدرنة الاستقلال الذاتي لليونان. وعلى أثر حرب روسية-تركية، سقطت أدرنة بيد الروس (تموز ١٨٢٩). وفي ٣ شباط ١٨٣٠، أعلن استقلال اليونان (معاهدة لندن). وفي ٣١ آذار ١٨٣٠، رفض ليوبولد دو ساكس كوبورغ (الذي سيصبح ملكًا على بلجيكا) العرش اليوناني. وفي ٩ تشرين الاول ١٨٣١، اغتيل حاكم اليونان جان كابو إيستريا لأسباب خاصة، وخلفه شقيقه أوغسطينوس كابو إيستريا حتى نيسان ١٨٣٢.

أثر الثورة الفرنسية في ثورة اليونان الاستقلالية: ثورة اليونان، وبمساعدة من انكلترا وروسيا وفرنسا، حققت استقلال دولة لليونان (في ١٨٣١) «هزيلة» في البر اليوناني، إذ ما كان يزيد تعداد سكانها في حينه على الـ٧٠٠ ألف نسمة (خلال العقود اللاحقة ستتوسع «مملكة اليونان» لتشمل اراض يونانية تاريخية أخرى).

ووراء ثورة الاستقلال، وما استتبعها من مطالب بضم الاراضي اليونانية، يكمن عامل ايديولوجي معروف في تاريخ الحركة القومية اليونانية باسم «الفكرة الكبرى» التي رأت النور بتأثير من أفكار ومبادئ الثورة الفرنسية. وكان أول مَن صاغ هذه الفكرة ريغاس فرايوس (١٧٥٧-١٧٩٨) التي استوحى أفكار الثورة الفرنسية ليطالب، لأول مرة في تاريخ الامبراطورية العثمانية بقيام دولة مشتركة لعموم المسلمين والمسيحيين تقوم على أسس ديمقراطية وليبرالية. ومع أن فرايوس لم يدع في حينه إلى دولة قومية يونانية فإن «البيان» الذي أصدره باليونانية اعتبر الوثيقة النظرية الأولى للحركة القومية اليونانية.

وكان المنظّر الثاني الكبير لهذه الحركة هو أومنتايوس كورايوس (١٧٤٨-١٨٣٣) الذي رافق أحداث الثورة الفرنسية مباشرة أثناء إقامته في باريس كطبيب ممارس. وقد كان كورايوس داعية إحياء ثقافي للتراث اليوناني الكلاسيكي. فتحت تأثير عصر الأنوار الاوروبي آمن كورايوس بأن كل العصر الوسيط، بما فيه الامبراطورية البيزنطية، هو «عصر انحطاط» أدرك ذروته في ظل الحكم العثماني. ومن ثمّ فإن «الأمة اليونانية» مدعوة، من خلال حركة بعث، إلى العودة إلى التطابق مع أصولها الاولى في العهد الكلاسيكي (عصر الدولة-المدينة، وخصوصًا عصر أثينا).

ولكن المفكر الذي أعاد النظر في جملة الايديولوجيا القومية اليونانية وقام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتركيب النظري بين «الاصالة» و«الحداثة» هو قسطنطين باباريغوبولس (١٨١٥-١٨٩١) الذي وضع تاريخًا ضخمًا تحت عنوان «تاريخ الأمة اليونانية منذ العهود القديمة إلى عصرنا». ومن دون أن يتنكر بطبيعة الحال لتراث العصر الكلاسيكي فقد ردّ الاعتبار إلى

الامبراطورية البيزنطية وألح على مقاومة اليونانيين للعثمانيين. وقد بنى فكرته عن الأمة اليونانية على استمرارية تاريخية، ثقافية وسياسية معًا، تجعل من اليونان أعرق أمة في التاريخ وتوكل إليهم «رسالة خالدة» تتمثل بالدفاع عن الحضارة في وجه «البرابرة» على مدى التاريخ القديم والحديث.

ولئن بنى باباريغوبولس تصوره للأمة اليونانية على أساس ثقافي، لا على أساس عرقي أو جغرافي، فقد ترك الباب مفتوحًا أمام نزعة توسعية مهمة. فاليونانيون أمة شتات، وهي توجد حيثما وجدوا، ولا سيما في البلقان وفي سواحل آسيا الصغرى. ولكن هذه التوسعية المتفائلة ما عتمت ان اصطدمت بحاجزين منيعين: تطور الحركة القومية في البلقان وفي تركيا نفسها. ففي البلقان، ورغم غلبة الانتماء إلى الكنيسة الارثوذكسية، تطورت نزعات قومية محلية بالاضافة إلى نزعة قومية سلافية عامة. وكذلك في تركيا حيث تطورت نزعة قومية طورانية أوصلت إلى حركة مصطفى كمال أتاتورك (عن مراجعة جورج طرابيشي، لكتاب جورج بريفيلاكيس، «الجغرافية السياسية لليونان»، بالفرنسية، بروكسيل ١٩٩٧؛ «الحياة»، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٧، ص١٤).

المملكة اليونانية

(١٨٣٢-١٩٧٢)

أسرة ويتلسباخ الالمانية، أوتون الأول: أوتون دو بافيار (بافاريا الالمانية) الاول، ابن الملك لويس الاول. كان لا زال قاصرًا عندما اتفق على تعيينه ملكًا على اليونان. وعند بلوغه سن الرشد، نقل العاصمة من نوبلي إلى اثينا (١ حزيران ١٨٣٥). في ١٨٤٢، أعلنت الحكومة عن عجزها عن دفع ديونها. فطلبت الدول الدائنة منها الاقتصاد في النفقات، خصوصًا في مجال القوات المسلحة اليونانية، وجرت محاولة انقلابية. وعاد العسكريون، في ١٤ ايلول ١٨٤٣، وأجبروا الملك أوتون الاول على تسليم السلطة لأندره ميتاكساس (زعيم الحزب الروسي)، وأصدر وعد بعقد جمعية تأسيسية. وفي ١٨ آذار ١٨٤٤، أصدرت الجمعية الوطنية الدستور، وكانت عقدت اجتماعها بحضور نواب يمثلون مناطق المملكة المستقلة وآخرين يمثلون المناطق التي كانت لا تزال خاضعة للاحتلال: تيسّاليا، إيبرا، ومقدونيا. وفي ١٨٤٦، تأسست «المدرسة الفرنسية» في أثينا (المدرسة الاميركية في ١٨٨٢، والانكليزية في ١٨٨٥). وفي ١٨٥٢، صدر قانون يجعل السلطة الدينية العليا في عهدة سينودوس يرأسه ميتروبوليت أثينا، وليس الملك. وأثناء حرب القرم (١٨٥٤) دعم اليونانيون، ملكًا وحكومة وشعبًا، الروس ضد الاتراك، وحاول الإقليمان، تيسّاليا وإيبريا، الانتفاضة؛ وفي ايار ١٨٥٤، نزل الانكليز والفرنسيون في بيري لإجبار الملك أوتون الاول على تسليم السلطة لـمافروكورداتو. وفي ١٠ تشرين الاول ١٨٦٢، ثارت حاميات نوبلي وأثينا العسكرية بناء على طلب الزعماء الثلاثة قسطنطين كاناريس وديميتريوس فولغاريس وفنيزلوس روفوس، وأسقط من يد الملك، وترك اليونان عائدًا إلى بافاريا، ولكنه رفض الاستقالة. فشكل المتمردون الثلاثة مجلس وصاية دعا إلى عقد جمعية وطنية جديدة.

أسرة أولدنبورغ الدانماركية، جورج الاول: اعتلى العرش اليوناني في ٣١ تشرين الاول ١٨٦٣، وهو ابن ملك الدانمارك كريستيان التاسع. وأبرز حدث خلال السنة الاولى من عهده كان عودة الجزر الايونية إلى اليونان، وإصدار دستور جديد نص على أن لقب الملك أصبح «ملك اليونانيين» وليس «ملك اليونان»، وعلى عدم جواز إقالة القضاة. وفي ايار ١٨٨١، تخلت تركيا لليونان عن تسّاليا وجزء من إيبريا، أي عن منطقة أرتا (١٣٤٠٠كلم^2، ونحو ٨٠٠ ألف نسمة). وبين ١٨٩٢ و١٩٠٣، جرت تنقيبات أثرية كبرى في دلفس (المنطقة الأثرية التي تحوي، في جملة ما تحوي، الأبولون). في ١٨٩٧، ساعدت اليونان ثورة جزيرة كريت، لكنها منيت بهزيمة أمام الاتراك، وتدخلت الدول الكبرى لانقاذها، وأصبحت كريت متمتعة باستقلال ذاتي (عن الاتراك). في ٢٦ شباط ١٨٩٨، فشلت محاولة لاغتيال الملك جورج الاول. في ١٩٠٠، جرت تنقيبات أثرية في كنوسوس (في كريت)، وأعلن عالم الآثار الانكليزي آرثر جون إيفنس عن اكتشاف قبر أغميمنون. وفي ١٩١٢-١٩١٣، اندلعت حروب البلقان ضد تركيا، ووقعت معاهدة بوخارست (١٠ آب ١٩١٣)، ونالت اليونان الجزر الشمالية الشرقية في بحر إيجه وجزيرة كريت والجزء الأكبر من مقدونيا وإيبريا. وفي ١٨ آذار ١٩١٣، اغتيل جورج الاول بعد

حكم استمر نحو ٥٠ سنة وتميز بتجربة تحديثية حيث يعتبره المؤرخون باني اليونان الحديثة لما بذله لبناء دولة تقوم على أساس الحكم الملكي الدستوري.

الملك قسطنطين الاول: في اليوم نفسه (١٨ آذار ١٩١٣) نودي بابنه قسطنطين الاول ملكًا على اليونان. عارض سياسة رئيس حكومته فنيزيلوس إزاء الحرب العالمية الاولى، وناهض دول الوفاق الثلاثي (إنكلترا، فرنسا، روسيا) محاولًا بذلك جعل اليونان بلادًا محايدة في الحرب، وذلك رغم الضغوطات الهائلة التي مارسها عليه الانكليز والفرنسيون. وبعد إنزال القوات الفرنسية في سالونياكا، واجه تمرد حكومة فنيزيلوس الجديدة عليه التي تشكلت بدعم الحلفاء في تشرين الاول ١٩١٦. وانقسمت البلاد بين موال ومعارض للملك، وانتهى الأمر في حزيران ١٩١٧ عندما استلم الملك إنذارًا أجبره على الاستقالة لمصلحة ابنه الاسكندر الاول، ولجأ هو وابنه الأكبر جورج إلى سويسرا.

لم يمارس الاسكندر صلاحياته، وبقي سجين قصره. وأعلن فنيزيلوس في ٢٨ حزيران ١٩١٧ الحرب على ألمانيا. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩، عقدت معاهدة نويلي، وحصلت اليونان بموجبها على تراقيا الغربية من بلغاريا (الساحل الإيجي الواقع بين نهر نستوس ونهر إفروس). وفي ٢٧ حزيران ١٩٢٠، انسحبت وحدات الحلفاء من أثينا وتسّاليا والمواقع التي كانت قد احتلتها باستثناء مواقعها في تسالونيكا. وفي ١٢ آب ١٩٢٠، وقعت معاهدة سيفر، حيث تخلت تركيا لليونان عن تراقيا الغربية وجزر إمبروس وتنيدوس، وعن إدارة منطقة سميرنا ١٧٥٠٠ كلم^{2}، وكانت اليونان احتلتها في ١٩١٩، واتفق على إجراء استفتاء فيها بعد خمسة أعوام حول انضمامها إلى اليونان)، وأما إيبيريا الشمالية (وكانت اليونان قد احتلتها منذ ١٩١٢) فقد أعادتها اليونان إلى ألبانيا كمقاطعة متمتعة بنظام استقلال داخلي.

وبعد وفاة الملك اسكندر الاول، والهزيمة التي مني بها فنيزيلوس في انتخابات تشرين الاول ١٩٢٠، جرى استفتاء حول إعادة الملك قسطنطين الاول إلى عرشه، فنال ٩٩٪ من المقترعين. وعاد في ١٩ كانون الاول ١٩٢٠.

وخلال ١٩٢١–١٩٢٢، كانت الحرب اليونانية–التركية، أو الحرب «النكسة الكبرى» كما يسمّيها اليونانيون. إذ مُنيت القوات اليونانية التي كانت تسعى إلى «تحرير» آسيا الصغرى الساحلية بهزيمة ساحقة أمام قوات مصطفى كمال، واضطرت المملكة اليونانية إلى توقيع معاهدة لوزان التي تخلت اليونان بموجبها عن مطالبها بمدينة إزمير وبولاية تراقيا، وقبلت باجراء «مقايضات» سكانية هي الأكبر في نوعها إلى ذلك الحين في التاريخ. فقد ترك مليون ونصف مليون يوناني مدنهم وممتلكاتهم في تركيا ونزحوا إلى البر اليوناني مقابل نزوح نصف مليون تركي إلى آسيا الصغرى.

وإزاء هذه الهزيمة، والانقلاب الذي قام به الجنرال بلاستيراس (راجع با زعماء)، اضطر الملك قسطنطين إلى التنحي عن العرش (١٩٢٢) لمصلحة إبنه الأكبر جورج الثاني.

الملك جورج الثاني (عهده من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٧): اعتلى العرش في ٢٨ ايلول ١٩٢٢، وتحمل منذ اليوم الأول وزر الهزائم (راجع أعلاه)، وخصوصًا نتائج معاهدة لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣).

في ١٦ كانون الاول ١٩٢٣، جرت انتخابات عامة فاز بها أنصار فنيزيلوس، فاضطر الملك إلى مغادرة اليونان في ٢٥ آذار ١٩٢٤ بعد أن عيّن كوندوريوتيس وصيًا على العرش.

من آذار ١٩٢٤ إلى تشرين الاول ١٩٣٥، تناوب على رئاسة اليونان ثلاثة: الأميرال بول كوندوريوتيس (وكان قد أعلن نفسه رئيسًا متخليًا عن وصاية العرش)، تيودوروس بنغالوس واسكندر زيميس. وفي عهد الأخير، أي في ١٠ آذار ١٩٣٣، جرت انتخابات عامة، حققت فوزًا كبيرًا للمطالبين بعودة الملك، خصوصًا في مقدونيا اليونانية. وفي ١ آذار ١٩٣٥، قام أنصار فنيزيلوس بتمرد في تسّالونيكا سحقته قوات السلطة. وفي حزيران ١٩٣٥، جرت انتخابات عامة جديدة أسفرت عن فوز الملكيين في عموم البلاد. وفي تشرين الاول من السنة نفسها أعادت الجمعية الوطنية العمل بالنظام الملكي على أساس الدستور الصادر في العام ١٩١١، وعيّنت جورج خونديليس وصيًا على العرش ريثما يعود الملك جورج الثاني. وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، جرى استفتاء أسفر عن قبول ٩٥٪ من المقترعين بالنظام الملكي.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٥، وصل الملك جورج الثاني إلى أثينا. ولكن سرعان ما عاد يعيش أزمات سياسية



الملك جورج الاول



الملك قسطنطين الثاني

متلاحقة وأوقات عصيبة. فما إن أصدر قرارًا بحل البرلمان (٤ آب ١٩٣٦) لإجراء انتخابات جديدة، حتى انبرى الجنرال إيوانيس متكساس. في اليوم التالي، وأعلن نفسه حاكمًا مطلق الصلاحيات، ثم أعلن نفسه في ١٩٣٨ رئيسًا للوزراء مدى الحياة. وقد حظي بدعم الانكليز لسياسته. وقام في ١٩٣٩-١٩٤٠ (في السنة الاولى من الحرب العالمية الثانية) ببناء خط حصين على الحدود مع بلغاريا، وتمكن، في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٠، من صد الهجوم الايطالي على اليونان، ومات في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١.

وتولى بعده ألكسندروس كوريزيس رئاسة الوزراء. وفي ٦ نيسان ١٩٤١، هاجم الألمان اليونان، واحتلوا أكثر أراضيها، وانتحر كوريزيس بعد ذلك بأقل من اسبوعين، وغادرت القوات الانكليزية مواقعها من البلاد لعجزها عن فتح جبهات مع الألمان داخل البلاد. وبعد استسلام الجيش اليوناني في إيبريا من دون إعلام الحكومة المركزية (٢٤ نيسان ١٩٤١)، أعلن الملك جورج الخامس نقل مقر حكومته إلى جزيرة كريت. وفي ٢٧ نيسان ١٩٤١، دخل الالمان العاصمة أثينا، وبعد أقل من شهر قاموا بغزو كريت، فغادرت الحكومة كريت وقصدت القاهرة، ثم لندن (ابتداء من ٢٠ ايلول ١٩٤١).

لم يستسلم اليونانيون للالمان، بل أصلوهم مقاومة عنيفة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤: خسائر هائلة بالأرواح (مجاعة، مقاومة)، فوصل عدد القتلى إلى ٥٢٠ ألفًا. وكانت أبرز منظمات المقاومة: الجيش الشعبي للتحرير الوطني، الجيش الوطني الديمقراطي اليوناني، حركة التحرير الوطني والاجتماعي، ومنظمات أخرى أقل شأنًا. وكانت تبرز أحيانًا بعض المناوشات بين أكبر هذه المنظمات بسبب الخلافات على مناطق كان يتم تحريرها من الالمان.

في ١٤ نيسان ١٩٤٤، عين سوفوكل فنيزيلوس رئيسًا للوزراء وخلفه بعد أسبوعين جيورجيوس باباندريو. وفي خريف ١٩٤٤، كانت جبهة التحرير الوطني، التي شكلها وقادها الحزب الشيوعي اليوناني (نحو مليون و٥٠٠ ألف عضو)، قد توصلت إلى فرض سيطرتها على أكثر مناطق البلاد. ومع ذلك، فقد جاء اتفاق ستالين-تشرشل، في تشرين الاول ١٩٤٤، ليعترف بهيمنة الانكليز على ٩٠٪ من اليونان. وانهزم الألمان وانسحبوا من أثينا، ودخلها عشرة آلاف جندي بريطاني، واتفق الانكليز وحكومة باباندريو على نزع سلاح ٧٠ ألف مقاتل يوناني وحل القوات المسلحة التابعة للدولة. ورفضت جبهة التحرير الوطني نزع سلاحها، وانتشر مسلحوها في أثينا (مطلع كانون الاول ١٩٤٤)، وتمكنت القوات الانكليزية من طردهم في أواخر الشهر نفسه، وكانوا قد أعدموا عددًا كبيرًا من أعدائهم من أبناء العاصمة واصطحبوا معهم خمسة آلاف رهينة.

في آخر يوم من العام ١٩٤٤، عُين المونسنيور دمسكينوس (١٨٩١-١٩٤٩) وصيًا على العرش؛ وغادرت منظمة الجيش الشعبي للتحرير الوطني أثينا، وفي ١٢ شباط ١٩٤٥، قبل الشيوعيون حل جبهة التحرير الوطني، لكن نحو ١٠ آلاف عنصر منها حافظوا على سلاحهم وانتقلوا إلى العمل السري، في وقت كانت الحرب الأهلية مستمرة، وحصدت إلى حينه نحو ١٥٠ ألف قتيل.

في ١ أيلول ١٩٤٦، أعيد الملك جورج الثاني إلى عرشه، وعاد إلى البلاد في ٢٧ ايلول، بعد استفتاء نال فيه ٧٠٪ من الاصوات.

ولم يصفُ الجو هذه المرة ايضًا للملك. ففي ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٦، أعلن الجنرال ماركوس فافياديس (١٩٠٦-١٩٩٢) مؤسس وقائد «الجيش الديمقراطي» تمرده، ورأس «الحكومة الديمقراطية الموقتة»، التي عُرفت بـ«حكومة الجبال». لكنه اضطر، في آب ١٩٤٨، إلى اللجوء إلى ألبانيا (وبعد هزيمة الشيوعيين، ذهب إلى موسكو، وهناك اتُهم بانتهاجه خطًا قريبًا من نهج الزعيم اليوغوسلافي تيتو، وطُرد من الحزب الشيوعي، وأعيدت له أهليته وعضويته في آذار ١٩٥٦، ثم أعيد طرده من جديد في ١٩٦١، واشتغل عاملًا في صناعة الساعات في جبال الأورال. وفي ١٩٨٣، عاد إلى اليونان، ونجح في انتخابات ١٩٨٥ و١٩٩٠ كنائب عن الباسوك).

في ١٠ شباط ١٩٤٧، عقدت معاهدة باريس، أعادت ايطاليا بموجبها لليونان الدوديكانيز. وكانت اليونان الدولة الاوروبية الوحيدة التي اقترعت في الأمم المتحدة ضد قيام دولة اسرائيل.

في ١ نيسان ١٩٤٧، توفي الملك جورج الثاني.

الملك بول الأول (عهده من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٤): هو ابن الملك جورج الثاني (ولد في ١٩٠١ وتوفي في ١٩٦٤). بعد سنتين ونيف من اعتلائه العرش، انتهت الحرب الأهلية (أواخر نيسان ١٩٤٩)، التي كان طرفاها الأساسيان: الشيوعيون واليمينيون (الملكيون وسواهم)، بهزيمة كبرى لحقت بالشيوعيين في الجبال (وحظُر الحزب، واستمر اعضاؤه موضوع ملاحقة مستمرة حتى العام ١٩٧٤، بعيد إعلان الجمهورية).

في ١٩٥٢، قُبلت عضوية اليونان في الحلف الاطلسي. وفي ١٠ تشرين الاول ١٩٥٢، عين المارشال اسكندر باباغوس رئيسًا للوزراء. وفي ٥ تشرين الاول ١٩٥٥ توفي باباغوس، فخلفه قسطنطين كرمنليس.

في ١١ شباط ١٩٥٩، عقد اتفاق زوريخ بين اليونان وتركيا حول جزيرة قبرص (راجع «قبرص» في هذه الموسوعة)، استتبع، بعد اسبوع، باتفاقات لندن بين بريطانيا وتركيا حول قبرص.

في أيار ١٩٦٣، اغتيل نائب اليسار غريغوريوس لمبراكيس (مولود ١٩١٣)، وتبين أن الشرطة متورطة في الاغتيال، وبعد نحو اسبوعين، قدّم كرمنليس استقالته (وغادر إلى باريس حيث أقام حتى تموز ١٩٧٤). وفي تشرين الثاني ١٩٦٣، شكل جيورجيوس باباندريو حكومة جديدة.

الملك قسطنطين الثاني (عهده من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٢): اعتلى العرش في ٦ آذار ١٩٦٤ على أثر وفاة والده الملك بول الاول.

تنامي الحزب الشيوعي (على الرغم من حظره) واليسار عمومًا بدأ يضغط بقوة على الحياة السياسية في البلاد. ومع هذا التنامي كثُر حديث الفساد، ووُضعت السلطة تحت مجهر المراقبة. وفي ١٥ تموز ١٩٦٥، استقال رئيس الوزراء باباندريو، وعاشت البلاد أجواء أزمة حكومية إلى أن تمكن ستيفانوس ستيفانوبولس من تشكيل حكومة جديدة في ١٦ ايلول ١٩٦٥. وعرف العام ١٩٦٧، تشكيل حكومتين. وفي ١٤ نيسان ١٩٦٧، حُلّ البرلمان، وبرز واضحًا الخوف، خصوصًا في أوساط الجيش، من فوز ساحق يحققه اليسار إن جرت انتخابات جديدة. وبعد أسبوع واحد من حلّ البرلمان، كان الانقلاب العسكري اليميني.

انقلاب عسكري يميني (٢١ نيسان ١٩٦٧): في صبيحة ذاك اليوم، أفاق اليونانيون على الاذاعة تبث لهم خبر أن الجيش أحبط انقلابًا شيوعيًا. ثم سرعان ما تبين لهم (في اليوم نفسه) أنه لم يكن هناك من «انقلاب فاشل» شيوعي أو يساري، بل كان الخبر ذريعة أتاح لعدد من الكولونيلات اليمنيين الانتشار في شوارع وأحياء أثينا، واعتقال المئات من الشخصيات السياسية، اليسارية واليمينية المعتدلة، ونفيهم إلى الجزر اليونانية البعيدة عن العاصمة، ومن بينهم رئيس الحكومة آنذاك كاتيلوبولوس، والزعيم الاشتراكي جيورجيوس

باباندريو وابنه الزعيم الاشتراكي بدوره أندرياس باباندريو.

كان الكولونيل بابادوبولوس كبير هؤلاء الكولونيلات، وقد نال شهرة كبيرة في مرحلة تالية، وهو عرف في الاوساط العسكرية بنزعته القومية المتشددة، وباتجاهه نحو عدالة اجتماعية تعتمد على المنطلقات القومية الاجتماعية القريبة جدًا من اتجاه زعيم الارجنتين وقتذاك بيرون، وبعدائه الشديد للشيوعية والاشتراكية واعتباره أن اليونان باتت «موضوعة تحت الثقافة الشيوعية».

وكان بابادوبولوس قد بدأ تحركه قبل نحو عامين من انقلابه، حين تمكن من أن يضم إلى أفكاره الكولونيل ماكاريزوس مسؤول المخابرات العسكرية الذي سيصبح الرجل الثاني في «نظام الانقلاب». أما الرجل الثالث فكان الجنرال باتاكوس الذي تمكن من وجوده على رأس مدرسة المدرعات من أن يكون العنصر الاساسي الفاعل في الانقلاب.

وفور قيام الحركة الانقلابية رأى الملك قسطنطين نفسه مضطرًا إلى الخضوع لمشيئة الانقلابيين، فعين الحقوقي اليميني كولياس رئيسًا للحكومة. فقام هذا باعتقال نحو ستة آلاف شخص في غضون ايام قليلة من الانقلاب.

وفي البداية، بقي الحلف الاطلسي (واليونان عضو فيه) على الحياد، وإن تكن بعض دوله قد أبدت تحفظات على الانقلابيين. ولما حاول الملك قسطنطين فرض حكومة ديمقراطية أفشلها الانقلابيون ونفوا الملك (اختار روما للإقامة فيها) واستفردوا بالحكم.

الجمهورية اليونانية (١٩٧٣)

دستور جديد وإعلان الجمهورية: في ٢٩ ايلول ١٩٦٨، أجرى العسكريون استفتاء حول دستور جديد، فنال ٩١,٨٧٪ من الأصوات. وفي ١٢ كانون الاول ١٩٦٩، تخلت اليونان عن عضويتها في المجلس الاوروبي مستبقة طردها منه، إذ كان الاوروبيون يزيدون من معارضتهم يومًا بعد يوم للحكم العسكري في اليونان الذي أخذ يستشعر خطورة عزلته الاوروبية، ويقدم على بعض الخطوات الانفراجية مثل إطلاقه سراح المئات من المعتقلين السياسيين (في ربيع ١٩٧١، بقي ٤٥٠ معتقلًا سياسيًا في سجونهم)، وفي ١ كانون الثاني ١٩٧٢، ألغى القانون العرفي باستثناء أثينا وبيري وسالونيكا. وفي ٢١ آذار ١٩٧٢، أعلن الجنرال جورج بابادوبولوس نفسه وصيًا على العرش. وما لبث هذا المنصب أن أزيل مع إعلان قيام الجمهورية في اليوم الاول من العام ١٩٧٣. وبعد نحو ثلاثة أسابيع بدأت اضطرابات طلابية استمرت إلى ربيع ذاك العام (١٩٧٣). وفي حزيران، أعلن الجنرال بابادوبولوس نفسه رئيسًا للجمهورية، ثم أجرى استفتاءً على رئاسته في أواخر تموز حيث نال ٧٨,٤٪ من الاصوات. وفي ١٠ آب ١٩٧٣، أصدر عفوًا عامًا، وقرارًا بإلغاء القانون العرفي. ثم عين مدنيًا، هو سبيروس ماركيزينس، رئيسًا للحكومة.

انتفاضة طلابية تؤدي إلى نهاية حكم الكولونيلات:
إذا كانت النهاية الفعلية للحكم العسكري قد حلّت يوم ٢٣ تموز ١٩٧٣ بتسليم الجنرال فايدون جيسيكيس Phacdon Ghizikis (مولود ١٩١٧) الحكم إلى المدنيين وإلغائه دستور ١٩٦٨، ما استدعى عودة قسطنطين كرمنليس من منفاه الباريسي (٢٤ تموز ١٩٧٤) لتولي رئاسة أول حكومة ديمقراطية مدنية منذ أكثر من سبع سنوات، فإن تلك النهاية كانت قد بدأت قبل ذلك، وبالتحديد يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٧٣، المصادف حلول الذكرى الخامسة لرحيل الزعيم الاشتراكي جورج باباندريو (والد أندرياس الذي سيلعب دورًا سياسيًا أساسيًا). ففي ذاك اليوم قام عشرات الآلاف من الطلاب والعمال بالتظاهر الاستفزازي والصاخب في محيط مدرسة البوليتكنيك معقل حركة التمرد؛ حيث كان الطلاب قد أقاموا محطة بث إذاعي سرية راحت تنادي بإسقاط حكم الكولونيلات. وسرعان ما عمّ تحرك الطلاب العاصمة أثينا والعديد من المدن والمناطق، فبدأ وكأن الطلاب قد سيطروا، طوال أيام تالية، على الشارع. وفي ١٦ من الشهر نفسه تدخل الجيش وسقط عشرات القتلى في صفوف المتظاهرين، خصوصًا في محيط مدرسة البوليتكنيك. وعاد الحكم العسكري وأعلن حالة الطوارئ، الأمر الذي شقّ صفوف قيادة الجيش حيث بدأ بعض قادته يندون علنًا بممارسات بابادوبولوس ويتهمونه بخيانة أهداف انقلاب ١٩٦٧، وقاموا بانقلاب مفاجئ أطاح بابادوبولوس وجاء بالجنرال جيسيكيس الذي نقل، بعد ثمانية أشهر، الحكم إلى المدنيين. وبدأ معهم حكم

ديمقراطي سمح بعودة الكثير من الشخصيات اليسارية، بينهم الفنانة ميلينا ميركوري والموسيقي ميكيس ثيودوراكيس اللذان جعل الطلاب من أعمالهما رموزًا لتحركهم النضالي.

أبرز أحداث ١٩٧٤–١٩٧٩: في ١٥ تموز ١٩٧٤، وقع انقلاب في قبرص بتحريض من الجنرالات اليونان بعد التدخل التركي في القسم التركي من الجزيرة، وتوترت العلاقات اليونانية–التركية. وبعد أسبوع، استقال جيسيكيس، واستلم المدنيون السلطة برئاسة كرمنليس، وصدر قانون عفو عام، وجرى اتفاق موقت مع تركيا حول المسألة القبرصية. و١ آب ١٩٧٤، أعيد العمل بدستور ١٩٥٢ بعد تعديله بحذف المادة المتعلقة بالملك وأسرته. وفي ١٥ آب، انسحبت اليونان من عضوية الاطلسي، وبعد أسبوع، سُمح بالعمل للاحزاب كافة بما فيها تلك التي كانت محظورة منذ ١٩٤٨. وفي ٢٣ تشرين الاول ١٩٧٤، اعتُقل بابادوبولوس ونُفي إلى الخارج. وفي ١٧ تشرين الثاني، جرت انتخابات عامة، أبرز المنتصرين فيها كان رئيس الحكومة كرمنليس. وفي ٨ كانون الاول (١٩٧٤)، انتخب ميشال ستاسينوبولوس (مولود ١٩٠٥) رئيسًا للجمهورية، فأجرى استفتاء على الجمهورية (٦٨,٢٪ مقابل ٣١,٢٪ للملكية)، وعادت اليونان وانضمت إلى المجلس الاوروبي. وفي ٢٤ شباط ١٩٧٥، أُعلن عن فشل محاولة إنقلابية عسكرية.

وفي ١٩ حزيران ١٩٧٥، انتخب قسطنطين تساتوس (١٨٩٩–١٩٨٧) رئيسًا للجمهورية. وفي ٢٣ آب ١٩٧٥، حُكم على بابادوبولوس، باتاكوس وماكاريسوس بالاعدام (خُفف الحكم إلى السجن المؤبد، ثم أعفي عنهم). وفي ١٩٧٨، طلب ٤٠ ألف لاجئ سياسي (من مجموع ٦٠ ألفًا كانوا غادروا البلاد منذ العام ١٩٤٥) السماح لهم بالعودة إلى البلاد. وفي ١٠ آذار ١٩٧٨، التقى كرمنليس مع الزعيم التركي بولنت أجاويد في مونرو. وفي ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٨، جرت انتخابات بلدية في العاصمة، التي شهدت في الشهر الأخير من ١٩٧٨ انفجار أكثر من ٥٠ عبوة ناسفة، ٢٩ منها أعلن اليمين المتطرف مسؤوليته عنها. وفي ٢٨ أيار ١٩٧٩، وقعت اليونان معاهدة انضمامها إلى السوق الاوروبية المشتركة. وفي ايلول، أقامت علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان.

كرمنليس، قسطنطين Caramanlis, C. (**١٩٠٧–١٩٩٨**) **وأندرياس باباندريو**: في ٥ أيار ١٩٨٠، انتخب رئيسًا للجمهورية، وذلك في الدورة الثالثة وبغالبية ١٨٣ صوتًا من أصوات النواب (٣٠٠). فأعاد بلاده، في تشرين الاول، إلى الحلف الأطلسي، وفي اليوم الاول من ١٩٨١، بدأت العضوية الفعلية لليونان في السوق الاوروبية المشتركة. وفي ٢١ تشرين الاول ١٩٨١، عيّن أندرياس باباندريو (١٩١٩–١٩٩٦)، ابن جورج باباندريو، رئيسًا للوزراء. وأندرياس كان يشغل منصب حاكم جزر بحر إيجه. وكان تروتسكيًا قبيل الحرب العالمية الثانية، وهاجر إلى الولايات المتحدة الاميركية. وفي ١٩٣٩، اعتقل وعُذّب حتى اضطر إلى البوح ببعض الاسماء. وفي ١٩٤٤، نال الجنسية الاميركية وخدم سنتين في القوات البحرية الاميركية. وبعد انتهاء الحرب، علّم في عدد من الجامعات الاميركية، وشغل منصب عميد جامعة كاليفورنيا. وفي ١٩٦٠، عاد إلى اليونان وانتخب نائبًا، وفي ١٩٦٤ تخلّى عن جنسيته الاميركية، وأعيد انتخابه نائبًا، ثم شغل منصب وزير منتدب في وزارة والده جورج، وما لبث أن اتُهم بالفساد، وبعد ستة أشهر أصبح معاون وزير التعاون الاقتصادي. وبعد الانقلاب العسكري في ١٩٦٧، لجأ أندرياس إلى السويد، ثم إلى كندا (١٩٧٤) حيث أسس «الحركة الاشتراكية لعموم البلاد الهيللينية» (باسوك).

بين ١٧ و٢٤ تشرين الاول ١٩٨٢، جرت انتخابات بلدية أسفرت عن فوز ساحق لـ«الباسوك» الذي يتزعمه رئيس الوزراء أندرياس باباندريو. وفي ١٥ تموز ١٩٨٣، اتفقت اليونان والولايات المتحدة الاميركية على مستقبل القواعد الاميركية الاربع (٣٥٠٠ جندي أميركي) في كريت وأتيكا. وفي ٨ آذار ١٩٨٥، عارضت الباسوك إعادة انتخاب زعيمها أندرياس كرمنليس، فاستقال في ١٠ آذار ١٩٨٥.

ساردزيتاكيس، خريستوس Sardzetakis, Kh. (**١٩٢٩–**): في ٢٩ آذار ١٩٨٥، انتخب رئيسًا للجمهورية بغالبية ١٨٠ نائبًا. وكان قاضيًا سابقًا. ولم يمض أسبوع حتى اندلعت التظاهرات في أثينا منددة بالانتخاب «الرئاسي غير الشرعي». وفي ٢ تموز ١٩٨٥، جرت انتخابات تشريعية أسفرت عن فوز حركة «الباسوك». واهتز الوضع الأمني، وجرت عدة حوادث قتل واغتيال.

في آذار ١٩٨٧، توترت العلاقات مع تركيا بسبب دخول سفينة بحث علمي المياه الاقليمية اليونانية. وكان صيف ١٩٨٧ حارًا جدًا على الصعيد الأمني (نحو ١٢٠٠ قتيل). وفي أواخر آب ١٩٨٧، أعلن رسميًا عن انتهاء حال الحرب مع ألبانيا (أعلنت الحرب في ١٩٤٠). وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٨٧، اتفقت الحكومة والكنيسة على نقل ١٥٠ ألف هكتار من الاراضي التابعة للكنيسة إلى الدولة.

في ١٩٨٨، التقى رئيس الوزراء أندرياس باباندريو نظيره التركي تورغوت أوزال، الذي عاد وزار اليونان في أول زيارة رسمية لرئيس وزراء تركي لليونان منذ ٣٦ سنة.

في ١٩٨٩، اغتالت المنظمة الثورية «أول أيار» أحد القضاة (كانون الثاني)، واستهدفت عدة حوادث تفجير البنك المركزي، وسارت مظاهرة من مليون شخص في أثينا (آذار). وفي حزيران، جرت انتخابات اوروبية وتشريعية أسفرت عن فوز حزب «الديمقراطية الجديدة» من دون أن يحصل على الأكثرية المطلقة. ومع دخول رئيس الوزراء، باباندريو، المستشفى للمعالجة، عين تزانيس تزانيتاكيس (من الديمقراطية الجديدة) رئيسًا للوزراء لمرحلة انتقالية متحالفًا مع تجمع اليسار والحزب التقدمي. وشكلت الحكومة لجنة تحقيق بفضيحة مالية طالت باباندريو (شراء طائرات فرنسية)، وقرر البرلمان، في ٢٨ ايلول، وبأغلبية ١٦٦ صوتًا، إحالة باباندريو على محكمة خاصة. وعين يانيس غريفاس رئيسًا لحكومة مهمتها الرئيسية الاشراف على الانتخابات التشريعية التي جرت في ٥ تشرين الثاني، وأسفرت عن فوز حزب «الديمقراطية الجديدة» الذي ظل بحاجة إلى ثلاثة مقاعد فقط حتى تكون له الأغلبية المطلقة. وفي تشرين الثاني، شكل كزينوفون زولوتاس حكومة اتحاد وطني.

وفي ١٩٩٠، في كانون الثاني، تظاهر مسلمو تراقيا ضد صدور حكم قضائي بسجن النائب السابق أحمد صادق ١٨ شهرًا (راجع باب زعماء). وجرت دورات ثلاث لانتخاب رئيس للجمهورية من دون أن يحصل أحد من المرشحين على الغالبية المطلوبة. فحل البرلمان، وجرت انتخابات تشريعية جديدة، أسفرت مرة أخرى، عن فوز «الديمقراطية الجديدة»، وعين قسطنطين ميتسوتاكيس رئيسًا للوزراء.

قسطنطين كرمنليس رئيسًا للجمهورية مرة ثانية: في ٤ ايار ١٩٩٠، انتخب قسطنطين كرمنليس رئيسًا للجمهورية للمرة الثانية، وبادر بعد أقل من ثلاثة اسابيع إلى الاعتراف باسرائيل (لم تعترف اليونان بها منذ الاعلان عن إقامتها في ١٩٤٨). وفي ١٤ و٢١ تشرين الأول، جرت انتخابات بلدية، وكانت مفاجأتها الكبرى سقوط مرشحة الباسوك ميلينا ميركوري (١٩٢٥–١٩٩٤) في بلدية أثينا. وفي أواخر العام (١٩٩٠)، أعلن الرئيس الوزراء ميتسوتاكيس اطلاق سراح قادة الفريق العسكري السبعة الذين حكموا بين ١٩٦٧ و١٩٧٤، الأمر الذي أثار امتعاض الرأي العام، فعاد ميتوتاكيس عن قراره.

في ١١ آذار ١٩٩١، بدأت محاكمة أندرياس باباندريو المتهم بالرشوى والفساد في «قضية كوسكوتاس» (وجرت تبرئته من التهمة في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٢).

في ٣١ تموز ١٩٩٢، صدق البرلمان معاهدة ماستريخت (الاتحاد الاوروبي). وفي آب وايلول، اندلعت إضرابات عامة في كامل البلاد احتجاجًا على مشاريع اصلاحية تقدمت بها الحكومة. وفي ١٠ كانون الاول، سار نحو مليون متظاهر في أثينا ضد اعتراف المجتمع الدولي بجمهورية مقدونيا (راجع «مقدونيا»، ج١٩).

في ٩ آب ١٩٩٣، زار الملك السابق قسطنطين، وأفراد أسرته، اليونان وامتدت إقامته أسبوعين كاملين قبل أن يعود إلى لندن، وذلك للمرة الاولى منذ ١٩٨١، وفحوى ما صرّح به أن للشعب اليوناني أن يقرّر عودته وتعديل الدستور أو الاحتفاظ بالنصوص الدستورية المعمول بها منذ العام ١٩٧٤ (في ١٣ نيسان ١٩٩٤، صدر قانون يحرم الملك قسطنطين، وعائلته، من الجنسية اليونانية ويصادر ممتلكاته في اليونان).

أندرياس باباندريو رئيسًا للوزراء مرة جديدة: في تشرين الاول ١٩٩٣، حقق أندرياس باباندريو زعيم الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (باسوك) انتصارًا فاق التوقعات على المحافظين الذين يقودهم رئيس الوزراء ميتسوتاكيس زعيم حزب «الديمقراطية الجديدة»، فحصل على ١٧١ مقعدًا في البرلمان (٣٠٠ مقعد) أمام ١١٠ مقاعد حصل عليها المحافظون، وجاء في المرتبة الثالثة حزب «الربيع السياسي» بزعامة انطونيوس ساماراس، يليه الحزب الشيوعي اليوناني.

وكان باباندريو قاد حملته الانتخابية على قاعدة اتهام ميتسوتاكيس بإلحاق ضرر كبير بالاوضاع الاجتماعية

والاقتصادية للبلاد في سياسة التقشف والخصخصة التي اتبعها. كما أعلن، بعد فوزه، انه يرفض «الثأر» من ميتسوتاكيس في إشارة إلى أحداث نهاية الثمانينات، عندما خسرت «باسوك» الانتخابات بعد فترة في السلطة استمرت منذ ١٩٨١، ولاحقت حكومة المحافظين باباندريو وكبار أعوانه بتهم الفساد، وبُرِّئ باباندريو لاحقًا من التهم فيما واجه ميتسوتاكيس في نهاية عهده تهمًا مماثلة.

وفي ١٣ تشرين الاول ١٩٩٣، شكل باباندريو حكومته الجديدة من ٤٤ وزيرًا. وعقدت الحكومة اجتماعها الاول مباشرة بعد تأدية القسم، وكان الاعلان الاول فيه العزم على إلغاء التشريع الخاص ببيع حصة الدولة من هيئة الاتصالات اللاسلكية، وكذلك إلغاء تشريع تحويل مواصلات العاصمة أثينا إلى القطاع الخاص. ومن وجوه الحكومة لاشتراكية المعروفة دوليًا النجمة السينمائية ميلينا ميركوري التي عادت وزيرة للثقافة، وهو المنصب الذي شغلته طيلة فترة الاشتراكيين السابقة في السلطة.

علاقات اليونان الاقليمية في عهد حكومة أندرياس باباندريو الاشتراكية (تشرين الاول ١٩٩٣-كانون الثاني ١٩٩٦): اضطربت هذه العلاقات، حتى أن تطوراتها شكلت أخطر ما مرّ به البلقان من أحداث، بعد الأزمة البوسنية. ذلك أن هذه التطورات بلغت درجة شديدة من السخونة وفتحت باب الخيارات العسكرية على مصراعيه، خصوصًا بين أثينا من جهة، وأنقرة (تركيا) وسكوبيا (مقدونيا) وتيرانا (ألبانيا) من جهة أخرى.

فالاشتراكيون (الباسوك)، منذ عودتهم إلى الحكم في خريف ١٩٩٣، اعتمدوا سياسة المجابهة الساخنة والتهديد باللجوء إلى القوة تجاه مقدونيا، وأغلقوا الحدود معها، ما يعني حرمانها من نافذتها البحرية الوحيدة في ميناء تسالونيكا (راجع «مقدونيا»، ج١٩).

ومع ألبانيا، الشبيهة بمقدونيا من حيث حجمها الصغير نسبيًا والفقر والضعف وكثرة الازمات، أغلقت أثينا حدودها معها ايضًا، وطردت ألوف اللاجئين والعمال الألبان في اليونان إلى بلادهم... وذلك بالتواطؤ مع حكومة بلغراد (صربيا).

كذلك، صعّدت أثينا خلافاتها القديمة مع تركيا، حول اقتسام المياه في بحر إيجه، خصوصًا في ايلول ١٩٩٤، دافعة بها إلى حافة الهاوية العسكرية عندما قررت من جانب واحد توسيع نطاق مياهها الاقليمية. ورفضت إجراء أي مباحثات دبلوماسية مع أنقرة (راجع «إيجه، جزر»، ج٤، و«تركيا»، ج٦).

وقد لوحظ أن سياسة الاشتراكيين اليونانيين (باسوك) هذه اختلفت تمامًا عن سياستهم في الثمانينات. ففي ذلك الوقت كان أندرياس باباندريو يقود المبادرة تلو الأخرى لتخفيف التوترات بين دول المنطقة، ويطرح الفكرة بعد الفكرة لنسيان الماضي والاقرار بالحدود القائمة وتجاوز المشاكل الناتجة عن الاقليات واعتبارها جسور تعاون لا بؤر نزاعات. وباباندريو نفسه هو صاحب المشروع الكبير، في الثمانينات، لتأسيس سوق مشتركة بين دول المنطقة، ونزع الاسلحة غير التقليدية، وهو صاحب الدبلوماسية الهادئة الساعية لتسوية المشاكل القديمة، لا سيما مع تركيا. فما الذي تغير؟.

لا شك أن الحرب البوسنية كانت عاملًا أساسيًا في تغير سياسة الاشتراكيين اليونانيين، من حيث أن هذه الحرب أعادت الخيارات العسكرية القديمة لدول المنطقة تحقيقًا لمطالبها. فلليونان مطالب في مقدونيا، مثلها مثل صربيا، وخاضت حربًا إلى جانب صربيا في ١٩١٢ لاقتسام أراضي مقدونيا وضمتا أجزاء واسعة، منها مدينة تسالونيكا التي باتت ثاني كبرى مدن اليونان حاليًا. والدولتان، اليونان وصربيا، باتتا تشتركان في الاحساس بأخطر من قيام دولة مقدونيا قد تصبح قادرة على المطالبة باراضيها في اليونان وصربيا. كما أن الدولتين (اليونان وصربيا) تحالفتا عسكريًا في ١٩١٣ وشنتا حربًا على ألبانيا واقتطعتا نحو ٤٠٪ من أراضيها، واعترفت الدول الاوروبية يومها بالأمر الواقع.

ومما بات واضحًا أن الدولتين، اليونان وصربيا، حاولتا، منذ ١٩٩٠، إحياء علاقاتهما. ولم تتردد اليونان ان تقدم مساعدات مادية وسياسية إلى صربيا ولعبت دورًا في عدم إقدام الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي على اتخاذ أي موقف صارم من صربيا (حتى ١٩٩٥).

ومنذ سقوط النظام الشيوعي السابق في ألبانيا عام ١٩٩٠، ركّزت السياسة اليونانية أنظارها على الجبهة الشمالية مع ألبانيا. ووصلت في مطلع ١٩٩٢ إلى حد إرسال جيوشها لاجتياح ألبانيا لولا التدخل الاميركي

السريع والحاسم آنذاك. لكنها ظلت متمسكة بهدفها، خصوصًا في ضوء الحرب البوسنية رافعة شعار «تحرير الأقلية اليونانية في ألبانيا من الاضطهاد الاسلامي». وواضح أن هذا الهدف التوسعي هو نتاج أيديولوجية يمينية، اي حزب «الديمقراطية الجديدة» الذي حكم بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ بزعامة قسطنطين ميتسوتاكيس. وسار الاشتراكيون بعدهم وفق النهج نفسه على عكس ما كانوا عليه في الثمانينات. وربما كانوا فضلوا الطرح القومي ولفت الأنظار إلى الخارج بدل التصدي للمشكلات الداخلية التي قد تكون بدت لهم عاصية على المعالجة (لكن منذ ١٩٩٦، بدأت علاقات اليونان مع مقدونيا وألبانيا- وكذلك تركيا- تتحسن كما سيظهر في سياق الكلام تاليًا).

قسطنطين ستيفانوبولوس رئيسًا للجمهورية بدعم من الاشتراكيين: انتخب في ٨ آذار ١٩٩٥ في الدورة الثالثة للانتخابات الرئاسية بحصوله على ١٨١ صوتًا، بينما حصل منافسه أثاناسيوس تسالدرايس مرشح حزب «الديمقراطية الجديدة» المحافظ على ١٠٩ أصوات (عدد نواب الحزب)، وامتنع نواب الحزب الشيوعي التسعة والنائب المستقل الوحيد عن الاقتراع.

ستيفانوبولوس يميني معتدل، ورغم ذلك دعمه الاشتراكيون (باسوك) بقوة لإيصاله إلى سدة الرئاسة لأسباب ودوافع حزبية داخلية أبرزها أنه كان هناك خلافات حادة داخل حزب «الحركة الاشتراكية لعموم اليونان» (باسوك) التي يتزعمها رئيس الوزراء باباندريو، منها بسبب موضوع رئاسة الحزب في حال موت باباندريو، وخلافات بين المتشددين (الحرس القديم) وبين الليبراليين داخل الحركة الذين تلتقي مصالحهم أكثر مع الاحزاب اليمينية منها مع رفاقهم المتشددين، فضلًا عن عدم وجود شخصية أخرى تحظى بتأييد ١٨٠ نائبًا في البرلمان، الأمر الذي سيؤدي إلى سقوط حكومة باباندريو وإجراء انتخابات نيابية، مما يعرّض الاشتراكيين إلى خسارة السلطة.

واستكمل العام ١٩٩٥ بأحداث، أبرزها: الاعلان عن اكتشاف قبر سقراط في أثينا، وآثار مدينة رومانية بالقرب من كنوسوس؛ إجازة إيصال مسلمين في الجيش اليوناني إلى رتبة ضابط؛ اتفاق مع مقدونيا ورفع الحظر عنها (راجع «مقدونيا»، ج١٩).



أندرياس باباندريو



قسطنطين ستيفانوبولوس

قسطنطين (كوستاس) سيميتيس رئيسًا للوزراء: انتهى العام ١٩٩٥ على وجود رئيس الوزراء أندرياس باباندريو في غرفة العناية الفائقة في المستشفى، وقد بلغ الـ٧٧ من عمره. ولأنه أضحى عاجزًا عن ممارسة مهماته قدّم استقالته في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٦، وانتخب مكانه أحد قادة الـ«باسوك» والمتزعم لتيار المجددين فيه منذ نهاية الثمانينات قسطنطين (المعروف بـكوستاس) سيميتيس Costas Simitis المولود عام ١٩٣٦ (وتوفي باباندريو في حزيران ١٩٩٦).

وفي كلمته، فور انتخابه من البرلمان، قال سيميتيس إن «هناك حاجة لأفكار جديدة وتغيير في طريقة الحكم. وسيتم الحكم علينا في الانتخابات التي ستجري في العام المقبل وسنفوز». وعُرف عنه انه إصلاحي وأكثر المتحمسين لبناء أفضل العلاقات مع دول الاتحاد الاوروبي، وكذلك مع دول الجوار بدءًا بألبانيا.

علاقات الحكومة الجديدة مع ألبانيا وتركيا: زيارة هي الأولى في نوعها قام بها الرئيس اليوناني قسطنطين ستيفانوبولوس لتيرانا (عاصمة ألبانيا) في ٢١ آذار ١٩٩٦، قرّر أثناءها البلدان تطبيع العلاقات بينهما، ووقعا «معاهدة صداقة وتعاون» تعهدا فيها «باحترام حقوق الانسان والأقليات». وكانت العلاقات بينهما، إلى حينه، متوترة جدًا بسبب مشاكل مرتبطة بالأقليات.

وأكد الرئيس الألباني صالح بريشا، أثناء الزيارة، ان بلاده «ستضمن كل حقوق الأقلية اليونانية على أرضها» سواء في مجال التعليم أو المعتقد الديني، فيما قال الرئيس اليوناني إن بلاده «لا تريد أن تستخدم الأقلية اليونانية في ألبانيا ضد تيرانا». وكانت تيرانا اتهمت الأقلية اليونانية في ألبانيا وتعدادها ٣٠٠ ألف شخص حسب اليونان و٦٠ ألف شخص حسب السلطات الألبانية، بأنها تستخدم من قبل متطرفين يونانيين يطالبون بالانضمام إلى اليونان.

وتقضي المعاهدة التي وقعت في ٢١ آذار ١٩٩٦ باعتراف البلدين «بأن الحدود بينهما غير قابلة للمساس» (كانت منظمات يونانية متطرفة تؤكد في الماضي ان جنوب ألبانيا يشكل جزءًا من اليونان).

وحول ملف الألبان الذين هاجروا بطريقة غير مشروعة إلى اليونان ويبلغ عددهم حوالي ٣٠٠ ألف حسب سلطات البلدين، قال بريشا إنه حصل على «تأكيدات» من نظيره اليوناني بأن أثينا «ستحل هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن».

وقرر البلدان ايضًا تعزيز علاقاتهما في مجالات عدة وخصوصًا على الصعيدين العسكري والاقتصادي. ولم ترد في الاتفاق أية تفاصيل حول تعليم اللغة اليونانية في ألبانيا. إلا أن وجود وزير التربية اليوناني جورج باباندريو (ابن أندرياس) في عداد الوفد المرافق للرئيس اليوناني، شكل تأكيدًا على رغبة أثينا في تحقيق تقدم حول هذه النقطة.

أما رئيس الوزراء سيميتيس فكان كرّس معظم جهوده طيلة النصف الاول من العام ١٩٩٦ لمعالجة الخلافات الحدودية مع تركيا، وخصوصًا في جزيرة إيميا في شرق بحر إيجه. وكان البلدان أوشكا على الاصطدام عسكريًا بسبب هذا النزاع ليل ٣٠-٣١ كانون الثاني ١٩٩٦ (راجع «إيجه، جزر»، ج٤؛ و«تركيا»، ج٦).

سيميتيس زعيمًا للباسوك: في ٣٠ حزيران ١٩٩٦، تجنب حزب الباسوك الاشتراكي الحاكم أزمة كادت ان تهدد وحدته، وانتخب رئيس الوزراء كوستاس سيميتيس زعيمًا خلفًا لزعيمه أندرياس باباندريو الذي توفي قبل أسبوع. وبذلك حُسم الصراع على السلطة داخل الحزب بعدما هدّد سيميتيس بالاستقالة من رئاسة الوزراء إذا لم يُنتخب زعيمًا للحزب، فحصل على ٢٧٣٢ صوتًا من أصل ٥١١١ بينما حصل منافسه وزير الداخلية أكيس تسوهاتزوبولوس على ٢٣٢٤ صوتًا الذي عارض الجمع بين رئاسة الحكومة وزعامة الحزب. وقد جرى هذا الانتخاب في إطار المؤتمر الرابع لحزب «باسوك». والعامل الأهم الذي رجّح كفة سيميتيس كان تأييد ابن الزعيم التاريخي للحزب (أندرياس باباندريو) وزير التربية جورج باباندريو (يحمل إسم جدّه الزعيم الشعبي الذي قاد اليونان بعد الحرب العالمية الثانية جورج باباندريو).

وأجمعت الصحف اليونانية التي عنونت صفحاتها الأولى بـ«عهد جديد» و«صفحة جديدة»، أو «باسوك برهن على نضجه» على أن الاشتراكيين نجحوا في نهاية المطاف في مواجهة التحدي الذي برز نتيجة غياب زعيمهم أندرياس باباندريو.

فوز في الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة: بعد فوزه بزعامة الحزب، سارع سيميتيس إلى تقريب موعد الانتخابات العامة، فجرت في ٢٢ أيلول ١٩٩٦، وحقق حزبه الاشتراكي (باسوك) فوزًا كبيرًا على المحافظين (حزب «الديمقراطية الجديدة» بزعامة ميلتيادس إيفرت) بحصوله على نحو ٤٢٪ من الاصوات، في حين حصل حزب «الديمقراطية الجديدة» المحافظ المعارض على ٣٨٪، والحزب الشيوعي على ٥,٥٪، وتحالف اليسار على ٥٪، والحركة الشعبية الديمقراطية على ٤,٤٪، وحزب ربيع السياسة (قومي) على ٢,٩٪ من الاصوات (وتوزعت المقاعد في البرلمان: ١٦٢ للباسوك، ١٠٨ للديمقراطية الجديدة، ١١ للشيوعي، ١٠ لتحالف اليسار، ٩ للحركة الشعبية الديمقراطية).

وشكل سيميتيس حكومة جديدة، كما أجرى تغييرات حزبية، وكلها جاءت لتثبيت نهجه المختلف عن نهج باباندريو الذي جعلته سياساته الداخلية، خصوصًا منها تلك المتعلقة بالضمانات الاجتماعية، وسياسته الخارجية وعلاقاته القوية مع زعماء الدول النامية، بطلًا شعبيًا في نظر اليونانيين، ولكنها أثارت غضب حلفاء بلاده في الاتحاد الاوروبي وفي الحلف الاطلسي؛ فيما استمر خليفته، سيميتيس يؤكد لليونانيين أن مستقبلهم يكمن بشكل واضح داخل الاتحاد الاوروبي، وأنه يتعين عليهم التضحية للحاق ببقية أعضاء الاتحاد.

نظرة على البلقان

في ضوء مؤتمر كريت (١٩٩٧) وقمة سالونيك (حزيران ٢٠٠٣)

من المعروف أن مصطلح البلقان («بلكان» تعني المرتفعات) أطلقه العثمانيون في القرن الخامس عشر على المنطقة التي خضعت لهم في جنوب شرق أوروبا، والمحاطة بالبحار: الأسود ومرمرة وإيجه وايونيا والأدرياتيكي وبنهري سافا والدانوب، وهي المنطقة التي تتشكل حاليًا من القسم الاوروبي من دولة تركيا، ومن رومانيا وبلغاريا واليونان وألبانيا ومقدونيا واتحاد صربيا ومونتينيغرو والبوسنة–الهرسك (وهي الدول التي حضرت مؤتمر كريت عام ١٩٩٧)، وخرجت من البلقان سلوفينيا وكرواتيا بعد انفصالهما عن يوغوسلافيا واستقلالهما باعتبار ان موقعهما لم يعد داخل البلقان. وكانتا شاركتا في بعض اللقاءات البلقانية السابقة على مؤتمر كريت بصفة مراقب.

مؤتمران بلقانيان قبل مؤتمر كريت: بدأت الاتصالات بين دول البلقان لبحث مشاكلها في اجتماعات شاملة في النصف الثاني من الثمانينات بمبادرة من يوغوسلافيا. إذ توافد على بلغراد في ٢٤–٢٦ شباط ١٩٨٨ وزراء خارجية دول المنطقة الست آنذاك (أصبحت ثمان بعد تقسيم يوغوسلافيا) لحضور مؤتمر افتتحه رئيس هيئة الرئاسة اليوغوسلافية لازار مويسوف وترأس جلساته وزير خارجيته بوديمير لونجار، ولم يبق من وجوه ذلك المؤتمر في الساحة السياسية لبلدانهم سوى مسعود يلماظ وزير خارجية تركيا آنذاك (رئيس وزرائها إبان مؤتمر كريت في ١٩٩٧). وأصدر الوزراء بيانًا ورد فيه «انطلاقًا من مبدأ الاحترام السامي للتباين في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دول البلقان، وسيادتها واستقلالها وحرمة أراضيها وحقوقها المتكافئة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أجمع الوزراء على ضرورة بذل المزيد من الجهود بهدف تطوير التعاون المتعدد الجوانب والعلاقات المتبادلة بين دولهم». وقرر الوزراء تشكيل لجان لتطوير التعاون بين دول البلقان في مجالات تبادل السلع وخدمات النقل والمواصلات والمصارف والطاقة والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والاتصالات الهاتفية والصحة والرياضة والسياحة. وقرر الوزراء عقد مؤتمرات دورية على أن يكون المؤتمر الثاني في العام التالي (١٩٨٩) في العاصمة البلغارية صوفيا، على أن يبقى الطموح قائمًا إلى مؤتمر قمة لرؤساء دولهم وحكوماتها.

لكن مؤتمرات البلقان تعثرت نتيجة الاحداث التي بدأت في ذلك العام (١٩٨٩) في المنطقة وتطورات نظمها، ثم انهيار يوغوسلافيا.

وفي تموز ١٩٩٦، نجحت بلغاريا في تحريك نتائج مؤتمر بلغراد، بما فيها حقها في استضافة مؤتمر وزراء الخارجية، الذي انعقد فعلًا في عاصمتها صوفيا، وأكد على مقررات المؤتمر الاول (بلغراد، ١٩٨٨)، وعلى أن تبذل المساعي ليكون اللقاء المقبل على مستوى القمة في اليونان.

مؤتمر القمة في كريت (المرة الاولى في التاريخ): مع سيميتيس انتهت سياسة «حافة الهاوية» القومية المتطرفة التي انتهجها سلفه باباندريو وقبله حزب الديمقراطية الجديدة منذ ١٩٩٠ إزاء موضوعي الحدود والأقليات في المنطقة. فعمل سيميتيس على تشجيع اللقاءات في ما بين دول المنطقة، فحضر وزير خارجيته مؤتمر صوفيا (١٩٩٦)، ثم راح هو يعمل على تلافي السلبيات التي ظهرت فيه، خصوصًا عندما انسحبت مقدونيا نتيجة إصرار العديد من الدول على مشاركتها باسمها المعتمد في الامم المتحدة، أي «جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة»، في حين أنها ترفض استخدام هذا الإسم مصرة على إسمها الذي اعتمدته في دستورها، وهو «جمهورية مقدونيا»، ودعت إلى مؤتمر تحضيري لوزراء خارجية دول المنطقة في حزيران ١٩٩٧ (أي قبل أربعة أشهر من قمة كريت) في مدينة سالونيكا، تم خلاله وضع برنامج مؤتمر القمة في بيان صدر بعنوان: «إعلان سالونيكا لحسن الجوار والتعاون والأمن في جنوب شرق أوروبا».

وانعقد مؤتمر قمة كريت في ٣ و٤ تشرين الثاني ١٩٩٧، متجنبًا كل اشكال الخلافات في اجتماعاته العامة، بما فيه كتابة تسميات الدول والاشارة إلى اللغات، واكتفى بأسماء رؤساء الوفود ومراكزهم في دولهم. فشارك فيه رئيسان للجمهورية هما: اليوغوسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش والمقدوني كيرو غليغوروف، وخمسة رؤساء حكومات هم: اليوناني كوستاس سيميتيس والتركي مسعود يلماظ والبلغاري إيفان كوستوف والألباني فاتوس نانو والروماني فيكتور تشوربي، ومثل البوسنة-الهرسك نائب وزير الخارجية ميخوفيل مالباشيتش (صربي)، ما دلّ أن البوسنة أثبتت حضورًا شبيهًا بالمراقبة من دون طرح مشاكلها التي أضحت منوطة أساسًا بالولايات المتحدة (اتفاق دايتون).

في بيانه الختامي، أكد المؤتمر ان رؤساء دول وحكومات جنوب شرق أوروبا (لم يستعملوا تسمية «البلقان») اجتمعوا للمرة الاولى في التاريخ واتفقوا على «العمل سويًا لتوفير الشروط لنهضة دول المنطقة وازدهار شعوبها في أجواء الأمن والسلام والاستقرار وحسن الجوار على أسس من التعاون والتكافؤ والخبرات المتبادلة». وأشار البيان إلى أن دول المنطقة «تلتزم العمل على صيانة حقوق الانسان والأقليات القومية والدينية واقتصاد السوق، وتمتنع عن التهديد بالقوة أو استخدامها وانتهاك الحدود وحرمة الاراضي وتحل خلافاتها بالوسائل السلمية وأساليب عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتعاون في القضاء على الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة وكل اشكال الارهاب والهجرة غير الشرعية». وأكد البيان على التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة والمواصلات والاتصالات الهاتفية والطاقة.

وجعل المؤتمر من نفسه «مؤسسة»، إذ قرّر عقد اجتماعات دورية للخبراء، إضافة إلى مؤتمرات سنوية للرؤساء أو وزراء الخارجية، وحدّد تركيا دولة مضيفة لاجتماع القمة المقبل.

إبان المؤتمر، حققت الاجتماعات الجانبية الثنائية نجاحًا مهمًا في تطبيع العلاقات بين يوغوسلافيا (صربيا ومونتينيغرو) وألبانيا وتعاونهما في حل مشكلة كوسوفو على أساس وحدة اراضي صربيا، لكنها أخفقت في إنهاء المشاكل بخصوص قبرص والمياه الاقليمية بين تركيا واليونان. وكذلك فشلت مقدونيا في حل مشكلة إسمها مع اليونان ولغتها مع بلغاريا (أكثر هذه المشاكل وجد حلولًا له في اجتماعات لاحقة).

لماذا قمة كريت الاولى في التاريخ: تعود مشاكل البلقان إلى القرن السابع، حين نزح السلاف الجنوبيون (الصرب والبلغار والمقدونيون والكروات والسلوفينيون) من مناطق الأورال، وأقاموا كيانات فيها فارضين سلطتهم على سكانها المحليين، ما أوجد خلافًا عرقيًا تزايد خلال القرن التاسع حين اعتنق النازحون المسيحية وانقسموا إلى شرقيين (أرثوذكس في ما سيعرف بصربيا وبلغاريا...) وغربيين (كاثوليك في ما سيعرف بكرواتيا وسلوفينيا ورومانيا...).

ثم تصاعدت الصراعات بعد الزحف العثماني، عندما توزع السكان بين معتنق للاسلام ومؤيد للعثمانيين، وبين الباقين على عقيدتهم المسيحية التي امتزجت بالمشاعر القومية. وزادت الاضطرابات حين شرعت الانكسارات تصيب العثمانيين منذ مطلع القرن التاسع عشر، وينسحبون من المنطقة تدريجيًا. فبدأت تتداخل «البلقنة» و«المسألة الشرقية» وإرث «الرجل المريض» مع مصالح الدول الاوروبية الاستعمارية، خصوصًا منها إنكلترا وفرنسا، وروسيا في ما يتعلق بالبلقان خصوصًا.

وكانت حرب البلقان عام ١٩١٢ عندما تحالف اليونان والصرب والبلغار وأفلحوا في إنهاء الوجود العثماني في المنطقة، وشرعوا بتقسيمها بينهم، وهو ما رسخته المؤتمرات الدولية (منذ مؤتمر الصلح في فرساي ١٩١٩، والمؤتمرات المنعقدة بعده وعلى أساسه) والمصالح الأجنبية لاحقًا من دون الالتفات إلى الآثار المستقبلية السلبية لهذا الخليط المتشابك بين الخلفيات التاريخية والتشكيلات الجغرافية وتنوع القوميات والاعراق والأديان والمذاهب، وما أعقب ذلك من إيديولوجيات واستقطابات دولية وأحلاف شرقية وغربية.

المملكة اليوغوسلافية، ثم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، شكلت إطارًا قوميًا اتحاديًا ولكنها فشلت في حل المشكلة القومية والعرقية والدينية. وقبيل انفراطها تنبهت للأمر ودعت إلى اجتماع بلقاني (شباط ١٩٨٨، كما تقدم ذكره)، لتعود الأمور إلى التأزم مع انفراط الجمهورية اليوغوسلافية وحروب انفصال جمهورياتها واستقلالها، وخصوصًا مع الحرب البوسنية. وفيما الحرب البوسنية تأخذ طريقًا «أميركيًا» (اتفاق دايتون) للحل، عادت الاجتماعات البلقانية للانعقاد ليتوجها مؤتمر قمة كريت لعام ١٩٩٧ (أول قمة بلقانية في التاريخ). ولا شك أن «العولمة» الاقتصادية الزاحفة بقوة هائلة في طول الارض وعرضها هي الدافع الاساسي لدول البلقان، كما لدول سائر المناطق أو المجموعات الجيوبوليتيكية، إلى أن تسعى وراء التعاون لكي تتمكن، مجتمعة، من أن تجد لها مكانًا لائقًا تحت شمس العولمة.

قمة سالونيك (حزيران ٢٠٠٣) أو آخر ايام البلقان خارج الاتحاد الاوروبي: توجه بلقاني من جهة، وأوروبي من جهة أخرى، دفعا إلى هذه القمة التي عقدت في حزيران ٢٠٠٣ في مدينة سالونيك اليونانية. وسمات هذا التوجه العام المزدوج: تعاون في ما بين دول البلقان وإنهاء حروبها وأزماتها تساعد عليه دول الاتحاد الاوروبي تمهيدًا لانضمام دول البلقان إلى الاتحاد وفق «المعايير الاوروبية». وعنوان هذا التوجه العريض: استخدام مصطلح «الأوربة» ومصطلح «جنوب شرق أوروبا» بدلًا من مصطلح «البلقان» المرادف للمشكلات والتعقيدات والحروب والذي كان يفصل بينه وبين أوروبا بالمفهوم السياسي والاقتصادي والثقافي وليس طبعًا بالمفهوم الجغرافي. وبعبارة أخرى كان المطلوب من دول المنطقة أن تأخذ بالديمقراطية والمواطنة-المساواة بين الأفراد والشفافية في الحكم والتسامح واحترام حقوق الانسان والأقليات القومية، وهو ما لم يكن بالسهل على الواقع البلقاني المرير.

فضمن هذا التوجه، وبعد ترشيح سلوفينيا وتوقع انضمام بلغاريا ورومانيا وكرواتيا إلى الاتحاد سنة ٢٠٠٧، جاءت الوثيقة/الأجندة التي أقرت في قمة سالونيك والتي ألقت الكثير من القضايا الملحة في مرمى قادة المنطقة وشعوبها، وركّزت على المشكلات التي تعاني منها دول وشعوب المنطقة (الجريمة المنظمة، تهريب البشر، الرشوة...) والتي لا بد أن تكافح وفق برنامج واضح في السنوات المقبلة. فهذه الدول (خصوصًا مونتينيغرو وألبانيا) تفصل بين العضوين الممتدين في البحر المتوسط للاتحاد الاوروبي (اليونان وايطاليا) حيث تنشط فيها المافيات لتهريب البشر (للهجرة) والنساء (للدعارة) والمخدرات... من خلال الحدود الطويلة للوصول إلى بقية دول الاتحاد.

ومع التركيز على هذه المشكلات المزمنة في الوثيقة الاوروبية نجح قادة الاتحاد الاوروبي في مخاطبة الشعوب وليس القادة فقط. فبعد عقد من الحروب والمآسي أصبحت «الأوربة» تدغدغ مشاعر شعوب المنطقة وآمالها، ولذلك أخذت المعارضة في هذه الدول تستفيد من هذا الموقف الاوروبي القوي لتصعيد حملتها على السلطة لمكافحة هذه المشكلات المزمنة (الجريمة المنظمة، ...). وعمد قادة الاتحاد إلى فتح السباق لمن يريد أن يصل أولًا وينضم إلى الاتحاد. وبعبارة أخرى، تُرك لدول المنطقة (وشعوبها من خلال المعارضة ومنظمات المجتمع المدني) أن تبدأ وتسارع، مع الدعم الخارجي من الاتحاد، للتخلص في أسرع وقت من المشكلات المزمنة التي أصبحت لا تحتمل. ففي دولة كألبانيا تحقق المافيات من المخدرات والدعارة أربعة مليارات دولار سنويًا فيما لا تتجاوز موازنة الدولة ٢,٤ مليار دولار.

ولكن مع هذا يسود الاعتقاد في أن دول المنطقة لن تحقق الحد الأدنى للاصلاحات المطلوبة (مع المساعدة الموعودة) إلا سنة ٢٠٠٧ التي يتوقع أن تنضم فيها رومانيا وبلغاريا وكرواتيا إلى الاتحاد، أي أن الدول المتبقية غرب البلقان يمكن أن تنضم إلى الاتحاد الاوروبي في السنوات اللاحقة (٢٠٠٧-٢٠١٠). وفي الحقيقة، فإن تحديد هذه السنة لـ«إكتمال» الاتحاد الاوروبي يرتبط ايضًا بحل مشكلات معقدة من نوع آخر في هذه المنطقة:

المشكلة الاولى أن كوسوفو تقترب بسرعة من الاستقلال بعد أربع سنوات من الادارة الدولية. وكانت دعوة كوسوفو للمشاركة في قمة سالونيك لفتة دبلوماسية مهمة لاطلاق الحوار بين بريشتينا (عاصمة كوسوفو) وبلغراد لحل المشكلات العالقة وتطبيع العلاقات بينهما قبل الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي. ويكفي من نجاح لهذه القمة أنها أطلقت هذا الحوار المرفوض حتى الآن من الطرفين.

المشكلة الثانية في دولة «اتحاد صربيا-مونتينيغرو» التي أعلنت (٢٠٠٣) «تحت التجربة» لمدة ثلاث سنوات، يحق لمونتينيغرو بعدها (أي في ٢٠٠٦) إجراء استفتاء حول الاستقلال عن صربيا.

أما المشكلة الثالثة فهي البوسنة-الهرسك التي لا تزال تخضع ايضًا للادارة الدولية منذ اتفاق دايتون (١٩٩٥). فنتيجة للتغييرات الأخيرة في صربيا بعد اغتيال رئيس الحكومة زوران جينجيتش وتوجيه ضربة قوية إلى قوى الجريمة المنظمة المرتبطة مع مراكز القوى المعادية للغرب في الجيش وأجهزة الأمن، بدأت تثمر الجهود الساعية إلى إصلاحات جديدة تضمن لهذه الدولة الاستمرار بحدودها الحالية من دون أن يتهددها خطر الانقسام من جديد بعدما فقدت «جمهورية الصرب» البوسنية التأييد الذي كانت تتلقاه من بلغراد.

مع إنضمام دول البلقان إلى الاتحاد الاوروبي، إضافة إلى تركيا كما هو متوقع، فإن أوروبا ستغتني أكثر بالتنوع السياسي والثقافي، إذ إن البلقان لوحده سيضيف نحو عشرة ملايين مسلم إلى الاتحاد الاوروبي حتى ٢٠١٠، مما سيوصل عدد المسلمين فيه إلى ٣٠ مليونًا (وإلى ١٠٠ مليون في حال انضمام تركيا).

اليونان

١٩٩٨-٢٠٠٣

١٩٩٨، الدراخما ومشكلة قبرص: إدخال الوحدة النقدية اليونانية (دراخما) في النظام النقدي الاوروبي بدءًا من العام ٢٠٠١، والعلاقات مع تركيا، المتصلة بصورة مباشرة بمشكلة قبرص، هيمنا على الحياة السياسية والدبلوماسية اليونانية في العام ١٩٩٨ (وفي الاعوام التالية نسبيًا).

في موضوع النقد، والاقتصاد عمومًا، خفض سيميتيس من سعر الدراخما، واستمر في انتهاج سياسة التقشف، خصوصًا لجهة التخفيض في النفقات العامة، باستثناء النفقات على الدفاع، وذلك بهدف الالتقاء مع متطلبات معاهدة ماستريخت. لكن هذه السياسة خفّضت من القدرة الشرائية للطبقات الوسطى، وانتقدتها بقوة المعارضة، خصوصًا «حزب الجمهورية الجديدة» الذي يتزعمه قسطنطين كرمنليس، والحزب الشيوعي اليوناني الذي دأب على دعوة النقابات للانتفاض ضدها، والصحافة، وشريحة عريضة من حزب الباسوك نفسه.

ولم يلتفت سيميتيس إلى أصوات المعارضة، بل ذهب في طريقه إلى حد خصخصة ١٢ مؤسسة ومصرفًا عامًا متحولًا بذلك عن تقليد يوناني عريق بدأ منذ نهاية الحرب الأهلية في ١٩٥٠، ومفاده ان تكون الدولة المستثمر الأساسي في القطاعات ذات المصلحة العامة.

في السياسة الخارجية، ظلت الحكومة على مبدئها القاضي بعدم التنازل مطلقًا عن السيادة اليونانية في بحر إيجه، ووصفت بعض الحوادث هناك بأنها من فعل «التوسعية التركية». كما انها عملت على المزيد من توثيق العلاقات مع جمهورية قبرص لجهة دفاعها عنها وإدخالها في الاتحاد الاوروبي. ومن تصريحات وزير الخارجية اليوناني، نهاية شباط ١٩٩٨: «من غير المقبول النظر في طلبات ترشيح بعض الدول الاوروبية للدخول في الاتحاد الاوروبي إذا لم يُنظر بطلب ترشيح الجمهورية القبرصية».

١٩٩٩، بعض التحسن في العلاقات اليونانية-التركية: المعارضة المحافظة حققت، مستفيدةً من تململ المزارعين وقطاعات واسعة من المتضررين من سياسة التقشف الاقتصادي، فوزًا في الانتخابات البلدية (١٩٩٨)، ثم في الانتخابات الاوروبية (١٣ حزيران ١٩٩٩) حيث حصدت ٤٠٪ من الاصوات.

حققت العلاقات اليونانية-التركية بعض التحسن بفضل تدخل الحلف الاطلسي (والدولتان عضوان فيه) الذي قرر، في آذار ١٩٩٩، إقامة مقرين لهيئة أركانه في كل من لاريسا (اليونان) وإزمير (تركيا)، وتعيين عسكريين من كل من الجيشين في الجيش الآخر، وهي الفكرة التي كانت قد طرحت منذ العام ١٩٥٨. لكن الجهود الدبلوماسية للبلدين ظلت تعوقها الملفات المزمنة حول نزع

الأسلحة من منطقتي الدولتين في بحر إيجه، وحول الاحتلال التركي لشمال قبرص حيث عادت اليونان، في كانون الاول ١٩٩٨ عن قرارها السابق بقبولها نقل قبرص للصواريخ أرض–جو المنصوبة على ارضها إلى روسيا، فطلبت (اليونان) نقلها إليها لمزيد من تطمين القبارصة. وكذلك حول ملف موجات هجرة الأكراد إلى اليونان وقد انضافت إليه مسألة لجوء الزعيم الكردي عبد الله أوجلان إلى السفارة اليونانية في كينيا، ومن ثم اختطافه، في شباط ١٩٩٩، وتسليمه للمخابرات التركية. وقد تسببت هذه الاحداث في أزمة وزارية في اليونان حُلّت عن طريق إجبار عدة وزراء على الاستقالة، بمن فيهم وزراء في الباسوك نفسه. وأما إعلان الحلف الأطلسي لحربه على بلغراد من أجل كوسوفو فقد تسبب في حرج كبير للحكومة اليونانية، إذ إن الرأي العام اليوناني كان لا زال على حذره من المسلمين عمومًا، فأصبح حذرًا ايضًا من النيات الاميركية في المنطقة. ومع ذلك مضت الحكومة في التزاماتها الدولية لاقتناعها بأن الحلف الاطلسي قادر على ضمان التوازن الاقليمي.

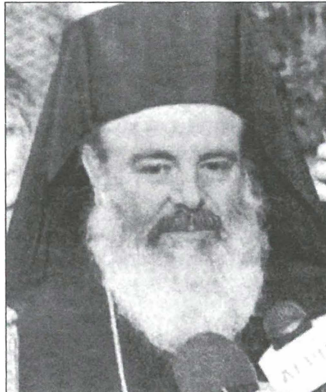


كوستاس سيميتيس

ومزيد من التحسن على أثر زيارة باباندريو إسطنبول: زار وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو اسطنبول في ٤ تشرين الاول ١٩٩٩، وكان له خطاب في جامعة اسطنبول أورد فيه عبارات لم تشهد علاقات البلدين مثيلًا لها في تاريخهما: إن التقارب التركي–اليوناني ليس «أسطورة»، وان الوقت حان «لتحقيق المستحيل» في علاقاتهما، وتوقف عند الحوار الذي أطلق في نهاية تموز (١٩٩٩) بين أنقرة وأثينا حول سلسلة قضايا بينها الارهاب والتجارة والاقتصاد والتعاون الثقافي؛ وحول القضية القبرصية، وهي من أبرز المشاكل بين البلدين، قال: «فلنهدم آخر حائط برلين ولنحرّر قبرص من هذا العبء»؛ وقال كذلك: «نريد انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي، ونريدها أن تشارك في جميع حقوقه ومسؤولياته ونود لو يحدث هذا الآن».

وكانت العلاقات بين البلدين «العدوين والحليفين في إطار الحلف الأطلسي» شهدت تحسنًا ملحوظًا إثر تعرضهما لزلزالين في آب وايلول ١٩٩٩ أعرب فيهما كل بلد عن تعاطفه مع الآخر.

(وصل تحسن العلاقات إلى حد إقامة مناورة عسكرية مشتركة، وللمرة الأولى – مشاة البحرية الاميركية



البطريرك كريستودولوس



جيوتوبولوس (واقفًا) وكوفوديناس (جالسًا) خلال إحدى جلسات المحاكمة في أثينا (٢٠٠٣)

ومقاتلات تركية لصد غزو وهمي تتعرض له اليونان وذلك في إطار الحلف الاطلسي – في أواخر ايار ٢٠٠٠).

٢٠٠٠، فوز انتخابي جديد ونهج دبلوماسي جديد: في ٨ شباط ٢٠٠٠، أعيد انتخاب قسطنطين ستيفانوبولوس رئيسًا للجمهورية لولاية ثانية. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في ٩ نيسان ٢٠٠٠، أحرز رئيس الوزراء كوستاس سيميتيس، وحزبه (باسوك)، فوزًا بأكثرية ٤٣,٧٩٪ من الاصوات. الأمر الذي أشار بوضوح إلى دعم اليونانيين سياسة الحكومة الهادفة إلى الاندماج الكلي في الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو النقدية، فضلًا إلى دعمهم نهج الحكومة الدبلوماسي الجديد المرتكز على التخلي عن كل ما يعكّر العلاقات مع دول الجوار: تنظيم وجود مئات الالوف من المهاجرين، خصوصًا الألبان، تخلي الحكومة عن اعتراضها على إسم «جمهورية مقدونيا»، تصفية الخلافات مع الحلف الاطلسي بشأن حربه على صربيا، إقامة علاقات تعاون حقيقية مع تركيا.

المعارضة، بزعامة كوستاس (قسطنطين) كرمنليس، قريب ووريث قسطنطين كرمنليس مؤسس «الديمقراطية اليونانية» منذ ١٩٧٤، وبنيلها ٤٢,٧٣٪ من الاصوات في الانتخابات، وضعت الحياة السياسية اليونانية في إطار «استقطاب ثنائي» متعادل القوى تقريبًا.

وفي العام ٢٠٠٠، وجدت الحكومة نفسها تواجه «مشكلة دينية» على رغم انتماء ٩٧٪ من اليونانيين إلى عقيدة دينية واحدة (الارثوذكسية). وسبب المشكلة أن الحكومة، ما إن أعربت عن نيتها شطب إسم الديانة عن بطاقة الهوية، أي إيقاف العمل بهذا الاجراء المعمول به منذ الحرب العالمية الثانية، حتى هبّت في وجهها تظاهرات مندّدة بما قد يصبح قراراً، تدعمها الكنيسة وعلى رأسها البطريريك كريستودولوس الذي راح يجوب مناطق البلاد ومدنها وجزرها لتعبئة «الشعب الذي باركه الله» واستنهاضه ليتصدى لـ«مؤامرة العولمة والأوربة».

ثم ما لبثت الحكومة أن واجهت صفعة أخرى تمثلت في إقدام منظمة «نوفمبر ١٧» على اغتيال الملحق العسكري

البريطاني في أثينا في مطلع حزيران ٢٠٠٠،وكانت مسؤولة على مدى سنوات طويلة عن عشرات عمليات الاغتيال والتفجير، ولم يُعلن عن القبض على أي من أعضائها.

منظمة «نوفمبر ١٧»: أطلقت المنظمة على نفسها هذا الاسم بسبب الاحداث الدامية التي وقعت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ في مبنى كلية الهندسة البوليتكنيك في أثينا، حين اقتحمت قوات من الجيش اليوناني المبنى للسيطرة على الانتفاضة الطلابية التي كانت تندد بالحكم العسكري بزعامة يورغوس بابادوبولوس الذي حكم اليونان من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤. قتل في الاقتحام أكثر من ثلاثين طالبًا وجرح المئات عندما اجتاحت الدبابات البوابة الرئيسية للمبنى ودخل الجيش الحرم الجامعي.

بعد مرور ١٣ شهرًا، وتحديدًا في ٢٣ كانون الاول ١٩٧٥، اغتيل في أثينا ريتشارد ويلش رئيس جهاز المخابرات المركزية الاميركية في اليونان، وأعلنت منظمة «نوفمبر ١٧» في الأثناء مسؤوليتها عن العملية. فكان ذلك ظهورها الأول.

مضى، حتى الآن (أواسط ٢٠٠٣)، ٢٨ عامًا على ظهور المنظمة قامت خلالها بعشرات العمليات المسلحة، تخللها العديد من التصفيات الجسدية ضد عسكريين يونانيين وأميركيين، وقضاة، ورجال أعمال واقتصاد، ورجال أمن وسياسيين يونانيين، ودبلوماسيين أتراك، ووضعت عبوات ناسفة أو أطلقت صواريخ على مؤسسات حكومية وأجنبية... ولم تتمكن أية حكومة يونانية، حتى العام ٢٠٠٢، من إلقاء القبض أو إدانة أي شخص له صلة أكيدة بالمنظمة. وعكفت المنظمة في بياناتها على «الدفاع عن حقوق الشعب»، مؤكدة دائمًا أنها منظمة يسارية ثورية من خلال موقفها الثابت المعادي لـ«الامبريالية والرأسمالية»...

منظمة «نوفمبر ١٧» الثورية هي المنظمة الاوروبية الوحيدة التي استمرت من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠ تقوم بعمليات يسميها أعداؤها بـ«الارهابية»، في حين أن منظمات أخرى شبيهة في أوروبا الغربية رفعت، مثلها، لواء العنف السياسي كوسيلة من أجل التغيير والعدالة الاجتماعية، قُضي عليها بعد سنوات قليلة من قيامها، اشهرها: منظمة بايدر-ماينهوف في المانيا، الألوية الحمراء في ايطاليا، العمل المباشر في فرنسا.

تعود آخر عملية نفذتها «نوفمبر ١٧» إلى حزيران ٢٠٠٠ واستهدفت قتل الملحق العسكري البريطاني في أثينا ستيفن ساندرز. بعدها، وفي العام ٢٠٠٢، نجحت الشرطة في اعتقال اعضاء المجموعة منهية بذلك أحد أكبر التهديدات الامنية التي كانت تواجه دورة الالعاب الأولمبية التي تقام في أثينا عام ٢٠٠٤.

وفي ٣ آذار ٢٠٠٣، بدأت في سجن كوريدالوس قرب أثينا محاكمة ١٩ شخصًا متهمين بالانتماء إلى المجموعة، ويواجهون احكامًا بالسجن المؤبد في حال إدانتهم في مئات التهم الموجهة إليهم. ولا تطبق اليونان عقوبة الاعدام. وبموجب قانون يمنع المحاكمة على جرائم بعد ارتكابها بعشرين عامًا، فإن المتهمين لن يحاكموا على الهجمات التي وقعت قبل ١٩٨٢.

وفي ١٧ كانون الاول ٢٠٠٣، أصدرت محكمة يونانية أحكامًا بالسجن لمدى الحياة على كل من زعيم المجموعة ألكسندر جيوتوبولوس وقائدها الميداني ديميتريس كوفوديناس لتورطهما في أعمال إرهابية طيلة ٢٧ عامًا.

٢٠٠١-٢٠٠٣، أبرز الأحداث: في أول كانون الثاني ٢٠٠١، دخلت اليونان منطقة اليورو الاوروبي تنفيذًا لاتفاق سابق (راجع تاليًا «الاتحاد الاوروبي»)، وبدءًا من ٢٠٠٢ ظهرت اليونان انها ممسكة بظروف ملائمة وبأوراق تلعب لمصلحتها داخل الاتحاد الاوروبي: المصارف، شركات الضمان والشركات التجارية... أخذت تتضاعف في عددها وتفتح فروعًا لها في دول الجوار الجغرافي. ومثلها مثل دول الاتحاد في أوروبا الغربية، أخذت اليونان تعرف موجات هجرة لليد العاملة إليها، من آسيا والشرق الاوسط وأوربا الشرقية، وبات فيها خصوصًا نحو نصف مليون ألباني، وذلك للعمل في قطاعات الشحن البحري والزراعة وتربية الماشية وقطاع البناء... و«الأوربة» (نقل النمط الاوروبي الغربي إلى الحياة اليونانية)، التي كانت على رأس اهتمامات رئيس الوزراء سيميتيس منذ تسلمه الحكم، أخذت تظهر ملامحها بوضوح في أثينا وباقي المدن اليونانية التي بدا أهلوها راضين بها ومرحبين.

الاتحاد الاوروبي من ١٥ إلى ٢٥ دولة: في ١٣ كانون الاول ٢٠٠٢، قرر زعماء الدول الـ١٥ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في قمة كوبنهاغن عملية توسيع تاريخية للاتحاد تشمل ثماني دول شيوعية سابقة فضلًا عن قبرص



زعماء الاتحاد الاوروبي بعد قرار توسيعه في كوبنهاغن (كانون الاول ٢٠٠٢)

ومالطا، وتدفع بحدود الاتحاد إلى روسيا وأوكرانيا بعد ١٣ سنة من سقوط جدار برلين. وأبلغوا إلى تركيا أن في إمكانها إطلاق مفاوضات انضمامها إذا حققت أنقرة سنة ٢٠٠٤ شروط الاتحاد في مجال حقوق الانسان والديمقراطية.

وأمكن التوصل إلى هذا الاعلان بعد مفاوضات شاقة بين الدول الـ١٥ وبولندا، أهم الدول العشر بسكانها البالغ عددهم ٣٨ مليون نسمة. وإلى بولندا قرر الاتحاد أن تنضم إليه، اعتبارًا من الاول من أيار ٢٠٠٤، هنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا وقبرص ومالطا.

وهكذا سيضم الاتحاد الاوروبي، اعتبارًا من أول أيار ٢٠٠٤، ٢٥ دولة أوروبية عدد سكانها أكثر بقليل من ٤٥٠ مليون نسمة، اي بزيادة ٧٥ مليونًا إضافيًا عما كانت. لكنها ستكون أقل غنى لأن ثروتها لن تزيد أكثر من ٤,٦٪ في مقابل ٢٠٪ في زيادة عدد سكانها.

واعتبرت عملية التوسيع هذه الأهم في تاريخ البناء الاوروبي منذ إنشاء «المجموعة الاوروبية» في العام ١٩٥٧ (راجع «أوروبا»، ج).

إعلان الاتحاد الجديد ترافق مع الأزمة العراقية والرئاسة اليونانية الدورية له: النصف الاول من العام ٢٠٠٣ كان دور اليونان في رئاسة الاتحاد الاوروبي، وكانت الازمة العراقية والحرب على العراق. وحمل وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو إلى المحافل الدولية موقف الاتحاد الاوروبي الذي «اتحد حول هدف واحد هو تطبيق القرار ١٤٤١ وإيجاد حل سلمي»، كما قال في زيارته لبيروت في ٤ شباط ٢٠٠٣ (حول الازمة العراقية راجع «الولايات المتحدة الاميركية» في هذا الجزء).

إنتهاء «حال الحرب» بين اليونان وألبانيا وموضوع الأقليات هو الأساس: في خضم انشغال العالم بالحرب على العراق أعلن في أثينا عن نهاية حال الحرب بين اليونان وألبانيا التي هي من بقايا الحرب العالمية الثانية. وجاء هذا الاعلان في بيان في ختام زيارة رئيس الحكومة الألبانية فاتوس نانو لأثينا في مطلع نيسان ٢٠٠٣، حيث اعتبرت حال الحرب منتهية سياسيًا وقانونيًا باعتبار ان توقيع معاهدة الصداقة بين الدولتين في ١٩٩٦ والتصديق عليها في برلماني الدولتين يعني إبطال حال الحرب.

المشكلة الأساس في «حال الحرب» هذه موضوع الأقليات في الدولتين. فالحدود التي رسمت تحت إشراف دولي بين اليونان وألبانيا خلال ١٩١٣-١٩١٤ لم تستطع فصل التداخل بين الشعبين، إذ تركت أقلية يونانية أرثوذكسية في جنوب ألبانيا وأقلية ألبانية مسلمة في شمال غرب اليونان. وانعكست العلاقات بين الدولتين هبوطًا وصعودًا تبعًا لأحوال الأقليتين، خصوصًا مع قيام رئيس

الجمهورية الألبانية أحمد زوغو بإعلان الملكية عام ١٩٢٨ ومنح نفسه لقب «ملك الالبان» وليس «ملك ألبانيا» (راجع «ألبانيا»، ج٢).

مع الاحتلال الايطالي لألبانيا في نيسان ١٩٣٩ أصبح فكتور عمانوئيل «ملك ايطاليا وألبانيا»، يمثله في ألبانيا «نائب الملك» مع حكومة محلية تدير أمور البلاد. وعمانوئيل هذا هو الذي أعلن الحرب على اليونان في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٠. وحاولت ايطاليا أن تستثير مشاعر الألبان تحت شعار «ألبانيا الكبرى» لـ«تحرير» الألبان في اليونان ويوغوسلافيا (أي في الاقليم الصربي كوسوفو خصوصًا). وقد أدى تهرب الالبان من القتال إلى جانب ايطاليا، باعتراف موسوليني إلى هتلر، إلى تعثر القوات الايطالية، وربما إلى انكسارها في المنطقة، ما اضطر هتلر إلى إنجاد موسوليني بغزوه لليونان ويوغوسلافيا في نيسان ١٩٤١.

الأقلية الالبانية في اليونان مالت، في الحرب الأهلية اليونانية، إلى اليسار الجمهوري (جيش «إيلاس») الذي كان منفتحًا على الأقليات في الشمال، وهذا ما جعل الألبان هناك يتعرضون لانتقام اليمين الملكي اليوناني (جيش «ألادس») بقيادة الجنرال زرفاس الذي قام بمجازر ضدهم في صيف وخريف ١٩٤٤، ما أدى إلى هجرة معظمهم إلى وطنهم الأم ألبانيا. وسمح قانون حال الحرب مع ألبانيا بمصادرة اليونان املاك هؤلاء الألبان ومنعهم من العودة إلى اليونان، وعُرفوا في ألبانيا باسم «تشام»، أي الألبان سكان إقليم «تشامريا» في شمال غرب اليونان المجاور لألبانيا.

الزعيم الألباني أنور خوجا سعى إلى تحسين العلاقات مع اليونان، خصوصًا بعد وصول الحزب الاشتراكي اليوناني إلى الحكم، للخروج من العزلة التي كان فيها بعد تردي علاقاته مع الصين (راجع «ألبانيا»، ج٢)، ووضع من أجل ذلك كتابه «شعبان صديقان».

وبعد تحول ألبانيا إلى الديمقراطية في ١٩٩١-١٩٩٢، شهدت العلاقات اليونانية-الالبانية زخمًا جديدًا. واستقطبت اليونان مئات الالوف من العمال من ألبانيا، ما لبثوا أن اصبحوا مصدرًا رئيسًا للعملة الصعبة لبلادهم. كما أن اليونان أخذت تشجع على الاستثمار في ألبانيا الجنوبية حيث تعيش الأقلية اليونانية هناك (نحو ٥٪ من عدد سكان ألبانيا). وفي هذا الإطار وُقع في ١٩٩٢ على «معاهدة حسن الجوار والتعاون الثنائي» بين الدولتين، ثم وُقع في ١٩٩٦ على «معاهدة الصداقة». وبعد الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة الألبانية فاتوس نانو لأثينا (نيسان ٢٠٠٣) وما صدر في البيان عن إلغاء حال الحرب، بقيت عالقة بين البلدين مسألة تعويض اليونان عن «ألبانها» الذين طردتهم القوات الملكية اليونانية (أثناء الحرب الأهلية)، والمعروفين في ألبانيا باسم «تشام». ويرجّح المراقبون أن اليونان مقبلة على إقرار هذا التعويض تحت ضغط المعايير الموضوعة في قضايا الاقليات وحقوق الانسان من الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة (لجنة مكافحة التمييز العنصري).

قبرص، علاقة خاصة مع اليونان

(استكمالًا لما ورد في «قبرص»، ج١٤)

٢٠٠٠، مناقشات عقيمة حول مستقبل الجزيرة: استمرت قبرص اليونانية تعدّ نفسها للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، سواء على مستوى التشريعات أو مستوى الخطوات والاجراءات العملية خصوصًا في الاقتصاد. أما بالنسبة إلى «القضية القبرصية» (بدأت مع احتلال تركيا لثلث الجزيرة، اي المنطقة الشمالية منها، عام ١٩٧٤) فقد أعلنت نيقوسيا (عاصمة الجزء اليوناني) والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة، في أكثر من مناسبة، أنها تؤيد إقامة فدرالية قبرصية بين مجموعتي القبارصة (اليونانية والتركية) لها سيادتها وشخصيتها الدولية الموحدة، الأمر الذي لم يرضِ تركيا، ولا الادارة الانفصالية التركية-القبرصية، اي حكومة «الجمهورية التركية لشمال قبرص» التي لم تحظ إلا باعتراف أنقرة.

وأما على صعيد المحادثات بين زعيمي المجموعتين، كليريدس ودنكطاش، فظلّت متوقفة.

٢٠٠١، وضع جامد: مضى العام ٢٠٠١ والوضع مجمّد في الجزيرة. فلا الاتحاد الاوروبي، ولا الأمم المتحدة، التي بدأت تدخلها في قبرص منذ العام ١٩٦٤، أي مباشرة بعد أول صدامات وقعت بين المجموعتين القبرصيتين، وخصوصًا على أثر الاحتلال التركي لشمال قبرص، تمكن من تحريك الوضع لجهة دفع المجموعتين إلى استئناف محادثاتهما التي أعلن عنها مجلس الأمن الدولي في قراره ١٢٥٠ عام ١٩٩٩. وظلت أنقرة على موقفها بعدم الضغط على المجموعة التركية لاستئناف هذه المحادثات.

٢٠٠٢، محادثات صعبة، خطة الأمم المتحدة: في الشهر الأخير من ٢٠٠١، توصل الزعيمان القبرصيان، كليريدس ودنكطاش، إلى اتفاق على إطلاق مفاوضات مباشرة بين الطرفين ابتداء من منتصف كانون الثاني ٢٠٠٢، وأعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ألفارو دي سوتو أن مفاوضات إعادة توحيد الجزيرة ستعقد «من دون شروط مسبقة». وكان كليريدس ودنكطاش التقيا في حضور دي سوتو، لأول مرة منذ أربعة أعوام، على الخط الأخضر الفاصل بين شطري قبرص: الشمالي التركي والجنوبي اليوناني.

ومضت الاشهر العشرة الأولى من ٢٠٠٢ على عدة لقاءات، منها لقاءات قمة بين الزعيمين، أسفرت عن بعض التقدم، خصوصًا في مجال قبول اليونانيين بوجود عسكري تركي في القسم التركي، وقبول المجموعة التركية بقيام مصرف مركزي موحد. وفي ما عدا ذلك أخفقت المفاوضات في كل النقاط، أبرزها: الاتفاق حول طبيعة المؤسسات (فدرالية أم كونفدرالية)، وحول النظام الذي سيُعمل به في شأن الاملاك المهجورة من أصحابها في القطاعين بين ١٩٦٣ و١٩٧٥، وحول حق عودة اللاجئين.

في القطاع الشمالي، الشديد الارتباط بالنقد وبالاقتصاد التركيين، والمتخلف بدرجات عما حققه القطاع الجنوبي اليوناني من تقدم على مستوى الاقتصاد ومستوى المعيشة، بدأ قطاع واسع من رأيه العام يعبّر عن تأييده للتقارب مع القطاع الجنوبي مبتعدًا عن سياسة دنكطاش المتشددة.

خطة الأمم المتحدة: وفي تشرين الثاني ٢٠٠٢، أعادت الأمم المتحدة الحركة لإيجاد حل للقضية القبرصية عبر خطة السلام التي أعلنها الامين العام كوفي أنان والمتضمنة إقامة دولة كونفدرالية على غرار النموذج السويسري. وأعرب الاتحاد الاوروبي وواشنطن عن دعم الخطة، وكذلك دعمها زعيم حزب «العدالة والتنمية» التركي رجب طيب أردوغان فيما انتقدها رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد، وأبدت اليونان ارتياحها لها.

وهكذا، بعد عشرة أشهر من الانتظار لم يتوصل خلالها زعيما المجموعتين القبرصيتين اليونانية والتركية إلى اي اتفاق، حسم الامين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أمره وقدم مشروعًا موسعًا متكاملًا لحل المشكلة القبرصية مستفيدًا من ظروف إقليمية (خصوصًا منها تحسن العلاقات اليونانية التركية) ودولية مواتية قد تسمح بالتوصل فعليًا إلى حل نهائي للجزيرة المقسمة خلال أقل من سنة.

ويدعو مشروع أنان إلى قيام دولة واحدة ذات سيادة تمثل قبرص في المحافل الدولية، إلا أنها تتألف من كيانين مستقلين «على النمط السويسري بحكومته وكانتوناته». وأما الكيانان القبرصيان فسيكون لكل منهما دستوره الخاص به على أن ينسقا علاقاتهما ويتفقا على السياسة الخارجية للبلاد على أساس اتفاقات تعاون «على النمط البلجيكي». وسيكون لقبرص علم وطني واحد ونشيد وطني واحد إضافة إلى علمين ونشيدين لكل كانتون. وعلى رأس الدولة سيكون هناك مجلس رئاسي من ستة أعضاء يتولى الطرفان رئاسته ونيابة رئاسته مداورة كل عشرة اشهر. ولا يحق لأي مجموعة أن تتسلم رئاسة المجلس الرئاسي لأكثر من ولايتين متتاليتين. ويقوم زعيما المجموعتين برئاسة قبرص معًا لفترة انتقالية من ثلاث سنوات تلي التوصل إلى حل وهي الفترة اللازمة لتطبيقه. وستتألف المحكمة العليا من تسعة قضاة، ثلاثة من كل كيان وثلاثة من غير القبارصة على أن تكون مهمتها الفصل في النزاعات بين الكيانين.

وبالنسبة إلى الوجود العسكري التركي واليوناني فقد حدّده مشروع الأمين العام للأمم المتحدة بعشرة آلاف لكل طرف كحد أقصى. كما سيجري ترسيم حدود للكيانين، رشح من المشروع إنه سيتم على أساس اقتطاع نحو ٩٪ من الطرف القبرصي التركي لتصبح حصته ٢٨٪ بدلًا من ٣٧٪ حاليًا على أن يتمكن نحو ٨٥ ألفًا من القبارصة اليونان في هذه الحال من العودة إلى ديارهم التي هجروا منها في القطاع الشمالي. وسيفرض هذا الحل قيام ٤٢ ألفًا من القبارصة الاتراك أو المستوطنين الاتراك بترك المناطق التي يسكنون فيها اليوم لافساح المجال لعودة الـ٨٥ ألفًا من القبارصة اليونان. وأما المناطق الأساسية التي ستعود إلى القبارصة اليونان بموجب مشروع الأمم المتحدة فهي مدينة فماغوستا ومدينة مورفو وقرية كورماكيتيس المارونية إضافة إلى ٣٠ بلدة وقرية أخرى.

ويقضي الجدول الزمني للمشروع بتوقيع الطرفين «اتفاقًا شاملًا لمسألة قبرص في مطلع كانون الاول كحد أقصى»، أي قبل عقد المجلس الاوروبي في كوبنهاغن في ١٢ من الشهر نفسه (٢٠٠٢)، وهو الاجتماع الذي



أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان متحدثًا بعد إعلانه الخطة (١١ تشرين الثاني ٢٠٠٢)



دنكطاش متوسطًا أردوغان وغول في مطار اسطنبول

سيعطي الضوء الأخضر النهائي لانضمام قبرص إلى الاتحاد الاوروبي مع تسع دول أخرى. ويجب أن يتضمن هذا الاتفاق، بحسب المشروع، الخطوط العريضة للصيغة الدستورية للحل ولكيفية تقاسم الاراضي بين الكيانين القبرصيين.

ويواصل الطرفان القبرصيان بعدها المفاوضات على أن يتفقا على كل التفاصيل التقنية قبل ٢٨ شباط ٢٠٠٣. وفي ٣٠ آذار ٢٠٠٣، ينظم استفتاءان في كل من الكيانين للموافقة على الاتفاق في شكل نهائي.

وبعد إعلان هذه الوثيقة (مشروع الامم المتحدة لحل المشكلة القبرصية)، لم يعد في الامكان استئناف المفاوضات إلا على أساسها خصوصًا انها حظيت بإشادة دولية شاملة أحرجت طرفي النزاع وجعلت تحفظاتهما عنها خجولة وغير متشدّدة، فاكتفيا بالمطالبة بمزيد من الوقت لدرسها.

وكانت اليونان الأكثر ترحيبًا بمبادرة الأمم المتحدة التي وصفها رئيس حكومتها كوستاس سيميتيس بأنها «فرصة تاريخية ونقطة انطلاق لإنهاء تقسيم الجزيرة»، معتبرًا ان انضمام قبرص إلى الاتحاد الاوروبي وهي موحدة سيعتبر «نجاحًا كبيرًا للجميع».

دنكطاش رفض الخطة: كانون الاول ٢٠٠٢، زار دنكطاش نيويورك، ثم اسطنبول حيث التقى زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء التركي عبد الله غول، قبل أن يعود إلى شمال قبرص حيث صرّح ان ضم الجمهورية القبرصية التي يمثلها القبارصة اليونان إلى الاتحاد الاوروبي خلال القمة الاوروبية في كوبنهاغن في ١٢ الشهر الجاري (كانون الاول ٢٠٠٢) سيؤدي إلى فشل المفاوضات القبرصية. وأوضح ان القبارصة اليونانيين لن يهمهم حل المسألة القبرصية بعد أن ينضموا إلى الاتحاد الاوروبي، و«حينها سيرفضون إبداء أي مرونة أو تقديم أي تنازلات في المفاوضات، مما سيصل بنا إلى طريق مسدود». واعتبر دنكطاش ان عدد القبارصة اليونانيين الذين سيعودون إلى الشطر الشمالي سيفوق العدد الذي جاء في مسودة خطة الامم المتحدة، مما سيعيد الاختلاط بين القبارصة الاتراك واليونانيين من جديد، وهو ما يرفضه الجانب التركي تمامًا ويصر على حل ثنائي الطوائف والمناطق في الجزيرة.

أما أنقرة فكانت قد طلبت مرارًا تأجيل قبول عضوية قبرص في الاتحاد الاووربي، فيما حرص الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة على الضغط على أنقرة لحل المسألة القبرصية سريعًا قبل قمة كوبنهاغن الاوروبية (١٢ كانون الاول ٢٠٠٢).

مفاوضات الدقائق الأخيرة على أساس خطة الامم المتحدة: «الدقائق الأخيرة» هذه كانت في قمة كوبنهاغن نفسها، حيث بذلت أنقرة نشاطًا دبلوماسيًا مكثفًا لقبول ترشيحها إلى عضوية الاتحاد الاوروبي، دعمها في ذلك الرئيس الاميركي جورج بوش، ولكن دون جدوى.

وعلى صعيد قبرص، غاب عن القمة زعيم القبارصة الاتراك رؤوف دنكطاش الذي أُدخل مستشفى في أنقرة لمعالجته من مضاعفات جراحة كانت أجريت له في نيويورك، وأوفد وزير الخارجية والدفاع في شمال قبرص تحسين أوتوغرولوغلو ممثلًا عنه إلى قمة كوبنهاغن.

وفي كوبنهاغن دارت، بالنسبة إلى قبرص، مفاوضات الدقائق الأخيرة، وموضوعها الأساسي توحيد الجزيرة برعاية الامم المتحدة. وربطت أنقرة دعمها لهذا المشروع بقبولها في الاتحاد. ولم تصل مفاوضات الدقائق الأخيرة إلى نتيجة إيجابية بالنسبة إلى أنقرة (راجع العنوان الفرعي آنفًا: «الاتحاد الاوروبي من ١٥ إلى ٢٥ دولة»).

اليونان وحتى القبارصة الاتراك يحملون دنكطاش المسؤولية: فوز قبرص اليونانية بعضوية الاتحاد الاوروبي ترافق مع فوز آخر حققته في داخل قبرص التركية نفسها. فبعد أيام قليلة من إعلان وزارة الخارجية اليونانية إدانتها لموقف زعيم القبارصة الاتراك رؤوف دنكطاش الذي «لم يبد ارادة سياسية» للتوصل إلى تسوية خلال القمة، حتى اندلعت أضخم تظاهرة للقبارصة الاتراك في القسم الشمالي من العاصمة نيقوسيا (نحو ٣٠ ألف متظاهر) تطالب باستقالة دنكطاش وإعادة توحيد الجزيرة وانضمامها إلى الاتحاد الاوروبي. وشلت التظاهرة القطاعات العامة في «جمهورية شمال قبرص التركية» (لم تعترف بها سوى أنقرة) مع تنفيذ إضراب عام للموظفين المطالبين ايضًا بانهاء تقسيم الجزيرة المستمر منذ ٢٨ عامًا.

٢٠٠٣، بابادوبولوس رئيسًا لقبرص اليونانية: بعد مؤتمر كوبنهاغن، استمرت الامم المتحدة مساعيها لاقناع المجموعتين في الجزيرة بالتوصل إلى اتفاق لتوحيد قبرص كي تدخل الجزيرة موحدة إلى الاتحاد الاوروبي بدلًا من دخول الشطر اليوناني وحده. ومع مطلع ٢٠٠٣، بدأت تركيا تعدل سياستها إزاء قبرص بشكل يتلاءم والحل الدولي، وبات زعيم القبارصة الاتراك رؤوف دنكطاش في موقف حرج بعد اعلان وزير الخارجية التركي (٨ كانون الثاني ٢٠٠٣) يشار ياكش ان بلاده تعمل على صوغ موقف جديد من القضية القبرصية، خصوصًا وأن القطاع التركي (شمال قبرص) عاد وشهد تظاهرات مsناهضة لدنكطاش عشية استئناف المفاوضات لتوحيد الجزيرة (١٤ كانون الثاني ٢٠٠٣).

في ١٦ شباط ٢٠٠٣، انتخب تاسوس بابادوبولوس، مرشح اليمين الوسط، رئيسًا لقبرص اليونانية في مواجهة الرئيس السابق غلافكوس كليريدس. وبعد أسبوعين استلم بابادوبولوس مهامه الرئاسية وشكل حكومة جديدة من ١١ عضوًا أُعلن أن مهمتها الرئيسية إعادة توحيد الجزيرة قبل انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي في أول يوم من سنة ٢٠٠٤.

وعاد الأمين العام للأمم المتحدة وزار قبرص آتيًا من اليونان (٢٦ شباط ٢٠٠٣) واجتمع بالرئيس المنتخب بابادوبولوس وبدنكطاش، وحثهما على إجراء مفاوضات



من تظاهرة القبارصة الاتراك (٢٦ كانون الاول ٢٠٠٢)



دنكطاش مصافحًا بابادوبولوس، وبينهما كليريدس (نيقوسيا، ٢٨ شباط ٢٠٠٣)

لتوحيد الجزيرة. لكن دنكطاش خرج من الاجتماع متمسكًا بتحفظاته عن الخطة الدولية، واصفًا إياها بـ«الخديعة»، في حين كان القبارصة الاتراك أنفسهم يتظاهرون في شمال نيقوسيا تنديدًا بسياسة رئيسهم ودعمًا للخطة الدولية، وكانت أثينا تتهمه بنسف عملية إعادة توحيد الجزيرة من خلال رفضه إجراء استفتاء شعبي في قطاعه التركي. كما راح دنكطاش يدين «تناقضات» أنقرة التي لاحظ أنها أخذت تميل للحل الدولي خشية إضاعة فرصة تاريخية لحل في قبرص قد يساعدها للدخول في الاتحاد الاوروبي.

إسقاط «جدار نيقوسيا»: وبالفعل، فقد حذرت المفوضية الاوروبية، في ١١ آذار ٢٠٠٣، أنقرة من أن سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي قد يتضرر نتيجة لفشل المحادثات لإعادة توحيد قبرص، في إشارة واضحة إلى تعنت حليفها زعيم القبارصة الاتراك رؤوف

دنكطاش وتسببه في انهيار محادثات سلام برعاية الامم المتحدة. وقال الناطق باسم المفوضية إن الاتحاد الاوروبي سيمضي قدمًا ويوقع معاهدة انضمام مع قبرص المقسمة التي تمثلها فقط الحكومة القبرصية اليونانية.

في ٢٣ نيسان ٢٠٠٣، عبر عشرات من القبارصة الاتراك واليونانيين في نيقوسيا «الخط الأخضر» الفاصل بين شمال الجزيرة وجنوبها. فكانت بذلك أولى مجموعات تعبر من شطر إلى آخر منذ تقسيم الجزيرة عام ١٩٧٤. وعلى الخط، إضافة إلى قوات من حكومتي المجموعتين، قوة لحفظ السلام من الأمم المتحدة للفصل بين الجانبين.

وجاءت خطوة العبور هذه بعد اسبوع من توقيع حكومة القبارصة اليونانيين المعترف بها دوليًا معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي في موعدها المحدد في قمة كوبنهاغن كما في خطة السلام الدولية، أي في ١٦ نيسان ٢٠٠٣.

وتوالى عبور القبارصة، من يونانيين وأتراك، «الخط الأخضر» حتى ناهز الآلاف، وشُبّه الأمر بـ«سقوط جدار برلين».

ولأن الجانب القبرصي التركي هو الذي بادر إلى فتح المعابر «الخط الأخضر» في نيقوسيا حرصًا منه على الظهور بمظهر «المنفتح» على المبادرات الدولية، اندفعت أنقرة، على لسان وزير خارجيتها عبد الله غل، تطالب برفع الحظر الدولي عن «جمهورية شمال قبرص التركية». وزار رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان «جمهورية شمال قبرص التركية» في ٩ أيار ٢٠٠٣، وقال إنه اختار هذا اليوم لزيارة الجزيرة باعتباره «يوم أوروبا» للدلالة على الاهتمام الذي توليه تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي.

قبرص أواخر حزيران ٢٠٠٣: بين ٢٣ نيسان و٢٣ حزيران ٢٠٠٣، عبر أكثر من نصف مليون قبرصي من الطائفتين في الاتجاهين بعد ٣٠ سنة من الانفصال. ومتى كان العدد الاجمالي لسكان الجزيرة حوالي مليون نسمة (٨٥٠ ألفًا من اليونانيين و٢٠٠ ألف من الاتراك) يكون نصف السكان أكدوا رغبتهم في حل سلمي يعيد توحيد الجزيرة.

رؤوف دنكطاش ما عاد بإمكانه الاعتماد على أنقرة المتلهفة للدخول في الاتحاد الاوروبي، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلًا من دون حل المشكلة القبرصية،، فضلًا عن أن دنكطاش فقد الكثير من هالته الزعامية لدى سكان القطاع التركي الذين باتوا يشاهدون مدى الازدهار الذي ينعم به القطاع اليوناني حيث يبلغ دخل الفرد أربعة أضعاف دخل الفرد في الجانب التركي.

إلى أواخر حزيران ٢٠٠٣ رأى المراقبون أن دنكطاش، إذا كان لا يزال يشكل عقبة أمام الحل المفضي إلى توحيد الجزيرة وانضمامها، موحدة، إلى الاتحاد الاوروبي (علمًا أن هذا الاتحاد لم يعد يشترط توحيدها لقبولها في عضويته بعد فشل محادثات التوحيد في نيسان ٢٠٠٣، وأعلن قبوله عضويتها ممثلةً بجمهورية قبرص اليونانية)، فإن إقصاءه – دنكطاش – عن الحكم في جمهورية شمال قبرص التركية، التي لم تعترف بها سوى أنقرة، يبدو أمرًا متوقعًا في الانتخابات التي ستجري في كانون الاول المقبل (٢٠٠٣). فالقرار الفعلي هو في الضفة الأخرى، في الوطن الأم للقبارصة الاتراك، في تركيا التي لا تزال تحشد ٢٥ ألف جندي من قواتها في القطاع الشمالي، وحيث استقدمت أكثر من ١١٠ آلاف مستوطن إلى القطاع الذي لم يكن يضم في ١٩٧٤ سوى مئة ألف قبرصي من أصل تركي. وعلى رغم أن حكومة طيب رجب أردوغان أرسلت إشارات حسن نية إلى نيقوسيا، إلا أن هناك قناعة تامة بأن الكلمة الأخيرة هي للجنرالات الاتراك (كما في أي شأن تركي آخر من الشؤون التركية المصيرية).

قبرص مطلع ٢٠٠٤: بعد أن شهدت أنقرة، طيلة كانون الثاني ٢٠٠٤، لقاءات مكثفة بين دنكطاش وأركان الدولة التركية، وجرى التوقيع بين الطرفين على بيان مشترك أكدا فيه عزم تركيا على حل المسألة القبرصية بأسرع وقت ممكن من خلال العودة إلى المفاوضات على أساس مسودة الحل التي قدّمها كوفي أنان، دعا الأخير، في ٥ شباط ٢٠٠٤، الزعيمين القبرصيين دنكطاش وبابادوبولوس إلى نيويورك في العاشر من الشهر نفسه (شباط ٢٠٠٤) لاستئناف المفاوضات في شأن إعادة توحيد الجزيرة. وقال أنان في رسالة إليهما إن الهدف هو التوصل إلى وثيقة تطرح للاستفتاء في نيسان (أي بعد نحو شهرين)، كي تتمكن قبرص موحدة (على النمط السويسري) من الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي في مطلع أيار.

زعماء، رجال دولة وسياسة

▪ **باباندريو، أندرياس** .Papandhréou, A (**١٩١٩– ١٩٩٦**): رئيس وزراء وزعيم الحزب الاشتراكي (باسوك). ولد في «رحم السياسة والزعامة» وتربى في «كنف السلطة»، ذلك أن أباه هو جورج باباندريو، أحد أبرز رجالات السياسة والحكم في الخمسينات والستينات، مثل قسطنطين كرمنليس، وأجداده جميعًا عاشوا في هياكل أثينا السياسية وكانوا رموزًا لها لا سيما أن المجتمع الاثيني تسيطر عليه العائلات العريقة الارستقراطية.

ولد أندرياس باباندريو في جزيرة خيوس اليونانية. التحق بكلية الحقوق في أثينا، لكنه اضطر إلى مغادرة اليونان في السنة الدراسية الثالثة بعد ان اعتقله نظام ميتكساس العسكري عام ١٩٣٩. وصل إلى الولايات المتحدة لاجئًا سياسيًا، وعمل وتابع دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة هارفرد عام ١٩٤٣، وبدأ يحاضر في عدد من الجامعات مثل هارفرد ومينيسوتا وكاليفورنيا في باركلي واستمر استاذًا محاضرًا حتى ١٩٥٩، وتزوج من الاميركية مارغريتا شاد وحصل على الجنسية وخدم في البحرية الاميركية، ثم عاد إلى اليونان ليصبح مستشارًا في البنك المركزي اليوناني عام ١٩٦١–١٩٦٢.

عندما أعلن أندرياس باباندريو تخليه عن الجنسية الاميركية قال الرئيس الاميركي ليندون جونسون: «لا يمكن منح الثقة إلى رجل أخلّ بقسمه للعلم الاميركي». لكن ذلك لم يمنعه من استقبال باباندريو ووالده رئيس وزراء اليونان آنذاك جورج باباندريو عام ١٩٦٤ في واشنطن والتفاوض معهما والتحدث في المسألة القبرصية.

كان أندرياس باباندريو بدأ حياته السياسية في اليونان في ذلك العام (١٩٦٤)، وانتخب نائبًا عن منطقة أخانيا ممثلًا عن حزب «اتحاد الوسط»، وعين وزيرًا في الحكومة التي شكلها والده.

اعتبر أندرياس باباندريو مصدر قلق لليمين المحافظ وللملك قسطنطين الثاني في ذلك الوقت. واتهم بتشكيل تنظيم سري في صفوف الجيش عُرف باسم «إسبيندا» أي «المواجهة» عام ١٩٦٥، الأمر الذي دفع الملك إلى رفض تسليم وزارة الدفاع إلى الأب (جورج باباندريو) الذي كان رئيسًا للوزراء. وفي مطلع نيسان ١٩٦٧، سقطت حكومة بنايوتيس كانيلوبولوس بسبب إصرار المدعي العام على رفع الحصانة البرلمانية عن أندرياس باباندريو ومحاكمته بتهمة تشكيل تنظيم «إسبيندا» السري في صفوف الجيش، وتبع ذلك مباشرة انقلاب عسكري أوصل الجنرالات إلى الحكم.

اعتقله الجنرالات وأودعوه السجن، ثم أطلق سراحه (١٩٦٨)، وغادر إلى السويد وأقام في ضيافة أصدقائه الاشتراكيين وعلى رأسهم أولف بالمه. ثم غادر استوكهولم إلى كندا ودرّس في جامعة تورنتو حتى العام ١٩٧٤.

عندما سقط العسكر (١٩٧٤) وعادت الديمقراطية كان والده جورج قد مات تاركًا إرثه الاجتماعي–السياسي وايديولوجية تميل إلى اليسار المعتدل بصورة عامة. وأسس أندرياس حزبًا جديدًا سماه «الحركة الاشتراكية الهيللينية لعموم اليونان» (باسوك)، ورمزه الشمس المشرقة واللون الأخضر، آلف فيه بين تيارات ونزاعات وأفكار عديدة بدت أحيانًا متعارضة في أفكارها ولكنها مجمعة على زعامة باباندريو وخطه الوطني الذي اتسم بمواقف هي عصارة خوفين على اليونان: خوف حمله باباندريو عندما عاصر فصول محاولات موسكو الستالينية ضم اليونان إلى «اقطاعاتها» البلقانية غداة الحرب العالمية الثانية، وخوف من تحالف الولايات المتحدة مع تركيا ودعمها لحكم الجنرالات (١٩٦٧–١٩٧٤). وبهدف تجميع اليونانيين حول «مصلحة اليونان فوق اي اعتبار»، جمع في حزبه مَن كان ليبراليًا ومَن كان تروتسكيًا ومَن كان قوميًا ديمقراطيًا. فغدا حزبه تيارًا كبيرًا يضم معظم الشرائح والطبقات الوسطى والفلاحين والمثقفين والثوريين، وكان الولاء الشخصي له هو الاساس، خصوصًا بعدما وصل إلى السلطة في انتخابات ١٩٨١ بفوز كاسح على الليبراليين بزعامة كرمنليس وميتسوتاكيس، حيث وصلت جماهيريته إلى أوجها، فكانت خطاباته في الساحات العامة مناسبة ليحتشد أكثر من مليون مواطن ساعات طويلة في الشوارع واقفين للاستماع إليه وتحيته. فبسبب طبيعة حزبه أو تياره (باسوك) وسمة الزعيم الجماهيري الذي تمتع بها أندرياس باباندريو اعتبره البعض «نسخة» من الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وأكد هو هذا التشابه في لقاء صحافي حيث قال «إن الناصرية هي التعبير عن الحركة القومية العربية مثلما أن الباسوك هو التعبير عن القومية الهيللينية».

تميزت حملته الانتخابية، في ١٩٨١، بشعارات العداء للسوق الاوروبية المشتركة والقواعد العسكرية

الاميركية، واعدًا اليونانيين بالخروج من السوق وإخراج القواعد من اليونان. لكنه عاد وبدّل موقفه من العلاقة مع أوروبا لكنه لم يبدل موقفه من القواعد الاميركية، ورفض طوال سنوات حكمه العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. مزج، في سياسته، بين القومية والحياد الايجابي والصداقة مع المعسكر الاشتراكي والتمسك بالليبرالية والاقتصاد الحر والتأميم الذي طبقه أول ما طبقه على أملاك الكنيسة. دعا إلى إخلاء البلقان من اسلحة الدمار الشامل والاستقلال عن الحلفين الكبيرين، الناتو (الأطلسي) ووارسو.

في ١٩٨٩، تلطخت سمعته بفضيحة مدوية للمافيا اليونانية (جورج كوسكوتاس)، اعتبرها باباندريو مؤامرة اميركية لتحطيمه، واستثمرتها المعارضة اليمينية المعادية له بشراسة بقيادة قسطنطين ميتسوتاكيس (عدوه وعدو أبيه) الذي أصرّ على محاكمته لا كزعيم سياسي. لكن المحكمة التي شكلت خصيصًا برّأت باباندريو بعد محاكمة مثيرة استمرت شهورًا وهدّدت باشعال حرب أهلية (كان للرئيس قسطنطين كرمنليس موقفًا متعاليًا في هذا الموضوع، راجع بشأنه في هذا الباب، زعماء).

في ١٩٩٣، عاد باباندريو مجددًا إلى السلطة للمرة الثالثة، وسلك هذه المرة نهجًا جديدًا قرّبه من المواقف الاوروبية. وما قاله: «نحن حزب اشتراكي ديمقراطي ونريد علاقات جديدة مع أوروبا وأميركا». وعلى صعيد علاقته بخصمه، ميتسوتاكيس، قرّر باباندريو تصفية حسابه معه، فشكل المحكمة ذاتها لمحاكمة ميتسوتاكيس كمجرم عادي استغل السلطة لنفسه ولعائلته. ونجح باباندريو في ما فشل فيه خصمه الذي انتهت حياته السياسية بتخلي حزبه عنه. وظل باباندريو ممسكًا بالحكم وزعامة حزبه حتى الرمق الأخير. وخلفه، سيميتيس، على رأس الحكومة والحزب.

• **باباندريو، جورج** Papandhréou, G. (**١٨٨٨–١٩٦٨**): رئيس وزراء، وسياسي بارز منذ العشرينات (القرن العشرون). تولى مناصب وزارية منذ ١٩٢٣، وأصبح زعيمًا للحزب الديمقراطي الاشتراكي منذ ١٩٣٥. ناضل ضد دول المحور، وقبض عليه في ١٩٤٢. أفلت من المحور وأقام حكومة منفى في القاهرة، نقلت مقرها إلى اليونان منذ ١٩٤٤. وتولى مناصب وزارية مختلفة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢. في ١٩٦١، وحّد الفئات اليسارية المعتدلة في حزب اتحاد الوسط الذي أعاده إلى رئاسة الوزراء من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥. أدّى خلافه مع الملك إلى أزمة سياسية تمخض عنها قيام انقلاب عسكري (١٩٦٧–١٩٧٤).

إبنه أندرياس باباندريو (راجع هذا الباب). وابن أندرياس، جورج باباندريو بدأ يشغل منصب وزير في الثمانينات، ويشغل حاليًا (٢٠٠٣) وزارة الخارجية في حكومة سيميتيس.

• **رالّيس، جورج** Rallis, G. (**١٩١٨–؟**): سياسي ليبرالي. ولد في أثينا في أسرة خرج منها عدد من رجال السياسة. درس المحاماة والعلوم السياسية في أثينا. زاول المحاماة، وانتخب في ١٩٥٠ نائبًا عن أثينا على لائحة الحزب الشعبي الموالي للملك. وفي ١٩٥٦، التحق بحزب الاتحاد الوطني الراديكالي الذي أسسه كرمنليس، وتزعم داخله جناحًا إنشقاقيًا قوامه ١٥ نائبًا بسبب قانون الانتخابات الذي طرحه الحزب آنذاك (١٩٥٨).

كان راليس في ٢١ نيسان ١٩٦٧ (عشية الانقلاب العسكري) وزير الداخلية، وحاول مقاومة الانقلاب واقناع الملك قسطنطين باللجوء إلى إحدى المقاطعات اليونانية ليجمع فيها القوى الموالية له ويقود منها مقاومة الحكم العسكري فلم يستطع تأمين الاتصال بالملك واقتصر دوره على تحريك بعض وحدات الدرك ولكن بدون جدوى. ووقف طيلة الحكم العسكري في صفوف المقاومة الملكية. ولكنه ما لبث ان ابتعد عن الملكيين في الاستفتاء الشعبي (كانون الاول ١٩٧٤) الذي جاءت نتيجته مؤيدة لاقامة نظام جمهوري. وعندما عينته الحكومة الجديدة وزيرًا للتربية الوطنية، اتخذ إجراءات جذرية أغضبت اليمين المتشدد، إذ فرض اللغة اليونانية المحكية لغة التعليم والادارة الرسمية. ومنذ ذلك بدأ رالّيس يشدّد على أن حزب الديمقراطية الجديدة الذي ينتمي إليه ليس يمينيًا. وحين أصبح وزيرًا للخارجية، أخذ ينشّط التعاون بين اليونان والبلدان البلقانية وينتهج سياسة انفتاح تجاه بلدان الكتلة الاشتراكية. وقد أكسبه هذا النهج تأييد قوى الوسط وجعله أقل الوزراء في حكومة كرمنليس عرضة لانتقادات المعارضة اليسارية وأكثر الشخصيات الحاكمة قدرة على خوض المعارك الانتخابية القادمة وكسبها، فانتخبه اعضاء حزب الديمقراطية الجديدة رئيسًا للحزب ورئيسًا للوزراء (ايار ١٩٨٠). ألف جورج رالّيس عددًا من الكتب لخصت نهجه الليبرالي (موسوعة السياسة، ج٢، ط١، ١٩٨١، ص٨٠٠).

* **ستيفانوبولوس، كوستاس (قسطنطين) Stephanopolos, C. (١٩٢٦–)**: رئيس الجمهورية الحالي. تعود جذور عائلته إلى بلدة «ماني» القريبة من سبارطة. ولد في مدينة «بترا» البلوبونيزية. درس القانون في جامعة أثينا وزاول مهنة المحاماة مدة ٢٠ سنة في بلدته «بترا» إلى أن تفرغ كليًا للسياسة عام ١٩٧٤. عين وزيرًا ثلاث مرات في حكومات قسطنطين كرمنليس ويورغوس (جورج) راليس المحافظة. وكان دخل الحلبة السياسية في ١٩٥٨ كعضو في حزب «الاتحاد الوطني الراديكالي»، الحزب الذي كان أسسه كرمنليس، وتمّ انتخابه نائبًا للمرة الاولى في ١٩٦٤، وأعيد انتخابه ست مرات أخرى بعد زوال الحكم العسكري وعودة المؤسسات الدستورية إلى العمل (١٩٧٤). انتسب إلى حزب الديمقراطية الجديدة (كرمنليس) وارتقى إلى أعلى المستويات الهرمية الحزبية، وقام بمحاولتين للوصول إلى رئاسة الحزب عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٤، ولم يوفق.

ترك الحزب (١٩٨٥) على أساس خلافه مع قسطنطين ميتسوتاكيس (الذي اصبح رئيسًا للحزب والحكومة) وأسس حزب «التجدد الديمقراطي» (ديانا) ويقع في خانة يمين الوسط. وبسبب حصول حزبه على أقل من ١٪ من الاصوات في انتخابات البرلمان الاوروبي وعدم تمكنه من الحصول على مقعد واحد في البرلمان الاوروبي في ١٩٩٤، قرّر ستيفانوبولوس ان يحل الحزب بعد ٩ أعوام على تأسيسه. ولم يكتف بذلك بل أعاد كل الاموال الخاصة بالحزب إلى خزينة الدولة، الأمر الذي زاد من احترامه في دولة كثرت فيها، في الأثناء، الفضائح السياسية والمالية.

طرح حزب «الربيع السياسي»، الصغير والفتي الذي يتزعمه وزير الخارجية السابق أدونيس ساماراس، اسمه كمرشح لرئاسة الجمهورية. وتبنى ترشيحه حزب «باسوك». فشكل الحزبان تجمعًا ائتلافيًا ضم ١٨١ صوتًا، ما مكّن ستيفانوبولوس من الوصول إلى سدة الرئاسة.

* **سيميتيس، كوستاس (قسطنطين) Simitis, C. (١٩٣٦–)**: رئيس الوزراء الحالي (منذ ١٩٩٦). ولد في منطقة «بيريه»، قرب أثينا، والده جورج سيميتيس محامي وأستاذ قانون في كلية الاقتصاد في أثينا. درس كوستاس الحقوق والاقتصاد في جامعة «ماربورغ» في المانيا وفي كلية لندن للاقتصاد بين ١٩٥٤ و١٩٦٣، وحاضر في جامعة «غينسن» في المانيا بين ١٩٧١ و١٩٧٥، ولاحقًا درس القانون التجاري في جامعة «بانديو» بعد عودته من المنفى إلى اليونان. وألّف العديد من الكتب باللغتين اليونانية والالمانية في مواضيع سياسية وقانونية، وآخر كتبه نشر في ١٩٩٥، وعنوانه «من أجل المجتمع القوي، من أجل اليونان القوية».

كان من المعارضين الأساسيين للحكم العسكري (١٩٦٧–١٩٧٤)، وتفادى الاعتقال وتمكن من الهرب إلى ألمانيا، وشارك ونظم العديد من المظاهرات واللقاءات وكتب كثيرًا منددًا بالحكم العسكري. هو أحد القادة المؤسسين لحركة تحرير اليونان السرية التي تحولت إلى الحركة الاشتراكية لعموم اليونان (باسوك) وهو عضو المجلس الوطني والتنفيذي للحركة منذ ١٩٧٤. وتعود علاقته بزعيم الباسوك أندرياس باباندريو إلى ما قبل العام ١٩٦٧.

تبوأ سيميتيس العديد من الوزارات. فقد كان وزيرًا للزراعة في أول حكومة اشتراكية (١٩٨١)، وبعدها وزيرًا للاقتصاد (١٩٨٧). وأثناء المرحلة الحساسة التي كثرت فيها اتهامات الفضائح المالية للحزب الاشتراكي (باسوك)، تسلم وزارة الثقافة لمدة ثلاثة أشهر (١٩٨٩–١٩٩٠). أما الحقيبة الوزارية الأخيرة، قبل تشكيله حكومته في ١٩٩٦، فكانت حقيبة وزارة التجارة والصناعة والطاقة والتكنولوجيا، وذلك منذ تشرين الاول ١٩٩٣ حتى أيلول ١٩٩٥ حين اختلف مع باباندريو (زعيم الحزب ورئيس الوزراء)، وانتقد عمل الحكومة ورئيسها واستقال من منصبه الحكومي بعدما اتهمه باباندريو بتحويل الاحواض البحرية اليونانية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لكن استقالته لم تعنِ خروجه من الهيئات القيادية للحزب، وبقي مؤثرًا وفاعلًا وعاملًا على تقوية تحالفاته وتكتلاته ضمنها.

يُنعت سيميتيس بـ«الاصلاحي»، ويعتبر من أكثر القادة اليونانيين المنادين بـ«الأوربة» و«التجديد»، ومن الاوائل الذين عملوا على وضع برنامج اقتصادي يماشي مرحلة ما بعد باباندريو، مرحلة إقتصاد السوق و«العولمة».

* **صادق أحمد (١٩٥٥–١٩٩٥)**: زعيم الطائفة المسلمة في اليونان ونائبها في البرلمان، ومؤسس الحزب الخاص بالمسلمين الاتراك في اقليم تراقيا الغربية. نجح في انتخابات ١٩٨٥، وأصبح بسرعة شخصية سياسية بارزة. عندما جاء دوره ليقسم اليمين القانونية في البرلمان

الذي يتضمن الولاء والاخلاص لليونان، رفض أحمد صادق لأنها تتعارض وحقيقة انتمائه إلى أقلية لا تشعر بالولاء سوى للأمة التركية. وتبارت وسائل الاعلام في إثبات «خيانته» لليونان وضرورة طرده من البرلمان، وأصبح أحمد صادق مصدر قلق، خصوصاً عندما نجح في «تدويل» قضية الأقلية المسلمة ونقلها إلى المحافل الديمقراطية الغربية، وكان دائم الذهاب إلى أنقرة للتشاور مع زعمائها، وأدرج أوضاع مسلمي اليونان في جداول اجتماعات وجلسات البرلمان الاوروبي والمجلس الاوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الاوروبية، وكان أبرزها تضمين تقرير وزارة الخارجية الاميركية فقرة خاصة بمسلمي تراقيا الغربية اليونانية في تقرير عام ١٩٩٠.

سعى أحمد صادق إلى توثيق العلاقات مع الأقلية المسلمة في بلغاريا، ما أثار مشاعر اليونانيين، إذ إن مسلمي بلغاريا ينتشرون على حدود اليونان وتراقيا الغربية، ويشكلون مع الأخيرة اقليمًا واحدًا. وكان لهذه القضية أثر مضاعف عندما انهار النظام الشيوعي في بلغاريا وحلّ محله نظام ديمقراطي أفسح في المجال للأقلية المسلمة البلغارية لأن تلعب دورًا يناسب ثقلها النسبي لمجموع السكان (حوالي ٢٥٪). وخافت اليونان من تشكل تحالف اقليمي بين الاقليات المسلمة في البلقان تدعمه تركيا، وضغطت مرارًا على صوفيا لتقلص حجم هامش الحرية المعطى إلى المسلمين. وأدرك صادق ان الوزن الاجتماعي والسكاني لطائفته لا قيمة له فهو أقل من ٢٪ من الشعب اليوناني، لذلك ركز على تعويض هذا الضعف بعوامل قوة أخرى منها الأهمية الأمنية للمنطقة التي توجد فيها الأقلية المسلمة، فهي على مقربة من الحدود التركية وعلى مقربة من مقدونيا التي استقلت حديثًا عن يوغوسلافيا سابقًا.

ولكي لا يكون تركيزه على البعد الديني-الروحي عامل ضعف أهمل صادق الهوية الاسلامية وشدّد على الهوية القومية التركية، وهو ما أكسبه تأييد العديد من المنظمات والتيارات الاوروبية، غير أنه أضعف التأييد له داخل تراقيا نفسها حيث توجد فئات مسلمة ليست تركية الأصل. وقد بالغ صادق في الارتباط بتركيا أو الاتكال عليها، إلى درجة انه بات متهمًا بالعمالة وبخدمة مخططات تركيا ومصالحها في المنطقة. وكان مدركًا لهذه النقطة، وكان يدافع عن نفسه بقوله: «نحن أتراك أولًا».

في أواخر تموز ١٩٩٥، قضى أحمد صادق في حادث سيارة (محمد خليفة، «الحياة»، ٣ آب ١٩٩٥، ص١).

• كاستورياديس، كورنيليوس (١٩٢٢-١٩٩٧): فيلسوف واقتصادي وسياسي ماركسي. ولد في اسطنبول من أبوين يونانيين، وسرعان ما انتقلت العائلة، ذات الميل إلى الثقافة الفرنسية إلى أثينا، حيث عاش كورنيليوس واختبر الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩٤٤، انتسب إلى الحزب الشيوعي اليوناني، ودخل سريعًا في نزاع مع النهج الستاليني المسيطر. ولئن شعر كورنيليوس، عام ١٩٤٥، بأنه مهدد بالتصفية الجسدية بأيدي الستالينيين والفاشيين في آن، فإنه قرر الاستقرار في فرنسا حيث سيقضي بقية حياته الحافلة بالنشاطات السياسية ذات الطابع النضالي وبمؤلفاته التي كتبها بالفرنسية والتي جعلت منه مثقفًا ذا شهرة عالمية. وفي بداية ١٩٤٦ انضم إلى الحزب الشيوعي الأممي، وبالتحديد إلى الشعبة الفرنسية التابعة للأممية الرابعة ذات التوجه التروتسكي، والتقى، في هذا الاطار، كلود لوفور ونشأت بينهما صداقة وتوافق في الافكار فاعتبرا أن النقد التروتسكي للستالينية غير كاف وان لا طائل من الرجوع إلى روح تجربة الحزب البلشفي الروسي عام ١٩١٧. وقرّر الاثنان، في صيف ١٩٤٦، إعادة النظر جذريًا بمقولة «الاشتراكية» نفسها، وأسسا اتجاهًا ذا طابع انشقاقي داخل الحزب التروتسكي. غير أن الرجلين، ومعهما عدد من رفاقهما، غادروا الحزب في نهاية ١٩٤٨، أثر اندلاع الازمة اليوغوسلافية (خلاف ستالين-تيتو)، وأسسا تجمعًا باسم «اشتراكية أو بربرية»، وأصدرا في ١٩٤٩ مجلة حملت الاسم نفسه. وراحت المجلة، منذ ١٩٥٣، تجتذب أعدادًا متزايدة من المثقفين ومن المناضلين الثوريين الذين أتعبتهم لغة وممارسات التنظيمات الشيوعية على اختلاف مشاربها. وعلى امتداد الخمسينات، التي شهدت يقظة عمالية في الديمقراطيات الشعبية وانتفاضات على القمع السوفياتي (ربيع براغ أبلغ مثل) ونهوض حركات التحرر في العالم الثالث، كثّف التجمع الجديد نشاطه وبات يضم أكثر من مئة عضو من بينهم الفيلسوف جان فرنسوا ليوتار. وهذا لم يمنع حصول إنشقاق عام ١٩٥٨ الذي أدّى إلى خروج كلود لوفور من التجمع.

في ١٩٥٩، وزع كاستورياديس على رفاقه نصًا حول «الحركة الثورية في ظل الرأسمالية الحديثة» دعا فيه إلى إعادة النظر في فكر ماركس بالذات. وأدّى هذا إلى تهميش كاستورياديس واتهامه بالانحراف نحو «مذهب وجودي» لا يتفق مع المشروع الثوري. ثم توالت انشقاقات أخرى في ١٩٦٣، فضاعف كاستورياديس من

نشاطه الفلسفي، وضاعف من شكوكه في جدوى التجمع، فأعلن عن حلّه عام ١٩٦٦، أي بعد أشهر قليلة من صدور العدد الأخير من مجلته والتي يبدو أنها كانت ذات تأثير قوي على عدد من قيادات انتفاضة أيار الطلابية عام ١٩٦٨. ووضع كاستورياديس ١٥ كتابًا توالى صدورها بين ١٩٧٤ و١٩٩٧. توفي في باريس.

* **كرمنليس، قسطنطين** Caramanlis, C. (**١٩٠٧-١٩٩٨**): رئيس جمهورية. من أبرز قادة اليونان الذين طبعوا الحياة السياسية طيلة نصف قرن. ومساهمته الاساسية والمميزة كانت في ترسيخ انتماء اليونان إلى الغرب، إذ كان مهندس عودة الديمقراطية إلى أثينا بعد سقوط النظام العسكري (١٩٧٤)، فاستحق لقب «ديغول اليوناني»، وقاد بلاده إلى دخول المجموعة الاوروبية عام ١٩٨١ فباتت العضو العاشر فيها. وسعى كذلك إلى الحد من تبعية اليونان إلى الولايات المتحدة فراح ينفتح دبلوماسيًا على دول المعسكر الشرقي البلقانية، وعلى العالم العربي. ومن أبرز إنجازاته حسمه، في ١٩٧٤، مسألة طبيعة النظام التي كانت تعكر الحياة السياسية اليونانية، إذ نظم استفتاء تاريخيًا أيد فيه ٧٠٪ من اليونانيين اعتماد النظام الجمهوري.

ولد قسطنطين كرمنليس في قرية «بروتي» من أعمال مقدونيا اليونانية (في العهد العثماني)، في أسرة من الطبقة المتوسطة. درس القانون وعمل محاميًا، ولم يكن يستهويه العمل الحزبي أو السياسي، إلى أن وقع عليه اختيار الملك بول وأقحمه في المعترك السياسي حين كلفه تشكيل الحكومة في ٥ تشرين الاول ١٩٥٥، ونجح في مهمته رغم انعدام خبرته السياسية، وقاد اليونان في طريق استقرار لم تعرفه منذ وقت طويل. فكثف مساعيه من أجل تحقيق مصالحة وطنية بين الشيوعيين والقوميين وتكريس الحياة الديمقراطية الليبرالية، الأمر الذي أهّله للفوز في انتخابات ١٩٦١ فوزًا كاسحًا. ومن يومها لم يعد كرمنليس رئيسًا للحكومة بفضل الملك وإنما أصبح زعيمًا بفضل انتخاب الشعب له. إذ بدأ يحظى باحترام وتأييد من مختلف أحزابه وفئاته. وأكد الزعيم الجديد للبلاد جدارته بثقة الناخبين حين استقال من تلقاء نفسه عام ١٩٦٣ احتجاجًا على اغتيال النائب والزعيم اليساري لامبراكيس من قبل إحدى الجماعات اليمينية المتطرفة بتواطؤ من جانب الشرطة (وهي الحادثة التي اشتهرت عالميًا بفضل تحويلها فيلمًا فرنسيًا بعنوان «زد» — Z — أي «الذي لا يزال حيًا»).

بعد استقالة كرمنليس مرت اليونان بفترة اضطرابات عارمة مهدت الطريق أمام الانقلاب العسكري وقيام حكم دكتاتوري دموي مدعوم من الولايات المتحدة الاميركية (١٩٦٧-١٩٧٤)، فرّ خلاله زعماء اليونان الديمقراطيون إلى الخارج، واختار كرمنليس الاقامة في باريس حيث قاد منها كفاحه السياسي لإسقاط حكم العسكر. ولقيت نداءاته وبياناته أصداء واسعة واستقطبت حوله اليونانيين وجعلته الزعيم الأبرز الناطق باسم القوى الديمقراطية كافة. ونتيجة لذلك كلفته هذه القوى بالاجماع بمهمة قيادة الدولة خلال المرحلة الانتقالية على أثر سقوط العسكر في ١٩٧٤. واستغرق ذلك ثلاثة أعوام ترأس خلالها حكومة وحدة وطنية قامت بتصفية التركة التي خلفها النظام العسكري وكذلك نقل الدولة من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري البرلماني ورسخ أسس التعددية والانتخابات البرلمانية الدورية ووضع دستور جديد. وحرص كرمنليس على إلغاء الحظر المفروض على الاحزاب الشيوعية منذ ١٩٤٩ وسمح لها بالمشاركة. وهكذا اعتبرت إصلاحاته العميقة في هذه الفترة الوجيزة بمثابة تحول خطير وعميق في كيان الدولة اليونانية هو الأهم منذ استقلالها واكتمال مدتها. لذلك اعتبر «اب اليونان الحالية». وتوج كرمنليس هذه الانجازات التاريخية بتقديم طلب انتساب إلى المجموعة الاوروبية في ١٩٧٩، قبلته المجموعة على الفور حيث أصبحت اليونان عضوًا كاملًا في ١٩٨١.

أسس كرمنليس بعد عودته لليونان من المنفى حزب «الديمقراطية الجديدة» ليعبر عن خطه السياسي (يمين وسط). وفي أول انتخابات جرت عام ١٩٧٧ فاز بغالبية مقاعد البرلمان وظل يحكم حتى ١٩٨٠. إلا أن كرمنليس نفسه استقال من رئاسة الحزب والحكومة عام ١٩٨٠ بعد أن أجمع النواب على انتخابه رئيسًا للجمهورية. ومع أن المنصب غير سياسي ولا سلطات واسعة له إلا أن اختياره كان يترجم شعورًا عامًا بأن الرجل غدا «أبًا» لليونانيين جميعًا وزعيمًا كبيرًا فوق الصراعات والمنافسات الحزبية.

وظل كرمنليس في منصبه إلى أن أقصاه الاشتراكيون منذ عام ١٩٨٥. لكن في الأزمة السياسية الطاحنة التي حدثت اعتبارًا من ١٩٨٩ بين اليسار بزعامة أندرياس باباندريو واليمين ممثلًا بحزب الديمقراطية الجديدة (الذي أسسه كرمنليس) عاشت البلاد أجواء عاصفة، ولم يكن أمام الجميع سوى كرمنليس، فتوسلوا قبوله العودة للرئاسة علمًا أنه قد بلغ الـ٨٢ من عمره، فنزل عند



قسطنطين كرمنليس يتخلى عن رئاسة الحكومة ليصبح رئيسًا للجمهورية: أداؤه اليمين الدستوري أصبح رمزًا لمرحلة جديدة في تاريخ اليونان. إلى يمينه الأسقف سيرافيم أسقف أثينا، وإلى يساره رئيس الحكومة الجديد جورج راليس.

إلحاحهم وانتخب (١٩٩٠) رئيسًا للجمهورية بأغلبية ساحقة ضمت أصوات الاشتراكيين واليمينيين معًا، بل كان الاشتراكيون أكثر حماسة لعودته رغم إقصائهم له عام ١٩٨٥، وذلك نتيجة رهانهم الآن على أنه سيكبح اندفاع قادة حزبه وخاصة قسطنطين ميتسوتاكيس إلى محاكمة باباندريو ورفاقه وأعوانه بتهم الفساد لمجرد الرغبة في الانتقام منه والقضاء عليه. وقد صدق الرهان لأن كرمنليس تعالى على مصلحة حزبه وأثبت نزاهته وأصالة معاييره الديمقراطية فعارض محاولات اليمين «تجريم الحياة السياسية»، وقال لرئيس الحكومة آنذاك ميتسوتاكيس: «حين يخطئ رئيس حكومة فيجب إسقاطه وإحالته إلى منزله، ولكن لا يجب محاكمته وإيداعه السجن. إن هذا العمل خطر جدًا على الجميع».

ويذكر ايضًا أنه ساهم في تطوير علاقات اليونان بمعظم الاقطار العربية في السبعينات، وزار السعودية ومصر والجزائر، وأقرّ فتح أول بعثة دبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا الغربية.

• **ميتسوكاتيس، قسطنطين** Mitsokatis, C. (١٩١٨-؟): رئيس الوزراء في أواخر الثمانينات والخصم الأساسي للزعيم الاشتراكي أندرياس باباندريو (راجع «باباندريو، أندرياس» في هذا الباب).

ولد في مدينة لاكانيه في جزيرة كريت. أسند جورج باباندريو (والد أندرياس) إليه وزارة المالية. لكن نزاعه مع أندرياس باباندريو، الذي كان وزيرًا ايضًا في حكومة والده، جعله يناور ضد الحكومة نفسها، ما أوجد ازمة من عدم الثقة سهّلت وصول العسكر إلى الحكم. ولم يغفر له الرأي العام هذه المناورات رغم معارضته للحكم العسكري وفراره إلى الخارج (فرنسا) واتصاله بالمقاومة وتقربه من كرمنليس. وعندما عاد ميتسوكاتيس إلى البلاد، أسس الحزب الليبرالي الجديد. وبعد هزيمته في انتخابات ١٩٧٤، ثم نجاحه في ١٩٧٧ بفضل دعم كرمنليس، أعلن في ١٩٧٨ انضمامه إلى حزب «الديمقراطية الجديد» الذي يتزعمه كرمنليس (راجع النبذة التاريخية).

مدن ومعالم

• **أتوس، جبل** Mont Athos: شبه جزيرة، مساحتها ٣٣٠ كلم[٢]، متوسط طولها ٤٨ كلم وعرضها ٩ كلم، وأعلى قمة فيها ٢٠٣٤م. لا يسكنها حاليًا إلا الرهبان والنساك. كان عدد سكانها في القرن السادس عشر ١٥ ألف نسمة، وتراجع العدد إلى ٨ آلاف في ١٩١٢، وإلى ألفين في ١٩٩٥: رهبان ونسّاك أرثوذكس.

في العام ٩٦٣، خضعت أتوس للنظام القضائي لبطريركية القسطنطينية المسكونية. وفي ١٩١٣، اعترف بها مستقلة مؤقتًا وتحت الوصاية اليونانية. وفي ١٩٢٠، أصبحت جزءًا من اليونان ولكن ذات استقلال إداري ذاتي ويمثلها حاكم غير خاضع لوزير الخارجية اليوناني.

ينتشر فيها نحو ٢٠ ديرًا أرثوذكسيًا بنيت منذ القرن العاشر، وتشكل، مجتمعةً، «جمهورية تيوقراطية» تدير شؤونها «الجماعة المقدسة» المؤلفة من ٢٠ مندوبًا (مندوب عن كل دير)، ولها، منذ العام ١٩٢٦، نظام داخلي ينظم إدارة شؤونها الداخلية (عدالة، سلام، أموال). ممنوع دخول النساء إليها والاولاد والخصيان وحليقي اللحى، وذلك بموجب إجراء اتخذه قسطنطين مونوماك في العام ١٠٦٠.

أثينا Athènes

أثينا اليوم: عاصمة اليونان. تعد نحو مليون نسمة، ومع ضواحيها، أي أثينا الكبرى التي تتضمن ٦٠ كومونة، والبالغة مساحتها ٤٣٣كلم[٢]، نحو ٣,٥ مليون نسمة، أي نحو ثلث مجموع سكان اليونان.

تعود أسباب هذا التمركز السكاني في أثينا إلى كونها مقرًا لبنى الدولة كافة (نظام مركزي)، ونحو نصف إجمالي فرص العمل في القطاع الصناعي وثلثي ثروة البلاد. ولأن أثينا غير مجهزة كفاية لاستيعاب هذا القدر من التضخم السكاني الهائل فهي تشكو مشكلات عديدة بسببه أبرزها عرقلة سير خانقة وتلوث في بيئتها.

وأكثر من ذلك، فإن النشاط الاساسي (أكثر الوظائف والازدحام العمراني) محصور في أثينا في المنطقة النواة منها الممتدة بين الأكروبول و«الليكابت»، وهي المنطقة التي بُنيت فيها أثينا كعاصمة حديثة، بدءًا من ١٨٣٤، على أساس التصاميم التي وضعها المهندس الالماني ليو فون كلينزي، وكانت أثينا قبل ذلك قد أمست مجرد قرية عند خاصرة الأكروبول بفعل تقهقرها على مدى قرون طويلة.

وأما المواقع التي كانت تقوم عليها أثينا القديمة فهي تحيط بهذه المنطقة النواة من كل الجهات. وتوسعها العمراني احترم إلى حد ما قواعد التخطيط المدني الذي كان معمولًا به في القرن التاسع عشر (راجع «أبرز معالم أثينا» في نهاية الكلام على أثينا).

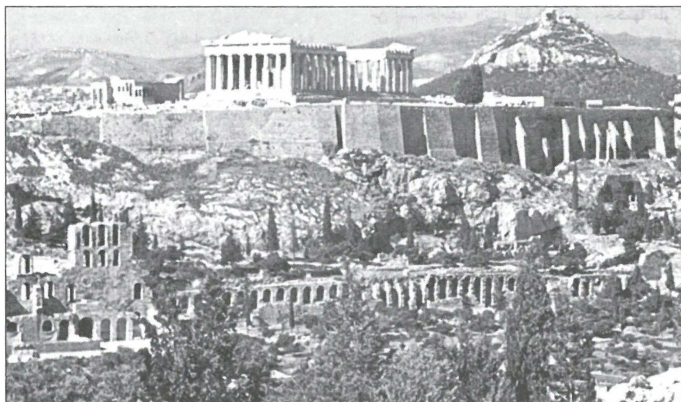
أزمنة الاساطير: كان «الأكروبول» مأهولًا منذ العصر النيوليني من قبل شعب أطلق عليه المؤرخون اليونانيون إسم «البيلاجيين» Pélasges، وهو شعب بدائي يعتقد أنه قدم من منطقة بحر إيجه قبل قدوم أجداد اليونانيين الحاليين، أي الهيللين. وبعدهم، غزا المنطقة شعب قدم من الجزر الأيونية في الألف الثاني ق.م.، وهو الذي نظم منطقة «أتيكا» (المنطقة التي تقع فيها أثينا) وبنى فيها ١٢ مدينة متناحرة في ما بينها، منها مدينة «سيكروبيا» التي ستُعرف في ما بعد بـ«أثينا». وحاكت الأساطير حول هذه المدن والعلاقات بينها وحول ملوكها حكايات كثيرة، مآلها أن أثينا نجحت في الأخير بتشكيل «اتحاد أتيكا» من هذ المدن وتزعمه. وإسم المدينة «أثينا» هو من إسم حاميتها «أثينا» إلهة الحكمة. وحكمها ملوكها باسنادهم شرعية ملكهم كونهم أبناء وأحفاد «إيريكته» Erechthée، الشخص الاسطوري الذي جعلته الاسطورة إلهًا.

من الاسطورة إلى التاريخ: في أواخر القرن السابع ق.م. قامت طبقة أوليغارشية (ارستقراطية عقارية) تنازع الملوك سلطتهم، ونجحت في إزاحتهم من خلال تشكيلها لمجلس من تسعة ممثلين تنتخبهم قبائل عرفت باسم الـ«أوباتريد» التي كانت تتكون من طبقة ارستقراطية مميزة لها وحدها، دون الفنانين والمزارعين، حق الاداء السياسي.

احتكرت الـ«أوباتريد» السلطة في أثينا ومارست حكمًا استبداديًا حتى كانت إصلاحات سولون في العام ٥٩٤ق.م. وسولون، أحد الحكماء الاغريق السبعة، أنشأ مجلسًا للشيوخ من ٤٠٠ عضو، وجمعية عمومية تمثل مواطني أثينا، ومحكمة شعبية، وميّز بين أربع طبقات من المواطنين وفق درجة ثروة كل منهم، وحسّن من ظروف



أحد أديرة جبل أتوس



أكروبول أثينا

حياة الفلاحين المسحوقين بفرض بعض التبعات إزاءهم على كبار الملاكين.

وفي ٥٦٠ق.م. نجح بيسيسترات، وإبناه هيبارك وهيبياس، بإعادة فرض النظام الاستبدادي، ولكنهم عملوا على ازدهار المدينة وعمرانها. وبعد سقوط هيبياس (بعد اغتيال هيبارك)، اندلع نزاع دموي—حرب أهلية — بين أنصار الأوليغارشية وأنصار الديمقراطية. وبانتصار الديمقراطيين، وصل إلى الحكم كليثنيس الذي اتخذ بدوره إصلاحات جديدة أضافها على إصلاحات سولون، فجمع السكان في عشر قبائل لا تمييز بينها لا بسبب الولادة ولا الثروة، ما جعل أثينا أول دولة ديمقراطية في التاريخ.

وفي حوالي العام ٥٠٠ق.م. حاول الفرس، بعد توصلهم إلى أخضاع المدن الاغريقية في القسم الآسيوي، غزو اليونان بكاملها، وسيّروا جيشًا قويًا اجتاز بحر إيجه ونزل في ماراتون، ولكن الأثينيين، بقيادة ميلتياد وتيميستوكل، تمكنوا منهم وأعادوهم على أعقابهم (٤٩٠ق.م.). وقد أنهت هذه المعركة أولى الحروب الميدية. لكن داريوس، الامبراطور الفارسي، عاد إلى بلاده وفي نيته الانتقام لهزيمته. لكن الموت فاجأه، وفشل إبنه كزركس الاول في تحقيق أي انتصار على الاغريق. وفي ٤٨٠ق.م. زحفت الجيوش الفارسية مرة جديدة على اليونان، وتمكنت من دخول أثينا نفسها وأحرقتها (الحرب الميدية الثانية). لكن اسطول أثينا الذي كانت المدينة قد بنته بناء على إلحاح تيميستوكل (يعرّف المؤرخون به كقائد سياسي محنك واستراتيجي كبير) عوّض الهزيمة البرية وحقق نصرًا كبيرًا على الاسطول الفارسي، وجعل من تيميستوكل «بطلًا اغريقيًا» دانت له السلطة على كونفدرالية «ديلوس»، رابطة المدن الاغريقية.

وبعدها بدأ «عصر بركليس»، في إطار حكومة سيمون ابن ميلتياد، فنمت معه امبراطورية أثينا، وأضحت أعظم قوة في زمنها، فضلًا عن نهضتها الثقافية، في الفلسفة والآداب والفنون. وكان رمز هذه النهضة معبد «برثينون» الذي كان آية في الفن المعماري.

إسبارطة، المدينة الاغريقية القوية الثانية، نظرت بعين الحسد لغريمتها أثينا، فأصلتها حربًا دامت ثلاثين سنة ٤٣١—٤٠٤ق.م. عُرفت بحرب البيلوبونيز. خرجت أثينا من هذه الحرب ضعيفة منهكة، ما سهّل الطريق لعودة الارستقراطية إلى الحكم (حكومة الثلاثين). وفيما أثينا تعيد أنفاسها خلال القرن الرابع ق.م. بدأت تتعرض لضربات جديدة، من مقدونيا هذه المرة، من فيليب الثاني وابنه الاسكندر الكبير الذي لم يبق لأثينا سوى استقلالها الاسمي.

وبعد المقدونيين جاء دور الرومان الذين نزعوا عن المدينة أي دور سياسي، وأبقوا لها تفتحها الثقافي وازدهارها العمراني، وبلغت أوجها في هذا المضمار في عهد الامبراطور الروماني هادريان، وحتى طيلة القرن الميلادي الثاني.

لكن «الرومان الشرقيين»، البيزنطيين، القسطنطينية... تعاملوا مع أثينا من منطلق آخر، من منطلق أن لا تبقى متفوقة بالثقافة والحضارة على القسطنطينية، فبدأت المدينة تخبو، خصوصًا وأنها بدأت كذلك تتعرض لغزوات البربر، حتى انتهى الأمر بها إلى السقوط في يد الاتراك العثمانيين عام ١٤٥٨. وهكذا أضحت أثينا، وعلى مدى نحو أربعة قرون، قرية لا شأن لها، وتحولت هياكلها وكنائسها إلى مساجد، وهدمت قصورها ونصبها واستخدمت حجارتها في بناء سور جديد حولها في العام ١٧٧٨.

وخلال حرب استقلال اليونان، سيطر الثوار على أثينا في ١٨٢١، ثم أعاد الاتراك احتلالهم لها وخرّبوا بعض ما تبقى من معالمها واستمروا يسيطرون عليها إلى العام ١٨٣٣، عندما أجبرتهم الدول الاوروبية على مغادرتها والاعتراف باستقلال البلاد. وفي ١٨٣٤، أصبحت اليونان عاصمة المملكة اليونانية الوليدة مع الاستقلال. ومنذ تلك السنة، بدأ تاريخ أثينا يتطابق مع تاريخ اليونان. وخلال الحرب العالمية الثانية، لم تتعرض أثينا للقصف الجوي، ولكن الجيوش الالمانية احتلتها بين ١٩٤١ و١٩٤٤ وخرّبت كثيرًا من مؤسساتها الصناعية ومرفأ بيريا.

أبرز معالم أثينا التاريخية: — أكروبول (أكروبوليس): قلعة ومبان ضخمة واقعة على هضبة (ارتفاع ١٦٥م) تشرف على أثينا. احتضنت منذ الألف الثاني ق.م. قصور الملوك وأمكنة العبادة. تزينها، منذ القرن السادس ق.م. نصب وتماثيل تكريمًا للآلهة «أثينا» (إلهة الحكمة). خرّبها الفرس في العام ٤٨٠ق.م. وفي القرن الرابع ق.م. لم يعد الأكروبول قلعة. إنما غدا مركزًا دينيًا للأثينيين. النصب والتماثيل الكلاسيكية التي بنيت في «عصر بركليس» تحت إشراف النحات فيدياس، حافظت إلى حد كبير على رونقها رغم ما أصابها من ضرر إبان

الحروب، خصوصًا أثناء حصار الفينيسيين (سكان جمهورية فينيسيا الايطالية: البندقية). جزء كبير من آثار الأكروبول حمله اللورد إلجن Elgin إلى المتحف البريطاني ولا يزال معروضًا فيه.

– برثينون Parthénon: «معبد أثينا»، الصرح الأكثر فخامة في أكروبول أثينا وفي اليونان عمومًا. بني، بناء على طلب بركليس، بين ٤٤٧ و٤٣٢ق.م. وبإشراف فيدياس، وعلى موقع معبد كان العمل لم ينته به عندما غزا الفرس أثينا وخربوها قبل ذلك بنحو ٣٣ سنة.

في القرن السادس، حُوّل المعبد إلى كنيسة السيدة العذراء. وفي ١٦٨٧، أثناء الحرب التركية–الفينيسية، وضع الاتراك في داخله كمية كبيرة من المتفجرات التي تسببت، عندما أصابته قذيفة مدفع فينيسي، في تدمير قسمه الداخلي. وحوّله الاتراك إلى مسجد بين ١٦٨٨ و١٧٤٩. بعض أجزائه وقطع تزيينه معروضة في المتحف البريطاني ومتحف اللوفر ومتحف الأكروبول في أثينا.

– أريوباج Aréopage: آثار مبنى المجلس السياسي، ثم محكمة أثينا القائم على هضبة أريس، شهد نزاعات الديمقراطيين والأوليغارشيين.

– إريكتيون Erechthéion: معبد في أكروبول أثينا، مدفن أبطال الاغريق ومكان تقديس لهم. بني بين ٤٢١ و٤٠٥ ق.م.، وأعيد ترميمه في ٣٩٥ق.م.. بعد حريق هائل تعرض له. حوّل إلى كنيسة في القرن الثاني عشر، واتخذه القائد التركي مقرًا له (١٤٦٣). أعيد ترميمه بين ١٩٠٢ و١٩٠٩.

– بنيكس Pnyx: موقع قديم كانت جمعية الشعب تعقد فيه اجتماعاتها (إلكيزيا) منذ أواخر القرن السادس ق.م.، ويقع غرب أكروبول أثينا. وفي الموقع آثار مبنى المحكمة ومؤسسات أخرى محفورة في الصخور.

– سيراميكا Céramique: حي في أثينا القديمة، شمال غرب الأكروبول. يعود الإسم إلى مشاغل الخزف التي أقيمت هناك منذ بداية الحضارة الهيللينية. وبدءًا من القرن السادس ق.م. أصبح أحد أجمل أحياء أثينا، ومقر النشاط السياسي والتجاري والثقافي في المدينة: معابد، مسارح. حاليًا، موقع أركيولوجي، آثار ومتحف.

– ليكابت Lycabette: هضبة تشرف على وسط أثينا (ارتفاع ٢٧٧م)، يعود إسمها على الأرجح إلى الذئاب (في الاغريقية ليكو Lykoi) التي كانت تلجأ إليها أو إلى وجود مذبح أبولون الليكي. حي «ليكي» أو «ليسي» القديم، الذي توجد فيه مدرسة أرسطو الشهيرة، ينبسط عند أقدام الهضبة.

أولمبيا (الألعاب الاولمبية): هناك جبل في اليونان، يدعى أولمب (٢٩١١م) يقع بين مقدونيا وتسّاليا، اعتبرته أساطير اليونان مقرّ الآلهة ومقام نعيمهم. وهناك أولمبيا، مدينة في البيلوبونيز (جنوب اليونان، وعلى مقربة من أثينا) كانت مركزًا للعبادة تؤمه كل مدن اليونان، ومنها انطلقت الالعاب الأولمبية، ولا يزال فيها بقايا هيكل فخم للإله زوس.

الألعاب الأولمبية الحالية انطلقت حديثًا من أثينا عام ١٨٩٦ بعد مجهود كبير بذله البارون الفرنسي بيار دو كوبرتان، ابن العائلة النبيلة، المولود في باريس في مطلع ١٨٦٣.

أما الألعاب الأولمبية القديمة فقد بدأت في القرن الرابع عشر ق.م.، لكن تاريخها المسجل لم يبدأ إلا في عام ٧٧٦ق.م. وظلت تقام كل أربع سنوات بانتظام، وكان صاحب فكرتها إيفيتوس ملك ليديا في أولمبيا على مشارف أثينا، لتكون هدنة للحروب المستمرة بين مدن الاغريق، وأول حركة للسلام.

إلا أن الشعلة الأولمبية القديمة انطفأت عام ٢٩٢. عندما ألغاها الامبراطور الروماني الكاثوليكي تيودوسيوس المعادي لكل الاحتفالات والتقاليد الوثنية. وكانت الألعاب الأولمبية قد ظلت منتظمة على مدى ١٣ دورة، أي منذ ٧٧٦ق.م. حتى ٧٢٤ق.م.، وتقتصر على يوم واحد يجري فيه سباق واحد (١٨٦ ياردة، ثم أضيف سباق ٨٠٠ ياردة).

كانت أولمبيا هي العاصمة الدينية لكل اغريقي، وتقع في ولاية بابليس في غرب اليونان، وكانت ترسل ثلاثة من المنادين المقدسين إلى كل أنحاء إغريقيا (بلاد الاغريق) ليبشروا بقرب تنظيم الألعاب الأولمبية. وطبقًا للتقويم الديني كانت الالعاب تقام بحيث يوافق اليوم الثالث ظهور البدر الثاني أو الثالث بعد بدء فصل الصيف فلكيًا.

وقد أعادت فرنسا أمجاد أولمبيا القديمة، ومضت الألعاب الأولمبية الحديثة من نجاح إلى نجاح، يتنافس خلالها الآلاف من الرياضيين على مبادئ النبيل الفرنسي بيار دو كوبرتان، ومن أجل السلام والمحبة والخير وفي مظاهرة عالمية بكل لغات الارض من أجل السلام.

• **اسبارطة** Sparte: إحدى أهم مدن اليونان القديمة، بل أهمها بعد أثينا، وقد زاحمتها على السيادة

وتغلبت عليها في حرب البيلوبونيز عام ٤٠٤ق.م. لم يبق منها غير بعض الآثار، أبرزها قبر ليونيداس. وكانت تأسست في القرن التاسع ق.م. وتميزت عن سائر المدن اليونانية باتباعها نظام رياضي عسكري صارم مطبق على كل أبنائها بحيث أن كل مولود، ذكرًا أم أنثى، تبدأ تتعهده «الدولة»، حتى إذا أصبح في سن السابعة يدخل إلى ثكنة عسكرية ليتلقى تربية بدنية ومدنية وعسكرية أساسها الخضوع لقيم الجماعة، ويبقى خاضعًا لـ«الدولة» حتى بلوغه الستين.

أخضعتها روما في العام ١٤٦ق.م. وعرفت أزدهارًا خلال فترات السلام الروماني. دمّرتها غزوات البربر، وهجرها أهلوها قاصدين مدينة جديدة كانت قد تأسست في العام ١٢٤٩ هي مدينة ميسترا Mistra على بعد ٥ كلم.

واسبارطة اليوم، أي اسبارطة الحديثة، بنيت إلى جنوب اسبارطة القديمة، وتعد نحو ١٥ ألف نسمة، وهي قاعدة مقاطعة لاكونيا التي تحتل الطرف الشمالي الشرقي من بيلوبونيزيا.

* **الأيونية، جزر**: أرخبيل يوناني تتناثر جزره في البحر الأيوني بالقرب من الشواطئ الغربية للبر اليوناني. أهم هذه الجزر: كورفو، سيفالونيا، زانتي، لوكارد، إيتاك. وتشكل الجزر الإيونية إحدى المناطق اليونانية السبع، ويسكنها نحو ٢٥٠ ألف نسمة.

تاريخيًا، اقتطعها الملوك النورمانديون، في صقلية ونابولي، من الامبراطورية البيزنطية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وغزا الفينيسيون (سكان البندقية) بعضها واشتروا البعض الآخر في القرن الرابع عشر والخامس عشر، واحتلها الفرنسيون من ١٧٩٧ إلى ١٧٩٩ (معاهدة كومبو فورميو)، لكنهم اضطروا إلى التخلي عنها للروس الذين أسسوا فيها «جمهورية هيبتانيز» (وتعني الجزر السبع) تحت السيادة العثمانية. استعادتها فرنسا بموجب معاهدة تيلسيت، ثم احتلتها بريطانيا وشكلت فيها دولة (١٨١٥) وضعتها تحت حمايتها إلى أن اضطرت إلى التخلي عنها لليونان (١٨٦٤) نتيجة لكفاح سكانها اليونانيين الاستقلالي.

* **باتراس** Patras: مدينة في شمال غرب بيلوبونيزيا، قاعدة مقاطعة «آشي»، عند مدخل خليج قورنثيا. تعد، مع ضواحيها، نحو ٢١٠ آلاف نسمة. جامعة. قصر بيزنطي. المدينة اليونانية الثالثة من حيث الأهمية بعد أثينا وسالونيكا. ثاني مرفأ، خصوصًا لجهة تنقل الأشخاص بين اليونان وايطاليا، وتصدير المواد الزراعية. صناعة غذائية وقطنية وورقية.

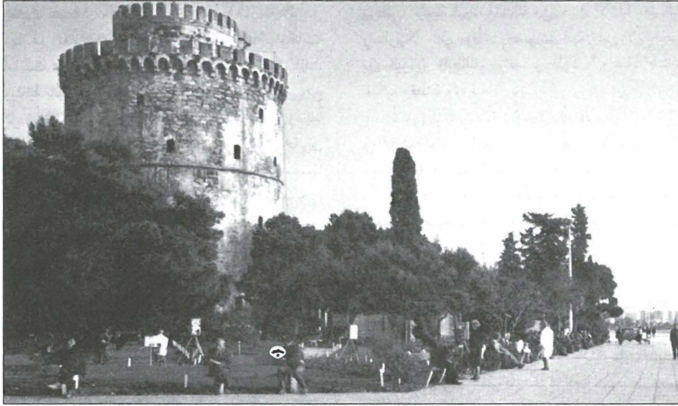
أسس الآكيون (أو الآشيون، أو الآخيون) باتراس. وخلال الحرب البيلوبونيزية (طرفاها الأساسيان أثينا واسبارطة) حالفت باتراس أثينا، وكانت في «رابطة المدن الآكية» خلال مرحلة حكم مقدونيا للبلاد. ومع الرومان، أصبحت أول مدينة في بيلوبونيزيا. القديس أندرياس اتخذها مركزًا لتبشيره المسيحي، وتقول الرواية الدينية أنه صُلب فيها. قاومت المدينة غزوات السلاف الذين ثاروا ضد بيزنطية (٨٠٥) بلغت أوج ازدهارها في القرن الثالث عشر (أثناء الحروب الصليبية). أعمل الاتراك بها حرقًا في العام ١٨٢١ (مع بدء ثورة الاستقلال)، وتحررت منهم في ١٨٢٨.

* **بيري** Pirée: «بيريس» في الاغريقية. مدينة في ضمن «أثينا الكبرى». تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. أول مرفأ في البلاد، وأحد أهم مرافئ البحر المتوسط (نحو ٢٠ مليون طن كحركة شحن سنويًا). وأحد أهم المراكز الصناعية في اليونان (صناعات غذائية، كيميائية، أقمشة، تبغ).

نشأت بيري مع نشوء الأهمية البحرية لأثينا في القرن الخامس ق.م.، فجعل منها سيمون وبركليس مرفأ أثينا. كانت مركز ثورة الديمقراطيين ضد الأوليغارشيين، ونجحت في إعادة الأول إلى الحكم (٤٠٣ ق.م.). دمّرها الجنرال الروماني سيلّا Sylla في العام ٨٦ق.م.، ولم تعد إلى أهميتها إلا منذ العام ١٨٣٥، أي بعد تحقيق استقلال اليونان الحديث واتخاذ أثينا عاصمة للبلاد، وخصوصًا بعد افتتاح قناة قورنثيا في العام ١٨٩٣. تدفقت عليها موجة من اللاجئين الهاربين من آسيا الصغرى في العام ١٨٢٣.

* **تيسّالونيكا**: راجع «سالونيكا» تاليًا.

* **سالونيكا** Salonique: معروفة ايضًا باسم «تيسّالونيكا». قاعدة مقاطعة سالونيكا. تعد نحو مليون نسمة (مع ضواحيها). قضى عليها حريق هائل في ١٩١٧، وأعيد بناؤها وفق خطة حديثة. مركز الفن البيزنطي البادي خصوصًا على كنائسها العديدة وفي متحفها الأركيولوجي. متروبول اقتصادي وثقافي لمناطق اليونان الشمالية: معرض دولي سنوي. المدينة الثانية والمرفأ



قلعة سالونيكا، بنيت في القرون الوسطى

الثاني من حيث الأهمية في البلاد بعد أثينا. مصفاة لتكرير النفط، صناعة الأسمدة، الفولاذ، المطاط، أدوات كهربائية وتجميع سيارات.

تاريخيًا، أسسها كسّاندر، العام ٣١٥ق.م. على موقع مدينة تيرما الأقدم منها، وأطلق عليها إسم زوجته «تيسّالونيكي» شقيقة الاسكندر الكبير. عاصمة مقاطعة مقدونيا بعد الغزو الروماني عام ١٦٨ق.م.، وبدأت تنمو بسرعة بفضل الطريق الروماني الذي كان ينتهي بها بادئًا من ديراكيوم على البحر الادرياتيكي. قتل الامبراطور تيودوسيوس الاول ٧ آلاف من ابنائها أثناء اضطرابات العام ٣٠٠. حصنها البيزنطيون وجعلوا منها إحدى أهم المواقع الدفاعية لامبراطوريتهم. بنى فيها جوستنيانوس الاول وأباطرة بيزنطيون آخرون كثيرًا من النصب ذات الرونق والفخامة، وجعلوا منها، بعد الانقسام بين الشرق والغرب ثاني أهم المدن البيزنطية بعد القسطنطينية. استولى عليها المسلمون في ٩٠٤، والنورمانديون في ١١٨٥. وبعد الحملة الصليبية الرابعة استولى عليها بونيفاس وأصبحت عاصمة مملكة تيسّالونيكا (١٢٠٥-١٢٢٣)، وأعاد اللاتين الاستيلاء عليها (١٢٢٤-١٢٤١)، ثم خضعت لامبراطور نيقيا البيزنطي وأصبحت تابعة للقسطنطينية في ١٣١٣. وخلال القرن الرابع عشر، أصبحت مسرحًا للنزاعات الدينية ولثورة الزيلوت الذين قضوا على طبقة النبلاء من أبنائها وشكلوا حكومة شعبية (١٣٤٢-١٣٤٩). وإزاء الخطر العثماني، استسلمت للفينيسيين (مدينة فينيسيا: البندقية)، ثم ما لبثت أن وقعت في قبضة الاتراك (١٤٣٠) الذين دعوها «سالونيكا». وفي ١٤٩٢، استقبلت المدينة ٢٠ ألف يهودي هاربين من اسبانيا، فساهموا في نهضتها التجارية.

سالونيكا، تعرف في التاريخ الحديث، أكثر ما تعرف، بأنها كانت أهم مركز، بل ربما المركز الوحيد لأعضاء حزب «تركيا الفتاة» (١٩٠٨)، ثم لحركة مصطفى كمال أتاتورك.أعيد دمجها في اليونان على أثر حروب البلقان (١٩١٢). الملك اليوناني جورج الاول لقي مصرعه فيها العام ١٩١٣. احتلها الحلفاء في الحرب العالمية الاولى (١٩١٥)، وأصبحت قاعدة جبهة البلقان ومقر الحكومة المنشقة عن حكومة فينيزيلوس. المجموعة اليهودية، المهمة في عددها وفي دورها، في سالونيكا، قضى عليها النازيون في الحرب العالمية الثانية.

• **قورنثية** Corinthe: مدينة تقع في عمق خليج قورنثية على البرزخ الذي يحمل الإسم نفسه. قاعدة مقاطعة قورنثية. تعد نحو ٣٥ ألف نسمة. مرفأ. مركز صناعي وتجاري. على مسافة ٥ كلم من وسط المدينة تقع أطلال قورنثية القديمة، خصوصًا منها أطلال معبد ابولون

(القرن السادس ق.م.) وأغورا، والمسرح (القرن الخامس ق.م.)، والأوديون.

كانت قورنثية مأهولة منذ العصر النيوليتي، وعرفت باسم «إفيرا» التي تذكرها الاساطير اليونانية. ومن أشهر ملوكها الإيوليين «سيزيف» المعتبر أنه مؤسس المدينة. وخلال حكم بيرياندر وإصلاحاته الزراعية (القرن السادس ق.م.)، بلغت المدينة أوج ازدهارها الاقتصادي وأصبحت أكبر مركز تجاري في اليونان. واشتهرت ايضًا بكونها مركز عبادة الإلهة أفروديت. تراجعت صناعتها (الفخار، الأسلحة، السفن...) وكذلك هيمنتها البحرية مع بروز أثينا وتقدمها في جميع هذه الميادين. في حرب البيلوبونيز أخذت جانب اسبارطة، ثم عادت وانتفضت ضد هيمنة اسبارطة وتحالفت مع أثينا، ودارت فيها الحروب المعروفة بـ«حروب قورنثية» (٣٩٥–٣٨٦ق.م.). وبعد إخضاعها من قبل المقدونيين (٣٣٥ق.م.)، انتخب فيليب الثاني، ثم ابنه الاسكندر الكبير، رئيسًا للكونفدرالية الهيللينية، وجرى هذا الانتخاب في قورنثية. تزعمت حلف الأكيين (الأخيين) ضد الرومان الذين توصلوا إلى إخضاعها وتدميرها في العام ١٤٦ق.م.، ثم عاد القيصر «سيزر» ونهض بها من جديد. أسس فيها القديس بولس أول كنيسة، وذلك في العام ٥٠. اجتاحتها الغزوات ودمّرتها عدة مرات في القرون الوسطى. احتلها الفرنسيون عام ١٢٠٥ (إبان الحملات الصليبية)، وبعدها أصبحت موضوع تنازع لمدة طويلة بين الاتراك والفينيسيين (فينيسيا: البندقية). وجاء زلزال العام ١٨٥٨ ليقضي على معالم المدينة القديمة.

قناة قورنثية بدأ حفرها في برزخ قورنثية بين البحر الايوني وبحر إيجه عام ١٨٨٣، وانتهى العمل به عام ١٨٩٣، وطولها ٦٣٠٠م، عرضها ٢٢م وعمقها ٨ أمتار.

* **كريت** Crète: سمّاها العرب «أقريطش». من أكبر الجزر اليونانية، والخامسة في البحر المتوسط بعد صقلية وسردينيا وكورسيكا وقبرص. وهي المنطقة الاوروبية الابعد إلى الجنوب. مساحتها ٨٢٥٩ كلم^2، وتبعد ٢٠٠ كلم عن ساحل آسيا الصغرى و٣٠٠ كلم عن شمال أفريقيا. ويوجد فيها ست مدن رئيسية، هي: هيراكليون (أو «ميغالوكاسترو» التي تعني القلعة الكبيرة) كما كان يطلق عليها سابقًا، وتعتبر المركز التجاري والاقتصادي وعاصمة الجزيرة. وبعدها مدينة خانيا، ثيمنون، ايرابترا، أغيوس نيقولاس (أي القديس نيقولاس) وأخيرًا سيتيا. وتعد جزيرة كريت نحو ٨٥٠ ألف نسمة.

تاريخيًا، ثمة آثار تدل على أن الجزيرة كانت مأهولة منذ العصر النيوليتي. وحوالي العام ٢٧٠٠ق.م. غزتها شعوب قادمة من جهة الأناضول، وعملت على تطويرها وبنت حضارة معروفة باسم «الحضارة المينوية» نسبة إلى مينوس الذي سيطر على كريت لفترة طويلة، وكان المركز الرئيسي لهذه الحضارة في «كنوسوس» و«أفيستوس». وفي حوالي العام ١٦٠٠ق.م. كانت الاساطيل البحرية الكريتية أتمت سيادتها على بحر إيجه وباقي أجزاء المتوسط.

وخلال فترة الاحتلال الروماني للجزيرة، مارست كريت دورًا مهمًا في التواصل الجغرافي بين روما وباقي المناطق الرومانية في الشرق. وكانت كريت آخر جزء يوناني استطاع الرومان احتلاله بعد مقاومة شرسة.

وفي العام ٨٢٤ احتل المسلمون جزيرة كريت (أقريطش)، وأطلقوا إسم «الخندق» Chandaki على مدينة هيراكليون بعد أن تمّ حفر خندق حولها وتحصينها، وعرفت الجزيرة ايضًا باسم «كانديا» تحريفًا لإسم «خنداكي» أو «خندق». واستمر الوجود العربي في الجزيرة ١٣٣ عامًا إلى أن احتلها الامبراطور البيزنطي نيكيفوروس فوكاس (٩٥٧)، بعد أن عجز أمير حلب سيف الدين الحمداني وأمير مصر الأخشيدي وأمير أفريقية (تونس) المعز لدين الله عن نجدة أميرها عبد العزيز.

وما إن سقطت جزيرة كريت في يد البيزنطيين حتى بادر هولاء إلى تنصير مسلميها. ويفهم من عبارة الرحالة الأندلسي ابن جبير ان اعتناق مسلمي أقريطش (كريت) للمسيحية تمّ تدريجًا (ابن جبير، «رحلة ابن جبير»، بيروت، ١٩٣٨، ص٢٨٠).

وعلى مدى قرن ونصف قرن بعد استرداد البيزنطيين للجزيرة تمّ إعادة إحياء حضارتها ذات الطابع اليوناني. ولكن الجزيرة عادت ووقعت فريسة احتلال البنادقة (المدينة الايطالية «البندقية»، وكانت مدينة–جمهورية تجارية قوية) في إطار الحملات الصليبية (١٢١١)، وظلت لمدة ٤٥٠ عامًا جزءًا من الجمهورية الفينيسية (البندقية).

وفي العام ١٤٥٣، وبسبب سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، أخذ الكريتيون يتقبلون المحتل الفينيسي (البندقي)، وجرى تقارب خصوصًا بين العائلات الثرية في المدن، ما أدّى إلى إيجاد عناصر حضارية «بيزنطية كريتية» وأوروبية غربية كاثوليكية فينيسية.

وفي ١٦٤١، كان الغزو العثماني لكريت، الذي حط رحاله أولًا في مدينة خانيا أثناء توجه اسطوله إلى مالطا. وكان العثمانيون وقتئذ فرضوا سيطرتهم على معظم الاراضي اليونانية. أما عاصمة كريت، هيراكليون، فسقطت عام ١٦٦٩ بعد عشرين سنة من الحصار والقتال. ودخل الآلاف من الكريتيين في الدين الاسلامي، ووصل عدد كبير من الاتراك للإقامة في الجزيرة، فأصبح السكان مناصفة تقريبًا بين مسلمين ومسيحيين، ثم أصبحت كريت بكاملها ولاية عثمانية، وقسمت إلى ثلاثة سناجق: سنجق خانيا، وسنجق رثيمنون، وسنجق هيراكليون. لكن الاوضاع في الجزيرة تدهورت مع مرور الوقت، وبرزت بوادر الانفجار الشامل بين الكريتيين والعثمانيين: السكان المسلمون غادروا القرى الكريتية وتوجهوا نحو هيراكليون وخانيا حيث كانت السيطرة لجيوش السلطان العثماني، بينما غادر المسيحيون المدن في اتجاه الجبال والقرى النائية.

وكان لكل من اليونان وتركيا وبريطانيا وروسيا اهتمام خاص بالجزيرة. اليونان اعتبرت أن كريت منذ القدم جزيرة يونانية وحولها حيكت الاساطير الاغريقية (وكانت اليونان حرّرت معظم مناطقها منذ ١٨٢٩). أما تركيا فاعتبرت أن الجزيرة همزة وصل بين أوروبا وباقي أجزاء الامبراطورية العثمانية في الجنوب (مصر) ورأت أن كون نصف سكانها من المسلمين يعطيها الحق باحتلال الجزيرة واعتبارها ولاية عثمانية. ونظرت بريطانيا إلى كريت كموقع استراتيجي جغرافي من دون الأخذ في الاعتبار مطالب السكان الأصليين، وأن كريت وجبل طارق ومالطا وقبرص وقناة السويس هي مفاتيح الخطوط التجارية بين الغرب والهند. وأما الروس فاعتبروا كريت نقطة اتصال وقاعدة للهيمنة على شرق المتوسط والمياه الدافئة.

وعلى أثر الثورة اليونانية في ١٨٢١ ضد العثمانيين قامت الدول العظمى باستبعاد جزيرة كريت عن الاستقلال اليوناني وفضلت عدم دعم المسألة الكريتية. واستمر الوضع بالتأرجح بين الاتراك والقوى الاوروبية العظمى حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما وقعت انتفاضة جديدة في الجزيرة ضد العثمانيين وارتفعت الاصوات مطالبة بالاتحاد مع اليونان. فتدخلت قوات الدول الاوروبية المرابطة في قاعدة سوذا Soudha خارج مدينة خانيا وأنهت الاقتتال الذي كان اندلع بين الكريتيين والعثمانيين، وبعد محادثات مطولة مع الزعيم الكريتي إلفيتيرنيوس فينزيلوس، قامت بنشر قواتها في كامل الجزيرة، فاحتفظ الانكليز بمدينة هيراكليون، والفرنسيون بمدينة سيتيا في الشرق. وأما الايطاليون فاحتلوا مدينة ايرابترا الجنوبية، والروس أقاموا في مدينة رثيمنون. أما مدينة خانيا فأقامت فيها قوات الدول العظمى مجتمعة. وبعد مقتل ١٤ جنديًا بريطانيًا على أيدي القوات التركية في هيراكليون، طلبت الدول الاوروبية من السلطان العثماني إخلاء الجزيرة. وانسحبت القوات العثمانية في ٣ تشرين الثاني ١٨٩٨ منهية بذلك ٢٥٣ عامًا من الوجود العثماني هناك، وأصبحت كريت مستقلة استقلالًا ذاتيًا. وبعد انتفاضة ١٩٠٥، أعلنت كريت اتحادها مع اليونان على أثر انقلاب قام به فينيزيلوس (١٩٠٨)، ودخل هذا الاتحاد حيز التنفيذ الفعلي في أعقاب حرب البلقان (١٩١٣). احتلها الالمان في ايار ١٩٤١، واجههم الكريتيون بمقاومة عنيفة حتى إتمام تحرير جزيرتهم في العام ١٩٤٤.

- **لاريسا** Larissa: مدينة، تقع في السهل الغربي من تيسّاليا، وتعد نحو ١٤٠ ألف نسمة. سوق زراعي (قطن، حنطة، تبغ). مركز صناعي (أقمشة).

مدينة قديمة، تعود نشأتها إلى الألف الثاني ق.م.، واسمها يعني «القلعة». كانت مركز الطبقة الارستقراطية الريفية في القرن السادس ق.م. تحالفت مع الفرس في العام ٤٨٠ق.م.، ووقفت إلى جانب أثينا ضد اسبارطة في الحرب البيلوبونيزية، واستنجدت بفيليب الثاني المقدوني في ٣٤٤ق.م. فساعدها على بسط هيمنتها على كامل تيسّاليا. وتزعمت ايضًا الكونفدرالية التيسّالية التي أعاد الرومان تنظيمها عام ١٩٦ق.م. انتقلت من حكم البيزنطيين إلى مملكة فالاشيا الكبرى في القرن الثاني عشر (أثناء الحملات الصليبية)، وعادت وتبعت إمارة إيبرا البيزنطية في القرن الثالث عشر. احتلها الاتراك من ١٣٨٩ إلى ١٨٨١، أي إلى السنة التي أصبحت فيها مندمجة بالمملكة اليونانية.

- **هيراكليون** Heraklion: قاعدة جزيرة كريت. على الشاطئ الشمالي من الجزيرة. تعد، مع ضواحيها، نحو ١٥٠ ألف نسمة. جامعة. متحف أركيولوجي. مرفأ (تصدر الفاكهة والخضار)، ومركز صناعي وتجاري. أسسها العرب في القرن التاسع، وأصبحت مركزًا فينيسيًا (مدينة البندقية الايطالية) كبيرًا بين ١٢٠٤ و١٦٦٩ (راجع «كريت» في هذا الباب).

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,

Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XX

PAR

Massoud Khawand

تمَّ طبع الجزء العشرين (الأخير)
في شباط ٢٠٠٤

Ed. Février 2004